الديمقراطية فى أمريكا

تأليف / ألكسيس دى توكفيل

ترجمة وتعليق / أمين مرسى قنديل - تصدير / محسن مهدى



الجزآن الأول والثانى

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت القاهرة ت : ٣٩٢٦٤٠١

إهداء

إلى زعيم الثقافة العربية الملهم

علي مولا

إمتنانا وعرفانا

أحب أن أقدم لك هذا العمل

لتعلم أن رسالتك قد أثمرت وأثرت

لقد علمتنا البذل والعطاء

وهذه محاولة متواضعة للمشاركة

في رسالتك في نشر الثقافة

كان الباعث عليها شعور بالخجل

في أن أظل العمر أتلقى وآخذ دون أن أعطي

على خطاك نسير ولن نجاريك

فأرجو أن تتقبل هذا العمل المتواضع

وتضيفه إلى مكتبتك العامرة الزاهرة

أخوك

أسامة عزام

تصوير دكتور أسامة عزام في 11 فبراير 2017

الديمقراطية فى أمريكا

الجزآن الأول والثانى

تأليف

ألكسيس دى توكفيل

ترجمة وتعليق

أمين مرسى قنديل

تصدير

محسن مهدى

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

هذه ترجمة الجزأين الأول والثانى من كتاب

ALEXIS DE TOCQUEVILLE

La Démocracie en Amérique

عن الطبعة السادسة عشرة التى أعدها وعلق عليها André Gain ونشرت سنة ١٩٥١ ، وبالاستعانة بالترجمة الإنجليزية التى أصدرها Henry Reeve عقب ظهور الأصل الفرنسى ، ثم أعاد ترجمتها Francis Bowen ونشرت سنة ١٨٦٢ ثم نقح هذه الأخيرة وعدلها الأستاذ الأمريكى فيلبس برادلى Phillips Bradley ونشرت سنة ١٩٤٥ فى الولايات المتحدة بعنوان :

DEMOCRACY IN AMERICA — Vol. I & Vol. II

تصـــدير

بقــلم

محســن مهــدى

أستاذ الدراسات العربية بجامعة هارفارد

يجدر بالقارىء العربى وهو يتصفح هذا الكتاب ويتأمل أقوال مؤلفه وتفسيره لتاريخ وسياسة مجتمع أسّس أقدم نظام ديمقراطى معاصر لنا ، أن يستوعب غرض المؤلف الرئيسى من كتابه ، وهو الاعتبار بالتجربة الأمريكية – بعد سبر غورها والاطلاع على أسسها فى المجتمع الأمريكى وتقاليده وطبيعة أرضه ونبوغ مشرّعيه – ثم الانتفاع بهذه التجربة فى فهم التركيب الاجتماعى والسياسى للدول غير الديمقراطية ، وفى التعرف إلى الأسباب التى أدت بكثير من الدول الاشتراكية فى أواخر هذا القرن إلى الرجوع عن النظم الاستبدادية ، وفى تفهّم الأمور التى يجب أن ينتبه لها مشرّعو الأمم التى ترجو العمل الموحد ضمن إطار سياسى يؤدى إلى نمو المساواة بين المواطنين ويحافظ على حرية الفرد ويشجع روح المسعى الحر والإقدام على تحقيق المشاريع الاقتصادية والعلمية والحضارية الجبارة .

لم يكن مؤلف الكتاب أمريكياً غرضه التفاخر بتاريخ وطنه ومنجزاته السياسية ، ولا ديمقراطياً شديد التعلق بالتركيب الخاص للنظام الديمقراطى الذى يصفه ويحلله فى هذا الكتاب . وإنما كان توكفيل مواطناً فرنسياً سليل عائلة أرستقراطية ، كرس حياته لخدمة وطنه فى القضاء والإدارة والتشريع والسياسة ، بالرغم من أنه قرر فى أخريات حياته أن عمله العلمى وإنتاجه الفكرى كان أهم من عمله السياسى . وكتب « الديمقراطية فى أمريكا » باللغة الفرنسية ونشره بين مواطنيه ليقنعهم برأيه فى أن انتشار المساواة الاجتماعية ، بهذا المعنى الضيق ، أمر آت لا محالة ، وأن لانتشار المساواة بين المواطنين نتائج بعيدة المدى لمستقبل الأمم جميعاً . وكان همه الأول مستقبل العمل السياسى فى فرنسا ، البلد الذى رأى أنه سيزيد على مر الأيام شبهاً بالولايات المتحدة (وهو البلد الديمقراطى الواسع الوحيد فى العالم آنذاك) وليس بإنجلترا كما كان يظنه الأرستقراطيون الآخرون .

وهذا سر توجهه إلى الولايات المتحدة . وهناك اجتهد – بالإضافة إلى القيام بعمله الرسمى وهو الحصول على معلومات عن نظام السجون والتعرف إلى إمكان تطبيقه فى فرنسا – كى يقف على ما سينفعه فى العمل السياسى وما سيعينه على صب مستقبل فرنسا

السياسى فى قالب جديد . ولذلك عمل جهده فى أن ينفذ ببصيرته فى أسس المجتمع الأمريكى بناءً على ملاحظاته الشخصية وأحاديثه المتعددة مع كبار الأمريكيين وقراءاته الوافية فى الأصول بعد ذلك . وركز همه فى الموضوع الأساسى الذى جاء به إلى الولايات المتحدة وهو موضوع المساواة الاجتماعية .

ولم يكن توكفيل فيما كتبه مؤرّخاً ورحّالة يسجل ملاحظاته ويتنبأ بالمستقبل فحسب ، بل فيلسوفاً سياسياً يسير فى خط رسمه كبار المفكرين فى فلسفة السياسة فى العصر الحديث ، مثل ماكيافلّى وهوبز وسبينوزا ومونتسكيو وروسو . وكان غرضه مما كتبه هو إعادة إنشاء علم السياسة على أساس جديد لعصر جديد : علم سياسة ديمقراطى لعصر ديمقراطى . إذ أنه كان مقتنعاً بأن الديمقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية آتية لا محالة ، ولعله كان يعتقد أيضاً أنها النظام العادل فى هذا العصر . وليست الفكرة الأساسية فى هذا العلم الجديد أمراً نظرياً غرضه فهم ما هو الإنسان بالطبع ثم استنتاج ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، وإنما هى ما اصطلح عليه توكفيل باسم «الوضع الاجتماعى» . فعلم السياسة الجديد هذا هو علم يبدأ من تحليل وفهم واقع تاريخى واجتماعى معيَّن ، ويجمع بين دراسة المجتمع ودراسة السياسة . والوضع الاجتماعى هو منطلق علم السياسة عند توكفيل لأنه على حد قوله «يكاد أن يكون منبع جميع القوانين والعادات والآراء التى تنظم سِيَر الأمم» . ويركز الكتاب فى استعراض وضع اجتماعى خاص هو المساواة الاجتماعية بين الأفراد فيما يتعلق بمكانتهم أو مقامهم أو مرتبتهم أو وضعهم أو صفتهم الاعتبارية (مقابل المساواة فى أمور أخرى كالمساواة فى القدرة العقلية والعلم والمعرفة أو المساواة فى الثروة مثلاً) . فقد كان توكفيل يرى أن المساواة الاجتماعية هذه هى المنبع الذى تصدر عنه جميع الصفات المميزة للمجتمع فى العصر الحديث ، ولذلك أخذ يقارن بينها وبين اللامساواة الاجتماعية فى المجتمع الذى سبق الثورة الفرنسية ، وهو المجتمع الأرستقراطى الذى كان المؤلف يفكر فى خصائصه وهو ينظر إلى المستقبل الذى ستتحقق فيه المساواة الاجتماعية وتنتشر بين الأمم . ثم إن لعلم السياسة الجديد هذا مهمة خاصة عليه أن يقوم بها ، وهى كشف الطريق الذى يؤدى بالمجتمع إلى الجمع بين المساواة الاجتماعية والحرية .

ومع أن توكفيل كان يعتقد أن المساواة الاجتماعية ستنتصر لا محالة لأنها مشيئة إلٓهية مقدسة وعناية ربانية ، فقد كان يعتقد أيضاً أن الإنسان حر يملك القدرة على تحقيق المساواة الاجتماعية بصورة تؤدى إلى مجتمع يحتفظ فيه بحريته . وغرض علم السياسة الجديد الذى كان يريد أن ينشئه هو الوقوف على ما فى وضع المجتمع الديمقراطى وفى المساواة الاجتماعية من قوى كامنة يمكن أن تؤدى إلى الحرية ، وذلك لكى تُستغل هذه القوى الكامنة فى توجيه المجتمع الديمقراطى نحو الحرية وفى دفع مخاطر العبودية والاستبداد عنه . فغرض الكتاب إذن هو الإجابة عن هذا السؤال : كيف يتمكن الناس فى عصر ديمقراطى أن يحققوا المساواة والحرية معاً ؟

إن مشكلة الديمقراطية يمكن أن تلخَّص بالشكل الآتى : إن المحرك الأول للديمقراطية هو كَلَف الإنسان الديمقراطى بالمساواة وهواه الغالب فيها . ولما كان كلفه بالمساواة يغلب حتى كلفه بالحرية ، أصبح من الممكن أن يواكب كلفه بالمساواة الاستعبادَ كما يمكن أن يواكبَ الحريةَ . أى أن الاستعباد والاستبداد يمكن أن تتواجد مع أنظمة لها طابع ديمقراطى ، بل إن المبدأ الديمقراطى – إن لم يهذَّب ويوجَّه – يميل إلى السير فى اتجاه نظم استبدادية أقسى من أى نظام استبدادى قاساه الجنس البشرى من قبل : إما استبداد فرد واحد على جميع الآخرين ، وإما استبداد الأغلبية على الأقليات ، وإما استبداد الكل على الكل . هذا هو التناقض الكامن فى الديمقراطية . ورفع هذا التناقض يتطلب أولاً فهم تلك الصفات المميزة للديمقراطية التى تهددها بمخاطر الاستعباد والاستبداد ، ثم اكتشاف الطرق الكفيلة بمواجهتها والتحكم فيها دون الخروج عن نطاق النظام الديمقراطى أو اطراح المبدأ الديمقراطى .

من أبرز ملامح المجتمع الديمقراطى اهتمام الإنسان الديمقراطى بمصلحته الخاصة وعدم اهتمامه بالمصلحة العامة ، وانسياق المجتمع الديمقراطى إلى المساواة بين المواطنين حتى يصبح الجميع سواسية وسُوقة يتماثلون ويتعادلون . وكل هذا يؤدى بدوره إلى تفشى الفردية ، وانحلال الروابط التقليدية بين الطبقات الاجتماعية ، وتحرر الفرد من الواجبات التقليدية التى كان يقوم بها نحو أهل مدينته وأمته ، حتى أصبح لا يرضى أن يقوم إلا بالواجبات التى يتقبلها هو بعد امتحانها والاقتناع بها شخصياً . وهكذا تبتعد حياة الإنسان عن العالم الكبير الذى هو المجتمع برمته فتضيق وتتركز فى عالم صغير خاص به وبعائلته وأصدقائه ، وينحط بذلك مستوى الإنسانية الذى يعيش به الفرد .

ومن الصفات المميزة للإنسان الديمقراطى رغبته المتزايدة فى الرفاه المادى وحسن الحال الدنيوى . ويقع على عاتق النظام الديمقراطى القيام بأمرين ضروريين يصعب الجمع بينهما ، ضرورة إشباع الرغبة فى الرفاه المادى المنتشرة بين جميع الأفراد وضرورة حملهم على تكريس جزء من قواهم لخدمة حاجات المجتمع والمصلحة العامة . والجمع بين هذين الأمرين لن يتم إلا بأحد شيئين ، إما بوجود كميات وافية من الموارد والبضائع تكفى لتلبية حاجات الجميع ورغبتهم التى لا حدود لها فى الرفاه المادى – وهو أمر يبعد مناله – وإما بأن يعتاد الإنسان الديمقراطى على الحد من رغباته بممارسة فضيلة الاعتدال والتوسط فى حاجاته المادية ، وهى الفضيلة التى كان توكفيل يعتقد أن لا مفر منها للإنسان الديمقراطى ، لأن الإنسان الديمقراطى إذا عدم فضيلة الاعتدال والتوسط فى حاجاته المادية فسيقع فى دوامة من الرجاء والتخوف والأسف الدائم .

ويلازم الاهتمام المتزايد بالرفاه المادى الحرص على طلب الربح وانتشار الروح التجارية بين المواطنين . ونجاح المتجرية يؤدى بدوره إلى نشوء طبقة ثرية يجب الحد من أثرها فى المجتمع والسياسة والوقوف أمام عودة المجتمع إلى نظام يتفشى فيه عدم المساواة وتحكمه أرستقراطية الثروة .

فقول توكفيل فى الديمقراطية فى كنهه هو أن المساواة الاجتماعية تؤدى إلى المادية والتماثل بين الأفراد وإلف الحياة العائلية والانعزال ، وبهذا يصبح الإنسان الديمقراطى مستعدا لتقبُّل الاستبداد أو الانجراف نحوه ليحصل على حاجاته المادية ومنافعه الضيقة التى أصبحت هى مركز اهتمامه . وهكذا يصبح همه الغالب هو طلب المساواة ويتقاعس عن طلب الحرية . أضف إلى ذلك أن المساواة لاتتطلب كثير جهد ومنافعها لذيذة تشمل جميع الناس كبيرهم وصغيرهم ، ولا يظهر ما فيها من قصور وعيوب إلا لمن لم تغوه لذّاتها . أما الحرية فتتطلب يقظة وجهداً مستمراً . لأن منالها صعب وفقدانها سهل ، الشطط فيها بيّن للجميع وفوائدها قد تخفى عنهم . ولذلك فهم «يطالبون بالمساواة فى الحرية ، فإن لم يتمكنوا من الحصول عليها طالبوا بالمساواة فى العبودية» . وقد لاتحصل العبودية هذه عن طريق استعبادهم من قبل طاغية من النوع القديم ، بل عن طريق استعبادهم من قبل الدولة ذاتها التى قد ينتخبها الشعب . وهذه الدولة ستكون السلطة التى تأخذ على عاتقها سد حاجات الأفراد فيما يتعلق بأمنهم وضروريات حياتهم وما يلتذون به من لعب وسرور ، وإدارة مصانعهم ، ثم النهوض بأعباء أهم أمور معاشهم . أى أن الشعب ذاته يمكن أن ينتخب أسياده ، وبهذا تصبح الديمقراطية نوعاً من أنواع الاستعباد ، استعباد المجتمع لنفسه ، وذلك بطغيان الأغلبية على الأقليات ، سواء أكانت أقليات اجتماعية أو أقليات معرفية أو أقليات اقتصادية ، ثم طغيان سلطة الدولة على الأفراد المنعزلين العاجزين المغلوبين على أمرهم . وهكذا تتحقق المساواة الاجتماعية ويتحقق التماثل والتعادل بين الأفراد فى ظل العبودية واستبداد الدولة بالسلطة والثروة .

والحل هو أن يُفتح مجال داخل النظام الديمقراطى تنمو فيه الحرية ويشجَّع التفوق الإنسانى وتنتشر ممارسة الفضائل التى تخدم المصلحة العامة ، وأن يُشجَّع الإنسان ويُدفَع للقيام بالأمور العظيمة الأثر والفائدة فى مستقبل مجتمعه . وهذا يعنى أن على مشرّع النظام الديمقراطى أن يعمل جهده فى أن يخفف من حدة الميول الطبيعية للروح الديمقراطية ، وأن يشجع الإنسانَ الديمقراطى فى استخدام قواه العقلية والروحية العليا لخدمة المصلحة العامة ، وأن يحقق الحرية ضمن نطاق المساواة الاجتماعية ، وبهذا يحقق السعادة والعظمة التى تتماشى والمساواة الاجتماعية . وإذا كان كل ذلك غير ممكن دون أن يقوّى المشرّع حب الحرية وممارستها بين المواطنين ، فكيف يمكنه أن يقوّى حب الحرية وممارستها فى عصر تتزايد فيه سلطة الدولة المركزية ؟

وجد توكفيل الجواب عن هذا السؤال فى « فن السياسة » الذى لمحه فى النظام الأمريكى ، أى فى الوسائل التى تذرع بها النظام الديمقراطى هناك للوقوف أمام ميل الدولة فى العصر الحديث إلى المركزية وإلى أن تستحوذ على جميع أنواع السلطة التى كان يتمتع بها الأرستقراطيون وغيرهم من أبناء المجتمع فى الماضى . ومن الوسائل التى تذرع بها النظام الأمريكى هى الحكم الذاتى المحلى ، والفصل بين الدين والدولة ، وحرية الصحافة ،

والانتخاب غير المباشر للسلطة التشريعية ، واستقلال القضاء ، وتشجيع الجمعيات بكل أشكالها .

فالحكم الذاتى المحلى وحرية العمل السياسى على مستوى المحلة والمدينة – على صعوبة الاحتفاظ به بعد تقدم الأمة فى الحضارة وتعقيد تركيبها وتشابك حياتها العامة – يقاوم مفعول مركزية سلطة الدولة ، ويعوّد المواطنين على استخدام حريتهم فى المجتمع خارج محيطهم العائلى الضيق ، ويعوّدهم فى آخر الأمر على الاهتمام بأمور وطنهم الكبير . ودفع المواطنين إلى الخدمة كأعضاء فى هيئة المحلّفين يدرّبهم على التعرف إلى حاجات الآخرين ومشاكلهم . والمنهج المتبَع فى تعليم المحامين وتدريبهم يمرنهم على تفهم ضرورة النظام والترابط الكامن بين الأفكار وأهمية الشكل فى التشريع والسياسة ، ويضفى على أفكارهم صبغة أرستقراطية ، وينمّى فيهم روحاً محافظة ، دون أن يكوّنوا طبقة أرستقراطية للروابط الوثيقة بينهم وبين عامة الشعب نتيجة لمنشئهم ومصالحهم . ولحرية التجمع والاشتراك فى جمعيات لتحقيق كل غرض مشروع أهمية خاصة فى المحافظة على حقوق الأقليات ضد استبداد الأغلبية ، وليصبح الفرد قادراً على مقاومة سلطة الأغلبية بالتعاون مع غيره ممن يرى رأيه ، إذ الفرد فى المجتمع الديمقراطى إذا كان منعزلا فهو مستقل لكن عديم القوة . وحرية التجمع تؤدى أيضاً إلى إنشاء المؤسسات الحرة لتطوير الإنتاج العلمى والثقافى والاقتصادى ، وبهذا يتمكن المجتمع من التغلب على انحطاط المستوى الحضارى الناتج عن التماثل والتعادل بين أفراده . أما الفصل بين الدين والدولة فقد كان توكفيل يرى أنه يؤدى إلى استقلال الدين ، وأن المؤسسات الدينية المستقلة ستقدم الكثير مما ينفع المجتمع المدنى فى عصر الديمقراطية . ذلك لأن الأفراد سيتبعون وصاياه المفيدة فى تلطيف حدة ميلهم إلى حسن الحال الدنيوى حباً لها أو خوفاً من آثار عدم اتباعها فى حياتهم الآخرة ، لا لأن الدولة تجبرهم على ذلك كما كانت تعمل فى الماضى .

ومع أن توكفيل تحدث بإطناب وإعجاب عن هذه الوسائل وغيرها التى تذرع بها النظام الديمقراطى فى الولايات المتحدة للجمع بين المساواة الاجتماعية والحرية – ويجدر بالقارىء أن يعيرها اهتماماً بالغاً لأنها بيت القصيد فى كتابه هذا – فإنه لم يكن من الداعين لنشر هذا النظام ذاته بين الشعوب الأخرى أو لتطبيقه فى باقى بلدان العالم . فهو يقول بصراحة إن دستور الولايات المتحدة يشبه المنتجات الدقيقة الصنع التى تكفل الثروة وبُعد الصيت لمبدعها دون أن تعود بنفع أو جدوى على غيره . ويشير مراراً إلى أن للنظام الديمقراطى أنواعاً يصح لكل شعب أن يختار منها النوع الذى يتفق وتاريخه وتقاليده . وأن الدستور الأمريكى ليس إلا واحداً من هذه الأنواع ، وأنه بالرغم من الفوائد العديدة التى يجنيها الأمريكيون منه فإن هذه الفوائد يمكن الحصول عليها بنوع آخر من أنواع الدساتير والقوانين الديمقراطية .

ولذلك فأهمية ما كتبه عن النظام الديمقراطى الأمريكى تكمن فى رأيه الذى أراد أن ينتفع به مواطنوه الفرنسيون ، ألا وهو أن النظام الديمقراطى الأمريكى يبيّن أن من الممكن أن ينظّم المجتمع الديمقراطى بشكل يحافظ فيه الفرد على حريته ، وأن حرية الفرد فى النظام الديمقراطى أمر يتوقف على العمل المستمر للمحافظة عليها من طغيان الاستبداد وتدخل الدولة للحد من حرية الأفراد فى الحقل الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى .

الجزء الأول

محتويات الجزء الأول

الصفحة

الصفحة

مقدمة المؤلف

لم أعجب من شيء من تلك الأشياء الجديدة التي استرعت نظرى فى أمريكا طوال المدة التي قضيتها فيها ، كعجبى الشديد من تساوى أفراد الشعب فى أحوالهم الاجتماعية ، ولكنى لم ألبث أن وقفت على ما لهذه الحقيقة الأساسية من عظيم الأثر فى مجرى شئون المجتمع كله ، إذ هى التى توجه الرأى العام اتجاهاً خاصاً ، وهى التى صبغت القوانين بصبغة معينة ، وزودت الحاكمين بمبادىء جديدة ، وأكسبت المحكومين عادات خاصة كذلك .

وسرعان ما اتضح لى أن التأثير البالغ لهذه الحقيقة ذاتها قد امتد إلى نزعة الدولة فى السياسة ، كما امتد إلى قوانينها ، وتجاوزها إلى غيرها . ولم يكن تأثيرها فى المجتمع المدنى بأقل منه فى الحكومة ، فقد خلقت هذه الحقيقة آراء جديدة ، وولدت فى الناس عواطف شتى ، واستحدثت عادات ، وعدلت ما لم توجده وبدلت فيه . وكلما تقدمت بى دراسة المجتمع الأمريكى ازددت ثقة بأن هذه المساواة فى الأحوال الاجتماعية هى الحقيقة الأساسية فعلا التى يبدو أن سائر الحقائق الجزئية مستمدة كلها منها . فهى النقطة المركزية التى كانت تنتهى إليها ملاحظاتى دائماً .

ولما وجهت فكرى شطر نصف الكرة الذى نعيش فيه نحن ، رأيت ما يشبه هذا المنظر الذى شاهدته فى الولايات المتحدة ، ولاحظت أن المساواة فى الأحوال الاجتماعية فيها ، وإن لم تصل بعد إلى المدى الذى وصلت إليه فى الولايات المتحدة ، تقترب باستمرار من ذلك المدى ، وتجلت لى الديمقراطية عينها التى تسود المجتمعات الأمريكية ، وقد أخذت تزداد قوة فى أوربا .

ومن هنا عنَّت لى فكرة وضع هذا الكتاب الذى بين يَدى القارىء .

فثَمَّ ثورة ديمقراطية كبرى قائمة الآن بين ظهرانينا فى أوربا . ومع أن هذه الثورة لا تخفى على أحد ، فالناس لا ينظرون إليها جميعاً من وجهة نظر واحدة ، فقد بدت لبعضهم ظاهرة جديدة كل الجدة ، ولكنها عارضة لا تلبث أن تمر ، وداعبهم الأمل بأنهم يستطيعون أن يقفوها عند حدها . وبدت لبعض آخر قوة لا قبل لأحد بمقاومتها ، فهى فى نظرهم أكثر نزعات التاريخ استقراراً ، وقدماً ، وبقاء .

ثم إذا بى أعود بفكرى لحظة إلى ما كانت عليه فرنسا من سبعة قرون مضت ، عندما كانت البلاد كلها فى أيدى عدد قليل من الأسر ، يملك أربابها الأراضى ويتولون شئون الحكم ، وتتوارث ذراريها حق الحكم هذا جيلا بعد جيل ، مع ما تتوارثه من المال والعقار . وكانت القوة الغاشمة هى الوسيلة الوحيدة التى يؤثر بها الناس بعضهم فى بعض ، وكانت ملكية الأراضى والعقارات مصدر قوتهم الوحيد .

ولكن ما أن قامت قوة رجال الدين السياسية حتى تزايدت وانتشرت ، ففتح القسس صفوفهم لجميع الطبقات - فتحوها للغني وللفقير ، وللسوقة وللنبلاء ، فدخلت المساواة دور الحكومة عن طريق الكنيسة . فمن كان يعيش من قبل قنًا من أقنان الأرض يقضي حياته كلها فى عبودية متصلة ، استطاع أن يتبوأ مكانه بين الأشراف ، بوصفه قسيسا ، بل كثيرا ما بلغ مكانة أسمى من مكانة ذوى الرؤوس المتوجة أنفسهم .

وكلما ازداد المجتمع استقراراً ، واستبحر فيه العمران ، ازدادت العلاقات التى بين الناس تعقيداً وعدداً ، فمست الحاجة إلى وضع قوانين مدنية . وسرعان مابرز رجال القانون من خمول المحاكم وغرفها التى يعلوها التراب ليظهروا فى بلاط الملك جنباً إلى جنب مع البارونات الإقطاعيين الذين يرتدون الفراء ويلبسون الزرد واللأمات .

وبينما كان الملوك يقضـــون على أنفسهم بمشـــروعاتهم الضخام ، وكان الأشراف يستنفدون مواردهم فيما يشنونه بعضهم على بعض من حروب خاصة ، ومبارزات ، كانت طبقات الشعب الوطنية تثرى من التجارة ، وأضحى الناس يدركون ما للمال من قوة لها أثرها فى شئون الدولة ، وفتحت الأعمال طريقاً جديدة إلى القوة والسلطان ، وارتفع رجال المال حتى صاروا قوة سياسية يتملقهم الناس ويحتقرونهم فى آن واحد .

وشيئاً فشيئاً استفاضت الاستنارة وانتشر التعليم بين الناس ، وتكون فيهم ميل إلى تذوق الأدب والفنون ، وعاون العقل والإرادة على إحراز النجاح ، وصارت المعارف وسيلة إلى الحكم ، وأضحى الذكاء قوة اجتماعية ، وأسهم الرجل المتعلم فى شئون الدولة . وجعلت قيمة الأصل والحسب ، التى كان يقدرها الناس ويعلون من شأنها ، تنحط بسرعة كلما وقف الناس على مسالك جديدة توصلهم إلى القوة والسلطان . لقد كان الحصول على مرتبة « الأشراف » فى القرن الحادى عشر أمراً دونه كل ثمن . أما فى القرن الثالث عشر فقد أصبح شراؤها ميسوراً . فمنذ سنة ١٢٧٠ بدأت ألقاب « الشرف » تمنح لراغبيها . وهكذا دخلت المساواة الحكومة على أيدى الأرستقراطيين أنفسهم .

وكان أحياناً مايحدث فى هذه القرون السبعة الماضية أن الأشراف ، فى مقاومتهم سلطة التاج ، أو فى إضعافهم سلطة منافسيهم ، كانوا يمنحون الشعب شيئاً من السلطة السياسية ، وأكثر من ذلك أن الملك نفسه كان يسمح للطبقات التى دون طبقة الأشراف ، بقسط من الحكم بقصد الحد من سلطة الأرستقراطيين وكسر شوكتهم .

وكان ملوك فرنسا أنشط الناس دائماً وأثبتهم فى العمل على التسوية بين طبقات الشعب . فعندما يكونون أقوياء طامحين ، لم يألوا جهداً فى النهوض بالشعب إلى مستوى النبلاء ، أما عندما يكونون ضعافاً أو معتدلين فإنهم يمكنون للشعب من أن يسمو عليهم . وهكذا كان بعضهم يعاون الديمقراطية بمواهبه ، ويعاونه آخرون برذائلهم . فلويس الحادى عشر ولويس الرابع عشر نزلا بجميع الناس الذين دون مستوى العرش ، إلى مستوى واحد

من حيث الخضوع والإذعان . ثم جاء لويس الخامس عشـر فهبط بنفسه وببلاطه إلى الأرض .

ولما أصبح فى استطاعة المواطنين أن يحوزوا الأراضى على أساس غير أساس النظام الإقطاعى ، وأصبحت الثروة الشخصية تؤدى بدورها إلى القوة والسلطان ، صار كل كشف يتم فى الفنون ، وكل تحسن يحدث فى شئون الاتجار بالسلع المصنوعة ، يخلق عناصر جيدة من عناصر المساواة بين الناس ، ومن ثم كان كل اختراع جديد ، وكل حاجة جديدة يحدثها هذا الاختراع فى نفوس الناس ، وكل رغبة تتطلب إرضاء ما ، كلها خطوات جديدة ، فى سبيل إيجاد مساواة عامة بين الناس ، فالميل إلى الكماليات ، وحب الحرب ، وسلطان « الموضة » الجديدة ، وأعمق الشهوات التى تعتلج فى نفوس الإنسان ، وكذلك أكثرها ضحولة وسطحية ، تتضافر كلها على إثراء الفقير وإفقار الغنى .

ومن يوم أن صارت الأعمال العقلية مصدر قوة وثروة ، صارت كل زيادة تضاف إلى العلم ، وكل حقيقة جديدة ، أو فكرة جديدة ، مصدر قوة فى متناول أفراد الشعب . فالشعر ، والبلاغة ، والذكريات ، وحلى العقل وزخارفه ، وحدَّة الخيال ، وعمق الفكرة ، وسائر المواهب التى تمنحها العناية الإلهية لمن تشاء من الناس – أدت كلها إلى العمل على ما فيه صالح الديمقراطية . وحتى عندما تكون هذه المواهب فى خصوم الديمقراطية وأعدائها ، فإنها ماتزال مع ذلك تخدم الديمقراطية بإبرازها عظمة الإنسان الطبيعية جلية سافرة للعيان . وهكذا كثرت فتوحها بانتشار كل فتح جديد من فتوح الحضارة والعلم ، وأضحت الآداب أشبه بدور صناعة عامة مفتوحة الأبواب للناس جميعاً يدخلونها كل يوم ، الفقير منهم والضعيف ، ليتزودوا منها بالسلاح .

ويندر أن نجد فى تاريخنا حدثاً عظيماً واحداً من أحداث القرون السبعة الماضية لم يؤد إلى المساواة بين الناس .

لقد شتت الحروب الصليبية والحروب الإنجليزية شمل الأشراف ، ووزعت أراضيهم ، وقامت الهيئات البلدية بإدخال الحرية الديمقراطية فى صميم البلاد الملكية الإقطاعية ، وسوَّى اختراع البارود بين السيد والتابع فى ميادين الحرب ، وفتح فن الطباعة المصادر كلها لعقول جميع الطبقات ، وجلب البريد العلم والمعرفة إلى باب صاحب الكوخ كما جلبها لصاحب القصر المنيف ، وقررت البروتستانتية أن كل الناس سواء فى تلمسهم الطريق إلى مرضاة الله ، وفتح استكشاف أمريكا آلافاً من الطرق الجديدة إلى الثروة ، وصل بالمغامرين المغمورين إلى الغنى والقوة . فإن نحن بدأنا بالقرن الحادى عشر ، وجعلنا نستقصى ما جرى فى فرنسا ، كل نصف قرن ، أدركنا أن فى آخر كل فترة من هذه الفترات حدثت ثورة مزدوجة فى أحوال المجتمع . فقد نزل النبيل درجات فى السلم الاجتماعى ، على حين صعد ابن الشعب فى ذلك السلم نفسه ، فهبط الأول وارتفع الثانى ، وكان كل نصف قرن يمضى يقرب الواحد من الآخر ، ولا يلبثان أن يلتقيا .

فالأحداث المختلفة التي جرت في حياة الشعوب القومية ، تحولت في كل مكان إلى ما فيه مصلحة الديمقراطية ، فعاون الناس جميعاً بجهودهم : من عمل منهم في هذه السبل ، عن قصد ونية ، ومن عمل فيها على غير وعى منه ، من كافح في سبيلها ، ومن أعلن نفسه خصماً صريحاً لها ، فكلهم انساقوا إلى السير في اتجاه واحد وعملوا معاً على تحقيق غرض واحد . لقد كانوا كلهم أدوات طيعة صماء في يد العناية الإلهية .

وهكذا يعد التطور التدريجي لمبدأ المساواة إذن حقيقة علوية تتصف بجميع الصفات التي لأمثال هذه الحقائق القدسية . فهو حقيقة عالمية باقية ، تأبى دائماً على بنى الإنسان أن يتدخلوا فيها ، ذلك إلى أن جميع الأحداث ، وجميع الناس قد أسهموا في العمل على تقدم هذا المبدأ : مبدأ المساواة .

فهل من الحكمة أن نتصور أن حركة اجتماعية مثل هذه ترجع أسبابها إلى مثل هذه الفترة الطويلة يمكن أن تعطلها جهود جيل واحد ؟ وهل يجوز لنا أن نتصور أن الديمقراطية التي قلبت النظام الإقطاعي ، وقهرت الملوك والأقيال يمكن أن تنكص وتتراجع أمام جماعة التجار وأصحاب رءوس الأموال ؟ فهل يمكن أن تتوقف الآن هذه الحركة الديمقراطية بعد أن بلغت ما بلغت من القوة وبلغ خصومها ما بلغوا من الضعف ؟

فإلى أين نحن سائرون إذن ؟ لا ندرى . فوسائل المقارنة تعوزنا . وثَمَّ الآن مساواة كبيرة في الأحوال الاجتماعية في البلاد الأوربية أكبر مما كانت عليه في أى عصر مضى ، وفي أى بلد آخر من بلاد العالم ، حتى أن جسامة ما قد تم فعلاً لتَحُول دون التنبؤ بما يمكن أن يتم .

إن الكتاب الذى نقدمه اليوم لجمهرة القراء قد وضع كله تحت تأثير نوع من الرهبة الدينية غشيت نفس المؤلف بعد أن شاهد تلك الثورة الديمقراطية التي لا تقاوم ، والتي ظلت تتقدم قروناً طوالا ، على الرغم مما وضع في سبيلها من عراقيل ، والتي ما زالت تتقدم وسط الأنقاض التي كانت هي السبب فيها .

فليس من الضرورى أن ينزل الله على أنبيائه ما يكشف لنا صراحة عن معالم مشيئته التي لا ريب فيها ، فحسبنا أن نتأمل السنن الكونية العادية وندركها ونعرف نزعة الأحداث المستمرة واتجاهها ، فإني لأعرف مثلا ، من غير حاجة بي إلى وحى خاص ، أن الكواكب تتحرك في أفلاكها ، وهى أفلاك رسمتها لها يد البارىء .

فلو أن أهل عصرنا اقتنعوا ، بعد طول الملاحظة والتفكير السديد المخلص ، أن تطور المساواة الاجتماعية التدريجي ، السائر قدماً ، إنما هو تاريخهم الماضي ، وتاريخهم في المستقبل كذلك - لأضفى هذا الكشف وحده على هذا التطور صفة مشيئة إلَهية مقدسة ، ولاستبان لهم أن أية محاولة لتعطيل سير الديمقراطية تعد في هذه الحالة معاندة لإرادة الله ، وعندئذ لا يكون أمام الأمم إلا أن تعمل ما استطاعت للاستفادة من حظها الاجتماعي الذى قسمته لها العناية الربانية .

تبدو لى الأمم الأوربية المعاصرة فى مظهر يدعو إلى الخوف ، بل إلى الفزع الشديد ، فالحركة التى تدفعها قد بلغت من القوة مبلغاً لايتسنى معه لأحد أن يقفها أو يعطلها ، ولكنها مع ذلك لم تصبح بعد من السرعة بحيث تجعلنا نيأس من السيطرة عليها وتوجيهها . فما زالت مصائر هذه الشعوب فى أيدى أهليها ولكنهم يخشى عليهم أن يفقدوا سريعاً القدرة على ضبطها والإشراف عليها .

فأول واجب من الواجبات المفروضة الآن على أولئك الذين يوجهون أمور الناس ، أن يولوا الديمقراطية ويتعهدوها بالتربية والتعليم ، وأن يوقظوا فيها معتقداتها الدينية من جديد ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وأن يطهروا أخلاقها مما علق بها من شوائب ، وأن ينظموا حركاتها ، ويحلوا المعرفة بالعلوم السياسية محل عدم الخبرة ، والشعور بالمصلحة الحقيقية محل النزعات الفطرية العمياء ، وأن يلائموا بين حكومتها وبين الزمان والمكان ، ويكيفوها بحسب الناس والأحوال . فما أشد حاجتنا إلى علوم سياسية جديدة ، تصلح لعالم جديد ! ومع ذلك فهذا أقل ما نفكر فيه . ومع أنَّا وسط تيار سريع فإنا نتعنت ونركز أنظارنا فى بعض الأنقاض التى ما زلنا نراها ملقاة على الشاطىء الذى غادرناه ، على حين يحملنا التيار ويجرفنا إلى الوراء نحو الهاوية !

لم تتقدم الثورة الاجتماعية الكبرى التى وصفتها توًّا فى أية بلد من بلاد العالم الأوربى خطوات سراعاً مثلما تقدمت فى فرنسا ، إلا أن تقدمها هذا كان يجىء مصادفة ومن غير أى توجيه . فرؤساء الدول لم يستعدوا لها أى استعداد من قبل ، فكأنى بها قد تقدمت على الرغم منهم ، بل وبدون علمهم . فأقوى طبقات الأمة وأذكاها عقلا ، وأكرمها خلقاً ، لم تتصد لضبطها ، والإشراف عليها وإرشادها . فقد تركت الديمقراطية لنزعاتها الأولية الجامحة ، فنمت كما ينمو الأطفال الذين حرموا توجيه آبائهم وحصلوا على ما حصلوا عليه من تربية وتعليم من الشوارع العامة ، فلم يعرفوا غير رذائل المجتمع وما فيه من بؤس ومن شقاء . فكأن وجودها كان غير معروف إلى أن اكتسبت فجأة سلطة عظيمة ، وعندئذ خضع الجميع لأدنى أهوائها فى ذلة وهوان ، فعبدوها على أنها صنم القوة . وبعد أن وهنت من جرَّاء إسرافها على نفسها ، خطر للمشترعين خاطر أخرق ، وذلك أن يقضوا عليها بدلاً من أن يسعوا وراء تعليمها وتهذيبها واستصلاح ما بها من رذائل ، فلم يبذلوا أى جهد فى إعدادها لأن تتولى الحكم ، بل عقدوا العزم على إبعادها عن نطاقه .

فكانت النتيجة أن حدثت الثورة الديمقراطية فى جسم المجتمع من غير أن يحدث معها تغيير يذكر فى القوانين والعادات والأخلاق ، وهو ذلك التغيير الذى كان يجب أن يتم حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقاً . فلا عجب أن صارت لدينا الديمقراطية من غير ما يخفف ما فيها من مثالب ، ويبرز ما لها من ميزات طيبة . وعلى الرغم من أنَّا نرى ما تجره هذه الديمقراطية من شرور ، فما زلنا نجهل المنافع التى تعود علينا من ورائها .

وعندما كانت قوة التاج ، تؤيدها الأرستقراطية ، تحكم دول أوربا فى هدوء وسلام ، كان للمجتمع وسط ما فيه من بؤس ، عدة مصادر للسعادة لاتكاد تخطر الآن على بال أحد ، ولا يكاد أحد يقدرها قدرها . فالسلطة التى كان يستمتع بها نفر ضئيل من رعية الملك كانت تقف حاجزاً منيعاً يحول دون استبداده . فهذا الملك نفسه الذى كان يشعر بالصبغة الإلّهية التى يستمتع بها فى نظر الجمهور ، صار يستمد من الاحترام الذى كان يوحى به إلى الشعب ، دافعاً يحفزه إلى مراعاة العدالة فى حسن استخدامه سلطته . وكان النبلاء على سمو مركزهم وارتفاعه عن مستوى مركز الشعب بمراحل طويلة ، يعنون بشئون هذا الشعب عناية هادئة رحيمة ، أشبه بعناية الراعى بقطيعه ، ومن غير أن يعترفوا بأن الفقراء مساوون لهم ، كانوا يرعون مصائرهم على أنها أمانة عهدت بها إليهم العناية الإلّهية . فأفراد الشعب لم يتصوروا أبدا أية فكرة عن حالة اجتماعية تختلف عما هم فيه ، ولم يكونوا يتوقعون أبداً أن يصبحوا فى يوم ما مساوين لسادتهم ، فكانوا يحصلون على الخير منهم دون أن يناقشوهم فيما لهم من حقوق ، وكانوا يودونهم ويتعلقون بهم ماداموا متذرعين بالحلم والعدالة ، وقد خضعوا لابتزازهم ولتعسفهم ، فى غير مقاومة وفى غير تذلل ، خضوعهم لقدر الله وقضائه ، وفضلاً عن ذلك فالعادة والعرف كانا قد وضعا حدوداً للظلم وأنشآ نوعا من القانون وسط القوة والجبروت .

ولما كان النبيل لايخطر بباله أن أحداً يمكن أن تحدثه نفسه بأن يسلبه امتيازاته التى يعتقد أنها امتيازات مشروعة ، وكان الفقير يعد ما هو فيه من ضعف ومن قصور نتيجة نظام طبيعى ثابت ، كان من السهل علينا أن نتصور أن شيئاً من حسن النية والتفاهم قام بين هاتين الطبقتين المختلفتين كل الاختلاف من حيث ما قدر لكل منهما . فالتفاوت والبؤس كانا إذن فى المجتمع ، ولكن نفس أية طبقة من الطبقتين لم تنحط ولم تذل .

إن الناس لايفسدون بممارستهم السلطة ، ولا هم ينحطون ويذلون بالتزامهم عادة الطاعة والإذعان ، ولكنهم يفسدون بممارستهم لسلطة يعلمون أنها غير مشروعة ، وينحطون ويذلون لانقيادهم لحكم يعتبرونه مغتصباً وظالماً .

ففى ناحية ، نجد الثروة والقوة والفراغ وما يتبعها من السعى وراء المجد والشرف والكماليات ، واكتساب الأذواق الرفيعة والمتع العقلية وتعهد الفنون الجميلة ، أما فى الناحية الأخرى فلانجد غير الكدح ، وجفوة الطبع والجهل ، ومع ذلك لايخلو الأمر من أن نصادف وسط هذا الحشد من الجفاة والجهلة شهوات متأججة ، وعواطف كريمة وإيماناً بالدين راسخاً ، وفضائل متطرفة .

فإذا ما نظمت الجماعة على هذا النحو حق لها أن تفخر بما تنعم به من الاستقرار والقوة ، والمجد خاصة .

ولكن الصورة قد تغيرت الآن ، فزالت الفروق التى بين مراتب الناس تدريجياً ،

وتداعت الحواجز التى كانت تفصل بين بنى الإنسان ، وتوزعت الملكية ، واشترك كثيرون بنصيب فى السلطة والسلطان ، وانتشر بينهم ضوء العقل ، واتجهت قدرات الناس من مختلف الطبقات إلى المساواة ، فأضحى المجتمع ديمقراطياً ، وأخذ سلطان الديمقراطية يغشى تدريجياً النظم والعرف والعادات فى هدوء وسلام .

وهكذا نستطيع أن نتصور مجتمعاً يشعر فيه الناس جميعاً شعوراً متساوياً بالمحبة والاحترام للقوانين التى يعدون أنفسهم واضعيها ، وتكون سلطة الحكومة فيه (المجتمع) موضع احترام لأنها سلطة ضرورية ، وليست باعتبارها سلطة إلهية . ولا يكون إخلاص الرعية فيه لرئيس الحكومة صادراً عن هوى وعاطفة ، بل عن اقتناع هادىء يقوم على الفكر والروية . وإذ صار صاحب الحق يعرف أن حقه مكفول له . ولا يعتدى عليه ، قام بين الطبقات نوع من الثقة الجديرة بالرجولة ، ومجاملة متبادلة بين بعضها وبعض ، بعيدة عن كل تصلف واستعلاء ، وعن كل ذلة وهوان . ولما كان الشعب يعرف حق المعرفة مصالحه الحقيقية ، فإنه سرعان ما يدرك أن عليه أن يقوم بأداء ما عليه من واجبات نحو الدولة حتى يستطيع أن يفيد من مزايا وجودها . فاتحاد المواطنين طواعية واختياراً ، يحل إذن محل سلطة الأشراف الفردية ، وتصبح الجماعة بمأمن من الظلم ، ومن التهتك والاستهتار .

لا أخفى أن المجتمع فى الدولة الديمقراطية التى قامت على هذا النحو لا يكون مجتمعاً جامداً راكداً . فدوافع الهيئة الاجتماعية يمكن أن تنظم فيه بشكل يجعلها تقدمية ، وإن كان مثل هذا المجتمع أقل أبهة من المجتمع الأرستقراطى ، فهو فى الوقت نفسه أقل منه بؤساً وشقاء . وقد تكون الملذات فيه أقل إسرافاً ، ولكن الاستمتاع بوسائل الراحة والنعيم تكون أعم وأشمل ، وقد تكون العلوم فيه أقل انتشاراً ، ولكن الجهل فيه أقل ، وقد تكون عواطف الناس الجياشة فيه أقل حدة ، ولكن عادات الأمة تكون أرق وأكثر تهذيباً . إن الرذائل تزداد ولكن الجرائم ستقل .

وفى حالة فقدان التحمس والولاء المتقد ، يصح أن يطلب إلى مواطنى الجماعة بذل تضحيات كبيرة بأن نلجأ إلى عقولهم وخبرتهم ، فكل فرد سيشعر بالحاجة نفسها إلى الاتحاد مع زملائه ليحمى ضعفه نفسه ، ولما كان يعلم أنه لا يستطيع أن ينال معونتهم إلا على شريطة أن يقدم لهم هو ما يستطيع من العون ، فسرعان ما يدرك أن مصلحته الشخصية تتفق ومصالح الجماعة بأسرها . قد تكون الأمة فى جملتها أقل تألقاً ، وأقل أمجاداً ، بل وربما أقل قوة أيضاً ، ولكن الغالبية من المواطنين سيستمتعون بقسط أوفر من الرخاء والازدهار . ويظل الشعب كله أكثر مسالمة ، لا لأن اليأس قد استولى عليه من قدرته على تغيير أوضاعه إلى ما هو خير منها ، بل لأنه صار يشعر أنه فى خير ورضى فعلاً .

فإن لم تكن نتائج هذه الحال طيبة أو نافعة كلها ، لاستولت الجماعة على كل ما هو طيب ونافع على الأقل . وبعد أن يكون الناس قد طلقوا إلى الأبد المزايا الاجتماعية التى كان يمكن أن تقدمها إليهم الأرستقراطية فإنهم سيحرزون كل الفوائد التى تستطيع أن توفرها لهم الديمقراطية .

ولنا أن نتساءل هنا عما أقمناه من مؤسسات واتخذناه من آراء وعادات بدلا مما خلفناه وراءنا أنقاضاً من مؤسسات أجدادنا ، وآرائهم وعاداتهم .

ولئن زالت روعة الملكية وفتنتها ، فإن جلالة القوانين لم تحل بعد محلها . ولئن تعلم الناس ازدراء كل سلطة إلا أنهم مازالوا يخشون بأسها ، وأن الخوف لينتزع منهم الآن من التوقير والمحبة أكثر مما كانوا يقدمونه منهما من قبل .

لقد دمرنا القوى الفردية التى كانت كل قوة منها تستطيع أن تصمد بمفردها فى وجه الاستبداد تصارعه ، ولكن الحكومة وحدها هى التى ورثت جميع المزايا التى انتزعت من الأسرة ومن النقابات الصناعية والأفراد . فقد حل ضعف الأمة كلها محل القوة التى كانت لفئة قليلة من المواطنين وهى قوة كثيراً ما كانت محافظة ، وإن كانت أحياناً ظالمة غشوما .

لقد قصّر تقسيم الملكيات مسافة الخلف التى بين الأغنياء والفقراء ، ولكن يبدو أنهم كلما تقاربوا وجدوا لهم أسباباً تزيد فى كراهيتهم بعضهم لبعض ، واشتد بهم التحاسد والخوف يدفعان كل فريق منهما إلى العمل على إبعاد الفريق الآخر عن القوة والسلطان . ففكرة الحق معدومة فى نظر كل منهما ، وأصبحت القوة وحدها هى الحجة فى الحاضر ، والضمان الوحيد فى المستقبل .

احتفظ الفقير بالأمور التى كان يتعصب لها أجداده ويتحيزون ، من غير أن يحتفظ بما كان لهم من إيمان ، واستبقى جهلهم ، من غير أن يراعى ما كان لهم من فضائل ، واتخذ مبدأ المصلحة الشخصية أساساً لكل أفعاله من غير أن يفهم ذلك العلم الذى هو أساس استخدام هذا المبدأ ، فكانت أنانيته لا تقل عما كان عليه من قبل إخلاصه للآخرين .

فإن بدا المجتمع هادئاً فلا يرجع هدوءه هذا إلى شعوره بما له من قوة وما هو فيه من سعادة ، بل يرجع إلى أنه يخشى ضعفه وعجزه ، إذ يخشى أن يبذل مجهوداً يمكن أن يكلفه حياته كلها ، إن كل امرىء يستشعر بالداء ، ولكن لا يوجد لدى أى منهم قدر كاف سواء من الشجاعة أو الهمة على البحث عن العلاج . فالرغبات والمسرات والحسرات لا تؤدى فى الوقت الحاضر إلى شىء مرئى أو دائم ، فما أشبهها بشهوات الشيوخ التى لا تؤدى إلا إلى الضعف والخور .

ولقد نبذنا كل ما خلفته لنا الأوضاع القديمة من خير من غير أن نحصل على ما يمكن أن تقدمه لنا الأوضاع الحاضرة من منافع تعوضنا عما نبذناه . لقد دمرنا مجتمعاً

أرستقراطياً، ثم وقفنا راضين قانعين وسط أنقاضه نتأملها كأنا عزمنا أمرنا على الوقوف وسطها ثابتين لا نريم .

هذا ، وليست الظواهر التي تتجلى لنا فى دنيا العقل بأقل مدعاة للرثاء والأسى . فقد أقيمت العراقيل فى سبيل الديمقراطية الفرنسية ، أو تركت لأهوائها الجامحة ، فاندفعت تقلب كل ما اعترض طريقها وتدكه ، وتقلقل كل ما لم تستطع أن تقوضه . فسلطان الديمقراطية لم يدخل فرنسا تدريجياً ، ولم يقم فيها بهدوء وسلام ، ومع ذلك فقد كانت تتقدم دائماً وسط الاضطراب والتهيج اللذين ترتبا على الصراع القائم . وفى غمرة المعركة صار كل مشترك فيها يندفع إلى ما وراء الحدود الطبيعية لآرائه ، يحفزه إلى ذلك ما لخصومه من عقائد وتجاوزات إلى أن يفقد رؤية الغاية من جهوده ، ويسير فى طريق لا يتفق وعواطفه الحقيقية ، ولا مع ما فى سريرة نفسه من ميول ، ومن ثم نشأ ذلك الاضطراب الذى اضطررنا إلى مشاهدته .

لا أذكر أن شيئاً فى التاريخ أولى بالشفقة والرثاء من تلك المشاهد التي تجرى الآن تحت سمعنا وبصرنا ، فكأن الرابطة الطبيعية التي تربط آراء الإنسان بأذواقه ، وتربط أفعاله بمبادئه ، قد انفصمت . ويبدو أن الانسجام الذى كان يراعى دائماً بين مشاعر الناس وآرائهم قد زال الآن ، وأن قوانين التمثيل الأخلاق قد أصبحت فى خبر كان .

مازال بيننا كثير من المؤمنين المتحمسين كل التحمس للدين ، والذين تشبعت نفوسهم بالأفكار المتصلة بالحياة الأخرى فيسارعون إلى مناصرة قضية الحرية الإنسانية من حيث هى مصدر كل سمو خلقى . فالدين الذى أعلن على الملأ أن الناس جميعهم متساوون فى نظر الله ، لا يسعه إلا أن يقرر أن جميع المواطنين متساوون فى نظر القانون . ولكن ظروفاً وأحداثاً تآمرت تآمراً غريباً فوجد هذا الدين نفسه قد تورط فى وقت ما واتصل بالنظم التي تعمل الديمقراطية على القضاء عليها ، حتى أنه كثيراً ما رفض المساواة التي يحبها وجعل يلعن قضية الحرية بوصفها خصماً له ، وهى تلك القضية التي كان يمكن أن يبارك جهودها لو أنه تحالف معها .

وإلى جانب هؤلاء الرجال المتدينين أرى رجالا اتجهت أنظارهم إلى الأرض بدلا من أن تتوجه إلى السماء . هؤلاء هم أنصار الحرية لا بوصفها مصدر أنبل الفضائل فحسب ، بل لأنها أيضاً أصل لكل المزايا الثابتة . إنهم يودون مخلصين أن يضمنوا سلطانها ، وأن ييسروا وصول نعمها لبنى الإنسان ، فكان طبيعياً أن يسارع هؤلاء الأنصار إلى الاستعانة بالدين . فهم لابد يعلمون أن الحرية لا يمكن أن تقوم بغير مراعاة للأخلاق الطيبة ، وأن الأخلاق الطيبة لا يمكن أن تقوم من غير إيمان . ولكنهم رأوا الدين فى صفوف خصومهم ، فكان هذا حسبهم ، فبعضهم يهاجمونه جهاراً ، والباقون يخشون أن يدافعوا عنه .

كان أذلاء العقول ، الذين يبيعون ضمائرهم ، يدافعون عن الرق والعبودية فى العصور السالفة ، على حين كان المستقلون وذوو القلوب الكريمة يكافحون مستيئسين فى غير أمل فى سبيل العمل على إنقاذ حرية البشر . وها نحن قد صرنا الآن نرى رجالاً من ذوى الأخلاق السامية الكريمة تُباين آراؤهم ميولهم مباشرة ، فيمدحون تلك العبودية والخسة اللتين لم يعرفوهما قط ، وثم آخرون غيرهم يتحدثون ، على العكس منهم ، عن الحرية ، حديث من يشعر بقدسيتها وجلالها ، ويرفعون عقائرهم يطالبون للإنسانية بحقوق كانوا دائماً يرفضون أن يعترفوا هم بها .

وثم أفراد فضلاء مسالمون أهّلتهم أخلاقهم الطاهرة ، وعاداتهم الهادئة وثراؤهم العريض ، ومواهبهم العالية لتولى زعامة بنى جنسهم . فحبهم وطنهم حب ، سداه ولحمته الإخلاص ، وهم لايترددون فى القيام بأكبر التضحيات فى سبيل هذا الوطن . ولكن الحضارة كثيراً ماتجدهم مع ذلك فى صفوف خصومها ، فهم يخلطون بين مساوئها ومزاياها ، وفكرة الشر لاتنفصل فى عقولهم عن فكرة البدع المستحدثة .

وإلى جانب هؤلاء نجد آخرين هدفهم أن يجعلوا البشر ماديين ، وأن يؤثروا النافع الذى يحقق أغراضهم من غير أن يعبأوا بما هو عدل وحق ، وأن يحصلوا على المعرفة من غير أن يؤمنوا بها ، وعلى السعادة من غير نظر إلى الفضيلة ، ويدعون أنهم أبطال الحضارة ، وينصبون أنفسهم بكل قحة على رأسها ، وبذلك يكونون قد اغتصبوا مكانة تركت لهم ، وهم بها غير جديرين على الإطلاق .

فأين نحن إذن ؟

إن الرجال المتدينين يناصبون الحرية العداء ، وأنصار الحرية يهاجمون الدين ، وذوو العقول الكبيرة الراجحة يشجعون العبودية ، ولؤماء الناس وأخسهم يدعون إلى الاستقلال ، والمواطنون الأمناء والمستنيرون يعارضون كل تقدم ، على حين أن رجالا خلَوا من كل وطنية ومبادىء يبدون فى لباس رسل الحضارة والفكر .

ترى هل كان هذا حظ الأجيال التى سبقت جيلنا ؟ هل كان الإنسان يعيش دائماً فى مثل دنيانا هذه ، حيث كل شىء فى غير موضعه الذى يجب أن يكون فيه ، وحيث الفضيلة فى غير أهل العبقرية ، وذوو المواهب خلو من الشرف ، وحيث يختلط حب النظام بالميل إلى ذوى البطش ، والاستبداد ، وتختلط عبادة الحرية المقدسة باحتقار القانون ، وحيث الضوء الذى يلقيه الضمير على أفعال الإنسان ضوء فاتر ، وحيث لم يعد شىء يبدو محظوراً ، أو مسموحاً به ، كريماً أو عاراً ، حقاً أو باطلاً ؟

لم يخلق الله الإنسان ليتركه فى كفاح متصل لا آخر له مع ذلك الشقاء العقلى الذى يحيط بنا ، فقد شاء الخالق لشعوب أوربا مستقبلاً أهدأ وأوكد من حاضرها ، لست أدرى

الغيب وما فى علم الله ، إلا أنى سأظل أومن بما فى علمه ما دمت لا أستطيع أن أدرك مداه . وخير لى أن أرتاب فى مقدرتى من أن أتشكك فى عدالة الله .

ليس فى الدنيا غير بلد واحد يبدو أن الثورة الاجتماعية التى أتحدث عنها كادت أن تبلغ فيه أقصى حدودها الطبيعية ، وهى ثورة تمت فيه فى يسر وسهولة ، وبعبارة أخرى يجمل بنا أن نقول أن ذاك البلد ، صار يجنى ثمار هذه الثورة الديمقراطية التى نعانى أمرها الآن ، دون أن تكون هذه الثورة نفسها قد حدثت فعلا .

لقد فصل المهاجرون الذين نزلوا على شواطىء أمريكا واستقروا فيها فى القرن السابع عشر ، بشكل ما ، المبدأ الديمقراطى عن سائر المبادىء التى كان يكافح ضدها فى الدول الأوربية القديمة ، ونقلوه وحده إلى شواطىء الدنيا الجديدة حيث استطاع أن ينتشر فى حرية كاملة وفى هدوء ، وأن يتعاون مع العرف والعادة على التأثير فى القوانين وتعيين صبغتها العامة .

يبدو لى أن لا شك فى أنَّا سنصل يوماً ما ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى ما وصلت إليه أمريكا من المساواة فى الأحوال الاجتماعية مساواة تكاد تكون كاملة ، ولست أستنتج من هذا أنَّا سنضطر إلى أن نستنبط من تنظيم اجتماعى شبيه بهذا التنظيم النتائج نفسها التى استنبطها الأمريكيون ، فإنى بعيد كل البعد عن أن أظن أنهم قد اختاروا شكل الحكومة الوحيدة الذى يمكن أن تتخذه الديمقراطية . ولكن لما كان السبب الذى يؤدى إلى وضع القوانين والآداب فى كل من البلدين واحداً ، كان من الخير كل الخير لنا أن نعرف ما أحدثه فى كل منهما من تغيير .

لم يكن الأمر إذن مجرد إرضاء لفضول ، قد يكون مشروعاً ، أنى أخذت أدرس أحوال أمريكا ، لقد كنت أود أن أجد فيها علماً يمكن أن نفيد منه وننتفع به . أما من يتصور أنى قصدت كتابة مدحه ، فقد وقع فى خطأ غريب ، ولسوف يدرك ، بعد قراءة هذا الكتاب ، أن شيئاً من هذا لم يدر بخلدى ، وأنى لم أقصد أن أدافع عن شكل معين من أشكال الحكم أيًّا كان ذلك الشكل . لأنى أرى الجمال المطلق نادراً فى أى نظام من نظم القوانين أيًّا كان ذلك النظام ، ولم أدع حتى إبداء رأى فيما إن كانت الثورة الاجتماعية ، التى أعتقد أنها ثورة طاغية لا قبل لأحد بمقاومتها ، مفيدة لبنى الإنسان ، أو مضرة بهم . لقد اعترفت بهذه الثورة من حيث إنها حقيقة تمت وأنجزت فعلاً ، أو هى على وشك أن تتم . وقد اخترت من بين الأمم التى حدث فيها هذا التطور على أهدأ ما يمكن ، وبلغ فيها أتمه ، وذلك لأتبين نتائجها الطبيعية وأتوصل ، إن استطعت ، إلى الوسائل التى تجعلها نافعة لبنى الإنسان . ولست أخفى أنى رأيت فى أمريكا أكثر من أمريكا وسعيت فيها وراء أن أصوِّر الديمقراطية ذاتها بما لها من نزعات وسمات وميول وتحزبات وشهوات حتى أدرك ما علينا أن نخشاه ، وما يحق لنا أن نرجوه من وراء تقدمها .

وحاولت فى الجزء الأول أن أبين الفرق بين ما أتاحته الديمقراطية من طريق –وقد تركت لميولها واتجاهاتها دون قيود على نزعاتها الفطرية– للقوانين تفرضه على الحكومة، وبين ما فرضته بصفة عامة من سلطان على شئون الدولة. لقد عملت على استكشاف الأضرار والمنافع التى أدت إليها، ودرست الاحتياطات التى اتخذها الأمريكيون فى توجيهها، كما درست كذلك تلك التى أغفلوها، وتوليت بيان العوامل التى مكنت لها من أن تحكم المجتمع.

وكان غرضى أن أصور فى جزء ثانٍ الأثر الذى تركه تساوى أحوال الناس الاجتماعية، وقيام الحكومة الديمقراطية، فى المجتمع المدنى فى أمريكا من حيث العرف والآراء والعادات الأخلاقية، إلا أن تحمسى لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود قد فتر. فقبل أن أنجز ما فرضته على نفسى سيكون عملى هذا قد أصبح غير ذى هدف، فإن شخصاً آخر[1] غيرى يكون قد عرض على القراء بعد قليل من الزمن، سمات الخلق الأمريكى الرئيسية، وتلطف فى رسم صورة جدية، فيكون قد أفاض على الحقيقة روعة ليس فى مقدورى أن أباريه فيها.

لست أدرى إن كنت قد وفِّقت فى التعبير عن مشاهداتى فى أمريكا. ومهما يكن من أمر، فإنى واثق من أن هذه كانت رغبتى الخالصة. فلم أحاول قط، على علم منى، أن أصوغ الحقائق على شكل يتفق مع الآراء، بدلاً من أن أصوغ الآراء صياغة تتفق مع الحقائق.

وكنت كلما تيسر إثبات نقطة ما بالوثائق المكتوبة، أحرص إلى النصوص الأصلية، وإلى أصح المؤلفات، وأدقها. وقد ذكرت مراجعى فى الحواشى، وللقارىء أن يستوثق من صحتها إذا شاء[2]. أما فيما يختص بالآراء والعادات السياسية، أو الملاحظات التى بشأن عادات البلاد، فقد حاولت جهدى أن أرجع فيها إلى أكثر الناس علماً بها. وإن كانت النقطة التى أنا بصدد دراستها هامة، أو موضع شك، لم أكتف بشاهد واحد، بل كونت آرائى على أساس جملة ما يدلى به عدد من الشهود، وهنا لا مناص للقارىء من أن يثق بما أقول بالضرورة، فمن اليسير علىَّ أن أكثر من سرد الأسماء المعروفة له أو الجديرة بأن تكون كذلك، تأييداً لما أقول، إلا أنى تحاشيت اتباع هذه الطريقة، إذ كثيراً ما يسمع الغريب وهو فى بيت مضيفه بحقائق لها قيمتها، ولكن صاحب الدار يود أن يخفيها حتى

(١) يشير المؤلف هنا إلى صديقه جستاف دو بومون زميله فى رحلته إلى أمريكا، وقد أصدر بومون كتابه المنتظر هذا فى سنة ١٨٣٥، وكان عنوانه «مارى، أو الرق فى الولايات المتحدة»، ولم يكن له تأثير يذكر.

(٢) الحواشى والمراجع التى يشير إليها المؤلف كثيرة، منها ما ذكره فى هوامش الصفحات، وأغلبها فى ملاحق فى آخر الكتاب، مما يدل على سعة اطلاعه وأمانته وسديد منهجه فى البحث. هذا، وقد أضاف إليها الشراح الكثير، فإن ذكرناها، مع ما نرى ضرورة إضافته من عندنا لتطلب ذلك مجلداً ضخماً.

عن مسامع أصدقائه الحميمين ، وعندئذ يجد الضيف نفسه ملزماً بأن يتعزى بالصمت المفروض عليه . ذلك إلى أن قصر المدة التى يقضيها السائح يستبعد كل خوف من تورطه فى أية حماقة من هذا القبيل . ومع ذلك كله ، فقد عنيت بتدوين كل حديث من هذا النوع عقب سماعه . ولكن مذكراتى هذه لن تفارق مكتبى . وإنى لأوثر أن أفشل فيما أقول ، على أن أضيف إلى قائمة أولئك الغرباء الذين يجازون كرم الوفادة بما يضايق المضيف ويسبب له الأسف والأسى .

وعلى الرغم مما بذلت من جهد فى هذا الكتاب فلست أنسى مطلقاً أن ليس أيسر من نقده على من يشاء أن ينقده .

هذا ، والقراء الذين يعنون بدراسة الكتاب العناية الواجبة ، سيجدون فيه فكرة تنتظم أجزاءه كلها وتربطها بعضها ببعض . ولكن تنوع الموضوعات التى علىّ أن أعالجها عظيم . وليس يشق على القارىء أن يجد فى الكتاب حقيقة منعزلة عن سياقها ، تتناقض مع جملة ما فيه من حقائق ، أو يجد رأياً منعزلاً يتنافى مع ما قدمت من آراء . ولكننى أرجو منه أن يطالع كتابى هذا بالروح التى أملته على ، واهتديت بها فى عملى كله ، وأن يحكم عليه بما تركه فى نفسه من أثر عام . فإنى لم أقم أحكامى كلها على اعتبار واحد فحسب ، بل أقمتها على جملة ما توافر لى من أدلة وبيانات .

ويجب ألا يغرب عنا أن المؤلف الذى يحرص كل الحرص على أن يفهمه قراؤه ، يجب أن يصل بكل رأى يعن له إلى أقصى ما يفضى إليه من نتائج نظرية ، بل إنه كثيراً ما يرى نفسه مضطراً إلى الوصول به إلى حافة الزائف ، أو غير العملى . فإن كان ضرورياً أن يحيد الإنسان أحياناً فى سلوكه وأفعاله عما تقتضيه قواعد المنطق ، فهذا لا يجوز فى الكتابة والتحرير ، فالمرء منا يشق عليه ألا يكون منسجماً فى لغته بقدر ما يعز عليه ألا يكون منسجماً مع نفسه فى سلوكه وفى أخلاقه .

وختاماً ، فإنى أعرض بنفسى فى هذه المقدمة ما قد يعده الكثرة من القراء العيب الرئيسى فى هذا الكتاب . إنه لم يوضع تأييداً لرأى شخص معين ، ولم تكن لدىَّ عند وضعه أية نية لأن أخدم به فريقاً من الناس ، ولا أن أهاجم فريقاً آخر ، ولم أقصد أن أرى الأشياء على خلاف ما يراها الناس ، بل كل ما فى الأمر أنى قصدت أن أنظر أبعد مما ينظرون ، فعلى حين أنهم شغلوا أنفسهم بالغد وحده ، وجهت فكرى إلى المستقبل كله .

الفصـــل الأول

ملامح أمريكا الشمالية

تنقسم أمريكا الشمالية إلى إقليمين واسعين ، أحدهما يميل نحو القطب الشمالى ، والآخر نحو خط الاستواء – وادى المسيسبى – ما فيه من آثار تدل على ما حدث فى الكرة الأرضية من ثورات – شاطىء الأطلسى الذى قامت عليه المستعمرات الإنجليزية – ملامح كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية المختلفة وقت استكشافها – غابات أمريكا الشمالية – البرارى – قبائل الأهالى الرحل – مظهرهم الخارجى وعاداتهم ولغاتهم – آثار شعب مجهول .

تتجلى فى الهيئة الخارجية لأمريكا الشمالية ملامح عامة معينة يسهل تمييزها لأول وهلة . فيبدو أن الطبيعة قد راعت نظاماً معيناً[1] فى فصل الماء عن اليابس ، والجبال عن الأودية . ففى وسط اضطراب الأشياء وفوضاها ، ووسط المناظر المنوعة كل التنوع ، تجلى نظام ساذج ، ولكنه جليل رائع .

تنقسم القارة الأمريكية إلى إقليمين عظيمين متساويين تقريباً ، يحد أحدهما شمالاً بالقطب الشمالى ، ويحده شرقاً وغرباً المحيطان العظيمان ، ويمتد جنوباً على شكل مثلث تتلاق أضلاعه غير المنتظمة فوق بحيرات كندا العظمى .

ويبدأ الإقليم الثانى حيث انتهى الأول ، ويشمل باقى سائر القارة . فبينما ينحدر الأول انحداراً لطيفاً نحو القطب ينحدر الآخر نحو خط الاستواء .

وتنحدر أراضى الإقليم الأول نحو الشمال انحداراً لطيفاً يكاد لا يحس ، حتى أننا لا نعدو الصواب إن عددنا أراضى هذا الإقليم سهلاً . ولا توجد فى هذه الأراضى المستوية المترامية الأطراف جبال عالية ، ولا أودية عميقة ، فمجارى الأنهار تتثنى فى هذا السهل فى غير انتظام . فترى الأنهار الكثيرة تتعانق ثم تنفصل ، ثم تعود فتلتقى مرة أخرى ، وتنتشر فى مناقع عميقة واسعة ، ويختفى كل أثر لمجاريها فى متاهات المياه التى خلقتها هى نفسها ، ثم ينتهى بها الأمر أن تصب مياهها فى البحار القطبية بعد تعرجاتها وتثنياتها التى لا تعد

---

(١) من نافلة القول أن تذكر القارىء أن هذا الوصف الجغرافى بعد الآن ناقصاً وعتيقاً . فلم يكن أمام المؤلف سوى بضعة مراجع أمريكية مليئة بالإحصاءات والحقائق الجافة . ويبدو أن أهم مرجع له كان كتاب الجغرافية العالمية لمؤلفه مالطبران (Maltabrun) المتوفى سنة ١٨٢٦ وهو كتاب لم تكن تخلو منه مكتبة عامة فى فرنسا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد نقل أجزاء منه إلى العربية علامتنا المصرى رفاعة بدوى رافع الطهطاوى (١٨٠١ – ١٨٧٣) وأسماه الجغرافية العمومية ، ويوجد منه فى دار الكتب المصرية جزءان غير متتاليين ، وكان رفاعة بك فى باريس (١٨٢٦ – ١٨٣١) مع البعثة الأولى التى سافرت إلى فرنسا ، وحضر ثورة سنة ١٨٣٠ بها .

ولاتحصى . هذا ، وليست البحيرات العظمى التي تحد هذا الإقليم محوطة بالتلول والصخور مثل معظم البحيرات التي في الدنيا القديمة ، ذلك إلى أن ضفافها مستوية لاترتفع عن مستوى مياهها إلا ببضع أقدام ، وبذلك يكون كل منها أشبه بجفنة واسعة ممتلئة حتى حافتها ، فأقل تغيير يحدث في بنية الكرة الأرضية يجعل مياهها تتدفق إما نحو القطب ، وإما نحو البحار المدارية .

أما الإقليم الثاني فسطحه أكثر تضاريس وأكثر ملاءمة لسكنى بني الإنسان ، وتفصله عن الأول سلسلتان طويلتان من الجبال ، تسمى إحداهما بجبال الألجاني ، وتجرى حذاء شاطىء المحيط الأطلسي ، على حين تجرى الثانية موازية للمحيط الهادى .

والأراضي التي بين سلسلتي الجبال هاتين تشمل ٢٢٨٨٤٣ فرسخاً[1] مربعاً ، فسطحها يعادل مسطح فرنسا ست مرات تقريباً .

وتكوّن هذه الأراضي الواسعة مع ذلك وادياً ينحدر أحد جانبيه من قمم جبال الألجاني المستديرة ، على حين يرتفع الجانب الآخر ارتفاعاً متصلاً حتى يبلغ قمم جبال روكي . ويجرى في قاع هذا الوادى نهر عظيم نستطيع أن نرى المياه الدافقة من الجبال وهي تصب فيه من كل جانب . وقد أطلق الفرنسيون على النهر اسم (سان لوى) تخليداً لذكرى بلادهم الأصلية ، أما الهنود فقد أسموه بلغتهم الفخمة بأبي الأمواه ، أى المسيسبي .

وينبع نهر المسيسبي هذا من حدود الإقليمين العظيمين اللذين أشرنا إليهما ، غير بعيد عن أعلى قمة في الهضبة التي تفصلهما الواحد عن الآخر . وعلى مقربة من هذه البقعة نفسها ينبع نهر آخر[2] ويصب في البحار القطبية . ويبدو مجرى المسيسبي في أول أمره كما لو كان غير واثق من نفسه ، فينثني عدة مرات نحو الشمال حيث ينبع ، وأخيراً ، بعد أن يتعطل فترة من الزمن في البحيرات والمناقع ، يتخذ اتجاهه المحدد ، ويسير في بطء تجاه الجنوب .

فأحياناً يسير في هدوء في مجراه الطباشيرى الذى خصصته له الطبيعة ، وأخرى تمتلىء جوانبه بالفيضان ، ويروى ما يزيد على ١٠٣٢ فرسخاً تقريباً . وعلى بعد ٦٠٠ فرسخ من المصب يبلغ متوسط عمق النهرخمسة عشر قدماً ، فتسير فيه السفن التي حمولتها ٣٠٠ طن

---

(١) يلاحظ أن المؤلف يستعمل هنا المقاييس القديمة التي تعلمها في صغره ، وقلما يستعمل المقاييس المترية ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من معاصريه ، وقد يكون ذلك ليضفي على كلامه صبغة كلاسيكية . والفرسخ كلمة فارسية يقابلها عند الفرنسيين lieu وعند الإنجليز league وهو مقياس للأطوال والسطوح اختلف مقداره باختلاف البلاد والعصور ، ويعادل في الجملة ثلاثة أميال .

(٢) يقصد النهر المعروف بالنهر الأحمر (رد ريفر) الشمالي وهو يصب في بحيرة ونبج لا في البحار القطبية كما يقول المؤلف . وطوله قرابة الستمائة ميل .

قرابة مائتي فرسخ . وبين روافد المسيسبي واحد طوله ١٣٠٠ فرسخ[١]، وآخر طوله ١٠٠٠[٢]، وثالث طوله ٦٠٠[٣]، ورابع خمسمائة[٤]، ثم أربعة طول كل منها ٢٠٠[٥]. وفضلاً عن هذا كله فثم عدد لا يحصى من المجارى الصغيرة التى تتدفق من كل جانب وتلقى مياهها فيه .

ويبدو الوادى الذى يرويه المسيسبي كأنما خلق له وحده ، ففيه يوزع النهر الخير والشر كما لو كان إلهاً من الآلهة القدامى . وقد جعلت الطبيعة قرب مجراه خصباً لا ينفد ، ولكن كلما بعدنا عن ضفتى النهر قل النبات ، وقلت خصوبة التربة ، وضعف كل شىء أو تصوَّح وهلك . هذا ولم يحدث أن خلفت الهزات والتغيرات الأرضية آثاراً وراءها بأوضح مما خلفته فى وادى المسيسبي هذا . فأراضيه كلها تكشف لنا عن تأثير المياه القوى من حيث الخصوبة والجدب . فمياه المحيط العتيق أدت إلى تراكم طبقات هائلة من النبات المتعطن فى الوادى سوتها وهى تتراجع . وعند ضفة النهر اليمنى نجد سهولاً مترامية الأطراف ، منبسطة كأنما مر الفلاح عليها « بقصابيته » . وكلما اقتربت من الجبال قل استواء الأرض ، وازدادت قحولتها كأنما الأرض قد اخترقتها فى آلاف المواضع صخور أولية تجلت كأنها عظام هياكل عرَق الزمن ما عليها من لحم . وتغطى –الأرض– رمال جرانيتية ، وكتل غير منتظمة من الحجر نبتت خلالها نباتات قلائل جعلت سطح الأرض على صورة حقل مخضر تغطيه أطلال مبنى ضخم . ويتضح من فحص هذه الأحجار ، وتلك الرمال أنها تشبه تمام الشبه الأحجار والرمال التى تتكون منها جبال روكى القحلة . فقد اكتسحت فيضانات الأنهار التربة ودفعت بها إلى الوادى ، ثم حملت أجزاء من الصخر نفسه وتركتها مبعثرة محطمة عند سفوحها بعد اصطدامها بالصخور المجاورة وتهشمها .

ويعد وادى المسيسبي فى جملته أروع مثوى هيأته العناية الإلّهية لسكنى البشر . ومع ذلك فلك أن تقول عنه الآن أنه لا يعدو أن يكون صحراء مترامية الأطراف .

وتقوم شرق جبال الألجانى ، بين أسافل هذه الجبال والمحيط الأطلسى سلسلة طويلة من صخر ورمال يبدو أن البحر قد خلفها وراءه عند تراجعه . ولا يزيد متوسط عرض هذه الأراضى على ٤٨ فرسخاً (١٠٠ ميل) ، على حين يبلغ طولها الثلاثمائة فرسخ (حوالى ٩٠٠ ميل) ، ولهذا الجزء من القارة الأمريكية تربة فيها كل عقبة يمكن أن تعوق عمل الفلاح ، ذلك إلى أن نباتها قليل ولا تنوع فيه .

فعلى هذا الشاطىء غير المضياف قامت أول جهود جماعية من عمل الإنسان . فهذا اللسان من الأرض القاحل كان مهد المستعمرات الإنجليزية التى قدر لها أن تصبح الولايات

---

(١) يشير المؤلف إلى أنهار : (١) الميسورى ، (٢) والأركنزاس ، (٣) والنهر الأحمر ، (٤) والأوهايو .
(٥) ويقصد بها أنهار إلينوى ، وسانت بيير ، وسانت فرانسيس ، ودى موان .

المتحدة . ولا يزال مركز القوة هنا ، على حين غربيها تكاد تتجمع فيه سرًّا العناصر الحقة لأمة ستتولى فى المستقبل الإشراف على شئون القارة .

عندما نزل الأوربيون لأول مرة شواطىء جزائر الهند الغربية ، ثم شواطىء أمريكا الجنوبية ، خيل إليهم أنهم انتقلوا إلى تلك الأقاليم الأسطورية التى تغنى بها الشعراء . فقد كان البحر يتألق بالأضواء الفسفورية ، ويكشف شفوف مياهه غير العادى لمرأى الملاح عن كل أعماق المحيط ، فيرى هنا وهناك جزائر صغارا يعبق منها أرج النباتات العطرية التى تشبه أسفاطاً من الزهر تسبح على سطح المحيط الهادى . فكل مايقع عليه النظر فى هذا الإقليم الساحر يبدو كأنه خلق لسد احتياجات البشر ، أو لإرضاء مسراتهم. فالأشجار جلها محملة بالفاكهة التى فيها غذاء للناس ، أما ما لا يصلح منها له فمنظره يسر العين بحسن روائه وتنوع ألوانه . وعلى أشجار الليمون العبقة ، وأشجار التين البرى ، والآس المزهر ، والفتنة والدفلى ، وقد تعلقت بها أقواس من شتى أنواع النبات المتسلق ، وتغطت بالزهور ، – على هذه الأشجار ، حطت أسراب من العصافير الغريدة غير المعروفة للأوربيين تعرض رياشها الزاهية تتألق بالألوان الأرجوانية واللازوردية ، وتمزج تغاريدها بانسجام مع عالم حافل بالحركة والحياة .

ولكن وراء هذا المظهر الزاهى يجثم الموت نفسه ، وتلك حقيقة لم تكن معروفة وقتئذ . فلهواء هذه الأقاليم أثر مضعف كل الضعف ، مما جعل الإنسان يتعلق بالحاضر دون أى اكتراث للمستقبل .

أما أمريكا الشمالية فيختلف مظهرها عن ذلك كل الاختلاف ، فكل شىء فيها رزين متزن ، كأنما خلقت لتكون مقر ذوى العقول ، على حين خلق الجنوب مرتعاً للراغبين فى اللذات الحسية . وثم محيط يغشاه الضباب وتصطخب أمواجه كل اصطخاب ، يحيط بشواطىء القارة جميعها – وهى شواطىء يحف بها نطاق من صخور الجرانيت ، ومساحات واسعة من الرمال . أما أوراق الأشجار فى غاباتها فمظلمة قابضة للنفس . فهذه الغابات تتكون من أشجار الشربين والبلوط الدائم الخضرة ، والزيتون البرى ، والغار .

ووراء هذا النطاق الخارجى تقوم الغابات الوسطى بظلالها الكثيفة ، ففيها تنمو أضخم الأشجار التى فى نصفى الكرة الأرضية جنباً إلى جنب . وترى الدلب والكاتاليا والاسفندان السكرى والحور والفرجينى تتعانق أغصانها مع أغصان السنديان والزان والزيزفون .

وكانت عوامل الفساد نشيطة فعالة فى هذه الغابات تعمل فيها كما تعمل فى غابات العالم القديم . فلا غرو أن تكدست بقايا النبات وحطامه أكواماً بعضها فوق بعض ، فليس ثمة أيد عاملة تزيلها . ذلك إلى أن الفساد لا يعمل فيها بالسرعة الكافية التى تفسح المجال للإنبات الجديد باستمرار . ونرى النبات المتسلق والحشائش وغيرها من الأعشاب

تشق طريقها خلال أكوام الشجر المتصوح تزحف حول سيقانه الملتوية لتجد لها غذاء فى ثغراتها الكثيرة التراب ، وممراتها تحت اللحاء الجاف الخالى من الحياة . وهكذا يعاون التحلل فى إيجاد الحياة ، ويختلط نتاج كل منهما بالآخر . وكانت أعماق هذه الغابات مظلمة كئيبة ورطبة باستمرار من جراء آلاف النهيرات التى تجرى فيها على طبيعتها دون أى توجيه أو ضبط من الإنسان . وكان من النادر أن يصادف المرء فى خلال هذه الغابات أزهاراً أو فاكهة برية أو طيوراً ما ، فسقوط شجرة من أثر الشيخوخة ، وتدفق سيل من مسقط مائى ، وخوار الجاموس وزئير الرياح – هى كل الأصوات التى تقطع على الطبيعة صمتها فى تلك الغابات .

هذا ، وتكاد جميع الأشجار تختفى شرق النهر العظيم ، وتظهر بدلاً منها البرارى الفسيحة والسهوب المترامية الأطراف . ولسنا ندرى إن كانت الطبيعة بما فيها من تنوع لاحد له ، قد حرمت بذور الأشجار على هذه السهوب الممرعة ، أو أنها كانت من قبل مغطاة بالغابات ثم اجتثتها يد الإنسان وقضت عليها . تلك مسألة عجزت الرواية ، وعجز البحث العلمى عن الإجابة عليها .

ومع ذلك لم تكن هذه البرارى المقفرة المترامية الأطراف غير مأهولة تماماً . فقد جاست خلالها بعض القبائل الرحل التى ظلت مبعثرة فى ظلال الغابات دهراً طويلاً ، أو على ما فى هذه البرارى من مراع خضر . فمن مصب نهر السانت لورانس إلى دلتا المسيسبى ، ومن المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى ، نشاهد وجوه شبه كثيرة بين هؤلاء المتوحشين تنبىء عن وحدة أصلهم جميعاً ، ولكنهم كانوا فى الوقت نفسه يختلفون عن سائر أجناس البشر المعهودة ، فهم ليسوا بيضًا كالأوربيين ، ولا صُفراً مثل غالبية الآسيويين ، ولا سوداً مثل الزنوج ، بل بشرتهم سمراء ضاربة إلى الحمرة ، وشعرهم سبط طويل ، وشفاههم رقاق ، ووجناتهم بارزة . وكانت اللغات التى تتحدث بها قبائل أمريكا الشمالية مفردات منوعة ، وإن كانت كلها خاضعة لقواعد معينة من قواعد النحو ، تختلف من عدة وجوه عن القواعد المرعية فى أصل اللغة ، ويبدو أن لهجات الأمريكيين جاءت نتيجة تشكيلات جديدة ، وتظهر فيها جهود عقلية يشق على هنود أيامنا أن يبذلوها .

وكانت أحوال هذه القبائل الاجتماعية مختلفة كذلك من نواح كثيرة عن كل ما هو معهود فى الدنيا القديمة . وغالب الظن أنهم تكاثروا بحرية وسط صحاراهم وقفارهم من غير أن يتصلوا بأجناس أخرى أرق منهم حضارة . ومع ذلك لم يظهر فيهم شىء من تلك الأفكار الغامضة غير المنسقة عن الحق والباطل ، ولا شىء من ذلك الفساد فى الأخلاق والسلوك الذى يقترن عادة بالجهل والغلظة عند الأمم التى ، بعد أن قطعت شوطاً غير قصير فى سبيل الحضارة ، عادت وانتكست إلى حالة من الوحشية . فلم يكن الهندى مديناً لأحد غير نفسه بشىء ما . ففضائله ورذائله وكل ما يتعصب له ، جميعها من عمله هو ، فقد نشأ ونما وسط طبيعته الوحشية المستقلة .

وإنما بالفقر أخشى عليكم ...

فإن كانت أدنى طبقات الناس فى البلاد المهذبة غلاظاً جفاة ، فليس يرجع ذلك كله إلى فقرهم وجهلهم فحسب ، بل يرجع كذلك إلى أنهم يتصلون كل يوم بأناس أغنياء مستنيرين ، فمنظر ما هم فيه من فقر ومن ضعف يتكشف لهم جلياً كل يوم بمقابلته بما ينعم به بعض بنى جنسهم من سعادة ومن قوة ، فيستثير فى نفوسهم الغضب والخوف . فشعورهم بقصورهم وضعفهم ، وبتبعيتهم لغيرهم ، يحنقهم ويذل نفوسهم . وتتجلى هذه الحالة النفسية فى عاداتهم الأخلاقية وفى لهجاتهم وطرق تعبيرهم ، فهم وقحون وأذلاء معاً . ومن الميسور التدليل على صحة ذلك بالملاحظة والعيان . فالدهماء أكثر غلظة وجفوة فى البلاد الأرستقراطية منهم فى غيرها . وهم فى المدن الغنية أكثر منهم فى الريف . فحيث يجتمع الأغنياء والأقوياء يشعر الفقراء والمستضعفون بأنهم مظلومون فى حالتهم التى هم فيها . وإذ لايجدون أمامهم مجالاً لاستعادة حقهم فى المساواة ، فسرعان مايستولى عليهم اليأس ويتركون أنفسهم تهبط إلى مستوى دون الطبيعة الإنسانية .

فتأثير تباين الأحوال المنكود هذا ، لا يشاهد فى حياة الناس البدائيين . فإن كان الهنود كلهم جهلة وفقراء ، فهم جميعاً أحرار ومتساوون .

فعندما حَلّ الأوربيون لأول مرة بين أهالى أمريكا الشمالية وجدوا هؤلاء الأهالى يجهلون قيمة الثروة ، ولا يحفلون بالسعادة ولا بالمسرات التى يحصل عليها الإنسان المتحضر بواسطة الثروة والمال ، ومع ذلك لم يكن فى سلوكهم أية خشونة أو جفوة ، وكانوا يمارسون عادة التحفظ ، على طريقتهم ، ونوعاً من الأدب الأرستقراطى .

فهم قوم لطاف يكرمون الضيف فى السلم ، أما فى الحرب فهم قساة لا يرحمون ، ويزيدون فى قسوتهم على كل ما فى البشرية من وحشية . فترى الهندى يعرض نفسه للموت جوعاً كى يسعف غريباً وقف بباب كوخه يستضيفه ليلة ، ومع ذلك فهو لا يتردد لحظة فى أن يمزق بيديه أعضاء أسير وقع فى يديه ، وهى لاتزال حية تنبض . إنا لم نر فى الجمهوريات القديمة الشهيرة مثالاً لشجاعة لا تحجم ، ولا لنفوس أشد صلفاً وكبحاً ، ولا محبة عارمة للاستقلال أكثر مما كانت تخفيه غابات الدنيا الجديدة المتوحشة . فلم يُحدِث الأوربيون فى نفوس هؤلاء الهنود أى تأثير يذكر عندما نزلوا بينهم على شواطىء أمريكا ، فوجودهم لم يستثر فيهم حسداً ولا خوفاً . فأى تأثير يستطيعون أن يحدثوه فى أمثال من وصفنا من هؤلاء الرجال ! إن الهندى يستطيع أن يعيش من غير أن يشعر بحاجات تنقصه . إنه يعانى ما يعانيه دون أن يشكو ، ويندفع ينشد أناشيد الحرية وهو يحرق مشدوداً إلى خازوق . ولكن الهنود يعتقدون ، كما يعتقد سائر الناس ، بوجود آخرة خير من هذه الدنيا ، ويعبدون الله بارىء الكون ، وإن كانوا يسمونه بأسماء شتى مختلفة ، وكانت آراؤهم عن الأمور العقلية ساذجة ، وذات صبغة فلسفية فى جملتها[1] .

---

(١) لاشك أن وصف المؤلف للرجل البدائى هذا ، ينم عن تأثره بآراء جان جاك روسو فى هذا الموضوع .

فإن وصفنا هنا شعباً بدائياً ، فليس يخامرنا أى شك فى أن شعباً آخر أكثر منه حضارة ورقيا ، من وجوه عدة ، قد سبقه إلى سكنى هذه الأقاليم .

وثَمَّ رواية غامضة استفاض ذكرها بين الهنود الحمر القاطنين على شواطىء المحيط الأطلسى ، تقول بأن هذه القبائل كانت تسكن من قبل على الجانب الغربى من نهر المسيسبى . وكثيراً ما وجدنا على ضفاف نهر الأوهايو ، وفى الوادى الأوسط كله ، حتى فى يومنا هذا ، أكواماً أثرية من صنع الإنسان . فبعد فحص أكوام التراب هذه ، والتمكن من الوصول إلى باطنها ، وجدنا عظاماً بشرية وآلات غريبة وأسلحة وأدوات شتى من المعدن مخصصة لأغراض يجهلها الجنس الحاضر .

لا يستطيع الهنود الحمر الذين فى عصرنا أن يقدموا لنا أية معلومات عن تاريخ ذلك الشعب المجهول . ولم يكن لدى أولئك الذين عاشوا منهم منذ ثلاثمائة عام عندما استكشفت أمريكا لأول مرة ، أى شيء يقولونه نستطيع أن نستنبط منه أى فرض من الفروض . فالرواية ، وهى تلك الآثار الهشة التى يتكرر حدوثها باستمرار فى العالم البدائى ، لا تلقى أى ضوء ينير السبيل أمامنا . ومع ذلك فقد عاش هنا آلاف من البشر — وهو أمر لا شك فيه . فمن أين جاءوا ؟ وما أصلهم يا ترى ؟ وما مصيرهم المقدور عليهم ؟ وما تاريخهم ؟ ومتى اختفوا ؟ وكيف كان اختفاؤهم هذا ؟ ليس من مجيب .

إنه لمن أغرب الأمور أن توجد شعوب على الأرض ثم تختفى عنها تمام الاختفاء وتزول كلها حتى ذكرى أسمائها ، فتضيع لغاتها ، وتفنى أمجادهم كما يفنى الصوت دون أن يستحدث أى صدى . ومع ذلك فمن المحتمل أن يكون كل شعب من هذه الشعوب قد خلف وراءه قبرا يشهد بأنه كان موجوداً فى يوم من الأيام ، وعلى هذا يكون أخلد أثر لأعمال الإنسان هو ما يذكرنا ببؤسه وبتفاهته .

فمع أن الأقاليم الواسعة التى وصفناها توًّا كان يسكنها قبائل أهلية كثيرة ، فإنا لا نعدو الإنصاف إن قلنا إنها كانت صحراء واحدة مترامية الأطراف عندما استكشفها الأوربيون . لقد احتلها الهنود ، من غير أن يملكوها ، فالإنسان لا يملك الأرض الزراعية إلا بالعمل فيها وزرعها . أما سكان أمريكا هؤلاء ، فقد كانوا يعيشون على الصيد والطراد . فتعصبهم الشديد الذى لا هوادة فيه ، وشهواتهم الجامحة ، ورذائلهم ، بل وحتى فضائلهم الوحشية ، هى التى قضت عليهم بالهلاك المحتوم . لقد بدأ فناء هذه الشعوب يوم حلت أقدام الأوربيين شواطئهم ، وظل حتى أيامنا هذه . وإنَّا لنشهد اليوم الإجهاز عليهم . فيبدو أن العناية الإلهية لم تلق بهم وسط ثروات الدنيا الجديدة إلا ليستمتعوا بها وقتاً معلوماً ، فهم لم يوجدوا فيها إلا انتظاراً لمجيء غيرهم . فهذه الشواطىء الملائمة كل الملاءمة للتجارة والصناعة ، وتلك الأنهار الواسعة العميقة ، ووادى المسيسبى الذى لا تنفد

موارده ، وعلى الجملة ، هذه القارة كلها ، تبدو كما لو كانت قد أعدت لتكون مهداً لأمة عظيمة[١] .

ففى تلك البلاد قدر للإنسان المتحضر أن يحاول القيام بإجراء التجربة العظمى ، تجربة إنشاء المجتمع على أساس جديد . فطبقت فيها لأول مرة نظريات لم تكن معروفة من قبل ، أو قيل عنها أنها نظريات غير عملية ، وبذلك عرضت هذه النظريات على الدنيا مشهداً لم يكن التاريخ قد أعدها لمشاهدته .

(١) تنم أقوال توكفيل هذه عن وجهة نظر دينية إلى فلسفة التاريخ ، أوحت بها إليه آراء بوسيويه وأمثاله ممن يفسرون التاريخ تفسيراً دينياً ، فهم يفسرون سقوط حضارة ، وقيام أخرى أزهى منها وأكثر تقدماً ، بأن هذه مشيئة الله تعالى ، التى قضت بأن تنهار الحضارة الوضيعة لتفسح المجال لقيام أخرى أرق منها ، وأكثر ازدهاراً . فأغلب ما يذكره توكفيل عن الطبيعة وعن الإنسان أساسه ما ذكر هنا فى هذه الفقرات .

الفصل الثانى

أصل الأمريكيين الإنجليز ، وأهميته لأحوالهم فى المستقبل

الإلمام بنشأة الأمم وأصلها يعاون على فهم أحوالها الاجتماعية وفهم قوانينها – أمريكا البلد الوحيد الذى استطعنا أن نشاهد فيه بوضوح نقطة البداية التى بدأ منها شعب عظيم – وجوه الشبه بين المهاجرين إلى أمريكا البريطانية – ووجوه الاختلاف بينهم – ملاحظة تصدق على جميع الأوربيين الذين استقروا على شواطىء الدنيا الجديدة – استعمار فرجينيا – استعمار نيو إنجلند – السمات الأصلية لسكان نيو إنجلند الأول – وصولهم – قوانينهم الأولى – عقدهم الاجتماعى – قانون عقوبات مستعار من الشريعة الموسوية – حماستهم الدينية – روحهم الجمهورية – الاتحاد الوثيق بين روح الدين وروح الحرية .

يأتى الإنسان إلى الدنيا ويقضى السنوات الأولى من حياته دون أن يلحظه أحد ، يقضى هذه السنوات بين ملذات الطفولة وضروب نشاطها ، وبعد أن ينمو وينضج ، يستقبله العالم ، فيتصل ببنى جنسه ، وعندئذ يصبح موضعاً للدرس والبحث لأول مرة ، ويخيل للناس أنهم يرون الرذائل والفضائل المعهودة فى السن الناضجة قد أخذت تتكون فيه .

فهذه ، إن لم أكن مخطئاً ، غلطة كبرى . فيجب أن نبدأ قبل ذلك بكثير ، فنراقب الوليد وهو لايزال فى أحضان أمه ، ونشاهد الصور الأولى التى تعكسها أحداث الدنيا الخارجية على مرآة عقله التى لم تصقل بعد ، ونفكر فى المثل الأولى التى تقع فى خبرته ، ونستمع الألفاظ التى توقظ فيه قوى التفكير النائمة . وأخيراً يجب أن نشهد بواكير جهوده التى ينبغى أن يبذلها فى كفاحه . إن ذلك كله لابد منه ، إن أردنا أن نفهم منشأ الأمور التى يتعصب لها وينحاز ، ونعرف مصدر عاداته وشهواته التى ستوجهه فى حياته . فالرجل بأكمله يمكن أن يرى وهو لم يزل فى المهد صبياً .

ويمثل نمو الأمم شيئاً يشبهه ، فكلها تحمل آثاراً وسمات من أصل نشأتها . فالأحوال التى صاحبت ميلادها ، وعاونت على تطورها وترقيها تؤثر فى اتجاه حياتها كله .

فلو أمكننا أن نرجع إلى العناصر الأولى التى تكونت منها الأمم ، ودرسنا أقدم ما فى تاريخها من آثار ، لاهتدينا لاشك إلى السبب الأول لما نراه فيها من ضروب التعصب والعادات والأهواء المسيطرة عليها ، ولوصلنا فى الجملة إلى أسباب كل مايمكن أن نسميه بالأخلاق القومية . وسنجد هنا تفسيراً لبعض تلك العادات التى تبدو لنا الآن مخالفة للآداب العامة الغالبة ، وشرحها لتلك القوانين التى تتعارض فى ظاهرها مع المبادىء

المقررة ، والآراء المتضاربة التى قد نصادفها فى المجتمع أحياناً هنا وهناك . فما أشبهها بقطع السلاسل المكسورة التى نراها مدلاة أحياناً من قباب مبنى عتيق ولا تحمل شيئاً ما . وقد يفسر لنا هذا مصائر بعض الشعوب التى تبدو وكأن قوة مجهولة تدفعها نحو غايات لا تدرى هى نفسها عنها شيئاً . ولكن الحقائق التى تقتضيها هذه الدراسة مازالت تعوزنا إلى اليوم . فروح التحليل لا تتجلى فى الأمم إلا عند اكتمال نضجها ، حتى إذا ما انتهى بها الأمر إلى التفكير فى أمر نشأتها وأصلها ، كان الزمن قد ألقى عليها غشاء كثيفاً من الغموض ، أو احاطتها الكبرياء والجهل بأساطير تخفى وراءها الحقيقة .

فأمريكا هى البلد الوحيد الذى يتيسر لنا فيه أن نشاهد المجتمع ينمو نمواً هادئاً طبيعياً ، ونميز فى وضوح أثر النشأة والأصل فى مقدرات الولايات ومستقبلها .

ففى الوقت الذى نزلت فيه شعوب أوربية شواطىء الدنيا الجديدة ، كانت خصائص هذه الشعوب القومية قد نضجت واكتملت ، فلكل شعب فيها ملامحه وسماته الخاصة به ، ولما كانت تلك الشعوب قد بلغت من قبل مرحلة الحضارة التى يتجه فيها الناس إلى دراسة أنفسهم ، فقد زودتنا بصورة أمينة عن آرائهم وآدابهم وقوانينهم حتى إنّا لنكاد نعرف أهل القرن السادس عشر مثلما نعرف معاصرينا الذين بين ظهرانينا . فلا غرو أن كانت أمريكا تكشف لنا فى رائعة النهار عن تلك الظواهر التى أخفاها عنا جهل العصور الأولى ، أو أخفتها وحشيتها . والظاهر أن أهل عصرنا يستطيعون أن يروا فى الأحداث الإنسانية أبعد مما رآه أسلافهم فيها . فهم قريبون كل القرب من العصر الذى تأسست فيه المستعمرات الأمريكية ، وفى الوقت نفسه ، بعيدون كل البعد عن ذلك العصر ، مما يسر لهم أن يكون حكمهم على ما أنتجته تلك الدويلات حكماً سديداً ، فقد زودتنا العناية بمصباح لم يكن فى متناول أجدادنا ، وخولت لنا أن نتعرف فى تاريخ الأمم ومقدراتهم أسباباً أولى كانت قد أخفتها عنهم ظلمات الماضى .

فلو أنا درسنا بشىء من العناية والتعمق أحوال أمريكا الاجتماعية والسياسية ، بعد دراستنا تاريخها ، لاقتنعنا تمام الاقتناع بأنه لا يوجد رأى مدون ، ولا عادة من العادات ، ولا قانون من القوانين ، بل وأكاد أقول ولا حادث من الأحداث ، إلا ويفسره أصل الأمة . وسيجد قراء هذا الكتاب فى الفصل الحاضر بذور كل ما سيلى ، ومفتاحاً للكتاب كله .

إن المهاجرين الذين وفدوا على أمريكا فى فترات مختلفة كى يحتلوا الأراضى التى يشغلها الاتحاد الأمريكى الآن ، كانوا مختلفين بعضهم عن بعض من عدة وجوه ، فلم يكن غرضهم واحداً ، ولم يحكموا أنفسهم على أساس مبادىء واحدة .

ومع ذلك فقد كانوا يشتركون جميعاً فى عدة نواح معينة ، فقد ألقت بهم الظروف فى مواقف متشابهة . ولعل رابطة اللغة كانت أقوى الروابط التى يمكن أن تجمع بين

بنى الإنسان ، وأدومها كلها . لقد كان المهاجرون الأول يتكلمون لغة واحدة ، كما كانوا من أبناء شعب واحد . وإذ ولدوا فى بلاد ظلت تحركها الخلافات الطائفية عدة قرون ، واضطر كل فريق أن يضع نفسه بدوره فى حماية القوانين ، فقد اكتملت تربيتهم السياسية فى تلك المدرسة الخشنة ، فكانوا أدرى بفكرة الحق ، وبمبادىء الحرية الصحيحة ، من غالبية معاصريهم الأوربيين . ففى عصر الهجرات الأولى كان نظام « القومونات » (البلديات) أساس المؤسسات النافعة ، قد تأصل ورسخ فى عادات الإنجليز ، ومعه دخل مذهب سيادة الشعب فى صميم ملكية أسرة تيودور .

وكانت المنازعات الدينية التى استثارت العالم المسيحى فى ذلك الوقت قد استشرت ، فاندفعت إنجلترا وألقت بنفسها وسط النظام الجديد ، بشدة وعنف ، وصار أهلها ، وكانوا دائماً ذوى أخلاق رزينة متعقلة ، كثيرى الجدل ، شديدى الصرامة ، وازدادت المعلومات العامة من جراء الخصومات العقلية ، ونال العقل مزيداً من الرعاية والعمق ، فعلى حين كانت الديانة موضوع الجدل والنقاش ، صارت آداب الناس وأخلاقهم أنقى وأصفى . فكل هذه السمات العقلية ، يتيسر استكشافها - إلى حد ما - فى ملامح هؤلاء الإنجليز الذين جاءوا ينشدون ديارا جديدة على شواطىء المحيط الأطلسى المقابلة لشواطئهم .

وزيادة على ذلك فثم ملاحظة أخرى ستتاح لنا الفرصة للعودة إليها ، وهى ملاحظة لا تصدق على الإنجليز وحدهم ، بل تصدق كذلك على الفرنسيين والإسبانيين وسائر الأوربيين الذين نجحوا فى تثبيت أقدامهم فى أراضى الدنيا الجديدة . فقد توافرت فى كل هؤلاء الأوربيين العناصر اللازمة للديمقراطية الكاملة ، وإن لم تتجل فيهم مظاهرها كاملة . وقد أدى إلى هذه النتيجة سببان اثنان . فلا بأس من أن نقول بأن المهاجرين عندما غادروا بلادهم الأصلية لم يكن لديهم أية فكرة عن تفوق أحد منهم على الآخر ، فالسعداء الأقوياء لا يبرحون بلادهم ، وليس ثمة ضمان للمساواة بين الناس أوكد من الفقر والبؤس . ومع ذلك فقد حدث مرات عدة أن اضطر نفر من ذوى المراتب والألقاب إلى الهجرة إلى أمريكا بسبب ما شجر فى بلادهم من الخلافات السياسية والدينية ، فوضعت القوانين نظاماً متدرجاً للمراتب ، ولكن الناس لم يلبثوا أن رأوا أن تربة أمريكا تتعارض مع أية أرستقراطية إقليمية ، وأدركوا أنهم كى يطهروا هذه الأرض لا مناص لصاحبها من أن يبذل جهوداً موصولة من أجل مصلحته الشخصية ، وبعد أن تم إعداد الأرض ، تبين أن غلتها لا تكفى لإدرار الثروة على الفلاح ، وعلى مالك الأرض كليهما . وعندئذ قسمت الأراضى بطبيعة الحال أقساماً صغيرة يقوم مالك كل قسم منها بتعهد أرضه وزرعها بنفسه . فالأرض أساس كل أرستقراطية تستمسك بالأرض التى تغذيها ، فليس بالامتيازات وحدها ، ولا بالأصل والنسب وحدهما ، تقوم الأرستقراطية . ولكنها تقوم بملكية الأرض ، يتوارثها الأبناء جيلاً بعد جيل . قد يكون فى الأمة ثروات عراض وبؤس شديد ، ولكن إن لم تكن هذه الثروات قائمة على الأراضى فلا يمكن أن تكون ثمة أرستقراطية ، بل مجرد طبقة من الأغنياء ، وأخرى من الفقراء .

كان بين جميع المستعمرات الإنجليزية إذن وجوه شبه بارزة منذ نشأتها. والظاهر أنه كان مقدراً على كل منها من البداية أن تشهد نمو الحرية فى الطبقات الوسطى والدنيا التى لم يزودنا تاريخ العالم بمثل كامل منها، وليس نمو تلك الحرية الأرستقراطية التى نشأت فى أوطانها الأصلية.

ومع ذلك فلا يسعنا إلا أن نلاحظ فى هذه الوحدة العامة وجوه اختلاف عدة بارزة لا تقتضينا الضرورة أن نبينها. فثم فرعان أساسيان فى الأسرة الأمريكية الإنجليزية الكبرى يمكن تمييزهما، فهما نشآ ولم يندمجا إلى الآن بعضهما فى بعض تمام الاندماج. فأحد هذين الفرعين فى الجنوب والآخر فى الشمال.

نزلت أول جالية إنجليزية فى فرجينيا عندما وصل إليها المهاجرون سنة ١٦٠٧م. وكانت فكرة أن مناجم الذهب والفضة تعد مصادر الثروة القومية، منتشرة أيما انتشار فى أوربا فى ذلك الوقت. وهى فكرة لا شك خاطئة، أدت إلى افتقار الدول الأوربية التى أخذت بها، كما أدت إلى ضياع أرواح كثيرة فى أمريكا أربى عددها على من راحوا ضحايا الحروب والقوانين الجائرة معاً. فالناس الذين أرسلوا إلى فرجينيا كانوا أولئك النفر الذين يسعون وراء الذهب، وكانوا قوماً مغامرين لا أخلاق لهم، ولا موارد خاصة يعتمدون عليها، وكانت نفوسهم القلقة المتمردة قد أضرت بالمستعمرة الناشئة وجعلت تقدمها أمراً غير أكيد. ولكن وصل إليها فيما بعد، جماعات من الصناع والزراع. ومع أنهم كانوا أحسن أخلاقاً وأكثر انتظاماً، فإنهم لا يرتفعون عن مستوى الطبقات الدنيا فى إنجلترا فى شىء. فلم تكد المستعمرة تنشأ حتى جىء إليها بالرقيق، فكان هذا الأمر الرئيسى الذى سيكون له أكبر الأثر فى أخلاق أهالى الجنوب وقوانينهم، بل وفى مستقبلهم كله. فالرق، كما سأبين بعد، يسىء إلى سمعة العمل، ويدخل الكسل فى المجتمع، ومع الكسل يدخل الجهل والصلف وحب الترف والبؤس. ذلك إلى إنه يضعف قوى العقل ويشل نشاط الإنسان. فإن نحن أضفنا تأثير الرق إلى الخلق الإنجليزى عرفنا أسباب ما فى الولايات المتحدة الجنوبية من عادات أخلاقية وأحوال اجتماعية.

فعلى هذا الأساس الإنجليزى نفسه نشأت فى الشمال صفات أخرى مخالفة لما فى الجنوب كل المخالفة، وهنا يصح لنا أن ندخل فى التفصيلات.

ففى المستعمرات الإنجليزية التى تقع فى الشمال، والتى تعرف إجمالاً باسم نيو إنجلند، اجتمعت لأول مرة الفكرتان أو الثلاث الرئيسية التى أصبحت أساس نظرية الولايات المتحدة الاجتماعية. ثم انتشرت مبادىء نيو إنجلند هذه أول ما انتشرت بين الولايات المجاورة لها، ومنها انتقلت إلى الولايات البعيدة عنها واحدة بعد أخرى، وأخيراً توغلت فى الاتحاد الأمريكى كله. وإن نفوذها لينتشر فيما وراء الحدود حتى يعم العالم الأمريكى كله. لقد كانت حضارة نيو إنجلند أشبه بمنارة أقيمت على ربوة فبعد أن أشاعت الدفء فيما حولها مباشرة جعلت تصبغ الأفق البعيد بوجهها.

كان تأسيس نيو إنجلند مشهداً جديداً ، وكانت جميع الظروف التى أحاطت بها غريبة ، وأصيلة غير مسبوقة . فكان أول من قطن المستعمرات كلها تقريباً ، رجال من غير تعليم ، ومن غير موارد خاصة ، دفعهم فقرهم وسوء سلوكهم إلى النزوح عن البلاد التى نشأوا فيها ، أو مضاربون جشعون ، ومغامرون يغلب عليهم حب المكاسب ، وكان بين هؤلاء المستعمرين من لا يفخرون حتى بأصل مثل هذا الأصل . « فسانتو دومنجو » أسسها القراصنة ، ولا تزال محاكم الجنايات فى إنجلترا تزود أستراليا إلى اليوم بالسكان .

كان كل المهاجرين الذين استوطنوا شواطىء نيو إنجلند من الطبقات المستقلة اقتصادياً فى بلادهم . فاجتماعهم فى أرض أمريكا كان ظاهرة غريبة لمجتمع ليس فيه أعيان ولا سوقة ، أو بعبارة أخرى ، ليس فيهم غنى ولا فقير . وكان من هؤلاء القوم (بالنسبة لعددهم) من المثقفين والمعلمين عدد أكبر مما نجده فى أية أمة أوربية فى عصرنا . وربما كانوا كلهم ، من غير أى استثناء ، قد حصلوا على قسط طيب من التعليم . وكان الكثيرون منهم معروفين فى أوربا بمواهبهم العظيمة وسعة معارفهم . أما المستعمرات الأخرى فقد أنشأها مغامرون لا أسر معروفة لهم ، على حين جاء المهاجرون إلى نيو إنجلند ومعهم الكثير من عناصر النظام والأخلاق ، ونزلوا مع أزواجهم وأولادهم على الشاطىء المقفر . أما الذى ميزهم عن سواهم بصفة خاصة فالهدف الذى من أجله هاجروا . فليست الحاجة هى التى ألجأتهم إلى النزوح عن أوطانهم ، فقد كانت مراكزهم الاجتماعية التى خلفوها وراءهم مما يندمون عليه ويتحسرون . وكانت وسائل العيش موفورة لهم ، فهم لم يتركوا ما كانوا ينعمون به من وسائل الراحة فى أوطانهم واجتازوا المحيط إلى الدنيا الجديدة ، كى يحسنوا مراكزهم أو ينموا ثرواتهم ، بل كان هدفهم إشباع رغبة عقلية محضة ، فعندما واجهوا آلام المنفى التى لا مناص لهم منها ، كانوا يهدفون إلى تحقيق النصر لفكرة آمنوا بها .

كان هؤلاء المهاجرون ، أو « الحجاج » كما يسمون أنفسهم بحق ، من تلك الطائفة الإنجليزية التى أكسبتها كرامة مبادئها اسم المتطهرين (البيوريتانز) وليست التطهرية مجرد مذهب دينى فحسب ، فقد كانت تتفق فى كثير من الوجوه مع أكثر النظريات الجمهورية والديمقراطية المطلقة . فهذه النزعة هى التى استثارت أشد خصومهم خطراً عليهم ، فلما اضطهدتهم حكومات بلادهم الأصلية ، ونفروا كل النفور من عادات تأباها عليهم مبادئهم الصارمة الخاصة انطلق المتطهرون يبحثون فى العالم كله عن مكان خشن غير مأهول يستطيعون أن يحيوا فيه حياة تتفق مع آرائهم ، ويعبدوا ربهم بحرية تامة .

إن بضع عبارات نقتبسها من أقوال بعض المؤرخين قد تلقى الكثير من الضوء على روح هؤلاء المغامرين الأتقياء ، وتعرفك بهم أكثر من كل ما نستطيع أن نقوله نحن عنهم . . إن ناثانيل مورتون (مؤرخ السنوات الأولى من استيطانهم نيو إنجلند) يستهل كلامه بالعبارة الآتية :

« أيها القارىء الكريم ! إنه لواجب مقدس علينا نحن الذين نال آباؤهم كثيراً من

نعم الله التى لاتنسى ومن رحمته بهم ، بإلهامه إياهم إنشاء هذه المزرعة ، فى نيو إنجلند — أن نقوم بتخليد ذكراها . فما شاهدناه، وما قصه علينا آباؤنا ، يجب أن ننقله إلى أبنائنا ونعرفهم به حتى نبين للأجيال القادمة أن الواجب عليهم أن يحمدوا الله على ما آتاهم ، وحتى يذكر أبناء عبده إبراهام وأبناء صفيه يعقوب أياديه البيضاء عليهم . فهم يجب أن يعلموا كيف أمر الله بنقل هذه الكروم إلى الصحراء ، وكيف غرسها وطرد الوثنيين منها ، وكيف أعد لها مغرساً ، وأرسل جذورها فى أعماق التربة ، ثم تركها تمتد وتنتشر فى أطراف الأرض .

فهذه الحقائق يجب أن تعرف حتى ينال الله من الحمد ما هو أهل له ، وحتى تصل بضع أشعة من أمجاده إلى أسماء أولئك القديسين المباركين الذين كانوا الوسطاء الأول فى هذا المشروع السعيد » .

يستحيل علينا أن نقرأ هذا الاستهلال من غير أن نشعر قسراً برهبة دينية ، وبجلال تفوح منه رائحة الإنجيل العتيق . لقد أضفى إيمان المؤلف بما يقول ، الحياة والقوة على أسلوبه . فهم لم يكونوا فى نظر المؤلف ، ولا فى نظرنا نحن ، مجرد قوم مغامرين هبُّوا يسعون وراء ما قدر لهم ، فيما وراء البحار . ولكنهم كانوا بذور أمة عظيمة حملتها العناية إلى الأرض الموعودة .

ويصف الكاتب رحيل المهاجرين الأول بهذا الأسلوب فيقول :

« وهكذا غادروا مدينة « ليدن » الطيبة البهجة ، التى كانوا اتخذوها لهم مقراً موقوتاً منذ أحد عشر عاماً مضت . وكانوا عند رحيلهم مطمئنى النفوس ، لأنهم كانوا يعلمون أنهم فى هذه الدنيا غرباء ونزلاء ، وهى دنيا لم يحفلوا كثيراً بأمورها . بل كانوا يولون وجوههم شطر السماء ، أعز مكان عليهم ، حيث أعد الله لهم فيها مدينة خاصة .

وعندما وصلوا « دلفس هافن » وجدوا السفينة التى ستقلهم فى انتظارهم وكان كل شىء معداً لهم . أما أصدقاؤهم الذين لم يستطيعوا الرحيل معهم فقد رحلوا بعدهم . وجاء كثيرون من أمستردام ليودعوهم . فقضوا جميعاً ليلة لم ينم أكثرهم فيها إلا غراراً ، فقضوها فى تسلية بريئة بين مظاهر الصداقة ، وفى أحاديث دينية وغيرها من التعبيرات الحقيقية عن المحبة المسيحية الصادقة . وفى الصباح صعدوا إلى السفينة ومعهم أصدقاؤهم . فكان الوداع مؤثراً حقاً ومؤلماً ، كنت تسمع تنهدات ، وآهات عميقة . وترى الدموع تنساب من عيونهم وتجرى على وجناتهم ، وتستمع إلى الخطب الموجزة البليغة التى تصل إلى صميم قلوبهم ، وتشهد طول عناقهم وصلواتهم الحارة ، وكان كثيرون من الهولنديين واقفين على الرصيف يشاهدونهم فتأثروا أيما تأثر ، ولم يستطيعوا أن يمسكوا عليهم دموعهم — ولما أذن المؤذن بالرحيل ، ركع راعيهم الموقر ، وركعوا جميعاً معه مغرورق العيون ، فأسلمهم

الراعى بصلوات حارة إلى رحمة الرب ثم ودعوا بعضهم بعضا بعيون دامعة ، فكان لأكثرهم آخر وداع » .

كان عدد المهاجرين حوالى مائة وخمسين مهاجراً بمن فيهم من نساء وأطفال ، وكانوا يهدفون إلى إنشاء مستعمرة لهم على ضفاف نهر هدسن . وبعد أن ظل المحيط الأطلسى يتلاعب بهم فترة من الزمن ، اضطروا أن يرسوا بسفينتهم على شواطىء نيو إنجلند المقفرة عند النقطة التى تقع فيها الآن مدينة بلايموث ، ولا تزال الصخرة التى نزلوا عندها قائمة إلى اليوم .

ويستأنف المؤرخ الحديث فيقول « أرجو أن يتلبث القارىء معى برهة نتدبر فيها جدياً حالة هذا الشعب الفقير الحاضرة ، ونحمد الله الكريم على إنقاذهم . فبعد أن اجتازوا المحيط المترامى الأطراف ووصلوا إلى آخر المطاف ، وجدوا فى انتظارهم بحراً آخر من المتاعب ، فلم يكن ثم أصدقاء يرحبون بهم ، ولا فنادق تستقبلهم وتسرى عنهم أو تجدد نشاطهم ، ولا بيوتاً ولا مدناً يلوذون بها ويسألون المعونة من أهلها . وكان الفصل شتاء ، وكل من يعرفون شتاء تلك البلاد يعلمون أنه شتاء قاس وعنيف يتعرض لعواصف جارفة تتلف الشواطىء . فمن الخطر فى هذا الفصل أن يسافر المسافرون إلى الأمكنة المعروفة لهم ، فما بالك بالبحث عن سواحل مجهولة ؟ وزيادة على ذلك فماذا عساهم أن يروا سوى صحراء مقفرة رهيبة ، مليئة بالوحوش الكواسر ، وبأناس متوحشين . أما عدد هؤلاء المتوحشين فأمر يجهلونه كل الجهل . فأنى وجهوا أنظارهم — اللهم إلا إذا وجهوها صعدا نحو السماء — لم يجدوا إلا القليل من الراحة ومن العزاء ، فبعد انقضاء الصيف ، ظهرت جميع الأشياء بمظهر أثر فيه الجو كل تأثير ، وبدت لهم البلاد كلها ، الحافلة بالغابات والأحراج ، فى صورة موحشة قاسية ، فإن هم تلفتوا وراءهم لم يشاهدوا غير المحيط الأعظم الذى اجتازوه والذى أضحى الآن يفصلهم عن سائر أنحاء المعمورة . فكى يجدوا قليلاً من الأمل وشيئاً من الاطمئنان ، كان لابد لهم من أن يوجهوا أنظارهم شطر السماء » .

ولا يتصورنّ أحد أن تقوى هؤلاء « المتطهرين » كانت مجرد تأمل ونظر ، أو أنها لم تحسب لمجرى الأمور الدنيوية أى حساب . « فالتطهر » ، كما أشرنا من قبل ، يكاد يكون نظرية سياسية بقدر ما هو مذهب دينى ، فلم يكد المهاجرون يطأون بأقدامهم ذلك الساحل القفر الذى وصفه ناثانيل مورتون هذا ، حتى كان همهم الأول أن ينظموا أنفسهم على شكل مجتمع ، فاشتركوا جميعاً فى إصدار القرار الآتى :

« باسم الله ، آمين . نحن المذكورة أسماؤهم بعد ، رعايا مليكنا المرهوب الجانب ، المخلصين له ، الملك جيمس ... إلخ ...

إنا بعد أن قمنا لمجد الله ولنشر الدين المسيحى ، ولشرف مليكنا ووطننا — قمنا برحلة

لإقامة أول مستعمرة فى الأجزاء الشمالية من فرجينيا ، نعلن ، نحن الحاضرين ، فى وقار أمام الله ، وأمام بعضنا بعضا ، أن نتعهد بأن نؤلف من أنفسنا هيئة سياسية ، مدنية ، تهدف إلى تنظيم شئوننا وصيانة أنفسنا ، ولتحقيق الأغراض السالف ذكرها — نتعهد جميعاً بفضل ذلك الميثاق أن نقوم الحين بعد الحين ، وبحسب ماتقتضيه الحاجة ، بوضع القوانين والقرارات واللوائح والدساتير العادلة التى تسوى بين الناس ، والتى تراعى خير المستعمرة العام ، وأن نقيم بحسب الحاجة حكاماً وقضاة نتعهد لهم بالإذعان والطاعة . » إلخ .

حدث هذا فى سنة ١٦٢٠ . ومنذ ذلك الوقت ظلت الهجرة تتوالى لاينقطع تيارها . فالأهواء الدينية والسياسية التى مزقت أوصال الإمبراطورية البريطانية طوال حكم الملك تشارلس الأول كله ظلت تدفع جماهير جدداً من أهل الطائفة نفسها إلى شواطىء أمريكا فى كل سنة من السنين . وقد ظلت الطبقات الوسطى — وهى الطبقات التى خرج منها معظم المهاجرين — معقل « المتطهرين » فى إنجلترا . فلا غرو أن ازداد عدد سكان نيو إنجلند بسرعة عظيمة . وبينما كان نظام الطبقات يتحكم وحده فى تصنيف سكان الوطن الإنجليزى ، كانت المستعمرة الأمريكية تزداد اقتراباً من ذلك المشهد الرائع الجديد — مشهد شعب متجانس فى كل أجزائه . إن ديمقراطية أكمل مما تجرأت العصور القديمة أن تحلم به ، قد نشأت كاملة العدد والعدة من بين مجتمع إقطاعى قديم .

هذا ولم تكن الحكومة الإنجليزية بآسفة على هجرة عدد كبير من أهل البلاد هؤلاء ، فقد خلصتها هجراتهم هذه من عناصر شقاق ونزاع ، ومصادر ثورات جديدة ، بل على النقيض من أسفها ، عملت كل ما يمكن أن تعمله لتشجيعها . ويبدو أنها لم تكن تحفل بشأن ما عسى أن يكون مصير أولئك الذين راحوا يسعون وراء ملجأ فى أمريكا يلوذون به من قسوة قوانينها . وبدت الأحوال كأن نيو إنجلند كانت إقليماً انعقدت أحلام الناس وأخيلتهم عليه ، ومجالاً لتجارب المجددين الكثيرة التى لاتقف عند حد .

وكانت المستعمرات الإنجليزية — وهذا سبب من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ازدهارها ورخائها — تستمتع دائماً بحرية داخلية ، وباستقلال سياسى أكثر مما كانت تستمتع به عادة مستعمرات الأمم الأخرى . ولم يكن مبدأ الحرية هذا يطبق فى أى مكان آخر على نحو أوسع مما طبق فى ولايات نيو إنجلند .

كان من المسلم به فى ذلك الوقت اعتبار أقاليم الدنيا الجديدة من حق الأمة الأوربية التى يثبت أنها أول من استكشفها . وبهذا صار شاطىء أمريكا الشمالية كله من أملاك بريطانيا فى أواخر القرن السادس عشر ، أو كاد . وكانت الوسائل التى تذرعت بها الحكومة البريطانية لإسكان هذه الأقاليم الجديدة شتى ومنوعة . فأحياناً كان الملك يعين لها حاكماً يختاره بنفسه ليتولى باسم التاج حكم جزء من تلك الدنيا الجديدة ، وبأوامر تصدر منه مباشرة . فهذا هو النظام الاستعمارى نفسه الذى جرت عليه ممالك أوربية أخرى —

وأحياناً كان صاحب التاج يهب أراضى معينة إلى فرد أو شركة ، وعندئذ تكون السلطات المدنية والسياسية كلتاهما فى يد شخص واحد ، أو جملة أشخاص ، يعمل (أو يعملون) بإشرافه ورقابته – وكان لهذا الشخص ، أو لأولئك النفر ، الحق فى بيع الأراضى وحكم الأهالى . وأخيراً كان ثمة نظام ثالث ، وذلك أن يخول عدد من المهاجرين أن يكوّنوا من أنفسهم هيئة سياسية بحماية الدولة الأم ، وأن يقوموا هم بحكم أنفسهم حكماً لا يتنافى مع قوانينها . فطريقة الاستعمار هذه تتلاءم كل الملاءمة مع الحرية ، هى الطريقة التى اتبعت فى نيو إنجلند وحدها .

ففى سنة ١٦٢٨ منح الملك تشارلس الأول (مرسوماً) من هذا القبيل إلى مهاجرين غادروا وطنهم ليؤسسوا مستعمرة مساتشوستس ، ومع ذلك فلم يكن مثل هذا المرسوم يمنح لأية مستعمرة من مستعمرات نيو إنجلند ، إلا بعد أن يصبح لها كيان خاص ويمضى على تأسيسها مدة غير قصيرة . فبلايموث ، وبرفيدنس ، ونيوهافن ، وكنيتكت ، وررود آيلند تأسست كلها بدون أى معاونة من الوطن الأصلى ، بل إنها تأسست من غير علمه تقريباً . ولم يستمد المستعمرون الجدد سلطتهم من رأس الإمبراطوية البريطانية ، وإن لم ينكروا ما لها من سيادة عليهم ، بل أقاموا من أنفسهم مجتمعاً سياسياً لم يعترف به رسمياً إلا بعد ثلاثين أو أربعين عاماً عندما أصدر الملك تشارلس الثانى مرسوماً ملكياً يجعل وجودها أمراً شرعياً .

ومن ثم كان من الصعب ، ونحن ندرس أقدم وثائق نيو إنجلند ، التاريخية منها والتشريعية ، أن ندرك الصلة التى تربط المهاجرين ببلاد آبائهم . فقد كانوا يمارسون حقوق السيادة باستمرار ، ويعلنون الحرب ويعقدون الصلح ، ويسنون اللوائح البوليسية ، ويحترمون القوانين ، كما لو كان ولاؤهم لله وحده . فليس ثم شيء أعجب ولا أفيد من تشريعات تلك الفترة ، إذ نجد فيها حلاً للمشكلة الاجتماعية الكبرى التى تقدمها الولايات المتحدة الآن للعالم بأسره .

وسنجد بين مجموعات هذه القوانين ، تلك المجموعة التى سنتها ولاية كنيتكت الصغيرة سنة ١٦٥٠ والتى تمثل تلك القوانين خير تمثيل .

بدأ مشرعو ولاية كنيتكت بقوانين العقوبات ، ومن الغريب أنهم استمدوا موضوعاتهم من الكتب المقدسة .

جاء فى مقدمة هذه القوانين « كل من يعبد إلّهاً غير الله سيعاقب بالإعدام . ثم تلا ذلك عشر فقرات أو اثنتا عشرة فقرة من هذا النوع أخذت نصاً عن أسفار التثنية ، والخروج ، واللاويين ، وكان التجديف والسحر والزنا وهتك العرض آثاماً يعاقب عليها كلها بالإعدام ، وكل تعدٍّ من الابن على والديه جزاؤه الإعدام كذلك ، وهكذا طبق تشريع لا يصلح إلا لأمة خشنة نصف متحضرة ، على مجتمع مستنير وديع الأخلاق ،

فكانت النتيجة أنه لم يحدث أن تقررت عقوبة الإعدام فى القوانين أكثر مما تقررت هنا ، ونفذت أقل مما نفذت هنا .

وكان أكبر هم واضعى قانون العقوبات هذا ، المحافظة على حسن النظام فى المجتمع ، وعلى سلامة الأخلاق فيه ، وعلى ذلك كانوا يقحمون أنفسهم باستمرار فى ميدان « الضمير » فلا تكاد تجد خطيئة ليست موضوعاً لنقد أولى الأمر أو تعزيرهم . ويدرك القارىء صرامة هذه القوانين فى خطايا هتك العرض والزنا . فكان الزنا بين غير المتزوجين يقمع بكل شدة ، وقد خول للقاضى أن يحكم بواحدة من ثلاث : فإما أن يوقع عليهم غرامة مالية ، أو يحكم عليهم بالجلد ، أو بالزواج . وإن نحن صدقنا سجلات محاكم نيوهافن القديمة ، فالأحكام التى من هذا القبيل كانت غير قليلة ، فثم حكم بتاريخ أول مايو سنة ١٦٦٠ يقضى بالغرامة والتعزير على فتاة اتهمت بالتلفظ بعبارات نابية وسمحت لشخص أن يقبلها . وفى قانون سنة ١٦٥٠ إجراءات وقائية كثيرة ، فكان يقضى بتشديد العقاب على السكارى والكسالى . وحرم على أصحاب المنزل والحانات أن يقدموا لكل زبون أكثر من مقدار معين من الشراب ، وحتى الكذبة البلقاء إن ترتب عليها ضرر حكم على الكاذبة بالغرامة أو بالجلد . وفى أخرى كان المشرع ينسى تمام النسيان مبادىء التسامح الدينى العظيمة التى كان يطالب بها هو نفسه فى أوربا ، ويجعل حضور الخدمة الدينية فى الكنائس إجبارياً ، ويعاقب المخالفين بتوقيع الغرامات المالية . بل قد بلغ به الأمر أن يوقع عليهم عقوبات شديدة ، وكثيراً ما كان يقضى بالإعدام على المسيحيين الذين يعبدون الله على نحو يخالف ما يعبده هو عليه . والحق أن غيرة المشرع على التنظيم وتحمسه له كانا يدفعانه إلى الاهتمام بأمور جزئية تافهة لا يليق به أن يعنى بها . ومن ذلك إصدار قانون فى مجموعة القوانين السالفة الذكر يحرم التدخين . وأخيراً يجب ألا يغرب عنا أن هذه القوانين العجيبة أو الظالمة لم تفرض على الناس فرضاً ، بل تقررت بطريق التصويت ممن يعنيهم الأمر ، كما يجب ألا ننسى أن العادات الأخلاقية كانت أشد صرامة من القوانين نفسها ، فقد تكونت فى بوسطن عام ١٦٤٦ جمعية تهدف إلى منع الناس من الاستمتاع بعادة إرسال شعورهم طويلة .

ولا شك فى أن مثل هذه الأمور ليست مما يشرف العقل البشرى ، بل هى دليل على قصور فى طبيعتنا الإنسانية التى عجزت عن الاستمساك بما هو حق وعدل ، فهبطت بالعقول إلى الأخذ بأحد أمرين كل منهما متطرف . ومما يتصل بقانون العقوبات هذا أوثق اتصال ، ذلك القانون الذى يحمل سمات بارزة تدل على روح طائفية ضيقة ، وعلى تلك الأهواء الدينية التى استثارتها وأججتها الاضطهادات – والتى مازالت تختمر بين الناس ، – نجد مجموعة من القوانين السياسية متصلة بشكل ما بتلك القوانين لا تزال متقدمة على ما يستمتع به عصرنا من حريات على الرغم من أن هذه القوانين وضعت منذ مائتين من السنين .

إن المبادىء العامة التى تعد أسس الدساتير الحديثة ، والتى لم تكن معروفة تمام المعرفة فى أوربا فى القرن السابع عشر ، ولم تفز كل الفوز حتى فى بريطانيا نفسها ، كانت قوانين نيو إنجلند تعترف بها وتقرها كلها . فتدخل الشعب فى المسائل العامة ، وحرية التصويت على فرض الضرائب ، ومسئولية الموظفين ، والحرية الفردية ، والمحاكمة بواسطة المحلفين ، كلها كانت مقررة فعلاً من غير حاجة إلى جدل أو نقاش .

وقد طبقت هذه المبادىء المثمرة ، ورقيت إلى درجة لم تحاولها أية أمة أخرى فى القارة الأوربية .

فكانت الهيئة الانتخابية فى كنيتكت تتكون منذ البداية من جميع المواطنين . وما فهم هذا بعسير . ففى هذه الجماعة الفتية كانت المساواة بين الناس وفى الثروة تكاد تكون كاملة ، كما كان بها وحدة أعظم فى الرأى . وكان جميع الموظفين التنفيذيين فى هذه الولاية آنئذ ، منتخبين بما فيهم كاهن الولاية نفسه . وإذ كان كل مواطن تزيد سنه على الستة عشر عاماً مجبراً على حمل السلاح فقد كونوا جيشاً قومياً (حرساً وطنياً) له أن يعين ضباطه بنفسه ، ويكون متأهباً دائماً للدفاع عن البلاد .

ففى قوانين كنيتكت وفى ولايات نيو إنجلند كلها نجد بذور استقلال وحدة الحكم المحلى وتطورها التدريجى ، وهى حياة الحرية الأمريكية فى الوقت الحاضر ، والمعين الذى تستمد منه الحياة . بدأت معظم دول أوربا وجودها السياسى فى طبقات المجتمع العليا ثم صار يصل شيئاً فشيئاً ، وبشكل قاصر ، إلى مختلف أعضاء الهيئة العليا الاجتماعية . أما فى أمريكا فكان الأمر على النقيض من ذلك . ويجوز لنا أن نقول أن وحدة الحكم المحلى نظمت فى البلاد قبل المقاطعات ، والمقاطعات قبل الولايات ، والولايات قبل أن يقوم الاتحاد الأمريكى .

تم تكوين وحدة الحكم المحلى على وجه التحديد سنة ١٦٥٠ ، وكان استقلال وحدة الحكم المحلى البذرة التى تركزت حولها المصالح المحلية والعواطف والحقوق والواجبات ، وأتاحت المجال للنشاط فى حياة سياسية حقيقية ، وديمقراطية جمهورية كاملة . كل ذلك وكانت المستعمرات لاتزال تعترف بسيادة الوطن الأم القديم عليها ، وكانت الملكية هى نظام الدولة ، ولكن الجمهورية كانت قد قامت فعلا فى كل مدينة .

وكانت القرية هى التى تعين كل موظفيها على اختلاف أنواعهم وتتولى فرض الضرائب اللازمة بنفسها وتجبيها بنفسها كذلك ، وإذا لم يكن قانون التمثيل النيابى قد عمل به فى نيو إنجلند ، إلا أن شئون الجماعة التى تمس جميع المواطنين كانت تدرس وتناقش فى جمعية عامة تشمل المواطنين وتعقد فى مكان عام .

فعند دراسة القوانين التى سنت وأذيعت فى ذلك العصر المبكر من عصور الجمهوريات الأمريكية ، لايسع المرء إلا أن يدهش من سعة إلمام المشترع بشئون الحكم ،

ومن النظريات التقدمية التي يأخذ بها . فمن الواضح أن فكرته عن واجبات الجماعة نحو أفرادها ، كانت أرق وأشمل من آراء المشترعين فى أوربا فى ذلك الوقت ، فقد ألقيت عليها التزامات كانت تستخف بها الجماعات الأخرى فى كل مكان . ففى ولاية نيو إنجلند كانت حالة الفقير موضع رعاية ، واتخذت إجراءات مشددة لصيانة الطرق ، وعين المساحون اللازمون للعناية بها وصيانتها ، وأعدت سجلات خاصة فى كل بلدة لتدوين نتائج المناقشات العامة ، ولتسجيل المواريث ، والوفيات والزيجات ، وتدريب الكتبة على العناية بهذه السجلات ، وعين الموظفون اللازمون لإدارة الممتلكات التى لم يعد يطالب بها أحد ، كما عين موظفون لتعيين حدود التركات ، وكذلك غيرهم كثيرون للمحافظة على النظام العام فى الجماعة . فالقانون يتدخل فى آلاف التفصيلات المنوعة ابتساراً لكثير من الحاجات الاجتماعية وسدها مقدماً ، وهى حاجات مازال الفرنسيون حتى اليوم لايشعرون بها الشعور الكافى .

أما اللوائح المتصلة بشئون التعليم فهى التى أبرزت سمات الحضارة الأمريكية الأصلية خير إبراز ، فقد جاء فى القانون « لما كان الشيطان عدو الإنسان ، يجد أقوى سلاح له فى جهل الناس ، ولما كان من الأهمية بمكان ألا تظل حكومة آبائنا مدفونة معهم فى قبورهم ، ولما كانت تربية الأطفال من أول واجبات الدولة — فإنا بعناية الله ... » ثم يلى ذلك فقرات خاصة بضرورة إنشاء المدارس فى كل وحدة للحكم المحلى ، وإلزام الأهالى بمعاونتها ، وإلا فرضت عليهم غرامات مالية باهظة .. وكذلك تأسست بالطريقة عينها مدارس أعلى درجة فى المراكز المزدحمة بالسكان ، وكلفت السلطات البلدية بإلزام الأهالى بإرسال أبنائهم إليها ، وخول لهذه السلطات أن تحكم بغرامات مالية على المخالفين . وإذا تكررت منهم المخالفات حق للمجتمع أن يحل محل الآباء فيستولى على الطفل ويحرم الأب تلك الحقوق الطبيعية التى لم يحسن استخدامها . وليس من شك فى أن القارىء قد اطلع على تلك المقدمة التمهيدية التى استهلت بها هذه القرارات ، فالدين فى أمريكا هو الطريق إلى المعرفة والعلم ، ومراعاة القوانين الإلهية تؤدى بالإنسان إلى الحرية المدنية .

فإن نحن ، بعد أن ألقينا نظرة عجلى على حالة المجتمع الأمريكي فى سنة ١٦٥٠ ، تحولنا إلى حالة أوربا ، ولا سيما حالة « القارة » ، فى الفترة عينها ، لأخذ منا العجب كل مأخذ . فقد كانت الملكية المطلقة فى القارة الأوربية قد انتصرت فى مفتتح القرن السابع عشر فى كل مكان على بقايا الحريات الأوليجاركية والإقطاعية التى كانت تسود العصور الوسطى . وربما كانت فكرة الحق قد أغفلت تمام الإغفال أكثر مما أغفلت وسط أبهة أوربا وآدابها ، فلم يحدث قط أن قل النشاط السياسى بين الشعب ، ولم يحدث أن كانت المبادىء الحرية الصحيحة أقل تداولاً وانتشاراً . وفى هذا الوقت عينه الذى كانت فيه هذه المبادىء موضع احتقار أو جهل فى أوربا ، كانت تعلن فى صحارى الدنيا الجديدة ، وكانت تقبل بوصفها العقيدة المستقبلة لأمة عظيمة . لقد حولت جماعة متواضعة أجرأ

نظريات أخرجها العقل البشرى إلى شئون عملية ، حتى لم يعد ثَمَّ سياسى واحد يفكر أن ينزل إلى الاهتمام بها . وارتجل خيال الناس ، بما له من عبقرية طبيعية ، نظاماً من نظم التشريع غير مسبوق . ففى وسط هذه الديمقراطية الغامضة التى لم تنتج بعد قواداً ولا فلاسفة ولا مؤلفين ، يستطيع الرجل أن يقف وحده تجاه أمة حرة ويعرف الحرية بالتعريف الآتى ، فيجد من السامعين رضى واستحساناً :

« أما من حيث الحرية ، فإنى أرى فى البلاد غلطة كبرى وقع فيها الناس . فهناك حرية مزدوجة : حرية طبيعية (وأقول طبيعية من حيث إن طبيعتنا نحن قد فسدت الآن) ، وحرية مدنية ، أو إن شئت ، قلت حرية فدرالية . فالحرية الطبيعية عامة يشترك فيها الإنسان والحيوان وسائر المخلوقات ، فالإنسان من حيث علاقته بأخيه الإنسان حر فى أن يفعل ما يشاء ، فهى حرية لعمل الشر ، مثلما هى لعمل الخير ، وهى حرية تتعارض مع السلطة ، ولا يمكن أن تتحمل أقل قيد تفرضه عليها أعدل سلطة ممكنة وأنزهها ، فممارسة هذه الحرية والمحافظة عليها يجعلان الإنسان شراً مما كان ، ويصبح على مر الزمن أسوأ من البهائم ومن الوحوش . فهى عدو الحقيقة اللدود ، وعدو السلام ، بل هى الوحش الكاسر الذى تقف ضده كل أوامر الله داعية إلى كبحه وتقييده . أما النوع الثانى من الحرية ، فهو الذى أسميه حرية مدنية ، أو فدرالية ، ويصح أن نسميه حرية أخلاقية كذلك من حيث الميثاق المعقود بين الله والناس ، فى القانون الأخلاق ، ومن حيث المواثيق الأخلاقية والدساتير المعقودة بين الناس أنفسهم بعضهم وبعض . فهذه الحرية هى غرض السلطة الحقيقى وهدفها الأول ، ولا يتسنى لها أن تبقى بدونها ، وهى حرية لما هو صالح وخير وعدل وشريف ليس إلّا . هذه هى الحرية التى يصح لكم أن تناصروها وتخاطروا فى سبيلها ، لا بما تملكون من أموال فحسب ، بل بحياتكم أيضاً إن اقتضت الحال . وكل ما يتعدى على هذه الحرية ، ليس بسلطة . فهذه الحرية لا تمارس ولا تصان إلا بنوع من الإذعان للسلطة . وهو نوع الحرية ذاته الذى جعلنا الله به أحراراً[1] » .

ذكرنا ما فيه الكفاية الآن لإبراز سمة الحضارة الأمريكية ووضعها فى ضوئها الصحيح ، فهى ثمرة عنصر من أساسين متمايزين (وهذا ما يجب أن يكون نصب أعيننا باستمرار) كثيراً ما كانا فى البلاد الأخرى فى خلاف وصراع ، ولكن الأمريكيين نجحوا فى إدماج أحدهما فى الآخر إلى حد ما إدماجاً رائعاً ، وهذان العنصران هما روح الدين وروح الحرية .

كان مستعمرو نيو إنجلند رجالاً طائفيين متحمسين ومجددين جريئين معاً . فهم من حيث بعض آرائهم الدينية ضيقو الأفق كل الضيق ، ولكنهم كانوا من حيث أنواع

---

(١) يعزى هذا التعريف الطويل إلى جون وينتروب (١٥٨٨ – ١٦٤٩) ، وهو إنجليزى من القائلين بمذهب المتطهرين ، هاجر إلى أمريكا سنة ١٦٣٠ وأصبح أول حاكم لولاية ماساتشوستس .

التعصب السياسية متحررين كل التحرر ، ومن ثم نشأت فيهم نزعتان متمايزتان وليستا متناقضتين ، فآثارهما مشاهدة فى كل مكان من عادات البلاد وفى قوانينها .

كان الناس يضحون بأصدقائهم ، وبأسرهم ، وأوطانهم فى سبيل رأى من آرائهم الدينية ، ولا ضير من أن نعدهم مخلصين لأهدافهم العقلية ، ومنهمكين فى شئون تحقيقها ، وهى أهداف دفعوا فى سبيل العمل بها ثمناً غالياً ، ومع ذلك فهم يسعون وراء الحصول على الثروة والمادة والإشباع المعنوى بنفس الجد وبنفس الحماسة . فهم يسعون لمرضاة الله لآخرتهم ويجرون وراء السعادة والحرية لدنياهم .

وكانت المبادىء السياسية والقوانين ، وسائر النظم البشرية تبدو فى أيديهم مرنة لينة يشكلونها على النحو الذى يشاءون ، وكلما تقدموا تضاءلت الحواجز التى كانوا قد ولدوا تحتها ، وزال جزء منها ، واختفت الآراء القديمة التى ظل العالم محكوماً بها عدة قرون ، وتكشف لهم ميدان واسع سعة لا حد لها ، واندفعت الروح البشرية قدماً حتى اجتازت تلك الحواجز من كل جانب ، ولكنها توقفت عندما بلغت حدود العالم السياسى ، وتركت الحاجة إلى البحث والتنقيب خوفاً ورهباً ، بل إنها كفت حتى عن رفع الأغشية التى أخفت كل ما هو مقدس ، وانحنت فى احترام أمام آراء قبلتها من غير تمحيص أو نقاش .

وهكذا نرى كل شىء فى العالم الأدبىّ أو الأخلاق ، مصنفاً ، منسقاً ، ومقرراً من قبل ، على حين أن كل شىء فى العالم السياسى مضطرب وموضع نزاع ، وغير يقينى . ففى الدين طاعة سلبية ، وإن كانت اختيارية . أما الثانى ففيه استقلال يهزأ بالخبرة ويزدريها ، ويغار من كل سلطة . فيبدو أن هاتين النزعتين المتعارضتين فى ظاهرهما أبعد من أن تكونا متضاربتين ، بل إنهما تسيران معاً وتؤيد كل منهما الأخرى .

فالدين يرى فى الحرية المدنية تمريناً كريماً لملكات الإنسان وقدراته ، ويرى فى العالم السياسى مجالاً أعده البارىء لجهود العقل . ولما كان الدين حراً وقوياً فى دائرته الخاصة ، راضياً عن المكانة التى أعدت له ، فإنه لم ينشىء إمبراطورية وطيدة الأسس إلا عندما يسيطر على قلوب الناس من غير حاجة به إلى أن يستند إلى شىء سوى قوته الذاتية .

وتعتبر الحرية الدين زميلاً لها فى كل ما تقوم به من كفاح وما تحرزه من انتصار ، كما تعتبره مهد طفولتها والمصدر الإلّهى لمطالبها ولحقوقها ، فهى تعد الدين ضمان العادات الأخلاقية . والأخلاق ، كما لا يخفى ، خير ضمان للقانون وأوكد ما يكفل للحرية البقاء والدوام .

أسباب ما فى قوانين الأمريكيين الإنجليز وعاداتهم من بعض الأمور الشاذة

لا تزال بقايا النظم الأرستقراطية قائمة وسط أكمل ديمقراطية عرفت - أسباب ذلك - يجب التفريق الدقيق بين ما أصله متطهر (بيوريتانى) وما أصله إنجليزى .

من الخير أن أحذر القارىء من أن يستنبط مما سبق أن ما ذكرناه نتائج عامة أو مطلقة أكثر مما ينبغى . فما من شك فى أن حالة المهاجرين الأول الاجتماعية ودياناتهم وعاداتهم ، كان لها تأثير عظيم فى مصائر بلادهم الجديدة . ومع ذلك فلم يكن فى وسعهم أن ينشئوا حالة جديدة لا أصل لها إلا فى أنفسهم وحدها ، فليس فى مقدور أحد أن يتخلص تماماً من سلطان الماضى . وقد خلط المستعمرون عمداً ، أو من غير قصد ، أفكارا مستمدة من تربيتهم ومن تقاليدهم فى بلادهم الأصلية بالعادات والأفكار التى خلقوها هم خلقاً . فإن شئنا أن نعرف الأمريكيين الذين فى وقتنا الحاضر يجب علينا أن نميز التمييز الدقيق بين ما يرجع أصله إلى المتطهرين وبين ما هو إنجليزى الأصل .

فكثيراً ما يصادف المرء فى الولايات المتحدة قوانين وعادات تتعارض مع كل ما يحيط بالبلاد . كأن هذه القوانين قد وضعت بروح لا تتفق مع روح التشريع الأمريكى السائدة . وليست هذه العادات بأقل تعارضا مع الأحوال الاجتماعية العامة . فلو أن المستعمرات الإنجليزية تأسست فى عصر من عصور الظلام . وكانت أصولها قد ضاعت على مر الزمان لكانت المسألة معضلة لا تحل .

وحسبى أن أقتبس مثلاً واحداً أوضح به ما قصدت ، فالإجراءات المدنية والجنائية التى يجرى عليها الأمريكيون لا تعرف سوى وسيلتين اثنتين : السجن أو الكفالة . فأول ما يعمله القاضى أن يطلب من المتهم دفع كفالة ، وإلا أمر باعتقاله إذا ما رفض الدفع ، ثم بعد ذلك يناقش أسباب اتهامه ، ومدى فداحة التهم الموجهة إليه .

ولا يخفى أن مثل هذا التشريع ليس فى صالح الفقير فى شىء ، بل كله فى صالح الغنى ، فالفقير لا يجد دائماً الكفالة المطلوبة منه حتى فى القضايا المدنية ، وإن اضطر إلى البقاء فى السجن انتظاراً للعدالة ، فسرعان ما يستولى عليه الشقاء ويأخذ منه الانقباض كل مأخذ . أما الثرى فعلى النقيض من ذلك ، لأنه يستطيع أن يتخلص دائماً من السجن فى القضايا المدنية ، بل الأمر أكثر من ذلك ، فإن ارتكب جريمة ما سهل عليه أن يتفادى العقاب الذى يناله ، فما عليه إلا أن يختفى بعد أن يقدم الكفالة المطلوبة ، وبذلك يصح لنا أن نقول أن إجراءات القانون تتحول بالنسبة إليه إلى غرامات . فأى شىء أكثر أرستقراطية يا ترى من هذا النظام التشريعى ؟ ومع ذلك فالفقراء فى أمريكا هم الذين

يضعون القوانين ويحتفظون عادة بأهم ميزات المجتمع لأنفسهم . وتفسير هذه الظاهرة فى إنجلترا . فالقوانين التى أتحدث عنها قوانين إنجليزية احتفظ بها الأمريكيون رغم تنافرها مع اتجاه تشريعهم العام ، ومع جملة آرائهم .

والشيء الذى لا تميل الأمة كثيراً إلى تغييره بعد عاداتها ، هو قوانينها المدنية . فليست هذه القوانين معهودة إلا للمحامين . وهم يحرصون كل الحرص على أن تبقى على ما هى عليه ، سيئة كانت أو صالحة ، فهم وحدهم الذين يعرفونها ، أما الشطر الأعظم من أفراد الأمة فيكادون يجهلونها . ولا هم يرون أثرها إلا فى القضايا الخاصة بهم . فلا غرو أن شق عليهم أن يدركوا اتجاهاتها ومراميها ، لأنهم يطيعون القوانين من غير أن يولوها أى تفكير .

لقد اقتبسنا هنا مثلاً واحداً ، ومن الميسور أن نذكر كثيراً غيره . فعلى سطح صورة المجتمع الأمريكى غشاء من الديمقراطية يشف فى بعض الأحيان عما تحته من ألوان الأرستقراطية .

الفصل الثالث

أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

تنشأ الأحوال الاجتماعية من الظروف عادة ، ولكنها تنشأ أحياناً نتيجة القوانين ، وتنشأ آكثر من ذلك نتيجة لهذين السببين مجتمعين . فإذا ما استقرت هذه الأحوال الاجتماعية وتوطدت ، عدّت - بحق - مصدر القوانين كلها تقريباً ومنبع العادات والأفكار التى تنظم أمور الأمم . أما ما لم يصدر عنها نفسها مباشرة فهى تعدله وتحوره .

فإن شئنا أن نقف على قوانين أمة ما ، وعلى سلوكياتها ، وجب أن نبدأ بدراسة أحوالها الاجتماعية .

الديمقراطية أبرز سمة تتسم بها أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

أوائل المهاجرين إلى نيو إنجلند - تساويهم - القوانين الأرستقراطية أدخلت فى الجنوب - عصر الثورة - تغيير فى قوانين الميراث - الآثار التى ترتبت على هذا التغيير - بلغت الديمقراطية أقصى حدودها فى ولايات الغرب الجديدة - المساواة فى المواهب العقلية .

تخطر ببال المرء خواطر هامة كثيرة عن أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية ، ولكن خاطراً منهايسبق سائرها ويطغى عليه . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية ديمقراطية إلى مدى بعيد ، ولقد كانت هذه الديمقراطية سمتها عند إنشاء المستعمرات ، ولا تزال بارزة كل البروز فى الوقت الحاضر .

ذكرنا فى الفصل السابق أن المساواة كانت قد بلغت مبلغاً عظيماً بين المهاجرين الذين نزلوا شواطىء نيو إنجلند واستقروا فيها ، فحتى بذور الأرستقراطية نفسها لم تبذر قط فى تربة ذلك الجزء من الاتحاد ، فالسلطان الوحيد الذى غلب على نيو إنجلند هو سلطان العقل . فقد ألف الشعب أن يحدم أسماء معينة باعتبارها رموزاً تمثل المعرفة والفضيلة . وكان بعض المواطنين قد أحرزوا سلطة على سواهم كان يمكن أن نسميها أرستقراطية بحق لو أن الآباء استطاعوا أن يورثوها أبناءهم .

كانت هذه هى الأحوال شرق نهر هدسن ، أما إلى الجنوب الغربى منه حتى فلوريدا ، فالحال غير الحال . ففى معظم الولايات الواقعة فى الجنوب الغربى من هذا النهر استقر نفر من كبار الملاك الإنجليز الذين جاءوا معهم من بلادهم بمبادىء أرستقراطية

وبقانون الميراث الإنجليزى . هذا ، وقد شرحنا من قبل الأسباب التى جعلت إقامة أرستقراطية قوية فى أمريكا أمراً مستحيلاً . وما زالت هذه الأسباب قائمة فى الجنوب الغربى من نهر هدسن ، ولكنها هنا أضعف بكثير منها شرقيه . ففى الجنوب يستطيع رجل واحد أن يزرع مساحات واسعة من الأراضى بمعاونة العبيد . ومن المناظر المألوفة فى ذلك الجزء من القارة أن نرى رجالاً من أصحاب الأملاك الأثرياء ، ولكن نفوذهم ليس أرستقراطياً بالمعنى المفهوم فى أوربا . فهم لايملكون أية ميزات خاصة . هذا ويقوم العبيد بزراعة تلك الأراضى مما لايجعل لأصحابها مستأجرين يصح أن يتخذوهم أتباعاً لهم يعتمدون عليهم ، فلا غرو إذن إن لم تكن لهم أية سيادة إقطاعية .

ومع ذلك فقد جعل كبار الملاك هؤلاء ، جنوبى نهر هدسن ، من أنفسهم طبقة عالية لها أفكارها وأذواقها الخاصة بها ، حتى صارت محور كل عمل سياسى . فكان هذا النوع من الأرستقراطية يشارك كتلة الشعب فى عواطفهم ، وسرعان ما يناصر مصالحهم ويجاريهم فى شهواتهم وميولهم . ولكنها مع ذلك كانت أرستقراطية ضعيفة وقصيرة الأجل ، فلم تجتذب إليها محبة الشعب ولم تثر فيه الحقد عليها . تلك هى الطبقة التى تزعمت الثورة فى الجنوب ، وزودت الثورة الأمريكية بخير زعمائها .

وكان المجتمع قد اهتز فى هذه الفترة أيّما اهتزاز . فقد رغب الشعب ، الذى من أجله قام النضال ، فى أن يمارس بنفسه ما ناله من سلطات - بعد أن تحركت فيه نزعات الديمقراطية واستيقظت ، وبعد أن أنضى عن عاتقه نير وطنه الأول وتحرر منه ، طمح إلى الحصول على كل نوع من أنواع الاستقلال . وشيئاً فشيئاً لم يعد أحد يشعر بسلطان الأفراد ، واتحدت العادات مع القوانين ، وسارتا معاً نحو هدف واحد .

ولكن قانون الميراث كان آخر خطوة فى سبيل تحقيق المساواة . وإنى ليدهشنى أن أجد قُدامى الكتاب والمشترعين ومحدثيهم على السواء ، لايعزون إلى هذا القانون تأثيراً أعظم مما عزوه إليه فى شئون البشر . نعم إن قوانين الميراث أدخل فى شئون المدنية ، ولكنها مع ذلك ينبغى أن توضع على رأس جميع المؤسسات السياسية ، فإن لها لسلطاناً عظيماً على أحوال الشعب الاجتماعية يكاد لايصدق . على حين أن القوانين السياسية لاتعدو أن تكون تعبيراً عن هذه الأحوال . وزيادة على ذلك فلها طريقة مؤكدة وموحدة فى تأثيرها فى المجتمع ، حتى لكأنها تؤثر فى الأجيال التى لم تولد بعد . فبها يحصل المرء على سلطة عجيبة فذة يسيطر بها على حظوظ بنى جنسه ومقدراتهم . فبعد أن يفرغ المشترع من سن قانون الميراث يحق له أن يستريح من عمله عدة قرون طوال ؛ لأن الآلة إذا ما تحركت مرة الحركة التى أعطاها إياها ، ظلت تسير دهوراً طويلة وتتقدم على نحو كأنها تسترشد بنفسها وحدها ، تجاه نقطة تعينت من قبل . وإذا ما صيغ هذا القانون على صورة معينة ، وحد الملكيات ، وضم بعضها إلى بعض ووضعها ، مع القوة والسلطان ، مركزة فى أيد قلائل .

فهو يستطيع بشكل ما أن يمكن لأرستقراطية معينة أن تخرج من الأرض الزراعية . وإذا ما بنى على مبادىء مخالفة ، ووجه وجهة أخرى ، صار تأثيره أسرع وأمضى لأنه يقسم كلا من الممتلكات والسلطة ويفرقهما .

وقد يحدث أن ينزعج الناس الذين استولى عليهم اليأس من وقف حركته فيعمدوا إلى مقاومته بوضع الصعاب ، وإقامة العراقيل فى طريقه على الأقل ، ولكن كل ما يبذلونه من جهود مضادة لمقاومة آثار هذا القانون يضيع عبثاً ، فإنه يتمكن من التغلب على كل عقبة تلقى فى سبيله ويسحقها سحقاً حتى لايبقى منها سوى سحابة متنقلة من العِثْيِر غير متماسكة تبشر بمجىء الديمقراطية . فعندما يقضى هذا القانون بالمساواة بين الإخوة جميعاً فى ميراث أبيهم ، فإنه يؤدى إلى نوعين من النتائج ، من الخير أن نميز كل نوع منهما عن الآخر ، وإنما كانا كلاهما يهدفان إلى غرض واحد .

فبتأثير قانون الميراث هذا ، صارت وفاة كل صاحب أملاك تؤدى إلى انقلاب فى نظام الملكية . فلا تنتقل الأملاك من يد إلى يد فحسب ، بل تتغير طبيعتها كذلك مادامت تتوزع أقساماً تظل تتناقص وتتضاءل عقب كل توزيع، تلك هى نتيجة هذا القانون المباشرة ، وإن شئت قلت أنها نتيجته المادية ، فقد صارت الملكية ، وبخاصة ملكية الأراضى فى البلاد التى قرر قانون المساواة اقتسامها ، تتجه دائماً إلى التناقص ، ومع ذلك فآثار مثل هذا التشريع لاتكون ملموسة إلا بعد زمن غير قصير إذا ما ترك فيه القانون وشأنه . فإذا فرضنا أن عدد الأطفال فى الأسرة لايزيد على اثنين – وهو فى فرنسا لايزيد على هذا العدد عادة – فإنهما لن يكونا بعد اقتسام ثروة أبويهما أقل ثراء من الأب أو الأم . ولكن قانون المساواة فى تقسيم المواريث لايؤثر فى الأملاك وحدها ، بل يؤثر فى عقول الورثة أيضاً ، ويحرك شهواتهم وأهواءهم . فهذه النتائج غير المباشرة تؤدى بقوة إلى تفتيت الثروات الضخام ، ولا سيما ما كان منها يقوم على الضياع الواسعة .

ففى الأمم التى يقوم قانون الوراثة فيها على أساس حق الابن الأكبر وحده ، تنتقل الضياع عادة من جيل إلى جيل كاملة غير منقوصة مما يؤدى إلى اندماج عواطف الأسرة فى الضيعة إلى حد ما ، وتمثل الأسرة الضيعة ما تمثل الضيعة الأسرة التى يخلد بذلك اسمها ، وأصلها ومجدها وقوتها وفضائلها فى ذكريات من الماضى ، وتكون ضماناً أكيداً للمستقبل .

فحينما يقضى القانون بتقسيم الأملاك بين الأبناء بالسوية تنفصم الرابطة الوثيقة التى بين عاطفة الأسرة وضياع الأجداد ، ولم تعد هذه الضياع تمثل الأسرة . ولما كان لامناص من تقسيمها بعد جيل أو اثنين تبين لنا أنها ستظل تتناقص إلى أن تتفتت ويئول أمرها إلى الزوال . حقاً إن أبناء الرجل صاحب الضياع الواسعة ، إن كانوا قلة ، أو واتاهم الحظ ، لهم أن يأملوا فى أن يصبحوا هم أيضاً أثرياء مثل والدهم ، ولكن لاأمل لهم ألبتة فى أن يظلوا يملكون نفس الضياع التى كانت له . فثراؤهم الطريف يتألف من عناصر غير تلك

التى كانت تتألف منها أملاك أبيهم . فإن نحن جردنا صاحب الضياع من عاطفته التى تحفزه إلى الاهتمام بصيانة ضيعته والمحافظة عليها ، تلك العاطفة التى يستمدها من طول عهده بالضيعة ومن التقاليد ومن مفاخر الأسرة وأمجادها ، فلتكن على ثقة من أن يوماً سيأتى عليه فيتصرف فيها ، ويتخلى عنها ، بعد زمن طال أو قصر . فله فى بيعها مصلحة مالية كبيرة إذ لايخفى أن رؤوس الأموال الجارية ، تغل ربحاً أكبر مما تعطيه الأموال العينية الثابتة فضلاً عن أن الأولى (الجارية) تكون ميسورة له وتحت تصرفه فى كل وقت فيستطيع أن ينفق منها ما شاء على ملذاته وشهواته العاجلة .

فإذا حدث أن تقسمت الضياع الواسعة مرة ، فلن تعود وتتجمع مرة أخرى . فالمالك الصغير يستمد ربحاً أعظم نسبياً مما يستمده صاحب الضيعة الكبيرة من ضيعته ، ذلك إلى أنه قد يبيعها بسعر أعلى ، بطبيعة الحال . فاعتبارات الربح التى حفزت الغنى إلى بيع ضياعه الواسعة تحفزه هى نفسها بقوة أعظم إلى الامتناع عن أن يشترى ضياعاً صغاراً كى يضمها بعضها إلى بعض فيكون له منها ضيعة واحدة كبيرة .

إن ما يسمونه كرامة الأسرة أو كبرياءها ، كثيراً ما يكون أساسها خداعاً من حب الذات . فالمرء يتمنى أن يخلد نفسه ، كما يقولون ، فى أحفاد أحفاده . فإن بطل عمل كبرياء الأسرة هذا ، عادت أثرة الفرد تعمل عملها ، حتى إذا ما أصبحت فكرة الأسرة غامضة غير محدودة ولا مؤكدة ، سارع الإنسان يفكر فيما فيه راحته العاجلة ، وحسبه أن يعد العدة لجيله التالى لا أكثر منه ، فهو إما أن يدع فكرة تخليد أسرته هذه ، وإما أن يسعى وراء تحقيق ذلك بطرق أخرى غير حيازة الأراضى والضياع .

وهكذا نرى قانون تقسيم المواريث لايجعل احتفاظ الأسرة بأموال الجدود وضياعها كاملة أمراً من الصعوبة بمكان فحسب ، بل يجرد الأسرة من الميل إلى محاولة هذا الاحتفاظ ، ويضطرها بمعنى ما إلى التعاون مع القانون فى القضاء على نفسها . ويعمل قانون تقسيم التركة بالتساوى بطريقتين : فبتأثيره فى الأشياء يؤثر فى الأشخاص أنفسهم ، وبتأثيره فى الأشخاص يؤثر فى الأشياء ، فبهاتين الوسيلتين كلتيهما ينجح فى تقويض الأساس الذى تقوم عليه الملكية العقارية ، ويبعثر الأسرات كما يبعثر أموالها بسرعة .

ليس من شك فى أنه ليس لنا نحن الفرنسيين الذين نعيش فى القرن التاسع عشر ، ونشاهد كل يوم التغييرات السياسية والاجتماعية التى تترتب على تنفيذ قانون التقسيم هذا — ليس لنا أن نتشكك فيما له من تأثير . فإنا نشاهده يعمل فى بلادنا باستمرار ، فيهدم أسوار منازلنا ، وينزع معالم حقولنا . ومع ذلك فعلى الرغم مما فعله فى فرنسا وما يزال أمامه الكثير من الأفاعيل ينجزها ، فذكرياتنا وآراؤنا وعاداتنا لتقيم الكثير من العراقيل فى سبيل تقدمه .

أما فى الولايات المتحدة فإن عمله الهدام يكاد يكون قد تم فعلاً . وفيها نستطيع أن

ندرس نتائجه الأساسية خير درس . لقد ألغيت القوانين الإنجليزية الخاصة بنقل الملكية فى جميع الولايات تقريباً فى عصر الثورة . وعدل قانون الوقف حتى لايكون عقبة كأداء فى سبيل حرية تداول الأموال . وبعد انقضاء الجيل الأول صارت الضياع توزع وتقسم ، وازدادت الحركة سرعة على مر الزمن . والآن لم تكد تمضى عليهم ستون عاماً ، تغير شكل المجتمع تغيراً كبيراً ، فاختلطت أسر كبار الملاك جميعها تقريباً بجماهير الناس كل اختلاط . ففى ولاية نيويورك التى كانت تضم من قبل كثيرين من أمثال كبار الملاك هؤلاء لم يتبق سوى مالكين اثنين يستطيعان أن يفخرا بنسبهما وحسبهما على سائر أهل الولاية ، ولكنهما سرعان ما يزولان هما أيضاً . فقد أصبح أبناء هؤلاء المواطنين الموسرين تجاراً ومحامين وأطباء ، وتدخل الكثيرون منهم فى غمار الخاملين ، فزال آخر أثر من آثار الألقاب والرتب الموروثة ، فقد جعلهم قانون تقسيم المواريث فى مستوى واحد كلهم .

لاأعنى بما أقول أن الولايات المتحدة ليس فيها أغنياء ، فلست أعرف بلداً استولى فيه حب المال على قلوب الناس بقدر ما استولى عليه فى أمريكا ، ولست أعرف بلداً يبدى فيه الناس احتقاراً كبيراً لنظرية تساوى الناس الدائم فى الأموال بقدر ما يبديه هؤلاء الأمريكيون . ولكن الثروات عندهم تتداولها الأيدى بسرعة مذهلة ، وقد دلت الخبرة على أنه يندر أن نجد جيلين متعاقبين يستمتعان بتلك الثروة استمتاعاً كاملاً .

قد يخيل لبعض الناس أن الصورة التى رسمتها متكلفة ، ولكنها فى الواقع تعطى فكرة قاصرة كل القصور عما يحدث فى ولايات الغرب والجنوب الغربى الجديد . ففى أواخر القرن الثامن عشر شرع جماعة من المغامرين يتوغلون فى وادى نهر المسيسبى ، ولم يلبث أن حذت حذوهم جماهير كثيرة . فظهر فى الصحراء جماعات لم يكن أحد قد سمع بها من قبل . وقامت ولايات تطالب بالانضمام إلى الاتحاد الأمريكى لم تكن ترى منذ أعوام على الخريطة . وفى الجهات الغربية نجد الديمقراطية قد بلغت أوجها ، وفى الولايات التى تأسست ارتجالاً ، أو بالمصادفة إن شئت ، نجد السكان كلهم من أبناء الأمس القريب . فالجيران الجنب لايعرف بعضهم بعضاً ، فلا غرو إن لم يكن أحد منهم يعرف شيئاً عن تاريخ الآخر . وهكذا فات سكان هذا الجزء من القارة الأمريكية تأثير تلك الأرستقراطية الطبيعية لا أرستقراطية الأسماء العظيمة والثروة الطائلة ، بل حتى أرستقراطية العلم والفضل . فليس بينهم من يستطيع أن ينهض بتلك القوة المحترمة التى يبادر الناس فى ارتياح إلى منحها ، لذكرى حياة قضاها صاحبها فى عمل الخير بين ظهرانيهم . لقد أصبحت ولايات الغرب الجديدة حافلة بالسكان ، ولكن الجماعة - بالمعنى الصحيح - ليس لها وجود فيها .

ليست حظوظ الناس وحدها هى المتعادلة فى أمريكا ، بل تكاد معلوماتهم تتعادل هى الأخرى إلى حد ما . ولست أعتقد أن ثمة بلاداً أخرى غيرها فى العالم ، تحتوى مثلها على عدد قليل من الجهلاء بالنسبة لعدد سكانها ، وكذلك عدد قليل من العلماء بالنسبة لعدد

سكانها أيضاً . فالتعليم الابتدائى فى متناول كل إنسان ، على حين لا يكاد يصل إلى التعليم العالى أحد . وليس فى هذا ما يدعو إلى الدهشة ، فهذه نتيجة محتومة لما ذكرناه من قبل ، فالأمريكيون كلهم يكادون يعيشون فى رخاء ، وليس يعز عليهم أن يحصلوا على مبادىء المعرفة البشرية .

ليس فى أمريكا سوى عدد قليل من الأغنياء . فعلى الأمريكيين كلهم تقريباً أن يجدوا لهم مهنة يحترفونها : ولا يخفى أن كل حرفة تستلزم تدريباً قد يكون طويلاً . والأمريكيون لا يستطيعون أن ينفقوا فى التعلم سوى السنوات القليلة الأولى من أعمارهم ، ثم يعمدون إلى مزاولة المهن المختلفة وهم فى الخامسة عشرة . وبذلك أصبحت التربية عندهم تنتهى فى السن التى تبدأ فيها فى فرنسا ، وإن استمر التعليم عندهم إلى ما بعد هذه السن كان الغرض منه الاختصاص بناحية معينة ينتظر أن تدر ربحاً جزيلاً على صاحبها ، فالمرء منهم يتدرب على العلم كما لو كان يتدرب على مهنة من المهن ، فهو لا يحاول إذن أن يزاول تطبيق العلم إلا على النواحى العملية التى لا يتنازع اثنان فى أنها عملية حقاً .

كانت الكثرة من الأغنياء فى أمريكا فقراء أصلا .. وكان أكثر الذين يستمتعون الآن بالفراغ منهم منهمكين فى صباهم وفى شبابهم كل الانهماك فى الأعمال ، مما ترتب عليه أنهم عندما يميلون إلى شيء من الدراسة لا يكون عندهم من الوقت ما يكفى لإرضاء هذا الميل ، وإذا توافر لهم الوقت الكافى كان هذا الميل قد زايلهم .

ليس فى أمريكا إذن طبقة يبلغ بها الميل إلى المتعة العقلية حدا ييسر لأبنائهم أن يرثوه عنهم مع ما يرثونه من الأموال والفراغ ، ويكون الاشتغال بالأمور الذهنية فيها موضع التكريم والصدارة . ومن ثم كانت تنقصهم جميعاً الرغبة فى هذه الأهداف ، والقدرة على السعى وراء تحقيقها بهمة ونشاط .

أقام الناس فى أمريكا معياراً وسطاً للمعرفة البشرية ، يعملون كلهم على الاقتراب منه جهدهم ، فمنهم من يقترب منه وهو صاعد ، على حين يقترب منه آخرون وهم هابطون . ولا شك فى وجود عدد من الناس يشتركون فى الإيمان بآراء معينة فى الدين ، وفى التاريخ ، والعلم ، والاقتصاد السياسى ، والتشريع ، وأصول الحكم . أما تفاوت الناس فى المواهب العقلية فمن صنع الله نفسه ، ولا يستطيع البشر أن يمنعوا وجوده فيهم . ولكن ينتج على الأقل مما ذكرناه من قبل أن الأمريكيين على الرغم من اختلاف مواهب الناس وقدراتهم العقلية التى وهبهم الله إياها ، متساوون فيما فى متناولهم من الوسائل التى يستخدمون بها هذه المواهب .

كان العنصر الأرستقراطى ضعيفاً دائماً فى أمريكا منذ مولده فيها . وإن لم يكن قد انقرض بعد فى الوقت الحاضر تمام الانقراض ، فهو على كل حال عاجز كل العجز حتَّى أنَّا لا نستطيع أن نعزو إليه أى تأثير محسوس فى مجرى الأحداث .

أما المبدأ الديمقراطى فعلى العكس من ذلك ، فقد صارت له بمرور الزمن وتوالى الأحداث ، وبالتشريع – قوة جعلت له وحده معظم السلطة ، بل السلطة كلها . إنّا لانكاد نشعر بوجود سلطة لأسرة ، أو هيئة ما ، بل كثيراً ما يعجز المرء أن يجد فى هذا المبدأ أى تأثير فردى مستمر يتجلى فى أحوال أمريكا الاجتماعية . تتجلى إذن ظاهرة عجيبة غير مألوفة ، فترى الناس فيها متساوين من حيث حظوظهم فى الدنيا ، ومن حيث مواهبهم العقلية ، وبعبارة أخرى تراهم متساوين فى قواهم أكثر من تساوى غيرهم فى أى بلد آخر من بلاد العالم أو فى أى عصر من عصور التاريخ المدون المسطور .

النتائج السياسية المترتبة على أحوال الأمريكيين الاجتماعية

من الميسور معرفة ما قد يترتب على مثل هذه الأحوال الاجتماعية من نتائج سياسية . فيستحيل علينا أن نصدق أن المساواة لاينتهى بها الأمر أن تجد سبيلها إلى دنيا السياسة كما وجدتها فى كل ناحية أخرى – فلسنا نستطيع أبداً أن نتصور أن الناس سيظلون إلى الأبد متفاوتين فى نقطة واحدة ، ومتساوين فى سائر النقاط الأخرى ، فلابد أن يصلوا فى النهاية إلى التساوى فيها جميعاً .

ولست أعرف غير طريقتين اثنتين لإقامة المساواة بين الناس فى عالم السياسة : فإما أن تمنح الحقوق لكل مواطن من المواطنين ، وإما لايمنح شىء منها لأحد ما . فمن حيث الأمم التى وصلت إلى ذلك المستوى الاجتماعى نفسه الذى وصل إليه الأمريكيون الإنجليز ، فمن الصعب علينا كل الصعوبة أن نوفق إلى إيجاد شىء وسط بين سيادة الجميع وبين القوة المطلقة التى فى يدى رجل واحد . وإنه لمن العبث أن ننكر أن الأحوال الاجتماعية التى وصفتها توا ، يمكن أن تكون معرضة لواحدة من هاتين النتيجتين تعرضها للأخرى تماماً .

وفى الواقع يوجد ميل مشروع نحو المساواة الحقة وجدير بها ، يدفع الناس جميعاً نحو أن يكونوا أقوياء مكرمين . وهذا الميل ينزع إلى النهوض بالوضيع إلى مستوى العظيم . ولكنّ فى نفوس البشر كذلك ميلا منحرفاً سقيماً نحو المساواة يدفع بالضعيف إلى أن يحاول أن ينزل بالقوى إلى مستواه هو ، وجعل الناس يؤثرون المساواة فى العبودية على التفاوت مع الحرية . وليس معنى ذلك أن الأمم الديمقراطية فى أحوالها الاجتماعية تحتقر الحرية بطبيعة أمرها ، بل الأمر على العكس من ذلك ، فبها ميل طبيعى إليها . ولكن الحرية ليست هدفها الأول الدائم الذى تتجه إليه رغائبها ، أما المساواة فمعبودها الخالد . فالناس فى هذه الأمم يبذلون جهوداً سريعة فجائية للحصول على الحرية ، فإن لم يصيبوا غرضهم استسلموا للفشل . ومع ذلك فليس شىء يرضيهم غير المساواة ، وإنهم ليؤثرون الموت على أن يفقدوها .

ومن جهة أخرى ، يصعب كل الصعوبة على المواطنين الذين يكادون يتساوون فى

كل شيء ، أن يحتفظوا باستقلالهم إزاء اعتداءات القوة ، فليس لأحد منهم ما يمكنه من أن يناضل وحده فى سبيل هذا الاستقلال ، ويكون له أمل فى الفوز . فلا شيء يحمى حريتهم سوى اتحادهم بعضهم مع بعض ، وإن لم يكن هذا الاتحاد ميسوراً للناس دائماً .

تستطيع الأمم إذن أن تستمد من مثل هذا الموقف الاجتماعى نفسه إحدى نتيجتين أساسيتين عظيمتين ، وإن كانتا مختلفتين كل الاختلاف ، فإنهما ترجعان كلتاهما إلى سبب واحد بعينه .

لقد كان الأمريكيون الإنجليز أول أمة أسعدها الحظ بالإفلات من سيطرة السلطة المطلقة . فقد أتاحت لهم أحوالهم الاجتماعية ، وأتاح لهم أصلهم ، وذكاؤهم ، ولا سيما عاداتهم الأخلاقية ، أن يقيموا سيادة الشعب ويعملوا على صيانتها والمحافظة عليها .

الفصل الرابع

مبدأ سيادة الشعب

يسيطر هذا المبدأ على المجتمع الأمريكي بأسره – طبقه الأمريكيون حتى قبل قيامهم بالثورة – تطوير الثورة الأمريكية له – توسيع شروط الانتخاب توسيعا تدريجيا ولا مناص منه .

لامفر لنا من البداية بدراسة مبدأ سيادة الشعب عند الكلام على قوانين الولايات المتحدة السياسية .

فهذا المبدأ نجده دائماً فى صميم كل مؤسسة بشرية عند الأمريكيين تقريباً ، ولكنه يظل مع ذلك جاثماً فيها بعيداً عن الأنظار عادة . فهو مبدأ يطاع ولا يدرك ؛ وإذا ما تجلى للعيان سافراً لحظة ، أسرع الناس وواروه فى الظلام .

فعبارة « إرادة الشعب » من تلك العبارات التى أساء استعمالها كل مستبد وكل خب دساس ، إساءة بالغة فى كل عصر من العصور . فمنهم من رآها تتجلى فى الأصوات التى تشترى من فئة قليلة من توابع أصحاب السلطان ، ومنهم من رآها فى أصوات أقلية هيابة ، أو ذات مصلحة شخصية ، ورآها غير هؤلاء وهؤلاء فى صمت الشعب ظناً منهم أن الإذعان معناه إقامة حقهم فى الأمر والنهى .

أما فى أمريكا ، فليس مبدأ سيادة الشعب بالمبدأ العقيم ، ولا هو بالمستور الخفى كما هى الحال فى بعض الأمم ، فقد أقره العرف وأعلنته القوانين ، وينشر فى أمريكا بحرية كاملة ، ويصل من دون عائق إلى أبعد ما يمكن أن يصل إليه من النتائج المترتبة عليه . فإن كان ثمة بلد فى العالم يستطيع المرء فيه أن يقدر مبدأ سيادة الشعب حق قدره ، ويدرسه فيما يطبق عليه من شئون المجتمع ، ويتيسر له الحكم على ما فيه من أخطاء وما له من مزايا فهذا البلد هو أمريكا ، ما فى ذلك من شك .

هذا ، وقد أشرنا من قبل إلى أن سيادة الشعب كانت المبدأ الأساسى الذى أخذت به المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا منذ نشأتها . ومع ذلك فقد كان هذا المبدأ أبعد من أن يكون له من التأثير فى حكومة الجماعة مثل ما له الآن . فقد كان أمامه عقبتان تقومان فى سبيل تقدمه المطرد ، إحداهما داخلية والأخرى خارجية .

فلم يكن فى استطاعة هذا المبدأ أن يكشف عن نفسه ويبدو سافراً فى قوانين المستعمرات لأنها كانت لاتزال مضطرة إلى الإذعان للدولة الأم ، ولذلك اقتصر مكرها على العمل خفية فى المجالس الإقليمية ، ولا سيما فى مجالس وحدات الحكم المحلى .

ولم يكن المجتمع الأمريكي مستعداً وقتئذ لقبول مبدأ سيادة الشعب هذا بكل ما يؤدى إليه من نتائج . فثقافة نيو إنجلند ، وثروة البلاد الواقعة جنوبى نهر هدسن – كما أبنتُ فى الفصل السابق – بقيتا مدة طويلة تنعمان بنوع من السلطة الأرستقراطية جعل ممارسة السلطات الاجتماعية فى أيدى فئة صغيرة من المواطنين . ولم يكن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق الانتخاب ، ولَم يكن جميع الموظفين العاملين يختارون بالانتخاب كذلك . فقد كان هذا الحق مقيداً بعض التقييد فى كل مكان ، ومتوقفاً على الشروط المالية الموضوعة ، وهى شروط هينة فى الشمال وثقيلة باهظة فى الجنوب .

اندلعت الثورة الأمريكية وانتقل مبدأ سيادة الشعب من وحدات الحكم المحلى ، واستولى على الولايات ، وانضمت جميع الطبقات تناصره ، وقامت معارك وتمت انتصارات ، باسمه ، فصار قانون القوانين .

وحدث تغير سريعٌ السرعةَ نفسها تقريباً داخل المجتمع نفسه حيث قضى قانون الإرث على العوامل والمؤثرات المحلية .

ولما بدا أثر القوانين ، وأثر الثورة هذا ، واضحين لكل ذى عينين ، كان الفوز قد كتب للديمقراطية فانتصرت بشكل لا نكوص فيه ، واستقرت كل القوة فى يديها ، ولم يعد ثم مجال لمقاومتها ، فأذعنت الطبقات العليا فى غير تذمر أو معارضة لشر لم يكن لها منه بد ، فقد كان يتربص بهم خطر كل حكومة تهوى وتنهار . فاتجه كل أعضاء هذه الطبقات إلى السعى وراء مصالحهم الشخصية . وإذ كان من المستحيل انتزاع القوة من أيدى شعب لا يكرهونه كراهية تدفعهم إلى الصمود فى وجهه ، اتجهوا إلى جعل هدفهم الوحيد الحصول على رضاه بأى ثمن كان .

وعلى هذا كان الرجال الذين تأثرت مصالحهم تأثراً سيئاً من جراء القوانين الديمقراطية ، هم أنفسهم الذين كانوا يسارعون إلى الموافقة على أشد هذه القوانين إغراقاً فى الديمقراطية ، مع أن الطبقات العليا لم تعمل على استثارة الشعب ضدها ، فقد عملت على التعجيل بانتصار النظام الجديد فى الأحوال الديمقراطية ، وهذا شىء غريب . فبإجراء تغيير واحد وجد الناس أن الدافع الديمقراطى أمر لا يمكن مقاومته فى الولايات نفسها التى كانت الأرستقراطية قد رسخت فيها كل الرسوخ . فولاية ماريلاند التى أنشأها رجال من سراة الناس ذوى المراتب ، كانت أول ولاية أعلنت مبدأ الانتخاب العام ، وأدخلت فى ناحية من نواحى حكومتها أكثر نظم الحكم إغراقاً فى الديمقراطية .

وعندما تشرع الأمة فى تعديل شروط الانتخابات ، يسهل علينا أن نتنبأ بأن جميع القيود المفروضة على الانتخاب ستلغى عاجلاً أو آجلاً . فليس ثمة قاعدة أثبت من هذه فى تاريخ الجماعة ، فكلما توسعنا فى مد حقوق الانتخاب ، مست الحاجة إلى المزيد من هذا

التوسع . فعقب كل توسع جديد تزداد قوة الديمقراطية ، وتزداد مطالبها بازدياد قوتها . فمطامع أولئك الذين لايتوافر فيهم شرط النصاب (المالى) المحدد ، تتأثر بنسبة عدد الناس الكبير الذى يملك أكثر من النصاب ، وأخيراً يصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالتوسع يظل يتلو التوسع ، حتى لايكون ثمة مفر من تقرير الأخذ بمبدأ الانتخاب العام .

أما فى عصرنا الحاضر فقد تطور مبدأ سيادة الشعب هذا فى الولايات المتحدة كل تطور عملى يتصوره العقل ، فقد تخلص من جميع الأساطير التى حرص الناس على إحاطته بها فى البلاد الأخرى . وتجلى فى كل شكل من الأشكال بحسب ما تقتضيه الضرورة . فكان الشعب كله يقوم أحيانا بوضع القوانين ، كما كانت الحال فى أثينا ، وأحياناً يقوم بها ممثلوه المنتخبون بالتصويت العام نيابة عنه ، فيعملون باسمه وتحت إشرافه وهو إشراف يكاد يكون مباشراً .

وقد تقوم فى بعض البلاد قوة توجه هيئة المجتمع وتلزمه بالسير فى طريق معينة ، وإن كانت هذه القوة غريبة إلى حد ما عن هذه الهيئة . وفى البلاد الأخرى ، ترى القوى الحاكمة منقسمة ، فجزء منها فى أيدى الشعب ، وجزء خارج عنه . ولكن ليس ثمة شيء من هذا القبيل فى الولايات المتحدة حيث المجتمع يحكم نفسه بنفسه ولنفسه ، وحيث تتركز السلطة كلها فى أيديه ، فيندر أن تجد فرداً يجرؤ على التفكير فى البحث عنها فى أى موضوع آخر ، بل يندر أن يعبر عن مثل هذه الفكرة إن خطرت له . فالأمة كلها تشترك فى وضع قوانينها عن طريق اختيارها لمشرعيها ، وتشترك فى تنفيذ هذه القوانين باختيارها لموظفى الحكومة التنفيذيين . ولسنا بالمغالين إن قلنا إنها تحكم نفسها بنفسها مادام الجزء المتروك فى أيدى رجال الإدارة صغيراً جداً ومقيداً كل التقييد ، ومادام أولو الأمر لاينسون أنهم من الشعب خرجوا ، وماداموا يطيعون القوة التى يصدرون عنها — فالشعب هو الحاكم فى عالم أمريكا السياسى كله ، كما أن الله هو الحاكم فى الكون بأجمعه . فالشعب هو السبب فى كل شيء ، وهو هدف كل شيء يصدر عنه ، وإليه يئول .

الفصـــل الخامس

يجب أن ندرس أحوال الولايات المتحدة المختلفة قبل الكلام على حكومة الاتحاد فى جملته

موضوع هذا الفصل بحث شكل الحكومة التى قامت فى أمريكا على أساس من مبدأ سيادة الشعب ، فسندرس فيه وسائلها التى تصطنعها فى العمل ، والعقبات التى قامت فى سبيلها ، كما سندرس مزاياها وأخطارها . وأول عقبة تواجهنا فى دراستنا ترجع إلى طبيعة دستور الولايات المتحدة نفسه ، فهو دستور معقد يتكون من نظامين اجتماعيين متمايزين ومتصلين معاً ، فأحدهما داخل الآخر . فكأنى بهذا الدستور قد أوجد حكومتين منفصلتين الواحدة عن الأخرى تمام الانفصال ، حتى لتكاد كل منهما أن تكون حكومة مستقلة بذاتها . فإحدى الحكومتين تضطلع بالواجبات العادية غير المحدودة ، متجاوبة فيها مع مطالب الجماعة اليومية . أما الحكومة الأخرى فعملها محصور فى نطاق معين ، ولا تمارس سلطاتها غير العادية إلا فيما يمس مصالح البلاد العامة . وجملة القول أن فى أمريكا أربعاً وعشرين دولة[1] (أو ولاية) ذات سيادة يتكون من مجموعها الاتحاد الأمريكى . ومن ثم كان البدء بدراسة هذا الاتحاد قبل أن ندرس الولايات المتحدة نفسها طريقة محفوفة بالمصاعب والعقبات ، فشكل حكومة الولايات المتحدة الفدرالى آخر شكل من أشكال الحكم وقع عليه الاختيار ، وهو فى الواقع لايعدو أن يكون تلخيصاً لتلك المبادىء الجمهورية التى كانت ذائعة فى الجماعة كلها قبل قيامه ومستقلة عن وجوده . وزيادة على ذلك فالحكومة الفدرالية ، كما أشرت توًّا ، هى الاستثناء ، على حين أن حكومة الولايات هى القاعدة العامة ، فالمؤلف الذى يحاول أن يعرض الصورة فى جملتها قبل أن يشرح جزئياتها وتفصيلاتها لن تسلم صورته بالضرورة من الغموض والتكرار .

ليس من شك فى أن المبادىء السياسية الكبرى التى توجه المجتمع الأمريكى الآن وتسيطر عليه، قد نشأت ونمت فى الولايات ، ومن ثم صار لزاماً علينا أن نعرف هذه الولايات كى يكون لدينا المفتاح الذى يفتح لنا مغالق سائر الشئون . وللولايات التى تكوَّن منها الاتحاد الأمريكى الآن سمات واحدة من حيث شكل مؤسساتها الخارجى ، فحياتها السياسية أو الإدارية تتركز كلها فى مراكز ثلاثة للعمل ، لابأس من تشبيهها بالمراكز العصبية المختلفة التى تحرك الجسم البشرى . وأول هذه المراكز وحدة الحكم المحلى ثم المقاطعة ، وأخيراً الولاية نفسها .

(١) كان هذا عدد الولايات عند زيارة المؤلف لأمريكا .

نظام وحدة الحكم المحلى[1] في أمريكا

السبب الذى دعا المؤلف إلى أن يبدأ بدراسة المؤسسات السياسية بذكر أحوال وحدة الحكم المحلى – وجودها فى كل الأمم – صعوبة إقامة استقلال « البلديات » وصيانته – أهميته – السبب الذى جعل المؤلف يختار نظام وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند ليكون الموضوع الأساسى فى بحثه .

لم يكن اعتباطاً أن أبدأ هذا الموضوع بالكلام على شئون وحدة الحكم المحلى فالقرية أو وحدة الحكم المحلى هى المجتمع الوحيد الكامل من الوجهة الطبيعية حتى أنه ليكاد يتكون من تلقاء نفسه كلما تجمع عدد من الناس .

فنظام القرية (أو المركز أو المدينة كما تسمى أحياناً) ، موجود إذن فى كل الأمم أيًّا كانت قوانينها وعاداتها . فالإنسان هو الذى يقيم الملكيات ، وينشىء الجمهوريات ، على حين أن نظام وحدة الحكم المحلى صادر بمباشرة عن الله نفسه ، فمع أن نظام وحدة الحكم المحلى نشأ مع الإنسان ، فحريته شيء هش .. قليل الحدوث . فالشعب يستطيع أن ينشىء دائماً مجالس سياسية كبيرة لأنه يضم عادة عدداً معيناً من الناس الذين أهلتهم مواهبهم إن لم تكن عاداتهم لإدارة الشئون . وعلى النقيض من ذلك تكون وحدة الحكم المحلى من مواد أغلظ وأخشن لا يسهل على المشرع أن يشكلها فى يسر وسهولة . فصعوبة إقرار استقلال وحدة الحكم المحلى تزداد بازدياد ثقافة أهليها ، بدلاً من أن تقل . فكل جماعة بلغت فيها الحضارة مبلغاً عظيماً يشق عليها أن تسمح بأى استقلال محلى ، لأنها تنفر مما قد يقع فيه من أخطاء كثيرة ، وقد يتولاها اليأس من نجاح هذا الاستقلال قبل أن تتم التجربة . وذلك إلى أن الامتيازات التى حصلت عليها وحدات الحكم المحلى بكل مشقة ، قد لا تجد ما يحميها من تحيف السلطات العليا واعتدائها عليها . فهى أعجز من أن تكافح بمفردها ضد حكومة قوية مغامرة لا يستطيع أهلوها أن يحموا أنفسهم منها بنجاح إلا إذا توحدت عاداتهم مع عادات الأمة وأيدهم الرأى العام . وهكذا نرى أن من السهل القضاء على استقلال وحدات الحكم المحلى إذا لم يندمج فى تلك العادات إلا بعد أن يظل وقتاً طويلا معمولاً به فى القوانين . فحرية البلدية ليست ثمرة من ثمار جهود البشر ، فقلما تخلقها جهود غير جهودها هى نفسها . فهى تنشأ بشكل ما ، من تلقاء نفسها ، وتتطور وترق خفية فى بيئة اجتماعية شبه همجية ، وقد يؤدى عمل القوانين المستمر والعادات القومية والظروف الخاصة ، ولا سيما مر الزمن ، إلى تماسكها واستقرارها . ولكن لا شك من أنه ليس ثمة أمة فى أوربا كلها عرفت ميزات هذه الحريات المحلية . ومع ذلك فالمؤسسات

---

(١) Township . . . بها وحدة الحكم المحلى فى بعض الولايات الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكون لها عادة إما رئيس إدارى وإما مجلس يتولى شئون الإدارة فيها (قاموس Webster's New Collegiate Dictionary ,1975) .

البلدية هي أساس قوة الأمم الحرة . فاجتماعات القرية تكون للحرية بمثابة المدارس الابتدائية للتعليم ، فهي تجعلها في متناول الشعب ، وتعلم الناس استعماله في هدوء ، كما تعلمهم كيفية الاستمتاع به . إن الأمة قد تؤسس حكومة حرة ولكنها لا تستطيع الحصول على روح الحرية من غير « المؤسسات البلدية » . فالأهواء العابرة والمصالح العاجلة أو المصادفات ، قد تؤدى إلى إيجاد مظاهر الاستقلال الخارجية ، ولكن النزعة الاستبدادية التى أكرهت على الكمون داخل النظام الاجتماعى سوف يأتى عليها يوم قريب أو بعيد تعود فيه إلى الظهور من جديد .

فلكى يسهل على القارىء إدراك المبادىء العامة التى يقوم عليها التنظيم السياسى للمقاطعات ولوحدات الحكم المحلى فى الولايات المتحدة رأيت من الخير أن نختار ولاية من ولايات نيو إنجلند ونتخذها طرازاً لسواها ، فندرس شئونها ودستورها تفصيلاً ثم نلقى بعد ذلك نظرة عامة على سائر الولايات .

لم تنظم وحدة الحكم المحلى والمقاطعة على غرار واحد فى كل أجزاء الاتحاد الأمريكى . ومع ذلك فمن السهل أن ندرك أن كلتيهما قد استهدت فى تكوينها بمبادىء واحدة تقريباً فى بلاد الاتحاد جميعاً . وفى اعتقادى ، أن هذه المبادىء قد تطورت تطوراً عظيماً فى نيو إنجلند وأدت إلى نتائج هامة فيها ، أكثر مما أدت إليه فى غيرها من الولايات ، ومن ثم فهى تتجلى فى نيو إنجلند هذه فى صورة بارزة تيسر للأجنبى أن يتعرفها .

هذا وتكوِّن مؤسسات وحدة الحكم المحلى كلا متسقا فى نيو إنجلند ، وهى مؤسسات قديمة تسندها القوانين ، وتؤيدها السلوكيات بشكل أقوى ، ولها تأثير كبير فى الجماعة . فكل هذه الأسباب تجعلها جديرة بأن تلقى منا هنا عناية خاصة .

حـدود وحدة الحكم المحلى

يشغل نظام وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند مركزاً وسطاً بين « القومون » « والكانتون » فى فرنسا . ويتراوح عدد سكان وحدة الحكم المحلى بين ألفين وثلاثة آلاف نسمة . فهى ليست إذن من الضخامة بحيث تتضارب مصالح سكانها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فهى ليست من الضآلة بحيث يتيسر أن تجد بين مواطنيها دائماً الرجال القادرين على الاضطلاع بإدارة شئونها .

سلطات وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند

الشعب مصدر جميع السلطات فى وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند كما هو فى غيرها – تتولى وحدة الحكم المحلى شئونها بنفسها – ليس فى وحدة الحكم المحلى مجلس بلدى – تتركز معظم السلطة فى أيدى « المختارين » (Selectman) – كيف يعملون – انعقاد مجلس القرية العام – موظفو وحدة الحكم المحلى – الوظائف الإلزامية والوظائف ذات الأجور .

الشعب مصدر كل سلطة فى وحدة الحكم المحلى ، شأنه فى كل مكان آخر فى أمريكا . ولكن ليس فى أمريكا موضع آخر يمارس فيه الشعب سلطاته مباشرة بقدر ما يمارسها فى وحدة الحكم المحلى ، فالشعب فى أمريكا السيد الذى يجب أن يطاع إلى أقصى حدود المستطاع .

تعمل الأغلبية فى نيوإنجلند عن طريق ممثلين لها فى إدارة شئون الولاية العامة كلها . وينبغى أن تكون الحال كذلك . أما فى «وحدة الحكم المحلى» حيث العمل التشريعى والإدارى للحكومة أقرب مايكون إلى المحكومين – فإن نظام التمثيل غير معمول به ، فلا تجد فيها مجلساً بلدياً ، ولكن هيئة الناخبين بعد أن تختار حكامها وموظفيها تظل تعمل على توجيههم فى كل شىء ، اللهم إلا فيما هو مجرد تنفيذ القوانين بالشكل العادى .

ولما كانت هذه الحال تختلف كل الاختلاف عن آراء الفرنسيين وعاداتهم ، ويجب علينا أن نذكر من الأمثلة ما يوضحها وييسر للقارىء فهم شئون القرية .

فالواجبات العامة فى وحدة الحكم المحلى كثيرة كل الكثرة ، ولكنها مع ذلك موزعة توزيعاً دقيقاً كما سنرى بعد ، إلا أن معظم السلطة الإدارية مركزة فى أيدى عدد قليل من الأشخاص ينتخبون كل سنة ويسمونهم « المختارين » .

وتفرض قوانين الولاية العامة واجبات معينة على هؤلاء المختارين لهم أن يؤدوها من غير حاجة إلى الرجوع إلى سلطة ما ، ولهم أن يغفلوها إن شاءوا على مسئوليتهم . فتتطلب منهم هذه القوانين مثلا أن يعدوا كشوفاً بأسماء الناخبين فى وحداتهم للحكم المحلى ، وإن هم أهملوا أداء هذا الواجب وقعوا فى مخالفة . ومع ذلك ففى جميع الشئون التى تعرض على مجلس القرية العام ويقرها بعد أخذ الأصوات عليها ، فإن عمل المختارين لا يعدو تنفيذ إرادة الشعب ، كما هى الحال فى فرنسا عندما يقوم العمدة بتنفيذ قرارات المجلس البلدى . فهم عادة يعملون على مسئوليتهم ولا يعملون سوى تنفيذ المبادىء التى أقرتها الغالبية واعترفت بها . أما إن أرادوا أن يستحدثوا تغييراً ما فى النظام المعهود ، أو أن يضطلعوا بتنفيذ مشروع جديد فعليهم أن يرجعوا إلى المصدر الذى يستمدون منه قوتهم . فإن كان الأمر أمر إنشاء مدرسة مثلا قام المختارون بعقد جمعية الناخبين العامة فى يوم ومكان يحددونهما مقدماً . ثم يشرحون الضرورة التى اقتضت إنشاء هذه المدرسة ، ويعرضون الوسائل التى يمكن أن ينشئوها بها ، ويقدرون النفقات المطلوبة للمشروع ، ويقترحون المكان الذى يرونه مناسباً لإقامتها فيه . فهذه الأمور كلها تعرض على الجمعية العامة فتوافق على المبدأ ، وتحدد الموضوع وتأخذ الأصوات على الضرائب اللازم فرضها ، ثم تعهد بتنفيذ قراراتها تلك إلى المختارين .

فلهؤلاء المختارين وحدهم حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد ، ولكنهم قد يكلفون ذلك تكليفاً إذا ما طلب عشرة من المواطنين أن يعرضوا مشروعاً جديداً لأخذ موافقة

وحدة الحكم المحلى عليه . فلهم عندئذ أن يطلبوا عقد الجمعية العامة التى تشمل الأهالى جميعاً . ويتحتم على المختارين أن يدعوها للانعقاد ، ولا يكون لهم فيها سوى حق رياسة الجلسات ليس غير . فهذه الأنظمة السياسية ، وهذه العادات الاجتماعية ، تبدو لا شك غريبة على الفرنسيين كل الغرابة . وليس من شأنى هنا أن أبدى رأيى فيها وأشرح الدوافع الخفية التى أدت إلى الأخذ بها وإلى صيانتها ، فحسبى أن أصفها ليس إلا .

ويجرى انتخاب هؤلاء المختارين كل عام فى شهر مارس أو أبريل . ويختار مجلس القرية العام كذلك عدداً من الأشخاص يعهد إليهم بوظائف إدارية هامة . فمأمورو الضرائب يحددون مقدار الضرائب المطلوبة ، والمحصلون يجبونها . ويعين موظفاً بلقب كنستابل للمحافظة على الأمن ومراقبة المحلات العامة وصيانة القوانين . ويقوم سكرتير القرية بتسجيل أصوات الناخبين والأوامر والمنح . ويحافظ أمين الخزانة على أموال القرية ، أما المشرفون على أحوال الفقراء فعليهم تنفيذ القوانين الخاصة بهم . وهى لا شك مهمة شاقة . ويعين كذلك أعضاء اللجان التى تشرف على المدارس وعلى التعليم العام . ويعهد إلى مساحى الطرق بالعناية بسكك وحدة الحكم المحلى وأزقتها ، وبهم تتم قائمة الموظفين الأساسيين . ومع ذلك فتقسيم العمل لا يقف عند هذا الحد ، فثم موظفون أصاغر مثل أعضاء لجنة الأبروشيات الذين يراجعون نفقات الكنائس ، ورجال المطافىء الذين يقومون بتوجيه جهود المواطنين عند حدوث الحرائق . وثم موظفون يشرفون على المحصولات الزراعية ، وعلى الأمن وحسن النظام وصيانة السياج ، والموازين والمكاييل .

ففى وحدة الحكم المحلى تسع عشرة وظيفة رئيسية عادة ، والمفروض فى كل ساكن من سكانها أن يباشر هذه الوظائف المختلفة ، وإلا وقع تحت طائلة الغرامات المالية . ومع ذلك فمعظمها وظائف لها أجرها تمكين المواطنين الفقراء من مباشرتها من غير أن يتحملوا من ورائها أية خسارة مالية . وعلى الجملة فلكل عمل رسمى يقومون به أجره الخاص . فالمواطنون يعطون أجورهم بنسبة عملهم وليس لهم مرتبات معينة ثابتة .

الحياة فى وحدة الحكم المحلى

كل امرىء خير قاض فى شئونه الخاصة - نتيجة مبدأ سيادة الشعب - تطبيق هذين المبدأين فى وحدات الحكم المحلى فى أمريكا - وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند صاحبة السيادة العليا فى كل ما يتعلق بشئونها الخاصة ، أما فيما عدا ذلك فهى خاضعة للولاية - تعير الحكومة الفرنسية عمالها إلى القومون « البلدية » - أما فى أمريكا فالأمر بالعكس .

أشرت من قبل إلى أن مبدأ سيادة الشعب يسيطر على نظام الأمريكيين الإنجليز كله ، وكل صفحة من صفحات هذا الكتاب تكشف لنا عن تطبيقات جديدة لهذا المبدأ عينه ..

فكل فرد من أفراد الأمم التى تعترف بمبدأ السيادة هذا يتمتع بقسط من السلطة ويسهم فى حكومة بلاده بالقدر الذى يشارك به سواه فيها ، فما الذى يدعوه إذن إلى طاعة الحكومة ؟ وما الحدود الطبيعية لهذه الطاعة يا ترى ؟

المفروض فى كل فرد أنه على علم بأحوال بلاده ومتحل بالفضائل اللازمة ، وأنه قوى مثل غيره من المواطنين ، فهو لايطيع الحكومة لأنه أقل قدرة من الذين يتولون إدارتها ، أو لأنه دون أى رجل آخر قدرة على ضبط أموره بنفسه ، وإنما يطيعها لأنه يعترف بفائدة الاتحاد مع بنى جنسه ، ويدرك أنه لايتسنى لأى مجتمع أن يقوم من غير قوة تنظم شئونه ، فهو رعية خاضع فى كل ما يتصل بواجبات المواطنين إزاء بعضهم بعضاً ، ولكنه حر وسيد نفسه ومسئول أمام الله وحده فى كل مايتصل بشئونه الخاصة . ومن ثم كان من البديهى أن يعد كل امرىء خير قاض يفصل فى مصالحه الخاصة به ، والقاضى الوحيد فيها . وليس للجماعة أى حق فى أن توجه أفعال الفرد وتنظمها له إلا إذا كانت مضرة بالمصلحة العامة ، أو إذا كانت هذه المصلحة العامة تتطلب معونته . هذا مبدأ يسلم به كل إنسان فى الولايات المتحدة ، وسأعالج فيما بعد ما له من أثر عام فى شئون الحياة العادية ، أما الآن فسأتناول موضوع المجالس البلدية .

وحدة الحكم المحلى فى جملتها ، ومن حيث علاقتها بالحكومة المركزية ، لاتعدو أن تكون فرداً مثل أى فرد ، تصدق عليه النظرية التى شرحتها توا . فاستقلال البلدية فى الولايات المتحدة يعد إذن نتيجة طبيعية من نتائج مبدأ سيادة الشعب هذا نفسه . فجميع الجمهوريات الأمريكية تعترف به ، إلا أن الظروف فى ولايات نيوإنجلند جاءت مواتية لتطوره وترقيه .

ففى هذا الجزء من الولايات المتحدة نشأت الحياة السياسية أصلاً فى وحدات الحكم المحلى حتى لأكاد أقول أن كل وحدة من وحدات الحكم المحلى كانت منذ البداية أمة مستقلة بذاتها . ولما أثبت ملوك إنجلترا فيما بعد وجود سيادتهم عليها ، قنعوا بأن تكون السلطة المركزية فى الولايات ، وتركوا وحدات الحكم المحلى على الحالة التى كانت عليها . وإن كانت هذه خاضعة الآن للولاية فإنها لم تكن كذلك من قبل تماماً . فهى لم تتسلم سلطاتها من السلطة المركزية ، بل على العكس من ذلك نزلت عن جزء من استقلالها للولاية . وهذا الفارق هام يجب ألا يغيب عن ذهن القارىء . فليست وحدات الحكم المحلى بخاضعة للولاية فى العادة إلا من حيث تلك المصالح التى أسميتها بالمصالح الاجتماعية ، أى المصالح التى يشترك فيها الجميع . أما فى كل ما يتعلق بشئونها نفسها وحدها ، فهى مستقلة . وفى اعتقادى أنه ليس بين سكان نيوإنجلند شخص واحد يعترف للولاية بأى حق بالتدخل فى شئون القرية الخاصة . فقرى نيوإنجلند تبيع وتشترى ، وتقيم الدعوى أمام المحاكم ، ويرفعها غيرها عليها أمامها ، وتزيد ميزانيتها أو تخفضها من غير أن تكون هناك أية سلطة إدارية تحدثها نفسها فى أن تعترض عليها وتقاومها .

ومع ذلك فثم واجبات اجتماعية معينة على وحدات الحكم المحلى فى نيوإنجلند أن تؤديها

حتماً . فإن كانت الولاية بحاجة إلى مال فوحدة الحكم المحلى لا تملك أن تمسكه عنها ، وإن رأت شق طريق ، فوحدة الحكم المحلى لا تستطيع أن تمنع هذا الطريق من أن يمر بأراضيها . وإن سنت الولاية لوائح خاصة بالشرطة ، كان على وحدة الحكم المحلى أن تنفذها . وإن كان ثم نظام للتعليم العام يراد تنفيذه ، تحتم على كل وحدة للحكم المحلى أن تقوم بإنشاء المدارس اللازمة والتى يقررها القانون . وعندما أتكلم عن الإدارة فى الولايات المتحدة سأبين الكيفية والوسائل التى تجبر وحدة الحكم المحلى على الإذعان لمطالب الولاية فى هذه الشئون المختلفة . وحسبى هنا أن أقرر وجود هذا الإلزام . ومهما كان هذا الإلزام صارماً مشدداً فإن حكومة الولاية لا تفرضه إلا من حيث المبدأ ليس إلا ، أما فى تنفيذه فتمارس وحدة الحكم المحلى استقلالها كاملاً . نعم إن الولاية هى التى تقرر الضرائب بطريقة أخذ الأصوات عليها ، ولكن وحدة الحكم المحلى هى التى تفرضها وتجبيها ، وإنشاء المدارس إلزامى ، ولكن وحدة الحكم المحلى هى التى تقوم ببناء المدارس وتدفع نفقاتها وتشرف عليها . ففى فرنسا يتسلم جابى الدولة الضرائب المحلية ، على حين يتسلم فى أمريكا جابى وحدة الحكم المحلى ضرائب الولاية . وهكذا تعير الحكومة الفرنسية عمالها إلى القومون على حين أن وحدة الحكم المحلى فى أمريكا تعير عمالها إلى الحكومة . فهذه الحقيقة وحدها تكشف عن مدى ما بين الاثنين من اختلاف .

روح وحدات الحكم المحلى فى نيو إنجلند

كيف استولت وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند على محبة الأهالى – صعوبة خلق الروح المحلية فى أوربا – عاونت حقوق وحدة الحكم المحلى وواجباتها على خلق هذه الروح – مصادر تعلق الناس بالوطن المحلى فى الولايات المتحدة – كيف تتجلى روح القرية فى نيو إنجلند – آثارها الطيبة .

لا يوجد فى أمريكا مجالس بلدية فحسب ، ولكن روح القرية تسند هذه المجالس وتبعث الحياة والنشاط فيها . فلوحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند ميزتان تستثيران اهتمام الناس إلى مدى بعيد . وهاتان الميزتان هما الاستقلال والسلطة . وليس من شك فى أن مجال وحدة الحكم المحلى محدود ، ولكن عملها فى هذا المجال مطلق لا يحده شىء . وهذا الاستقلال وحده يجعل لها شأناً حقيقياً على الرغم من صغر رقعتها وقلة عدد سكانها .

ويجب ألا يغرب عنا كذلك أن ميول الناس تتجه إلى القوة والسلطان ، فالوطنية لا تدوم فى أمة مقهورة على أمرها . يتعلق المواطن فى نيو إنجلند كل التعلق بوحدته للحكم المحلى ، لا لأنها مسقط رأسه فحسب ، بل لأنها مجتمع حر قوى هو عضو من أعضائه ، وجدير بما ينفقه فى إدارتها من جهود . هذا ، وكثيراً ما كان فقدان الروح العامة المحلية فى أوربا موضع أسف شديد من أولى الأمر والسلطان ، فلا نزاع فى أنه لا ضمان للنظام وللأمن العام أقوى من الروح المحلية ، ومع ذلك لا شىء أصعب من خلق هذه الروح فى النفوس . فإن أتيح للمجالس البلدية أن تصير قوية ومستقلة ، يخشى أن تصبح سلطتها

أكثر مما ينبغى ، فتتعرض الولاية للفوضى . ومع ذلك فقد تصبح القرية من غير قوة واستقلال ، حافلة بالرعايا الصالحين ، ومن غير أن نجد فيها مواطنين عاملين (نشيطين) .. وثم حقيقة أخرى هامة يجب ألا تفوتنا . فالقرية فى نيوإنجلند قد أنشئت على نحو يمكن لها من أن تحرك أقوى ما فى الناس من عواطف من غير أن تستثير فى نفوسهم شهوات الطمع والطموح . إن موظفى المقاطعة لايختارون بطريقة الانتخاب ، فضلا عن أن سلطتهم محدودة كل الحد . وحتى الولاية نفسها ليست لها سوى أهمية ثانوية ، فهدوءها ، وإدارتها الغامضة لاتحفزان الناس إلى ترك مقار مصالحهم إلى الاشتراك فى جلبة المشكلات العامة . قد تمنح حكومة الاتحاد القوة والجد لمن يضطلعون بإدارة شئونها وتوجيهها ، ولكن هؤلاء الموظفين لايمكن أن يكونوا كثيرى العدد . هذا ، وإن منصب الرياسة السامى نفسه وظيفة لايمكن أن يصل إليها المرء إلا بعد أن تكون السن قد تقدمت به كثيراً . أما الوظائف الفدرالية الكبرى فلا يصل إليها عادة إلا من واتاهم الحظ السعيد ، وتميزوا فى عمل آخر غير الذى تقتضيه وظائفهم . ولكن مثل هذه الوظائف لايمكن أن تكون الهدف الدائم الذى يرمى إليه الطامحون . أما وحدة الحكم المحلى ، وهى محور علاقة الحياة العادية فميدان للراغبين فى اجتذاب احترام الجماهير ، ولمن هم بحاجة إلى ما يستثير اهتمامهم ، وكذلك لمن يميلون إلى الاستمتاع بالسلطة والشهرة . ولا يخفى أن الشهوات والأهواء التى تربك المجتمع عادة تغير من سماتها إذا وجد لها أصحابها منبثقاً قريباً كل القرب من بيوتهم العزيزة عليهم ومن دوائر أسراتهم .

وزعت السلطة فى وحدات الحكم المحلى الأمريكية على نحو تجلت فيه مهارة عظمى ، يهدف إلى جعل أكبر عدد من المواطنين يهتمون بالشئون العامة . ومع أن الناخبين كانوا يستدعون للعمل من حين إلى حين ، فقد وزعت السلطة بين عدد كبير من الموظفين ، كل منهم يمثل فى دائرة عمله الجماعة القوية التى يعمل باسمها . وهكذا أصبحت الإدارة المحلية مصدراً لا ينفد لعدد كبير من الأفراد ، يستمدون منه ربحاً لهم ، ويجدون فيه مجالا لتحقيق مواضع اهتمامهم .

فهذا النظام الأمريكى الذى يوزع السلطة المحلية بهذا النحو على عدد كبير من المواطنين ، لايتحرج أبداً من أن يستكثر من واجبات موظفي وحدة الحكم المحلى . فالناس فى الولايات المتحدة يعتقدون بحق أن الوطنية نوع من التقوى يزداد قوة بمراعاة طقوسه وشعائره ، وبذلك يصبح نشاط وحدة الحكم المحلى سافراً مكشوفاً لمرأى جميع الناس ، فيتجلى لهم كل يوم فى أداء واجب ، أو فى ممارسة حق من الحقوق ، وبذلك تقوم فى المجتمع حركة دائبة متصلة ، وإن كانت لطيفة هادئة منشطة من غير أن تعكر صفو المجتمع وتحدث فيه أى اضطراب . فالأمريكى يتعلق ببلدته الصغيرة لنفس الأسباب التى يتعلق بها صاعد الجبل بتلوله ، لأن سمات بلاده المميزة لها تكون فى الجبال واضحة المعالم بارزة مرموقة .

كان قيام وحدات الحكم المحلى فى نيوإنجلند حدثاً سعيدا فى جملته ، فنظام الحكم فيها

يتلاءم مع أذواق أهليها ، فضلا عن أنه جاء باختيارهم هم . ففي وسط السلام العميق والرخاء الشامل ، وهما الأمران الغالبان على أمريكا كلها - يقل حدوث الاضطرابات فى حياة « البلديات » فتصبح إدارة الأعمال المحلية فيها من السهولة بمكان . فقد اكتملت تربية الشعب السياسية فيها منذ زمن طويل ، بل قل إن شئت ، إنها نمت من يوم أن وطأت أقدامهم أرض أمريكا . فليس فى نيو إنجلند تقاليد تقضى بتمييز بعض الناس على أساس مراتبهم وألقابهم ، وليس فيها فريق تستهويه الظروف إلى ظلم الفريق الآخر والاستبداد بهم . فما قد يقع على بعض الأفراد المنعزلين من مظالم ، ينسى وسط ذلك الشعور الشامل بالرضى . فإن كان للحكومة عيوب - وما أيسر علينا من ذكر طرف منها فهى لا تستلفت الأنظار ، لأن الحكومة مستمدة من المحكومين فعلاً . فسواء سلكت مسلكاً رشيداً أو غير رشيد ، فهذه الحقيقة تلقى على ما بها من عيوب ستاراً من الكبرياء الأبوية . وزيادة على ذلك فليس لدى الأهالى شيء آخر يقارنونها به ، فقد كانت إنجلترا تحكم هذه المستعمرات من قبل ولكن الشعب كان دائماً صاحب السيادة فى قريته ، حيث يأخذ نظام الحكم فيها شكلاً ليس قديماً فحسب ، بل بدائياً .

إن كل نيوإنجلندى يتعلق بوحدته للحكم المحلى لأنها مستقلة وحرة ، وتكفل له المشاركة فى شئونها ، فهو مغرم بها ، لأنه ليس له ما يشكوه من حظه فيها ، فقد علق بها كل مطامحه وكل مستقبله . فهو يشارك فى كل حدث يجرى فيها ، ويمارس فن الحكم فى النطاق الضيق الذى فى متناوله ، وبذلك يعوِّد نفسه على الأشكال التى بدونها لا تتقدم الحرية إلا بالعنف والثورات . فهو يتشبع بروحها ، ويكتسب ميلا إلى مراعاة النظام ، ويدرك معنى توازن القوى والسلطات ، ويحصل على أفكار عملية واضحة عن طبيعة ما عليه من واجبات ومدى ما له من حقوق .

مقاطعات نيو إنجلند

يشبه تقسيم الولاية إلى مقاطعات ، تقسيم فرنسا إلى مديريات شبهاً كبيراً . فحدود كليهما تحكمية ، وليس بين ما تشتمل عليه من مراكز مختلفة ، أى روابط ضرورية ، ولا أى تقاليد مشتركة أو تعاطف طبيعى ، بل ولا مشاركة فى الوجود ، فليس الغرض منها سوى تيسير شئون الإدارة ليس إلا .

إن رقعة وحدة الحكم المحلى أصغر من أن تقتضى نظاماً للمؤسسات القضائية ، ومن ثم كانت المقاطعة أول مركز للشئون القضائية . ففى كل مقاطعة محكمة ، و « شريف » ينفذ ما تصدره من أحكام ، وسجن لاعتقال المجرمين ، وثم حاجات معينة تشعر بها جميع وحدات الحكم المحلى الموجودة فى المقاطعة . فمن الطبيعى إذن أن تفى بها سلطة مركزية . وهذه السلطة تتركز فى مقاطعة مساتشوستس فى أيدى كبار الموظفين الذين يعينهم حاكم

الولاية بعد أخذ رأى مجلسه ، وليس لكبار موظفى المقاطعة سوى سلطة محدودة واستثنائية ، لا يستعملونها إلا فى حالات معينة ومقررة من قبل . وللولاية ، وما بها من وحدات للحكم المحلى جميع السلطة اللازمة لتسيير الشئون العامة العادية . فالمديرون يعدون الميزانية فحسب ، ثم تعرض على الهيئة التشريعية لأخذ الأصوات عليها وإقرارها . فليس ثم مجلس يمثل المقاطعة تمثيلاً مباشراً أو غير مباشر ، فليس للمقاطعة فى الواقع أى كيان سياسى إذن .

يلاحظ أن فى معظم الدساتير الأمريكية نزعة مزدوجة تدفع المشترع إلى تركيز السلطة التشريعية وتوزيع السلطة التنفيذية . فلوحدة الحكم المحلى فى نيوإنجلند عنصر من عناصر الوجود لايمكن أن ينتزع منها . ولكن هذا الوجود الخاص المتمايز لايدخل فى المقاطعة إلا بطريقة مصطنعة ، فالحاجة إليه غير ماسة وليس لجميع وحدات الحكم المحلى مجتمعة غير ممثل واحد ، هو الولاية ، مركز كل سلطة قومية . أما فيما عدا عمل وحدة الحكم المحلى ، وعمل الولاية ، فيجوز لنا أن نقول أنه لا يوجد سوى ما يقوم به الفرد من عمل .

إدارة الحكومة فى نيوإنجلند

لايحس الناس بوجود الإدارة فى أمريكا – لماذا ؟ – يعتقد الأوربيون أن الحرية يمكن أن تترق وتزداد بتجريد السلطة الاجتماعية من بعض ما لها من حقوق ، على حين يعتقد الأمريكيون أن ترقيها يتم عن طريق توزيع ممارستها – شئون الإدارة كلها تكاد تنحصر فى وحدة الحكم المحلى وهى موزعة على الموظفين – وليس بها أى أثر ملموس لنظام إدارى متدرج لرجال الإدارة سواء فى وحدات الحكم المحلى أو فيما فوقها – السبب فى ذلك – كيف صارت إدارة الولاية موحدة ؟ – من يقوم بإجبار الناس فى القرية ، وفى المقاطعة على احترام القانون – إدخال السلطة القضائية فى الإدارة – نتائج التوسع فى مبدأ الانتخاب وتطبيقه على الموظفين – قضاة الصلح فى ولايات نيوإنجلند – من الذى بيده تعيينهم – مدير المقاطعة يكفل حسن الإدارة فى (القرية) – المحكمة الخاصة – نظام العمل فيها – من الذى يتولى عرض القضايا على المحكمة للفصل فيها – حق التفتيش أو حق الشكوى وتقديم العرائض موزعان مثل سائر الوظائف الإدارية – المبلغون يشجعون على التبليغ عن طريق تقسيم الغرامات .

لا شيء أدعى لدهشة السائح الأوربى فى الولايات المتحدة من عدم وجود ما نسميه بالحكومة أو بالإدارة . ففى أمريكا قوانين مسطورة يشاهد تنفيذها كل يوم . ولكن ، مع أن كل شيء يتحرك حولك بحسب النظام الموضوع له ، فإن الذى يسير هذا النظام خفى لايرى ، فاليد التى تحرك دولاب المجتمع غير مرئية . ومع ذلك ، فإن كان واجباً على الناس كافة أن يلتزموا قواعد معينة فى النحو تعد أساس لغة الإنسان ، وذلك كى يعبروا عما يختلج فى صدورهم من معان ، فكذلك يجب على كل جماعة أن تؤمن كيانها بالإذعان بمقدار معين من السلطة بدونه تتردى الجماعة كلها فى الفوضى . ومن الميسور توزيع هذه السلطة بطرق عدة . ومهما يكن من أمر فإنها يجب أن تكون قائمة فى ناحية ما .

ولتقليل قوة السلطان فى أمة ما طريقتان : أولاهما إضعاف السلطة العليا من حيث مبدؤها ذاته ، وذلك بحرمان الجماعة من العمل على الدفاع عن كيانها فى أحوال معينة . فإضعاف السلطة على هذا النحو هو طريقة أوربا التى تجرى عليها فى إقامة الحرية .

والطريقة الثانية لتقليل أثر السلطة لاتكون بتجريد الجماعة من بعض حقوقها ، ولا بشل أيدى القائمين عليها ، بل بتوزيع ممارستها على أشخاص كثيرين ، وبالاستكثار من الموظفين الذين يعهد إلى كل منهم بالقدر الضرورى من السلطة الذى يمكنه من أداء ما عليه من واجبات . نعم قد تنقلب بعض الأمم فوضى إذا حدث أن وزعت السلطة الاجتماعية فيها هذا التوزيع ، ولكن هذا التوزيع أبعد من أن يكون فى ذاته فوضى . ولا شك فى أن توزيع السلطة على هذا النحو يجعلها أقل قوة وأقل خطراً ، ولكنه لا يهدمها .

كانت ثورة الولايات المتحدة نتيجة ميل إلى الحرية ، من صفاته النضج والتدبر ، ولم تكن نتيجة نزعة إلى الاستقلال مبهمة أو غامضة الحدود والمعالم ، فهى لم تقم على أهواء الفوضى الجامحة ، بل على العكس من ذلك ، سارت تحدوها محبة للنظام وللقانون .

ولم يدع أحد فى الولايات المتحدة أن المواطن فى أى بلد حر له الحق فى أن يعمل مايشاء أن يعمل ، بل على العكس من ذلك فرضت عليه التزامات اجتماعية أكثر مما تفرض على المواطنين فى أى بلد آخر . ولم يدر بخلد أحد مطلقاً أن يهاجم مبدأ الجماعة ، وينازع فيما لها من حقوق . ولكن ممارسة سلطتها قد وزعت على نحو واسع ، وعلى عدد كبير من الأشخاص ، حتى تكون الوظيفة قوية ويكون شاغلها تافهاً ، وتكون الجماعة منظمة وحرة فى وقت واحد . وكذلك لايوجد بلد فى العالم ، للقانون فيه لغة مطلقة ، مثل ما له فى أمريكا . ولا يوجد بلد يوضع فيه حق تطبيق القانون فى أيد كثيرة بمثل مايوضع فى أمريكا . هذا ، وليس فى تكوين السلطة الإدارية فى الولايات المتحدة شىء مركز ، ولا أى نظام متدرج . وهذا هو السبب فى أن هذه السلطة يندر أن يدركها أو يحس بوجودها أحد . إنها لاشك موجودة ولكن ممثلها لا يرى فى أى مكان .

أشرنا من قبل إلى أن وحدات الحكم المحلى المستقلة فى نيوإنجلند لم تكن تحت وصاية ما ، بل كانت هى التى ترعى مصالحها الخاصة بنفسها ، وكان موظفو « البلدية » هم الذين ينفذون قوانين الولاية أو يراقبون تنفيذها . وفضلاً عما تضعه الولاية من القوانين العامة ، فهى تضع فى بعض الأحيان لوائح بوليسية عامة كذلك ، ولكن جرت العادة بأن تشترك وحدات الحكم المحلى وموظفوها مع قضاة الصلح فى تنظيم التفصيلات الصغيرة التى تتصل بالحياة الاجتماعية بحسب ما تقتضيه الضرورة المحلية فى كل بلدة ، وتذيع كذلك الأوامر التى تتعلق بصحة الجماعة وأمنها ، وآداب المواطنين الأخلاقية ، وأخيراً يقوم موظفو المدينة هؤلاء من تلقاء أنفسهم ، ومن غير أى حافز خارجى ، بإعداد العدة لمواجهة الأزمات غير المنظورة التى كثيراً ماتطرأ على الجماعة .

فيترتب على ما ذكرته من قبل ، أن السلطة الإدارية فى ولاية مثل ولاية مساتشوستس تكاد تقتصر كلها على وحدة الحكم المحلى وأنها موزعة فيها على عدد كبير من الأشخاص . أما فى القومون الفرنسى نظيرها ، فلا يوجد فى الحق سوى موظف واحد هو « العمدة » على حين نجد فى نيوإنجلند تسعة عشر موظفاً ، كما رأينا من قبل ، ليس منهم من يعتمد على الآخر عادة . فقد حرص القانون على وضع نطاق معين لكل منهم يعمل فى حدوده ، ويكون فى هذه الحدود مطلق التصرف ، فيؤدى وظيفته مستقلاً عن كل سلطة أخرى . وإن نظرنا إلى ما هو أعلى من وحدة الحكم المحلى ، ندر أن نجد أثراً لأى تدرج فى الوظائف الإدارية . وقد يحدث أن يغير موظفو المقاطعة قراراً أصدرته وحدة الحكم المحلى أو أصدره موظفو المدينة ، ولكن موظفى المقاطعة لا حق لهم عادة فى أن يتدخلوا فى عمل موظفى وحدة الحكم المحلى ، اللهم إلا فى الأمور التى تخص المقاطعة .

ومع ذلك فموظفو وحدة الحكم المحلى ، وكذا موظفو المقاطعة ، مضطرون فى حالات قلائل معينة من قبل ، أن يعرضوا أعمالهم على الحكومة المركزية . ولكن ليس لهذه الحكومة (المركزية) ممثل وظيفته نشر اللوائح البوليسية والأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين ، ولا أن يحافظ على وجود اتصال منتظم بموظفى وحدة الحكم المحلى والمقاطعة ، أو للتفتيش على سلوكهم وتوجيه اللوم إليهم على ما قد يرتكبونه من أخطاء . فليست ثم نقطة تعد مركزاً تصدر عنه اتجاهات الإدارة .

فكيف يتسنى أن تدار شئون الحكومة كلها إذن على غرار واحد ؟ وكيف تنفذ أوامر المقاطعات ، وأوامر حكامها أو أوامر وحدة الحكم المحلى وموظفيها قسراً ؟ تشمل السلطة التشريعية فى ولايات نيوإنجلند موضوعات أكثر مما تشمله فى فرنسا كلها . فالمشترع يصل إلى صميم الإدارة ، وينزل القانون إلى الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة . فالقرار نفسه الذى يحدد المبدأ ، يعين كذلك طرق تنفيذه ، وبذا يفرض عدة التزامات صارمة ومحددة كل التحديد على هيئات الولاية وموظفيها الصغار ، مما يترتب عليه أن يكون الموظفون الأصاغر هؤلاء الذين فى الإدارة يعملون بحسب القانون . فالمجتمع بكل فروعه يجرى على نمط واحد تقريباً ، ومع ذلك يتبقى إكراه الهيئات الثانوية والموظفين الإداريين على أن يلتزموا القانون . ولنا أن نؤكد بوجه عام ، أن ليس فى المجتمع سوى طريقتين اثنتين لتنفيذ القانون قسراً : فإما أن يعهد إلى موظف معين بسلطة كافية وحرية فى التصرف تخولانه أن يوجه سائر الموظفين ويرشدهم ، أو أن يعزلهم إن هم خالفوا وعصوا ، وإما أن يطلب من المحاكم أن تتولى هى توقيع العقوبات على المخالفين ، ولكن هاتين الطريقتين ليستا ميسورتين على الدوام .

يتضمن حق إرشاد الموظف المدنى ، حق عزله إن خالف الأوامر التى تصدر إليه ، كما يتضمن حق ترقيته إلى درجة أعلى إن أحسن وأدى عمله على خير ما يمكن أن يؤدى . أما الموظف المنتخب فلا يتسنى عزله ولا يمكن ترقيته إلا بعد انتهاء مدته التى حددت له .

والواقع أنه لاشيء أمام الموظف المنتخب ينتظره أو يخشاه إلا من ناحية الذين انتخبوه وحدهم . فعندما تشغل جميع الوظائف العامة بطريقة الاقتراع لا يكون ثمة تسلسل فى الموظفين ، ذلك لأن حق الأمر ، وحق الإكراه على الطاعة والتنفيذ ، لايمكن أن يخولا معاً لشخص واحد بعينه ، لأن سلطة إصدار الأوامر لايمكن أن تضاف إلى سلطة توقيع الجزاء ومنح المكافآت .

وترتب على ذلك أن صارت الجماعات التى تجرى على اختيار موظفى الحكومة الثانويين بطريقة الانتخاب ، مضطرة حتماً إلى الاستكثار من استخدام الجزاءات القضائية كوسيلة من وسائل الإدارة . وليس هذا بالأمر الواضح لأول وهلة ، فقد ينظر أولو الأمر إلى نظام انتخاب الموظفين على أنه شيء ، وإلى إخضاعهم إلى أحكام القضاء على أنه شيء آخر . وهم ينفرون من هذين الأمرين كليهما . ولما كان يطلب منهم بإلحاح أن يسمحوا بالأمر الأول أكثر من الثانى ، فقد وافقوا على انتخاب الموظف وتركه مستقلاً عن أحكام القضاء وبعيداً عنها . ومع ذلك فإن ثانى هذين الإجراءين هو الشيء الوحيد الذى يمكن أن يوازن الأول . هذا ، ولا يخفى أن الموظف المنتخب غير الخاضع للسلطة القضائية ، لامناص له ، عاجلاً أو آجلاً من أن يعمل على تحاشى كل مراقبة ، أو يهلك . فالمحاكم هى الواسطة الوحيدة التى يمكن أن تقوم بين السلطة المركزية وبين الهيئات الإدارية ، وهى وحدها التى تستطيع أن تجبر الموظفين الإداريين على احترام القانون من غير أن تنتهك حقوق الناخبين . فتوسيع السلطة القضائية فى عالم السياسة يجب أن يكون متناسباً تمام التناسب مع توسيع السلطة الانتخابية . فإن لم تسر هاتان المؤسستان معاً جنباً إلى جنب صار لامناص للدولة من أن تتدهور إلى الفوضى أو تقع فى العبودية .

من الملحوظ دائماً أن العادات القضائية لاتجعل الناس صالحين لممارسة السلطات الإدارية بوجه خاص . لقد استعار الأمريكيون من أجدادهم الإنجليز فكرة نظام غير معروف فى القارة الأوربية ، وهو نظام قضاة الصلح .

قاضى الصلح هذا وسط بين القاضى وبين الموظف المدنى . فهو مواطن واسع الخبرة ، غزير العلم ، ولكن ذلك لايقتضيه أن يكون من فقهاء القانون بالضرورة ، فوظيفته تضطره أن ينفذ لوائح المجتمع ونظمه البوليسية ، وهى مهمة تقتضى سلامة الفطرة واستقامة السلوك أكثر مما تتطلب من العلوم القانونية . فالقاضى يدخل فى الإدارة ، إذا ما اشترك فيها ، ميلاً معيناً إلى الأوضاع المقررة الراسخة ، وإلى الدعاية ، مما يجعله أداة غير صالحة مطلقاً للاستبداد . ومن جهة أخرى ، فهو ليس بأسير لتلك الخرافات والأساطير القانونية التى تجعل القضاة أعضاء غير صالحين فى الحكومة . هذا ، وقد اختار الأمريكيون العمل بنظام قضاة الصلح الإنجليزى ، بعد أن جردوه من مسحته الأرستقراطية التى عرف بها فى الدولة الأم . فحاكم ولاية مساتشوستش يعين عدداً محدداً

من قضاة الصلح فى كل مقاطعة لمدة سبع سنوات ، كما يعين ثلاثة أشخاص من بين قضاة هذه الهيئة جميعها ليكونوا مايسمونه بالمحكمة الخاصة . وللقضاة هؤلاء نصيب شخصى فى الإدارة العامة ، فقد يعهد إليهم فى بعض الأحيان بوظائف إدارة مع موظفين منتخبين ، أحياناً يكون قضاة الصلح محكمة جزئية يحاكم فيها كل مواطن وقع فى مخالفة قانونية أو يقوم المواطنون بالتبليغ ضد تعسف القاضى . ففى هذه المحكمة الخاصة يمارس قضاة الصلح أهم وظائفهم ، هى محكمة تنعقد مرتين فى العام فى عاصمة المقاطعة ، ولها فى ولاية مساتشوستس أن تجبر معظم الموظفين العامين على ضرورة التزام القوانين . وينبغى ألا يغرب عنا أن المحكمة الخاصة هذه ، هى فى مساتشوستس هيئة إدارية فى الوقت نفسه ، ومحكمة سياسية كذلك ، وقد سبق أن ذكرنا أن المقاطعة ليست إلا قسماً إدارياً محضاً . فالمحكمة الخاصة تنظر فى ذلك العدد القليل من الشئون التى لايمكن أن يعهد بها إلى قرية معينة ، ذلك لأنها تتعلق بوحدات حكم محلى متعددة أو بجميع وحدات الحكم المحلى بالمقاطعة ، ففى كل ما له صلة بشئون المقاطعة تكون مهمة المحكمة الجزئية مهمة إدارية محضة ، وإن كانت تدخل فى إجراءاتها أشكالاً قضائية ، فليس ذلك سوى ضمان لمن يعمل لصالحهم . أما عندما تعرض عليها إدارة وحدة الحكم المحلى فإنها تعمل بوصفها هيئة قضائية وليست تعمل بوصفها هيئة إدارية إلا فى حالات قلائل .

والصعوبة الأولى هى جعل وحدة الحكم المحلى نفسها – وهى سلطة مستقلة تقريباً – تطيع قوانين الولاية العامة . وقد سبق أن أشرت إلى أن مأمورى الضرائب يعينون كل سنة بواسطة الجمعية العمومية لوحدة الحكم المحلى ليقوموا بجباية الضرائب ، فإن حاولت إحدى وحدات الحكم المحلى أن تتهرب من دفع الضرائب هذه بأن تهمل أمر تعيين جباة لها ، قضت المحكمة الخاصة عليها بغرامات مالية فادحة يدفعها الأهالى كلهم ، ويقوم « شريف » المقاطعة – وهو ممثل العدالة – بتنفيذها . فسلطة الحكومة فى الولايات المتحدة تحرص على أن تبقى بعيدة عن الأنظار ، لذلك تتستر وراء حكم قضائى ، وفى الوقت نفسه يزداد نفوذها قوة من جراء تلك القوة الطاغية ، التى يعزوها الناس إلى شكليات القانون .

ومن اليسير تتبع هذه الإجراءات وفهمها . فالأمور المطلوبة من وحدة الحكم المحلى واضحة عادة ومحددة تمام التحديد ، وتتلخص كلها فى حقيقة واحدة بسيطة ، أو فى مبدأ واحد من غير تطبيقاته التفصيلية . ولكن الصعوبة تبدأ عندما لايكون الأمر أمر إجبار وحدة الحكم المحلى على الطاعة ، بل إجبار الموظف العام عليها . فجميع المخالفات التى يمكن أن يرتكبها موظف عام لاتعدو أن تكون واحدة من الحالات الثلاث الآتية فإنه قد :

١ – ينفذ القانون فى غير همة وحماسة .

٢ – أو يهمل ما ينص عليه القانون .

٣ – أو يعمل ما يحرمه القانون .

والمحكمة لاتنظر فى سلوك الموظف العام إلا فى الحالتين الثانية والثالثة ، إذ لابد من وجود شىء إيجابى وهام كى يكون أساساً لرفع الدعوى . فإن أغفل « المختارون » الشكليات التى ينص القانون على مراعاتها فى انتخابات المدينة ، تعرضوا للحكم عليهم بالغرامة . أما عندما لايؤدى الموظف العام واجبه فى غير مهارة ، وعندما ينفذ القانون بغير همة وبلا حماسة ، فهو بمأمن من أى تدخل قضائى فى شأنه . هذا ومهما كانت المحكمة الخاصة مزودة بسلطاتها الإدارية فإنها لاتستطيع إجبار موظف على القيام بأداء التزاماته كلها خير أداء . فليس غير الخوف من العزل وحده شىء يمنع الموظف من الوقوع فى هذه المخالفات ، ذلك إلى أنه ليس من اختصاص المحكمة هذه أن تعين موظفى المدينة ، وليس لها أن تعزل من ليس لها يد فى تعيينهم . وزيادة على ذلك فإن التفتيش المتواصل على الموظفين يصبح ضرورة لابد منها للتأكد من أن الموظف قد أهمل أو تراخى فى تأدية واجبه على الوجه المرضى . ولكن المحكمة الخاصة لاتنعقد إلا مرتين فى العام ، ولا تفتش على الموظفين العاملين ، ولا تحكم إلا فيما يعرض عليها من مخالفات ، ومن ثم كان الضمان الوحيد للحصول من الموظف العام على تلك الطاعة النشيطة المستنيرة التى لاتستطيع المحكمة أن تفرضها على الموظفين – كان هذا الضمان ، هو عزلهم عن وظائفهم عزلاً تعسفياً . ويقوم بهذا العزل فى فرنسا رؤساء الإدارات المختلفة . أما فى أمريكا فيتحقق هذا الضمان عن طريق مبدأ الانتخاب .

ومن الخير أن نلخص ما سبق فى الكلمات القلائل الآتية :

لو أن موظفاً عاماً ما من موظفى ولايات نيوإنجلند ارتكب جريمة فى ممارسته وظيفته ، فإن المحاكم العادية هى دائماً التى تتولى عقابه . وإن ارتكب غلطة أو مخالفة بوصفه موظفاً إدارياً قامت محكمة إدارية محضة بمجازاته ، فإن كانت المسألة هامة أو مستعجلة عمل القاضى ما كان يجب أن يعمله الموظف .

وأخيراً إن كان الشخص نفسه قد ارتكب جريمة من تلك الجرائم الغامضة التى لاتستطيع العدالة البشرية أن تحددها ، ولا تقدرها حق قدرها ، دعى إلى الظهور كل سنة أمام محكمة الاستئناف لأحكامها تستطيع أن تجعل منه شخصاً تافهاً ، وتجرده من وظيفته معا . ولا شك فى أن لهذا النظام ميزات عظيمة ، إلا أن تنفيذه تعوقه صعوبة عملية ، من الأهمية بمكان أن نوضحها .

سبق أن ذكرت أن المحكمة الإدارية التى تعرف بالمحكمة الخاصة لاحق لها فى التفتيش على أعمال موظفى « المدينة » ، وأنها لاتستطيع أن تتدخل إلا إذا كان مسلك الموظف قد عرض عليها بوجه خاص . وهذه هى النقطة الدقيقة فى ذلك النظام . فليس لدى الأمريكيين فى نيوإنجلند مدع عام لهذه المحكمة . ولا يخفى أن من الصعوبة بمكان إيجاد هذا المدعى . وإذا ما تعين مدع عام فى أهم بلد فى كل مقاطعة ، من غير أن يكون له معاونون

فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلى فإنه لايكون أكثر إلماماً بما يجرى فى المقاطعة ، من أعضاء المحكمة الخاصة . ولكن لو عين له وكلاء فى كل وحدة للحكم المحلى ، لركز فى شخصه أفظع السلطات جميعاً ، وهى سلطة الإدارة القضائية . ذلك إلى أن القوانين من ولائد العرف والعادة ، وليس فى إنجلترا شىء من هذا التشريع . وهكذا يكون الأمريكيون قد قسموا وظائف التفتيش ، وفحص العرائض والشكاوى ، كما قسموا سائر وظائف الإدارة . فالأعضاء المحلفون مضطرون بحكم القانون إلى أن يخطروا المجلس الذى ينتمون إليه بالمخالفات التى وقعت فى مقاطعتهم ، فثم جرائم تتولى الولاية نفسها القيام برفع الدعوى رسمياً على مرتكبيها ، ولكن الغالب أن يقوم الموظف المالى بمعاقبة المذنبين . وعمل هذا الموظف أن يتسلم الغرامات وبذلك يكون رئيس الخزانة مكلفاً بمقاضاة مرتكبى معظم هذه المخالفات الإدارية التى تقع فى دائرته ويحاط بها علماً . ولكن التشريع الأمريكى يلجأ بوجه خاص إلى مصلحة كل مواطن الخاصة – وإنا لنصادف هذا المبدأ العظيم باستمرار فى دراسة قوانين الولايات المتحدة . فالمشترعون الأمريكيون يميلون إلى تقدير ذكاء الناس بأكثر مما يقدرون الأمانة ، ويعتمدون اعتماداً غير قليل على المصلحة الشخصية فى تنفيذ القوانين . فإن كان أحد الأفراد قد أصيب بضرر فعلى ملحوظ من جراء تعسف الإدارة فإن مصلحته الشخصية تكاد تكون ضماناً على أنه سوف يرفع القضية على خصمه . أما إذا احتاج الأمر إلى شكلية قانونية أهميتها قليلة للأفراد ، فمهما كانت هذه الشكلية ذات أهمية للجماعة فالعثور على شخص يتولى رفع الدعوى يكون أمراً غير ميسور دائماً . وهكذا تهمل القوانين باتفاق ضمنى وتعطل . ولما كان نظام الأمريكيين قد أوصلهم إلى هذا المدى من الحرج فقد اضطروا إلى تشجيع المبلغين بأن يمنحوهم نصيباً من الجزاء الذى يحكم به فى بعض القضايا ، وبذلك يضمنون تنفيذ القوانين بتلك الوسيلة الخطرة – وسيلة الهبوط بمستوى الشعب الأخلاقى .

وفى الحق أنه لايوجد فوق قضاة المقاطعة أية سلطة إدارية ، وإنما توجد قوة الحكومة .

ملاحظات عامة على الإدارة فى الولايات المتحدة

اختلاف نظم الإدارة فى ولايات الاتحاد – يتناقص نشاط أولى الأمر فى المدينة وإتقانهم عملهم كلما اتجهنا جنوباً – قوة الحكم تزداد وتتناقص قوة الناخبين – تنتقل الإدارة من وحدة الحكم المحلى إلى المقاطعة – ولايات نيويورك وأوهايو وبنسلفانيا – مبادىء الإدارة تصدق على الاتحاد جميعه – انتخاب الموظفين العاملين وعدم قابليتهم للعزل من وظائفهم – عدم وجود سلم متدرج فى مراتب الناس – إدخال الإجراءات القضائية فى الإدارة .

سبق أن أشرت إلى أننى ، بعد الفراغ من فحص نظم كل من وحدة الحكم المحلى والمقاطعة فى نيوإنجلند تفصيلاً سألقى نظرة عامة على سائر ولايات الاتحاد . تقوم نظم وحدات الحكم المحلى والمدينة فى كل ولاية ، ولكن المرء لا يصادف فى أى جزء من الاتحاد

نظاماً لوحدة الحكم المحلى شبيهاً تمام الشبه لما يجده فى نيوإنجلند . فكلما انحدرنا جنوباً قل نشاط العمل فى وحدة الحكم المحلى أو « الأبروشية » فموظفوها ، وحقوقها ، وواجباتها ، أقل ، وكذلك ما يمارسه المواطنون فى النفوذ المباشر على مجرى الأمور . واجتماعات مجلس المدينة العام تقل ، وكذلك الموضوعات التى تطرح عليها للمناقشات والبحث . ومن جهة أخرى ، تزداد سلطة الموظف المنتخب ، على حين تنقص سلطة الناخب ، وبذا تصبح روح الجماعات المحلية أقل تيقظاً وأقل نفوذاً . وتتجلى هذه الفروق كلها واضحة فى ولاية نيويورك . وتبدو فى ولاية بنسلفانيا بأوضح مما هى فى نيويورك . ولكن وضوحها هذا يتناقص كلما اتجهنا نحو الشمال الغربى ، فغالبية المهاجرين الذين استوطنوا الولايات الشمالية الغربية خرجوا من نيوإنجلند : وكانوا يحملون معهم دائماً عادات بلادهم الأم الإدارية إلى البلد الذى يستقرون فيه ويتبنونه ، فوحدة الحكم المحلى فى أوهايو لا تختلف فى كثير عن مثيلتها فى مساتشوستس .

تبين أن وحدة الحكم المحلى منبع الإدارة العامة فى ولاية مساتشوستس ، وهى المركز الذى تتلاقى فيه مصالح المواطنين ومحبتهم . ولكن الأمر يكون على غير ذلك كلما نزلنا إلى الولايات التى لم ينتشر فيها التعليم بقدر ما انتشر فى ولاية مساتشوستس هذه ، مما ترتب عليه أن لا تستطيع أن تقدم وحدة الحكم المحلى غير ضمانات قلائل لا تكفل قيام إدارة حكيمة نشيطة . ولذلك فإذا ما غادرنا نيوإنجلند وجدنا أهمية المدينة تنتقل منها شيئاً فشيئاً إلى المقاطعة التى تصبح هى عندئذ ، مركز الإدارة والسلطة المتوسطة بين الحكومة والمواطن . ويقوم بأعمال المقاطعة وفى ولاية مساتشوستس المحكمة الخاصة التى تتكون من هيئة يعينها الحاكم ومجلسه ، ولكن ليس فى المقاطعة نفسها أى مجلس يمثلها ، وتتقرر نفقاتها من قبل الهيئة التشريعية فى الولاية . وعلى العكس من ذلك تجرى الحال فى ولاية نيويورك العظيمة وفى ولايتى أوهايو وبنسلفانيا حيث يختار سكان كل مقاطعة عدداً معيناً من النواب يتكون منهم مجلس المقاطعة . ولهذا المجلس حق فرض الضرائب على السكان (فى حدود معينة) فهو من هذه الوجهة هيئة تشريعية حقاً . ويمارس هذا المجلس ، فى الوقت نفسه ، قوة تنفيذية فى البلاد ، وكثيراً ما يقوم بتوجيه شئون الإدارة فى وحدات الحكم المحلى ، ويقصر سلطانها على حدود أضيق جداً مما هى فى مساتشوستس .

تلك هى الفروق الأساسية التى بين النظم الإدارية المتبعة فى المقاطعات وفى المدن فى الولايات الفدرالية . ولو كان فى نيتى أن أبحث الموضوع تفصيلاً لذكرت فروقاً أخرى فى التفصيلات التنفيذية ولكن حسبى ما ذكرته ، ففيه توضيح للمبادىء العامة التى ترتكز عليها الإدارة فى ولايات الاتحاد ، وهى مبادىء تطبق بصور شتى ، وقد تتعدد نتائجها وتتنوع تنوعاً كبيراً أو صغيراً فى مختلف الجهات ، ولكنها مع ذلك واحدة فى جملتها ، وفى أساسها . هذا ، وقد تختلف القوانين وتتغير مظاهرها الخارجية ، أما روحها التى تحركها فواحدة لا تتغير . فإن لم يكن تنظيم كل من وحدة الحكم المحلى والمقاطعة واحداً فى كل مكان ، فإن تنظيمها فى الولايات المتحدة يقوم على الأقل على أساس معين واحد ، هو أن

كل فرد يعد خير من يحكم فى كل ما هو من شأنه خاصة ، وأنه خير شخص يسد حاجياته بنفسه . فوحدة الحكم المحلى والمقاطعة إذن مضطرتان إلى العناية بشئونهما الخاصة . فالولاية تحكم ، ولكنها لاتنفذ القوانين . نعم إنا قد نجد استثناءات من هذا المبدأ ، ولكن لايوجد مبدأ آخر يناقضه .

وقد أدت أولى نتائج هذا المبدأ إلى أن يختار الأهالى أنفسهم كل الموظفين أو أن يختاروهم على الأقل من بينهم هم . ولما كان الموظفون فى كل مكان ينتخبون ، أو يعينون لمدة محدودة ، استحال أن يقوم نظام متدرج للسلطات المختلفة ، ومن ثم يوجد موظفون مستقلون بقدر عدد الوظائف الموجودة . والسلطة التنفيذية موزعة على أناس كثيرين . ومن ثم نشأت ضرورة إدخال رقابة المحاكم على الإدارات ، وإدخال نظام الغرامات المالية الذى أدى إلى جعل الهيئات الثانوية وممثليها ملزمة بإطاعة القوانين . وهذا النظام عام فى الولايات المتحدة كلها من أقصاها إلى أقصاها . ومع ذلك فسلطة توقيع العقاب على المخالفات الإدارية أو سلطة القيام بتنفيذ قرارات إدارية فى الأحوال العاجلة لم تمنح لنفس القضاة فى الولايات كلها . فقد استمد الأمريكيون الإنجليز نظام قضاة الصلح من مصدر واحد عام . ومع أنه موجود فى جميع الولايات فهو لايوجه دائماً إلى نفس الغرض . فقضاة الصلح فى كل مكان يشتركون فى إدارة وحدات الحكم المحلى والمقاطعات ، إما بوصفهم موظفين عامين أو قضاة يفصلون فى قضايا المخالفات العامة . ولكن أهم هذه المخالفات العامة تعرض فى معظم الولايات على المحاكم العادية .

وهكذا نجد أن انتخاب الموظفين العامين ، أو عدم قابليتهم للنقل من وظائفهم ، وعدم وجود نظام متدرج للسلطات ، وإدخال العمل القضائى فى فروع الإدارة الثانوية هى ميزات النظام الأمريكى الأساسية العامة ، من ولاية مين إلى الفلوريدتين . ونجد فى بعض الولايات (وقد تقدمت ولاية نيويورك شوطاً طويلاً فى هذا الاتجاه) أمارات إدارة مركزة قد أخذت تتجلى واضحة . ويقوم فى ولاية نيويورك موظفو الحكومة المركزية فى بعض الحالات بنوع من التفتيش أو الرقابة على الهيئات الثانوية . وقد يكونون شبه محكمة استئناف للفصل فى شتى الأمور . ففى ولاية نيويورك يقل استعمال الجزاءات القضائية عنها فى الولايات الأخرى كوسيلة من وسائل الإدارة ، وحق محاكمة الموظفين العامين على ما يقع منهم من مخالفات موكول إلى أيد قليلة . وتبدو هذه النزعة عنها بشكل غامض فى بعض الولايات ، ولكن الميزة العامة التى تتميز بها الإدارة فى الولايات المتحدة كلها ، هى ، على الجملة ، الإفراط فى اللامركزية .

الـــولايــة :

فرغنا من وصف وحدات الحكم المحلى والإدارة ، وبقى علينا أن نتحدث عن الولاية وعن الحكومة . وهذا موضوع يصح أن نمر به مراً عاجلاً دون أن نخشى أن يسيء

أحد فهم ما نقول . فكل ما سنقوله مدون فى مختلف الدساتير المسطورة ، وهى دساتير يسهل الحصول على نسخ منها ، وكلها تقوم على أساس نظرية معقولة ، لاتعقيد فيها . هذا ، وقد اختارت كل الدول الدستورية معظم أشكال هذه الدساتير حتى صارت مألوفة لنا .

فحسبى هنا إذن أن أذكر لمعة قصيرة عنها ، ثم أحاول فيما بعد أن أبدى رأيى فيما أصفه الآن .

سلطة الولايات التشـريعية

تقسيم الهيئات التشريعية إلى مجلسين : - مجلس الشيوخ (السناتور) ، ومجلس النواب - وظائف هذين المجلسين المختلفة .

توكل سلطة الولاية التشريعية إلى مجلسين يسمى أولهما مجلس الشيوخ عادة .

ومجلس الشيوخ هذا هيئة تشريعية فى الغالب ، ولكنه قد يصبح فى بعض الأحيان هيئة قضائية وتنفيذية أيضاً ، فيشترك فى الحكم بطرق عدة بحسب ما ينص عليه دستور كل ولاية . ولكنه لا يتخذ شكل سلطة تنفيذية فى الغالب إلا فى أمر تعيين الموظفين العامين . ويشترك فى السلطة القضائية عند محاكمة جرائم سياسية معينة ، وأحياناً عند الفصل فى بعض القضايا المدنية . أما عدد أعضائه فصغير دائماً .

أما مجلس الهيئة التشريعية الآخر الذى يسمى عادة مجلس النواب فليس له أى نصيب فى الإدارة ، ولا هو يشارك فى السلطة القضائية إلا عندما يقوم بتوجيه التهمة إلى الموظفين العامين أمام مجلس الشيوخ .

أما شروط الانتخاب التى يجب أن تتوافر فى أعضاء كل من المجلسين فواحدة فى كل مكان . فهم يختارون بطريقة واحدة ، وبوساطة نفس المواطنين . والفارق الوحيد بينهما أن مدة عضو مجلس الشيوخ أطول عادة من مدة عضو مجلس النواب ، الذى يندر أن يبقى فى وظيفته أكثر من سنة واحدة ، على حين يظل عضو الشيوخ سنتين أو ثلاثاً .

فبإعطاء الشيوخ ميزة بقاء عدة سنوات ، وبتجديد انتخابهم ، حرص القانون على أن يحتفظ فى الهيئة التشريعية بنواة من الرجال المدربين على الأعمال العامة والقادرين على أن يكون لهم نفوذ صالح على الأعضاء الجدد .

ويتضح من تقسيم الهيئة التشريعية قسمين أن الأمريكيين لم يقصدوا جعل أحد القسمين وراثياً والثانى منتخباً ، فيكون الأول بذلك أرستقراطياً والثانى ديمقراطياً ، ولم يكن هدفهم أن يخلقوا من أحد القسمين حصناً للسلطة ، على حين يمثل الثانى مصالح

الشعب وأهواءه؛ فالفائدة الوحيدة التى تنجم عن نظام المجلسين الحالى هذا فى الولايات المتحدة ، هى تقسيم السلطة التشريعية ، وما يترتب عليه من الرقابة على الحركات السياسية ، ذلك فضلا عن إيجاد محكمة استئناف لمراجعة القوانين وتعديلها .

ومع ذلك فالخبرة وطول الزمن قد أقنعا الأمريكيين بأنه حتى وإن كانت هذه هى ميزات التقسيم الوحيدة ، فإن تقسيم السلطة التشريعية هذا لايزال مبدأ لازماً كل اللزوم . كانت ولاية بنسلفانيا الوحيدة من بين سائر الولايات المتحدة التى حاولت أول الأمر إقامة هيئة تشريعية من مجلس واحد ، وقد تأثر فرانكلين نفسه كل التأثر بالنتائج المنطقية التى ترتبت على الأخذ بمبدأ سيادة الشعب ، حتى أنه وافق على هذا الإجراء . ولكن سرعان ما وجد أهل بنسلفانيا أنفسهم مضطرين إلى تغيير القانون وإقامة مجلسين . وهكذا انتهى الأمر برسوخ مبدأ تقسيم السلطة التشريعية . ويصح اعتبار مبدأ التقسيم هذا من الآن حقيقة ثبت للناس صدقها . وهذه النظرية التى لم تكن معروفة للجمهوريات القديمة تقريباً جاءت أول ماجاءت مصادفة ، مثلها فى ذلك مثل كثير من الحقائق الكبرى ، وأساء كثير من الأمم الحديثة فهمها ولكنها أصبحت الآن بديهية من بديهيات العلوم السياسية فى وقتنا الحاضر .

السلطة التنفيذية للولاية

وظيفة الحاكم فى الولاية الأمريكية – علاقته بالسلطة التشريعية – حقوقه وواجباته – اعتماده على الشعب .

يمثل الحاكم سلطة الولاية التنفيذية كلها فى الولاية . ولم يكن عرضاً استعمالى هذه اللفظة ، فالحاكم يمثل فعلاً هذه السلطة وإن كان لايستمتع إلا بجزء من امتيازاتها وما لها من حقوق . فالموظف الأعلى ، الملقب بالحاكم ، هو المستشار الرسمى ، وهو الذى يعمل على التخفيف من إسراف اتجاه التشريع . وقد سلح بحق الرفض (الفيتو) أو حق تعليق أعمال الهيئة التشريعية ، مما يخول له أن يقف نشاطها أو على الأقل يؤجل من حركاتها بحسب ما يشاء ويهوى . وهو الذى يعرض حاجات البلاد على الهيئة التشريعية ويبين ما يراه من الوسائل التى تكفل سد هذه الحاجات . فهو المنفذ الطبيعى لقراراتها فى كل ما يهم الأمة بأجمعها . وهو الذى يكون فى غيبة السلطة التشريعية ملزماً باتخاذ كل الخطوات اللازمة لحماية الولاية من الصدمات العنيفة والأخطار غير المنظورة .

أما جميع قوى الولاية الحربية فهى تحت تصرف الحاكم ، إذ هو قائد الحرس الوطنى والقوة المسلحة ، وعندما لاتراعى السلطة التى تخولها القوانين التى تمت الموافقة عليها بالإجماع ، يقوم ويضع نفسه على رأس القوة المسلحة فى الولاية كى يقمع أية مقاومة ، ويعيد النظام إلى نصابه .

وأخيراً لا يشترك الحاكم فى إدارة القرية ، ولا فى إدارة المقاطعة ، إلا عن طريق تعيين قضاة الصلح ، وهو لا يستطيع عزلهم بعد أن عينهم .

هذا ، والحاكم موظف منتخب ، ومدة انتخابه لا تزيد فى العادة على سنة أو اثنتين . وبذلك يكون أمره متوقفاً دائما كل التوقف على الأغلبية التى انتخبته .

النتائج السياسية التى ترتبت على الأخذ بمبدأ اللامركزية فى الإدارة فى الولايات المتحدة

ضرورة التفريق بين الحكومة المركزية والإدارة المركزية - ليست الإدارة فى الولايات المتحدة مركزية : مركزية الحكومة شديدة - طائفة من النتائج السيئة التى ترتبت على الإسراف فى لا مركزية الإدارة فى الولايات المتحدة - فوائد هذا الوضع الإدارية - السلطة التى تقوم بالإدارة أقل انتظاما ، وأقل استنارة وعلما مما فى أوربا ولكنها أكبر جدا منها ، فوائد هذا الوضع السياسية - فى الولايات المتحدة يشعر الناس فى كل مكان بوجود القرى - ما تقدمه الجماعة للحكومة من تأييد - تزداد المؤسسات الإقليمية ضرورة كلما صارت الأحوال الاجتماعية أكثر ديمقراطية - السبب فى ذلك .

« المركزية » لفظة عامة تجرى على ألسنة الناس كل يوم ، من غير أن يكون لها أى معنى محدد تنطوى عليه . ومع ذلك فثم نوعان متمايزان من المركزية يجدر بنا أن نفرق بينهما بكل دقة .

فثم مصالح معينة تشارك فيها كل أجزاء الأمة ، مثل وضع القوانين العامة ، وصيانة علاقات الأمة الخارجية ، وثم مصالح أخرى تخص أقساماً معينة من الأمة دون الأخرى ، مثل شئون « وحدات الحكم المحلى » . فعندما تكون السلطة التى تدير المصالح العامة مركزة فى أيدى أشخاص معينين أو فى موضع واحد ، تنشأ حكومة مركزية - أما إذا تركزت إدارة المصالح الثانية أو المحلية ، بالطريقة عينها فى مكان واحد ، كان لدينا ما يسمى بالإدارة المركزية .

وهذان النوعان من المركزية يتطابقان فى بعض النواحى ، ولكن تصنيف الأغراض التى تقع فى نطاق كل منهما بوجه خاص ييسر لنا أن نميز بينهما .

ولا يخفى أن الحكومة المركزية تكتسب قوة هائلة إذا ما اتحدت مع الإدارة المركزية . وباتحادهما هذا يتعود الناس على أن يتركوا جانباً إرادتهم الخاصة تركاً تاماً ، وعادة ، وعلى أن يخضعوا ، لا مرة واحدة أو من حيث نقطة واحدة ، بل فى كل الأحوال والأوقات ، ومن ثم فإن توحيد القوة هذا لا يخضعهم قسراً فحسب ، بل إنه ليؤثر فى عاداتهم التى درجوا عليها . فهو يعزلهم بعضهم عن بعض ثم يؤثر فى كل منهم على حدة .

فهذان النوعان من المركزية يعاون أحدهما الآخر ، ويجذبه إليه . ولكن يجب ألا نتوهم أنهما غير قابلين للانفصال بعضهما عن بعض ، فيستحيل أن يتصور المرء حكومة مركزية على نحو أشد من مركزية الحكومة الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر — حيث كان فرد واحد بعينه يضع القوانين ، ويفسرها ، ويمثل فرنسا فى الداخل وفى الخارج ، مما كان يسوغ قوله بأنه هو الدولة . ومع ذلك ، فقد كانت الإدارة أقل مركزية فى عهد لويس الرابع عشر عما هى الآن بكثير .

وقد بلغت مركزية الحكومة فى إنجلترا درجة كبيرة من الكمال . فللدولة نشاط الرجل الواحد ، وكانت إرادتها تحرك حشوداً كبيرة من الخلق ، وتستطيع أن توجه قوتها بأجمعها حيث تشاء . ولكن إنجلترا التى قامت بأعمال عظيمة فى الخمسين سنة الأخيرة لم تعمد قط إلى مركزية إدارتها . والحق أننى لا أستطيع أن أتصور أن فى مقدور أمة ما أن تعيش وتزدهر من غير حكومة مركزية قوية ، ولكنى أعتقد أن الإدارة المركزية لا تصلح إلا لإضعاف الأمة التى تأخذ بها ، وذلك بأن تضعف باستمرار من الروح المحلية فيها . ومع أن مثل هذه الإدارة قد تستطيع أن تعبىء ما يمكن تعبئته من موارد الشعب ، وتوجهها نحو نقطة معينة فى لحظة معينة ، إلا أنها تضر بتجديد هذه الموارد ، إنها قد تظفر بالنصر فى ساعة الصراع ، ولكنها ترخى شيئاً فشيئاً من أعصاب قوتها ، إنها قد تعاون كل المعاونة على عظمة الفرد العابرة ، ولكنها لا تعاون على سعادة الأمة سعادة دائمة .

ولا يعزب عنا أنه كلما قيل أن الدولة لا تستطيع أن تعمل لأنها ليست دولة مركزية فإن المقصود بالمركزية هنا هو مركزية الحكومة . وكثيراً ما أكد الناس ولست أخالفهم فيما أكدوا ، أن الإمبراطورية الألمانية لم تستطع أبداً أن تعبىء كل قواها وتوجهها إلى العمل ، ولكن ذلك يرجع إلى أنها لم تكن أبداً قادرة على إكراه الناس على الطاعة لقوانينها العامة . فقد كان مختلف الأعضاء فى هذه الهيئة الكبرى ، يطالبون دائماً بحقهم فى عدم التعاون مع ممثلى السلطة المشتركة العامة ، حتى فى الشئون التى تهم الشعب كله فى جملته ، وبعبارة أخرى لم تكن الحكومة بها مركزية . وتصدق الملاحظة عينها على العصور الوسطى . فسبب كل ما عانته المجتمعات الإقطاعية من شقاء يرجع إلى أن الإشراف على الإدارة ، بل وعلى الحكومة ، كان موزعاً على آلاف من الطرق المختلفة . فعدم وجود حكومة مركزية منع الأمم الأوربية من أن تسير قدماً بقوة ونشاط فى طريق مستقيم .

ذكرت أنه لا يوجد فى الولايات المتحدة إدارة مركزية ، ولا نظام متدرج للموظفين العاميين . فقد تقدمت السلطة المحلية شوطاً أطول مما يمكن أن تحتمله أية دولة أوربية ، من غير أن تضيق ضيقاً كبيراً . بل إنه أدى فى أمريكا نفسها إلى بعض النتائج الضارة . ولكن مركزية الحكومة فى أمريكا قد بلغت الكمال ، ومن السهل التدليل على أن السلطة القومية مركزة فى أمريكا أكثر مما كانت فى أمم أوربا القديمة فى أى عصر من العصور . فليس

فى كل ولاية غير هيئة تشريعية واحدة ، ومصدر واحد للسلطة السياسية ، بل إن المجالس العديدة فى المراكز أو المقاطعات لم يستكثر منها فى العادة ، خشية أن تغريها الظروف فتترك واجباتها الإدارية للتدخل فى شئون الحكومة . والمجلس التشريعى فى كل ولاية من ولايات أمريكا هو صاحب السلطان الغالب . فلا شىء يستطيع أن يعترض سلطته ، فلا المزايا ، ولا الحصانة المحلية ، بل ولا أى نفوذ شخصى ، ولا حتى سلطان العقل نفسه ، تستطيع أن تقف فى سبيله ، مادام يمثل الغالبية التى تدعى أنها وحدها أداة ذلك العقل . فما يقرره إذن هو الحد الوحيد المفروض على عمله . ويقابل هذا المجلس التشريعى ، ويعمل تحت إشرافه ممثل الهيئة التنفيذية الذى واجبه أن يكره المخالف أو المتمرد على الإذعان للسلطة العليا . وعلامة الضعف الوحيدة إنما تشاهد فى بعض تفاصيل أعمال الحكومة . فليس عند الجمهوريات الأمريكية جيوش قائمة ترهب الأقلية الساخطة المتذمرة . ولكن لم يبلغ الأمر بعد بأية أقلية أن تعلنها حرباً سافرة . لم يشعر أحد بضرورة وجود جيش قائم . فالولاية تستخدم عادة موظفى وحدة الحكم المحلى أو المقاطعة لمعالجة شئون المواطنين . ففى نيوإنجلند مثلا يفرض مأمور الضرائب فى البلدة الضرائب اللازم دفعها ، ثم يجبيها جابى البلدة ، ويقوم صرافها بإرسال المبالغ المتحصلة إلى الخزانة العامة . وإن قامت خلافات عرض أمرها على المحاكم العامة . إن طريقة جمع الضرائب هذه بطيئة ومرهقة ، وقد تكون عقبة دائمة فى سبيل حكومة ، مطالبها المالية كبيرة . ومن المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة ، فى كل ما يؤثر فى وجودها من الناحية المالية موظفون خاصون بها تقوم هى بتعيينهم وعزلهم عندما تشاء . ويجب أن يكون هؤلاء الموظفون مدربين على سرعة إنجاز الأعمال . ولكن من السهل على الحكومة المركزية ، المنظمة على غرار أمريكا ، أن تدخل ، بحسب حاجياتها ، طرقاً للعمل تكون أنشط وأنجع .

لا يعنى إذن عدم وجود حكومة مركزية ، كما أكده كثيرون ، هلاك الجمهوريات ، فى الدنيا الجديدة ، فالحكومات الأمريكية أبعد من أن تكون مركزية على نحو غير كاف ، فسأبرهن فيما بعد على أنها حكومات مركزية على نحو أكثر مما ينبغى . فالهيئات التشريعية تعتدى كل يوم على سلطة الحكومة . وتتجه إلى الاستيلاء عليها ، شأنها فى ذلك شأن «الكنفنسيون الفرنسى» French Convention فالقوة الاجتماعية المركزية على هذا النحو ، تتبادلها الأيدى باستمرار ، لأنها خاضعة لسلطة الشعب . وكثيراً ما تنسى أن تراعى قواعد الحكمة وبعد النظر التى فى شعورها بقوتها ، ومن ثم كان الخطر الذى يهددها : فنشاطها لا ضعفها ، هو ما يحتمل أن يكون السبب الذى سيقضى عليها القضاء الأخير .

يؤدى نظام اللامركزية فى الإدارة إلى عدة نتائج مختلفة فى أمريكا . فالأمريكيون ، فى اعتقادى ، قد تجاوزوا حدود السياسة الحكيمة فى عزلهم إدارة الحكومة ، ذلك لأن النظام ، حتى فى المسائل الثانوية مسألة لها أهمية قومية . فلما كانت الولاية لا تملك موظفين إداريين خاصين بها وموزعين على مراكز مختلفة فى بلادها ، حيث يمكنها أن تبث فيهم نبضاً

مشتركا ، فقد ترتب على ذلك أن ندر أن حاولت إصدار لوائح بوليسية عامة . وعدم وجود هذه اللوائح أمر يشعر به الناس كل الشعور ، وكثيراً ما لاحظه الأوربيون فيها ، فمظهر عدم النظام البادى للعيان يجعل المرء يتصور أولاً أن المجتمع فى حالة فوضى ، ولا يدرك المرء خطأه إلا بعد أن يتعمق الموضوع . فثم أمور معينة أهميتها تعنى الولاية كلها ، ولكن لايمكن أن توضع موضع التنفيذ لعدم وجود إدارة فى الولاية توجهها ، أما إذا تركت لجهود المدن أو المقاطعات تحت رعاية عمال منتخبين ، ومؤقتين ، فلن تؤدى إلى نتيجة ، أو أنها لاتؤدى على الأقل إلى منفعة دائمة .

يرى أنصار المركزية فى أوربا أن الحكومة تستطيع أن تدير شئون كل بلدة أفضل مما يستطيع المواطنون أنفسهم . وهذا حق ، إن كانت السلطة المركزية مستنيرة ، والسلطات المحلية جاهلة ، وكانت الأولى يقظة والسلطات المحلية خاملة متراخية ، واعتادت الأولى أن تعمل والثانية أن تطيع . ولا يخفى أن هذه النزعة المزدوجة تزداد وتقوى بازدياد المركزية ، كما يجب أن يزداد بروز الفرق بين استعداد إحداهما وعجز الأخرى ، ولكنى أنكر أن الأمر كذلك إذا كان الشعب مستنيراً ومتيقظاً لمصالحه الخاصة ومعتاداً التفكير فيها كما اعتاد الشعب الأمريكى . وإنى لمقتنع بأن العكس صحيح . ففى هذه الحالة تؤدى قوة المواطنين الجماعية دائماً إلى رخاء الشعب ورفاهيته الاجتماعية ، بأكثر مما تؤدى إليه سلطة الحكومة . أعرف أنه ليس من السهل أن أبين تماماً الوسائل التى تؤدى إلى إيقاظ شعب غافل ، وتزوده بالمعارف والمشاعر التى ليست فيه ، وأعرف كذلك أنه لعمل شاق كل المشقة أن أقنع الناس بضرورة أن يشغلوا أنفسهم بشئونهم الخاصة وحدها ، حتى أنه لكثيراً ما يكون أيسر علينا أن نجعلهم يعنون بتوافه بروتوكول الملك من أن نجعلهم يعنون باستصلاح مسكنهم الخاص الذى يعيشون فيه معاً . ولكن كلما حاولت الإدارة المركزية أن تحل محل الأفراد الذين يعنيهم الأمر مباشرة كل العناية ، أرى أنها إما أن تكون مخدوعة ، وإما أنها تريد أن تخدعنا وتضللنا . فمهما كانت السلطة المركزية مستنيرة وقديرة ، فإنها لاتستطيع وحدها أن تلم بجميع التفصيلات المتصلة بحياة أمة عظيمة . هذه اليقظة فوق متناول قوى البشر . وإن هى حاولت وحدها ، من دون معاونة من أحد ، أن تخلق وتحرك لوالب كثيرة معقدة كل التعقيد ، وجب أن تقنع بالحصول على نتيجة ناقصة كل النقص ، أو أن تستنفد كل جهودها فيما لاجدوى فيه .

وما أسهل ما تنجح المركزية حقاً فى إخضاع أعمال الناس الظاهرية لنظام موحد ، ينتهى بنا الأمر إلى أن نحبه لذاته من غير نظر إلى الأمور التى يطبق عليها ، شأننا فى ذلك شأن هؤلاء المريدين الذين يعبدون التمثال وينسون الإلٓه الذى يمثله . فالمركزية تفيض فى يسر انتظاماً بديعاً على مجرى «الأعمال» وتعد العدة فى مهارة لتفصيلات الرقابة الاجتماعية ، وتقمع الاضطرابات والمخالفات الصغيرة ، وتستبقى الجماعة فى الحالة التى هى عليها ، فلا تتقدم ولا تتقهقر ، وتستديم نظاماً خاملاً متكاسلاً فى إدارة الشئون التى اعتاد

رؤساء الإدارة أن يسموها حسن النظام ، والهدوء العام . وعلى الجملة ، فإنه يتفوق فى المنع لا فى الفعل ، فقوته تزايله إذا ما تحركت الجماعة تحركاً عميقاً ، أو إذا نشطت فى مجرى أمورها . وإذا ما حدث وكان ضرورياً أن يتعاون المواطنون على ترقية وسائلها ، فلسوف ينكشف سر ضعفها ، وحتى عندما تستغيث السلطة المركزية بالمواطنين فى يأسها وتقول لهم : « إنكم ستعملون كما أشاء أن تعملوا وبقدر ما أريد ، وفى الاتجاه الذى أريد . وستضطلعون بالتفصيلات دون أن تطمحوا إلى القيام بإرشاد النظام وتوجيهه ، وستعملون فى الظلام ، ثم تحكمون على عملى فيما بعد بما يؤدى إليه من نتائج » . ليست هذه بالشروط التى يتسنى بها الاستعانة بالإرادة البشرية . فهى ينبغى أن تكون حرة فى كل شئونها ، ومسئولة عن أعمالها وإلا فخير للمواطن أن يبقى متفرجاً يقف موقفاً سلبياً ، من أن يكون فعالاً غير مستقل ، يعمل بحسب خطط لا دراية له بها ولا عهد .

لا ينكر أحد أن المرء فى الولايات المتحدة كثيراً ما يشعر بعدم وجود هذه النظم الموحدة التى توجه سلوك الفرد فى فرنسا ، فثم حالات جسام تدل على عدم الاكتراث بالشئون الاجتماعية وعلى إغفال شأنها . وقد يرى المرء أحياناً مثالب فاضحة تناقض كل التناقض مظاهر الحضارة القائمة حولها . فالمشروعات النافعة التى لا يكتب لها النجاح إلا إذا حظيت بالانتباه المتواصل ، وروعيت فيها الدقة البالغة ، كثيراً ما تهمل . ففى أمريكا وغيرها من البلاد الأخرى ، يجرى الناس فى أعمالهم بدوافع فجائية وجهود وقتية . فالأوربى الذى اعتاد أن يجد على مقربة منه دائماً موظفاً مستعداً لأن يتدخل فى كل ما يريد أن يقوم به من أعمال ، يكتفى بالواقع ويتعزى ، بما فى إدارة « وحدات الحكم المحلى » من تعقد . وفى الجملة يصح لنا أن نقرر أن تفصيلات الشرطة وجزئياتها التى تجعل الحياة هينة ميسرة ، مهملة فى أمريكا كل الإهمال . على حين أن الضمانات الأساسية التى تؤمن الفرد فى المجتمع قوية فيها ، مثلما هى قوية فى غيرها . فليست القوة التى تحرك دفة الأمور فى أمريكا من الانتظام فى العمل ، ولا من الاستنارة والمهارة ، بقدر ما لأختها فى أوربا ، ولكنها أعظم منها مئات المرات . فلست أعرف بلاداً فى العالم يبذل فيها المواطنون جهوداً جبارة فى سبيل المصلحة العامة ، ولست أعرف أمة أنشأت مدارس كثيرة وناجعة فى رسالتها ، ولا بيوتاً للعبادة العامة أكثر ملاءمة لحاجة الناس ، ولا طرقاً صالحة منظمة ومصونة ، مثلما وجدت فى أمريكا . إن وحدة النظام الإدارى .. ودوام خططه وتصميمها ، ودقة ترتيب تفصيلاته ، وكماله ، لا توجد فى الولايات المتحدة . وإنما توجد قوة وإن كانت عارمة وعنيفة بعض العنف فهى على الأقل قوية ، وقد يكون وجودها مؤدياً إلى كثير من الحوادث حقاً ، ولكنه ملىء بالنشاط والجهد المبذول .

لنسلم جدلاً بأنه من الممكن أن تحكم القرى والمقاطعات فى الولايات المتحدة حكماً أنجع وأفيد بواسطة سلطة مركزية لا ترى قط ، بدلاً من أن تحكم بواسطة موظفين مختارين من بين أهالى القرى والمقاطعات ، لنسلم جدلاً بأن سيكون فى أمريكا اطمئنان أعظم

واستخدام لموارد المجتمع أحسن ، إذا تركزت الإدارة كلها فى يدى شخص واحد - إذا سلمنا بهذا ، فإن الفوائد السياسية التى تعود على الأمريكيين من نظام اللامركزية ، لتحملنى على أن أفضلها على الخطة المضادة لها . وبعد كل شيء ، فذلك لا يفيدنى إلا فائدة قليلة . إن سلطة ساهرة يقظة تحمينى فى استمتاعى بملذاتى فى هدوء واطمئنان ، وتدفع عنى باستمرار كل ما يعترض سبيلى من أخطاء ، دون أن أعنى أنا بها وأهتم أى اهتمام ، إذا ما كانت هذه السلطة عينها هى السيد المطلق المتحكم فى حريتى ، وفى حياتى ، التى تحتكر كل تحركاتى وحياتى ، حتى إذا ما ضعفت أو تراخت ، ضعف كل شيء أو تراخى ، وإذا نامت ، نام كل شيء ، وإذا ماتت هلكت الدولة بموتها .

إن فى أوربا بلاداً يعد أهاليها الأصليون أنفسهم مجرد نزلاء فى بقعة من بقاعها ليس إلا ، فهم لا يبالون بمصائرهم . فما يجرى فيها من تغييرات كبرى يتم من غير موافقتهم ، وإن لم تتح لهم فرصة يلمون فيها بما يجرى فإنه يتم من دون علمهم ، فأحوال القرية ، والشرطة التى فى الشوارع ، والإصلاحات اللازمة للكنيسة ، وليبت القسيس لا تهمهم ، لأنهم يعدون هذه كلها أموراً لا تتصل بهم ، وأنها ملك لشخص قوى أجنبى عنهم اسمه الحكومة . فالمواطن منهم لا يهتم أى اهتمام بهذه الممتلكات إلا مدى حياته من غير أن تكون لديه روح الملكية ولا أية فكرة عن التحسين والإصلاح . ففقدان الاهتمام بأموره الخاصة هذا قد يصل إلى مدى بعيد ، حتى إذا ما كانت حياته أو حياة أبنائه فى خطر ، فإنه بدلاً من أن يعمل على تفادى هذا الخطر نراه يقبض يديه وينتظر حتى تهب الأمة جمعاء لنجدته وغوثه . إن رجلاً من هذا القبيل ضحى بحرية إرادته تضحية كاملة ، لا يمكن أن يحب الطاعة أكثر مما يحبها سواه ، إنه يفزع حقاً من أدنى موظف ، ولكنه يتحدى القانون بروح العدو المقهور عندما تسحب منه قوته العليا ، فهو يتأرجح دائماً بين الرق والاستهتار .

وعندما تصل الأمة إلى مثل هذه المرحلة وجب عليها إما أن تغير عاداتها وتبدل قوانينها وإما أن تهلك ، لأن مصدر الفضائل العامة قد نضب معينه . ومع أنها قد تشتمل على رعايا فإنها لم تعد تحتوى على مواطنين ، فمثل هذه الجماعة تروح ضحية طبيعية للفاتح الأجنبى . وإن لم تختف تماماً من الوجود فذلك لأنها محوطة بأمم أخرى شبيهة بها أو دونها . ذلك لأنها لا تزال مع ذلك لها نزعة فطرية غامضة نحو الوطنية ، واعتزاز غير إرادى ببلادها ، وذكريات غامضة عن مجدها السالف تكفى لتزويدها بدافع يحفزها إلى المحافظة على كيانها .

إن الجهود العظيمة التى بذلتها بعض الأمم فى الدفاع عن بلد سبق أن عاش فيه أهلوها أشبه بغرباء ، لا يصح أن تعزى إلى مثل هذا النظام . إن الدافع الرئيسى لمثل هذه الأمم إنما هو الدين . أما دوام الأمة ومجدها وسعادتها فقد أصبحت أجزاء من إيمان أهالى هذه الأمم . وإنهم بدفاعهم عن بلادهم إنما يدافعون كذلك عن البلد المقدس الذى عاشوا فيه

جميعاً مواطنين ، إن القبائل التركية لم تشارك بأى نصيب إيجابى فى إدارة شئون بلادها ، ومع ذلك أنجزت أعمالاً جساماً مادامت تعد انتصارات سلاطينها انتصاراً للدين الإسلامى . أما اليوم فقد أخذ الأتراك فى سبيل الانحلال السريع لأنهم تركوا روح دينهم ولم يبق لهم إلا الاستبداد . إن منتسكيو ، الذى كان يعزو إلى السلطة المطلقة قوة خاصة بها ، كان ، فيما أتصور ، يوليها شرفاً غير جديرة به . فالاستبداد وحده لا يمكن أن يستبقى شيئاً دائماً . وكلما تعمقنا البحث استبان لنا أن الدين ، وليس الخوف ، كان دائماً السبب فى استمتاع الحكومة الاستبدادية بالرخاء أمداً طويلاً . افعل ما شئت ، فليس ثمة قوة حقيقية بين الناس غير اتحاد إرادتهم اتحاداً حراً . فالدين والوطنية هما وحدهما السببان اللذان يدفعان جميع الشعوب إلى الاتجاه باستمرار نحو هدف بعينه .

إن القوانين أعجز من أن تعيد الحياة إلى الإيمان الذى خبا فى قلوب الشعب ، ولكنها تستطيع أن تستثير فى النفوس الاهتمام بمصائر البلاد ، ومقدراتها . فعلى القوانين أن توقظ فى الناس حافز الوطنية وتوجهه ، وهو ذلك الحافز الغامض الذى لا يغادر القلب البشرى أبداً . فإذا ما ربط بأفكار الحياة وبانفعالاتها وعاداتها اليومية ، فقد يستقر ويتحول إلى عاطفة قوية معقولة . وليس معنى هذا أن نقول إن أوان القيام بهذه التجربة قد فات . فالأمم لا تشيخ كما يشيخ الافراد ، فكل جيل من أجيالها شعب جديد مستعد لقبول عناية المشرع ورعايته .

ليست نتائج الإدارة اللامركزية الأمريكية هى التى أعجب بها ، ولكنى أعجب كل الإعجاب بنتائجها السياسية . فمصالح البلاد هى التى نصب أعين الناس فى كل مكان فى الولايات المتحدة ، وهى موضع حرص الشعب وعنايته فى الاتحاد بأجمعه . فكل مواطن يتعلق كل التعلق بمصالحه الخاصة ويفخر بنجاح أمته وأمجادها التى يدرك أن له يداً فيها . ويغتبط بالرخاء العام الذى يفيد منه . فشعوره تجاه الدولة أشبه بالشعور الذى يربطه بأسرته فلا غرو إن كنا نراه يندفع إلى رعاية مصالح بلاده بنوع من الأثرة .

يرى الأوربى أن الموظف العام يمثل قوة سامية ، على حين يراه الأمريكى يمثل حقاً . فَيَصِحّ لنا أن نقول إذن إنه لا يوجد فى أمريكا شخص واحد يقدم طاعته إلى إنسان ، وإنما هو يقدمها للعدالة وللقانون . فإن كان الرأى الذى قد يراه فى نفسه رأياً مسرفاً ومبالغاً فيه ، فإنه لا ضرر منه على الأقل ، لأن هذا الشخص لا يتردد فى أن يثق فى قواه وقدراته الخاصة التى يبدو له أن فيها كل الكفاية . فإذا ما فكر امرؤ فى القيام بعمل ما ، مهما كان هذا العمل متصلاً بسعادة المجتمع ، فإنه لا يخطر بباله أبداً أن يسعى للحصول على موافقة الحكومة ، بل تراه يذيع خططه ويقدم استعداده لتنفيذها مستعيناً بغيره من الأفراد ، ويظل يكافح جاهداً ضد ما قد يقوم فى سبيله من العراقيل . وليس شك فى أنه كثيراً ما لا يوفق فى مشروعه ، وقد لا يصل إلى تحقيق نجاح فيه كان يمكن أن تصل إليه الدولة لو كانت

مكانه ، ولكن هذه المحاولات الفردية فى مجموعها تزيد كثيراً على كل ما كان يمكن أن تعمله الدولة .

ولما كانت السلطة الإدارية فى متناول المواطنين ، وتمثلهم إلى حد ما فإنها لا تستثير فيهم غيرة ولا كراهية . ولما كانت مواردها محدودة صار كل امرىء يشعر بأن الأحرى به أن لا يعتمد على التماس العون منها وحدها ، فإذا رأت الإدارة أن من الخير لها أن تعمل فى دائرة حدودها المرسومة لها فإنها لا تكون قد تركت وشأنها كما هى الحال فى أوربا . فواجبات المواطنين الصالحين ليس مفروضاً فيها أنها قد زالت ، لأن الدولة تولت العمل بنفسها ، بل على العكس من ذلك ، يجب على كل امرىء أن يكون مستعداً لإبداء رأيه وإرشادها ، ويقدم المعونة لها ويؤيدها . فعمل الأفراد هذا ، إذا ما أضيف إلى عمل السلطات العامة ، كثيراً ما يؤدى إلى إنتاج ما لا تستطيع أشد الإدارات مركزية ونشاطاً أن تنتجه .

من السهل على أن أسرد حقائق كثيرة تأييداً لما ذكرت . ولكن حسبى حقيقة واحدة أعرفها حق المعرفة . فالوسائل التى تحت تصرف أولى الأمر والنهى فى أمريكا لاستكشاف الجرائم ومطاردة المجرمين قليلة فليس فى الولاية شرطة خاصة بها ، وجوازات السفر غير معروفة فيها . فالشرطة التى تعنى بشئون المجرمين فى الولايات المتحدة لا يمكن أن تقارن بشرطة فرنسا . فالقضاة ورجال الأمن ليسوا كثيرين ، وليسوا هم الذين يبدأون باتخاذ الخطوات اللازمة للقبض على المجرمين ، واستجواب المقبوض عليهم سريع وشفهى ، ومع ذلك فما زلت أعتقد أنه لا يوجد بلد ما يفلت فيه المجرمون من القصاص مثلما يندر أن يفلتوا منه فى أمريكا . ويرجع ذلك أن كل إنسان يرى أن الواجب عليه أن يتقدم للشهادة بما يؤدى إلى إثبات الجريمة والقبض على المجرم . فقد شاهدت فى أثناء وجودى بالولايات المتحدة لجاناً تتكون من تلقاء نفسها فى إحدى المقاطعات لمطاردة رجل ارتكب جريمة نكراء ولتسليمه للقضاء . ففى أوربا المجرم شقى تعيس يكافح فى سبيل تخليص رقبته من أيدى رجال السلطة ، على حين يظل الشعب يتفرج على هذا الكفاح ، أما فى أمريكا فهم يعدونه من أخطر أعداء الإنسانية ويقف الجنس البشرى كله ضده .

أعتقد أن المؤسسات الإقليمية نافعة لجميع الأمم ، لكن لا توجد بلد يبدو فيه لى أن هذه المؤسسات ضرورية له أكثر من البلاد الديمقراطية . ففى البلاد الأرستقراطية يتسنى صيانة النظام العام وسط الحرية . ولما كان الحكام هم الذين يخسرون الكثير ، كان للنظام فى نظرهم الشأن البالغ ، وكذلك تحمى البلاد الأرستقراطية الشعب من إسراف الاستبداد ، لأنها تملك دائماً قوة منظمة مستعدة لمقاومة كل مستبد . ولكن ليس للدولة الديمقراطية أى ضمان ضد هذه المساوىء بغير مؤسسات إقليمية . فكيف يتسنى لشعب لم يألف الحرية فى صغار الأمور أن يعرف كيف يستخدمها فى اعتدال فى كبارها ؟ فما تلك المقاومة التى يمكن أن يواجه بها الاستبداد فى بلد كل فرد فيها ضعيف ، وحيث المواطنون غير متحدين لأنه ليس ثمة مصلحة مشتركة تربطهم ؟ فالذين يخشون استهتار الدهماء ، وأولئك الذين يخشون القوة المطلقة المستبدة ، يجب أن يعملوا كلهم معاً على ترقية الحريات الإقليمية ترقية تدريجية .

وزيادة على ذلك فإنى مقتنع بأن أكثر الأمم تعرضاً للوقوع تحت نير الإدارة المركزة إنما هى تلك التى أحوالها الاجتماعية ديمقراطية ، وذلك لأسباب عدة منها ما يأتى :

ففى هذه الأمم نزعة دائمة إلى تركيز قوة الحكومة كلها فى أيدى السلطة الوحيدة التى تمثل الشعب تمثيلاً مباشراً ، فليس وراء الشعب شيء سوى جمهور من أفراد متساوين . ولكن لما كانت هذه القوة ذاتها قد اكتسبت من قبل ميزات الحكومة ، كان من العسير أن تكف عن التوغل فى تفاصيل الإدارة وصغائرها . ومن المؤكد أن الفرصة ستتاح لها فى النهاية لتفعل ذلك كما كانت الحال فى فرنسا . فقد كان فى الثورة الفرنسية حافزان يعملان فى اتجاهين متعارضين يجب ألا نخلط بينهما بحال من الأحوال ، فأحد الحافزين ملائم للحرية ، والآخر للاستبداد . فكان الملك فى عهد الملكية القديمة هو وحده الذى يضع القوانين ، وكان لا يزال يوجد بعد الملك فى القوة ، بقايا مهدمة من المؤسسات الإقليمية سيئة التنظيم غير متناسقة ، وكثيراً ما كانت سخيفة ، وإذا ما تولاها الأرستقراطيون انقلبت فى بعض الأحيان إلى وسائل للضغط والاستبداد . فلا غرو إن أعلنت الثورة نفسها فى الحال خصماً للملكية ، وللمؤسسات الإقليمية ، وشملت فى غير تمييز بكراهيتها كل ما تقدمها ، فكرهت هذه القوة الاستبدادية كما كرهت القيود التى فرضت عليها للحد من استبدادها ، واتجهت إلى صبغ كل شيء بالصبغة الجمهورية ، وإلى مركزيته فى وقت واحد . وهكذا أحسن أنصار القوة المطلقة استغلال هذه السمة بمهارة ولباقة . فهل يجوز لنا أن نتهمهم بأنهم كانوا يعملون لصالح الاستبداد والمستبدين ، وهم يدافعون عن هذه الإدارة المركزية التى كانت من بدع الثورة ومبتكراتها ؟ وبهذا السلوك ممكن أن تنطوى الشعبية على معاداة لحقوق الناس ويصبح عبد الاستبداد فى الخفاء عاشقاً للحرية جهراً وعلنا .

زرت الأمتين اللتين بلغت فيهما نظم الحرية الإقليمية أكمل ما بلغت ، واستمعت إلى رأى الأحزاب المختلفة فى تلك البلاد ، وقابلت فى أمريكا رجالاً كانوا يتطلعون سراً إلى هدم المؤسسات الديمقراطية فى الولايات المتحدة ، ووجدت فى إنجلترا رجالاً آخرين يحملون على الأرستقراطية ويهاجمونها هجوماً سافراً ، ولكنى لم أجد أحداً لا يعد الاستقلال الإقليمى نعمة عظيمة ، وسمعت فى الدولتين كلتيهما أسباباً كثيرة مختلفة يرجعون إليها ما فى الدولة من شرور . ولم يذكر أحد النظام المحلى بين تلك الأسباب . لقد سمعت بعض المواطنين يعزون ما تنعم به بلادهم من قوة ورخاء إلى جملة أسباب متنوعة ، وكانوا جميعاً يضعون مزايا المؤسسات الإقليمية فى المرتبة الأولى مما ينعمون به من مزايا .

فهل لى أن أفترض أن الناس الذين ينقسمون هذا الانقسام الطبيعى بشأن الآراء الدينية والنظريات السياسية مخطئون جميعاً عندما يتفقون فى نقطة واحدة ، وهى التى يحسنون الحكم فيها لأنها تصادفهم كل يوم فى خبرتهم ؟

إن الأمم الوحيدة التى تنكر فوائد الحريات الإقليمية إنما هى تلك التى ليس لديها شيء منها ، أو لديها منها النزر اليسير . وبعبارة أخرى ، لا ينكر فضل هذا النظام إلا الذين يجهلونه .

الفصل السادس

السلطة القضائية فى الولايات المتحدة وأثرها فى المجتمع السياسى

احتفظ الأمريكيون الإنجليز بكل خصائص السلطة القضائية المعهودة فى سائر الأمم ومع ذلك فقد جعلوا منها جهازاً سياسياً قوياً - كيف كان ذلك ؟ - مواضع اختلاف السلطة القضائية عند الأمريكيين الإنجليز عما هى عليه عند الأمم الأخرى - لم يخوّل للقضاة الأمريكيين الحق فى إعلان عدم دستورية القوانين - كيف يستخدمون هذا الحق - احتياطات الشارع ضد إساءة استخدام هذا الحق .

رأينا من الخير تخصيص فصل مستقل للسلطات القضائية فى الولايات المتحدة خشية أن يقلل القارىء مما لتلك السلطات من شأن سياسى كبير ، لو أنها ذكرت بشكل عرضى ليس إلا . لا شك فى أن اتحادات قامت فى بلاد أخرى غير أمريكا . فقد رأيت جمهوريات قامت على غير شواطىء الدنيا الجديدة ، فقد دخلت نظم الحكم النيابى فى عدة دول أوربية ، ولكنى لا أعرف أمة واحدة فى العالم نظمت السلطة القضائية بمثل ما نظمها الأمريكيون . فنظام القضاء فى الولايات المتحدة يعد المؤسسة التى يجد الغريب أكبر مشقة فى فهمها . فهو يسمع أن الناس يتخذون رأى قاض ما حجة يستندون إليها فى كل حدث من أحداث السياسة التى تجرى بينهم فى كل يوم من الأيام ، فلا غرو أن آستنبط من ذلك أن القضاة فى الولايات المتحدة موظفون سياسيون ذوو شأن . ومع ذلك فإنه إذا تعمق دراسة طبيعة المحاكم لم يجد فيها لأول وهلة شيئاً يتناقض مع العادات المألوفة والميزات التى تتمتع بها هذه الهيئات ، ويبدو له أن القضاة لا يتدخلون فى الشئون العامة إلا عرضاً ومصادفة ، ولكنها مصادفة تتكرر كل يوم .

إذا اعترض برلمان باريس على قرار ، أو رفض أن يسجله ، أو إذا ما استدعى للمحاكمة موظفاً متهماً بالاختلاس ، فإن تأثيره السياسى ، من حيث هو هيئة قضائية ، يكون واضحاً لا يخفى على أحد . ولكن لا شىء من هذا القبيل يشاهد فى الولايات المتحدة . فقد احتفظ الأمريكيون بجميع الخصائص العادية التى تتميز بها السلطات القضائية ، وحرصوا كل الحرص على أن يحصروا عملها فى نطاق وظائفها المعهودة .

وأولى السمات التى تتصف بها السلطات القضائية فى جميع الأمم أن تكون حكماً بين الناس ، ولكن الحقوق يجب أن تكون موضع نزاع حتى يقتضى أمرها تدخل المحاكم ، ويجب أن ترفع بشأنها قضية قبل أن يفصل فيها القاضى بحكم يصدره . فإن كان ثم قانون

لا ينازع فيه أحد ، فلا يطلب من السلطات القضائية أن تعنى بدراسته ، وقد يترك قائماً من غير أن يشعر أحد بوجوده . أما إن هاجم قاض قانوناً ما فى قضية معينة ، يتصل بها ، فإنه يكون قد وسع دائرة وظائفه المعهودة من غير أن يتجاوزها ، وذلك لأنه مضطر ، إلى حد ما ، إلى أن يكوّن رأيه فى هذا القانون كى يتيسر له الفصل فى القضية المعروضة عليه . أما إذا أبدى رأيه فى قانون من غير أن تكون هناك قضية معروضة عليه يتصل بها هذا القانون ، فإنه يتجاوز الدائرة المرسومة له ويعتدى على السلطات التشريعية .

والسمة الثانية من سمات السلطة القضائية ، أنها تعالج قضايا خاصة ، لا مبادىء عامة . فإن شرع قاض ، وهو بصدد النظر فى قضية معينة ، ينقض مبدأ من المبادىء العامة ، بأن يصدر حكماً يؤدى إلى رفض كل ما يترتب على هذا المبدأ من آثار ، وبذلك يلغيه فعلاً ، فإنه يكون فى نطاق وظيفته ، أما إن هاجم مباشرة مبدأ عاماً من غير أن تكون ثمة قضية خاصة معروضة عليه ، فقد خرج عن الدائرة المرسومة لعمله ، التى أجمعت الأمم على حصر سلطته فيها ، وربما كان تأثيره هنا أهم من تأثير القاضى ، وربما كان أفيد منه ، ولكنه لم يعد بعمله هذا ممثلاً للسلطة القضائية .

والسمة الثالثة للسلطة القضائية أنها لا تستطيع أن تعمل إلا إذا دعيت للعمل ، وهذه سمة أقل عموماً من السمتين السابقتين . ولكن على الرغم من وجود استثناءات منها ، أرى أنه يجوز اعتبارها سمة ضرورية فالسلطة القضائية لا صلة لها بالتنفيذ بطبيعة أمرها ، فهى يجب أن تحرك حتى تأتى بنتيجة . فإذا ما طلب منها قمع جريمة ما قامت بمعاقبة المجرم وإن كان ثمة ظلم يريد رفعه بإنصاف المظلوم فهى على استعداد لرفعه . وإن احتاج قانوناً ما إلى تفسير فسرته ، ولكنها لا شأن لها بمطاردة المجرمين ولا بتصيد المخالفات والأخطاء ، ولا بفحص البيانات والأدلة من تلقاء نفسها . فالموظف القضائى الذى يجرؤ من تلقاء نفسه ويغتصب حق نقد القوانين ، يكون قد ارتكب ، بشكل ما ، خطأً جسيماً فى حق طبيعة سلطته السلبية .

هذا ، وقد احتفظ الأمريكيون بهذه السمات الثلاث التى تتصف بها السلطة القضائية . فالقاضى الأمريكى لا يملك أن يصدر حكماً ما إلا إذا قامت خصومة وحدث تقاض . فهو لا يعهد له إلا بالقضايا الخاصة . ولا يستطيع أن يعمل إلا إذا عرضت قضية ما على المحكمة عرضاً صحيحاً . فمركزه إذن شبيه كل الشبه بمركز القضاة فى الأمم الأخرى . ومع ذلك . ففى يده سلطة سياسية كبرى . فكيف تم له ذلك يا ترى ؟ فإن كان مجال سلطته ووسائله فى العمل هى نفس سلطة غيره من القضاة ووسائلهم ، فمن أين جاءت هذه القوة التى ليست لهم ؟ ويرجع هذا الفرق إلى حقيقة بسيطة ، هى اعتراف الأمريكيين بحق القضاة فى أن يبنوا أحكامهم على مبادىء الدستور لا على القوانين . وبعبارة أخرى ، إن الأمريكيين سمحوا لقضاتهم ، أن لا يطبقوا من القوانين إلا ما يرونه دستورياً حقاً .

لايغيب عني أن المحاكم في غير الولايات المتحدة طالبت أحياناً بمثل هذا الحق ، ولكن عبثاً ما طالبت – أما في أمريكا فهو حق مقرر اعترفت به جميع السلطات ، فلن تجد حزباً ولا فرداً ينازع فيه ، وهذه حقيقة لايتسنى تفسيرها إلا على ضوء مبادىء الدساتير الأمريكية نفسها ، فالدستور في فرنسا ثابت لايتغير ، أو مفروض فيه على الأقل أنه كذلك ، والنظرية المقررة بشأنه هي أنه لاتوجد قوة تملك حق تغيير أى جزء من أجزائه . أما في إنجلترا فقد يتغير الدستور باستمرار ، أو بالأحرى إن الدستور لاوجود له فيها . فبرلمانها يجمع بين السلطتين التشريعية والتأسيسية ، على حين أن النظريات السياسية في أمريكا أبسط من ذلك ، وأقرب إلى العقل ، فالدستور فيها لايعد غير قابل للتغيير كما هي الحال في فرنسا ، ولا هو معرض لتعديل من قبل السلطات العادية في المجتمع كما هي الحال في إنجلترا ، بل هو كل منفصل قائم بذاته ، وإذ يمثل إرادة الشعب كله فهو يقيد المشترع ، كما يقيد أى مواطن عادى ، ولكن من الجائز تغييره بإرادة الشعب في حالات معينة ، وبحسب ما تقضى به القواعد المقررة . فالدستور في أمريكا قد يتغير إذن ، ولكن مادام موجوداً فهو مصدر كل سلطة ، وهو الوسيلة الوحيدة التي تملكها السلطة المهيمنة .

من السهل أن ندرك أن هذه الفروق لابد أن تؤثر في مركز الهيئات القضائية وحقوقها في الدول الثلاث التي ذكرتها . فإن خول للمحاكم في فرنسا أن تخالف القوانين بحجة أنها مخالفة للدستور ، أصبحت السلطة التأسيسية في يدها في الواقع ، لأن هذه المحاكم وحدها يكون لها الحق في تفسير دستور ليس لأية سلطة أن تغير مواده ، وعندئذ تحل محل الشعب وتمارس سلطة مطلقة على المجتمع ، بقدر ما يسمح لها ضعف السلطة القضائية بأن تمارسها . ليس من شك في أنه لما كان القضاة في فرنسا لاأهلية لهم لأن يعلنوا عدم دستورية قانون ما ، فقد أعطيت سلطة تعديل الدستور ، بطريقة غير مباشرة ، إلى الهيئة التشريعية ، إذ لايوجد أى مانع قانونى يحول دون عمل التغييرات التي قد تقترحها . ولكن أفضل من ذلك أن تعطى سلطة تعديل دستور الشعب إلى أشخاص يمثلون إرادة الشعب ، مهما كان ذلك التمثيل ناقصاً ، بدلا من إعطائها إلى أشخاص لا يمثلون أحداً غير أنفسهم .

وأبعد من ذلك عن العقل أن يعطى القضاة الإنجليز حق معارضة قرارات الهيئة التشريعية عندهم مادام البرلمان الذى يضع القوانين هو الذى يضع الدستور كذلك . وعلى هذا فالقانون الذى يصدر عن طبقات الدولة الثلاث لايمكن أن يعد بحال من الأحوال غير دستورى ، ولكن لاواحدة من هاتين الملاحظتين يمكن تطبيقها على أمريكا .

فالدستور في الولايات المتحدة يحكم الهيئة التشريعية كما يحكم المواطن العادى . ولما كان الدستور أول القوانين كلها فلا يمكن أن يعدل بقانون . فمن العدل إذن أن تؤثر المحاكم إطاعة هذا الدستور على أن تطيع أى قانون آخر . وهذا شرط جوهرى من صميم

السلطة القضائية ، وإنه لنوع من الحق الطبيعي للقاضي أن يختار الالتزام القانوني الذى يتقيد به تقيداً صارماً .

وكذلك يعد الدستور فى فرنسا أول القوانين كلها ، وللقضاة نفس الحق فى أن يتخذوه أساس كل ما يصدرونه من أحكام . ولكن إن أراد قضاة فرنسا أن يمارسوا هذا الحق فقد وجب عليهم أن يعتمدوا حتماً على حقوق أكثر قدسية من حقوقهم – أى على حقوق المجتمع الذى يعملون باسمه . ففى هذه الحالة يتبين أن دواعى السياسة العليا تتغلب على البواعث العادية . أما فى أمريكا ، حيث تستطيع الأمة دائماًأن تحمل القضاة على الطاعة بأن تغير دستورها ، فلا خطر من هذا القبيل يخشى منه . ففى هذه النقطة تلتقى إذن الدواعى السياسية والأسباب المنطقية ويحتفظ كل من الشعب والقضاة بما لهم من حقوق وامتيازات .

فعندما تستند النيابة فى محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلى قانون يراه القاضي غير دستورى ، فله أن يرفض أن يتخذه قاعدة يسير عليها . وهذه السلطة هى السلطة الوحيدة المميزة للقاضى الأمريكى . ولكنها ميزة يترتب عليها تأثير سياسى كبير . والحق أن عدداً قليلاً من القوانين يستطيع أن يظل طويلاً بعيداً عن السلطة القضائية وعن تحليلها الدقيق للأمور . ذلك لأن القوانين التى لاتضر بمصلحة خاصة من مصالح الناس قليلة ، وقليلة كذلك تلك القوانين التى لايستطيع الطرفان المتخاصمان أن يستندا إليها أمام المحكمة باختيارهما أو بطبيعة ضرورات القضية ذاتها . ولكن عندما يرفض قاض تطبيق قانون معين على قضية ، فَقَدَ هذا القانون فى الحال جزءاً من قوته الأدبية ، وأدرك الذين يلحقهم منه ضرر ما أن ثمة طرقاً أو وسائل يتسنى لهم أن يتذرعوا بها كى يتغلبوا على ما لهذا القانون من أثر ومن قوة . ويجوز أن تتكرر هذه القضايا حتى يفقد القانون قوته . والبديل من هذا إذن أن يعمد الشعب إلى الدستور فيغيره ، أو تقوم السلطة التشريعية فتبطله وتسحبه ، فالقوة السياسية التى عهد بها الشعب الأمريكى إلى محاكمه قوة عظيمة حقاً إذن . أما مثالب هذه القوة فيقللها قلة كبيرة استحالة مهاجمة القوانين إلا من طريق المحاكم . فإن خول للقاضى حق نقد القانون على أساس المبادىء النظرية العامة ، وإن كان فى مقدوره أن يبدأ هو ينقد المشرع ، لقام بدور سياسى خطير بارز . وإن كان بطل حزب من الأحزاب ، أو خصماً له ، استطاع أن يستثير مشاعر الناس المعادية ، ويزج بها فى معترك الخصومة . أما إذا نقد القاضى قانوناً فى مناقشة غامضة ، بشأن قضية خاصة ، فإن أهمية مهاجمته للقانون تخفى على الجمهور فلا يلحظها ، فحكم القاضى هنا إنما يمس مصلحة فردية فحسب ، ولا يتأثر القانون من جراء ذلك إلا عرضاً . وفضلا عن ذلك فإن القانون وإن تعرض للنقد فإنه لم يلغ ، وإن كانت قوته الأدبية قد تصاب بشىء من الضعف ، فسلطانه لم ينتزع منه . أما القضاء على هذه السلطة نهائياً فلا يكون إلا بمعاودة مهاجمته ، وتكرار هذه المهاجمة من قبل الموظفين القضائيين ، وهكذا يتضح لنا أن نترك مسألة نقد القوانين

للمصالح الخاصة، وربط محاكمة القانون بمحاكمة الفرد، يحمى التشريع من المهاجمة العابثة، أو من تلك الاعتداءات اليومية التى تدفع إليها الروح الحزبية . إن أخطاء المشترع لاتكشف إلا بقصد مواجهة حاجة حقيقية . ولابد أن أساس النقد حقيقة إيجابية دائماً، يقدر الناس أهميتها لأن تصلح أساساً لرفع قضية .

هذا، وإنى لأميل إلى الاعتقاد بأن عادة المحاكم الأمريكية هذه تلائم كل الملاءمة مصلحة الحرية ومصلحة النظام العام . فإن كان القاضى لايستطيع أن يهاجم المشترع إلا علناً ومباشرة، فإنه قد يتحرج فى بعض الأحيان من أن يهاجمه، وفى أحيان أخرى، قد تشجعه روح الحزبية على أن يقف له بالمرصاد ويعارضه من كل ناحية يستطيع أن ينفذ إليه منها، وعندئذ تتعرض القوانين للمهاجمة والنقد، كلما كانت السلطة التى أصدرتها ضعيفة، وتطاع وتحترم، كلما كانت تلك السلطة قوية . أى أنها كثيراً ما تتعرض للنقد عندما يكون من الفائدة أن تلغى، وتحترم عندما يكون من السهل تحويلها إلى أداة للظلم والاضطهاد . ولكن القاضى الأمريكى لايقامر بالنزول إلى ميدان السياسة إلا مكرهاً، فهو لايدخلها طائعاً مختاراً بإرادته، ولا هو ينقد القانون إلا لأنه يرى نفسه مضطراً إلى الفصل فى قضية معروضة عليه . فالمشكلة السياسية التى يقتضيه الأمر أن يحلها متصلة بمصلحة الطرفين المتقاضيين، ولا يستطيع أن يرفض الفصل فيها من غير أن يتنكر للعدالة . فهو يؤدى واجبه بوصفه مواطناً بأدائه نفس الواجبات الدقيقة التى تتصل بوظيفته من حيث هو قاض . نعم إن حق المحاكم فى الرقابة القضائية على التشريع لايمكن أن يشمل، بحسب هذا النظام، جميع القوانين من غير تمييز، مادام بعضها لايمكن أن يؤدى إلى مثل هذا النوع المعين من الخصومة تماماً، والذى يطلق عليه اسم قضية . وحتى عندما تكون مثل هذه الخصومة ممكنة، فقد يحدث أن لا يوجد من يهتم بعرضها على محكمة ما . وكثيراً ما شعر الأمريكيون بهذه الحقيقة، ولكنهم تركوا العلاج ناقصاً لم يتم خشية أن يجعلوا له تأثيراً قد يكون فى بعض الأحوال خطيراً . ففى نطاق هذه الحدود، تصبح السلطة المخولة للمحاكم الأمريكية بأن تقضى فى عدم دستورية القوانين عقبة من أكأد العقبات التى تمخض العقل البشرى عن إقامتها فى سبيل استبداد المجالس السياسية وطغيانها .

سلطات أخرى خولت للقضاة الأمريكيين

لكل مواطن فى الولايات المتحدة الحق فى توجيه الاتهام إلى الموظفين العامين أمام المحاكم العادية – كيف يستخدم هذا الحق – المادة (٥٧) من الدستور الفرنسى للسنة الثامنة من الثورة – ليس فى مقدور الفرنسيين ولا الأمريكيين أن يدركوا مدلول هذه المادة .

ليس ضرورياً أن نقول إن لجميع الموظفين فى بلاد حرة مثل أمريكا، الحق فى توجيه التهم إلى الموظفين العامين أمام المحاكم العادية، ولا أن لدى جميع القضاة السلطة التى تخول

لهم محاكمة الموظفين العامين . فالحق الذى خول للمحاكم توقيع العقاب على موظفى الحكومة التنفيذيين ، إذا ما خالفوا القوانين ، حق طبيعى ، فلا يمكن أن يعد ميزة استثنائية منحت لهم ، كما أن نشاط الحكومة فى الولايات المتحدة لا يبدو لى أنه قد وهن من جراء جعل كل الموظفين العامين مسئولين أمام الحاكم ، بل يظهر أن الأمريكيين على العكس من ذلك – قد زادوا بهذه الوسيلة الاحترام الواجب لأولى الأمر ، وجعلوهم فى الوقت نفسه أكثر حرصاً على ألا يرتكبوا ما قد يعرضهم للمؤاخذة . لقد دهشت من قلة عدد المحاكمات السياسية فى الولايات المتحدة ، ولكنى لم أصادف عقبة ما فى تعليل هذه الظاهرة . فرفع قضية ما ، مهما كانت طبيعتها ، أمر عسير يتطلب نفقات جساماً دائماً . فمن السهل على أى امرىء أن يهاجم رجلاً من المشتغلين بالأمور العامة فى الصحف ، ولكن الدوافع التى تضطره إلى الوقوف أمام المحاكم يجب أن تكون دوافع جدية وخطيرة . فقبل أن يفكر أحد فى رفع قضية على موظف عام يجب أن يكون لديه سبب وجيه يستند إليه ، فهؤلاء الموظفون حريصون كل الحرص على ألا يقدموا أية تكأة للشكوى عندما يخشون أن ترفع القضايا عليهم .

ولا يتوقف هذا على شكل المؤسسات الأمريكية الجمهورى ، لأن هذا الشىء نفسه يحدث فى بلاد الإنجليز . فهاتان الأمتان ، الأمريكية والإنجليزية ، لا تعتبران اتهام الموظفين العامين ضماناً لاستقلالهم ، ولكنهما تعتقدان أن القضايا الصغيرة التى يستطيع أدنى مواطن أن يرفعها فى أى وقت ، هى التى يمكن أن تحمى الحريات ، وليست تلك الإجراءات القضائية الكبرى التى قلما تستخدم إلا بعد فوات الأوان .

ففى العصور الوسطى ، حيث كان الوصول إلى المجرمين أمراً من الصعوبة بمكان ، كان القضاة يحكمون بعقوبات قاسية شنيعة كل الشناعة على العدد القليل من المذنبين الذين يتم القبض عليهم ، ولكن هذا لم يؤد إلى تقليل عدد الجرائم ، فقد عرف الناس من ذلك الوقت أن العدالة تكون أفضل وأنجع كلما كانت الأحكام أقرب إلى الرفق ، ولا مجال لأحد أن يفلت من قبضتها . فالإنجليز والأمريكيون يعتقدون أن الاستبداد والظلم يجب أن يعالجا كما تعالج سائر الجرائم ، وذلك بتخفيف العقوبة وتيسير إجراءات الحكم على المجرمين .

ففى السنة الثامنة من الجمهورية الفرنسية وضع دستور وردت فيه الفقرة الآتية :

« (المادة ٧٥) جميع موظفى الحكومة الذين دون مرتبة الوزراء لا يحاكمون على المخالفات التى يرتكبونها والمتصلة بوظائفهم إلا بقرار من مجلس الدولة . وفى هذه الحالة تتم المحاكمة أمام المحاكم العادية » .

وقد ظلت هذه الفقرة قائمة بعد إلغاء دستور السنة الثامنة هذا على الرغم من

الشكوى العادلة التى تقدمت بها الأمة ضدها . وكنت أجد دائماً صعوبة فى شرح معناها للإنجليز أو الأمريكيين فأنا نفسى لا أكاد أفهمها ، وسرعان ما كانوا يدركون أنه لما كان مجلس الدولة فى فرنسا محكمة عليا أقيمت فى وسط المملكة ، فإرسال جميع الشكاوى إليها كخطوة أولى يعد نوعاً من الاستبداد ، ولكن بعد أن بينت لهم أن مجلس الدولة هذا ليس هيئة قضائية بالمعنى المألوف من اللفظة ، وإنما هو مجلس إدارى يتكون من أشخاص غير مستقلين عن التاج ، بل معتمدين عليه ، بحيث إن الملك بعد أن يكون قد كلف أحد عماله أن يقوم بعمل عام ، له أن يأمر عاملاً آخر من أعوانه يسمى بمجلس الدولة أن يمنع الأول من أن يوقع عليه أى عقاب . ولما شرحت لهم أن المواطن الذى أصابه ضررمن أمر قضى به الملك مضطر أن يلتمس من الملك أن يصرح له بالحصول على ما ينصفه ، رفضوا أن يقبلوا خطأ مثل هذا الخطأ الفاضح ، وكادوا أن يتهمونى بالكذب ، أو بالجهل . فكثيراً ماحدث قبل الثورة الفرنسية أن أصدر أحد البرلمانات أمراً بالقبض على موظف عام ارتكب جريمة معينة ، فتتدخل السلطة الملكية أحياناً لوقف الإجراءات المتخذة ضد ذلك الموظف وعندئذ يتجلى الاستبداد سافراً ، ولم يكن الناس ليخضعوا لأوامره إلا إذعاناً منهم لقوة عليا . إنه لمن المؤلم حقاً أن ندرك إلى أى مدى انحدرنا أكثر مما انحدر إليه أسلافنا عندما سمحنا لأمور لم تفرضها علينا سوى القوة الغاشمة أن تجرى باسم العدالة وبتأييد من القانون .

الفصل السابع

الولاية القضائية السياسية فى الولايات المتحدة

تعريف الولاية القضائية السياسية – المقصود بالولاية القضائية السياسية فى كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة – لا علاقة للقاضى السياسى فى أمريكا إلا بالموظفين العامين – وهو يقضى بالعزل من الوظيفة أكثر مما يقضى بأية عقوبة أخرى من العقوبات العادية – ومع ذلك فالولاية القضائية السياسية ، بالشكل الذى هى عليه فى الولايات المتحدة ، تعد على الرغم من لينها ، أو ربما بهذا اللين نفسه ، أداة قوية كل القوة فى أيدى الغالبية .

إن ما أقصده بالولاية السياسية القضائية إنما هو الحق المؤقت الذى يخول لهيئة سياسية أن تصدر أحكاماً قانونية . فلا جدوى من إدخال أية إجراءات استثنائية فوق العادة ، فى الحكومات الاستبدادية المطلقة ، ذلك لأن الأمير الذى باسمه يحاكم المذنبون يعتبر صاحب السيادة على المحاكم بقدر ما هو صاحبها على كل شىء آخر . ففكرة الناس الشائعة بينهم عن قوة سلطانه –فيها نفسها الضمان الكافى لاطمئنانه على ما يصدر من أحكام ، فالشىء الوحيد الذى يخشاه إنما هو إهمال شكليات العدالةالخارجية ، والإساءة إلى شرف سلطته من جراء الرغبة فى تقويتها . أما فى أكثر البلاد الحرة حيث لا يمكن أن يكون للأغلبية ذلك التأثير نفسه الذى للملك المستبد على المحاكم ، فقد كان يعهد فى بعض الأحيان بالسلطة القضائية مؤقتاً إلى ممثلى الشعب . وقد رؤى أن إدماج وظائف السلطات المختلفة إدماجاً مؤقتاً أفضل من أن تنتهك حرمة مبدأ وحدة الحكومة الضرورى .

وقد أنشأت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة هذه الولاية القضائية السياسية بقانون . ومن المهم أن نرى أن كل أمة من الأمم الثلاث الكبرى استخدمت هذه الولاية استخداماً يختلف عن الأخرى . ففى إنجلترا وفرنسا يعد مجلس اللوردات فى الأولى ومجلس الأعيان فى الثانية أعلى محكمة جنائية ، وهما وإن كانا لا ينظران القضايا السياسية كلها فلهما الأهلية لنظرها كلها ، فثم هيئة سياسية أخرى لها الحق فى أن ترفع القضية أمام مجلس الأعيان . والفارق الوحيد بين الدولتين من هذه الناحية أن مجلس العموم فى إنجلترا يستطيع أن يتهم من يشاء أمام مجلس اللوردات . أما فى فرنسا فمجلس النواب لا يستطيع أن يلجأ إلى طريقة الاتهام هذه إلا ضد الوزراء فحسب . هذا وفى قدرة المجلس الأعلى فى كل من إنجلترا وفرنسا أن يستخدم جميع قوانين العقوبات الموجودة فى الدولة لمعاقبة المجرمين .

وفى الولايات المتحدة ، كما هو الشأن فى أوربا ، يخول لأحد مجلسى التشريع أن يوجه التهمة ، وللمجلس الآخر إصدار حكمه فيها . فمجلس النواب يستدعى المتهم إلى المحاكمة ،

ومجلس الشيوخ يقوم بمعاقبته ، إلا أن مجلس الشيوخ لا يستطيع أن يحاكم سوى الأشخاص الذين يرفع مجلس النواب القضية عليهم أمامه . ويجب أن يكون هؤلاء الأشخاص من طبقة الموظفين العامين . وعلى هذا تكون ولاية مجلس الشيوخ أضيق من ولاية مجلس الأعيان فى فرنسا ، على حين أن حق مجلس النواب الأمريكى فى توجيه التهمة أعم مما لمجلس النواب فى فرنسا . ولكن الفارق الكبير بين أوربا وأمريكا هو أن المحاكم السياسية فى أوربا تستطيع أن تطبق كل مواد قانون العقوبات ، أما فى أمريكا ، فإنها ، بعد أن تكون قد جردت المذنب من وظيفته الرسمية ، وأعلنت على الملأ كله أنه لم يعد أهلا لتولى أية وظيفة عامة أخرى فى المستقبل ، تنتهى ولايتها وتبدأ ولاية المحاكم العادية .

لنفرض مثلا أن رئيس الولايات المتحدة ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، فمجلس النواب يوجه التهمة إليه ، ومجلس الشيوخ يعزله من وظيفته ، ثم بعد ذلك يجب أن تجرى محاكمته على أيدى محلفين يستطيعون وحدهم أن يحرموه حريته ، أو يقضوا عليه بالإعدام . فهذا يوضح لنا تمام الإيضاح الموضوع الذى نحن بصدده ، فالولاية السياسية التى أقامتها قوانين أوربا إنما قصد بها التمكن من الوصول إلى كبار المجرمين مهما كان نسبهم وأصلهم ومهما كانت مرتبتهم وسلطتهم فى الدولة . ولهذا الغرض أعطيت كل سلطات المحكمة مؤقتاً إلى مجلس سياسى عظيم ، وعندئذ يتحول المشترع إلى قاض ويطلب منه أن يبرهن على قيام الجريمة ويصنفها ، ويعاقب عليها . وإذا كان له كل ما للقاضى من سلطة فقد فرضت عليه كل الواجبات المطلوبة من ذلك المنصب السامى ، فيطلب منه مراعاة جميع شكليات العدالة . فعندما يحاكم موظف عام أمام محكمة سياسية فرنسية أو إنجليزية ووجد مديناً ، فالحكم يجرده بطبيعة الحال من وظائفه ، وقد يعلن أنه غير أهل لمزاولتها أو غيرها فى المستقبل . ولكن الخطر السياسى يجىء فى هذه الحالة نتيجة الحكم وليس بالحكم ذاته . ففى أوربا إذن يكون حكم المحكمة السياسية حكماً قضائياً ، وليس إجراءً إدارياً . أما فى الولايات المتحدة فالأمر على العكس من ذلك . وعلى الرغم من أن حكم مجلس الشيوخ قضائى فى شكله لأن أعضاء مجلس الشيوخ مضطرون إلى اتباع قواعد المحكمة وشكلياتها ، وعلى الرغم من أنه قضائى أيضاً من حيث البواعث التى بنى عليها لأن مجلس الشيوخ مضطر عادة إلى أن يعتبر أى انتهاك لحرمة القانون العام أساساً لحكمه الذى يقضى به ، ومع ذلك فالحكم السياسى يعد عملاً إدارياً أكثر منه قضائياً . فإن كانت نية المشترع الأمريكى أن يخول لهيئة سياسية سلطة قضائية كبرى حقاً ، لما كان عمله هذا مقصوراً على الموظفين العامين ، إذ لا يمكن أن يكون لألد أعداء الدولة أى وظيفة عامة . ويصدق هذا بوجه خاص فى الجمهوريات ، حيث للتأثير الحزبى أكبر الأثر وحيث تزداد قوة كثيرين من الزعماء من جراء أنهم لا يمارسون سلطة شرعية .

فلو قصد المشترع الأمريكى إعطاء المجتمع نفسه وسائل لمنع الجرائم الكبرى عن طريق

الخوف من العقاب بحسب ما جرت عليه العدالة العادية لأعطيت جميع مصادر قانون العقوبات إلى المحاكم السياسية ، ولكنه لم يعطها سوى سلاح قاصر لايمكن أن يصل إلى أخطر المجرمين . فالرجال الذين يرمون إلى قلب القوانين كلها رأساً على عقب لايحتمل أن يتحرجوا من خطر سياسى .

الغرض الرئيسى الذى ترمى إليه الولاية التشريعية السياسية فى الولايات المتحدة هو إذن انتزاع السلطة ممن أساء استخدامها ، وحرمانه من توليها مرة أخرى . ولا يخفى أن هذا الإجراء إدارى تؤيده شكليات حكم قضائى . لقد أوجد الأمريكيون من هذا الأمر نظاماً مختلطاً ، فقد أحاطوا القرار الذى يقضى بعزل موظف عام بجميع الضمانات الخاصة بمحاكمة سياسية ، وجردوا الأحكام السياسية من أقسى عقوباتها . فكل حلقة من حلقات هذا النظام يمكن أن نصل إليها من هذه النقطة ، وندرك فى الحال السبب الذى جعل الدساتير الأمريكية تخضع جميع الموظفين المدنيين لولاية مجلس الشيوخ ، على حين تعفى العسكريين من هذه المحكمة على الرغم من أن جرائمهم قد تكون أشنع . هذا ، ولا يمكن أن يقال عن أى موظف مدنى أمريكى إنه قابل للنقل من وظيفته ، فثم من لايمكن نقلهم من وظيفتهم ، وثم آخرون اختيروا للعمل مدة محددة لا يمكن تقصيرها ، فكان من الضرورى أن يحاكموا جميعاً كى يجردوا من سلطاتهم . أما الضباط العسكريون فيعتمدون على أكبر موظف فى الولاية وهو نفسه موظف مدنى ، فالقرار الذى يدينه صفعة لهم جميعاً فى الوقت نفسه .

فإن وازنّا الآن بين النظامين الأمريكى والأوربى لوجدنا فروقاً تبعث على الدهشة من حيث ما يترتب على كل منهما من نتائج فعلاً ، أو ما يمكن أن يترتب . فولاية الهيئات السياسية فى فرنسا وإنجلترا تعد أمراً غير عادى لايستخدم إلا بقصد إنقاذ المجتمع مما يتهدده من أخطار كبرى . لست أنكر أن هذه المحاكم بالشكل الذى تكونت به فى أوربا تعتدى على حرية المبدأ المحافظ بتقسيم السلطات فى الدولة ، وتهدد باستمرار حياة المواطن وحرياته . وليست الولاية السياسية نفسها فى الولايات المتحدة بمعادية لتقسيم السلطات إلا بشكل غير مباشر ، فهى لايمكن أن تهدد حياة المواطن ، ولا هى بقوة مسلطة على رؤوس الجماعة كلها ، كما هى الحال فى أوربا ، لأنها لاتمس إلا الذين خضعوا باختيارهم لسلطانها بقبولهم الوظيفة وهى فى الوقت نفسه أقل شناعة ، وأضعف نجوعاً . والحق أن مشرعى الولايات المتحدة لم يعدوها علاجاً متطرفا لشرور المجتمع العنيفة ، بل عدوها وسيلة من وسائل الحكم العادية ، ولعل تأثيرها من هذه الوجهة أكبر من الهيئة الاجتماعية فى أمريكا منه فى أوربا ، فيجب ألا يخدعنا لين التشريعات الأمريكية الظاهر فى كل ما يتعلق بالولاية السياسية .

فيلاحظ أولاً ، أن المحكمة التى تصدر حكماً فى الولايات المتحدة تتكون من نفس

العناصر ، وتخضع لنفس المؤثرات التى تتكون منها ، وتخضع لها الهيئة التى توجه التهمة إلى المذنب ، وهذا ما يجعل لميول الأحزاب الانتقامية دافعاً تصعب مقاومته . فإن كان القضاة فى الأمور السياسية لايستطيعون فى أمريكا أن يوقعوا عقوبات صارمة كالتى يحكم بها القضاة فى أوربا ، فإن فرص تبرئة المذنب التى أمامهم أقل . وإن كانت الأحكام التى يصدرونها أقل شناعة فإنها أحكام مؤكدة ، ولا مفر منها . إن الغرض السياسى من المحكمة السياسية فى أوربا هو معاقبة المذنب ، أما الغرض منها فى أمريكا فتجريده من سلطته ، ومن ثم أمكن اعتبار الحكم السياسى فى أمريكا إجراء وقائياً ، وليس ما يدعو لتقييد القضاة بحدود تعاريف قانون الجنايات وبحرفيته الدقيقة . فليس ثمة شىء مزعج فى القوانين الأمريكية أكثر من الغموض الذى يغشى وصف الجرائم السياسية بمعناها الصحيح . فالمادة الثانية من الفقرة الرابعة من دستور الولايات المتحدة تنص على أن « الرئيس ونائبه وسائر الموظفين المدنيين فى الولايات المتحدة يعزلون من وظائفهم عند اتهامهم والحكم عليهم بالخيانة أو بالرشوة ، أو بأية جريمة أخرى كبيرة ، أو بأية جنحة كذلك » بل إن كثيراً من دساتير الولايات المتحدة لأشد غموضاً من دستور الاتحاد نفسه ، فدستور مساتشوستس ينص « على أن يحاكم الموظفون العامون على سوء سلوكهم وسوء إدارتهم » . وينص دستور فرجينيا على « أن جميع الموظفين المدنيين الذين يقترفون جرائم ضد الحكومة كالتعسف فى الإدارة أو قبول الرشى أو أية جريمة أخرى كبيرة يحاكمون أمام مجلس النواب ».. وفى بعض الولايات لايحدد الدستور الجرائم التى تعرض الموظفين العامين لمسئولية غير محددة . وإنى لأجرؤ وأقول أن رفق القوانين الأمريكية هو نفسه الذى جعل هذه القوانين فظيعة من هذه الناحية . وقد ذكرت من قبل أن عزل الموظف من وظيفته فى أوربا والحكم عليه بأنه غير أهل للقيام بواجباته السياسية هما من نتائج العقاب الذى سيوقع . أما فى أمريكا فهما يكونان العقوبة ذاتها . والنتيجة أن المحاكم السياسية فى أوربا قد خولت سلطات هائلة حتى صارت هذه المحاكم تخشى استخدامها ، وصار الخوف من الإسراف فى العقاب يمنعها من أن تعاقب أحداً . ولكن لاأحد فى أمريكا يتردد فى أن يوقع عقوبة ، لاتنزعج منها الإنسانية . فالحكم على خصم سياسى بالموت كى يجرده من سلطته إنما هو ارتكاب الأمر الذى يلعنه العالم أجمع ويصفه بأنه اغتيال مريع . أما إعلان ذلك الخصم بأنه قد أصبح غير جدير بممارسة تلك السلطة وتجريده منها ، دون أن يضار فى حياته أو فى عضو من أعضائه فيبدو أنه نتيجة عادلة للخصومة . ولكن هذا الحكم الذى يسهل النطق به كل السهولة ليس بالحكم الذى يعد أقل قسوة بالنسبة للكثرة من الناس الذين يوقع عليهم . وليس من شك فى أن كبار المجرمين قد يواجهون قسوته ، ولكن المذنبين العاديين يخشونه من حيث إنه حكم يقضى على مركزهم فى هذه الدنيا ، ويثلم شرفهم ويقضى عليهم بخمول فاضح أشد وقعاً من الموت نفسه . أما فى الولايات المتحدة فالنفوذ الذى تمارسه ولاية الهيئات

السياسية القضائية على تقدم المجتمع وترقيه ، يزداد قوة كلما بدا أقل رهبة . فهو لا يجبر المواطن مباشرة ولكنه يجعل الغالبية أكثر استبداداً بمن فى أيديهم السلطة . فهو لا يعطى التشريع سلطة واسعة لا حد لها ، ولا تستخدم إلا فى الأزمات الشديدة ، ولكنه يوجد نفوذاً معتدلاً ومنتظماً يتيسر استخدامه فى كل وقت من الأوقات . أما إذا انقضت السلطة فإنها من جهة أخرى يمكن أن تستخدم بشكل أيسر ، كما أن إساءة استخدامها تكون أسهل . فالأمريكيون ، بمنعهم المحاكم السياسية من توقيع عقوبات قضائية ، يبدو أنهم قد تحاشوا أسوأ عواقب الاستبداد فى التشريع ، لا الاستبداد نفسه . ولست واثقاً من أن الولاية القضائية السياسية بالصورة التى هى عليها فى الولايات المتحدة ليست ، بعد مراعاة كل الظروف ، بأفظع الأسلحة التى وضعت فى أيدى أغلبية ما . فعندما تأخذ الجمهورية فى التدهور والانحطاط يسهل التحقق من صدق هذه الملاحظة ، بمعرفة إن كان عدد المحاكمات السياسية قد ازداد فعلا .

الفصل الثامن

الدســـــتور الاتحـــــادى

درسنا إلى الآن كل ولاية من حيث هى كلّ منفصلّ قائم بذاته، وشرحنا أحوال اللوالب المختلفة التى يحركها الشعب، كما درسنا شتى وسائل العمل التى يستخدمها. ولكن الولاية هذه، التى أعتبرها مستقلة، مضطرة كلها، مع ذلك، فى حالات معينة، إلى الخضوع لسلطة عليا، هى سلطة الاتحاد. وقد آن الأوان لدراسة ذلك الجزء من السيادة الذى خوله الدستور للاتحاد، ولإلقاء نظرة عَجْلى على الدستور الاتحادى (الفدرالى).

تاريخ الدستور الاتحادى (الفدرالى)

نشأة الاتحاد الأول – ضعفه – يلجأ الكونجرس إلى السلطة التأسيسية – فترة السنتين مضتا بين هذا الاتجاه وبين نشر الدستور الجديد.

كان للولايات الثلاث عشرة التى هبت مجتمعة فى أواخر القرن الثامن عشر، وخلعت فى وقت واحد نيرَ الإنجليز عن كواهلها –نفس الدين والعاداتِ واللغة، ونفس القوانين تقريباً، كما ذكرنا من قبل، وكانت كلها تكافح ضد عدو مشترك. فكان لهذه الأسباب من القوة ما يكفى لربط هذه الولايات بعضها ببعض، وتكوين أمة واحدة منها. ولكن لما كانت كل ولاية تستمتع دائماً بكيان مستقل وبحكومة قائمة على كثب منها، فقد نشأت فيها مصالح وعادات خاصة وقفت ضد قيام أى اتحاد وثيق يبتلع ما لكل ولاية من أهمية خاصة، ويدمجها فى جملتها. فلا غرو أن رأينا فى البلاد نزعتين متضادتين تدعو إحداهما الأمريكيين إلى توحيد قوتهم وضم صفوفهم، وتدعو الثانية إلى تفريقها وتشتيت قواها.

ظل مبدأ الاتحاد حيًّا قائماً بالضرورة طوال الحرب مع الإنجليز – الدولة الأم. ومع أن القوانين التى قام عليها هذا الاتحاد كانت ناقصة، فقد ظلت الرابطة المشتركة قائمة على الرغم مما فى تلك القوانين من وجوه النقص. وما أن تم عقد الصلح حتى انكشفت عيوب هذا التشريع وظهرت الدولة، وكأنها قد انحلّت أواصرها فجأة، وصارت كل ولاية أشبه بجمهورية مستقلة، واتخذت لها سيادة مطلقة. فلما وجدت الحكومة الفدرالية نفسها، وقد صار مقضياً عليها بالضعف من جراء دستورها، ولم يعد ثَم خطر داهم مشترك يجمع بينها، شاهدت الإهانات توجه إلى علمها من ناحية الأمم الأوروبية الكبرى، على حين أنها كادت تكون عاجزة عن الثبات أمام قبائل الهنود الحمر، وعن دفع فوائد ديونها التى

اقترضتها أثناء حرب الاستقلال . لقد كانت الحكومة الفدرالية على شفا الدمار حقاً عندما أعلنت رسمياً عجزها عن إدارة دولاب الحكومة والتجأت إلى السلطة التأسيسية[1] .

فإن كانت أمريكا قد اقتربت (ولو لفترة قصيرة من الزمن) من ذروة المجد الشامخة التى اعتاد خيال الأمريكيين المتصلف أن يشير إليها فقد كان ذلك فى اللحظة الخطيرة التى نزلت فيها القوة القومية عن سلطاتها أو كادت . لقد عرض علينا التاريخ فى كل عصر مشهد شعب يكافح فى سبيل استقلاله بكل همة وعزيمة ، ولكن الناس قد بالغوا كل المبالغة فيما بذله الأمريكيون فى سبيل خلعهم نيرَ الإنجليز عن كواهلهم . فقد كانت أمريكا بعيدة عن أعدائها بثلاثة آلاف ميل ، وكانت تساندها أمة قوية . فالولايات المتحدة مدينة بانتصارها إلى مركزها الجغرافى ، أكثر مما تدين به إلى شجاعة جيوشها ، أو وطنية مواطنيها . فمن السخف حقاً أن يحاول أحد أن يوازن بين الحرب الأمريكية والثورة الفرنسية ، أو بين جهود الأمريكيين وجهود الفرنسيين عندما تألبت أوربا عليهم ولا مال عندهم ، ولا حلفاء يناصرونهم ، ولا مولين يقرضونهم . فعندئذ ألقت فرنسا فى ميادين القتال بواحد من كل عشرين من أبنائها تواجه بهم أعداءها ، فحملت بإحدى يديها مشعل الحرية إلى ما وراء الحدود ، وأخمدت بالأخرى ألسنة فتنة اندلعت تلتهم البلاد من الداخل . ولكن الجديد فى التاريخ أن نرى أمة عظيمة ترجع إلى نفسها وتلقى نظرة فاحصة هادئة على أحوالها عندما يخطرها مجلسها التشريعى أن دولاب الحكم فيها قد تعطل ، فإذا بها تهب وتفحص بعناية عن مدى ما وصل إليه الفساد ، وتنتظر صابرة سنتين كاملتين حتى توفق إلى العلاج فتخضع له صابرة مختارة من غير أن يكلفها ذلك دمعة مسفوحةأو قطرة دم مهراقة .

فعندما وقفت أمريكا على ما فى دستورها الأول من قصور ، كان لديها ميزتان استفادت منهما : الهدوء الذى عقب فوران الثورة ، ومعاونة ذلك الرعيل الأول من عظماء الرجال الذين خلقتهم هذه الثورة . فاللجنة التى اضطلعت بمهمة وضع الدستور كانت مكونة من عدد صغير[2] من الأعضاء يمثلون الولايات المتحدة . ولكن كان على رأسهم جورج واشنطن ، وبينهم عدد من أرجح الناس الذين ظهروا فى الدنيا الجديدة عقلاً ومن أنبلهم أخلاقاً . فهذا المجلس القومى – هذا الكنفسيون الأهلى – استطاع بعد تفكير طويل ناضج أن يعرض على الشعب مجموعة القوانين العامة التى ما زالت حكومة الاتحاد تعمل بها ، فقبلتها الولايات جميعاً ، الواحدة بعد الأخرى ، وباشرت الحكومة الاتحادية عملها فى سنة ١٧٨٩ بعد فترة السنتين اللتين كانت معطلة فيهما . فثورة أمريكا انتهت تماماً فى الوقت الذى بدأت فيه الثورة الفرنسية .

---

(١) أعلن الكونجرس هذا الإعلان فى ٢١ فبراير ١٧٨٧ .

(٢) كانت هذه الهيئة تتألف من خمسة وخمسين عضواً من مختلف الولايات ، ومن بينهم واشنطن ، وجيمس ماديسون ، وألكسندر هاملتون ، وبنيامين فرانكلين وغيرهم ، وكان اجتماعها بمدينة فلادلفيا فى مايو سنة ١٧٨٧ .

خلاصة الدستور الاتحادى (الفدرالى)

تقسيم السلطة بين الحكومة الفدرالية وبين الولايات - حكومة الولايات هى القاعدة بينا حكومة الاتحاد هى الاستثناء .

كانت أول مشكلة صادفت الأمريكيين هى الطريقة التى يتسنى لهم بها أن يقسموا السيادة بشكل يخول لكل ولاية من ولايات الاتحاد أن تظل تحكم نفسها بنفسها فى كل ما يتصل بشئونها الداخلية ، على حين تبقى الدولة بجملتها التى يمثلها الاتحاد هيئة موحدة تضطلع بكل ما يتعلق بالولاية فى جملتها من شئون . ولقد كانت مشكلة معقدة وصعبة حقاً . فكان من المستحيل أن يعين مقدماً وبأية درجة من الدقة ، ذلك النصيب من السلطة الذى تتمتع به كل حكومة من حكومات الولايات وكذا حكومة الاتحاد ، كما كان من المستحيل التنبؤ بكل ما سيحدث فى حياة الأمة من أحداث . وكانت واجبات الحكومة الفدرالية وحقوقها بسيطة ، ومن السهل تحديدها . فقد سبق أن تكون الاتحاد بقصد مواجهة عدة احتياجات عامة معينة ، على حين كانت مطالب كل ولاية والتزاماتها معقدة ومنوعة ، لأن حكومة الولاية كانت قد تغلغلت فى جميع تفصيلات الحياة الاجتماعية . ولذلك تحددت اختصاصات الحكومة الفدرالية بصورة واضحة وبكل عناية ، فكل ما خرج عن هذه الاختصاصات أعلن أنه استبقى لحكومات الولايات المختلفة ، وبذلك ظلت حكومة الولايات ، هى القاعدة ، وحكومة الاتحاد هى الاستثناء .

ولكن ، من الوجهة العلمية ، وكما تنبأوا من قبل ، قد تظهر مسائل متصلة بشئون الحدود الدقيقة لهذه المشكلة الاستثنائية . ومن الخطر عرض هذه المسائل على المحاكم العادية التى أقامتها الولايات المختلفة نفسها فى نطاقها ، ومن ثَم عمدوا إلى إنشاء محكمة فدرالية عملها المحافظة على توازن القوى بين الحكومتين المتنافرتين ، بحسب ما نص عليه الدستور .

سلطات الحكومة الفدرالية

حق إعلان الحرب وعقد الصلح وفرض الضرائب العامة ، كلها من حقوق الحكومة الفدرالية - نواحى السياسة الداخلية التى توجهها الحكومة الفدرالية - تعد حكومة الاتحاد من بعض الوجوه أشد مركزية من حكومة الملك فى فرنسا الملكية القديمة .

لايخفى أن الشعب نفسه لايعدو أن يكون مجموعة من الأفراد . فالسبب الخاص الذى دعا هؤلاء الأفراد إلى أن يتحدوا فى حكومة واحدة هو أن يظهروا أمام الأجانب على نحو فيه مصلحتهم . فكل ما يتعلق بحقوق إعلان الحرب وعقد الصلح ، وعقد المحالفات التجارية ، وتجييش الجيوش وإعداد الأساطيل وكلت أموره إلى الاتحاد .

أما ضرورة قيام حكومة قومية فلم يشعر الناس بحاجة ماسة إليها شعوراً قوياً فى إدارة شئون المجتمع الداخلية . ولكن ثَم مصالح معينة عامة لا يتسنى معالجتها بشكل ناجع إلا بوساطة سلطة عامة . ولذلك خول الاتحاد سلطة الإشراف على نظام النقد ، وشئون البريد ، وشق الطرق التى تربط أجزاء البلاد المختلفة بعضها ببعض . أما استقلال حكومة كل ولاية فأمر معترف به ، ومع ذلك فقد خُوّل للحكومة الفدرالية أن تتدخل فى شئون الولايات الداخلية فى حالات قليلة معينة من قبل ، قد يؤدى عدم الكياسة والحزم فى استخدامها إلى الإضرار بسلامة الاتحاد كله . فمع أن سلطة تغيير القوانين وتعديلها قد أبقيت فى أيدى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، فقد منعت كلها من أن تسن قوانين ومن أن تمنح أى ألقاب . وأخيراً ، لما كان من الضرورى أن تكون الحكومة الفدرالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، فقد خولت سلطة لاحدّ لها فى فرض الضرائب .

عندما درسنا تقسيم السلطات على النحو الذى قرره الدستور الفدرالى لاحظنا من جهة ، ذلك الجزء من السيادة الذى ترك لكل ولاية ، كما لاحظنا من جهة أخرى ، ذلك القسط من السلطة الذى خول للاتحاد . فلا يخفى إذن أن المشترعين الفدراليين كانت لديهم آراء واضحة كل الوضوح ، ودقيقة كل الدقة ، بشأن مركزية الحكومة . فليست الولايات المتحدة جمهورية فحسب ، بل هى اتحاد جمهوريات كذلك . ومع ذلك فالسلطة القومية مركزية فيها على نحو أكثر مركزية مما فى كثير من البلاد الملكية المطلقة فى أوربا . ومن الخير هنا أن نوضح هذه المسألة .

ففى فرنسا ثلاث عشرة محكمة عليا لها الحق عادةً فى أن تفسر القوانين تفسيراً نهائياً لا يكون قابلاً للطعن . وكانت بعض المقاطعات الفرنسية التى كانت يطلق عليها pays d'État قد منحت الحق فى عدم الموافقة على ضريبة قررها الملك الذى يمثل الشعب .

أما فى الاتحاد الأمريكى فلا توجد غير محكمة واحدة لها الحق فى تفسير القانون (دون أى تعقيب على تفسيرها من أحد) . ذلك لأن به مجلساً تشريعياً يسن القوانين . وكل ضريبة يقررها ممثل الأمة تكون ملزمة لجميع المواطنين . ففى هاتين النقطتين إذن يكون الاتحاد أشد مركزية من الملكية الفرنسية ، على الرغم من أن الاتحاد لا يعدو أن يكون مجموعة من الجمهوريات متحدة .

هذا ، وفى أسبانيا عدة مقاطعات معينة منحت حق وضع نظام للضرائب الجمركية خاصٍّ بها ، على الرغم من أن هذه الميزة تخص - بطبيعتها ذاتها - السيادة القومية وحدها . أما فى أمريكا فالكونجرس وحده له الحق فى تنظيم العلاقات التجارية بين كل ولاية وأخرى . فحكومة الاتحاد تكون ، من هذه الوجهة ، أشد مركزية من حكومة إسبانيا الملكية . حقاً إن حكومة التاج فى فرنسا ، أو فى إسبانيا ، كانت قادرة دائماً على أن تحصل بالقوة على كل ما يأباه عليها دستور البلاد ، وإن النتيجة النهائية واحدة إذن ، ولكنى أعالج هنا نظرية الدستور ليس إلا .

فبعد أن تم تعيين الحدود التي ينبغي للحكومة الاتحادية أن تعمل فى نطاقها ، كانت الخطوة التالية تعين الطريقة التى يجب أن تسير عليها فى الإدارة .

السلطات التشريعية للحكومة الفدرالية

تنقسم السلطات التشريعية إلى قسمين – الفرق بين طريقة تأليف كل من المجلسين – مبدأ استقلال الولايات يسيطر على تأليف مجلس الشيوخ – ويسيطر مبدأ سيادة الشعب على تأليف مجلس النواب – الأثر الوحيد المترتب على القول بأن الدستور لايكون منطقياً إلا فى حالة الأمة الفتية .

كانت الخطة التى وضعت مقدماً فى دساتير الولايات المختلفة هى التى اتبعت من عدة وجوه فى تنظيم سلطات الاتحاد . فسلطة الاتحاد التشريعية تتكون من مجلس للشيوخ وآخر للنواب . وقد أدى ميل الناس إلى التوصل إلى حل وسط ، إلى أن يكون تأليف هذين المجلسين قائماً على مبادىء مختلفة . وقد سبق أن أشرت إلى وجود مصلحتين متعارضتين فى تأليف الدستور الفدرالى أدى إلى رأيين مختلفين . فقد اتجهت رغبة فريق إلى تحويل الاتحاد إلى حلف من ولايات مستقلة ، أو إلى نوع من « المؤتمرات » يلتقى فيه ممثلو الأمم المختلفة لبحث موضوعات معينة بشأن مصالحهم المشتركة . واتجهت رغبة الفريق الآخر إلى توحيد سكان المستعمرات الأمريكية وجعلها كلها شعباً واحداً ، وتأسيس حكومة تعمل بوصفها ممثلة للأمة ، حتى ولو كان ذلك فى دائرة محدودة . أما نتائج هاتين النقطتين فكانت مختلفة كل الاختلاف .

فإن كان الغرض تأليف حلف بدلاً من حكومة قومية ، لصارت غالبية الولايات هى التى تقرر سن القوانين ، وليست غالبية سكان الاتحاد . فكل ولاية ، كبيرة كانت أو صغيرة ، ستظل عندئذ مستقلة تمام الاستقلال ، وتنضم إلى الاتحاد على قدم المساواة مع أية ولاية أخرى . ومع ذلك فإن كان سكان الولايات المتحدة يعتبرون تابعين لأمة واحدة بعينها ، فمن الطبيعي أن يقوم بوضع القوانين أغلبية المواطنين فى الاتحاد . ولا تستطيع الولايات الصغيرة ، بطبيعة الحال ، أن توافق على تطبيق هذا المبدأ من غير أن تنزل ، فى الواقع ، عن وجودها ، من حيث سيادة الاتحاد ، فلا تكون سيادتها وسلطتها مساوية لغيرها ، وتصبح جزءاً تافهاً من شعب عظيم . فعلى حين كانت الطريقة الأخرى تخول لها سلطة واسعة مفرطة ، فإن هذه الطريقة لتقضى على نفوذها قضاء تاماً . فكانت النتيجة فى هذه الظروف أن قوانين المنطق قد انتهكت كما هى العادة عندما تتعارض المصلحة مع الحجج المنطقية . فتوصل المشترعون إلى طريق وسط يجمع قسراً بين نظامين لايمكن التوفيق بينهما من الوجهة النظرية .

لقد انتصر مبدأ استقلال الولايات فى تأليف مجلس الشيوخ ، وانتصر مبدأ سيادة الشعب فى تأليف مجلس النواب ، فكان على كل ولاية أن ترسل شيخين إلى الكونجرس وعدداً من النواب يتناسب مع عدد سكانها . ونشأ عن هذا النظام أن أصبح لولاية نيويورك فى الوقت الحاضر ثلاثة وثلاثون نائباً ولها عضوان اثنان فى مجلس الشيوخ ليس إلا . فأصبح لولاية ديلاوير عضوان فى مجلس الشيوخ وممثل واحد فى مجلس النواب ؛ وبذلك صارت معادلة لولاية نيويورك فى مجلس الشيوخ على حين إن نفوذ نيويورك يعادل ما لديلاوير من النفوذ ثلاثاً وثلاثين مرة فى مجلس النواب . وهكذا استطاعت أقلية الأمة فى مجلس الشيوخ أن تشل قرارات الأغلبية الممثلة فى مجلس النواب . وهذا يتناقض مع روح الحكومات الدستورية .

تبين لنا هذه الحقائق أنه من الصعب ، ومن النادر ، جمع كل أجزاء السلطة التشريعية بشكل منطقى ومعقول معاً . فمرور الزمن يولد دائماً مصالح مختلفة . ويؤيد كذلك مبادىء مختلفة فى الأمة نفسها . فعند إنشاء دستور عام جديد قامت هذه المبادىء وتلك المصالح عقبات طبيعية فى سبيل تطبيق أى نظام سياسى تطبيقاً صارماً بكل ما يترتب على هذا التطبيق من نتائج ، فالمراحل الأولى من نشأة الوجود القومى هى الفترات الوحيدة التى يتيسر معها جعل التشريع منطقياً صارماً . فعندما نرى أمة تستمتع بهذه الميزة ، يجب علينا ألا نتسرع ونستنتج أنها حكيمة . بل يجب علينا أن نذكر فقط أنها أمة فتية ، وعندما تكوّن الدستور الفدرالى كانت مصلحة استقلال الولايات المختلفة ومصلحة اتحاد الأمة بأسرها هما المصلحتين الوحيدتين المتضاربتين بين الأمريكيين الإنجليز ، وكان لابد من التوفيق بينهما بالضرورة .

من العدل أن نعترف ، مع ذلك ، أن هذا الجزء من الدستور لم يؤد بعد إلى تلك الشرور التى كان يصح أن يخشاها الناس ؛ فجميع الولايات فتية ، وأراضيها متجاورة ، وعاداتها وآراؤها واحتياجاتها ليست بالمتباينة . وما ينشأ عن اختلاف حجومها من فوارق لا يكفى لجعل مصالحها متفاوتة متضاربة ، فلا غرو إن لم تتكتل الولايات الصغرى بعضها مع بعض أبدا كى تقاوم فى مجلس الشيوخ نيات الولايات الكبرى ومشروعاتها . ذلك إلى أن ثمة سلطة لا تقاوم فى تعبير الشعب عن إرادته بصورة قانونية تجعل مجلس الشيوخ لا يعارض صوت الغالبية الذى يعبر عنه مجلس النواب ، إلا معارضة ضعيفة .

وينبغى ألا يفوتنا أن ليس فى قدرة المشترعين الأمريكيين أن يجعلوا من الشعب الذى يضعون له القوانين أمة واحدة . فالدستور الفدرالى لا يهدف إلى هدم استقلال الولايات ، بل يهدف إلى ضبطه وكفه ليس إلا . فباعترافهم بقوة هذه الجماعات الثانوية الحقيقية (ومن المستحيل تجريدها منها) يكونون قد نزلوا مقدماً عن استخدام الإجبار المعتاد استخدامه فى قرارات الغالبية . فبعد أن تقرر هذا ، كان إدخال نفوذ الولايات فى نظام

الحكومة الفدرالية أمراً لايثير الدهشة بأى حال من الأحوال مادام لايدل إلا على وجود قوة معترف بها يجب أن تحترم وتصانع لاأن تكبح بالقوة والجبروت .

فارق آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

أعضاء مجلس الشيوخ تختارهم الهيئات التشريعية للولايات ، أما أعضاء مجلس النواب فيختارهم الشعب – انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ يجرى على مرتين ويجرى انتخاب أعضاء مجلس النواب على مرة واحدة – مدة العضوية فى كلا المجلسين – الوظائف الخاصة بكل مجلس .

لايختلف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب من حيث مبدأ التمثيل نفسه فحسب ، بل يختلف عنه كذلك من حيث طريقة الانتخاب ، ومدة العضوية ، ومن حيث طبيعة وظائفه . فمجلس النواب يختاره الشعب ، على حين تختار المجالس التشريعية التى للولايات المختلفة أعضاء مجلس الشيوخ . ذلك أن مجلس النواب يُختار مباشرة ، أما مجلس الشيوخ فتختاره هيئة هى نفسها منتخبة . ومدة النائب سنتان فحسب ، أما مدة عضو الشيوخ فستة أعوام . هذا ، ووظائف مجلس النواب تشريعية محضة ، والنصيب الوحيد الذى له فى السلطة القضائية لايعدو توجيه الاتهام إلى الموظفين العامين ، ومجلس الشيوخ يعاون فى سن التشريع ، وينظر فى قضايا الجرائم السياسية التى يعرضها عليه مجلس النواب ، ويعمل كذلك بوصفه المجلس التنفيذى الكبير للأمة . ويجب أن يصدق (مجلس الشيوخ) على المحالفات والمعاهدات التى يعقدها رئيس الولايات المتحدة ، وعلى التعيينات التى يأمر بها ، فهى لاتكون نافذة قانوناً إلا إذا صدق هذا المجلس عليها .

الســـلطة التنفيـــذية

عدم استقلال الرئيس – الرئيس منتخب ومسئول ، حر فى دائرة عمله ويخضع لتفتيش مجلس الشيوخ لتوجيه – مرتبه يحدد عند تسلمه عمله – حق الفيتو .

اضطلع المشترعون الأمريكيون بمهمة شاقة عندما حاولوا إيجاد سلطة تنفيذية تعتمد على أغلبية الشعب ، ويكون لها مع ذلك من القوة مايمكن لها من أن تعمل فى دائرتها الخاصة من غير أى قيد أو حد . وكان لابد لصيانة شكل الحكومة الجمهورى من خضوع ممثل السلطة التنفيذية لإرادة الشعب .

ولا يعدو الرئيس أن يكون موظفاً كبيراً منتخباً . فشرفه وأملاكه وحريته وحياته هى كل ما لدى الشعب من ضمانات على مراعاة الاعتدال فى ممارسته سلطاته . ولكنه مع ذلك ، ليس مستقلا تمام الاستقلال فى ممارسته هذه السلطات . فلابد من أن يخطر مجلس

الشيوخ بشأن علاقاته مع الدول الأجنبية ، وتوزيعه الموظفين العامين ، وبذلك يكون بمأمن من أن يرشو أو يرتشى .. هذا ويعترف مشرعو الاتحاد بأن السلطة التنفيذية لا تؤدى مهمتها بكرامة وفائدة إلا إذا استمتعت باستقرار وسلطة أكثر مما فى الولايات المختلفة .

ويختار الرئيس لمدة أربع سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه(١) حتى يوحى إليه ما أمامه من فرص الإدارة فى المستقبل بالأمل فى القيام بمشروعات تخدم المصلحة العامة ، وتمده بالوسائل اللازمة لتنفيذها . وهو الممثل الوحيد للسلطة التنفيذية فى الاتحاد . وقد حرص الأمريكيون كل الحرص على ألا يجعلوا قراراته خاضعة لصوت مجلس من المجلسين . وهذا إجراء لاشك خطير ، لأنه يؤدى فى الوقت نفسه إلى تعطيل دولاب الحكومة ، ويقلل مما عليها من تبعات . إن لمجلس الشيوخ الحق فى أن يلغى بعض أعمال الرئيس ، ولكنه لا يستطيع أن يجبره على اتخاذ أية خطوات ، ولا هو (أى مجلس الشيوخ) يشارك فى السلطة التنفيذية .

قد يكون تأثير السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية تأثيراً مباشراً . وقد أبنت توا حرص الأمريكيين على تفادى هذا التأثير . ولكنه ، من جهة أخرى ، قد يكون غير مباشر . فالمجالس التشريعية التى تستطيع أن تحرم موظفاً من موظفى الولاية مرتبه ، تكون قد اعتدت على استقلاله . ولما كانت هذه المجالس حرة فى وضع القوانين ، فقد يخشى منها أن تستولى تدريجياً على ذلك الجزء من السلطة الذى وضعه الدستور فى يديه . فعدم استقلال السلطة التنفيذية هذا عيب من العيوب الذاتية فى الدساتير الجمهورية . إن الأمريكيين لم يستطيعوا مقاومة نزعة المجالس التشريعية إلى الاستيلاء على الحكومة ، ولكنهم أضعفوا من هذه النزعة . هذا ، ويحدد مرتب الرئيس عند توليه مهام وظيفته ، ويبقى هذا المرتب ثابتاً طوال مدة رياسته . وفضلاً عن ذلك فقد زود الرئيس بحق « الفيتو » الذى يخول له أن يعارض تنفيذ القوانين التى قد تقضى على ذلك الجزء من الاستقلال الذى خوله له الدستور . ومع ذلك فالصراع الذى بين الرئيس والمجلس التشريعى يجب أن يظل دائماً غير متكافىء ، لأن هذا المجلس واثق من التغلب على كل مقاومة بأن تثابر فى خططها . ولكن الفيتو يضطره على الأقل إلى أن يعيد النظر فى الأمر . أما إذا ظل مستمسكاً برأيه ، فيجب أن يكون وراءه أغلبية من ثلثى أعضاء المجلس كله تسنده . ومع ذلك فالفيتو أشبه بنوع من الاستناد إلى الشعب . فلولا هذا الضمان لتعرضت السلطة التنفيذية إلى الضغط عليها فى الخفاء . ولذلك فهى تلجأ إلى هذه الوسيلة من الدفاع عن نفسها وعرض ما لديها من البواعث والأسباب . ولكن إن ظل التشريع مستمسكاً بخططه فهل فى استطاعته دائماً أن يتغلب على كل مقاومة ؟ والجواب على ذلك أن فى دساتير العالم كله أيًّا كان نوعها ،

(١) منذ أن رفض جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة ، فى سبتمبر سنة ١٧٩٦م ، أن يعاد انتخابه لثالث مرة ، أصبح العرف يقضى بألا يبقى الرئيس فى الحكم أكثر من ثمانى سنوات . ويلاحظ أن الرئيس فرانكلين روزفلت قد انتخب فعلاً للرياسة مرة ثالثة فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية قائمة على قدم وساق . ومع ذلك لم يتكرر مثل هذا الانتخاب .

نقطة معينة يجب على المشرع أن يلجأ فيها إلى ما لدى مواطنيه من فطرة سليمة ، ومن فضيلة . وهذه النقطة أكثر قرباً وبروزاً فى الجمهوريات ، على حين أنها بعيدة فى الحكومات الملكية ، ومستورة بستار كثيف . ولكنها موجودة مع ذلك دائماً بشكل ما . وليس ثمة بلد فى العالم يمكن أن يحتاط لكل شيء بالقوانين أو يمكن أن تحل فيه المؤسسات السياسية محل الفطرة السليمة ، والآداب العامة .

المواضع التى يختلف فيها مركز رئيس الولايات المتحدة عن مركز ملك دستورى فى فرنسا

السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة محدودة وشاذة شأنها شأن ما تمثله من سيادة – السلطة التنفيذية فى فرنسا ، مثلها مثل سيادة الدولة ، تمتد إلى كل شيء – الملك فرع التشريع – الرئيس لايعدو أن يكون منفذاً للقوانين – اختلافات أخرى ناشئة من اختلاف دوام السلطتين – الرئيس يجد ما يكبحه فى ممارسته سلطته التنفيذية ، أما الملك فمستقل بممارستها – على الرغم من هذه الفروق فإن فرنسا أكثر قرباً إلى الجمهورية من قرب الاتحاد إلى الملكية مقارنة عدد الموظفين العامين الذين يعتمدون على السلطة التنفيذية فى كل من الدولتين .

للسلطة التنفيذية تأثير هام كل الأهمية فى مصائر الأمم . وهذا ما يدعو إلى أن أطيل بعض الإطالة فى هذا الجزء من الموضوع الذى أنا بصدده ، كى أبين بشكل واضح الدور الذى تقوم به هذه السلطة فى أمريكا . فكى يكون لدينا فكرة واضحة ودقيقة عن مركز رئيس الولايات المتحدة ، يجدر بنا أن نوازن بينه وبين مركز ملك من ملوك فرنسا الدستوريين . وسأمر فى هذه المقارنة مروراً عاجلاً بالمظاهر الخارجية للقوة ، وهى مظاهر كثيراً ما تخدع الملاحظ للأحوال بدلاً من أن توجهه فى بحوثه . فعندما تتحول دولة ملكية تدريجياً إلى جمهورية تظل السلطة التنفيذية محتفظة بألقابها ومظاهر تكريمها وبمراسمها ، زمناً طويلاً بعد زوال السلطة عنها . فبعد أن قطع الإنجليز رأس ملك من ملوكهم وطردوا آخر من عرشه لبثوا يخاطبون خلفاء هذين الملكين راكعين . هذا ، ومن جهة أخرى ، عندما تقع جمهورية فى حكم رجل فرد ، يظل سلوك رئيسها الحاكم عليها بسيطاً خالياً من كل تعال وصلف كما لو كان سلطانه لم يصبح الغالب على كل شيء . فعندما كان الأباطرة يمارسون إسرافاً كاملاً مطلقاً لا حدّ له على مقادير المواطنين وعلى حيواتهم ، جرت العادة أن يخاطبوا بلقب (قيصر) . ومع ذلك كانت عادتهم أن يتناولوا أى شيء ولو العشاء فى بيوت أصدقائهم من غير مراعاة لأية شكليات رسمية ، فالأحرى بنا إذن أن نتعمق وننظر إلى ما وراء السطح .

السيادة فى الولايات المتحدة موزعة بين الاتحاد وبين الولايات . أما السيادة فى فرنسا فواحدة غير منقسمة . ومن هنا يتجلى لنا أول فرق بين رئيس الولايات المتحدة وملك فرنسا ، وهذا الفرق الأول أبرز الفروق كلها بين الاثنين ، فالسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة محدودة وشاذة مثل سيادة الدولة نفسها التى تعمل السلطة التنفيذية هذه باسمها . أما فى فرنسا فهى عامة ومطلقة مثل سيادة الدولة نفسها . فللأمريكيين حكومة فدرالية وللفرنسيين حكومة قومية .

وينشأ القصور هذا من طبيعة الأشياء ذواتها ، ولكنه مع ذلك ليس بالسبب الوحيد . ويليه من حيث الأهمية ما يأتى . فمن الممكن أن تعرف السيادة بأنها حق وضع القوانين . ففى فرنسا يمارس الملك جزءاً من حق السيادة فى الواقع مادامت القوانين لاوزن لها إلا إذا وقعها وأقرها . وزيادة على ذلك فهو المنفذ لكل ما تأمر به . وكذلك رئيس الولايات المتحدة ، فهو الذى ينفذ القوانين ، ولكنه فى الحقيقة لايشترك فى سنها ، ومادام رفضه التصديق عليها لايمنع مرورها ، ولا يقف تنفيذها ، فهو ليس إذن جزءاً من السيادة ، وإنما هو وكيلها . ولكن ملك فرنسا ليس جزءاً من السيادة فحسب ، بل له نصيبه فى تعيين المجالس التشريعية ، وهو الجزء الآخر من السيادة ، فهو لايشارك فيه عن طريق تعيينه لأعضاء أحد المجلسين وحل المجلس الآخر عندما يحلو له أن يحله . أما رئيس الولايات المتحدة فليس له أى نصيب فى تأليف الهيئة التشريعية . ولا هو يستطيع أن يحلها . وللملك الحق ذاته فى أن يقدم مقترحات مثلما للمجلسين ، وهو حق ليس لرئيس الولايات المتحدة . ويمثل الملك فى كل مجلس من المجلسين بوساطة وزرائه الذين يشرحون مقاصده ويؤيدون آراءه ويصونون مبادىء الحكم . أما الرئيس ووزراؤه فمستبعدون عن الكونجرس ، وبذلك لا يتسنى لنفوذه وآرائه أن تصل إلى هذه الهيئة الكبرى إلا بطريق غير مباشر . فملك فرنسا يقف على قدم المساواة إذن مع المجالس التشريعية ، فهى لاتستطيع أن تعمل بدونه ، كما لايستطيع هو أن يعمل بدونها . فمركز الرئيس إلى جانب مركز التشريع أشبه بسلطة ثانوية ، تابعة غير مستقلة .

وحتى فى ممارسته السلطة التنفيذية ، بمعناها الصحيح ، وهى النقطة التى يبدو أن مركزه فيها يشبه مركز الملك الفرنسى كل الشبه ، نجد الرئيس يعمل تحت تأثير عدة عوامل تجعل مركزه دون مركز الملك . فسلطة ملك فرنسا تمتاز على سلطة الرئيس بميزة الدوام أولاً .. والدوام عنصر من أهم عناصر القوة ، فلا شىء يحتمل أن يخشى منه أو أن يحب إلا إذا كان المفروض فيه أنه دائم . فرئيس الولايات المتحدة حاكم منتخب لمدة أربعة أعوام ، على حين أن ملك فرنسا وراثى .

ورئيس الولايات المتحدة يظل فى ممارسته سلطته التنفيذية تحت رقابة حريصة ، ففى قدرته أن يعد مشروع محالفة مثلا ، إلا أنه لايستطيع أن يبرمها ، وله أن يقترح اسم موظف ما ليشغل منصباً معيناً ، ولكن ليس له أن يعينه ، أما ملك فرنسا فمطلق فى دائرة سلطته التنفيذية .

ورئيس الولايات المتحدة مسئول عن أعماله ، ولكن شخص الملك مصون ومقدس لا يعتدى عليه بمقتضى القانون الفرنسى .

ومع ذلك فالرأى العام من حيث هو قوة موجهة لايزال فوق كل من الملك والرئيس ، إلا أن قوته فى فرنسا أقل تحديداً ، وأكثر غموضاً ؛ هذا ، وتأييد القوانين لقوة الرأى العام أقل فى فرنسا منها فى أمريكا ، ومع ذلك فهذه القوة موجودة ، فتعمل فى أمريكا عن طريق الانتخاب والقرارات . أما فى فرنسا فتعمل بوساطة الثورات . فعلى الرغم من اختلاف دستورَى هاتين الدولتين ، فالرأى العام هو السلطة الطاغية فى كل منهما . فمبدأ التشريع الأساسى - وهو مبدأ جمهورى فى ذاته - واحد فى الدولتين على الرغم من أن تطوره قد يكون حراً ، حرية قليلة أو كبيرة . وتكون نتائجه مختلفة . وعلى هذا فلا يسعنى إلا أن أستنتج أن فرنسا بملكها أقرب إلى الجمهورية من مقربة الاتحاد ورئيسه إلى الملكية .

لم أذكر فى كل ما تقدم غير نقاط الخلاف الأساسية ، التى تميز أحدهما عن الآخر . ولو دخلت فى التفصيلات لكان التضاد الذى بينهما أوضح وأبرز .

هذا وقد سبق أن ذكرت أن رئيس الولايات المتحدة لايمارس سلطته إلا فى دائرة سيادة جزئية ، أما سيادة الملك فى فرنسا فكاملة غير منقسمة . وكان يصح لى أن أبين أن قوة حكومة الملك فى فرنسا تتجاوز حدودها الطبيعية ، مهما كانت هذه الحدود واسعة ، وأنها تتغلغل فى دائرة مصالح الناس الشخصية بآلاف الطرق المختلفة . ولنضرب مثلاً لهذا النفوذ بذلك الذى ينشأ عن وجود عدد ضخم من الموظفين العامين الذين يحصلون على مرتباتهم من الحكومة التنفيذية . فعدد هؤلاء الموظفين تجاوز كل عدد سابق ، فقد بلغ (١٣٨٠٠٠) مائة وثمانية وثلاثين ألفاً . ويصبح لنا أن نعد تعيين كل منهم مصدراً من مصادر القوة . هذا وليس لرئيس الولايات المتحدة وحده الحق فى تعيين أى موظف عام ، ولا يزيد مجموع الموظفين العامين فى الولايات المتحدة الآن(*) على ١٢٠٠٠ موظف .

الأسباب العارضة التى قد تزيد سلطان الحكومة التنفيذية

أمن الولايات المتحدة الخارجى - جيش من ستة آلاف رجل - سفن قليلة العدد - للرئيس امتيازات عظيمة ، ولكن لا فرصة له لممارسة هذه الامتيازات - وهو ضعيف فى الامتيازات التى يمارسها فعلا .

إن كانت الحكومة الفرنسية أضعف فى أمريكا منها فى فرنسا فمرد ذلك إلى الظروف أكثر منه إلى قوانين البلاد .

تجد السلطة التنفيذية فى مجال علاقاتها الخارجية الفرص لإظهار ما لها من مهارة ومن

(*) وقت صدور الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب .

قوة ، فإن كان كيان الاتحاد (الولايات المتحدة) مهدداً دائماً ، وإن كانت أهم مصالحه متصلة كل يوم بمصالح الأمم القوية الأخرى ، صار للسلطة التنفيذية أهمية متزايدة بنسبة ما ينتظر منها أن تقوم به من إجراءات ، أو بنسبة ما تنفذه منها فعلاً . وليس من شك فى أن رئيس الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للجيش ، ولكنه جيش لا يزيد على ستة آلاف جندى ؛ وهو قائد الأسطول ، ولكنه أسطول يتكون من عدد قليل من السفن ؛ وهو الذى يوجه علاقات الاتحاد الخارجية ، ولكن الولايات المتحدة لا جيران لها . فإن كان المحيط يفصلها عن سائر أجزاء العالم ، وكانت لا تزال أضعف من أن تهدف إلى السيطرة على البحار فهى لا أعداء لها . ويندر أن تصطدم مصالحهابمصالح أية أمة أخرى من أمم العالم[1] . وفى هذا ما يؤيد القول بأن الحكومة عمليًّا يجب ألا يحكم عليها بحسب الأساس النظرى الذى يقوم عليه دستورها . فرئيس الولايات المتحدة حائز لكل ما للملك من امتيازات تقريباً ؛ ولكن لا فرصة عنده لممارستها . فما يستطيع أن يمارسه منها فى الوقت الحاضر محدود كل الحد . فالقوانين تخول له أن يكون قوياً ولكن الظروف تعمل على استبقائه ضعيفاً .

ومن جهة أخرى فإن ما فى امتيازات ملك فرنسا من قوة عظيمة نشأ من الظروف . فالحكومة التنفيذية فى فرنسا فى كفاح متصل مع العقبات الكأداء التى فى سبيلها ، ولديها موارد ضخمة تمكن لها من التغلب عليها . ومن ثم هى تتسع وتزداد بحسب ما تنجزه من أعمال وما توجهه من الأحداث دون حاجة إلى إجراء أى تعديل فى دستورها . فإن كانت القوانين قد جعلتها ضعيفة ومحدودة مثل حكومة الولايات المتحدة فإن نفوذها سرعان مايصبح مع ذلك أكبر وأشمل .

رئيس الولايات المتحدة ليس بحاجة إلى أغلبية فى المجلسين التشريعيين كى يستطيع أن يدير شئون الحكم

ومن البديهيات المقررة فى أوربا أن الملك الدستورى لن يستطيع أن يقوم بمهام الحكم إذا ما وقف فى وجهه المجلسان كلاهما . ولكن المعروف أن كثيرين من رؤساء الولايات المتحدة قد فقدوا الأغلبية فى الهيئة التشريعية دون أن يضطرهم ذلك إلى النزول عن السلطة العليا ، ومن غير أن يعملوا على إنزال شر كبير بالأمة . فقد سمعت هذه الحقيقة تقتبس وتتخذ دليلاً على استقلال الحكومة التنفيذية فى أمريكا وعلى قوتها . ومع ذلك فأقل تفكير يقنعنا بأن العكس هو الصحيح ، وهذا دليل على ضعفها لا على استقلالها وقوتها .

يقتضى الملك فى أوربا تأييد السلطة التشريعية إياه حتى يتمكن من أداء الواجبات

(١) يلاحظ أن المؤلف لم يشر فى شىء هنا إلى مبدأ منرو الشهير الذى أعلن سنة ١٨٢٣م وكان له أثر كبير فى توجيه سياسة أمريكا الخارجية مدة طويلة .

التى يفرضها عليه الدستور ، لأنها واجبات جسام . فليس الملك الدستورى فى أوربا منفذاً للقوانين فحسب ، بل إن تنفيذها ليقع عليه كله حتى صارت له القدرة على شل قوتها إذا وقفت ضد مقاصده . فهو بحاجة إلى مساعدة المجلسين التشريعيين لوضع القوانين ، ولكن هذين المجلسين بحاجة إلى قوة لتنفيذها ؛ فهاتان السلطتان لاتستطيعان أن تعمل إحداهما من غير الأخرى وإذا ما اختلفتا تعطل دولاب الحكومة .

لايستطيع الرئيس فى أمريكا أن يحول دون تنفيذ أى قانون ، كما لايستطيع أن يتفادى التزامه بتنفيذه بالقوة . فلا شك فى أن معاونته فى إخلاص وهمة ، مفيدة فى إدارة الشئون العامة ، ولكنها ليست مما لايمكن الاستغناء عنه ، فهو فى كل أعماله الهامة خاضع مباشرة ، أو بالوساطة ، للهيئة التشريعية . ولا يستطيع بمطلق سلطته وحدها أن يعمل شيئاً يذكر . فضعفه إذن ، وليست قوته ، هو الذى يمكنه من أن يبقى على الرغم من معارضة السلطة التشريعية . أما فى أوربا فيجب أن يسود الانسجام التام بين التاج والمجلس التشريعى . فأى صدام بينهما قد يكون خطيراً ، على حين أن هذا الانسجام ليس مما لا غنى عنه فى أمريكا لأن مثل هذا الاصطدام محال .

انتخـــاب الرئيس

تزداد أخطار الانتخابات بنسبة ما يترتب عليها من امتيازات – هذا النظام جائز فى أمريكا لعدم الحاجة إلى سلطة تنفيذية قوية – كيف ساعدت الظروف على إنشاء النظام الانتخابى – لم كان انتخاب الرئيس لايغير من مبادىء هذه الحكومة – تأثير انتخاب الرئيس فى صغار الموظفين .

تدلنا الخبرة ، ويدلنا التاريخ كذلك ، على أن ما فى نظام الانتخابات من أخطار تتجلى واضحة عند انتخاب رئيس لحكومة شعب عظيم . وسأتحدث عن هذه الأخطار بالإشارة إلى أمريكا وحدها .

وقد تزداد هذه الأخطار أو تقل بحسب المركز الذى تشغله السلطة التنفيذية فى البلاد ، وبحسب ما لهذه السلطة من شأن فى الدولة . هذا ، وتختلف هذه الأخطار فى شدتها بحسب طريقة الانتخاب وظروف الناخبين . وأكبر حجة تذكر ضد انتخاب رئيس الحكومة حجة لها ما يبررها ، وهى أن هذا الانتخاب مجال فسيح لاستثارة مطامع الناس الخاصة ؛ وقد يدفعهم إلى التهور فى السعى وراء القوة والسلطان . حتى إذا لم تتوافر لهم الوسائل المشروعة التجأوا فى كثير من الأحوال إلى القوة للاستيلاء على ما يمنعهم عنه الحق . ولا يخفى أنه كلما ازدادت امتيازات السلطة التنفيذية اشتد إغراؤها . وكلما استثيرت مطامع المرشح تحمس له جماعة من الأنصار رجاء أن يكون لهم نصيبهم فى النفوذ عندما يفوز زعيمهم بمنصب الرياسة . وهكذا تزداد الأخطار التى تترتب على انتخاب

الرئيس بنسبة تأثير هذه القوة التنفيذية تماماً فى الدولة، فثورات بولندا لاتعزى إلى النظام الانتخابى فيها وحده بل تعزى أكثر من ذلك إلى أن الملك المنتخب هذا ملك على دولة قوية.

وقبل أن نناقش ما للنظام الانتخابى من فوائد مطلقة ينبغى إجراء بحوث تمهيدية من حيث المركز الجغرافى والقوانين والعادات والعرف والآراء الذائعة بين الشعب المراد إدخال هذا النظام فيه، وهل تسمح بإنشاء حكومة تنفيذية ضعيفة ومعتمدة على غيرها أم لاتسمح بذلك. فإن نحن حاولنا أن نجعل سيداً قوياً وفى الوقت نفسه منتخباً، كان معنى ذلك، فى رأيى، أننا نجمع بين فكرتين غير منسجمتين. هذا، والوسيلة الوحيدة التى أعرفها لتحويل النظام الملكى الوراثى إلى سلطة انتخابية هى الحد مقدماً من مجال هذا النظام، والتقليل شيئاً فشيئاً من امتيازاته، وأن يتعود الشعب تدريجياً على أن يعيش من غير حمايته. ولكن هذا ما لايفكر الجمهوريون فى أوربا أن يعملوه أبدا. فالكثيرون منهم لايكرهون الاستبداد إلا أنهم ذاقوا الكثير من مراراته. فالظلم، لامدى قوة السلطة التنفيذية هو الذى يستثير عداوتهم، فتراهم يهاجمون الاستبداد من غير أن يدركوا مدى اتصاله الوثيق بالسلطة التنفيذية.

لم يَغْن مواطن إلى اليوم بأن يعرض شرفه وحياته ليكون رئيساً للولايات المتحدة، بسبب أن سلطة هذا مؤقتة ومحدودة وثانوية. إن المكافأة المنتظرة من مواتاة الحظ يجب أن تكون عظيمة سخية حتى يتشجع المغامرون على الدخول فى هذه اللعبة المستيئسة. لم يحدث بعد أن استطاع مرشح أن يستثير حماسة الشعب الخطيرة أو عواطفهم العارمة لمصلحته؛ ويرجع ذلك إلى سبب بسيط، فإنه عندما يكون على رأس الحكومة لايجد تحت تصرفه سوى مقدار ضئيل من القوة والثروة والمجد يستطيع أن يوزع منه على أنصاره، فضلا عن أن نفوذه فى الدولة أصغر من أن يؤدى إلى إنجاح طائفة تعتمد على ترقيه إلى مركز القوة، أو إلى دمارها.

إن ميزة الملكيات الوراثية الكبرى هى أن المصلحة الشخصية لأسرة معينة ترتبط دائماً بمصالح الدولة أوثق ارتباط. فهذه المصالح لاتهمل أبداً لحظة واحدة، فإن لم تكن شئون الدولة الملكية تدار على نحو أفضل مما تدار به شئون الجمهوريات فلديهم على الأقل دائماً من يستطيع أن يديرها إدارة طيبة كانت أو سيئة، بحسب مقدرته، أما فى الدولة الانتخابية فإن دولاب الحكومة يقف من تلقاء نفسه عند اقتراب ميعاد الانتخابات ولفترة قبله. لاشك أن القوانين قد تعمل على استعجال عملية الانتخاب التى يصح أن تدار ببساطة وتنجز بسرعة حتى لايبقى مركز القوة شاغراً أبداً، ولكن على الرغم من هذه الاحتياطات فإن فراغاً لابد أن يحدث فى عقل الشعب. فعندما يقترب موعد الانتخابات لايفكر رئيس السلطة التنفيذية إلا فى المعركة المقبلة، فلم يعد أمامه شىء يتطلع إليه ولا هو يستطيع أن يبدأ مشروعات جديدة، فلا يسعه عندئذ إلا أن يستمر فى غير اكتراث

فى المشروعات التى قد تتم على يدى آخر غيره . قال الرئيس جفرسون فى ٢١ يناير سنة ١٨٠٩ قبل موعد الانتخاب بستة أسابيع[١] (بل قبل تركه المنصب بستة أسابيع فعلا) قال : « إننى أقترب كثيراً من وقت تقاعدى من منصبى هذا ، فلم أعد أشعر بشهوة ما ، ولا أشارك فى شىء ، ولا أعبر عن أية عاطفة . ويبدو لى أن من العدالة أن أدع لخلفى اتخاذ الخطوات التى عليه أن يتمها فى المشروعات ، والتى سيكون مسئولاً عنها . ومرة أخرى تتركز أنظار الأمة جميعاً فى نقطة واحدة ، فكلهم يتربص بميلاد حادث هام » .

وكلما اتسع نفوذ السلطة التنفيذية وعظم عملها المستمر ، وزادت ضرورة هذا العمل ، ازداد خطر فترة التعليق والانتظار . فالأمة التى اعتادت الحكم أو اعتادت على سلطة تنفيذية قوية ستهتز حتماً من جراء الانتخابات . ففى الولايات المتحدة قد يتراخى عمل الحكومة من غير أن يكون من ورائه أى خطر ، لأنها دائماً ضعيفة ومحدودة .

فمن مثالب النظام الانتخابى الرئيسية أنه يخلق نوعاً من عدم الاستقرار فى سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، ولكن الناس لايشعرون بهذا العيب فعلاً ، مادام نصيب الرئيس من السلطة التى يعهد بها إليه ضئيلاً . فمبادىء الحكم لم يعتورها أى اختلاف فى روما ، على الرغم من أن القناصل كانوا يبدلون كل عام ، ولأن السلطة الموجهة كانت فى أيدى مجلس الشيوخ (السناتور) وهو هيئة وراثية . ففى غالبية الحكومات الملكية فى أوربا التى يقضى نظام الحكم فيها بانتخاب الملك ، يحدث انقلاب كبير عند كل انتخاب جديد . إن للرئيس فى أمريكا تأثيراً معيناً فى شئون الدولة ولكنه مع ذلك لايديرها ، فالقوة الغالبة فى أيدى ممثلى الأمة كلها ، وعلى ذلك فإن مبادىء الدولة السياسية تتوقف على الشعب فى جملته لا على الرئيس وحده . ومن ثم لم يكن للنظام الانتخابى فى أمريكا أى تأثير ضار على ثبات الحكومة . ولكن عدم وجود مبادىء ثابتة شر أصيل فى النظام الانتخابى حتى إنه لايزال يدرك بوضوح فى نطاق سلطة الرئيس مهما كان ذلك النطاق ضيقاً .

يسلم الأمريكيون بأن رئيس السلطة التنفيذية يجب أن يكون حرا فى اختيار معاونيه وعزلهم إذا شاء ، وذلك كى يؤدى ما عليه من واجبات ، ويضطلع بأعباء المسئولية كلها . أما الهيئات التشريعية فهى إنما تراقب سلوك الرئيس ، أكثر مما توجهه . وترتب على ذلك أن كان حظ جميع الموظفين العامين الفدراليين عند كل انتخاب معلقاً . هذا ، وقد تشكى الناس فى البلاد الملكية الدستورية من أن حظ صغار الموظفين فى إدارة ما فى أوربا يتوقف على حظ الوزراء . ولكن الضرر أعظم من ذلك وأدهى فى الحكومات الانتخابية . وسبب

---

(١) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) وقد انتهت رياسته الثانية فى مارس سنة ١٨٠٩م .

ذلك واضح لايخفى. فالوزارات المتوالية فى الحكومات الملكية الدستورية تتكون بسرعة. ولما كان ممثل السلطة التنفيذية لايتغير كثيراً فروح التغيير والتجديد تظل فى حدود ضيقة، وما نرى من تغييرات إنما تحدث فى التفصيلات الإدارية لا فى أصولها ومبادئها. أما إبدال نظام بآخر كل أربع سنوات فى أمريكا بحسب ما ينص عليه القانون فيدعو إلى حدوث انقلاب. وما قد يحل بالأفراد من كوارث يكون نتيجة هذا الوضع. ويجب بأن نسلم بأن عدم التأكد من البقاء فى الوظائف العامة فى أمريكا لايؤدى إلى تلك النتائج السيئة التى يتوقعها الناس من ورائه فى البلاد الأخرى. فمن الميسور كل اليسر الحصول على منصب مستقل فى الولايات المتحدة – إن الموظف العام الذى يفقد وظيفته قد يحرم من كثير من مباهج الحياة، ولكنه لايعدم وسيلة يكسب بها رزقه.

سبق أن أشرت فى مطلع هذا الفصل إلى أن الأخطار التى تنجم عن النظام الانتخابى إذا ما طبق على رئيس الدولة، تزداد أو تنقص بحسب الظروف الخاصة بالشعب الذى اختار هذا النظام. فمهما ضيقت وظائف الدولة التقليدية فهى لابد مؤثرة تأثيراً كبيراً فى سياسة البلاد الخارجية، إذ لا يتسنى البدء بأية مفاوضات، أو إجراؤها بنجاح إلا بوساطة شخص واحد. وكلما ازداد مركز الشعب قلقاً وخطراً مست الحاجة إلى سياسة خارجية ثابتة منسقة، وازداد ما فى نظام انتخاب الرئيس الأعلى من خطر. فسياسة الأمريكيين حيال العالم جميعه بسيطة كل البساطة حتى لنكاد نقول أنه لا أحد بحاجة إليهم، ولا هم بحاجة إلى أحد. فاستقلالهم لم يكن مهدداً فى أى وقت أبداً، وعمل السلطة التنفيذية عندهم مقيد بالظروف بقدر ما هو مقيد بالقوانين. ويستطيع الرئيس أن يغير من سياسته ويبدل من غير أن يورط الدولة فى مأزق، أو يؤدى بها إلى الدمار. وأيًا كانت امتيازات السلطة التنفيذية، فالفترة التى تسبق الانتخابات مباشرة، والفترة التى تجرى فى أثنائها يجب أن تعتبرا دائماً أزمة قومية. فكلما ازداد الارتباك الداخلى، وكلما ازداد ما يهدد البلاد من أخطار خارجية ازداد خطر هاتين الفترتين، ولا يستطيع غير عدد قليل من الأمم فى أوربا تفادى كوارث الفوضى أو الغزو فى كل مرة يكونون فيها مشغولين بانتخاب رئيس جديد عليهم(١). أما فى أمريكا فالمجتمع تكوَّن على نحو يجعله يظل ثابتاً على قواعده دون أية حاجة إلى مساعدة أحد، فهو لايخشى شيئا من الأخطار الخارجية. قد يكون انتخاب الرئيس مدعاة للتهيج والاضطراب ولكنه ليس مدعاة للدمار والخراب.

طريقـــة الانتخـــاب

تتجلى مهارة المشرعين الأمريكيين فى طريقة الانتخاب التى اختاروها – إيجاد هيئة انتخابية خاصة – أصوات هؤلاء الناخبين المنفصلة – الحالة التى يدعو فيها مجلس النواب لانتخاب الرئيس – نتائج الاثنى عشر انتخاباً التى حدثت منذ إنشاء الدستور.

(١) عندما يتحدث المؤلف عن الجمهوريات فى أوربا، تكون دولة بولندا (بولونيا) نصب عينيه، فتاريخها فى القرن الثامن عشر يؤيد أقواله. وقد صرح المؤلف بذلك فى الصفحة التالية.

زيادة على ما فى هذا النظام من أخطاء ذاتية ، فقد تنشأ أخطاء أخرى كثيرة من جراء طريقة الانتخاب ، وهى أخطاء يتيسر للمشترع تحاشيها بما يتخذه من احتياطات . فإن اجتمعت أمة مسلحة فى مكان عام لتختار رئيسها ، تعرضت لكل المصادفات التى تؤدى إلى قيام حرب أهلية يمكن أن تنشأ عن مثل هذا الإجراء ، فضلاً عما ينشأ من الأخطار الذاتية فى النظام الانتخابى نفسه . فالقوانين البولونية التى أخضعت انتخاب الرئيس إلى « فيتو » شخص واحد كانت توحى باغتيال هذا الشخص ، أو أنها مهدت الطريق إلى الفوضى .

فعندما نفحص المؤسسات السياسية والأحوال الاجتماعية والسياسية فى الولايات المتحدة يدهشنا ذلك الانسجام الرائع بين منح الحظ ، وجهود الإنسان . فقد توافر لهذه الأمة سببان من أسباب السلام الداخلى الرئيسية ؛ فهى أمة حديثة يقطنها شعب قديم العهد بممارسة الحرية ، فضلا عن أنها لا جيران لها تخشى أن يناصبوها العداء . هذا وقد أفاد المشرعون الأمريكيون من هذه الظروف المواتية فخلقوا سلطة تنفيذية ضعيفة وثانوية يمكن أن يجعلوها انتخابية من غير أن يخشوا أى خطر من وراء ذلك .

فلم يتبق لهؤلاء المشترعين بعد ذلك إلا أن يختاروا من طرق الانتخاب الكثيرة أقلها خطراً . هذا ، وتتفق القواعد التى وضعوها بشأن هذه النقطة اتفاقاً رائعاً مع الضمانات التى سبق أن قدمتها لهم طبيعة البلاد الجغرافية والسياسية . وكان هدفهم أن يتوصلوا إلى طريقة الانتخاب التى تعبر خير تعبير عن إرادة الشعب واختياره ، مع إحداث أقل ما يمكن إحداثه من اضطرابات وتعطيل فى دولاب العمل . فقد سلموا بادىء ذى بدء بأن الأغلبية البسيطة هى التى يجب أن يكون لها القول الفصل فى هذه النقطة . ولكن الصعوبة كانت فى الحصول على هذه الأغلبية من غير أن يكون ثمة فترة تأخير . فهذا التأخير خطر ، ومن الأهمية بمكان العمل على تفاديه . فيندر أن يحصل شخص ما من أول محاولة على أغلبية أصوات شعب عظيم . وإن هذه الصعوبة لتزداد شدة فى جمهورية تتكون من ولايات متحالفة ، فيها النفوذ المحلى أرق وأقوى بكثير مما فى غيرها . وكانت الوسيلة التى اقترحت لتحاشى هذه العقبة الثانية هى أن يعهد بسلطات الأمة الانتخابية إلى هيئة تمثلها تمثيلاً صحيحاً . هذا ، وإن طريقة الانتخاب هذه تجعل قيام الأغلبية أكثر احتمالاً ، إذ كلما قل عدد الناخبين ازدادت فرص وصولهم إلى اتفاق ؛ ذلك إلى أنها تتيح احتمالاً آخر لاختيار أرشد . بقى إذن أن يتقرر إن كان يعهد بحق الانتخاب هذا إلى المجلس التشريعى نفسه ، وهو المجلس الذى يمثل الشعب عادة ، أو أن يعهد إلى هيئة انتخابية خاصة تؤلف لهذا الغرض وحده – غرض انتخاب الرئيس . وقد اختار الأمريكيون الأمر الثانى اعتقاداً منهم بأن الذين يختارون لوضع القوانين فحسب ، لا يمثلون رغبات الأمة تمثيلا كاملا من حيث انتخابها رئيسها الأكبر . ولما كانوا ينتخبون لمدة أكثر من سنة واحدة فالدوائر الانتخابية التى يمثلونها قد تكون غيرت رأيها فى ذلك الوقت . وقد رؤى أن المجلس التشريعى إذا

ما أعطى حق انتخاب رئيس السلطة التنفيذية قد يتعرض أعضاؤه فى فترة من الزمن قبل الانتخاب ، لمناورات الرشوة والدس والوقيعة ، على حين أن الناخبين الخاصين يظلون متصلين بالجماهير ، شأنهم شأن المحلفين ، حتى يوم الانتخاب حيث لا يظهرون سوى لحظة قصيرة يعطون فيها أصواتهم .

ولذلك تقرر أن تعين كل ولاية عدداً من الناخبين ، يقومون بدورهم بانتخاب الرئيس . وإذ لوحظ أن المجالس التى عهد إليها باختيار الموظف الأول فى البلاد الانتخابية ، انقلبت حتماً إلى مباءة للدس والشهوات والجماعات السرية ، وأنها اغتصبت فى بعض الأحيان سلطات ليست لها ، وأن إجراءاتها أو التشكك الذى يترتب عليها ، كانت تدوم فى بعض الأحيان طويلا مما يؤدى إلى الأضرار بسعادة الدولة - تقرر أن يصوت الناخبون جميعاً فى يوم واحد ، من غير حاجة إلى أن يجتمعوا كلهم فى مكان واحد . فهذا الانتخاب المزدوج يجعل الحصول على الأغلبية أمراً محتملاً . وإن لم يكن مؤكداً ، ذلك لأنه من الجائز ألا يتوصل الناخبون إلى اتفاق فيما بينهم ، كما قد لا يتفق أهالى دوائرهم الانتخابية . وفى هذه الحالة لا يكون ثمة مناص من الالتجاء إلى وسيلة من ثلاث : فإما أن يعين ناخبون جدد أو أن يرجع من جديد إلى الناخبين الذين سبق تعيينهم ويستشاروا فى الأمر ، أو أن يعطى الانتخاب إلى هيئة أخرى . فالوسيلتان الأوليان قد تؤديان إلى تأجيل الاختيار النهائى مما يديم الاضطراب ، وهو أمر مقرون به الخطر دائماً . وعلى ذلك اختيرت الوسيلة الثالثة ، وتم الاتفاق على أن تنقل الأصوات فى صناديق مختومة إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ولا تفتح إلا فى يوم معين يحضره أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب . فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية اتجه مجلس النواب فى الحال إلى انتخاب الرئيس على شريطة أن يُختار واحد من المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات فى المجمع الانتخابى(١) .

وهكذا نرى أن الانتخاب لا يعهد به إلى الممثلين العاديين للأمة إلا فى حالة لا يتكرر حدوثها كثيراً ، ذلك إلى أنه لا يمكن التنبؤ بها مطلقاً ، وحتى فى هذه الحالة فإنهم يضطرون إلى اختيار مواطن سبق أن رشحته أقلية قوية من الناخبين الخاصين . فبهذه الوسيلة السعيدة ينضم الاحترام الواجب لصوت الشعب إلى أقصى نشاط ممكن فى التنفيذ ، وإلى تلك الاحتياطيات التى تقتضيها مصلحة البلاد . ولكن قيام مجلس النواب بالفصل فى المسألة لا يستلزم أن يكون بالضرورة حلا للمشكلة لأن أغلبية هذا المجلس قد تكون مع ذلك موضع شك ، وفى هذه الحالة لا يصف لنا الدستور أى علاج ، ومع ذلك فتحديد عدد المرشحين بثلاثة وبإحالة الأمر إلى هيئة عامة مستنيرة تكون قد أزالت جميع العقبات التى ليست ذاتية فى نظام الانتخاب نفسه .

ففى الأربع والأربعين سنة التى مضت على نشر الدستور الفدرالى حدث اثنا عشر

(١) فى هذه الحالة يكون القرار بأغلبية الولايات ، وليس أغلبية الأعضاء ، بحيث لا تكون ولاية نيويورك أكثر نفوذاً من ولاية رود آيلاند فى حسم الموضوع .

انتخابا للرياسة فى الولايات المتحدة – عشرة منها تمت مباشرة بأصوات الناخبين الخاصين من مختلف الولايات فى وقت واحد .ولم يمارس مجلس النواب حقه الاستثنائى الذى يخول له الفصل فى حالة عدم التأكد إلا مرتين اثنتين ، الأولى سنة ١٨٠١ عند انتخاب توماس جفرسون(١) والثانية سنة ١٨٢٥ عند انتخاب كوينزى آدمز(٢) .

أزمـة الانتخـــابات

قد يعد وقت الانتخاب أزمة قومية – لماذا ؟ أهواء الشعب – قلق الرئيس – الهدوء الذى يعقب وقت الانتخاب وهو وقت كله تهيج واضطراب .

بينت الظروف المواتية التى عاونت الولايات المتحدة على اختيار نظام الانتخاب ، والاحتياطات التى اتخذتها السلطة التشريعية لتفادى ما قد ينجم عنه من الأخطار . فقد خبر الأمريكيون كل أنواع الانتخاب ، وعرفوا بالخبرة مدى أقصى درجة من التهيج والاضطراب يمكن ألا تتعارض مع استقرار الأمن العام . فاتساع رقعة البلاد ذلك الاتساع العظيم ، وبعثرة سكانها يجعلان حدوث اصطدام بين الأحزاب أقل احتمالا ، وأقل خطراً منه فى البلاد الأخرى .

فلم ينجم إلى الآن أى خطر من الظروف السياسية التى تجرى فيها الانتخابات ، ومع ذلك فإن وقت انتخاب الرئيس يصح أن يعد أزمة حاقت بالبلاد .

وليس من شك فى أن نفوذ الرئيس الأمريكى على الشئون العامة ضعيف وغير مباشر . ولكن إن كان انتخاب الرئيس أمراً ليس بذى أهمية كبيرة لكل مواطن على حدة ، فهو يهم المواطنين فى جملتهم . ومهما كان الاهتمام قليلاً وتافها فإنه يتخذ أهمية بالغة عندما يصبح عاما . فإذا قارنا الرئيس بملوك أوربا اتضح لنا أنه لايملك غير القليل من الوسائل التى تؤدى إلى إيجاد أنصار له . ولكن المناصب التى تحت تصرفه كثيرة ومنوعة بشكل يستثير عدة آلاف من الناخبين إلى الاهتمام بإنجاحه مباشرة أو بالوساطة . ذلك إلى أن الأحزاب فى الولايات المتحدة تندفع إلى التكتل حول الفرد كى تتخذ شكلاً ملموساً ، فى نظر الجماعة ، وتقدم اسم المرشح للرياسة على أنه رمز لنظرياتها وتشخيص لها . ومع هذا ، كانت الأحزاب جميعها تهتم بكسب الانتخاب ، لا من حيث النظر إلى فوز مبادئهم برعاية الرئيس المنتخب ، ولكن لتظهر بانتخابه أن مؤيدى هذه المبادىء قد أصبحت لهم الأغلبية .

---

(١) هو توماس جفرسون (١٧٤٣ – ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ – ١٨٠٩) وكانت له ضلع كبيرة فى الثورة الأمريكية ويعزى إليه تحرير وثيقة إعلان الاستقلال الشهيرة وفى مدته اشترت الولايات المتحدة إقليم لويزيانا من فرنسا .

(٢) هو جون كوينزى آدمز (١٧٦٧ – ١٨٤٨) الرئيس السادس للولايات المتحدة (١٨٢٥ – ١٨٢٩) .

وقبل أن يحل الوقت المحدد بزمن طويل يصير موضوع الانتخاب حديث الناس الهام وشغلهم الشاغل ، فيتزايد التحمس الطائفي وتتقد كل الشهوات المصطنعة التي يمكن أن يتصورها الخيال في بلاد سعيدة هانئة متمتعة بالطمأنينة والسلام . وزيادة على ذلك يكون الرئيس مشغولاً بشئون الدفاع عن النفس ، فلا يعود يحكم بما فيه مصلحة الدولة ، بل بما فيه مصلحة انتخابية ، فتراه يتملق الأغلبية ويتذلل لها بدلاً من أن يكبح أهواءها كما يقتضيه واجبه ، فإنه كثيراً ما يسترضي أسوأ أهوائها . وكلما اقترب ميعاد الانتخاب ازداد نشاط الدس والدساسين وتهيج الشعب كله ، وانقسم المواطنون معسكرات متعادلة ، كل معسكر فيها يتخذ اسم مرشحه الحبيب إليه ، فتصبح الأمة كلها في اضطراب المحموم . لقد صار الانتخاب موضوع الصحف اليومي وموضوع أحاديث الناس وأسمارها الخاصة ، وغاية كل تفكير ، وكل عمل من أعمال . إنه أصبح موضوع الساعة الوحيد . صحيح أنه بعد أن يتم الانتخاب ينقضي كل هذا التحمس ويزول ويعود الهدوء إلى نصابه ويهبط فيضان النهر الذى كاد يطغى على جانبه ويعود إلى مستواه العادى . لكن من ذا الذى يستطيع أن يتمالك نفسه فلا يدهش من هبوب مثل هذه العاصفة ؟

إعادة انتخاب الرئيس

إعادة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية تجعل الدولة نفسها مصدراً للدس والرشوة – هم رئيس الولايات المتحدة الأول ، أن يعاد انتخابه – ضرر إعادة الانتخاب في أمريكا بوجه خاص – آفة الديمقراطية فيها ، أنها تخضع السلطة كلها تدريجياً لأقل رغبة من رغبات الأغلبية – وإعادة انتخاب الرئيس تشجع على زيادة هذا الشر .

ترى هل أصاب المشترعون في الولايات المتحدة بالسماح بإعادة انتخاب الرئيس أم أخطأوا[١] فحرمان رئيس السلطة التنفيذية من أن يعاد انتخابه يبدو لأول وهلة أمراً لا يستسيغه عقل . وكلنا يعلم أن شخصاً واحداً قد يؤثر بمواهبه أو أخلاقه في مصير أمة بأسرها ، وبخاصة في الأزمات العصيبة . فإصدار المواطنين قانوناً يمنع من إعادة انتخاب الحاكم يحرمهم خير وسيلة عندهم لضمان سعادة البلاد وإنقاذها . أليس من غريب المتناقضات أن يمنع إنسان من الحكم في الوقت الذى أثبت فيه جدارته وقدرته على حكم البلاد حكماً رشيداً .

إن كانت هذه حججاً قوية فثمة أسباب ضدها قد تكون أوجه منها ؛ الدسائس والرشوة رذائل ذاتية في كل حكومة منتخبة . وإذا ما أجيزت إعادة انتخاب رئيس

---

(١) يلاحظ أن المؤلف يرضى عن مبدأ اختيار الموظفين العامين ، وعن انتخاب ممثلين للأمة ولكنه لا يرضى عن أن يكون الرئيس منتخباً . فهو هنا يتساوق مع ميوله الأرستقراطية التي لم يستطع أن يتخلص منها تماماً .

الدولة ، تفاقمت هذه الشرور وأضرت بكيان الدولة نفسه . فإن سعى مواطن وراء الترق عن طريق الدس انحصرت مناوراته فى دائرة ضيقة كل الضيق ، أما إن نزل رئيس الحكام إلى المعركة استغل قوة الدولة فى تحقيق أغراضه . ففى الحالة الأولى يكون المعول على موارد الفرد ، وهى ضعيفة ، أما فى الحالة الثانية ، فالدولة ذاتها ، بواسع نفوذها ، تشتغل بأمور الدس والرشوة . فمن يقترف من المواطنين أعمالاً شائنة للحصول على القوة والسلطان إنما يفعل ذلك على نحو لا يضر بسعادة الأمة إلا بطريق غير مباشرة . أما إن نزل ممثل السلطة التنفيذية إلى الميدان تضاءلت مشاغل الدولة كلها فى نظره وهبطت إلى مرتبة ثانوية من الأهمية ، وصارت مسألة نجاحه فى الانتخابات شغله الشاغل ؛ ولم تعد جميع المفاوضات العامة والقوانين فى نظره سوى طرق من الدعاية الانتخابية ؛ وصارت المناصب مكافآت على ما يقدم إلى رئيس الدولة من خدمات ، لا على ما يقدم للأمة نفسها . فإن لم يكن نفوذ الحكومة مضراً بالبلاد فإنه لم يعد على الأقل مفيداً للأمة التى قامت من أجلها هذه الحكومة .

يستحيل على المرء منا أن يفكر فى سير الأمور العادى فى الولايات المتحدة من غير أن يلحظ أن رغبة رئيسها الأولى أن يعاد انتخابه ، وهى رغبة تسيطر على تفكيره وتشغل باله كله . وأن كل سياسته فى الأمور الإدارية ، بل قل وفى أصغر ما يتخذه من إجراءات ، تتجه كلها نحو تحقيق هذه الغاية ، وبخاصة كلما اقترب ميعاد الأزمة ، فيحل اهتمامه بشأنه الخاص محل اهتمامه بالمصلحة العامة . فمبدأ إعادة الانتخاب هذا يجعل نفوذ الحكومات الانتخابية المفسد أوسع مدى وأشد خطراً ، إذ أنه يعاون على تدهور أخلاق الشعب السياسية ويحل سعة الحيلة محل الوطنية الصادقة .

وزيادة على ذلك ، فهذا المبدأ يجر أضراراً مباشرة على المصادر التى يقوم عليها كيان أمريكا القومى . والظاهر أن كل حكومة بها آفة ذاتية فى صميم عناصر حياتها ذاتها ؛ وتتجلى عبقرية المشرعين فى إدراك هذه الآفة وما تجره من شرور إدراكاً صحيحاً . فقد تنجو الدولة من آثار الكثير من قوانينها الفاسدة ، وكثيراً ما يكون الضرر الذى تحدثه هذه القوانين مبالغاً فيه ؛ ولكن كل قانون يشجع على نمو هذه الآفة المهلكة ، هذا السرطان الداخلى ، لابد أن يقضى فى النهاية عليها كل القضاء ، وإن ظلت عواقبه الوخيمة لا تدرك مباشرة .

يكمن مبدأ القضاء على الملكية المطلقة فى اتساع سلطان الملك اتساعاً غير محدود وغير معقول ، وقد يكون الإجراء الذى يرمى إلى استبعاد النصوص الدستورية التى تحد من هذا النفوذ إجراءً بالغ السوء حتى وإن كانت عواقبه الفورية لم تصاحبها أضرار . ويماثل هذا الدليل ، فى البلاد ذات النظم الديمقراطية ، حيث يعمل الشعب باستمرار على الاستيلاء

على السلطة كلها شيئاً فشيئاً ، نجد القوانين التي تزيد هذا الاستيلاء أو تعجل به تهاجم مبدأ الحكم نفسه مباشرة .

إن أعظم فضل للمشترعين الأمريكيين أنهم أدركوا هذه الحقيقة إدراكاً واضحاً ، وكان لهم الشجاعة أن يعملوا وفقها . فقد رأوا أن لابد من إقامة سلطة معينة فوق سلطة الشعب ، وتستمتع بشيء من الاستقلال فى دائرة اختصاصاتها من غير أن تكون بمنأى من إشراف الشعب ورقابته عليها . وهذه السلطة مضطرة أن تعمل بحسب القرارات الدائمة التى تصدرها الأغلبية ، ولكنها تستطيع مع ذلك أن تقاوم أهواء تلك الأغلبية وتقلباتها فى رأيها ، وترفض أشد طلباتها خطراً . وتحقيقاً لهذا الغرض ركزوا السلطة التنفيذية كلها فى يد واحدة ؛ فمنحوا الرئيس ميزات واسعة وسلحوه بحق الفيتو كى يتمكن من مقاومة أى اعتداء يحدث على السلطة التشريعية .

ولكن المشترعين هؤلاء ، أفسدوا عملهم هذا بعض الإفساد ، بإدخالهم مبدأ إعادة انتخاب الرئيس . فقد منحوه سلطة واسعة وجعلوه فى الوقت نفسه يتحرج من استخدامها . فإن كانت إعادة انتخابه غير ممكنة لم يكن مستقلا عن الشعب لأن مسئوليته أمامه لا تزايله ولكن حظوته عند الشعب ليست بالضرورية له لدرجة تجعله يخضع لرغباتهم فى كل الأحوال . أما إن كانت إعادة انتخابه جائزة - وهذا أمر يصدق بوجه خاص فى الوقت الحاضر ، حيث الأخلاق السياسية متراخية وحيث الرجال العظماء قلة نادرة - أضحى رئيس الولايات المتحدة أداة طيعة فى أيدى الأغلبية فيختار كل ما يختاره الشعب ، ويكره كل ما يكرهه ، ويفسر رغباتهم ، ويسبقهم إلى تعرف مواضع شكاواهم ، ويستسلم إلى أسخف مطالبهم . فبدلا من أن يقوم هو بتوجيههم كما يقتضيه التشريع ، صار يتبع أوامرهم فحسب . فكى لا تحرم الدولة من مواهب رجل فرد جعل الأمريكيون هذه المواهب عقيمة لا جدوى منها ، وكى يحتفظوا بوسيلة لمواجهة الأخطار غير المنظورة عرضوا البلاد لأخطار مستمرة .

المحـاكم الفـدرالية

الأهمية السياسية للسلطة القضائية فى الولايات المتحدة - صعوبة معالجة هذا الموضوع - فائدة السلطة القضائية فى الاتحاد - أنواع المحاكم التى يتيسر إدخالها فى الاتحاد الأمريكى - ضرورة إنشاء محاكم فدرالية - تنظيم القضاء القومى - المحكمة العليا - الفرق بينها وبين سائر المحاكم المعروفة .

درسنا السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الولايات المتحدة . وبقى علينا أن ندرس السلطة القضائية فيها . ولست أخفى عن القارىء متاعبى هنا . فالمؤسسات القضائية لها نفوذ كبير على أحوال الأمريكيين الإنجليز ، وتشغل مركزاً هاماً بين المؤسسات السياسية

بمعناها الصحيح . فهي ، من هذه الوجهة ، جديرة كل الجدارة بأن توجه إليها اهتماماً خاصاً . ومع ذلك فإنى فى حيرة من أمر تفسير عمل المحاكم الأمريكية السياسى من غير أن أتعرض لبعض التفصيلات الفنية من حيث تأليف هذه المحاكم وأشكال إجراءاتها . ولست بمستطيع تناول هذه التفاصيل الدقيقة من غير أن أثقل على القارىء بما فى هذا الموضوع من جفاف طبيعى ، ومع ذلك فما السبيل إلى جعل ما أقوله واضحاً وموجزاً فى الوقت نفسه ؟ فمن العسير علىَّ إذن أن أتفادى كل هذه الشرور المختلفة ؛ فسيشتكى القارىء العادى من أنى مسئم ، ويشتكى المحامون من أنى أسرفت فى الاقتضاب والإيجاز .. ولكن هذه كلها مساوىء طبيعية فى الموضوع الذى تصديت له ، وبخاصة فى النقطة التى سأشرع فى الكلام عنها توا .

لم تكن الصعوبة الكأداء كيفية تأليف الحكومة الفدرالية ، وإنما هى إيجاد طريقة لتنفذ بها قوانينها ، إذ ليس لدى الحكومة عادة سوى طريقتين اثنتين للتغلب على معارضة المحكومين ، هما القوة المادية التى تحت تصرفها ، والقوة الأدبية التى تستمدها من أحكام المحاكم .

فالحكومات التى لا وسيلة لديها فى إجبار الناس على الطاعة غير الحرب السافرة ، لابد أن تكون قد أشرفت على الهلاك ، ذلك لأنه من المحتمل أن يحدث لها أحد شيئين : فإن كانت حكومة ضعيفة ومعتدلة غير مسرفة لم تلجأ إلى القوة إلا إذا لم يعد لها منها مفر ؛ فهى قد تغض النظر عن كثير من المخالفات وحوادث العصيان الجزئية ، وعندئذ تتردى شيئاً فشيئاً فى الفوضى . أما إن كانت جريئة وقوية التجأت كل يوم إلى القوة المادية . وما أسرع ما تقع إذن فى الاستبدادية العسكرية ، وبذلك تكون هذه الحكومة فى نشاطها وفى شمولها مضرة بالجماعة .

إن الهدف الأكبر الذى ترمى إليه العدالة لا يعدو إحلال فكرة الحق محل العنف ، وإقامة حاجز من القانون بين الحكومة ، وبين استعمال القوة المادية . وإنه لشىء عجيب حقاً ، تلك السلطة التى يمنحها رأى البشرية العام إلى محكمة من محاكم العدالة لتتدخل فى شئون الناس . فهى تستمسك حتى بمجرد شكليات العدالة ، وتجعل لمجرد ظل القانون نفوذاً فعالاً . فالقوة الأدبية التى لدى المحاكم تجعل استخدام القوة المادية نادرة كل الندرة ، وكثيراً ما تحل هى محلها ، ولكن عندما لا يكون الاستغناء عن القوة أمراً ممكناً ، ازدادت المحاكم قوة بإضافة فكرة القانون إليها .

فالحكومة الفدرالية أحوج من أية حكومة أخرى إلى سند من المؤسسات القضائية ، وذلك لأنها بطبعها ضعيفة ومعرضة لمقاومات شديدة . فإن كانت مضطرة دائماً إلى اللجوء إلى العنف ، أول ما تلجأ ، لم تستطع أن تؤدى مهمتها ؛ ومن ثم صار الاتحاد بحاجة خاصة إلى هيئة قضائية تجعل المواطنين يذعنون لقوانينها أو لتدفع عنهم ما قد يوجه إليهم

من هجمات . ولكن ، ما المحاكم التي يجب أن تمارس هذه الميزات يا ترى ؟ هل يعهد بها إلى المحاكم التي سبق أن نظمت في كل ولاية ؟ أم لابد من إنشاء محاكم فدرالية ؟ ليس من الصعب أن نبرهن على أن الاتحاد لا يستطيع أن يكيف سلطة الولايات القضائية بما يجعلها تتلاءم مع احتياجاته . ففصل السلطة القضائية عن السلطات الأخرى التي في الدولة ضروري لضمان كل سلطة ولحرية الجميع . ولكن لا يقل عن ذلك أهمية لوجود الدولة ، أن تكون سلطات الدولة المختلفة من أصل واحد ، وتتبع مبادىء واحدة ، وتعمل في دائرة واحدة ؛ وعلى الجملة يجب أن تكون متجانسة . وفي ظني أنه لا يوجد أحد يخطر بباله أن يجعل الجرائم التي ارتكبت في فرنسا تحاكم في محكمة أجنبية كي تضمن نزاهة القضاة وعدم تحيزهم ؛ فالأمريكيون ليسوا سوى شعب واحد بالنسبة لحكومتهم الفدرالية ، ولكن سمح لهيئات سياسية منوعة ، أن تقوم وسط هذا الشعب معتمدة على الحكومة الفدرالية في بضعة مواضع ، ومستقلة عنها في سائرها . ولكل هيئة منها أصلها الخاص ومبادىء خاصة بها ، وطرق خاصة في إنجاز شئونها . فأن يعهد بتنفيذ قوانين الاتحاد إلى محاكم أقامتها هذه الهيئات السياسية معناه السماح لقضاة أجانب أن يترأسوا الأمة ، بل الأمر أكثر من ذلك . فليست كل ولاية أجنبية عن الاتحاد فحسب ، بل هي خصم دائم له مادامت كل سلطة يخسرها الاتحاد تصبح ربحاً للولايات . وعلى هذا فتنفيذ قوانين الاتحاد بوساطة محاكم الولايات ليس معناه فقط السماح بقضاة من الأجانب ليرأسوا الأمة بل معناه كذلك السماح بتعيين قضاة متحيزين ليرأسوها .

ولكن عدد محاكم الولايات هو الذي جعلها غير صالحة لخدمة الأمة ، أكثر مما جعلها هكذا مجرد طبيعة هذه المحاكم . فعندما أنشىء الدستور الفدرالي كان في الولايات المتحدة ثلاث عشرة محكمة تصدر أحكامها من غير استئناف ، ثم زاد هذا العدد الآن حتى بلغ أربعا وعشرين محكمة . إنا لا نستطيع أن نتصور أن دولة تتعرض قوانينها الأساسية لأربعة وعشرين تفسيراً مختلفاً في الوقت الواحد ، تستطيع أن تعيش ، فذلك أمر يناقض العقل وتكذبه الخبرة .

ولذلك اتفق المشترعون الأمريكيون على إيجاد سلطة قضائية فدرالية تطبق قوانين الاتحاد ، وتفصل في مسائل معينة تتعلق كلها بالمصالح العامة ، وهي مسائل سبق أن تحددت بدقة وعناية من قبل . فركزوا سلطة الاتحاد القضائية كلها في محكمة واحدة سميت محكمة الولايات المتحدة العليا . وتيسيراً لسرعة إنجاز الأعمال ، أضيف إلى هذه المحكمة محاكم أخرى أقل منها درجات ، وخول لها أن تفصل في قضايا ذات أهمية ثانوية من غير أن يكون لأحكامها أي استئناف ، وكذلك خول لها الفصل في قضايا أخرى أكبر أهمية ، مع جواز استئناف أحكامها . وليس للشعب ولا للسلطة التشريعية يد في تعيين أعضاء المحكمة العليا ، وإنما يعينهم رئيس الولايات المتحدة نفسه بعد أخذ رأي الكونجرس ؛ وكي يكفل لهم الاستقلال عن السلطات الأخرى تقرر أن يكونوا غير قابلين للعزل ، وأن تكون

مرتباتهم ، أعد تحديدها ، غير قابلة للتخفيض من قبل الهيئة التشريعية . لقد كان من السهل إعلان مبدأ القضاء الفدرالى ، ولكن عند البدء فى تحديد مدى ولايته القضائية ظهرت صعوبات جمة .

وسائل تعيين أهلية الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية

صعوبة تعيين الولاية القضائية للمحاكم المختلفة فى « الاتحادات » – حصلت محاكم الاتحاد على حق تحديد ولايتها بنفسها – وجوه تعدى هذه القاعدة على جزء السيادة المخصص للولايات المختلفة – سيادة هذه الولايات محددة بالقوانين ، وبشروح هذه القوانين – الخطر الذى تتعرض له الولايات بذلك ، خطر فى الظاهر أكثر منه فى الواقع .

لما كان دستور الولايات المتحدة يعترف بوجود سيادتين متمايزتين ، تقومان جنباً إلى جنب ويمثلهما من الوجهة القضائية نوعان متمايزان من المحاكم، فإن العناية القصوى التي بذلت فى تحديد ولاية كل منهما القضائية الخاصة لم تكف لمنع تكرار حدوث التصادم بين تلك المحاكم . وعندئذ ظهرت مشكلة الذى له حق الفصل فى أهلية كل محكمة .

إذا ما اختلفت محكمتان فى مسألة قضائية فى البلاد ذات الهيئة السياسية المفردة ، وجدتا محكمة ثالثة فى متناولهما تفصل فيما نجم بينهما من خلاف ؛ ويتم هذا عادة فى غير مشقة – لأن مشكلات الأهلية القضائية فى هذه الأمم لا صلة لها بالسيادة القومية . أما إيجاد حكم بين المحكمة العليا فى الاتحاد وبين محكمة عليا أخرى فى إحدى الولايات فمستحيل ، لأنه لابد أن يكون من نوع إحدى هاتين المحكمتين ، فكان لا مناص إذن من أن يسمح لإحدى هذه المحاكم بأن تفصل فى قضيتها هى بنفسها وتأخذ علماً بالنقطة موضع النزاع . فمعنى منح هذه الميزة للمحاكم المختلفة فى الولايات هدم سيادة الاتحاد فى الواقع ، بعد أن قامت وتأسست قانوناً ، ذلك لأن تفسير الدستور سرعان ما يعيد إلى الولايات جزء الاستقلال الذى منعته عنها حرفية الدستور . لقد كان الغرض من إنشاء المحكمة الفدرالية منع محاكم الولايات من أن تفصل كل منهما بطريقتها الخاصة فى مشاكل تمس المصالح القومية ، وبذلك تتكون مدونة موحدة من التشريع لتفسير قوانين الاتحاد . ولم يكن هذا الغرض ليتحقق إن كانت محاكم الولايات المختلفة ، حتى ولو امتنعت عن الفصل فى القضايا المعترف بأنها قضايا فدرالية بطبيعة أمرها ، وإن كانت تلك المحاكم قادرة على الفصل فيها بأن تدعى أنها ليست فدرالية ، وعلى ذلك خول لمحكمة الولايات المتحدة العليا حق الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بالولاية القضائية .

كانت هذه أخطر صدمة وجهت إلى سيادة الولايات التى أصبحت بذلك مقيدة ، لا بالقوانين فحسب ، بل بشروحها كذلك ، أى مقيدة بقيد معروف ، وبآخر غير معروف ، بقاعدة أكيدة وأخرى تحكمية . صحيح أن الدستور قد عين حدود السيادة الفدرالية على

وجه الدقة ، ولكن كلما قام نزاع بشأن هذه السيادة مع إحدى الولايات ، قامت محكمة فدرالية تفصل فى أمر هذا النزاع ، ومع ذلك فالأخطار التى تهدد استقلال الولايات بسبب هذا الإجراء أقل خطراً مما يبدو . وسنرى فيما بعد أن القوة الحقيقية فى أمريكا موجودة فى الولايات المتحدة أكثر منها فى الحكومة الفدرالية . فالقضاة الفدراليون يشعرون بضعف القوة النسبى التى يعملون باسمها ، وهم أميل إلى أن يتركوا حق هذا الفصل فى القضايا ، الذى يخوله لهم القانون ، من أن يؤكدوا ميزة ليس لهم حق شرعى للمطالبة بها .

أحوال شتى من أحوال الولاية القضائية

الموضوع ، والطرف ، هما الشرطان الأولان فى الولاية القضائية الفدرالية – القضايا التى يشترك فيها السفراء ، أو الاتحاد ، أو ولاية من الولايات – من الذى ينظر فيها – الأسباب الناشئة عن قوانين الاتحاد – لم كانت تنظر أمام المحاكم الفدرالية – الأسباب الخاصة بعدم الوفاء بالعقود تعرض على المحاكم الفدرالية – ما يترتب على هذا الإجراء من عواقب .

بعد أن قام مشترعو الاتحاد بتقرير أهلية المحاكم الفدرالية ، حددوا أنواع القضايا التى يجب أن تدخل فى ولايتهم القضائية ؛ فتقرر ، من جهة ، أن القضايا التى فيها أطراف معينة يجب أن تعرض دائماً على المحاكم الفدرالية ، من غير نظر إلى طبيعة القضية نفسها ؛ ومن جهة أخرى ، يجب أن تعرض عليها قضايا أخرى معينة أيًّا كان الأطراف فيها . فالطرف والموضوع اعتبر إذن أساس الولاية القضائية الفدرالية .

يمثل السفراء الأمم التى بينها وبين الاتحاد صداقة . فكل ما يتصل بهم يمس إلى حد ما الاتحاد كله ؛ ومن ثم ، فإن كان أحد السفراء طرفاً فى قضية فإن نتيجتها تؤثر لا شك فى سعادة الأمة برمتها ؛ ولذا وجب أن تقوم محكمة فدرالية بالفصل فيها .

وإن كان الاتحاد نفسه طرفاً مشتركاً فى إجراءات قانونية ، فليس من العقل ولا هو من عادات الأمم كلها ، أن تلجأ إلى محكمة تمثل أية سيادة أخرى غير سيادته (الاتحاد) فالمحاكم الفدرالية وحدها هى التى تفصل فى مثل هذه الشئون .

عندما يكون الطرفان المتقاضيان من ولايتين مختلفتين ، لا يكون من اللائق أن تنظر القضية أمام محكمة من محاكم إحدى الولايتين هاتين ، وخير وسيلة أن تختار محكمة لا تثير شبهات أى الطرفين . وهذه بالطبع لابد أن تكون محكمة فدرالية .

وعندما لا يكون الطرفان المتقاضيان فردين عاديين ، بل ولايتين ، يضاف باعث سياسى إلى اعتبار العدالة ذاته . فصفة الطرفين فى هذه الحال تجعل لخلافهما أهمية قومية . وأبسط خلاف بين ولايتين يمكن أن يقال فيه أنه يتضمن سلام الاتحاد كله .

وكثيراً ما تحدد طبيعة القضية قاعدة الأهلية . فلا يخفى أن المحاكم الفدرالية هى المختصة بجميع المسائل التى تتعلق بالشئون البحرية . وتكاد كل هذه المسائل أن تتوقف على تفسير القانون الدولى . ومن هذه الوجهة ، كانت تهم الاتحاد بالضرورة بالنسبة للدول الأجنبية . وزيادة على ذلك ، فالبحر لايدخل ضمن حدود الولاية القضائية لأية ولاية دون أخرى . ومن ثم كان لابد أن تنظر المحاكم القومية وحدها القضايا التى تنشأ عن المشكلات البحرية .

هذا ، ويدرج الدستور جميع القضايا التى تأتى بحسب طبيعتها أمام المحاكم الفدرالية تحت عنوان واحد . والقاعدة فى ذلك بسيطة ، ولكنها حافلة بنظام كامل من الآراء ، وبطائفة كبيرة من الحقائق . ففيها إعلان بأن سلطة المحكمة العليا القضائية تمتد إلى كل الحالات الناشئة عن قوانين الولايات المتحدة .

وإليك مثالين اثنين يوضحان ما قصد إليه المشرع أتم توضيح .

فقد حرم الدستور على الولايات أن تسن قوانين بشأن قيمة النقد وتداوله . فإن حدث على الرغم من هذا التحريم أن أصدرت إحدى الولايات قانوناً من هذا النوع ، ورفض أن يوافق عليه الطرفان المعنيان بالأمر بحجة أنه مخالف للدستور ، وجب أن تعرض القضية على محكمة فدرالية ، لأن هذه مشكلة ناشئة عن قوانين الولايات المتحدة . وإذا ماقامت صعوبات بشأن فرض ضرائب استيراد سبق أن قررها الكونجرس ، فالمحكمة الفدرالية هى التى يجب أن تفصل فيها لأن القضية تتصل بشأن تفسير قانون من قوانين الولايات المتحدة .

فهذه القاعدة تتفق تماماً مع مبادىء الدستور الفدرالى الأساسية . فالاتحاد بشكله الذى تقرر له فى سنة ١٧٨٩ ، ليس له ، حقاً ، سوى سيادة محدودة ، ولكن المقصود أنه فى دائرة هذه السيادة ، إنما يكوّن شعباً واحداً ، ففى نطاق هذه الحدود يكون الاتحاد صاحب السيادة . فإذا تقررت هذه النقطة وسلمنا بها كان الاستنتاج منها سهلاً . فمن المعترف به أن الولايات المتحدة ليست ، من حيث الحدود التى رسمها دستورها ، إلا شعباً واحداً . فمن المستحيل أن نأبى عليها الحقوق التى تستمتع بها الأمم الأخرى . ولكن من المسلم به ، منذ نشأت المجتمعات ، أن لكل أمة الحق فى أن تكون محاكمها هى التى تفصل فى المسائل التى تتعلق بتنفيذ قوانينها هى . والرد على هذا ، أن الاتحاد فى وضع غريب . فهو فى بعض المسائل يعتبر شعباً واحداً ، على حين أنه فى سائرها يعتبر لا شىء . ولكن النتيجة التى يمكن أن تؤخذ من ذلك هى أن الاتحاد فى القوانين المتصلة بتلك المسائل يستمتع بكل ما للسيادة المطلقة من حقوق . والصعوبة إنما هى فى معرفة كنه هذه المسائل . وإذا ما تقررت (وقد بينت عند الكلام على الوسائل اللازمة لتعيين الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية كيفية الفصل فيها) لم يعد ثم مجال لأى شك . لأنه عندما يثبت

أن قضية ما فدرالية - أى أنها تخص ذلك الجزء من السيادة الذى خصصه الدستور للاتحاد - فالنتيجة الطبيعية أن تعد داخلة فى الولاية القضائية التى للمحاكم الفدرالية .

فكلما هوجمت قوانين الولايات المتحدة ، أو كلما التجأ إليها الناس دفاعاً عن النفس ، وجب الالتجاء إلى المحاكم الفدرالية . وهكذا تمد ولايات محاكم الاتحاد القضائية حدودها أو تضيقها بنسبة تزايد سيادة الاتحاد أو تناقصها تماماً . وسبق أن بينت أن هدف المشترعين فى سنة ١٧٨٩ كان تقسيم السيادة إلى قسمين متمايزين ، وضعوا فى أحدهما الرقابة على جميع مصالح الاتحاد العامة ، ووضعوا فى الآخر الرقابة على المصالح الخاصة بالولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . فكان همهم الأول تسليح الحكومة الفدرالية بقوة كافية تمكن لها من أن تقاوم (فى دائرتها الخاصة) تعدى الولايات المختلفة عليها . أما من حيث هذه الجماعات فالمبدأ العام الذى اختير لها هو أن تترك حرة فى نطاق حدودها . ولا تستطيع الحكومة المركزية أن توجه سلوك هذه الولايات ، بل ولا حتى أن تفتش عليها ، فى دائرة تلك الحدود . وقد أشرنا عند الكلام على تقسيم السيادة ، إلى أن هذا المبدأ الثانى لم يكن موضع احترام دائماً ، مادامت الولايات قد منعت من أن تسن قوانين معينة ظاهر أنها ضمن نطاق مصالحها الخاصة بها ، فإذا ما نفذت ولاية الاتحاد قانوناً من هذا القبيل جاز للمواطنين الذين يلحقهم أذى من جراء تنفيذه أن يتجهوا إلى المحاكم الفدرالية .

وهكذا تمتد ولاية المحاكم الفدرالية القضائية ، لا إلى الأحوال التى تنشأ تحت قوانين الاتحاد فحسب ، بل تمتد كذلك إلى المسائل التى تنشأ من جراء القوانين التى تسنها الولايات المختلفة مخالفة للدستور . فالولايات ممنوعة من أن تضع قوانين فى القضايا الجنائية .. وكل شخص يحكم عليه بمقتضى قانون من هذا النوع له الحق فى أن يستأنف الحكم إلى سلطة الاتحاد القضائية . هذا ، والدستور لا يمنع الولايات كذلك من وضع قوانين يمكن أن تضعف ما للعقود من التزامات . فإن ظن مواطن أن التزاماً من هذا القبيل قد أضعف من جراء قانون تقرر فى ولايته فله ألا يطيعه ويستأنف الحكم أمام المحاكم الفدرالية .

وهذا أمر يبدو لى أخطر مهاجمة وجهت إلى استقلال الولايات . فالحقوق المخولة للحكومة الفدرالية لأغراض واضح أنها قومية ، حقوق محدودة يسهل إدراكها . ولكن الحقوق التى تخولها لها هذه المادة التى ذكرناها توأ ، ليست مفهومة بسهولة ، ولا هى محددة تمام التحديد . فثم فى الواقع قوانين سياسية كثيرة تؤثر فى وجود العقود ، ويمكن أن تتخذ وسيلة للاعتداء على السلطة المركزية .

٥

إجـــراءات المحـــاكم الفـــدرالية

ضعف السلطة القضائية الطبيعي فى الاتحادات – يجب أن يبذل المشترعون وسعهم فى ألا يستدعوا للوقوف أمام المحاكم الفدرالية إلا الأفراد ، لا الولايات – كيف نجح الأمريكيون فى هذا الأمر – مقاضاة الأفراد المباشرة أمام المحاكم الفدرالية – مقاضاة الولايات التى تنتهك حرمة قوانين الاتحاد مقاضاة غير مباشرة – قرارات المحكمة العليا لاتهدم قوانين الولايات وإنما تضعفها ليس إلا .

سبق أن بينت ما للمحاكم الفدرالية من حقوق . ولا يقل عن ذلك أهمية أن نبين كيفية ممارسة هذه الحقوق . فسلطة العدالة فى البلاد ذات السيادة غير المنقسمة سلطة لاتقاوم ، وتستمد من أن محاكم هذه البلاد تمثل الأمة بأسرها ، التى فى خلاف مع الفرد الموجهة إليه قراراتها . وبذلك تكون فكرة القوة قد أدخلت لتأييد فكرة الحق ، ولكن الأمر ليس كذلك دا ئماً فى الأقطار ذات السيادة المنقسمة ، فالغالب فى هذه لأقطار أن تكون السلطة القضائية موجهة ضد جزء من الأمة لا إلى فرد من الأفراد . ويترتب على ذلك أن تقل سلطتها الأدبية وقوتها المادية . وفى الولايات الفدرالية تنقص سلطة القاضى بطبيعة الحال ، على حين تزداد قوة الطرفين المتقاضيين . فيجب أن يكون هدف المشرع فى الولايات الفدرالية إذن جعل مركز المحاكم شبيهاً بالمركز الذى تشغله فى البلاد التى فيها السيادة كاملة غير مقسمة . وبعبارة أخرى يجب أن توجه جهود المشترع دائماً إلى سلطة الاتحاد القضائية بوصفه ممثل الأمة ، وإلى الطرف المتقاضى بوصفه يمثل مصلحة فردية .

تقتضى كل حكومة ، أيا كان شكلها ، الوسائل التى لابد منها لإجبار رعاياها على الوفاء بالتزاماتهم نحوها ، ولحماية نفسها وحقوقها من اعتدائهم عليها . أما من حيث تأثير الحكومة المباشر فى المجتمع فقد تمكن دستور الولايات المتحدة بحيلة سياسية بارعة ، من أن يوجب على المحاكم الفدرالية ، وهى تعمل باسم القوانين ، ألّا تقبل قضايا من المتقاضين إلا باعتبارهم أفراداً . فإذا سبق أن أعلن أن الاتحاد إنما يتكون من شعب واحد ، فى الحدود التى رسمها الدستور ، فالحكومة التى خلقها هذا الدستور والتى تعمل فى دائرة تلك الحدود ، قد خول لها ممارسة جميع الحقوق التى تتمتع بها الحكومة القومية . ومن أهم مزاياها الرئيسية الحق فى توصيل مشيئتها إلى المواطن مباشرة . فإن قرر الاتحاد ضريبة مثلا ، فإنه لا يتجه إلى الولايات لجبايتها بل يتجه إلى كل مواطن أمريكى بنسبة التقدير الذى تقرر عليه . فالمحكمة العليا المخول لها تنفيذ قانون الاتحاد هذا بالقوة ، تمارس سلطتها لا على ولاية متمردة ، بل على شخص الفرد دافع الضرائب . فتأثيرها مثل تأثير السلطة القضائية فى الدول الأخرى ، إنما ينصب على شخص الفرد نفسه . ويجب ألا ننسى أن الاتحاد قد عرف كيف يختار خصمه ، وإذ كان هذا الخصم ضعيفاً فإنه يمنى بالهزيمة دائماً طبعاً .

ولكن الصعوبة تزداد شدة إذا لم يكن الاتحاد هو الذى تقدم بطلب اتخاذ هذه الإجراءات ، وإنما تقدم بها آخر ضده . فالدستور يعترف بسلطة الولايات التشريعية . وقد يحدث أن يعتدى قانون تسنه هذه السلطة ، على ما للاتحاد من حقوق ، وعندئذ لا يكون ثمة مناص فى هذه الحالة من حدوث اصطدام بين هذه الهيئة وبين الولايات التى نفذت هذا القانون . ولم يبق إلا الالتجاء إلى استعمال أقل أنواع العلاج خطراً .. والمبادىء العامة التى سبق أن تكلمت عنها تبين لنا ماهية هذا العلاج .

ويجوز أن نتصور أن الاتحاد كان يستطيع فى الحالة المعروضة للبحث أن يقاضى الولاية أمام محكمة فدرالية طالباً منها إلغاء هذا القانون ، وهذا هو الإجراء الطبيعى ، ولكن السلطة القضائية تصبح عندئذ فى مركز يقفها ضد الولاية مباشرة ، وهو مركز يحسن تفاديه بقدر الإمكان . هذا ، ويعتقد الأمريكيون أن وضع قانون جديد لا تضر مواده ببعض المصالح الفدرالية ، أمر يكاد يكون مستحيلاً . فالمشترعون الأمريكيون يفترضون أن هذه المصالح وسيلة لمهاجمة مثل هذه الإجراءات الضارة بالاتحاد ، ومن ثم كانت هذه المصالح هى التى بسطت المحكمة العليا حمايتها عليها .

ولنفرض أن ولاية باعت من أراضيها العامة إلى إحدى الشركات ، وبعد مضى سنة أصدرت قانونا يقضى بالتصرف فى الأرض المبيعة تصرفاً آخر ، وبذلك تكون مادة الدستور التى تحرم وضع قوانين تضعف من الالتزام بالعقود قد انتهكت . فعندما يأخذ مشترى الأرض فى أن يستولى عليها بحسب القانون الثانى ، فإن مالكها الذى تملكها بحسب القانون الأول يستطيع أن يرفع قضية أمام محاكم الاتحاد يطالبها بأن تعلن أن دعوى الطالب باطلة . وهكذا تكون سلطة الاتحاد القضائية تنازع فى الواقع فى أمر خاص بسيادة إحدى الولايات ، ولكنها لا تفعل ذلك إلا بطريقة غير مباشرة ، وتطبيقاً لبعض التفاصيل . فهى إنما تهاجم القانون من حيث نتائجه لا من حيث مبدؤه ، فهى تضعفه ولكنها لا تهدمه .

وآخر حالة نقدمها تتمثل فى أن كل ولاية كونت هيئة « جماعة » تستمتع بكيان منفصل وبحقوق مدنية متمايزة . وبذلك صارت الولاية تستطيع أن تقاضى ويقاضيها غيرها أمام المحاكم . وفى هذه الحالة لا يكون المطلوب من الاتحاد أن ينازع فى أمر قانون من قوانين الولايات ، ولكن أن يفصل فى قضية الولاية طرف فيها . وهذه القضية تشبه تمام الشبه أية قضية أخرى ، اللهم إلا من حيث صفة الطرفين المتنازعين ، فهما يختلفان عن سائر المتقاضين . وهنا يكون الخطر الذى أشرنا إليه فى مستهل هذا الفصل لا يزال موجوداً ، وفرص تفاديه أقل .. فمن الأمور الذاتية فى جوهر الدساتير الفدرالية أنها تخلق أحزاباً فى قلب الأمة تقيم عقبات كأداء فى مجرى العدالة الحر .

سمو مركز المحكمة العليا بين سلطات الدولة الكبرى

لم يحدث قط أن أمة أوجدت سلطة قضائية عظيمة كالتى أوجدها الأمريكيون – مدى امتيازاتها – نفوذها السياسى – يتوقف اطمئنان الاتحاد ، بل وكيانه نفسه ، على حزم السبعة القضاة الفدراليين .

بعد أن درسنا تفصيلاً نظام المحكمة العليا وكل ما لها من ميزات نسلم فى غير تردد بأنه لم يحدث أن شعباً من الشعوب الأخرى قد أنشأ قوة قضائية أجل من هذه القوة – فقد وضعت المحكمة العليا فى مركز أسمى من مركز أية محكمة أخرى معروفة من حيث طبيعة حقوقها وأنواع الأطراف المتقاضين الذين يلجأون إليها .

فى كل قطر متحضر فى أوربا تأبى الحكومة كل الإباء أن تسمح بعرض القضايا التى هى طرف فيها على محكمة عادية . هذا ، ويزداد هذا النفور بالطبع كلما ازداد استبداد الحكومة . ومن جهة أخرى تزداد مزايا الحاكم بازدياد حريات الشعب . ولكن لم يحدث أن أمة أوربية رأت ترك جميع الخصومات القضائية – من غير نظر إلى أصلها – لحكم قضاة القانون العام .

لقد وضعت هذه النظرية فى أمريكا موضع التنفيذ فعلا ، والمعروف أن المحكمة العليا فى الولايات المتحدة هى محكمة الأمة الوحيدة ، وتمتد سلطتها حتى تشمل جميع القضايا الخاصة بالنزاع فى شأن القوانين والمحالفات التى تعقدها السلطات القومية ، وقضايا البحرية (الأميرالية) . فسلطتها تمتد فى الجملة ، إلى جميع النقاط التى تمس قانون الشعوب ، بل يصح أن نؤكد . على الرغم من أن تكوين هذه المحكمة قضائى فى أساسه ، وأن ميزاتها سياسية كلها تقريباً ، فغرضها الوحيد أن تنفذ قوانين الاتحاد . والاتحاد لا ينظم سوى علاقات الحكومة بالمواطنين ، وعلاقات الأمة بالدول الأجنبية . أما علاقات المواطنين بعضهم ببعض فتتولى الولايات تنظيمها كلها تقريباً .

وثم سبب ثان لقوة هذه المحكمة أعظم من هذا ، لا بأس من ذكره هنا . فالمطلوب من المحاكم فى أوربا أن تنظر فى الخصومات التى تقوم بين الأفراد ليس إلا . أما محكمة الولايات المتحدة العليا فتستدعى سلطات ذات سيادة للوقوف أمامها . فحيثما يتقدم حاجب الجلسة وينادى ولاية نيويورك ضد ولاية أوهايو ، يستحيل على المرء ألا يشعر بأن هيئة المحكمة التى يواجهها ليست هيئة عادية . وإن نحن تذكرنا أن أحد المتقاضين يمثل مليون نسمة ، ويمثل الطرف الآخر مليونين لاستولت علينا الدهشة من المسئولية التى يضطلع بها القضاة السبعة الذين على وشك أن يصدروا حكماً يخيب آمال مثل هذا العدد الكبير من إخوانهم المواطنين أو يرضيهم .

فسلامة الاتحاد وازدهاره ، بل ووجوده نفسه ، فى أيدى سبعة القضاة الفدراليين هؤلاء ، ولولاهم لأصبح الدستور الأمريكى حبرا على ورق ؛ فإليهم تلجأ السلطة التنفيذية وتستعين بهم ضد تعدى السلطة التشريعية عليها . والسلطة التشريعية تلجأ إليهم ليحموها من اعتداءات السلطة التنفيذية ، ذلك إلى أنهم يحمون الاتحاد من تمرد الولايات وعدم إطاعتها ، كما أنهم يحمون الولايات من إسراف الاتحاد فيما يطالبها به ، ويحمون المصالح العامة من طغيان المصالح الخاصة ، ويحافظون على روح المحافظة والاستقرار من أهواء الديمقراطية وتقلباتها . فقوتهم عظيمة ، ولكنها قوة الرأى العام ؛ فهم أقوياء كل القوة مادام الشعب يحترم القانون ، ولكنهم ضعاف أمام إهمال الشعب القانون أو احتقاره . فقوة الرأى العام أشد ، لأن حدودها المضبوطة لايمكن أن تحدد على وجه الدقة ، وأن خطرها فى تجاوزها حدودها لا يقل عنه وهى فى دائرة الحدود المرسومة لها .

ليس مطلوباً من القضاة الفدراليين أن يكونوا مواطنين صالحين ومتمتعين بالاطلاع والنزاهة الواجب توافرهما فى كل قاض فحسب ، بل يجب أن يكونوا سياسيين وحكماء ألمعيين يدركون اتجاه العصر ، ولا يهابون التغلب على العقبات التى يمكن التغلب عليها ، ولا بطاء فى تفادى التيار إذا ما هدد باكتساحهم هم وسيادة الاتحاد والطاعة الواجبة للقوانين .

قد يخطىء الرئيس الذى يمارس سلطة محدودة من غير أن تؤدى أخطاؤه إلى الإضرار بالدولة إضراراً بليغاً . وقد يخطىء الكونجرس فى حكم يصدره من غير أن يهدم الاتحاد ، لأن هيئة الناخبين التى يرجع إليها أصل الكونجرس قد تضطره إلى سحب قراره ، وذلك عن طريق تغيير أعضائه . أما إذا كانت المحكمة العليا مكونة دائماً من أعضاء شريرين أو حمقى تردَّى الاتحاد فى الفوضى ، أو وقعت البلاد فى حرب أهلية .

ومع ذلك فالسبب الأصلى فى هذا الخطر لايرجع إلى تكوين المحكمة ولكنه يرجع إلى طبيعة الحكومات الفدرالية نفسها . فقد رأينا أن تقوية السلطة القضائية ضرورى فى الدول «المتحالفة» بصفة خاصة ، ذلك لأن الأشخاص المستقلين القادرين على منازعة الهيئة الاجتماعية لايوجدون فى أمم أخرى فى حالة أقوى أو أحسن تمكنهم من مقاومة قوة الحكومة المادية . ولكن كلما احتاجت سلطة ما إلى تقوية ، وجب أن تجعل أوسع مدى وأكثر استقلالاً . فالأخطار التى تنجم من سوء استخدامها تزداد بازدياد قوتها واستقلالها . فليس مصدر الشر إذن فى طريقة تأليف السلطة بل فى تكوين الدولة نفسها التى تجعل وجود مثل هذه السلطة أمراً لابد منه .

النواحى التى يتفوق فيها الدستور الفدرالى على دساتير الولايات

مقارنة دستور الاتحاد بدستور الولايات – يرجع تفوق دستور الاتحاد إلى حكمة المشترعين الفدراليين – التشريع الفدرالى أقل اعتماداً على الشعب من تشريع الولايات – السلطة التنفيذية به أكثر استقلالاً فى دائرتها الخاصة – السلطة القضائية أقل خضوعاً لإرادة الأغلبية – النتائج العملية المترتبة على هذه الحقيقة – قلل المشترعون الفدراليون الأخطار الكامنة فى الحكومة الديمقراطية ، على حين زادها مشترعو الولايات .

يختلف الدستور الفدرالى اختلافاً أساسياً عن دساتير الولايات المختلفة من حيث الأهداف التى يرمى إليها ، ومع ذلك فثم تشابه كبير فى الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف . إن أغراض الحكومة مختلفة ، أما أشكالها فواحدة . فمن وجهة النظر الخاصة هذه ذاتها لاتخلو موازنتها بعضها ببعض من شيء من الفائدة .

وثم أسباب عدة تجعلنى أعتقد أن الدستور الفدرالى يفوق كل دستور من دساتير الولايات .

تكوّن دستور الاتحاد الحالى فى وقت متأخر عن معظم دساتير الولايات ، ولعله استفاد منها . ولكنا سنجد ما يقنعنا بأن هذا لم يكن سوى سبب ثانوى لتفوقه عليها ، إذا ما تذكرنا أن إحدى عشرة ولاية جديدة قد انضمت إلى الاتحاد بعد ذلك ، وأن هذه الجمهوريات الجديدة قد بالغت فى العيوب الموجودة فى الدساتير السابقة ولم تعمل على علاجها .

أما أهم سبب لتفوق الدستور الفدرالى ، فيرجع إلى أخلاق المشترعين الذين وضعوه ، فعند وضع هذا الدستور كان الاتحاد على وشك الانهيار ، وكان كل إنسان يعرف الخطر المحدق به . ففى هذا المأزق اختار الشعب أجدر الناس بالاحترام ، لا الذين سبق لهم أن حظوا بمحبته ؛ وقد أشرت من قبل إلى أن جميع المشترعين ، على ما عرفوا به من رجاحة العقل ، كانوا قد امتازوا بوطنيتهم الصادقة ، فقد نشأوا كلهم فى عصر كانت فيه روح الحرية تقوى وتشتد من جراء الكفاح المستمر ضد سلطة قوية عالية . فلما انتهى النزاع ، ظلت انفعالات الشعب ثائرة بعناد ، تكافح ضد أخطار لم يعد لها وجود ما . ولكن هؤلاء المشترعين تريثوا وجعلوا ينظرون إلى بلادهم نظرة هادئة نافذة . وسرعان ما أدركوا أن انقلاباً حاسماً قد تم ، وأن الأخطار الوحيدة التى يمكن أن تخشاها أمريكا الآن إنما هى تلك التى قد تنجم عن سوء استخدام الحرية ، فكانت لهم الشجاعة أن يقولوا ما يعتقدونه حقاً . ذلك لأن محبة خالصة للحرية كانت تحفزهم فتجاسروا واقترحوا فرض عدة قيود لأنهم عقدوا عزمهم على الوقوف فى وجه ما يؤدى إلى الدمار .

حددت معظم دساتير الولايات مدة مجلس النواب بسنة واحدة ، وسنتين لمجلس الشيوخ ، وبذلك صار أعضاء الهيئة التشريعية مقيدين باستمرار تقيداً شديداً بأدنى رغبة يبديها ناخبو دائرتهم . فكان من رأى مشترعى الاتحاد أن هذا الإفراط الشديد فى تبعية الهيئة التشريعية قد غير من طبيعة النتائج الأساسية للنظام النيابى ، لأنها لم تكتف بأن عهدت إلى الشعب بمصدر السلطة ، بل عهدت إليه بالحكومة أيضاً ، فأطال المشترعون مدة المجلسين حتى يكون لدى النواب مجال فسيح ليروا رأيهم الخاص .

قسم الدستور الفدرالى ، وكذا دساتير الولايات المختلفة ، الهيئة التشريعية قسمين . ولكن هذين القسمين كانا يتكونان فى الولايات من عناصر واحدة ، وتنتخب أعضاؤها

بطريقة واحدة ، فترتب على ذلك أن أهواء الشعب وميوله صارت تتجلى فى أحد المجلسين بنفس السرعة والسهولة اللتين تتجلى بهما فى المجلس الآخر ، وأن القوانين صارت توضع بعنف وتسرع .. ذلك على حين أن الدستور الفدرالى ينص على أن الأصل فى المجلسين كليهما أن يتما باختيار الشعب ؛ ولكن شروط الانتخاب وطريقته قد تغيرت ، حتى لا يمثل أحد المجلسين التشريعيين نفس المصالح التى يمثلها الآخر ، بل يمثل على الأقل مزيداً من الحكمة والتعقل . فقد اشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون أنضج سنا ، وأن يختار أعضاء المجلس هيئة منتخبة تتكون من عدد محدود من الأعضاء .

فى الديمقراطيات نزعة طبيعية إلى تركيز جميع القوى الاجتماعية فى أيدى الهيئة التشريعية ، فإذا كانت هذه الهيئة هى القوة التى تنبثق من الشعب مباشرة ، وجب أن يكون لها أكبر قسط من قوة الشعب الطاغية . فتركيز القوة هذا مضر ضرراً بليغاً بحسن الإدارة ، كما أنه يلائم فى الوقت نفسه استعداد الأغلبية . فكثيراً ما استسلم المشترعون فى الولايات إلى هذه النزعات الديمقراطية ، وظل مؤسسو الاتحاد يقاومونها باستمرار وشجاعة .

هذا ، وقد عهد بالسلطة التنفيذية فى الولايات إلى حاكم وضع فى ظاهر الأمر فى مركز يعادل مركز الهيئة التشريعية ، ولكنه فى الواقع لايعدو أن يكون وكيلها الأعمى وأداة لتنفيذ إرادتها . فهو لا يستمد أية قوة من المدة المخصصة لوظيفته ، وهى مدة حددت بسنة واحدة ، ولا من ممارسته مالها من امتيازات ، فإنه لايكاد أن يكون له شىء منها . فالتشريع يستطيع أن يقضى عليه بالجمود فيشله عن العمل بأن يعهد بتنفيذ القوانين إلى لجان خاصة يختارها من بين أعضائه ، ويستطيع أن يلغى ما له من جاه مؤقت بتخفيض مرتبه . أما الدستور الفدرالى فيضع جميع الامتيازات ومسئولية السلطة التنفيذية كلها فى يدى شخص واحد . ومدة الرياسة أربع سنوات ، ومرتبها لايمكن أن يخفض طوال المدة المحددة لها . ويحمى الرئيس عدداً من الموظفين يعتمدون عليه وحده كما أنه مسلح بالفيتو – وجملة القول أن كل جهد قد بذل لمنح السلطة التنفيذية مركزاً قوياً مستقلاً فى نقاط الحدود المرسومة لها .

والسلطة القضائية فى دساتير الولايات تتمتع بأكبر استقلال عن السلطة التشريعية ، ومع ذلك احتفظت السلطة التشريعية لنفسها بحق تنظيم مرتبات القضاة فى جميع الولايات ، وهذا إجراء يجعلهم خاضعين بالضرورة لنفوذها مباشرة . وقد يعين القضاة فى بعض الولايات تعييناً مؤقتاً يجردهم من جزء عظيم من قوتهم وحريتهم . وقد تختلط السلطتان التشريعية والقضائية اختلاطاً كبيراً فى بعض الولايات الأخرى ، فمجلس شيوخ

نيويورك مثلاً يؤدى فى بعض الحالات عمل المحكمة العليا للولاية ؛ أما الدستور الفدرالى فيفصل من جهة أخرى السلطة القضائية عن سائر السلطات ، ويعمل على استقلال القضاء بإعلانه أن مرتباتهم لن تخفض وأنهم غير قابلين للعزل عن وظائفهم .

من السهل إدراك النتائج العملية التى تترتب على هذه النظم ، فلا يلبث الملاحظ اليقظ أن يدرك أن أعمال الاتحاد تدار على نحو أحسن جداً مما تدار به أية ولاية مفردة ، مما لا يدع مجالاً للمقارنة ، فإرادة الحكومة الفدرالية أنزه وأكثر اعتدالاً من إدارة حكومات الولايات . وإنها لأكثر حزماً وكياسة ، وأغراضها أدوم وأثبت ، وإجراءاتها تنفذ بنشاط وباتساق أكثر مما تنفذ به إجراءات حكومات الولايات .

ولعل من الخير أن ألخص مادة هذا الفصل فى كليمات :

إن وجود الديمقراطيات يتعرض لخطرين رئيسيين يهددانه ، هما إخضاع التشريع إخضاعاً لإرادة الهيئة الناخبة ، وتركيز سائر السلطات الأخرى التى لدى الحكومة فى السلطة التشريعية .

لقد ساعد المشترعون فى الولايات على تطور هذه الشرور وتزايدها ، على حين بذل مشترعو الاتحاد ما فى وسعهم لتخفيف مساوئها .

موازنة بين مميزات دستور الولايات المتحدة الفدرالى والدساتير الفدرالية الأخرى

يشبه الاتحاد الأمريكى غيره من الاتحادات الأخرى ومع ذلك فنتائجه مخالفة لها – السبب فى ذلك – مواضع اختلاف هذا الاتحاد عن سائر الاتحادات – ليست الحكومة الأمريكية حكومة فدرالية بل حكومة قومية .

ليست الولايات المتحدة الأمريكية بأول مثال عرف للاتحاد ، فقد سبقتها اتحادات عدة قامت فى أوربا فى العصور الحديثة ، فضلا عما ظهر منها فى العصور القديمة . فسويسرا والإمبراطورية الألمانية وجمهورية البلاد المنخفضة كانت كلها اتحادات أو لا تزال كذلك . وإننا ليدهشنا ، ونحن ندرس دساتير هذه الاتحادات أن نرى أن السلطات التى عهدت بها للحكومة الفدرالية تكاد تكون نفس السلطات التى عهد بها الدستور الأمريكى إلى حكومة الولايات المتحدة ، فهى تجعل للسلطة المركزية نفس الحقوق التى تخول لها عقد الصلح ، وإعلان الحرب ، وفرض الضرائب وتجييش الجيوش واتخاذ الخطوات اللازمة فى

أوقات الحرج والشدة ، ورعاية مصالح الأمة العامة ، ومع ذلك كانت الحكومة الفدرالية فى هذه الدول المختلفة تعرف دائماً بضعفها وقلة كفايتها ، على حين عرفت الحكومة الأمريكية الفدرالية بنشاطها وقدرتها . هذا ، وقد زال أول دستور أمريكى فدرالى بسبب ضعف حكومته الشديد ، ومع ذلك فقد كان لهذه الحكومة الضعيفة نفس الحقوق والميزات العظيمة مثل ما للحكومة الفدرالية الأمريكية فى الوقت الحاضر ، بل كانت أعظم منها من بعض الوجوه . ولكن دستور الولايات المتحدة الحالى يشتمل على مبادىء جديدة معينة لها تأثير هام كل الأهمية ، وإن كانت لاتسترعى انتباه « الملاحظ » مباشرة .

إن الدستور الذى يخلط الناس لأول وهلة بينه وبين ما يسبقه من الدساتير الفدرالية يقوم فى الحق على نظرية جديدة كل الجدة يصح اعتبارها كشفاً جديداً فى العلوم السياسية الحديثة .. ففى جميع الدساتير التى سبقت دستور أمريكا الموضوع عام ١٧٨٩ كانت الدول التى اجتمعت على تحقيق غرض مشترك ، اتفقت فيما بينها على الإذعان لما توصى به حكومة فدرالية ، ولكنها احتفظت لنفسها بحق تنظيم قوانين الاتحاد وتنفيذها . فالولايات الأمريكية التى اجتمعت سنة ١٧٨٩ وافقت على أن الحكومة الفدرالية لا تفرض القوانين فحسب ، بل هى التى تنفذ كذلك ما تقرره من قوانين – وهذا الحق فى الحالتين واحد ، ولكن ممارسته مختلفة . وقد أدى هذا الفرق إلى أخطر العواقب شأناً .

ففى جميع الاتحادات التى سبقت الاتحاد الأمريكى ، كانت الحكومة الفدرالية مضطرة ، كى تهيىء لنفسها ما يسد حاجتها ، إلى أن تلجأ إلىٰ كل حكومة على حدة ؛ فإن كان ما طلبته ليس مما تستسيغه واحدة منها ، وجدت تلك الحكومات الوسائل لتفادى ما تطلبه الحكومة الفدرالية منها ، فإن كانت قوية لجأت إلى السلاح ، أما إن كانت ضعيفة وافقت على المقاومة التى واجهها قانون الاتحاد على الرغم من تمتعه بالسيادة ، ولم تفعل شيئاً بحجة أنها عاجزة . ففى مثل هذه الظروف ، تحدث دائماً إحدى نتيجتين اثنتين : فإما أن تتخذ أقوى الولايات المتحالفة مزايا السلطة الفدرالية وحقوقها وتحكم سائر الولايات باسمها ، وإما أن يتخلى عن الحكومة الفدرالية مؤيدوها الطبيعيون ، وعندئذ تتغلب الفوضى على جميع المتحالفين ويفقد الاتحاد كل قدرة على العمل .

ليس رعايا الاتحاد فى أمريكا ولايات بل أفراداً مواطنين . فالحكومة القومية تفرض الضريبة لا على ولاية مساتشوستس ، بل على كل ساكن من سكان مساتشوستس هذه . أما الاتحادات القديمة فكانت ترأس جماعات ، على حين أن حكومة الاتحاد الأمريكى ترأس أفراداً . فليست قوتها مستعارة ، بل مستمدة من ذات نفسها ، ولها موظفوها من المدنيين والعسكريين وجيشها الخاص ومحاكمها الخاصة . كذلك ليس من شك فى أن الروح

القومية ، وأهواء الجماهير ، والتعصب الإقليمى فى كل ولاية لاتزال كلها تتجه بشكل غريب إلى تقليل مدى السلطة الفدرالية المكونة على هذا النحو ، وإلى تسهيل مقاومة سلطاتها . ولكن الضعف النسبى للسيادة المقيدة شر كامن فى النظام الفدرالى . فالفرص وضروب الإغراء التى أمام كل ولاية فى أمريكا والتى عليها أن تقاومها ، قليلة . هذا ولا يتسنى تنفيذ أية نية من هذا القبيل (ذلك إذا حدث وفكر فيها أحد فعلاً) من غير اعتداء سافر على قوانين الاتحاد وتعطيل مباشر لمجرى العدالة العادى ، وإعلان جرىء للتمرد والثورة . والخلاصة أن ذلك كله يحدث من غير اتخاذ الخطوة الحاسمة التى يتردد الناس دائماً فى اتخاذها .

كانت مزايا جميع الاتحادات السابقة مصدر عناصر للخلاف والشقاق أكثر مما تحوى من عناصر القوة . ذلك لأنها ضاعفت من مطالب الأمة من غير أن تعمل على زيادة الوسائل التى تعين على تحقيق هذه المطالب وتنفيذها بالقوة . ومن ثم كان ضعف الحكومات الفدرالية الحقيقى يكاد يسير تماماً بنسبة قوتها الاسمية . ولكن ليست هذه بحالة الاتحاد الأمريكى . فلدى السلطة الفدرالية الوسائل اللازمة لتنفيذ كل ما خولته لها سلطتها أن تطلبه ، شأنها فى ذلك شأن الحكومات العادية .

إنه لأيسر على العقل الإنسانى أن يخترع أشياء جديدة من أن يخترع ألفاظاً جدداً ، ومن ثم فنحن مضطرون أن نستخدم الكثير من التعبيرات القاصرة غير الصالحة . فإذا ما اتفق عدد من الأمم على أن يكونوا حلفا دائماً وينشئوا سلطة عليا إن لم تستطع أن تؤثر على الأفراد بمثل ما تؤثر فيهم الحكومة القومية فإنها تظل تؤثر مع ذلك على كل ولاية من الولايات المتحالفة جملة . فهذه الحكومة التى تختلف أساساً عن سائر الحكومات تسمى حكومة فدرالية . هذا ، وقد استكشف فيما بعد نوع آخر من المجتمعات تنضم فيه عدة دول بعضها إلى بعض وتندمج حتى تعد وحدة من حيث عدة مصالح معينة مشتركة على الرغم من أنها تظل متمايزة أو متحدة فقط من حيث سائر الأمور الأخرى .. ففى هذه الحالة تؤثر القوة المركزية مباشرة على المحكومين فتحكمهم بالشكل الذى تحكم به الحكومة القومية ولكن فى دائرة أكثر تحديداً . وظاهر أن هذا الشكل لم يعد حكومة فدرالية وإنما هو حكومة قومية ناقصة . فهى ليست قومية تماماً ولا فدرالية تماماً ، ولكن اللفظة الجديدة التى تعبر عن هذه الفكرة لم توجد بعد .

فالجهل بهذا النوع الجديد من الاتحاد كان السبب الذى جر جميع الاتحادات إلى حروب داخلية مدنية وإلى العبودية ، وإن شئت قلت إلى الجمود والخمول ، فالدول التى كونت مثل هذا الاتحاد أو الحلف إما أنها كانت على جانب من الغباء فلم تلاحظ هذا

العلاج العظيم الناجح ، أو بلغ بها ضيق العقل أن لاتطبقه . لقد انهار أول اتحاد أمريكى بسبب هذه العيوب نفسها .

أما فى أمريكا فقد اعتادت الولايات المتحالفة من زمن طويل أن تكون جزءاً من إمبراطورية قبل أن تحصل على استقلالها ، فهى لم تعتد أن تحكم نفسها بنفسها حكماً كاملاً . وكانت ضروب تعصبها القوى التى تتحيز لها لم تتأصل فيها بعد . وإذا كانت تتفوق على سائر العالم من حيث المعلومات السياسية ، وتشترك كلها فيما بينها فى هذه المعلومات مشاركة سوية وعلى قدم المساواة ، فلم تستثرهم كثيراً تلك الأهواء التى تقاوم عادة اتساع السلطة الفدرالية فى الأمة ، فقد استطاعت حكمة رجالهم العظماء كبح هذه الأهواء . أما الأمريكيون فقد طبقوا العلاج فى حزم وثبات منذ أن أحسوا بالشر . فعدلوا قوانينهم وأنقذوا البلاد .

مزايا النظام الفدرالى عامة وفائدته الخاصة لأمريكا

سعادة الأمم الصغيرة وحريتها - قوة الأمم الكبيرة - الإمبراطوريات الكبرى تساعد على تقدم الحضارة - كثيراً ما تكون القوة أول عناصر الرخاء القومى - يهدف النظام الفدرالى إلى الجمع بين المزايا المزدوجة الناجمة عن أقاليم صغيرة ضيقة الرقعة وأخرى واسعتها - الفوائد التى عادت على الولايات المتحدة من هذا النظام - القانون يتكيف بمقتضيات السكان - والسكان لايتكيفون بمقتضيات القانون - النشاط والتقدم وحب الحرية والاستمتاع بها فى الجماعات الأمريكية - ليست روح الاتحاد العامة غير مجموع الوطنية الإقليمية - الأشياء والمبادىء تتداول بحرية فى الولايات المتحدة - الاتحاد سعيد وحر سعادة أمة صغيرة ، ومحترم الاحترام الواجب لأمة كبيرة .

فى الدول الصغيرة تتغلغل يقظة المجتمع فى كل شىء ، وتنتشر فيها رغبة فى الإصلاح تمتد إلى كل الأمور التفصيلية . فمصالح الشعب محدودة بطبيعة الحال لضعفه ، فكل الجهود والموارد التى لدى المواطنين موجهة إلى رفاهية البلاد الداخلية ، وليس من المحتمل أن تتفق سدىً على السعى وراء المجد الأجوف . ولما كانت قوى كل فرد فى الجملة محدودة ، كانت رغباته صغيرة نسبياً . فضعف الثروات يجعل أحوال الحياة المختلفة متساوية أو تكاد تكون كذلك ، كما تجعل آداب الأهالى منظمة وبسيطة . وهكذا إن أدخلنا فى اعتبارنا كل شىء ، وحسبنا حساباً لمختلف درجات الأخلاق والاستنارة ، لوجدنا فى الأمم الصغيرة أشخاصاً ميسورى الحال ، وصادفنا فيها رضى وهدوءاً أكثر مما نجد فى الدول الكبيرة .

إذا قام نظام استبدادى فى صميم دولة صغيرة كان أثره أمض وأوجع مما لو قام فى

دولة كبيرة ، لأن وجوده فى نظام ضيق يجعل أثره يمتد إلى كل شىء فى ذلك النطاق . فبدلاً من تلك المشروعات العظيمة التى لايحلم بها ، يتدخل تدخلاً عنيفاً متعباً فى عشرات التفاصيل الدقيقة ، ويدع عالم السياسة وهو العالم الذى يجب أن يعنى به فعلاً - كى يتدخل فى نظم حياة الأفراد الخاصة . فتراه ينظم أذواق الناس وأعمالهم ، ويتدخل فى أمور المواطنين ، ويحكمهم كما يحكم الدولة . إن هذا الاعتداء على الحقوق لايحدث مع ذلك إلا نادراً ، فالحرية هى الحالة الطبيعية فى الأمم الصغيرة . وضروب الإغراءات التى يمكن أن تقدمها الحكومة لذوى المطامع ضئيلة كل الضآلة ، وموارد الأفراد الخاصة ضعيفة لدرجة لايمكن معها أن تقع سلطة السيادة - السلطة العليا - بسهولة فى يدى شخص واحد ، فإن تصادف وحدث هذا فعلا ، فمن السهل أن يتألب رعايا هذه الدولة ويشتركوا فى إسقاط هذا المستبد فى الحال . ومن ثم كانت الأمم الصغيرة مهد الحرية السياسية دائماً . فإن كان الكثير منها قد فقد حريته عندما اتسعت رقعة بلادهم ، فذلك يبين لنا أن حريتها كانت نتيجة صغر حجمها لا نتيجة أخلاق شعبها .

ليس فى تاريخ العالم مثل واحد لأمة كبيرة احتفظت بشكل حكومتها الجمهورى عدة سنين طويلة ، مما أدى إلى استنتاج أن مثل هذا الأمر غير عملى . أما من جهتى فأرى أنه ليس من الحزم أن يحاول الذين ينخدعون كل يوم بشأن الحاضر والواقع ، وكثيراً مايفاجأون فى الظروف التى يعرفونها كل المعرفة ، أن يحددوا الممكن ، ويحكموا على المستقبل . ولكن يصح أن نقول واثقين ، أن الجمهورية الكبيرة تتعرض دائماً لأخطار أكثر مما تتعرض له جمهورية صغيرة .

تزداد جميع الأهواء التى تقضى على المؤسسات الجمهورية بازدياد أقاليم بلادها واتساع رقعتها ، على حين لاتزداد الفضائل التى تؤيد هذه المؤسسات بالنسبة عينها . وكذلك تتسع مطامع المواطنين وتشتد ، كلما ازدادت قوة الدولة . هذا وتزداد قوة الأحزاب بازدياد أهمية الغايات التى تهدف إليها . أما محبة الأوطان التى يجب أن تكبح هذه النزعات الهدامة فلاتكون فى الجمهورية المتسعة الأرجاء أقوى منها فى الجمهورية الصغيرة . وفى الحق أنه من السهل التدليل على أنها أقل قوة وأقل رقياً ، فالثورات الضخام ، والفقر الشديد ، والعواصم الكبرى ، والأخلاق المترهلة ، والأنانية وتضارب المصالح - هى الأخطار التى تنشأ دائماً عن تضخم حجم الدولة عادة . ومع ذلك فقلما يؤدى الكثير من هذه الشرور إلى الإضرار بالحكومات الملكية ، بل إن منها ما قد يؤدى فيها حتى إلى زيادة نفوذها وإطالة عمرها . فالحكومة فى الدولة الملكية لها قوتها الخاصة ، فهى قد تستخدم الجماعة ولكنها لاتعتمد عليها . وكلما ازداد عدد سكانها زادت قوة الأمير الحاكم عليها . ولكن الضمان الوحيد الذى لدى الحكومة الجمهورية ضد

هذه الشرور كلها لايعدو تأييد الأغلبية لها . وليست زيادة هذا التأييد مع ذلك بالتى تتناسب مع حجم الجمهورية الكبيرة تناسبها مع جمهورية صغيرة . وعلى ذلك فعلى حين تزداد وسائل الهجوم باستمرار من حيث العدد والسلطان كلاهما ، فإن قوى المقاومة تظل ثابتة على ما هى عليه . بل الأحرى بنا أن نقول إنها تنقص ، لأن ميول الشعب ومصالحه تكون أكثر تنوعاً من جراء تزايد عدد السكان ، وإن صعوبة تكوين أغلبية متضامنة محبوكة تزداد باستمرار . وزيادة على ذلك فقد لوحظ أن حدة الانفعالات والأهواء البشرية تزداد لابسبب أهمية الغاية التى تهدف إليها فحسب ، بل بحسب عدد الأفراد الذين تحركهم هذه الأهواء والانفعالات فى الوقت الواحد . لاشك فى أن كلا منا قد لاحظ فى فرصة ما أن الانفعالات التى تثور فى حشد من الناس المتعاطفين أشد كثيراً من تلك التى كان يصح أن يستشعرها كل منهم وهو منفرد بنفسه . فالانفعالات السياسية تشتد فى الجمهوريات الكبرى اشتداداً عظيماً لدرجة لايستطيع أحد معها أن يقاومها . وليس مرد ذلك إلى أنها ترمى إلى تحقيق أهداف عظيمة بل إلى شعور الملايين من الناس فى وقت واحد .

ومن ثم نستطيع أن نضعها قاعدة عامة ونقول أن لاشيء يقف فى سبيل سعادة الناس وحرياتهم مثل الإمبراطورية المترامية الأطراف . ومع ذلك فمن المهم أن نعترف بالفوائد الخاصة التى ترتبت على قيام أمثال هذه الدول الكبار .. فإن كانت الرغبة فى القوة أشد عادة فى تلك الجماعات منها بين الناس العاديين ، فكذلك يكون فيها حب المجد أملاً لقلوب بعض المواطنين ، الذين يعدون امتداح شعب عظيم لهم مكافأة جديرة بجهودهم . وتشجيعاً يرفع مستوى الإنسان . ولو عرفنا السبب فى أن الأمم الكبار تسهم بنصيب واف فى ترقية العلوم وتقدم الحضارة أكثر مما تسهم به الدول الصغيرة لأدركنا سبباً كافياً لسرعة تداول الآراء وانتشارها فى المدن العظيمة التى تعد المراكز العقلية ، التى تتجمع فيها كل أشعة العبقرية البشرية . ويجوز أن نضيف إلى هذا أن أهم الكشوف تتطلب استعمال قوة قومية لاتستطيع حكومة دولة صغيرة أن تقدمها . فللحكومة فى الدولة الكبيرة آراء أوسع أفقاً ، وقد تخلصت تخلصاً كبيراً من تأثير الروتين وغطية السوابق وأنانية العاطفة المحلية فهذه الدول ترى آراءها بمواهب أعظم ، وتنفذها بجرأة أكبر .

لاشك أن سعادة الأمم الصغيرة فى أوقات السلم أعم وأكمل ، ولكن هذه الأمم قد تعانى من مصائب الحروب أشد ما تعانيه الإمبراطوريات العظيمة التى تستطيع بما لها من حدود مترامية أن تبعد الخطر من أن يقترب من معظم الشعب ، وتظل تبعده عنهم زمناً طويلاً ، فالحرب لاتدمر مثل هذا الشعب وإن كانت ترهقه وتفته .

ولكن الحجة القاطعة من هذه المسألة ، كما هى الحال فى كثير غيرها ، هى ضرورة

الأمر الواقع. فإذا لم تكن ثم دول غير الدول الصغيرة، ما شككت فى أن البشر سيكونون أسعد حالاً، وأكثر حرية. ولكن لا مناص مع ذلك من وجود الأمم الكبيرة.

وهكذا تصبح القوة السياسية شرطاً للرخاء على المستوى القومى. إن الدولة لاتستفيد إلا القليل من الرفاهية والحرية إن كانت معرضة باستمرار إلى النهب والغزو والفتح؛ فلن تفيدها مصنوعاتها ومتاجرها كثيراً إن كانت ثم دولة أخرى لها السيطرة على البحار وتتحكم فى أسواق العالم. إن الأمم الصغيرة كثيراً ما تكون بائسة، بسبب ضعفها، لا بسبب صغرها، على حين تزدهر الإمبراطوريات الواسعة بسبب قوتها أكثر منها بسبب سعة رقعتها. فالقوة المادية إذن شرط فى مقدمة الشروط التى تؤدى إلى سعادة الأمم ورخائها، بل وإلى المحافظة على كيانها. ومن ثم فإن الأمم الصغيرة، اللهم إلا إذا تدخلت ظروف خاصة، تنضم فى النهاية إلى الإمبراطوريات الكبيرة، إما مكرهة بالقوة أو من تلقاء نفسها. لست أعرف حالة أدعى إلى الرثاء من شعب عاجز عن الدفاع عن نفسه أو عن سد حاجاته الضرورية.

لقد وضع النظام الفدرالى بغية الميزات المختلفة التى تنشأ من ضخامة الأمم، ومن صغر حجمها، وحسبنا نظرة واحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لندرك الميزات التى استمدتها من اختيارها الأخذ بهذا النظام الفدرالى.

إن المشترع فى الأمم الكبرى، ذات النظام المركزى، مضطر إلى أن يجعل للقوانين سمة من حيث الوحدة والاطراد مما لا يتفق دائماً مع تنوع العرف وتنوع الأقاليم. ولما كان لا يعنى بالقضايا الخاصة، لم يسعه إلا أن يسير على هدى مبادىء عامة، وعندئذ يضطر الناس إلى أن يسيروا بحسب مقتضيات القوانين، مادام التشريع لم يستطع أن يتكيف بحسب مقتضيات أحوال السكان وعاداتهم، مما كان مصدر كثير من المتاعب والشقاء. وهذا عيب لا يوجد فى الاتحادات. فالكونجرس يضع الخطوط الرئيسية التى تسير عليها الحكومة القومية. أما كل تفاصيل الإدارة فتترك لمجالس التشريع الإقليمية. إنا لا نكاد نتصور إلى أى مدى يعاون تقسيم السيادة هذا على إسعاد كل ولاية من ولايات الاتحاد. ففى تلك الجماعات الصغيرة التى لا تحركها أبداً رغبة فى التوسع، ولا تشغل بالها بشئون الدفاع عن كيانها، توجه كل قوى السلطة العامة، وكل النشاط الفردى إلى الإصلاحات والتحسينات الداخلية. فالحكومة الإقليمية فى كل ولاية على اتصال مباشر مع المواطنين، ويعرض عليها كل يوم ما يجد من حاجات فى المجتمع، وفى كل عام تقدم مشروعات جديدة تناقش فى اجتماعات (البلدة) العامة، أو تناقشها السلطة التشريعية، وتنقلها الصحافة إلى الناس، فتستثير حماسة المواطنين، وتحرك اهتمامهم. فهذه الروح الإصلاحية حية دائماً

فى الجمهوريات الأمريكية من غير أن تعكر عليهم هدوءهم . فالطموح إلى القوة يحل محل رغبة أقل صقلا وأقل خطراً – هى الرغبة فى سعادة الجماعة ورفاهيتها ، هذا ويعتقد الناس فى أمريكا أن وجود شكل الحكم الجمهورى ودوامه فى الدنيا الجديدة يتوقف على وجود النظام الفدرالى ودوامه . وليس من غير العادى أن يعزى جزء كبير من ألوان البؤس والمتاعب التى تعانيها ولايات أمريكا الجنوبية الجديدة إلى حماقة إيجاد جمهوريات عظيمة بدلاً من إقامة سيادة اتحادية موزعة[1] .

وما لا نزاع فى صحته ، أن ميول الحكومة الجمهورية وعاداتها فى الولايات المتحدة قد تكونت أول ما تكونت فى «وحدات الحكم المحلى» وفى المجالس الإقليمية . ففى ولاية صغيرة مثل ولاية كنيتيكت حيث مسألة شق ترعة ، أو فتح طريق ، تعد مسألة سياسية كبرى ، وحيث الولاية لا جيش لها تنفق عليه ، ولا حروب تشنها ، وحيث لا ثروة كبيرة ، ولا أمجاد منوعة تمنح للحكام ، ففى مثل هذه الولاية لايكون شكل من أشكال الحكم طبيعياً لها أكثر من الشكل الجمهورى ولا أنسب بها منه . وعلى هذا صارت هذه الروح الجمهورية ، وذلك العرف ، وتلك العادات الأخلاقية التى تتصف بها أمة حرة – بعد أن نشأت وتطورت فى مختلف الولاية – صارت هى التى يجب أن تطبق فى غير مشقة على البلاد بأسرها – وليست روح الاتحاد العامة فى ذاتها سوى خلاصة العواطف الوطنية التى فى الأقاليم المختلفة . فكل مواطن من مواطنى الولايات المتحدة ينقل تعلقه بجمهوريته الصغرى إلى تعلقه بوطنه الأكبر المشترك . فهو عندما يدافع عن الاتحاد ، إنما يدافع عن ازدهار مقاطعته المتزايد ، وعن حقه فى المشاركة فى إدارة شئونها ، أملاً فى إدخال إصلاحات وتحسينات تحقق مصالحه وتدر عليه الخير . وتلك دوافع من شأنها أن تحرك الناس وتهزهم أكثر مما تحركهم مصالح البلاد العامة وأمجاد الأمة .

ومن جهة أخرى ، إن كانت أمزجة السكان وعاداتهم تؤهلهم بشكل خاص للعمل على رفاهية جمهورية عظيمة ، فإن النظام الفدرالى ييسر لهم مهمتهم ويجعلها أقل صعوبة . فليس فى اتحاد جميع الولايات الأمريكية شىء من العقبات والمضايقات التى تقوم فى سبيل تكوين الجماعات البشرية الكبيرة – فالاتحاد جمهورية عظمى من حيث سعة رقعته ، ولكن قلة الموضوعات التى تشغل بها الحكومة تجعله أشبه بجمهورية صغيرة . فقرارات الحكومة هامة ، ولكنها قليلة نادرة . فلما كانت سيادة الاتحاد محدودة وناقصة غير مكتملة ، لم يكن

---

(١) هذه أول مرة يشير فيها المؤلف إلى أمريكا الجنوبية ، فقد قصر اهتمامه على موضوعه الأساسى . هذا وقد أقامت البرازيل النظام الفدرالى سنة ١٨٢٤ وتسمت بالولايات المتحدة البرازيلية . وكذلك فعلت فنزويلا سنة ١٨٣١ .

فى ممارستها خطر ما على الحرية لأنها لا تستثير تلك الرغبات الجشعة فى الشهوة والقوة التى دلت على أنها مضرة كل الضرر بالجمهوريات الكبيرة . وإذ لا يوجد مركز عام مشترك للبلاد كلها ، فلا يوجد بها كذلك عواصم كبرى ، ولا ثروات ضخام ، ولا فقر مدقع ، ولا ثورات فجائية . وبدلاً من أن تنتشر الأهواء السياسية فى البلاد انتشار النار فى هشيم البرارى ، نجدها تنفق قوتها فى مكافحة المصالح والأهواء الفردية التى فى كل ولاية .

ومع ذلك فالأفكار والأشياء المحسوسة ، تنتشر فى الاتحاد بحرية ، انتشارها فى بلاد يقطنها شعب واحد مفرد ، فلا شىء يعوق تيار المغامرة والإقدام على المشروعات الحرة ، وتستعين الحكومة بكل ذى موهبة أو علم يستطيع أن يخدمها به . ففى داخل الاتحاد يسود سلام عميق ، كما لو كان فى قلب إمبراطورية عظمى ؛ وفى الخارج ، يقف الاتحاد فى مستوى واحد مع أرقى أمم الدنيا . فثم ألفان من الأميال بين السواحل مفتوحة لتجارة العالم . وإذ كانت فى يد الحكومة مفاتيح دنيا جديدة ، صارت أعلام الاتحاد محترمة مرهوبة الجانب فى أقصى البحار . فالاتحاد سعيد وحر ، سعادة أمة صغيرة وحريتها ، وهو قوى ماجد ، قوة أمة عظيمة ومجادتها .

لم لا يصلح النظام الفدرالى عملياً لجميع الأمم ، ولم استطاع الأمريكيون الإنجليز أن يختاروا العمل به ؟

فى كل نظام فدرالى عيوب ذاتية تعجز جهود المشترعين عن معالجتها – النظام الفدرالى معقد – ويقتضى المواطنين أن يستعملوا عقولهم كل يوم – المعرفة العملية بشئون الحكم منتشرة بين الأمريكيين – ضعف حكومة الاتحاد النسبى عيب ذاتى آخر فى النظام الفدرالى – قلل الأمريكيون من أثر هذا العيب ، ولكنهم لم يعالجوه ويقضوا عليه – سيادة الولايات المختلفة أضعف فى ظاهرها من سيادة الاتحاد ، ولكنها أقوى منها فى الواقع – سبب ذلك – يجب أن تقوم الأسباب الطبيعية للاتحاد بين الأمم المتحالفة فضلا عن القوانين – الأسباب الطبيعية التى بين الأمريكيين الإنجليز – ولايتا مين وجورجيا اللتان تفصلهما الواحدة عن الأخرى مسافة ألف ميل ، متحدتان اتحاداً طبيعياً أكثر من اتحاد نورمنديا وبريتانيا (فى فرنسا) – الحرب أكبر خطر يهدد « الاتحادات » – والولايات المتحدة نفسها خير ما يؤيد ذلك – ليس أمام الاتحاد حرب كبرى يخشاها – سبب ذلك – الأخطار التى يتعرض لها الأوربيون إذا ما اختاروا نظام الأمريكيين الفدرالى .

يتمدح الناس بعبقرية ذلك المشترع الذى وفق بعد جهود كثيرة إلى أن يكون له نفوذ غير مباشر على مقدرات الأمم ، على حين أن الحقيقة هى أن موقع البلاد الجغرافى

(وهو شيء يعجز هذا المشترع عن تغييره) ، والحالة الاجتماعية التى قامت دون أية معاونة من ناحيته ، والعادات والآراء التى لايستطيع أن يرجعها إلى مصدرها الأول ، والأصل الذى لا علم له به – هذه كلها تؤثر فى مجرى الأحوال فى المجتمع تأثيراً عميقاً ، حتى إن التيار ليجرف ذلك المشترع نفسه بعد أن يكون قد جاهد فى مقاومته جهاداً لاجدوى منه . فما أشبهه بذلك الملاح الذى يستطيع أن يوجه السفينة التى تحمله ، ولكنه لا يستطيع أن يغير تركيبها ، ولا يحمل الرياح أن تهب ، أو يهدىء من الأمواج المصطخبة خلفه .

سبق أن بينت الفوائد التى يجنيها الأمريكيون من دستورهم الفدرالى ، وبقى على بيان الأحوال التى يسرت لهم اختيار العمل بهذا النظام الذى لايتسنى لجميع الأمم أن تستمتع بما له من مزايا . فعيوب النظام الفدرالى العارضة التى تنشأ من القوانين يمكن أن تصلحها مهارة المشترع ، ولكن ثمة شرور فى طبيعة هذا النظام لايمكن أن يصلحها أى مجهود ؛ ومن ثم وجب على الناس أن يصبروا على مافى حكومتهم من نقص طبيعى .

وأبرز مساوىء النظام الفدرالى كلها ، تعقد طبيعة الوسائل التى تستخدمها ؛ ففيها سيادتان تقومان بالضرورة جنباً إلى جنب ، وقد عمل الشارع على تبسيط عمل هاتين السيادتين والتسوية بينهما جهده بأن قصر كلا منهما على دائرة من السلطان محدودة كل الحد ، ولكنه لايستطيع أن يضمهما بعضهما إلى بعض ويكون منهما وحدة ، ولا هو يستطيع أن يمنعهما من التعارض والاصطدام فى نقط معينة . فالنظام الفدرالى إذن يقوم على أساس نظرية ، خير ما يقال فيها ، أنها معقدة وتتطلب فى كل يوم من المحكومين قسطاً غير قليل من الحزم والتعقل .

ويشترط فى كل اقتراح أو مشروع أن يكون واضحاً جلياً حتى يتسنى للشعب أن يفهمه ويقبله ويعمل به . فالفكرة الخطأ إن كانت واضحة ودقيقة كان لها دائماً قوة فى العالم أكثر مما لمبدأ صحيح ولكنه غامض أو معقد . فكثيراً ما يحدث أن الأحزاب – وهى أشبه ما تكون بأمم صغيرة قائمة وسط الأمة الكبرى – تختار مبدأ أو اسماً كرمز لها ولكنه لايمثل فى الواقع الغرض الذى وضعته نصب أعينها ، ولا الوسائل التى تتخذها ، تمثيلاً كاملاً ، ولكنها بدونه لايمكنها أن تعمل ، بل ولا تستطيع أن توجد . فالحكومات التى تقوم على مبدأ واحد ، أو على شعور واحد يسهل تعريفه وتحديده ، قد لاتكون خير الحكومات ، ولكن لاشك فى أنها أقواها وأدومها فى هذا العالم .

عندما يفحص المرء دستور الولايات المتحدة ، وهو أكمل دستور فدرالى وجد ، تأخذه الدهشة من تنوع مقدار المعلومات ، ومدى القدرة على التمييز التى يفترضها هذا

الدستور فى الشعب الذى سيحكم به . فحكومة الولايات المتحدة تتوقف على أفكار قانونية أسطورية ، فالاتحاد أمة مثالية (فكرية) لاتوجد إلا فى العقل ولا يتسنى لغير العقل أن يدرك حدودها ومداها .

وبعد فهم النظرية العامة ، لاتزال ثمة مسائل كثيرة لابد من حلها عند تطبيق هذه النظرية . ذلك لأن سيادة الاتحاد مرتبطة كل الارتباط بسيادة الولايات المختلفة ارتباطاً يكاد يجعل تمييز حدوده لأول وهلة أمراً مستحيلاً . فتأليف الحكومة كله اصطناعى وتقليدى ولا يتلاءم تماماً مع شعب لم يعتد أن يدير شئونه بنفسه زمناً طويلاً ، ولا مع شعب لم يصل فيه علم السياسة إلى أدنى طبقات المجتمع . لم يحدث أنى دهشت من فطرة الأمريكيين السليمة ، ولا من حكمتهم العملية بقدر ما دهشت من الطريقة التى يتفادون بها ما قد يصادفهم من المصاعب التى لا حصر لها ، الناشئة من دستورهم الفدرالى . فقلما صادفت أمريكيا ساذجاً لايستطيع أن يميز فى يسر عجيب الالتزامات التى خلقتها قوانين الكونجرس من تلك التى خلقتها قوانين ولايته ذاتها ، ولا يستطيع – بعد أن يميز بين الموضوعات التى تعرض على الاتحاد وبين تلك التى تدخل ضمن أهلية التشريع المحلى – أن يوضح على وجه الدقة الحدود الصحيحة التى بين ولاية المحاكم الفدرالية القضائية ومحاكم الولاية .

يشبه دستور الولايات المتحدة تلك المنتجات الرائعة التى يخلقها نشاط الإنسان وعمله ، والتى تكفل الثروة وبعد الصيت لمبدعيها . وتتمثل هذه الحقيقة فى الحالة التى عليها بلاد المكسيك فى الوقت الحاضر . فقد كان المكسيكيون يودون أن يقيموا حكماً فدرالياً فنقلوا الدستور الفدرالى الذى عند جيرانهم الأمريكيين الإنجليز واتخذوه نموذجاً لهم ، فحاكوه محاكاة تكاد تكون حرفية . فإن هم استعاروا منهم حرفية القانون فقد عجزوا أن ينقلوا الروح التى تفيض عليه الحياة ، فأوقعتهم آلية حكومتهم المزدوجة فى متاعب وارتباكات لاآخر لها . فكل من سيادة الولايات وسيادة الاتحاد قد تجاوزت ما لها من امتيازات ، واصطدمتا بعضهما ببعض . وما زالت بلاد المكسيك إلى اليوم تروح ضحية الفوضى تارة ، وضحية عبوديتها للاستبداد العسكرى تارة أخرى .

والعيب الثانى أخطر العيوب كلها ، وفى اعتقادى أنه عيب ذاتى فى كل نظام فدرالى . وهذا العيب هو ضعف حكومة الاتحاد ضعفاً نسبياً . فالمبدأ الذى تقوم عليه جميع الاتحادات هو المبدأ القائل بتقسيم السيادة . وقد يستطيع المشترعون أن يقللوا من شعور الناس بهذا التقسيم ، بل إنهم قد يتمكنون من إخفائه وقتاً ما عن أنظارهم ، ولكنهم لايستطيعون أبداً أن يمنعوه من الوجود . إن السيادة المقسمة أضعف دائماً من السيادة

الكاملة غير المقسمة . والملاحظات التى أشرنا إليها فى دستور الولايات المتحدة قد كشفت لنا عن مدى المهارة فى أن يكبحوا قوة الاتحاد ويحصروها فى حدود ضيقة من الحكم الفدرالى ، وأن يجعلوها فى الوقت نفسه تظهر بمظهر الحكومة القومية وفى قوتها كذلك ، إلى حد ما . فبهذه الوسيلة استطاع المشترعون فى الولايات المتحدة أن يقللوا من الأخطار الطبيعية التى تلازم الاتحادات ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحاشوها كلها تحاشياً تاماً .

قيل إن الحكومة الأمريكية لاتخاطب الولايات بنفسها ، ولكنها ترسل تعليماتها إلى المواطنين مباشرة وتجبرهم فرادى على الإذعان لمطالبها . ولكن إذا ما اصطدم القانون الفدرالى بمصالح إحدى الولايات وضروب أهوائها ، فقد يخشى أن يعد كل مواطنى هذه الولاية أنفسهم معنيين بمساءلة فرد معين أبى أن يذعن للاتحاد . فإن كان مواطنو الولاية قد ظلموا جميعاً فى وقت واحد ، وعلى نحو واحد ، فعبثاً تحاول الحكومة الفدرالية أن تفرقهم كى تستطيع أن تخضعهم فرادى ، ذلك لأنهم سيشعرون بفطرتهم أنهم يجب أن يتحدوا من أجل الدفاع المشترك ، وسيجدون منظمة معدّة لهم من قبل فى السيادة التى خول لولايتهم أن تستمتع بها . فعندئذ تحل الحقيقة محل الخيال ، وقد يهب جزء منظم من الأمة لينازع السلطة المركزية .

وتصدق هذه الملاحظة عينها على الولاية القضائية . فلو حدث أن انتهكت محاكم الاتحاد قانوناً هاماً من قوانين إحدى الولايات فى قضية فردية لكان النزاع الحقيقى ، لا النزاع الظاهرى ، بين الولاية المعتدى عليها التى يمثلها المواطن الواحد ، وبين الاتحاد الذى تمثله محاكمه .

لا يعرف الكثير عن هذه الدنيا من يتوهم أن فى استطاعته أن يمنع الناس بالأساطير القانونية من أن يكتشفوا ويستخدموا ما أتيح لهم من وسائل لإرضاء شهواتهم . فمع أن المشترعين الأمريكيين قد عملوا على تضييق مدى حدوث تصادم بين السيادتين ، فإنهم لم يقضوا على الأسباب التى تؤدى إلى حدوث مثل هذا التصادم . بل إنا نميل إلى أن نؤكد أنهم فى حالة حدوث مثل هذا الاصطدام لا يستطيعون أن يكفلوا النصر للعنصر الفدرالى . إن لدى الاتحاد المال والجيوش ، ولكن الولايات قد احتفظت بود الشعب وبما يتحزب له . ليست سيادة الاتحاد سوى كائن معنوى مجرد غير متصل إلا بالقليل من الأشياء الظاهرة ، على حين أن سيادة الولايات أمر مشاهد تدركه الحواس ويفهمه الناس فى يسر ، وهى نشيطة فعالة على الدوام . فالأولى حديثة الوجود ، على حين نشأت الثانية مع الشعب نفسه . ذلك إلى أن سيادة الاتحاد مصطنعة ، أما سيادة الولايات فأمر طبيعى لا تكلف فيه ،

فقد وجدت من تلقاء نفسها دون أى مجهود ، شأنها فى ذلك شأن سلطة الوالدين . إن سيادة الأمة تؤثر فى قليل من المصالح الهامة للجماعة ، لأنها تمثل قطراً واسعاً ولكنه بعيد – وتمثل عاطفة غامضة مطموسة المعالم . فسلطة الولايات تشمل كل مواطن فى كل ساعة وفى كل ظرف من الظروف ، فهى تحمى أملاكه وتسهر على حريته وتصون حياته ، فتؤثر فى كل لحظة فى سعادته وفى شقائه . فعندما نتذكر التقاليد والعرف والاستمساك بالأمور المعهودة المحلية المتصلة بها ، لايخالجنا شك فى تفوق قوة تقوم على أساس من العواطف الوطنية التى يخفق بها القلب البشرى .

ومادام المشترعون لا يستطيعون أن يمنعوا حدوث مثل هذه المصادمات الخطيرة التى تقع بين السيادتين اللتين تقومان معاً فى النظام الفدرالى ، فلابد أن يكون غرضهم الأول ليس العمل على منع الولايات المتحالفة من الحرب ، بل أن يشجعوا ما فيها من الميول التى تعاون على استتباب السلام . ومن ثم كان الميثاق الفدرالى لا يمكن أن يدوم طويلاً إلا إذا وجد فى الجماعات المنضمة بعضها إلى بعض طائفة معينة من الدواعى التى تجعل مشاركتها فى اعتماد بعضها على بعض أمراً مستساغاً ، ومهمة الحكومة هينة . فالنظام الفدرالى لا يمكن أن ينجح من غير الظروف المواتية ، فضلا عن تأثير القوانين الرشيدة . فجميع الأمم التى كونت اتحادات ارتبط بعضها ببعض بمصالح معينة مشتركة تعمل عمل الروابط العقلية التى تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض .

ولكن للناس عواطف ومبادىء مثلما لهم مصالح مادية . فوجود وحدة معينة فى الحضارة لا يقل ضرورة لدوام الاتحاد عن وجود وحدة فى المصالح فى الولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . إن الفرق فى سويسرا بين حضارة « مقاطعة أورى » و « مقاطعة ڤود » ليشبه الفرق الذى بين حضارتى القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر . وعلى هذا نستطيع أن نقول إن سويسرا لم تكن لها أبدا حكومة فدرالية بالمعنى الصحيح . فالاتحاد الذى قام بين هاتين المقاطعتين لا أثر له إلا على الخريطة . وسرعان ما يتبين لنا ذلك لو أن سلطة مركزية حاولت أن تفرض نفس القوانين على البلاد كلها .

ليس الظرف الذى يسَّر قيام حكومة فدرالية فى أمريكا أن الولايات ذات مصالح متشابهة ، وذات أصل مشترك ، ولغة واحدة ، فحسب ، بل إنها فضلا عن ذلك قد بلغت درجة من الحضارة تكاد تجعل قيام اتحاد بينها ممكناً دائماً من الوجهة العملية . فلست أعرف أمة أوربية واحدة ، مهما كانت صغيرة ، فيها الوحدة بين أقاليمها المختلفة أكثر مما بين الشعب الأمريكى الذى تشغل أراضيه رقعة واسعة مترامية الأطراف تعدل مساحتها نصف أوربا . فالمسافة التى بين « مين » و « جورجيا » تقرب من ألف ميل . ولكن الفرق الذى

بين حضارتى «مين» و«جورجيا» أقل مما بين عادات نورمنديا وبريتانيا . «فمين» و«جورجيا» الواقعتان عند طرفين متقابلين «لإمبراطورية» عظيمة، لديهما إذن بواعث حقيقية تدفعهما إلى تكوين اتحاد بينهما أكثر مما لدى بريتانيا ونورمنديا اللتين يفصل أحدهما عن الأخرى مجرى مائى صغير .

لقد يسر موقع البلاد الجغرافى للمشترعين الأمريكيين تلك التسهيلات التى استمدوها من عادات السكان ومن العرف السائد بينهم ؛ وإن اختيار هؤلاء المشترعين للنظام الفدرالى ومحافظتهم عليه ليرجعان أصلا إلى هذا الظرف الجغرافى .

ليس من شك فى أن أهم حادث فى حياة أمة ما هو نشوب حرب فيها . فى الحرب يعمل أفراد الشعب جميعاً كأنهم يد واحدة ضد الأمم الأجنبية دفاعاً عن كيانهم نفسه . وقد تكفى مهارة الحكومة، وفطرة الجماعة السليمة، والمحبة الطبيعية التى يستشعرها الإنسان لوطنه – قد تكفى هذه مادام الغرض الوحيد هو صيانة السلام داخل الدولة، والعمل على تحقيق السعادة لها . ولكى تتمكن الأمة من القيام بحرب ضروس يجب عليها أن تقوم بتضحيات أكبر، وأكثر تنوعاً . أما أن تفترض أن عدداً كبيراً من رجالها سيخضعون من تلقاء أنفسهم لمقتضيات الضرورة، فمعناها الجهل بالطبائع البشرية . فجميع الدول التى اضطرت إلى الصبر على حرب طويلة وخطيرة، قد دفعت إلى زيادة قوة حكوماتها، أما تلك التى لم تنجح فى هذه المحاولة فقد قضى عليها بالخضوع . فالحرب الطويلة المدى تدفع بالأمم دائماً إلى موقف حرج محزن تختار فيه بين أمرين كل منهما شر . فالهزيمة فى مثل هذه الحرب تسلم الأمة إلى الهلاك، ويسلمها انتصارها إلى الاستبداد . فالحرب تكشف إذن عن ضعف الحكومة، وتجعله مخيفاً مفزعاً . وقد أوضحت من قبل أن العيب الذاتى فى الحكومات الفدرالية إنما هو ضعفها .

ليس للنظام الفدرالى إدارة مركزية، ولا ما يشبه أن يكون كذلك فحسب، بل إن الحكومة المركزية نفسها ليست منظمة تنظيماً كاملاً، مما يعد دائماً سبباً من أسباب ضعفها إذا ما وقفت أمام بلاد أخرى تحكمها سلطة واحدة . ولا تزال هذه السيئة متجلية فى دستور الولايات المتحدة مع أن للحكومة المركزية فيه قوة حقيقية أكثر مما فى أى اتحاد آخر، وحسبنا مثل واحد لتوضيح هذا الأمر .

لقد خول الدستور للكونجرس الحق فى دعوة الحرس الوطنى لتنفيذ قوانين الاتحاد، ولقمع الاضطرابات، ودفع الغزو عن البلاد . وثم مادة أخرى تنص على أن رئيس

الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للحرس الوطنى . ففى حرب[1] سنة ١٨١٢ كلف حرس الولايات الشمالية الوطنى أن يتجه إلى الحدود ، ولكن ولايتى كنيتيكت وماساتشوستس اللتين تأثرت مصالحهما بالحرب ، أبتا أن تطيعا الأمر ، بحجة أن الدستور قد خول للحكومة الفدرالية أن تستدعى الحرس الوطنى فى حالتى التمرد أو الغزو الخارجى ، ولكن الحالة الحاضرة لا غزو فيها ولا تمرد . وأضافتا إلى ذلك أن الدستور نفسه الذى خول للاتحاد حق استدعاء الحرس الوطنى للعمل ، استبقى للولايات حق تعيين ضباط هذا الحرس . وعلى ذلك فليس (بحسب ما فهمنا من المادة) لأى ضابط من ضباط الاتحاد الحق فى تولى قيادة الحرس الوطنى فى الحرب ، اللهم إلا رئيس الولايات المتحدة نفسه شخصياً . على حين أنهما ، فى هذه الحالة ، قد كلفتا الانضمام إلى جيش يقوده شخص آخر غير الرئيس نفسه . لم تنل هذه المبادىء السخيفة الضارة تأييد الحكام والهيئات التشريعية فحسب ، بل نالت كذلك تأييد الحاكم فى كل من الولايتين ، فاضطرت الحكومة الفدرالية إلى أن تحصل على الجيوش المطلوبة من جهات أخرى .

فكيف حدث إذن أن الاتحاد الأمريكى ، بكل ما فى قوانينه من كمال نسبى ، لم ينحل من جراء حدوث حرب عظمى ؟ يرجع ذلك إلى عدم وجود حروب عظمى يخشاها ، فهو يقع وسط قارة مترامية الأطراف ، فيها مجال لا يحد لنشاط الإنسان . فالاتحاد معزول عن العالم كما لو كان المحيط يكتنف كل حدوده . إن كندا لا يزيد عدد سكانها على مليون نسمة ، منقسمون على أنفسهم أمتين متعاديتين ، وقسوة المناخ تمنعها أن تعمل على توسيع رقعتها ، وتظل مرافئها مغلقة طوال ستة أشهر الشتاء . وقد يصادف المرء بين كندا وخليج المكسيك بضع قبائل متوحشة تتراجع باستمرار أمام ستة آلاف جندى تراجعا يهلك فيه الكثير من أفرادها . أما عند الجنوب فالاتحاد يتصل فى عدة مواضع بإمبراطورية المكسيك . فمن المحتمل أن تحدث من هنا حروب خطيرة فى المستقبل . ولكن حالة الشعب المكسيكى المتخلفة ، وتدهور أخلاقهم ، وفقرهم الشديد ، ستظل أمداً طويلاً تحول بين هذه الدولة وبين تبوئها مركزاً عالياً بين الأمم الأخرى . أما الدول الأوربية فلا خوف منها أن تكون مزعجة للاتحاد ، لبعد الشقة بينها وبينه .

ليست ميزة الولايات المتحدة الكبرى فى ذلك الدستور الفدرالى الذى يمكن لها من

---

(١) هى حرب قامت بين الولايات المتحدة وإنجلترا فى أثناء حروب الثانية مع فرنسا (نابليون) أعلنها الرئيس جيمس ماديسن (١٨٠٨ - ١٨١٧) فى يونية سنة ١٨١٢ على إنجلترا ، وانتهت بمعاهدة صلح عقد فى مدينة غنت من أعمال بلجيكا فى ديسمبر سنة ١٨١٤ . فإن تكن هذه الحرب لم تؤد إلى شىء ، فإنها تعد بداية ظهور الوعى القومى فى الولايات المتحدة بعد انتصارها مرات فى مواقع بحرية ضد سيدة البحار وقتئذ .

القيام بحروب كبيرة والصمود فيها ، ولكن ميزتها فى موقعها الجغرافى الخاص الذى يجعلها بمنأى من أمثال تلك الحروب .

لا أحد أميل منى إلى حسن تقدير ما للنظام الفدرالى من ميزات . فهو فى اعتقادى من أصلح الاتحادات التى تساعد البشر على تحقيق رخائهم وحريتهم . وإنى لأغبط حظ تلك الأمم التى استطاعت أن تقتبسه ، ومع ذلك ، فلا يسعنى أن أصدق أن اتحاداً فدرالياً من عدة شعوب ، يستطيع أن يصمد فى نزاع طويل أو متكافىء فى العدة مع أمة تماثله قوة ، ولكن تختلف عنه فى أن حكومتها مركزية . فالأمة التى تقسم سيادتها أقساماً صغيرة مع وجود الدول الحربية الكبرى فى أوربا ، إنما تتنزل ، فى رأيى بعملها هذا نفسه عن قوتها ، وربما نزلت عن كيانها واسمها أيضاً . إن موقع الدنيا الجديدة قد بلغ من روعته أن ليس للإنسان فيه أى عدو غير نفسه . فحسبه أن يريد أن يكون سعيداً وحراً ، فيكون كذلك .

الفصل التاسع

درسنا إلى الآن مؤسسات الولايات المتحدة ، فاستعرضنا قوانينها ، ووصفنا ما فى تلك البلاد من أشكال المجتمع السياسى القائمة فعلاً .. ولكن فوق هذه المؤسسات كلها ، ووراء كل هذه الأشكال الخاصة ، توجد سلطة ذات سيادة ، هى سلطة الشعوب التى فى قدرتها أن تهدم ، أو تعدل منها ما شاء على ما تحب وتهوى . وبقى علينا الآن أن نبين الطرق التى تعمل بها هذه السلطة التى تعلو على سلطة القوانين ؛ ونذكر ميولها وأهواءها واللوالب الخفية التى تحركها وتوجهها فى مجراها الذى لايقاوم ، أو تعطلها أو تستحثها فيه ؛ كما بقى أن نذكر النتائج التى تترتب على سلطتها التى لا حد لها ، ونبين المصير الذى تخبئه لها الأقدار .

كيف صح القول بأن الشعب هو الحاكم الفعلى فى الولايات المتحدة

الشعب هو الذى يعين أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية فى أمريكا ، وهو نفسه الذى يقدم هيئة المحلفين التى تتولى عقاب الناس على ما يرتكبونه من مخالفات للقانون . فالمؤسسات فى أمريكا ديمقراطية ، لا من حيث مبدؤها فحسب ، بل ومن حيث كل ما يترتب عليها من نتائج أيضاً ، فالشعب يختار ممثليه مباشرة ، وينتخبهم كل سنة عادة كى يضمن تبعيتهم له ؛ ومن ثم كان الشعب هو القوة الحقيقية التى توجه شئون البلاد . ومع أن شكل الحكومة نيابى ، فليس خافياً على أحد أن آراء الشعب ، وكل ما يتحزب له ، ويهتم به ، بل وانفعالاته كلها ، لايعوقها عائق دائم عن ممارسة أثرها المستمر فى إدارة الشئون اليومية للمجتمع ، فالأغلبية هى التى تحكم فى الولايات المتحدة باسم الشعب ، شأنها فى ذلك شأن الأغلبية فى سائر البلاد التى يكون الحكم فيها له . وتتكون هذه الأغلبية أساساً من مواطنين مسالمين يرغبون مخلصين فى توفير السعادة لأوطانهم ، سواء كان مرجع هذه الرغبة ميولهم الطبيعية أو مصالحهم الشخصية . ولكن حول هؤلاء المواطنين تقوم ضجة لا تنقطع من الأحزاب[1] فى سعيها للحصول على تعاونهم وتأييدهم .

---

(١) يعتبر توكفيل الأحزاب هيئات غريبة عن البلاد وأنها كثيراً ما تفسد الحياة السياسية فيها ، وكان هذا رأياً شائعاً فى عصره . ومن حظ الولايات المتحدة أنها لم يظهر فيها أكثر من حزبين سياسيين .

الفصل العاشر

الأحزاب فى الولايات المتحدة

وجوب التمييز بين الأحزاب تمييزاً كبيراً – الأحزاب التى يقف بعضها مع بعض موقف الشعوب المتنافسة – الأحزاب التى تسمى أحزاباً بحق – الفرق بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة – العصور التى تنشأ فيها هذه الأحزاب – سماتها – كان فى أمريكا أحزاب عظيمة – وقد انقرضت – الفدراليون (الاتحاديون) – الجمهوريون – هزيمة الفدراليين – صعوبة إنشاء الأحزاب فى الولايات المتحدة – ما يعمل فى سبيل إيجادها – الصبغة الأرستقراطية أو الديمقراطية التى تصادفها فى جميع الأحزاب – صراع القائد جاكسون مع بنك الولايات المتحدة .

ينبغى لنا أن نفرق بين الأحزاب تفرقة كبيرة . فثم بلاد مترامية الأطراف بلغت من سعة الرقعة أن صار لمختلف سكانها ، على الرغم من اتحادهم فى ظل حكومة واحدة ، مصالح متعارضة ، فلا غرو إن أصبحوا فى حالة خلاف دائم ، فعندئذ يحق لنا أن نعتبر أجزاء هذا الشعب المختلفة أمماً متمايزة ، لا مجرد أحزاب ، فإن حدثت حرب أهلية كانت أقرب إلى صراع بين أمم متنافسة منها بين طوائف مختلفة فى أمة واحدة .

ولكن عندما يختلف المواطنون فيما بينهم بشأن المسائل التى تمس أجزاء الدولة جميعها ، كأن يختلفوا على المبادىء العامة التى يجب أن يجرى عليها نظام الحكم عندهم مثلا ، تتجلى بينهم فروق ، يصح لنا أن نسمى أنصارها أحزاباً بحق . فالأحزاب شر لابد منه فى الحكومات الحرة ، ولكن لاتكون لها نفس السمات ، ولا نفس النزعات فى كل الأوقات .

فقد ترهق الأمة نفسها فى عصور معينة بشرور لا تستطيع الصبر عليها ، حتى ليخطر ببالها أن تحدث تغييراً كليا فى نظامها السياسى ذاته ؛ وفى عصور أخرى قد يكون الشر قد تغلغل فى جسم الأمة حتى أصبح خطراً يهدد كيانها . فهذه هى العصور التى تحدث فيها الثورات والانقلابات العنيفة وتقوم الأحزاب الكبيرة . وبين عصور الشقاء والاضطراب هذه ، فترات يبدو فيها المجتمع الإنسانى فى حالة استقرار ، يستمتع بالراحة والهدوء ، ويبدو الناس أحياء يتنفسون ، ولكن هذه الفترات لاتكون كذلك إلا فى الظاهر ليس إلا ، فمجرى الزمان لايتوقف من أجل الأمم ، كما لا يتوقف من أجل الأفراد ، فكلهم يسيرون باستمرار نحو هدف واحد لا يعرفونه . ولسنا نستطيع أن نتصورهم ثابتين لا يتحركون إلا عندما ندرك تقدمهم هذا ؛ مثلهم فى ذلك مثل قوم سائرين ، فيبدون واقفين للذين يجرون بسرعة .

وأيا كان الأمر ، فثم عصور معينة تبدو فيها التغييرات التى تحدث فى تكوين الأمم الاجتماعى والسياسى بطيئة تكاد لا تحس ، فتجعل الناس يتصورون أنهم قد وصلوا إلى غاية المطاف واستقرت بهم الحال على وضع يرضونه . ولا يخفى أن العقل البشرى ، على الرغم من اعتقاده أنه قام على أسس وطيدة ، لا يمد بحوثه إلى ما وراء أفق معين محدود - فهذه هى الأوقات التى تظهر فيها الأحزاب الصغيرة ، وتكثر الدسائس والمؤامرات .

إن الأحزاب السياسية التى أسميها أحزاباً كبيرة هى تلك التى لها مبادىء معينة ، تستمسك بها أكثر مما تستمسك بما يترتب عليها من عواقب ؛ فهى تأخذ بالآراء العامة لا بالحالات الجزئية الخاصة ، وتأخذ بالآراء لا بالأشخاص . وتتميز هذه الأحزاب عادة بسمات أكثر نبالة من غيرها ، وبعواطف أكرم ، ومعتقدات أكثر أصالة ، وبسلوك أجرأ وأصرح . وفيها تستتر المصلحة الخاصة ، وهى التى تقوم بالدور الرئيسى دائماً فى نزعات الناس وأهوائهم السياسية - تستتر فى حرص وعناية خلف اسم المصلحة العامة ، بل إنها قد تخفى حتى على أبصار الأشخاص أنفسهم الذين تستثيرهم وتحركهم .

أما الأحزاب الصغرى فيعوزها ، من جهة ، حسن النية فى السياسة عادة ، وإذ ليس لها أغراض سامية تسندها أو تفيض عليها شيئاً من الجلالة فإن أنانيتها تتجلى واضحة فى أفعالها وسلوكها . فهى تتوقد غيرة مصطنعة ؛ لغتها عنيفة ولكن مسلكها هياب متردد ، أما الوسائل التى تستخدمها هذه الأحزاب الصغيرة فتعسة تعاسة الغاية التى تهدف إليها ؛ فلا غرو إن بدا لنا أن عظماء الرجال يختفون فجأة فى الهدوء الذى يغشى البلاد عقب ثورة جامحة ؛ كما يبدو أن قوى العقل البشرى نفسه تختفى ، هى الأخرى . فالأحزاب الكبرى تهز البلاد هزاً عنيفاً ؛ أما الأحزاب الصغرى فتحركها ، ليس إلا ، فالأولى تمزق البلاد إربا ، على حين تهبط بها الثانية وتحط من شأنها . فإن كانت الأولى قد تنقذ البلاد فى بعض الأحيان بحركة ثورية نافعة ، فالثانية تشيع فيها الاضطراب لغير جدوى .

كان فى أمريكا أحزاب عظيمة ، ولكن لم يعد منها الآن شىء . فإن كانت سعادة البلاد قد ازدادت بذلك زيادة كبيرة ، فأخلاقها قد تأثرت ، فلما انتهت حرب الاستقلال وأخذ المسئولون يضعون الأسس التى ستقوم عليها الحكومة الجديدة ، كانت الأمة منقسمة بين رأيين قديمين ، قدم العالم كله ؛ نصادفهما على الدوام فى صور شتى ، وبأسماء مختلفة فى كل مجتمع من المجتمعات الحرة . فأحد الرأيين يهدف إلى الحد من قوة الشعب ؛ على حين يهدف الآخر إلى مدها إلى أبعد حد ؛ إلا أن الصراع بين هذين الرأيين لم يصل قط فى أمريكا إلى تلك الدرجة من العنف التى كثيراً ما تجلت فى غيرها من البلاد . فالحزبان فى أمريكا متفقان كلاهما على أهم النقاط الأساسية ، وليس واحد منهما بحاجة إلى العمل على هدم دستور قديم أو قلب كيان المجتمع كى يتم له النصر على الحزب الآخر . وعلى هذا فليس لها مصالح كثيرة خاصة يمكن أن تتأثر بالنصر أو بالهزيمة ، بل كان الصراع يدور

حول مبادىء أخلاقية وسياسية مثل حب المساواة وحب الاستقلال وغيرهما . وفي هذه ما يكفي لاستثارة انفعالات الناس العارمة .

حاول الحزب الذى اتجه إلى الحد من قوة الشعب أن يطبق مبادئه على دستور الاتحاد بوجه خاص ، ومن ثم سمى هذا الحزب ، « بالفدرالى » أما الحزب الآخر الذى ادعى بأنه وحده دون غيره هو الذى يستمسك بقضية الحرية ، فقد اتخذ له اسم الحزب الجمهورى . إن أمريكا بلاد الديمقراطية ، فلا غرو إن كان الفدراليون أقلية دائماً ، ولكن كان منهم مع ذلك جل الرجال العظماء الذين أنجبتهم حرب الاستقلال ؛ وكانت سلطتهم الأدبية عظيمة لايستهان بها . وزيادة على ذلك فقد صادفت قضية الفدراليين ظروفاً مواتية . فقد أدى فشل الاتحاد الأول إلى جعل الناس يرهبون الفوضى ، فاستفاد الفدراليون من نزعة الشعب المؤقتة هذه ، وظلوا نحو عشرة سنين أو اثنتى عشرة سنة والأمر والنهى فى أيديهم ، حتى استطاعوا أن يطبقوا بعض مبادئهم إن لم يتمكنوا من تطبيقها كلها . ثم أخذت التيارات المعاكسة لهم تزداد قوة يوماً بعد يوم ، حتى لم يعد فى الإمكان صدها . ففى سنة (١٨٠١) استولى الجمهوريون على الحكم وانتخب توماس جفرسون للرياسة ، وازداد حزبه قوة بما لإسم الرئيس من وزن كبير . وبما له من مواهب عظيمة ، وشهرة مستفيضة وحظوة كبيرة عند الشعب[١] .

كانت الوسائل التى تمكن بها الفدراليون من الاحتفاظ بمركزهم ، وسائل مصطنعة ، ومواردهم مؤقتة . ولم يصلوا إلى مراكز القوة إلا بفضل مواهب زعمائهم وبفضل الظروف التى جاءت مواتية لهم . فلما جاء دور الجمهوريين ووصل إلى مثل هذا المركز كان خصومهم قد أصيبوا بهزيمة نكراء ، ذلك أن أغلبية ساحقة قامت ضد الفدراليين . فلما وجدوا أنفسهم فى أقلية ضئيلة كل الضآلة ، استولى عليهم اليأس من إحراز أى نجاح فى المستقبل . ومنذ تلك اللحظة ظل الحزب الجمهورى - أو الديمقراطى - يسير قدماً من نصر إلى نصر حتى صار له التفوق المطلق فى البلاد . ولما أدرك الفدراليون مدى هزيمتهم وتيقنوا من أنه لم يعد لهم موارد يعتمدون عليها ، وأنهم أضحوا معزولين وسط البلاد ، انقسموا إلى قسمين : انضم أحدهما إلى الجمهوريين الفائزين ، وأنزل الآخر أعلامه وغير اسمه ، ومضت سنون طويلة على زوالهم من الوجود بوصفهم حزباً سياسياً .

وفى رأيى أن وصول الفدراليين إلى مراكز السلطة كان حدثاً من أسعد الأحداث التى رافقت قيام الاتحاد الأمريكى العظيم ، فقد كافحوا ميول بلادهم واتجاهات عصرهم ،

(١) الرئيس الثالث (١٨٠١ - ١٨٠٩) وكان أديباً ، تأثر فى تفكيره بالفلاسفة الفرنسيين ، « مثالياً » من حيث مبدؤه فى السياسة ، وكان مؤمناً كل الإيمان بالشعب ، وبحرية الولايات ، ولا يثق بتركيز الحكم فى أيدى حكومة مركزية . وأما الفدراليون فكان زعيمهم ألكسندر هاملتن ؛ وإن كان لايقل عنه إخلاصاً وخدمة لقضية أمريكية فهو شخصية على النقيض من شخصية جفرسون .

التى لاتقاوم . ولكن سواء كانت نظرياتهم حسنة أو سيئة فهى لم تسلم من عيب أنها لا يمكن تطبيقها جملة على المجتمع الذى أرادوا أن يحكموه . وما حدث برعاية جفرسون ، كان لابد أن يحدث عاجلاً أو آجلاً . ولكن حكومتهم قد يسرت على الأقل للجمهورية الجديدة الوقت الكافى ، لتستقر بعض الاستقرار ولتساند فيما بعد ، من غير إرهاق لها ، النمو السريع لتلك المبادىء نفسها التى كانوا يحاربونها من قبل . وزيادة على ذلك ، فقد انتهى الأمر باندماج كثير من مبادئهم فى عقيدة خصومهم السياسية . هذا ، وإن الدستور الفدرالى القائم الآن ليعد أثراً خالداً يشهد بما هم من وطنية ومن حكمة .

لم نعد نرى فى الوقت الحاضر إذن أحزاباً سياسية كبيرة فى الولايات المتحدة . نعم إنا قد نجد فيها أحزاباً تهدد مستقبل الاتحاد ، ولكن ليس بها حزب واحد يعارض شكل الحكم الحاضر . ولا الاتجاه الذى يسير فيه المجتمع الآن . هذا ، والأحزاب التى تهدد الاتحاد لاتقوم على أساس أى مبادىء عامة ، بل على أساس من المصالح المادية ، وهى مصالح تشكل فى مديريات الامبراطورية الواسعة ، ما هو أشبه بمصالح أمم متنافسة بعضها مع بعض ، منه بأحزاب . فقد رأينا حديثاً الشمال يجاهد فى سبيل إيجاد نظام لحماية التجارة ، على حين هب الجنوب يدافع بالسلاح عن مبدأ حرية التجارة . ومرد ذلك إلى أن الشمال بلاد صناعية ، على حين أن الجنوب بلاد زراعية ، فنظام الحماية الذى يعود بالخير على أحدهما يعود بالضرر على الآخر .

ولعدم وجود أحزاب كبيرة فى الولايات المتحدة امتلأت البلاد بموضوعات الجدل والنقاش التافهة ، وانقسم الرأى العام آلافاً من الأقسام ليس بينها سوى فوارق ضئيلة من مسائل تفصيلية . فمن العسير أن نتصور الجهود التى تبذل لخلق الأحزاب ، وهو أمر مازال شاقاً حتى فى الوقت الحاضر . وليس فى الولايات المتحدة عداوات دينية ، فكل الأديان تنال حظها من الرعاية والاحترام ؛ ولا توجد طائفة دينية غالبة ؛ ولا مجال لقيام الغيرة والكراهية بين الطبقات ؛ فالشعب هو كل شىء ، وليس لأحد أن ينازعه سلطاته . وأخيراً ليس فى البلاد بؤس عام ، حتى يتخذه بعض الناس ذريعة لإثارة عوامل الاضطراب . فموقع البلاد الجغرافى يفسح المجال كل الإفساح للعمل ، فحسب المرء أن يترك وشأنه ليأتى بالعجائب .

ومع ذلك فذوو المطامع كثيراً ماينجحون فى تكوين أحزاب . فمن الصعب طرد أى إنسان من منصبه ذى السلطان بحجة أن آخرين يطمعون فى ذلك المنصب ؛ وكل مهارة العاملين فى المجال السياسى مقصورة على تكوين الأحزاب . فالرجل السياسى يبدأ بأن يميز أولاً مصلحته الخاصة ، ثم يعرف المصالح الأخرى التى يصح أن تتجمع حول مصلحته هذه وتندمج فيها ، ثم يحاول بعد ذلك أن يتوصل إلى إيجاد مذهب أو مبدأ يتفق مع أغراض هذه الجماعة كى يؤلف حزبه ويظهره فى الوجود ، ويحصل له على الحظوة والشهرة بين الناس . فما أشبه ذلك بصورة الملك التى كانت تطبع فى الزمن الماضى على غلاف الكتاب وصفحة

عنوانه ، وبذلك تصبح جزءاً من كتاب لا صلة لها به على الإطلاق . وبعد أن يتم ذلك كله يظهر الحزب الجديد فى أفق العالم السياسى .

تبدو مناقشات الأمريكيين فى أمورهم الداخلية هذه للغريب عن البلاد أموراً صبيانية لأول وهلة ، أو أموراً غير مفهومة . فيحار فى أمره ، أيرثى لشعب يأخذ أمثال هذه التوافه مأخذ الجد ، أم يغبطه على تلك السعادة التى تتيح للجماعة أن تتحدث فى هذه الأمور وتناقشها ؟ ولكن ما أن يشرع هذا الغريب فى درس الميول الحقيقية التى تحرك شتى الطوائف فى أمريكا ، حتى يتبين له أن الجزء الأعظم منهم على اتصال كبير أو صغير بهذا القسم أو ذاك من هذين القسمين الكبيرين اللذين يوجدان دائماً فى كل المجتمعات الحرة . وكلما تعمقنا ونفذنا إلى صميم تفكير هذين الحزبين أدركنا أن هدف أحدهما أن يحد من سلطان الشعب ، على حين يهدف الآخر إلى التوسع فيه . لست أؤكد هنا أن غرض الأحزاب الأمريكية الظاهر أو الخفى ، أن تعمل على تأييد الحكم الأرستقراطى أو الديمقراطى فى البلاد ، ولكن أؤكد أن النوازع الديمقراطية أو الأرستقراطية يسهل إدراكها وراء كل حزب من الأحزاب ؛ ومع أنها قد تعز على الملاحظة الضحلة ، فإنها مع ذلك روح كل حزب فى الولايات المتحدة وموضوعه الأساسى .

ومن الأمثلة على ذلك أن الرئيس جاكسون[١] ، لما هاجم بنك الولايات المتحدة هاجت البلاد وتكونت فيها شيع وأحزاب ، وتكتلت الطبقات المطلعة على بواطن الأمور حول البنك ، ووقف عامة الناس فى صف الرئيس . ولكن يجب ألا نتصور أن الشعب قد كون لنفسه آراء معقولة بشأن مسألة يراها أكثر السياسيين حنكة وخبرة حافلة بالصعوبات . كلا ! إن البنك مؤسسة كبيرة لها كيان مستقل . ولما كان الشعب قد اعتاد أن يعين من يشاء ويعزل من يشاء ، عز عليه أن تقوم هذه العقبة فى سبيل ممارسته سلطته ، تضايقت الجماعة من أن تجد أمامها مؤسسة ثابتة هذا الثبات تتحدى سلطتها ، فاندفعت تهاجمها كى ترى إن كان فى مقدورها أن تزحزح هذا البنك كما تستطيع أن تزحزح كل شىء غيرها عن مكانه .

بقايا الحزب الأرستقراطى فى الولايات المتحدة

الأغنياء يقاومون الديمقراطية سرا انعزالهم – ميلهم إلى المتع الخاصة والرفاهية والكماليات فى أمريكا – ولمراعاة البساطة خارجها – تكلفهم التواضع والنزول إلى مستوى الشعب .

قد يحدث أن يزول بعض ما بين الأحزاب من توازن فى شعب انتشرت فيه آراء مختلفة ، فترجح كفة واحد منها رجحاناً كبيراً ويتغلب على كل ما فى سبيله من عقبات ، ويقضى على خصومه ، ويستولى على جميع موارد الدولة ويستغلها لمصلحته الخاصة ، ويستولى

(١) أندرو جاكسون تولى الرياسة من ١٨٢٩ ١٨٣٧ .

اليأس على الأحزاب المهزومة فتختفى أو تلتزم الصمت ... وعندئذ يبدو فى الأمة كلها مبدأ واحد شامل يحكمها كلها ، ويسودها هدوء عام ، ويدَّعى الحزب الغالب شرف إعادة السلام والوحدة إلى البلاد . ولكن مع وجود هذا الاتفاق الظاهرى فى الآراء لاتزال فيها اختلافات عميقة ومعارضة حقيقية .

هذا ماحدث فى أمريكا عندما صار الأمر كله إلى الحزب الديمقراطى . فقد استأثر وحده بإدارة شئون البلاد ، وظل منذ ذلك الوقت يشكل العادات الأخلاقية ، ويكيف القوانين بحسب أهوائه ورغباته . وإنا لنستطيع أن نقول أن ليس للطبقات الثرية فى الوقت الحاضر أى ضلع فى الشئون السياسية ، فبدلاً من أن تمنح الثروة صاحبها حقوقاً ما ، أصبحت سبباً حقيقياً لنفورهم منه ، وعقبة تحول بينه وبين الوصول إلى القوة والسلطان . فلا غرو أن آثر الأغنياء أن يغادروا الميدان ، على أن يواصلوا النضال ضد طبقات الفقراء من مواطنيهم ، وهو نضال كثيراً ما يكون غير متكافىء ، ولا جدوى منه . ولما عجزوا عن أن يشغلوا فى الحياة العامة مركزاً يعادل ما يشغلونه فى حياتهم الخاصة انصرفوا عن الحياة العامة واقتصروا على الحياة الخاصة ، فكونوا هم فى الدولة مجتمعاً خاصاً له أذواقه وملذاته . وقد أذعنوا لهذا الوضع القائم على أنه شر لامناص منه ولا أمل فى علاجه . ولكنهم صاروا يحرصون على ألا يظهروا أنه يضايقهم . فكثيراً ما سمعناهم يشيدون علناً أمام الجمهور بمزايا الحكم الديمقراطى وبالمؤسسات الديمقراطية . فالناس يميلون كل الميل إلى أن يتملقوا أعداءهم بعد أن يكونوا قد كرهوهم كل الكراهية . ولنضرب لك مثلا بذلك المواطن الذى يحرص على إخفاء ثروته عن الأبصار ؛ فشأنه فى ذلك شأن اليهودى فى العصور الوسطى ؛ فترى زيه بسيطاً ، وسلوكه متواضعاً خالياً من كل صلف واستعلاء ؛ ولكنك تجد بيته مع ذلك يتألق بمجالى الترف ، إلا أنه لايسمح بدخوله إلا لفئة مختارة من الضيوف يقول عنهم فى تبجح أنهم أنداده . فليس ثمة شريف من شرفاء أوربا أشد من هذا الفتى الأمريكى ميلا إلى العزلة والانفراد بنفسه فى الاستمتاع بملذاته ، ولا أحرص منه على الاستمتاع كذلك بأدنى فائدة يخوله إياها مركزه الممتاز . ومع ذلك فهذا الشخص نفسه يمضى إلى متجر صغير يغشاه التراب ، وسط « المدينة » حيث حى الأعمال ، وحيث يستطيع كل من يشاء أن يقابله ويتحدث إليه . فإن قابل فى طريقه صانع أحذية ، وقف يتحدث إليه فى شئون الدولة ثم يصافحه عندما يفترقان .

ولا يشق على المرء منا أن يدرك أن وراء هذه الحماسة المتكلفة وتلك المجاملات الذليلة الموجهة إلى القوة الغالبة ، أن الأغنياء ينفرون كل النفور من مؤسسات بلادهم الديمقراطية . فالشعب قوة يخشون بأسها ويحتقرونها معاً . فلو حدث أن أدى سوء الإدارة الديمقراطية إلى حدوث أزمة سياسية ، وحدث أن تبين للناس أن المؤسسات الملكية يمكن أن تكون أمراً عملياً فى الولايات المتحدة ، لاستبان صدق ما عرضته هنا من الآراء .

تستخدم الأحزاب السياسية سلاحين رئيسيين لإدراك ما تنشده من نجاح : حرية الصحافة وحرية الاجتماع .

الفصل الحادى عشر

حرية الصحافة فى الولايات المتحدة

صعوبة تقييد حرية الصحافة – الأسباب الخاصة التى أدت ببعض الأمم إلى الاعتزاز بهذه الحرية – حرية الصحافة نتيجة لازمة لسيادة الشعب بالشكل الذى يفهمها به الأمريكيون – لغة الصحافة الدورية عنيفة فى الولايات المتحدة – للصحافة الدورية نزعات خاصة ، تتجلى فى الولايات المتحدة – آراء الأمريكيين فى كبح تعسف الصحافة ودسائسها عن طريق القضاء – لم كانت الصحافة فى فرنسا أقوى منها فى أمريكا ؟

لا يقتصر تأثير حرية الصحافة على الآراء السياسية وحدها ، بل يمتد إلى جميع آراء الناس ، فيعدل عاداتهم وقوانينهم ، وسأحاول فى موضع آخر من الكتاب أن أبين مدى ماالحرية الصحافة من تأثير فى الولايات المتحدة ، وأبين الاتجاه الذى وجهت إليه الأفكار ، والصبغة التى أفاضها على أخلاق الأمريكيين الإنجليز ، وعلى مشاعرهم ، أما الآن فحسبى أن أدرس النتائج التى أدت إليها حرية الصحافة فى علم السياسة .

لست أخفى عن القارىء أنى لا أكن لحرية الصحافة هذا الحب العظيم الكامل الذى تستثيره فينا عادة تلك الأمور السامية بطبيعتها كل السمو ، ولكننى أقابل حرية الصحافة من حيث ما تمنعه عن الناس من شرور أكثر مما تكفله لهم من فوائد[1] .

ليت أحداً يستطيع أن يبين لنا موقفاً وسطاً بين استقلال الرأى العام استقلالاً تاماً ، وبين عبوديته الكاملة ، فلعلى أميل إلى قبوله . ولكن الصعوبة هى الوصول إلى هذا الموقف الوسط . فإن كنت ترمى إلى كبح استهتار الصحافة ، وتلزمها ضرورة مراعاة اللياقة فى اللغة التى تستخدمها ، فما عليك إلا أن تحاكم المذنب أولاً أمام هيئة المحلفين . فإن هم برءوا ساحته أصبح رأى الفرد هنا عندئذ رأى الشعب بأسره .. وبذلك نكون قد عملنا أكثر مما ينبغى من جهة وأقل مما ينبغى من جهة أخرى . ولكن إن أنت سرت إلى أبعد من هذا ، وأقمت عليه قضية أمام المحكمة (فحتى هنا يجب أن يسمع القضاة القضية قبل الفصل فيها) أصبحت المبادىء نفسها التى لم يجرؤ أحد من الكتاب أن يعترف بها ، تعرض كلها سافرة فى أثناء الدفاع دون خوف من عقاب ، وما كان يلمح إليه تلميحاً مبهماً فى نشرة واحدة صار يكرر فى عدد كبير من المنشورات . ليست اللغة سوى التعبير الخارجى عن فكرة – وإن شئت قلت إنها لا تعدو أن تكون تجسيماً للفكرة ؛ ولكنها مع ذلك ليست

(١) قد يكون ذلك من رجع الصدى لتلك المعارك القلمية الشهيرة التى قامت بشأن حرية الصحافة فى عهد عودة الملكية فى فرنسا وكان بطلها روييه كلار .

بالفكرة ذاتها . وقد تصدر أحكامها على الجسم ، أما المعنى وروح المؤلف فأدق وألطف من أن تمسهما سلطة المحاكم بسوء . لقد عملت إذن أكثر مما ينبغى ، فلا سبيل للنكوص ، وأقل ما ينبغى لإدراك غايتك . فلايسعك إلا أن تتابع سيرك وتقرر فرض الرقابة على المطبوعات ، ومع ذلك فلاننسى أن الخطيب السياسى مازال حراً يقول ويسمع ، وبذلك لايكون غرضك قد تحقق ، لأنك لم تعمل شيئاً سوى أن زدت الأمر سوءاً على سوئه . فليس الفكر كالقوة المادية التى تنمو وتزداد بزيادة عدد عواملها المؤثرة فيها ؛ والمؤلفون لايعدُّون كما تعد الجنود فى الجيش ، بل الأمر على النقيض من ذلك . فكثيراً ما تزداد قوة الفكرة زيادة كبيرة بحسب قلة عدد الرجال الذين يعبرون عنها . فعبارات رجل واحد راجح العقل ، إذا ما وجهت إلى استثارة انفعالات جماعة ألقت إليه أسماعها ، كان لها من القوة أكثر مما يتشدق به ألف خطيب . وإن سمح للناس أن يتكلموا بحرية فى مكان واحد ، فالنتيجة واحدة ، كما لو سمح بحرية الكلام فى كل قرية . فيجب عليك أن تقضى على حرية الكلام إذن كما قضيت على حرية النشر والصحافة ، وعندئذ لاتكون قد ألجمت كل لسان ، وأجبرت كل إنسان على التزام الصمت ، ولكن غرضك الذى رميت إليه إنما كان أن تمنع سوء استخدام الحرية ؛ فإذا بك تخضع عند قدمى مستبد طاغية . لقد اندفعت فى الحرية والاستقلال ، إلى التطرف فى العبودية ، من غير أن تصادف فى طريقك موقفاً واحداً ركيناً تستطيع أن تقف عنده .

وثمة دول معينة لديها أسباب خاصة للاعتزاز بحرية الصحافة غير تلك الأسباب العامة التى أشرت إليها توا . ففى بعض البلاد التى تقول عن نفسها أنها حرة يخالف كل موظف من موظفى الحكومة القوانين واللوائح دون أن يخشى عقاباً ، لأن الدستور الاتحادى (الفدرالى) لايخول للمظلومين حق الشكوى إلى المحاكم ، وفى هذه الحالة لاتكون حرية الصحافة عند هذه الشعوب من ضمانات الحرية والأمن للمواطنين فحسب ، بل تكون ضمانهم الوحيد فى كل ذلك . فإن اقترح حكام هذه الأمم إلغاء حرية الصحافة ، ردت الأمة كلها على ذلك بقولها : أعطونا إذن حق إقامة الدعوى عليكم ، وعلى ما ترتكبونه من جرائم ، أمام المحاكم العادية ، وعندئذ قد نفكر فى عدم الالتجاء إلى محكمة الرأى العام .

هذا وليست الرقابة على الصحف خطيرة فحسب فى البلاد التى يغلب عليها الأخذ بمبدأ سيادة الشعب ، بل هى تكون سخيفة أيضاً كل السخف . فعندما يكون حق كل مواطن فى الاشتراك فى حكومة بلاده أمراً معترفاً به ، يجب أن نفترض فيه القدرة على اختيار ما يجب اختياره من الآراء التى تشغل بال معاصريه ، وأن نفترض فيه أنه يستطيع أن يقدر الحقائق المختلفة التى يمكن أن تستبط منها نتائج ، حق قدرها . فسيادة الشعب ، وحرية الصحافة ، يصح أن تعتبرا إذن أمرين متلازمين ، كما أن الرقابة على الصحف وحق الانتخاب العام شيئان متضادان تضاداً لايرجى معه أى توفيق بينهما ، ولايمكن الاحتفاظ

بهما فى مؤسسات الشعب نفسه . فليس من بين الاثنى عشر مليوناً من الناس الذين يعيشون فى الولايات المتحدة رجل واحد تجرأ على أن يقترح فرض أى قيد على الصحافة. وأول صحيفة[١] وقع عليها نظرى عند وصولى إلى أمريكا اشتملت على المقال الآتى :

« كانت لغة جاكسون (الرئيس) فى هذه المسألة كلها لغة مستبد طاغية لا تعرف الرحمة إلى قلبه سبيلاً . فليس يشغله شىء غير المحافظة على سلطته . فالطموح جريمته ، ولسوف يكون عقابه كذلك ؛ والدس طبيعته ولسوف يقضى على كل ألاعيبه ويجرده من قوته ، إنه يحكم بوسائل الرشوة والفساد ، ولابد من أن يجر عليه مسلكه البعيد عن الأخلاق القويمة ، العار والارتباك . إن سلوكه فى الميدان السياسى لأشبه بسلوك المقامر . لقد نجح الرجل فى حينه ، ولكن ساعة الحساب قريبة ، ولسوف يضطر إلى أن يرد ما اكتسب ، ويلقى أوراقه الزائفة ، ويقضى بقية عمره فى عزلة عن الناس ، فيتيح له الفراغ مايمكنه من أن يعلن جنونه كما يشاء ويهوى . إن الندم فضيلة ، ومن المحتمل أن يظل قلبه خلوا منها إلى الأبد ».

يرى كثيرون فى فرنسا أن عنف الصحافة فيها يرجع أصلا إلى عدم استقرار الحالة الاجتماعية ، كما يرجع إلى أهواء الفرنسيين السياسية ، وإلى ذلك الشعور العام بالقلق الذى غلب على نفوس الناس إثر ذلك كله ، حتى خيل لهم أن الصحافة ستتخلى عن عنفها الذى عرفت به عندما يحصل المجتمع على قسط معين من الهدوء واستقرار النظام . أما من ناحيتى فأوثر أن أرجع هذه الأسباب إلى تلك السيطرة غير العادية التى تمارسها الصحافة على الأمة ، ولا يدور بخلدى أن لهذه الأسباب نفوذاً كبيراً على لغة الصحافة والأساليب التى تصطنعها فى التعبير . فللصحافة الدورية ، فى نظرى ، أهواء وميول خاصة بها ومستقلة عن الظروف التى تحيط بها . هذا وإن الأحوال الحاضرة فى أمريكا لتؤيد هذا الرأى .

ولعل أمريكا هى البلد الوحيد الآن فى العالم كله الذى فيه أقل مايمكن من بذور الثورة ، ولكن الصحافة فيها ليست مع ذلك أقل هدماً وتدميراً من حيث مبادئها ، منها فى فرنســا . ذلك إلى أنها عنيفة نفس العنف من أجل أن يكون لديها ما عند صحافة فرنسـا من الأساليب التى تثير الغضب من أجل الكرامة . فهى فى أمريكا ، كما هى فى فرنسا ، قوة عجيبة وخليط غريب من الخير والشر ، ومع ذلك لا تستطيع الحرية أن تحيا بدونها ، ولا يتسنى لها صيانة النظام العام كله وهى ضدها . وليس شك فى أن قوتها فى فرنسا أعظم منها فى الولايات المتحدة التى يندر أن نسمع فيها بشىء اسمه قضية ترفع ضدها . ويرجع هذا إلى سبب بسيط كل البساطة . فبعد أن سلم الأمريكيون بمبدأ سيادة الشعب شرعوا يطبقونه بكل إخلاص . فهم لم يقصدوا أبداً أن يخلقوا من عناصر تتغير كل يوم وتتبدل ، مؤسسات تعيش إلى الأبد . ومن ثم فلا جريمة إذن هى فى مهاجمة القوانين الحاضرة ، مادام لا توجد أية نية لانتهاك حرماتها انتهاكاً عنيفاً . ومن رأيهم كذلك أن المحاكم الحاضرة تعجز عن وقف تعسف الصحافة وسوء استخدام سلطتها . ولما كانت لطاقة اللغة البشرية

---

(١) صحيفة Vincenne ؛ Gazette . يشير بذلك إلى الشعبية التى اتسمت بها رياسة أندرو جاكســون.

وأساليب التحليل فيها تيسران لها دائماً أن تفلت من التحليل القانونى ، فقد صارت الجرائم التى من هذا القبيل تفلت من أيدى كل من يحاول القبض عليها . فهم يعتقدون أن التأثير الناجع فى الصحافة يستوجب قيام محكمة للنظام القائم ، وقادرة على التغلب على الرأى العام -- محكمة تستطيع أن تسير إجراءاتها فى غير ضجة أو إعلان ، وتنطق بأحكامها وقراراتها من غير ذكر لدوافعها التى أدت إلى النطق بتلك الأحكام ؛ وتعاقب الكاتب على نيته أكثر مما تعاقبه على لغته وألفاظه . فمن يستطيع إيجاد محكمة من هذا القبيل ويعمل على صيانتها والمحافظة عليها كان قد ضيع وقته سدى فى مقاضاة حرية الصحافة . ذلك لأنه سيكون السيد المطلق فى الجماعة كلها ، وحراً فى التخلص من المؤلفين ، حريته فى التخلص مما يكتبون . فليس فى هذه المسألة إذن وسط بين العبودية والاستهتار . فكى يستطيع المرء أن يستمتع بما تحققه حرية الصحافة من مزايا عظيمة بالغة القيمة يجب عليه أن يرضى بما تخلفه من مساوىء محتومة . أما من يأمل أن يستمتع بالمزايا ويعفى من الشرور فقد يقع فى وهم من تلك الأوهام التى تضلل الأمم عادة فى أوقات مرضها عندما تحاول بعد أن عانت من متاعب الطوائف ، وبعد أن أنهكها مابذلته من جهود ، أن تجعل الآراء المعادية والمبادىء المخالفة لمبادئها تعيش جنباً لجنب فى أرض واحدة .

هذا ويعزى تأثير الصحف الأمريكية الضئيل إلى عدة أسباب ، نذكر لك بعضها :

أن حرية الكتابة مثل أية حرية أخرى ،تكون بالغة الأثر كلما كانت جديدة كل الجدة على شعب لم يعتدمن قبل أن يستمع إلى شئون الدولة تناقش أمامه . ومن ثم كانت ثقته بأول خطيب يتقدم للكلام . هذا ، وقد استمتع الأمريكيون الإنجليز بهذه الحرية منذ أن قامت المستعمرات فى أمريكا . وزيادة على ذلك فالصحافة لاتستطيع أن تخلق فى الناس انفعالات جديدة مهما بلغت مهارتها فى استثارة ما قد يكون موجوداً منها فعلاً . فالحياة السياسية فى أمريكا نشيطة ومنوعة ، بل ومستثارة كذلك ، ولكنها يندر أن تتأثر تلك الانفعالات العميقة التى لاتستثار إلا إذا كانت ثم مصالح تتأثر بها تأثيراً سيئاً . ولا يخفى أن الشئون المادية فى أمريكا ناجحة كل النجاح . فحسبنا نظرة نلقيها على صحيفتين إحداهما فرنسية والأخرى أمريكية حتى نقف على ما بين هاتين الأمتين من فروق فى هذه المسألة . فالمساحة التى تخصصها جرائد فرنسا للإعلانات التجارية ضيقة جداً ؛ والأخبار فيها قليلة ، على حين نجد الجزء الأكبر من الصحيفة تشغله المسائل السياسية اليومية . أما فى أمريكا فالأمر على النقيض من ذلك ؛ فنرى ثلاثة أرباع الصحيفة الضخمة حافلة بالإعلانات والباقى بالأخبار السياسية ، أو القصص أو الأحاديث التافهة ، ولا يجد القارىء إلا أحياناً ركناً مخصصاً للمناقشات العنيفة من ذلك النوع الذى يعرضه الصحفيون الفرنسيون على قرائهم كل يوم .

دلتنا الملاحظة ، وعرفنا بالنظر ، أن تأثير قوة ما يزداد كلما اتخذ توجيهها ، واتخذت إدارتها ، شكلاً مركزاً . وقد عرف هذا الأمر بالفطرة حتى أصغر المستبدين وأهونهم شأناً .

ففي فرنسا تجمع الصحافة بين نوعين من المركزية حتى لتكاد تتركز قوتها كلها في بقعة واحدة وفي أيد واحدة ؛ فأعضاؤها ليسوا كثيرين. ولا غرو إن كان تأثير مثل هذه الصحافة العامة في أمة يغلب عليها التشكك، بالغاً. فمن مصلحة الحكومة أن تعقد هدنة مؤقتة معها : أما مقاومتها باستمرار فشيء من الصعوبة بمكان.

لا يوجد نوع من هذين النوعين من المركزية في أمريكا. فليس للولايات المتحدة عاصمة، وذكاء الشعب وقوته مبعثران في شتى أرجاء البلاد المترامية الأطراف، وبدلاً من أن تشع كلها من بؤرة مشتركة، يعترض بعضها بعضاً في كل اتجاه. ولم ينشيء الأمريكيون مركزاً معيناً تصدر عنه إدارة الشئون المختلفة العامة. فهذا الفرق ينجم من الأحوال المحلية لا من القوة البشرية، ويرجع إلى قوانين الاتحاد ؛ فلا تراخيص تمنح ولا ضمانات تطلب من المحررين كما هو الشأن في فرنسا، ولا ضرائب تمغة تدفع، كما هي الحال في كل من إنجلترا وفرنسا، فترتب على ذلك أن لا شيء أسهل من إنشاء جريدة في أمريكا. وحسب المرء عدد قليل من المشتركين لسد نفقات الجريدة.

ومن ثم بلغ عدد المطبوعات الدورية وشبه الدورية في أمريكا عدداً كبيراً يكاد العقل لا يتصوره. ويعزو أوسع الأمريكيين ثقافة واستنارة ضآلة تأثير الصحافة عندهم إلى توزع قوتها وبعثرتها. فمن بديهيات العلوم السياسية المعروفة في تلك البلاد أن الطريق الوحيد إلى تحييد أثر الصحافة العامة إنما هو الاستكثار منها.

ولست أدري كيف أن حقيقة واضحة هذا الوضوح لم تسلم بها أوربا من قبل تسليما أكبر مما فعلت. نعم إني أدرك السبب الذي دعا أولئك الأشخاص الذين يأملون في إحداث انقلاب بطريق الصحافة أن يميلوا إلى حصر هذه الصحافة في عدد قليل من الصحف القوية ؛ ولكن ما لا يتصوره أحد أن أنصار الحالة القائمة الرسميين والمؤيدين الطبيعيين للقانون، يحاولون أن يقللوا من نفوذ الصحافة عن طريق تركيز قوتها. ويبدو أن حكومات أوربا تعامل الصحافة بذلك النوع من المجاملة الذي كان الفرسان في القديم يعاملون به خصومهم. فبعد أن عرفوا بالخبرة أن التركيز سلاح ماض، عملوا على تزويد خصومهم به كي ينالوا مجداً أعظم من مصارعتهم والظفر بهم.

لا تكاد تخلو قرية في أمريكا من صحيفة يومية خاصة بها. ومن الميسور أن ندرك أنه لا النظام ولا الوحدة في العمل يتسنى أن تقام بين عدد كبير من المتصارعين. فلا غرو إن كان كل واحد منهم يناضل وحده مستقلا بنفسه تحت علمه الخاص. ولا شك في أن جميع الصحف السياسية التي في الولايات المتحدة تقف كلها صفاً واحداً في جانب الإدارة أو ضدها، ولكنها تهاجمها أو تدافع عنها بالآلاف من شتى الطرق المختلفة. فالصحافة لا تستطيع أن تكون تلك الآراء القوية التي تجرف تياراتها العنيفة أمنع حاجز يقام في سبيلها ؛ فأدى توزيع قوى الصحافة هذا إلى نتائج أخرى لا تقل شأناً عما أشرنا إليه قبل.

فالتسهيلات التى يجدها كل من يشاء أن يخرج صحيفة جديدة ، أدت إلى إنتاج مئات من الصحف ، إلا أن المنافسة بينها حالت دون الحصول على أرباح وفيرة ، فقلما يرضى أحد من ذوى المقدرة والكفاية أن يعمل فى الصحافة ، فبلغ عدد الصحف رقماً كبيراً . وحتى لو كانت هذه الصحافة مصدر ثراء عظيم لما تيسر إيجاد الرجال الأكفاء الذين يديرونها كلها خير إدارة . ومن ثم كان الصحفيون ، فى الولايات المتحدة ، فى مركز متواضع كل التواضع ، وحظهم من التعليم قليل ، وفى عقليتهم جفاء وغلظة . إن إرادة الأغلبية هى أعم القوانين جميعها ، وتخلق عادات معينة يتحتم على كل فرد أن يأخذ بها . وجملة هذه العادات المشتركة هى ما يسمونه « بروح الجماعة » فى كل مهنة أو حرفة . فثَمَّ روح جماعة للمحامين ، وأخرى للقضاة ، وهكذا . وتتجلى روح الجماعة هذه عند الصحفيين الفرنسيين فى شكل عنيف ، ولكنها كثيراً ما تكون عند مناقشة مصالح الدولة الكبرى معبرة وفصيحة ، سامية . وما يستثنى من ذلك فى الكتابة قليل وعارض . فسمات الصحفى الأمريكى تتجلى فى اتجاهه الجاف السافر إلى مشاعر وانفعالات قرائه ، فتراه يغفل كل المبادىء السامية ويهاجم الأفراد فى أعراضهم ويتعقبهم فى منازلهم ، وفى حياتهم الخاصة ، يفضح رذائلهم ويكشف عن نقاط ضعفهم .

وليس شىء أدعى للأسف والرثاء من سوء استخدام قوة التفكير . هذا ، وستتاح لنا الفرصة فيما بعد لبيان سوء تأثير الصحافة فى أذواق الشعب الأمريكى وفى أخلاقه . أما الآن فموضوعنا مقصور على عالم السياسة وحده . هذا ، وليس من ينكر أن النتائج السياسية التى تترتب على الإسراف الشديد فى حرية الصحافة ، تتجه بطريقة غير مباشرة إلى المحافظة على النظام العام . فالأفراد الذين يحترمهم المواطنون احتراماً عظيماً يتحرجون من الكتابة فى الصحف السيارة ، وبذلك يحرمون أنفسهم أقوى أداة يستطيعون استخدامها لإثارة مشاعر الجماهير لما فيه مصلحتهم هم .

وليس لآراء المحررين الشخصية أى وزن فى نظر الجمهور . فالناس لا ينتظرون من الصحيفة إلا أن تزودهم بالحقائق والوقائع ، ولا يستطيع المحرر أن يسهم فى تكوين آراء الجمهور الخاصة إلا عن طريق تغيير هذه الوقائع وتلك الحقائق أو تحريفها عن مواضعها .

فعلى الرغم من اقتصار الصحافة فى أمريكا على هذه المصادر فأثرها فيها عظيم . فهى التى تشيع الحياة السياسية فى كل أرجاء هذا الإقليم المترامى الأطراف ؛ وعيونها يقظة مفتوحة دائماً لإدراك ما عساه يكون كامناً وراء الخطط السياسية من دوافع خفية . وتدعو زعماء الأحزاب المختلفة ، كلاً بدوره ، إلى الوقوف أمام الرأى العام ، وتكتل مصالح المجتمع حول مبادىء معينة ، وترسم لكل حزب عقيدته ومبادئه . وذلك لأنها تتيح وسيلة اتصال لأولئك الذين يخاطب بعضهم بعضاً ويسمع بعضهم بعضاً دون أن يتصلوا أبداً اتصالاً مباشراً . فإذا ما سلك عدد من الصحف مسلكاً واحداً معيناً صار نفوذها

على المدى البعيد نفوذاً قوياً كل القوة لا قبل لأحد بمقاومته . وإذا ما ظل الرأى العام يتلقى الهجمات باستمرار من ناحية واحدة معينة ، كان لابد أن ينتهى به الأمر إلى التسليم لمهاجميه . فكل صحيفة على حدة من صحف الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون لها سوى أثر ضئيل ، على حين أن قوة الصحافة الدورية مجتمعة لا يفوقها غير قوة الشعب نفسه .

كثيراً ماتكون الآراء التى قامت فى الولايات المتحدة بتأثير حرية الصحافة أرسخ من الآراء التى تكونت فى بلاد أخرى بإشراف رقيب المطبوعات

تدعو الديمقراطية فى الولايات المتحدة رجالا جدداً باستمرار ليتولوا إدارة الشئون العامة فى البلاد . ومن ثم ندر أن تحتفظ الإدارة فيها بأى استمرار أو نظام فيما تسير عليه من إجراءات . أما مبادىء الحكم العامة فأثبت من ذلك وأبقى . وكذلك الآراء السياسية التى تنظم شئون الجماعة . فهى الأخرى أثبت وأدوم فى الولايات المتحدة منها فى بلاد كثيرة . فإذا ما اعتنق الأمريكيون فكرة ما ، سواء قامت على أساس وطيد ، أو كانت لا أساس لها ، صعب اقتلاعها من عقولهم كل الصعوبة . وقد لوحظ مثل هذا التشبث الشديد بالآراء فى القرن الثامن عشر فى بلاد الإنجليز حيث كانت حرية الفكر واسعة فيها ، كان فيها كذلك تعصب شديد أكثر وأشد مما كان فى أى بلد آخر فى أوروبا – وفى رأيى أن هذا يرجع إلى سبب قد يبدو لأول وهلة أنه يتجه وجهة مضادة . وما هذا السبب غير حرية الصحافة . وفى الأمم التى قامت فيها حرية الصحافة هذه ترى الناس يتشبثون بآرائهم عن كبرياء بقدر ما يستمسكون بها عن إيمان واعتقاد . فهم يستمسكون بها لأنهم اعتقدوا أنها آراء عادلة ، ولأنهم اختاروها من تلقاء أنفسهم اختياراً حراً ؛ وهم يستمسكون بها ، لا لأنها اعتقادات صادقة فحسب ، بل ولأنها اعتقاداتهم هم . وهناك أسباب كثيرة أخرى تؤدى إلى هذا الاتجاه نفسه .

قال كاتب عبقرى إن الجهل يجثم دائماً عند طرفى المعرفة ، ولعله أصدق من ذلك أن نقول إن الاعتقادات الراسخة لا توجد عند الطرفين ، أما الشك ففى الوسط . والحق أننا نستطيع أن ننظر إلى العقل البشرى من حيث أحوال ثلاثة متمايزة ، وكثيراً ماتتوالى الواحدة منها بعد الأخرى .

فقد يعتقد المرء منا بشىء اعتقاداً راسخاً من جراء تقبله فكرة أو قضية ما ، من غير فحص ؛ ثم تساوره الشكوك عندما تواجهه اعتراضات عليها ، إلا أنه كثيراً ما يفلح فى تهدئة هذه الشكوك ، ثم يعود إلى معتقداته ذاتها من جديد وعندئذ ، لا تكون نظرته إلى الحقيقة هذه المرة غامضة ولا عابرة بل تتجلى له الحقيقة واضحة ، فيسير على هديها قدما .

فعندما تعمل حرية الصحافة عملها فى أقوام لا يزالون فى أولى هذه الحالات الثلاث ،

فإنها لاتقلقل فوراً عادتهم فى أن يعتقدوا ما يعتقدونه من غير فحص أو تحر، ولكنها تغير كل يوم موضوعات معتقداتهم هذه غير المبنية على أى تفكير . ويظل العقل البشرى لا يميز سوى نقطة واحدة فى الوقت الواحد فى الأفق العقلى كله ، ومع ذلك فهى نقطة تتغير على الدوام . فهذا هو الوقت الذى تحدث فيه ثورة مباغتة أو انقلاب مفاجىء ، فويل لذلك الجيل الذى يختار أول ما يختار الأخذ بمبدأ حرية الصحافة فجأة !

ومع ذلك فما أسرع ما تنتهى سلسلة تلك الآراء المستحدثة، ويأتى دور الخبرة الواقعية ، فيتبين للناس عندئذ أنهم مخدوعون . فلا غرو إن تورطوا فى الشكوك والريب وإساءة الظن بكل شيء . ولا يخفى أن معظم الناس سيظلون دائماً فى حالة من حالتين اثنتين : فإما أن يؤمنوا من غير أن يعرفوا لإيمانهم هذا سبباً ، وإما أنهم لايعرفون على وجه الدقة ماذا الذى يجب أن يؤمنوا به . فما أقل أولئك الذين يبلغون حالة الإيمان القائم على أساس من الروية والتفكير المستقل الذى تهدينا إليه المعرفة الصحيحة وسط مايساورنا من شكوك !

ومن المشاهد أن الناس فى أوقات التحمس الدينى الشديد قد يغيرون آراءهم الدينية ، على حين يستمسك كل واحد منهم بمبادئه القديمة فى الأوقات التى يزداد فيها التشكك العام بين الناس ويشتد . وهذا نفسه يحدث فى السياسة ، عندما تكون الصحافة حرة . ففى البلاد التى درست فيها كل نظريات العلوم السياسية ونوقشت الواحدة منها بعد الأخرى يستمسك الناس بالنظرية التى اختاروها منها ، لا لأنهم استوثقوا من صحتها ، بل لأنه ليس أمامهم نظرية أخرى خير منها .

وليس الناس فى عصرنا الحاضر مستعدين كل الاستعداد للتضحية بأنفسهم فى سبيل آرائهم، ومع ذلك فمن النادر أن يميلوا إلى تغييرها . فلم يعد لدينا سوى عدد قليل من الشهداء ، ولم يتبق سوى القليل من الصابئين المرتدين .

وثم سبب آخر أقوى من هذا وأرجح . فعندما لايجد الناس أمامهم آراء ثابتة أكيدة اتجهوا إلى الاستمساك بنزعاتهم الفطرية ومصالحهم المادية وحدها ، وهى ثابتة بالطبع ، وأمور محسوسة ودائمة ، أكثر من أى آراء فى العالم .

فأيهما أحسن حكماً : الديمقراطية أم الأرستقراطية ؟ تلك مسألة يصعب البت فيها كل الصعوبة ، ولكن مما لاشك فيه أن الديمقراطية تضايق قسماً من الجماعة ، وتظلم الأرستقراطية القسم الآخر . إنها لحقيقة قائمة بذاتها ، وواضحة لاتحتاج إلى جدل أو نقاش .. « أنت غنى وأنا فقير » .

الفصل الثانى عشر

الاجتماعات السياسية فى الولايات المتحدة

الأمريكيون والإنجليز يستخدمون حق الاجتماع كل يوم – ثلاثة أنواع من الاجتماعات السياسية – كيف يطبق الأمريكيون النظام النيابى على الاجتماعات – المخاطر التى تحيق بالدولة من جراء ذلك – اتفاق سنة ١٨٣١ الكبير الخاص بالتعريفة – الطابع التشريعى لهذا الاتفاق – لم كانت ممارسة الناس المطلقة لحق الاجتماع أقل خطراً فى الولايات المتحدة منها فى أى بلد آخر – لم يُعَد ذلك ضرورياً – فائدة الاجتماعات للشعب الديمقراطى .

لم يستخدم مبدأ حق الاجتماع استخداماً ناجحاً فى أى بلد فى العالم أو طبق على عدد كبير من الموضوعات مثلما استخدم بنجاح وطبق فى أمريكا ، ويوجد عدد كبير من المنظمات التى أنشأها الأفراد وتعهدوها بجهودهم إلى جانب المجتمعات التى تأسست قانوناً باسم « وحدات الحكم المحلى » والمدن والمقاطعات .

يتعلم المواطن فى الولايات المتحدة منذ نعومة أظفاره أن يعتمد على جهوده وحدها فى مقاومة شرور الحياة ، فهو ينظر إلى سلطة المجتمع بشىء من القلق والريبة ، ولا يستعين بها إلا إذا عجز عن أن يعمل بدونها . ويصح أن نرجع هذه العادة إلى المدارس نفسها ؛ ففيها يعتاد الأطفال أن يطيعوا قواعد وضعوها بأنفسهم ، ويعاقبوا على ما يرتكبونه من مخالفات حددوها هم كذلك ، وتشيع هذه الروح نفسها فى كل ما يجرى فى الحياة الاجتماعية ، فإن جد عائق فى شارع من الشوارع الكبرى عطل حركة المرور ، بادر الناس إلى تشكيل لجنة منهم لدراسة الموقف ، وسرعان ما تتخذ هذه اللجنة المرتجلة قوة تنفيذية من تلقاء نفسها لمعالجة الأمر قبل أن يخطر ببال أى شخص أن يلجأ إلى سلطة قائمة من قبل ، أسمى من سلطة أولئك الأشخاص الذين يعنيهم الأمر مباشرة . وإن كانت المسألة أمر إقامة حفلة عامة ، تكونت جماعة كى تفيض عليها رواء وتكسبها نظاماً . وثم جمعيات تنشأ لمناهضة الشرور التى لها صبغة أخلاقية محضة فتعمل على أن تخفف من الإسراف فى الشراب مثلا . ففى الولايات المتحدة جمعيات لرعاية السلامة العامة ، وللتجارة والصناعة ، والدين والأخلاق . فلا يوجد ثمة غرض من الأغراض ، تيأس الإرادة الإنسانية من بلوغه عن طريق ضم الأفراد وتوحيدهم فى شكل « جمعية » .

وسنشرح فيما بعد ما للاجتماع من تأثير فى الحياة الدينية . أما الآن فكلامنا مقصور على عالم السياسة . فحق الاجتماع ، إذا ما تم الاعتراف به ، استخدمه الناس بطرق شتى .

وتقوم « الجمعية » على أساس اتفاق عدد من الناس علناً على مبادىء معينة ، وتعهدهم

بالعمل على نشرها بطريقة معينة كذلك . وحق الاجتماع ، على هذا النحو يكاد يندمج فى حرية الصحافة ؛ إلا أن نفوذ الجمعيات التى تتكون على هذه الصورة أقوى من نفوذ الصحافة . فالرأى الذى تمثله جمعية ما يجب أن يتخذ له بالضرورة شكلاً أدق وأوضح . فالجمعية تلم شمل أعضائها ، وتستخدم فى العمل على نشر قضيتها ، وتحقيق أهدافها . ذلك إلى أن أعضاءها يعرف كل منهم الآخر ، فتزداد بذلك حماستهم وتشتد ، بازدياد عددهم . فالجمعية تضم جهود عقول منوعة متعددة وتوجهها نحو غاية واحدة وتحثها بكل نشاط على الاتجاه نحو الهدف الذى تحدده تحديداً واضحاً .

والمرحلة الثانية فى ممارسة «حق الاجتماع» هى القدرة على الانعقاد . فعندما يصرح لجمعية ما بإنشاء مراكز لها فى نقط هامة فى أنحاء البلاد ، يزداد نشاطها ويمتد نفوذها ، ويجد أعضاؤها فرصة لمقابلة بعضهم البعض ليكتلوا الوسائل اللازمة لتنفيذ أغراضهم ، وعندئذ تعتنق الآراء بحرارة وهمة لا يتسنى أبداً للغة المكتوبة أن تصل إليهما .

وأخيراً ثمة مرحلة ثالثة فى ممارسة حق الاجتماع لغايات سياسية . فقد يجتمع أنصار رأى معين فى شكل هيئات انتخابية ، ويختارون نواباً عنهم يمثلونهم فى مجلس مركزى ، مما لا يعدو أن يكون فى الحق تطبيقاً للنظام النيابى على حزب من الأحزاب .

وهكذا تتكون ، أولا جمعية من أفراد يؤمنون برأى معين ، وتربطهم رابطة ذات صبغة عقلية محضة . وثانياً تتكون مجالس صغيرة لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من الحزب . وثالثاً وأخيراً يتكون من مجموعها شبه أمة ، وسط الأمة ، وحكومة داخل الحكومة ؛ فنوابها يمثلون قوة الحزب الجماعية بأكملها ، شأنهم فى ذلك شأن نواب الأغلبية الحقيقيين ، ولهم شأن هؤلاء النواب كذلك ، من حيث مظهر القومية ، ومن حيث القوة الأدبية كلها التى تنشأ عنها . نعم إنهم لا حق لهم فى وضع القوانين مثلهم ، ولكنهم مع ذلك يملكون القدرة على مهاجمة القوانين القائمة ، ولهم أن يضعوا المشروعات للقوانين التى ينبغى أن تسن وتنفذ .

وفى حالة الشعب الذى لم يعتد تماماً ممارسة الحرية ، أو المعرض لتيارات سياسية عنيفة — إن قامت إلى جانب الأغلبية التى تضع القوانين ، أقلية كل عملها أن تدرس القوانين وتهيئها للموافقة عليها ، لم يسعنى إلا أن أعتقد أن السلام العام فى هذا الشعب لا يتعرض لأى خطر جسيم .

ليس من شك فى أن الفرق كبير بين البرهنة على أن قانوناً خير فى ذاته من قانون آخر وأفضل ، وبين البرهنة على أن هذا القانون يجب أن يحل محل الآخر . ولكن الجماهير يغلب عليها أن تغفل عن إدراك هذا الفرق الذى لا يخفى على كل رجل مفكر . هذا ، وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تنقسم الأمة فريقين متساويين تقريباً ، كل فريق منهما يدعى أنه يمثل

الأغلبية فيها . فإن أقمنا إلى جانب القوة المشرفة على إدارة البلاد ، قوة أخرى لها من السلطة الأدبية ما يعادل ما للسلطة الأخرى ، لم يكن ثمة مجال للاعتقاد ، بأنها ستظل طويلاً قانعة بأن تتكلم ولا تفعل ، وأن تقيد نفسها دائماً باعتبارات مجردة عن أن المقصود بالجمعيات أن توجه الرأى لا أن تنفذه ، وأن تقترح القوانين لا أن تسنها وتنفذها .

فكلما فكرت فى استقلال الصحافة وما يترتب على هذا الاستقلال من نتائج أساسية ، ازددت يقيناً بأنه العنصر الرئيسى فى الحرية فى عالمنا الحديث ، إن لم يكن العنصر المقوم لها فعلا . فالأمة التى أجمعت أمرها على أن تكون حرة ، لها الحق إذن فى أن تطالب باستقلال الصحافة هذا مهما كلفها من ثمن . ولكن يجب ألا نخلط أبداً بين الحرية المطلقة فى عقد الجماعات السياسية وبين حرية الصحافة . فإحداهما أقل ضرورة وأشد خطراً من الأخرى فى الوقت نفسه . وقد يحدث أن تحصرها أمة ما فى نطاق معين محدود ، من غير أن تفقد شيئاً من سيادتها على نفسها ، بل إنها قد تضطر أحياناً إلى أن تفعل ذلك كى تحافظ على سيادتها هذه قائمة . إن الحرية فى عقد الاجتماعات لأغراض سياسية ، مطلقة فى أمريكا كل الإطلاق – وحسبنا مثل واحد يوضح لنا فى جلاء مدى التسامح فى هذه الميزة :

فمسألة التعريفة أو « حرية التجارة » كثيراً ما استثارت عقول الأمريكيين . ولم تكن التعريفة هذه موضوعاً للنقاش والجدل فحسب ، يدلى فيه كلٌّ برأيه ، ولكنها تؤثر فى بعض مصالح الولايات المادية الكبرى . فقد عزت الولايات الشمالية جزءاً من ازدهارها إلى هذا النظام ، على حين عزت إليها الولايات الجنوبية كل ما تعانيه من متاعب وآلام . وعلى هذا ظلت التعريفة مدة طويلة هى المنشأ الوحيد لكل العداوات السياسية التى استثارت الاتحاد .

وقد بلغ عنف النقاش فى هذه التعريفة أشده فى سنة ١٨٣١ عندما اقترح أحد المواطنين فى مساتشوستس ، بطريق الصحف ، على جميع خصوم التعريفة بأن يبعثوا بمندوبين عنهم إلى فلادلفيا للتشاور بشأن أفضل المسائل التى لابد منها لإعادة حرية التجارة . وما عتم هذا الاقتراح أن انتشر كل انتشار بفضل الصحافة وقوتها ، فى بضعة أيام ، من « مين » إلى « نيوأورليانز » ، وأقبل خصوم التعريفة على هذا الاقتراح بحماسة عظيمة ، فعقدت الاجتماعات ، وتعين مندوبون ، معظمهم من المعروفين حق المعرفة ، ومنهم من حصل على حظ كبير من الشهرة وبعد الصيت .

وكانت كارولينا الجنوبية وحدها ، هى التى هبت فيما بعد تدافع عن هذه القضية ذاتها ، فقد أرسلت ثلاثة وستين مندوباً عنها . وفى أول أكتوبر سنة ١٨٣١ انعقدت هذه الجمعية فى فلادلفيا وكانت قد سمّت نفسها بحسب العادة المألوفة فى أمريكا مؤتمراً (Convention) وكانت تتألف من أكثر من مائتى عضو ، وجعلت مناقشاتها علنية . وسرعان ما اتخذت صبغة تشريعية فتناقشت فى مدى سلطات الكونجرس ، ونظريات حرية التجارة ، وشروط التعريفة المختلفة . وانفض المؤتمر بعد عشرة أيام بعد أن أعدّ بلاغاً وجهه

إلى الشعب الأمريكى أعلن فيه : (١) أن ليس للكونجرس الحق فى وضع تعريفة ، وأن التعريفة الحالية غير دستورية . (٢) وأن منع التجارة مضر بمصالح أية أمة ، وبخاصة مصالح الأمة الأمريكية .

وينبغى أن نسلم بأن حرية الاجتماعات السياسية المطلقة لم تؤد فى الولايات المتحدة بعد إلى تلك النتائج المضرة التى يمكن أن ينتظر أن تؤدى إليها فى البلاد الأخرى . لقد استوردت أمريكا حق الحرية فى الاجتماع من إنجلترا ، وظل حقاً قائماً فى أمريكا دائماً واندمجت ممارسة هذا الحق الآن فى عادات البلاد ، وعرفها ، فأصبحت حرية الاجتماع فى الوقت الحاضر ضماناً ضرورياً من استبداد الغالبية . فما إن تغلب حزب وساد فى الولايات المتحدة ، انتقلت إليه كل السلطات العامة واحتل أنصاره كل الوظائف ، وصارت قوى الإدارة كلها تحت تصرفه . ولما كان أنبه أعضاء الحزب المعارض للأغلبية لايستطيعون أن يتغلبوا على ذلك الحاجز الذى يحول بينهم وبين حصولهم على السلطة ، اضطروا إلى أن يوجهوا نشاطهم شطر القوة المادية التى تسيطر على حزبهم . وبذلك استخدمت وسيلة خطيرة لتتفادى خطراً أشد وأدهى .

إن قوة طغيان الأغلبية تبدو لى أمراً حافلاً بالأخطار التى تهدد الجمهوريات الأمريكية ، حتى أن الوسائل الخطرة التى تتخذ بقصد كبحها لتبدو نافعة أكثر منها ضارة . وهنا أدلى برأى قد يذكر القارىء بما سبق أن قلته عند الكلام على حريات « القرى » . فليس ثمة بلاد تمس فيها الحاجة إلى قيام الجماعات لمنع استبداد الطوائف أو لمنع قوة الملك التحكمية ، بأكثر من البلاد التى تقوم نظمها على أسس ديمقراطية . ففى الأمم الأرستقراطية تجد هيئتى الأشراف والأغنياء تعدان فى ذاتيهما جماعتين طبيعيتين تعملان على كبح تعسف السلطة . وفى البلاد التى لاتوجد فيها أمثال هذه الجماعات إن كان الأفراد العاديون لايستطيعون أن يوجدوا بديلاً منهما مصطنعاً مؤقتا ، لاأستطيع أن أجد حماية دائمة ضد أشد أنواع الاستبداد مضايقة وإرهاقا . هذا ، وإن شعباً عظيماً قد يظلم ويضطهد بوساطة طائفة صغيرة أو فرد واحد دون أن ينال هذه الطائفة أو ذاك الفرد أى عقاب .

إن اجتماع مؤتمر سياسى كبير – وما أكثر المؤتمرات المنوعة – أمر خطير حتى فى أمريكا ذاتها . وكثيراً ما يكون اجتماع مثل هذا المؤتمر فيها إجراء لابد منه . ولا يسع الوطنيين العقلاء إلا أن ينظروا إليه بشىء من الهلع . وقد تبين ذلك فعلاً فى مؤتمر سنة ١٨٣١ الذى عمل معظم البارزين من أعضائه على التخفيف من حدة لهجته ، وحصر أغراضه فى نطاق معين . ومن المحتمل أن كان لهذا المؤتمر أثر كبير فى نفوس الساخطين ، وهيأ عقولهم لتلك الثورة التى قامت فى سنة ١٨٣٢ ضد قوانين الاتحاد التجارية .

لاينكر أحد أن حرية الاجتماع المطلقة فى الشئون السياسية تعد من بين سائر الحريات .

الحرية التى يستغرق فيها الشعب أطول مدة ليتعلم طرق ممارستها . فإن هى لم تلق به بين براثن الفوضى فعلا ، زادت من احتمال وقوعه فى هذه الكارثة لأنها تجعلها مهددة باستمرار من كل مكان . ومع ذلك فثم نقطة قد تكون فيها هذه الكارثة ضماناً من نوع آخر من الأخطار . ففى البلاد التى فيها حرية الاجتماع مكفولة لايكون فيها أى مجال لقيام الجماعات السرية . ففى أمريكا طوائف وشيع ، ولكن لا مؤامرات فيها .

الطرق المختلفة التى يفهم بها حق الاجتماع فى الولايات المتحدة وفى أوربا– طرق استخدام هذا الحق المختلفة

إن أكبر ميزة طبيعية يمتاز بها الإنسان بعد حقه فى حرية العمل لنفسه ولما فيه مصلحته ، أن يضم جهوده إلى جهود بني جنسه ، وأن يتضافر معهم . فلا غرو إن بدا لى حق الاجتماع هذا حقاً يكاد يكون راسخاً فى طبيعة الإنسان رسوخ حق الحرية الشخصية . فليس ثمة مشترع يستطيع أن يهاجم هذا الحق من غير أن يضعف الأسس التى يقوم عليها المجتمع . ومع ذلك ، فإن لم تكن حرية الاجتماع سوى مصدر منفعة وازدهار لبعض الأمم ، فإن بعضاً آخر يحرفها عن غرضها أو يسرف فيها فتنقلب سبباً من أسباب الدمار بعد أن كانت عنصراً من عناصر الحياة . فإن عقدنا مقارنة بين الطرق المختلفة المتبعة فى الاجتماع فى البلاد التى تفهم معنى الحرية حق الفهم ، وفى البلاد التى تنحط فيها الحرية إلى استهتار ، كان فى هذه المقارنة فائدة للأحزاب والحكومات . ويعتبر معظم الأوربيين الاجتماع سلاحاً يعد فى عجلة ويجرب فوراً فى المعركة فتتكون جماعة للمناقشة والبحث . ولكن فكرة العمل الوشيك تكون هى الغالبة على كل أعضاء هذه الجماعة . فهى فى الحقيقة جيش . والأوقات المخصصة للكلام إنما تهدف إلى شد أزره واستثارة شجاعته . ثم بعد المناقشة تسير الجماعة لملاقاة العدو ، وتعد المصادر المشروعة التى فى نطاق القانون ، فى نظر أعضائها ، وسائل النجاح ، ولكنها ليست أبداً بالوسائل الوحيدة .

فحق الاجتماع لايفهم فى الولايات المتحدة على هذه الصورة . ففى أمريكا يجتمع المواطنون الذين تتكون منهم الأقلية بقصد أن يظهروا (أولا) قوتهم العددية ، وبذلك يقللون مما للأغلبية من قوة أدبية . (وثانياً) كى ينشطوا المناقشة حتى يقفوا منها على أصلح الحجج للتأثير فى الأغلبية . فهم لا ينقطعون أبداً عن الأمل فى اجتذابها إلى صفوفهم يوماً ما ، وعندئذ يشرفون هم على القوة العليا باسم تلك الأغلبية . بذلك تكون الجماعات السياسية فى الولايات المتحدة مسالمة فى مقاصدها ، ومشروعة من حيث الوسائل التى تستخدمها . فهى صادقة فى قولها إنها لا ترمى إلا إلى أن تفوز ، وأن يكون فوزها هذا بوسائل مشروعة .

فالفرق بين الأوربيين والأمريكيين فى هذه الناحية يقوم على عدة أسباب ، ففى أوربا أحزاب تختلف عن الأغلبية اختلافاً كبيراً فى الرأى لا أمل معه فى الحصول على

تأييدها ، ومع ذلك فإن هذه الأحزاب تظهر أن لها من القوة ما يخول لها أن تناضل ضد هذه الأغلبية . فإذا ما كوَّن حزب من هذا القبيل جماعة ما ، فهدفها لا يكون الإقناع ، وإنما النضال والكفاح . إن الأفراد الذين يستمسكون فى أمريكا بآراء تختلف كل الاختلاف عن آراء الأغلبية لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً ضدها ، وتأمل جميع الأحزاب الأخرى أن تجتذبها إلى مبادئها وصفوفها ، فحماسة حق الاجتماع تصبح عندئذ خطراً يشبه ما تجد الأحزاب الكبرى نفسها عاجزة عن الحصول على الأغلبية . ففى بلاد كالولايات المتحدة حيث الخلاف فى الرأى لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف فى اللون ، يصح أن يبقى حق الاجتماع حراً مباحاً من غير أى قيود ، ودون أن يحدث من ورائه أى خطر . هذا ، وإن عدم خبرة الفرنسيين بالحرية ليدفعهم إلى اعتبار حرية الاجتماع مجرد حق لمهاجمة الحكومة ، فأول فكرة تخطر على بال حزب ما ، وعلى بال أى فرد ، عندما يستشعر قوته ، هى الالتجاء إلى العنف . أما فكرة الإقناع والمجادلة بالحسنى فلا تظهر إلا فى فترة متأخرة ، وعلى أساس من الخبرة . فالإنجليز وهم منقسمون أحزاباً يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً – قلما يسيئون استخدام حق الاجتماع هذا لأن عهدهم بممارسته طويل ؛ على حين أن شهوة القتال والحرب لتشتد فى فرنسا اشتداداً كبيراً حتى لا يكون ثمة شىء ، مهما بلغ من الجنون ومهما اشتد إضراره بسيادة الدولة ، لا يعتبر المرء الدفاع عنه والمخاطرة بالحياة فى سبيله شرفاً وتكريماً .

ولكن لعل أكبر الأسباب التى تعاون على تقليل عنف الاجتماعات السياسية فى الولايات المتحدة هو استمتاعها بحق الانتخاب العام . ففى البلاد التى تأخذ بمبدأ الانتخاب العام هذا ، لا يكون ثمة شك فى قيام الأغلبية ، لأن كل حزب من الحزبين لا يمكن أن يدعى عقلاً أنه يمثل ذلك الجزء من الشعب الذى لم يعط أصواته . فالجماعات تعلم حق العلم ، كما تعلم الأمة فى جملتها ، أن الأحزاب لا تمثل الأغلبية ، وهذا ينشأ حقاً من مجرد وجودها . لأنها إن كانت تمثل القوة الغالبة لغيرت القوانين بدلاً من أن تطالب بإصلاحها وتعديلها . ونتيجة ذلك ازدياد النفوذ الأدبى الذى للحكومة التى يهاجمونها زيادة كبيرة على حين تتضاءل قوتهم وتضعف كل الضعف .

ليس فى أوربا سوى عدد قليل من الجماعات التى لا تدعى أنها تمثل الأغلبية أو لا تعتقد أنها تمثلها ، فهذا الاعتقاد ، وذلك الادعاء ، يعاون على زيادة قوتها زيادة كبيرة ، كما يعاون كذلك على جعل إجراءاتها مشروعة . ويبدو أن العنف أمر مسموح به فى الدفاع عن قضية أصحاب الحقوق المهضومة . وهكذا نرى أن فى قوانين البشر المعقدة تعقيداً كبيراً ، قد يصلح الإفراط فى الحرية من سوء استخدام الحرية ، وأن الديمقراطية المفرطة قد تتحاشى أخطار الديمقراطية . فالجماعات فى أوربا تعد نفسها ، إلى حد ما ، مجلس الأمة

التنفيذى والتشريعى ، للناس الذين لايستطيعون أن يعبروا عما يختلج فى أنفسهم . وبهذا الاعتقاد يعملون ويأمرون . أما فى أمريكا حيث لاتمثل فى نظر الجميع سوى أقلية ضئيلة من الأمة فهى تجادل ، وترفع العرائض والاحتجاجات .

تتفق الوسائل التى تستخدم الجمعيات فى أوربا مع الغرض الذى تعمل على تحقيقه . وإن كان هدف هذه الجمعيات الرئيسى العمل ، وليس النقاش والمحاجة ؛ والنضال لا الإقناع ، فقد اضطرت بالطبع إلى أن تختار نظاماً ليس بالمدنى ، المسالم ؛ ولكنه نظام تتجلى فيه عادات الحياة العسكرية وقواعدها ، ذلك إلى أنها صارت تعمل جهدها لتركيز إدارتها ، وتعهد بإدارة الحزب ، أو الجماعة كلها إلى فئة قليلة من الزعماء .

ويستجيب أعضاء الجماعات أو الأحزاب هذه لكلمة سر خاصة ، شأنهم شأن الجنود فى أثناء العمل . وهم يقولون بمبدأ الطاعة السلبية ، وإن شئت قلت إنهم بانضمامهم بعضهم إلى بعض يكونون قد نزلوا على الفور عن حقهم فى استعمال عقولهم وفى استقلالهم برأيهم وعن إرادتهم الحرة . هذا وكثيراً ما تكون السيطرة الاستبدادية التى تمارسها هذه الجماعات ، والأحزاب أمراً لايطاق أكثر من السلطة التى تمارسها على الأمة الحكومة التى تهاجمها هذه الجماعات . ومثل هذه الإجراءات التى يتسم بها دائماً نضال المظلومين ضد ظالميهم . فكيف يدعى من يرضى فى أحوال معينة أن يطيع أمثاله طاعة ذليلة ، وأن يخضع إرادته ، بل ويسخر أفكاره لإرادتهم – كيف يدعى أنه يريد أن يكون حراً ؟

لقد أنشأ الأمريكيون كذلك حكومة فى جمعياتهم ، ولكنها حكومة أشكالها مستعارة دائماً من أشكال الإدارة المدنية . فاستقلال كل فرد أمر معترف به ، وكل أعضاء الجمعية يتقدمون فى الوقت الواحد ، كما هى الحال فى الأمة ، نحو الهدف المعين نفسه ، ولكنهم ليسوا مضطرين جميعاً أن يسيروا فى طريق واحدة . فلا أحد منهم ينزل عن حقه فى استعمال عقله وإرادته الحرة .. ولكن كل واحد منهم يستخدم هذا العقل وتلك الإرادة فى المعاونة على إنجاز عمل مشترك .

الفصل الثالث عشر

الحكومة الديمقراطية فى أمريكا

لا تغيب عني الصعوبات التي تكتنف هذه الناحية من الموضوع الذى أنا بصدده ؛ ومع أن كل عبارة أذكرها هنا قد تصطدم فى بضع نقاط بمشاعر الأحزاب المختلفة التي اقتسمت فرنسا ، فإنى لن أتحرج ، مع ذلك عن ذكر رأيي كاملاً غير منقوص .

إن الناس فى أوربا لفى حيرة من أمر الطريقة التي ينبغي أن يعبروا بها عن آرائهم فى السمة الحقيقية التي تتميز بها الديمقراطية الصحيحة ، وفى نزعاتها الدائمة ، ذلك لأن فى أوربا مبدأين متعارضين . ولسنا ندرى ما ينبغي أن يعزى إلى هذين المبدأين أو إلى تلك الأهواء التي يستثيرها هذا النزاع فى نفوس الناس . أما فى أمريكا فالحال ليست على هذا المنوال . ففيها يحكم الشعب دون أن يعترض سبيله عائق ما . وليس أمامه أخطار جسام تهدده فيخشاها ، ولا لحقت به أضرار فيثأر لها . فالديمقراطية الأمريكية حرة فى أن تسير حيث توجهها ميولها . فاتجاهها الطبيعي ونشاطها مطلقان لا يحدهما حد . ففيها يستطيع المرء إذن أن يبدى رأيه فيما للديمقراطية من سمات حقيقية ؛ وليس يهم هذا البحث شعباً ما أهمية حقيقية ، بقدر ما يهم الشعب الفرنسي ويفيده ؛ هذا الشعب الذى يسوقه دائماً وبشكل أعمى حافز ، لا يقاوم . فقد يدفعه نحو حالة قد تكون استبدادية أو جمهورية ، ولكنها على أية الحالتين ، ستكون ديمقراطية ، ما فى ذلك شك .

الانتخاب العام

سبق أن أشرت إلى أن ولايات الاتحاد الأمريكى كلها ، أخذت بمبدأ الانتخاب العام ، ومن ثم رأينا هذا المبدأ قائماً معمولاً به فى مجتمعات تشغل درجات شتى فى السلم الاجتماعى . وقد سنحت لى فرص عدة أن أشاهد تأثيره فى مواضع مختلفة ، وبين أجناس من الناس يكاد كل منها أن يكون غريبا على الآخر ، من حيث اللغة والدين ، وطرق المعيشة . فرأيته فى لويزيانا وفى نيوإنجلند ، وجورجيا كما رأيته فى كندا . وقد أشرت كذلك إلى أن مبدأ الانتخاب العام أبعد من أن يحدث فى أمريكا جميع النتائج السيئة أو الحسنة التي تنتظر منه فى أوربا ، وإلى أن نتائجه فيها تختلف كل الاختلاف عما يظنه الناس عادة .

اختيار الشعب ، وما تؤثره اتجاهات الديمقراطية الأمريكية بفطرتها من هذا الاختيار

يندر أن يوضع أقدر الرجال على رؤوس الشئون العامة - سبب هذه الظاهرة - ليس حسد الطبقات الدنيا للطبقات العليا فى فرنسا شعوراً فرنسياً ، ولكنه شعور ديمقراطى محض - السبب فى أن أنبه الناس وأبرزهم فى أمريكا كثيراً ما يبتعدون عن الشئون العامة من تلقاء أنفسهم .

يميل كثير من الناس فى أوربا إلى الاعتقاد بأن من فوائد الانتخاب العام الكبرى أن يعهد بإدارة شئون البلاد إلى من هم جديرون بثقة الجمهور ، ولكنهم لايجهرون بهذا الاعتقاد أو هم يجهرون به دون أن يؤمنوا به . فهم يسلمون بأن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه ، ولكنهم يؤكدون أن الناس يرغبون دائماً فى إسعاد دولتهم ، ويعرفون بفطرتهم كيف يميزون أولئك الذين تحفزهم نيات طيبة ، والذين هم أولى الناس بتولى السلطة العليا . وإنى لأعترف هنا بأن ملاحظاتى فى أمريكا لاتتفق بحال مع هذه الآراء . فلما وصلت إلى الولايات المتحدة دهشت أن أجد بين المواطنين عدداً كبيراً من ذوى العقول الراجحة والمواهب الممتازة ، وقليلاً جداً منهم بين رؤساء الحكومة . ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدر الرجال فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر يندر أن يوضعوا على رأس إدارة الشئون العامة . ويجب أن نعترف بأن هذه النتيجة جاءت بنسبة تجاوز الديمقراطية فيها كل حدودها السابقة . والظاهر أن جنس الساسة الأمريكيين قد هبط هبوطاً محسوساً فى الخمسين سنة الأخيرة .

ولهذه الظاهرة أسباب عدة . فمن المستحيل الارتفاع بذكاء الشعب عن مستوى معين ، مهما بذلنا فى سبيل ذلك من جهود جبارة ، ومهما كانت إمكانات اكتساب المعلومات ، ومهما انتشرت طرق التدريس السليمة ورخصت نفقات الدراسة . فالعقل البشرى لايمكن أن يدرب ويرق دون تخصيص وقت طويل ينفق فى تحقيق هذه الأغراض .

إن السهولة - كبيرة كانت أو صغيرة - التى يستطيع بها الناس أن يعيشوا دون أن يشتغلوا بعمل ما ، تعد علامة طيبة على مدى التقدم الفكرى . وهو مدى قد يكون بعيداً فى بعض البلاد ، وقريباً فى أخرى . ولكن لابد من وجوده فى مكان ما ، مادام الشعب مضطراً للعمل على كسب رزقه ، أى مادام هو الشعب . فمن الصعب إذن أن نتصور دولة جميع مواطنيها مستنيرون كل الاستنارة ، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة كل مواطنيها أغنياء . فهاتان الصعوبتان متلازمتان . هذا ، وإنى لأسلم كل التسليم بأن المواطنين فى جملتهم يرغبون مخلصين فى أن تسعد بلادهم وتهنأ ، بل أسلم بأكثر من ذلك ، بأن الطبقات الوضيعة تخلط إعتبارات شخصية بوطنيتها أقل مما تخلطها بها الطبقات العليا ،

ولكنها مع ذلك يشق عليها أن تستبين خير الوسائل التى تؤدى إلى ذلك الغرض الذى تتمناه مخلصة كل الإخلاص . فلابد من ملاحظات طوال مضنية ، ومن معرفة واسعة لتكوين فكرة صحيحة عادلة عن خلق شخص واحد . وكثيراً ما يخفق الرجال الموهوبون فى ذلك ويضلون السبيل إليها . فهل من المستطاع إذن أن يتصور أحد أن ينجح الجمهور فى ذلك ؟ فليس لدى الشعب الوقت ، ولا الوسائل لاستقصاء مثل هذا الأمر . فتراهم يصلون إلى نتائج فى تسرع وعجلة ، وعلى أساس بحث سطحى لأبرز معالم المسألة . فكثيراً ما استطاع دجالون من كل نوع أن يرضوا الشعب ، على حين يفشل أخلص أصدقائه فى الظفر بثقته بهم .

ومع ذلك فالديمقراطية لايعوزها دائماً سداد الحكم هذا فحسب ، وهو السداد الذى لا غنى عنه فى اختيار الرجال الجديرين بالثقة بهم حق الجدارة ، بل كثيراً ما لايكون لديها حتى الرغبة فى البحث عنهم . ولا سبيل إلى نكران أن المؤسسات الديمقراطية تتجه بقوة إلى استثارة الحسد فى قلوب الناس ، لا لأنها تقدم لكل فرد الوسائل التى تمكن له من النهوض بنفسه حتى يكون فى مستوى واحد مع غيره ، بل بسبب أن هذه الوسائل تخيب دائماً آمال من يستعملونها . فالمؤسسات الديمقراطية توقظ فى النفوس شهوة إلى المساواة ، وتعمل على تغذيتها فيها ، ولكن هذه المؤسسات لاتستطيع أبداً أن ترضى فيهم هذه الحميا نفسها . فهذه المساواة الكاملة تظل تتفلت من قبضة الشعب فى اللحظة التى يتوهم أفراده أنهم قد قبضوا عليها ، و« تطير منهم إلى الأبد » كما يقول بسكال . فترى الشعب مستثاراً فى سعيه وراء ميزة معينة تزداد قيمتها فى نظره لأنها ليست بعيدة عن متناوله البعد الذى يجعلها مجهولة له ، ولا هى قريبة منه القرب الذى ييسر له الاستمتاع بها . فالطبقات الدنيا يداعبها الأمل فى النجاح ، ويضايقها عدم الوثوق من بلوغه . فلا غرو إن كانوا ينتقلون من التحمس فى السعى والمطاردة إلى الإعياء الناشىء عن عدم التوفيق ، ثم إلى مرارة الفشل والخيبة . فكل ما يعلو عن طاقتهم يبدو لهم عقبة فى سبيل تحقيق أمانيهم . ولا يوجد تفوق ما ، مهما كان مشروعاً لايعد فى نظرهم مصدر مضايقة لهم وإعنات .

يظن كثير من الناس فى فرنسا أن تلك النزعة الخفية التى تدفع الطبقات الدنيا إلى إقصاء رؤسائهم إلى أبعد مدى مستطاع عن إدارة الشئون العامة ، أمر خاص بفرنسا وحدها . فهذا يجافى الصواب . فليست النزعة التى أشير إليها بنزعة فرنسية ، وإنما هى نزعة ديمقراطية . وقد تكون ثمَّ ظروف سياسية تستثيرها وتشحذها ، ولكن أصلها يرجع إلى سبب أكبر من هذا .

لايكره الشعب فى الولايات المتحدة طبقات المجتمع العليا ، ولكنه لايميل إليهم ؛ ويحرص كل الحرص على استبعادهم عن ممارسة السلطان . فالأمريكيون لايخشون ذوى المواهب العالية ولكنهم قلما يحبونهم . وعلى الجملة فكل من يرتفع بغير معونة الشعب يندر أن يفوز بالحظوة لديه .

إن كانت النزعات الطبيعية للديمقراطية ، هى التى تجعل الشعوب تتحرج من أن تختار حكامها من بين المواطنين النابهين ، فثم نزعة أخرى لا تقل عنها قوة تجعل هؤلاء النابهين يبتعدون عن ميدان السياسة الذى يصعب عليهم كل الصعوبة أن يحتفظوا فيه بشخصياتهم وباستقلالهم ، أو أن يتقدموا فيه من غير أن يتذللوا لغيرهم وأن يتملقوهم . وقد عبر المستشــار كنت (Kent) عن هذا الرأى بصراحة فقال وهو يمتدح ذلك الجزء من الدستور الذى خول للهيئة التنفيذية أن تعين القضاء .. « من المحتمل أن يكون أصلح الناس للقيام بأعباء هذه الوظيفة السامية هم أولئك الذين عرفوا بشىء من التحفظ فى سلوكهم ، وبالصراحة فى الاستمساك بمبادئهم أكثر مما ينبغى . وهذا لا يجعل أغلبية الناس تنتخبهم فى البلاد التى تجرى على مبدأ الانتخاب العام » . هذه كانت الآراء التى تنشر فى أمريكا سنة ١٨٣٠ دون أن تلقى أية معارضة .

هذا وقد ثبت لدى ثبوتاً كافياً أن الانتخاب العام لا يمكن أن يكون ضماناً لحكمة الاختيار الشعبى وسداد رأيه ؛ وأيًّا كانت فوائده فهذه ليست بإحداها .

الأسباب التى قد تصلح بعض الشىء من نزعات الديمقراطية هذه

النتائج العكسية التى تحدثها الأخطار الجسيمة فى الأمم وفى الأفراد – لم قام كثيرون من الأشخاص الممتازين على رأس الشئون العامة فى أمريكا من خمسين سنة مضت – تأثير أهل العلم والأخلاق الفاضلة الرصينة فى اختيار الشعب ممثليه – مثال ذلك من نيوإنجلند – ولايات الجنوب الغربى – كيفية تأثير بعض القوانين فى اختيار الشعب لممثليه – إجراء الانتخاب على مرحلتين – أثر هذا النظام فى تأليف مجلس الشيوخ .

كثيراً ما يوفق الشعب إلى اختيار أقدر مواطنيه وأكفأهم لإنقاذ الدولة عندما تكون الأخطار الجسام قد أحدقت بها . ولا يخفى أن الإنسان يندر أن يحتفظ بمستوى اتزانه المعهود فيه ، عندما يجد نفسه فى ظروف متأزمة بالغة الحرج . فهو إما يرتفع عن مستواه هذا أو يهبط دونه . وهذا ، يصدق على الأمم كما يصدق على الأفراد . فأحياناً تفت الأخطار الشديدة فى همة الشعب وتشلها بدلاً من أن تشحذها . فهى تستثير نفوسهم ، وتحرك انفعالاتهم دون أن توجهها . وبدلاً من أن تجعل تفكيرهم جلياً واضحاً تعكره ، وتشيع فيه الاضطراب . لقد ظل اليهود يقاتلون بعضهم بعضاً والدخان يتصاعد من أنقاض هيكلهم المحترق[1] . ولكن المألوف مع ذلك أن الأمم والأفراد إذا ما دهمتهم الأخطار تجلت فيهم فضائل خارقة للعادة تنشأ من اقتراب الخطر الشديد منهم ، وعندئذ تبرز

(١) وقيل إنه بينا كان محمد الثانى سلطان العثمانيين يحاصر القسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ كان البيزنطيون يتجادلون داخلها جدالاً حاداً فيما إن كان الملائكة ذكوراً أو إناثاً .

شخصيات عظام ، كما تبرز المباني التي يخفيها ظلام الليل سامقة مضيئة ، إذا ما حدثت حرائق فألقت عليها وهجها . ففي مثل هذه الأوقات العصيبة الخطرة لا يتردد ذوو العبقرية في أن يتقدموا الصفوف . فعندما يستولى الذعر على مشاعر الشعب من جراء ما يدهمهم من أخطار تهدد حياتهم يتناسى الناس الحسد ، ولا يعودون ينفسون على هؤلاء العباقرة عبقريتهم . فليس من النادر إذن أن يخرج من صناديق الاقتراع رجال أفذاذ مشهورون .

أشرت من قبل إلى أن الساسة الأمريكيين فى العصر الحاضر دون أولئك الذين تزعموا إدارة الشئون العامة فى الخمسين سنة الماضية بكثير . ويرجع ذلك إلى قوانين البلاد ، كما يرجع إلى ظروفها الخاصة . فبينما كانت أمريكا مشغولة بالنضال فى سبيل قضية استقلالها العظمى ، وبالعمل على أن تنضى عن كواهلها النير الذى ألقته عليها أمة أخرى ؛ وبينما هى على وشك تبشير العالم بمولد أمة جديدة – بينما هى كذلك إذا بهمة أهليها تسمو إلى المستوى الذى تتطلبه أغراضها النبيلة . ففى غمرة النشوة الكبرى هب الرجال الممتازون من تلقاء أنفسهم . ومن غير أن ينتظروا دعوة أمتهم لهم ، فالتف حولهم الشعب وسلمهم مقاليد أموره رجاء أن يساندوه فى محنته . ولكن أمثال هذه الأحداث قليلة ، والأحكام يجب أن تبنى على مجرى الأحداث العادى ، لا على النادر منها .

فإن كانت الأحداث العابرة قد تكبح أهواء الديمقراطية فى بعض الأحيان ، فإن عقلية الجماعة وعاداتها الأخلاقية لتؤثر فى تلك الأهواء أثراً أقوى وأدوم – وهذا ما يشاهد فى الولايات المتحدة .

ففى نيوإنجلند ، حيث نشأ التعليم ونشأت الحرية فى كنف الدين والأخلاق ، وحيث المجتمع مستقر قد أنضجته السنون ، مما أدى به إلى تكوين مبادىء وعادات راسخة – اعتاد الناس أن يحترموا الرجال ذوى العقول الكبيرة والأخلاق العالية ويذعنوا لهم فى غير تشكك فى نياتهم ومقصدهم ، وإن كانوا لا يقيمون وزناً لجميع الميزات التى تضفيها الثروة والنسب على بعضهم . فلا غرو إن أحسنت الديمقراطية فى نيوإنجلند اختيار الرجال أكثر مما تحسنه فى أى بلاد أخرى .

وكلما انحدرنا صوب الجنوب نحو تلك الولايات التى فيها المجتمعات أحدث نشأة وأقل قوة ، وحيث التعليم أقل انتشاراً ، ومبادىء الأخلاق والدين والحرية أقل انسجاماً مما فى غيرها – وجدنا ذوى المواهب وأولى الفضل ، قلة بين أولئك الذين بيدهم الحل والربط فى البلاد .

وأخيراً إن وصلنا إلى ولايات الجنوب الغربى الجديدة[1] التى لم تتكون دساتير

---

(١) يشير توكفيل هنا إشارة بعيدة إلى الفرق بين الشمال والجنوب وإلى أثر الاستكثار من الاعتماد على الرقيق ، ولكنا سيتحدث إلينا طويلا عن ذلك فيما بعد .

مجتمعاتها إلا بالأمس القريب ، ولم تظهر فيها بعد سوى أمشاج من جماعات المغامرين والمضاربين ، استولت علينا الدهشة ممن نيطت بهم السلطة العامة ، ولم يسعنا إلا أن نتساءل عن تلك القوة ، المستقلة عن التشريع ، وعمن يوجهونه ، التي يمكن أن تحمى بها الدولة ويزدهر بها المجتمع .

ثمة قوانين معينة ، وديمقراطية بطبيعتها ، تعاون مع ذلك ، إلى حد ما ، على تصحيح اتجاهات الديمقراطية الخطيرة هذه . فعندما يدخل المرء مجلس النواب فى واشنطن ، يعجب مما يشاهده من جفاء سلوك هذا المجلس الكبير . فقلما يصادف المرء بين أعضائه رجلاً ممتازاً ، فكلهم ، أو جلهم ، خاملون لاتوحى إليك أسماؤهم بشىء يذكر ، فأغلبهم من محامى الأرياف وأصحاب الحرف والمتاجر ، بل إن فيهم من هم من أدنى طبقات المجتمع . ففى بلاد انتشر فيها التعليم حتى صار عاماً ، يقال إن نواب الأمة لايحسنون دائماً أن يكتبوا عبارة صحيحة !

وغير بعيد عن مجلس النواب يقوم مجلس الشيوخ الذى يضم مبناه الضيق نسبة كبيرة من أعلام الرجال الأمريكيين ، فيندر أن نجد بينهم واحداً لم يكن معروفاً بالنشاط وبالنجاح فيما يزاوله من أعمال . فهذا المجلس يضم كبار المحامين البارعين ، والقواد البارزين ، والقضاة العدول ، والساسة المشهورين ممن تشرف حججهم أعظم مناقشات تجرى فى برلمانات أوربية .

فكيف حدث هذا التناقض العجيب يا ترى؟ ولم اجتمع أقدر المواطنين فى أحد المجلسين وخلا منهم الآخر ؟ ولم عرف المجلس الأول بعناصره الجافية الغليظة ، وبدا الآخر كأنه يحتكر ذوى المواهب والفكر ؟ لقد انبثق هذان المجلسان عن الشعب ، وكلاهما اختير بالانتخاب العام ، فلم يحدث أن سمع صوت من أمريكا يؤكد أن مجلس الشيوخ يعادى مصالح الشعب ؛ فما عسى أن يكون سبب هذا الفرق الكبير المذهل ؟ السبب الوحيد الذى أراه كافياً لتعليل هذا الفرق هو أن الشعب نفسه هو الذى يختار مجلس النواب مباشرة ، على حين يختار أعضاء مجلس الشيوخ هيئة هى نفسها منتخبة . فهيئة المواطنين كلها تختار الهيئة التشريعية فى كل ولاية ، ويخوّل الدستور الفدرالى (الاتحادى) هذه المجالس التشريعية إلى عدد معين من الهيئات الانتخابية تقوم باختيار أعضاء مجلس الشيوخ . فالشيوخ يختارون إذن بطريقة غير مباشرة من طرق تطبيق نظام الانتخاب العام ، لأن المجالس التشريعية التى تختارهم ليست بهيئات أرستقراطية ، ولا هى هيئات ذات امتيازات خاصة ، حصلت على حق الانتخاب بوصفها هيئات ، ولكنها هيئات تختارها جملة المواطنين ؛ كل سنة . وبذلك يتسنى اختيار عدد كاف سنوياً من الأعضاء الجدد لتحدد التعيينات لمجلس الشيوخ . ولكن إيصال السلطة الشعبية هذا ، عن طريق مجلس من رجال مختارين يكفى لأن يحدث فيه تغييراً هاماً ، إذ أنه يهذب تفكيره ، ويحسن اختياره . فالرجال

الذين يختارون على هذا النحو يمثلون أغلبية الشعب التى تتولى حكم البلاد خير تمثيل، ولكنهم لايمثلون منه إلا الأفكار النبيلة الذائعة فى الجماعة، والنزعات الكريمة التى تحفزها إلى أن تقوم بأعمالها، أكثر مماتمثل الأهواء التافهة التى كثيراً ما تعكر صفوها، أو الرذائل التى تشوه سمعتها .

ولابد من أن يأتى الوقت الذى تضطر فيه الجمهوريات الأمريكية إلى الا ستكثار من إدخال نظام الانتخاب الذى على درجتين ؛ هذا، ضمن نظامها الانتخابى ؛ وإلا هلكت شر هلكة وسط متاعب الديمقراطية .

أنا لاأتردد فى التسليم بأن نظام الانتخاب العجيب هذا، هو، فى رأيى، الوسيلة الوحيدة لجعل ممارسة السلطة السياسية فى مستوى كل طبقات الشعب . إن الذين يأملون أن يحولوا هذا النظام إلى سلاح خاص بحزب من الأحزاب، والذين يخشون أن يستخدموه، كلاهما، مخطىء .

تأثير الديمقراطية الأمريكية فى قوانين الانتخاب

إن كانت الانتخابات نادرة الحدوث، تعرضت الدولة لأزمات عنيفة - وإن كانت كثيرة متوالية أوجدت فيها تهيجاً، أشبه بتهيج المحموم - آثر الأمريكيون الأخذ بثانى هذين الشرين - تغيير القوانين - آراء كل من هاملتن .. وماديسون .. وجفرسون فى الموضوع .

إن كانت الانتخابات لاتحدث إلا فى فترات متباعدة تعرضت الدولة لاضطراب عنيف فى كل مرة يجرى فيها انتخاب، وعندئذ تبذل الأحزاب أقصى ما تستطيعه من جهود لتفوز بغنيمة يندر أن تكون فى متناولها . وإذ كان هذا الشر يستعصى على العلاج بالنسبة للمرشحين الذين يفشلون، وجب أن تخشى كل شىء من جراء فشلهم هذا فى تحقيق مطامعهم . أما إن كان من المنتظر أن تتكرر المعركة بعد قليل، تذرعت الأحزاب المهزومة بالصبر .

وإن كان حدوث الانتخابات يتكرر بسرعة، فتكرر حدوثها هذا يستبقى المجتمع فى حالة أشبه بحالة المحموم، ويجعل الشئون العامة فى حالة عدم استقرار مستمرة . وهكذا تتعرض الدولة من جهة، لأخطار الثورة، والانقلاب، وتتعرض من جهة أخرى لتغيير متصل . فالحالة الأولى تهدد كيان الحكومة نفسه، على حين تحول الثانية دون قيام سياسة ثابتة مطردة . هذا، وقد آثر الأمريكيون ثانى هذين الشرين على أولهما، ولكن وصولهم إلى هذه النتيجة كان بسليقتهم لاعن تفكير وروية، إذ لايخفى أن الميل إلى التنوع شهوة من تلك الشهوات التى تتميز بها الديمقراطية، ومن ثم كانت تشريعاتهم تتغير بشكل عجيب .

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن عدم استقرار قوانينهم هذا نتيجة لازمة لنظام ثبت أن

نتائجه العامة مفيدة ، ولكن لم يحاول أحد فى الولايات المتحدة أن ينكر عدم الاستقرار هذا ، أو يحاول أن يجادل فى أنه ليس بالشر الجسيم .

فبعد أن برهن « هاملتن »[1] على فائدة القوة التى تستطيع أن تمنع نشر القوانين الفاسدة ، أو أن تعطله على الأقل ، قال : « ربما كانت القوة التى تستطيع أن تمنع سن القوانين الفاسدة ، تستطيع كذلك أن تحول دون وضع القوانين الصالحة ، فيجوز أن تستخدم لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . ولكن هذا الاعتراض لا وزن له عند أولئك الذين يستطيعون أن يقدروا مدى الأضرار التى تنجم عن عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها ، وهما أسوأ وصمة فى جبين حكوماتنا وفى عبقريتها » .

وقال فى موضع آخر : « يبدو لى أن سهولة وضع القوانين والإفراط فيه هما الداءان اللذان تتعرض لهما حكوماتنا كل التعرض » .

وقد أوضح « جفرسون »[2] نفسه هذه الأخطار ذاتها ، وجفرسون أعظم ديمقراطى أنجبته الديمقراطية الأمريكية إلى الآن . فقال : « إن عدم استقرار قوانيننا مصدر متاعب خطيرة كل الخطر ، حقاً . وكان الواجب علينا أن نتحاشاه بأن نقرر وجوب مضى سنة كاملة بين عرض أى مشروع قانون ، وإقراره ؛ ثم يجب أن يناقش بعد ذلك ، وتؤخذ عليه الأصوات ، من غير أن يسمح بإحداث أى تغيير فيه . أما إن كانت الأحوال تقتضى قراراً سريعاً حاسماً ، فيجب أن يتقرر ذلك بأغلبية لا تقل عن ثلثى كل مجلس على حدة ، بدلاً من الاكتفاء بأغلبية بسيطة » .

الموظفون العامون فى الديمقراطية الأمريكية

مظهر الموظفين العامين فى أمريكا بسيط ، وليس لهم زى رسمى يميزهم - وجميع الموظفين العامين يتقاضون أجوراً - نتائج النظام السياسية - لا مجال لاتخاذ السياسة حرفة فى أمريكا - نتائج ذلك .

لا يتميز الموظفون العامون فى الولايات المتحدة بشكل يفصلهم عن سائر الشعب ، فليس لهم قصور ، ولا حراس ، ولا حلل فاخرة تميزهم[3] . فبساطة مظهر الذين بيدهم

---

(١) هو ألكسندر هاملتن (١٧٥٥ - ١٨٠٤) سياسى أمريكى . كان فى البداية السكرتير الخاص لجورج واشنطن ، وأركان حربه فى حرب الاستقلال . وكان فى سياسته ميالا إلى تكوين حكومة قوية مركزية ، ويعد مؤسس الحزب الفدرالى . عين وزيراً للمالية (١٧٨٩ - ٩٥) ثم اشتغل بالمحاماة . وقتل (١٨٠٤) فى مبارزة مع خصم سياسى .

(٢) توماس جفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة - إليه يعزى تحرير إعلان الاستقلال . عين حاكماً لفرجينيا (١٧٧٩ - ٨١) .

(٣) لا يخفى ما فى هذا القول العام من إسراف ، بقدر ما فيه من تناقض ، فالتاريخ ، وبخاصة التاريخ القديم ، يفنده . فكل جمهورية قامت كانت لها حكومتها وكثيراً ما كان الشعب يفخر بها ويعتز .

السلطة هذه لاتتصل بخصائص الخلق الأمريكى فحسب ، بل تتصل كذلك بمبادىء المجتمع الأساسية . فليست « الحكومة » فى نظر الديمقراطية أمراً نافعاً ، بل هى شر لابد منه . فلا مناص من تزويد الموظفين العامين بقسط كاف من السلطة ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة منهم . أما مظهر السلطة المادى ، فليس بالشيء الذى لاغنى عنه لحسن إدارة شئون البلاد ، فضلا عن أنه قد يجرح مشاعر الجمهور لغير داع ، والموظفون العامون أنفسهم يدركون حق الإدراك أنهم لايستطيعون أن يستمتعوا بتفوقهم على إخوانهم المواطنين ، ذلك التفوق الذى يستمدونه من سلطتهم ، إلا على شريطة أن يسلكوا معهم السلوك الذى يشعر الجماعة بأنهم جميعاً فى مستوى واحد . فالموظف العام فى الولايات المتحدة بسيط فى آدابه على الدوام ومقابلته سهلة ميسورة لأى إنسان ، وهو يولى كل ما يطلب منه أداؤه حقه من العناية الواجبة ، ويجيب عما يسأل عنه فى لطف ومجاملة . وقد راقتنى هذه الصفات التى تتحلى بها الحكومة الديمقراطية ، وأعجبت بذلك الاستقلال الجدير بالرجولة ، والذى يؤدى إلى احترام الوظيفة لا الموظف ، ولا يهتم بمظهر السلطة وأماراتها أكثر مما يهتم بالرجل الذى يمثله نفسه .

وفى اعتقادى أن الأثر الحقيقى الذى يمكن أن تتركه الحلة الرسمية فى نفوس الناس ، فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه ، أمر قد بولغ فيه أكثر مما ينبغى . فلم أشاهد قط فى أمريكا أن قل احترام الناس لموظف عام وهو يؤدى ما عليه من أعمال ، بسبب أنه لايتميز بعلامات مصطنعة تنم عن مكانته وفضله . ومن جهة أخرى ، فمن المشكوك فيه كل الشك أن الزى الخاص يحمل الموظف العام على احترام نفسه . إذا لم يكن ميالاً هونفسه إلى ذلك بطبعه . فإن كان القاضى أو الموظف الكبير يسخر من المتقاضين الماثلين أمامه ، ويتندر عليهم ، أو يهز كتفيه ازدراء بهم وهو يستمع إلى دفاعهم عن قضاياهم ، أو أن يبتسم فى أثناء سردهم وقائع التهم الموجهة إليهم — وتلك حالات ليست بالنادرة فى فرنسا — فإن كان القاضى يفعل ذلك ، وددت لو أنى جردته من زيه الرسمى ، لأرى إن كان ، وهو يلبس ما يلبسه سائر المواطنين العاديين لايتذكر شيئاً من كرامة بنى الإنسان الطبيعية .

ليس فى الولايات المتحدة موظف عام له زى رسمى ، ولكن لكل منهم مرتب يتناوله . وهذا أيضاً مما ينشأ عن المبادىء الديمقراطية بشكل طبيعى أكثر مما سبق أن ذكرناه . وقد ترخص الديمقراطية للموظفين بشيء من الفخامة والأبهة ، ولها أن تلبس ضباطها الحرير والذهب من غير أن تسيء إلى مبادئها إساءة خطيرة . فالميزات التى من هذا القبيل عابرة زائلة فهى تتعلق بالمكان ، وليس بالإنسان نفسه . ولكن إن كان الموظفون لا ينالون أجوراً على ما يؤدونه من أعمال ، لتكونت طبقة ثرية مستقلة من الموظفين العامين سرعان ما تصبح أساساً لأرستقراطية . وإن كان الشعب يظل يحتفظ بحقوقه الانتخابية ، فإن اختياره يصبح مقصوراً على طبقة معينة من المواطنين .

لو أن جمهورية ديمقراطية طلبت من موظفيها الذين يتناولون أجوراً أن يعملوا بدون أجر ، لحق لنا أن نستنتج ، ونحن مطمئنون : أن هذه الدولة تتجه نحو الملكية . وإذا شرعت

دولة ملكية فى أن تدفع أجور الموظفين العامين الذين لم يكونوا يتناولون أجوراً من قبل ، فتلك علامة أكيدة على أنها تتجه نحو شكل من أشكال الحكومة استبدادى ، أو جمهورى . إن إحلال الموظفين المأجورين محل الموظفين الذين يعملون بغير أجر ، هو نفسه ، فى رأيى ، كان لإحداث انقلاب حقيقى .

إن عدم وجود موظفين يعملون بدون أجر فى أمريكا أمر ، يعد ، فى نظرى ، دليلاً من أبرز الأدلة على السيطرة المطلقة التى تمارسها الديمقراطية فى تلك البلاد . فالخدمة العامة جميعها ، أيًّا كان نوعها ، يدفع نظيرها مرتبات أو أجور ، وبذلك لا يكون لكل إنسان الحق فى تولى القيام بمثل هذه الخدمات فحسب ، بل يجد كذلك الوسائل التى تمكنه من القيام بها . ومع أن جميع المواطنين فى البلاد الديمقراطية أهل لتولى الوظائف ، فليسوا جميعاً يجدون فيها ما يغريهم بالسعى وراءها ، فإن عدد طلاب الوظائف وكفاياتهم تقيد مجال الاختيار من بين المرشحين ، أكثر مما تقيده الشروط الموضوعة لاختيارها .

وفى الأمم التى تستخدم طريقة الانتخاب فى كل شىء ، لا يمكن أن يقال إن بها مجالاً لاحتراف السياسة ، فكأن الناس يصلون إلى وظائفهم بشىء من المصادفة والحظ ، وهم لا يكونون واثقين بأى حال من الأحوال فيها . ويصدق هذا بصفة خاصة ، حيث تجرى انتخابات الموظفين سنوياً . فليس فى الوظائف العامة سوى القليل مما يغرى الناس الطامحين ، بالسعي وراءها فى العصور الهادئة المستقرة . فكل المشتغلين بمشكلات الحياة السياسية المعقدة فى الولايات المتحدة ، من ذوى المواهب المتوسطة أو التى دونها . فالسعى وراء الثروة يبعد أصحاب المواهب السامية ، والميول القوية ، عن الجرى وراء السلطة والوظائف العامة . وكثيراً ما يحدث ألا يعمد الإنسان إلى القيام بشأن من شئون الدولة إلا بعد أن يكون قد أثبت عجزه عن إدارة شئونه الخاصة . فكثرة عدد الناس المتوسطين الذين يشغلون مناصب عامة ، يصح أن يعزى إلى هذه الأسباب ، كما يعزى إلى سوء اختيار الديمقراطية لرجالها . هذا ، ولست بمستيقن من أن الناس فى أمريكا يختارون للوظائف العامة ، رجالاً ذوى قدرات عالية ، حتى ولو كان هؤلاء الرجال راغبين فى أن يرشحوا أنفسهم لها ؛ ولكن ليس من شك فى أن المرشحين الذين من هذا القبيل لا يحفلون بأن يتقدموا للتعيين فى الوظائف الحكومية .

سلطة كبار الموظفين(*) التحكمية فى الديمقراطية الأمريكية

لم كانت سلطة الموظفين التحكمية فى البلاد الملكية المطلقة ، وفى الجمهوريات الديمقراطية أكبر مما فى البلاد الملكية الدستورية - سلطة الموظفين التنفيذيين التحكمية فى نيوإنجلند .

يمارس الموظفون سلطة تحكمية عظيمة فى نوعين من أنواع الحكومات عادة ، هما حكومة الفرد المطلقة ، وحكومة الديمقراطية ، وترجع هذه النتيجة الواحدة إلى أسباب متشابهة .

(*) استخدمت هنا كلمة كبار الموظفين «magistrates» بمعناها الواسع . ودلالتها تنصرف هنا على كل الموظفين الذين يناط بهم تنفيذ القانون .

فى البلاد المحكومة حكماً استبدادياً لا يأمن أحد على حظه ومصيره ، وليس حظ الموظفين العامين بأضعف من حظوظ الأشخاص العاديين . فالملك الذى بيده حياة الناس وأموالهم ، بل وشرفهم فى بعض الأحيان ، يعتقد أنه ليس أمامه شيء يخشاه منهم . فلا غرو إن رخص لهم بمجال واسع للعمل ، لأنه واثق من أنهم لن يعملوا شيئاً ضده . ففى البلاد الاستبدادية يتعلق الملك بسلطته وسلطانه كل التعلق ، حتى صار يكره أى قيد يفرض على سلطانه ، حتى ولو جاء هذا القيد من قِبَلِه هو نفسه ، وهو يحبُ أن يرى رجاله يعملون على غير خطة كأنهم يعملون ارتجالاً ومصادفة ، حتى يكون (الملك) واثقاً من أن أعمالهم لا تناقض رغباته أبداً .

ولما كان للأغلبية فى البلاد الديمقراطية الحق فى أن تجرد كل عام الموظفين العامين ، الذين سبق لهم أن عينتهم ، مما بأيديهم من السلطة ، — لم يكن هناك سبب يدعوها لأن تخشى من أن يسيئوا استخدام سلطتهم هذه . ولما كان فى استطاعة حكومة الأغلبية أن تعبر عن إرادتها لموظفى الدولة ، فقد آثرت أن تترك لهم الحرية فى العمل ، على أن تضع لهم قواعد ثابتة يتبعونها فى تصرفاتهم ، فتحد من نشاطهم ومن سلطاتها هى أيضاً .

وبشيء من إنعام النظر ، يتبين لنا أن عمل الموظفين التحكمى فى البلاد الديمقراطية ، لابد أن يكون أشد تحكماً منه فى البلاد الاستبدادية حيث يستطيع الملك أن يعاقب الناس على الفور على جميع الأغلاط التى تصل إلى علمه ؛ ولكنه لا يستطيع بطبيعة الحال أن يأمل أن يحاط علماً بكل ما يرتكب من أخطاء . أما فى البلاد الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك ، فليست السيادة مسيطرة على كل شيء فحسب ، بل هى حاضرة فى كل مكان . ومن ثم كان الموظفون الأمريكيون أوسع حرية فى الواقع فى دائرة أعمالهم التى حددها لهم القانون ، من أى موظف عام فى أوربا . وكثيراً ما يحدث أن يكتفى ببيان الغرض الذى ينبغى أن يتجهوا إليه فحسب ، أما اختيار الوسائل اللازمة فمتروك لحسن تصرف الموظفين .

ففى نيوإنجلند مثلاً نرى « مختارى » كل قرية يكلفون القيام بإعداد كشوف بأسماء الأشخاص الذين سيعملون أعضاء فى هيئة المحلفين ، وليس أمام هؤلاء « المختارين » قاعدة أو نظام يسترشدون به فى اختيارهم المحلفين ، سوى أنهم يجب أن يكونوا من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الناخبين ، المعروفين بحسن السمعة . أما فى فرنسا فإن حياة الناس وحرياتهم قد تصبح فى خطر ، لو أن مثل هذا الحق الهائل خول للموظفين العامين من أى نوع كانوا ، فهؤلاء الموظفون العامون أنفسهم يستطيعون فى نيوإنجلند أن يضعوا إعلانات فى المحال العامة تشمل قوائم بأسماء المدمنين للخمر ، ويطلب من سكان القرية أن يمتنعوا عن تقديم الخمور لهم ، فمثل هذه السلطة ، التى هى أشبه بسلطة الرقيب ، تنفر الناس فى الدول الملكية الاستبدادية المسرفة فى استبدادها ، على حين أن الأمريكيين لا يجدون أية غضاضة فى الإذعان لهذه الإجراءات وأمثالها .

لم يحدث أن ترك القانون فى أى بلد آخر مثل هذا القدر من السلطة فى يدى موظف عام جعله يتصرف بشكل تحكمى ، بمثل ما تركه له فى الجمهوريات الديمقراطية ، إذ لا يبدو مثل هذه السلطة التحكمية أمراً يخشى منه ، بل إنا لنستطيع أن نؤكد القول بأن حرية الموظف فى العمل لتزداد بحسب مدى التوسع فى شروط الناخبين ، وبحسب تقصير المدة التى يبقاها الموظف فى عمله . ومن ثم كانت الصعوبة الكبرى ، صعوبة تحويل جمهورية ديمقراطية إلى النظام الملكى . فالموظف الذى لم يعد ينتخب لعمله ، يظل محتفظاً بحقوق الموظف المنتخب وبعاداته ، مما يؤدى إلى الاستبداد والتحكم .

إن القانون الذى يحدد المجال الذى ينبغى أن يعمل فيه الموظفون العامون ، ويعنى بأن يوجههم فى جميع الإجراءات التى يجب أن يسيروا عليها لا يوجد إلا فى البلاد ذات الحكومات الملكية المحدودة . ومن السهل إدراك السبب فى ذلك . فالسلطة فى الدول الملكية المحددة هذه موزعة بين الملك والشعب ، وكلاهما يهتم بأن يكون الموظف مستقراً فى عمله . فالملك لا يجرؤ على أن يدع الموظفين العامين يعملون تحت سيطرة الشعب ، مخافة أن يغريهم ذلك بالكشف عن مصالحه الشخصية . ومن جهة أخرى ، فالشعب يخشى أن يعمل الموظفون على قمع الحريات فى البلاد ، إن كانوا يستندون إلى التاج وحده مباشرة . وعلى هذا كان من غير الصواب أن يقال عن الموظفين العامين إذن ، إنهم يعتمدون على هذا أو على ذاك . فالسبب نفسه الذى يحمل كلا من الملك والشعب على جعل الموظفين العامين مستقلين يؤدى إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات التى تمنع استقلالهم من الاعتداء على سلطة الملك أو على حريات الشعب . ومن ثم تجد الملك والشعب كليهما متفقين على ضرورة «إكراه» الموظف على اتباع خطة مرسومة معينة له من قبل ، فهما يريان أن مصلحتهما فرض نظم معينة ، عليه أن يلتزمها فى تصرفاته كلها .

عدم استقرار الإدارة فى الولايات المتحدة

كثيراً ما يكون الأثر الذى تتركه الأعمال العامة التى تقوم بها الجماعة فى أمريكا أقل من أثر أعمال الأسرة – الصحف هى الآثار التاريخية الوحيدة الباقية – عدم استقرار الإدارة مضر بفن الحكم .

لا يلبث الموظفون العامون فى أمريكا فى وظائفهم إلا مدداً قصاراً ، ثم يعودون بعدها إلى الاندماج فى غمرة الجماعة التى هى نفسها كثيرة التغير . فلا غرو إن كان تأثير هذه الجماعة أقل من الأثر الذى تخلفه أسرة عادية ، ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا أن الإدارة فى أمريكا شفهية ، وتقوم على الرواية والتقاليد . فما يدون فيها كتابة قليل ؛ وسرعان ما يزول حتى هذا القليل نفسه ويمضى إلى غير رجعة ، كما تزول أوراق الشجر المتصوحة إثر هبة ريح خفيفة .

فليس غير الصحف الدورية آثار باقية فى الولايات المتحدة . فإن حدث أن ضاع عدد من أعدادها نقصت حلقة من سلسلة التاريخ ، وانفصل الحاضر عن الماضى تمام الانفصال ، ففى مدى خمسين سنة ستزداد صعوبة الحصول على وثائق صحيحة عن أحوال الأمريكيين الاجتماعية التى فى وقتنا الحاضر ، حتى تصبح أشد من صعوبة الحصول على آثار عن الإدارة الفرنسية فى العصر الوسيط . فإن حدث أن أغار البرابرة مرة على الولايات المتحدة صار لامناص للباحث من أن يلجأ إلى تواريخ الأمم الأخرى كى يعرف شيئاً عن الناس الذين يقطنون الولايات المتحدة الآن .

لقد تغلغل عدم استقرار الإدارة فى عادات الشعب حتى صار جزءاً من ميول الناس وأذواقهم . فلم يعد أحد يعنى بما حدث قبله ، وتم على يدى غيره . فليس ثمة نظام منهجى يتبع ، ولا أحد يعنى بعمل مجموعات ما ، ولا يهتم بجمع الوثائق ، ويضمها بعضها إلى بعض ، حتى ولو تيسر ذلك له . وإن حدث وجمعت بعض الوثائق لم يولها أحد أى اهتمام . ففيما عندى من أوراق ، عدة وثائق أصلية حصلت عليها من الإدارات المختلفة ، رداً على ما وجهته إليها من أسئلة وقمت به من استطلاعات . فالمجتمع الأمريكى يشبه فى نظرى رجلا يعيش من يوم إلى يوم ، شأنه فى ذلك شأن الجيش فى الميدان . ومع هذا فالإدارة علم ، لاشك ، والعلم لايرقى إلا إذا جمعت الكشوف والملاحظات التى قامت بها الأجيال السابقة المتوالية ، وضمت بعضها إلى بعض ، على أساس تاريخى بحسب أزمان حدوثها ، فهذا شخص لاحظ فى حياته القصيرة حقيقة معينة ، وذاك خطرت بخياله فكرة ؛ وقد يخترع زيد من الناس وسيلة لتفسيرها ، ويحوّل آخر حقيقة ما إلى صيغة أو قانون . وعلى مر الزمن يجنى البشر ثمرات خبرة كل فرد ، وتتكون العلوم شيئاً فشيئاً . ولكن من النادر أن يقوم أحد ممن توكل إليهم الإدارة فى أمريكا ، بتقديم أى عون أو تعليمات إلى آخر . فعندما يتولون شئون توجيه المجتمع لايكون عندهم شىء يعتمدون عليه سوى تلك المعلومات الشائعة بين أفراد الجماعة ، إذ ليس لديهم أية معلومات خاصة . فالديمقراطية المتطرفة مضرة إذن بفن الحكم . ومن ثم كانت أنسب بالشعب الملم كل الإلمام بإدارة دواليب الأعمال ، منها بأية أمة لم تتدرب على إدارة الشئون العامة .

وليست هذه الملاحظة مقصورة فى الواقع على فن الإدارة وحده . فمع أن الحكم الديمقراطى يقوم على أساس طبيعى وبسيط كل البساطة ، فإنه يفترض دائماً وجود درجة عالية من التعليم والثقافة فى المجتمع . وقد يظن المرء لأول وهلة أن هذا النظام من الحكم نشأ فى مراحل العالم الباكرة ، ولكن إنعام النظر يقنعنا بأنه لايمكن أن يأتى إلا فى آخر مرحلة من مراحل التاريخ المتتالية .

الأعباء التي تفرضها الدولة على الناس

المواطنون فى كل جماعة ينقسمون إلى طبقات معينة -- عادات كل طبقة فى إدارة شئون الدولة المالية - السبب فى ازدياد النفقات العامة عندما يتولى الشعب الحكم -- العوامل التى تجعل إسراف الديمقراطية فى أمريكا أمراً لايخشى منه - النفقات العامة فى العهود الديمقراطية .

قبل أن نبدى الرأى فيما لو كانت الحكومة الديمقراطية حكومة اقتصادية أولا ، يجب أن نقيم أولاً معياراً للموازنة بينها وبين غيرها من أنواع الحكومات . وهذه مسألة يتيسر حلها إذا ما عقدنا مقارنة بين جمهورية ديمقراطية ، ودولة ملكية مطلقة ؛ فعندئذ يتبين لنا أن النفقات العامة فى الأولى أعظم منها فى الثانية . وهذا هو الشأن فى كل الدول الحرة إذا قورنت بالدول التى ليست كذلك . فلا شك فى أن الاستبداد يدمر الأفراد بمنعهم من إنتاج الثروة ، أكثر مما يدمر باستيلائه على ثمرات إنتاجهم فعلا .. فالاستبداد يستنزف موارد الثروة ، وإنْ كان يحترم الأملاك التى حازها الناس عادة . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهى تنتج أكثر جداً مما تتلف . فالبلاد التى تذوقها واستمتعت بمؤسسات حرة ، تجد مواردها تزداد دائماً بأسرع من الضرائب التى تفرضها عليها .

وإنى لأهدف هنا إلى أن أوازن الأمم الحرة بعضها ببعض ، وأبين تأثير الديمقراطية فى اقتصاديات الدول الحرة وماليتها .

يخضع تكوّن الجماعات لقوانين معينة ثابتة لاتستطيع أن تحيد عنها ، شأنها فى ذلك شأن الكائنات الحية . فهى تتكون من عناصر معينة تشترك فيها جميعاً ، مهما اختلف الزمان وتغير المكان . ومن الميسور أن نقسم الأمة كلها ثلاث طبقات ، تتكون أولاها من الأغنياء ، والثانية من ميسورى الحال ، وإن لم يعدوا من الأغنياء ، والثالثة من أولئك الذين لاأملاك لهم ، أو لهم أملاك ضئيلة ويعيشون مما يؤدونه من خدمات للطبقتين الأوليين الممتازتين . هذا وتختلف نسبة عدد أفراد كل طبقة إلى أخرى . بحسب الأحوال الاجتماعية ؛ أما الطبقات نفسها فثابتة ولايمكن محوها .

ولا يخفى أن كل طبقة من هذه الطبقات تؤثر فى إدارة الدولة المالية بحسب ما لها من نزعات خاصة بها . فلو فرضنا أن السلطة التشريعية صارت فى أيدى الطبقة الأولى وحدها - طبقة الأغنياء - فمن المحتمل أنها لاتكون جد حريصة على الأموال العامة ، لأن الضرائب التى تفرض على الثروات الكبيرة لاتؤدى إلا إلى إنقاص شىء قليل من جملة الفائض ، ولا يشعر بها الناس فى الواقع إلا قليلا . أما إن عهد وضع القوانين إلى الطبقة الثانية المتوسطة الحال وحدها - فإنها لن تكون مسرفة قطعا فى فرض الضرائب على الناس ، إذ لاشىء أرهق

لهم من ضريبة كبيرة تفرض على دخل صغير . فحكومة الطبقة الوسطى فى رأيى ، أكثر الحكومات ميلا إلى رعاية الاقتصاد . ولا أقول إنها أكثر الحكومات الحرة استنارة ، ولا شك فى أنها ليست أكثرها كرماً .

ولنفرض الآن أن السلطة التشريعية انتقلت إلى أيدى الطبقة الدنيا فصار لها وحدها سلطة وضع القوانين . فعندئذ يكون لدينا سببان بارزان يجعلان المصروفات العامة تتجه إلى الزيادة لا إلى النقصان .

فلما كانت الغالبية العظمى من الذين يسنون القوانين ، ليس لهم أملاك تفرض عليها الضرائب ، فكل الأموال التى تنفق على الجماعة يبدو أنها تنفق فيما فيه مصلحتهم هم ، دون أن تكلفهم شيئاً ، هذا ، وسرعان مايجد الذين يملكون منهم أملاكاً ضئيلة ، الوسائل التى تمكن لهم من تنظيم الضرائب على نحو يجعل العبء يقع على عواتق الأغنياء ، والغنم للفقراء . وهذا ما لايعمله الأغنياء عندما تكون أزِمَّة الحكم فى أيديهم .

وفى البلاد التى يعهد فيها بوضع القوانين إلى الفقراء وحدهم يجب ألا تنتظر أى اقتصاد كبير فى النفقات العامة . فهذه النفقات ستكون كبيرة ، إما لأن الضرائب المفروضة لاترهق أولئك الذين يفرضونها ، وإما لأنها تفرض على نحو يجعلها لاتمسهم بشيء . وبعبارة أخرى ، أن الحكومة الديمقراطية وحدها هى التى تستطيع فيها السلطة التى تفرض الضرائب أن تتخلص من الالتزام بدفع ما عليها منها .

ومن العبث الاعتراض بأن مصلحة الشعب الحقيقية تقضى بعدم المساس بثروات الأغنياء لأن أثر ما يحدثه ذلك من ضيق فى البلاد لايلبث أن يحيق بأفراد الشعب أنفسهم . ولكن ، أليس من صالح الملوك الحقيقى أن يعملوا هم أيضاً على إسعاد رعاياهم ، ومن صالح الأشراف أن يقبلوا فى صفوفهم أعضاء جدداً بشروط ملائمة ، إن استطاعت الفوائد البعيدة الأجل أن تتغلب تماماً على أهواء الساعة وعلى الاحتياجات العاجلة ، ما كان لشيء اسمه حكومة ملكية مستبدة أو أرستقراطية مغلقة أن يوجد .

ولعل معترضاً يقول : « إن الفقراء لم يكن لهم أبداً وحدهم حق وضع القوانين » . وجوابى على هذا الاعتراض أنه حينما تكون الانتخابات عامة تشمل جميع المواطنين فلا شك فى أن الأغلبية هى التى ستكون لها سلطة وضع القوانين . وإذا استطعنا أن نثبت أن الفقراء هم دائماً أغلبية ، ألا يصح لنا عندئذ أن نضيف فى صدق واطمئنان أنهم سيكون لهم وحدهم سلطة وضع القوانين فى البلاد التى يتمتعون فيها بحق الانتخاب ، لاريب أن العدد الأكبر فى كل أمة فى العالم كله يتكون من هؤلاء الأشخاص الذين لاأملاك لهم ، ومن أولئك الذين لهم أملاك لاتكفى لإعفائهم من ضرورة العمل للحصول على مايسر لهم عيشة طيبة مريحة ، فتعميم حق الانتخاب يؤدى إذن ، فى الواقع إلى وضع حكم الجماعة فى أيدى الفقراء .

هذا ، وقد يكون للسلطة الشعبية نفوذ ضار كل الضرر بمالية الدولة أحياناً ، وقد تجلى ذلك الأثر واضحاً فى بعض الجمهوريات الديمقراطية فى العصور القديمة التى استنفدت خزانتها العامة فى إعالة جماعة من المواطنين المعوزين ، أو فى تقديم الملاهى المسرحية والألعاب المختلفة لتسلية الشعب . أجل إن النظام النيابى لم يكن معروفاً فى ذلك الوقت تقريباً ، وإن شعور الناس فى الوقت الحاضر ، بتأثير أهواء الشعب فى الشئون المالية قد قل عن ذى قبل ، ومع ذلك فما الذى يمنع أن نصدق أن النائب سيتبع فى النهاية المبادىء التى يستمسك بها الناخبون فى دائرته ، ويعمل على مسايرة نزعاتهم وتنفيذ رغباتهم ، كما يعمل على مراعاة مصالحهم ؟

هذا وإن الخوف من إسراف الديمقراطية ليقل ، مع ذلك ، كلما حصل أفراد الشعب على نصيب من الأملاك ، لأن الحاجة إلى ما يسهم به الأغنياء تكون قد قلت . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، قد أصبح من الصعوبة بمكان فرض ضرائب لا تمس من يقوم بفرضها . فمن هذه الناحية يكون تعميم حق الانتخاب أقل خطراً فى فرنسا منه فى بلاد الإنجليز ، حيث جميع الأملاك التى يدفع عنها ضرائب مجمعة فى أيدى فئة قليلة من الناس ، على حين تكون أمريكا فى موقف أسعد مما فيه فرنسا . لأن الغالبية العظمى من المواطنين فيها يملكون شيئاً من الثروة .

وثم أسباب أخرى يصح أن تؤدى إلى زيادة المصروفات العامة فى البلاد الديمقراطية . فإن كانت الأرستقراطية فى دست الحكم ، كان الذين يتولون إدارة دفة الأمور فى الدولة معفون من الحاجة ، أيا كانت ، بطبيعة مركزهم فى المجتمع ذاته . فهم راضون بحالتهم التى هم عليها ، وكل ما يسعون وراءه لا يعدو الحصول على السلطة والشهرة ، وإذ كانوا فى مركز يسمو على جمهرة المواطنين المغمورين بمراحل واسعة ، فإنهم لم يستطيعوا دائماً أن يدركوا أن سعادة الشعب تساعد على زيادة ما هم فيه من عظمة وفخامة . فهم ليسوا فى الواقع قساة القلوب ، لا يشعرون بما يعانيه الفقير من آلام ، وإنما هم لا يستطيعون أن يشعروا بهذه المآسى وبذلك البؤس شعوراً قوياً يجعلهم يقدرونها ، كما لو كانوا هم أنفسهم قد عانوا من قبل ما يقاسيه هؤلاء الفقراء . ومادام أفراد الشعب يظهرون بمظهر الخاضع الراضى بما قسم له ، فالحكام راضون ولا يطلبون من الحكومة أن تفعل أكثر مما فعلت . فالأرستقراطيون يعنون بالوسائل التى تؤدى إلى المحافظة على حالتهم التى هم عليها أكثر مما يعنون بتحسينها وترقيتها .

وعلى النقيض من ذلك إن حدث وصارت السلطة العليا فى أيدى الشعب ؛ فإنه سيظل يسعى وراء تحسين أحواله ، لأنه يشعر بنكد الحظ وقسوة الظروف التى يعيش فيها ، فيمتد تعطشه للإصلاح والتحسين إلى آلاف الأغراض المختلفة حتى لينزل إلى أتفه التفاصيل ، وبخاصة إلى تلك التغييرات التى يقتضى إنجازها نفقات طائلة . فالغرض تحسين

أحوال الفقراء ؛ والفقراء لا يستطيعون أن يدفعوا نفقات هذا التحسين . وفضلاً عن ذلك نجد فى هذه الجماعات الديمقراطية تهيجاً غامضاً ، لا يتجه إلى غرض محدد ، فهو أشبه شيء بحمى مستمرة يظل يدفعها إلى القيام باستحداث تجديدات منوعة كل التنوع ؛ والتجديد كما لا يخفى ، يطلب فى الغالب كثيراً من النفقات .

إن ذوى المطامع فى البلاد الملكية والأرستقراطية يتملقون عادة ما لدى الحكام من ميل طبيعى إلى السلطة والشهرة ، وكثيراً ما يحفزونهم بذلك إلى القيام بمشروعات تقتضى نفقات جساماً . أما فى البلاد الديمقراطية حيث الحكام فقراء ، فلا سبيل إلى استرضائهم ونيل الحظوة لديهم إلا بالوسائل التى تؤدى إلى صلاح حالهم وإسعادهم . وهذا لا يتأتى أبداً من غير أموال . وزيادة على ذلك ، فعندما يأخذ الشعب يفكر فى شئونه ، يستكشف الناس كثيراً من الاحتياجات التى لم يكونوا يشعرون بها من قبل . ولا يخفى أن سدها يستدعى الرجوع إلى خزانة الدولة ، ومن ثم صارت النفقات العامة تزداد باتساع حضارة البلاد ، وتزداد الضرائب بازدياد التعليم وانتشاره بين المواطنين .

وثم سبب أخير من الأسباب التى تؤدى إلى جعل الحكومة الديمقراطية أكثر نفقات من أى شكل آخر من أشكال الحكومة . فقد تريد أحياناً أن تعمل على تقليل نفقاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تبلغ ما تريده ، لأنها لا تفهم كيف تكون مقتصدة . ولما كانت تكثر من تغيير أهدافها ، وتكثر أيضاً من عمالها بدرجة أكبر ، فإما أن تُصبح إدارة مشروعاتها إدارة سيئة عادة وإما تترك هذه المشروعات مهملة دونما استكمال . وفى الحالة الأولى تنفق الدولة مبالغ جسيمة لا تتناسب مع الغرض الذى ترمى إلى تحقيقه ، وفى الحالة الثانية تنفق مبالغ لا تجنى من ورائها فائدة ما .

اتجاهات الديمقراطية الأمريكية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين العامين

ليس لمن بيدهم تقرير المرتبات العالية فى البلاد الديمقراطية أية فرصة للاستفادة منها — تميل الديمقراطية الأمريكية إلى زيادة مرتبات صغار الموظفين ، وتخفيض مرتبات كبارهم — سبب ذلك — موازنة بين مرتبات الموظفين العامين فى الولايات المتحدة وبينها فى فرنسا .

ثم سبب وجيه يحمل الديمقراطيات عادة على مراعاة الاقتصاد فى مرتبات الموظفين العامين . فالذين بيدهم هذه المرتبات كثيرو العدد ، وليس أمامهم أية فرصة للحصول على وظيفة تدر عليهم مرتبات عالية ، على حين أن الأمر على العكس من ذلك فى البلاد الأرستقراطية . فالذين يقررون المرتبات العالية فى هذه البلاد يداعبهم دائماً أمل غامض بأنهم قد يستفيدون منها فى يوم من الأيام ، فهم ينظرون إلى هذه المرتبات على أنها أشبه برأس مال يعملون على إيجاده لمصلحتهم ، أو على الأقل ليكون مورداً طيباً لأبنائهم .

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الدولة الديمقراطية شحيحة كل الشح على عمالها

الرئيسيين . فمرتبات صغار الموظفين فى أمريكا ، أعلى بكثير من مرتبات أمثالهم فى البلاد الأخرى ؛ على حين ترى مرتبات الموظفين الكبار فيها دون مرتبات أمثالهم بكثير .

هذا وترجع هذه النتائج المتعارضة إلى سبب واحد . فالشعب يحدد مرتبات الموظفين العاملين فى الحالتين كلتيهما ، ويضع نظاماً لتدرج المرتبات بالقياس إلى احتياجاتهم هم . فقد قيل إنه من العدل أن ينعم خدام الشعب بنفس الأحوال المريحة التى ينعم بها هذا الشعب نفسه . ولكن عندما يكون الأمر أمر مرتبات الموظفين الكبار فى الدولة نجد الآية تنعكس ، فلا تنطبق عليهم هذه القاعدة ، بل نجد قرارات الشعب تسير مع المصادفات . فليس عند الفقراء فكرة كافية عن الاحتياجات التى يشعر بها أهل الطبقة العليا . فالمبلغ الذى يعد ضئيلاً فى نظر الأغنياء يبدو ضخماً فى نظر أولئك الذين لا تتعدى مطالبهم ضروريات الحياة . فمرتب حاكم الولاية الذى يتقاضى ألفاً ومائتى دولار أو ألفين فى العام الواحد يعتبر فى نظر الفقير أمراً يستثير الحسد فى نفسه .

فإن حاولت أن تقنع هذا الفقير بأن ممثل دولته الكبير يجب أن يبدو فى مظهر لائق كريم أمام الأجانب ، وافقك على ما تقول لأول وهلة . ولكن إذا ما عاد إلى بيته المتواضع وجعل يفكر فيما يصل إلى يديه من مكاسب قليلة بعد كدح طويل يتذكر كل ما يستطيع عمله لو كان له ذلك المرتب الذى تقول عنه إنه غير كاف ؛ على حين تتولاه هو الدهشة ، بل يتولاه الفزع من هذه الثروة الطائلة . ذلك إلى أن الموظف الصغير يكاد أن يكون ، هو وسائر أفراد الشعب ، فى مستوى واحد . أما كبار الموظفين ففوق هذا المستوى بمراحل طويلة ، فالأول يستثير عطفه ، أما كبار الموظفين فيستثيرون فيه الغيرة والحسد .

ويتجلى هذا واضحاً فى الولايات المتحدة حيث يبدو أن المرتبات تتناقص بازدياد سلطة أصحابها .

والأمر على النقيض من ذلك فى الحكم الأرستقراطى . فكبار الموظفين يتناولون مرتبات طيبة ، على حين يتناول صغارهم ما لا يكاد يكفى لسد مطالب الحياة الضرورية . ومن السهل علينا أن ندرك السبب فى هذه المفارقة من عوامل شبيهة كل الشبه بتلك التى ذكرتها تواً . فإن كانت البلاد الديمقراطية تعجز عن تصور ملذات الأغنياء ، أو هى تشاهدها من غير أن تشعر بحسد لأصحابها ، فكذلك الناس فى البلاد الأرستقراطية يبطئون كل البطء فى إدراك ما يعانيه الفقير من حرمان ، أو هم بالأحرى يجهلونه . فالفقير فى نظرهم مخلوق من طينة أخرى غير طينة الغنى ، ولذلك لم يعنوا إلا أقل عناية بحال أصاغر الموظفين ، فلا ترفع مرتباتهم إلا عندما يرفضون أن يعملوا بتلك المرتبات الضئيلة .

إن شح الديمقراطية على كبار موظفيها هذا ، جعل الناس يعزون إليها ميولاً قوية إلى الاقتصاد والعناية به أكثر مما لها فى الواقع . ولا شك أن الديمقراطية تضن على حكامها

بوسائل المعيشة المريحة ، على حين تنفق المبالغ الطائلة على سد احتياجات المعوزين ، وعلى تيسير المتع والملاهي للشعب ، إن الأموال التي تجبى من الضرائب يمكن أن تستخدم بطريق أفضل ، ولكنها ليست اقتصاداً . وعلى الجملة فالحكومة الجمهورية تغدق على الشعب[١] ، وتضن على حكامه . والعكس صحيح في البلاد الأرستقراطية ، حيث تنهال أموال الدولة على الأشخاص الذين يشغلون المناصب العالية .

صعوبة تمييز الدواعي التي تحمل الحكومة الأمريكية على مراعاة الاقتصاد

قد يتعرض المرء لأخطار جسام ، وهو يبحث بين الحقائق عما للقوانين من تأثير في معتقدات البشر . فلا شيء أصعب من تقدير الحقيقة حق قدرها . فثم أمة متقلبة ومتحمسة ، وأخرى متأنية تقدر لكل خطوة موقعها قبل أن تخطوها . فهذه أمور ترجع إلى بيئة هذه الأمم وتكوينها أو إلى أسباب بعيدة لم نألفها .

وثم شعوب تحب التمثيل والاستعراض والضجيج والمرح ، ولا تندم إن هي أنفقت الملايين على ملذات عاجلة . وثم أخرى لاتعنى إلا بتلك المسرات الهادئة ، وتكاد تخجل من نفسها إن هي بدت راضية مسرورة . وقد يشيد الناس في بعض الأمم بجمال المباني ، وفي أخرى لايحفلون بروائع الفن وآياته أي احتفال ، ويحتقرون كل ما لايؤدي إلى مكسب مادي . وأخيراً نجد بعض الشعوب تحب الشهرة ، وأخرى تطغى عليها شهوة المال كل الطغيان .

وبغض النظر عن القوانين ، فكل هذه الأسباب تؤثر في إدارة الدولة المالية أعمق تأثير . فإن كان لايخطر ببال الأمريكيين أن ينفقوا أموال الشعب على الحفلات العامة ، فليس ذلك لأن الضرائب خاضعة لرقابة الشعب وإشرافه ، ولكن لأن الشعب هذا لايسره أن يحضر الحفلات ، فإن هم استبعدوا كل زخرف عن مبانيهم ، ولم يعنوا إلا بالفوائد المادية والعملية الإيجابية ، فليس ذلك لأنهم يعيشون في ظل مؤسسات ديمقراطية ، بل لأنهم أمة تجارية . فعاداتهم في حياتهم الخاصة تظل هي في حياتهم العامة . فخليق بنا أن نميز بكل دقة بين ذلك الاقتصاد الذي يتوقف على مؤسساتهم ، وبين ما هو نتيجة طبيعية لما عندهم من عرف ومن عادات .

---

(١) أو بتعبير عصرنا الحاضر ، أنها تعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، أو على زيادة قدرته الشرائية .

هل المقارنة بين مصروفات الولايات المتحدة وفرنسا ممكنة ؟

قبل أن نحاول تقدير مدى الأعباء والتكاليف العامة ، يجب تقرير نقطتين : الثروة القومية ؛ ونسبة الضرائب – ثروة فرنسا ومصروفاتها غير معلومتين على وجه الدقة – لم كانت معرفة ثروة الاتحاد ومصروفاته معرفة صحيحة غير ميسورة – بحوث المؤلف لمعرفة جملة الضرائب فى بنسلفانيا – العلاقات العامة التى تدل على مقدار المصروفات العامة فى أمة ما – نتيجة البحث من حيث الاتحاد الأمريكى .

بذلت محاولات كثيرة فى السنوات الأخيرة فى فرنسا لمقارنة مصروفاتها بمصروفات الولايات المتحدة ، باءت كلها بالفشل*. فحسبنا إذن بضع كلمات لبيان أن أمثال هذه المحاولات لاتؤدى إلى نتيجة مرضية .

فلتقدير التكاليف العامة التى يتحملها شعب ما ، يجب أن نمهد لذلك بأمرين لا غنى عنهما . فينبغى أن نعرف أولاً ثروة هذا الشعب ؛ وثانياً الجزء المخصص منها لنفقات الدولة . فمن يحاول أن يعين مقدار الضرائب من غير أن يوضح لنا الموارد المخصصة لها فقد اضطلع بمهمة لاجدوى منها . فليس المهم معرفة مقدار المصروفات ، ولكن المهم معرفة نسبة هذه المصروفات إلى الإيراد . فنسبة الضرائب نفسها التى يتيسر للغنى أن يتحملها ، قد ترهق المواطن الفقير وتجعله فى بؤس شديد .

ولا يخفى أن ثروة الشعب تتكون من عدة عناصر ؛ أولها الأموال العينية الثابتة ، وثانيها الأموال المنقولة . فمن الصعوبة بمكان أن نعرف على وجه التحديد مقادير الأراضى الصالحة للزراعة فى بلد ما ، وقيمتها الطبيعية أو المكتسبة . وأصعب من ذلك ، أن تقدر كل الأموال المنقولة التى تحت تصرف الأمة . فمن جراء تنوع أشكال هذه الأموال وعددها ، صارت تعز على كل من يحاول تحليلها ، وإنا لنجد فى الواقع دولاً أوربية من التى طال عهدها بالحضارة ، ومنها تلك الدول المركزة إدارتها أشد تركيز ، لم توفق بعد إلى تحديد مقدار ثروتها تحديداً دقيقاً .

هذا ، ولم يخطر ببال أحد فى أمريكا أن يقوم بمثل هذه المحاولة ، إذ كيف يتسنى إجراء هذا البحث فى تلك البلاد الجديدة التى لم يستقر فيها المجتمع بعد على عادات هادئة محددة ؛ وحيث لاتجد الحكومة القومية تحت تصرفها العمال الكثيرين الذين تستطيع أن تتحكم فى جهودهم ، وتوجههم كلهم نحو غرض واحد ، وفى وقت واحد ؛ وحيث الإحصاءات لاتدرس ، بسبب أن أحداً لا يجد فى نفسه القدرة على جمع الوثائق اللازمة ولا الوقت الكافى لفحصها ودراستها . وهكذا يتعذر الحصول فى الولايات المتحدة على العناصر اللازمة لهذه « الحسابات » التى أجريت من قبل فى فرنسا . فثروة كل من فرنسا

والاتحاد الأمريكي النسبية غير معلومة . فأملاك فرنسا لم تتعين بعد على وجه التحديد ، ولا توجد أى وسائل لإحصاء ثروة الاتحاد .

وعلى هذا فإنى أدع مؤقتاً هذا الأمر الذى لابد منه لإجراء المقارنة ، وأقتصر على حساب مقدار الضرائب الفعلى ، من غير أن أتقصى نسبة الضرائب إلى الدخل ، وسيدرك القارىء مع ذلك ، أن مهمتى لاتسهل بتضييقى دائرة البحث هذه .

لا نزاع فى أن الإدارة المركزية فى فرنسا تستطيع بمعاونة جميع الموظفين العاملين الذين تحت تصرفها أن تعين على وجه الدقة مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المواطنين . ولكن هذا البحث الذى لايستطيع فرد أن يضطلع به ، لم تنته منه الحكومة الفرنسية بعد ، أو لم تعلن نتائجه . إنا لنعلم جملة ما تتكلفه الدولة ، ونعلم مقدار ما ينفق على المديريات ، أما مصروفات « البلديات » فلم تحص بعد . ومن ثم كانت جملة المصروفات العامة التى تنفقها فرنسا غير معروفة .

فإن وجهنا نظرنا إلى أمريكا ، رأينا الصعوبات تزداد عدداً ، وشدة . فالاتحاد ينشر بياناً دقيقاً عن جملة المصروفات ، كما تنشر ميزانيات الأربع والعشرين ولاية التى يتكون منها الاتحاد ، مثل هذه البيانات ؛ ولكن مصروفات المقاطعات والقرى فيها غير معلومات هى الأخرى .

ولا تستطيع السلطة الفدرالية (الاتحادية) أن تلزم حكومات الولايات بإلقاء أى ضوء على هذه النقطة . وحتى إن كانت هذه الحكومات ميالة إلى تقديم معونتها ، فمن المشكوك فيه أن تستطيع تقديم ما عسى أن يكون جواباً شافياً . فزيادة على ما فى هذه المهمة من الصعوبات الطبيعية ، فإن تنظيم البلاد السياسى يحول دون نجاحها فى مساعيها . فموظفو الأرياف وموظفو المدن ، لاتعينهم سلطات الدولة ، ولا هم خاضعون لرقابتها . فلا بأس إذن من أن نفترض أنه حتى ولو كانت الدولة راغبة فى الحصول على البيانات التى تراها ضرورية لنا ، فإن رغبتها هذه تجد ما يفسدها عليها من إهمال أولئك الموظفين الصغار الذين لابد لها من أن تستخدمهم . والحق أنه لا جدوى من السعى وراء معرفة ما يمكن أن يعمله الأمريكيون للقيام بهذا البحث . فمن المؤكد أنهم لم يفعلوا شيئاً فيه إلى الآن ، وليس فى أمريكا اليوم شخص واحد يستطيع أن يزودنا بمعلومات عن النصيب الذى يدفعه المواطن كل سنة إسهاماً فى تكاليف الدولة .

ومن ثم كان لامناص لنا من أن نستنتج أن صعوبة مقارنة المصروفات لاتقل عن صعوبة تقدير الثروة النسبية ، لكل من فرنسا وأمريكا ، بل إنه من الخطر أن نحاول عمل هذه المقارنة مادامت الإحصائيات لاتقدم لنا معلومات صحيحة ودقيقة كل الدقة ؛ فما أسهل ما ينخدع العقل بمظهر الدقة الذى تتميز به الإحصائيات حتى فى أغلاطها ، ويطمئن فى ثقة الأخطاء المقدمة إليه فى ثوب حقائق رياضية !

وعلى هذا ، فلندع البحوث الحسابية آملين أن نجد لها بيانات من نوع آخر . ففى حالة عدم وجود وثائق إيجابية ، يصح لنا أن نكون رأياً على نسبة الضرائب المفروضة على الشعب ، إلى ثروته العينية ، وذلك بملاحظة إن كان بمظهره الخارجى يدل على ازدهار - إن كان يتبقى للفقير وسائل العيش ، بعد أن يدفع ما عليه للدولة ، كما تتبقى للغنى وسائل لذاته ولهوه . وكذلك بملاحظة إن كانت طبقات الفقراء والأغنياء كلتاهما تبدوان راضيتين بما هما فيه ؛ ومع ذلك تسعى كل طبقة منهما لتحسين أحوالها بما تبذله من جهود متصلة ، حتى لاتكون الصناعة بحاجة أبداً إلى رأس مال ، ولا يكون رأس المال جامداً لا يجد الصناعة التى تستغله . فالباحث الذى يستنتج نتائجه من هذه العلامات لابد أن يتوصل إلى أن الأمريكى فى الولايات المتحدة يقدم للدولة جزءاً من دخله أقل كثيراً مما يقدمه المواطن الفرنسى : وفى الواقع لايمكن أن تكون النتيجة غير ذلك .

هذا ، ويرجع جزء من الدين الفرنسى إلى حربين اثنتين ، أما الاتحاد فليس أمامه كارثة مثل هذه يخشاها ، فموقع فرنسا يضطرها إلى الاحتفاظ بجيش ضخم ، على حين أن عزلة الولايات المتحدة تجعلها بغير حاجة إلى أكثر من ستة آلاف جندى . وللفرنسيين أسطول من ثلاثمائة سفينة . أما الأمريكيون فأسطولهم لا يعدو الاثنتين والخمسين . وكيف يمكن أن نفرض على ساكن الولايات المتحدة ضرائب ثقيلة مثلما نفرض على ساكن فرنسا ؟ الحق أنه لايتسنى عمل أية مقارنة بين بلدين مختلفتين هذا الاختلاف الكبير من حيث موقع كل منهما .

إنا لانستطيع أن نقول إن كانت الحكومة الأمريكية تراعى الاقتصاد حقاً ، إلا بعد أن نبحث عما يجرى فى الولايات المتحدة فعلا ، وليس فقط بمجرد مقارنة الاتحاد بفرنسا . فإن نظرنا إلى الجمهوريات المختلفة التى يتكون منها الاتحاد ، تبين لنا أن حكوماتها كثيراً ماتعوزها المثابرة فيما تضطلع به من أعمال ، وأنها لاتراقب الرجال الذين تستخدمهم مراقبة مستمرة ؛ فنستنتج من ذلك ، بطبيعة الحال ، أنها لابد أن تنفق أموال الشعب فى غير غرض ، أو أنها تستهلك أكثر مما تقتضيه مشروعاتها فعلاً . ولما كانت الحكومة مخلصة لأصلها الشعبى ، فإنها تبذل جهوداً كثيرة لتسد حاجات الطبقة الدنيا ، وتفتح لهم الطريق إلى القوة ، وتنشر العلم بينهم ، وتوفر لهم وسائل الراحة . فالحكومة تعول الفقراء ، وتخصص مبالغ جسيمة للتعليم العام ، وتدفع لكل عمل أجره ، وتجازى أقل عامل بسخاء . إن هذا النوع من الحكومة مفيد فى نظرى ، ولكن لا يسعنى إلا أن أقرر أنه كثير النفقات .

وحيث يتولى الفقراء توجيه الشئون العامة ، ويتصرفون فى موارد الدولة القومية ، فمن المؤكد أنهم سيعملون على زيادة مصروفات الدولة ماداموا يستفيدون من وراء هذه المصروفات .

ولا يسعنى إذن إلا أن أستنتج ، من غير حاجة إلى الرجوع إلى الإحصاءات غير

الدقيقة ، ومن غير حاجة إلى المخاطرة ، بعقد مقارنة قد تكون غير صحيحة ؛ أن حكومة الأمريكيين الديمقراطية ليست بالحكومة الرخيصة ، كما يؤكد الناس أحياناً ، ولا أخشى أن أتنبأ بأن الضرائب ستزداد بسرعة ، وترتفع ارتفاعها فى ممالك أوربا ، الأرستقراطية منها والملكية ، إذا ما حدث وألمت بشعب الولايات المتحدة أزمات خطيرة وأوقات عصيبة .

شيوع الرشوة والفساد بين الحكام فى البلاد الديمقراطية وتأثير ذلك فى أخلاق الشعب العامة

يحاول حكام البلاد الأرستقراطية أحياناً أن يرشوا الشعب ويفسدوه ، أما الحكام فى البلاد الديمقراطية فكثيراً ما يكونون مرتشين - رذائل الحكام فى البلاد الأرستقراطية تضر بأخلاق الشعب مباشرة - أما فى البلاد الديمقراطية فنفوذهم غير المباشر أشد ضرراً .

عندما تتهم البلاد الأرستقراطية والبلاد الديمقراطية بعضها بعضاً بتسهيل الرشوة ، يجب أن نلاحظ أن الذين يتولون المناصب الرئيسية فى الحكومات الأرستقراطية رجال أثرياء ، ولا يرغبون فى شىء غير السلطة والسلطان ، أما فى البلاد الديمقراطية فهم فقراء ، ويطمعون فى أن يجعلوا ثرواتهم لأنفسهم ؛ ومن ثم كان من النادر أن يرتشى الحكام فى البلاد الأرستقراطية ، لأن رغبتهم فى المال قليلة ، على حين أن العكس صحيح فى البلاد الديمقراطية .

أما فى البلاد الأرستقراطية ، فالذين يطمحون إلى تولى إدارة شئونها يملكون ثروات واسعة . وإذ كان عدد الأشخاص الذين يمكن أن يساعدوهم على تحقيق مطامحهم ، محدوداً ، صارت الحكومة أشبه شىء بسلعة معروضة فى المزاد . والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية ، إذ يندر أن يكون الطامعون فى السلطة والسلطان من الأثرياء ؛ ذلك إلى أن عدد الذين يستطيعون أن يعاونوهم على تحقيق رغبتهم ضخم ، وقد يكون عدد الناس الذين يمكن شراؤهم فى البلاد الديمقراطية لا يقل عن ذلك العدد ، ولكن الشارين نادرون . ومن ثم كان لابد من شراء عدد كبير من الناس دفعة واحدة ، لدرجة أن المحاولة قد تكون غير مجدية ولا طائل تحتها .

لقد اتهم كثير ممن تولوا الحكم فى فرنسا فى الأربعين سنة الأخيرة بأنهم أثروا على حساب الدولة ، وعلى حساب حلفائها ، وهى تهمة قلما وجهت إلى رجال الدولة الملكية القديمة المشتغلين بالشئون العامة . فلم تكن رشوة الناخبين أمراً معروفاً فى فرنسا وقتئذ ، أو هى كادت أن تكون كذلك ، على حين أنها كانت تمارس علناً فى إنجلترا . ولم أسمع أن شخصاً واحداً فى الولايات المتحدة قد أنفق ثروته فى شراء أصوات الناخبين ، بل كثيراً ما سمعت بأن استقامة الموظفين العامين فى تلك البلاد أمر مشكوك فيه ، بل وسمعت أكثر

من ذلك ، فقد سمعت أن نجاحهم يرجع إلى الدسائس الرخيصة وإلى اقتراف أمور بعيدة كل البعد عن الأخلاق .

فإن كان الذين يديرون دفة الأرستقراطيات يحاولون أن يرشوا الشعب أحياناً ، فرؤساء الديمقراطيات أنفسهم فاسدون مرتشون . ففى الحالة الأولى تتعرض أخلاق الجمهور للهجوم مباشرة ، ويحدث فى الحالة الثانية تأثير غير مباشر يجب أن يخشى منه كل الخشية .

وإذ كان الحكام فى الدول الديمقراطية متهمين دائماً تقريباً بسوء السيرة ، فقد صاروا يستغلون سلطة الحكومة للقيام بتلك الأعمال الوضيعة التى يتهمون بها . وبذلك أصبحوا قدوة سيئة خطيرة تثبط الجهود التى تبذل فى نشر الفضيلة وفى استقلال ذويها ، وتضفى شيئاً من السلطة على ما للأشرار من نيات خبيثة خفية . فلو قيل إن الشهوات الخبيثة موجودة فى جميع طبقات المجتمع ، وأنها تمتد حتى تصل إلى العرش بحق الوراثة ، وإنا قد نجد أشخاصاً ذوى نفوس دنيئة زرية ، على رأس الأمم الأرستقراطية ، كما نجد فى قلب الديمقراطية ذاتها — فهذا قول لا قيمة له فى تقديرى . ففساد الذين ارتفعوا أحياناً إلى مناصب الحكم والسلطان فيه عدوى شنيعة جافية تجعله خطراً على الجمهور . ولكنا نجد ، على العكس من ذلك ، نوعاً من الصقل الأرستقراطى ، ومظهراً من مظاهر الأبهة فى فجور العظماء كثيراً ما تحولان دون انتشاره خارج محيطهم .

لن يستطيع الشعب أن يتغلغل أبداً فى تيهاء الدسائس السود التى تحاك فى بلاطات الملوك ، وسيظل يجد دائماً صعوبات جمة فى الوقوف على مدى النذالة التى تستتر وراء تلك الآداب المصقولة ، والأذواق الرفيعة والغباوات الرشيقة المهذبة . أما نهب الخزانة العامة ، وبيع الوسائل التى تؤدى إلى الحظوة عند الحكومة ، ففنون يستطيع أدنى وغد أن يفهمها ويأمل أن يمارسها هو الآخر بدوره يوماً ما .

هذا ، وليس الذى يخشى هو فساد أخلاق « العظماء » ، بل الخوف كل الخوف أن يكون فساد الأخلاق هذا وسيلة إلى بلوغ العظمة . فقد يرى المواطنون فى البلاد الديمقراطية شخصاً مغموراً من طبقتهم يرتفع من خموله ويصل فى بعض سنوات إلى الثروة والسلطان ؛ فيستثير ذلك المشهد فيهم العجب ، ويولد الحسد فى نفوسهم ، فيمضون يبحثون عن الطريقة التى استطاع بها رجل كان بالأمس واحداً منهم أن يصبح حاكماً عليهم ؛ فنسبة ترقيته إلى ما له من مواهب أو فضائل أمر لا يسر ولا يرضى ، لما فى ذلك من الاعتراف الضمنى بأنهم دونه مواهب وفضائل . وهذا يجعلهم يعزون نجاحه أساساً إلى بعض ما فيه من رذائل ، وما أكثر ما يكون الحق بيدهم ! فهنا تنعقد صلة بغيضة بين فكرتى الخسة والسلطة ، وبين عدم الكرامة والنجاح ، وبين المنفعة وفقدان الشرف .

ما تستطيع البلاد الديمقراطية أن تبذله من جهود

لم يشهد الاتحاد سوى نضال واحد فى سبيل وجوده – الحماسة فى بداية الحرب – والنفور عند نهايتها – صعوبة تقرير التجنيد الإجبارى فى الجيش أو فى البحرية فى أمريكا – السبب فى أن الشعب الديمقراطى أقل قدرة على بذل الجهد المتواصل من أى شعب آخر ..

يجب أن أنبه القارىء إلى أنى لا أتكلم هنا إلا عن الحكومة التى تعمل حسب إرادة الشعب الحقيقية ، لا عن الحكومة التى تحكم باسمه فحسب . فليس ثمة شىء طاغ مثل سلطة استبدادية تحكم باسم الشعب لأنها فى الوقت الذى تستخدم فيه السلطة الأدبية لإرادة الأغلبية استخداماً بارعاً ، فإنها تعمل فى الوقت نفسه وفقاً للسرعة والمثابرة اللتين يمتاز بهما الفرد .

ليس من السهل تحديد مدى الجهد الذى تستطيع الحكومة الديمقراطية أن تقوم به عند حدوث أزمة قومية . فلم يحدث أن قامت جمهورية ديمقراطية كبرى إلى الآن فى العالم ، أما تسمية « الأوليجاركية » التى حكمت فرنسا سنة ١٧٩٣ بهذا الاسم ، فإهانة لهذا الشكل من الحكم . إن الولايات المتحدة هى أول مثال له .

مضى على الاتحاد الأمريكى الآن نصف قرن من الزمان ، ولم يحدث أن هدد فى كيانه إلا مرة واحدة طوال هذه المدة ، وذلك فى أثناء حرب الاستقلال . فقد بذلت جهود جبارة فى بداية هذه الحرب الطويلة ، بذلت فى حماسة وإخلاص فى سبيل البلاد . ولكن لما طال أمد الحرب أخذت الأنانية تطلع رأسها من جديد ، ولم تعد الأموال ترسل إلى الخزانة العامة ، وقل عدد المجندين الذين يرسلون إلى الجيش ؛ ومع أن الشعب ظل يطلب الاستقلال فإنه لم يعد يصطنع الوسيلة الوحيدة التى تحققه له .. قال « هاملتن » فى العدد الثانى عشر من الفدرالست(Federalist) ؛ « عبثاً كان الاستكثار من إصدار قوانين الضرائب ، وعبثاً جربت طرق جديدة لإجبار الناس على دفعها ، وخابت آمال الجمهور باستمرار فيما كان يتوقعه ، وباتت بيوت المال خاوية فى مختلف الولايات . ونظام الإدارة الشعبى ، الذاتى فى طبيعة الحكومات الشعبية ، مع قلة النقود قِلَّة فعلية ناشئة عن حالة الكساد الذى أصاب الأحوال التجارية – قد أفسد كل تجربة عملت إلى الان للتوسع فى جمع الضرائب . وأخيراً أدركت مجالس التشريع المختلفة سخافة محاولة هذا التوسع فى جباية الضرائب » .

ومنذ هذه الفترة لم تقم الولايات المتحدة بحرب واحدة خطيرة . فلكى تدرك مدى التضحيات التى تستطيع الأمم الديمقراطية أن تفرضها على نفسها ، يجب أن تنتظر حتى يضطر الشعب الأمريكى أن يضع نصف دخله تحت تصرف الحكومة ، كما فعل الإنجليز ، أو يرسل ١/٢٠ من مجموع سكانه كلهم إلى ميادين القتال ، كما فعلت فرنسا .

هذا ، والتجنيد الإلزامى غير معروف فى أمريكا . فالشبان يغرون بالالتحاق بالجيش بالإعانات والهبات . فأفكار شعب الولايات المتحدة وعاداته تتعارض كل التعارض مع التجنيد الإلزامى هذا ، حتى ليخيل إلى أنه لن يأتى يوم يقره القانون . فما يسمونه تجنيداً إلزامياً فى فرنسا يعد أرهق ضريبة فرضت على الشعب حقاً ؛ ومع ذلك فكيف يتسنى لحرب شاملة للقارة كلها أن تقوم فى أوربا بدونه ؟ إن الأمريكيين لم يقتبسوا من إنجلترا نظام تجنيد البحارة ، ولا يوجد لدى الأمريكيين نظام مماثل لنظام التجنيد الإجبارى الفرنسى ، فالبحرية والأساطيل التجارية فى أمريكا تقوم كلها على نظام التطوع ، ولكن من الصعب أن نتصور أن أمة حربية عظيمة تستطيع أن تواصل الحرب من غير ان تلجا إلى أحد هذين النظامين . نعم إن الاتحاد الذى سبق أن حارب بشرف فى البحار ، لم يكن لديه أسطول كبير ، ذلك إلى أن تزويد سفنه القليلة بالعتاد اللازم كان أمراً كثير التكاليف دائماً .

سمعت بعض السادة الأمريكيين يعترفون بأن الاتحاد لايستطيع أن يحتفظ بقوته فى البحار إلا بكل مشقة ، إذا لم يأخذ بنظام التجنيد البحرى الإلزامى . ولكن الصعوبة حمل أولى الأمر الذين بيدهم السلطة العليا على الرضا باتخاذ مثل هذا الإجراء .

لا نزاع فى أن الشعب الحر يبدى فى الأوقات العصيبة همة أعظم مما يبديها أى شعب آخر ، ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا يصدق بوجه خاص على الأمم الحرة التى يغلب فيها العنصر الأرستقراطى . ويبدو لى أن الديمقراطية أصلح لإدارة المجتمع فى أوقات السلام ، أو عند الحاجة إلى بذل مجهود فجائى جبار يستلزم نشاطاً كبيراً منها للصمود طويلاً أمام العواصف العنيفة التى تهب على حياة الأمم السياسية . والسبب فى ذلك واضح لا خفاء فيه . فالحماسة تدفع الناس إلى تعريض نفوسهم للخطر والحرمان ، ولكنهم لا يصبرون عليهما طويلاً من غير روية وتفكير . فثم حساب وتقدير للأمور حتى فى اندفاع الناس فى شجاعتهم ، أكثر مما يظن عادة . ومع أن الجهود الأولى قد تأتى نتيجة الانفعالات الدافعة وحدها ، فالمثابرة لا تستمر إلا إذا ساندتها وجهة نظر جلية إلى الغرض الذى من أجله يحارب الإنسان . فعندئذ يتسنى لنا أن نخاطر بجزء مما هو عزيز علينا حبًّا فى إنقاذ سائر الأجزاء .

ولكن إدراك المستقبل ، هذا الإدراك الواضح المبنى على سداد الحكم وعلى الخبرة ، هو الذى كثيراً ما يعوز البلاد الديمقراطية . فالشعب أميل إلى أن يتجه إلى الشعور والوجدان منه إلى التفكير والاستدلال . وإن كانت متاعبه العاجلة كبيرة ، فقد يخشى عليه من أن ينسى الآلام والمتاعب التى تترتب على الهزيمة ، وهى متاعب وآلام لا شك أشد وأقسى .

وثم سبب آخر يجعل جهود الحكومة الديمقراطية أقل استمراراً من جهود أختها الأرستقراطية . فليست الطبقات الدنيا بأقل يقظة من الطبقات العليا إلى الفرص الطيبة

أو السيئة التي قد يأتي بها المستقبل . ولكنها تعاني من الحرمان الحاضر أكثر مما تعانيه الطبقات العليا تلك . فقد يعرض الشريف حياته للموت حقاً ، ولكن ما قد يناله من المجد يعادل ما يمكن أن يصيبه من أضرار . فإن هو ضحى بنصيب كبير من دخله في سبيل مصلحة دولته لم يحرم نفسه غير مدة معينة من بعض ما يتاح له من فرص للاستمتاع بالرخاء والثروة . ولكن الفقير لا يرى أن في موته أي مجد له ، هذا ، والضرائب التي يضيق بها الغني شيئاً ما ، كثيراً ما تحرم الفقير ضروريات الحياة .

قد يكون ضعف الجمهوريات الديمقراطية النسبي هذا في أوقات الشدة والحرج أكبر عقبة في سبيل إنشاء مثل هذه الجمهورية في أوربا . وكي يتيسر لدولة من هذا القبيل أن تقوم في تلك القارة لابد من إدخال مؤسسات مماثلة في جميع الأمم الأخرى في وقت واحد .

تتجه الحكومة الديمقراطية آخر الأمر ، في رأيي ، إلى العمل على زيادة قوة المجتمع الحقيقية ، ولكنها لا تستطيع أن تجمع في نقطة واحدة ، وفي وقت واحد ، ذلك المقدار من القوة الذي تستطيع الدول الأرستقراطية أو الملكية أن تجمعه . فإن ظلت الدول الديمقراطية خاضعة طيلة قرن كامل لحكومة جمهورية ، فمن المحتمل أن تصبح آخر هذه المدة أغنى من الدول الاستبدادية المجاورة لها وأكثر منها سكاناً وأعظم ازدهاراً ، إلا أنها في أثناء ذلك القرن تكون قد تعرضت كثيراً لخطر غزو الدول إياها والانتصار عليها .

التروي وضبط النفس في الديمقراطية الأمريكية

يوافق الشعب الأمريكي في بطء عادة على ما فيه مصلحته ، وقد لا يوافق - معظم أخطاء الديمقراطية الأمريكية ممكن إصلاحه .

تتجلى الصعوبة التي تواجهها الديمقراطية في التغلب على أهوائها ورغباتها العاجلة ، مراعاة منها للمستقبل - تتجلى في الولايات المتحدة في صغائر الأمور وأتفهها . فالشعب المحوط بالمتملقين ، يجد صعوبة كبيرة في التغلب على ما به من نزعات . فكلما طلب إليه أن يتحمل الحرمان من شيء ما ، أو يصبر على ما يضايقه بعض الصبر ، حتى ولو كان القصد من ذلك تحقيق غرض تقره معتقداتهم الفعلية ، تجده دائماً يأبى أن يوافق على ذلك لأول وهلة . لقد استحسن الناس بحق احترام الأمريكيين لقوانينهم ، إلا أنه يجب أن نضيف إلى ذلك أن التشريع عندهم إنما يقوم به الشعب للشعب . وعلى ذلك كان القانون في الولايات المتحدة يأتي في صف الطبقات التي يهمها كل الاهتمام في البلاد الأخرى أن تتفاداه وتتهرب منه . فإنا لنتصور إذن القانون البغيض الذي يثير الناس ، والذي لا تدرك الأغلبية فائدته المباشرة لا يمكن أن ينفذ ؛ وإن نفذ فهو لا يحترم ولا يطاع .

لا يوجد في أمريكا قانون خاص يمنع التفاليس المصطنعة ، لا لأن هذه قليلة الحدوث ،

بل لأنها كثيرة ، فخوف الناس من أن يحاكموا بتهمة التفليس أشد لدى الأغلبية من الخوف من أن تخرب بيوتهم من جراء تفاليس غيرهم . ومن ثم صار ضمير الرأى العام يتسامح فى جريمة يعرف كل إنسان ، من حيث هو فرد ، شناعتها . ففى ولايات الجنوب الغربى الجديدة يميل المواطنون عادة إلى أن يتولوا شئون العدالة بأنفسهم ، والاغتيال أمر كثير الحدوث عندهم ، ويرجع ذلك إلى جهل أهل هذه الفيافى وآدابهم الجافية . فهم لا يرون مزايا توطيد القانون ، ويفضلون أن يلجأوا إلى المبارزة على أن يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم .

قال لى بعضهم ذات مرة فى فلادلفيا بأن معظم الجرائم فى أمريكا ترجع إلى الإسراف فى تناول المسكرات ، لأن الطبقات الدنيا تستطيع أن تحصل عليها بمقادير كبيرة لرخص أسعارها . فقلت : «ولم لا تفرضون ضرائب على الكونياك؟» قال : «إن مشرعينا كثيراً ما فكروا فى هذه الوسيلة ، ولكن مهمتهم فى ذلك عسيرة . فقد يؤدى فرض مثل هذه الضرائب إلى ثورة ، ذلك إلى أن الأعضاء الذين يمكن أن يعطوا أصواتهم لمثل هذا القانون يعرفون حق المعرفة أنهم سيفقدون مقاعدهم» . فسألته : «هل لى أن أستنبط من ذلك أن أغلبية الناس عندكم سكيرون ، وأن الاعتدال فى الشراب ، أو الامتناع عنه ، أمر غير مرغوب فيه ؟» .

فعندما تذكر هذه الأمور للساسة الأمريكيين يجيبون بقولهم : «دع الأمر للزمن . فالخبرة بالشر سوف تبين للشعب مصالحه الحقيقية» . وهذا حق فى كثير من الأحوال ، وإن كانت الديمقراطية أكثر تعرضاً للخطأ من الملك أو من هيئة من «الأشراف» فاحتمالات ارعوائها ورجوعها إلى الطريق المستقيم تكون أعظم كذلك إذا ما اعترفت بغلطتها ، ذلك لأنها قلما تجد أمامها ما يربكها ويحيرها من مصالح تتعارض مع مصلحة الأغلبية ، ولا تتفق مع ما يمليه العقل .. ولكن الديمقراطية لا تحصل على الحقيقة إلا نتيجة الحنكة والخبرة ، ولسوف تهلك أمم كثيرة وهى تنتظر عواقب أخطائها . فليست أكبر ميزة يمتاز بها الأمريكيون أنهم أكثر استنارة من غيرهم من الشعوب ؛ ولكن ميزتهم أنهم يستطيعون إصلاح ما قد يقعون فيه من أغلاط .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الديمقراطية لا تستطيع أن تستفيد من خبراتها الماضية إلا إذا وصلت إلى درجة معينة من العلم والحضارة . فقد كانت بداية تربية بعض الأمم خبيثة كل الخبث ، وكانت أخلاقها تتجلى فى خليط من الشهوات والجهل ، والآراء الخاطئة فى جميع الموضوعات التى لا تستطيع أن تميز فيها أسباب تعاستها ، فتروح ضحية أهواء وأخطاء لا علم لها بها .

قطعت مسافات شاسعة فى أقاليم كان يسكنها من قبل أمم قوية من الهنود الحمر انقرضت الآن ؛ وقضيت فترة من الزمن بين بقايا قبائل مازالت تشهد تضاؤل عددها كل يوم ، وزوال مجدها الغابر ، وسمعت هؤلاء الهنود أنفسهم يتوقعون القضاء المكتوب على

نص

بنى جنسهم . ومع ذلك لا يوجد أوربى واحد لا يدرك الوسائل التى تؤدى إلى إنقاذ هذه الشعوب البائسة التعسة الحظ من الهلاك ، والتى بدونها يكون هذا الهلاك محتوماً لا مفر منه . ولكن الهنود وحدهم هم الذين لا يدركون هذه الوسائل . إنهم يشعرون بالنكبات التى تنزل بهم سنة بعد أخرى ، ولكنهم مع ذلك سيهلكون عن آخرهم بسبب رفضهم قبول هذا العلاج . فلا مناص من استعمال القوة معهم إذن لإجبارهم على أن يعيشوا .

ينظر الناس مدهوشين إلى تلك الثورات المتواصلة التى تظل تهز الولايات الجنوبية طيلة الربع الأخير من القرن الماضى . إنا لا نزال نأمل أنها ستعود بعد قليل إلى ما يسمى بحالتها الطبيعية ، ولكن من ذا الذى يستطيع أن يؤكد لنا اليوم أن الثورات ليست فى الوقت الحاضر بالحالة الطبيعية عند إسبانيى أمريكا الجنوبية ؟ فالمجتمع فى تلك البلاد يجاهد فى أعماق هوة سحيقة لا تكفى جهوده وحدها لإنقاذه منها . فالظاهر أن سكان هذا الجزء الجميل من نصف الكرة الغربى يصرون فى عناد على أن يفتكوا بعضهم ببعض ، ولا شىء يستطيع أن يمنعهم عما عقدوا عليه عزمهم هذا . وإذا ما حدث وسكنوا فترة مؤقتة من الإعياء ، فسرعان ما تؤهلهم هذه الفترة لارتكاب حماقة جديدة أخرى . فعندما أفكر فى شئونهم وما يتعاورها من بؤس ومن جرائم ، أرانى ميالاً إلى الاعتقاد بأن الاستبداد نعمة عليهم ، إن جاز أن تجتمع كلمتا الاستبداد والنعمة معاً فى تفكيرى .

كيف تسيِّر الديمقراطية الأمريكية شئونها الخارجية ؟

توجيه كل من واشنطن وجفرسون لسياسة الولايات المتحدة – تكاد جميع أوجه القصور المتأصلة فى المؤسسات الديمقراطية تتجلى فى تسيير الشئون الخارجية ، أما فوائدها فأقل ظهوراً .

رأينا أن الدستور الفدرالى قد عهد بإدارة مصالح الدولة الخارجية إلى الرئيس ومجلس الشيوخ مما أدى ، إلى حد ما ، إلى فصل سياسة الاتحاد الخارجية العامة عن إشراف الشعب اليومى عليها إشرافاً مباشراً . فليس ثمة سبيل إلى القول بشكل قاطع بأن الديمقراطية هى التى تدير شئون الدولة الخارجية .

وثم رجلان اثنان وجها سياسة أمريكا الخارجية وجهة خاصة مازالت تتبعها إلى الآن . فأولهما ، جورج واشنطن وثانيهما توماس جفرسون . قال واشنطن فى خطابه الرائع[1] الذى ودع به إخوانه المواطنين والذى يصح أن يعد وصية هذا الرجل العظم لمواطنيه : « إن مبدأنا الكبير فى سلوكنا إزاء الأمم الأجنبية هو أنا مع توسعنا معها فى علاقاتنا التجارية ، يجب أن نقلل ما استطعنا من أى ارتباط سياسى معها . أما من حيث

(١) ألقى واشنطن خطاب الوداع هذا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٩٦ ، والمشهور أن ألكسندر هاملتن هو الذى حرره، أو كان له نصيب كبير فى تحريره. وقد اعتزل واشنطن الرياسة فى مارس سنة ١٧٩٧ ، وتوفى فى نوفمبر سنة ١٧٩٩ .

تعهداتنا السابقة فيجب أن نوفى بها بكل إخلاص وحسن نية ، وعند هذا الحد يجب أن نقف .

« إن لأوربا عدة مصالح رئيسية لاتمت إلى مصالحنا نحن بشيء ، أو لاتمسنا إلا من بعيد ليس إلا ؛ فهى مضطرة أن تشغل نفسها بمناقشات ومهاترات كثيرة لاعلاقة لها بمصالحنا . فليس من الحكمة إذن أن نرتبط ارتباطات مصطنعة بصروف السياسة الأوربية وتقلباتها المعتادة ، ونزج بأنفسنا بين حلفائها المتصادقين ولا بين أعدائها المتنازعين .

« إن موقعنا البعيد عن أوربا ، والمنعزل عنها ، ليقتضينا أن نسلك مسلكاً آخر ، ويمكن لنا من أن نسلكه . فإن نحن بقينا شعباً واحداً يعيش فى ظل حكومة رشيدة قوية ، فلن يتأخر بنا الزمن الذى نستطيع فيه أن نتحدى أى ضرر مادى يمكن أن يصيبنا من متاعب خارجية ، والذى يتيح لنا أن نتخذ موقفاً يجعل الحياد الذى نصمم على أن نأخذ به فى أى وقت نشاء أمراً واجب الاحترام بكل دقة ، والذى تحذر فيه الأمم المتحاربة من أن تخاطر باستفزازنا ، لأنها تعلم أنه من المستحيل عليها أن تنتقص شيئاً من أراضينا ، وعندما يكون من شأننا أن نختار الحرب أو نؤثر السلام بحسب ما تمليه علينا مصالحنا وتهدينا إليه العدالة .

« فما الذى يدعونا إلى ترك الفوائد التى يخولها لنا موقعنا الجغرافى الخاص ؟ وما السبب الذى يجعلنا نترك مراكزنا لنقف على أرض أجنبية ؟ ولم نتجه إلى ربط مصائرنا بمصائر أى جزء من أوربا فنلقى بسلاحنا وبرفاهيتنا وسط ما فى تلك القارة من مطامع ومنافسات ومصالح وأمزجة أو أهواء ؟

« إن من سياستنا الحقة أن نبتعد عن عقد محالفات دائمة مع أية دولة من الدول الأجنبية مادمنا حتى اليوم أحراراً فى هذا الأمر . هذا ، ويجب ألا يفهم أحد أن فى استطاعتى أن أدعو إلى الغدر بالتعهدات القائمة ، فإنى أعتقد أن الحكمة القائلة بأن الأمانة خير سياسة ، تصدق على الشئون العامة كما تصدق على المسائل الخاصة . ولذلك أعود وأكرر بوجوب الوفاء بتلك التعهدات التى التزمنا بها ، وفاء صحيحاً . ولكن لاضرورة تدعونا إلى مدها والتوسع بها . فليس ذلك من الحكمة فى شىء .

« أما إذا حرصنا دائماً على أن نظل فى موقف دفاعى محترم بما نقيمه من المنشآت اللازمة ، فليس ثمة ما يمنعنا من أن نعتمد على المحالفات المؤقتة ، فى الأزمات الطارئة غير العادية » .

وفى جزء سابق من هذا الخطاب أورد واشنطن هذه العبارة التى تتميز بالبلاغة والعدالة : « إن الأمة التى تطوى كشحها باستمرار على الكراهية لأخرى أو تصبح مغرمة بها باستمرار ، تصير أسيرة لكرامتها أو لغرامها ، وإن واحدة من هاتين الصفتين لتكفى لتضليلها عن واجبها وعن مصلحتها » .

لقد كان واشنطن يستهدى دائماً فى سلوكه السياسى بهاتين القاعدتين ، فنجح فى استبقاء بلاده فى حالة سلام وهدوء ، بينما كانت سائر الدول فى العالم كله فى حرب وصراع – ووضع مبدأ أساسياً قرر فيه أن مصلحة الأمريكيين الحقيقية لاتعدو التزام الحياد تجاه الخلافات الداخلية التى تقوم بين الدول الأوربية .

ومضى جفرسون إلى أبعد من ذلك فأدخل مبدأ آخر فى سياسة الاتحاد ، ذلك أنه أوجب على الأمريكيين « ألا يطلبوا أبداً أى امتيازات من الأمم الأجنبية حتى لايضطروا هم أن يمنحوا غيرهم مثلها » .

فهذان المبدآن واضحان كل الوضوح وعادلان كل العدل ، ويتيسر للشعب فهمهما: وهما يبسّطان كل التبسيط سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ولما كان الاتحاد لايشترك بقليل أو كثير فى مشاكل أوربية ، جاز لنا أن نقول إنه لامصالح خارجية له يناقشها ويدرسها مادام لايوجد له إلى الآن جيران أقوياء فى القارة الأمريكية . فالبلاد بعيدة ، بطبيعة موقعها ، عن أهواء الدنيا القديمة ، بعدها عنها برغباتها وأمانيها ، ولم يطلب منها أحد أن تراعى تلك الأهواء ، ولا أن ترفضها ، على حين أن خلافات الدنيا الجديدة لاتزال كامنة فى ضمير المستقبل .

إن الاتحاد الأمريكى خلو من كل التزامات سابقة ، ويستطيع أن يفيد الشىء الكثير من خبرة الشعوب الأوربية القديمة من غير أن يكون مضطراً مثلها أن يستغل خير ما فى الماضى ، ويلائم بينه وبين ظروفه الحالية . ولا هو مضطر مثلها إلى قبول ميراث ضخم خلفه لها أسلافها ، وهو ميراث من المجد يشوبه الكوارث والمحالفات والمعاهدات التى تتعارض مع أنواع النفور القومية . فسياسة الولايات المتحدة الخارجية سياسة انتظار إلى حد كبير ، وتتلخص فى الامتناع عن العمل ، لافى العمل نفسه .

فمن الصعوبة بمكان إذن أن نتعرف فى الوقت الحاضر مدى ما ستبديه الديمقراطية الأمريكية من ذكاء فى إدارة شئون السياسة الخارجية . فعلى خصوم الديمقراطية وأصدقائها أن يتريثوا جميعاً فى هذه النقطة ، وأن يعلقوا أحكامهم فيها . أما من جهتى فأنا لاأتردد فى القول بأن الديمقراطية تبدو لى أنها ، فى إدراكها شئون السياسة الخارجية بوجه خاص ، أقل من الحكومات الأخرى . فالخبرة والتعلم والعادة تكاد تنجح دائماً فى أن تخلق فى الديمقراطيات نوعاً ساذجاً من الحكمة العملية ، وذلك النوع من المعرفة بأحداث الحياة الصغار الذى يسمونه بالفطرة السليمة ؛ وقد تكفى هذه الفطرة السليمة لإدارة شئون المجتمع العادية ، أما فى أمة اكتملت تربيتها فإن ما للحرية الديمقراطية من مزايا فى إدارة شئون البلاد الداخلية ، قد يعوضها عن الشرور الذاتية التى فى الحكومة الديمقراطية تعويضاً عظيماً ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً فيما يتعلق بصلاتها بالأمم الأجنبية .

لاتكاد السياسة الخارجية تتطلب أية صفة من تلك الصفات التى تقتضيها الديمقراطية

خاصة ، ولكنها تتطلب على النقيض من ذلك استخدام جميع تلك الصفات التى تعوز الديمقراطية ، استخداماً كاملاً . فالديمقراطية تعاون على زيادة موارد الدولة الداخلية ، وتوزع الثروة ، ووسائل الراحة ، وتشجع الروح العامة ، وتعمل على زيادة احترام الناس للقوانين فى كل طبقات المجتمع . وهذه كلها فوائد ليس لها سوى تأثير غير مباشر على العلاقات التى بين شعب وشعب . ولكن الديمقراطية لاتستطيع أن تنظم تفاصيل مشروع هام إلا بكل مشقة ، ولا أن تثابر على تحقيق نية معينة انتوتها ، على العمل على تنفيذها ، رغم ما قد يعترضها من عقبات كأداء . وهى لاتستطيع أن تعد كل إجراءاتها فى سرية تامة ، وتنتظر ما تسفر عنه من نتائج فى صبر وأناة . فتلك صفات تتعلق بوجه خاص بالفرد أو بالأرستقراطية ، وهى نفسها الصفات التى تصل بها الأمة إلى مراكز السيطرة والسلطان ، كما يصل بها إليها الأفراد تماماً .

أما إن لاحظنا ، على العكس من ذلك ، ما فى الحكومات الأرستقراطية من عيوب طبيعية فيها ، وجدنا عيوباً لاتضر بإدارة شئون الدولة الخارجية نسبياً . فالعيب الرئيسى الذى يمكن أن تتهم به الأرستقراطية هو أنها تعمل لنفسها لا للشعب . أما فى السياسة الخارجية فيندر التفريق بين مصلحة الأرستقراطية وصالح الشعب نفسه .

تجلى الميل الذى يجعل الديمقراطيات تعرف بالاندفاع والتهور أكثر منها بالحكمة والتعقل ، وبأنها تترك المشروع الناضج المدروس إرضاء لشهوة عاجلة ، — هذا الميل تجلى واضحاً فى أمريكا عندما شبت الثورة الفرنسية . فقد اتضح لكل من به مسكة من العقل ، وكما يتبين لنا الآن أن مصلحة الأمريكيين تحرم عليهم أن يشتركوا فى النزاع الذى كان على وشك إغراق أوربا فى بحر من الدماء ، وإن كان لايؤدى إلى إلحاق أى ضرر ببلادهم . إلا أن عواطف الشعب الأمريكى أعلنت نفسها فى قوة وعنف باتجاهها إلى جانب فرنسا . فلم يكن ثمة شىء غير خلق واشنطن الرصين وما يتمتع به هذا الرجل من حظوة كبيرة لدى الشعب ، يستطيع أن يمنع الأمريكيين من إعلان الحرب على إنجلترا . ومع ذلك فإن الجهود التى بذلها هذا الرجل العظيم الصارم لكبح أهواء مواطنيه التى كانت على الرغم من نبالتها بعيدة عن الكياسة ، كادت أن تحرمه المكافأة الوحيدة التى يطمع فيها ؛ وما هذه المكافأة غير محبة بلاده له ، فلا غرو أن عارضت الأغلبية سياسته ، ولكن الأمة كلها عادت فيما بعد واستحسنتها ووافقت عليها .

إذا لم يكن الدستور والحظوة لدى الجماهير قد عهدا بإدارة شئون البلاد الخارجية إلى جورج واشنطن ، فليس من شك فى أن الأمة الأمريكية كانت تختار فى ذلك الوقت هذه الإجراءات نفسها التى تتنكر لها الآن .

إن معظم الأمم — من الرومان إلى الإنجليز — التى أثرت فى مصائر العالم أعمق تأثير — بما فكرت فيه من المشروعات الجسام التى رأتها ثم أخرجتها إلى حيز الوجود هذه الأمم

كانت تحكمها مؤسسات أرستقراطية ، ولا عجب فى ذلك أن عرفنا أن لاشىء فى العالم يعدل الأرستقراطية فى المحافظة على الاستمساك بوجهة نظرها باستمرار . فقد يضلل الجهل الشعب أو تضلله فى جملته الشهوات ؛ وقد يتحيز الملك إلى رأيه أو يدفع إلى التردد فى مقاصده . هذا ، ولا يخفى أن الملك زائل ولكن الهيئة الأرستقراطية كثيرة العدد ، فلا يخشى عليها من أن تضللها الدسائس والفتن ؛ وعددها الكبير هذا ليس مع ذلك من الضخامة بحيث يجعلها تنساق مع نشوة الأهواء والنزوات البعيدة عن الروية والتفكير ؛ فالأرستقراطية هيئة مستنيرة ثابتة لاتموت أبداً[١] .

الملكية

(١) هذا ما يراه المؤلف . فهو أرستقراطى الأصل والنشأة ولم يستطع أن ينسى أرستقراطيته هذه على الرغم من تحرره ومن إيمانه بأن الديمقراطية إنما جاءت لتستقر فى هذا العالم وتوجه شئونه كلها .

الفصل الرابع عشر

الفوائد الحقيقية التى يجنيها المجتمع الأمريكى من الحكم الديمقراطى

قبل الدخول فى موضوع الفصل الحاضر أرى لزاماً علىّ أن أذكّر القارىء بما سبق أن أشرت إليه أكثر من مرة فى أثناء هذا الكتاب ؛ فدستور الولايات المتحدة السياسى يبدو لى شكلاً من أشكال الحكومة الذى يصح للديمقراطية أن تختاره . ولكنى لا أعد هذا الدستور الأمريكى خير الدساتير كلها ، ولا هو بالدستور الوحيد الذى يجب أن يأخذ به كل شعب ديمقراطى . فعندما أذكر الفوائد التى يجنيها الأمريكيون من الحكم الديمقراطى، فأنا بعيد كل البعد عن أن أؤكد ، أو أعتقد ، أن مثل هذه الفوائد لا يمكن أن تنال إلا بهذه القوانين نفسها .

اتجاه القوانين العام فى الديمقراطية الأمريكية ونزعات الذين يطبقونها

تتجلى معايب الحكومة الديمقراطية فى سهولة ولأول وهلة – أما فوائدها فلاتدرك إلا بعد ملاحظة طويلة – كثيراً ما تكون الديمقراطية فى أمريكا خرقاء ولكن اتجاه قوانينها مفيد ونافع – ليس للموظفين العاملين فى الديمقراطية الأمريكية مصالح دائمة منفصلة عن مصالح الأغلبية – نتائج هذا الوضع.

لا يشق على أحد أن يدرك ما فى الديمقراطية من مثالب ونقاط ضعف . فمن السهل التدليل عليها واضحة لا يساورنا فيها أى شك ، على حين أن تأثيرها الصالح لا يتم إلا بطرق غير واضحة ، وإن شئت قلت إنه يتم بطرق تكاد تكون خفية . فحسبنا نظرة واحدة لإدراك معايبها . أما صفاتها الطيبة فيتطلب إدراكها ملاحظة طويلة ، فكثيراً ما تكون قوانين الديمقراطية الأمريكية معيبة أو ناقصة . فقد تهاجم فى بعض الأحيان حقوقاً مقررة ، أو تقرر أخرى خطرة على المجتمع . وحتى إن كانت هذه القوانين صالحة ، فسيظل تكرار صدورها شراً كبيراً . فكيف استطاعت الجمهورية الأمريكية إذن أن تبقى وأن تزدهر ؟ .

عند الكلام على القوانين يحسن بنا أن نميز تمييزاً دقيقاً بين الغرض الذى ترمى إليه ، وبين الوسائل التى تتذرع بها لتحقيق هذا الغرض – بين سموها المطلق وسموها النسبى . فإن كانت نية المشرع أن يحابى مصالح الأقلية على حساب مصالح الأغلبية ، وإن كانت الإجراءات التى يتخذها قد نظمت بشكل يؤدى إلى تحقيق الغرض الذى جعله نصب عينيه بأقل نفقة ممكنة ، من حيث الوقت والجهد – إن كان كل ذلك ، أمكن سن هذا القانون حتى ولو كان الغرض من وضعه سيئاً . هذا ، وكلما كان هذا القانون ناجعاً فى تحقيق الغرض منه ، كان خطره أشد وأدهى .

تتجه القوانين الديمقراطية عادة إلى توفير السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس ، لأنها تصدر عن غالبية المواطنين فهم ، وإن كانوا معرضين للخطأ ، لا مصلحة لهم ضد ما فيه منفعتهم . وعلى العكس من ذلك نجد القوانين فى البلاد الأرستقراطية تتجه إلى تركيز الثروة والسلطان فى أيدى الأقلية ، لأن الأرستقراطية نفسها بطبيعتها أقلية . ومن ثم ساغ لنا أن نقدرها قضية عامة ونقول إن الغرض الذى تهدف إليه التشريعات الديمقراطية أنفع لبنى الإنسان من غرض التشريعات الأرستقراطية . ومع ذلك فهذا كل ما فيها من محاسن .

ولا يخفى أن الحكومة الأرستقراطية أدرى كل الدراية بعلوم التشريع من الديمقراطيات ، ومما يمكن أن تكونه . وهى تملك من ضبط النفس ما ينقذها من أخطار الاستثارة المؤقتة ، وييسر لها أن تتخذ أغراضاً بعيدة المدى تعرف كيف تصبر عليها إلى أن تسنح الفرصة المواتية ، فتعمل على تحقيقها . فالحكومة الأرستقراطية تستهدى بمهارة الفن ، فتعرف كيف تجعل القوة الجماعية التى لكل قوانينها تلتقى فى وقت واحد عند نقطة معينة . وليس هذا حال الديمقراطية ، فقوانينها تكاد تكون قاصرة دائماً ، وتصدر فى غير الوقت الملائم ، فوسائل الديمقراطية إذن أكثر قصوراً من وسائل الأرستقراطية ، والإجراءات التى تتخذها على غير وعى منها كثيراً ما تتعارض مع القضية التى تعمل لها ، أما الغرض الذى تهدف إليه فلا شك فى أنه أنفع مما ترمى إليه الأرستقراطية .

ولنتصور أن جماعة نظمتها الطبيعة ، أو نظمها دستورها بشكل يجعلها تحتمل تأثير القوانين السيئة العابر ، وتستطيع أن تنتظر ، دون أن تهلك ، نزعة تشريعها العامة ، فعندئذ نستطيع أن ندرك كيف يتسنى جعل الحكومة الديمقراطية ، على ما بها من نقائص ، أصلح شيء لإسعاد هذه الجماعة ، وهذا عين ما حدث فعلاً فى الولايات المتحدة ، وإنى لأعود وأكرر ما سبق أن قلته من قبل أن ميزة الأمريكيين الكبرى هى أنهم يستطيعون أن يقعوا فى الأخطاء التى يمكن أن يصلحوها فيما بعد .

وثم ملاحظة أخرى شبيهة بهذه يصح أن نقدمها هنا بشأن الموظفين العامين . فمن الميسور أن نتصور أن الديمقراطية الأمريكية كثيراً ما تخطىء فى اختيار الناس الذين تعهد إليهم بسلطة الإدارة . ولكن من الصعوبة أن نذكر السبب فى أن الدولة تزدهر مع ذلك فى أيام حكمهم . فيلاحظ أولاً أن الحكام فى البلد الديمقراطى ، إن كانوا أقل أمانة وأقل كفاية منهم فى غيرها ، فإن المحكومين أعظم استنارة وأكثر عناية واهتماماً بمصالحهم . ولما كان الناس فى البلاد الديمقراطية أكثر يقظة دائماً فيما يتعلق بشئونهم الخاصة ، وأشد حرصاً على حقوقهم ، فقد صاروا يمنعون ممثليهم من أن يحيدوا عن ذلك الاتجاه العام الذى تقتضيه مصلحتهم هم . وثانياً ، يجب أن نذكر أن الحاكم الديمقراطى إن كان أدنى إلى أن يسيء استخدام سلطته ، فهو لا يملك هذه السلطة إلا مدة قصيرة . ومع ذلك فثم سبب آخر أعم وأرجح . فلا شك أنه من الأهمية بمكان لسعادة الأمم أن يكون حكامها رجالاً

ذوى فضل ومواهب . ولعله أهم من ذلك لهم أن تكون مصالح هؤلاء الرجال غير مختلفة عن مصالح الجماعة فى جملتها . فإن كان الأمر كذلك فقد تصبح فضائلهم لا جدوى منها تقريباً ؛ ولتحولت مواهبهم لتصبح عبئاً ثقيلاً . هذا وقد سبق أن قلت أنه من المهم أن تكون مصالح الذين فى مقاعد الحكم غير مختلفة عن مصالح الجماعة ولا مناقضة لها ، ولكن لا أصر على أن يكون لهم نفس المصالح التى للشعب بأسره .. فلست أعرف حالة مثل هذه الحال حدثت فعلاً فى أى بلد من البلاد .

هذا ولم يحدث أن استكشف أحد إلى الآن أن شكلاً من أشكال الحكم يصلح لتوفير السعادة لجميع الطبقات التى ينقسم إليها المجتمع ، ولتطوره وترقيه . فستظل هذه الطبقات تكون جماعات متمايزة بعضها عن بعض فى قلب الأمة ذاتها . وقد علمتنا الخبرة أن وضع مصائر هذه الطبقات كلها فى أيدى طبقة واحدة منها لا يقل خطراً عن جعل شعب واحد يتحكم فى مصائر آخر ، فإن كان الحكم فى أيدى الأغنياء وحدهم أضحت مصالح الفقراء فى خطر دائم ؛ وعندما يتولى الفقراء شئون سن القوانين ، منيت مصالح الأغنياء بأخطار جسام . فليست ميزة الديمقراطية أنها تراعى ما فيه سعادة جميع الناس كما يقال فى بعض الأحيان ، ولكن ميزتها أنها تراعى إسعاد أكبر عدد ممكن منهم .

كثيراً ما يكون الذين يعهد إليهم بإدارة شئون البلاد العامة فى الولايات المتحدة أقل مقدرة وأوهن أخلاقاً من أولئك الذين ترفعهم البلاد الأرستقراطية إلى مناصب السلطان ، ولكن مصلحتهم تتشابك مع مصلحة الأغلبية من مواطنيهم ، أو تتحد معها . إنهم كثيراً ما يكونون غادرين ومخطئين ، ولكنهم لا يتخذون لأنفسهم مسلكاً منظماً معادياً للأغلبية ، ولا هم يستطيعون أن يجعلوا لحكومتها اتجاهاً خطراً عليها أو خاصاً بها .

وزيادة على ذلك فإن تعسف الحكم الديمقراطى فى الإدارة مسألة فردية لا تأثير لها إلا فى الفترة القصيرة التى اختير للعمل فيها . فالرشوة وعدم الكفاية لا تؤثران بوصفهما مصالح مشتركة ، يمكن أن تربط بعض الناس ببعض بروابط دائمة . فالحاكم المرتشى ، أو العاجز ، لا يربط بإجراءاته إجراءات حاكم آخر لمجرد أن هذا الآخر مرتش وغير كفء مثله فى عمله . فهذان الرجلان لن يعملا على توحيد جهودهما ليعاونا على نشر الرشوة وعدم الكفاية وليوصلاهما إلى ذراريهما فى المستقبل ، بل إن طموح أحدهما ومناوراته قد تعاون ، على العكس من ذلك ، على الكشف عن الآخر وتفضحه ، فرذائل الحاكم فى البلاد الديمقراطية لا تعدو أن تكون ، عادة ، رذائل شخصية محضة .

أما فى الحكومات الأرستقراطية فالموظفون العامون تسيطر عليهم مصالح طبقتهم كلها ، وهى مصالح منفصلة عن مصالح الأغلبية .وإن كانت تندمج فيها أحياناً . فهذه المصالح هى الرابطة المشتركة الدائمة التى تربطهم بعضهم ببعض وتغريهم بتوحيد جهودهم لتحقيق غرض ليس دائماً لتوفير السعادة لأكبر عدد ممكن من المواطنين . وهى لا تصلح

لربط الرجال الذين بأيديهم السلطة بعضهم ببعض فحسب ، بل إنها لاتصلح كذلك لتوثيق صلتهم بعدد كبير من المواطنين الذين ينتمون إلى طبقتهم الأرستقراطية ، ولكن لا يشغلون وظائف رسمية . فالحاكم الأرستقراطي مؤيد إذن باستمرار من قسم من الجماعة من جهة ، وتؤيده الحكومة التي هو عضو فيها من جهة أخرى .

هذا ، والغرض المشترك الذى يربط مصلحة الحاكم فى البلاد الأرستقراطية بمصلحة قسم من معاصريه يجعل هذه المصلحة مصلحة الأجيال المقبلة كذلك ، فهم يعملون للمستقبل بمثل ما يعملون للحاضر . فالحاكم الأرستقراطي مدفوع فى الوقت نفسه نحو العمل إلى غاية معينة ، بعواطف الجماعة ، وبعواطفه هو ، بل إنى لأكاد أقول إنه مدفوع بعواطف ذراريه أيضاً . فهل من عجب إذن أنه لايقاوم مثل هذه البواعث المتكررة ؟ الواقع أن الأرستقراطية كثيراً ما تحفزها روح طبقتها هذه دون أن تفسد عليها أمورها . فالحكام الأرستقراطيون يشكلون المجتمع بحسب أغراضهم ويهيئونه على غير وعى منهم لأخلافهم .

ولعل الأرستقراطية الإنجليزية أكثر أرستقراطيات العالم تحرراً . فلم يحدث أن هيئة ما قدمت باستمرار موصول أشخاصاً مستنيرين إلى حكومة بلادها بقدر من قدمتهم الأرستقراطية الإنجليزية لبلادها . ومع ذلك فلا مناص لنا من أن نشير إلى أن تشريعات الإنجليز كثيراً ما كانت تضحى بمصالح الفقراء فى سبيل رعايتها لمصالح الأغنياء ؛ وكثيراً ما كانت تضحى بحقوق الأغلبية فى سبيل مصلحة الأقلية ، مما يترتب عليه أن صارت إنجلترا فى عصرنا تجمع بين التطرف فى عمل كل من الخير والشر فى وسط مجتمعها ، ويكاد ما يعانيه الفقراء فيها من شقاء ومن حرمان يوازى ما لها من قوة ومن شهرة مستفيضة .

أما فى الولايات المتحدة ، حيث لا مصالح طبقية للموظفين العامين يسعون وراء تحقيقها ، فنفوذ الحكومة العام المتصل نافع على الرغم من أن الأشخاص الذين يمارسونه ويديرونه كثيراً ما يكونون غير مهرة ، وأحيانا محتقرين . والحق أن فى المؤسسات الديمقراطية نزعة خفية تجعل جهود المواطنين تعمل على رفاهية الجماعة ، على ما فيهم من رذائل وما يرتكبونه من أخطاء . أما فى المؤسسات الأرستقراطية فثم تحيز خفى يدفع المشرفين على الحكم ، على الرغم من مواهبهم وفضائلهم ، إلى أن يعاونوا على زيادة الشرور التى ترهق بنى جنسهم . ومن ثم كان الرجال المشتغلون بالأمور العامة فى الحكومة الأرستقراطية كثيراً ما يتسببون فى الأذى والشر على غير قصد منهم ، أما فى البلاد الديمقراطية فإنهم يأتون بنتائج طيبة لم تدر قط بخلدهم .

الروح العامة فى الولايات المتحدة

الوطنية الفطرية – الوطنية القائمة على التروى والتفكير – ميزات كل منهما المختلفة – على الأمم أن تجاهد فى سبيل الحصول على الثانية عندما تزول الأولى عنها – جهود الأمريكيين فى سبيل الحصول عليها – مصلحة الفرد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصلحة البلاد .

ثمة نوع من محبة الأوطان والتعلق بها ينشأ أصلاً فى ذلك الشعور الفطرى البعيد عن المصالح الشخصية – وهو شعور لايتسنى تحديده ، يجعل المرء مغرماً بمسقط رأسه . فهذا الغرام الفطرى مرتبط بميل الإنسان إلى الأخذ بالعادات القديمة ، وإجلال تقاليد الماضى واحترامها . فمن يستمسكون بهذا الميل يحبون وطنهم حبهم لبيت آبائهم ؛ فتراهم يميلون إلى الهدوء الذى يهيئه ، ويتشبثون بالعادات السليمة التى انغرست فيهم بين جدرانه ، ويتعلقون بما يستثيره فيهم من ذكريات ، بل ويسعدهم أن يعيشوا فى حالة كلها طاعة وكلها خضوع . وقد توقظ الحماسة الدينية هذا النوع من الوطنية ، وعندئذ يستطيع المرء منهم أن يبذل جهوداً جبارة ، فهذه الوطنية نفسها نوع من الدين . فهى لاتتروى ولا تفكر بل تعمل بحافز من الإيمان والعاطفة . وقد يعد الملك بعض الأمم تجسيماً للبلاد ، بشكل ما ، فتتحول حماسة الناس الوطنية إلى حماسة الولاء له. فيشاركونه فى الفخر بغزواته وفتوحه ويتغنون بقوته ويتمجدون بها . فقد مر بالفرنسيين وقت فى عهد الملكية القديمة كانوا يشعرون فيه بنوع من الرضى بإحساسهم بأنهم يعتمدون على إرادة الملك الغاشمة . فقد ألفوا أن يفخروا بأنهم يعيشون فى كنف أقوى ملك فى العالم ، ولا يتحرجون من الجهر بذلك .

وهذا النوع من الوطنية ، يستثير جهوداً كبيرة فى العادة ، شأنه شأن سائر الوجدانات الفطرية . ولكنها جهود ليست متصلة ، قد تنجى الدولة فى الأحوال الحرجة ، ولكنها كثيراً ما تكون السبب فى انحطاطها فى أوقات السلم . وكلما كانت آداب الشعب ساذجة وإيمانها ثابتاً لايتزعزع ، وكانت الجماعة على مؤسسات تقليدية لا ينازع أحد فى شرعيتها ، فإن هذه الوطنية الفطرية قد يكتب لها الدوام .

ثم نوع آخر من محبة الأوطان والتعلق بها معقول أكثر من النوع الذى وصفناه توًا . نعم ، إنه قد يكون أقل منه نبلاً ودونه حماسة ، ولكنه أثمر منه وأدوم ؛ وينشأ عن معرفة ودراية ؛ إذ قد تعهدته القوانين ونما من جراء ممارسة الحقوق المدنية ، ويختلط آخر الأمر بمصالح المواطن الشخصية ، فيدرك ما لسعادة بلاده ورخائها من تأثير فى سعادته هو ، ويعرف أن القوانين تخول له أن يسهم فى هذه السعادة بنصيب ، ويعمل جاهداً على ازديادها ، لأنها تفيده ، وتعود عليه بالخير من جهة ، ومن جهة أخرى لأن له يداً فيها .

ولكن قد تمر بالأمة أحياناً عهود تتغير فيها عادات الشعب المألوفة وتنهار الأخلاق

العامة، وتتزلزل العقائد الدينية، وتزول فتنة التقاليد وروعتها - كل ذلك على حين أن نشر المعرفة لا يزال فيها ناقصاً، وحقوق الجماعة المدنية غير مكفولة تماماً، ومحصورة فى نطاق ضيق. وعندئذ تتخذ البلاد فى أعين المواطنين صورة مظلمة مشكوكاً فيها، فلا يعودون يرونها فى تربة البلاد التى يقطنونها، فقد أصبحت هذه التربة فى نظرهم مدرا ميتا لا حياة فيه؛ ولا هم يرونها فى عادات آبائهم، والتى ألفوا أن يعدوها نيراً ثقيلاً يحط من شأنهم؛ ولا فى الدين نفسه لأنهم صاروا فى شك من أمره؛ ولا فى القوانين التى لم تعد توضع باسمهم، ولا فى المشترع الذى يخشونه ويحتقرونه معاً. لقد ضاعت البلاد فى نظرهم وأضحوا هم لا يرون ملامحها المعهودة لهم، ولا حتى ملامحهم المستعارة. وعندئذ يعودون وينطوون على أثرة ضيقة جاهلة غير مستنيرة. لقد تحرروا من التحيز دون أن يعترفوا بما للعقل من سلطان، فلم تعد لديهم تلك الوطنية الفطرية التى للملكية، ولا الوطنية القائمة على العقل - وطنية الجمهورية فقد وقفوا بين الاثنين، وسط الاضطراب والبؤس والشقاء.

والنكوص فى مثل هذا الموقف الحرج مستحيل، إذ لا تستطيع الأمة أن تسترد ما كان لها من عواطف فى شبابها، كما لا يستطيع الرجل أن يعود إلى الأخذ بميول الطفولة البريئة وبأذواقها. فهذه أمور يؤسف عليها حقاً، ولكن لا سبيل إلى تحديدها، ولا مفر من السير قدماً وإحلال العناية بالمصالح الشخصية محل العناية بالمصالح العامة، مادامت فترة الوطنية النزيهة قد أدبرت إلى غير عودة.

إنى لا شك بعيد كل البعد عن القول بوجوب منح الناس جميعاً ممارسة الحقوق السياسية فى الحال، كى نصل إلى هذه النتيجة. ولكنى أعتقد أن أقوى وسيلة لدينا، بل وربما كانت الوسيلة الوحيدة، لكى نجعل الناس يهتمون بكل ما فيه سعادة بلادهم، إنما هى وسيلة إشراكهم فى حكم البلاد. ويبدو لى أن الغيرة المدنية فى الوقت الحاضر لا تنفصل عن ممارسة الحقوق السياسية. وفى رأيى أن عدد المواطنين الصالحين سيزداد فى أوربا أو ينقص فيها بنسبة التوسع فى تنفيذ هذه الحقوق.

كيف حدث أن صار كل امرىء فى الولايات المتحدة، حيث السكان لم يفدوا إليها مهاجرين إلا منذ زمن قريب، واحتلوا الأراضى التى يشغلونها الآن، ولم يأتوا إليها معهم بعرف وعادات، وحيث قابلوا بعضهم بعضاً لأول مرة، وعلى غير معرفة سابقة؛ وفى الجملة أنهم جاءوا إلى بلاد وحب الأوطان الغريزى لم يكن قد توافر لهم بعد - كيف حدث أن صار كل امرىء منهم يحرص الحرص كله على الاهتمام بشئون الوحدة التى ينتمى إليها من وحدات الحكم المحلى، ومقاطعته وشئون الولاية كلها، كما لو كانت كلها ملكاً له؟ ذلك لأن كل واحد منهم، فى دائرته الخاصة يشترك اشتراكاً فعلياً فى حكومة الجماعة.

إن الطبقات الدنيا فى الولايات المتحدة تدرك ما للرفاهية العامة من تأثير فى سعادة

كل فرد منهم الخاصة . وهذه الملاحظة ، على بساطتها ، قلما يدركها الناس . وفضلاً عن ذلك فإنهم اعتادوا أن يعدوا هذه الرفاهية ثمرة من ثمار جهودهم ، وصار المواطن ينظر إلى حظ الجمهور على أنه حظه هو ، ويعمل لمصلحة الدولة لا عن مجرد إحساس بالفخر أو بالواجب فحسب ، بل وعما أتجرأ وأسميه جشعاً وطمعاً .

وليس من الضرورى لنا أن ندرس نظم الأمريكيين وتاريخهم كى نعرف صدق هذه الملاحظة ، لأن سلوكهم وآدابهم تجعلها جلية واضحة . فإذا كان الأمريكى يشترك فى كل ما يجرى فى البلاد ، فقد صار يظن نفسه مضطراً إلى الدفاع عن كل ما يوجه إليه من نقد . فليس بلاده وحدها هى التى تهاجم على هذا النحو فحسب ، بل هو نفسه بالذات ، مما جعل عزته القومية تتجه إلى ألف حيلة وحيلة ، وينزل إلى توافه الأمور الصبيانية التى يدفع إليها الغرور الشخصى .

ولا شىء أدعى إلى الحيرة والارتباك فى أمور الحياة العادية من وطنية الأمريكيين المتعبة هذه . فقد يكون الغريب ميالاً إلى امتداح الكثير من مؤسسات بلادهم ولكنه يرجو ، أن يؤذن له بتوجيه شىء من النقد إلى بعض ما فيها ، وهو ما لا يسمح له به مطلقاً . فأمريكا بلاد حرة ، إذن ، ولكنك ممنوع أن تتكلم فيها بحرية عن الأفراد ولا عن الدولة ، أو عن المواطنين أو السلطات ، ولا عن الأعمال الفردية أو العامة ؛ وفى الجملة لا يسمح لك أن تتكلم بحرية عن شىء مطلقاً اللهم إلا إذا كان حديثك عن الجو وعن تربة البلاد ، وذلك مخافة أن تجرح انتقاداتك شعور أحد . وحتى هنا ، فيما يتعلق بالجو وتربة العمل لا تعدم أن تجد من الأمريكيين من هم على استعداد للدفاع عن الأمرين كليهما كما لو كانوا قد اشتركوا فى خلقهما .

لابد لنا فى عصرنا الحاضر من الاختيار بين وطنية الجميع ، وبين حكومة الأقلية ، وذلك لأن القوة الاجتماعية والنشاط اللذين تمنحهما الأولى لا تتفقان مع الوعود بالهدوء التى تعدنا بها الثانية .

فكرة الحقوق فى الولايات المتحدة

لا توجد أمة كبيرة من غير فكرة عن الحق - كيف نزود شعباً ما بفكرة عن الحق - احترام الحقوق فى الولايات المتحدة - منشأ هذا الاحترام .

لست أعرف مبدأ بعد الفكرة العامة عن الفضيلة ، أسمى من مبدأ الحق . ولعله أحرى بنا أن نقول إن الفكرتين مجتمعتان فى فكرة واحدة ، فلا تعدو فكرة الحق هذه أن تكون فكرة الفضيلة أدخلت فى دنيا السياسة . ففكرة الحق هى التى مكنت الناس من أن يحددوا معنى الفوضى ومعنى الاستبداد ، وعلمتهم أن يكونوا مستقلين فى غير صلف ،

ويطيعوا فى غير ذلة . فكل من خضع للعنف انحط من جراء رضاه بهذا الخضوع ، على حين أنه عندما يخضع لذلك الحق الذى للسلطة التى يعترف بها لأحد من بنى جنسه ، يرتفع إلى ما فوق مستوى ذلك الشخص الذى يصدر الأمر . فلا رجال عظماء من غير فضيلة ، وكذلك لاتوجد أمم عظام من غير احترام للحقوق ، بل إنى لأكاد أقول إنه لاتوجد مجتمعات عظام لاتحترم الحقوق ، وإلا فما عسى أن يكون ذلك الاتحاد الذى يقوم بين مخلوقات عاقلة ذكية لايربطها بعضها ببعض سوى رابطة القوة الغشوم !

إنى مقتنع بأن الوسيلة الوحيدة التى لدينا فى الوقت الحاضر لبث فكرة الحق فى النفوس وجعلها كما لو كانت شيئاً ملموساً ، هى أن تخول لجميع الناس أن يمارسوا فى هدوء واطمئنان حقوقاً معينة ، وإن هذا ليتجلى واضحاً كل الوضوح عند الأطفال الذين لم تتوافر لهم بعد قوة الرجولة ولا خبرتها . فعندما يشرع الطفل يتحرك وسط ما يحيط به من الأشياء ، تدفعه غريزته إلى أن يستولى على كل ما يستطيع أن يضع يده الصغيرة عليه . فليس لديه أية فكرة عما هو ملك غيره ، ولكنه يتعلم تدريجياً قيم الأشياء ، ويدرك أن دوره هو الآخر قد يأتى فيسلب ما يملكه ، وعندئذ يصبح أكثر حرصاً وأشد حرصاً ، حتى ينتهى به الأمر إلى احترام حقوق الآخرين ، وهى الحقوق التى يود أن تحترم بالنسبة إليه هو نفسه كذلك . فالمبدأ الذى يستمده الطفل من امتلاكه لوسائل لعبه يدركه الرجل بوساطة الأشياء التى يقول عنها أنها ملكه الخاص . ففى أمريكا ، أكثر بلاد الله ديمقراطية ، – لاتسمع أبداً تلك الشكاوى التى تقال عن الملكية عامة ، وهى التى كثيراً ما تسمع عنها فى أوربا – ذلك لأنه ليس فى أمريكا صعاليك . ولما كان لكل إنسان أملاك خاصة به يدافع عن حوزتها ، صار كل إنسان يعترف بذلك المبدأ الذى على أساسه ملك ما يملك .

هذا ويحدث الشىء نفسه فى دنيا السياسة . فلدى أدنى الطبقات فى أمريكا فكرة سامية كل السمو عن الحقوق السياسية ، لأنهم يمارسون هذه الحقوق فعلاً ، ويتحاشون أن يهاجموا ما لغيرهم من حقوق حتى لايعتدى أحد على حقوقهم هم . فبينما نجد فى أوربا هذه الطبقات الدنيا نفسها ، تقاوم أحياناً حتى أعلى سلطة ، نجد الأمريكى يذعن فى غير تذمر لسلطة أدنى حاكم من الحكام .

وتتجلى لك هذه الحقيقة حتى فى أتفه شئون الحياة القومية . ليس فى فرنسا سوى ملاهٍ قليلة العدد مقصورة على الطبقات العليا وحدها دون غيرها ، ولكن الفقراء فى العادة لايمنعون من التردد على الملاهى التى يتردد عليها الأغنياء ، ومن ثم نراهم يسلكون المسلك اللائق ، ويحترمون كل ما يعاون على صيانة تلك المتع التى سمح لهم أن يشاركوا فى الاستمتاع بها . أما فى إنجلترا حيث يحتكر الأغنياء الملاهى ، كما يحتكرون القوة والسلطان ، فترى الناس يشتكون من أن الفقراء إذا ما دخلوا ملهى من الملاهى المخصصة للأثرياء عبثوا به وأفسدوا فيه بغير سبب ، وسلكوا سلوكاً معيباً . فهل يعجب أحد إذن من هذا ماداموا لايملكون شيئاً يخشون أن يفقدوه ؟

تجعل الحكومة الديمقراطية إدراك فكرة الحقوق ميسوراً لأدنى طبقة من طبقات مواطنيها ، مثلما يجعل انتشار الثراء بين الناس فكرة الملكية فى متناول فهم كل إنسان . وتلك فى رأيى فائدة من أهم الفوائد التى يجنيها الناس من الحكم الديمقراطى . ومع ذلك فلست أقول بأنه من السهولة بمكان تعليم الناس كيفية ممارسة حقوقهم السياسية ، ولكنى أعتقد أنه كلما تيسر ذلك أدى إلى نتائج هامة كل الأهمية . فإن كان ثمة وقت يجب علينا أن نقوم فيه بمثل هذه المحاولة فهو الوقت الحاضر . ألا ترى أن الاعتقاد الدينى قد تزلزل ، وأن الفكرة القدسية عن الحق قد أخذت تضعف وتنحط ، وأن الأمور الأخلاقية قد تدهورت ، وفكرة الحق الأخلاقى بدأت تتضاءل وتزول ؟ لقد حلت الحاجة والجدل محل الإيمان ؛ وحل العد والحساب محل الدوافع الطبيعية . فإن ننجح وسط هذا الانحلال العام فى ربط فكرة الحق بفكرة المصلحة الخاصة – وهى النقطة الوحيدة الثابتة التى لا تتغير فى النفس البشرية ، فما الذى يتبقى لنا من الوسائل لحكم هذا العالم غير الخوف والإرهاب ؟ فعندما أسمع أن القوانين أضحت ضعيفة ، وأن الناس متمردون ، وانفعالاتهم مستثارة ، وسلطان الفضيلة مشلول ، ولم تعد ثمة خطوات لزيادة حقوق الديمقراطية ، أجبت بأن أية إجراءات من هذا النوع يجب أن تتخذ ، وذلك لما ذكرت من الأسباب . وفى اعتقادى أن الحكومات مازالت معنية بهذه الإجراءات أكثر من اهتمام المجتمع بها فى جملته ، ولكن الحكومات قد تزول ، أما المجتمع فباق لا يفنى .

على أنى لا أود أن أبالغ فى أهمية ذلك المثل الذى تقدمه إلينا أمريكا . فقد عهدت إلى الشعب بالحقوق السياسية فى وقت لا يستطيع فيه إساءة استغلالها حيث كان عدد السكان قليلاً وعاداتهم بسيطة ، فلما ازداد عددهم ، لم يوسع الأمريكيون من سلطان الديمقراطية وإنما وسعوا من نطاقها فحسب .

لا شك فى أن اللحظة التى تمنح فيها الحقوق السياسية لشعب لم يكن لديه منها شىء من قبل ، لحظة حرجة وخطرة كل الخطر . فإن كان اتخاذ مثل هذا الإجراء ضرورياً فى كثير من الأحيان ، فإنه ، مع ذلك ، خطر دائماً . فقد يرتكب الطفل القتل دون أن يكون متفطناً إلى قيمة الحياة ، وقد يسلب شخصاً آخر شيئاً يملكه قبل أن يعى أن ما يملكه هو قد يؤخذ منه غصباً ؟ فعندما تمنح الطبقات الدنيا لأول مرة حقوقها السياسية يكون موقفها إزاء هذه الحقوق موقف ذلك الطفل إزاء الطبيعة كلها ، وعندئذ يصح لنا أن نطلق عليهم المثل المعروف Homo puer robustus . وإنك لتجد هذه الحقيقة قائمة حتى فى أمريكا نفسها . فإن الولايات التى ظل مواطنوها يستمتعون بحقوقهم أطول من غيرهم هى الولايات التى يحسن فيها هؤلاء المواطنون استخدام هذه الحقوق .

ولسنا نخشى أن نتهم بالإسراف إن كررنا القول بأنه لا شىء أخصب إنتاجاً للخوارق

والعجائب من الاستمتاع بالحرية ، ولكن ليس شيء أشق على النفس من التتلمذ لاكتساب هذا الفن ، وهذا قول لا ينطبق على الاستبداد . فكثيراً ما يعدنا الاستبداد هذا بأنه سيصلح الأمور ، ويعوض الناس عما عانوه فى الماضى من متاعب وآلام ، وأنه سيؤيد الحق ، ويحمى المظلوم ، ويحافظ على استقرار الأمن واستتباب النظام العام، فتتخدر أعصاب الأمة بوعوده ، وتهدأ من جراء ذلك الرخاء المؤقت الذى يحدثه ، وتظل (الأمة) هكذا غافلة مخدرة إلى أن تفيق وتتفطن لنفسها وتشعر بما هى فيه من بؤس وشقاء . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهى لا تقوم عادة إلا بكل مشقة وِوسط الأعاصير الهوج ، وتزيدها الخلافات المدنية نضجاً وكمالاً ، ولا يتسنى للناس تقدير مزاياها ومنافعها حق قدرها إلا بعد أن تنضج وتشيخ .

احترام القانون فى الولايات المتحدة

احترام الأمريكيين القانون - إنهم يحبونه محبة الأبناء والديهم - فمن مصلحة كل امرىء الشخصية أن يعمل على ازدياد قوة القانون .

ليس عملياً أن تستشار الأمة كلها مباشرة أو بالوساطة فى وضع القوانين ، ومع هذا فلا ينكر أحد أن ذلك ، إن تيسر ، يزيد سلطة القانون زيادة عظيمة . فهذا الأصل الشعبى الذى قد يضعف من جلال التشريع وحكمته ، يساعد كل المساعدة، على زيادة قوته . ففى تعبير الشعب بأسره عن آرائه قوة مذهلة ، وإذا ما صرحت إرادته عن نفسها استولت الرهبة على خيال الناس، حتى أولئك الذين يرغبون فى مقاومتها. وهذه حقيقة تعرفها الأحزاب جميعاً . فلا غرو إن رأيناها تعمل جاهدة فى أن تكون لها أغلبية ، كلما استطاعت السبيل إليها . فإن لم يجىء العدد الأكبر من أصوات الناخبين فى جانبهم قالوا إن الأغلبية الصحيحة امتنعت عن التصويت ، وحتى إذا فشلوا فى هذا الأمر التجأوا إلى أولئك الأشخاص الذين لا حق لهم فى إعطاء أصواتهم .

ليس فى الولايات المتحدة طبقة من الناس لا حق لها فى الانتخاب ولا تشارك فى وضع القوانين على نحو غير مباشر سوى الأرقاء والخدم والصعاليك الذين تعولهم وحدات الحكم المحلى وتنفق عليهم . فعلى من يريدون أن يهاجموا القانون إذن أن يغيروا رأى الأمة أو أن يدوسوا على قراراتها بالأقدام .

وثم سبب ثان مباشر أكثر من الأول وأرجح منه وزناً يتسنى إضافته إلى السبب السابق . فكل إنسان فى الولايات المتحدة يهتم اهتماماً شخصياً بإجبار الجماعة كلها بالقوة على إطاعة القوانين واحترامها لأن الأقلية قد تستطيع بعد قليل من الزمن أن تجتذب

الأغلبية إلى مبادئها . ومن ثم كان يهمها أن تعترف بذلك الاحترام الواجب لقرارات المشترع . فقد تواتيها الفرصة ، يوماً ما ، فتدعى أنها قراراتها هى . فمهما جاء قرار ما متعباً ومضايقاً ، فالمواطن فى الولايات المتحدة يقبله ويتبعه ، لا لأنه من عمل الأغلبية فحسب ، بل لأنه من عمله هو كذلك ، فضلاً عن أنه يعتبره عقداً هو طرف فيه .

فلا غرو إذن إن لم نجد فى الولايات المتحدة ذلك الجمهور العديد المضطرب الذى يعد القانون عدوه الطبيعى ، فجعل ينظر إليه بعين ملؤها الخوف والارتياب . وعلى العكس من ذلك ، يستحيل ألا نلاحظ أن جميع الطبقات تبدى كل الاحترام للتشريع وتتعلق به تعلق الآباء بأبنائهم .

ومع هذا ، فإنى مخطىء فى قولى جميع الطبقات ، فإن كان مقياس السلطة فى أوربا قد انقلب فى أمريكا وجدنا الأغنياء فى مركز أشبه بمركز الفقراء فى الدنيا القديمة ، فالأغنياء هم الذين ينظرون إلى القانون بعين الارتياب . هذا ، وسبق أن أشرت إلى أن فائدة الديمقراطية ليست فى أنها تحمى مصالح الجميع ، كما يزعمون فى بعض الأحيان ، بل لأنها تحمى مصالح الأغلبية فحسب . ففى الولايات المتحدة ، حيث الفقراء هم الذين يحكمون فإن للأغنياء ما يخشونه دائماً من وراء إساءة الفقراء لما فى أيديهم من السلطة . فقلق الأغنياء الطبيعى هذا قد يحدث فى النفوس سخطاً مكتوماً ، ومع ذلك لا يعكر صفو الجماعة بشكل فيه شيء من العنف – فالسبب نفسه الذى يمنع الأغنياء من أن يثقوا كل الثقة بالسلطة التشريعية يمنعهم من أن يطيعوا أوامرها ؛ ذلك بأن ثروتهم التى تحول بينهم وبين وضع القوانين ، هى نفسها التى تمنعهم من الوقوف فى وجهها . ففى الأمم المتحضرة لا يثور سوى الذين لا شيء لديهم يخشون عليه من الضياع . فإن لم تكن قوانين الديمقراطية جديرة بالاحترام دائماً فإنها مع ذلك موضع الاحترام باستمرار ، لأن الذين فى دأبهم أن ينتهكوا حرمة القوانين يخفقون فى إطاعة تلك القوانين التى شاركوا فى وضعها ، والتى يستفيدون من ورائها . على حين أن المواطنين الذين لهم مصلحة فى انتهاكها تدفعهم أخلاقهم ويدفعهم مركزهم إلى أن يطيعوا قرارات المشترعين أيا كانت ، ذلك إلى أن الناس فى الولايات المتحدة يطيعون القوانين لا لأنها من وضعهم فحسب ، بل لأنه من الميسور تغييرها إذا ما ظهرت أضرارها . فهم يحترمون القانون لأنه ، أولاً ، شرف رضوه هم على أنفسهم ، وثانياً ، لأنه شر عابر ولا يلبث أن يزول .

النشاط الغالب على كل أجزاء الهيئة السياسية فى الولايات المتحدة وتأثيره فى المجتمع

تصور النشاط السياسى الغالب على الولايات المتحدة أشق من تصور ما فيها من الحرية والمساواة اللتين تسيطران عليها – ليس النشاط الجم الذى يحرك الهيئات التشريعية على الدوام سوى حدث عارض أو هو امتداد لذلك النشاط العام – يشق على الأمريكى أن يحصر نفسه فى شئونه الخاصة وحدها – الاستثارة السياسية تمتد إلى كل اتصال اجتماعى – ويعزى جزء من نشاط الأمريكيين التجارى إلى هذا السبب – المزايا غير المباشرة التى يستمدها المجتمع من حكومة ديمقراطية .

عندما يتنقل السائح من بلد حر إلى آخر غير حر تستولى عليه الدهشة من جراء ما يجده فى البلدين من تباين شديد ، فكل شىء فى البلد الحر فى حركة ونشاط ، على حين يبدو كل شىء فى الثانية راكداً لا حركة فيه . ففى البلد الأول تدور موضوعات البحث كلها حول التقدم والترقى ، على حين يبدو هم البلد الثانى محصوراً فى الاستمتاع بما سبق أن حصل عليه من مزايا . ومع ذلك فالبلد الذى يبذل جهوداً عنيفة فى العمل على توفير السعادة لنفسه ، هو فى العادة أغنى وأزهر من البلد الذى يبدو راضياً قانعاً بما قسم له من حظوظ . فإن وازنا بينهما أدركنا بالكاد كم من حاجات جديدة كثيرة نستشعرها يومياً فى البلد الأول ، فى حين لا يبدو من هذه الحاجات سوى القليل فى البلد الثانى .

فإن صدقت هذه الملاحظة على تلك البلاد الحرة التى احتفظت بأشكال الحكم الملكى وبالمؤسسات الأرستقراطية ، فإنها لتصدق أكثر من ذلك على الجمهوريات الديمقراطية . وليس الأمر فى هذه الدول أن جزءاً واحداً من الشعب فحسب ، هو الذى يحاول أن يحسن أحوالها الاجتماعية ، بل الجماعة كلها تشارك فى هذا الأمر ؛ وليست مقتضيات طبقة واحدة هى التى يحسب لها حسابها ، بل مقتضيات الطبقات كلها ، معاً ، وفى وقت واحد .

ليس مستحيلاً أن ندرك مدى تلك الحرية المذهلة التى يستمتع بها الأمريكيون ، ومن الميسور أن نكون فكرة عما عندهم من مساواة مفرطة ، ولكن النشاط السياسى الغالب على الولايات المتحدة ، يجب أن يشاهد هو الآخر حتى يتيسر لنا فهمه على الوجه الصحيح . فلا تكاد تطأ قدمك أرض الولايات المتحدة حتى تصك أسماعك ضجة تذهلك ، فتسمع ضوضاء عجيبة تأتيك من كل جانب ، كما تسمع آلافاً من الأصوات تنطلق كلها فى وقت واحد ، تتطلب سد حاجات أصحابها الاجتماعية . فكل شىء حولك فى حركة متصلة لا تنقطع ، ففى ناحية من أنحاء المدينة ترى حشوداً من الناس اجتمعوا ليفصلوا فى أمر بناء كنيسة جديدة ، وفى أخرى تجرى عملية انتخاب نائب من النواب

وعلى مقربة منها ترى نواب دائرة معينة يسارعون إلى المدينة ليتشاوروا فى بعض التحسينات المحلية . وفى مكان آخر نجد عمال قرية من القرى اجتمعوا ليتناقشوا فى مشروع شق طريق جديد ، أو فتح مدرسة عامة . هذا ، وقد تعقد اجتماعات لمجرد إبداء الاستهجان لمسلك الحكومة فى موضوع ما فى حين يحيى المواطنون فى تجمعات أخرى السلطات القائمة باعتبارهم آباءً لبلدهم ، وتتكوّن جماعات تعد السكر رأس كل بلية فى الدولة ، ويتعهد أعضاؤها فى وقار بأن يكونوا مُثلاً طيبة للاعتدال والتعفف عن معاقرة الخمر .

إن الاستثارة السياسية الشديدة للهيئات التشريعية فى أمريكا ، وهو أمر فريد يسترعى انتباه الأجانب ، ليس سوى حدث من الأحداث أو نوع من استمرار تلك الحركة العامة التى تنشأ فى أدنى طبقات الشعوب ، ثم تمتد منها إلى شتى طبقات المجتمع ، الواحدة بعد الأخرى ؛ وإنه لمن المستحيل أن نجد جهوداً تنفق فى سبيل السعى وراء السعادة أكثر مما نجده هنا .

من الصعوبة بمكان تعيين المركز الذى يحتله الاهتمام بالسياسة فى حياة المواطن فى الولايات المتحدة ، فالإسهام فى تنظيم حكومة البلاد ، والمناقشة فى شتى شئونها ، أهم ما يشغل باله ، بل هما اللذة الوحيدة التى يعرفها المواطن الأمريكى . وهذا الشعور يصدق على أتفه العادات فى الحياة . فحتى النساء كثيراً مايترددن على المجتمعات العامة ، ويصغين إلى ما يلقى فيها من خطب سياسية ، كما لو كان الاستماع إليها نوعاً من التسلية يلجأن إليه بعد فراغهن من أعمالهن المنزلية . فأندية المناظرة تعد ، إلى حد ما ، بديلا عندهن من الملاهى والمسارح . فالأمريكى لايحسن أن يتحدث إليك ، ولكنه يستطيع أن يجادل ويناقش ، وسرعان ما يتحول حديثه إلى مقال أو بحث ، فهو يكلمك كما لو كان يلقى خطاباً موجهاً إلى جمهور من النظارة ؛ وإن حدث أن تحمس فى مناقشة ؛ إذا به يخاطب من يتحدث إليه بقوله : « أيها السادة !! » .

ويبدو السكان فى بعض البلاد كأنهم يأبون أن يستفيدوا من تلك الميزات السياسية التى خولها لهم القانون . والظاهر أنهم يعتقدون أن وقتهم أثمن جداً من أن ينفقوه فيما فيه مصلحة الجماعة . فهم يحصرون أنفسهم فى أنانية ضيقة كل الضيق ، حدودها أربعة أسوار وسياج سميكة . ولكن إن حدث وقضى على أمريكى بأن يقصر نشاطه على شئونه الخاصة وحدها ، لوجد أنه قد سلب نصف كيانه ، ولشعر بفراغ هائل فى حياته التى ألف أن يحياها ، وعندئذ قد يبلغ به البؤس حداً لا يطاق . وإنى لموقن بأنه لو حدث وقامت حكومة استبدادية فى أمريكا لكان التغلب على ما رسخ فيهم من العادات التى كونتها الحرية فيهم أشق من الانتصار على محبة الحرية نفسها .

لقد أثرت الاستثارة المستمرة التى أدخلتها الحكومة الديمقراطية فى دنيا السياسة فى كل اتصال اجتماعى . ولست واثقاً إن كانت هذه الميزة ليست أعظم ميزات الديمقراطية بوجه عام ، ولا أميل إلى مدحها من أجل ما تعمله ، أكثر من ميلى إلى امتداحها من أجل ماتتسبب فى عمله .

لا نزاع فى أن الشعب كثيراً ما يسىء إدارة الشئون العامة إساءة بالغة ، ولكنه لا يستطيع أن يشترك فى إدارة الشئون العامة من غير أن تتسع دائرة أفكاره ويتخلص عقله من تلك النمطية العادية التى اعتاد أن يسير عليها فى تفكيره ، فأدنى فرد يشارك فى حكومة البلاد يستطيع أن يحصل على قسط معين من احترام الذات ورعاية الكرامة الشخصية . وإذ صار يملك شيئاً من السلطان ، فيمكنه أن يستفيد من خدمات رجال من ذوى العقول المستنيرة أكثر من عقله هو . فيلتف حوله كثيرون من المرشحين يروجون له ويتملقونه ، ويعملون على أن يخدعوه ، ويغشوه بآلاف الطرق ، ولكنهم فى سعيهم هذا إنما ينيرون له الطريق فى الواقع . فهو يشارك فى أعمال سياسية لم يبتكرها هو ، ولكنها تجعله ميالاً إلى القيام بأعمال من قبيلها . فنظره يوجه كل يوم إلى ضروب جديدة من تحسين الأملاك العامة مما يرغبه فى العمل على تحسين ممتلكاته هو الخاصة به ، وقد لا يكون أسعد ممن جاءوا قبله ، ولا خيراً منهم ، ولكنه أنشط منهم وأكثر علماً بما يجرى من الأمور . ولا شك عندى فى أن المؤسسات الديمقراطية فى الولايات المتحدة إذا ما ضمت إلى تكوين البلاد الجغرافى ، كانت السبب (وليس السبب المباشر كما يؤكده كثيرون ، بل السبب غير المباشر) فى ذلك النشاط التجارى العظيم الذى يقوم به السكان . فليست القوانين هى التى خلقته ، ولكن الناس يتعلمون كيف يعملون على ترقيته بخبرتهم التى يستمدونها من التشريع .

عندما يؤكد خصوم الديمقراطية أن رجلاً بمفرده يستطيع أن ينجز ما يقوم به من أعمال ، على وجه أفضل مما تقوم به حكومة الجميع ، يبدون لى أنهم على حق فيما يقولون . فحكومة الفرد ، على فرض وجود المعرفة فى الناحيتين ، ستكون أكثر اتساقاً وأعظم مثابرة ، واطراداً ، وأدق فى رعاية التفصيلات من حكومة جمهرة من الناس . ذلك إلى أنها تحرص على أن تختار بعناية وحسن تقدير من ترى استخدامهم من الموظفين . أما من ينكرون ذلك فلم يروا حكومة ديمقراطية قط ، أو بنوا حكمهم على بينات ناقصة . صحيح أن المؤسسات الديمقراطية لا تبدى نظاماً منسقاً من نظم الحكم ، حتى ولو كانت الظروف المحلية ، ونزعات الشعب ، تسمح لها بالبقاء ؛ فالحرية الديمقراطية أبعد من أن تستطيع إنجاز كل مشروعاتها بتلك المهارة التى عرفت بها الحكومات الاستبدادية الماهرة . فهى كثيراً ما تهجر هذه المشروعات قبل أن تؤتى ثمارها ، أو هى تخاطر بها عندما تكون النتائج المترتبة عليها خطرة ، ولكنها فى النهاية تنتج أكثر مما تستطيع إنتاجه أية حكومة مطلقة . فإن كان ما تنجزه إنجازاً طيباً ، قليل العدد ، فإن جملة ما تنجزه من الأعمال كبير . ففى حكمها لا تكون العظمة فيما تعمله الإدارة العامة ، وإنما هى فيما يعمل بدونها أو خارجها . فالديمقراطية لا تعطى الشعب أمهر حكومة ، ولكنها كثيراً ما تنتج ما تعجز عنه أقدر الحكومات عادة ، أى أنها تنتج نشاطاً ذاتياً غزيراً لا يستقر له قرار ، وقوة زاخرة ، وهمة لا تنفصل عنها ، وتأتى مع ذلك بالعجب العجاب ، مهما كانت الظروف غير ملائمة . تلك هى المزايا التى تمتاز بها الديمقراطية .

إنا لنرى فى عصرنا هذا الذى تتأرجح فيه مقدرات العالم الأوربى فى الميزان - بعض الناس يسارعون إلى مهاجمة الديمقراطية باعتبارها قوة معادية ، ولكنها على الرغم من ذلك لاتزال تنمو . وثمة آخرون يرون فيها إلهاً جديداً يعبدونه ، برز من الفوضى ، ولكن كلا هذين الفريقين لايعرف تماماً موضوع كراهيته ، أو عبادته . فهما يتصارعان فى الظلام ، ويوزعان ضرباتهما على غير هدى .

إنَّا يجب أن نتفهم أولاً ما نريده من المجتمع ومن حكومته ، فهل ترغب فى أن ترى العقل البشرى فى حالة من السمو والرفعة ، وأن تدربه على مواجهة أمور هذه الدنيا مواجهة كريمة ؟ أتريد أن توحى إلى الناس بأن ينظروا إلى المنافع المادية الدنيوية بشىء من الازدراء ، وتكوّن فيهم معتقدات راسخة تظل تواليها بما يغذيها ، وأن تحيى فيهم روح الإخلاص لكل نبيل ؟ أتود أن تعمل على تهذيب العادات الأخلاقية وصقل آداب السلوك ، وازدهار الفنون الجميلة ؟ أتود أن تتعهد الشعر وتحث على حبه وحب الجمال والمجد ؟ هل ترمى إلى تنظيم الشعب على نحو تجعله يؤثر فى سائر الأمم ، ومستعداً للقيام بالمشروعات الجسيمة ، مهما كانت نتائجها ، فإنها ستترك اسماً ضخماً يؤثر فى مجرى التاريخ ؟ إن كان هذا هو الغرض الرئيسى الذى تراه يجب أن يكون نصب أعين الناس ، فلا تختر الحكم الديمقراطى لأنه ، يقيناً ، لن يوصلك إلى غرضك الذى ترمى إليه .

أما إن كنت ترى أن الأفيد عملياً أن تحول نشاط الإنسان الأدبى والعقلى إلى إنتاج وسائل الراحة المادية واستخدامها فى زيادة السعادة العامة ، وإن كان من رأيك أن الفهم الواضح أفيد للإنسان من النبوغ ، وإن كان هدفك ألا تخلق فى الناس فضائل البطولة ، بل أن تشجع على تكوين العادات المسالمة ، وإن كنت تؤثر أن ترى الرذائل تقترف ، على أن تشاهد الجرائم ترتكب ، وتفضل أن تصادف أعمالا نبيلة أقل ، على شريطة أن تقل كذلك الأعمال الإجرامية بالنسبة عينها ؛ وإن كنت لاتحفل بالمعيشة بين ظهرانى مجتمع باهر . ويكفيك أن تعيش فى رخاء شامل ؛ وفى الجملة ، إن كنت ترى أن الغرض الأساسى من حكومة ما ليس أن تمنح الأمة فى جملتها أكبر قوة ممكنة أو أعظم مجد ممكن ، بل أن تكفل لكل فرد من أفراد الأمة أكبر قسط من السعادة ، وتجنبه أكثر ما يمكن تجنبه من ضروب البؤس - إن كان هذا ماتهدف إليه فاعمل إذن على تحقيق المساواة بين الناس ، وأقم المؤسسات الديمقراطية بينهم .

أما إن كان الوقت الذى يتيسر لك فيه أن تختار ، قد ولى ، وإن كانت هناك قوة فوق قوة الإنسان أخذت تدفعنا وتستعجلنا إلى المضى نحو أحد هذين النظامين من الحكم ، من غير استشارتنا وتعرف رغباتنا ، فعلينا أن نبذل الجهد على الأقل فى سبيل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النظام الذى قدر لنا أن نسير فيه . فإن نحن وقفنا على ما فيه من نزعات طيبة وأخرى خبيثة ، وجب علينا أن نعمل بأقصى ما نستطيع على تقوية الطيب وقمع الخبيث

الفصل الخامس عشر

سلطة الأغلبية غير المحدودة
فى الولايات المتحدة، وعواقبها

قوة الأغلبية الطبيعية فى البلاد الديمقراطية – معظم الدساتير الأمريكية قد زادت هذه القوة بوسائل مصطنعة – كيف حدث ذلك؟ سلطة الأغلبية الأدبية – بعض آراء فى عصمتها من الخطأ – احترام حقوقها، وكيف ازداد هذا الاحترام فى الولايات المتحدة .

جوهر الحكومة الديمقراطية فى سيادة الأغلبية سيادة مطلقة . فليس فى الدول الديمقراطية شىء يستطيع أن يقاومها ؛ ذلك إلى أن أغلب الدساتير الأمريكية قد عملت على زيادة قوة الأغلبية الطبيعية هذه بطرق شتى مصطنعة .

والسلطة التشريعية هى السلطة الوحيدة التى تستطيع إرادة الأغلبية أن تسيطر عليها، من بين جميع المؤسسات السياسية . هذا، وقد عقد الأمريكيون عزمهم على أن يتم انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية بوساطة الشعب مباشرة، وأن تكون مدة بقائهم فى هذه الهيئة قصيرة جداً، حتى يتسنى للشعب هذا أن يخضعهم لمعتقدات أهل دوائرهم الانتخابية ولأهوائهم اليومية . ويلاحظ أن أعضاء المجلسين التشريعيين كليهما من أعضاء طبقات واحدة، وينتخبون بالطريقة عينها . وبذلك صارت تنقلات الهيئات التشريعية سريعة، ولا يتسنى مقاومتها، شأنها فى تلك شأن المجلس الواحد . وهكذا صارت سلطة الحكومة كلها تقريباً فى أيدى هيئة تشريعية مؤلفة على هذا النحو .

وفى الوقت نفسه الذى زاد فيه القانون قوة السلطات، القوية فى ذاتها، ظل يزيد السلطات الضعيفة، تدريجياً، ضعفاً على ضعفها الطبيعى فيها، وبذلك جرد ممثلى السلطة التنفيذية من الاستقرار ومن الاستقلال ؛ وبعد أن أخضعهم كل الإخضاع لأهواء المجالس التشريعية وتقلباتها، عاد وسلبهم نفوذهم الضئيل الذى كان يتسنى لطبيعة الحكومة الديمقراطية أن تخوله لهم . وكذلك أخضع القانون السلطة القضائية فى كثير من الولايات لانتخاب الأغلبية، هذا، وجعل وجودها فى جميع الولايات متوقفاً على هوى السلطة التشريعية، مادام قد خول للنواب أن يعدلوا مرتبات القضاة فى كل سنة .

وكان ما فعله العرف، وفعلته العادات أكثر مما فعله القانون نفسه . فثم إجراء ينتشر فى الولايات المتحدة كل الانتشار، وظل يتزايد فيها حتى كاد يعم البلاد جميعها، وسوف

ينتهى بها الأمر إلى الاستغناء عن ضمانات الحكومة النيابية . ذلك أنه كثيراً مايحدث أن يرسم الناخبون للمرشح الذى تم انتخابه ، خططاً معينة ، عليه أن يسير عليها ، ويفرضون عليه التزامات إيجابية معينة يتعهد لهم بالقيام بها ، ومعنى هذا - فيما عدا الشعب - كأن الأغلبية نفسها تعقد جلساتها فى الميدان العام .

وتألبت عدة ظروف خاصة ، جعلت قوة الأغلبية فى أمريكا طاغية كل الطغيان ، بل ولا قِبَلَ لأحد بالوقوف فى وجهها . فسلطة الأغلبية الأدبية تقوم ، إلى حد ما ، على فكرة أنه يوجد من الذكاء ومن الحكمة فى جماعة من الناس أكثر مما يوجد فى الفرد الواحد ، وأن عدد المشترعين وكمهم أهم من كيفه . وبذلك تكون نظرية المساواة قد طبقت على عقول الناس ، وتكون الكبرياء البشرية قد هوجمت فى آخر معقل لها ، بمذهب تتردد الأقلية فى قبوله والتسليم به ، ولن توافق عليه إلا ببطء شديد . فسلطة الأغلبية بحاجة إلى تأييد الزمن ، حتى تبدو سلطة شرعية ، مثلها فى ذلك مثل سائر السلطات ، بل ولعلها فى ذلك أكثر من أية سلطة أخرى ، فهى ، أولا ، تنتزع الطاعة بالقوة ، وقوانينها لاتحرم إلا بعد أن يظل معمولاً بها زمناً غير قصير .

إن الحق فى حكم المجتمع ، ذلك الحق الذى تفترض الأغلبية أنها استمدته من ذكائها الفائق ، جاء إلى الولايات المتحدة مع الرعيل الأول من المستوطنين ؛ وهذه الفكرة ، وهى فى ذاتها تكفى لإقامة أمة حرة ، قد اندمجت الآن فى عادات الشعب ، وفى توافه أحداث حياته اليومية .

كان الفرنسيون فى عهود الملكية القديمة يقولون بأن الملك معصوم من الخطأ ، وإن أخطأ فالذنب ذنب مستشاريه . فيسرت هذه الفكرة الطاعة للملك كل اليسر ، إذ جعلت الرعية تشكو من القوانين وجورها من غير أن يحول ذلك بينها وبين أن تظل تحب واضع القوانين وتكرمه . وقد أخذ الأمريكيون بهذه الفكرة عينها فيما يتعلق بالأغلبية .

ومع ذلك فقوة الأغلبية الأدبية إنما تقوم على أساس مبدأ آخر غير هذا المبدأ . وذلك أن مصالح الكثرة يجب أن تكون مفضلة على مصالح القلة . وسرعان ما يتبين من هذا ، أن الاحترام الذى يوليه الناس لحقوق الأغلبية ، لابد أن يزداد بالطبع ، أو ينقص بحسب حالة الأحزاب المختلفة . فإن انقسمت الأمة على نفسها بشأن مصالح كبيرة متعددة لا يمكن التوفيق بينها ، فإن ميزة الأغلبية كثيراً ما تغفل لأن الموافقة على مطالبها أمر لا يطاق .

فلو كان فى أمريكا طبقة من المواطنين تعمل الأغلبية التى تضع القوانين أن تجردها من امتيازاتها الخاصة بها التى ظلت أجيالاً طويلة تستمتع بها ، وأن تخلعها من مركزها السامى الذى تبوأته ، وتهبط بها إلى مستوى الشعب - لو كان فى أمريكا مثل هذه الطبقة لكان من المحتمل أن لا تميل الأقلية إلى طاعة قوانينها . ولكن لما كانت كل الجماعات الأولى التى استوطنت الولايات المتحدة فى مستوى واحد ، لم تظهر بعد أى خلافات طبيعية ، أو دائمة ، بين مصالح الأهالى المختلفة .

وثم جماعات لا يأمل أعضاء الأقلية فيها أن يجتذبوا الأغلبية إلى جانبهم ، لأنهم لابد لهم من أن يسلموا بالنقطة نفسها التي هي موضع الخلاف بينهم وبين الأغلبية . وبذلك لن تصبح الأرستقراطية أغلبية ، مادامت محتفظة كل الاحتفاظ بامتيازاتها الخاصة ، وهي امتيازات لا تستطيع أن تنزل عنها ، وتظل مع ذلك أرستقراطية .

ولكن المسائل السياسية لا تؤخذ في الولايات المتحدة بمثل هذا الشكل العام المطلق . فجميع الأحزاب تميل إلى الاعتراف بحق الأغلبية لأنها تأمل أن تمارس نفس هذا الحق لمصلحتها في يوم من الأيام ، فالأغلبية في تلك البلاد تمارس إذن سلطة فعلية هائلة ، وقوة رأي لا تقل كثيراً عن هذه السلطة . وليس هناك عقبات تستطيع أن تعوق تقدمها أو تعطله ، وبذلك تجبرها على أن تصغي إلى شكاوى أولئك الذين تسحقهم في طريقها . وهذه حالة مضرة في ذاتها ، وخطرة على المستقبل .

طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة يزيد عدم استقرار التشريع والإدارة المتأصل في الديمقراطية

يزيد الأمريكيون من تغيير القوانين المتأصل في الديمقراطية بتغييرهم السلطة التشريعية كل عام ، وبتخويلهم لها سلطة تكاد لا تحد – وهذا التأثير نفسه يصيب الإدارة – التوكيد على تحسين الأحوال الاجتماعية أعظم في أمريكا منه في أوربا وإن كان أقل استمرارية .

سبق أن تكلمت عما في المؤسسات الديمقراطية من عيوب طبيعية . فكل عيب من هذه العيوب يزداد بنسبة تزايد سلطان الأغلبية . ويجدر بنا أن نبدأ بأوضح هذه العيوب جميعاً ، أي بتغيير القوانين . فهذا التغيير شر ذاتي كامن في كل حكومة ديمقراطية . فمن طبيعة هذه الحكومة أن ترفع رجالاً جدداً إلى مراكز القوة والسلطان ، إلا أن ظهور هذا العيب يكون إدراكه بنسبة ما للهيئات التشريعية من سُلطة ، ومن وسائل التنفيذ .

فالسلطة التي تمارسها الهيئة التشريعية في أمريكا سلطة واسعة . فليس ثمة ما يمنع رجال التشريع من تنفيذ رغباتهم بسرعة ، وبهمة عظيمة ، وهم يزدادون كل سنة ممثلين جدداً ، وبعبارة أخرى أن الظروف التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الديمقراطية ، والتي تسمح بإفساح المجال للأهواء والتقلبات في الشئون البالغة الأهمية ، نجدها هنا قائمة فعالة . ومن ثم فإن أمريكا تعد في الوقت الحاضر الدولة التي لا تعيش فيها القوانين سوى وقت قصير ، أقصر مما تعيشه في أية دولة أخرى . فقد تعدلت جميع الدساتير الأمريكية في مدى ثلاثين عاماً . ولم يكن في أمريكا ولاية واحدة إذن ، لم تعدل في تلك الحقبة مبادئها التي تأخذ بها في التشريع . أما من حيث القوانين نفسها ، فحسبنا نظرة إلى تلك المحفوظات التي في شتى ولايات الاتحاد ، فنقتنع بأن نشاط المشترعين في أمريكا لا يهدأ أبداً .

ولا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة تعد بطبيعتها أقل استقراراً من غيرها ، بل يعنى أنها تتبع فى تكوين قوانينها عدم الاستقرار الطبيعى الذى تتصف به رغباتها .

إن سلطة الأغلبية الطاغية ، القادرة على كل شىء ، والطريقة السريعة المطلقة التى تنفذ بها قراراتها فى الولايات المتحدة لاتجعلان القانون غير مستقر فحسب ، بل تجعلان لها نفس التأثير على تنفيذ القوانين وعلى تصريف شئون الإدارة . ولما كانت الأغلبية هى القوة الوحيدة التى ينبغى مجاملتها ، والتقرب إليها ، صار الناس يتلقون بحماسة بالغة كل ما تعرضه من مشروعات . ولكن ما إن يتجه انتباهها إلى أشياء أخرى ، إذا بكل تلك الحماسة قد فترت وتوقفت . أما فى دول أوربا الحرة ، حيث الإدارة مستقلة ومأمونة معاً ، فإن مشروعات القوانين تظل تنفذ ، حتى وإن اتجه اهتمامها إلى أمور أخرى .

وثم تحسينات معينة تجرى فى أمريكا بغيرة ونشاط أكثر مما تجرى بهما فى البلاد الأخرى . هذا ، وتتميز هذه الأغراض نفسها فى أوربا بمجهود اجتماعى أقل ، إلا أنه مجهود يبذل باستمرار .

فمن بضع سنوات مضت ، قام نفر من الأتقياء الصالحين ، وأخذوا على عواتقهم العمل على إصلاح حالة السجون ؛ فتأثر الجمهور بما ذكروه عنها ، ونال موضوع إصلاحها هذا الحظوة عند الكثيرين . وفعلا أقيمت سجون جديدة ، ولأول مرة صارت فكرة إصلاح المذنبين وعقابهم ، جزءا من نظام السجن .

ولكن هذا التغيير السعيد الذى اهتم به الجمهور من كل قلبه ، والذى جعلته جهود المواطنين التى بذلوها معاً ، وفى وقت واحد ، أمراً لايقاوم – هذا التغيير لايمكن أن يتم فى طرفة عين . فبينما كانت السجون تبنى ، والإصلاحيات الجدد تنشأ ، وكانت إرادة الأغلبية تحث على استعجال العمل ، ظلت السجون القديمة قائمة وملأى بالكثيرين من المذنبين – وهى سجون غير صحية وفاسدة ، كلما زاد اتجاه الإصلاح إلى السجون الجديدة والعمل على تحسينها ، حتى صار التناقض بين الاثنين ظاهراً ومفهوماً لكل ذى عقل يدرك . وقد انشغلت الأغلبية انشغالاً عظيماً بمسألة إنشاء السجون الجديدة ، حتى نسيت السجون القديمة ، وأغفلتها فعلاً . وعندما اتجه الاهتمام إلى موضوع جديد ، وقفت العناية التى كانت تعطى للموضوعات الأخرى . فحدث أولاً تراخ فى تنفيذ لوائح التأديب النافعة ، ثم صارت تنتهك حرماته ، حتى بلغ الأمر أن صرنا نرى فى جوار السجن الذى يشهد بروح العصر المستنيرة الرفيقة ، زنزانات تذكرنا بوحشية العصور الوسطى .

طغيـــان الأغلبيـــة

كيف ينبغى أن تفهم مبدأ سيادة الشعب – استحالة تصور حكومة مختلطة – قوة السيادة يجب أن توجد فى موضع ما – ماينبغى أن يتخذ من الاحتياطات لمراقبة عملها وضبطه – هذه الاحتياطات لم تراع فى الولايات المتحدة – نتائج ذلك .

إنها لقاعدة خاطئة ممقوتة فى اعتقادى ، وبعيدة عن الدين ، أن نقول ، من الوجهة السياسية ، إن للشعب الحق فى أن يفعل ما يشاء . ومع ذلك فقد أكدت من قبل أن السلطة كلها مستمدة من إرادة الأغلبية . فهل أنا أناقض نفسى يا ترى ؟

ثم قانون عام يحمل صفة العدالة، وضع وتأيد من قبل، لا بأغلبية هذا الشعب أو ذاك ، ولكن بأغلبية بنى الإنسان جميعاً . فحقوق كل شعب تقع إذن فى دائرة ما هو عدل . ويصح لنا أن نعد الأمة أشبه بهيئة محلفين خول لها أن تمثل الجماعة بأوسع معانيها ، وأن تطبق العدالة – فالعدالة قانونها . فهل يجب أن يكون لمثل هذه الهيئة من المحلفين التى تمثل المجتمع – أن يكون لها من السلطة أكثر مما للجماعة نفسها التى تقوم هى بتنفيذ قوانينها؟

عندما أرفض الإذعان لقانون ظالم ، فإننى لا أنازع الأغلبية فى حق الأمر والنهى . وإنما أكون قد لجأت من سيادة الشعب إلى سيادة البشر أجمعين . فمن الناس من لم يخشوا أن يؤكدوا لنا أن الشعب لا يستطيع أبداً أن يتجاوز حدود العدالة والعقل فى المسائل التى هى مسائله بوجه خاص . وعلى هذا يصح أن يخول للأغلبية التى تمثل هذا الشعب ، سلطة كاملة . ولكن هذه اللغة ليست سوى لغة العبيد .

فالأغلبية فى جملتها ، لا تعدو أن تكون فرداً ، كثيراً ما تتعارض آراؤه ومصالحه مع آراء شخص آخر ومصالحه ، وذاك الشخص الآخر يسمونه أقلية . فإن نحن سلمنا بأن الرجل الذى يملك قوة مطلقة قد يسىء استخدام هذه القوة ، فيظلم خصومه ، فما الذى يمنع الأغلبية من أن تكون معرضة لمثل هذا الخطأ ؟ فالناس لا يغيرون أخلاقهم إذا ما اتحدوا بعضهم مع بعض ، ولا يزداد صبرهم على العقبات التى تصادفهم فى سبيلهم بازدياد قوتهم . أما من جهتى ، فلست أعتقد ذلك . فالقدرة على فعل كل شىء ، تلك القدرة التى لن أمنحها واحداً من أمثالى المساوين لى ، لا أستطيع أن أمنحها أى عدد منهم .

لست أرى أنّا نستطيع، رغبة فى المحافظة على الحرية ، أن نجمع بين عدة مبادىء فى حكومة بعينها ، كى نعارض بعضها ببعض . فقد كان شكل الحكومة الذى يسمى عادة « بالمختلط » يبدو لى دائماً مجرد وهم لا يمكن أن يتحقق فى الواقع ؛ وإن شئنا أن نراعى الدقة فى التعبير ، قلنا لا يوجد فى الواقع شىء اسمه حكومة « مختلطة »[1] بالمعنى الذى يفهم

---

(١) مثل البلاد التى يكون نظامها الحكومى أرستقراطياً، على حين تكون العادات الأخلاقية فيها ديمقراطية .

عادة من هذه اللفظة . فمن الممكن أن نستكشف فى كل الجماعات مبدأ واحداً معيناً يغلب على ما لديها من سائر المبادىء الأخرى . فإنجلترا التى تذكر عادة على أنها المثال لهذا النوع من الحكومات ، كانت فى القرن الماضى دولة أرستقراطية أساساً ، على الرغم من وجود بعض العناصر الديمقراطية العظيمة فيها . فقد كانت قوانين البلاد وعاداتها مما تمكن للأرستقراطية من أن تكون لها الغلبة والسيادة آخر الأمر ، فتوجه شئون البلاد وتصرفها بحسب ما يتفق وإرادتها الخاصة . وقد نشأ الخطأ من رؤية مصالح النبلاء فى صراع دائم مع مصالح الشعب ، من غير نظر إلى نتيجة هذا الصراع ، وهذه النتيجة هى النقطة العامة فى الواقع . فإن كان لجماعة ما حكومة مختلطة – أى عندما تكون موزعة بالتساوى بين مبادىء متعارضة – فلا مناص لها من أمرين : فإما أن تقوم فيها ثورة ، وإما أن تنقلب إلى فوضى .

وعلى ذلك فالقوة الاجتماعية التى تتفوق على سائر القوى يجب أن توضع دائماً فى موضع ما ، والحرية تصبح فى خطر إن لم تجد تلك القوة أمامها أية عقبة تقوم فى سبيلها ، وتتيح لها الوقت لتخفف من عنفها وبطشها .

فالسلطة غير المحدودة شىء سيىء خطر ، إذ ليس لأحد من بنى الإنسان الأهلية لممارستها فى حزم وعقل ؛ فليس غير الله وحده بقادر على كل شىء ؛ فحكمته وعدالته توازيان قدرته . وليس على الأرض قوة جديرة فى ذاتها بالشرف ، أو لها حقوق تبلغ من قداستها درجة تجعلنى أسلم بسلطتها الطاغية التى لا حد لها . فعندما أرى حق الأمر المطلق ، ووسائله تغدق على سلطة ما ، أياً كانت هذه السلطة ، وأيا كان اسمها ، شعباً كان أو ملكا ، أو أرستقراطية ، أو ديمقراطية ، أو ملكية ، أو جمهورية – عندما أرى ذلك أقول : إن فيها بذور الاستبداد والطغيان . ولا يسعنى عندئذ إلا أن أمضى لأعيش فى مكان آخر فى ظل قوانين أخرى غير تلك القوانين .

إن أسوأ شر فى مؤسسات الولايات المتحدة الديمقراطية الحالية لا ينجم عن ضعفها ، كما يؤكد لنا الناس فى أوربا كثيراً ، ولكنه ينجم عن قوتها التى لا قبل لأحد بمقاومتها . وليست الحرية المسرفة الغالبة على تلك البلاد هى التى تفزعنى ، بقدر ما يفزعنى عدم كفاية الضمانات التى يجدها الإنسان فى تلك البلاد ضد الاستبداد والطغيان .

فإذا ما وقع فى الولايات المتحدة ظلم على أحد من الناس ، أو على فريق منهم فإلى من يلجأ التماساً للإنصاف ؟ فإن هو لجأ إلى الرأى العام ، فالرأى العام هو الأغلبية ، وإن لجأ إلى الهيئات التشريعية ، فهذه إنما تمثل الأغلبية وتخضع لها ضمناً ؛ وإن التجأ إلى السلطة التنفيذية ، فالأغلبية هى التى تعين هذه السلطة التى لا تعدو أن تكون آلة طيعة فى يديها ؛ وليست هيئة المحلفين سوى الأغلبية خوِّل لها حق النظر فى القضايا . هذا ، وإنا لنجد فى بعض الولايات أن الأغلبية هى التى تنتخب حتى القضاة . فأيا كان الإجراء الذى تشتكى أنت منه ظالماً أو سخيفاً فلا مناص لك من أن تخضع له راضياً ، بقدر ما تستطيع أن ترضى .

ومن جهة أخرى ، إن أمكن تأليف سلطة تشريعية على نحو يجعلها تمثل الأغلبية من غير أن تكون أسيرة لأهوائها وانفعالاتها بالضرورة ؛ وإن أمكن تأليف هيئة تنفيذية علي نحو يجعلها تحتفظ بقسط واف من السلطة ، وتأليف سلطة قضائية تستطيع أن تبقى مستقلة عن السلطتين الأخريين - إن تيسر ذلك كله ، أمكن تشكيل حكومة تظل ديمقراطية من غير أن تتعرض لأى خطر يذكر من أخطار الاستبداد والطغيان .

لست أقول بأن الاستبداد يمارس الآن كثيراً فى أمريكا فى العصر الحاضر ، ولكنى أعتقد أنه ليس هناك حاجز أكيد يمنعه ، وأن الأسباب التى تقلل من شأن الحكومة فيها ، إنما توجد فى ظروف البلاد وفى آدابها ، أكثر مما توجد فى قوانينها .

أثر الأغلبية الطاغية التى بيدها عمل كل شيء ، فى سلطة الموظفين العامين التحكمية ، فى أمريكا

الحرية التى تركها القانون للموظفين العامين فى الدائرة التى حددها لهم - سلطتهم .

يجب أن نفرق بين الاستبداد وبين السلطة التحكمية . فمن الممكن أن يمارس الاستبدادبتأييد من القانون نفسه ، وفى هذه الحالة لايكون الأمر تحكماً ؛ فقد تستخدم السلطة التحكمية فى خدمة المصلحة العامة . وهنا لايكون الأمر استبدادياً ولا طغياناً . لأن الاستبداد يستخدم عادة وسائل تحكمية إلا أنه يستطيع أن يستغنى عن هذه الوسائل إذا ما لزم الأمر .

إن طغيان الأقلية وقدرتها على أن تعمل كل شيء فى الولايات المتحدة ، وهو يتلاءم مع استبداد السلطة التشريعية القانونى . ليلائم هو الآخر تلك السلطة التحكمية التى يتمتع بها الموظف العام . فللأغلبية سلطة مطلقة فى وضع القوانين ، وفى الإشراف على تنفيذها معاً . ولما كان لها سلطة مطلقة كذلك على أولئك الذين هم فى مراكز الحكم والسلطان ، وعلى المجتمع فى جملته ، فقد اعتبرت الموظفين العامين أدواتها الطيعة ؛ وسرعان ماتعهد إليهم بتنفيذ مقاصدها . أما تفصيلات وظائفهم ، والامتيازات التى يستمتعون بها ، فقلما كانت تحدد سلفاً . فهى تعاملهم كما يعامل المخدوم خدمه ، ماداموا مشغولين باستمرار أمامه بأداء أعمالهم ، ومادام يستطيع هو أن يوجههم ، ويعززهم فى أية لحظة يشاء .

وعلى الجملة ، فالموظفون الأمريكيون مستقلون فى حدود الدوائر المرسومة لهم أكثر من استقلال الموظفين المدنيين الفرنسيين . بل إن السلطة الشعبية قد خولت لهم فى بعض الأحيان أن يتجاوزوا حدود هذه الدوائر . ولما كان الرأى العام يحميهم ، وسلطة الأغلبية

تسندهم ، استطاعوا أن يقوموا بأعمال يدهش لها حتى الأوربى نفسه ، على الرغم من طول عهده بالقوة التحكمية . فبهذه الوسيلة تتكون عادات فى قلب البلد الحر ، سوف تبرهن الأيام أنها عادات خطرة كل الخطر على الحرية .

سلطة الأغلبية على الرأى فى أمريكا

إذا ما قطعت الأغلبية فى أمريكا برأى حاسم فى مسألة ما خرست الألسنة – سبب ذلك – السلطة الأدبية التى تمارسها الأغلبية على الفكر – طبقت الجمهوريات الديمقراطية الاستبداد حتى على عقول الناس .

عندما ندرس تأثير الفكر فى الولايات المتحدة ، يتبين لنا فى وضوح تفوق قوة الأغلبية على جميع القوى التى نعهدها فى أوربا . فالفكر قوة لطيفة غير مرئية تهزأ بكل ما يبذله الاستبداد والمستبدون من جهود ومحاولات ، فأشد ملوك أوربا استبداداً فى الوقت الحاضر يعجزون عن أن يمنعوا بعض الآراء المعادية لهم من أن يتداولها الناس سراً ، فإنها لتذيع فى طول البلاد وعرضها حتى تصل إلى قصور هؤلاء الملوك أنفسهم ، وإلى حاشيتهم . ولكن الأمر ليس كذلك فى أمريكا . فمادامت الأغلبية لم تقطع فى الموضوع المطروح للبحث برأى ، تظل المناقشة دائرة حوله . ولكن ما إن تجمع أمرها وتصل فيه إلى قرار حاسم لا رجعة فيه ، نجد كل امرىء قد التزم الصمت ، واجتمع كل من أنصار الموضوع وخصومه على الموافقة على لزومه وسداده . والسبب فى ذلك واضح لا يخفى على أحد . فليس ثمة ملك يبلغ به الاستبداد أن يجمع أزمَّة قوى المجتمع كله فى يديه هو ، وأن يتغلب على كل معارضة ، بمثل ما تستطيع ذلك الأغلبية ، والتى لها الحق فى سن القوانين وفى تنفيذها معاً .

إن سلطة الملك مادية ، وتستطيع أن تهيمن على أعمال الناس دون أن تقدر على إخضاع إرادتهم لمشيئتها ، على حين تملك الأغلبية قوة مادية وأدبية معاً . وتستطيع أن تمنع الناس عن عمل شيء ما ، كما تستطيع أن تمنعهم كذلك حتى عن الرغبة فيه .

لا أعرف دولة يقل ما فيها من الاستقلال الفكرى ، ومن حرية حقيقية فى النقاش وإبداء الرأى عما فى أمريكا . ففى كل دولة دستورية فى أوربا ، نجد كل إنسان حراً فى أن ينشر أية نظرية دينية أو سياسية من أى نوع كانت ، ويروج لها ما شاء أن يروج . فليس فى أوربا بلاد ، مهما بلغ خضوعها لسلطة فردية ، لا تحمى الرجل الذى يرفع صوته دفاعاً عن الحق ، من نتائج جرأته فيه ، فإن بلغ به نكد الطالع أن يعيش فى ظل حكومة مطلقة ، وقف الشعب عادة فى صفه . أما إن كان يعيش فى دولة حرة ، ففى استطاعته ، إن اقتضى الأمر ، أن يجد فى العرش ملاذاً يلجأ إليه ، ذلك إلى أن الجزء الأرستقراطى من المجتمع

ليحميه فى بعض البلاد الأخرى . أما فى أمة نظمت فيها المؤسسات الديمقراطية على غرار نظم الولايات المتحدة فلا يكون سوى سلطة واحدة - عنصر واحد من عناصر القوة والنجاح - وهو عنصر ليس بعده شيء .

وتقيم الأغلبية فى أمريكا حواجز منيعة حول حرية الرأى ؛ وفى نطاق هذه الحواجز يستطيع المؤلف أن يكتب ما يشاء ، وويل له إن هو تجاوزها ! وليس معنى ذلك أنه يتعرض لخطر التشهير به ، كما كانت تشهر محاكم التفتيش بالزنادقة ، ولكنه يعنى أنه يتعرض للفضيحة وللاضطهاد المستمرين ، ويقضى على حياته السياسية بيده إلى الأبد . وكل ذلك لأنه أغضب السلطة الوحيدة التى تستطيع أن تفتح له أبوابها . فكل نوع من أنواع التعويض ينكر عليه ، حتى الشهرة ذاتها تنكر عليه أيضاً . لقد كان هذا الكاتب قبل أن ينشر آراءه يعتقد أن وراءه من يشاركونه فى هذه الآراء ، ويعطفون عليه ويساندونه ، أما الآن فإنه يدرك أن أحداً لم يعد وراءه ، بعد أن كشف عن نفسه لكل إنسان . وعندئذ لايتحرج الذين كانوا يلومونه ، من أن ينقدوه علناً ، ويثيروا ضجة كبيرة عليه ؛ وأما الذين كانوا يشاركونه فى آرائه تلك فيلتزمون الصمت ، ويبتعدون عنه بعداً ليس فيه من الشجاعة شيء . وأخيراً ينتهى به الأمر إلى الاستسلام ، منهوك القوى بعد ذلك المجهود اليومى الذى كان عليه أن يبذله . وأخيراً يلجأ إلى الصمت ، كما لو كان قد شعر بوخز الضمير من جراء قوله بما يراه حقاً .

كانت الأغلال ، والسيَّاف ، الأدوات الغليظة التى يلجأ إليها الاستبدادعادة فى الأزمنة القديمة ، ولكن حضارتنا العصرية قد وصلت بالاستبداد إلى درجة الكمال ، وإن ظهر عليها أنها لم يعد أمامها شيء تعمله . فقد حول الملوك الظلم إلى شيء مادى مجسم ، على حين جعلته الجمهوريات الديمقراطية فى عصرنا مسألة من مسائل العقل تماماً مثل الإرادة التى تنوى أن تجبرها على تنفيذ ما تشاء . ففى حكم رجل واحد مطلق ، كان الجسم يهاجم بقصد إخضاع الروح ، إلا أن الروح هذه كانت تتفادى الضربات التى توجه إليها وتبدو سامية مرفوعة الرأس . ولكن الاستبداد فى الجمهوريات الديمقراطية لم يسلك هذا الطريق ، بل على النقيض من ذلك ، ترك الجسم حراً واستعبد الروح . فلم يعد السيد يقول لعبده : « يجب أن تفكر حسبما أفكر أنا ، وإلا هلكت » ، ولكنه يقول له « إن لك الحرية فى أن تخالفنى فى آرائى ، وتكون آمناً على حياتك وأموالك ، وكل ما فى حوزتك ، ولكن اعتبر نفسك من الآن غريباً بين ظهرانى شعبك ؛ إن لك أن تحتفظ بحقوقك المدنية ، إن شئت ، ولكنها لن تجديك نفعاً ، فبنو وطنك لن ينتخبوك مهما سعيت وراء الحصول على أصواتهم ، بل سيرمقونك شزراً ، ويحتقرونك إن طلبت منهم أن يحترموك ؛ ستظل بين الناس ، ولكنك ستحرم مما لبنى الإنسان من حقوق ؛ وسيتحاشاك بنو جنسك ويعدونك كائناً نجساً غير مرغوب فيه ؛ وحتى من يؤمنون ببراءتك سوف

يهجرونك خشية أن يتحاشاهم الناس هم أيضاً ، كما يتحاشونك . فاذهب بسلام ؛ لقد وهبتك حياتك ، ولكنها حياة الموت خير منها » .

لقد سوأت الملكيات المطلقة سمعة الاستبداد وفضحت معايبه . فلتحذر الجمهوريات الديمقراطية إذن أن تعيده إلى مكانته من جديد ، وتقلل من نظرة الكراهية والمقت التى صار الناس ينظرون بها إليه ، وذلك بأن تجعله أكثر إرهاقاً للأغلبية وأشد إعناتاً لها .

لم تخل أشد أمم الدنيا القديمة كبرياء من ظهور كتب تهدف مباشرة إلى نقد ما فى العصور من رذائل ، وضروب العبث واللهو . فكان « لابروير » يعيش فى قصر لويس الرابع عشر عندما كتب الفصل الخاص بالعظماء . ووجه موليير النقد اللاذع إلى حاشية الملك ، فى المسرحيات التى كانت تمثل على مشهد من رجال البلاط ونسائه . أما السلطة الحاكمة فى الولايات المتحدة فليست مما يعبث بها أحد . فأقل لوم يوجه إليها يحرج حساسيتها المرهفة ، وأهون مزحة تثير حنقها إن كان لها أى أساس من الصحة . فكل شيء يجب أن يكون موضع المدح والثناء ، من صيغ التعبير فى لغتها ، إلى ما فى أخلاقها من صفات رصينة . وليس يستطيع كائن ، مهما بلغ من السمو ، أن يفلت من واجب تقديمه هذه الضريبة من المدح إلى بنى وطنه . فالأغلبية تعيش فى جو حافل بالتمدح والتنفج دائماً . فكم من حقائق لايتسنى للأمريكيين أن يتعلموها إلا من الأجانب ، أو من الخبرة !

لم يظهر فى أمريكا حتى اليوم كتّاب من الطراز الأول ؛ ومرد ذلك إلى ما سنسرده عليك من الحقائق الآتية . فلا يخفى أن العبقرية الأدبية لا يمكن أن تتجلى إذا لم تكن هناك حرية فى الرأى . وحرية الرأى هذه لاتوجد فى أمريكا . لقد عجزت محاكم التفتيش أن تمنع تداول عدد كبير من الكتب المضادة للدين فى إسبانيا ، أما سلطة الأغلبية الطاغية فتنجح فى الولايات المتحدة فيما عجزت عنه محاكم التفتيش فى إسبانيا ، مادامت تستطيع فعلاً أن تمنع الرغبة فى نشر أمثال هذه الكتب . ولا تخلو أمريكا من الملحدين . ولكن ليس فيها وسيلة عامة لنشر الإلحاد . فقد حاولت بعض الحكومات أن تحمى الأخلاق بمنع نشر الكتب الداعرة ، ولكن أحداً لا يعاقب فى الولايات المتحدة على نشرها ، لا لأن كل الناس لاغبار عليهم فى سلوكهم ، ولكن لأن الأغلبية تميل إلى الأخذ بمبدأ مراعاة اللياقة والنظام .

ليس من شك فى أن استخدام السلطة فى مثل هذه الحالة عمل صالح . وأنا هنا إنما أتكلم عن طبيعة السلطة نفسها . فهذه السلطة التى لاتقاوم ، حقيقة ثابتة دائماً ، أما استخدامها بحكمة وتعقل فهو أمر عارض .

آثار طغيان الأغلبية فى الشخصية الأمريكية القومية – وروح رجل البلاط فى الولايات المتحدة

كان تأثير طغيان الأغلبية واضحاً إلى الآن ومحسوساً، فى آداب المجتمع أكثر منه فى إدارة شئون الجماعة – إنه يعطل نمو الشخصيات العظيمة – الجمهوريات الديمقراطية التى نظمت على غرار جمهورية الولايات المتحدة، تدخل روح رجال البلاط فى جماهير الشعب – الأدلة على وجود هذه الروح فى الولايات المتحدة – السبب فى وجود وطنية فى الشعب أكثر مما فى أولئك الذين يحكمونه باسمه.

ظلت النزعات التى ذكرتها توا غير محسوسة فى المجتمع السياسى إلى الآن إلا قليلاً؛ ولكن تأثيرها فى الشخصية الأمريكية القومية كان سيئاً فعلا. وإنى لأعزو قلة الرجال الممتازين فى الحياة السياسية إلى تزايد استبداد الأغلبية وطغيانها المستمر فى الولايات المتحدة.

فعندما نشبت الثورة الأمريكية هبوا جماعات وزمراً كبيرة، لأن الرأى العام آنئذ لم يكن ليستبد بجهود أفراد، بل عمل على توجيهها وإرشادها. فمشاهير الرجال الذين شاركوا فى تلك الحرية الفكرية التى انتشرت فى ذلك الوقت، كانت لهم عظمة خاصة بهم، انعكس أكثرها فيما بعد على الأمة جميعاً، ولكنها لم تكن عظمة مستمدة منها بحال من الأحوال.

ففى الحكومات المطلقة، يقوم كبار النبلاء الذى هم أقرب من سواهم إلى العرش بتملق أهواء الملك، ويبذلون أنفسهم طواعية واختياراً لمسايرته فى تقلباته. أما جماهير الشعب فلا يحطون من أنفسهم بخدمته، فهم كثيراً ما يخضعون بسبب الضعف والعادة، أو الجهل، أحياناً، من قبيل الولاء والإخلاص. ومن المعروف أن بعض الأمم قد يسرها ويزهيها أن تضحى برغباتها فى سبيل إرضاء رغبات الملك، وهكذا يتجلى فيها نوع من الاستقلال العقلى فى خضوعها ذاته. فهذه أمم تعيسة حقاً، ولكنها ليست منحطة. فثم بون شاسع بين أن يعمل المرء ما لا يستحسنه ويوافق عليه، وبين تصنعه وتظاهره بأنه راض عما يعمله. فالأول عمل شخص مسكين تافه، أما الثانى فيلائم مزاج تابع مستذل.

ففى البلاد الحرة، حيث كل إنسان تقريباً مطلوب منه أن يبدى رأيه فى شئون الدولة؛ وفى الجمهوريات الديمقراطية، حيث تختلط أمور الحياة العامة دائماً بشئون الحياة الخاصة، وحيث يسهل الوصول إلى السلطة العليا من كل ناحية، حيث يتيسر كذلك استرعاء انتباهها بالضجيج والتهويل – فى هذه البلاد نجد دائماً أشخاصاً كثيرين يضاربون على ضعفها، ويعيشون على خدمة أهوائها أكثر ممن نجدهم فى الملكيات المطلقة. وليس ذلك لأن الناس فى هذه الدول أسوأ بطبيعتهم منهم فى غيرها، ولكن الإغراء هنا أشد،

وفرص الوقوع فيه أيسر فى الوقت نفسه ، مما يترتب عليه ازدياد الانحطاط الخلقى واتساع مداه .

تكثر الجمهوريات الديمقراطية من التقرب إلى الجمهور ، بإدخاله فى جميع الطبقات دفعة واحدة . وهذا أخطر نقد يمكن أن يوجه إليها . وهو يصدق بوجه خاص على الدول الديمقراطية المنظمة على غرار الجمهوريات الأمريكية ، حيث سلطة الأغلبية المطلقة كل الإطلاق ، وليس من طاقة أحد أن يقف فى وجهها ، حتى إن المرء ليجد نفسه مضطراً إلى النزول عن كل حقوقه ، من حيث هو مواطن ، بل ويكاد ينزل عن كل صفاته من حيث هو إنسان ، إن شاء أن يحيد عن الطريق الذى ترسمه له تلك الأغلبية .

ففى تلك الحشود الهائلة التى تتزاحم فى المسالك المؤدية إلى السلطة فى الولايات المتحدة ، لم أعثر إلا بقليل من الرجال أبدوا تلك الصراحة الجديرة بالرجال ، وذلك الاستقلال فى الرأى اللذين كثيراً ما كان يتميز بهما الرجل الأمريكى فى العصور السالفة ، واللذين يعتبران أهم ميزات الشخصيات الممتازة أنى وجدت . ويبدو لأول وهلة كأن جميع عقول الأمريكيين قد صبت كلها فى قالب واحد ، حتى صاروا جميعاً يلتزمون السير فى اتجاه واحد بكل دقة . نعم قد يصادف الغريب أحياناً أمريكيين يختلفون عن تلك الصبغة الصارمة أو ذلك القالب ، رجالا ينعون على القوانين ما فيها من عيوب ، وعلى الديمقراطية كثرة تغيرها وجهلها ؛ وقد يذهبون إلى مدى بعيد فيلاحظون النزعات الخبيثة التى تضعف الشخصية القومية ، ويصفون من العلاج ما يتسنى استعماله . ولكن ليس من أحد يستمع إليهم إلا أنت — أنت الذى تحاط علماً بهذه التأملات السرية لست غير أجنبى وعابر سبيل . إنهم مستعدون كل الاستعداد ليقدموا إليك معلومات لا تنفعك . أما أمام الجمهور فإنهم يصطنعون لغة أخرى غير هذه اللغة .

فإن قدر لهذه السطور أن تقرأ يوماً ما فى أمريكا ، فإنى أكون واثقاً من أمرين : أولهما ، أن كل الذين يقرؤونها سيرفعون عقائرهم بالحكم علىَّ والغض منى ، وثانى الأمرين أن كثيرين منهم سيبرئون ساحتى من صميم أفئدتهم .

سمعت عن الوطنية فى الولايات المتحدة ، ووجدت فى الشعب الأمريكى وطنية صحيحة ، وإن لم أصادف شيئاً منها مطلقاً فى الزعماء . وليس ثمة صعوبة فى تفسير ذلك بطريق التمثيل . فالاستبداد يحط من قيمة الرعية أكثر مما يحط من قيمة المستبد نفسه . فكثيراً ما يتحلى الملك فى الملكيات المطلقة ، بشيء من جميل السجايا . على حين تجد رجال حاشيته المحيطين به أذلاء على الدوام . حقاً إن رجال البلاط فى أمريكا لا يستعملون ألفاظاً مثل « مولانا » ولا يا « صاحب الجلالة » فذلك تمييز غير ذى موضوع . وتراهم يتحدثون دائماً عن ذكاء الشعب الذى يخدمونه ، ولا تراهم يتناقشون فى أى فضائل سيدهم أولى من غيرها بالإعجاب والإكبار ، لأنهم يؤكدون له أنه يتحلى بجميع الفضائل من غير حاجة إلى اكتسابها أو دونما عناية لاكتسابها . ولا هم يقدمون له أزواجهم وبناتهم ليرفعهن إلى مرتبة

الخطايا ، ولكنهم بتضحيتهم بآرائهم إنما يذلون أنفسهم ، وينزلون بها إلى درك الدعارة . فليس الأخلاقيون والفلاسفة فى أمريكا بمضطرين إلى إخفاء آرائهم وراء أغشية من القصص والأمثال ، ولكنهم قبل أن يتجرءوا على الإفصاح عن حقيقة مرة قاسية ، تراهم يقولون «إنا نعلم أن الشعب الذى نخاطبه أسمى بكثير من ضروب الضعف التى فى الطبيعة البشرية ، فهو لا يستسلم للغضب بسرعة ، وما كنا لنستخدم هذه اللغة إن لم نكن نوجه الخطاب إلى رجال تخول لهم فضائلهم ، ويخوّل لهم ذكاؤهم أن يكونوا أولى بالحرية من سائر أمم العالم قاطبة». فالمتملقون المنافقون الذين كانوا حول لويس الرابع عشر لا يستطيعون أن يكونوا أبرع من ذلك فى ميدان الملق والرياء .

أما من جهتى فأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن التذلل يتبع القوة الغاشمة ، وأن التملق يتبع السلطة القوية دائماً فى كل حكومة ، أيا كانت طبيعتها . والوسيلة الوحيدة لمنع الناس من أن يذلوا ويفقدوا كرامتهم ، هى أن لا يعهد إلى أحد منهم بسلطة لا حد لها . فليس شك فى أن هذه هى الطريقة الأكيدة إلى إذلالهم وكسر شوكتهم .

تنشأ أكبر الأخطار التى تهدد الجمهوريات الأمريكية من طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل كل ما تشاء

تتعرض الجمهوريات الديمقراطية للهلاك بسبب إساءة استعمالها لسلطتها ، لا بسبب ضعفها - حكومات الجمهوريات الأمريكية أشد مركزية وأوفر نشاطاً من الحكومات الملكية فى أوربا - ما يترتب على ذلك من أخطار - رأى كل من «ماديسن» و «جفرسون» فى هذه النقطة .

تهلك الحكومات وتزول بسبب ما قد يعتريها من ضعف أو يصيبها من ظلم واستبداد . ففى حالة الضعف تفلت السلطة من أيديها ؛ أما فى حالة الاستبداد فتغتصب منها اغتصاباً . لقد شاهد كثيرون من المراقبين ما فى البلاد الديمقراطية من فوضى ، فخيل إليهم أن حكومات هذه الدول ضعيفة بطبعها ؛ فهى دول لا حول لها ولا قوة دائماً - والحق أن الحكومة لتفقد سلطتها على المجتمع كله إن قامت الحرب بين ما فى البلاد من أحزاب . ولكنى مع ذلك لا أعتقد أن الدولة الديمقراطية عديمة القوة بطبعها ، ولا هى فقيرة فى الموارد ؛ والأولى بنا أن نقول عنها إنها تفشل دائماً بسبب تعسفها فى استخدام سلطتها واستخدام مواردها استخداماً سيئاً . فالفوضى إنما تنشأ فيها دائماً تقريباً من جراء استبدادها أو من جراء أخطائها ، لا من افتقارها إلى القوة .

ومن المهم ألا نخلط بين الاستقرار والقوة ، ولا بين فخامة شيء وطول بقائه واستمراره . فالسلطة التى توجه المجتمع فى الجمهوريات الديمقراطية ليست مستقرة ؛ فالأيدى التى تحركها ، كثيراً ما تتغير ، وبذلك توجهها اتجاهات جديدة . ولكن أيا كان

الاتجاه الذى تتخذه، فإن قوتها طاغية تقريباً . ويبدو لى أن حكومات الجمهوريات الأمريكية مركزية على نحو يماثل مركزية حكومات الملكية المطلقة فى أوربا ، وأكثر منها نشاطاً ، فلا غرو إن تصورت أنها لن تهلك بسبب ضعفها .

فإن حدث أن تقوضت المؤسسات الأمريكية الحرة ، فإن تقوضها هذا سيكون بسبب طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل أى شيء ، ذلك الطغيان الذى قد يدفع الأقليات يوماً ما فى المستقبل إلى اليأس ، ويضطرها إلى الالتجاء إلى القوة المادية ، وعندئذ تحدث الفوضى ، ولكنها فوضى سببها الاستبداد نفسه .

وعبر « ماديسن » عن هذا الرأى عينه فى العدد الحادى والخمسين من الفدرالست (The Federalist) قال : « من الأهمية بمكان فى كل جمهورية أن لاتحمى الجماعة من ظلم حكامها فحسب ، بل ينبغى لها أن تحمى كل جزء من أجزائها من ظلم أى جزء آخر . ولا يخفى أن العدالة غاية كل حكومة وهدف كل مجتمع . وكان الناس دائماً يسعون وراءها ، وسيظلون يواصلون سعيهم حتى يدركوها ، أو تضيع الحرية فى أثناء سعيهم هذا . ففى المجتمع ، الذى تستطيع فيه أقوى الطوائف أن تتكتل لتظلم الضعيف وتضطهده ، يصح لنا أن نقول بأن الفوضى قد سادت ، كما كانت تسود البشر وهم فى حالة الطبيعة ، حيث لايجد الضعيف أى ضمان له من عنف القوى وبطشه ؛ وكما هو الشأن فى حال الطبيعة هذه ، فحتى الأفراد الأقوياء أنفسهم ، قد يدفعهم عدم اطمئنانهم إلى أحوالهم ، إلى الخضوع لحكومة تحمى الضعيف مثلما تحميهم هم ؛ وعلى ذلك ففى الحالة الأولى تصبح الطوائف القوية وقد حملها تدريجياً حافز مشابه ، على أن ترغب فى حكومة تحمى جميع الأحزاب والطوائف ، الضعاف منها والأقوياء معاً . فليس من شك فى أن ولاية (رودأيلند) إذا ما انفصلت عن الاتحاد ، وتركت وشأنها ، فسيتجلى عدم كفالة الحقوق فى شكل الحكومة الشعبى ، وفى مثل تلك الحدود الضعيفة ، سيتجلى فى تكرر المظالم التى ترتكبها أغلبيات الطوائف المتنازعة ، لدرجة أن يستدعى الأمر إيجاد سلطة مستقلة تمام الاستقلال عن الشعب ، وسيدعو إليها صوت هذه الطوائف نفسها ، التى أدى سوء إدارتها إلى ضرورة هذا الاستدعاء » .

وقال « جفرسون » أيضاً : « ليست السلطة التنفيذية فى حكومتنا هى همى الوحيد ، بل ولعلها ليست موضع اهتمامى الرئيسى . فاستبداد التشريع ، هو فى الحق ، أشد خطر يخشى ، وسيظل كذلك سنوات عدة . أما استبداد السلطة التنفيذية فسيأتى دوره ، ولكن بعد وقت بعيد » .

وإنى ليسعدنى أن أذكر آراء جيفرسون فى هذا الموضوع أكثر من آراء أى شخص آخر فيه ، فهو ، فى نظرى ، أقوى رسول دافع عن الديمقراطية .

الفصل السادس عشر

الأسباب التى تقلل من طغيان الأغلبية فى الولايات المتحدة

عدم مركزية الإدارة– لاتزعم الغالبية القومية أنها تعمل كل شىء – وهى مضطرة إلى استخدام موظفى « المدن » والمقاطعات لتنفيذ إرادتها العليا .

سبق أن أوضحت الفرق بين نوعين من المركزية : مركزية الحكومة ، ومركزية الإدارة ، فالأولى وحدها هى التى توجد فى أمريكا ، أما الثانية فلا تكاد تعرف فيها . فلو أن أداتى الحكم هاتين كانتا تحت تصرف القوة التى توجه الجماعات فى أمريكا ، وجمعت عادة بين تنفيذها أوامرها ، وبين حق الأمر والنهى ؛ ولو أنها بعد أن أقامت مبادىء الحكم العامة نزلت إلى تفاصيل تطبيق هذه المبادىء ؛ ولو استطاعت ، بعد أن نظمت مصالح البلاد الكبرى ، أن تنزل إلى دائرة المصالح الفردية – لو أنها فعلت ذلك كله لكان على الحرية فى الدنيا الجديدة السلام .

ولكن الأغلبية فى الولايات المتحدة ، التى كثيراً ما تبدى ميول الملك المستبد ونزعاته ، مازالت مفتقرة إلى أنجع أدوات الاستبداد .

فالحكومة المركزية فى الجمهوريات الأمريكية لم تشغل نفسها إلى الآن إلا بعدد قليل من الأمور ذات الأهمية الواضحة التى تستلفت الأنظار . أما شئون المجتمع الثانوية فلم تنظم أبداً بأمر من الحكومة ؛ ولم يحدث إلى الآن ما يكشف حتى عن رغبتها فى التدخل فيها . فقد ظلت الأغلبية تزداد قوة واستبداداً ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تزد امتيازات الحكومة المركزية شيئاً ما . فقد قصرت هذه الامتيازات الكبرى على دائرة معينة . ومع أن استبداد الأغلبية ، قد يكون مؤلماً من ناحية واحدة ، فلا يمكن أن يقال عنه إنه امتد إلى سائر النواحى . ومع ذلك ، فالحزب الغالب فى الأمة قد يركب رأسه ؛ ومهما كان متحمساً فى سعيه وراء تحقيق أغراضه ، فإنه لن يستطيع إجبار جميع الموظفين على أن يوافقوا على رغباته بشكل واحد ، وفى وقت واحد ، فى طول البلاد وعرضها . فعندما تصدر الحكومة المركزية التى تمثل الأغلبية قراراً ما ، فلا مناص لها من أن تعهد بتنفيذ إرادتها إلى عمال كثيراً ما لايكون لها عليهم أى سلطان ، ولا هى تستطيع أن توجههم إلى الدوام . فالقرى والهيئات البلدية والمقاطعات تعمل كما لو كانت حواجز خفية توقف تيار ما

اعتزم عليه الشعب ، أو تفرق قوته . فإن حدث وصدر قانون ظالم ، فقد تبقى الحرية محمية بطريقة تنفيذ هذا القانون ، إذ لاتستطيع الأغلبية أن تنزل إلى الاهتمام بالتفصيلات الإدارية ، أو بعبارة أخرى ، إلى ما يصح أن نسميه صغائر أمور الاستبداد الإدارى أو تفاهاته . بل إنها لايخطر ببالها أنها تستطيع أن تفعل ذلك لأنها ليست متفطنة كل التفطن إلى سلطته ، ولا تعرف غير مدى سلطتها الطبيعية ، ولكن لاخبرة لها بذلك الفن الذى يؤدى إلى زيادتها وتوسيعها .

وهذه نقطة حرية بالاهتمام . فإن حدث وقامت جمهورية ديمقراطية مثل جمهورية الولايات المتحدة فى بلدة توطدت فيها سلطة الفرد من قبل ، وتغلغلت آثار التركيز الإدارى فى عادات الشعب وقوانينه ، ما ترددت فى القول بأن النظم الاستبدادية ستكون فى هذه الجمهورية أمراً لايطاق ، وأشد مما هى فى أية دولة ملكية مطلقة فى أوربا ، وإن شئنا أن نجد لها شبيهاً فذلك لايكون إلا فى آسيا .

روح المهن القانونية فى الولايات المتحدة وأثرها فى موازنة الديمقراطية

فائدة البحث عن الدوافع الطبيعية التى تحرك رجال القانون – سيكون لرجال القانون دور هام فى بناء مجتمع المستقبل – كيف يضفى عمل المحامين على أفكارهم صبغة أرستقراطية – الأسباب العرضية التى قد تقف هذه النزعة – سهولة انضمام الأرستقراطية إلى جانب رجال القانون – استفادة الحاكم المستبد من المحامين – مهنة القانون هى العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يصح أن تتحد معه العناصر الطبيعية للديمقراطية – الأسباب الخاصة التى قد تؤدى إلى صبغ عقلية المحامين الأمريكيين الإنجليز ، بصبغة أرستقراطية – أرستقراطيو أمريكا يوجدون فى منصة القضاء وفى سلك المحامين – تأثير المحامين فى المجتمع الأمريكى – أثر روحهم القانونية الخاصة فى التشريع والإدارة وحتى فى الشعب نفسه .

يتضح لكل من زار أمريكا ، ودرس قوانينها أن السلطة التى عهد بها الأمريكيون إلى رجال القانون ، وتأثير هؤلاء فى الحكومة ، هما أقوى ضمان قائم يحول دون إسراف الديمقراطية . ويبدو لى أن هذه النتيجة جاءت من سبب عام ، من الخير أن نتقصى أمره ، إذ من الجائز أن يظهر فى بلاد أخرى .

اشترك رجال القانون فى الخمسمائة سنة[١] الأخيرة فى جميع الحركات السياسية فى أوربا ؛ فتارة كانوا مجرد أدوات فى أيدى الحكام السياسيين ، وتارة كان هؤلاء الحكام آلات فى أيديهم هم . وكانوا فى العصور الوسطى سنداً قوياً للتاج ، ولبسط نفوذ الملك وسلطانه ، ولكنهم أخذوا منذ ذلك الوقت يبذلون جهدهم للحد من سلطته وتقييدها ، فعقدوا فى إنجلترا محالفة وثيقة مع الأرستقراط ، أما فى فرنسا فقد دلوا على أنهم أخطر خصومها . فهل كان رجال القانون فى كل هذه الظروف تحفزهم دوافع مباغتة وعابرة ،

(١) منذ خمسة قرون قبل ١٤٨٠ نجد فى فرنسا عصر الملك فليب الجميل الذى توفى سنة ١٣١٤ . وفى عصره كانت الكلمة لرجال القانون فى الدولة .

أم كانوا مدفوعين إلى حد ، كبير أو صغير ، بنزعات تعد طبيعية فيهم ؛ وهى نزعات تتجلى دائماً فى شتى عصور التاريخ ؟ دفعنى إلى هذا البحث أن هذه الطائفة الخاصة من الناس قد تدعى يوماً ما للقيام بدور هام فى المجتمع السياسى الذى ينتظر أن يقوم فى وقت غير بعيد .

إن دراسة القانون لتخلق فيمن عكفوا عليها عادات معينة من حيث النظام ، وميلاً إلى العناية بالنواحى الشكلية ، وحرصاً على مراعاة الاتساق فى الآراء وترابطها بها مما يجعلهم بطبيعة الحال أعداء للروح الثورية ، وخصوصاً لتلك الأهواء الجامحة التى يعوزها التروى وينقصها التفكير .

إن المعلومات الخاصة التى يستقيها المحامون من دراستهم القانونية تكفل لهم أن يتبوءوا مرتبة قائمة بذاتها فى المجتمع ، فهم يشكلون ضرباً من الهيئة المتميزة بين الطبقات المستنيرة ، ففكرة تفوقهم التى تشبعوا بها تظل تراودهم كل يوم فى ممارستهم شئون مهنتهم . فهم رجال علم لا غنى عنه ، وهو علم ليس بالمنتشر بين الناس . فهم يقومون بدور الحكم بين المواطنين ؛ ومن عاداتهم توجيه أهواء الفريقين المتخاصمين العمياء نحو غرضهم هم الخاص ، مما يوحى إليهم بشيء من الازدراء لما تصدره الجماهير من أحكام وتبديه من آراء . وفضلاً عن ذلك فهم هيئة تكونت ، لا بتفاهم سابق بين بعضهم وبعض ، ولا باتفاق يوجه جهودهم نحو غاية واحدة ، ولكن تشابه دراستهم ووحدة ظروفهم ربطت بين عقولهم وتفكيرهم كما تربط المصلحة المشتركة بين جهودهم .

ومن السهل أن نستكشف بعض ميول الأرستقراطيين وعاداتهم من أخلاق المحامين . فهم يشاركون هؤلاء الأرستقراطيين فى محبتهم للنظام والشكليات ، وينفرون من أعمال الجماهير ، ويحتقرون فى سريرتهم حكومة الشعب احتقار الأرستقراطيين إياها . ولست أقصد بذلك أن نزعات المحامين « الفطرية » هذه قوية بطبيعتها حتى أنها لتتحكم فيهم تحكماً لا قبل لهم بمقاومته ، بل أقصد أن مصلحتهم الخاصة هى التى تسيطر عليهم كما تسيطر على سائر الناس ، ولا سيما إن كانت هذه المصلحة الخاصة عاجلة .

ففى المجتمع الذى لا يستطيع فيه رجال القانون أن يشغلوا فى عالم السياسة المركز الذى يشغلونه فى حياتهم الخاصة ، سيكونون يقينا من أنشط أعوان الثورة . ولكن يجب أن نتساءل عما إن كان السبب الذى يحملهم على الهدم أو على التجديد قد نشأ عن ميل دائم رصين فيهم ، أم عن حدث عارض . حقاً إن رجال القانون قد أسهموا فى قلب حكومة فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن يجب أن نرى إن كانوا قد فعلوا ذلك لأنهم درسوا القوانين ، أم لأنهم حرموا الاشتراك فى وضعها .

فمنذ خمسة قرون تزعم النبلاء الإنجليز الشعب ، وجعلوا يتكلمون باسمه ؛ وإنا لنرى الأرستقراطية تؤيد التاج فى الوقت الحاضر ، وتدافع عن حقوق الملك وامتيازاته . ولكن الأرستقراطية على الرغم من ذلك لها ميولها ونزعاتها الخاصة بها . وجدير بنا أن نحذر إذن

من أن نخلط بين الأفراد الأعضاء فى هيئة ما ، وبين الهيئة فى جملتها . فقد نجد فى كل حكومة حرة ، أيا كان شكلها ، أعضاء من رجال القانون يتصدرون الصفوف الأمامية من كل حزب . فهذه الملاحظة نفسها تصدق على الأرستقراطيين . فقادة الحركات الديمقراطية التى هزت العالم ، كانوا جلهم من النبلاء . هذا ، ولا يتسنى لهيئة ممتازة ، أعضاؤها من صفوة الناس ، أن تحقق مطامح كل هؤلاء الأعضاء ، فإن ما لديهم من مواهب ومن أهواء أكثر مما عندها من المناصب والوظائف التى يصح أن تستخدمهم فيها . فلا عجب إذن إن وجدنا عدداً كبيراً من الأفراد المستعدين لمهاجمة ما تستمتع به هذه الهيئة من امتيازات ، لا يستطيعون أن يحولوها بسرعة إلى ما فيه مصلحتهم .

فأنا لا أقول بأن جميع رجال القانون كانوا فى كل الأوقات أنصاراً للنظام وأعداء للبدع والتجديدات . بل كل ما أقوله إن معظمهم كان ذلك . فى البلاد التى يصرح للمحامين فيها بأن يتبوءوا المركز السامى ، الذى هو مركزهم بطبيعة الحال ، يكونون محافظين متشددين ، وخصوماً ألداء للديمقراطية . وإذا ما أغلقت الأرستقراطية أبوابها فى وجوه رجال القانون ، خلقت لنفسها منهم أعداء خطرين كل الخطر ؛ فهم بمهنتهم وبأعمالهم مستقلون عن النبلاء ، وهم من حيث الثقافة والتعليم يشعرون أنهم وإياهم فى مستوى واحد ، وإن كانوا دونهم ثراء وسلطاناً . أما إذا ما قبل الأرستقراطيون أن يمنحوا رجال القانون الممتازين شيئاً مما يستمتعون به من الامتيازات الخاصة ، فسرعان ما تتفق الطائفتان وتنظران إلى مصالحهما على أنها أشبه ما تكون بمصالح أسرة واحدة .

وأرانى ميالاً كذلك إلى الاعتقاد بأن من السهل على الملك دائماً أن يخلق من المحامين أصلح الأدوات لخدمة سلطانه . فثم صلة وثيقة بين هذه الطبقة من الناس وبين السلطة التنفيذية أشد مما توجد بينها وبين الشعب ، وإن كانت كثيراً ما عاونت على قلب الأولى . وكذلك يوجد تقارب طبيعى بين النبلاء والشعب ، على الرغم من أن الطبقات العليا فى المجتمع كثيراً ما كانت تتفق مع الطبقات الدنيا ، وتقاوم امتيازات الملك .

هذا ويضع المحامون النظام العام فوق كل اعتبار . وخير ضمان للنظام العام هو السلطة ، ولا يفوتنا كذلك أنهم إن كانوا يقدرون الحرية تقديراً عظيما ، فإنهم يقدرون الناحية القانونية عادة تقديراً أعظم . فهم لا يخشون الاستبداد ، بقدر ما يخشون السلطة التحكمية . ومادام التشريع هو الذى يقوم من تلقاء نفسه بحرمان الناس استقلالهم ، فهم راضون . وعلى ذلك فأنا مقتنع بأن الأمير الذى ينبغى أن يمنع اعتداءات الديمقراطية على حقوقه ، بالعمل على إضعاف السلطة القضائية فى ممتلكاته ، والتقليل من تأثير المحامين السياسى ، يخطىء خطأ جسيماً . إنه يكون قد ترك جوهر السلطة يفلت من بين يديه كى يقبض على الخيال . فمن الحكمة أن يدخل المحامين فى الحكومة . فإن هو عهد إليهم

بالاستبداد فى شكل من أشكال العنف عاد ووجده قد اتخذ فى أيديهم ستاراً من العدالة والقانون .

تلائم الحكومة الديمقراطية ازدياد قوة المحامين السياسية . فإن أنت استبعدت الأغنياء والنبلاء والأمير عن الحكم استولى عليه المحامون بطبيعة ما لهم من حق ، إذ هم وحدهم أصحاب الثقافة والنباهة الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار الشعب لتولى شئون الحكم من بين الفئات كلها التى خارج دائرته . فإن كانت ميولهم تدفعهم نحو الأرستقراطية ونحو الأمير فمصالحهم تجعلهم على اتصال بالشعب . فهم يحبون حكومة الديمقراطية دون أن يشتركوا فى نزعاتها ، ومن غير أن يحاكوها فى نقاط ضعفها . ومن ثم فهم يستمدون سلطة مزدوجة منها وعليها ، فالشعب فى الدول الديمقراطية لا يسىء الظن برجال القانون . ومن المعلوم أن من مصلحة القانونيين أن يخدموا قضية الشعب ، فهو يستمع إليهم فى غير غضب ، لأنه لايعزو إليهم أى نية سيئة نحوه . نعم إن المحامين لايرغبون فى هدم المؤسسات الديمقراطية ، ولكنهم يعملون باستمرار على تحويلها عن اتجاهها الحقيقى بوسائل شتى غريبة عن طبيعتها . فالمحامون من الشعب بمولدهم ، وبمصالحهم ؛ وهم من الأرستقراطيين بالعادة وبالميول ، فهم أشبه بحلقة وصل تربط طبقتى المجتمع العظيمتين .

إن رجال القانون هم العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يمكن أن يتحد مع العناصر الديمقراطية الطبيعية ، فى غير عنف ؛ ومن الجائز أن يتحد معها اتحاداً دائماً نافعاً . لست أجهل ما فى هيئة رجال القانون من عيوب ذاتية ، ولكن لولا هذا المزيج الذى يتكون من رزانة رجال القانون ومن المبدأ الديمقراطى ، لساورنى كل شك فى إمكان الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية زمناً طويلاً . ولا أعتقد أن الجمهورية تأمل ، فى وقتنا الحاضر ، أن تبقى ، إن لم يزد نفوذ المحامين فى الشئون العامة بنسبة ازدياد قوة الشعب .

هذه الصبغة الأرستقراطية التى أراها شائعة بين رجال القانون تتجلى واضحة فى الولايات المتحدة وفى بلاد الإنجليز أكثر منها فى أية دولة أخرى . ولا يرجع هذا إلى ما يقوم به المحامون الإنجليز والأمريكيون من دراسات فقهية ، بل يرجع إلى طبيعة القانون ، وإلى المركز الذى يشغله مفسرو القانون هؤلاء فى كل من إنجلترا وأمريكا . فقد استبقى الإنجليز والأمريكيون كلاهما قانون العمل بالسوابق ، أى أنهم ظلوا يستمدون آراءهم القانونية والأحكام التى يجب أن تصدرها محاكم من آراء أسلافهم وقراراتهم . فميل المحامى الإنجليزى أو الأمريكى إلى كل قديم يكاد يتحد دائماً بمحبة للإجراءات المنظمة القانونية .

ولهذا الميل تأثير آخر على اتجاه عقلية رجال القانون ، ومن ثم على اتجاه المجتمع . فالمحامون الإنجليز والأمريكيون يبحثون عما أنجز وتم فعلاً من قبل ، على حين يبحث المحامى الفرنسى عما كان يجب أن يعمل . فالأولون يعتمدون على السوابق ، أما الآخرون فيعتمدون على الأسباب . وقد يدهش المراقب الفرنسى أن يسمع عن كثرة مايقتبسه

الإنجليز والأمريكيون من آراء غيرهم وقلة ما يدلون به من آرائهم هم ، على حين أن العكس هو الذى يحدث فى فرنسا ، حيث نجد أتفه قضية لا تعالج من غير أن يتقدم المحامى بنظام جديد من الآراء من بنات أفكاره ، ويناقش المبادىء القانونية الأساسية حباً فى الحصول على قيراط واحد من الأرض بقرار من المحكمة . فإغفال الرأى الخاص ، وهذا الاحترام الضمنى لرأى السلف ، هما الأمران اللذان يشترك فيهما المحامى الإنجليزى مع زميله المحامى الأمريكى . فهما إنكار للذات وللفكر . فهذا الاسترقاق الذى يجد فيه المحامى نفسه مضطراً إلى الإذعان له ، والاعتراف به ، ويجبره على الاحتفاظ بفكره لنفسه ، ويجعل له عادات هيابة بالضرورة ، وميولاً محافظة فى كل من أمريكا وفى إنجلترا أكثر مما للمحامى الفرنسى .

كثيراً ما تكون القوانين الفرنسية المسطورة عسيرة الفهم ، ومع ذلك ففى استطاعة كل امرىء أن يقرأها . هذا ، ومن جهة أخرى ، لا شىء أغمض ، وأغرب على غير المختصين ، من تشريع أساسه السوابق . فالحاجة الماسة إلى المعاونة ألقانونية التى يلمسها المواطنون الأمريكيون والإنجليز ، وفكرة الناس العالية عن مقدرة رجال القانون ، تعملان على زيادة فصلهم شيئاً فشيئا عن الشعب ، وجعلهم طبقة خاصة متميزة عنه . إن المحامى الفرنسى لا يعدو أن يكون رجلاً واسع الاطلاع على قوانين بلاده ولوائحها ؛ أما المحامى الإنجليزى أو الأمريكى فأشبه ما يكون بالكاهن عند قدماء المصريين ؛ فهو وحده ، الذى يستطيع أن يفسر علماً من علوم الأسرار الخفية ، شأنه شأن ذلك الكاهن .

كذلك يؤثر مركز المحامين فى إنجلترا وأمريكا فى عاداتهم وآرائهم . فقد حرصت الأرستقراطية الإنجليزية على أن تجتذب إلى نظامها كل من يشبهها ، فأفاضت على رجال القانون درجة عظيمة من الأهمية والقوة . فالمحامون لا يشغلون فى المجتمع الإنجليزى الصفوف الأولى ، ولكنهم راضون بالمركز الذى هم فيه ، فكأنهم يكونون الفرع الأصغر من الأرستقراطية الإنجليزية ؛ وهم يتعلقون بحب إخوتهم الكبار ، على الرغم من أنهم لا يستمتعون بجميع ميزاتهم . وعلى هذا صار المحامون الإنجليز يخلطون الأذواق والآراء الأرستقراطية فى الدوائر التى يترددون عليها ، بالمصالح الأرستقراطية التى لمهنتهم .

والحق أن عقلية المحامى التى أحاول وصفها هنا ، تتجلى بصورة واضحة كل الوضوح فى إنجلترا خاصة ؛ فالقوانين فى تلك البلاد لا تحترم لصلاحها وسدادها بقدر ما تحترم لقدمها . فإن اقتضت الضرورة تعديلها بشكل يجعلها تتكيف بالتغييرات التى تحدث فى المجتمع بمرور الزمن ، التجأ الشارع إلى أبرع الحيل التى يتصورها العقل ، بقصد المحافظة على هيكل القوانين التقليدى ، وليقنع نفسه بأنه إن أضاف شيئاً إلى ما عمله أسلافه ، فما ذلك إلا تطويراً لآرائهم واستكمالاً لعملهم . فلا أمل مطلقاً فى أن نجعله يعترف بأنه مجدد ؛ فإنه لا يعقل أن يكون كذلك ؛ ويفضل أن يلجأ إلى ذرائع سخيفة ، من أن يقرر

أنه مذنب اقترف جريمة شنعاء بمثل هذه الشناعة . وتتجلى هذه الروح ، بوجه خاص ، فى المحامين الإنجليز ، إذ يبدو عليهم أنهم لا يحفلون بالمعنى الحقيقى للموضوع الذى هم بصدده ، بقدر ما يهتمون بنصه وحرفيته . فكأنى بهم يؤثرون أن يغفلوا العقل ، ويغفلوا الإنسانية على أن يحيدوا قيد أنملة عن حرفية القانون . فلا بأس من تشبيه التشريع الإنجليزى إذن بأرومة شجرة قديمة طعمها المحامون بفروع متنافرة تختلف عن الشجرة نفسها كل الاختلاف ، بأمل أن أوراق هذه الفروع ، على الرغم من اختلاف ثمرتها ، قد تختلط بجذع الشجرة الوقور التى تحملها جميعاً .

ليس فى أمريكا أشراف ولا أدباء . والشعب لا يميل إلى الثقة بأغنيائه ، ومن ثم صار المحامون يعدون أسمى طبقة سياسية ، وأوسع فئات المجتمع ثقافة ؛ فليس هم وراء التجديد أى ربح ، وذلك يضيف عنصراً آخر من عناصر المحافظة إلى ميلهم لمراعاة النظام العام . فإن سأل سائل أين نجد الأرستقراطية الأمريكية ؟ أجبته فى غير تردد ، أنها ليست بين الأغنياء الذين لا رابطة مشتركة بينهم تربطهم بعضهم ببعض وإنما هى بين الجالسين على منصات القضاء ، والمحامين الذين يترافعون أمامهم .

إنّا كلما تأملنا فيما يجرى فى الولايات المتحدة ازددنا اقتناعاً بأن رجال القانون يعدون أقوى هيئة فى أمريكا توازن الديمقراطية ، إن لم يعدوا العنصر الوحيد الذى يوازنها . فمن اليسير علينا أن نرى كيف تستطيع عقلية رجال القانون فى تلك البلاد ، بما لها من صفات ، بل وبما لها من أخطاء أيضاً ، أن تعدل ما فى الحكومات الشعبية من رذائل ذاتية فيها . فإذا ثمل الشعب الأمريكى بأهوائه ، أو انساق مع آرائه المتهورة ، استخدم مستشاروه القانونيون نفوذهم لتعديل هذه الآراء ، أو كبح جماحها ، بشكل يكاد لا يرى . فهؤلاء المستشارون يقاومون متسترين ميول الشعب الديمقراطى بنزعاتهم الأرستقراطية ، كما يقاومون ، بتعلقهم الأسطورى بكل ما هو عتيق ، محبة الشعب لكل جديد ؛ وكذلك يقاومون بآرائهم الضيقة مشروعات الشعب الواسعة ، ويواجهون تسرع الشعب وقلة صبره ، بمماطلاتهم وتسويفاتهم المعروفة .

فالمحاكم هى الوسائل المرئية التى يهيمن بها رجال القانون على الديمقراطية . ففضلاً عن ميل القاضى إلى مراعاة الانتظام فى الأعمال ، ذلك الميل الذى اكتسبه من دراساته الفقهية ، فإنه يستمد مزيداً من محبة الاستقرار والثبات ، من ثبات مركزه هو ، وعدم قابليته للعزل من منصبه . لقد رفعته معلوماته القانونية من قبل إلى مركز مرموق بين أقرانه ، ثم تأتى سلطته السياسية فتضفى على مركزه هذا وجاهة ، وتجعل له ميول الطبقات الممتازة ونزعاتها .

ولما كان القاضى الأمريكى مسلحاً بما خول له من حق إعلان عدم دستورية القوانين ، صار يتدخل باستمرار فى الشئون السياسية . إنه لا يستطيع أن يكره الناس على

وضع القوانين ولكنه يستطيع على الأقل إجبارهم على ألا يرفضوا احترام القوانين التى وضعوها، وألا يكونوا متناقضين مع أنفسهم. لم يغب عنى أن فى الولايات المتحدة نزعة خفية نحو الإنقاص من قوة السلطة القضائية، وأن الحكومة تستطيع، بحسب معظم دساتير الولايات المختلفة، وبناء على طلب المجلسين التشريعيين إقصاء القضاة من مراكزهم. كما تقضى بعض دساتير الولايات الأخرى بأن يكون أعضاء الهيئة القضائية بالانتخاب، بل ويمكن أيضاً إعادة انتخابهم لأكثر من مرة. وإنى لأجرؤ على التكهن بأن هذه البدع سوف تؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى أخطار جسام، وسيأتى عليها يوم تجد فيه أنها، بإنقاصها استقلال القضاء، قد هاجمت الجمهورية الديمقراطية نفسها، لا السلطة القضائية وحدها.

ويجب ألا يتصور أحد مع ذلك أن هذه العقلية القانونية مقصورة فى الولايات المتحدة على المحاكم وحدها، بل إنها تمتد إلى ما وراءها من مراحل طويلة. فلما كان المحامون هم الطبقة المستنيرة الوحيدة التى لا يسىء الشعب الظن بها، صاروا هم الذين يعينون فى معظم الوظائف العامة الكبرى، فتراهم كثيرين فى المجالس التشريعية وفى المراكز الرئيسية فى مختلف الإدارات. فلا غرو أن صار لهم تأثير قوى فى وضع القوانين وفى تنفيذها. ومع ذلك فهم مضطرون إلى الإذعان لحكم الرأى العام، لأنهم لا يستطيعون مقاومته. ولكن من السهل علينا أن نجد دلائل كثيرة على ما يمكن أن يعملوه، لو كانوا أحراراً فى أن يعملوا مايشاءون. فالأمريكيون الذين جددوا كثيراً وخلقوا الكثير من البدع فى قوانينهم السياسية، لم يدخلوا سوى تغييرات طفيفة فى قوانينهم المدنية، وقد تمت هذه التغييرات بصعوبة جمة على الرغم من أن كثيرا من هذه القوانين تتعارض مع وضعهم الاجتماعى. ومرد ذلك إلى أن الأغلبية مضطرة فى أمور القانون المدنى إلى الرجوع إلى سلطة رجال القانون. والمحامون الأمريكيون لا يميلون إلى التجديد إذا تركوا وشأنهم.

فقد يعجب الرجل الفرنسى كل العجب عندما يسمع الناس يتشكون فى الولايات المتحدة من روح الجمود الغالبة على رجال القانون ومن تحيزهم للمؤسسات القائمة.

إن تأثير العادات القانونية يمتد إلى ما وراء الحدود الدقيقة التى أشرت إليها، فلا تكاد تبدو مشكلة أساسية فى أفق الولايات المتحدة حتى تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مشكلة قضائية، ومن ثم كان الأطراف مضطرين إلى استعارة الآراء، بل والعبارات، المستعملة فى الإجراءات القضائية واستعمالها فى مناقشاتهم اليومية. ولما كان معظم الرجال الذين يتصدون للخدمات العامة، من المحامين، أو ممن كانوا منهم، فإنهم يدخلون عادات مهنتهم ومصطلحاتها الفنية فى إدارة الشئون العامة؛ ثم يأتى المحلفون فينشرون هذه العادات بين جميع الطبقات، وبذلك صارت لغة القانون ومصطلحاته هى اللغة الجارية على كل لسان، وأخذت العقلية القانونية التى نشأت فى المدارس والمحاكم تتغلغل شيئاً فشيئاً فيما وراء أسوار هذه المؤسسات، حتى وصلت إلى صميم المجتمع، ونزلت إلى طبقاته الدنيا. وينتهى الأمر بأن يأخذ الشعب كله بعادات القضاة والمحامين وأذواقهم. فالمحامون فى الولايات

المتحدة قوة لا يخشى الناس بأسها إلا قليلاً ، لأنهم لا يكادون يحسونها . فليس لهم سمة خاصة تميزهم عمن سواهم ؛ ذلك إلى أنهم يتكيفون بمرونة عظيمة بحسب مقتضيات العصر ، ويلائمون بين أنفسهم وبين كل حركة من حركات الهيئة الاجتماعية . إلا أن هذا الفريق من الناس ليغشى الجماعة بأسرها ، ويتغلغل فى كل طبقاتها ، ويؤثر فى جميع البلاد بشكل غير محسوس . فهو الذى يشكلها آخر الأمر بما يتفق ورغباته .

نظام المحلفين فى الولايات المتحدة ، باعتباره مؤسسة سياسية

المحاكمة بوساطة المحلفين شكل من أشكال سيادة الشعب ، ويجب أن تقارن بالقوانين الأخرى التى تقيم هذه السيادة – تأليف هيئة المحلفين فى الولايات المتحدة – تأثير اتباع نظام المحلفين فى الشخصية القومية – وفيه تربية للشعب – كيف يؤدى هذا النظام إلى توطيد نفوذ القضاء ونشر الروح القانونية بين الشعب ...

مادام الموضوع قد ساقنى إلى الكلام عن إدارة العدالة فى الولايات المتحدة فليس من الصواب أن أتركه من غير إشارة إلى نظام المحلفين . ومن الممكن أن ننظر إلى نظام المحاكمة بالمحلفين هذا من وجهتين مختلفتين ؛ فننظر إليه باعتباره مؤسسة قضائية وباعتباره مؤسسة سياسية . ولو قصدت أن أعرف مدى كفالة هذا النظام لحسن تصريف العدالة وبخاصة فى القضايا المدنية ، لقلت إن فائدته موضع نزاع . فقد تأسس أول ماتأسس والجماعة مازالت فى طفولتها ، والمحاكم لا تقضى إلا فى المسائل الواقعية البسيطة ؛ فليس من السهل جعل هذا النظام يتلاءم مع احتياجات جماعة متحضرة حضارة راقية تضاعفت فيها علاقات الناس المتبادلة ، وكثرت إلى مدى يستثير الدهشة ، واتخذت صبغة عقلية مستنيرة .

إن ما أهدف إليه هنا هو أن أدرس نظام المحلفين باعتباره مؤسسة سياسية . فكل اتجاه آخر غير هذا الاتجاه ينحرف عن الموضوع الأساسى ، ولذلك فإنى لن أطيل فى ذكر نظام المحاكمة بوساطة المحلفين باعتباره مؤسسة قضائية . فعندما اختار الإنجليز العمل بهذا النظام ، كانوا شعباً يكاد يكون همجياً . أما الآن وقد أصبحوا من أكثر أمم العالم استنارة ، فيبدو لى أن استمساكهم به يزداد بازدياد ثقافتهم . فقد هاجروا إلى كل أرجاء هذه الدنيا ، واستعمروا فيها . فمنهم من أنشأ مستعمرات ، ومنهم من أقاموا دولاً مستقلة . أما البلد الأم فقد ظل محتفظاً بدستوره الملكى ، على حين أنشأ الكثير من ذراريه جمهوريات قوية ، وكانوا يفخرون فى كل مكان حلوا به بميزة الأخذ بنظام المحلفين . فأسسوا هذا النظام وسارعوا إلى إعادته فى كل محلة استوطنوها . فالمؤسسة القضائية التى تنال رضى شعب عظيم وتظل حائزة لهذا الرضى عصوراً طوالاً متتالية ، وتتكرر بكل عناية فى كل مرحلة من مراحل الحضارة ، وفى مختلف الأقاليم المناخية وكل شكل من أشكال الحكومة – هذه المؤسسة لا يمكن أن تكون متنافية مع روح العدالة .

ولكن لندع هذه الناحية من الموضوع . فمن ضيق النظر أن نعد نظام المحلفين مجرد مؤسسة قضائية ؛ ومهما كان نفوذه فى قرارات المحاكم عظيماً ، فهو أعظم من ذلك فى نظام المجتمع فى جملته . فنظام المحلفين مؤسسة سياسية قبل كل شىء ، وينبغى أن ننظر إليه من هذه الناحية كى نقدره حق قدره .

فالمقصود بالمحلفين عدد معين من المواطنين يختارون بالاقتراع ويخول هم مؤقتاً حق إصدار الأحكام . فالمحاكمة بوساطة المحلفين ، من حيث الجرائم ، تبدو لى عنصراً جمهورياً فى الحكومة إلى حد كبير ، للأسباب التى أوردها فيما يلى :

قد يكون نظام المحلفين أرستقراطياً أو ديمقراطياً بحسب الطبقة التى يختار منها هؤلاء المحلفون ؛ ولكنه يظل مع ذلك محتفظاً بكامل صفته الجمهورية من حيث إنه يضع توجيه المجتمع الحقيقى فى أيدى المحكومين أنفسهم ، أو فى أيدى جزء منهم ، وليس فى أيدى الحكومة . ولا يخفى أن القوة لم تكن أبداً أكثر من عنصر زائل من عناصر النجاح فى شىء ما ، وبعد القوة تأتى فكرة الحق . فكل حكومة لا تصل إلى أعدائها إلا فى معترك القتال مآلها الهلاك الزؤام . لا يوجد الجزاء الحقيقى للقوانين السياسية إلا فى التشريع الجنائى . فإن انعدم هذا الجزاء فقد القانون قوته عاجلاً أو آجلاً . وعلى هذا كان الذى يتولى عقاب المجرم على ما ارتكبه ، سيد المجتمع المسيطر عليه . ولما كان نظام المحلفين يرفع الشعب نفسه ، أو على الأقل طبقة من المواطنين ، إلى منصات القضاء ، فهو إذن يخول للشعب أو لهذه الطبقة من المواطنين حق توجيه المجتمع .

يختار المحلفون فى إنجلترا من طبقة الأرستقراطيين . والأرستقراطيون هؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويطبقونها ، ويعاقبون كل من ينتهك حرماتها . فكل شىء عندهم يقوم على أساس متسق ، ومن ثم ساغ لنا أن نسمى إنجلترا جمهورية أرستقراطية حقاً . أما فى الولايات المتحدة فالنظام عينه يصدق على الشعب جميعه ؛ فلكل مواطن أمريكى حق مقرر فى أن يَنتخب ويُنتخب . ويبدو أن نظام المحلفين على النحو الذى يفهمونه فى أمريكا ، قد جاء نتيجة مباشرة ومتطرفة من نتائج سيادة الشعب ، شأنه فى ذلك شأن نظام الانتخاب العام . فهما أداتان متساويتان فى القوة ، ويعاونان على سيادة الأغلبية . فجميع الملوك الذين اختاروا أن يقيموا حكمهم على أساس سلطتهم هم الخاصة وحدها ، وأن يوجهوا المجتمع بدلاً من أن يتبعوا هم توجيهاته - أضعفوا من سلطان نظام المحلفين هذا ، أو قضوا عليه . فقد ألقى ملوك أسرة تيودور بالمحلفين الذين أبوا أن يدينوا الناس ، فى أعماق السجون ، وأمر نابليون بأن يتم انتخاب المحلفين على أيدى عملائه وأعوانه .

ومهما كان معظم هذه الحقائق جلياً ولا نزاع فيه ، فإنه لم ينل إجماع الناس عليه . فما زال نظام المحاكمة بواسطة المحلفين هذا غير مفهوم الفهم الصحيح ، فى فرنسا على الأقل . فإن نحن عرضنا لبحث الصفات التى يجب أن تتوافر فى المحلفين ، اقتصر البحث

على الكلام فيما لدى المواطنين الذين يقع عليهم الاختيار من ذكاء ومن علم ، كأن نظام المحلفين ليس إلا مؤسسة قضائية . وهذا فى نظرى أقل نواحى الموضوع شأناً . فنظام المحلفين نظام سياسى قبل كل شيء ، ويجب اعتباره شكلاً من أشكال سيادة الشعب . فإذا ما رفضت هذه السيادة وجب أن يرفض نظام المحلفين ، أو يكيف بالقوانين التى على أساسها قامت هذه السيادة ؛ والمحلفون هم ذلك الجزء من الأمة الذى عهد إليه بتنفيذ القانون . كما أن رجال التشريع ، هم ذلك الجزء من الأمة الذى يضع القوانين . وكى يكون المجتمع محكوماً بطريقة واحدة ثابتة يجب أن يزداد عدد المواطنين ذوى الأهلية للعمل فى هذا النظام ، أو ينقص ، بحسب قوائم الناخبين . هذه هى أجدر وجهات النظر ، فى اعتقادى ، بعناية المشرعين ، وكل ما عداها ثانوى بالإضافة إليها وفروع لها .

فقد بلغ اقتناعى بأن نظام المحلفين مؤسسة سياسية قبل كل شيء ، أن صرت أنظر إليه على هذا الضوء عندما يطبق على القضايا المدنية . فالقوانين تظل دائماً قلقة غير مستقرة إلا إذا قامت على أساس من عرف الأمة وعاداتها . والعرف قوة الشعب الوحيدة الباقية التى تقاوم غيرها من القوى وتصمد أمامها . فإن اقتصر عمل المحلفين على النظر فى قضايا الجرائم لم يعد الشعب يشاهد عملهم إلا أحياناً ، وفى قضايا خاصة ، وعندئذ فيخشى عليه أن يعتاد الاستغناء عنهم فى مجرى الحياة العادى ، ويعد نظامهم مجرد أداة من أدوات الحصول على العدالة لا أداتها الوحيدة .

والأمر على العكس من ذلك عندما يشمل عمل المحلفين الحكم فى القضايا المدنية أيضاً . فتطبيق هذا النظام يصبح عندئذ واضحاً لهم وماثلاً أمامهم باستمرار ، لأنه يمس كل مصالح الجماعة ، ويشارك فيه كل إنسان : وبذلك يتغلغل فى جميع مظاهر الحياة ويشكل العقل البشرى على غرار أشكاله الخاصة ، ويرتبط شيئاً فشيئاً بفكرة العدالة نفسها .

وإذا اقتصر نظام المحلفين على القضايا الجنائية وحدها ، أصبح فى خطر باستمرار . أما إذا استخدم فى الإجراءات المدنية استطاع أن يتحدى اعتداءات الزمن ، واعتداءات الإنسان عليه . فلو كان من السهل استبعاد نظام المحلفين من العادات الإنجليزية سهولة استبعاده من قوانينهم ، لزال فى عهد آل تيودور ؛ ولكن الحق أن نظام المحلفين المدنى قد أنقذ فعلاً حريات الإنجليز فى ذلك العهد . وأيا كان الشكل الذى يطبق به فلابد أنه يؤثر فى الشخصية القومية تأثيراً عظيماً ؛ ويزداد تأثير هذا النظام زيادة كبيرة إذا ما أدخل فى القضايا المدنية . فنظام المحلفين ، وبخاصة فى القضايا المدنية ، ينفث روح القضايا فى عقول المواطنين جميعاً . فهذه الروح ، مع العادات المتصلة بها ، تعد أسلم إعداد للمؤسسات الحرة فهى تثبت احترام موضوع الأحكام وفكرة الحق فى كل الطبقات . فلو أزلنا هذين العنصرين لأصبح حب الاستقلال مجرد شهوة هدامة . فنظام المحلفين يعلّم الناس ممارسة العدالة ، ويعلم كل مواطن أن يحكم على أخيه بما يجب أن يحكم أخوه عليه به . وتصدق هذه الحقيقة ، بوجه خاص ، فى حالة المحلفين فى القضايا المدنية . فإن كان عدد الأشخاص

الذين يمكنهم أن يفهموا المحاكمات الجنائية صغيراً ، فكل إنسان معرض لأن تكون له قضية أمام المحاكم المدنية . فنظام المحلفين يعلم كل امرىء ألا ينكص أمام مسئوليته عن كل ما يفعل ، ويمكن له من أن يثق بنفسه الثقة الجديرة بالرجولة الحقة ، والتى لا يمكن لأية فضيلة سياسية أن توجد بدونها ، ويفيض على كل مواطن نوعاً من الجلال ، ويجعلهم جميعاً يشعرون بالواجبات التى يتحتم عليهم القيام بها نحو المجتمع ، والدور الذى يقومون به فى حكومته – فهو ، بإكراهه الناس على توجيه انتباههم إلى أمور غير أمورهم الخاصة ، يهذب من هذه الأثرة الشخصية ، والأثرة كما لا يخفى آفة المجتمع .

إن نظام المحلفين هذا ليدرب الناس ويعاونهم معاونة صادقة على جعل أحكامهم على الأشياء سديدة ، ذلك إلى أنه يزيد ما لديهم من فطنة طبيعية . هذه فى نظرى ميزته الكبرى . فما أشبه هذا النظام بمدرسة مجانية مفتوحة باستمرار يدرس فيها كل محلف حقوقه ، ويتصل كل يوم بفئات من أعلم الناس وأكثرهم استنارة من فئات الطبقة العليا ، ويصبح ملماً بالقوانين إلماماً عملياً . فالمحامون المترافعون ، والقضاة ، يجعلونها فى متناول مقدرته ، بل وتتلاءم مع أهواء الأطراف المتقاضية . وفى رأيى أن ذكاء الأمريكى العملى ، وذوقه السليم فى الشئون السياسية ، يرجعان فى الغالب إلى طول تمرسه بنظام المحلفين فى القضايا المدنية .

ولست أدرى ما إذا كان نظام المحلفين هذا مفيداً لأصحاب القضايا ، ولكنى واثق كل الثقة من فائدته العظيمة للذين يقضون فى تلك القضايا ، وأعده وسيلة من أنجح الوسائل التى يمكن أن يستخدمها المجتمع فى تربية الشعب .

إن ما قلته هذا يصدق على الأمم جميعاً . ولكن الملاحظة الآتية خاصة بالأمريكيين ، وسائر الجماعات الديمقراطية . فقد أشرت من قبل إلى أن رجال القانون والقضاء فى البلاد الديمقراطية يكونون الهيئة الأرستقراطية الوحيدة التى تستطيع أن تجعل حركات الشعب معتدلة . فليس فى أيدى هذه الأرستقراطية قوة مادية ، وإنما هى تمارس ما لها من نفوذ محافظ على عقول الناس . وأغزر مصادر سلطتها هو نظام المحلفين فى المسائل المدنية . أما فى القضايا الجنائية ، حيث يناضل المجتمع ضد فرد واحد ، فقد ينظر المحلفون إلى القاضى على أنه الأداة الطبيعية السلبية فى أيدى السلطة الاجتماعية ، ويسيئون الظن بكل ما ينصح لهم به . وزيادة على ذلك ، فالقضايا الجنائية تدور كلها حول حقائق بسيطة يستطيع كل امرىء أن يقدرها بفطرته السليمة ؛ وهنا يتساوى القاضى والمحلفون . ولكن الأمر ليس كذلك فى القضايا المدنية ؛ ففيها يبدو القاضى حكماً نزيهاً لا غرض له بين أهواء الطرفين المتقاضيين المتضاربة . فالمحلفون يتطلعون إليه هنا فى ثقة ، ويستمعون إليه فى احترام ، لأن عقله فى هذه الحالة يسيّر عقولهم ، ويهيمن عليها . فالقاضى يلخص لهم الأدلة التى أرهقت ذاكرتهم ، ويرشدهم وسط اتجاهات الإجراءات الملتوية ، ويوجه انتباههم إلى واقع المسألة المعروضة عليهم للحكم فيها ، وينبههم إلى طريقة مراعاة ما يقتضيه القانون . فسلطانه عليهم غير محدود أو يكاد يكون كذلك .

فإن طلب إلى أن أوضح السبب الذى جعلنى لا أتأثر إلا قليلاً بهذه الحجج المستمدة من جهل المحلفين بشئون القضايا المدنية ، أجبت بأنه فى هذه الإجراءات ، إذا لم تكن المسألة المعروضة للحل مجرد وقائع ليس إلا ، لا يكون للمحلفين من الهيئة القضائية سوى مظهرها فحسب ، فهم لايعملون شيئاً سوى أن يؤيدوا قرار القاضى ؛ وهم يؤيدونه بسلطة المجتمع الذى يمثلونه ، على حين يؤيده القاضى بسلطان العقل والقانون .

وللقضاة فى كل من إنجلترا وأمريكا نفوذ على المحاكم الجنائية لم يحدث أبداً أن كان لأحد من القضاة الفرنسيين . والسبب فى هذا الفرق سهل إدراكه . فالقضاة الإنجليز والأمريكيون أقاموا سلطتهم فى القضايا المدنية ، ولا ينقلونها إلا فيما بعد إلى محاكم من نوع آخر ، لم تكن قد اكتسبت فيها أول الأمر . وفى بعض الأحوال ، التى كثيراً ما تكون ذات أهمية بالغة ، يكون للقضاة الأمريكيين الحق فى إصدار الحكم بأنفسهم وحدهم . ففى هذه الأحوال يكونون قد وضعوا عرضاً فى المركز الذى يشغله القضاة الفرنسيون عادة . إلا أن نفوذهم الأدبى أوسع جداً . فهم لا يزالون محاطين بذكرى المحلفين ، ويكاد حكمهم أن يكون له من السلطة بقدر ما لصوت الجماعة التى تمثلها هذه المؤسسة . ويمتد نفوذهم وراء حدود المحاكم بمراحل بعيدة فى الحياة الخاصة ، وفى ضجة الأعمال العامة وجلبتها ، وفى المجالس العامة والتشريعية ، يكون القاضى الأمريكى محوطاً دائماً برجال اعتادوا أن يعتبروا عقله يفوق عقلهم . وبعد أن يكون قد مارس سلطته بإصدار الأحكام فى مختلف القضايا ، يظل يؤثر فى عادات الذين عملوا معه بصفته الرسمية ، بل وفى أخلاقهم أيضاً .

فنظام المحلفين الذى يبدو فى ظاهر أمره مقيداً لحقوق القضاة ، إنما يوطد قوتهم فى الواقع . وليس ثَم بلاد فيها القضاة أقوياء بمثل ما هم فى البلاد التى يشاركهم الشعب فى ميزاتهم . فبوساطة المحلفين فى الشئون المدنية خاصة استطاع القضاة الأمريكيون أن يبثوا روح مهنتهم القانونية فى نفوس أدنى طبقات المجتمع . وهكذا يكون نظام المحلفين الذى يعد أنشط وسيلة لجعل الشعب يحكم ، هو كذلك أنجع طريقة لتعليمه كيف يحسن هذا الحكم .

الفصل السابع عشر

الأسباب الرئيسية التى يمكن أن تؤدى إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة

الولايات المتحدة جمهورية ديمقراطية، والهدف الرئيسى من هذا الكتاب شرح الأسباب التى أدت إلى قيام هذه الجمهورية. وقد أغفلت فيما سبق، ذكر العديد من هذه الأسباب على غير إرادة منى، أو أشرت إليها إشارة عابرة فحسب، فى أثناء سيرى فى الموضوع. وثم أسباب أخرى لم أستطع تناولها بحال من الأحوال. أما ما أسهبت فى ذكره من الأسباب فقد بقى مغموراً فى جزئيات هذا الكتاب وتفصيلاته.

فلا غرو إن رأيت من الخير قبل الكلام عن المستقبل، أن أجمل فى حيز صغير الأسباب التى تفسر الحاضر. وسأوجز القول فى هذا الفصل الذى أستعرض فيه ما سبق، وسأحرص على أن أذكّر القارىء، بشكل مجمل كل الإجمال، بما سبق أن مر به وعرفه. وسأقتصر على إبراز الحقائق التى لم أذكرها من قبل.

فمن الميسور وضع جميع الأسباب التى تعاون على صيانة الجمهورية الديمقراطية والمحافظة على الولايات المتحدة تحت رؤوس ثلاث:

١ – الموقع الخاص والعرضى، الذى وضعت فيه العناية الإلّهية الولايات المتحدة.
٢ – القوانين.
٣ – آداب الشعب وعاداته الأخلاقية.

الأسباب العرضية أو التى شاءت العناية الإلهية أن تضع فيها الولايات المتحدة والتى عاونت على صيانة الجمهورية الديمقراطية فيها

ليس للاتحاد جيران – ولا عاصمة كبرى فيه – تصادف أن جاء مولد الأمريكيين فى مصلحتهم – أمريكا بلاد خالية – كيف عاون هذا الظرف معاونة طيبة على صيانة الجمهورية الديمقراطية فى أمريكا – كيف سكن الناس القفار والبرارى الأمريكية – جشع الأمريكيين الإنجليز فى الاستيلاء على مجاهل الدنيا الجديدة – تأثير الرخاء المادى على آراء الأمريكيين السياسية.

قامت ظروف كثيرة، مستقلة عن إرادة البشر، فيسرت قيام جمهورية ديمقراطية فى الولايات المتحدة. وبعض هذه الظروف معلوم، والبعض الآخر يسهل بيانه، ولكنى سأقتصر هنا على الظروف الأساسية وحدها.

ليس للأمريكيين جيران ، ومن ثم لم يكن أمامهم حروب كبيرة يواجهونها ، ولا أزمات[١] مالية ، ولا غزوات وفتوح يخشونها ، ولا هم بحاجة إلى فرض ضرائب مرهقة ، ولا إلى جيوش جرارة ولا إلى قواد عظام . وليس ثَمَّ ما يخافونه من آفة أشد خطراً على الجمهوريات من جميع تلك الشرور مجتمعة ، وأقصد بها آفة المجد الحربى . ومن ذا الذى ينكر ما لهذا المجد من تأثير خفى فى نفسية الشعب : فالجنرال جاكسون[٢] الذى انتخبه الأمريكيون مرتين لرياسة حكومتهم رجل حاد الطبع متوسط المواهب ، ليس فى حياته كلها ما يدل على أنه يتحلى بالصفات التى تؤهله لحكم شعب حر . والواقع أن أغلبية الطبقات المستنيرة فى الاتحاد كانت تقاومه دائماً ، ولكنه لم يرتفع إلى مرتبة الرئاسة ، ولم يستبق فيها ، إلا من جراء ذكرى انتصار حربى كان قد ناله منذ عشرين سنة مضت عند أسوار مدينة نيو أورليانز ، وهو انتصار عادى فى الواقع ، وما كان ليذكره أحد إلا فى دولة يندر حصول المعارك فيها . فالشعب هذا الذى ازدهته أوهام المجد ، لاشك أكثر الشعوب قدرة على التروى الهادى ، وعلى أن يحسب لكل شيء حسابه ، وهو أقلها ميلاً إلى الأمور الحربية .

هذا وليس لأمريكا عاصمة كبرى[٣] يشعر الناس بما لها من سلطان مباشر ؛ أو غير مباشر فى طول البلاد وعرضها . وفى اعتقادى أن هذا من أول الأسباب التى أدت إلى صيانة المؤسسات الديمقراطية فى الولايات المتحدة . ليس من السهل منع الناس من أن يتجمعوا فى المدن بعضهم مع بعض ، تجمعاً مثيراً يستفزهم إلى اتخاذ قرارات عاجلة ، فلا بأس من أن نعد المدن أشبه بمجالس كبرى ، أعضاؤها السكان ؛ ولهؤلاء السكان تأثير عميق على الحكام ، وكثيراً ما ينفذون رغباتهم دون حاجة إلى تدخل الموظفين العامين .

فإخضاع الأقاليم للعاصمة معناه وضع مصائر الإمبراطورية كلها فى أيدى جزء من الجماعة فحسب ، وهو أمر غير عادل ، بل فى أيدى ملأ يجرى وراء تحقيق دوافعه ونزواته ، وهو أمر خطير كل الخطر . فسيادة العواصم الكبرى مضرة إذن بالنظام النيابى ضرراً بليغاً ، وهى تعرض الجمهوريات الحديثة لنفس الآفة التى سبق أن تعرضت لها الجمهوريات القديمة التى هلكت كلها بسبب جهلها بهذا النظام .

من اليسير علىَّ أن أذكر أسباباً ثانوية أخرى كثيرة عاونت على قيام الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة . وتضافرت على صيانتها والمحافظة عليها ، ولكنى أرى هذه

---

(١) لم تخل أمريكا من الأزمات المالية ، فقد عانت من أزمتين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى ١٨١٧ ، ١٨٣٧ .

(٢) أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة وقد انتخب للرياسة مرتين فعلا (١٨٢٩ - ١٨٣٧) وكان مولده فى مارس ١٧٦٧ ووفاته فى يونيه ١٨٤٥ .

(٣) لم تكن واشنطن مدينة كبيرة وقتئذ . فهى لم تصبح كذلك إلا منذ أوائل القرن الحالى أى سنة ١٩٠٠ ، فقد كانت فلادلفيا هى العاصمة المؤقتة وبعد أن وقع الاختيار على الموضع الذى تقام فيه العاصمة الجديدة ، أرسى جورج واشنطن أساسها فى سبتمبر سنة ١٧٩٣ وانتقل إليها رئيس الجمهورية لأول مرة فى يونيه ١٨٠٠ وكان جون أدمز . أما أول رئيس حتفل به فيها فهو توماس جفرسون

الظروف الكثيرة السعيدة تتلخص فى سببين هامين ، أسارع إلى ذكرهما . فقد سبق أن أشرت إلى أن أصل الأمريكيين أو ما سميته نقطة بدايتهم ، يصح أن يعد أول تلك الأسباب التى أدت إلى ازدهار الولايات المتحدة ، وأنجعها جميعاً . فقد تصادف أن جاء مولد الأمريكيين فى مصلحتهم، وكان آباؤهم قد استوردوا إلى البلاد تلك المساواة فى الأحوال الاجتماعية ، وفى الشئون العقلية ، وهى التى منها نشأت الجمهوريات الديمقراطية بطبيعة الحال . وليس هذا كل ما فى الأمر . فضلاً عن تساوى أحوال المجتمع فى الجمهورية ، فقد ورَّث المستوطنون الأول ذراريهم العادات والأخلاق والآراء التى تؤدى أكثر من سواها ، إلى نجاح جمهوريتهم . وكلما فكرت فى هذه الحقيقة الأولية خيل إلى أنى أرى مصائر أمريكا ممثلة فى أول مظهر (بوريتانى) مست قدماه شواطئها ، يمثل آدم الجنس البشرى كله.

وأهم تلك الظروف السعيدة التى عاونت فى إقامة جمهورية ديمقراطية فى الولايات المتحدة ، وعلى صيانتها ، طبيعة ذلك الإقليم الذى اختار الأمريكيون أن يعيشوا فيه . لقد وهبهم أجدادهم حب المساواة وحب الحرية ، ولكن الله نفسه وهب لهم الوسائل المؤدية إلى جعلهم متساوين ، وأحراراً ، وذلك بأن هيأ لهم السكنى فى قارة لا تحد . فالرخاء العام يعاون على استقرار أية حكومة ، ولا سيما الحكومة الديمقراطية التى تقوم على إرادة الأغلبية ، وبخاصة على ذلك الجزء من المجتمع الذى يتعرض أكثر من سواه للحاجة والعوز . فإذا ما تولى الشعب الحكم ، وجب أن توفر لهم أسباب السعادة ، وإلا قلبوا الدولة رأساً على عقب ، ودفعهم البؤس إلى التطرف ، ذلك الذى قد تدفع المطامع الملوك إليه . فالعوامل الطبيعية ، بله القوانين ، التى تساعد على الرخاء العام ، تتوافر فى أمريكا أكثر مما تتوافر فى أى قطر آخر من أقطار هذه الدنيا ، وفى أى عصر من العصور . فليس التشريع فى الولايات المتحدة ديمقراطياً فحسب ، ولكن الطبيعة نفسها تساند قضية الشعب وترعى مصالحه .

ترى فى أى عصر من عصور التاريخ تستطيع أن تجد شيئاً يشبه ما يجرى الآن تحت سمعنا وبصرنا فى أمريكا الشمالية ؟ لقد نشأت كل الجماعات المشهورة فى العصور القديمة ، وسط أمم معادية لها ، وكانت مضطرة إلى إخضاع هذه الأمم قبل أن تحل مكانها ، وتزدهر فيه . وحتى المحدثين أنفسهم وجدوا فى بعض أجزاء أمريكا الجنوبية أقاليم مترامية الأطراف تسكنها شعوب دونهم حضارة ، ولكنها مع ذلك قد احتلت البلاد وزرعت أراضيها — فلكى تستطيع هذه الجماعات أن تقيم دولها الجديدة ، كان لابد لها من أن تبيد عدداً كبيراً من السكان ، أو أن تخضعهم لسلطانها ، مما جعل وجه الحضارة يندى خجلاً من نجاحها . أما أمريكا الشمالية فلم يكن يسكنها سوى عدد من القبائل الرحل التى لم يخطر ببالها أن تستفيد من الكنوز الطبيعية التى فى بطون تربتها . فقد كانت تلك البلاد المترامية الأطراف لاتزال قارة خالية من السكان حقاً ، وفى انتظار من يجىء ليسكنها ويستقر فيها .

كل شيء فى أمريكا خارق للعادة والمألوف : حالة السكان الاجتماعية فيها ، وقوانينها ؛ ولكن الأرض التى قامت عليها هذه المؤسسات كانت أغرب من كل شيء . فعندما وهب الله الناس الأرض كانت تربتها خصيبة خصباً لاينفد ، ولكن الناس كانوا ضعفاء وجهلاء ، فلما تعلموا أن يستفيدوا مما فى بطون الأرض من ذخائر وكنوز ، كانوا قد انتشروا على سطحها أيما انتشار ، وسرعان ما اضطروا إلى أن يكسبوا بسيوفهم ملجأ يلوذون به ويتمتعون فيه بحريتهم ، وفى ذلك الوقت حدث أن استكشف الناس أمريكا كأنما كان الله قد احتفظ لهم بها ، وكأنى بها قد ظهرت لهم من قيعان مياه الطوفان .

وما زالت تلك القارة حافلة إلى اليوم ، بما كانت تحفل به فى العصور الخالية من أنهار تخرج من عيون ثرارة لاتغيض مياهها ، ومجاهل ندية خضر ، وحقول لاحد لها ، لم يحدث أن قلبت تربتها سكين المحراث بعد . فهذه القارة ، بحالتها تلك ، تقدم الآن للإنسان – لاالإنسان الهمجى ، الجاهل ، المنعزل الذى كان فى العصور الأولى – بل الإنسان الذى ألم بأهم أسرار الطبيعة ، واتحد مع أمثاله ، حنكته وخبرة خمسين قرنا من الزمان . وفى ذلك الوقت نفسه كان ثلاثة عشر مليوناً[1] من الأوربيين المتحضرين ينتشرون فى ربوع تلك الأودية الخصيبة ، التى لم يعرفوها بعد معرفة وثيقة .. وثم ثلاثة آلاف جندى أو أربعة ، يطاردون أولئك الأقوام الرحل من سكان البلاد الأصليين ، فيتبعهم الرواد يشقون الغابات ويفزعون الوحوش والسباع ، ويطردونها من عُرُنها ، ويستكشفون مجارى الأنهار ، ويعدون موكب الحضارة للسير فى طريق النصر عبر القفار والصحارى .

لقد أكثرت من الإشارة فى أثناء هذا الكتاب إلى ما للرخاء والازدهار المادى فى أمريكا من أثر طيب على مؤسساتها . وقد سبقنى كثيرون إلى ذكر هذا السبب ، فهو السبب الوحيد المعهود للأوربيين ، إذ أنه يدرك بالحس والعيان ، فلا حاجة لى إذن إلى الإسهاب فى موضوع كثيراً ما تناوله الناس وفهموه الفهم الجيد ، فحسبى أن أضيف إلى بحوثهم بضع حقائق جديدة . فثم فكرة خاطئة شاعت بين الناس أن صحارى أمريكا يسكنها مهاجرون أوربيون ممن ينزلون كل سنة على شواطىء الدنيا الجديدة ، على حين يزداد عدد السكان الأمريكيين ويتضاعفون على الأراضى التى كان أجدادهم قد زرعوها من قبل . إن المهاجر الأوربى يصل إلى الولايات المتحدة من غير أصدقاء عادة ، وكثيراً ما يأتى إليها من غير موارد . فكى يعيش ، يضطر إلى أن يعمل أجيراً عند غيره ، وقلما يبعد عن منطقة السكان الكادحين التى تقع على مقربة من سيف المحيط . هذا ، ولا يخفى أن أحوال الصحراء لايمكن أن تستكشف من غير رأس المال . أو قروض ؛ ويجب أن يكون من يستكشفونها ممن تعودوا قسوة المناخ الجديد ، قبل أن يتعرضوا للتوغل فى أعماق

---

(١) عدد سكان أمريكا قبيل زيارة المؤلف : ١١،٣٤٨،٤٦٢ منهم ١،٨٣٨،١٥٥ من العبيد

الغابة . فالأمريكيون أنفسهم هم الذين يهجرون المواطن التي ولدوا فيها ونشأوا ، للسعى وراء الحصول على أرض فسيحة فى إقليم ناء بعيد . وهكذا يترك المهاجر كوخه فى أوربا ، ويأتى ليسكن على شواطىء المحيط الأطلسى ، على حين أن الأمريكى الذى ولد ودرج على هذه الشواطىء عينها يلقى بنفسه فى مجاهل أمريكا الوسطى . فهذه الهجرة المزدوجة مستمرة لاتنقطع ، فهى تبدأ فى وسط أوربا ، وتعبر المحيط الأطلسى . ثم تتقدم فى مجاهل الدنيا الجديدة ، فترى ملايين من الناس يسيرون معاً نحو أفق بعينه ، لغتهم ودينهم وآدابهم فى السلوك كلها مختلفة ، أما غرضهم فواحد . إنهم على موعد مع الحظ فى مكان ما فى الغرب . فغرباً يسيرون ، لعلهم يعثرون بما وعدوا به .

ليس ثمة حدث يمكن أن يقارن بانتقال الجنس البشرى المتواصل هذا ، اللهم إلا غزوات البرابرة التى أدت إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية . ففى ذلك الوقت ، كما هى الحال الآن ، قد أكرهت حشود من الناس أن يتجهوا هذا الاتجاه نفسه ، وأن يتقابلوا ويصطرعوا فى المواضع ذاتها . ولكن تدبير العناية الإلهية لم يكن مثل هذه التدبيرات نفسها ، فقد كان كل وافد يجلب معه الموت والدمار . أما الآن فهو يجلب معه عناصر الرخاء والسعادة والحياة . إن المستقبل مازال يخفى عنا فى ضميره النتائج البعيدة المدى التى تترتب على هجرة الأمريكيين هذه نحو الغرب ، ولكن حسبنا لمحة خاطفة لندرك نتائجها المباشرة . فلما كان جزء من السكان يغادر الولايات التى ولدوا فيها ، لم يعد سكان هذه الولايات يزدادون إلا ببطء ، رغم أنه مضى عليهم فيها زمن طويل منذ تأسيسها.ففى ولاية « كنيتيكت » التى لا تزال كثافة السكان فيها لاتزيد على ٥٩ ساكناً فى كل ميل مربع ، لم يزد عدد سكانها بأكثر من الربع فى أربعين سنة ، على حين ازداد سكان إنجلترا نحو الثلث فى المدة عينها . فالمهاجر الأوربى صار ينزل دائماً فى بلاد نصف مملوءة بالسكان ، حيث العمال مطلوبون ، فلا غرو إن اشتغل عاملاً فى ظروف رخية . أما ابنه فيمضى قدماً يسعى وراء حظه فى بلاد غير مأهولة ، ولا يلبث أن يصبح صاحب أملاك وأموال . فالأول يجمع الأموال التى يستثمرها الثانى ، فلا الغريب ولا الذى من أهل البلاد عرف شيئاً عن الحاجة والعوز .

إن قوانين الولايات المتحدة صالحة كل الصلاح لتقسيم الملكية ، ولكن سبباً أقوى من القانون يمنع الإفراط فى هذا التقسيم . وهذا مشاهد بشكل واضح فى الولايات التى أخذ عدد سكانها يتكاثف بسرعة . فولاية مساتشوستس ، أكثر ولايات الاتحاد سكاناً ، لاتحتوى إلا على ثمانية سكان فى الميل المربع ، وهو أقل بكثير مما فى فرنسا ، إذ بها ١٦٢ ساكناً فى المساحة عينها . ولكن الضياع فى مساتشوستس قلما تنقسم وتتوزع ، فالابن الأكبر يرث الأراضى عادة ، على حين يذهب إخوته الأصغر منه للبحث عن حظهم فى المجاهل والبرارى . لقد ألغى القانون حق توريث الابن الأكبر وحده ، ولكن ظروفاً عدة

تجمعت لتعيد هذا القانون إلى قوته على نحو لا يشكو منه أحد ، ولا يظلم أحداً أى حق من حقوقه العادلة .

وحسبنا حقيقة واحدة لبيان العدد الهائل من السكان الذين يغادرون نيوإنجلند ليستقروا فى الغرب . لقد أكدوا لى فى سنة ١٨٣٠ أن ثلاثة وستين عضواً من أعضاء الكونجرس ولدوا فى ولاية كنيتيكت الصغيرة ، فيكون سكان هذه الولاية ، وعددهم لا يعدو جزءاً من ثلاثة وأربعين جزءاً من عدد سكان الولايات المتحدة ، يرسلون ، إلى الكونجرس $\frac{1}{8}$ (ثمن) أعضائه ، أما ولاية كنيتيكت نفسها فلا ترسل إليه منها سوى خمسة نواب ، ويجلس الواحد والثلاثون عضواً الآخرون نواباً عن الولايات الغربية الجديدة . فلو بقى هؤلاء الواحد والثلاثون شخصاً من كنيتيكت لكان من المحتمل أن يظلوا عمالاً فقراء يعيشون فى خمول لا أن يرتفعوا إلى المشاركة فى الحياة العامة ، وبدلاً من أن يكونوا مشرعين نافعين ، كان يمكن أن يظلوا مواطنين غير صالحين متمردين يصعب حكمهم .

لم تفتنى ملاحظة هذه التأملات ، كما لم تفت ملاحظتها الأمريكيين أنفسهم . فقد قال المستشار كنت (Kent) فى كتابه عن القانون الأمريكى : « إن أى تقسيم للضياع ، لابد أن يؤدى إلى شرور كثيرة إذا ما أفرط فى تقسيمها إفراطاً كبيراً يجعل كل جزء من الأرض لا يكفى لإعالة أسرة واحدة . ولكن لم يشعر بهذه المساوىء أحد قط فى الولايات المتحدة ، إذ لابد من مضى عدة أجيال قبل أن يشعر بها الناس . فاتساع أقاليمنا المعمورة ووفرة الأراضى المجاورة ، وتيار الهجرة المستمر من شواطىء المحيط الأطلسى إلى داخل البلاد مازالت كافية حتى الآن ، وستظل كافية مدة طويلة لمنع تفتيت الضياع فى البلاد » .

ليس من السهل وصف نهم الرجل الأمريكى واندفاعه وراء الحصول على هذه الغنائم الهائلة التى يتيحها الحظ ، فهو فى سعيه وراءها لا يخشى أن يعرض نفسه لسهام الهنود الحمر ، ولا للأمراض الفاشية فى الغابات ؛ فهو لا يستوحش من صمت الغابة ، ولا يتعكر صفوه من اقتراب الوحوش الكاسرة منه ، ذلك لأن رغبة أعظم من رغبة الحياة نفسها تدفعه . فأمامه قارة لا تحد ، فيظل يسعى قدماً كأن الوقت ضيق أمامه ويخشى ألا يجد مكاناً لجهوده . لقد تحدثت عن الولايات القديمة ، ولكن كيف أتحدث عما يجرى فى الولايات الحديثة ؟ لم تكد تمضى خمسون سنة على تأسيس ولاية أوهايو ، ولم تكن الكثرة من سكانها ممن ولدوا فيها ، ولم تتأسس عاصمتها إلا من ثلاثين سنة ، وما زال أغلبها أراضى واسعة صالحة للزراعة بكراً لم تمسها يد بعد ، ومع ذلك فسكان أوهايو أخذوا يتجهون غرباً . فمعظم الذين استقروا فى مراعى إلينوى الخصيبة من أهالى أوهايو . لقد ترك هؤلاء الرجال بلادهم الأولى سعياً وراء تحسين مراكزهم ، ولسوف يتركون بلادهم ثانية زيادة منهم فى تحسينها كذلك ، فالثروة تنتظرهم أينما يذهبون . أما السعادة فلا . لقد أضحت

الرغبة فى الازدهار ، ورغد العيش رغبة حادة ، قلقة فى نفوسهم ، وهى رغبة تنمو على نوع ما تتغذى به ، وقد سارعوا إلى فصم الأواصر التى تربطهم ببلادهم الأصلية التى ولدوا فيها ، ولم يعقدوا أواصر جديدة وهم فى طريقهم إلى منتجعهم الجديد . كانت الهجرة فى البداية أمراً لابد منه لهم ، ثم سرعان ما أصبحت ضرباً من ألعاب الحظ والمصادفات يقومون بها من أجل الانفعالات التى تستثيرها فى نفوسهم بقدر ما يقومون بها من أجل ما تحققه لهم من أرباح ومكاسب .

وقد يصبح تقدم الإنسان سريعاً حتى لتعود الصحراء تظهر وراءه ، وتنحنى الغابات أمامه لتفسح له طريقاً ، ثم تعود الأشجار وتنبت بعد اجتيازه غاباتهم . وكثيراً ما يقابل المرء فى عبوره ولايات الغرب الجديدة ، مساكن مهجورة وسط البرارى ، فكثيراً ما يستكشف السائح آثار بيت خشبى فى ناحية قصية منعزلة تشهد بقوة الإنسان كما تشهد بعدم ثباته واستقراره على شىء . فعلى تلك الحقول المهجورة ، وعلى تلك الأطلال التى لم تدم أصولها عشية وضحاها ، تنتشر الغابة البدائية الخضراء ، وتعود الوحوش تتردد على الأماكن التى كانت لها مأوى من قبل ، ثم تأتى الطبيعة وتغطى على آثار الإنسان بفروع من الشجر محملة بالأزهار ، وهى آثار سريعة الزوال .

أذكر أنى فى أثناء ما كنت أقطع أرضاً مغطاة بالغابات التى لا تزال تكسو ولاية نيويورك ، بلغت شواطىء بحيرة ، فى قلب الغابة ، عمرها من عمر هذه الدنيا ، قامت فى وسطها جزيرة صغيرة حافلة بالغابات المورقة أشجارها ، التى تخفى شواطئها عن الناظرين ؛ ولم يكن على شواطىء البحيرة شىء يدل على أثر لإنسان فيها سوى عمود من الدخان يشاهد صاعداً عند الأفق وسط قمم الأشجار حتى يبلغ السحب ، فكأنه معلق فى السماء ، أو نازل منها لا صاعد إليها . وكان ثم قارب هندى ملقى على رمال الشاطىء ، مما أغرانى بزيارة الجزيرة التى استرعت انتباهى ، فلم تمض بضع دقائق حتى وطئت أقدامى ضفافها . فقد كانت الجزيرة كلها إحدى هذه البقاع البدائية المنعزلة فى الدنيا الجديدة ، والتى تكاد تجعل الإنسان المتحضر يتحسر على مأوى أخيه المتوحش ، فالنبات المتكاثف خير شاهد على خصب التربة التى لا مثيل لها ، والصمت العميق الذى يخيم على قفار أمريكا الشمالية وصحاراها كلها لا يخترقه إلا هدير حمائم الغابة الممطى ودقات نقار الخشب على لحاء الأشجار . لقد كنت بعيداً كل البعد عن أن أتصور أن هذه البقعة كانت مأهولة ، فقد تركت الطبيعة وشأنها تماماً فيها . ولكن عندما بلغت وسط الجزيرة خيل إلى أنى أرى آثار إنسان ، فمضيت أفحص عن الأشياء المحيطة بى بشىء من العناية ، وسرعان ما وجدت أن رجلاً أوربياً كان قد التجأ إلى هذا المكان ، ومع ذلك فما أكثر التغيير الذى حدث

فى مسرح نشاطه وأعماله ! فأرومات الخشب التى أعدها فى عجلة ليبنى لنفسه مأوى قد عادت ونبتت من جديد ، وكانت الأعمدة التى قام عليها بيته قد التف حولها النبات الأخضر ، وانقلبت عشته إلى أجمة من الشجر . وفى وسط هذه الأشجار ترى بضعة أحجار سوّدتها النيران ، وانتشر حولها الرماد الدقيق . فقد كان الموقد هنا ، ما فى ذلك من شك . فعندما تهدمت المدخنة ملأته بالحطام والكسارة . فوقفت برهة فى صمت وإعجاب من عظم الطبيعة وجلالتها وضآلة الإنسان ، وتفاهته . ولما اضطررت إلى مغادرة هذا المكان الرائع المنعزل صحت فى أسى وحزن : هل أصبحت الأطلال تقوم هنا أيضاً ؟ .

لقد ألف الناس فى أوربا أن يعدوا الميول القلقة والرغبة المفرطة فى اكتناز الأموال ، والإسراف فى محبة الاستقلال – ميولا خطرة كل الخطر على سلامة المجتمع – ومع ذلك فهذه العوامل نفسها هى التى تكفل للجمهوريات الأمريكية مستقبلاً طويلاً هادئاً ، فلولا هذه الرغبات العارمة لتجمع الناس فى بقاع معينة ، وسرعان ما يشعرون بمثل الحاجات التى يشعر بها سكان الدنيا القديمة ، وهى حاجات ليس من الهين إشباعها . وكان من حسن حظ الدنيا الجديدة أن رذائل سكانها ليست أقل صلاحية للمجتمع من فضائلهم . فهذه الظروف تؤثر أبلغ تأثير على تقدير أفعال البشر فى نصفى الكرة . فما يجب أن نسميه طمعاً ، كثيراً ما يسميه الأمريكيون جداً محموداً ، وماتقول الناس عنه فى أوربا أنه فضيلة العفة والاعتدال ، يسمونه فى أمريكا ضعفاً وخوراً فى العزائم .

يعتبر الناس فى فرنسا الأذواق البسيطة والعادات المنتظمة ، والمحبة العائلية ، وتعلق الناس بمسقط رأسهم ، ضمانات كبرى تكفل للدولة الهدوء والسعادة . أما فى أمريكا فلا شىء يبدو أضر بالمجتمع من أمثال هذه الفضائل . فالكنديون الذين انحدروا من أصل فرنسى ، والذين حافظوا كل المحافظة على عاداتهم القديمة ، أصبحوا يشعرون بأن إقليمهم الصغير قد ضاق بهم . فهذه الجماعة التى ظهرت فى الوجود من عهد قريب ستكون فى زمن نهباً للكوارث التى نزلت بالأمم القديمة ، فأكثر الكنديين استنارة ووطنية وإنسانية يبذلون جهوداً جبارة ليجعلوا الشعب غير قانع بهذه المتع البسيطة التى مازالوا راضين بها . فتراهم يشيدون بمغريات الثراء كل الإشادة ، ويتحمسون لها كل التحمس ، كما يتحمس الناس فى الدنيا القديمة لمباهج الحياة التى تتسم بالكفاية والاعتدال . وكذلك تبذل جهود أعظم لاستثارة المواطنين أكثر مما يبذل فى تهدئتها فى البلاد الأخرى . فإن نحن أصغينا إلى ما يقولون لأدركنا أن لا شىء عندهم أولى بالثناء من استبدال مباهج الغنى والرخاء العقيمة فى بلد أجنبى ، بالمسرات الحلال الهادئة التى يستطيع كل امرىء ، حتى الفقير ، أن يستمتع بها فى وطنه دون أن يغادر بيته الذى نشأ فيه ، والتراب الذى يرقد تحته أجداده . وفى الجملة ، فإنهم يدعون الناس إلى أن يهجروا الأحياء والأموات معاً ، حباً فى السعى وراء جمع الثروة واقتناء المال .

ففى أمريكا اليوم مجال واسع لنشاط الناس ، أوسع بكثير من جملة الجهود التى يمكن أن تنفق فى العمل فى تلك البلاد . فأنت لاتستطيع أن تستكثر فى أمريكا نشر أى مقدار من المعرفة مهما كان عظيماً . فكل معرفة تفيد صاحبها كما تفيد غير الملمين بها . ولا خوف هنا من احتياجات جديدة مادام سدها ميسورا ، فى غير مشقة ؛ ولا معنى للخوف من عرامة الرغبات البشرية ، فلكل رغبة منها ما يسدها فى يسر وعلى نحو مشروع . وليس الناس هنا أحراراً بأكثر مما ينبغى ، إذ يندر أن يجدوا ما يغريهم بأن يسيئوا استخدام هذه الحرية .

إن الجمهوريات الأمريكية لأشبه ما تكون فى الوقت الحاضر بجماعات من المغامرين تكونت للتنقيب معا فى أراضى الدنيا الجديدة البور ، وتشتغل فى تجارة ناجحة . فالشهوات التى تحرك الأمريكيين ليست شهوات سياسية ، بل تجارية ، أو بعبارة أخرى إنهم يدخلون عادات أصحاب الأعمال فى حياتهم السياسية ، فهم يحبون ذلك النظام الذى بدونه لايتسنى للأعمال أن تنجح . ويعلون بوجه خاص قيمة ذلك السلوك المنتظم الذى يعد أساس كل (أعمال) سليمة رصينة ، فهم يفضلون الذوق السليم المؤدى إلى جمع ثروات ضخمة ، على تلك العبقرية المغامرة التى كثيراً ما تبعثر هذه الثروات . فالأفكار العامة تفزع عقولهم التى اعتادت أن تحسب لكل شيء حسابه بشكل إيجابى واقعى ، فهم يؤثرون النواحى العملية على الناحية النظرية كل الإيثار .

ففى أمريكا وحده، يدرك المرء فى يسر ما للرخاء المادى من تأثير فى الأمور السياسية ، بل وفى تلك الآراء التى يجب ألا تعترف بسلطان عليها غير سلطان العقل ؛ وهذه حقيقة يدركها الأجانب بوجه خاص . فمعظم الأوربيين الذين هاجروا إلى الدنيا الجديدة حملوا معهم حبهم للاستقلال وغرامهم بالتغيير ، ذلك الغرام العارم الذى كثيراً ما تخلقه فى النفوس تلك الكوارث التى تحل بنا فى أوربا . حدث أن قابلت ، فى الولايات المتحدة أوربيين اضطروا إلى مغادرة بلادهم بسبب آرائهم السياسية ، فأدهشونى جميعاً من اللغة التى سمعتها منهم . ولكن واحداً منهم أدهشنى أكثر من سائرهم . فبينما أنا أعبر بقعة نائية من بقاع بنسلفانيا إذ يدركنى الليل ، واضطرنى الأمر أن أطلب من مزارع ثرى أن يستضيفنى فى بيته ليلتى تلك . وكان رجلاً فرنسى المولد ، فدعانى للجلوس بجانب موقده ، وأخذنا نتجاذب أطراف الحديث بتلك الحرية التى تلائم الأشخاص الذين يتقابلون وسط الغابات على بعد ألفى فرسخ من بلادهم الأصلية أو تزيد ، وكنت واثقاً من أن محدثى كان منذ أربعين سنة من المتحمسين للمطالبة بالمساواة بين الناس ، كما كان خطيباً شعبياً ، وأن اسمه من الأسماء التى يذكرها التاريخ . فلا غرو أن ذهلت عندما سمعته يتحدث عن حقوق الملكية كما يتحدث الاقتصادى ، أو صاحب الأراضى والضياع . فقد حدثنى عن ضرورة التدرج الذى يقيمه الحظ بين الناس ، وعن احترام القوانين المسطورة وإطاعتها ، وتأثير الأخلاق الطيبة فى الجمهوريات ، وعن مساندة الدين للنظام والحرية .

ولقد بلغ به الأمر أن صار يستند فى أقواله إلى ما يقوله السيد المسيح تأييداً لرأى من آرائه السياسية .

أصغيت إليه ، فعجبت من ضعف العقل البشرى . كيف نستطيع أن نستكشف صدق قضية أو كذبها . وسط قضايا العلم غير اليقينية ، ووسط عِبَرِ الخبرة المتضاربة ؟ ولكن ثمة حقيقة واحدة قد تزيل عنى ما يساورنى من شكوك – لقد كنت فقيراً ، فأصبحت غنياً ، ولست أتوقع أن يؤثر الرخاء فى سلوكى ، فيتركنى حراً فى أحكامى على الأشياء والناس . والحق أن آرائى لتتغير بتغير حظى ، ففى الظروف السعيدة التى أستغلها فيما فيه مصلحتى اكتشفت الحجة القاطعة التى كانت تعوزنى من قبل .

هذا ، ويؤثر النجاح فى الأمريكيين تأثيراً واسع المدى ، أكثر مما يؤثر فى الأجانب ؛ فالأمريكى يرى النظام العام والرخاء العام مرتبطين دائماً بعضهما ببعض أوثق ارتباط ، ويسيران معاً جنباً إلى جنب أمام عينيه ، فهو لا يستطيع حتى أن يتصور أن أحدهما يمكن أن يوجد من غير الآخر . فليس لديه إذن شيء ينبغى أن ينساه ، ولا عليه ، مثل ما على الكثيرين من الأوربيين ، أن ينسى الدروس التى تعلمها فى صغره فى المدارس الابتدائية ويتعلم أخرى غيرها من نوع آخر .

تأثير القوانين فى صيانة الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة

ثلاثة أسباب رئيسية لصيانة الجمهورية الديمقراطية – الاتحاد الفدرالى – مؤسسات وحدة الحكم المحلى – السلطة القضائية .

الغرض الأساسى من وضع هذا الكتاب ، التعريف بقوانين الولايات المتحدة ، فإن تحقق لنا هذا الغرض استطاع القارىء أن يحكم بنفسه فى شأن تلك القوانين التى تتجه حقاً إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية ، وإلى القوانين التى تجعل كيان هذه الجمهورية فى خطر . أما إن جانبنى التوفيق ، ولم أنجح فى غرضى هذا من الكتاب فلا أمل فى أن أفعل ذلك فى فصل واحد فحسب . ولست أقصد هنا أن أعود أدراجى وأسلك الطريق التى سلكتها من قبل ، بل حسبى بضعة أسطر أوجز فيها ما سبق لى أن قلته .

يبدو أن هناك ثلاثة « ظروف » عاونت أكثر من غيرها على صيانة الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة .

فأول هذه الظروف ، شكل الحكومة الفدرالى الذى اختاره الأمريكيون فمكّن الاتحاد من أن يجمع بين قوى الجمهورية العظيمة وأمن أخرى صغيرة .

وثانى هذه الظروف مؤسسات « وحدة الحكم المحلى » التى تعمل على تقييد استبداد الأغلبية والحد منه ، وفى الوقت نفسه تفسح المجال للشعب كى يتذوق الحرية ويلم بفن الاستمتاع بها .

أما ثالث الظروف فتأليف السلطة القضائية . وقد سبق أن أوضحت كيف استطاعت المحاكم أن تكبح إسراف الديمقراطية وتطرفها ، وتكف اندفاع الأغلبية وتوجهها ، وتمنعها من التهور ، دون أن تعطل شيئاً من نشاطها .

تأثير العرف والأخلاق في المحافظة على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

أشرت من قبل إلى أن الآداب التي يجرى عليها الشعب في سلوكه ، يصح أن تعد سبباً من الأسباب العامة الكبرى التي تؤدى إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة . وسأستعمل لفظة العرف هنا (أو العادات الأخلاقية) بالمعنى الذى يستعمل القدامى فيه لفظة (mores) فلا أطلقها هنا على آداب اللياقة المعروفة فحسب - أى أن نسميه « بعادات القلب » ، بل أطلقها كذلك على الأفكار والآراء المختلفة الذائعة بين الناس ، وعلى جملة تلك الآراء التي تضفى على عقليتها صبغة خاصة يتميزون بها . ولذلك ضمنت هذه اللفظة كل أحوال الشعب الأخلاقية والعقلية . هذا ، ولست أبغى أن أرسم هنا صورة تفصيلية للعرف والأخلاق الأمريكية بل سأجتزىء بإبراز معالمها الكبرى التي تعاون على صيانة مؤسساتهم السياسية .

الدين باعتباره مؤسسة سياسية تعاون على صيانة جمهورية ديمقراطية بين الأمريكيين

يسكن أمريكا الشمالية أقوام يؤمنون بمسيحية جمهورية ديمقراطية - مجىء الكاثوليك - لماذا تعد هذه الطائفة الآن أكثر الطوائف الدينية أخذاً بالديمقراطية الجمهورية .

يقوم إلى جانب كل دين ، رأى سياسى ينسجم معه . فلو ترك العقل البشرى وميوله ، لنظم المؤسسات الدنيوية والروحية كلها على طراز واحد ، ولحاول الإنسان أن يوفق بين أمور الدنيا وأمور الدين .

كان معظم سكان أمريكا البريطانية قد تخلصوا من سلطة البابا ، ولم يعترفوا لأحد بسلطة دينية أخرى عليهم . فقد كان دينهم الذى جاءوا به معهم إلى الدنيا الجديدة شكلا من المسيحية ، لا يسعنى أن أصفه بأفضل من أنه دين ديمقراطى جمهورى ، عاون حق المعاونة على إقامة جمهورية ديمقراطية في الشئون العامة ، وانعقدت منذ البداية محالفة لا تنفصم بين هذا وبين السياسة .

أخذت جماهير (الكاثوليك) تتدفق من أيرلندة على الولايات المتحدة منذ حوالى خمسين سنة ، وقام الأمريكيون الكاثوليك من جهتهم باجتذاب الكثير إلى مذهبهم الدينى ،

حتى أربى عدد المسيحيين الذين يتبعون الكنيسة الكاثوليكية على المليون . ومن المعلوم عن الكاثوليك أنهم يستمسكون بشعار دينهم ، ويتحمسون لعقيدتهم ، ويغارون عليها كل الغيرة ، ومع ذلك فهم أكثر طوائف الولايات المتحدة ميلاً إلى الديمقراطية والجمهورية . فلعل القارىء يدهش من ذلك لأول وهلة ، ولكن القليل من التفكير ييسر لنا معرفة أسباب ذلك .

ويخيل إليَّ أن المذهب الكاثوليكى اعتبر خطأ على أنه يخاصم الديمقراطية ، ولكن الكثلكة تبدو لى ، على النقيض من ذلك ، أنها أكثر الطوائف المسيحية المختلفة مراعاة للمساواة فى أحوال الناس الاجتماعية . فالعشيرة الدينية فى الكنيسة الكاثوليكية تتكون من عنصرين اثنين ، هما القس والشعب ، فالقس وحده هو الذى تبوأ مرتبة تسمو على مستوى رعيته ، أما الذين دونه فكلهم سواسية .

ومن حيث العقائد الدينية الجزمية ، فالمذهب الكاثوليكى يعتبر جميع الناس فى مستوى واحد على الرغم من اختلافهم فى الذكاء ، ويفرض على كل من العالم والجاهل ، وعلى العبقرى وعادى الذكاء ، تفاصيل عقيدة واحدة ، كما يفرض مراعاة شعائر واحدة ، على الغنى والفقير معاً ، وكذلك يفرض نفس أنواع التقشف على القوى والضعيف سواء بسواء . ولا يعرف أى تساهل مع أحد من بنى الإنسان ، بل يعامل الجنس البشرى كله بمعيار واحد ، ويرفع عنهم جميع الفوارق الاجتماعية ، بقدر ما هى مرفوعة فى نظر الله . فإن كان المذهب الكاثوليكى يجعل المؤمنين به ميالين إلى الإذعان والطاعة فلا شك أنه لا يعدهم للتفاوت وعدم المساواة ، على حين أن ذلك لا يمكن أن يقال عن المذهب البروتستانتى الذى يؤدى عادة إلى جعل الناس مستقلين أكثر مما يجعلهم متساوين ، فالكثلكة أشبه بالملكية المطلقة ، فإن استبعدت الملك صارت كل طبقات المجتمع أكثر مساواة منها فى البلاد ذات النظم الجمهورية .

كثيراً ما يحدث أن يترك القسيس الكاثوليكى خدمة المحراب ويشترك فى السلطة مع أولى الأمر والنهى فى المجتمع ، ويتبوأ مكانته فى نظام السلم الاجتماعى ؛ وقد يستغل نفوذه الدينى أحياناً لصيانة الأوضاع السياسية التى ينتمى إليها هذا القسيس ، ومن ثم رأينا من الكاثوليك من ينضمون إلى صفوف الأرستقراطيين بدافع دينى . ولكن ، ما أن ينفصل القسس انفصالاً تاماً عن الحكومة ، كما هى الحال فى الولايات المتحدة ، حتى يتبين لنا أنه لا توجد طبقة من الناس تميل بالفطرة إلى نقل مذهب المساواة فى الأمور الاجتماعية إلى عالم السياسة بأكثر مما يميل إليه الكاثوليك .

فإن لم تكن معتقدات المواطنين الكاثوليك فى الولايات المتحدة قد دفعتهم قسراً إلى اعتناق المبادىء الديمقراطية والجمهورية ، فإنهم ليسوا بالضرورة من خصومها على الأقل . فمركزهم الاجتماعى فى البلاد ، وقلة عددهم يضطرهم اضطراراً إلى اعتناق هذه المبادىء ،

لأن معظمهم من الفقراء، وليس أمامهم أية فرص ليشاركوا فى أعمال الحكومة بنصيب، إلا إذا فتحت هذه الحكومة أبوابها لجميع المواطنين، ذلك إلى أنهم أقلية فيجب أن يحترموا الحقوق جميعاً كى يضمنوا لأنفسهم الحرية فى ممارسة ميزاتهم الخاصة. فهذان السببان يحملانهم، ولو على غير وعى منهم، على اعتناق مذاهب سياسية، من الجائز إن كانوا يؤيدونها بحماسة أقل مما يؤيدونها بها ولو كانوا أغنياء وأصحاب قوة وسلطان.

لم يحاول القسس الكاثوليك فى الولايات المتحدة أن يعارضوا أبداً هذا الاتجاه السياسى، بل إنهم ليعملون على تبريره. لقد قسم رجال الدين الكاثوليك فى أمريكا عالم الفكر إلى قسمين: وضعوا فى قسم مبادىء الدين التى يرتضونها فى غير جدل أو نقاش، ووضعوا فى القسم الآخر تلك الحقائق السياسية التى يؤمنون أن الله قد تركها مفتوحة للبحث الحر. ومن ثم كان الكاثوليك فى الولايات المتحدة أكثر المؤمنين خضوعاً وإذعاناً، وأكثر المواطنين استقلالاً فى الوقت عينه.

فنستطيع أن نؤكد إذن أنه ليس فى الولايات المتحدة كلها مبدأ دينى واحد يناصب المؤسسات الديمقراطية والجمهورية أقل عداء. فرجال الدين فى مختلف الطوائف يتكلمون بلغة واحدة وآراؤهم تتفق مع القوانين، وبذلك صار العقل البشرى يجرى قدماً فى اتجاه واحد غير متشعب.

حدث أن كنت مرة فى إحدى مدن الاتحاد الكبرى، حيث دعيت لأشهد حفلة عامة أقيمت لمصلحة البولنديين[1] وترمى إلى معاونتهم بالمال. وتزويدهم بالسلاح. فوجدت ألفين أو ثلاثة آلاف من الناس قد اجتمعوا فى بهو فسيح أعد لاستقبالهم، وبعد قليل قام قس يرتدى ملابسه الكهنوتية، وتقدم إلى صدر المنصة، فوقف الحاضرون حاسرى الرؤوس خاشعين، وأخذ القس يتكلم، فقال:

«اللهم يا ذا الحول والقوة، يارب الجيوش! يا من قويت القلوب، وأرشدت جيوش آبائنا وهم يناضلون من أجل حقوقهم المقدسة فى الاستقلال القومى! يا من نصرتهم على الظلم البغيض، ومنحت شعبنا نعمة الحرية والسلام! اللهم اشمل النصف الثانى من هذه الكرة الأرضية بنظرة عطف منك - نظرة رفق بأمة باسلة ظلت تصارع

---

(١) كانت ألمانيا وروسيا والنمسا تآمرت فى القرن الثامن عشر على دولة بولندا (بولونيا) واقتسمتها فيما بينها، ولكن البولنديين لم يفقدوا الأمل فى استعادة استقلالهم. وقد أحيت الثورة الفرنسية، ونابليون، ثم إسكندر الأول قيصر روسيا آمالهم فى الوحدة والاستقلال والحرية. ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق لهم، ولما قامت ثورة يوليه فى فرنسا سنة ١٨٣٠ مدت آثارها إلى كثير من الأمم الطامحة فى تحقيق قوميتها واستقلالها مثل بلجيكا وبولونيا وغيرهما فقامت حركة ثورية فى بولندا هاجر كثير من أهليها إلى مختلف البلاد الحرة. ولما أمر قيصر روسيانقولا الأول - وكان على عكس أخيه، حاكماً مستبداً - بتجنيد البولنديين لإرسالهم إلى الاشتراك فى قمع حركة بلجيكا الاستقلالية رفضوا وقاموا بانقلاب واستولوا على الحكم فى وارسو، واشتدت ثورتهم العارمة على روسيا من يناير إلى سبتمبر ١٨٣١ حيث سقطت وارسو فى أيدى الروس.

حتى اليوم، كما صارعنا نحن من قبل من أجل الحقوق ذاتها ! يا من خلقت الإنسان على صورتك ، لاتذر الاستبداد يفسد ما أنجزت ، ويقيم التفاوت وعدم المساواة على هذه الأرض ، يا إلهنا القدير ! راع مصالح البولنديين ، واجعلهم جديرين بأن يكونوا أحراراً . سدد بحكمتك اللهم خطوات مجالسهم ، وأسند بقوتك جيوشهم ! اللهم ألقِ الرعب والفزع فى قلوب أعدائهم ، وشتت شمل القوى التى تأتمر بهم ! ولا تدع الظلم الذى لبث العالم يعانيه خمسين سنة يبلغ أقصاه فى أيامنا . اللهم يا من فى يديك القويتين قلوب الأمم وقلوب الرجال ، هيىء لهم حلفاء يدافعون عن قضية الحق المقدسة ، وأيقظ الأمة الفرنسية من خمولها ، الذى يعمل حكامها على استبقائها غارقة فيه ، حتى تهب من جديد فى سبيل الحرية فى هذا العالم .

« اللهم لاتشح بوجهك عنا ! اللهم اجعلنا أشد شعوب الأرض تقوى واستمساكاً بالدين ، وأكثرها حرية ! يارب ! يا من أنت على كل شيء قدير ، استجب دعواتنا هذا اليوم ! إنا لنضرع إليك باسم سيدنا عيسى المسيح ، ابنك الحبيب إليك ، الذى مات مصلوباً لإنقاذ الناس أجمعين ، أن تنقذ البولنديين ، آمين .

ورد جميع الحاضرين - آمين - فى تقوى وفى خضوع.

تأثير الآراء الدينية غير المباشر فى المجتمع السياسى فى الولايات المتحدة

جميع الطوائف المسيحية تأخذ بالأخلاق الدينية - تأثير الدين فى آداب السلوك عند الأمريكيين - احترام الرابطة الزوجية - كيف حصر الدين خيال الأمريكيين فى نطاق معين ، وقيد أهواءهم نحو الإبداع - رأى الأمريكيين فى فائدة الدين السياسية - جهدهم فى مد سلطانه ، وفى العمل على صيانته والمحافظة عليه .

فرغنا من بيان ما للدين من تأثير مباشر فى السياسة فى الولايات المتحدة ؛ أما تأثيره غير المباشر فأعظم من ذلك فى نظرى ، وأعمق . ولكن إرشاده الأمريكيين إلى فن الحرية لايكون أبداً أوْفى وأنجع إلا عندما لايذكر لهم شيئاً عن الحرية .

لا حصر للطوائف الدينية فى أمريكا . ومع أن هذه الطوائف تختلف بعضها عن بعض من حيث العبادة الواجبة للخالق ، فكلها تتفق من حيث الواجبات التى على الإنسان لأخيه الإنسان . إن كل طائفة منها تعبد الله على النحو الخاص بها ، ولكنها تقول جميعاً بقانون أخلاقى واحد ، باسم الله . فإن كان من الأهمية الكبرى للإنسان من حيث هو فرد ، أن تكون ديانته حقة صادقة ، فليس الأمر كذلك بالنسبة للمجتمع . إذ ليس للمجتمع حياة أخرى يرجوها أو يخشاها . ومادام المواطنون يعترفون بدين ما ، فقواعد هذا الدين الخاصة ليست بذات أهمية كبرى للمجتمع نفسه . وزيادة على ذلك فجميع

الطوائف الدينية فى الولايات المتحدة تنضوى كلها تحت وحدة كبرى تشملها جميعاً ، هى المسيحية ؛ والأخلاق المسيحية ، كما لا يخفى ، واحدة فى كل مكان .

ولا مانع من أن نصدق أن عدداً معيناً من الأمريكيين يتخذون لهم طريقة خاصة فى العبادة من جراء العادة ، أكثر مما يتخذونها عن اعتقاد . فالسلطة السائدة فى الولايات المتحدة دينية ، ومن ثم كان لا مناص من أن يشيع الرياء بينهم ؛ ومع ذلك فليس ثمة بلد فى العالم تحتفظ فيه الديانة المسيحية بسلطان على نفوس الناس أكبر منها فى أمريكا ، وليس ثم دليل على فائدتها وملاءمتها للطبيعة البشرية من أن الناس فى أعظم أمم الأرض استنارة وحرية يشعرون بسلطانها عليهم شعوراً قوياً .

ذكرنا من قبل أن رجال الدين الأمريكى فى جملتهم ، ومن غير استثناء أولئك الذين لا يسلمون بالحرية الدينية منهم ، يؤيدون جميعاً الحرية الدينية ، ومع ذلك فهم لا يؤيدون نظاماً سياسياً معيناً ، فلا غرو أن كانوا يبتعدون عن الأحزاب وعن الشئون العامة . فالدين فى الولايات المتحدة لا يؤثر فى القوانين إلا تأثيراً ضئيلاً . وكذلك تأثيره فى جزئيات الرأى العام وتفصيلاته ، ولكنه يوجه عادات الجماعة وينظم الدولة عن طريق شئون الحياة المنزلية .

لا يساورنى أى شك فى أن ما يشاهد من الخشونة الكبيرة فى الآداب المرعية فى الولايات المتحدة ، إنما ينشأ أولاً وقبل كل شىء ، عن الإيمان الدينى . فكثيراً ما لا يستطيع الدين أن يكف الناس عن كثير من المغريات والمحن التى تلقيها المصادفة فى طريقهم ، ولا هو يستطيع أن يكبح تلك الشهوة العارمة إلى الربح والمكاسب المادية التى يستثيرها فى نفوسهم كل شىء أمامهم . ولكن سلطان الدين على عقل المرأة عظيم ، ولا يخفى أن النساء حماة الأخلاق والآداب . وفى الحق ، لا يوجد بلد فى العالم تحترم فيه رابطة الزوجية بقدر ما تحترم فى أمريكا ، ولا يوجد بلد تقدر فيه السعادة الزوجية بمثل ما تقدر أمريكا ، أما فى أوربا فجميع اضطرابات المجتمع تنشأ من اضطراب الحياة المنزلية والعلاقات الزوجية فيها ، فاحتقار الأواصر الطبيعية ، ومباهج البيت المشروعة معناه اكتساب ميل إلى الإسراف ، وإلى قلق النفس والانسياق فى الرغبات النابية غير المستقرة . لقد صار الأوربى ، وقد استثارته الشهوات الصاخبة التى كثيراً ما تعكر صفو بيته ، يتأذى من الطاعة التى تتطلبها منه سلطات الدولة التشريعية ، على حين أن الأمريكى إذا ما عاد من صخب الحياة إلى عقر بيته ، وجد فيه مثال النظام والطمأنينة . فمسراته فيه ساذجة وطبيعية ، ومباهجه بريئة وهادئة . وإذ يؤمن بأن الحياة المنظمة أضمن طريق إلى السعادة ، سارع إلى تعويد نفسه بسهولة على أن يكون معتدلاً فى آرائه وأذواقه . فعلى حين جاهد الأوربى فى نسيان متاعبه المنزلية ، يستمد الأمريكى من بيته حب النظام الذى يتبعه فيما بعد فى شئونه العامة .

لا يقتصر تأثير الدين فى الولايات المتحدة على أمور الآداب العامة وحدها ، بل يمتد إلى تفكير الشعب . فمن الامريكيين الإنجليز من يعترفون بمبادىء المسيحية عن اعتقاد ، سداه ولحمته الإخلاص ، على حين نرى آخرين يظهرون أنهم يعترفون بمبادئها حقاً ، ولكن خشية أن يتهموا بالإلحاد . فالمسيحية إذن تسيطر على الناس من غير أى حائل يعوقها ، وذلك يرضى الناس جميعاً وينال موافقتهم . فلا غرو إن كانت النتيجة — كما أشرت من قبل — أن كل مبدأ من مبادىء الأخلاق ثابت ومتعين على الرغم من ترك عالم السياسة لما يقوم به الناس من بحوث ويجرونه من تجارب . وهكذا لا يترك العقل البشرى أبداً يهيم فى مجال غير محدود . وأيًا كانت ادعاءاته ، فثم حواجز لا يستطيع أن يجتازها ، تكفه من حين إلى حين . فقبل أن يبتدع العقل شيئاً ما ، يجد أمامه بضعة مبادىء معينة أساسية . حتى إن أجرأ تصوراته لتخضع لأشكال معينة تؤخر إنجازها ، أو تمنعها منعاً باتاً .

إن خيال الأمريكيين ، حتى فى أسمى تحليقاته ، حريص ، يحتاط لنفسه ، وغير حاسم فيما يتصوره ، فاندفاعاته مقيدة . وأعماله ناقصة . فعادات القيد والكف هذه تتجلى فى المجتمع السياسى ، وتعاون كل العون على هدوء الشعب وعلى بقاء ما يقيمه من مؤسسات . فقد جعلت الطبيعة والظروف سكان الولايات المتحدة جسورين ، تشهد لهم بذلك روح المغامرة التى تدفعهم إلى السعى وراء الحظ والغنى . فإن كان عقل الأمريكيين حراً من كل ما يعوقه من عوائق . فسرعان ما يصبحون أجرأ المخترعين ، وأكثر الناس فى العالم كله إمعاناً فى الجدل والنقاش . ولكن الثائرين فى أمريكا مضطرون أن يبدو احتراماً ظاهراً للآداب والعدالة المسيحية ، مما لا يسمح لهم بأن ينتهكوا اعتباطاً القوانين التى تتعارض مع مقاصدهم وتقف فى سبيلها . ولا هم يجدون الأمر هنا هيناً عليهم أن يتغلبوا على ما يساور أنصارهم من شكوك . حتى ولو استطاعوا أن يتغلبوا على شكوكهم هم . فلم يحدث أن تجرأ أحد فى الولايات المتحدة إلى الآن على أن يصرح علناً بأن كل شىء حلال ومباح مادام فى مصلحة الجماعة . فهذا قول فاسق . ويبدو أنه قد اخترع فى عصر من عصور الحرية ليحمى جميع المستبدين فى المستقبل . وهكذا . فبينما يسمح القانون للأمريكيين أن يفعلوا ما يشاءون فالدين يمنعهم أن يعملوا أى شىء فيه تهور وبعد عن الإنصاف . بل إنه يمنعهم من أن يخطر ذلك ببالهم .

لا يشترك الدين فى أمريكا اشتراكاً فعلياً فى حكم الجماعة . ولكنه . مع ذلك ، يجب أن يعد فى طليعة مؤسساتهم السياسية . لأنه إن لم يعاون على خلق ميل إلى الحرية فيهم فإنه يسر استخدامها . والحق أن سكان الولايات المتحدة ينظرون إلى الدين من وجهة النظر هذه عينها . ولست أدرى إن كان جميع الأمريكيين مخلصين فى إيمانهم بالدين . فمن ذا الذى يستطيع أن يسبر أغوار القلب البشرى ؟ ولكنى على يقين من أنهم يعتقدون أن الدين ضرورى لصيانة المؤسسات الجمهورية . وهذا الرأى ليس مقصوراً على طبقة معينة

من المواطنين ، ولا على حزب معين من أحزابهم ، ولكنه يصدق على الأمة بأسرها ، وعلى كل مرتبة من مراتب الجماعة .

فإن حدث وهاجم أحد السياسيين فى الولايات المتحدة طائفة ما ، لم تكن هذه المهاجمة سبباً يمنع أنصار هذه الطائفة نفسها من تأييده ، أما إذا هاجم الطوائف الدينية كلها جملة ، هجره الناس جميعاً وخلوه وحده .

فعندما كنت فى أمريكا ، قال شاهد ، استدعى لحضور جلسة عقدتها مقاطعة تشستر (فى ولاية نيويورك) – قال إنه لايؤمن بوجود الله ، ولا بخلود الروح . فلما سمع منه القاضى هذا القول رفض أن يأخذ بشهادته ، على أساس أن الشاهد قد هدم مقدماً كل ثقة المجلس فى جميع ماكان يريد أن يقوله . وذكرت الجرائد هذه الواقعة من غير أن تعلق عليها بشىء .

تربط فكرة المسيحية بفكرة الحرية فى عقول الأمريكيين ربطاً وثيقاً حتى ليستحيل عليهم أن يتصوروا الواحدة من غير الأخرى ، ولا ينشأ فيهم هذا الاعتقاد من الإيمان التقليدى العقيم الذى يبدو أنه يغفى فى الروح إغفاء بدلاً من أن يحيا فيها .

سمعت عن جمعيات كونها أمريكيون غرضها إرسال المبشرين إلى الولايات الجديدة التى فى الغرب ليؤسسوا المدارس ويقيموا الكنائس ، خشية أن يموت الدين فى تلك الأصقاع النائية ، وتصبح الدول الناشئة أقل أهلية للاستمتاع بالمؤسسات الحرة ، من الشعب الذى عنه صدروا . وصادفت أناساً أغنياء من نيوإنجلند غادروا البلد الذى ولدوا فيه كى يقيموا أسس المسيحية والحرية على ضفاف نهر المِيسُورى ، أو فى برارى إللينوى . وهكذا يتبين لنا أن حرارة الوطنية تؤرث باستمرار الحماسة الدينية فى الولايات المتحدة وتشعلها . فهؤلاء الناس لايصدرون فى أفعالهم عن مجرد الاعتبارات المتصلة بالآخرة . فليست الأبدية سوى باعث واحد يدفعهم إلى الإخلاص لقضيتهم الدينية ، فإن أنت تحدثت إلى واحد من مبعوثى الحضارة المسيحية هؤلاء لدهشت أن تسمع أنهم يكثرون من الحديث عن خيرات هذه الدنيا ، وعما فيها من مناعم ، ومن أنك تقابل سياسياً حيث توقعت أن تجد قسيساً . إنهم سيقولون لك « إن جميع الجمهوريات الأمريكية مرتبطة جملتها بعضها ببعض . فلو أن جمهوريات الغرب وقعت فى الفوضى ، أو تغلب عليها فرد مستبد يحكمها ، لأصبحت المؤسسات الجمهورية التى تزدهر على شواطىء المحيط الأطلسى فى خطر عظيم ، فمن مصلحتنا إذن أن تكون الولايات الجديدة متدينة حتى يتيسر لها أن تدعنا نظل أحراراً » .

تلك هى آراء الأمريكيين . فإن كان منهم من يعتقد أن الروح الدينية ، التى أعجبت بها ، هى الشىء الذى ينعونه على أمريكا ، وأن العنصر الوحيد الذى يعوز حرية الجنس البشرى وسعادته على العدوة الأخرى من المحيط أن نعتقد مع إسبينوزا بخلود الدنيا ،

ونعتقد مع كابانيس بأن المخ يفرز الأفكار إفرازاً - لا يسعنى ألا أن أجيب بأن أولئك الذين يقولون بذلك القول لم يزوروا أمريكا قط، وأنهم لم يزوروا أمة متحضرة ولا أمة حرة . فإن هم عادوا من زيارة لتلك البلاد، فإنا سنصغى لهم عندئذ ونسمع ما يقولون .

ففى فرنسا نفر من الناس لايرون فى المؤسسات الديمقراطية سوى وسيلة للحصول على العظمة والجاه . فتراهم يقيسون المسافة الشاسعة التى تفصل بين رذائلهم وبؤسهم، وبين القوة والثراء، ويهدفون إلى ردم هذه الهوة بالأنقاض، كى يستطيعوا أن يجوزوا فوقها . أولئك هم رؤساء عصابات الحرية، إنهم لايحاربون إلا لما فيه مصلحتهم مهما كان المظهر الذى يظهرون به . فستظل الجمهورية أمداً طويلاً، فى زعمهم، حتى تستنقذهم مما هم فيه من انحطاط . فليس هؤلاء هم الذين أوجه إليهم الحديث . ولكن ثَمَّ غيرهم يتوقعون قيام شكل جمهورى من أشكال الحكم، يستتب فيه الهدوء وتتجه إليه المجتمعات الحديثة مدفوعة بما فى العصر من آراء وآداب . فأمثالهم يرغبون مخلصين فى أن يهيئوا الناس للحرية . فإذا ما حدث وهاجم هؤلاء الرجال الآراء الدينية، فهم إنما يجرون وراء ما تمليه عليهم شهواتهم، لامع ما تقتضيه مصالحهم . فقد يحكم الاستبداد من غير إيمان، وبدون عقيدة، أما الحرية فلا . فالدين أمر ضرورى للجمهورية التى يظهرونها فى مظهر رائع أخاذ، أكثر منه فى الملكية التى يهاجمونها . ذلك إلى أن الحاجة إليه، أشد فى الجمهوريات الديمقراطية منها فى غيرها . فكيف يتسنى للجماعة أن تتخلص من الدمار إن لم تعمل على تقوية الرابطة الأخلاقية بنسبة تراخى الرابطة السياسية؟ وما عسى أن نصنع بشعب هم سادة أنفسهم، إن لم يذعنوا لأوامر الله؟

الأسباب الرئيسية التى قوّت أثر الدين فى الولايات المتحدة

حرص الأمريكيين على فصل الكنيسة عن الدولة - تتفق القوانين والرأى العام، وجهود رجال الدين أنفسهم، على تأييد هذا الفصل - ينبغى أن يعزى تأثير الدين فى نفوس أهالى الولايات المتحدة إلى هذا السبب - لماذا - حالة الناس الطبيعية، من حيث الدين فى عصرنا الحاضر - الأسباب الخاصة والأسباب العرضية التى تحول دون وصول الناس إلى هذه الحالة فى بعض البلاد .

شرح لنا فلاسفة القرن الثامن عشر، بصورة مبسطة كل التبسيط، تزايد ضعف الاعتقاد الدينى فى الناس، فقالوا إن الحماسة الدينية يجب أن تخبو كلما ازدادت الحرية العامة، وكلما انتشرت المعارف بين الناس . ولكن الحقائق لاتتفق وما قالوا . ففى أوربا أقوام لاشىء يعدل إلحادهم وعدم إيمانهم غير انحطاطهم[1] وجهلهم، على حين نرى

(١) ترى إلى أية الجماعات أو أية الدول يشير المؤلف هنا؟

الشعب فى أمريكا ، وهى من أكثر بلاد الله حرية واستنارة ، لايزال مقبلاً على تأدية الشعائر الدينية كلها بحماسة .

فلما وصلت إلى الولايات المتحدة ، كانت الناحية الدينية أول ما استرعى نظرى فيها ، وكلما طال مكثى بها ، أدركت ما يترتب على هذه الحقائق الجديدة من نتائج سياسية خطيرة . فقد رأيت فى فرنسا أن روح الدين وروح الحرية تسيران دائماً فى اتجاهين متضادين أو تكادان ، على حين أنهما فى أمريكا متحدان أوثق اتحاد ، وتسيطران معاً على البلاد نفسها . لقد ظلت رغبتى فى الوقوف على أسباب هذه الظاهرة تشتد بى يوماً عن يوم ، فكى أرضى هذه الرغبة جعلت أسأل رجال الطوائف الدينية المختلفة ، وأسعى وراء صحبة رجال الدين خاصة ، إذ هم الذين ائتمنهم الناس على صيانة مختلف العقائد . وهم يحرصون كل الحرص على بقائها قائمة حرص من له فيها مصلحة شخصية . ولما كنت من أبناء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، عنيت بالاتصال بالكثيرين من قسسها ووثقت بهم صلتى بوجه خاص ، وأبديت لكل واحد منهم دهشتى مما لاحظته ، وصارحته بما يساورنى من شكوك ، فإذا بهم جميعاً متفقون ، ولا يختلفون إلا فى التفصيلات . فكلهم عزوا سلطان الدين الهادىء على بلادهم إلى فصل الكنيسة عن الدولة فصلاً تاماً . ولا يسعنى هنا إلا أن أؤكد أنى لم أصادف طوال إقامتى بأمريكا شخصاً واحداً ، قسيساً كان أو علمانياً يختلف رأيه عن هذا الرأى .

ولما شرعت أدرس موقف القسس الأمريكيين فى المجتمع السياسى بعناية أكبر مما فعلت ، أدهشنى أن أجد أنهم لايشغلون أية وظائف عامة . فلم أجد واحدا منهم فى الإدارة ، وليس لهم حتى من يمثلهم فى المجالس التشريعية . بل إن القانون فى عدة ولايات ليستبعدهم عن الحياة السياسية ، ويستبعدهم عن الرأى العام ، فى سائر الولايات كذلك . ولما درست الروح السائدة بين القسس أنفسهم استبان لى أن الغالبية منهم يبدون كأنهم يبتعدون من تلقاء أنفسهم عن ممارسة أية سلطة ، ويعدونها مفخرة من مفاخر مهنتهم ألا يتدخلوا فى شئون السياسة وأن يظلوا بعيدين عنها .

وقد سمعتهم يستهجنون الطموح ، وسوء النية أيًا كانت الآراء السياسية التى تتستر وراءها هاتان الرذيلتان . وعرفت من أحاديثهم أن الناس لايعدون مجرمين فى نظر الله ، بسبب آرائهم السياسية ، ماداموا مؤمنين بها مخلصين لها ، كما لا يعدون فى نظره آثمين بسبب أخطائهم فى بناء منزل أو فى العمل بالمحراث . ولقد رأيت رجال الدين هؤلاء يتحاشون كل الأحزاب ، ويحرصون على الابتعاد عنها حرص من له مصلحة خاصة فى ذلك . فأقنعتنى هذه الحقائق بصحة ما سمعت . ولذا عزمت على تقصى أسبابها ، فجعلت أتساءل كيف حدث أن ازدادت قوة الدين الحقيقية ، على حين أخذت قوته الظاهرة فى النقصان ؟ فاستقر رأيى على أن معرفة السبب ليست من المستحيلات .

إن فترة الستين سنة القصيرة لايمكن أن ترضى خيال الإنسان ، كما أن ما فى هذه الدنيا من متع ناقصة لن يرضى قلبه . فالإنسان وحده ، دون سائر الحيوان ، هو الذى يظهر احتقاراً طبيعياً للحياة ، ومع ذلك تراه يرغب كل الرغبة فى أن يعيش ؛ فهو يحتقر الحياة ومع ذلك يخشى الموت والفناء . فهذه النزعات المختلفة تدفعه باستمرار إلى التأمل فى أمور الآخرة ، والدين نفسه يوجهه إلى ذلك .

فليس الدين إذن سوى شكل من أشكال الأمل الطبيعية التى تختلج فى صدور بنى الإنسان . فهم لا يتركون إيمانهم بالدين إلا إذا أصيبوا بلوثة عقلية ، أو تعرضت طبيعتهم الحقة إلى تشوه عنيف ، ولا مناص لهم من الرجوع ثانية إلى مشاعر أكثر تقى وورعاً . فعدم الإيمان أمر عارض ، والإيمان وحده هو الحال الدائمة فى أحوال البشر . فإن نحن اعتبرنا المؤسسات الدينية من وجهة نظر إنسانية محضة ، قلنا إنها تستمد من الإنسان نفسه عنصراً من عناصر القوة لاينفد ، لأنه متصل بمبدأ من المبادىء المقومة للطبيعة البشرية .

ولا يفوتنى أن الدين قد يقوى فى أوقات معينة هذا النفوذ الصادر أصلاً من ذات نفسه ، وذلك بمعاونة ما للقوانين من قوة مصطنعة ، وبتأييد تلك المؤسسات الدنيوية التى توجه المجتمع . فلا يخفى أن من الأديان الوثيقة الصلة بالحكومة العلمانية ما يسيطر على نفوس الناس بالإرهاب ، كما يسيطر عليها بالإيمان ، ولكن إذا ما عقد دين محالفة من هذا القبيل لا يسعنى إلا أن أؤكد أنه يقع فى الغلطة نفسها التى يقع فيها الرجل الذى يضحى بمستقبله فى سبيل سعادته الحاضرة . وإذا حصل الدين على سلطة لا حق له فيها يكون قد خاطر بسلطاته المشروعة . فكل دين يقيم سلطاته على رغبة الإنسان فى الخلود وحدها ، وهى رغبة تملأ قلب كل إنسان ، حق له أن يطمع فى أن يكون له سلطان عالمى . أما إذا ارتبط بحكومة ما ، فلم يسعه إلا أن يتبع قواعد لا تصدق إلا على بعض الأمم دون سائرها . وهكذا يكون الدين ، بارتباطه بقوة سياسية ، قد زاد فى سلطانه على بعض الناس[1] ، وفقد الأمل فى أن يسيطر على الناس أجمعين .

مادام الدين يقوم على دعائم من تلك العواطف التى تعد عزاء الإنسان فى كل شدة ، فإنه سيظل يجتذب محبة البشر جميعاً . أما إذا ما اتصل بما فى هذا العالم من شهوات مريرة ، فقد يضطر إلى الدفاع عن أحلاف له وأتباع انضموا إليه من أجل مصالحهم الخاصة ، لا عن محبة له ووفاء ، أو أنه قد يضطر إلى رفض رجال باعتبارهم خصوماً له ، وإن كانوا لا يزالون مستمسكين به مهما كانوا معارضين للقوى التى تحالف معها . فهل تستطيع الكنيسة مع هذا

---

(١) قد يكون فى ذهن المؤلف هنا ، موقف اليهود المعادين للنصارى فى بداية ظهور المسيحية .

أن تشترك مع سلطة الدولة العلمانية من غير أن تتحمل نصيبها من تلك الكراهية التى تولدها هذه السلطات فى نفوس الناس ؟

ليس للسلطات السياسية التى تبدو للناس أنها رسخت ، وتوطدت قواعدها ، ما يضمن بقاءها سوى آراء جيل واحد ، أو مصالح عصر واحد فحسب ، بل كثيراً ما لايكون لها سوى عمر شخص واحد ليس إلا . فقد يعدل القانون الأحوال الاجتماعية التى يظن الناس أنها استقرت وثبتت وصارت محددة تمام التحديد ، وبتعديل هذه الأحوال الاجتماعية لابد أن يتغير كل شيء . إن أكثر سلطات المجتمع مقضى عليها بالزوال ، شأنها فى ذلك شأن أعمارنا فى هذه الدنيا ، فهى تتوالى بسرعة توالى هموم الحياة ومتاعبها المختلفة . ولم يحدث بعد أن حكومة ما قامت على أساس نزعة ثابتة لاتتغير من نزعات القلب البشرى ، ولا على أساس مصلحة دائمة لاتزول .

فمادام الدين — أى دين — تسنده تلك العواطف والنزعات والوجدانات التى تتجلى دائماً فى أشكال معينة ثابتة ، فى كل عصر من عصور التاريخ ، فإنه يستطيع أن يتحدى صروف الزمن ، أو يستطيع ، على الأقل ، أن لايزول إلا على يد دين آخر ، أما إذا تعلق الدين بمصالح هذه الدنيا وتشبث بها ، فقد صار هشاً كل الهشاشة ، مثله فى ذلك مثل سلطاتها . فالدين هو القوة الوحيدة التى تستطيع أن تأمل فى الخلود . أما إذا اتصل الدين بسلطات هذه الدنيا فلامندوحة له من أن يشاركها حظوظها ، وقد يسقط بسقوط شهواتها العابرة ، سنادها الوحيد . فأية محالفة يعقدها الدين مع القوى السياسية المختلفة ستكون لاشك مرهقة له ، فهو ليس بحاجة إلى معاونتها ليظل حياً ، على حين أنه إذا عاونها هو تعرض للزوال .

هذا الخطر الذى أشرت إليه تواً ، موجود دائماً ، وإن لم يكن جلياً دائماً فيدرك . فقد تبدو لنا الحكومات فى بعض العصور خالدة لاتفنى ، على حين يبدو المجتمع فى عصور أخرى معرضاً لسرعة الزوال أكثر من تعرض حياة الإنسان . هذا ، ومن الدساتير ما يورط المواطنين فى نوع من الخمول ، ومنها ما يوقظهم وينبههم حتى يكونوا فى تهيج محموم . وعندما تبدو الحكومات قوية ، والقوانين ثابتة لاتتبدل ، لايدرك الناس ما يحدق بالدين من أخطار إذا ما اتحدت الكنيسة مع الدولة ، أما إن كانت الحكومات ضعافاً ، والقوانين فى تغير وتبدل ، تجلت الأخطار واضحة لكل ذى عينين ، إلا أن يكون تجنبها لم يعد ممكناً . فعلينا أن نتعلم إذن كيف ندركها وهى لاتزال بعيدة عنا .

وكلما اتخذت أمة حالة اجتماعية ديمقراطية ازداد الخطر عليها من جراء ربطها الدين بالمؤسسات السياسية . وما أسرع ما يجيء الوقت الذى تنتقل فيه السلطة من يد إلى يد ، وتتوالى النظريات السياسية الواحدة بعد أخرى ، ويختفى الناس ، وتزول القوانين والدساتير ، أو تظل تتعدل من يوم إلى يوم ، ولا يكون تعديلها هذا لموسم معين فحسب ،

بل باستمرار ، فالاستثارة وعدم الاستقرار أمران ذاتيان فى طبيعة الجمهوريات الديمقراطية ، كما أن الركود والخمول من قوانين الملكيات الاستبدادية المطلقة .

إن لم يكن الأمريكيون الذين يغيرون رئيس حكومتهم مرة كل أربع سنوات ، وينتخبون مشترعين جدداً كل سنتين ، ويبدلون مديرى الأقاليم كل اثنى عشر شهراً ، والذين تركوا عالم السياسة لمحاولات المجددين - إن لم يكن هؤلاء الأمريكيون قد وضعوا الدين بمنأى من متناول أيديهم ، فأنى يستطيع هذا الدين أن يثبت أمام مد الآراء البشرية وجزرها ؟ أين يجد الاحترام الواجب له وسط اصطراع الطوائف والمذاهب ؟ وما عسى أن يكون مصير خلوده وسط هذا التدهور العام ؟ لقد كان رجال الدين فى أمريكا أول من أدرك هذه الحقيقة وعمل على أساسها . لقد أدركوا أنهم إن شاءوا السعى وراء السلطان السياسى ، كان عليهم أن ينزلوا عن سلطاتهم الدينية . فلا غرو أن آثروا أن يرفضوا تأييد الدولة لهم ، على أن يشاركوها فى تقلباتها وصروفها .

وقد يكون الدين فى أمريكا أقل قوة مما كان فى بعض الأمم ، وفى بعض العصور ، إلا أن نفوذه فى أمريكا أثبت وأدوم ، فقد اقتصر على موارده الخاصة التى لا يستطيع شىء أن يحرمه إياها ، وظل يعمل فى نطاق محدود لا يتعداه ، فانتشر فى هذا النطاق وسيطر عليه سيطرة تامة لا ينازعه فيها أحد .

هذا ، وإنا لنسمع فى كل رجًا من أرجاء أوربا أصواتاً تجأر بالشكوى من زوال الإيمان من قلوب الناس ، وتدعو إلى البحث عن الوسائل التى يمكن أن تعيد إليه بقية ماكان له من سلطان سابق . وفى رأيى أنه يجب علينا أولاً أن ندرس بمزيد من العناية ما يجب أن يكون عليه حالة الناس الطبيعية من حيث الدين فى الوقت الحاضر . فإن عرفنا ما يجب أن نأمله ، وما يجب أن نخشاه ، استطعنا أن نعين الهدف الذى ينبغى لنا أن نوجه إليه كل جهودنا .

إن الانشقاق وقلة المبالاة خطران كبيران يهددان كيان الدين . فقد يترك الناس دينهم فى العُصُر التى تشتد فيها التقوى الدينية ، ولكنهم لا يتركونه إلا ليتحولوا إلى دين آخر غيره ، فإيمانهم قد يغير موضوعه ، ولكنه لا يزول عنهم ، وعندئذ يستثير الدين القديم كل فريق ، إما إلى التحمس له والاستمساك به ، وإما إلى معاداته عداء مريراً . ففريق يهجره مغضباً ، وآخر يظل يعتصم به ويتحمس له تحمساً متزايداً . فمع أن المعتقدات قد تختلف ، فالإلحاد يظل أمراً غير معروف بينهم . ومع ذلك فهذا لا يصدق إلا إذا قامت مبادىء مما يصح أن أسميها سلبية ، تنخر أسس الدين خفية وسراً . فهى تنكر ديناً معيناً من غير أن تؤكد صدق آخر ، وعندئذ تقوم ثورات جامحة فى نفوس البشر من غير ذلك التعاون الظاهر بين وجدانات الناس ، بل ومن غير علم منهم تقريباً ، فيفقدون الأشياء التى علقوا عليها أحب آمالهم ، كأنهم قد أنسوها نسياناً تاماً ، فيجرفهم تيار خفى لا تكون لديهم

الشجاعة على مواجهته ومقاومته ، بل هم يسايرونه آسفين ، لأنه يباعد بينهم وبين الدين الذى يحبونه ويجرفهم معه إلى تشكك يوردهم موارد اليأس .

ففي العصور التى يصدق عليها هذا القول نرى الناس يهجرون آراءهم الدينية عن فتور وقلة اكتراث ، لا عن كراهية لها ومقت . فهم لا يرفضون هذه الآراء ، ولكنها هى التى تتضاءل وتزول . ولما كان غير المؤمن لا يسلم بأن الدين حق ، فإنه يظل مع ذلك يراه مفيداً للناس ، وعندما ينظر إلى المؤسسات الدينية من وجهة نظر إنسانية ، يعترف بما لها من سلطان على الأخلاق ونفوذ على القوانين ، فإنه لا يلبث أن يسلم بأنها قد تعاون على تمكين الناس من أن يعيشوا فى سلام ، وتعدهم فى رفق لاستقبال ساعة الموت . فهو يندم على الإيمان الذى أضاعه . وإذ قد حرم خيراً ثميناً يعرف قيمته ، صار يتحرج من أن ينتزع هو هذا الخير من الذين ظلوا ينعمون به .

ومن جهة أخرى ، فمن ظلوا مؤمنين ، لا يهابون ، أن يعترفوا بإيمانهم فى صراحة ، وعلى مرأى من الناس ، وصاروا يعدون من لا يشاركونهم فى آمالهم أولى بالشفقة والرثاء منهم بالخصومة والمقاومة ؛ وهم يعلمون أن الحصول على احترام غير المؤمنين لا يتطلب منهم أن يحذوا حذوهم ، فهم لا يعادون أى إنسان فى هذا العالم ، ولا هم يعتبرون المجتمع الذى يعيشون بين ظهرانيه ميدان صراع يضطر فيه الدين إلى مواجهة الآلاف من أعدائه الألداء . فهم يحبون معاصريهم ، وإن كانوا ينعون عليهم ضعفهم ، ويأسفون لما تورطوا فيه من أخطاء .

وإذ كان الذين لا يؤمنون يخفون عدم إيمانهم هذا ويسرونه فى أنفسهم ، على حين يعلن المؤمنون إيمانهم صراحة ، فإن الرأى العام ينضم إلى صفوف الدين . فالناس يحبونه ويؤيدونه ويحترمونه . ولسنا نستطيع أن ندرك الجراح التى تصيب الروح الإنسانية ، إلا إذا تعمقنا دراسة هذه الروح . فجمهرة الناس الذين لا يفارقهم أبداً هذا الشعور الدينى ، لا يرون فى الإيمان القائم شيئا يبعدهم عن الدين . فرغبة الناس الفطرية فى الحياة بعد الموت تدفعهم ، فى غير مشقة ، إلى الذهاب إلى بيوت الله ، وتفتح قلوبهم لشئون الدين وما فيه من عزاء للإنسان .

ولكن هذه الصورة لا تصدق علينا . ففينا أناس لم يعودوا يؤمنون بالمسيحية من غير أن يختاروا لأنفسهم ديانة أخرى تحل محلها ؛ وارتطم آخرون فى حيرة الريبة والشكوك وجعلوا يتظاهرون بعدم الإيمان ؛ وثم غيرهم يخشون أن يعترفوا بالدين الذى ما زالوا يؤمنون به فى سرهم .

فبين هؤلاء الأنصار الفاترى الإيمان ، وأولئك الخصوم المتحمسين ضده ، نجد عدداً صغيراً من المؤمنين المستعدين لمواجهة جميع العقبات ، وللاستهانة بكل خطر فى سبيل الدفاع

عما يؤمنون به . إنهم قد أساءوا إلى الضعف البشرى إساءة عنيفة كى يرتفعوا بأنفسهم على رأى الناس العام . وإذ قد تهيجوا من جراء ما بذلوه من جهود فى هذا السبيل ندر أن يعرفوا تماماً أين ينبغى لهم أن يقفوا . وإذ كانوا يعرفون أن أول ما استخدم فيه الفرنسيون استقلالهم كان فى مهاجمتهم الدين ، صاروا يخشون معاصريهم ويفزعون منهم ، وصاروا ينكصون خوفاً من الحرية التى يسعى المواطنون إخوانهم للحصول عليها . ولما كان الإلحاد فى نظرهم « مودة » جديدة ، صاروا ينظمون كل جديد يحدث فى سلك واحد من الكراهية بدون تمييز ، فهم فى حرب مع عصرهم ومع أوطانهم يعدون كل رأى يعرض ، عدوا سافراً من أعداء الدين .

ليست هذه بحالة الناس الطبيعية من حيث الدين فى الوقت الحاضر . فلابد أن ثمة سبباً عرضياً وخاصاً يعمل فى فرنسا على منع العقل البشرى من التمشى مع ميله الطبيعى ، ويدفعه إلى أن يتجاوز الحدود التى يجب أن يقف عندها ولا يتعداها ، بطبيعته .

أنا مقتنع كل الاقتناع بأن هذا السبب العرضى ، الخاص ، هو الاتصال الوثيق بين السياسة والدين . فالملحدون فى أوربا يطاردون المسيحيين بوصفهم خصومهم السياسيين ، لا بوصفهم خصومهم فى الدين . فهم يكرهون المسيحية بوصفها دين حزب معين أكثر مما يكرهونها من حيث هى إيمان خاطىء ، وهم لا يرفضون رجال الدين لأنهم يمثلون الإله على الأرض ، بل لأنهم يصادقون صاحب السلطان (الدنيوى) .

كانت المسيحية فى أوربا وثيقة الصلة بالسلطات الدنيوية ، وهى سلطات آخذة فى التدهور . وكأنى بها دفنت تحت أنقاضها ، وكأن الدين جسم حى ربط ربطاً وثيقاً برمة نظام عتيق ميت . فما علينا إلا أن نفصم الروابط التى تقيده بهذه الرمة من جديد . ولست أدرى أية قوة تستطيع إعادة الكنيسة المسيحية فى أوربا إلى ما كانت عليه من نشاط الشباب فى الأيام الخوالى . إن هذه القوة لفى يد الله وحده ، ولكن فى مقدور البشر أن يدعوا الدين يمارس على الأقل كل ما تبقى له من قوة .

عاونت عادات الأمريكيين وتعليمهم وخبرتهم العملية على إنجاح مؤسساتهم الديمقراطية

ما ينبغى أن يفهم من معنى تربية الشعب الأمريكى –تدريب العقل البشرى فى الولايات المتحدة أكثر سطحية منه فى أوربا – ولكن لايوجد أحد جاهل كل الجهالة – سبب ذلك – السرعة التى تنتشر بها الأفكار فى الولايات الغربية نصف المتحضرة – كيف تخدم الخبرة العملية الأمريكيين أكثر مما يخدمهم العلم المستمد من الكتب .

سبق أن ذكرت الكثير بشأن تأثير تعليم الأمريكيين وعاداتهم التى يتبعونها فى صيانة مؤسساتهم الديمقراطية ، فلم يعد لدى إلا القليل من الجديد أضيفه إلى ما سبق .

لم يظهر فى أمريكا إلى الآن سوى عدد قليل كل القلة من الكتاب البارزين، فليس فيها مؤرخون يشار إليهم بالبنان، ولا نكاد نجد فيها حتى شاعراً واحداً. فسكان تلك البلاد ينظرون إلى الأدب الصحيح بشيء من الاستهجان. ففى أوربا مدن من الطبقة الثانية فى الأهمية تنشر كتباً فى الأدب فى العام الواحد، أكثر عدداً مما تنشره الأربعة والعشرون[1] ولاية التابعة للاتحاد مجتمعة. فعقل الأمريكيين ينفر من الآراء العامة، ولا يسعى وراء الاستكشافات النظرية. فلا السياسة ولا الصناعة توجههم نحو العناية بهذه التأملات وأمثالها. ومع أن قوانين جديدة تظل تصدر فى الولايات المتحدة باستمرار، فلم يظهر بعد كتّاب كبار يبحثون فى مبادئ التشريع العامة. إن لدى الأمريكيين محامين وشراحاً للقوانين، ولكن ليس لديهم فقهاء فى القانون، وإنهم ليقدمون للعالم مثلا وسوابق لا دروساً. وتصدق هذه الملاحظة نفسها على الفنون الآلية. فأمريكا تقتبس المخترعات الأوربية اقتباساً وتعدلها بشكل يدل على فطنة وذكاء؛ فبعد أن يستكمل الأمريكيون ما عسى أن يكون فيها من نقص، يجعلونها ملائمة لحاجات بلادهم فى مهارة تستدعى الإعجاب. وفى أمريكا رجال صناعة، ولكنهم لا يعملون على موالاة العلوم الصناعية وتعهدها؛ وفى البلاد صناع مهرة ولكن ليس فيها غير عدد ضئيل من المخترعين. لقد ظل فلطن[2] (Fulton) مدة طويلة يقدم خدماته إلى الدولة الأجنبية قبل أن يتمكن من تكريس هذه الخدمات لبلاده نفسها.

فعلى من يريد أن يكون لنفسه رأياً عن أحوال التعليم بين الأمريكيين الإنجليز عليه أن يدرس الموضوع من وجهتى نظر مختلفتين. فإن هو وجه نظره إلى العلماء وحدهم دهش من قلة ما يصادفه منهم، أما إذا أدخل الجهلاء فى حسابه بدا له الشعب الأمريكى كله أكثر شعوب الأرض استنارة، على حين أن السكان فى جملتهم، كما أشرت فى موضوع آخر، وسط بين هذين الطرفين.

يتعلم كل مواطن فى «نيوإنجلند» مبادئ المعرفة الإنسانية، كما يتعلم زيادة على ذلك أصول دينه، والأدلة عليها، وتاريخ بلاده، ومعالم دستورها الرئيسية، ففى ولايتى كنيتيكت ومساتشوستس يندر كل الندرة أن تجد رجلاً لا يحسن معرفة هذه الأمور، فإن وجد من يجهلها جهلاً مطلقاً عد ظاهرة غريبة.

عندما أوازن بين جمهوريات اليونان والرومان، وبين هذه الولايات الأمريكية؛

---

(١) عددها الآن (١٩٩٠) خمسون ولاية.

(٢) روبرت فلطن (Robert Fulton) ١٧٦٥ - ١٨١٥، أمريكى من رواد المخترعين فى ميدان السفن البخارية، ولد فى ولاية بنسلفانيا. ورحل إلى إنجلترا سنة ١٧٨٧ حيث تفرغ لدراسة الهندسة، ثم إلى فرنسا سنة ١٧٩٤ حيث اخترع أول غواصة، وعاد إلى أمريكا ١٨٠٣ بعد غيبة ١٦ سنة، وأنشأ أول سفينة بخارية صالحة للعمل أنزلها فى نهر هدسن ١٨٠٦ فسارت ١٥٠ ميلا من نيويورك حتى البانى قطعتها فى ٣٢ ساعة، ثم أنشأ أول سفينة بخارية حربية سنة ١٨١٤ أسماها باسمه (فلطن).

وبين مكتبات المخطوطات التى فى الأولى ، وسكانها الجفاة ، وبين الصحف التى لا تحصى فى الولايات الأمريكية وشعب هذه الولايات المستنير ؛ وعندما أفكر فى تلك المحاولات التى لا تزال تعمل للحكم على الجمهوريات الحديثة بحسب معايير الجمهوريات القديمة – عندما أفعل ذلك وأستنبط ما عسى أن يحدث فى عصرنا الحاضر مما حدث من ألفين من الأعوام ، تحدثنى نفسى بأن أهم وأحرق جميع ما لدى من كتب ، حتى لا أطبق غير الآراء الجديدة على الأحوال الاجتماعية الجديدة كل الجدة .

ومع ذلك ، فيجب ألا يطبق ما ذكرته عن نيوإنجلند على الاتحاد بأسره دون تمييز ، فكلما تقدمنا نحو الغرب أو نحو الجنوب تناقص تعليم الشعب حتى إنا لا نجد فى الولايات التى على شواطىء خليج المكسيك ، عدداً من الناس لم يحصلوا على مبادىء التعليم الأساسى ، كما نجد فى فرنسا . ولكن لا يوجد فى الولايات المتحدة مركز واحد أهلوه جاهلون كل الجهل ، ويرجع ذلك إلى سبب بسيط . فقد نشأت أمم أخرى من ظلام البربرية تتقدم نحو نور الحضارة والعلم ، وكان تقدمها وئيداً وبخطى غير متساوية . فمنها من تقدم وتحسنت أحواله بسرعة ، على حين تباطأت أمم غيرها ، وتوقفت أخرى عن السير فلا تزال تغط فى نومها فى الطريق .

ولكن هذا لا يصدق على الولايات المتحدة بحال من الأحوال . فقد سبق للأمريكيين أن تحضروا قبل أن يحلوا فى الأقاليم التى تشغلها ذراريهم الآن ؛ فلم يكن عليهم أن يبدأوا بأن يتعلموا ، بل كان حسبهم ألا ينسوا ما سبق أن تعلموه . وإنا لنرى الآن أبناء هؤلاء الأمريكيين ، وهم الأشخاص الذين ينقلون مساكنهم كل سنة إلى البرارى ، كما ينقلون إليها ما اكتسبوه من علم وحسن تقدير . لقد علمتهم التربية فائدة الثقافة ، ومكنت لهم أن يوصلوا آثارها إلى ذراريهم ، فلم يكن للمجتمع فى الولايات المتحدة ، طفولة ، فقد ولد فى حلبة نضج واكتمال .

لا يستعمل الأمريكيون لفظة « فلاح » مطلقاً إذ لا فكرة لديهم عن مدلولها . فالجهل بالعصور البعيدة السالفة ، وبساطة الحياة الريفية وجفوة القرويين – كلها أمور لا وجود لها عندهم . ولا لهم الفضائل والرذائل والعادات الجافية ، ولا تلك الساذجة التى تتجلى فى الأمم عند نشأة الحضارة فيها . ففى الأطراف النائية ، وعلى حدود المجتمع والبرارى والمجاهل ، يعيش سكان من المغامرين المعروفين بالإقدام والجرأة . فيخترقون مجاهل الغابات باحثين عن أراض جديدة يلجأون إليها هرباً من الفقر الذى كان يتربص بهم فى أوطانهم . فإذا ما وصل الرائد منهم إلى المكان الذى استقر رأيه على أن يتخذه موئلا له وسكناً ، سارع إلى قطع بضع شجرات وأنشأ له من كتلها كوخاً . وإنك لن تجد منظراً يبدو أتعس من مرأى أمثال هذه المساكن المنعزلة . فالسائح الذى يقترب منها عند الغروب يرى لهب

الموقد ظاهراً من خلال الشقوق التى فى الجدران . وفى الليل ، إن هبت الريح ، يسمع السقف المصنوع من الأغصان يهتز يميناً أو شمالاً وسط ما فى الغابة من أشجار باسقة . فمن ذا الذى لايتصور أن هذا الكوخ التعس ملجأ للجهل وموئل للفظاظة والخشونة ؟ ومع ذلك فليس هناك أى شبه بين الرائد ، وبين مسكنه الذى يأويه . فكل شيء حوله بدائى وهمجى ، أما هو نفسه ، فثمرة ثمانية عشر قرناً وخبرتها . فتراه يرتدى ملابس المدن ويتحدث باللهجة التى يتحدث الناس بها عادة ، فهو ملم بأحوال الماضى ومتطلع إلى معرفة ما يأتى به المستقبل ، ومستعد للنقاش فيما يجرى فى الحاضر . إنه ، على الجملة ، إنسان واسع الثقافة ارتضى أن يعيش حيناً من الدهر وسط الغابات ، يتغلغل فى مجاهل الدنيا الجديدة ومعه الإنجيل والبلطة وبضع صحف . فمن العسير علينا أن نتصور تلك السرعة العظيمة التى يتداول بها الناس الأفكار وسط تلك المجاهل . ولست أظن أن نشاطاً عقلياً جمًّا مثل هذا النشاط يوجد فى أكثر أجزاء فرنسا استنارة وأكثرها ازدحاماً بالسكان .

ليس من شك فى أن تعليم الشعب فى الولايات المتحدة يعاون على مناصرة الجمهورية الديمقراطية ويساندها . وفى اعتقادى أن ذلك هو ما يجب أن يكون حيث لا ينفصل التعليم الذى ينير الأفهام عن التربية الأخلاقية التى تصلح القلوب . ولكن لاأميل إلى المبالغة فى هذه القيمة ، فما زلت بعيداً عن أن أظن ، ما ظنه كثيرون فى أوربا ، أن مجرد تعلم الناس القراءة والكتابة يجعل منهم مواطنين صالحين فى التو والساعة . إن المعلومات الحقة لاتستمد أساساً إلا من الخبرة . فإن لم يكن الأمريكيون قد اعتادوا شيئاً فشيئاً أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، لما أفادهم تعليمهم القائم على الكتب وحدها شيئاً يذكر فى الوقت الحاضر .

لقد عشت كثيراً بين ظهرانى الشعب فى الولايات المتحدة ، ولكنى لاأستطيع أن أعبر عن مدى إعجابى بخبرتهم وسلامة فطرتهم . ولكن يجب ألا تحمل الرجل الأمريكى على التحدث عن أوربا . فقد يبدى الكثير من الغرور والكبرياء الحمقاء ، ويفيض فى ذكر الآراء الفجة الغامضة التى تعاون الجهلاء كل العون فى كل قطر من الأقطار .. أما إن سألته عن بلاده هو ، فسرعان ما تنقشع السحب التى غشيت عقله ، وصارت لغته واضحة محددة ، وضوح تفكيره ودقته . وسيتحدث إليك عن حقوقه وعن الوسائل التى يصطنعها فى ممارسة تلك الحقوق ، ويبين لك العادات السائدة فى العالم السياسى ويشعرك أنه ملم بقواعد الإدارة ، وبأن إجراءات القوانين ليست بالغريبة عنه . فالمواطن فى الولايات المتحدة لايستمد معلوماته العملية ، ولا آراءه الإيجابية من الكتب . إن التعليم قد يعده لتقبل هذه المعلومات ، ولكنه لايزوده بها مباشرة ؛ فالأمريكى يتعلم قوانين بلاده من جرَّاء اشتراكه فى التشريع ، ويدرس أشكال الحكومات من اشتراكه فى الحكم عملياً ؛ فأعمال المجتمع العظمى تجرى على مرأى منه ، وإن شئت قلت إنها تجرى بين يديه .

تهدف التربية فى الولايات المتحدة إلى إعداد المواطنين للسياسة . أما فى أوربا فهى ترمى أساساً إلى إعداد الفرد للحياة الخاصة ، فتدخل المواطنين فى الشئون العامة أمر نادر كل الندرة فى أوربا ، فلا معنى من أن تعد له العدة من قبل — فحسبنا نظرة واحدة نلقيها على الناس المجتمعين فى كلّ من نِصْفَى الكرة توضح لنا هذه الفروق توضيحاً جلياً ، فتنبىء عنها حتى أشكالها الخارجية .

والناس فى أوربا كثيراً ما يدخلون عادات الحياة الخاصة وأفكارها فى الشئون العامة . وعندما ينتقل المرء منا فجأة من بيئة الأسرة إلى حكومة الدولة ، يغلب أن يشاهد مصالح المجتمع الكبرى بالشكل نفسه الذى نتحدث به إلى أصدقائنا . أما الأمريكيون فعلى العكس من ذلك ، فهم يدخلون كل يوم تقريباً عادات الحياة العامة فى حياتهم الخاصة . فترى فكرة المحلفين عندهم تتجلى حتى فيما يقوم به التلاميذ من ألعاب فى مدارسهم ، وكذلك تتجلى أساليبهم البرلمانية حتى فى نظام ولائمهم .

تعاون القوانين فى الولايات المتحدة على صيانة الديمقراطية والمحافظة عليها أكثر مما تعاون عليها ظروف البلاد الجغرافية ، وكذلك تعاون عليها العادات أكثر مما تعاون عليها القوانين

كل المجتمعات فى أمريكا ديمقراطية — ومع ذلك فالمؤسسات الديمقراطية لم يصنعها سوى الأمريكيين الإنجليز — فإسبانيو أمريكا الجنوبية ، قد عجزوا عن صيانة جمهورية ديمقراطية بين ظهرانيهم مع أن أحوالهم الجغرافية مواتية لهم مواتاة أحوال الأمريكيين الإنجليز الجغرافية — والمكسيك ، وقد أخذت دستورها عن دستور الولايات المتحدة ، عجزت هى الأخرى — الأمريكيون الإنجليز الذين فى الغرب أقل قدرة على المحافظة على الجمهورية الديمقراطية ممن فى الشرق — أسباب هذه الفروق .

أشرت من قبل إلى أن صيانة المؤسسات الديمقراطية فى الولايات المتحدة ينبغى أن تعزى إلى ظروفها ، وإلى قوانينها ، وعاداتها . وليس يعرف معظم الأوربيين سوى السبب الأول من هذه الأسباب الثلاثة وقد يجعلون له شأناً أعظم مما له فى الواقع .

حقاً إن الأمريكيين الإنجليز قد وفدوا على أمريكا واستوطنوها وهم متساوون من حيث الناحية الاجتماعية ، فلم يكن بينهم شريف نبيل ، ولا سوقة ولا وضيع ، وكانوا يجهلون ضروب التعصب للمهنة ، جهلهم بالتعصب للنسب والأصل . ولما كانت أحوالهم ديمقراطية ، فقد نشأ بينهم الحكم الديمقراطى فى يسر ، وبغير أية مشقة . وهذه خاصية ليست مقصورة على الولايات المتحدة وحدها ، فغالبية المستعمرات الأمريكية قد أنشأها رجال متساوون فيما بينهم ، أو هم ، أصبحوا كذلك من جراء مقامهم فيها . ولم يستطع

الأوربيون فى الدنيا الجديدة أن ينشئوا نظاماً أرستقراطياً واحداً فى أى جزء من أجزائها ، ومع ذلك لم ينجح النظام الديمقراطى فى أى مكان فيها مثل نجاحه فى الولايات المتحدة .

فليس أمام الاتحاد الأمريكى أعداء يناضل ضدهم ، فهو يقوم وحده وسط مجاهل أشبه شيء بجزيرة وسط المحيط . هذا ، ولم يكن إسبانيو أمريكا الجنوبية أقل منهم انعزالا بالطبيعة ، ومع ذلك فلم يعقهم موقعهم من تكوين الجيوش القائمة ، وشن الحروب بعضهم على بعض ، عندما لم يجدوا أمامهم عدوا أجنبياً يحاربونه ، فالديمقراطية الأمريكية الإنجليزية وحدها هى التى استطاعت أن تحتفظ بالسلام قائماً حتى اليوم .

ففى إقليم الولايات المتحدة مجال واسع للنشاط الإنسانى لا حد له ، وبه موارد للعمل والصناعة لا تنفد . فلا غرو أن حل التحمس لجمع الثروات محل الطموح ، ولا غرو كذلك أن قلل الشعور بالرخاء والازدهار ، من حدة الطائفية فى هذا الإقليم . ففى أى جزء من العالم نستطيع أن نجد سهولاً أخصب وأنهاراً أعظم ، ومصادر للثروة لا تنفد ، ولم يبحث عنها بعد ، مثل ما نجده فى أمريكا الجنوبية ؟ ومع ذلك فأمريكا الجنوبية هذه لم تستطع أن تصون المؤسسات الديمقراطية وتحافظ عليها . فإن كانت سعادة الأمم تتوقف على وجودها فى موضع قصى ناء فيه أراض مترامية الأطراف صالحة للسكنى ، فإن إسبانيي أمريكا الجنوبية لا يجدون أى سبب يدعوهم للشكوى من حظهم . ومع أنهم قد يستمتعون برخاء أقل مما يستمتع به أهالى الولايات المتحدة فإن حظهم مع ذلك ليستثير الحسد فى بعض الأمم الأوربية على الأقل . ومع ذلك كله فليس على ظهر هذه البسيطة أتعس من أمم أمريكا الجنوبية .

فالأسباب الجغرافية وحدها لا تكفى لإحداث نتائج شبيهة بما فى أمريكا الشمالية فحسب ، فهى لم تستطع أن ترفع سكان أمريكا الجنوبية فوق مستوى الدول الأوربية ، حيث تعمل هذه الأسباب ذاتها فى اتجاه مضاد . وعلى هذا كانت الأسباب الجغرافية لا تؤثر فى مصائر الأمم بقدر ما كان الناس يظنون من قبل .

صادفت فى نيوإنجلند رجالاً كانوا على وشك مغادرة البلاد التى كان يتسنى لهم أن يعيشوا فيها فى رخاء ، ليسعوا وراء جمع المال وسط المجاهل والبرارى . وغير بعيد عن هذا الإقليم قابلت الجالية الفرنسية فى كندا محتشدة فى جزء ضيق من الأرض ، على حين كانت أمثال تلك المجاهل قريبة منهم . وبينما كان المهاجر من الولايات المتحدة يشترى ضيعة واسعة مترامية الأطراف بما كسبه من مال فى زمن قصير قضاه فى العمل والكدح ، كان الكندى يدفع ما لا يقل عن هذا القدر من المال ، كما لو كان فى فرنسا . وهكذا تقدم الطبيعة مجاهل الدنيا الجديدة للأوربيين أيضاً ، ولكنهم لا يعرفون دائماً كيف يستغلون ما فيها من نعم ومن خيرات . وثم شعوب أخرى من سكان أمريكا لهم نفس الظروف الجغرافية التى تؤدى إلى رخاء مثل ما للأمريكيين ، ولكن من غير أن يكون لهم مثل عاداتهم ومثل

قوانينهم ؛ وهؤلاء الآخرون يعيشون فى بؤس ومن ثم حق لنا أن نقول إذن إن قوانين الإنجليز الأمريكيين وعاداتهم الأخلاقية هى السبب الأساسى الخاص فى عظمتهم ، هذا هو الغرض من بحثى هذا .

إنًا أبعد الناس عن القول بأن القوانين الأمريكية صالحة كل الصلاح فى ذاتها ، ولست أعتقد أنها تصلح لجميع الأمم الديمقراطية ، وإن الكثير من تلك القوانين ليبدو لى خطراً حتى على الولايات المتحدة ذاتها . ولكن لا مجال لنكران أن التشريع الأمريكى فى جملته ملائم كل الملاءمة لعبقرية الشعب ولطبيعة البلاد التى وضع لحكمها . فالقوانين الأمريكية صالحة إذن - ويجب أن نعزو إليها قسطاً كبيراً من ذلك النجاح الذى لقيه الحكم الديمقراطى فى أمريكا ، ولكنى لا أرى أن هذه القوانين هى السبب الرئيسى فى ذلك النجاح ، وإن ظهر لى أن لها تأثيراً على سعادة الأمريكيين الاجتماعية أكثر مما لطبيعة البلاد ، فلايزال ثَمَّ سبب للاعتقاد بأن تأثيرها دون ما لعادات الشعب الأخلاقية من تأثير .

لا شك فى أن القوانين الفدرالية تعد أهم جزء فى تشريعات الولايات المتحدة ، فالمكسيك التى لا يقل موقعها الجغرافى حظاً عن موقع الأمريكيين الإنجليز فى الولايات المتحدة ، قد أخذت بهذه القوانين نفسها إلا أنها أخفقت فى أن تعود نفسها على الحكم الديمقراطى ، فلابد إذن من أن يكون ثَم سبب آخر يعمل مستقلاً عن الأحوال الجغرافية وعن القوانين هو الذى مكن للديمقراطية من أن تحكم فى الولايات المتحدة وتسودها كلها .

وثم دليل آخر على ذلك أقوى من الأول وأوجه منه ، ولا ضير من ذكره . فالسكان الذين يقطنون أقاليم الولايات المتحدة كلهم أو جلهم من دم واحد ، ويتكلمون لغة واحدة ، ويعبدون الله على صورة واحدة . ذلك إلى أنهم يتأثرون بعوامل جغرافية واحدة ، ويعيشون فى ظل قوانين واحدة . فمن أين نشأت بينهم تلك الفروق التى ميزت بعضهم على بعض يا ترى ؟ ولم كانت حكومة الجمهورية تظهر قوة وانتظاماً فى ولايات الاتحاد الشرقية ولا تخطو خطوة واحدة إلا بعد تؤدة وروية ؟ أنى لها تلك الحكمة وذلك الاستقرار اللذان تتكلم بهما جميع قراراتها ؟ على حين تبدو الولايات الغربية على العكس من ذلك أسيرة المصادفات ، ورهن الأهواء . وهناك تدار الشئون العامة بشىء من عدم الانتظام ، وفى اندفاع وتهيج أشبه بتهيج المحموم مما لا يبشر بمستقبل طويل .

لست الآن بصدد الموازنة بين الأمريكيين الإنجليز وبين أمم أجنبية ولكنى أقابل بين بعضها وبعض محاولاً أن أتوصل إلى السبب الذى جعلها مختلفة هذا الاختلاف . فالحجج المستمدة من طبيعة البلاد ، واختلاف التشريعات ، قد استبعدت كلها ، فلا مناص من أن تلجأ هنا إلى سبب آخر ؛ وأى سبب يمكن أن يكون ذلك غير عادات الشعب وعرفه ؟ .

لقد ظل الأمريكيون الإنجليز القاطنون فى الولايات الشرقية (من الاتحاد) يألفون الحكم الديمقراطى زمناً طويلاً ، وقد اختاروا أصلح العادات ، وأنسب الأفكار للمحافظة

على مثل هذا الحكم ، وبذلك تغلغلت الديمقراطية شيئاً فشيئاً فى عاداتهم وآرائهم وأشكال علاقاتهم الاجتماعية ، حتى صارت تتجلى فى جزئيات حياتهم اليومية ، كما تتجلى فى قوانينهم . ففى الولايات الشرقية بلغ تعليم الشعب القائم على الكتب ، وبلغت تربيتهم العملية حد الكمال ، واندمجت الديانة عندهم فى الحرية أتم اندماج ، فما عسى أن تكون هذه العادات والآراء والمعتقدات سوى ما أسميته بالعرف ؟

أما الولايات الغربية ، فعلى النقيض من ذلك ، مازال ينقصها جزء من هذه المزايا نفسها . كثيرون من أمريكيى الغرب قد ولدوا فى الغابات ، فلا غرو أن صاروا يخلطون الآراء والعادات الشائعة فى الحياة الهمجية ، بحضارة آبائهم . ومن ثم كانت أهواؤهم أعنف وأشد ، وأخلاقهم الدينية أقل سيطرة عليهم ، وكذلك معتقداتهم ، فهى أقل ثباتاً . فليس للسكان أى نوع من الرقابة على زملائهم ، ولا يكاد الواحد منهم يعرف الآخر . أما أمم الغرب فتتجلى فيهم ، إلى حد ما قلة الخبرة ، وجفوة العادات ، الأمران اللذان يمتاز بهما كل شعب مازال فى طفولته . فمع أنهم يتكونون من عناصر قديمة ، فإن مجتمعهم لم ينشأ إلا منذ عهد قريب .

فعادات الأمريكيين الأخلاقية فى الولايات المتحدة هى إذن السبب الخاص الذى جعل الشعب من بين سائر الشعوب الأمريكية – الوحيد – الذى يستطيع أن يتحمل حكومة ديمقراطية ؛ وتأثير العادات هذا هو الذى أدى إلى قيام مختلف درجات النظام والرخاء التى نجدها فى مختلف الديمقراطيات الأمريكية الإنجليزية . فتأثير مركز الأمة الجغرافى فى بقاء المؤسسات الديمقراطية مزية بالغ فيها الأوربيون كل المبالغة . فقد أسرفوا فى الإشادة بأهمية التشريع وقللوا من شأن العادات . فهذه الأسباب الثلاثة الكبرى تعاون ، من غير شك على تنظيم الديمقراطية الأمريكية ، وعلى توجيهها ، ولكن إن شئنا أن نضعها فى موضعها الواجب لها ، لقلت إن الظروف الجغرافية أقل تأثيراً من القوانين ، وتأثير القوانين أقل إلى حد كبير من تأثير عادات الشعب وعرفه . وإننى لمقتنع كل الاقتناع بأن خير موقع جغرافى ، وخير القوانين لا يستطيعان أن يصونا دستوراً ما ، على الرغم من عادات البلاد ، على حين تستطيع هذه العادات أن تستفيد ، إلى حد ما ، من أسوأ موقع جغرافى ، ومن أسوأ القوانين . إن أهمية العادات والعرف ، حقيقة معروفة شائعة توجهنا إليها البحوث والدراسات ، وتوجهنا إليها الخبرة كذلك ، ويصح اعتبارها النقطة المركزية فى كل ملاحظاتى ، وختام كل بحوثى . وإنى لأؤكد أهمية هذه النقطة كل التأكيد . فإن كنت فشلت إلى الآن فى إشعار القارىء بما للخبرة العملية والعادات والآراء ، وفى الجملة ، بما للعرف السائد بين الأمريكيين من تأثير بالغ على صيانة مؤسساتهم والمحافظة عليها – فقد فشلت فى تحقيق غرضى الرئيسى من وضع هذا الكتاب .

هل تكفى القوانين والعادات لصيانة الديمقراطية فى البلاد الأخرى فضلاً عن صيانتها فى أمريكا

لو حدث أن انتقل الأمريكيون الإنجليز إلى أوربا لاضطروا إلى تعديل قوانينهم - ضرورة التمييز بين المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات الأمريكية - قد نتصور قوانين ديمقراطية أفضل مما تسير عليها الديمقراطية الأمريكية أو على الأقل مختلفة عنها - لاتدل أحوال أمريكا على شىء أكثر من إمكان تنظيم الديمقراطية بمعاونة العادات الأخلاقية والقوانين .

سبق أن أكدت أن نجاح المؤسسات الديمقراطية فى الولايات المتحدة يرجع إلى القوانين نفسها ، وإلى ما لدى الشعب من عادات أخلاقية أكثر مما يرجع إلى طبيعة البلاد الجغرافية .

ولكن هل يستتبع ذلك أن هذه الأسباب نفسها إذا ما انتقلت إلى بلاد أخرى تنتج النتائج نفسها من تلقاء نفسها ؟ وإن كان تأثير الموقع الجغرافى لا يستطيع أن يكون بديلاً كافياً من تأثير القوانين والعادات ، فهل تستطيع هذه القوانين وتلك العادات وحدها أن تحل بدورها محل الموقع الجغرافى ؟ إن عناصر الإجابة اللازمة للإجابة عن هذا السؤال تعوزنا هنا . فثم أمم وشعوب فى الدنيا الجديدة غير الأمريكيين الإنجليز . فإذا كانوا يتأثرون بنفس الأحوال الجغرافية التى يتأثر بها هؤلاء استطعنا أن نقارنهم بهم ، أما خارج أمريكا فلا توجد أمم اختارت نفس القوانين ونفس العادات الأخلاقية ، وإن كان يعوزها التمتع بنفس الميزات الجغرافية التى يستمتع بها الأمريكيون الإنجليز ، وهنا لا يتوافر أى معيار للموازنة فلا يسعنا إلا المخاطرة بإبداء الرأى .

يبدو لى أولا ، أننا يجب أن نميز بكل دقة بين مؤسسات الولايات المتحدة والمؤسسات الديمقراطية فى جملتها بشكل عام . فكلما فكرت فى أحوال أوربا ، وما فيها من شعوب عظيمة ، ومدائن حافلة بالسكان ، وجيوش جرارة ، وسياسات متعددة لا يسعنى إلا أن أعتقد أن الأمريكيين الإنجليز أنفسهم إن انتقلوا إلى أوربا ، بما لهم من آراء ودين وعادات ، لا يستطيعون أن يعيشوا من غير أن يعدلوا قوانينهم تعديلاً كبيراً . ولكنا نستطيع أن نتصور أمة ديمقراطية منظمة تنظيماً يخالف تنظيم الأمة الأمريكية . فهل من المستحيل علينا إذن أن نتصور حكومة تقوم فعلاً على أساس من إرادة الأغلبية ؟ ولكن الأغلبية هذه التى تكبح ما بها من نزعات فطرية تدفعها إلى المساواة ، وترضى ، حباً فى مصلحة نظام الدولة واستقرارها ، أن تعهد إلى أسرة أو إلى فرد بكل الوسائل التى تسوغ له ممارسة القوة التنفيذية ؟ ألا نستطيع تصور جماعة ديمقراطية تكون فيها سلطات الأمة مركزية على نحو أشد مما هو فى الولايات المتحدة ، حيث يستطيع فيها الشعب أن يمارس نفوذاً على الشئون العامة غير مباشر ، وغير جارف طاغ ، ومع ذلك يكون فى استطاعة كل

مواطن له حقوق معينة ، أن يشترك فى إدارة الحكم فى دائرته هو الخاصة ؟ إن ما شاهدته عند الأمريكيين الإنجليز ليحملنى على الاعتقاد بأن المؤسسات الاجتماعية التى من هذا القبيل ، إذا ما أدخلت بحزم وتعقل فى المجتمع بشكل يجعلها تندمج تدريجياً فى عادات الشعب وتتغلغل فى آرائه – يمكن أن تعيش فى بلاد أخرى غير أمريكا . إن كانت قوانين الولايات المتحدة هى القوانين الديمقراطية الوحيدة التى تستطيع أن تتصورها ، أو القوانين الكاملة الوحيدة التى يمكن أن تخطر بالفكرة – لسلمت بأن نجاحها فى أمريكا لا ينهض دليلاً على نجاح القوانين الديمقراطية فى بلاد حظها من مواتاة الطبيعة أقل من حظ الولايات المتحدة . ولكن لما كانت قوانين الولايات المتحدة فى نظرى ناقصة ومعيبة من نواح عدة ، وأستطيع فى يسر أن أتصور قوانين أخرى غيرها ، فإن طبيعة تلك الدولة الخاصة بها لا تدل على أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح فى أمة أقل حظاً من مواتاة الأحوال الجغرافية لها ، لو أنها حكمت بقوانين أفضل .

لو أن الطبيعة البشرية كانت مختلفة فى أمريكا عما هى فى أى مكان آخر ، ولو كانت الأحوال الاجتماعية قد خلقت فى أهليها عادات وآراء تختلف عما ينشأ فى نفس الأحوال الاجتماعية فى الدنيا القديمة ، لما قدمت لنا الديمقراطيات الأمريكية أى وسائل تعاوننا على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فى الديمقراطيات الأخرى . فلو أن الأمريكيين أظهروا الميول عينها ، التى تبديها جميع الأمم الديمقراطية ، ولو أن مشترعيهم اعتمدوا على طبيعة البلاد وعلى مواتاة الظروف لهم ، فى كبح هذه النزعات وحصرها فى نطاق الحدود الواجبة لها ، لما كان فى ازدهار الولايات المتحدة الذى يعتمد على الأسباب الفيزيقية وحدها أى تشجيع لأى شعب يميل إلى محاكاتهم ، من غير أن يكون له شىء من الميزات التى يستمتعون بها . ولكن حقائق الواقع لا تؤيد أى فرض من هذه الفروض .

إنا لنجد فى أمريكا نفسها الشهوات التى نجدها فى أوربا ، فقد نشأ بعضها أصلاً فى الطبيعة البشرية ونشأ البعض الآخر فى أحوال المجتمع الديمقراطية . فلا غرو إن وجدنا فى الولايات المتحدة ذلك القلق النفسى الطبيعى فى الإنسان ، عندما تتساوى كل مراتب الناس تقريباً ، وتتساوى فرص الترقى أمام جميع المواطنين . لقد وجدت فى أمريكا الشعور الديمقراطى بالحسد ، يتجلى فى صور شتى لا حصر لها . كما لاحظتُ أن الناس فيها كثيراً ما يبدون فى إدارتهم للأعمال خليطاً كبيراً من الجهل والغرور ، واستنتجت من ذلك أن الأمريكيين معرضون لنفس النقائص ولنفس الشرور التى يتعرض لها الناس فى أوربا . ولكن عندما فحصت عن حالة المجتمع بمزيد من العناية لم ألبث أن وجدت بسهولة أن الأمريكيين قد بذلوا جهوداً جبارة ناجحة ليوازنوا ما فى الطبيعة البشرية من نقائص ، وليصلحوا ما فى الديمقراطية من عيوب طبيعية . وفى اعتقادى أن قوانين بلدياتهم المختلفة حواجز كثيرة تكبح المطامع القلقة التى تختلج فى نفوس المواطنين وتحصرها فى نطاق ضيق ، وتوجه هذه المطامع الديمقراطية نفسها التى كان يمكن أن تلحق بالدولة أضراراً جساماً

— إلى مصلحة القرية أو الأبرشية . ويبدو لى أن المشترعين الأمريكيين قد وفقوا بعض التوفيق فى مقاومتهم الشعور بالحسد ، بفكرة الحق ، كما وفقوا فى مقاومة التغيير السياسى المستمر بالحث على الأخذ بالأخلاق الدينية الثابتة ، وإلى مقاومة جهل الشعب بالأمور النظرية بخبرته العملية ومقاومة قلق رغباته ، بعاداتهم فى إدارة شئون الأعمال .

لم يعتمد الأمريكيون إذن على طبيعة بلادهم الجغرافية وحدها فى مقاومة الأخطار التى نشأت فى دستور بلادهم ، وفى قوانينهم السياسية . فقد عالجوا تلك المساوىء العامة فى كل الأمم الديمقراطية بوسائل لم يسبق أن فكر فيها أحد سواهم من قبل . ومع أنهم كانوا أول من أجرى هذه التجربة ، فقد وفقوا فيها وحالفهم النجاح . فليست عادات الأمريكيين وقوانينهم ، هى وحدها التى تلائم الشعوب الديمقراطية ، ولكن الأمريكيين بينوا لنا أنه من الخطأ أن نيأس من تنظيم الديمقراطية بمعاونة القوانين والعادات الأخلاقية . فإن استعارت أمم أخرى من الأمريكيين ، هذه الفكرة العامة الحافلة من غير أن تقصد مع ذلك إلى مجرد محاكاتهم فى تطبيقهم لها التطبيق الخاص بهم ، فإن حاولت هذه الأمم أن تهيىء نفسها لتلك الأحوال الاجتماعية التى شاءت العناية أن تفرضها على أجيال هذا العصر ، وبذلك تتفادى الاستبداد أو الفوضى التى تهددهم ، فما عسى أن يكون لدينا من الأسباب التى تدعونا إلى الظن بأن جهودهم ستذهب عبثاً أو لن تكلل بالنجاح ؟ إن تنظيم الديمقراطية وإرساء قواعدها فى البلاد الأوربية مشكلة عصرنا السياسية الكبرى فى الوقت الحاضر ، وليس من شك فى أن الأمريكيين لم يحلوا هذه المشكلة فعلاً ولكنهم قدموا لنا بيانات تفيد كل من يتصدى لحلها .

أهميـــة ما تقـدّم لأحـــوال أوربـا

لا يشق على القارىء أن يدرك السبب الذى دعانى إلى القيام بما قمت به من البحوث السابقة . فليست المشكلة التى أثرتها مما يهم الولايات المتحدة وحدها بل تهم العالم بأسره ، فهى لا تخص شعباً واحداً بل تخص الناس أجمعين . فإن كانت الأمم التى حالتها الاجتماعية ديمقراطية لا تستطيع أن تظل حرة إلا إذا كانت تسكن البرارى والمجاهل لوجب علينا أن نيأس من مصائر الجنس البشرى كله . فالناس جميعاً يسيرون حثيثاً نحو الديمقراطية ، والمجاهل آخذة فى الازدحام بالسكان ، فإن صدق القول بأن القوانين والعادات الأخلاقية لا تكفى وحدها لصيانة المؤسسات الديمقراطية ، فأى ملجأ بقى إذن للشعوب تلوذ به غير الخضوع لحاكم فرد يستبد بها ؟ لا يغيب عنى أن ثمة أشخاصاً فضلاء فى الوقت الحاضر لا يرهبون هذا المصير ، فقد ملوا الحرية وبرموا بها حتى ليسرهم أن يستريحوا بمنأى عن عواصفها . ولكن هؤلاء الأشخاص الفضلاء لا يعرفون حق المعرفة المرفأ الذى يتجهون إليه . فإن كانت ذكرياتهم تشغل بالهم فقد صاروا يحكمون على السلطة المطلقة بحسب ما كانت عليه من قبل ، لا بحسب ما يمكن أن تصير إليه فى عصرنا الحاضر .

فلو أن السلطة المطلقة عادت إلى الأمم الديمقراطية فى أوربا لما ساورنى أى شك فى أنها ستتخذ لها شكلاً جميلاً ، وأنها ستبدو فى ملامح جديدة ، لا عهد بها لآبائنا . فقد أتى على أوربا حين من الدهر خولت فيه القوانين ، وموافقة الشعب عليها – للأمراء الحاكمين ، سلطة تكاد لا تحد ولكن قلما استخدمها واحد منهم . لست بصدد الكلام على ميزات النبلاء ، ولا على سلطة المحاكم العليا ولا أنا بصدد الكلام عن الشركات وحقوقها الممنوحة لها قانوناً ، ولا عن الميزات الإقليمية التى صمدت لضربات السلطة الحاكمة واستبقت روح المقاومة قائمة فى الأمة . فضلاً عن هذه المؤسسات السياسية ، التى مهما كانت مضادة للحريات الفردية قد أفادت فى استبقاء محبة الحرية قائمة فى قلوب الناس ، والتى يصح لنا أن نعتبرها نافعة من هذه الوجهة ، فإن آراء الأمة وآدابها الأخلاقية قد أحاطت السلطة الملكية بحواجز لم تك أقل قوة لأنها غير مرئية . إن الدين ومحبة الشعب ، وميول الأمير الخيرية ، وحماسة الشرف ، وكبرياء الأصل والنسب ، والتحزبات الإقليمية ، والعادات والرأى العام ، هذه حدت كلها من قوة الملوك ، وحصرت سلطتهم فى دائرة غير مرئية . لقد كان دستور الأمم دستوراً استبدادياً فى ذلك الوقت ، ولكن آدابهم وسلوكهم كانت حرة ، وكان للأمراء الحق فى أن يفعلوا ما يشاءون ، ولكن لم يكن لديهم الوسائل ولا الرغبة فى ذلك .

فماذا تبقى الآن من هذه الحواجز التى أوقفت الاستبداد فى الأزمنة القديمة ؟ إذا فقد الدين ما له من سلطان على نفوس الناس انهارت أبرز الحدود التى فصلت الخير عن الشر ، وبدا كل شىء فى العالم الأخلاق غير متعين ، ومشكوكاً فيه ، ولم تعد الملوك ولا الأمم تسترشد إلا بالمصادفات – ولم يعد أحد يستطيع أن يقول أين حدود الاستبداد الطبيعية ، ولا أين حدود الترخيص . لقد قضت الثورات منذ أمد بعيد على الاحترام الذى كان يحيط بحكام الدول ، وإذ قد أعفى هؤلاء من عبء تقدير الشعب لهم ، فقد صار للأمراء أن يستسلموا إذن ، فى غير خوف ، إلى نشوة السلطة التحكمية الغشوم ويثملوا بها .

فعندما يجد الملوك أن قلوب رعاياهم تتجه إليهم صاروا رفقاء رحيمين بهم ، لأنهم يشعرون بقوتهم ، ويحرصون على محبة شعوبهم ، ولا يفرطون فيها بحال ، لأنها دعامة عروشهم . وعندئذ يقوم حسن النية ، وجميل العواطف بين الأمير وشعبه ، مما يشبه قيام العواطف العائلية فى المجتمع كله . فقد يحدث أن تتذمر الرعايا من بعض قرارات الملك ، ولكنهم مع ذلك يأسفون إن هم أغضبوه ؛ وقد يعاقب الملك رعاياه ، ولكنه عقاب بيد الوالد الرفيق .

ولكن إذا ما حدث وزال نفوذ الملكية فى أثناء جلبة الثورة ، وعندما يتوالى على العرش ملوك عدة ، كل منهم يبدى بدوره للشعب ضعف ما له من حق ، وقسوة ما له من سلطان ، لم يعد أحد يعتبر الملك أباً للشعب ، وصار الجميع يخشونه كما يخشون سيداً عليهم .

فإن كان هذا السيد ضعيفاً ازدروه ، وإن كان قوياً كرهوه ، وأصبح هو يناصبهم العداء ، ويحذرهم كل الحذر . إنه ليجد نفسه غريباً فى بلاده ، يعامل رعاياه كما لو كانوا أعداءه المقهورين .

وعندما كوّنت المدن والمقاطعات عدداً كبيراً من الشعوب المختلفة فى وسط بلدها المشترك ، كان لكل منها إرادتها الخاصة ، التى كانت متعارضة مع الروح العامة للخضوع . ولكن لما كانت الأنحاء المختلفة من الامبراطورية نفسها قد اعتادت احترام القوانين بعد أن فقدت ما كانت تتمتع به من حصانات وما استقر فيها من أعراف وضروب تعصبها وتقاليدها – لم يعد البطش بها جميعاً وجملة أصعب من البطش بها فرادى الواحدة بعد الأخرى كما كانت الحال من قبل .

بينما كان النبلاء يستمتعون بسلطتهم ، بل وبعد أن فقدوا هذه السلطة بزمن طويل ، كان شرف الأرستقراطية قد أضفى درجة غير عادية من القوة على معارضتهم الشخصية ، وعندئذ يقوم أناس ممن لايزالون يرون فى أنفسهم رأياً كبيرا ، على الرغم من ضعفهم ، ويتجاسرون أن يقفوا فرادى وحدهم فى وجه السلطات يناضلون ضدها . ولكنا فى الوقت الحاضر ، وقد قلّت الفروق التى بين مختلف درجات الناس ورتبهم ، قلة كبيرة ، عندما يختفى الفرد فى الجماعة ويفنى وسط ما فيها من خمول عام ، وعندما يفقد شرف الملكية كل سلطته من غير أن يستعيض عنه بقوة الفضيلة ، وعندما لايكون ثم شيء يمكن الإنسان من أن يرتفع عن ذات نفسه – عند ذلك كله ، من ذا الذى يستطيع أن يحدد نقطة يمكن أن تقف عندها مقتضيات القوة ، وذلة الضعف ياترى ؟

فمادام الشعور نحو الأسرة حياً ، فلن يكون عدو الظلم وحده أبداً . فما عليه إلا أن ينظر حوله حتى يجد له أنصاراً من أتباعه ومن أصدقائه الوراثيين ، ومن ذوى قرابته . فإن أعوزه تأييد هؤلاء الأنصار أحس كأن أجداده يسندونه ، وأن ذريته لتبعث فيه النشاط والحياة . ولكن إذا ما قسمت ضياع الأسرة ، وأملاكها ، وكانت بضع سنين كافية لإزالة الفروق التى بين أصول الناس ، فأين يكون الشعور بأواصر الأسرة إذن ؟ وأية قوة يمكن أن تكون للعرف فى بلاد تغيرت كل ملامحها الظاهرة ، ولا تزال تتغير باستمرار ، وحيث توجد سابقة لكل عمل يأتيه الظلم ، ومثال سابق لكل جريمة ترتكب ، وحيث لا يستطيع المرء أن يجد شيئاً قديماً – مغرقاً فى القدم – يمكن أن يقيه قدمه هذا من الهدم ، ولا شيء جديداً بدعا غير مسبوق ، تمنعه جدته هذه من أن يعمل ؟ وأية مقاومة يمكن أن تقدمها عادات مرنة كل هذه المرونة حتى سبق لها أن استسلمت وخضعت ؟ وأية قوة يمكن أن تبقى حتى للرأى العام نفسه عندما لا يوجد عشرون شخصاً تربطهم رابطة مشتركة ، وحيث لا رجل ولا أسرة ، ولا شركة رسمية ، ولا طبقة من الطبقات ، ولا مؤسسة حرة ، تستطيع أن تمثل ذلك الرأى ، أو تمارسه ، وحيث كل مواطن قد تساوى فى الضعف

والانعزال مع غيره ، لم يعد له ما يعارض به قوة الحكومة المنظمة ، سوى ضعفه الشخصي هذا ؟

ليس فى تواريخ فرنسا المسطورة شيء يشبه الحالة التى يمكن أن تتردى فيها هذه البلاد إذن . ولعل الأولى بنا أن نشبهها بالعصور القديمة ، وبتلك العهود المخيفة من عهود الظلم الرومانى ، عندما كانت أخلاق الناس وآدابهم قد فسدت وتقاليدهم زالت ، وعاداتهم اجتثت ، وآراؤهم تزعزعت ، وحريتهم أبعدت من القوانين حتى لم يعودوا يجدون لهم فى البلاد ملجأ يلوذون به ؛ وعندما لم يعد ثم شيء يحمى المواطنين ، ولم يعد هؤلاء المواطنون يستطيعون أن يحموا أنفسهم ؛ وعندما كانت الطبيعة البشرية ألعوبة فى يد الإنسان ، واستنفد الحكام حلم السماء ، قبل أن يستنفدوا صبر رعاياهم . إن الذين يأملون أن يعيدوا ملكية هنرى الرابع هم فى رأيى مصابون بالعمى العقلى . إنى عندما أتأمل الحالة الحاضرة التى نراها فى كثير من الأمم الأوربية ، وهى حالة تتجه إليها جميع الأمم الأخرى ، أرانى ميالاً إلى الاعتقاد بأنهم لا مناص لهم من أحد أمرين ، إما الحرية الديمقراطية ، وإما استبداد القياصرة .

أليس هذا أمراً جديراً بالتأمل والاعتبار ؟ فإن كان لابد للناس من أن يصلوا هذه النقطة حقاً ، وإن كان لابد لهم من أن يحرروا تمام التحرير ، أو أن يستعبدوا تمام الاستعباد ، وأن يسوى بينهم جميعاً فى الحقوق ، أو أن تنتزع حقوقهم كلها منهم ، إن كان حكام الجماعة مضطرين إلى أن ينهضوا بالشعب إلى مستواهم هم ، أو أن يدعوا المواطنين جميعاً يهبطون إلى مستوى دون مستوى البشر ، ألا تكون شكوك الآخرين قد زالت بذلك ، وضمائر الكثيرين منهم قد استقرت ، وتهيأ المجتمع لأن يقوم بتضحيات عظيمة من غير مشقة أو عناء ؟ ففى هذه الحالة يجب ألا يعتبر نمو الآداب والمؤسسات الديمقراطية التدريجى على أنه خير وسيلة لصيانة الحرية فحسب ، بل وسيلتها الوحيدة . ومن غير أى اهتمام بشكل الحكومة الديمقراطية يصح أن تختار الديمقراطية بوصفها أصلح وأعدل علاج يمكن استخدامه عملياً لما يعانيه المجتمع الآن من مساوىء وأدواء .

من الصعوبة إشراك الشعب فى الحكم ، وأصعب من ذلك وأشق تزويده بالخبرة التى لابد له منها ، حتى يحكم البلاد حكماً رشيداً .

لا شك فى أن رغبات الديمقراطية متقلبة ، ووسائلها خشنة ، وقوانينها ناقصة ، ولكن إن كان لا يمكن الوصول بسرعة إلى نظام وسط عادل بين حكم الديمقراطية وسيطرة فرد واحد ، أفليس الأفضل لنا أن نمتثل لحكم الأولى من أن نخضع بإرادتنا واختيارنا لحكم الفرد ؟ وإن كانت المساواة الكاملة ، من الأمور المقدرة لنا ، أليس من الخير أن تقوم المؤسسات الحرة بعملية التسوية بين بعضها وبعض ، من أن يقوم بها طاغية مستبد ؟

إن الذين قرءوا هذا الكتاب ، ثم ظنوا أن غرضى من كتابته أن أقترح على كل

الجماعات الديمقراطية الأخذ بقوانين الأمريكيين الإنجليز وعاداتهم ومحاكاتهم فيها - لهم فى خطأ جسيم . فهم لابد أن يكونوا قد وجهوا انتباههم إلى الصورة التى عرضت بها أفكارى أكثر مما وجهوه إلى الجوهر . لقد كان غرضى أن أتخذ أمريكا مجرد مثال لأبين به أن القوانين ، وبخاصة العرف ، قد تمكن للشعب الديمقراطى من أن يظل حراً ، ولكنى بعيد كل البعد عن أن أتصور أنه يجب علينا أن نحذو حذو الديمقراطية الأمريكية فننقل عنها ما استخدمته من وسائل لبلوغ هذه الغاية . إنى لأعلم حق العلم ما لطبيعة البلاد وخبرة أهليها ، وسوابقها السياسية ، من تأثير فى دستورها السياسى ، وإنى لأعدها كارثة كبرى تحل بالجنس البشرى ، أن تقوم الحرية فى العالم كله بصورة واحدة ذات ملامح واحدة .

ولكن رأيى أن الفرنسيين إذا لم ينجحوا فى إدخال النظم الديمقراطية تدريجياً فى فرنسا ، وإذا ما تولاهم اليأس من أن يزودوا جميع المواطنين بالأفكار ، والعواطف التى تؤهلهم أولا للحرية ، ثم يسمحوا لهم بالاستمتاع بها - إنهم إذا لم ينجحوا فى ذلك فلن يكون ثم استقلال مطلقاً ، لا فى الطبقات الوسطى ، ولا لطبقة النبلاء - لا للغنى منهم ، ولا للفقير ، بل سيكون هناك استبداد يشملهم جميعاً . وإننى لأتنبأ بأنه إذا لم تقم سلطة الأغلبية المسالمة فى فرنسا ، فى الوقت الملائم ، فستقع البلاد عاجلاً أو آجلاً تحت سيطرة رجل واحد يكون سلطانه عليها سلطاناً لا يحده حد .

الفصل الثامن عشر

الأجناس الثلاثة التى تسكن أقاليم الولايات المتحدة : أحوالها الحاضرة وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل

هأنذا أنجزت المهمة الأساسية التى فرضتها على نفسى ، فقد أوضحت ، ما وسعه جهدى ، قوانين الديمقراطية الأمريكية ، وعاداتها . وكان ينبغى لى أن أقف عند هذا الحد لولا خشيتى أن يشعر القارىء أنى لم أحقق له ما كان ينتظره من هذا الكتاب .

ليست الديمقراطية المطلقة كل ما فى أمريكا ؛ فمن الميسور أن ننظر إلى سكان الدنيا الجديدة من أكثر من وجهة نظر واحدة . وكثيراً ما ساقنى الموضوع ، وأنا أضع هذا الكتاب ، إلى التحدث عن الهنود والزنوج ، إلا أن الوقت لم يتسع لى مطلقاً لأن أقف وأشرح مركز هذين الجنسين بين الشعب الديمقراطى الذى عنيت بوصف أحواله . لقد بينت القوانين التى أدت إلى تكوين الاتحاد الأمريكى الإنجليزى ، ولكنى لم أتمكن إلا من إلقاء نظرة عجلى قاصرة على الأخطار التى تهدد هذا الاتحاد ، كما لم أستطع أن أسهب فى الكلام عن الفرص التى تتيح له البقاء ، من غير نظر إلى قوانينه وعاداته الأخلاقية . فعندما تحدثت عن الجمهوريات المتحدة ، لم أجازف بالإدلاء بأى رأى فى دوام أشكال الحكم الجمهورى فى الدنيا الجديدة ، وعندما أكثرت من الإيماء إلى النشاط التجارى القائم فى الاتحاد الأمريكى لم أعالج مع ذلك مستقبل الأمريكيين فى التجارة .

وهذه كلها أمور تمس موضوعى الأساسى من قريب ، وإن لم تكن داخلة فيه فهى أمريكية وإن لم تكن ديمقراطية ، ووصف الديمقراطية هدفى الأول . فكان على إذن أن أؤجل دراسة هذه الموضوعات ، فأجلتها فعلا . وهأنذا أعود وأتناولها من جديد وأختتم بها هذا الكتاب .

تمتد الأقاليم التى يشملها الاتحاد الأمريكى الآن ، أو التى يطالب بها ، من شواطىء المحيط الأطلسى إلى شواطىء المحيط الهادى ؛ وحدوده من الشرق والغرب حدود القارة نفسها . أما من الجنوب فتمتد حتى تقارب المدار[1] ، وأما شمالاً فتبلغ الأقاليم المتجمدة الشمالية .

هذا وليس الناس المنتشرون فى هذه الأقاليم المترامية الأطراف فروعاً عدة تنتمى كلها إلى أصل واحد ، كما هى الحال فى أوربا . فحسبنا نظرة واحدة ، فندرك لأول وهلة أن ثمة

---

(١) ذلك لأن فلوريدا لم تضم إلى الاتحاد الأمريكى إلا فى سنة ١٨١٩ ، بمهارة جاكسون ولم تصبح ولاية أمريكية إلا فى سنة ١٨٤٥ . أما تكساس فقد كانت تابعة للمكسيك ثم انفصلت عنها وظلت دويلة مستقلة من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٤٥ ثم ضمت إلى الولايات المتحدة .

أجناساً ثلاثة فى هذه البلاد ، ميزتها الطبيعة بعضها عن بعض ، وأكاد أقول إنها أجناس متعادية ، كل جنس منها خصم للجنس الآخر . فقد أقام القانون وأقامت التربية والتعليم بينها حواجز مانعة ، فضلاً عن تباينها فى الأصل وفى السمات الظاهرة ، ولكن المصادفة وحدها هى التى جمعت هذه الأجناس كلها فى صعيد واحد من غير أن تدمجها بعضها فى بعض ، على الرغم من اختلاطها . فكل جنس منها يجرى نحو ما قدر له من مصير ، من غير نظر إلى ما قدر على الآخرين .

فأول جنس من هذه الأجناس البشرية المختلفة كل الاختلاف يسترعى الأنظار ، ويعد أسمى الأجناس كلها قاطبة من حيث الذكاء والقوة والاستمتاع بالحياة ، هو الجنس الأبيض أو الأوربى ، وإن شئت قلت جنس الإنسان بأسمى ما يدل عليه هذا الاسم من المعانى ، ثم يليه الزنوج فالهنود . وليس بين هذين الجنسين التعيسين شىء مشترك ، لا من حيث المولد ، ولا من حيث الملامح والقسمات واللغة والعادات . فهما لا يشبهان فى شىء غير حظهما المنكود ، فكلاهما يشغل مرتبة وضيعة فى البلاد التى يسكنها ، وكلاهما يعانى الأمرين من الاستبداد والظلم . فإن لم تكن المظالم التى يشكوان منها واحدة ، فكلها يرجع إلى مصادر واحدة من وضع البشر .

لو أنا اعتبرنا بما يحدث فى هذه الدنيا ، لوجب علينا فى أغلب الأحوال أن نقول بأن الأوربى يعد بالنسبة إلى بقية الجنس البشرى مثلما يعد الإنسان بالنسبة إلى الحيوانات الأدنى منه . فهو يسخره لقضاء أغراضه ، فإن لم يستطع إخضاعه قضى عليه بالهلاك . لقد حرم الظلم سلالات الزنوج كل ما يمتاز به بنو الإنسان تقريباً ، حتى لم يعد لدى الزنجى فى الولايات المتحدة ذكرى عن بلاده الأصلية ، ولم تعد اللغة التى كان يتخاطب بها أجداده تسمع حوله ، فقد هجر دين أجداده ، ونسى عاداتهم الأخلاقية ، وانفصل عن إفريقيا ، ولم ينل مع ذلك أى حق للمطالبة بما ينعم به الأوربى ، بل بقى فى وسط الطريق بين هذا وذاك . معزولاً بين جنسين من البشر : جنس باعه ، وآخر تنكر له . فلم يجد بقعة فى العالم كله يسميها وطنا غير صورة ناقصة لذلك المأوى الذى أتاحه له سيده .

وليس للزنجى أسرة ، ولا تعدو المرأة عنده أن تكون رفيقة مؤقتة للذاته . أما أطفاله فيعدون منذ يولدون على قدم المساواة مع أبيهم . وهل لى أن أقول إنها لنعمة من نعم الله ، أو علامة من علائم غضبه على خلقه ، أن يبدو الإنسان فى أحوال معينة جامد الشعور لا يحس بما هو غارق فيه من شقاء بالغ ، بل إنه قد يكتسب محبة منحرفة لدواعى شقائه وتعاسته ؟ فبعد أن ارتطم الزنجى فى هذه الوحدة من الشرور والخبائث ، أصبح لا يكاد يشعر بما فى مركزه من ضعة وهوان ، فقد ألقى به العنف فى الرق ، وأكسبته عادات العبودية أفكار الرقيق ورغباته . فتراه يعجب بظالميه أكثر مما يكرههم ، ويجد مسراته ومفاخره فى أن يحاكى أولئك الذين استبدوا به ، محاكاة ذليلة . لقد هبط تفكيره إلى الدركة التى انحطت إليها نفسه .

يدخل الزنجي ربقة الرق من يوم تتفتح عيناه على هذه الدنيا ، بل إنه ليشترى أحياناً وهو جنين فى بطن أمه ، فهو عبد حتى قبل أن يولد . ويبدأ ، قبل أن يرى الضوء ، محروماً من حاجياته ، ومتعه ، لا جدوى منه حتى لنفسه ، إذ هو يتعلم منذ يوجد فى هذا العالم أنه مملوك لشخص آخر ، يهمه أن يعنى به ، ويحافظ على حياته . فالزنجي يدرك أن العناية بمصالحه ليست من شأنه ، وإنما من شأن سواه . وصارت القدرة على التفكير فى نظره هبة من الله لا طائل تحتها . فكأنى به يستمتع فى رضى وهدوء بالميزات التى تخولها له ضعته وهوانه .

وإذا ما أعتق وصار حراً ، فإنه كثيراً ما يعد الاستقلال قيداً أثقل عليه من الرق . فبعد أن ظل حياته كلها ، يتعلم الخضوع لكل شيء ماعدا العقل ، صار عندما يكون العقل هاديه الوحيد ، يعجز كل العجز عن إدراك مطالبه . وعندما تتكاثر عليه الرغبات المستجدة العديدة ، وتلح عليه ، لم يجد لديه المعرفة ولا الهمة اللازمتين لمقاومتها . فتصبح تلك الاحتياجات فى نظره «سادة» يجب أن يكافحها . ولكن أنَّى له أن يكافح وهو لم يعرف فى حياته غير الخضوع والإذعان ؟ وهكذا نزل الزنجي فى الجملة إلى هوة عميقة من البؤس والذلة . فإن كان الرق قد جعله بهيماً جامد الحس ، فإن الحرية تقضى عليه وتهلكه .

هذا ، ولم يكن أثر الظلم فى الجنس الهندى بأقل منه فى الزنوج . أما نتائجه فمختلفة ، فقبل أن يصل الرجل الأبيض إلى الدنيا الجديدة ، كان سكان أمريكا الشمالية الأصليون يعيشون قانعين راضين فى غاباتهم ، صابرين على صروف الزمان وتقلباته فى حياة المتوحشين ، يمارسون ما فى تلك الحياة من فضائل ورذائل . وبعد أن شتت الأوربيون شمل القبائل الهندية وطردوها إلى المجاهل والفيافى ، قضوا عليهم بأن يعيشوا عيشة متنقلة لا استقرار فيها ، وهى عيشة كلها آلام ومتاعب تجل عن الوصف والتعبير .

فالشعوب المتوحشة لا يحكمها غير الرأى العام والعرف الغالب عليها . فبعد أن فقد هنود أمريكا الشمالية عاطفة حب بلادهم ، وبعد أن تشتتت أسرهم ، وضعفت تقاليدهم ، وانفصمت عرى ذكرياتهم ، وبعد أن تغيرت كل عاداتهم وزادت حاجاتهم على كل حد - بعد ذلك زادهم استبداد الأوربيين بهم فوضى ، وأضعف حضارتهم عما كانت عليه من قبل ، فظلت حالة هذه القبائل المادية والأخلاقية تزداد سوءاً باستمرار ، حتى صاروا أكثر وحشية كلما ازداد بؤسهم وشقاؤهم . ومع ذلك لم يستطع الأوربيون أن يغيروا شيئاً من أخلاق الهنود . ومع أن الأوربيين هؤلاء كانوا يستطيعون إهلاكهم وإبادتهم . فإنهم لم يستطيعوا أبداً أن يخضعوهم ويمدنوهم .

كان من حظ الزنجي المقدور عليه أن يكون عند طرف العبودية ، على حين كان حظ الهندى يقع عند طرف الـ[illegible]ية الأقصى . ولم يكن تأثير الرق فى الأول بأسوأ من تأثير الاستقلال فى الثانى . لقد أضاع الزنجي كل حق له فى ملكيته الشخصية ، ولا يستطيع

حتى أن يتصرف فى وجوده ذاته من غير أن يرتكب نوعاً من السرقة . ولكن المتوحش يعد سيداً تعساً منذ استطاع أن يعمل ، فهو لا يكاد يعرف سلطة الوالدين ، ولم يثن إرادته قط لإرادة أى إنسان من بنى جلدته ، ولم يتعلم أبداً الفرق بين الطاعة الاختيارية وبين ذلة الخضوع . فهو لم يعرف حتى اسم القانون (فلفظة القانون ذاتها غير معروفة عنده) ومعنى الحرية فى نظره لايعدو التخلص من كل قيد من قيود المجتمع . ولما كان يغتبط بهذا الاستقلال الوحشى ، ويؤثر أن يهلك على أن يضحى بأدنى جزء منه فليس للحضارة أى سلطان على مثل هذا الإنسان .

ويبذل الزنجى الكثير من الجهود غير المجدية لكى يزج بنفسه خلسة بين الناس الذين يأبون عليه أن يكون بينهم ، فتراه يأخذ بأساليب ظالميه المسيطرين عليه ، وبآرائهم ، ويأمل أن يصبح بمحاكاتهم جزءاً من مجتمعهم . وإذ كان يقال له منذ نعومة أظفاره أنه من جنس دون الجنس الأبيض ، صار يتقبل هذه القضية ، ويخجل كل الخجل من ضيعة نفسه ، فهو فى كل سمة من سماته يرى أثر الرق ، ولو استطاع لرضى أن يتخلص من كل شيء جعله ما هو عليه .

أما الهندى ، فعلى النقيض من ذلك غلب عليه الوهم حتى صار يزهى بنبل أصله المزعوم ، ويعيش ويموت وهو غارق فى أحلامه بنبالته وعظمته ، فكان أبعد ما يكون عن أن يرغب فى تكييف عاداته بعاداتنا . فهو يحب حياته الهمجية بوصفها السمة التى يتميز بها أبناء جنسه ، ويأبى كل دعوة إلى الأخذ بأساليب الحضارة ، لا عن كراهية لها ، بل خوفاً من أن يشبه الأوربيين . فليس لديه ما يقدمه حيال ما بلغناه فى الفنون من كمال ، غير موارد البرارى ؛ وليس له إزاء حيلنا الحربية غير شجاعته الجسمانية غير المدربة . فمادام كذلك ، ومادامت خططنا المدروسة حق الدرس لا يقابلها من ناحية الهندى سوى غرائز الحياة الوحشية التلقائية ، فلا غرو أن فشل الهندى فى هذا الصراع غير المتكافىء .

كان الزنجى الراغب فى الاختلاط بالأوربيين رغبة صادقة ، لا يستطيع أن ينجح فى ذلك إلى حد ما ، يحتقر كل الاحتقار أن يحاول القيام ببذل أى جهد فى هذا السبيل . فذل الأول قضى عليه بالعبودية ، وكبرياء الثانى أوردته موارد الهلاك .

أذكر أنى فى سفرة لى وسط الغابات التى مازالت تكسو ولاية ألاباما ، وصلنا ذات يوم إلى بيت خشبى يسكنه أحد الرواد . وإذ لم أكن أقصد أن أدخل بيت الأمريكى ، انتبذت مكاناً عند عين ماء ، ورقدت هنيهة لعلى أريح فيها نفسى . ولم تكن العين بعيدة عن مدخل الغابة ؛ فبين أنا فى ذلك المكان (وهو لا يبعد كثيراً عن إقليم الهنود الكريك) إذا بامرأة هندية تطلع علينا ، وخلفها أخرى زنجية ممسكة بيدها فتاة بيضاء لا تزيد سنها على الخامسة أو السادسة حسبتها ابنة ذاك الرائد الأمريكى ، وكانت الملابس التى ترتديها الهندية تبرز الترف الوحشى . فقد تدلى حلق من المعدن من منخريها وأذنيها ، وكان شعرها

الحلى بالخرز مرسلاً على كتفيها فى غير نظام . ولحظت أنها لم تتزوج بعد لأنها لاتزال ترتدى عقداً من المحار الذى تخلعه العذراء عن طوقها وتطرحه على سرير العرس . أما الزنجية فقد كانت ترتدى ملابس أوربية قذرة مهلهلة . فجاء الثلاثة وجلسن عند حافة العين ، وأخذت الهندية الطفلة الأوربية بين يديها ، وجعلت تغمرها بالعطف والقبلات كما تغمر الأم أطفالها ، على حين كانت الزنجية تعمل على استلفات أنظار الصغيرة بحيل شتى . وكانت الطفلة تبدى فى كل حركة من حركاتها ما يدل على شعورها بالتفوق والسيادة على نحو غريب يتناقض مع ضعف الطفولة ، فكأنها تتقبل رعاية رفيقتيها بشىء من التنازل . وكانت الزنجية تجلس القرفصاء على الأرض أمام سيدتها ترقب أقل رغبة تبديها فتلبيها . وظاهر أن مشاعرها كانت موزعة بين محبة أم للطفلة ، وبين خوف ذليل منها . على حين كانت الهندية تبدو على ما بها من رقة وعطف ، فى مظهر ينبىء عن حرية وعن كبرياء تكاد تكون متوحشة . فجعلت أقترب من تلك الجماعة وأتأمل هذا المشهد فى صمت ، ولكن يظهر أن فضولى لم يرق للمرأة الهندية ، فقد نهضت فجأة ودفعت الطفلة عنها بشىء من العنف ، ثم حدجتنى بنظرة غضبى ، وعادت إلى الغابة واختفت فى أعماقها .

وكثيراً ماصادفت فى المكان الواحد أفراداً مجتمعين ، يمثلون الأجناس الثلاثة التى يتكون منها سكان أمريكا الشمالية ، وسرعان ماأدركت من سمات كثيرة منوعة تغلب الجنس الأبيض وسيادته . ولكن الصورة التى رسمتها حوت شيئاً مؤثراً كل التأثير . فثم آصرة مودة ربطت المظلومين بالظالمين ، إلا أن الجهود التى بذلتها الطبيعة فى التقريب بين هذه الأجناس ، قد أبرزت الفرق الشاسع الذى خلقته فيها القوانين وضروب التحيز والتعصب .

القبائل الهندية التى تقطن الولايات المتحدة حالتها الحاضرة وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل

اختفاء القبائل الأصلية التدريجى – كيف حدث هذا الاختفاء – ما يترتب على هجرات الهنود الاضطرارية من ضروب البؤس – ليس لدى المتوحشين فى أمريكا الشمالية سوى وسيلتين للتخلص من الهلاك : إما الحرب وإما التحضر . لم تعد الحرب فى مقدورهم – الأسباب التى جعلتهم يأبون الأخذ بأساليب الحضارة عندما كان ذلك فى وسعهم ، والأساليب التى جعلتهم عاجزين عن الأخذ بها عندما يريدون أن يتحضروا فعلا – حالة قبيلتى الكريك والتشروكى – سياسة الولايات المتحدة المختلفة تجاه هؤلاء الهنود – سياسة الحكومة الفدرالية إزاءهم .

لم يعد الآن لأية قبيلة من قبائل الهنود التى كانت تقطن إقليم نيوإنجلند أمثال قبائل النراجنست ، والموهيكان والبكوت أى وجود إلا فى ذاكرة الناس . وقد زالت الآن قبيلة

اللينابس التى استقبلت (وليم بن)[١] على ضفاف نهر الديلاوير منذ مائة وخمسين سنة مضت . هذا وقد التقيت بفلول قبائل « اليورروكوا » وهم يسألون الناس إحساناً . لقد كانت هذه الشعوب التى ذكرتها تعيش فى أمريكا منتشرة فى البلاد حتى الشواطىء ، أما اليوم فعلى السائح أن يتوغل فى القارة أكثر من مائة فرسخ قبل أن يصادف هندياً واحداً . وهذه القبائل المتوحشة لم تتراجع إلى داخل القارة فحسب ، بل هلك أكثرها . وكلما تراجعت أمة منها أو هلكت جاء شعب آخر كثير العدد فاحتل مكانها وظل يتزايد بسرعة ، ولم يسبق أن قرأنا فى التاريخ المسطور شيئاً عن شعب يتزايد بهذه الكثرة أو يهلك بهذه السرعة . أما كيف حدث هذا الهلاك الذريع فأمر لايعز علينا وصفه .

فعندما كان الهنود يقطنون وحدهم دون شريك ، البرارى التى أصبحوا يطردون منها الآن ، كانت احتياجاتهم قليلة ، وكانت أسلحتهم من صنع أيديهم ، وشرابهم الوحيد من مياه الأنهار ، وملابسهم من جلود الحيوان الذى يتخذون منه طعامهم .

ثم جاء الأوربيون وأدخلوا بين همجيى أمريكا الشمالية الأسلحة النارية ، والخمور والحديد ، وعلموهم أن يتخذوا ملابس لهم من الأقمشة المنسوجة بدلاً من تلك الملابس الخشنة التى ترضى سذاجتهم غير المدربة . وبعد أن اكتسب الهنود أذواقاً جديدة من غير أن يتعلموا الفنون التى تمكنهم من إرضاء هذه الأذواق ، اضطروا إلى أن يلجأوا إلى ما يصنعه الرجال البيض . وإذ ليس عند الهندى ما يقايض به سوى الفراء الثمينة التى مازالت كثيرة فى غاباتهم فكان لابد له من الصيد والطراد ، لا ليسد رمقه فحسب ، بل ليرضى رغائب الأوربيين وأهواءهم العابثة . فلم يعد الهندى يصيد الحيوان فى الغابات من أجل الحصول على قوته ، ولكن للحصول على الأشياء الوحيدة التى يستطيع أن يقايض بها ، وبذلك صارت موارد الهنود تتضاءل كلما ازدادت احتياجاتهم وتنوعت مطالبهم .

فمن اليوم الذى تستقر فيه جماعة من البيض فى مكان ما على مقربة من الإقليم الذى يحتله الهنود الحمر يستولى الذعر على حيوانات الصيد ، على غير عاداتها عندما كان الآلاف من المتوحشين الرحل يجوسون خلال الغابات ، وذلك لأنهم لا مساكن لهم ثابتة . ولكن ما إن أخذت أصوات المصانع الأوربية تدوى باستمرار على مقربة منها ، حتى جعلت هذه الحيوانات تجفل وتهرب متجهة نحو الغرب ، فهى تعرف بغريزتها أنها تستطيع أن تجد فيه قفاراً ومجاهل مازالت لاحد لها ولا نهاية . قال السيدان كاس وكلارك فى تقرير لهما رفعاه إلى الكونجرس فى الرابع من فبراير سنة ١٨٢٩ : « أن قطعان الجاموس تتراجع باستمرار ، فقد بلغت منذ سنوات قلائل سفوح جبال الألجانى ، وبعد بضع سنين أخرى قد تصبح

---

(١) وليم بن (١٦٤٤ - ١٧١٤) إنجليزى ينتمى إلى طائفة دينية يعرف أعضاؤها بالكويكوز ، منحه ملك الإنجليز قطعة أرض كبيرة فى أمريكا سداداً لدين كان عليه لأبيه فجعلها (بن) ملجأ لأبناء طائفته المضطهدين والفارين من إنجلترا وأسماها بسلفانيا .

نادرة حتى فى السهول المترامية الأطراف التى تمتد على طول سفوح جبال روكى». لقد تأكد لى بأن هذا التأثير لاقتراب الرجل الأبيض أصبح يُستشعر به على مسافة ألفى فرسخ من حدودها . وهكذا صار نفوذ الأوربيين البيض يسيطر على قبائل لايعرفون عنها حتى اسمها ، وصارت تعانى الكثير من مساوىء الاغتصاب وشروره قبل أن تعلم شيئاً عمن كانوا السبب فيما حل بها من شقاء .

وسرعان ما تقوم جماعات من المغامرين الجريئين وتتوغل فى البلاد التى غادرها الهنود . وعندما تصل هذه الجماعات إلى ما يبعد حوالى الخمسة عشر أو العشرين فرسخاً من أقصى حدود البيض ، تشرع فى إنشاء مساكن للناس المتحضرين فى قلب البرارى نفسها ، من غير أن تجد فى ذلك أية مشقة ، فحدود الأقاليم التى تقطنها شعوب تعيش على الصيد والطرد ، غير معينة ، وأراضيها ملك مشاع للقبيلة كلها ، وليست ملكاً لفرد أو أفراد معينين . ومن ثم لم يكن لأحد فى أى جزء منها مصالح شخصية يدافع عنها .

ولا تلبث بعض الأسر الأوربية التى تحتل مواقع متباعدة كل البعد بعضها عن بعض ، أن تطرد الحيوانات المتوحشة التى تهيم فى الأراضى التى بين مساكنهم ، وسرعان ما يدرك الهنود الذين كانوا يعيشون من قبل عيشة رضية بشكل ما ، أن وسائل العيش قد أصبحت متعذرة وشاقة عليهم ، وأشق منها أن يجدوا سبيلاً للحصول على الأشياء التى يقايضون بها ما يحتاجون إليه من سلع الأوربيين . فقد كان لطرد حيوانات الصيد من الأثر فيهم ما يشبه تأثير تحول الحقول إلى أراض جدباء فى نفوس المزارعين . وإذ حرم الهنود وسائل العيش فقد أصبحوا كالذئاب الجائعة يجوسون خلال الغابات التماساً للفريسة . إن محبتهم الغريزية لأوطانهم التى درجوا فيها جعلتهم يتعلقون بأراضيها كل التعلق ولكنهم صاروا لايجدون فيها الآن غير البؤس والهلاك ، وانتهى بهم الأمر إلى الرضوخ للواقع ، والرحيل عنها مقتفين أثر حيوانات مثل التيتل والجاموس والقندس يستهدون بها فى اختيار وطن جديد لهم . ففى الحق إذن لم يكن الأوربيون هم الذين طاردوا أهالى أمريكا الأصليين ، وإنما الذى طاردهم هو الجدب . وذلك فرق عجيب فات أمره أولئك المسفسطين القدامى، واهتدت إليه الكشوف الحديثة .

ليس من السهل علينا أن نتصور الشدائد والآلام . التى ترتبت على هذه الهجرات الاضطرارية التى قام بها شعب منهوك القوى فقد كثيراً من أعضائه . وكانت الأراضى التى اتجه إليها هؤلاء النازحون مأهولة ، فقد سبقهم إليها قبائل سكنتها ولم يكن يسعها عندئذ إلا أن تستقبل الوافدين عليها بالحذر وإضمار العداوة . لقد كان وراءهم الجوع ، وأمامهم الحرب ، وحولهم الشقاء يحيط بهم من كل جانب . فلكى يتخلصوا من هذه الأعداء الكثيرة قرروا أن ينفصلوا بعضهم عن بعض وأن يحاول كل منهم أن يسعى وحده وراء رزقه خفية من الآخرين ، وذلك بأن ينعزل عنهم ويعيش فى الصحارى الواسعة أشبه بطريد من طرداء المجتمع المتحضر . وعندئذ تنحل الآصرة الاجتماعية بعد أن ظل الشقاء ينخر فيها

ويضعفها زمناً طويلاً . لم يعد للهنود وطن ، وبعد قليل لن يكونوا شعباً . فقد زالت أسرهم أو كادت ، واختفى كل شيء حتى اسمهم العام ، وانقرضت لغتهم ، وانطمس كل أثر من آثار أصلهم ، ولم يعد لأمتهم أى وجود ، اللهم إلا فى ذاكرة رجال العاديات الأمريكيين وحفنة من علماء أوربا .

إنى ليؤسفنى أن يتصور القارىء أنى قد أسرفت هنا فى ألوان الصورة التى رسمتها . فقد رأيت بعينى رأسى كثيراً من أنواع البؤس التى وصفتها توا ، وكنت شاهد عيان لآلام ومتاعب يشق علىَّ تصويرها فعلاً .

ففى أواخر سنة ١٨٣١ ، وأنا على الضفة اليسرى من نهر المسيسبى ، وفى موضع أسماه الأوربيون «ممفيس»[1] ، وصلت فرقة كبيرة من قبيلة الشوكتو (أو التشاكتا كما يسميهم الفرنسيون فى لويزيانا) . فقد غادر هؤلاء المتوحشون بلادهم ، وجاءوا يحاولون أن يبلغوا ضفة المسيسبى اليمنى حيث رجوا أن يجدوا لهم فيها موئلا ، كانت الحكومة قد وعدتهم به ، وكنا وقتئذ فى قلب الشتاء ، والبرد قارس على غير العادة ، فقد تجمد الثلج على الأرض ، وكانت كتل الأجماد الجسيمة تنساب فى نهر ، وكان الهنود قد اصطحبوا معهم أسرهم ، ومن خلفهم المرضى والجرحى والأطفال الحديثو الولادة ، والشيوخ الفانون الذين أوشكوا على مفارقة هذه الدنيا . ولم يكن معهم خيام ولا عربات ، وليس لديهم غير أسلحتهم ، وغير قليل من المؤن . فشاهدتهم يركبون السفن ليعبروا بها النهر العظيم . وكان مشهداً أى مشهد ، لن ينمحى أثره من ذاكرتى . فلم تكن تسمع فى هذا الحشد المجتمع صرخات ولا أنات ، بل لزموا الصمت جميعاً . فلم تكن مصائبهم هذه بالشيء الجديد ، وهم يعلمون حق العلم أن لا علاج لها . فركبوا جميعاً السفينة التى ستحملهم إلى العدوة الثانية من النهر وبقيت كلابهم على البر . فلما رأت أصحابها قد غادروا الشاطىء حقاً جعلت تعوى عواء منكراً ، ثم ألقت بنفسها فى مياه نهر المسيسبى ، وكانت باردة برودة الثلج ، وظلت تعوم خلف السفينة التى تحمل أسيادها .

والآن ، كثيراً ما يحدث أن يطرد الهنود عن أراضيهم بطريقة منظمة كما لو كانت طريقة قانونية . فعندما يبدأ الأوربيون فى الاقتراب من أطراف الفياف التى تقطنها قبيلة من القبائل المتوحشة ، تبعث حكومة الولايات المتحدة عادة برسلها ليجمعوا الهنود فى سهل فسيح ، وبعد أن يتناولوا معهم الطعام والشراب يخاطبونهم قائلين : «لماذا عليكم أن تعملوا فى أرض أجدادكم ؟ إنه لن يمضى عليكم زمن طويل حتى تنبشوا عظامهم كى تستطيعوا أن تعيشوا . فبأى شيء تمتاز الأراضى التى تسكنونها على غيرها ؟ ألا توجد غابات ومناقع غير تلك التى تعيشون فيها ؟ ألا يمكن أن تعيشوا إلا تحت شمسكم ؟ إن وراء تلك الجبال التى ترونها عند الأفق ، وتلك البحيرة التى عند طرف حد بلادكم الغربى ، بلاداً مترامية الأطراف ، حيوانات الصيد فيها كثيرة . فبيعونا أراضيكم هذه ، وامضوا أنتم وعيشوا سعداء فى تلك الفيافى المنعزلة» وبعد هذا الحديث ينشرون أمام

---

(١) مدينة كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٦٥٢ ألف نسمة (١٩٩٠) .

أعينهم الأسلحة ، والملابس الصوفية ، وزقاق الخمر ، وعقوداً من الخرز والزجاج وأساور زائفة ، وأقراطاً ومرايا . فإن هم ترددوا بعد مشاهدتهم هذه الثروات البراقة أوحوا إليهم أنهم لا يستطيعون أن يرفضوا ما عرض عليهم ، وأن الحكومة نفسها لا تستطيع أن تظل تعمل طويلا على حمايتهم . فماذا عساهم أن يعملوا؟ إنهم نصف مقتنعين ونصف مكرهين ، فليس أمامهم إلا أن يمضوا لسكنى الفياف ، حيث لا يدعهم البيض الملحفون يلبثون ما يزيد على عشر سنوات فى سلام ، وهكذا نرى الأمريكيين يحصلون بثمن بخس على أقاليم برمتها يعجز أغنى ملوك أوربا عن شرائها .

إنها لا شك شرور كبيرة تلك التى وصفتها تواً . ويحسن بى أن أضيف أنها شرور لا علاج لها فى نظرى ، وأن هنود أمريكا الشمالية – قضى عليهم بالهلاك ، ولا يسعنى إلا أن أقول إنه حينما يحل الأوربيون على شواطىء المحيط الهادى وترسخ أقدامهم فيما يكون الهنود الحمر قد قضى عليهم بالزوال . فليس أمامهم فى أمريكا الشمالية سوى طريقتين اثنتين : الحرب أو الحضارة . وبعبارة أخرى : إن عليهم أن يقضوا على الأوربيين أو أن يصبحوا مساوين لهم .

ولو أن الهنود اتحدوا وجمعوا قواهم عند بداية استعمار الأوربيين بلادهم لكان من الجائز أن ينقذوا نفوسهم من أيدى تلك الحفنة الصغيرة من الأجانب الذين نزلوا بشواطىء قارتهم . وفعلاً حاولوا ذلك أكثر من مرة ، وكادت جهودهم أن تكلل بالنجاح ، أما الآن فمدى التفاوت بين مواردهم وبين موارد البيض شاسع شسوعاً لا مجال معه لأن يخطر ببال أحد منهم أن يضطلع بمثل هذا المشروع الآن . ومع ذلك فقد ينبغ بين الهنود الحمر رجال ألمعيون ، أدركوا سلفاً المصير المحتوم الذى يتربص بأقوامهم ، وقد بذلوا جهدهم فى جمع القبائل كلها على مناصبة الأوربيين العداء ، ولكنها كانت جهوداً ضاعت سدى . فقد ضعفت القبائل المجاورة لمنازل البيض كل الضعف ، حتى لم يعد فى طاقتها ، أن تقاومهم مقاومة مجدية . أما القبائل الأخرى فقد استسلمت إلى ذلك النوع من الاستهتار الطفلى بما يأتى به الغد ، وهو الاستهتار الذى تتسم به أخلاق الشعوب البدائية ، وجعلت تنتظر ، حتى يدهمهم الخطر فتهب لمواجهته . كانت بعض القبائل إذن لا تستطيع أن تعمل ، وكانت الأخرى لا تريد أن تعمل .

ومن السهل أن ندرك أن الهنود لن يعملوا على أن يتحضروا ، فالوقت يكون قد فات عندما يحاولون القيام بمثل هذه التجربة .

فالحضارة ثمرة عملية اجتماعية طويلة الأمد تجرى فى إقليم معين ، ويتوارثها الناس جيلاً بعد جيل ، كل جيل يفيد من الذى سبقه . فالأمم التى لا تخضع لعوامل الحضارة إلا بكل مشقة هى الأمم التى تعيش على الصيد . ولا شك فى أن الشعوب الرعوية كثيراً ما تغير منتجعاتها ، ومواطنها ، ولكنها تتبع فى ذلك نظاماً معيناً . هذا ، وإنها كثيراً ما تعود إلى مراكزها القديمة ، على حين أن مساكن الصيادين تختلف باختلاف مثابة الحيوانات التى تطاردها .

وعملت محاولات عدة لنشر التعليم بين الهنود الحمر من غير أن يعمل شيء لوقف نزعاتهم إلى النقلة والترحال . وقام بهذه المحاولات اليسوعيون فى كندا ، و « المتطهرون » فى نيوإنجلند ، ولكن أى محاولة منها لم تكلل بالنجاح الدائم . لقد بدأت فكرة الحضارة فى الكوخ ولكنها سرعان ما نكصت وتراجعت تموت فى أعماق الغابات . فغلطة هؤلاء المشترعين الكبرى التى وقعوا فيها بشأن الهنود ، أنهم لم يراعوا أن النجاح فى إدخال عوامل المدنية بين شعب ما يقتضى العمل على جعل هذا الشعب يستقر أولاً استقراراً نهائياً . وهو لا يتأتى إلا بحمله على العمل فى زراعة الأرض . فكان ينبغى تعويد الهنود العمل فى الزراعة من أول الأمر ، إذ لم يكن يعوزهم هذا العمل الأولى الذى لابد منه للحضارة فحسب ، بل كانوا يجدون مشقة كبيرة فى تعلم الحرث والزرع . فالقوم الذين استسلموا لحياة الصيد القلقة الحافلة بالمخاطر ، يشعرون بنفور كبير من العمل الدائب والرتيب . المستمر ، الذى تستلزمه فلاحة الأرض . وإنا لنشاهد ما يؤيد ذلك حتى فى مجتمعاتنا . ولكنه واضح كل الوضوح عند الأجناس التى تعد ميولهم إلى الصيد والطراد جزءاً من خلقهم القومى .

وزيادة على هذه الصعوبة العامة ، ثم صعوبة أخرى تصدق على الهنود بصفة خاصة ، فهم لا يعدون العمل شراً فحسب ، بل يرونه عاراً . فكبرياؤهم تناضل ضد الحضارة نضالاً عنيداً ، فضلاً عن أن كسلهم يحول دونها كذلك .

فلا يوجد هندى واحد ، مهما بلغ به البؤس ، لا يحتفظ فى كوخه المصنوع من لحاء الشجر بفكرة عالية عن قيمته الذاتية ، فإنه يعد هموم الصناعة ومشكلاتها الكثيرة أموراً تحط من قدره . وهو يشبه الفلاح بالثور الذى يجر محراثه ، ولا يرى فى كل صنعة أو مهنة من صناعاتنا ومهننا سوى عمل خليق بالعبد . وليس معنى ذلك أن الهندى لا يعجب بقوة البيض وبعظمتهم الفعلية . فإن كانت ثمرات جهود الأوربيين تستثير فيه الدهشة ، فإنه يحتقر وسائلهم التى يحصلون بها عليها . وبينما يعترف بتفوق الأوربيين ، فإنه مازال يؤمن مع ذلك بتفوقه هو . فالحرب والصيد هما المهنتان الوحيدتان الجديرتان بالرجال فى نظره ، فالهندى فى مجاهل الغابات المظلمة يستمسك بنفس الآراء والأفكار التى كان يستمسك بها « الشريف » فى العصور الوسطى ، فى قصره الحصين ، ولا ينقصه إلا أن يكون غازياً فاتحاً حتى يصبح التشابه بينهما كاملاً . فمهما بدا الأمر غريباً ، ففى غابات الدنيا الجديدة ، وليس بين الأوربيين الذين يقطنون عند سواحلها ، لا تزال توجد ضروب التعصب الأوربية القديمة .

لقد حاولت أكثر من مرة فى هذا الكتاب أن أشرح ما للأحوال الاجتماعية من سلطان عظيم على القوانين ، وعلى أخلاق الناس ، وأود الآن أن أضيف هنا بضع كلمات إلى هذا الموضوع .

فعندما أدرك وجوه الشبه التى بين مؤسسات أسلافنا الجرمان السياسية ، وبين قبائل أمريكا الشمالية الرحل ، أى بين العادات التى وصفها تاكيتوس ، وتلك التى شاهدتها عياناً

فى بعض الأحيان ، لايسعنى إلا أن أقول إن نفس السبب أدى إلى نفس النتائج فى كل من نصفى الكرة الأرضية ، وإن فى وسط ذلك التنوع الظاهر فى شئون البشر ، توجد حقائق أولية معينة تيسر الوقوف عليها ، نشأت عنها سائر شئون الناس . فلست أرى فيما نسميه عادة بالمؤسسات الجرمانية ، غير عادات همجية ، وسوى آراء المتوحشين ، فيما نسميه مبادىء إقطاعية .

فمهما تعارضت رذائل الهنود القاطنين شمال أمريكا ، وضروب تعصبهم تعارضاً شديداً مع اشتغالهم بالمهن الزراعية والأخذ بوسائل الحضارة ، فلا مراء من أن الضرورة قد تدفعهم إليها فى بعض الأحيان . فقد وجدت قبائل جنوبية كبيرة ، ومنها قبيلتا التشروكى والكريك ، رأت نفسها محوطة بالأوربيين الذين نزلوا على شواطىء المحيط الأطلسى ثم وصلوا إلى حدودهم ، إما عن طريق نهر الأوهايو ، وإما عن طريق نهر المسيسبى . فهذه القبائل لم تطرد إذن ، ولم تشرد من مكان إلى مكان ، كما كان شأن إخوانهم الضاربين فى الشمال ، ولكن الأوربيين ظلوا يضيقون عليهم الحصار شيئاً فشيئاً حتى حصروهم فى مكان ضيق ، وحاشوهم كما يحاش الصيد ، قبل أن يهجم عليه القناص . وهكذا انحصر هؤلاء الهنود بين الموت والحضارة ، فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى أن يعيشوا من عرق جبينهم ويعملوا كما يعمل البيض ، مما يعد فى نظرهم سبة وعاراً . ومع ذلك فقد اتجهوا إلى الزراعة . فمن غير أن ينزلوا عن عاداتهم ويتخلوا عن آدابهم القديمة تماماً ، لم يضحوا منها فى الواقع إلا بالقدر الذى لابد لهم من أن يضحوا به كى يعيشوا .

هذا ، وقد سار « التشروكى » أبعد من ذلك مدى ، فقد وضعوا لغة مكتوبة وأقاموا لهم شكلاً مستقراً من أشكال الحكم . وإذ كل شىء فى العالم الجديد يجرى بسرعة عظيمة فقد أنشأوا لهم صحيفة يومية ، قبل أن يحصل كل منهم على ملابس يستر بها جسمه .

وكان لنشوء الجنس الهجين اليد الطولى فى تقدم هؤلاء الهنود الحثيث فى الأخذ بعادات الأوربيين . فقد ورث هؤلاء الهجناء الذكاء عن آبائهم من غير أن يفقدوا عادات أمهاتهم الوحشية تماماً ؛ ومن ثم صاروا يعدون حلقة اتصال طبيعية بين الحضارة والهمجية . فحينما تكاثر عدد هذا الجنس تتعدل حالة الهنود الاجتماعية شيئاً فشيئاً ، ويحدث تغيير فى أحوال الشعب وعاداتهم الأخلاقية .

ويدل نجاح « التشروكى » هذا على أن الهنود قابلون للأخذ بأساليب الحضارة ، ولكنه لايدل على أنهم سينجحون فيما حاولوا . وتنشأ الصعوبة التى يلاقونها فى اصطناع هذه الأساليب عن سبب عام يكاد يستحيل عليهم أن يتحاشوه . فلو أنا رجعنا إلى التاريخ ندرسه بمزيد من التعمق ، لاتضح لنا أن الأمم الهمجية فى جملتها ، لم ترتق إلى الحضارة إلا تدريجياً ، وبما تبذله هى نفسها من جهود . وكلما استمد أهل تلك الأمم المعرفة من شعب أجنبى ، وقفوا حياله موقف القاهر المنصور ، لاموقف الشعب المقهور . فإن كانت الأمة

المغلوبة مستنيرة وكان الغزاة نصف متوحشين ، كما كانت الحال عند غزو برابرة الشمال للإمبراطورية الرومانية ، وغزو المغول للصين ، صارت القوة التي يضفيها النصر على المتوحشين كافية للاحتفاظ بأهميتهم بين المتحضرين ، وتسمح لهم (المتوحشين) أن يقفوا وإياهم فى مستوى واحد حتى ليعدوا مناظرين لهم وأنداداً ؛ فلفريق القوة والسلطان ، وللآخر العقل والفطنة . فالأول يعجب بما لدى المقهورين من ذكاء ، ويحسد الثانى الغزاة على ما لديهم من قوة . وأخيراً يرضى الهمجيون أن يسمحوا للرجل المتحضر بدخول قصورهم ، ويفتح لهم بدوره مدارسه . ولكن عندما يملك الجانب الذى فى صفه القوة المادية تفوقاً عقلياً إلى جانب تفوقه المادى يندر أن يتحضر المقهور . فهو إما ينكص أو يهلك . ومن ثم فلا بأس من أن نقول بوجه عام إن المتوحشين يمضون مسلحين سعياً وراء المعرفة ولكنهم لايتقبلونها إذا ما جاءت هى تسعى إليهم .

لو نشطت القبائل الهندية التى تحتل قلب القارة الآن النشاط الكافى وحاولت أن تأخذ بأسباب الحضارة لجاز لها أن تنجح . فإذا كانت تفوق الأمم الهمجية التى تحيط بها ، فإنها ستكتسب تدريجياً قوة وخبرة ، حتى إذا ما ظهر الأوربيون عند حدودهم كانوا فى حالة ، إن لم تمكّن لهم من أن يصونوا استقلالهم ، فهى تمكنهم ، على الأقل ، من إثبات حقوقهم فى الأراضى التى يشغلونها ، كما تيسر لهم أن يندمجوا فى الفاتحين . ولكن من سوء حظ هؤلاء الهنود أن يجىء اتصالهم بشعب متحضر من أشد الشعوب جشعاً (وهذا ما يجب أن نعترف به) ، على حين لا يزالون هم نصف همج ، وأن يجدوا سادتهم بين معلميهم ، وأن يتقبلوا التعليم والظلم معاً فى وقت واحد . ولما كان الهندى الذى يعيش فى أمريكا الشمالية فى حرية كاملة وسط الغابات ، فقيراً معدماً ، ومع فقره هذا لا يشعر بأنه دون أحد ، فإنه إن رغب مع ذلك فى الاندماج فى حياة البيض الاجتماعية ، لم يستطع أن يشغل سوى أدنى المراكز الاجتماعية ، لأنه إنما يدخل دوائر العلم والمال جاهلاً فقيراً . فبعد أن كان يحيا حياة كلها استثارة وتهيج ، حافلة بالأخطار والشرور ، مليئة فى الوقت نفسه بانفعالات كلها صلف وكبرياء ، يجد نفسه مضطراً إلى الرضوخ لحالة متعبة خاملة ووضيعة ذليلة . فكسب المرء عيشه بالعمل الكادح الذليل يعد فى نظره النتيجة الوحيدة التى تستطيع الحضارة أن تفخر بها ، وحتى هذا العيش الذليل ليس ميسوراً له دائماً فى كل حال .

فعندما يحاكى الهنود جيرانهم الأوربيين بأن يحرثوا الأرض كما يحرثونها ، يتعرضون مباشرة لمنافسة قوية . فالرجل الأبيض يحذق مهنة الزراعة كل الحذق ، على حين الهندى مبتدىء فيها ، لاعهد له بها . فبينما يجنى الرجل الأبيض غلات طيبة من أرضه فى غير مشقة ، يجد الهندى آلافاً من العقبات تقوم فى سبيل الحصول على ثمرات أرضه .

ويعيش الأوربى بين ظهرانى أقوام يعرف احتياجاتهم ومطالبهم ويشترك معهم . أما الهمجى فيعيش وحده معزولاً وسط شعب يناصبه العداء ، ولا يعرف من عاداته ، ولغته

وقوانينه إلا القليل . ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يعيش من غير معاونتهم ، ولا هو يستطيع أن يحصل على الراحة المادية إلا بأن يقايض بسلعه السلع التى ينتجها الأوربيون . فمساعدة بنى بلدته له لم تعد تكفى مطلقاً لسد احتياجاته . فإن أراد الهندى ، أن يبيع شيئاً من إنتاجه ، لم يجد المشترى أمامه دائماً ، على حين يجد الأوربى مباشرة السوق التى تروج فيها منتجاته ، ذلك إلى أن الهندى لا يستطيع أن ينتج ما يبيعه الأوربى بأثمان قليلة ، إلا بنفقات كثيرة باهظة . وهكذا لم يكد الهندى يفلت من الشرور التى تتعرض لها الشعوب الهمجية حتى يجد نفسه عرضة لما فى الجماعات المتحضرة من ضروب من البؤس والشقاء أشد وأقسى ، وصار يجد أن المعيشة وسط الرخاء والخيرات التى تنتجها له الحضارة ، لا تقل صعوبة عن الحياة فى الغابات التى درج على المعيشة وسطها .

فهو لم يتخل بعد عن حياة النقلة والترحال ، فتقاليد آبائه ، وتشوقه إلى الصيد والطراد لا تزال حية قوية فى نفسه . والملذات الوحشية التى كانت تسترعيه من قبل فى الغابات أضحت تؤذى خياله المضطرب ؛ وصارت ضروب الحرمان التى كان يقاسيها فى همجية تبدو له أهون مما هو فيه وسط مظاهر الحضارة ؛ وكذلك تبدو الأخطار السابقة التى كان يعانيها ، أقل جسامة وفظاعة ، حتى صار يوازن بين الاستقلال الذى كان ينعم به بين ظهرانى إخوانه المساوين له ، وبين مركزه الذليل الذى صار له فى المجتمع المتحضر . هذا ، ومن جهة أخرى ، مازالت المجاهل التى ظل يعيش فيها طويلاً وهو حر ، على مقربة منه وفى متناوله ، ولا تجشمه العودة إليها من جديد إلا مسيرة بضع ساعات . إن البيض يغرونه بمبالغ تافهة تبدو ضخمة فى نظره ، لقاء أراضيه التى أزال الغابات عن جزء منها ، وصار يحصل منها على الكفاف بكل مشقة . وقد تمكنه أموال الأوربيين هذه من أن يعيش عيشة سعيدة هانئة بعيداً عنهم كل البعد ، وعندئذ يهجر المحراث ويستأنف العمل بأسلحته الأهلية ، ويعود إلى المجاهل والقفار عودة لا رجعة بعدها ؛ وحسبنا ما أشرنا إليه من أحوال قبيلتى الكريك والتشروكى تأييداً لصدق هذه الصورة التى رسمناها .

وليس شك فى أن الهنود قد أبدوا فى القليل الذى أنجزوه عبقرية طبيعية لا تقل عما أبدته شعوب أوربية فيما قامت به من جلائل الأعمال . ولكن لا يخفى على القارىء أن الأمم كالأفراد تقضى وقتاً طويلاً لتتعلم ، مهما أوتيت من ذكاء فطرى ، ومهما أبدت من غيرة وحماسة . فبينا كان الهمجيون يحاولون أن يتحضروا ، ظل الأوربيون يحدقون بهم من كل جانب ويحصرونهم فى نطاق ضيق ، وشيئاً فشيئاً تقابل الجنسان ، وهما الآن متصلان بعضهما ببعض ، اتصالاً مباشراً . فالهندى الهجين يفوق والده الهمجى ، ولكنه لا يزال مع ذلك دون جاره الأبيض بمراحل طويلة ؛ وسرعان ما قام الأوربيون بما عندهم من موارد ، وما لديهم من معارف ، بانتحال معظم المزايا التى كان يمكن أن يفيد منها الهنود من جراء تملكهم الأراضى . فقد حلوا بين ظهرانيهم واشتروا منهم الأراضى بأبخس الأثمان ، أو هم احتلوها عنوة ، أما الهنود أنفسهم فقد أرهقتهم المنافسة التى لا قبل لهم بالصمود

أمامها ، فأصبحوا منعزلين فى عقر دارهم . ولم يعد جنسهم سوى جالية قليلة من الأغراب المشاغبين وسط شعب كثير العدد بيده القوة والسلطان .

قال جورج واشنطن(١) فى رسالة له فى الكونجرس « نحن أكثر استنارة من الشعوب الهندية ، وأقوى منها ، فالشرف يقتضينا إذن أن نعاملهم بالكرم الواسع لا بالرفق فحسب ... » . إلا أن هذه السياسة النبيلة الرشيدة لم تجد من يصغى إليها ، ويسير عليها . فقد كان استبداد الحكومة يؤيد جشع المستوطنين عادة . ومع أن قبائل « التشروكى » قامت فى إقليم سكنوه قبل أن يصل الأوربيون إلى هذه القارة ، وعلى الرغم من أن الأمريكيين كثيراً ما عاملوهم كما يعاملون الأمم الأجنبية ، فإن الولايات المحيطة بهم أبت أن تعترف بهم أمة مستقلة ، وجعلت تخضع أبناء الغابة هؤلاء للموظفين من الأمريكيين ، ولعادات الأمريكيين وقوانينهم . فدفع الفقر هؤلاء البائسين إلى الأخذ بأساليب الحضارة ، ويدفعهم الظلم الآن إلى العودة إلى البرارى ، فجعل كثيرون منهم يغادرون الأراضى التى شرعوا فى إعدادها للزراعة ، ويعودون إلى حياة الهمجية .

لو أنا اعتبرنا الإجراءات الاستبدادية التى اتخذتها الهيئات التشريعية فى الولايات الجنوبية ، وسلوك حكامها ، والأحكام التى أصدرتها محاكمها - سوف نقتنع بأن الطرد الجماعى للهنود إن هو إلا النتيجة النهائية التى أصدرتها محاكمها التى تتجه إليها كل جهود السياسة فى تلك الولايات . فالأمريكيون الذين فى هذا الجزء من الاتحاد ينظرون بعيون الحسد والطمع إلى الأراضى التى مازالت فى أيدى الهنود ، وهم يعلمون أن هذه القبائل لم تفقد بعد تقاليد الحياة الهمجية ، وأنهم قبل أن توثق الحضارة الروابط التى بينهم وبين الأرض الزراعية نهائياً ، كانت النية مبيتة لإجبارهم على الرحيل عنها ، وذلك يدفعهم إلى اليأس . فبعد أن عانت قبيلتا « الكريك » و « التشروكى » الكثير من صنوف الاضطهاد على أيدى ولايات مختلفة ، التجأت إلى الحكومة المركزية التى لم تكن قد أصبحت بعد جامدة الحس ، لا تشعر بكل ما حل بهذه الأقوام من كوارث . وكانت الحكومة هذه ترغب مخلصة فى إنقاذ ما تبقى من الأهالى الهنود وتدعهم أحراراً ، فى ملكيتهم لذلك الجزء من الإقليم الذى كفله لهم الاتحاد . ولكن عندما أخذ ينفذ هذه الخطة ، هبت الولايات تقيم الصعوبات الكأداء فى سبيله وقاومته مقاومة شديدة حتى اعتزم أن يأخذ بالطريق الأسهل وأن يدع بضع قبائل همجية تهلك ، كما هلك نصفها فعلاً من قبل ، كل ذلك حتى لا يعرض سلامة الاتحاد الأمريكى للخطر .

ولكن الحكومة « الفدرالية » التى عجزت عن حماية الهنود كانت راغبة فى التخفيف مما يعانونه من المتاعب الكثيرة التى جرها عليهم نكد الطالع ، وبهذه النية قررت نقلهم إلى أقاليم نائية على نفقة الدولة .

فبين خطى عرض ٠٣٢ ، ٠٣٧ ، شمالاً يقع إقليم واسع مسمى أركنساس باسم النهر الذى يرويه . ويحد هذا الإقليم من جهة تخوم المكسيك ، ويحده نهر المسيسبى من الجهة

(١) أول رئيس للولايات المتحدة (١٧٨٩ - ١٧٩٧) وقائد شعبها فى حروب الاستقلال ضد الانجليز .

الأخرى ، وتخترقه من كل اتجاه عدة أنهار لا تحصى . أما مناخه فمعتدل وتربته خصيبة ، ولا يعيش فيه سوى بضعة حشود من الهمجيين الرحل . فأرادت حكومة الاتحاد أن تنقل فلول سكان الجنوب الأصليين إلى الجزء المجاور لبلاد المكسيك من هذا الإقليم ، وعلى مسافة بعيدة من الأماكن التى استوطنها الأمريكيون .

ففى أواخر سنة ١٨٣١ قيل لنا بصورة التأكيد إن عشرة آلاف هندى قد مضوا فعلا إلى شواطىء الأركنساس . وأن فرقاً جديدة تنضم إليهم باستمرار ، ولكن الكونجرس عجز عن أن يوحد عزائم أولئك الذين يميل إلى حمايتهم . نعم إن بعضاً منهم رضوا مغتبطين أن يغادروا مباءة الظلم الذى عانوه ، إلا أن أكثر أعضاء العشيرة استنارة رفضوا أن يغادروا منازلهم الحديثة ومحصولاتهم التى لاتزال قائمة فى الحقول . فقد كانوا يرون أن عملية التمدين إذا ما طرأ عليها ما يعطلها فلن تعود وتستأنف عملها من جديد ، فهم يخشون على تلك العادات التى اكتسبوها حديثاً أن تضيع منهم وتزول إلى غير رجعة وسط بلاد لاتزال على حالتها الهمجية ، وحيث لا شىء قد أعد منها من قبل لبقاء شعب زراعى فيها . فهم يدركون أن دخولهم هذه البرارى والمجاهل سيقابل بمعارضة قوية من حشود معادية ، وأنهم قد فقدوا همة الهمجيين من غير أن يحصلوا على موارد الحضارة التى تيسر لهم أن يقاوموا هجماتهم عليهم . وزيادة على ذلك فسرعان ما استكشف الهنود أن المقر المعروض عليهم ليس إلا مقراً مؤقتاً . فمن ذا الذى يضمن لهم البقاء فى هذا الموضع الجديد آمنين فى سلام ، وأن تتعهد لهم الولايات المتحدة أن تبقيهم فيه؟ إن الإقليم الذى كانوا يشغلونه سبق أن خصص لهم بأغلظ الأيمان . نعم إن الحكومة الأمريكية لم تعد تسلبهم أراضيهم ، ولكنها لاتمانع فى تحيفها والعدوان عليها باستمرار ، ثم لاتمضى بضع سنوات حتى يعود هذا الشعب الأبيض نفسه الذى يحتشد حولهم ، ويقتفى آثارهم ويطاردهم من جديد إلى مغاور الأركنساس . وعندئذ يتعرضون للشرور ذاتها من غير أن يكون لديهم نفس العلاج . وإذ لا مناص من أن الأرض ستضيق بهم ، فلم يعد يتبقى لهم ملجأ يلوذون به سوى القبر .

إن الاتحاد يعامل الهنود الحمر بأقل مما تعاملهم به الولايات المختلفة من حيث الجشع والعنف . ولكن حكومة الاتحاد ، و حكومات الولايات المختلفة ، كلها سواء فى الغدر بهم وسوء النية نحوهم . فالولايات تمنح الهنود ما تسميه نعمة القوانين ، معتقدة أن القبائل الهندية تؤثر أن تتراجع على أن تخضع لتلك القوانين . أما الحكومة المركزية التى تعد هذه الخلائق البائسة بملجأ دائم تأوى إليه فى الغرب ، فتعلم حق العلم أنها أعجز من أن تفى لهم بما تعدهم به . وهكذا نجد استبداد الولايات يكره الهمجيين هؤلاء على التراجع ، وييسره الاتحاد لهم بما يقطعه على نفسه من عهود . وبما له من موارد . ولا يخفى أن هذه الإجراءات كلها إنما تهدف إلى غرض واحد بعينه .

جاء فى الشكوى التى رفعتها قبيلة «التشروكى» إلى الكونجرس :

« لقد شاء الله تعالى ، حاكم هذه الدنيا ، أن يصبح الرجل الهندى ضئيلاً قمئاً ، والرجل

الأبيض عظيماً شهيراً . فلما حل أجداد شعب الولايات المتحدة بشواطىء أمريكا لأول مرة ، وجدوا الرجل الأحمر قوياً ، ومع أنه كان جاهلاً متوحشاً فقد أكرم استقبالهم ، ومنحهم الأراضى الجافة كى يريحوا فيها أقدامهم المتعبة ، فتقابلوا جميعاً فى سلام ، وتصافحوا ، وكان تصافحهم هذا دليلاً على الصداقة . وكان الهنود يقدمون للرجل الأبيض كل ما يحتاج إليه عن ارتياح وطيب نفس . فقد كان الهندى فى ذلك الوقت السيد المطاع ، لاترد له كلمة ، على حين كان الرجل الأبيض هو الطالب المستجدى . ولكن الحال تبدلت الآن غير الحال ، فانقلبت قوة الرجل الأحمر ضعفاً . وكلما ازداد جيرانه عدداً ، ظلت قوته تضعف شيئاً فشيئاً حتى لم يعد يتبقى من تلك القبائل الهندية الكثيرة العدد التى كانت منتشرة فى كل هذه الولايات المتحدة سوى عدد قليل . وهذا العدد القليل هو ما أبقاه لهم وباء جارف . فالقبائل الشمالية التى كانت فى الزمن القديم قوة كثيرة العدد ، كادت أن تنقرض الآن . وهكذا حدث للرجل الهندى فى أمريكا ما حدث . فهل سيكون مصيرنا نحن البقية الباقية مصيرهم كذلك ياترى ؟

«إنا ورثنا الأرض التى نقف عليها الآن عن أجدادنا الذين تملكوها من زمن بعيد هبة لهم من الله تعالى ، وقد ورثناها عنهم بوصفنا أبناءهم ، فرعيناها وصنّاها مقدسة لأنها تشمل رفات رجالنا المحبوبين . ولم يحدث أبداً أنا قد نزلنا عن حق الميراث هذا ولم نضيعه قط . فخبرونا بأى حق يمكن أن يكون لشعب فى بلاد ما خيراً من حق الميراث ، ومن حق الحيازة الهادئة السليمة من زمن طويل لم تعد الذاكرة تعيه ؟ إنا لنعرف أن ولاية جيورجيا قالت من زمن قريب أنا خسرنا هذا الحق ، وهو ما قالته أيضاً سلطة الولايات المتحدة التنفيذية . ولكنا نعتقد أن هذا القول قد جاء اعتباطاً . فمتى خسرنا هذا الحق؟ وما عسى أن تكون تلك الجريمة الكبرى التى اقترفناها ، والتى من أجلها يجب أن نجرد إلى الأبد من بلادنا ومن حقوقنا ؟ أكان ذلك عندما كنا معادين للولايات المتحدة واشتركنا ضدها مع ملك بريطانيا فى صراعها من أجل الاستقلال ؟ إن كان الأمر كذلك فلم لم يعلن هذا العزم فى أول معاهدة للصلح عقدت بين الولايات المتحدة وبين رجالنا المحبوبين؟ ولم لم نذكر فيها فقرة مثل الفقرة الآتية : وتتعهد الولايات المتحدة بأن تكفل السلام لقبيلة «التشروكى» ولكن عقاباً لهم على اشتراكهم فى الحرب الماضية ، فالولايات المتحدة ، تعلن أنهم ليسوا سوى مستأجرين لهذه الأراضى ويصح إخراجهم منها إذا ما اقتضت ذلك مصلحة الولايات المجاورة لهم ، فعندئذ يكون هذا الوقت ملائماً لمثل الاستيلاء على هذه الأراضى ، ولكن أحداً لم يفكر فى ذلك ، وما كان آباؤنا ليوافقوا على أية معاهدة ترمى إلى تجريدهم من حقوقهم المقدسة لديهم كل التقديس ، وإلى حرمانهم من أوطانهم » .

تلك هى لغة الهنود ، وما يقولونه حق ، وما استشفوه وتنبأوا به يبدو أمراً محتوماً لامناص منه . فمن أية ناحية نظرنا إلى مصائر سكان أمريكا الشمالية الأصليين وإلى مقدراتهم اتضح لنا أن كوارثهم لاعلاج لها . فإن هم بقوا فى همجيتهم ظل البيض

الأمريكيون فى تقدمهم يسوقونهم أمامهم ، وإن حاولوا الأخذ بأسباب الحضارة ، كان اتصالهم بجماعات أكثر منهم مدنية يعرضهم لمعاناة الظلم والفقر ، فهم مقضى عليهم بالهلاك إذا ما ظلوا ينتقلون من قفر إلى قفر ، وإن حاولوا أن يستقروا لم يكن لهم أى مفر من الهلاك أيضاً . فمعاونة الأوربيين إياهم لابد منها لتعليمهم . ومع ذلك فاقتراب الأوربيين منهم يفسدهم ويدفعهم إلى العودة إلى حياة الهمجية ، فهم يأبون أن يبدلوا عاداتهم ماداموا مستقلين بشئونهم فى مجاهلهم القصية . وعندما يجدون أنفسهم مضطرين إلى الخضوع لغيرهم ، يكون الوقت الذى يستطيعون فيه تغيير عاداتهم قد فات .

لقد كان الإسبانيون يطاردون الهنود كالكلاب الكاسرة ، كما تطارد الوحوش ، وخربوا الدنيا الجديدة كما تخرب المدينة يأخذها الفاتح عنوة ، فيعيث فيها تدميراً وفساداً من غير تمييز ومن غير رحمة . ولكن لابد للتدمير من نهاية ، ولابد للجنون من آخر . هذا ، وقد اختلطت بقايا الهنود الحمر الذين أفلتوا من تلك المذابح ، بالفاتحين الذين قهروهم ، واعتنقوا بأخرة دياناتهم ، واعتادوا عاداتهم وآدابهم . أما مسلك أمريكيى الولايات المتحدة حيال السكان الأصليين فقد تميز ، من جهة أخرى ، باستمساك غريب بشكلية القانون . فمادام الهنود متشبثين بعاداتهم الهمجية ، لم يتدخل الأمريكيون فى شئونهم ، بل عاملوهم على أنهم أمم مستقلة ، ولم يستولوا على أراضى صيدهم إلا بعد اتفاق معهم وتعاقد على الشراء . وإن حدث أن شعباً من شعوب الهنود قد أغير على أراضيه وتحيفت ، حتى ضاقت بمن بقى منهم ، فلم يعودوا يستطيعون العيش فيها ، أخذ الأمريكيون بأيديهم فى رفق ورحمة ونقلوهم إلى مقبرة لهم بعيدة كل البعد عن أراضى أجدادهم .

لقد عجز الإسبانيون عن إبادة جنس الهنود الحمر بتلك الفظائع التى ارتكبوها معهم ، وهى فظائع لا نظير لها ، وسمتهم بميسم العار ، بل إنهم لم يستطيعوا حتى أن يجردوهم كل التجريد من حقوقهم التى لهم . أما أمريكيو الولايات المتحدة فقد حققوا هذا الغرض المزدوج بلباقة مدهشة حقاً ، وفى هدوء ، وعلى صورة قانونية بشكل عمل خيرى ، ومن غير إراقة دماء ، أو انتهاك لمبدأ واحد عظيم من مبادىء الإنسانية فى نظر العالم . فمن المستحيل أن يقضى على قوم مع احترام للقوانين الإنسانية بأكثر مما فعل الأمريكيون بالهنود الحمر .

مركز السكان السود فى الولايات المتحدة والأخطار التى تهدد الجنس الأبيض من جراء وجودهم فيها

لم كان إلغاء الرق ومحو كل آثاره أصعب عند المحدثين منه عند القدامى – يبدو أن تعصب البيض ضد السود فى الولايات المتحدة يزداد شدة كلما ألغى الرق – مركز الزنوج فى الولايات الشمالية وفى الولايات الجنوبية – لماذا يلغى الأمريكيون الرق – العبودية التى تحط من شأن الرقيق ، تؤدى إلى إفقار أسيادهم – موازنة بين ضفة نهر الأوهايو اليسرى وضفته اليمنى – سبب ذلك – تراجع كل من الجنس الأسود والرق نحو الجنوب ، تفسير هذه الحقيقة – الصعوبات التى تحيط بإلغاء الرق فى

الجنوب - الأخطار المقبلة - القلق العام - تأسيس مستعمرة سوداء فى أفريقيا - لم كان أمريكيو الجنوب يزيدون صعوبات الرقيق شدة على حين أن استمراره يضايقهم .

سيهلك الهنود - منبوذين منعزلين ، كما عاشوا منعزلين منبوذين ؛ ولكن مصير الزنوج مرتبط ، إلى حد ما ، بمصير الأوربيين . فهذان الجنسان مرتبطان بعضهما ببعض وإن لم يندمجا . وهما سواء فى عجزهما عن الاندماج التام ، وفى عجزهما عن الانفصال التام كذلك . فأسوأ الشرور التى تهدد مستقبل الاتحاد إنما تنشأ من وجود السود فى أراضيه ، فعندما يفكر المرء منا فى أسباب الارتباك الحالى ، أو فيما يهدد الولايات المتحدة من أخطار فى المستقبل ، ينتهى إلى أن هذه الحقيقة الأساسية .

وعلى الجملة يجب أن يبذل الناس جهوداً جبارة متصلة لا هوادة فيها ، ضد الشرور الدائمة ، قبل أن تنشأ وتستشرى . ولكن ثم نكبة كبرى قد تسللت خلسة إلى العالم ، والتى كان من الصعوبة بمكان تمييزها فى مبدأ الأمر وسط غيرها من المساوىء المألوفة لاستغلال السلطة . لقد بدأها فى الأصل إنسان لم يحفظ لنا التاريخ اسمه ، ثم انتشرت فى جزء من الأرض انتشار بعض الجراثيم اللعينة ، وجعلت تغذى نفسها بنفسها ، حتى نمت وتكاثرت فى غير مشقة ، وظلت تنتشر انتشاراً طبيعياً فى المجتمع الذى تنتمى إليه . هذه النكبة هى نكبة الرق . لقد قمعت المسيحية الرق ، ولكن مسيحيي القرن السادس أعادوه إلى الحياة استثناء من نظامهم الاجتماعى ، وقصروه على جنس واحد من أجناس البشر . بيد أن الجرح الذى أصاب الإنسانية من جرائه كان عسير البرء على الرغم من قلة اتساعه .

ومن الأهمية بمكان أن نميز تمام التمييز بين الرق نفسه ، وبين ما يترتب عليه من نتائج وآثار . فالشرور التى نشأت عن الرق مباشرة عند المحدثين تكاد تكون هى التى كانت فى الزمن القديم ، وإن اختلفت نتائجها . فقد كان العبيد عند القدامى من نفس الجنس الذى منه ساداتهم . وكثيراً ما كانوا أسمى منهم فعلاً من حيث التعليم ومن حيث الذكاء ، ولم يكن ما يميز السيد عن العبد سوى الحرية ، فإذا ما نال العبد حريته اختلط فى يسر وسهولة بمن كان سيده من قبل . حتى صار من الصعب تمييز أحدهما عن الآخر . وهكذا توفرت للقدامى وسيلة بسيطة للتخلص من الرق وما يترتب عليه من عواقب . وليست تلك الوسيلة غير العتق والتحرير ، وقد نجحوا فى ذلك عندما عمموا هذا الإجراء . ومع ذلك فقد ظلت آثار الرق ، فى الأمم القديمة باقية مدة من الزمن بعد إلغائه ، فثم تحيز طبيعى يدفع الناس إلى احتقار كل من كان دونهم ، حتى بعد أن صار ندهم المساوى لهم ، ومضى عليه وهو كذلك زمن طويل .

والتفاوت الحقيقى الذى يحدثه الحظ والثروة ، أو يحدثه القانون ، يعقبه دائماً تفاوت

وهى راسخ فى آداب الشعب وسلوكه . ولكن هذه النتيجة الثانوية من نتائج الرق كان لها حد طبيعى عند القدامى . فقد كان المعتق يشبه كل الشبه المواطنين المولودين أحراراً ، وسرعان ما يصبح من المستحيل تمييزه عن الأحرار .

كان تغيير القوانين أشد صعوبة واجهها الناس فى الأزمنة القديمة . أما بين المحدثين فأكبر صعوبة يواجهونها هى تغيير العرف والعادات . ومن حيث ما يهمنا هنا ، فإن العقبات الحقيقية تبدأ من حيث انتهت العقبات التى كانت فى سبيل الأقدمين . ويرجع هذا إلى ظرف معين . فحقيقة الرق المجردة العابرة تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة اللون ، وهى حقيقة طبيعية دائمة . فتقاليد الرق تسم الجنس الأسود بوصمة العار ، كما أن خاصية الجنس الأسود هذه تستديم تقاليد الرق . فلم يحدث قط أن رجلاً أفريقياً أسود هاجر من تلقاء نفسه إلى شواطىء الدنيا الجديدة ، ومن ثم كان جميع من فيها من السود عبيداً ، أو معتقين ، وبذلك صار الزنجى ينقل الوصمة العالقة به إلى الأبد إلى ذراريه جميعاً . فإن كان القانون قد ألغى الرق فالله وحده هو القادر على إزالة ما يترتب على هذا الرق من آثار .

لا يختلف العبد فى عصرنا الحديث عن سيده ، من حيث وضعه فحسب ، بل يختلف عنه كذلك من حيث الأصل . فإنك قد تعتق العبد الزنجى وتحرره ولكنك لا تستطيع أن تجعله يبدو فى نظر الأوربيين أكثر من شخص أجنبى عنهم .

وليس هذا كل ما فى الأمر . فإنا لا نكاد نعترف بوجود شىء من سمات الإنسانية العامة من هذا المخلوق الأجنبى الذى ولد فى الذل وجاء به الرق إلى البلاد الأوربية ؛ فملامحه مخيفة ومفزعة فى نظرهم ، وفهمه ضعيف ، وأذواقه وضيعة ، فلا غرو إن عدُّوه مخلوقاً وسطاً بين الناس والحيوان . فبعد أن ألغى المحدثون الرق ظلت فيهم أنواع ثلاثة من التعصب ، يناضلون عنها ، ولا يسهل مهاجمتها ، والتغلب عليها أشق جداً من التغلب على مجرد حقيقة الرق : وهذه هى تعصب السيد ، وتعصب الجنس لنفسه ، والتعصب ضد اللون .

فمن العسير علينا كل العسر ، نحن الذين كان من حسن حظنا أن ولدنا بين ظهرانى أناس جعلتهم الطبيعة من أمثالنا ، وجعلهم القانون مساوين لنا — من العسير علينا أن ندرك تلك الفروق الكبيرة التى يعز التوفيق بينها ، والتى تفصل الزنوج فى أمريكا عمن فيها من الأوربيين . ولكنا مع ذلك نستطيع أن نحصل على فكرة ضعيفة ، بطريق التشبيه والتمثيل . فقد كانت فرنسا من قبل بلاداً قامت فيها أنواع كثيرة من التفاوت ، خلقها القانون نفسه . فليس ثم شىء أكثر تعلقاً من قصور أو عجز يفرضه القانون وحده على الناس ، ولا شىء يتعارض مع الفطرة الإنسانية أكثر مما تتعارض معها هذه الفوارق الدائمة التى يقيمها القانون بين كائنات واحدة فى ظاهرها . ومع ذلك ، فقد ظلت هذه الفروق دهوراً طوالاً ، ولا تزال موجودة فى مواضع عدة . وقد خلفت فى كل مكان آثاراً وهمية لا تكاد

تمحوها يد الزمان . فإن كان استئصال التفاوت الذى نشأ بالقانون وحده ، أمراً صعباً إلى هذا الحد ، فكيف يتسنى لنا أن نقضى على تلك الفروق التى تبدو أنها قامت على أساس من القوانين الطبيعية، وهى قوانين ثابتة لاتتبدل ؟ كلما تذكرت تلك الصعوبة الشديدة التى بها تختلط الهيئات الأرستقراطية ، على اختلاف أنواعها ، مع الشعب ، وحرص الأرستقراطيين البالغ فى المحافظة على حدود استبقاء طبقتهم قائمة دهوراً طوالاً دون أن يعتدى عليها أحد – كلما تذكرت ذلك استولى على اليأس من أن أرى أن أرستقراطية تقوم على أساس من سمات مرئية لاتمحى، يمكن أن تزول . فأولئك الذى يأملون أن يأتى يوم يندمج فيه الأوربيون مع الزنوج ، هم فى نظرى إنما يخادعون أنفسهم. أما أنا فلم أصل إلى أية نتيجة من هذه النتائج ، سواء عن طريق العقل والاستدلال ، أو بدليل الحقائق الواقعة بذاتها . فحيث ظل الأوربيون أصحاب القوة والسلطان إلى الآن استبقوا الزنوج فى مراكز وضيعة ، أو فى الرق . أما حيث الزنوج هم أصحاب السلطان ، فقد عملوا على القضاء على البيض . هذا ، هو الميزان الوحيد الذى حدث بين الجنسين .

إن الحاجز القانونى الذى يفصل هذين الجنسين الواحد عن الآخر ، قد أخذ يزول الآن فى بعض أجزاء الولايات المتحدة ، أما الحاجز الذى يفصل بين الآداب الأخلاقية فمازال قائماً . فالرق آخذ فى التراجع ، على حين أن التعصب العنصرى الذى تولد عنه ثابت لا يزول ، فلابد أن أدرك كل من سكن الولايات المتحدة أن الزنوج فى أجزاء الاتحاد التى لم يعودوا فيها أرقاء ، لم تقترب أحوالهم اقتراباً كبيراً من أحوال البيض . ونرى على النقيض من ذلك ، أن التعصب العنصرى أقوى فى الولايات التى ألغت الرق منه فى الولايات المتحدة التى مازال قائماً فيها ، ولا يوجد ولاية بلغ فيها هذا التعصب العنصرى ما بلغه فى الولايات التى لم تعرف الرق أبداً .

صحيح أن القانون فى الأجزاء الشمالية من الاتحاد يسمح بعقد الزواج الشرعى بين البيض والسود ، ولكن الرأى العام يسم كل رجل أبيض يعقد على زنجية ، بميسم العار ، ومن العسير ذكر مثال واحد لزواج من هذا القبيل . لقد منح الزنوج حق الانتخاب فى كل ولاية تقريباً من الولايات التى ألغى فيها الرق ، ولكن عندما يجيء الزنجى ليعطى صوته يجد حياته فى خطر ، وإن نزل به أى اضطهاد فله الحق فى أن يرفع ظلامته إلى القضاء ، ولكنه لايجد أمامه عندئذ سوى قضاة من البيض ، والقانون يبيح له أن يعمل محلفاً ولكن تعصب البيض يمنعه من ممارسة هذه الوظيفة ؛ وأبناء الزنوج لايقبلون مع أبناء البيض فى مدرسة واحدة ، وليس فى مقدور الزنجى أن يحصل بأى مبلغ من الذهب على مقعد فى مسرح فيجلس إلى جانب سيده السابق .

وفى المستشفيات نجد الجنسين منعزلين تماماً الواحد عن الآخر . إن للزنوج أن يعبدوا الإله نفسه الذى يعبده البيض ، ولكن على أن يكون ذلك فى محراب آخر مختلف ، وفى

كنائس الزنوج الخاصة حيث يقوم قسسهم الخاصون بخدمتهم الدينية ؛ فأبواب السماء ليست مغلقة فى وجوههم ، ولكن عدم المساواة يلازمهم حتى أبواب الآخرة . فإذا ما توفى الزنجى أقصيت رفاته ؛ فالتفاوت فى الأحوال يظل قائماً حتى فى الموت . وهكذا نجد الزنجى حراً طليقاً ، ولكنه لايستطيع أن يمارس حقوق الرجل الأبيض ولا يستمتع بمثل مسراته وأعماله ، حتى ولا آلامه ، بل ولا الموت نفسه ، ذلك الذى قيل فيه أنه يسوى بين الجميع . فهو لايستطيع أن يلتقى مع الرجل الأبيض على قدم المساواة ، لا فى الحياة ولا فى الممات .

ففى الجنوب حيث لا يزال الرق قائماً ، لاينبذ البيض الزنوج ويقصونهم عنهم هذا الإقصاء الشديد ، بل إنهم ليشركونهم فى بعض الأحيان فى الأعمال التى يقومون (البيض) بها ، وفى مسراتهم وملاهيهم ، ويختلطون بهم إلى حد ما ، فإن كان التشريع فى الجنوب قاسياً على الزنوج كل القسوة ، فالعادات فيه أرفق بهم وأكثر تسامحاً معهم . ففى الجنوب لايخشى السيد أن يرفع عبداً له إلى مستواه ، لأنه واثق من أن فى استطاعته أن يذله متى شاء ويضع أنفه فى الرغام . أما فى الشمال فلم يعد الرجل الأبيض يدرك بشكل واضح ذلك الحاجز الذى يفصله عن الجنس الممقوت ، فهو يحرص كل الحرص على أن يتحاشى الزنوج خشية أن يأتى عليهم يوم يختلطون فيه اختلاطاً كبيراً بجنسه هو نفسه .

تؤكد الطبيعة أحياناً حقها بين أمريكيى الجنوب ، فتقيم بين البيض والسود مساواة عابرة . أما فى الشمال فإن الكبرياء قد تكف أكثر الأهواء الإنسانية قوة وسلطاناً ، فقد يقبل الأمريكى الشمالى أن يتخذ له من الزنجية متعة عابرة فى ملذاته ، إن كان القانون يمنعه من اتخاذها زوجة شرعية له تشاركه فراشه ، ومع ذلك فإنه ينكص فزعاً منها إذا جاز أن تكون له زوجاً شرعية .

إن التعصب الذى جعل البيض فى الولايات المتحدة ينفرون كل النفور من الزنوج ، ليزداد كلما تحرر السود وأصبحوا عتقاء ؛ وكذلك يزداد ما بينهما من تفاوت فى العادات الأخلاقية ، كلما منع القانون نفسه هذا التفاوت . ولكن إن كان الموقف النسبى للجنسين اللذين يقطنان الولايات المتحدة كما وصفت توأ ، فلماذا ألغى الأمريكيون الرق فى شمال الاتحاد ؟ وما الذى دعاهم إلى الاحتفاظ به فى جنوبه ؟ وإلى زيادته قسوة على قسوته ؟ ليس ثمة صعوبة فى الإجابة على هذا السؤال . فلم يكن إلغاء الرق فى الولايات المتحدة لمصلحة الزنوج ، بل كان لمصلحة البيض أنفسهم .

لما جيء بالزنوج إلى أمريكا لأول مرة فى سنة ١٦٢١ أنزلوا فى فرجينيا ، وبذلك يكون نظام الرق فى أمريكا قد نشأ أول ما نشأ فى الجنوب ، كما نشأ فى غيرها من أجزاء العالم ، ثم جعل ينتشر من مكان إلى آخر ، ولكن عدد الأرقاء كان يتناقص كلما اتجهنا إلى الولايات الشمالية . هكذا ، وكان عدد الزنوج محدوداً دائماً فى ولايات نيوإنجلند .

ولم يكد يمضى قرن من الزمان على تأسيس المستعمرات حتى استبانت لأصحاب المزارع ، فى دهشة بالغة ، حقيقة لم تكن معهودة لهم من قبل . وهى أن المديريات التى كانت خالية من العبيد نسبياً ، ازداد سكانها عدداً ، وثروة ، وسعادة بأسرع مما ازداد سكان الولايات التى بها عدد كبير من العبيد . ومع ذلك كان السكان فى الأولى مضطرين إلى القيام بزراعة أراضيهم بأنفسهم ، أو بواسطة عمال مأجورين ، أما سكان المديريات الثانية فكان تحت تصرفهم أيد عاملة كثيرة لا يدفعون لها نظير عملها أجراً . وهكذا كان الشغل والنفقات فى جانب ، والكسل والاقتصاد فى الجانب الآخر . ومع ذلك كان الجانب الأول خير النظامين ، وأفيدهما . وقد تبين للناس أن ليس من الهين تفسير هذه النتيجة ، فجميع السكان من جنس أوربى واحد ، وعاداتهم واحدة ، وحضارتهم واحدة وقوانينهم كذلك واحدة ، والفروق التى بينهم ضئيلة كل الضآلة .

ودار الزمان دوراته مع ذلك ، وانتشر الأمريكيون الإنجليز من شواطىء المحيط الأطلسى ، وتغلغلوا باستمرار فى مجاهل الغرب حيث وجدوا فيه أراضى جديدة وأنواعاً من المناخ لا عهد لهم بها ؛ فعليهم أن يتغلبوا على أنواع شتى من العقبات صادفتهم فى طريقهم ، واختلطت أجناسهم بعضها ببعض ؛ فسكان الجنوب اتجهوا نحو الشمال ، وانحدر أهل الشمال إلى الجنوب . ففى وسط هذه الأسباب جميعها كانت النتيجة نفسها تتجلى لهم فى كل خطوة يخطونها . فعلى الجملة ، كان عدد السكان فى المستعمرة التى لا عبيد فيها ، يزداد عدداً ورخاء أكثر منه فى المستعمرات التى استكثرت من استخدام العبيد . وكلما أبعد الإنسان ، اتضح له فى جلاء أن الرق القاسى كل القسوة على العبيد ، مضر كذلك بسادة العبيد أنفسهم .

وقد لقيت هذه الظاهرة الدليل الحاسم على صحتها ، عندما بلغ الأمريكيون ضفاف نهر الأوهايو ، ذلك النهر الذى أسماه الهنود بهذا الاسم ، تعبيراً عن رأيهم فيه - فمعنى الأوهايو : النهر الجميل . فهو يروى وادياً خصيباً من أمرع الأودية التى اختار الإنسان أن ينزلها ويتخذ له فيها مسكناً ؛ فعلى ضفتى هذا النهر تمتد أراض متماوجة تقدم تربتها للفلاح كل يوم كنوزاً لا تنفد ، والجو صحى على ضفتى النهر كلتيهما ، والمناخ معتدل ، وكل ضفة منهما لولاية عظيمة ؛ فالولاية التى على الضفة اليسرى تتبع حدودها تثنيات النهر العديدة ، وتسمى كنتكى . أما الولاية الأخرى ، وقد استعارت اسمها من النهر ذاته ، الأوهايو ، ولا تختلف الولايتان بعضهما عن بعض إلا فى نقطة واحدة ، فولاية « كنتكى » رضيت بوجود الأرقاء فى بلادها ، على حين رفضت ولاية « أوهايو » قبولهم فى أراضيها رفضاً قاطعاً . وعلى هذا ، فالسائح الذى تصادف وكان فى سفينته وسط هذا النهر ، ينساق مع التيار حتى يلتقى الأوهايو بنهر المسيسبى - هذا السائح يدرك أنه قد سار إذن بين الحرية والاسترقاق ، وما عليه إلا أن يلقى نظرة على ما حوله ليدرك فى الحال أى النظامين أصلح لبنى الإنسان .

فعند ضفة النهر اليسرى تجد السكان قليلين ومبعثرين ، وترى من حين إلى حين ، طائفة من العبيد يتسكعون فى غير اكتراث فى الحقول التى تكاد تكون مقفرة ، وتعود الغابات البدائية إلى الظهور باستمرار فى كل مكان . فكأن المجتمع كله فى غفوة ، والإنسان خامل كسلان ، على حين تبدو الطبيعة وحدها مسرحاً لنشاط الحياة .

وتسمع ، على النقيض من ذلك ، فى الضفة اليمنى من النهر نفسه ضوضاء مختلطة تعلن للناس من مسافات بعيدة وجود الصناعة – وترى الحقول حافلة بما يبشر بغلات وفيرة ، وتتكشف المساكن عن حسن ذوق العمال وعن نشاطهم الجم . ففى كل ناحية من النواحى تجد الرخاء والخير موفورين ، ويبدو لك الإنسان ثرياً هنىء البال ولاغرو فى ذلك فهذا جزاء العمل .

تأسست ولاية كنتكى سنة ١٧٧٥ ، وتلتها ولاية أوهايو بعد ما لا يزيد على اثنتى عشرة سنة ، ولكن اثنتى عشرة سنة فى أمريكا تعادل أكثر من نصف قرن فى أوربا . فعدد سكان ولاية أوهايو اليوم يزيد على سكان كنتكى بربع مليون من النفوس . ومن السهل إدراك النتائج المختلفة التى تترتب على كل من الرق والحرية ، وتكفى لبيان ما نلحظه من فروق بين حضارة الأقدمين وبين حضارتنا فى الوقت الحاضر .

وعلى ضفة نهر الأوهايو اليسرى يختلط العمل بفكرة الرق ، على حين أنه على الضفة اليمنى يقترن بفكرتى الرخاء والتقدم . ففى جانب العمل منحط وفى آخر موضع تمجيد وتكريم ، فأنت لاتجد فى الإقليم الأول عمالاً بيض البشرة لأنهم يخشون أن يكونوا مثل الزنوج . فكل الشغل يقوم به العبيد .

أما فى الإقليم الثانى ، فلا تصادف أحداً كسلان ؛ فنشاط البيض وذكاؤهم يتجليان فى كل نوع من أنواع العمل . فالرجال الذين عليهم أن يزرعوا أراضى كنتكى الغنية جهلاء جامدو الحس ، على حين أن النشيطين المستنيرين لا يعملون شيئاً ، أو ينتقلون إلى أوهايو ، حيث يستطيعون أن يعملوا فى غير استحياء .

حقاً إن المزارعين فى كنتكى ليسوا مضطرين إلى دفع أجور للعبيد الذين يستخدمونهم فى الزراعة ، ولكنهم لايجنون من عملهم سوى أرباح ضئيلة ، على حين أن الأجور التى تدفع للعمال الأحرار ترد إلى المزارع مع أرباحها فى قيمة ما يؤدونه من أعمال وخدمات . فالعامل الحر يعمل بأجر ولكنه يؤدى عمله بأسرع مما يؤديه العبد الرقيق . وسرعة الإنجاز ، كما لايخفى هى عنصر من أهم عناصر الاقتصاد . فالرجل الأبيض يبيع خدماته ولكنها لاتشترى إلا إذا كانت خدمات نافعة حقاً . أما الرجل الأسود فلا يستطيع أن يطلب أجراً على ما يعمل ، ولكن نفقات قوته والمحافظة عليه دائمة مستمرة . فهو يجب أن يعال فى شيخوخته ، كما يعال فى كهولته ، وكذلك يعال فى طفولته التى لا ربح من ورائها ، كما يعال فى أيام شبابه المنتجة ، ويعال فى مرضه وفى صحته . ومع ذلك

فلا مناص من تحمل نفقات ذلك للحصول على خدمات أى الطبقتين من الرجال : العبيد والأحرار . فالعامل الحر يتسلم أجره نقداً ، أما العبد فيتسلمه تعليماً وملبساً ورعاية . والنقود التى ينفقها السيد على كفالة أرقائه تنفق تدريجياً وتفصيلاً فلا تكاد تحس ، على حين أن مرتب العامل من الأحرار مبلغ طيب يدفع جملة ، ويبدو أنه لا يغنى إلا من يتسلمه . ولكن الرقيق يكون قد كلف سيده فى النهاية أكثر مما يكلفه الخادم الحر ، فضلاً عن أن عمله أقل إنتاجاً .

هذا ، وقد امتد تأثير الرق إلى أبعد من ذلك مدى . فقد بلغ به الأمر أن أثر فى أخلاق السادة ملاك الرقيق أنفسهم ، فطبع آراءهم وأذواقهم بطابع واحد معين . فقد وهبت الطبيعة السكان الذين يقيمون على ضفتى نهر الأوهايو ميلا إلى الجد والنشاط والمغامرة ، إلا أن استخدام هذا الميل العام فيهم كان يختلف فى سكان كل ضفة عن الأخرى . فالرجل الأبيض الساكن على الضفة اليمنى من النهر مضطر إلى أن يعمل ليعيش من كدحه وعرق جبينه ؛ فهو يعد السعادة فى هذه الدنيا الغرض المقصود من وجوده فيها . ولما كان الإقليم الذى يعيش فيه يتيح لمجال نشاطه موارد لا تغيض ودواعى شتى تستثيره باستمرار ، صار تحمسه للمكاسب واقتناء الأموال يفوق حدود الطمع البشرى المعهودة . ولما كانت الرغبة فى الغنى مصدر قلقه وأصل عذابه ، صار يسلك فى جرأة وإقدام كل طريق يوجهه الحظ إليه ، فليس يهمه أن يكون ملاحاً أو رائداً أو صانعاً أو مزارعاً ، ويتحمل فى صبر وثبات متاعب الأعمال ، ومشاق الأخطار التى قد يتعرض لها صاحب كل مهنة من هذه المهن المختلفة . وكان ما يبديه من الذكاء وسعة الحيلة فى ذلك كله ليستدعى العجب ويستثير الدهشة حقاً ، حتى إنك لتلمس فى سعيه وراء اجتناء المكاسب نوعاً من أنواع البطولة .

أما أهالى كنتكى القاطنون على الضفة اليسرى من النهر فلا يحتقرون العمل فحسب ، بل يحتقرون معه كل ما يؤدى العمل إلى النجاح فيه .

فكما أن الكنتكى يعيش فى دعة وخمول - من جراء اعتماده على سواه - صارت أذواقه أذواق الكسالى من الناس ؛ فهو يسعى وراء مرحه ومسراته أكثر مما يسعى وراء جمع الثروة وكسب المال ، فكأن النقود قد فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها فى نظره . فالهمة التى يوجهها جاره إلى اجتناء المكاسب ينفقها هو فى الطراد ، والتدرب على الحروب ، فيُعنى بممارسة التمرينات البدنية العنيفة ، ويحسن استعمال السلاح ، فقد تعود من سن مبكرة أن يعرض حياته للأخطار فى المبارزة ، والمعارك الفردية . وهكذا ترى أن الرق لا يمنع البيض من أن يثروا فحسب ، بل إنه يمنعهم حتى من الرغبة فى أن يكونوا أثرياء .

ولما كانت الأسباب نفسها تعمل فى اتجاهين متضادين طيلة القرنين الماضيين

فى المستعمرات الإنجليزية التى فى أمريكا الشمالية ، فقد أدى ذلك إلى حدوث بون شاسع بين قدرة الإنسان التجارية فى الشمال ، وقدرته فى الجنوب . فليس غير الشمال اليوم يملك السفن والمصانع والسكك الحديدية والترع . وهذا الفرق مشاهد محسوس ، لا فى المقارنة بين الشمال والجنوب فحسب ، بل وعند مقارنة أهالى الجنوب أنفسهم بعضهم ببعض . فالناس الذين يقومون بعمليات تجارية ، ويحاولون أن يفيدوا أكبر فائدة من عمل الرقيق ، فى أقرب ولايات الاتحاد للجنوب ، كانوا كلهم أو أكثرهم ممن هاجروا إليها من الشمال . فأهالى الولايات الشمالية ينتشرون باستمرار فى ذلك الجزء من البلاد الأمريكية حيث لا يخشون على أنفسهم شيئاً من جراء المنافسة . فهم يستكشفون موارد جديدة فات السكان أن يقفوا عليها . ولما كانوا مضطرين إلى اتباع نظام لا يوافقون عليه فقد نجحوا فى أن يعملوا على أن يفيدوا منه أكثر ممن أسسوه ، ولا زالوا يصونونه ويحافظون عليه .

فلو أنى أردت الاستمرار فى عقد هذه المقارنة لاستطعت أن أبرهن فى يسر على أن جل الفروق التى تلاحظ بين أخلاق الأمريكيين الذين فى الولايات الشمالية وإخوانهم الذين فى الولايات الجنوبية قد نشأت بسبب وجود هذا الفرق ، لولا أن هذا الاستمرار فى المقارنة قد يصرفنى عن موضوعى الأصلى . ولست أقصد هنا أن أسرد كل النتائج التى ترتبت على وجود الرق ، بل أقصد بيان ما له من تأثير فى الرخاء المادى فى البلاد التى سمحت بوجوده فيها .

ولابد أن كان تأثير الرق فى الإنتاج معروفاً بشكل ناقص وقاصر كل القصور فى العصور القديمة ، فقد كان آنئذ منتشراً فى بلاد العالم المتحضر كلها ، أما البلاد التى لم تعرفه فكانت بلاداً همجية .

والحق أن المسيحية لم تقض على الرق إلا بالدفاع عن حقوق الأرقاء . ومن الميسور فى الوقت الحاضر أن نهاجم الرق باسم السادة ملاك الرقيق ، وهنا تلتقى المصلحة والأخلاق .

فلما تكشفت هذه الحقائق لسكان الولايات المتحدة كان الرق قد أخذ يتراجع أمام ازدياد الخبرة وتقدمها . لقد بدأ فى الجنوب ، ومن الجنوب أخذ ينتشر إلى الشمال ، ولكنه عاد الآن يتراجع من جديد . لقد بدأت الحرية فى الشمال ، وظلت تمتد باستمرار نحو الجنوب . وتشكل بنسلفانيا الآن الحد الأقصى للرق فى ولايات الشمال ، ولكن الرق قد تضعضع حتى فى نطاق هذه الحدود ذاتها . ففى ولاية ماريلاند ، وتقع أسفل بنسلفانيا مباشرة ، يعمل الناس على إلغائه ، وفى فرجينيا الملاصقة لماريلاند يتناقشون فى الرق وما يجره من أضرار .

لا يمكن أن يحدث تغيير كبير فى المؤسسات البشرية دون أن يكون قانون الوراثة سبباً من أسبابه . فلما قام القانون الذى يقضى بتوريث الابن الأكبر وحده فى الجنوب ، لم يكن

يمثل كل أسرة فيه سوى فرد واحد ثرى غير مضطر للعمل ليعيش ، ولا هو يجد ما يدعوه إليه . وكان سائر أعضاء الأسرة الذين قضى القانون بحرمانهم من الاشتراك فى الميراث يحيطون بأخيهم الأكبر ، ويعيشون معه العيشة نفسها . فقد أضحوا عالة عليه يعيشون كالنبات الطفيلي على غيرهم . هذا وقد حدث الشيء نفسه فى الأسر القاطنة فى الجنوب كلها ، ومازال يحدث فى أسر النبلاء فى بعض الأقطار فى أوربا . وذلك أن الأبناء الصغار يظلون ميالين إلى حياة الدعة والكسل التى يحياها أخوهم الأكبر ، من غير أن يكون لديهم مايشبه ثروته فى شيء . ويبدو أن أسباب هذه النتيجة فى أوربا وفى أمريكا متشابهة . فقد كوَّن جميع البيض الذين فى جنوب الولايات المتحدة هيئة أرستقراطية على رأسها عدد معين من الأفراد ذوى الثراء الواسع الدائم والفراغ المتوارث . لقد ظل زعماء البلاد الأمريكيون هؤلاء يستمسكون فى الهيئة التى يمثلونها ، بالتقاليد التى يتعصب لها الجنس الأبيض ، ويمجدون الكسل ؛ وكانت هذه الأرستقراطية تضم فقراء كثيرين ليس منهم من يميل إلى الاشتغال بشيء ما . فأعضاؤها يفضلون الفقر على الشغل . فلا غرو أن كان الزنوج لايجدون فيها منافساً ، فمهما اختلفت الآراء فى قيمة ما يؤديه الزنوج هؤلاء من الأعمال فلامناص من استخدامهم إذ ليس ثمة من يعمل غيرهم .

فما أن ألغى قانون الوراثة (وهو ذلك القانون الذى يقضى بتوريث الابن الأكبر وحده) حتى أخذت الثروات تتناقص ، وهبطت جميع الأسرات فى الولايات المتحدة كلها فى وقت واحد إلى الحالة التى تقتضى المرء أن يعمل ليعيش . وما زلنا نرى اليوم أغنياء ، ولكنهم لم يعودوا يكونون هيئة وراثية متضامنة الصفوف ، ولم يستطيعوا أن يتخذوا لهم خطة معينة للسلوك يثابرون عليها ويبثونها فى كل طبقات المجتمع . فأولاً اتفق الناس فيما بينهم اتفاقاً عاماً على ترك ذلك التعثر الذى وصم العمل بوصمة العار ، فازداد عدد الفقراء المحتاجين ، ورخَّص لهم أن يكسبوا رزقهم بعرق جبينهم دون أن يتولاهم أى خجل من أنهم يعملون ، وعلى هذا كان من أهم النتائج المباشرة التى ترتبت على تقسيم الضياع بالتساوى ، خلق طبقة من العمال الأحرار – وما إن قامت المنافسة بينهم وبين العبيد حتى استبان للناس قصور عمل العبيد عن عمل الأحرار ، وعندئذ يأخذ الناس فى أن يهاجموا الرق فى صميم مبدئه الأساسى الذى قام عليه ، وهو مصلحة السيد المالك نفسه .

وكلما تقلص الرق أخذ الزنوج يعودون أدراجهم ، واتجه الرق معهم شطر الأقاليم المدارية حيث نشأ أصلاً . ومهما بدت لنا هذه الحقيقة عجيبة لأول وهلة ، فمن السهل تفسيرها . ذلك أن الأمريكيين وإن ألغوا مبدأ الرق ، فإنهم لم يحرروا العبيد . وحسبى شرحاً لهذه المسألة أن أمثل لها بولاية نيويورك التى قررت فى سنة ١٧٨٨ منع بيع الرقيق فى نطاق حدودها ، وهى طريقة غير مباشرة لتحريم استيراد العبيد . ومن ثم لم يعد عدد الزنوج يزداد إلا بنسبة ازدياد السكان الطبيعيه . ولكن بعد مضي ثمانية أعوام اتخذت

تلك الولاية خطوة أخرى أكثر حسماً ، فقررت أن يكون أبناء الأرقاء الذين يولدون فيها بعد الرابع من يولية سنة ١٧٩٩ أحراراً ، وبذلك لايتسنى أن تحدث أية زيادة فى عددهم . ومع أن الأرقاء ظلوا موجودين ، فإنا لانكون بعيدين عن الصواب لو قلنا إن الرق نفسه قد ألغى .

فعندما تلغى إحدى الولايات الشمالية استيراد الرقيق على هذا النحو ، لم يعد فيها محل لجلب الرقيق من الجنوب ليباع فى أسواقها . ومن جهة أخرى فإلغاء بيع الرقيق فى هذه الولاية يجعل مالكهم عاجزاً عن التخلص منهم (فقد صاروا بذلك كلاً ثقيلاً عليه) إلا بنقلهم إلى الجنوب - ولكن عندما تعلن ولاية من ولايات الشمال أن ابن العبد يولد حراً - فإن سعر العبد يهبط هبوطاً كبيراً فى السوق ، لأن ذريته لم تعد ضمن الصفقة ، وعندئذ يكون من مصلحة المالك أن ينقله إلى الجنوب . وهكذا صار القانون نفسه الذى يحرم على عبيد الجنوب أن ينتقلوا إلى الشمال يدفع عبيد الشمال إلى الانتقال إلى الجنوب .

ولكن ثمة سبب آخر أوجه من كل سبب ذكرناه من قبل . لقد صارت الحاجة إلى العمال الأحرار تشتد بتناقص عدد العبيد فى الولاية . كلما صار العمل يجرى بأيدى العمال الأحرار .. قل إنتاج العبيد ، وأصبح العبد ملكاً عديم القيمة لصاحبه ، أو عبئاً عليه . فمن مصلحة المالك إذن أن يصدره إلى الجنوب حيث لايخشى شيئاً من جراء المنافسة عينها . وعندئذ استبان للناس أن إلغاء الرق لم يحرر العبيد ، وإنما اقتصر على نقلهم من يدى سيد إلى يدى آخر ، ومن الشمال إلى الجنوب .

وفى الحق لم يهاجر الزنوج العتقاء ، والذين ولدوا من أبوين زنجيين ، بعد إلغاء الرق ، من الشمال إلى الجنوب .. ولكن مركزهم إزاء الأوربيين لم يعد يختلف كثيراً عن مركز الهنود . فقد ظلوا شبه متحضرين محرومين من حقوقهم وسط عدد كبير من السكان يفوقونهم من حيث الثروة والعلم ، ومعرضين لظلم القانون ولتعصب الأهالى العنصرى . هذا ، ومن نواح أخرى ساءت حالتهم حتى أصبحت أسوأ من حال الهنود ، وأدعى منها للرثاء . فقد ظلت ذكرى عبوديتهم تطاردهم ، فضلا عن أنهم لايستطيعون أن يطالبوا بملكية شىء من الأراضى .. فهلك الكثيرون منهم شر هلكة ، وتجمع الباقون فى العواصم يقومون بأداء أحط الأعمال ، ويحيون حياة كلها بؤس وقلق .

فإن ظل عدد الزنوج يزداد مع ذلك بنفس النسبة التى كان يزداد بها فى العهود التى لم يكونوا قد حصلوا فيها على حريتهم بعد ، فإنهم ، مع ازدياد عدد البيض بسرعة متضاعفة ، بعد إلغاء الرق ، سرعان مايضيعون وسط شعب أجنبى عنهم .

إن عدد سكان الإقليم الذى يزرع بأيدى العبيد أقل عادة من عددهم فى الإقليم الذى يعمل فى زراعته عمال من الأحرار .. وزيادة على ذلك فإن أمريكا لاتزال بلاداً جديدة ، فلا غرو أن كانت الولاية تعد نصف مأهولة عندما يلغى الرق فيها . وما إن يلغى حتى تمس الحاجة إلى العمال الأحرار ، وسرعان مايفد من كل أرجاء البلاد جماعات من

المغامرين الجريئين ليستفيدوا من الموارد الجديدة التى انفتحت للعمل والصناعة . وما أسرع ماتقسم الأراضى بينهم ، وتنال كل أسرة من أسر البيض نصيبها منها . وفضلاً عن ذلك فإن هجرة الأوربيين إلى البلاد تتجه إلى الولايات الحرة ، فماذا يستطيع المهاجر الفقير أن يعمل بعد أن عبر المحيط الأطلسى سعياً وراء الراحة والسعادة إذا ما نزل بلاداً يوسم فيها العمل بميسم العار والذلة ؟

وهكذا يزداد عدد السكان البيض زيادة طبيعية ، فضلاً عن ازدياده من جراء كثرة حشود المهاجرين الذين يتدفقون على البلاد ، على حين لم يزد عدد السكان السود شيئاً من جراء الهجرة ، بل أخذ يتناقص ؛ وسرعان ما انقلبت النسبة التى كانت بين الجنسين . فيصبح الزنوج بقية ضئيلة بائسة مجرد قبيلة من الرحل المساكين ضاعت بين شعب ضخم العدد يملك الأراضى حتى لم يعد أحد يحس بوجود السكان السود إلا من جراء الظلم الواقع عليهم والمتاعب الشاقة التى يعانونها .

هذا ، ولم يظهر الجنس الزنجى قط فى عدد من الولايات الغربية ، وكان عدد السود يتناقص بسرعة فى جميع الولايات الشمالية ، وبذلك صارت مشكلة أحوال مستقبلهم الكبرى محصورة فى نطاق ضيق حيث تصبح فيه أقل خطورة ، وإن لم تصبح بذلك أيسر حلا . وكلما نزلنا جنوباً تعسر إلغاء الرق إلغاء تكون من ورائه الفائدة . ومرد ذلك إلى عدة أسباب جغرافية ، من الخير أن نثبتها هنا .

فأول هذه الأسباب المناخ . فمن المعروف كل المعرفة أنه كلما اقترب الأوربيون من المدارين شق عليهم العمل وأرهقهم ، ويؤكد لنا كثيرون من الأمريكيين أن العمل فى حدود خطوط عرض معينة يكون قاتلاً للأمريكيين الذين يعملون فيها ، على حين يستطيع الزنوج أن يعملوا فيها آمنين من أى خطر يصيبهم ، ولكن الخبرة لاتؤيد هذا الرأى ، فهو فى مصلحة سكان الجنوب وخمولهم . فليست أجزاء الاتحاد الجنوبية بأشد حرارة من جنوب كل من إيطاليا وإسبانيا . ولعل سائلاً يسأل عن السبب الذى دعاالأوربيين ألا يحسنوا العمل هناك ، بقدر ما يحسنونه فى هذين البلدين الأخيرين . فإن كان الرق قد ألغى من إيطاليا ومن إسبانيا من غير أن يؤدى إلى هلاك السادة أصحاب العبيد ، فما الذى يمنع الشىء نفسه من أن يحدث فى الاتحاد ؟ إنى لا أصدق أن الطبيعة قد منعت الأوربيين فى جورجيا ، وفلوريدا من أن يعملوا على استنبات مواد قوتهم بالعمل فى فلاحة الأرض ، وإلا هلكوا . ولكن ليس من شك فى أن عملهم هنا أشد إرهاقاً لهم وأقل إنتاجاً مما هو لسكان نيوإنجلند . فإذا كان العامل الحر يفقد شيئاً من تفوقه على العبد فى الولايات الجنوبية فثم دواع أقل إذن من تلك التى تحمل الناس على إلغاء الرق .

تنمو جميع نباتات أوربا فى الأجزاء الشمالية من الولايات المتحدة . أما الجنوب فغلاته أخرى خاصة به . وقد لاحظ الناس أن تشغيل العبيد طريقة كثيرة التكاليف فى زراعة

الحبوب . فالمزارع الذى يزرع الغلال فى بلد لاتعرف الرقيق لايستبقى فى خدمته من العمال عادة سوى عدد قليل ، ويستأجر عدداً إضافياً منهم فى موسمى البذار ، والحصاد ؛ وهؤلاء لايعيشون عنده، وعلى نفقته ، سوى مدة قصيرة . أما المزارع فى الولاية التى تستخدم الرقيق ، فمضطر إلى الاحتفاظ بعدد كبير منهم طول السنة لزرع حقوله وجنى غلاته، على الرغم من أنه قد لايحتاج إلى خدماتهم إلا بضعة أسابيع ، لأن العبيد لايستطيعون أن ينتظروا حتى يجدوا من يستأجرهم ويعيشون فى الوقت نفسه بعرق جبينهم ، كما يعيش العمال الأحرار . فللحصول على خدماتهم يجب أن يشتروا شراء . فالرق فضلاً عن مساوئه العامة ، لايصلح فى بلاد تزرع الحبوب ؛ وعدم صلاحيته فى هذه البلاد أكثر منها فى البلاد الأخرى التى تنتج محصولات من نوع آخر . فزراعة الدخان ، والقطن ولاسيما قصب السكر ، تتطلب من جهة أخرى ، عناية متصلة، ويستخدم فيها النساء والأطفال ، وإن كانت خدماتهم قليلة الجدوى فى زراعة الغلال . وهكذا يتبين لنا أن الرق أنسب بالبلاد التى تستمد منها هذه الغلات .

فالدخان والقطن وقصب السكر لاتزرع إلا فى الجنوب وحده، وهى المصادر الأساسية لثروة هذه الولايات . فإذا ما ألغى الرق اضطر سكان الجنوب إلى أحد أمرين اثنين : إما أن يغيروا نظامهم الزراعى ، وعندئذ يضطرون إلى منافسة سكان الشمال الذين هم أكثر منهم نشاطاً وأوسع خبرة ، وإما أن يستمروا يزرعون نفس الغلات من غير أن يستخدموا العمال العبيد ، وعندئذ يكون عليهم أن يتحملوا منافسة الولايات الجنوبية الأخرى التى قد تحتفظ بما لديها من العبيد ، وهكذا تكون ثم أسباب خاصة لاستمساك الجنوب بالرق ، وهى أسباب لاتؤثر فى الشمال .

ولكن ثمة سبب آخر أوجه من كل ما ذكرت وأقوى : فقد يستطيع الجنوب أن يلغى الرق ، ولكن ما السبيل إلى تخليص بلاده من سكانها السود ؟ إن الرق والعبيد يمكن أن يطردوا من ولايات الشمال بقانون واحد ، ولكن لاأمل فى تحقيق هذه النتيجة المزدوجة فى الجنوب .

وعندما برهنت أن الرق طبيعي فى الجنوب وأنفع فيه ، منه فى الشمال ، أوضحت أن عدد العبيد لابد أن يكون أكبر جداً فيه عنه فى الشمال . فأول ماجيء بالزنوج جيء بهم إلى الجنوب ، وإلى الجنوب كانت تستورد دائماً أكبر كمية منهم . وكلما نزلنا جنوباً ازداد التحيز الذى يؤيد الكسل . ففى أقرب الولايات إلى المدارين لايوجد عامل أبيض واحد ، ومن ثم كان العبيد أكثر عدداً فى الجنوب منهم فى الشمال . ويزداد هذا التفاوت فى النسبة ، كل يوم عن سابقه كما أشرنا من قبل ، لأن العبيد ينقلون من الجزء الذى ألغى فيه الرق إلى جزء آخر من أجزاء الاتحاد . وهكذا يتزايد عدد السكان السود فى الجنوب ، لامن جراء تكاثرهم الطبيعي ، ولكن بسبب هجرة السود الاضطرارية من الشمال

إلى الجنوب . هذا ، وللجنس الأسود أسباب للزيادة فى الجنوب شبيهة كل الشبه بالأسباب التى تدعو إلى تزايد الجنس الأوربى فى الشمال .

فليس فى ولاية (مين) سوى زنجى واحد من كل ثلاثمائة ساكن ، وفى مساتشوستس واحد من كل مائة ، وفى نيويورك اثنين من كل مائة ، وفى بنسلفانيا ثلاثة ، على حين يوجد فى ماريلاند أربعة وثلاثون ، وفى فرجينيا اثنان وأربعون . وأخيراً يوجد منهم فى كارولينا الجنوبية خمسة وخمسون فى كل مائة من السكان . تلك هى نسبة السكان السود إلى البيض فى سنة ١٨٤٠ ولكنها فى تغير مستمر ، فتتناقص باستمرار فى الشمال وتزداد فى الجنوب .

ولا يخفى أن أقرب ولايات الاتحاد إلى الجنوب لا تستطيع أن تلغى الرق من غير أن تتعرض لأخطار جسام ، ليس لدى الشمال ما يدعوه أن يخشاها إذا هو حرر من عنده من العبيد . فقد سبق أن أشرت إلى الطريقة التى يسرت بها الولايات الشمالية الانتقال من الرق إلى الحرية . وذلك بأن استبقت الجيل الحاضر فى أغلاله وحررت ذريته . فبهذه الوسيلة صار الزنوج لا يندمجون فى المجتمع إلا تدريجياً . فعلى حين أن من يحتمل أن يسيئوا استخدام حريتهم قد استبقوا فى رقهم ، أما من تحرروا فيستطيعون أن يتعلموا فن أن يكونوا أحراراً قبل أن تصبح أمورهم فى أيديهم . ولكن تطبيق هذه الطريقة فى الشمال ، دونه مصاعب جمة ، فإعلان أن جميع السود المولودين بعد فترة معينة ، يكونون أحراراً معناه إدخال مبدأ الحرية وفكرتها فى صميم الرق . فالسود الذين يقرر القانون استبقاءهم فى حالة الرق التى استنقذ منها أبناءهم يندهشون من مثل هذا المصير المتفاوت ، وليست دهشتهم هذه سوى مقدمة تؤدى إلى جزعهم وحنقهم . ومن ذلك الوقت فقد الرق فى نظرهم تلك القوة الأدبية التى اكتسبها بمرور الزمن ، وطول العادة ؛ فقد هبط إلى مجرد سوء استخدام محسوس للقوة ، وليس للولايات الشمالية شىء تخشاه من هذه المقابلة ؛ فالسود عندهم قليلو العدد ، على حين أن عدد السكان البيض كبير طاغ . فإن كان فجر الحرية الضئيل ، هذا ، سيؤدى إلى إطلاع مليونين من الناس على وضعهم الحقيقى لكان للظالمين الحق فى أن يرتعدوا فرقاً ؛ فالأوربيون الذين فى الولايات الجنوبية سيضطرون بعد أن حرروا أطفال أرقائهم أن يمنحوا هذه النعمة لجميع من عندهم من الزنوج .

وقد سبق أن بينت أن هجرة مزدوجة حدثت فى الشمال على أثر إلغاء الرق ، أو أنها لتسبق هذا الحادث عندما تكون الظروف مواتية لها ، فالعبيد يتركون البلاد ، لينتقلوا جنوباً ، ويسارع البيض من أهالى الشمال ومن أوربا نفسها ، ليحلوا محلهم . ولكن هذين السببين لا يمكن أن يعملا بطريقة واحدة فى الولايات الجنوبية . فعدد الأرقاء ، من جهة ، كبير فيها لدرجة أنه لا يسمح بنقلهم من البلاد ، ومن جهة أخرى فإن الأوربيين والأمريكيين الإنجليز الذين فى الشمال يخشون أن يؤدى بهم الأمر إلى سكنى بلاد لا ينال العمل فيها حقه من التكريم الواجب له ، وزيادة على ذلك فإنهم ينظرون بحق إلى الولايات التى فيها عدد السود يوازى عدد البيض أو يزيد عليها ، على أنها معرضة لأخطار جسام وبذلك فهم يأبون أن يوجهوا نشاطهم هذا الاتجاه .

وهكذا نجد أن سكان الجنوب ، وهم يلغون الرق ، لا يستطيعون أن يدربوا العبيد على أحوال الحرية ، كما يستطيع أهل الشمال تدريبهم عليها تدريجياً . فليس لديهم وسائل لإنقاص عدد الزنوج بشكل محسوس ، وسيظلون عاجزين عن أن يمنعوا إسرافهم فى التكاثر والازدياد . ففى بضع سنين سيكون ثم شعب كبير من السود فى قلب أمة من البيض يكاد يكون معادلاً لها .

فسوء استخدام السلطة نفسه هذا الذى يستبقى الرق قائماً يصبح عندئذ مصدر أخطار مفزعة لسكان الجنوب البيض . وإنا لنجد فى الوقت الحاضر أن ذرارى الأوربيين وحدهم ، هم ملاك الأرض وأسياد مطلقون لكل عمل ، فهم وحدهم يملكون الثروة كما يملكون المعرفة والأسلحة . وهذه المزايا تعوز السود ولكنهم يستطيعون أن يعيشوا بدونها ، لأنهم عبيد . فإن كان العبد حراً ومضطراً أن يعمل لكسب قوته هل يستطيع أن يعيش بدون هذه الأمور ، ويحتمل الحياة ؟ أم لا تظل الأدوات نفسها التى أدت إلى سيادة البيض فى الوقت الحاضر ، تعرضه مع وجود الرق لآلاف من الأخطار لو أن هذا الرق قد ألغى؟

مادام الزنجى عبداً رقيقاً أمكن استبقاؤه فى حالة لا تختلف كثيراً عن حالة السوائم . أما إذا ما أعتق وصار حراً فلا يسعه إلا أن يحصل على درجة من التعليم تمكن له من أن يدرك مدى سوء حظه ، ويعمل على أن يجد لها علاجاً ؛ ومع ذلك فثم مبدأ غريب من العدالة النسبية متأصل فى النفس البشرية . فالناس يتأثرون تأثراً عميقاً من ذلك التفاوت الذى بين أفراد الطبقة الواحدة أكثر من تأثرهم بما قد يلاحظ من التفاوت الذى بين الطبقات المختلفة . فيستطيع المرء منا أن يفهم الرق ، ولكن كيف يسمح لعدة ملايين من المواطنين أن يعيشوا تحت عبء من العار الأبدى والبؤس المتوارث ؟ ففى الشمال يشعر الزنوج الأحرار بهذه المصاعب والمذلات ، ولكن قواهم وأعدادهم قليلة ، على حين أنهم فى الجنوب كثيرون وأقوياء .

عندما نسلم بأن البيض والزنوج المعتقين يوضعون فى الإقليم الواحد فى مركز جماعتين أجنبيتين ، أدركنا بسرعة أنه لا يوجد سوى فرصتين للمستقبل . فإما يجب أن ينفصل الزنوج عن البيض انفصالاً تاماً ، وإما أن يختلطوا بهم اختلاطاً كبيراً . وقد سبق لى أن عبرت عما أعتقده بشأن الحالة الثانية ، فلا أظن أن الجنسين الأبيض والأسود يمكن أن يعيشا معاً فى أى قطر على قدم المساواة . ولكنى أعتقد أن الصعوبة فى الولايات المتحدة أشد منها فى أى قطر آخر . قد يتغلب الفرد المنعزل على التعصب الدينى أو الجنسى والقومى ؛ وإن كان هذا الفرد ملكاً فقد يستطيع أن يستحدث فى المجتمع تغييرات مدهشة . ولكن شعباً بأسره لا يمكن أن يرتفع على ذات نفسه . فالملك المطلق الذى يستطيع أن يخضع الأمريكيين وعبيدهم السابقين لنير واحد ، قد يتيسر له أن ينجح فى مزج الجنسين بعضهما ببعض . ولكن مادامت الديمقراطية الأمريكية على رأس الأحوال فإن

أحداً لن يضطلع بمثل هذ المهمة الشاقة . ولا ضير فى أن نتنبأ بأنه كلما ازداد تحرر سكان الولايات المتحدة البيض ، ظلوا أكثر انعزالاً .

سبق أن أشرت إلى أن الجنس الهجين يعد الرابطة الصحيحة للاتحاد بين الأوربيين والهنود . وكذلك المولدون ، فهم حلقة الاتصال بين البيض والسود . فحيث يكثر المولدون لا يكون الاختلاط بين الجنسين مستحيلاً ، ففى أجزاء من أمريكا نجد الاختلاط بين الزنوج والأوربيين كبيراً ، حتى ليندر أن تصادف رجلاً أسود خالصاً أو أبيض خالص النسب . فعندما يصلون إلى هذه النقطة لا بأس أن يقال فى الجنسين أنهما اتحدا ، أو بالأحرى أنهما كونا جنساً ثالثاً متصلاً بكل منهما ، ولكنه ليس واحداً من أيهما .

يعد الإنجليز من بين جميع الأوربيين أقل شعوب الأرض اختلاطاً بالزنوج ، فترى فى جنوب الاتحاد هجناء عديدين أكثر مما نجدهم فى شماله ، ولكنهم أقل جداً مما فى أية مستعمرة أوربية أخرى . وليس الهجناء كثيرين كثرة مطلقة فى الولايات المتحدة . فليس لهم قوة خاصة بهم . وعندما تحدث مشاجرات بسبب اختلاف اللون تراهم ينضمون عادة إلى صفوف البيض ، شأنهم فى ذلك شأن الخدم الذين يعملون فى بيوت العظماء فى أوربا . فهم يتخذون مظهر النبلاء ويقفون موقفهم بإزاء الطبقات التى دونهم .

إن حب التفاخر بالأصل والنسب ، وهو أمر طبيعى فى إنجلترا ، قد زادته زيادة كبيرة ، تلك الكبرياء الشخصية التى تخلقها الحرية الديمقراطية فى الأمريكيين . فالمواطن الأبيض فى الولايات المتحدة فخور بجنسه ، وفخور بذاته . وإن كان البيض والزنوج لا يختلطون فى شمال الاتحاد ، فكيف باختلاطهم فى الجنوب ؟ فهل يتصور أحد لحظة أن أمريكياً من الولايات الجنوبية ، وقد وضع كما لا بد أن يوضع ، بين الرجل الأبيض بكل ما له من تفوق أدبى ومادى ، وبين الزنجى – هل يمكن لهذا الأمريكى أن يفكر فى أن يختلط بهذا الأخير (الزنجى)؟ إن أمريكيى الولايات الجنوبية لهم نزعتان قويتان لابد أن تحفظاهم دائماً فى عزلة . أولاهما الخوف من أن يندمجوا فى الزنوج الذين كانوا لهم عبيداً من قبل ، والنزعة الثانية فزعهم من أن يهبطوا إلى مستوى جيرانهم البيض .

فلو أنى أردت أن أتنبأ بما عسى أن يكون فى المستقبل لقلت إن إلغاء الرق فى الجنوب سيؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة نفور السكان البيض من السود . ورأيى هذا مبنى على ما سبق أن ذكرته فى ملاحظة شبيهة لاحظتها فى الشمال . فقد ألمعت إلى أن السكان البيض فى الشمال يحرصون كل الحرص على تحاشى السود ، كلما أزال التشريع الحواجز التى تحول دون اتصالهما . فما الذى يمنع حدوث النتيجة نفسها فى الجنوب ؟ ففى الشمال يمنع البيض من الاختلاط بالسود من أجل خطر موهوم ، أما فى الجنوب حيث الخطر حقيقى فلست أستطيع أن أصدق أن الخوف يكون أقل .

فإن سلمنا ، من جهة ، أن السكان الملونين (والحقيقة لانزاع فيها) سيتجمعون

باستمرار فى أقصى الجنوب ، ويزيدون بسرعة تفوق سرعة تزايد البيض ؛ وإن سلمنا كذلك ، من جهة أخرى ، بأنه من المستحيل أن نتنبأ بمجيء وقت يختلط فيه البيض بالسود اختلاطاً كبيراً ييسر للسود أن يحصلوا من المجتمع على ذات الفوائد والميزات التى يتمتع بها البيض – أفلا يجب علينا أن نستنتج أن السود والبيض سيقاتلون قتالاً سافراً فى الولايات الجنوبية ؟ ولكن إن سألنا عما عسى أن تكون نتيجة هذا القتال ، أدركنا على الفور أنا هنا لا نجد أمامنا غير الحدس الغامض والتخمينات المبهمة . فقد يستطيع العقل البشرى أن يرسم دائرة واسعة تشمل المستقبل ، ولكن المصادفة هى التى تتحكم فى هذه الدائرة ، ولا تدع مجالاً للتنبؤ وبعد النظر . ففى كل صورة ترسم للمستقبل نقطة غامضة لا يستطيع العقل أن ينفذ منها ، ومع ذلك يبدو محتملاً احتمالاً كبيراً أن مصير البيض فى جزائر الهند الغربية أن يخضعوا ، وهذا نفسه هو مصير السود فى القارة .

ففى جزائر الهند الغربية نجد المزارعين البيض منفصلين وحدهم وسط عدد جم من السكان السود ، أما فى القارة فالزنوج يعيشون بين المحيط وبين شعب لا عدالة له انبسط فوقهم فى كتلة متماسكة ، من حدود كندا الجليدية إلى تخوم فرجينيا ، ومن ضفاف نهر الميسورى إلى شواطيء المحيط الأطلسى . فلو أن مواطنى أمريكا الشمالية البيض بقوا متحدين لكان من الصعوبة بمكان أن نعتقد أن الزنوج سيفلتون من الهلاك الذى سيهددهم . فلا مناص من أن تقهرهم الحاجة ، أو يخضعهم السيف . أما السود الكثيرو العدد المتجمعون على شواطيء خليج المكسيك ، فأمامهم فرصة للنجاح إذا ما انحل الاتحاد الأمريكى عندما يبدأ الصراع بين الجنسين الأبيض والأسود . فإن انفصمت عروة الرابطة الفدرالية لم يعد سكان الجنوب يستطيعون الاعتماد على المعاونة الدائمة من مواطنيهم الشماليين . فهؤلاء الشماليون واثقون كل الثقة من أن الخطر لا يستطيع أن يمسهم ، ولولا أنهم ملزمون بأن يهبوا لتقديم المساعدة للجنوب إلزاماً إيجابياً لأمكننا أن نقول إن التعاطف العنصرى لن يكون عندئذ مجدياً .

ومع ذلك ، ففى أى وقت تشتعل الخصومة بينهما نجد البيض الذين فى الجنوب سيدخلون ، حتى وإن تركوا وشأنهم ، حومة النضال ، وهم متفوقون تفوقاً عظيماً ، من حيث المعرفة ووسائل الحرب . ولكن سيكون السود أصحاب الكثرة العددية ، وستكون همة اليأس فى صفهم ، ولا يخفى أن كليهما مصدر قوة للمحاربين . وسيكون مصير سكان الولايات الجنوبية البيض شبيهاً بمصير العرب فى إسبانيا . فبعد أن ظلوا يحتلون البلاد قروناً طويلة فربما يضطرون إلى أن يعودوا أدراجهم خطوة خطوة حتى يرجعوا إلى البلد الذى جاء منه أجدادهم ويتركوا للسود امتلاك إقليم يبدو أن العناية خصصته لهم ، ماداموا سيعيشون فيه ويعملون بأسهل مما يعيش البيض ويعملون .

إن خطر قيام صراع البيض والسود فى الولايات الجنوبية من الاتحاد (وهو خطر ،

مهما كان بعيداً ، قد يكون محتوماً ولا مناص من وقوعه) يشغل بال الأمريكيين دائماً ، ويهددهم بكابوس مزعج . وهو موضوع حديث السكان فى الشمال ، وإن لم يكن هم ما يخشونه منه مباشرة . ولكنهم عبثاً ما يحاولون أن يجدوا وسيلة تجنبهم الكوارث التى يحذرهم منها بعد النظر . أما فى الولايات الجنوبية فليس ثمة أحد يتناقش فى هذا الموضوع ، فلا تجد مزارعاً يشير إلى المستقبل ، وهو يتحدث إلى الأجانب ، ولا تراه يعبر عن مخاوفه لأصدقائه بل يسعى وراء إخفائها حتى عن نفسه . ولكن ثمة شيء يساور أهالى الجنوب أشد رهبة من مخاوف الشمال الصاخبة .

فقد أدى هذا القلق الشامل إلى عمل لا يزال غير معروف حتى الآن ، ومع ذلك فمن المحتمل أن يغير مصائر جزء كبير من بنى الإنسان . فقد دفع الخوف من المخاطر التى أشرت إليها توا ، بعض المواطنين الأمريكيين إلى تكوين جماعة تهدف إلى تصدير الزنوج الأحرار الذين يريدون التخلص من الظلم المسلط عليهم ، فتنقلهم إلى سواحل غينيا على نفقتها الخاصة .

ففى سنة ١٨٢٠ تكونت هذه الجماعة التى أشرت إليها ، واختارت محلة فى إفريقيا عند خط عرض ٧ شمالاً ، وأطلقت عليها اسم ليبيريا ، وتدلنا أحدث الأخبار أن ٢٥٠٠ زنجى قبلوا الذهاب إليها . وأدخلوا النظم الأمريكية الديمقراطية فى بلاد كان يسكنها أجدادهم من قبل . ففى ليبيريا الآن حكومة تقوم على أساس النظام النيابى ، وبها محلفون من الزنوج ، وقضاة وقسوس منهم كذلك ، وشيدت فيها الكنائس ، وأسست الصحف . ومن غرائب القدر أن يحرم على البيض أن يدخلوا ليبيريا هذه !

إن هذا لمن غرائب صروف الزمن حقاً ، فقد مضى الآن مائتان من السنين على قيام سكان أوربا بانتزاع الزنجى من بيته ومن بين أحضان أسرته ، لينقلوه إلى شواطىء أمريكا الشمالية ، واليوم نجد الأوربيين فى أمريكا مشغولين بإعادة سلالات هؤلاء الزنوج أنفسهم إلى القارة التى سبق أن انتزعوهم منها انتزاعاً ، لقد تعلم الزنوج المتوحشون شئون الحضارة وهم فى أصفاد الرق ، وعرفوا شئون النظم السياسية الحرة ، وهم فى العبودية . لقد ظلت إفريقيا إلى الوقت الحاضر مغلقة الأبواب فى وجه علوم البيض وفنونهم ، ولكن مخترعات أوربا يحتمل أن تدخل هذه الأقاليم ، بعد أن عاد إليها الإفريقيون أنفسهم . إن إسكان ليبيريا يقوم على فكرة سامية مثمرة ، وأيًّا كانت نتائجها لإفريقيا فإنها لا يمكن أن تكون علاجاً لمتاعب الدنيا الجديدة .

ففى اثنتى عشرة سنة نقلت « جمعية الاستعمار » ألفين وخمسمائة زنجى إلى إفريقيا ، وفى هذه المدة ذاتها ولد فى الولايات المتحدة حوالى سبعمائة ألف زنجى . فإن كان فى قدرة ليبيريا أن تستقبل آلافاً من السكان الجدد ، وكان الزنوج فى حالة تجعل إرسالهم إليها مفيداً ، واستطاع الاتحاد أن يزود الجمعية بإعانات سنوية ، وأن ينقل الزنوج إلى إفريقيا

على سفن حكومية - إن تم هذا كله ، فإنه مع ذلك لا يستطيع أن يوازن الزيادة الطبيعية التي يزدادها عدد السكان السود . وإذ ليس في استطاعة الاتحاد أن ينقل من أمريكا كل عام عدداً من الناس يعادل من يولد منهم في بلاد الاتحاد كل سنة ، فإن هذا لن يمنع الشر من أن يستشرى ، وهو شر يتفاقم فعلاً كل يوم في الولايات هذا ، ولن يغادر الجنس الزنجي شواطيء القارة الأمريكية التي جلبته إليها شهوات الأوربيين ورذائلهم ، وإنه لن يختفي من الدنيا الجديدة مادامت موجودة . نعم قد يستطيع سكان الولايات المتحدة أن يؤجلوا وقوع الكوارث التي يخشونها ولكن لم يعد في طاقتهم الآن أن يقضوا على سببها الفعال .

أراني مضطراً إلى الاعتراف بأني لا أعد إلغاء الرق وسيلة لتفادى الصراع بين البيض والسود في الولايات الجنوبية ، فمن الممكن أن يظل الزنوج أمداً طويلاً في البلاد دون أن يتشكوا . ولكن إن هم رفعوا مرة إلى مستوى الأحرار ، فسرعان ما يثورون من أجل حرمانهم كل حقوقهم المدنية تقريباً . ولما كانوا لا يستطيعون أن يتساووا مع البيض ، فسرعان ما يتخذون إزاءهم موقفاً عدائياً . لقد ساعد كل شيء على تحرير العبيد في الشمال ، وعلى إلغاء الرق من غير أن يترتب عليه جعل الزنوج مصدر فزع مادام عددهم صغيراً لا يمكنهم من أن يحاولوا أبداً المطالبة بما لهم من حقوق . ولكن هذا لا يصدق على الجنوب حيث كانت مسألة الرق مسألة تجارية وصناعية لأصحاب الرقيق في الشمال . أما لأصحابه في الجنوب فهي مسألة حياة أو موت . معاذ الله أن أكون ممن يعملون على تبرير مبدأ استرقاق الزنوج ، مثلما فعل بعض الكتاب الأمريكيين . فكل ما أود أن أقوله هو أن جميع البلاد التي استمسكت من قبل بهذا المبدأ اللعين لا تستطيع كلها أن تتركه في الوقت الحاضر .

فعندما أفكر في أحوال الجنوب ، لا أجد أمامي سوى طريقتين اثنتين للعمل يمكن أن يتبعهما ، كلتيهما أو إحداهما ، سكان تلك الولايات الجنوبية . فعليهم أن يحرروا العبيد ويختلطوا بهم ، وإلا فليظلوا منعزلين عنهم وليستبقوهم في الرق أطول زمن يتيسر لهم أن يقوهم فيه . أما كل حل وسط فيبدو لي أنه سيؤدى - في وقت قريب - إلى حرب من أفظع الحروب الأهلية ، بل ربما أدت إلى إبادة أحد الجنسين . تلك هي وجهة النظر التي يأخذ بها أمريكيو الجنوب إزاء هذه المسألة ، وهم يعملون وفقها باستمرار . ولما كانوا قد أجمعوا أمرهم على ألا يختلطوا بالزنوج ، فإنهم يأبون أن يردوا إليهم حريتهم .

وليس ذلك أن سكان الجنوب يعدون الرق ضرورياً لثروة المزارعين ، فكثيرون من المزارعين يتفقون في هذه النقطة مع مواطنيهم الشماليين ، فهم يتفقون معهم في التسليم بأن الرق مضر بمصالحهم ، ولكنهم مقتنعون بأن إزالة هذا الشر تجعل وجودهم نفسه في خطر . فالتعليم المنتشر الآن في الجنوب أقنع السكان بأن الرق مضر بأصحاب العبيد ، ولكنه

بين لهم كذلك بصورة أوضح من قبل أنه يكاد يكون من المستحيل عليهم أن يتخلصوا منه . ومن ثم نشأ تناقض غريب . فكلما اشتد الجدل حول فائدة الرق عملت القوانين على تثبيت أقدامه وإرساخ قواعده ، فبينما كان مبدأ الرق يلغى تدريجياً فى الشمال ، كان هذا المبدأ نفسه يؤدى باستمرار إلى عواقب أشد وأقسى فى الجنوب .

أسفرت التشريعات التى وضعتها الولايات الجنوبية فى الوقت الحاضر بشأن العبيد عن فظائع لا مثيل لها ، تكفى للتدليل على أن قوانين بنى الإنسان قد انحرفت كل الانحراف ، وإنها لتفضح ذلك الموقف المستيئس الذى تقفه الجماعة التى وضعت هذه القوانين والتشريعات . فأمريكيو هذا الجزء من الاتحاد لم يزيدوا الرق مصاعب على مصاعبه ، ولكنهم ، على العكس من ذلك ، عملوا على تحسين مركز العبيد وأحوالهم المادية . إن الوسيلة الوحيدة التى اتخذها القدامى للاحتفاظ بالعبيد كانت السلاسل والموت . ولكن الأمريكيين الذين فى جنوب الاتحاد قد توصلوا إلى ضمانات عقلية أقوى لاستبقاء سلطاتهم . فقد وجهوا استبدادهم وبطشهم ضد العقل البشرى نفسه ، لقد اتخذ القدامى احتياطات لمنع العبيد من تحطيم أغلالهم ، أما اليوم فقد اتخذت الإجراءات لتجريدهم حتى من الرغبة فى الحرية . لقد استرق القدامى أجسام العبيد ، ولكنهم لم يفرضوا قيوداً على عقولهم ولا على تعليمهم بل ظلوا يعملون باستمرار وثبات بحسب مبدئهم المقرر . فقد صار معروفاً بينهم أن للرق نهاية طبيعية ، ولابد للعبد من يوم يعتق فيه ويتحرر فيصبح مساوياً لسيده . أما أمريكيو الجنوب الذين لا يسلمون أبداً بأن الزنوج يمكن أن يختلطوا بهم ، فقد حرموا عليهم أن يتعلموا القراءة والكتابة ، وإلا تعرضوا لعقوبات صارمة . وإذ كان هؤلاء الأمريكيون يأبون أن يرفعوا العبيد إلى مستواهم هم ، فقد نزلوا بهم إلى أقرب مدى ممكن من مستوى البهائم .

كان الأمل فى العتق والحرية مسموحاً به دائماً للرقيق ليهون عليهم ما يلقون من مصاعب ، ولكن أمريكيى الجنوب يعلمون حق العلم أن التحرير لا يكون إلا خطراً عليهم ماداما العبد العتيق لا يوضع مع سيده السابق فى مستوى واحد . فإعطاء رجل حريته ، واستبقاؤه فى البؤس والذلة ، لا يكون إلا إعداداً لزعيم يقوم فى المستقبل ويتزعم ثورة العبيد على أسيادهم . وزيادة على ذلك فقد لوحظ من زمن طويل أن وجود زنجى حر يحرك بشكل غامض عقول إخوانه الذين لم يسعدهم الحظ كما أسعده ، ويعطيهم فكرة مبهمة عن حقوقهم ، ومن ثم ظل أمريكيو الجنوب يجردون مالك العبيد من حقه فى تحرير عبيده ، فى أكثر الأحوال .

حدث أن قابلت فى جنوب الاتحاد شيخاً كان يعاشر إحدى إمائه معاشرة الأزواج واستولدها عدة أطفال . فكأنى بهؤلاء الصبية قد ولدوا عبيداً لأبيهم ، وكان يخطر بباله أن يوصى لهم ، بحريتهم على الأقل . ولكن السنين مرت قبل أن يتمكن من التغلب على ما قام

فى سبيل تحريرهم من عقبات ؛ ودهمته الشيخوخة ؛ واقترب أجله من نهايته ، وجعل يتصور أبناءه يسحبون من سوق إلى سوق ، وينتقلون من سلطة أبيهم إلى عصا سيد غريب . وبلغ به الأمر أن أوردته تصوراته المريعة هذه مورد الجنون . فعندما شاهدته كان ضحية اليأس المؤلم ، وعندئذ أدركت فداحة العقاب الذى تنزله الطبيعة بمن ينتهك حرمة قوانينها .

تلك شرور لاشك مستطيرة ، ولكنها النتيجة الضرورية المتوقعة من مبدأ الرق الحديث . فلما اختار الأوربيون عبيدهم من جنس غير جنسهم ، كان معظمهم يعتبرون ذلك الجنس دون سائر أجناس البشر الأخرى ، وكانوا يعتقدون أن أية فكرة عن ارتباط وثيق به بالغة الفظاعة . فلابد أنهم كانوا يعتقدون أن الرق سيظل قائماً إلى الأبد ، مادام لاتوجد حالة وسط يمكن أن تكون ثابتة ودائمة ، بين الإفراط فى التفاوت الذى يحدثه الاسترقاق ، والمساواة الكاملة التى تنشأ من الاستقلال . هذا ، وقد شعر الأوربيون أنفسهم بهذه الحقيقة بعض الشعور ، ولكنهم أبوا أن يعترفوا بها حتى لأنفسهم ، فكلما كان عليهم أن يتصلوا بالعبيد ، كانت مصلحتهم الخاصة ، أو كبرياؤهم ، أو شفقتهم هى التى تملى عليهم المسلك الذى يسلكونه إزاءهم . فقد انتهكوا أول الأمر كل حق من حقوق الإنسانية فى معاملتهم العبيد ، ثم أخبروهم فيما بعد أن هذه الحقوق غالية ومقدسة لا تنتهك حرمتها ، وفتحوا صفوفهم لعبيدهم . ولما حاول هؤلاء العبيد أن يلتحقوا بهذه الصفوف فعلاً طردوهم منها شر طردة . وإذ كانوا راغبين فى العبيد ، فقد تركوا أنفسهم على كره منهم يتأثرون بالحرية والسلطان من غير أن تكون لديهم الشجاعة فى أن يكونوا ظالمين كل الظلم عادلين كل العدل .

وإن كان من المستحيل علينا أن نتوقع مجيء فترة يخلط فيها أمريكيو الجنوب دماءهم بدماء الزنوج ، فهل يستطيعون أن يحرروا عبيدهم من غير أن يجعلوا سلامتهم هم فى خطر ؟ فإن كانوا مضطرين إلى استبقاء هذا الجنس فى أسر الرق كى ينقذوا أسرهم هم ، ألا يجوز لنا أن نعذرهم لاستفادتهم من أصلح الوسائل لهذا الغرض ؟ إن الحوادث الجارية فى الولايات الجنوبية تبدو لى أفظع نتائج الرق ، وأقربها إلى الطبيعة فى وقت واحد . فعندما أرى نظام الطبيعة يعبث به ، وأسمع صرخات الإنسانية فى نضالها ضد القوانين نضالاً عقيماً لايجدى ، لا ينصب غضبى على أهل زماننا الذين يعدون أدوات هذه الفظائع ، ولكنى أوجه سخطى ولعناتى إلى أولئك الذين أعادوا الرق إلى العالم بعد أن قضى ألف سنة يستمتع بالحرية .

ومهما كانت الجهود التى بذلها أمريكيو الجنوب فى سبيل الإبقاء على الرق ، فإن النجاح لن يكون حليفهم دائماً . فقد أصبح الآن محصوراً فى بقعة واحدة من بقاع العالم المتحضر . ولما كانت المسيحية قد دمغته بأنه نظام ظالم ، وقرر الاقتصاد أنه مضر ، وتعارضه الآن حريتنا الديمقراطية ، ويأباه الرأى المعاصر – فإنه لن يكتب له البقاء . فإنه سيمنع ،

إما بعمل السادة أو بإرادة العبيد ، وفى أى من الحالتين ينتظر أن تترتب عليه كوارث فادحة . فإن أنكرنا الحرية على الزنوج ، فقد ينتهى بهم الأمر أن يحصلوا عليها بالقوة ، وإن هى منحت لهم ، فلن يمضى عليهم زمن طويل حتى يسيئوا استخدامها .

فرص البقاء أمام الاتحاد الأمريكى والأخطار التى تهدده

لم كانت القوة الغالبة ، فى الولايات ، وليست فى الاتحاد - لا يدوم الاتحاد إلا مادامت جميع الولايات راضية بالانضمام إليه - الأسباب التى تؤدى إلى بقاء الولايات متحدة - فائدة الاتحاد فى مقاومة الأعداء الخارجين وفى استبعاد الأجانب عن أمريكا - ليس بين الولايات المختلفة حواجز طبيعية - ولا مصالح متعارضة تفرق بين بعضها وبعض - المصالح المتبادلة بين الولايات الشمالية والجنوبية والغربية - الأواصر الفكرية فى الاتحاد - وحدة الآراء - الأخطار المحدقة بالاتحاد والناجمة عن أخلاق المواطنين وأهوائهم المختلفة - أخلاق المواطنين الذين فى الجنوب منهم ، والذين فى الشمال - سرعة نمو الاتحاد سبب من أسباب تلك الأخطار الكبرى التى تهدده - تقدم السكان صوب الشمال الغربى - انجذاب القوة إلى هذا الاتجاه نفسه - الأهواء الناجمة عن انقلاب الحظ بغتة - هل تتجه سلطة حكومة الاتحاد الحاضرة إلى الزيادة أم تتجه إلى النقصان - الأمارات المختلفة التى تدل على نقصانها - الإصلاحات الداخلية - الأراضى البور - الهنود - البنك - التعريفة - القائد جاكسون .

يتوقف وجود المؤسسات المختلفة الحالية التى فى العديد من الولايات على قيام الاتحاد نفسه ، إلى حد ما . فمن الخير إذن أن نبحث أولاً عما عسى أن يكون مصير هذا الاتحاد المحتمل . ولكن ثم نقطة نستطيع أن نسلم بها على الفور . فلو حدث أن انحل الاتحاد الحالى ، لا يكون فى رأيى ، ثمة أى خلاف فى أن الولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد الآن ، لن تعود إلى حالتها الأصلية من الانعزال والانفراد بنفسها ، بل يتكون منها اتحادات عدة بدلا من اتحاد واحد .. هذا ، ولست أبغى هنا البحث عن المبادىء التى يحتمل أن تقوم عليها هذه الاتحادات ، بل كل ما أريده لا يعدو بيان الأسباب التى قد تؤدى إلى تفكك الاتحاد الحالى .

وقد يضطرنى هذا الغرض إلى العودة أدراجى بضع خطوات ، إلى موضوعات سبق لى أن طرقتها - هذا ، وليس يفوتنى أن القارىء قد يتهمنى بالتكرار ، ولكن عذرى فيه أن النقاط التى مازالت بحاجة إلى درس ، ذات أهمية بالغة . وخير لى أن أسرف فى القول من أن لا يفهم الناس ما أقول حق الفهم . وإنى لأوثر أن أوذى المؤلف على عدم إيفاء الموضوع حقه .

حاول المشترعون الذين وضعوا دستور سنة ١٧٨٩ أن يجعلوا للسلطة الفدرالية ، كياناً منفصلاً ، وقوة عظيمة . ولكنهم كانوا مقيدين بشروط مهمتهم التى اضطلعوا بها .

فهم لم يُعَينوا لتكوين حكومة لشعب مفرد قائم بذاته ، بل لينظموا انضمام عدة ولايات بعضها إلى بعض . فأيا كانت ميولهم ، فلم يكن يسعهم إلا أن يقسموا حق ممارسة السيادة .

وكي نفهم النتائج التي تترتب على هذا التقسيم ، يجب أن نميز بين شتى وظائف الحكومة . فثم أمور قومية بطبيعتها ذاتها ، أى أنها أمور تؤثر فى الأمة بأسرها ، ولا يمكن أن يعهد بها إلا إلى الرجل أو الهيئة التى تمثل الأمة جميعها أتم تمثيل . ومن هذه الأمور ، شئون الحرب ، والدبلوماسية . وهناك أمور أخرى إقليمية بطبيعتها ، أى أنها لاتمس إلا أجزاء ومواضع معينة ، ولا يمكن أن تعالج حق المعالجة إلا فى هذه الأجزاء والمواضع نفسها . فمن هذه الشئون ميزانية إحدى البلديات مثلاً . وأخيراً ثم شئون ذات طبيعة مختلفة . فهى قومية ، من حيث إنها تمس جميع المواطنين الذين تتكون منهم الأمة ، وهى إقليمية من حيث إنه ليس من الضرورى أن تقوم الأمة نفسها بإعدادها وتهيئتها كلها ، ومن هذه الشئون مثلاً : الحقوق التى تنظم أحوال المواطنين المدنية والسياسية . فليس ثمة جماعة يمكن أن تبقى من غير أن يكون لها حقوق مدنية وأخرى سياسية ، ومن ثم كانت هذه الحقوق تهم المواطنين جميعاً على السواء ، ولكن ليس من الضرورى دائماً لبقاء الأمة ولازدهارها ، أن تكون جميع هذه الحقوق واحدة مطردة ، ولا هى على هذا ، يجب أن تكون مما تقوم به السلطة المركزية .

عندنا إذن نوعان من الشئون التى تشغل بال السلطة السيادية ، وهما نوعان يوجدان فى كل الجماعات المنظمة تنظيماً طيباً ، أياً كان نظامها السياسى . وبين هذين الطرفين - النوعين - توجد تلك الشئون التى أسميتها مختلطة . وإذ ليست هذه الشئون المختلطة قومية محضة ، ولا هى إقليمية محضة ، فالعناية بها إما أن توكل إلى الحكومة القومية ، أو إلى الحكومة الإقليمية ، بحسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين دون أن يترتب على ذلك أى إضعاف للغرض الذى من أجله قامت الجماعة .

هذا ، وتتكون سلطة السيادة عادة باتحاد الأفراد الذين يتكون منهم الشعب . أما السلطات الفردية ، أو القوى الجماعية التى لا يمثل كل منها سوى كسر أو جزء يسير من السيادة ، فهى العناصر الوحيدة التى تدخل فى نطاق الحكومة العامة . وفى هذه الحالة تقوم الحكومة بطبيعة الحال ، لا بتنظيم تلك الشئون التى تعد قومية فحسب ، بل تقوم كذلك بتنظيم معظم تلك الشئون التى سميناها مختلطة ، وبذلك تصبح أعمال الحكومة الإقليمية مقصورة على الجزء من السيادة الذى لا بد منه لرخائها وازدهارها .

ولكن قد تكون سلطة السيادة أحياناً من عدد من هيئات سياسية سبق أن نظمت بفضل بعض ظروف سابقة على اتحادها بعضها ببعض . ففى هذه الحالة ، تقوم حكومات الأقاليم أو الولايات بالإشراف على جميع الشئون المختلطة ، أو على بعضها ، لا على تلك

الشئون التي تتعلق بالولايات وحدها بوجه خاص ، وذلك لأن الأمم الاتحادية التي كانت ذات سيادات مستقلة قبل اتحادها ، والتي مازالت تمثل قسطاً غير قليل من السيادة ، قبلت ألا تنزل للحكومة العامة إلا عن ممارسة الحقوق التي لا غنى عنها للاتحاد فقط .

أما إذا خول للحكومة القومية حق تنظيم الشئون المختلطة التي للسيادة ، فضلاً عن الامتيازات الذاتية في طبيعة تلك الحكومة ، فإن نفوذها سيكون لا شك طاغياً ، ولا تكون حقوقها واسعة فحسب ، بل ستكون جميع الحقوق التي ليست لها قائمة برضاها هي ، وعندئذ يخشى أن تجرد الحكومات الإقليمية عما لها من حقوق طبيعية وضرورية .

أما إذا خول للحكومات الأقليمية سلطة تنظيم هذه الأمور المختلطة ، فقد تسود الجماعة نزعة مضادة ، وتكون القوة الغالبة إذن ، في الإقليم وليست في الأمة . ويخشى أن تجرد الحكومة القومية آخر الأمر من تلك الميزات التي لا بد لها منها للمحافظة على كيانها . فللأمم الفردية إذن ميل طبيعي إلى التركيز ، على حين تميل الأمم الاتحادية إلى التفكك .

بقي علينا أن نطبق هذه المبادىء العامة على الاتحاد الأمريكي . احتفظت الولايات المختلفة بالضرورة بحقها في تنظيم جميع الأمور الإقليمية المحضة ، وزيادة على ذلك فقد احتفظت (هذه الولايات نفسها) بحقوقها في تحديد أهلية المواطنين المدنية والسياسية ، وتنظيم العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعة فيها ، وبتوزيع العدالة بالقسط . ولا يخفى أن هذه كلها حقوق ذات صفة عامة بطبيعتها ، وإن لم تخص الحكومة القومية بالضرورة . هذا ، وقد رأينا من قبل ، أن حكومة الاتحاد قد خول لها حق العمل باسم الأمة جمعاء في الأحوال التي ينبغي للدولة أن تبدو فيها على شكل قوة مفردة متحدة غير منقسمة ، كما هي الحال في شئون العلاقات الخارجية مثلا ، وكذلك عندما تهب لتقاوم عدواً مشتركاً ، مقاومة مشتركة . وجملة القول إنها قد خول لها إدارة تلك الشئون التي أسميناها بالشئون القومية .

ففي تقسيم حقوق السيادة هذا التقسيم ، قد يبدو لأول وهلة أن نصيب الاتحاد أعظم من نصيب الولايات . ولكن مزيداً من إنعام النظر يبين لنا أن الأمر ليس كما وهمنا . فالأمور التي تضطلع بها حكومة الاتحاد أوسع جداً مما تقوم به الولايات وإن كانت فرص ممارستها أقل . وأما الأمور التي تضطلع بها الولايات فصغيرة نسبياً ، ولكنها ملحة وعاجلة وتستبقي سلطة الولايات حية نشيطة . فحكومة الاتحاد تسهر على المصالح العامة في البلاد ، أما مصالح الشعب ذاته العامة ، فليس لها سوى تأثير مشكوك فيه ، على سعادة الأفراد ، على حين تؤثر مصالح الولاية في سعادة الأفراد هذه تأثيراً مباشراً . فالاتحاد يكفل استقلال الأمة وعظمتها ، وهما أمران لا يؤثران مباشرة في شئون الأفراد ، على حين أن الولايات المختلفة تعمل على صيانة حرية كل مواطن ، وتنظم له حقوقه وتحمي أملاكه ، وتؤمنه على حياته ، وعلى كل سعادته في المستقبل .

فالحكومة الفدرالية بعيدة كل البعد عن رعاياها ، أما حكومات الولايات فعلى مقربة منهم جميعاً ، ومستعدة دائماً لأن تستجيب إلى كل من يلجأ إليها ، حتى فى أصغر الأمور شأناً . وإنا لنجد فى صف الحكومة المركزية ميول عدد من الرجال الممتازين حقاً ، الذين يطمحون إلى توجيه الحكومة وإدارتها بأنفسهم . أما فى صف حكومات الولايات المختلفة فمصالح جميع الرجال العاديين الذين لايأملون أكثر من الحصول على السلطة فى ولايتهم الخاصة - ومع ذلك فسلطاتهم على الشعب أكبر ، لأنهم أدنى إلى أفراده وأقرب .

ومن ثم كان للأمريكيين أن يأملوا ، ويخشوا من ناحية الولايات أكثر جداً مما يأملون ويخشون من ناحية الاتحاد . ومن المحتمل ، وبحسب نزعة العقل البشرى الفطرية ، أن يتعلقوا كل التعلق بالولاية ، أشد من تعلقهم بالاتحاد ، وعندئذ تنسجم عاداتهم ووجداناتهم مع مصالحهم الشخصية .

فإذا ما قسمت أمة متماسكة سيادتها ، واختارت أن تكون حكومتها حكومة اتحادية ، ظلت تقاليدها وعاداتها وعرفها فى صراع طويل مع القوانين ، وجعلت للحكومة المركزية نفوذاً يحرمه القانون . ولكن ، عندما يتفق عدد من الولايات الاتحادية على تكوين أمة واحدة ، عملت الأسباب نفسها فى اتجاه عكسى . ولست أشك فى أنه إن أصبحت فرنسا جمهورية متحالفة مثل الولايات المتحدة ، لصارت حكومتها أنشط من حكومة الاتحاد فى البداية ، أما إن غير الاتحاد نظامه وصار حكومة ملكية مثل حكومة فرنسا ، ظلت حكومته أضعف من حكومة فرنسا زمناً طويلاً .. فعندما بدأ الأمريكيون الإنجليز يقاومون مستعمريهم مقاومة قومية ، كان قد مضى على وجودهم تحت نير الاستعمار زمن طويل ، وقامت علاقات ضرورية بين البلديات وأفراد المواطنين فى كل ولاية ، وكانوا قد ألفوا أن يعتبروا بعض الأمور مشتركة عامة بينهم جميعاً ، وأن يديروا هم أموراً أخرى على اعتبار أنها تتصل بمصالحهم الخاصة بهم وحدهم .

والاتحاد هيئة ضخمة كل الضخامة ، لاتقدم للناس شيئاً معيناً محدوداً يمكن أن يتعلق به شعورهم الوطنى . أما نظم الولاية وحدودها فواضحة محصورة ، لأنها تمثل عدداً معيناً من الأغراض المعهودة للمواطنين ، والعزيزة عليهم أجمعين . فالولاية مرتبطة بتربة الأرض ، وبحق الملكية ، وبالعواطف العائلية ، كما ترتبط بذكريات الماضى ، وبالأعمال الحاضرة ، وبالآمال فى المستقبل . فالوطنية إذن ، وكثيراً ما تكون أكثر من امتداد لأنانية الفرد وأثرته ، لاتزال موجهة إلى الولاية ، ولم يتسع أفقها بعد حتى تمتد إلى الاتحاد .. وهكذا تتجه مصالح الناس وعاداتهم ومشاعرهم إلى تفضيل تركيز النشاط السياسى فى الولاية ، على تركيزه فى الاتحاد .

ليس هنا مشقة فى تقدير ما لكل من سلطتى الحكومتين ، حكومة الولايات وحكومة الاتحاد ، من قوة ، وذلك بملاحظة الطريقة التى تمارس بها كل حكومة منهما سلطتها الخاصة

فكلما خاطبت حكومة الولاية فرداً أو جماعة من الأفراد ، كانت لغتها واضحة وحاسمة آمرة . وكذلك تكون لغة الاتحاد عندما يخاطب الأفراد . أما إذا وجهت حكومة الاتحاد هذا الخطاب إلى ولاية من الولايات ، فإنها تناقش بواعثها ، وتشرحها وتبرر مسلكها ، وتحاج ، وتنصح . وعلى الجملة ، فهى تحاول كل شيء إلا أن تأمر وتنهى . فإن قامت شكوك وشبهات بشأن مدى السلطات الدستورية التى لإحدى الحكومتين ، عرضت حكومة الولاية طلباتها فى جرأة ، واتخذت خطوات سريعة قوية لتأييده ، على حين تظل حكومة الاتحاد تجادل وتلجأ إلى ذكر مصالح الأمة ، وإلى ما لها من فطرة سليمة ، ومن أمجاد عريضة . فهى تصانع وتفاوض ولا ترضى أن تعمل إلا بعد أن يبلغ الأمر أشده . حتى لقد يتصور المرء منا لأول وهلة أن حكومة الولايات هى المزودة بسلطة الأمة ، وأن الكونجرس لا يمثل غير ولاية واحدة فحسب .

فالحكومة الاتحادية إذن ، على الرغم من كل الاحتياطات التى اتخذها مؤسسوها الأول ، ضعيفة بطبيعة أحوالها كل الضعف ، حتى إنها لتتطلب ، أكثر من أية حكومة أخرى ، أن يوافق عليها المحكومون موافقة حرة ، حتى تستطيع أن تقوم ، وتحافظ على كيانها . وليس يخفى على أحد أن غرضها الذى ترمى إليه أن تمكن الولايات من أن تحقق فى يسر وسهولة عزمها على أن تظل متحدة . ومادام هذا العزم قائماً فهى حكيمة وقوية ونشيطة . فالدستور يؤهل الحكومة لأن تهيمن على الأفراد ، وأن تتغلب بسهولة على جميع العقبات التى قد يميلون إلى إقامتها فى سبيلها ، ولكنها لم تنشأ بأى حال من الأحوال ، بقصد مواجهة احتمال أن ولاية أو أكثر من ولاياتها ، قد تحدثها نفسها بالانفصال عن الاتحاد .

فلو حدث أن سيادة الاتحاد اشتبكت فى صراع مع سيادة الولايات فى عصرنا الحاضر ، فإننا لننذرها بالهزيمة ونحن موقنون . ولكن ليس من المحتمل أن يتخذ مثل هذا الصراع مأخذ الجد ، فإن الحكومة الفدرالية ستستسلم كلما وجدت المقاومة التى أمامها عنيدة مستمرة . ولقد دلت الخبرة إلى الآن ، أنه كلما قامت ولاية وطالبت بشيء ما فى مثابرة وعزم ، حالفها النجاح دائماً فتفوز بما طلبت ، وإذا ما رفضت بكل عزم أن تفعل شيئاً ما ، تركت وشأنها تفعل ما تراه صالحاً وملائماً .

وحتى إن كان لحكومة الاتحاد أية قوة ذاتية فيها نفسها ، فإن موقع البلاد الجغرافى ليجعل ممارستها هذه القوة أمراً عسيراً كل العسر . فالولايات المتحدة تشغل أقاليم مترامية الأطراف ، ويفصل ولاياتها المختلفة بعضها عن بعض مسافات شاسعات ، وسكانها موزعون على بلاد لا يزال بعضها قفراً أو يكاد يكون كذلك . فإن شاء الاتحاد أن يفرض الولاء لنفسه على مختلف الولايات فرضاً بقوة السلاح ، لوضع نفسه فى مركز أشبه بما كانت فيه إنجلترا تجاه قيام أمريكا بشن الحرب عليهامن أجل الحصول على الاستقلال .

ومهما بلغت قوة الحكومة ، فإنها لن تستطيع الإفلات فى يسر وسهولة من عواقب

مبدأ سلمت به ، على أنه أساس دستورها . فقد تكون الاتحاد برضى الولايات واتفاقها طواعية واختياراً ، وهى باتحادها هذا لم تفقد سيادتها ، ولا هى تحولت به إلى شعب واحد قائم بذاته . فإن شاءت إحدى الولايات أن تسحب اسمها من العقد ، كان من الصعب التدليل على عدم حقها فى مثل هذا الانسحاب . وليس لدى الحكومة الفدرالية أية وسيلة للتشبث بمطلبها هذا مباشرة ، لا بالقوة ولا بالحق .. وكى تتمكن هذه الحكومة (الفدرالية) من التغلب فى يسر على المقاومة التى قد تلقاها من إحدى الولايات الخاضعة لها ، يجب أن يكون لواحدة أو أكثر من هذه الولاية مصلحة خاصة فى بقاء الاتحاد ، كما دل على ذلك تاريخ الاتحادات الكونفدرالية فى أحوال كثيرة .

فلو فرض أن بعض الولايات المنضمة إلى الاتحاد الفدرالى تستمتع وحدها بأهم مزايا الاتحاد الأساسية ، أو التى تتوقف سعادتها وازدهارها على بقاء هذا الاتحاد ، فلا نزاع فى أنها ستكون مستعدة دائماً لتأييد الحكومة المركزية فى إجبارها الولايات الأخرى على الطاعة بالقوة . ولكن الحكومة تكون عندئذ قد استخدمت قوة ليست مستمدة من ذاتها نفسها ، بل من مبدأ يتنافى مع طبيعتها . فالدويلات لاتكون اتحاداً إلا لكى تستمد مزايا متساوية من اتحادها هذا ، والحكومة الفدرالية ، فى الحالة التى أشرنا إليها توأ ، قد استمدت قوتها من عدم توزيع هذه المزايا والفوائد على الولايات بالتساوى .

فلو حصلت إحدى الولايات المتحالفة على قوة كبيرة تمكن لها من الاستيلاء وحدها على السلطة التنفيذية التى للحكومة المركزية ، لاعتبرت الولايات الأخرى مجرد مديريات تابعة لها ، وفرضت عليها ضرورة احترام سلطانها باسم سيادة الاتحاد المستعارة ، وعندئذ يمكن أن تحدث أمور عظام باسم الحكومة الفدرالية ؛ ولكن الحق أن هذه الحكومة تكون قد فقدت كيانها ، ولم يعد لها وجود . ففى هاتين الحالتين كلتيهما ، تزداد السلطة التى تعمل باسم الاتحاد الكونفدرالى قوة ، كلما تركت الحالة الطبيعية التى للاتحادات الكونفدرالية ، ومبادئها المعترف بها .

إن الاتحاد الأمريكى الحالى مفيد لجميع الولايات ، ولكنه مع ذلك ليس مما لا غنى عنه لأية واحدة منهن ، فقد تقطع عدة ولايات روابطها الفدرالية من غير أن تضار سعادة الولايات الأخرى ، ورفاهيتها ، وإن كانت جملة رفاهيتها جميعاً ستكون لاشك قد قلت . فإن كان وجود أية ولاية من الولايات أو سعادتها غير متوقف كل التوقف على الدستور الحالى ، فليس بينها واحدة تميل إلى القيام بتضحيات كثيرة لصيانته والمحافظة عليه . ومن جهة أخرى ، لايبدو أن هناك أية ولاية من الولايات لاتزال إلى الآن يدفعها طموحها إلى أن تهتم اهتماماً كبيراً بالمحافظة على الاتحاد الحالى . صحيح أن نفوذ هذه الولايات ليس واحداً فى المجالس الفدرالية ، ولكن ليس فيها ولاية واحدة تأمل فى السيطرة على سائرها ، أو أن تعاملها على أنها دونها ، أو رعية لها .

فعندما يرغب جزء من الاتحاد حق الرغبة فى أن ينفصل عن الولايات الأخرى ،

يبدو لى ، أنه لا نزاع فى أن هذه الولايات لا تستطيع أن تمنعه ولا حتى أن تحاول ذلك ، وأن هذا الاتحاد الحاضر سيدوم مادامت الولايات راضية بالبقاء أعضاء فيه . فلو سلمنا بهذه النقطة ، لهانت المسألة وصارت أقل صعوبة . هذا ، ولسنا نرمى هنا إلى أن نبحث عما إذا كانت ولايات الاتحاد الحاضرة قادرة على الانفصال عنه ، وإنما غرضنا البحث عما إن كانت تؤثر أن تظل مستمسكة به .

وبين الأسباب المختلفة التى تؤدى إلى جعل الاتحاد الحاضر نافعاً للأمريكيين سببان رئيسيان يتجليان واضحين لكل من يرقب الأمور . فإن صح القول ، وهو صحيح ، أن الأمريكيين هم وحدهم الذين يشغلون القارة ، فإن التجارة تجعل جميع الأمم التى تتجر معهم جيراناً لهم . وعلى الرغم من انعزال الأمريكيين الظاهر - فإنهم يجب أن يكونوا أقوياء ، ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك ، إلا بأن يظلوا متحدين . فإذا ما انشقت الولايات على الاتحاد أضعفت القوة التى تستمتع بها تجاه الأجانب ، وسرعان ما يخلق الأمريكيون لأنفسهم قوى أجنبية فى عقر دارهم ؛ وسوف يقوم نظام للجمارك الداخلية ، وتفصل الأودية بعضها عن البعض بحدود وهمية ، وتتعطل الملاحة فى مجارى الأنهار ، وتقوم عوائق عديدة تمنع الأمريكيين من حسن الاستفادة من تلك القارة الفسيحة الأرجاء التى وهبتهم العناية الإلهية إياها لتكون أراضى لهم . فليس أمام الأمريكيين الآن أى غزو يهددهم ، ومن ثم فهم ليسوا بحاجة إلى جيوش قائمة ، تكلفهم صيانتها نفقات جساماً ، ولا هم بحاجة إلى فرض ضرائب جدد . أما إذا انحل الاتحاد أصبحت كل هذه الأعباء الثقال ضرورية لهم . فالأمريكيون يهتمون إذن كل الاهتمام بصيانة اتحادهم ، والمحافظة على بقائه . ومن جهة أخرى ، فإن استكشاف أية مصلحة شخصية ، يمكن أن تغرى أى جزء من أجزاء الاتحاد بالانفصال عن الولايات الأخرى ، يكاد يكوْن مستحيلاً .

فإذا ألقينا نظرة على خريطة الولايات المتحدة شاهدنا سلسلة جبال الأليجانى تمتد من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، مارة بنحو ألف ميل من الأراضى ، مما يجعلنا نتصور أن العناية الإلهية قصدت أن تقيم بين وادى المسسبى وشواطىء المحيط الأطلسى حواجز طبيعية تمنع اختلاط الناس بعضهم ببعض ، وتكون الحدود الضرورية التى بين الولايات المختلفة ، ولكن متوسط ارتفاع جبال الأليجانى لا يزيد على ثمانمائة متر ، ومن السهل الوصول من جهات عدة إلى قممها المستديرة وأوديتها الفسيحة المحصورة بين ممراتها . وزيادة على ذلك ، فالأنهار الرئيسية التى تصب فى المحيط الأطلسى مثل الهدسون والصصكيهانا والبوتوماك تنبع كلها من وراء جبال الأليجانى ، من سهل مرتفع مكشوف يطل على وادى المسسبى . وتغادر هذه الأنهار هذا الإقليم وتشق طريقها خلال الحاجز الذى يبدو كأنه يوجهها نحو الغرب ، وهى فى تثنيها خلال الجبال تفتح للإنسان طرقاً طبيعية سهلة .

ولا يوجد ثم حاجز طبيعي يفصل الأقاليم التي يقطنها الأمريكيون الإنجليز الآن ؛ فجبال الأليجانى أبعد من أن تفصل أمماً بعضها عن بعض ، بل إنها لا يمكن أن تفصل حتى بعض الولايات عن الأخرى . فنيويورك ، وبنسلفانيا وفرجينيا تضم هذه الجبال جميعاً ، وتمتد غربها بقدر ما تمتد شرقيها .

والإقليم الذى تشغله الآن ولايات الاتحاد الأربع والعشرون ، والأقاليم الثلاثة الكبرى التي لم تصل بعد إلى مرتبة الولايات ، على الرغم ممن بها من سكان كثيرين ، هذه الأقاليم كلها تبلغ مساحتها ١٣١,١٤٤ فرسخاً مربعاً مما يعادل مساحة فرنسا خمس مرات . وإنا لنجد التربة فى نطاق هذه الحدود ، ودرجة الحرارة ، ومنتجات البلاد ، كلها منوعة كل التنوع . والإقليم الفسيح المترامى الأطراف الذى تقطنه الجمهوريات الإنجلو أمريكية جعل الناس يرتابون فى إمكان صيانة اتحادهم هذا . وينبغى أن نلاحظ هنا أنه قد تظهر فى بعض الأحيان مصالح متضاربة فى مختلف المديريات ، التي تتكون منها إمبراطورية واسعة ، وكثيراً ما تنتهى هذه المصالح المتضاربة بانشقاق سافر ، فيكون اتساع البلاد بالغ الضرر ببقاء الدولة وسلامة كيانها . ولكن إن كان السكان فى هذه الأقاليم الواسعة متحدين وغير منشقين بعضهم على بعض من جراء تعارض المصالح وتضاربها ، كان اتساع رقعة الإقليم ملائماً لازدهارها ، لأن وحدة الحكومة تعاون على الاستكثار من تبادل المحصولات المختلفة وتزيد فى قيمتها بالعمل على تيسير تصريفها وبيعها .

والحق أنه من السهل أن نجد مصالح شتى فى مختلف أجزاء الاتحاد ، ولكنى لا أعرف أجزاء منه يعادى بعضها بعضاً . فالولايات الجنوبية تكاد تقتصر على الشئون الزراعية ، على حين تشتغل الولايات الشمالية بالتجارة وبالصناعة . أما ولايات الغرب فزراعية وصناعية معاً . وتشمل محصولات الجنوب الدخان والأرز والقطن والسكر . أما محصولات الشمال والغرب فتشمل القمح والأذرة . تلك مصادر شتى للثروة ، ولكن الاتحاد هو الوسيلة إلى فتح أبواب هذه المصادر كلها للجميع ، وجعلها نافعة لهم .

ويقوم الشمال بنقل محصولات الأمريكيين الإنجليز على السفن إلى كل أجزاء العالم ، ويستورد محصولات بلاد العالم إلى الاتحاد . وظاهر أن هذا الشمال يهتم بالمحافظة على قيام الاتحاد بشكله الحاضر ، حتى يظل عدد المنتجين والمستهلكين أكبر عدد ممكن . ولا يخفى أن الشمال أكبر عامل طبيعي فى المواصلات بين جنوب الاتحاد وغربه من جهة ، وبين سائر العالم من جهة أخرى . فلا غرو أن اهتم بالاتحاد وبازدهار الجنوب والغرب حتى تظل كلها تزود مصانعه بالمواد الغفل ، وتملأ سفنه بمختلف السلع .

أما الجنوب والغرب فيهتمان اهتماماً مباشراً بالمحافظة على كيان الاتحاد وبازدهار الشمال ، إذ لا يخفى أن معظم غلات الجنوب تصدر إلى ما وراء البحار ، ومن ثم كان هو

والغرب بحاجة إلى مصادر الشمال ، ويهمهما كذلك أن يكون للاتحاد أسطول قوى كى يحميها حماية ناجعة . فليس للجنوب ، ولا للغرب أى سفن ولكنهما يعاونان راضين فى نفقات البحرية . فإذا ما حدث وحاصرت أساطيل أوربا موانى الجنوب ودلتا المسيسبى ، فما عسى أن يكون مصير أرز الكارولينتين (كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية) ودخان فرجينيا ، ومصير السكر والقطن اللذين يزرعان فى وادى المسيسبى ؟ ومن ثم كان الاتحاد يعاون على صيانة المصالح المادية التى تشترك فيها الولايات المتحدة كلها .

وبغض النظر عن هذه الفائدة التجارية ، فالجنوب والشرق يستمدان فوائد سياسية جليلة من جراء اتحادهما الواحد بالآخر وبالشمال . هذا ، ويضم الجنوب عدداً ضخماً من الرقيق أضحى لكثرته مخيفاً مفزعاً ، ولسوف يكون مصدر فزع أشد فى المستقبل . أما ولايات الغرب فتشغل وادياً واحداً فحسب ، والأنهار التى تخترق أقاليمها تنبع من جبال روكى أو جبال الأليجانى ، وتصب فى نهر المسيسبى الذى يحمل أمواهها إلى خليج المكسيك . وبذا تكون الولايات الغربية مفصولة كل الفصل ، بفضل موقعها عن تقاليد أوربا وحضارة الدنيا القديمة . أما سكان الجنوب فمدفوعون إلى تأييد الاتحاد حتى يستفيدوا من حمايته لهم من السود ، وأما سكان الغرب ، فكى لا يعزلوا عن الاتصال الحر بسائر أجزاء العالم ، ويحصروا فى قفار أمريكا الوسطى . ولا يسع الشمال إلا أن يرغب فى الاحتفاظ بالاتحاد الأمريكى ، كى يظل كما هو الآن حلقة الاتصال بين هذا الجزء الواسع المترامى الأطراف وبين سائر أقطار العالم .

وهكذا يتضح لنا أن مصالح جميع أجزاء الاتحاد المادية متصلة بعضها ببعض أوثق اتصال . وهذا الاتصال يصدق كذلك على تلك الآراء والعواطف التى لا بأس من أن نسميها بمصالح الناس غير المادية .

يكثر سكان الولايات المتحدة من التحدث عن شدة تعلقهم ببلادهم ، إلا أنى أعترف للقراء بأنى لا أثق بتلك الوطنية التى تحسب لكل شىء حسابه وتقوم على المصلحة الشخصية ، والتى قد يقضى عليها أى تغيير يطرأ على هذه المصلحة ، ولا أنا أعلق أهمية كبيرة على لغة الأمريكيين عندما يبدون فى أحاديثهم القومية ، نيتهم فى الاحتفاظ بالنظام الفدرالى (الاتحادى) الذى اختاره أجدادهم . إن الحكومة لتستطيع أن تحتفظ بسلطانها قائماً على عدد كبير من المواطنين ، برضى الناس الفطرى غير الإرادى إلى حد ما ، والناشىء عن تماثل المشاعر وتقارب الآراء أكثر مما تستطيع أن تحتفظ به برضاهم الإرادى القائم على التروى والتفكير . ولست أسلم أبداً بأن الناس يستطيعون أن يُكَوِّنوا مجتمعاً أو هيئة اجتماعية بمجرد أنهم يطيعون رئيساً واحداً ، وقوانين واحدة . فالجماعة لا يمكن أن تكون إلا عندما ينظر عدد كبير من الناس إلى طائفة كبيرة من الأمور من وجهة نظر واحدة ، وكذا عندما تكون آراؤهم واحدة فى كثير من الموضوعات ، وعندما توحى الأحداث المختلفة إلى عقولهم بنفس الآراء والانطباعات .

وسرعان مايدرك المراقب الذى يدرس ما يجرى فى الولايات المتحدة ، على أساس هذا المبدأ ، أن سكانها ، وإن انقسموا أربعاً وعشرين دويلة ذات سيادة فما زالوا يكونون شعباً واحداً فحسب . وقد ينساق المراقب إلى إدراك أن الاتحاد الأمريكى الإنجليزى جماعة متحدة حقاً ، أكثر من اتحاد بعض أمم أوربا التى تعيش تحت سلطان تشريع واحد وملك واحد .

ومع أنه عند الأمريكيين الإنجليز عدد من الطوائف الدينية فنظرتهم إلى الدين واحدة ؛ ومع أنهم لايتفقون دائماً على الخطوات التى تؤدى أكثر من غيرها إلى الحكم الرشيد ، ويختلفون بشأن بعض أشكال الحكومة التى يحسن الأخذ بها ، فهم يجمعون كل الإجماع على المبادىء العامة التى ينبغى أن تسيطر على الجماعة البشرية . فمن ولاية مين شمالا إلى الفلوريدتين جنوباً ، ومن « الميسورى » إلى المحيط الأطلسى ، يعد الشعب مصدر كل سلطة شرعية . وهم يأخذون كلهم بنفس الأفكار التى تتصل بالحرية والمساواة ، وحرية الصحافة وحق عقد الاجتماعات ، ونظام المحلفين ، ومسئولية الموظفين الحكوميين .

فإذا ما انتقلنا من آرائهم الدينية والسياسية إلى المبادىء الأخلاقية والفلسفية التى تنظم شئونهم فى الحياة اليومية العادية وتحكم سلوكهم ، وجدنا فيها كذلك نفس الوحدة والاطراد . فالأمريكيون الإنجليز يعترفون بما لعقل الجماعة من سلطان أدبى ، كما يعترفون بما للمواطنين فى جملتهم من السلطة السياسية ، ويؤمنون بأن الرأى العام خير حكم بين ما هو مشروع وقانونى ، وبين ما هو محرم وممنوع ، بين الحق والباطل . وتعتقد الكثرة منهم أن الإنسان إذا سار وراء ما تقتضيه مصلحته الشخصية ، وفهم هذه المصلحة على وجهها الصحيح ، فإنه سيعمل العدل والصالح . ويعتقدون أن كل إنسان ولد وله الحق فى أن يحكم نفسه بنفسه ، وليس لأحد الحق فى أن يضغط على بنى جنسه ويجبرهم أن يكونوا سعداء . وكلهم يؤمن كل الإيمان بقابلية الإنسان للكمال ، ويعرفون أن نشر التعليم أمر لايمكن أن يكون إلا نافعاً بالضرورة ، وأن عواقب الجهل وخيمة . ويعدون المجتمع هيئة فى حالة تحسن وتقدم ، والبشرية منظراً متغيراً ليس فيه شىء ثابت دائم ، وهو مايجب أن يكون ، ويسلمون بأن ما يبدو لهم اليوم صالحاً ، قد يحل محله ما هو خير منه فى الغد . هذا ، ولست أذكر كل هذه الآراء على أنها حق كلها وإنما أذكرها على أنها آراء أمريكية ليس إلا .

لم توحد هذه الآراء المشتركة الأمريكيين الإنجليز وتربطهم بعضهم ببعض فحسب ، ولكنهم يفترقون عن سائر الأمم بما يشعرون به من كبرياء . ففى الخمسين سنة الأخيرة لم يدخر أى جهد فى إقناع سكان الولايات المتحدة بأنهم الشعب الوحيد المتدين المستنير الحر . فهم يعلمون أن مؤسساتهم الديمقراطية تزدهر ، على حين تفشل مؤسسات غيرهم . فلا غرو إن كانوا يرون رأياً سامياً فى تفوقهم هذا ، ولا يعد أن يشعروا بأنهم نوع مختلف متمايز عن سائر البشر .

وهكذا ، ليست الأخطار التى تهدد الاتحاد الأمريكى مما ينشأ عن تنوع المصالح أو الآراء ، بل تنشأ عن اختلاف شخصية الأمريكيين وتباين أهوائهم . فسكان أقاليم الولايات المتحدة المترامية الأطراف يكادون أن يكونوا جميعاً من أصل واحد ولكن المناخ ، وبخاصة الرق ، قد أوجد فيهم فروقاً بارزة بين المستوطن البريطانى القاطن فى الولايات الجنوبية ، وزميله فى الولايات الشمالية . ويعتقد الأوربيون أن الرق قد جعل مصالح جزء من « الاتحاد » ضد مصالح الأجزاء الأخرى منه ، ولكنى لم أجد الحالة على هذه الصورة . فالرق لم يخلق فى الجنوب مصالح تتعارض مع مصالح أهل الشمال ، ولكنه أثر فى أخلاق أهالى الجنوب وغير من عاداتهم .

سبق أن بينت ما للرق من تأثير فى قدرة أمريكيى الجنوب التجارية ، وقد امتد هذا التأثير نفسه إلى آدابهم فى السلوك . فالعبد خادم لايحتج أبداً على سيده ولا يعارضه فى شىء ، ويذعن لكل مطالبه منه دون أن يشكو . إنه قد يغدر بسيده فى بعض الأحيان فيغتاله ، ولكنه لايقاومه أبداً . وفى الجنوب أسرات يبلغ بها الفقر مبلغاً لايمكنها معه أن تقتنى أحداً من الرقيق . فالمواطن فى ولايات الجنوب ينقلب منذ طفولته حاكماً بأمره فى المنزل ، فإنه قد ولد هنا ليأمر وينهى ؛ وتلك هى أول فكرة تستقر فى ذهنه ، كما أن أول عادة تنغرس فيه أنه يحكم من غير أن يجد لحكمه مرداً . فتربيته تفيض عليه سمات الرجل الصلف المتسرع الحاد الطبع العنيف ، المتحمس لرغباته وشهواته ، الذى لايصبر على ما يعترض سبيله من عقبات وعراقيل ، ولكن همته سرعان ما تثبط إن لم يوفق فى أول محاولة من محاولاته للتغلب على ما يصادفه فى سبيله من عقبات .

أما الأمريكى الذى يعيش فى الشمال ، فلا يرى منذ صباه أحداً من العبيد حوله ، بل ولا يقوم على خدمته أحد من الخدم الأحرار . لأنه مضطر عادة إلى أن يؤدى حاجاته بنفسه . فمنذ يحل هذا العالم يجد فكرة الضرورة تواجهه من كل جانب ، وسرعان ما يدرك مدى قدراته الطبيعية ويعرفها حق المعرفة ؛ فلا يخطر بباله أبداً أن يخضع بالقوة كل من يقف فى سبيله ، ويعلم أن خير وسيلة للحصول على مساعدة بنى وطنه أن يكسب رضاهم . فلا غرو أن أضحى صبوراً متروياً ، سمحاً ، لا يندفع فيما يعمل ، ولكنه يثابر ، ويدأب على تحقيق أهدافه .

إن حاجيات الحياة الملحة الضرورية موفورة دائماً فى الولايات الجنوبية فلا حاجة بالسكان إلى أن يشغلوا بالهم بهموم الحياة المادية ، فقد أعفاهم منها سواهم ، فلا عجب إذن أن اتجه خيالهم إلى أغراض أخرى أكثر استرعاء للنفس وأقل تحديداً . فالأمريكى القاطن فى الجنوب مغرم بالعظمة ، والترف ، والشهرة والمرح ، وانتهاب اللذات ، ولاسيما بالكسل . فليس ثمة شىء يحمله على بذل أى جهد فى سبيل كسب رزقه ، وإذ ليس له مشاغل ضرورية تشغله ، فقد استسلم للكسل ، ولم يحاول أن يضطلع بعمل شىء نافع .

هذا ، والمساواة فى الحظوظ ، وعدم وجود الرق فى الشمال تدفعان السكان إلى الانهماك فى الشئون المادية التى يستهين بها سكان الجنوب البيض ويزدرونها . فقد تعلم سكان الشمال هؤلاء منذ نعومة أظفارهم أن يكافحوا ضد العوز والحاجة ، وأن يضعوا الثروة فوق كل الملذات العقلية أو القلبية ، فتفاصيل الحياة التواقة قد ثلمت حدة خيالهم ، فما لديهم من الآراء ، أقل مما لدى سكان الجنوب عدداً ، وعمومية ، ولكنها آراء عملية أكثر ، ويغلب عليها الوضوح والدقة . ولما كان رغد العيش هدف كل مجهود ، فقد توافر لهم الرخاء كل التوافر ، فاستغلوا الطبيعة والإنسان خير استغلال من الوجهة المالية ، ووجهت الجماعة كلها بمهارة إلى التعاون على إسعاد كل عضو من أعضائها وتوفير الرخاء له ، على حين كانت أثرة الفرد مصدر السعادة العامة للجميع .

فليس لدى الأمريكى الذى يعيش فى الشمال خبرة فحسب ، بل لديه كذلك العلم والمعرفة ، ومع ذلك فهو لا يقدر العلم من حيث هو متعة وتسلية ، بل يقدره من حيث هو وسيلة ليس إلا ، فتراه يحرص كل الحرص على أن يلم بما له من تطبيقات نافعة . وأما فى الجنوب فالأمريكى يميل إلى أن يعمل فى تهور واندفاع ، وهو أمهر من زميله وأصرح منه وأكرم ، وأكثر إقبالاً على الأمور العقلية ، فضلاً عن أن ذهنه أكثر توقداً . فمع أن الأول يستمتع بدرجة عظيمة من حيث النشاط وسلامة الذوق ، وسعة المعلومات ، والمقدرة العامة ، فإن به الصفات الطيبة والسيئة ، التى يتسم بها أفراد الطبقة الوسطى من الناس ، على حين أن لدى الثانى ما لدى كل الأرستقراطية ، من أذواق وميول ، وضروب التعصب ، ونقاط الضعف وسعة العقل .

فإذا انضم اثنان إلى جماعة ما ، وكان لهما إلى حد ما نفس المصالح ونفس الآراء ولكنهما يختلفان خلقاً ومعلومات ، وحضارة ، فمن المحتمل كل الاحتمال ألا يتفقا ؛ إن هذه الملاحظة لتصدق كذلك على كل جماعة من الأمم .

فالرق لا يهاجم الاتحاد الأمريكى إذن مباشرة فى مصالحه ، بل يهاجمه فى آدابه وأخلاقه بطرق غير مباشرة .

كان عدد الولايات التى وافقت على مبدأ «الاتحاد الفدرالى» فى سنة ١٧٩٠ ثلاث عشرة ولاية ، أما الآن فيتكون الاتحاد من أربع وعشرين ولاية ، وازداد عدد السكان أربعة ملايين سنة ١٧٩٠[١] أكثر من ثلاثة أضعاف فى مدى أربعين عاماً ، فقد بلغ فى سنة ١٨٣٠ ثلاثة عشر مليوناً على وجه التقريب ، فالتغيرات العظيمة التى من هذا القبيل تتم عن غير خطر .

(١) كان عدد سكان الولايات المتحدة الثلاث عشرة هذه فى سنة ١٧٩٠ هو ٢٣٨ ٩٢٩ ٣ وكان عددهم بحسب إحصاء سنة ١٨٣٠ هو ١٠٥ ٨٥٠ ١٢ أما عددهم الآن بحسب إحصاء سنة ١٩٦٠ فقد بلغ ١٧٥ ٣٢٣ ١٧٩ وأما عدد الولايات فقد بلغ الخمسين ولاية .

إن للجماعة المؤلفة من دويلات عدة، مثل ما للجماعة المؤلفة من أفراد، ثلاث فرص للبقاء والاستمرار: حكمة أعضائها، وضعف أفرادها، وعددها المحدود؛ فالأمريكيون الذين يغادرون شواطىء المحيط الأطلسي ليتوغلوا فى مجاهل الغرب لا يعدون أن يكونوا مغامرين لا يستطيعون الصبر على أى قيد، وهم نهمون كل النهم من حيث الثروة والمال، وكثيراً ما يكونون ممن طردوا من الولايات التى ولدوا فيها ونشأوا. فعندما يصلون إلى البرارى لا يكون أحد منهم يعرف الآخر، فلا تقاليد لهم، ولا أى شعور بروابط الأسرة، ولا قوة الأسوة الحسنة يمكن أن تحد من إسرافهم؛ سلطان القوانين عليهم ضعيف، وأضعف منه سلطان الآداب العامة. فالمستوطنون الذين يفدون على وادى المسيسبى باستمرار هم إذن، من كل وجه من الوجوه، دون أولئك الأمريكيين الذين استوطنوا أجزاء الاتحاد الأخرى. ومع ذلك فلهم نفوذ كبير فى مجالس الاتحاد، وقد يبلغون إلى تولى رياسة الحكومة فى الجمهورية قبل أن يعرفوا كيف يحكمون أنفسهم.

وكلما زاد ضعف أفراد الأطراف المتعاقدة، ازدادت فرص الاتحاد فى البقاء؛ لأن سلامة هذه الأطراف تتوقف عندئذ على اتحادها. ففى سنة ١٧٩٠ عندما كانت أكثر الجمهوريات الأمريكية ازدحاماً بالسكان لا تشتمل على أكثر من خمسمائة ألف نسمة كانت كل واحدة منهن تشعر بضآلتها من حيث هى أمة مستقلة، وكان هذا الشعور يجعل الاتفاق مع السلطة الفدرالية ميسوراً. ولكن عندما يزداد عدد السكان فى إحدى الولايات ليبلغ المليونين مثلاً، كما بلغ فى ولاية نيويورك التى تبلغ مساحتها ما يعادل ربع مساحة فرنسا ذاتها، تشعر هذه الولاية بقوتها إذن، وإن ظلت تؤيد الاتحاد على اعتبار أنه مفيد، ولازدهارها، وإن لم يعد أمراً ضرورياً لوجودها. وهى مع قبولها بأن تظل عضواً فيه، ترمى إلى أن تكون لها الغلبة فى المجالس الفدرالية والسيطرة عليها. فمجرد ازدياد الولايات من حيث عدد سكانها يضعف الأواصر التى تربطها بعضها ببعض. فكل الناس الذين وضعوا فى وجهة نظر واحدة لا يمكن أن ينظروا إلى الأشياء عينها بطريقة واحدة، فما بالك بهم إن كانت وجهة النظر مختلفة؟ لا شك فى أن وجهات نظرهم تزداد اختلافاً. فكلما ازداد عدد الجمهوريات الأمريكية قلت إذن الفرص التى أمامها للإجماع فى الشئون التشريعية. أما فى الوقت الحاضر (أى فى العشرة الرابعة من القرن الماضى) فإن مصالح أجزاء الاتحاد المختلفة ليست بالمتباينة فى نظرنا. ولكن من ذا الذى يستطيع أن يرى بثاقب نظره البعيد تلك التغيرات المتنوعة التى قد تتم فى المستقبل فى بلاد تنشأ فيها مدن جديدة كل يوم، وتتكون ولايات جديدة فى كل سنة تقريباً؟

فمنذ نزول الإنجليز المستعمرين لأول مرة، كان عدد السكان يزداد نحو الضعف كل اثنتين وعشرين سنة. ولست أعرف أسباباً ما ترجح وقوف نسبة ازدياد عدد السكان من الأمريكيين الإنجليز هذه، فى المائة السنة المقبلة. وفى اعتقادى أنه قبل أن يمضى هذا

الوقت سيبلغ عدد السكان فى أقاليم الولايات المتحدة .. والدويلات التى تتبعها أكثر من مائة مليون نسمة موزعين على أربعين ولاية . ولا يسعنى إلا أن أسلم بأن مصالح هذه المائة مليون من الناس ليست متعارضة، بل أرى أنهم، على العكس من ذلك، يتساوون فى الاهتمام ببقاء الوحدة قائمة بينهم . ومع ذلك فلازلت أقول إنهم، بسبب أنهم مائة مليون إنسان، يكونون أربعين أمة متمايزة تتفاوت فى القوة، فإن استمرار الحكومة الفدرالية لايمكن أن يكون إلا حادثاً سعيداً .

ومهما كان إيمانى بقابلية الإنسان للكمال عظيماً، فإنى لاأزال أرفض أن أعتقد بدوام حكومة يطلب منها أن توحّد أربعين أمة مختلفة، ومنتشرة فى إقليم واسع مساحته مساحة نصف أوربا، وأن تتحاشى كل منافسة وطموح وصراع فيما بينها، وتوجه نشاطها فى المستقبل نحو تحقيق أغراض واحدة بعينها - اللهم إلا إذا تبدلت الطبائع وتغير الناس تغيراً شاملاً .

ولكن أكبر خطر يتعرض له اتحاد الولايات المتحدة، من جراء تزايده وتوسعه إنما ينشأ من تنقل قواه الداخلية المستمر وتغيرها . فالمسافة بين بحيرة سوبيرور وخليج المكسيك تزيد على ألف ومائتى ميل، فى اتجاه مستقيم، وتنثنى حدود الولايات المتحدة على امتداد هذا الخط الهائل كله، فتقع تارة فى نطاق هذا الخط وتارات كثيرة وراءه مسافات شاسعة فى البرارى والقفار . وقد حسب الحاسبون أن البيض كانوا يتقدمون كل سنة سبعة عشر ميلاً على طول هذه الحدود الهائلة، وكانوا يواجهون فى تقدمهم، من حين إلى حين عقبات تعطلهم مثل إقليم صحراوى جدب، أو بحيرة، أو شعب من شعوب الهنود الحمر . وعندئذ يضطرون إلى التوقف برهة من الزمان . ويتقوس طرفا هذا «الطابور» المتقدم وينحنيان حول نفسيهما . وحالما يلتقيان يعود «الطابور» ويتجه فى سيره إلى الأمام . فتقدم الجنس الأوربى التدريجى المستمر هذا نحو جبال روكى يشبه حدثاً من تلك الأحداث المشمولة بالعناية الإلهية . فهو أشبه بطوفان من الناس يظل يعلو باستمرار، وتدفعه يد الله إلى الأمام باستمرار .

فوراء هذه الطلائع الأمامية من المستوطنين الفاتحين شيدت مدن، وأقيمت ولايات مترامية الأطراف . ولم يكن بها فى سنة ١٧٩٠ غير بضعة آلاف من الرواد مبعثرين فى أودية المسيسبى، أما اليوم فإن هذه الأودية نفسها تشمل من السكان ما كان يشمله الاتحاد كله فى سنة ١٧٩٠، ويبلغ عددهم قرابة الأربعة ملايين . فقد تأسست مدينة واشنطن سنة ١٨٠٠ وسط الاتحاد نفسه؛ ولكن ماحدث من التغيرات الكبيرة فى هذه المدينة جعلها تقع الآن فى طرف من أطراف الاتحاد البعيدة . فكى يأخذ نواب الولايات الغربية البعيدة أماكنهم فى الكونجرس يضطرون إلى قطع مسافة طويلة تقرب من المسافة التى بين باريس وفينا .

وتندفع ولايات الاتحاد كلها فى الوقت نفسه نحو الازدهار والرخاء ولكن لا يتيسر لها جميعاً أن تنمو وتزدهر بسرعة واحدة . ففى شمال الاتحاد تمتد السلاسل المتفرعة من سلسلة جبال الأليجانى منفصلة بعضها عن بعض حتى تصل إلى المحيط الأطلسى ، وتكون طرقاً فسيحة ، ومرافىء كبيرة مهيأة لاستقبال أكبر السفن حجماً . ولكننا نجد الساحل الممتد من نهر البوتوماك بحذاء الشاطىء حتى مصب نهر المسيسبى ، رملياً ومنبسطاً . ففى معظم مصبات الأنهار التى فى هذا الجزء من الاتحاد عوائق تعطل الملاحة فيها ، وليست الموانى القليلة التى بين تلك الخلجان الصغار ، ذات عمق واحد ، وما تقدمه من تسهيلات للتجارة ، أقل بكثير مما تقدمه موانىء الشمال .

إن أول سبب من أسباب القصور ، وهو سبب طبيعى ، يتصل بسبب آخر ، ينشأ عن القوانين . فقد رأينا أن الرق الذى قد ألغى فى الشمال ، لا يزال قائماً فى الجنوب . وسبق أن أشرنا إلى ما له من عواقب وخيمة تهدد نجاح المزارع نفسه ، صاحب الأرض والرقيق .

يتفوق الشمال إذن على الجنوب فى التجارة والصناعة كلتيهما ، وكانت نتيجة هذا التفوق الطبيعية سرعة ازدياد عدد السكان ، وتزايد الثروات فى نطاق حدوده . فقد أصبحت الولايات التى على شواطىء المحيط الأطلسى فعلا نصف أمم ، ومعظم الأراضى يملكها أصحابها ، فلم يعد فى وسعها إذن أن تستقبل عدداً كبيراً من المهجرين ، كما تستقبلهم الولايات الغربية ، حيث لا يزال المجال متسعاً اتساعاً كبيراً لجهود الإنسان . فوادى المسيسبى أكثر خصباً من شواطىء المحيط الأطلسى . فهذا السبب ، بالإضافة إلى غيره من الأسباب الأخرى ، يساعد على دفع الأوربيين نحو الغرب ؛ وهذه حقيقة يمكن التدليل عليها بقوة الأرقام . فقد تبين أن مجموع سكان الولايات المتحدة قد زاد ثلاثة أضعاف فى مدى أربعين عاماً ، على حين أن عدد سكان الولايات المجاورة « لوادى المسيسبى » ، قد ازداد إحدى وثلاثين مرة فى مدى الأربعين سنة نفسها .

لقد ظل مركز القوة الفدرالية يتغير باستمرار . فمنذ أربعين سنة كانت أغلبية المواطنين فى الولايات المتحدة قد استقرت على شواطىء المحيط حوالى البقعة التى تقوم فيها مدينة واشنطن الآن . أما اليوم فمعظم الشعب يتجه إلى داخل البلاد ، ونحو الشمال . ولن تمضى عشرون سنة حتى يكون أكثرهم قد استقروا وراء جبال الأليجانى وفى غربيها . وإن ظل الاتحاد قائماً ، فلا يخفى أن حوض نهر المسيسبى المعروف لخصوبة تربته واتساع رقعته ؛ سيكون المركز الدائم للحكومة الفدرالية . ففى ثلاثين سنة أو أربعين سيأخذ هذا الجزء من البلاد مركزه الطبيعى ، ومن السهل أن نقول أن نسبة عدد سكانه إذا قورن بعدد سكان شواطىء المحيط الأطلسى ستكون كنسبة ٤٠ — ١١ فى الجملة . وفى بضع سنوات ستفقد الولايات التى أنشأت الاتحاد ، القدرة على توجيه سياسته وإدارته ، وسيسود سكان وادى المسيسبى المجالس الفدرالية .

إن انجذاب القوة الفدرالية وتكاثرها نحو الشمال الغربى باستمرار يتجليان فى إحصاء عدد السكان العام الذى يعمل كل عشر سنوات ويتحدد فيه من جديد عدد النواب الذين ترسلهم كل ولاية إلى الكونجرس. ففى سنة ١٧٩٠ كان عدد نواب فرجينيا فى الكونجرس تسعة عشر نائباً، وظل هذا العدد يزداد حتى بلغ سنة ١٨١٣ الثلاثة والعشرين، ثم منذ هذا الوقت أخذ يتناقص. ففى سنة ١٨٣٣ لم تنتخب فرجينيا سوى واحد وعشرين نائباً. وفى الفترة عينها سارت نيويورك فى اتجاه عكس هذا الاتجاه، فقد كان لها عشرة نواب سنة ١٧٩٠، أما فى سنة ١٨١٣ فقد بلغ عددهم سبعة وعشرين، ثم أربعة وثلاثين فى سنة ١٨٢٣، وأربعين فى سنة ١٨٣٣، على حين كان لولاية أوهايو ممثل واحد فى سنة ١٨٠٣ ولم تأت سنة ١٨٣٣ حتى بلغ عدد ممثليها تسعة عشر عضواً.

من الصعب أن يتصور المرء أمة غنية وقوية تتحد اتحاداً باقياً مع أخرى فقيرة وضعيفة، حتى ولو ثبت أن قوة الأولى وثروتها ليستا السبب فى ضعف الأخرى وفقرها. ولكن صيانة الاتحاد هذا تصبح مع ذلك أشق عندما تكون قوة أحد الطرفين آخذة فى التناقص وقوة الطرف الآخر فى الازدياد. فهذه الزيادة السريعة غير المتناسبة التى حدثت فى بعض الولايات تهدد استقلال البعض الآخر. فقد تنجح نيويورك بمن فيها من المليونى ساكن، وبالأربعين نائباً الذين يمثلونها، فى أن تملى إرادتها على الولايات الأخرى فى الكونجرس؛ وحتى إن لم تحاول الولايات القوية أن تضغط على الولايات الصغيرة لظل الخطر مع ذلك قائماً، إذ يوجد فى إمكان الفعل، بقدر مايوجد فى الفعل نفسه. فالضعيف لايثق دائماً بعدالة القوى ولا بحججه. أما الولايات التى لاتزداد بمثل السرعة التى يزداد بها غيرها فتنظر إلى الولايات المحظوظة بعين الريبة والحسد. فلاغرو أن حدث فى النفوس قلق عميق وتهيج غامض، وكلاهما ملحوظ فى الجنوب، وهو نقيض بارز كل البروز للثقة والازدهار اللذين فى أجزاء الاتحاد الأخرى. وأظن أن الموقف العدائى الذى وقفه الجنوب حديثاً لايعزى إلى سبب غير هذا السبب. فسكان الولايات الجنوبية هم دون سائر الأمريكيين، أكثر الناس اهتماما بصيانة الاتحاد. فلا شك فى أنهم سيعانون أكثر من سواهم إذا ما تركوا وشأنهم. ومع ذلك فإن الولايات الجنوبية هذه هى التى تهدد بفصم عرى الاتحاد. وليس يعز على أحد أن يدرك أن الجنوب الذى أعطى الاتحادأربعة رؤساء للجمهورية، والذى يرى أنه آخذ فى فقدان نفوذه فى الاتحاد، وأن عدد ممثليه فى الكونجرس يتناقص سنة بعد أخرى، على حين يزداد عدد ممثلى الولايات الشمالية والغربية. فالجنوب الممتلىء بالسكان الحادّى الطبع، السريعى الغضب، يزداد كل يوم حنقاً وفزعاً. فسكانه يفكرون فى موقفهم الحاضر، ويتذكرون ماكان لهم من ماض، بشىء من القلق السوداوى الذى يشعر به الناس الذين يشتبهون فى وجود ظلم وتعسف، فإن هم رأوا أن قانوناً من قوانين الاتحاد جاء صراحة فى غير مصلحتهم احتجوا عليه وقالوا عنه إنه جاء من نتائج سوء استخدام السلطة، وإن لم تصادف احتجاجاتهم الشديدة آذاناً مصغية لوحوا بالانفصال عن مجتمع يرهقهم بالتكاليف والأعباء، ويحرمهم الاستمتاع

بالمنافع . قال سكان ولاية كارولينا فى عام ١٨٣٢ «إن التعريفة تدر الثراء على الشمال ، على حين أنها تجر الخراب على الجنوب . فإن لم يكن هذا صحيحاً فإلام نعزو تزايد قوة الشمال وثروته باستمرار ، على ما فى جوه من قسوة ، وفى تربة بلاده من قحولة ، على حين أن الجنوب الذى يوصف بأنه جنة أمريكا يتدهور بسرعة .»

فلو أن التغييرات التى وصفناها حدثت تدريجياً ، حتى صار كل جيل على الأقل ، يجد الوقت الكافى ليختفى فيه مع نظام الأشياء وأوضاعها التى ألف أن يعيش فيها ، لكان الخطر أقل وأهوَن . ولكن المجتمع يتقدم فى أمريكا بسرعة مذهلة حتى يكاد تقدمه هذا يكون ثورة وانقلاباً . فقد يعيش المواطن منهم حتى يرى ولايته قد تبوأت مركز الصدارة فى الاتحاد ، ثم إذا بها انقلبت ضعيفة لاحول لها ولا قوة فى المجالس الفدرالية . وقد عرف أن جمهورية أمريكية إنجليزية قد نمت بسرعة كما ينمو الطفل فمرت من الميلاد إلى الطفولة فالنضج فى مدى ثلاثين عاماً . ومع ذلك فيجب ألا يتوهم أحد أن الولايات التى تفقد سيطرتها فى المجالس تفقد كذلك سكانها وثروتها ، فليس ثم حد يفرض على ازدهار الولاية ورخائها ، بل إنهما ليزدادان فيها بأسرع مما يزدادان فى أية مملكة أوربية . ولكن الناس فيها يظنون أنهم قد افتقروا لأن ثروتهم لاتنمى بالسرعة نفسها التى تنمى بها ثروات جيرانهم ، ويتوهمون أن قوتهم قد زالت عنهم لأنهم أصبحوا فجأة على اتصال بقوة أعظم من قوتهم . وهكذا يتبين أنهم إنما قد أوذوا فى شعورهم وفى أهوائهم لا فى مصالحهم ، ولكن فى هذا ما يكفى لتعريض صيانة الاتحاد للخطر ؛ فلو أن الملوك والشعوب جعلت تعنى منذ بداية العالم برعاية مصالحها وحدها لما كان ثمة مجال لقيام الحروب بين بنى الإنسان .

فلاغرو أن كان ازدهار الأحوال فى الولايات المتحدة مصدر أشد الأخطار التى تهددها ، لأنه قد يخلق فى بعض الولايات الأعضاء فى الاتحاد شيئاً من تلك النشوة التى تصحب كل زيادة فى الحظ والثروة تأتى فجأة وعلى غير انتظار ، كما أنه قد يستثير فى أخرى انفعالات الحسد وسوء الظن والريبة والتحسر التى ترافق زوال الثروة عادة . فالأمريكيون ينظرون إلى تقدمهم هذا غير العادى بكثير من الزهو والفخار ، على أنهم لو نظروا إليه بالأسف والفزع لكانوا أعقل وأحزم . فلابد أن يأتى على الولايات المتحدة وقت تصبح فيه أمة من أعظم أمم العالم ، ولسوف تنتشر ذراريهم فى أمريكا الشمالية كلها . فالقارة التى يسكنونها قارتهم ، ولايمكن أن تفلت من أيديهم . فما الذى يدعوهم إذن إلى الإسراع فى الاستيلاء عليها ، فالثراء والسلطان والشهرة لايمكن أن تكون إلا لهم فى وقت ما فى المستقبل . ولكنهم مع ذلك يندفعون وراء جمع المال كأن لم يعد أمامهم سوى دقيقة واحدة كى تصير الثروة فى أيديهم .

أظننى قد برهنت على أن بقاء الاتحاد الحالى يتوقف كل التوقف على استمرار موافقة

جميع المتحالفين فيه على بقائه . وقد بدأت من هذا المبدأ أبحث عن الأسباب التى قد تدعو بعض الولايات إلى الانفصال عن الأخرى . ومع ذلك فقد يهلك هذا الاتحاد بطريقتين مختلفتين . فقد تختار إحدى الولايات المتحالفة أن تنفصل عن الميثاق ، وبذلك تنفصم عرى الرابطة الفدرالية بالضرورة . وعلى أساس هذا الفرض يصدق معظم ما ذكرته من ملاحظات . أو أن تضيع سلطة الحكومة الفدرالية تدريجياً من جراء نزعة الجمهوريات المختلفة المتحدة إلى استعادة استقلالها . فبعد أن تجرد السلطة المركزية من جميع امتيازاتها الواحدة بعد الأخرى ، وتصبح ضعيفة لا حول لها ولا قوة برضاها الضمنى ، تصير عاجزة عن أن تحقق غرضها ، وعندئذ يهلك الاتحاد الثانى كما هلك الأول بنوع أفن الشيخوخة . فإضعاف الرابطة الفدرالية التدريجى ، ذلك الإضعاف الذى قد يؤدى فى النهاية إلى انحلال الاتحاد ، ظرف قد يترتب عليه عدة عواقب صغرى منوعة ، قبل أن يؤدى إلى إحداث تغيير عنيف مثل هذا العنف . ومع ذلك فقد يظل الاتحاد قائماً على الرغم من أن حكومته قد وصلت إلى درجة من الجمود والضعف تشل الأمة ، وتؤدى إلى إشاعة الفوضى فيها ، وتعطل سير ازدهار البلاد العام ورخائها .

وبعد دراسة الأسباب التى قد تحمل الأمريكيين الإنجليز على التفكك والتفرق ، من المهم أن نبحث ، فى حالة إن كان الاتحاد سيظل قائماً ، وما إن كانت حكومتهم ستستمر فى توسيع مجال عملها أو تعمل على تضييقه ، وعما إن كانت ستصبح أكثر همة ونشاطاً ، أو أكثر ضعفاً وخوراً .

لا يخفى أن الأمريكيين يميلون إلى أن ينظروا إلى حالتهم التى هم فيها بشىء من الفزع . فهم يرون أن ممارسة حقوق السيادة تتجه فى معظم أمم العالم إلى التجمع فى أيدى فئة قليلة ، وأنهم يخشون كل الخشية أن يكون هذا مصير الأحوال فى بلادهم . فحتى رجال السياسة أنفسهم يشعرون بهذه المخاوف أو هم يتظاهرون بأنهم يشعرون بها . ذلك لأن المركزية أمر غير مقبول فى أمريكا بأية حال من الأحوال ، ولأنه لا يوجد أية وسيلة لاجتذاب الأغلبية أضمن من الشكوى بأن السلطة المركزية تعتدى على سلطة الولايات . فالأمريكيون لم يلحظوا أن البلاد التى فيها مثل هذه النزعة المزعجة إلى المركزية ، بلاد يسكنها شعب واحد مفرد ، على حين أن الاتحاد يتكون من جماعات شتى مختلفة . فهذه الحقيقة تكفى لتفنيد كل الاستنتاجات التى يمكن أن تستنبط بطريقة التمثيل . ولست أخفى عن القارىء ميلى إلى اعتبار هذه المخاوف التى يشعر بها عدد كبير من الأمريكيين مخاوف وهمية . فبدلاً من أن أشاركهم فى فزعهم من مركزية السلطة فى أيدى الاتحاد ، أرى أن الحكومة الفدرالية آخذة فى أن تضعف وتفقد قوتها بشكل واضح . وما أنا بحاجة إلى الالتجاء إلى ذكر أحداث بعيدة للتدليل على صحة هذا القول ، ولكنى ألجأ إلى أحداث وظروف شاهدتها بنفسى عياناً فى وقتنا الحاضر .

فلو أنا تعمقنا بحث ما يجرى الآن فى الولايات المتحدة لاقتنعنا بكل سهولة ويسر بأن هناك نزعتين متعارضتين أشبه بتيارين يسيران فى مجرى واحد ولكن فى اتجاهين متضادين . لقد مضى على الاتحاد الآن خمس وأربعون سنة أزال الزمن فيها كثيراً من ضروب التعصب الإقليمى التى كانت تناوىء قوة الاتحاد فى بادىء الأمر ، وأصبح الشعور الوطنى الذى ربط كل أمريكى بولايته التى ينتمى إليها أقل حدة ، وأصبحت أجزاء الاتحاد المختلفة أكثر مسالمة ومودة ، كلما ازدادت معرفة بعضها ببعض . فالبريد ، وهو وسيلة الاتصال العظمى ، يصل الآن إلى أعماق الغابات ، وأوجدت السفن البخارية وسائل اتصال يومية بين شتى نقط السواحل ، وقامت وسائل نقل بحرية ونهرية بنقل السلع بسرعة فى أنهار البلاد صعوداً وهبوطاً بسرعة لامثيل لها . ولا بأس من أن نضيف إلى التسهيلات التى أتاحتها الطبيعة تلك الميول والرغبات القلقة والرغبة فى العمل والانشغال ، ومحبة الكسب ؛ فكلها حوافز تدفع الرجل الأمريكى باستمرار إلى أن يحيا حياة نشيطة ، وتجعله على صلة بسائر إخوانه المواطنين . فتراه يعبر البلاد الآن من كل جهة ، ويزور كل من فيها من مختلف الأقوام . فليس فى فرنسا مديرية يعرف فيها الأهالى بعضهم بعضاً كما يعرف الثلاثة عشر مليوناً من الأمريكيين الذين يعيشون فى أقاليم الولايات المتحدة ، بعضهم البعض .

فمادام الأمريكيون يختلطون بعضهم ببعض فسيزدادون تقارباً وتماثلاً ؛ فتتناقص الفروق الناشئة عن اختلاف المناخ ، والأصل ، والمؤسسات ، ويظل المواطنون يقتربون باستمرار من الطراز العام المشترك . ففى كل سنة يغادر آلاف منهم الشمال ليستقروا فى أجزاء شتى من أقاليم الاتحاد ، حاملين معهم معتقداتهم ، وآراءهم وآدابهم . وإذ كانوا أكثر استنارة من الذين سينزلون بين ظهرانيهم ، فإنهم سرعان ما يرتفعون إلى تولى رياسة الشئون ، ويكيفون المجتمع بما فيه مصلحتهم هم . وهكذا تعاون هذه الهجرة المتواصلة من الشمال إلى الجنوب – تعاون – بوجه خاص ، على إدماج الصفات الإقليمية فى خلق قومى واحد . ويبدو أن حضارة الشمال ستكون المعيار المشترك الذى ستأخذ به الأمة جمعاء فى يوم من الأيام .

ازدادت قوة الروابط التجارية التى تربط الولايات المختلفة بعضها ببعض ، بازدياد الصناعة الأمريكية وتقدمها ، وبالاتحاد الذى أصبح يشكل تدريجياً فى رأيهم جزءاً من عادات الأمريكيين . فقد أزاح الزمن الكابوس الذى كان جاثماً على خيال المواطنين سنة ١٧٨٩ . فلم تصبح السلطة الفدرالية ظالمة مرهقة ، ولم تهدم استقلال الولايات ، ولن تخضع المتحالفين لمؤسسات ملكية ، ولم يعمل الاتحاد على إيثار الولايات الصغرى على الكبرى . بل ظل الاتحاد الكونفدرالى يزداد فى عدد سكان ، وفى الثروة والسلطة ، فلا غرو أن اقتنعت بأن العقبات الطبيعية التى تقوم فى سبيل دوام الاتحاد الأمريكى ليست بالعقبات الكأداء ، كما كانت الحال فى سنة ١٧٨٩ ، وبأن أعداء الاتحاد ليسوا بالكثرة التى كانوا بها من قبل .

ومع ذلك فإن درسنا تاريخ الولايات المتحدة فى الخمس والأربعين سنة الأخيرة بمزيد من العناية، لاقتنعنا فى يسر بأن السلطة « الفدرالية » آخذة فى الضعف. وليس من الصعوبة فى شىء تفسير الأسباب التى أدت إلى هذه الظاهرة. فعندما نشر دستور سنة ١٧٨٩ كانت الأمة بين براثن الفوضى، وكان الاتحاد الذى جاء عقب هذا الاضطراب قد أثار الكثير من الفزع والكراهية فى نفوس الناس، ولكنه مع ذلك، نال تأييداً حاراً، لأنه سد حاجة ماسة؛ ومع أنه هوجم فى ذلك الوقت أكثر مما يهاجم الآن، فسرعان ما وصلت القوة الفدرالية إلى ذروة السلطة، شأنها فى ذلك شأن كل حكومة تظفر بالفوز بعد نضال شحذ قوتها، هذا، وقد بدا للناس فى ذلك الوقت أن تفسير الدستور يميل إلى توسيع السلطة الفدرالية لا إلى تقييدها أو إضعافها. وتجلى الاتحاد من عدة وجوه فى مظهر شعب واحد غير منقسم على نفسه، توجهه حكومة واحدة فى شئون السياسة الداخلية والخارجية، ولكن الأمة لم تصل إلى هذه الدرجة من القوة إلا بعد أن سمت على نفسها إلى حد ما.

ولم يهدم الدستور « شخصية » الولايات الفردية، فالجماعات كلها أيًا كانت طبيعتها، تندفع نحو الاستقلال، تحفزها إليه غريزة خفية فيها، وتتجلى هذه النزعة إلى الاستقلال بارزة فى بلاد مثل أمريكا، حيث كل قرية فيها تشبه جمهورية اعتادت أن تحكم نفسها بنفسها. ومن ثم كان لابد للولايات من أن تبذل مجهوداً كبيراً فى إذعانها للسيادة الفدرالية، ولا شك فى أن كل جهود بذلت فى هذا السبيل مهما كانت ناجحة، ستضعف بالضرورة بتضاؤل الأسباب والظروف التى استدعتها.

ولما وطدت الحكومة الفدرالية سلطتها، استأنفت أمريكا مركزها بين الأمم، وعاد السلام إلى تخومها، كما عادت إليها الثقة المالية، وأعقبت الفوضى حالة ثابتة مستقرة مكنت الناس من الاضطلاع بالمشروعات الصناعية فى حرية واطمئنان. فهذا الرخاء نفسه، هو الذى أنسى الأمريكيين السبب الذى دعا إليه؛ فما أن زال الخطر عنهم حتى زالت معه الهمة والوطنية اللتان مكنتا لهم من مقاومته. فلما تخلصوا مما كان يرهقهم من متاعب وهموم، عادوا سراعاً إلى عاداتهم المألوفة، واستسلموا، دون أية مقاومة، إلى ميولهم الطبيعية؛ ولما خيل لهم أن لم تعد بهم حاجة ماسة إلى قيام حكومة قوية، أخذوا من جديد يرون أن مثل هذه الحكومة مصدر مضايقة وتعب. هذا، وقد ازدهر كل شىء فى ظل الاتحاد، ولم تكن الولايات ميالة إلى التخلى عنه ولكنها أرادت أن تجعل عمل السلطة التى تمثله هنا ضئيلاً هزيلاً بقدر الإمكان — لقد تم الاتفاق على مبدأ الاتحاد العام، ولكن كان ثمة نزعة إلى الاستقلال فى كل جزئية صغيرة، لقد صاروا يسلمون كل يوم فى يسر وسهولة بمبدأ الاتحاد الكونفدرالى ولكنهم قلما كانوا يطبقونه فعلاً. وهكذا أدت الحكومة الفدرالية بما خلقته من نظام، وأوجدته من سلام واطمئنان، إلى تدهورها هى نفسها.

وما أن تجلت نزعة الرأى العام هذه سافرة، حتى شرع زعماء الأحزاب الذين

يعيشون على أهواء الشعب، فى أن يستغلوها ويوجهوها شطر ما فيه مصلحتهم، وعندئذ أصبح مركز الحكومة الفدرالية بالغ الحرج فقد ظفر أعداؤها بمحبة الشعب، وصار لهم الحق فى توجيه سياسته، بأن تعهدوا بالعمل على تقليل ما لهذه الحكومة من نفوذ. ومنذ ذلك الوقت صارت حكومة الاتحاد مضطرة إلى التراجع كلما نزلت إلى حلبة الصراع مع حكومات الولايات. هذا، وكلما وضع تفسير لمواد الدستور الفدرالى، جاء عادة ضد الاتحاد وفى مصلحة الولايات.

لقد خول الدستور للحكومة الفدرالية أن ترعى المصالح القومية وتكفلها، وكان المعتقد أنه لا توجد سلطة أخرى أصلح منها للإشراف على إنجاز الإصلاحات الداخلية الكبرى التى تزيد فى سعادة الاتحاد وازدهاره كله وذلك كشق الترع مثلاً. ولكن سرعان ما فزعت الولايات من أن ترى سلطة تستطيع أن تتصرف هكذا فى جزء من أملاكها، وخشيت أن تحصل الحكومة المركزية بهذه الوسيلة على سلطة «أبوية» هائلة فى داخل الولايات، وتمارس نفوذاً، تريد هى أن تحتفظ به لعمالها ووكلائها وحدهم. فقام الحزب الديمقراطى الذى كان يقاوم باستمرار ازدياد السلطة الفدرالية، واتهم الكونجرس بالاغتصاب، كما اتهم الموظف الأول، رئيس الدولة، بالطموح، فارتاعت الحكومة المركزية من هذه الصيحات، وانتهت إلى الاعتراف بأخطائها، وتعهدت أن تحصر نفوذها فى المستقبل فى نطاق الدائرة المرسومة لها.

لقد خول الدستور لحكومة الاتحاد الحق فى أن تعقد المحالفات مع الأمم الأجنبية وكان المألوف أن ينظر إلى القبائل الهندية التى تتاخم مضاربها حدود الولايات المتحدة، على هذا الضوء، أى باعتبارها دولاً أجنبية. فمادام هؤلاء الهمجيون يقبلون أن يتراجعوا أمام تقدم المستوطنين المتحضرين لم يكن ثم مجال لنزاع بشأن الحق الفدرالى. ولكن إذا ما حاولت قبيلة هندية أن تقيم مساكنها فى بقعة معينة، لتستقر فيها طالبت الولايات المجاورة لها بحق ملكيتها لتلك الأراضى. كما طالبت بحق السيادة على سكانها من الأهالى، وسرعان ما كانت الحكومة المركزية تعترف لها بهذين الحقين. وبعد أن عقدت معاهدات مع الهنود بوصفهم أمماً مستقلة تركتهم على أنهم رعايا لمجالس الولايات التشريعية ولاستبدادها.

هذا وقد امتدت بعض الولايات التى تأسست فى أول إنشائها على شواطىء المحيط الأطلسى - امتدت نحو الغرب، إلى غير حد، فى الأقاليم الموحشة التى لم تطأها قدما أوربى من قبل. وعندئذ جعلت الولايات التى سبق أن تعينت حدودها نهائياً بشكل لا رجعة فيه، تنظر بعين الطمع إلى الأقاليم الفسيحة المترامية الأطراف التى أضحت مفتوحة أمام جيرانهم. فإرضاء لها وافقت الولايات الأولى على تعيين حدودها، على أن تترك جميع الأراضى التى وراء أقاليمها للاتحاد فى جملته. ومن ذلك الوقت صارت الحكومة المركزية هى المالكة لجميع الأراضى غير المزروعة التى تقع وراء حدود الثلاث عشرة ولاية

التى تكون منها الاتحاد فى البداية، فأصبح لها الحق فى تقسيم هذه الأراضى وفى بيعها - وكانت الأموال التى تجنى من هذا المصدر تودع فى الخزانة العامة لينفق منها على شراء الأراضى من الهنود ولشق الطرق المؤدية إلى المواضع النائية، وعلى استعجال تطوير المجتمع وتقدم الحضارة. هذا، وعلى مر الزمن تكونت ولايات جديدة وسط تلك المفاوز والمجاهل التى سبق أن سلمتها الولايات الواقعة على شواطىء المحيط الأطلسى، وظل الكونجرس يبيع الأراضى غير المنزرعة التى لهذه الولايات الجدد لمصلحة الأمة كلها.. ولكن هذه الولايات انتهى بها الأمر أن صارت تؤكد أنها، بعد أن أصبحت ذات كيان رسمى مقرر لها، صاحبة الحق فى أن تحول غلات هذه الأراضى المبيعة لمصلحتها هى وحدها. فلما اشتدت احتجاجاتها وصارت تهدد بما لا يحمد عقباه، رأى الكونجرس من المصلحة أن يحرم الاتحاد من بعض الامتيازات التى ظل يستمتع بها إلى الآن، فأصدر فى آخر سنة ١٨٣٢ قانوناً قضى بتسليم الشطر الأعظم من الإيرادات الواردة من بيع الأراضى غير المنزرعة - إلى جمهوريات الغرب الجدد، وإن كانت الأراضى نفسها لا تسلم إليها.

وحسب المرء جولة سريعة فى الولايات المتحدة حتى يتبين المزايا التى تستمدها هذه البلاد من بنك الولايات المتحدة، وهى مزايا مختلفة الأنواع، ولكن واحدة منها تستثير الدهشة بوجه خاص فى نفس الغريب عن البلاد. فأوراق البنك المالية التى يصدرها البنك تعتبر قيمتها عند حدود البرارى بنفس القيمة التى لها فى فلادلفيا ذاتها، حيث يقوم البنك بشئون عملياته المصرفية.

ولكن بنك الولايات المتحدة هذا كان مع ذلك موضع عداوة مريرة. فقد أعلن مديروه عداوتهم لرئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى اتهموا هم بأنهم أساءوا استخدام نفوذهم ليعارضوا انتخابه، وهو اتهام قد يكون فى محله. ومن أجل هذا هاجم الرئيس مؤسسة البنك هجوماً عنيفاً بكل ما فى العداوة الشخصية من مرارة، وقد شجعه فى الاستمرار فى انتقامه الشخصى اعتقاده أنه مؤيد بما تنطوى عليه الأغلبية من ميول خفية إليه. ويعد هذا البنك الرابطة المالية الكبرى التى تربط أجزاء الاتحاد بعضها ببعض، كما يعد الكونجرس الرابطة التشريعية الكبرى. هذا، وقد عاونت على هدم البنك تلك الشهوات والأهواء نفسها التى تهدف إلى جعل الولايات مستقلة عن السلطة المركزية.

كان بنك الولايات المتحدة يحتفظ دائماً بمقدار كبير من الأوراق المالية التى تصدرها بنوك الولايات المختلفة. وكان فى مقدوره أن يجبر هذه المصارف على أن تحول هذه الأوراق المالية إلى نقد فى أى وقت يشاء. أما هو فلم يكن يخشى على نفسه منها شيئاً من مثل هذا الطلب، لأن غزارة موارده تمكنه من مواجهة طلباتها ولكن حياة المصارف الإقليمية تصبح بذلك فى خطر، وتصبح عملياتها مقيدة محصورة، إذ أنها لا تستطيع أن تصدر من الأوراق المالية إلا مقداراً يتناسب مع رؤوس أموالها، ومع ذلك فقد أذعنت فى جزع لهذه الرقابة السليمة. وقامت الصحف التى اشترتها الولايات بالأموال، وقام الرئيس الذى جعلته

مصالحه أداة طيعة فى أيديها ، تهاجم البنك هجوماً عنيفاً ، واستثارت الشهوات المحلية ، ونزعة البلاد الديمقراطية الفطرية العمياء ، لتكون فى صفها تؤيد قضيتها ، ودأبت تؤكد أن مديرى البنك كونوا هيئة أرستقراطية دائمة سيصبح نفوذها فى النهاية ذا تأثير فى الحكومة ، وقد يؤثر فى مبادىء المساواة التى يقوم المجتمع على أساسها .

لم يكن النضال بين البنك وخصومه سوى حادث واحد فى ذلك الصراع الكبير الناشب فى أمريكا بين الولايات المختلفة وبين السلطة المركزية ، بين روح الاستقلال الديمقراطية وبين روح التوزيع السليم للسلطة وللسلطة التابعة . ولست أبغى أن أقول إن خصوم البنك هم الأفراد أنفسهم الذين هاجموا الحكومة الفدرالية فى نقاط أخرى ، وإنما أريد أن أقرر أن الهجمات التى تعرض لها بنك الولايات المتحدة نشأت فى ذات الميول التى تعارض قيام الحكومة الفدرالية وتناضل ضدها ، إن كثرة خصوم البنك كثرة كبيرة تعد أمارة مؤسفة على تناقص قوة الحكومة الفدرالية .

ولكن لم يحدث أن أظهر « الاتحاد » ضعفاً أشد مما أظهره أمام مشكلة التعريفة[1] الشهيرة ، فقد أدت حروب الثورة الفرنسية ، وحرب سنة ١٨١٢[2] إلى إنشاء مؤسسات صناعية فى الجزء الشمالى من الاتحاد من جراء قطعها الاتصال الحر بين أمريكا وأوروبا . فلما تم عقد الصلح ، وعادت المواصلات إلى مجاريها المعتادة ، ووصلت المنتجات الأوروبية إلى بلاد الدنيا الجديدة ، رأى الأمريكيون أن مصلحتهم تقتضى أن ينشئوا نظاماً من المكوس يفرض على البضائع المستوردة ليحققوا به غرضاً مزدوجاً ، يحمون به مصانعهم الناشئة ، ويتمكنون من دفع ما عليهم من ديون كانوا قد اقترضوها فى أثناء الحرب . فالولايات الجنوبية التى ليس لديها مصانع تذكر ، من جراء أنها بلاد زراعية محض ، بادرت وجأرت بالشكوى من هذا الإجراء . لست أدعى أنى أبحث هنا عما إذا كانت شكواها هذه تقوم على أساس وطيد ، وإنما أنا أسرد الحقائق ليس إلا .

ففى سنة ١٨٢٠ أعلنت كارولينا الجنوبية فى شكوى لها رفعتها إلى الكونجرس أن التعريفة « غير دستورية .. وأنها ظالمة مجحفة » . ثم اعترضت عليها فيما بعد كلٌ من ولايات جورجيا وفرجينيا وكارولينا الشمالية ، والألاباما ، والمسيسبى اعتراضات تختلف فى شدتها . ولكن الكونجرس . بدلاً من أن يصغى إلى هذه الشكاوى ، زاد معايير التعريفة الجمركية فى سنتى ١٨٢٤ و ١٨٢٨ وأقر من جديد المبدأ الذى قامت على أساسه . وعندئذ أعلن فى الجنوب قانون باسم قانون الإبطال (Nullification)[3] أو بالأحرى أنه أعيد إلى الحياة .

سبق أن أشرت فى الموضع المناسب أن الغرض من الدستور الفدرالى لم يكن تكوين

---

(١) ثار جدل عنيف أدى إلى تقرير الأخذ بمبدأ حماية التجارة قرره المجلس سنة ١٨٢٤ .

(٢) حرب قامت بين أمريكا وبريطانيا فى أثناء ما كانت الثانية فى صراعها مع نابليون وانتهت بصلح (غنت) فى ديسمبر سنة ١٨١٤ وانتهت دون أن يكون لها أية نتيجة دولية .

(٣) أى حق الولاية فى المناقشة فى أمر بطلان قرارات اتخذها الكونجرس .

حلف ، بل خلق حكومة قومية . فأمريكيو الولايات المتحدة يكونون شعباً واحداً لا يتجزأ في جميع الأحوال التي حددها الدستور . وقد عبرت الأمة عن إرادتها في جميع تلك النقط بصوت الأغلبية ، كما هي الحالة في جميع الأمم الدستورية . فإذا ما قالت الأغلبية قولتها كان من واجب الأقلية أن تذعن لها . ذلك هو المبدأ القانوني السليم ، وهو المبدأ الوحيد الذي يتفق مع نص الدستور المعروف من نيات أولئكم الذين وضعوه .

هذا وعلى العكس من ذلك يعتقد أنصار « الإبطال » من أهل الجنوب أن نية الأمريكيين في اتحادهم لم تكن أن يكونوا من أنفسهم شعباً واحداً قائماً بنفسه ، ولكنهم قصدوا تكوين حلف من شعوب مستقلة ليس إلا . وعلى ذلك فإن كل ولاية تحتفظ بسيادتها كاملة ، قانوناً (de jure) إن لم تستطع أن تحتفظ بها في الواقع (de facto) ولها الحق في أن تفسر قوانين الكونجرس التفسير الذي تراه ، وأن توقف عملها في دائرة إقليمها الخاص إذا ما تبين لها أنها غير دستورية ، أو أنها مجحفة غير عادلة .

ويتلخص قانون « الإبطال » هذا كله ، في جملة ذكرها السيد كلهون (Calhoun) نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس ذلك الحزب في الجنوب ، قالها أمام مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة سنة ١٨٣٣ . فقد قال « الدستور ميثاق ، الولايات أطراف فيه بوصفها أصحاب سيادة ، والآن كلما دخلت أطراف في ميثاق لا تعترف فيه بأي حَكَم مشترك يكون رأيه الفيصل في النهاية ، صار لكل منها الحق في أن تحكم بنفسها ، فيما يتعلق بطبيعة الأداة ومداها والتزاماتها » . وظاهر أن مثل هذا المبدأ يقوض أساس الدستور الفدرالي ويعيد الأمريكيين إلى تلك الفوضى التي أنقذهم منها دستور سنة ١٧٨٩ .

فلما رأت كارولينا الجنوبية أن الكونجرس قد أصم أذنيه عن سماع احتجاجاتها هددت بتطبيق مبدأ « الإبطال » هذا على قانون التعريفة الفدرالي .. ولكن الكونجرس تشبث بنظامه ، فهبت العاصفة . ففي سنة ١٨٣٢ عقد شعب كارولينا الجنوبية مؤتمراً أهلياً لبحث الإجراءات غير العادية التي بقي عليهم أن يقوموا بها . ففي الرابع والعشرين من شهر نوفمبر السنة عينها أذاع هذا المؤتمر قانوناً على صورة مرسوم ألغى قانون التعريفة الفدرالي وأبطل عمله ، وحرم فرض الضرائب والمكوس التي قررها ذلك القانون ، ورفضت أن تعترف بالاستئناف الذي يمكن أن يرفع إلى المحاكم الفدرالية .. وهذا القانون لا ينفذ إلا في شهر فبراير التالي . وقد أشير فيه إلى أنه إذا عدل الكونجرس التعريفة قبل هذه المدة فقد ترضى كارولينا الجنوبية بألا تتابع تهديداتها إلى أبعد من ذلك . ثم بدت رغبة غامضة فيما بعد إلى عرض المسألة على جمعية غير عادية تتألف من جميع ولايات الاتحاد ، وفي الوقت نفسه قامت كارولينا الجنوبية بتسليح حرسها الأهلي واستعدت للقتال .

ولكن هذا الكونجرس الذي استخف برعاياه الذين جاءوا يرفعون إليه مطالبهم أصغى إلى شكاواهم عندما كشروا عن أنيابهم ، وظهروا أمامه والسلاح في أيديهم ، فعندئذ

صدر قانون تخفيض مكوس التعريفة تدريجياً لمدة عشر سنوات حتى تصل إلى درجة لاتزيد على ما يسد الاحتياجات الحكومية الضرورية ، وبذلك يكون الكونجرس قد نزل تماماً عن مبدأ التعريفة ، وأحل مجرد ضريبة مالية محل نظام الحرية الصناعية . وكى تصون حكومة الاتحاد ماء وجهها وتخفى ما أحاق بها من هزيمة التجأت إلى وسيلة معهودة للحكومات الضعاف ؛ فإنها سلمت بالموضوع من ناحية الواقع ، ولكنها ظلت مستمسكة به من حيث المبادىء . وبينما كانت تغير قانون التعريفة ، أجازت مشروع قانون يخول للرئيس سلطات غير عادية تمكن له من أن يتغلب بالقوة على مقاومة لم يعد أحد يخشى جانبها .

ولكن كارولينا الجنوبية لم ترض أن تدع الاتحاد ينعم حتى بمظاهر النجاح الهزيلة هذه . فالمؤتمر الأهلى الذى ألغى مشروع التعريفة انعقد هو نفسه مرة أخرى ، وقبل العرض المقدم إليه ، إلا أنه أعلن فى الوقت نفسه المثابرة فى الأخذ بمبدأ الإبطال مثابرة موصولة لاهوادة فيها . وكى يؤيد ماقال قرر إلغاء القانون الذى يقضى بمنح الرئيس سلطات استثنائية ، على الرغم من أنه كان من المؤكد ألا ينفذ هذا القانون .

حدثت معظم المناقشات التى تكلمت عنها تواً ، أو حدثت كلها فى مدة رياسة الجنرال جاكسون[1] . ولا نزاع فى أنه أيد حق الاتحاد فى مسألة التعريفة بهمة وبراعة ، ومع ذلك فيخيل إلى أن سلوك رئيس الحكومة الفدرالى هذا قد يعد خطراً من الأخطار التى تهدد الآن بقاء هذه الحكومة .

لقد ارتأى بعض الناس فى أوربا رأياً خاصاً بشأن ما للجنرال جاكسون من سلطان على شئون بلاده . وهو رأى يبدو مسرفاً بالغ الإسراف لمن خبروا الموضوع عن كثب . قيل إن الجنرال قد انتصر فى عدة معارك ، وإنه رجل نشط يميل بالطبع وبالعادة إلى استخدام القوة . فهو محب للسلطة ومستبد بسليقته . قد يكون هذا كله حقاً . ولكن النتائج التى رتبوها على هذه الحقائق جاءت خاطئة كل الخطأ . فقد توهموا أن الجنرال جاكسون عاقد العزم على إقامة دكتاتورية فى أمريكا ، وإدخال الروح الحربية فيها ، وإعطاء مزيد من النفوذ للسلطة المركزية لايمكن أن يكون إلا مضراً بحريات الأقاليم ، ولكن وقت القيام بمثل هذه الأمور فى أمريكا وحصر الرجال الذين من هذا الطراز لم يحينا بعد .. فإن كان الجنرال جاكسون قد فكر فى استخدام سلطته على هذا النحو لكان قد خسر مركزه السياسى ، ما فى ذلك من شك ، ولوضع حياته فى مأزق حرج . إنه لم يبلغ به الخرق أن يحاول شيئاً من هذا القبيل .

لقد كان الرئيس جاكسون بعيداً كل البعد عن الرغبة فى توسيع السلطة الفدرالية ، فهو من الحزب الذى يعمل على الحد من هذه السلطة بشكل تتبع فيه حرفية الدستور

(١) الجنرال أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة (١٨٢٩ - ١٨٣٧) وفى مدته زار المؤلف الولايات المتحدة .

الواضحة اليقينية .. والذى لايسمح بتفسير مادة من مواد القانون الفدرالى تفسيراً تراعى فيه مصلحة حكومة الاتحاد . فما أبعده عن أن يقف موقف بطل المركزية ! إنه يمثل أحقاد الولايات وغيرتها بعضها من بعض ، فقد وضعته فى مركزه السامى تلك الأهواء التى تعارض الحكومة المركزية أشد المعارضة ، فاستطاع بتملقه هذه الأهواء فى كل يوم ، أن يحافظ على مركزه وشهرته بين الشعب . فالجنرال جاكسون صنيعة الأغلبية ، ولا غرو إن كان يستسلم لرغباتها ونزعاتها ويلبى كل مطالبها . وإن شئت ، قلت عنه ، إنه كان يسبق الزمان فى استجابته لنزعات الأغلبية هذه ورغباتها ، ويحققها لها قبل أن تعبر عنها هذه الأغلبية نفسها .

وكلما اصطدمت حكومات الولايات بحكومة الاتحاد كان الرئيس أول من يشك فى حقوقه عادة ، فهو يكاد يتخطى الهيئة التشريعية دائماً . وعندما يكون مدى السلطة الفدرالية موضوع الأخذ والرد ، وقف موقفاً ضد نفسه ، فهو يخفى مصالحه الرسمية ويعمل جاهداً للتقليل من شأن مقامه هو ويتستر وينكر نفسه كل الإنكار . وليس معنى ذلك أنه ضعيف بطبيعته أو معاد للاتحاد ، فعندما وقفت الأغلبية ضد المطالبين بالإبطال من أهالى الجنوب وضع نفسه على رأسها ، وأكد فى وضوح ونشاط المبادىء التى تستمسك بها الأمة ، وكان أول من أوصى باستعمال القوة . ولكن الجنرال جاكسون يبدو فى نظرى ، إذا سوغ لى أن أستعمل تعبيراً من تعبيرات الأحزاب الأمريكية ، فدرالياً بميوله ، وجمهورياً بعقله وتدبيره .

ويتظاهر الجنرال « بالتمسكن » والضعف كى يحظى باجتذاب الأغلبية إليه ؛ ولكن ما إن يشعر بأن شهرته بين الشعب مكفولة ، حتى يسارع ويزيل كل العقبات الملقاة فى السبل المؤدية إلى الأهداف التى ترتضيها الجماعة أو تلك التى لاتغار عليها ولا تتحمس لها . ولما كانت ثم قوة تؤيده لم يحظ بها رئيس قبله ، فقد جعل يدوس أعداءه الشخصيين إذا ما اعترضوا سبيله ، وإنه ليفعل ذلك بسهولة منقطعة النظير . فتراه يأخذ على نفسه تبعة الإجراءات التى لم يحدث أن رئيساً ممن سبقوه تجرأ وحاول أن يقوم بها .. فقد كان يعامل ممثلى الأمة أنفسهم بشىء من الازدراء ، يكاد يبلغ حد الإهانة . فكان يستخدم حق « الفيتو » ضد قوانين الكونجرس . وكثيراً ما كان يغفل حتى الإجابة على ماتطلبه منه هذه الهيئة القوية . إنه لصنيعة يتدلل على سيده ويعامله أحياناً بشىء من الغلظة ، والجفوة . فقوة الجنرال جاكسون تتزايد باستمرار ، أما قوة الرئيس جاكسون فتتضاءل . فالحكومة الفدرالية قوية فى يديه ، لكنها ستنتقل إلى يدى خليفته ضعيفة هزيلة .

إنى لأخطىء خطأ غريباً إن لم تفقد حكومة الولايات المتحدة الفدرالية قوتها على الدوام وتنسحب تدريجياً من الشئون العامة ، وتضيق نطاق عملها ونشاطها ؛ فهى ضعيفة بطبيعتها ولكنها تهجر الآن كل شىء .. حتى مجرد الظهور بمظهر القوة . ومن جهة أخرى يخيل إلى أنى لاحظت فى الولايات شعوراً قوياً بالاستقلال وتعلقاً لاشك فيه بحكوماتها

المختلفة . فالاتحاد مرغوب فيه . ولكن من حيث هو خيال ليس إلا . إنهم يريدون منه أن يكون قوياً فى بعض الحالات ، وضعيفاً فى سائرها . فيجب أن يكون فى وقت الحرب قادراً على تركيز كل قوى الأمة وجميع موارد البلاد فى يديه ، أما فى وقت السلم فلا أحد يكاد يحس بوجوده ، كأن هذا الضعف ، وهذا النشاط المتعاقبان أمران جائزان فى طبيعة الأشياء.

ولست أعرف إلى الآن شيئاً يستطيع أن يوقف نزعة الرأى العامة هذه . فالأسباب التى فيها نشأت ، لاتقف عن العمل فى هذا الاتجاه عينه ، ومن ثم ستظل هذه النزعة مستمرة . ولا بأس من أن نسبق الحوادث ونقول إن حكومة الاتحاد ستظل تضعف يوماً عن يوم إلا إذا استجد حادث خارق للعادة .

ومع ذلك ، ففى اعتقادى أن الوقت الذى فيه يؤدى عجز السلطة الفدرالية هذا عن حماية نفسها ، وعن صيانة السلام فى داخل البلاد - إلى القضاء عليها قضاء تاماً - هذا الوقت لايزال بعيداً . فالاتحاد مؤيد بعادات الشعب ورغباته ؛ ونتائجه ملموسة ؛ ومنافعه ظاهرة مرئية لاتخفى على أحد .. فإذا ما أدرك الناس أن ضعف الحكومة الفدرالية يجعل حياة الاتحاد فى خطر ، فلاشك عندى فى حدوث رد فعل يرمى إلى إعطائه مزيداً من القوة والسلطان .

إن حكومة الولايات المتحدة هى الوحيدة بين جميع الحكومات الفدرالية التى قامت إلى الآن ، الوحيدة .. التى قدر لها أن تعمل . فمادام تغيير قوانينها لايتم إلا بطرق غير مباشرة ، ومادام جوهرها سليماً لم يضعف ضعفاً خطيراً ، فإن تغيير الرأى أو حدوث أزمة داخلية ، أو قيام حرب ، قد يعيد إليها كل ما تقتضيه من نشاط[1] . فالذى حرصت كل الحرص على إبرازه إنما هو هذا . لقد خيل لكثير من الناس فى فرنسا أن تغييراً فى الرأى العام يجرى الآن فى الولايات المتحدة ، وأن هذا التغيير يتلاءم مع مركزية السلطة فى يدى الرئيس والكونجرس . أما أنا فأعتقد ، أننا نستطيع أن نرى فى وضوح وجود نزعة أخرى عكس هذه النزعة على خط مستقيم . فكلما تقدمت السن بالحكومة الفدرالية أصبحت بعيدة كل البعد عن اكتساب أية قوة جديدة ، وعاجزة كل العجز عن تهديد سيادة الولايات ، حتى صرت أعتقد أنها آخذة فى الضعف والتدهور ، وأن سيادة الاتحاد هى وحدها التى فى خطر . هذه هى الحقائق التى يسفر عنها الوقت الحاضر . أما المستقبل فيخفى نتيجة هذه النزعة الأخيرة ، والأحداث[2] التى يحتمل أن توقف تيار تلك التغييرات التى وصفتها تواً أو تعطله أو تزيد سرعته . هذا ولست أدعى أن فى استطاعتى إزاحة الستار الذى يخفى تلك الأحداث وتلك النزعة .

---

(١) حدث ما توقعه المؤلف . فقد قامت الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب (١٨٦١-١٨٦٥) وظلت قوة الحكومة الفدرالية تزداد باستمرار وتجلت كذلك بارزة فى الحربين العالميتين الأخيرتين .

(٢) كانت هذه الأحداث هى أحداث الحرب الأهلية التى قامت بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية (١٨٦١ - ١٨٦٥) .

المؤسسات الجمهورية فى الولايات المتحدة وما أمامها من فرص للبقاء

الاتحاد حادث عارض – والمؤسسات الجمهورية أبقى منه وأدوم – الجمهورية هى حتى الآن حالة الأمريكيين الإنجليز الطبيعية – القضاء عليها يقتضى تغيير القوانين كلها فى وقت واحد ، وإحداث تغيير عظيم فى أخلاق الناس وعاداتهم كلها – العقبات التى تقوم فى سبيل الأمريكيين إن هم حاولوا إقامة أرستقراطية بينهم .

إن تفكك أواصر الاتحاد الذى ينجم عن قيام الحروب فى قلب الولايات « المتحالفة » الآن ، وما يترتب على ذلك من إدخال نظم الجيوش القائمة ، وإقامة ديكتاتورية غشوم ، وفرض ضرائب باهظة ، قد يؤدى فى النهاية إلى الإضرار بمصير المؤسسات الجمهورية . ولكن يجب ألا نخلط بين ما ينتظر الجمهورية فى المستقبل ، وبين ما ينتظر الاتحاد . فالاتحاد أمر عارض لا يدوم إلا ما بقيت الظروف والأحوال مواتية له ، على حين أن الشكل الجمهورى يبدو لى أنه الحالة الطبيعية عند الأمريكيين . وليس يستطيع شىء أن يحولها إلى ملكية سوى أسباب معادية تعمل باستمرار فى اتجاه واحد بعينه . فالاتحاد موجود أساساً فى القانون الذى خلقه . فثورة واحدة ، أو تغيير واحد فى الرأى العام ، قد يكفى للقضاء عليه إلى الأبد ، ولكن الجمهورية تقوم على أساس أوطد من ذلك وأعمق .

إن مايفهمونه فى الولايات المتحدة من الحكومة الجمهورية لا يعدو تأثير المجتمع فى نفسه تأثيراً بطيئاً هادئاً . فالحكومة الجمهورية فى نظرهم حالة اجتماعية منتظمة تقوم أساساً على إرادة الشعب المستنيرة . فهى حكومة مسالمة ، يترك فيها للقرارات وقت كاف لتختمر وتناقش ، ولا تنفذ إلا بعد أن ينضج الرأى فيها تمام النضج .. هذا ، ويعلى الجمهوريون فى الولايات المتحدة من قيمة الأمور الأخلاقية ، ويحترمون المعتقدات الدينية ، ويعترفون بالحقوق ، ويرون أن الشعب يجب أن يكون أخلاقياً ، متديناً ، معتدلاً ، عفيفاً ، بقدر مايجب أن يكون حراً . وليس ما يسمونه « بالجمهورية » فى الولايات المتحدة ، سوى حكم الأغلبية الهادىء الذى يعدونه المصدر العام الذى تستمد منه الدولة كل سلطانها . وهو لم يصبح كذلك إلا بعد أن استغرق الوقت الكافى فى فحص نفسه ، وأثبت وجوده فعلاً . ولكن قوة الأغلبية هذه ليست بالقوة المطلقة غير المحدودة ، ففوقها ، من الناحية الأخلاقية ، الإنسانية والعدالة والعقل ؛ وفوقها ، من الناحية السياسية ، حقوق مقررة . هذا وتسلم الأغلبية بوجود هذين الحدين الحاجزين ، فإن حدث وتحدتهما أحياناً ، فما ذلك إلا أنها لها أهواؤها ، شأنها شأن الأفراد ؛ وهى معرضة مثلهم ، لأن تقع فى الخطأ ، وإن كانت تعرف ما هو صواب وحق .

ولكن الخطباء الشعبيين فى أوربا قد توصلوا إلى كشوف عجيبة ! فليست الديمقراطية فى نظرهم حكم الأغلبية ، كما ظل الناس يعتقدون إلى الآن ، بل هى حكم أولئك

الذين يناصرون تلك الأغلبية ويؤيدونها بكل ما فى وسعهم من طاقة ومن جهد . فليس الشعب بصاحب الكلمة العليا فى مثل هذا الشكل من الحكومة ، ولكن أصحابها أولئك الذين يعرفون ماهو أصلح للشعب وأفيد له . وتلك تفرقة سعيدة تخول للناس أن يعملوا باسم الأمم ، من دون أن يستشيروها ، ويقفوا على رأيها ، كما تخول لهم أن يطالبوها بشكرهم على حين تكون حقوقها مديسة بالأقدام . وزيادة على ذلك فهم يعتقدون أن الحكومة الديمقراطية هى الحكومة الوحيدة التى لها الحق فى أن تعمل ما تشاء ، وتحتقر كل ما للناس من أسمى القوانين الأخلاقية وقواعد الذوق السليم المعهودة . فقد ظل الناس حتى عصرنا هذا يعتقدون أن الاستبداد أمر ممقوت فى كل صورة من صوره ، ولكن تم كشف جديد توصلوا إليه اسمه الطغيان المشروع والظلم المقدس مادام يمارسان باسم الشعب .

إن الآراء التى ارتآها الأمريكيون بشأن الجمهورية تيسر لهم أن يعيشوا فى كنفها ، وتكفل لهم بقاءها . فعندهم أن الجمهورية ، على الرغم من أنها كثيراً ما تكون سيئة من الوجهة العملية ، صالحة من الوجهة النظرية على الأقل ، وسينتهى الشعب بأن يعمل وفقها دائماً فى كل ما يعمل .

كان من المستحيل ، عند تأسيس الولايات المتحدة ، إنشاء إدارة مركزية فى أمريكا ، ولا يزال ذلك اليوم أمراً بالغ الصعوبة . فالسكان مبعثرون فى بقاع واسعة مترامية الأطراف ، وتفصلهم بعضهم عن بعض عوائق طبيعية كثيرة يعجز معها أى فرد عن أن يضطلع بإدارة جزئيات شئونهم . فأمريكا تعد إذن بلاد حكومة الولايات ، والبلديات ، وقد شعر بهذا السبب جميع الأوربيين الذين يعيشون فى الدنيا الجديدة ؛ هذا ، وقد أضاف إليه الأمريكيون الإنجليز أسباباً أخرى خاصة بهم .

فلما نزل المستعمرون أمريكا الشمالية ، كانت الحرية فى الحكم المحلى قد تغلغلت فى القوانين الإنجليزية تغلغلها فى عاداتهم ، واعتنقها المهاجرون ، لا من حيث هى شىء ضرورى لا غنى عنه ، ولكن من حيث هى نعمة عرفوا كيف يقدرونها قدرها الصحيح . هذا ، وقد سبق أن رأينا كيف تأسست المستعمرات فى أمريكا . فكل مستعمرة ، بل وكل مركز تقريباً ، كان يسكنها قوم غرباء بعضهم عن بعض جمعت بينهم أغراض مختلفة كل الاختلاف .. فالإنجليز الذين استقروا فى الولايات المتحدة رأوا من وقت مبكر أنهم ينقسمون جماعات عديدة متمايزة ليس لهم مرجع واحد مشترك بينهم يرجعون إليه ، فكان على كل جماعة من تلك الجماعات الصغار أن تتولى السهر على شئونها بنفسها مادامت لا توجد سلطة مركزية مضطرة بطبيعة الحال إلى رعاية هذه الجماعات وتزويدها بما يسد حاجاتها فى سهولة ويسر . فطبيعة البلاد ، والطريقة التى تأسست بها المستعمرات البريطانية ، وعادات المهاجرين الأول — وفى الجملة كل شىء — قد تضافرت بدرجة غير عادية على مناصرة الحريات فى الولاية وفى القرى ، والبلديات .

وهكذا نرى أن جملة المؤسسات التى فى الولايات المتحدة، مؤسسات جمهورية بالضرورة . فكى تهدم القوانين هدماً تاماً ، والقوانين أساس كل جمهورية ، يجب أن تلغى كلها دفعة واحدة ، وأنه لأشق فى وقتنا الحاضر على أى حزب أو أية جماعة ، أن تنشىء حكومة ملكية فى الولايات المتحدة ، من أن تقوم فئة من الناس وتحول فرنسا إلى جمهورية . فالملكية لاتجد أمامها نظاماً عتيداً جاهزاً من التشريع أعد لها من قبل ليكون تحت تصرفها . فعندما تقوم الملكية تجد نفسها محوطة بمؤسسات ديمقراطية . وكذلك يجد المبدأ الملكى صعوبة كبيرة فى النفاذ إلى عادات الأمريكيين وعرفهم والتغلغل فيها .

ليست سيادة الشعب مبدأ منفصلاً قائماً بذاته فى الولايات المتحدة لاصلة له بعادات الشعب وأفكاره الغالبة عليه .. بل الأمر على العكس من ذلك حقاً . فهذا المبدأ يصح اعتباره آخر حلقة فى سلسلة من الآراء ، تربط أجزاء عالم الأمريكيين الإنجليز .. ولقد وهبت العناية الإلهية كل إنسان قسطاً من الذكاء ، لابد منه ، ليوجه به نفسه فى الشئون التى تهمه هو خاصة . هذه هى القاعدة الكبرى التى تقوم على أساسها الجماعات السياسية والمدنية فى الولايات المتحدة ؛ فترى رب الأسرة يلتزم هذه القاعدة مع أولاده ، ويطبقها السيد على أتباعه وحشمه ، وتطبقها القرية على مواطنيها جميعاً ، والمقاطعة على قراها ، والولاية على مقاطعتها ، والاتحاد على الولايات كلها .. فإذا امتدت هذه القاعدة وشملت الأمة كلها صارت هى مذهب سيادة الشعب .

وهكذا نرى أن مبدأ الجمهورية الأساسى فى الولايات المتحدة هو نفسه المبدأ الذى يسيطر على الشطر الأعظم من أعمال بنى الإنسان . فالأفكار الجمهورية تتسرب إلى جميع أفكار الأمريكيين وعاداتهم ، وتعترف بها القوانين اعترافاً رسمياً .. فقبل تغيير القوانين إذن ، يجب أن يحدث انقلاب يشمل المجتمع كله ... فحتى دين أغلب المواطنين فى أمريكا جمهورى ، مادام يخضع الحقائق المتصلة بالآخرة لعقل الفرد ، كما أن مصالح الشعب الدنيوية قد تركت ، فى عالم السياسة ، لفطرته السليمة . وهكذا صار لكل إنسان الحرية فى أن يختار الطريق الذى يعتقد أنه سيؤدى به إلى الجنة – كما أن القانون يخول لكل مواطن الحق فى أن يختار شكل الحكومة التى تحكمه .

وواضح أن لاشىء غير سلسلة متلاحقة من الأحداث ، كل حادث منها يتجه نفس الاتجاه ، يمكن أن تحل محل هذه المجموعة من القوانين والآراء والآداب ، مجموعة أخرى مضادة لها من قوانين وآراء وآداب .

لو قدر للمبادىء الديمقراطية أن تزول من أمريكا ، فإنها لن تستسلم إلا بعد عملية اجتماعية شاقة تتعطل كثيراً ، ثم تعود وتستأنف عملها من جديد ، وسيكون لها نهضات عدة ظاهرة ، ولن تزول تماماً ، إلا عندما يأتى شعب جديد كل الجدة ويحل محل الشعب الموجود الآن .. هذا وليس ثمة ى علائم أو نذر عن اقتراب مثل هذا الانقلاب .. ولا شىء

يدهش من ذلك التهيج الصاخب الذى يصادفه فى المجتمع السياسى . فالقوانين تتغير باستمرار .. ويبدو لأول وهلة أنه من المستحيل على أمة مترددة مثل هذا التردد بشأن ما تريد، أن تتحاشى فى فترة قصيرة كل القصر اختيار شكل جديد كل الجدة من أشكال الحكم . ولكن أمثال هذه المخاوف سابقة لأوانها . فعدم الاستقرار الديمقراطى الذى يؤثر فى المؤسسات السياسية نوعان ، يجدر بنا ألا نخلط بينهما . فأول هذين النوعين يعدل القوانين الثانوية ، ولا يتنافى مع أية حال اجتماعية مستقرة كل الاستقرار . أما النوع الآخر فيهز الدستور ويزعزعه من أساسه ، ويهاجم مبادىء التشريع الأساسية ، وتعقبه دائماً متاعب وثورات . وتكون الأمة التى تعانى منه الكثير فى حالة عنيفة وعابرة لاتلبث أن تزول ، ويحل محلها غيرها .

لقد علمتنا الخبرة أن ليس بين هذين النوعين من عدم الاستقرار أى اتصال ضرورى ، لأنهما وجدا متحدين ، أو منفصلين بحسب الأوقات والأحوال . فالأول عام فى الولايات المتحدة، وليس الثانى . فكثيراً ما يغير الأمريكيون قوانينهم ، أما أساس الدستور فلايمسونه . فهو موضع احترام دائم منهم .

هذا وقد سيطر فى أيامنا هذه المبدأ الجمهورى على أمريكا ، كما كان يسيطر المبدأ الملكى على فرنسا أيام لويس الرابع عشر . فلم يكن الفرنسيون فى ذلك العصر أصدقاء الملكية فحسب ، بل كانوا يظنون أنه من المستحيل أن يحل شىء آخر محل هذا المبدأ الملكى . فقد استقبلوه كما نستقبل نحن أشعة الشمس ، وعودة الفصول المختلفة . فليس للسلطة الملكية عندهم أى خصوم يعارضونها ، ولا أنصار ، يدافعون عنها ؛ وكذلك الحال فى الحكومة الجمهورية فى أمريكا ، فلا نزاع فى أمرها ، ولا خصوم لها ، ولا حاجة بها إلى أدلة وحجج ، فقد تم ذلك كله باتفاق ضمنى صامت ، كأنه نوع من الإجماع المطلق .

ومع ذلك ، فمن رأيى ، أن سكان الولايات المتحدة ، بتغييرهم أشكال الإدارة عندهم بمثل تلك الكثرة التى درجوا عليها ، إنما يضرون باستقرار حكومتهم . هذا ، ويخشى على الناس الذين يصدمون باستمرار فى مقاصدهم ومشروعاتهم من جراء توالى التغيير فى التشريعات – يخشى عليهم أن يعتادوا النظر إلى الجمهورية على أنها نظام متعب من نظم الحكم . فقد يشكك الشر الناجم من عدم استقرار القرارات والقوانين الثانوية ، الناس فى طبيعة مبادىء الدستور الأساسية ، فيؤدى بطريقة غير مباشرة إلى حدوث ثورة أو انقلاب ، ولكن هذا اليوم لايزال بعيداً كل البعد .

ومن الميسور أن نتكهن ، من الآن ، بأن الأمريكيين إذا ما أضاعوا مؤسساتهم الجمهورية وصلوا سريعاً إلى حكومة استبدادية ، من غير أن يمروا بفترة طويلة من الملكية المحددة . فقد لاحظ منتسكيو : ليس ثمة شىء أكثر إطلاقاً من سلطة أمير يتولى العرش

عقب جمهورية مباشرة . لأن السلطات غير المحدودة التي كانت قد وضعت بكل جرأة فى أيدى حاكم منتخب ، تنقل إلى أيدى ملك وراثى ، وهذا حق فى جملته ، ولكنه يصدق بوجه خاص على جمهورية ديمقراطية . فالحكام فى الولايات المتحدة لاتنتخبهم طبقة خاصة من المواطنين ، بل تنتخبهم غالبية الأمة . ولما كانوا الممثلين المباشرين لأهواء الجمهور . ويعتمدون كل الاعتماد على مشيئته وعلى هواه ، فهم لايستثيرون كراهية ولا خوفاً . ومن ثم ، كما أشرت من قبل ، لم تتخذ سوى احتياطات قليلة للحد من سلطانهم ، بل ترك لهم قسط كبير من السلطة التحكمية ، فترتب على هذا الوضع عادات راسخة لاتزول . فالحاكم الأمريكى سيحتفظ بسلطته غير المحدودة ، ولكنه لايكون عندئذ مسئولاً عنها ، ومن المستحيل على أحد قبول أى قيود أو حدود يمكن أن تفرض عندئذ على استبداده وطغيانه .

وينتظر بعض الساسة الأوربيين أن يروا الأرستقراطية تقوم فى أمريكا ، وقد تنبأوا فعلاً بالوقت الذى تتولى فيه أزمة الحكم ، وعينوه على وجه التحديد . هذا ، وسبق أن أشرت إلى ما أعود وأكرره الآن ، من أن نزعة المجتمع الأمريكى الحالية تبدو أنها تزداد كل يوم ديمقراطية عن اليوم الذى قبله ، ومع ذلك فلست أؤكد أن الأمريكيين لن يُضيِّقوا فى وقت ما فى المستقبل دائرة الحقوق السياسية ، أو يصادروا هذه الحقوق على طبقة خاصة من المواطنين ، أو بعبارة أخرى لاأعتقد أبداً أنهم سينشئون طبقة أرستقراطية فى يوم ما .

تتكون كل هيئة أرستقراطية من عدد معين من المواطنين لايعلون عن جملة الشعب علواً كبيراً ، ومع ذلك يتبوءون مركزاً دائماً فوق مستوى الشعب . فهى هيئة من الناس يسهل الاتصال بها ويتعذر الاعتداء عليها ، فالشعب متصل بها فى كل يوم ، ولكنه ، مع ذلك ، لايستطيع أن يندمج فيها أبداً . وليس ثمة شيء يتنافى مع الطبيعة البشرية ، ومع الغرائز الخفية فى النفس البشرية ، تنافياً أكثر من مثل هذا النوع من الخضوع ، فمن يتركون وشأنهم يعملون بحسب ماتوحيه إليهم نفوسهم ، ويؤثرون دائماً أن يحكمهم ملك غشوم متحكم ، من أن تدير شئونهم أرستقراطية ، بانتظام . فالمؤسسات الأرستقراطية لاتستطيع أن تعيش من غير أن تجعل تفاوت الناس مبدأ أساسياً لها فتجعله من البداية أمراً مشروعاً ، ثم تعمل به فى الأسرة كما تعمل به فى المجتمع . ولكن هذه كلها أمور تناقض المساواة الطبيعية كل التناقض ، لدرجة أنها لايمكن أن تنتزع من الناس إلا بالقوة والعنف .

لاأظن أحداً يستطيع أن يذكر لنا شعباً واحداً منذ وجدت المجتمعات الإنسانية إلى الآن ، قد أقام باختياره الحر ، وبجهوده نفسه أرستقراطية فى عقر داره . فجميع الأرستقراطيات التى ظهرت فى العصر الوسيط لم تقم إلا بالفتوح الحربية ، فالفاتح هو النبيل . ويصبح المقهورون أقناء عبيداً للأرض ، وعندئذ يفرض التفاوت -وعدم المساواة-

على الناس بالقوة، وما إن دخل مرة فى عادات البلاد وآدابها، حتى استقر وبقى، وصار بطبيعة الحال جزءاً من القوانين. هذا، وقد وجدت جماعات كانت أرستقراطية منذ بداية نشأتها، بسبب ظروف وأحوال سابقة على وجودها هذا، ثم صارت تزداد ديمقراطية عصراً بعد عصر. وهذا ما حدث للرومان، وللبرابرة من بعدهم. فلو أن شعباً نشأ فى الحضارة والديمقراطية، ثم يقيم التفاوت بين الناس تدريجياً حتى يصل به الأمر إلى إقامة امتيازات خاصة، مصونة لا يتعدى على أصحابها أحد، وطبقات اجتماعية مغلقة، لا يدخلها غير أعضائها -، لكان ذلك بدعة جديدة فى العالم حقاً. وليس ثمة ما يدل على أن أمريكا ستكون أول أمة تقدم لنا مثالاً على ذلك.

بضع ملاحظات على الأسباب التى أدت إلى ازدهار التجارة فى الولايات المتحدة

هيأت الطبيعة الولايات المتحدة لأن تكون أمة بحرية عظيمة - مدى سواحلها - عمق مرافئها - طول أنهارها - ومع ذلك فتفوق الأمريكيين فى التجارة يرجع إلى أسباب أخلاقية وفكرية أكثر مما يرجع إلى ظروف بلادهم الطبيعية - السبب فى هذا الرأى - مستقبل الأمريكيين الإنجليز من حيث هم أمة تجارية - انحلال الاتحاد لا يؤدى إلى تعطيل نشاطه التجارى - سبب ذلك - سيقوم الأمريكيون بطبيعة الحال بسد احتياجات أمريكا الجنوبية - وسيصبحون كالإنجليز وكلاء تجاريين لجزء كبير من العالم.

تمتد سواحل الولايات المتحدة من خليج «فنداى» إلى نهر «سابابن» الذى يصب فى خليج المكسيك؛ ويبلغ طولها أكثر من ألفى ميل، متصلة كلها بعضها ببعض، وخاضعة لحكومة واحدة. فليس فى العالم أمة تملك موانىء أوسع وأعمق وأكثر أمناً للتجارة مما يملكه الأمريكيون.

فسكان الولايات المتحدة شعب متحضر عظيم ألقت به يد الأقدار وسط بلاد غير منزرعة، تبعد ثلاثة آلاف ميل عن مركز الحضارة، فلا غرو إن كانت أمريكا بحاجة مستمرة إلى أوربا. هذا، وليس من شك فى أن الأمريكيين سيضطرون آخر الأمر إلى أن ينتجوا، أو يصنعوا فى بلادهم القسط الأكبر مما يحتاجون إليه من السلع، ومع ذلك فهاتان القارتان لا يمكن أن تستغنى إحداهما عن الأخرى، فالروابط الطبيعية التى تربط احتياجاتهما، وأفكارهما، وعاداتهما بعضها ببعض كثيرة.

فللاتحاد سلع خاصة به أصبحت الآن ضرورية للأوربيين لأنها لا يمكن أن تزرع فى أراضيهم، أو بعبارة أخرى لا تزرع إلا بنفقات باهظة.. والأمريكيون لا يستهلكون من هذه المحصولات سوى جزء صغير، ومن ثم فهم على استعداد لأن يبيعوا للأوربيين الفائض عن حاجتهم منها. فأوربا سوق أمريكا إذن، كما أن أمريكا سوق أوربا. فالتجارة الخارجية ضرورية تمكين سكان الولايات المتحدة من نقل مواردهم إلى الموانىء الأوربية، كما أنها

ضرورية تمكين أوربا من إمداد أمريكا بالسلع المصنوعة . فعلى الولايات المتحدة إذن ، إما أن تقدم للأمم البحرية الأخرى أعمالاً كثيرة ، حتى ولو هجرت هى الاشتغال بالتجارة ، كما فعل الأسبانيون فى المكسيك إلى الآن ، وإما أن تعمل على أن تصبح دولة من أكبر الدول البحرية فى العالم .

لقد أظهر الأمريكيون الإنجليز دائماً ميلاً شديداً إلى العمل فى البحار . فقد حطم إعلان الاستقلال القيود التجارية التى ربطت الأمريكيين ببلاد الإنجليز ، وكان ذلك حافزاً قوياً جديداً حرك ميولهم البحرية وأبرزها . فازدادت منذ ذلك الوقت حمولات سفن الولايات المتحدة زيادة سريعة تشبه زيادة سرعتها فى عدد السكان . ويقوم الأمريكيون أنفسهم بنقل تسعة أعشار ما يستهلكون من المنتجات الأوربية التى يستوردونها ، وينقلون على سفنهم ثلاثة أرباع ما يصدرونه إلى موانىء أوربا للمستهلك الأوربى . فسفن الولايات المتحدة تملأ موانىء الهافر ولفربول على حين أن عدد السفن الإنجليزية والفرنسية قليل نسبياً .

وهكذا صار التاجر الأمريكى لاينافس التجار فى بلاده فحسب ، بل صار ينافس تجار الأمم الأوربية فى موانئهم . ويرجع ذلك إلى أن سفن الولايات المتحدة تمخر البحار بنفقات أقل . فمادامت سفن أمريكا التجارية تحافظ على هذه الميزة ، فإنها سوف تحتفظ بما اكتسبته ، وتظل تزداد ازدهاراً باستمرار .

ليس من السهل تحديد السبب الذى يجعل الأمريكيين يسيرون سفنهم بنفقات أقل مما تسير الأمم الأخرى سفنها بها . وقد يميل المرء إلى أن يعزو ذلك لأول وهلة إلى ما منحته الطبيعة البلاد من مزايا ، ولكن الأمر ليس كذلك ؛ فصنع سفينة أمريكية يتكلف من النفقات ما تتكلفه السفينة الفرنسية ، ذلك إلى أن صنعها ليس خيراً من سفن فرنسا ، ولا هى تعمر أطول منها ، وأجر الملاح الأمريكى أعلى من أجر زميله الأوربى ؛ ويؤيد ذلك عدد الأوربيين الذين يعملون فى سفن الولايات المتحدة التجارية . فكيف حدث إذن أن استطاع الأمريكيون أن يسيروا سفنهم بأسعار أقل مما يستطيع الأوربيون تسيير سفنهم ؟ يبدو لى أن السبب الحقيقى فى تفوقهم ليس ما لهم من مزايا جغرافية ، ولكن الأمر يرجع إلى ميزات أخلاقية وفكرية .

والموازنة الآتية توضح ما أرمى إليه . ففى أثناء المعارك التى قامت فى أثناء الثورة الفرنسية أدخل الفرنسيون نظاماً جديداً فى « التكتيك » الحربى حير أساطين القواد ، وكاد يقضى على أقدم الدول الملكية فى أوربا . فقد حاول الفرنسيون أن يحاربوا على الرغم مما كان ينقصهم من كثير من الأشياء التى كان المعتقد أنها لا يمكن الاستغناء عنها فى الحروب ، وكان لابد لهم من جهود جديدة تقوم بها جيوشهم ، لم تخطر على بال أمة من الأمم المتحضرة من قبل ، فأنجزوا أعمالاً جساماً فى وقت يكاد لا يصدق ، لقصره ؛ وخاطروا بالأرواح فى غير تردد ليحققوا الأهداف التى رموا إليها . وكان ما لدى الفرنسيين من المال والرجال أقل مما لدى أعدائهم ، وكانت مواردهم دون موارد أعدائهم بكثير . وعلى الرغم

من ذلك كان النصر معقوداً بألويتهم باستمرار ، ولم يفارقها إلا بعد أن عمد خصومهم إلى محاكاتهم واقتباس طرقهم .

ولقد أدخل الأمريكيون نظاماً مثل هذا النظام فى تجارتهم ؛ فعملوا فى سبيل رخص الأسعار ما عمله الفرنسيون فى الفتوح والانتصار على أعدائهم . فالملاح الأوربى يسير سفنه فى حزم وكياسة ، فلا تراه يقلع إلا إذا كان الجو صالحاً للإقلاع[١] . وإذا ما صادفه حادث غير منظور أرسى بسفينته فى الميناء ؛ وإذا جن الليل عمد إلى جزء من أشرعته يطويها ، وإذا ما رأى الزبد الأبيض أخذ يطفو على أثباج الأمواج فى المحيط ، مما يشر بقرب الشاطىء ، خفف من سيره ، وجعل يرصد الشمس . أما الملاح الأمريكى فيغفل كل هذه الاحتياطات ، ويقتحم هذه الأخطار فى غير مبالاة ؛ فيرفع مرساته ، ويقلع بسفينته قبل أن تهدأ هائجة العاصفة ، وينشر قلوعه تستقبل الريح بالليل وبالنهار ؛ وإذا ما أصيبت سفينته بشىء من العطب من جراء العاصفة ، قام بإصلاحه ، فى أثناء مسيره ؛ وإذا ما اقترب من نهاية المطاف اندفع نحو الشاطىء ، كأنه قد لمح الميناء فعلاً . وكثيراً ما تتعرض سفن الأمريكيين للعطب والتحطم ، ولكن ليس ثمة تاجر يعبر البحار بالسرعة التى يعبرها بها الأمريكيون . ولما كانوا يقطعون المسافة التى كان يقطعها الملاحون الأوربيون ، فى وقت أقصر ، فهم يتمونها بنفقات أقل .

ومن عادة الملاح الأوربى أن يمر بعدة موانىء مختلفة فى أثناء رحلته الطويلة ، ويضيع كثيراً من الوقت الثمين فى دخول الميناء وفى انتظار هبوب الريح المواتية ، قبل أن يخرج من المرفأ . ذلك إلى أنه يدفع كل يوم رسوماً نظير بقائه فى الميناء . أما الملاح الأمريكى فيبدأ من «بوسطن» ليشترى شاياً من الصين فيصل إلى ميناء كانتون ثم يقفل راجعاً . ففى أقل من سنتين يقطع ما يعادل محيط الكرة الأرضية ، ولا يكون قد رأى الأرض غير مرة واحدة . صحيح أنه قد لا يتناول غير الماء الأجاج طوال الثمانية أو العشرة الشهور التى قد يظل طول سفرته يصارع البحر والمرض والتعب ، ولكنه بعد أوبته من رحلته الطويلة يستطيع أن يبيع رطل الشاى بأقل مما يبيعه به التاجر الإنجليزى بنصف بنس ، وبذلك يكون قد حقق موارده .

لا أستطيع التعبير عما أقصده بأفضل من أن أقول إن الأمريكيين يبدون نوعاً من البطولة فى طريقهم التى ينهجونها فى التجارة ؛ أما التاجر الأوربى فيشق عليه دائماً أن يحاكى منافسه الأمريكى الذى صار ، بالنظام الذى أسلفت شرحه ، لا يجرى على خطط مدروسة من قبل ، بل يعمل مدفوعاً بحوافز من سليقته .

يدرك سكان الولايات المتحدة جميع الاحتياطات والرغبات التى تترتب على استبحار الحضارة وتقدم العمران ، وإذ كانوا غير محوطين ، كما هى الحال فى أوربا ، بشعوب نظمت شئونها بمهارة على نحو يسد هذه الحاجات وتلك الرغبات ، فقد وجدوا أنفسهم مضطرين

---

(١) لا يخفى أن السفن الشراعية كانت لا تزال هى وسائل النقل البحرى . فأول سفينة بخارية اجتازت المحيط الأطلسى من أوربا إلى أمريكا قامت من أوربا فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٣٨ .

فى كثير من الأحيان إلى أن يحصلوا بأنفسهم على مختلف الأشياء التى جعلها التعليم والعادة أموراً ضرورية لاغنى عنها. فكثيراً ما يحدث فى أمريكا أن يكون الشخص الواحد هو الذى يحرث الأرض بنفسه، ويبنى مسكنه، ويهيىء عدده وآلاته، ويصنع حذاءه ويغزل الخيوط البسيطة التى ينسج بها كساءه. وليس من شك فى أن هذا كله مضر بتجويد الصنعة وإحكامها ولكنه يعاون كل العون على إيقاظ ذكاء العامل. فليس ثمة شىء يجعل المرء مادياً ويجرد شغله من أدنى أثر للعقل والتفكير، مثل الإسراف فى تقسيم العمل. ففى بلاد أمريكا، حيث الأخصائيون نادرون، لايتطلب الأمر ممن يريد الاشتغال بحرفة ما أن يمضى وقتاً طويلاً فى التدرب عليها. فلاغرو أن كان الأمريكيون يغيرون بكل سهولة الوسائل التى يكسبون بها رزقهم. ويكيفون مهنهم بحسب ما تقتضيه أحوالهم. ولا يشق عليك أن تصادف أشخاصاً اشتغلوا على التوالى محامين وزراعاً، وتجاراً وقسساً وأطباء. فإن كان الأمريكى لايبلغ فى أية حرفة يمتهنها درجة الكمال التى يبلغها الأوربى فإنه قد زاول على الأقل الكثير من الحرف حتى لاتكاد تكون ثمة حرفة يجهلها كل الجهل. إن مقدرته أعم وأشمل من مقدرة الأوربى. وأفق تفكيره أوسع.

الأمريكيون لايتقيدون أبداً بقواعد المهنة المقررة، فهم يعملون على تفادى كل تحزب يتعلق بمركزهم الحالى، ولا يتعلقون بطريقة معينة من طريق العمل أكثر من تعلقهم بغيرها، ولا هم يميلون إلى إيثار طريقة عتيقة على أخرى جديدة. فليس فيهم عادات راسخة متأصلة، وليس أسهل عليهم من أن ينفضوا عن أنفسهم الأثر الذى قد تتركه فيهم عادات الدول الأخرى، اعتقاداً منهم بأن بلادهم تختلف عن سائر بلاد العالم، وأن موقعها لامثيل له فيه. فأمريكا بلاد العجائب حقاً. فكل شىء فيها فى حركة دائمة لاتنقطع، وكل تغيير يعد فى نظرهم تحسيناً. ففكرة التجديد متصلة عندهم بفكرة التحسين اتصالاً وثيقاً لاينفصم. فظاهر أنهم لم يفرضوا أى حد من حدود الطبيعة على جهود الإنسان ونشاطه، فالأمريكى يرى أن الأمور التى لم تعمل ليست سوى تلك التى لم يحاول أحد أن يعملها بعد.

إن التغيير الدائم الحادث فى الولايات المتحدة، وتغير حظوظ الناس وكثرة ما يجرى من تقلبات فى ثروة البلاد العامة، وثروة الفرد الخاصة – كلها تجعل عقول الشعب فى استثارة موصولة لاتنقطع أشبه بحمى المحموم، مما يشجعهم على المزيد من بذل الجهود، ويجعلهم فوق مستوى البشر العادى، إن صح لنا هذا التعبير. فحياة الأمريكى تمر كلها وكأنها لعبة من ألعاب الحظ والمصادفة أو أزمة ثورية، أو معركة من المعارك. ولما كانت الأسباب الفعالة باستمرار فى طول البلاد وعرضها واحدة لاتتغير، فقد صارت فى النهاية حافزاً قوياً كل القوة يدفع الخلق القومى إلى المزيد من التماسك والثبات. فكل أمريكى، لابد أن يكون إذن شخصاً ذا رغبات وميول قوية، مغامراً محباً للمخاطرات، وقبل كل شىء، مغرماً كل الغرام بكل جديد. وتتجلى هذه النزعات نفسها فى كل ما يزاوله، فهو يدخلها فى قوانينه السياسية، وفى معتقداته الدينية، ونظرياته فى الاقتصاد الاجتماعى، بل وفى هواياته وأشغاله المنزلية، وينقلها معه إلى أعماق الغابات كما يتبعها كذلك فى إدارته

الأعمال فى المدينة . فهذا الغرام نفسه ، إذا ما طبق على التجارة الخارجية ، جعل التاجر الأمريكى أرخص تجار الدنيا كلها وأسرعهم فى تلبية الطلبات .

ومادام ملاحو الولايات المتحدة يحتفظون بهذه المزايا العقلية وبتفوقهم العملى الذى يستمدونه منها ، فإنهم لا يستمرون فى سد حاجات المنتجين والمستهلكين فى بلادهم فحسب ، بل سيتجهون إلى أن يكونوا الوكلاء التجاريين للأمم الأخرى ، مثلهم فى ذلك مثل الإنجليز . وقد أخذت هذه النبوءة تتحقق فعلاً ، فنرى التجار الأمريكيين يعملون وسطاء فى تجارة كثير من الأمم الأوربية وستكون أمريكا نفسها مجالاً أوسع من أوربا لنشاطهم .

أصبحت المستعمرات الكبرى التى أنشأها الإسبانيون والبرتغاليون فى أمريكا الجنوبية إمبراطورية واسعة[1] . ولكن الظلم المتتالى والحروب الأهلية تعمل الآن على تدمير هذه الأقاليم المترامية الأطراف . فعدد السكان لا يزداد ، وسكانها القليلون المبعثرون فى كل مكان منهمكون كل الانهماك فى شئون الدفاع عن النفس ، حتى بلغ بهم الأمر أنهم لم يعودوا يحاولون تحسين أحوالهم . ولكن الأمر لن يظل كذلك على الدوام . لقد نجحت أوربا بجهودها ، فى اختراق ظلمات العصور الوسطى . ففى أمريكا الجنوبية نفس القوانين والعادات التى للأوربيين ، وفيها بذور الحضارة التى برزت ونمت بين دول أوربا ، أو ما تفرع منها ، وذلك فضلاً عن المزايا والفوائد المستمدة من حضارة الأوربيين ؛ فما الذى يجبرها على أن تظل غير متحضرة إذن ؟ لا يخفى أن المسألة مسألة وقت ليس إلا ، ففى المستقبل ، وقد يكون هذا المستقبل قريباً أو بعيداً ، سيكون سكان أمريكا الجنوبية أمماً مزدهرة ومستنيرة .

ولكن عندما يشعر الإسبانيون والبرتغاليون الذين فى أمريكا الجنوبية بالاحتياجات العامة التى تتطلبها جميع الأمم المتحضرة ، سيظلون ، مع ذلك ، عاجزين عن سد هذه المطالب بأنفسهم . وإذ كانوا أصغر أبناء الحضارة سناً ، كان عليهم ، بالضرورة ، أن يسلموا بتفوق إخوتهم الأكبر منهم . إنهم سيظلون زراعيين أمداً غير قصير ، قبل أن ينجحوا فى تصنيع بلادهم ، أو فى التجارة - وسيحتاجون إلى الوسطاء ليقايضوا لهم بمنتجاتهم - المنتجات التى تمس إليها الحاجة من وراء البحار .

ليس من شك فى أن الأمريكيين الشماليين سيدعون فى يوم قريب لأن يزودوا أمريكيى الجنوب بما يحتاجون إليه من السلع . فقد جعلتهم الطبيعة متجاورين فى الديار ، وزودت الأولين بكل وسيلة ممكنة لمعرفة هذه الاحتياجات وتقديرها ، ولإقامة علاقات دائمة بتلك الدول ، ولملء أسواقها بالسلع تدريجياً . هذا ، ولا يخشى تاجر الولايات المتحدة

---

(١) تحررت البرازيل من الاستعمار البرتغالى سنة ١٨١٤ وأصبحت مملكة فى ١٣ مايو سنة ١٨٢٢ واختير دون بدور حامياً للبرازيل مدى حياته وأعلن إمبراطوراً عليها فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٢٢ - هذا وقد عزل ابنه وهو يحمل اسم أبيه نفسه سنة ١٨٨٩ ، وهكذا وبعد ٦٧ سنة من الحكم الإمبراطورى صارت دولة البرازيل جمهورية اتحادية باسم ولايات البرازيل المتحدة .

من أن يخسر هذه المزايا الطبيعية . فإن كان دون التاجر الأوربى بكثير ، فهو يفوقه من نواح عدة . فقد صار لأمريكيى الولايات المتحدة نفوذ أدبى عظيم فى كل شعوب الدنيا الجديدة . فهم مصدر وحيها وتفكيرها .

وقد ألف سكان هذه القارة أن يعدوا الأمريكيين أكثر أعضاء الأسرة الأمريكية استنارة وقوة وثراء . فكل الأبصار تتجه إذن إلى الولايات المتحدة ، إذ هى المثل الذى تحاول الجماعات الأخرى أن تحاكيه ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . فهى تقتبس مبادئها السياسية وقوانينها من الاتحاد الأمريكى .

هذا ، ويقف أمريكيو الولايات المتحدة إزاء سكان أمريكا الجنوبية نفس الموقف الذى وقفه أجدادهم الإنجليز من قبل إزاء الإيطاليين والإسبانيين والبرتغاليين وسائر دول أوربا التى تحصل على أدوات استهلاكها اليومى من إنجلترا ، بسبب تخلف هذه الدول عن الإنجليز حضارياً وتجارياً ، فإنجلترا تعد الآن المستودع الطبيعى لجميع الدول التى يسهل الاتصال بها أو معظمها على الأقل . وسيقوم الاتحاد الأمريكى بالدور نفسه هذا فى النصف الآخر من الكرة الأرضية . فكل دولة تأسست فى الدنيا الجديدة ، أو ازدهرت فيها ، إنما تأسست وازدهرت لما فيه مصلحة الأمريكيين الإنجليز هؤلاء .

فلو حدث أن انحل الاتحاد لتعطلت إلى حين تجارة الولايات التى يتكون منها الآن ، ما فى ذلك شك ، ولكنه سيكون تعطلاً أقل مما يظنه الناس . ولا يخفى أن الولايات المتحدة ستظل متحدة بعضها مع بعض ، مهما حدث من أمور ؛ فهى متجاورة وتتمتع بوحدة فى مصالحها ، وفى آرائها ، وكذلك فى أخلاقها وآداب السلوك عندها ، فهذه الولايات وحدها قوة بحرية كبرى . وحتى إن فرضنا أن الجنوب استقل عن الشمال فإنه سيظل مفتقراً إلى خدمات الولايات الشمالية . وقد سبق أن أشرت إلى أن أقاليم الجنوب لا تعد بلاداً تجارية ، وليس لدينا اليوم شىء يدل على أنها ستكون كذلك يوماً ما . فسيظل الأمريكيون الذين يقطنون جنوب الولايات المتحدة مضطرين زمناً طويلاً إلى أن يلجأوا إلى الأجانب ليصدروا لهم غلاتهم ومنتجاتهم ، وليزودوهم بالسلع اللازمة لسد احتياجاتهم . ولكن لا شك فى مقدرة الولايات الشمالية على أن تقوم للجنوبيين بأعمال الوسيط بأجور أرخص مما يمكن أن يقوم لها بها سائر التجار . وعلى ذلك فالجنوبيون سيظلون يحتفظوَن بخدمات الشماليين التجارية هذه ، لأن رخص الأسعار هو القانون الأساسى فى الاتجار . وليس فى مقدور الإدارة السيادية العليا ، والنعرات القومية أن تظل تقاوم رخص الأسعار هذا زمناً طويلاً . ولا شىء أقسى من الكراهية التى بين أمريكيى الولايات المتحدة والإنجليز ، ولكن على الرغم من هذا الشعور العدائى فالأمريكيون يستمدون أكثر مما عندهم من السلع المصنوعة من إنجلترا ، لأنها توردها لهم بأسعار أقل من أية دولة أخرى . وعلى هذا فازدهار أمريكا المتزايد يصبح ، على الرغم من حقد الأمريكيين ، من مصلحة الصناعات الإنجليزية .

يدلنا العقل ، وتؤيده الخبرة أن الازدهار التجارى لايدوم طويلاً إذا لم تسنده وقت الحاجة قوة بحرية . فهذه حقيقة تعرفها الولايات المتحدة حق المعرفة كما تعرفها كل دولة أخرى . لقد استطاع الأمريكيون أن يجعلوا عَلَمَهم (رايتهم) محترماً ، ولن تمضى سنوات قلائل حتى يصبح مرهوب الجانب . وإنى لواثق من أن حل الاتحاد لن يؤدى إلى إضعاف قوة الأمريكيين البحرية . بل إنه ليعاون كل العون على زيادتها وتقويتها . فالولايات التجارية مرتبطة فى الوقت الحاضر بولايات أخرى ليست تجارية تنظر متحسرة إلى تزايد قوة بحرية لايتيسر لها أن تفيد منها إلا بطريقة غير مباشرة . وعلى النقيض من ذلك ، إن توحدت الولايات التجارية ، وجعلت من نفسها أمة واحدة ، تبوأت التجارة مركز الصدارة فى مصالحها القومية ، وعندئذ تكون مستعدة للقيام بتضحيات كبيرة لحماية سفنها التجارية ، وليس ثمَّ شيء يحول دون استمرارها فى رغباتها فى هذه المنطقة .

الأمم كالأفراد ، يكاد الواحد منهم ، يكشف دائماً منذ صغره ، عن الملامح الرئيسية لمستقبله المقدر له . فكلما فكرت فى المهمة التى يبديها الأمريكيون فى التجارة ، والميزات التى تعاونهم ، والنجاح الذى يصاحب مايقومون به من مشروعات تجارية ، لايسعنى إلا أن أعتقد أنهم سيكونون فى يوم ما أعظم دولة بحرية فى العالم ، فقد ولدوا ليسيطروا على البحار ، كما سيطر الرومان على البر من قبل .

ختـــام

هأنذا قاربت الفراغ من بحثى . فقد حاولت ، طيلة الكلام على مستقبل الولايات المتحدة ومصائرها ، أن أقسم الموضوع أقساماً متمايزة ، كى يتيسر لى توفية كل قسم حقه من الدرس . أما الآن فأود أن أنظم كل ما سبق أن قلته فى سلك واحد ، وأنظر إليه من وجهة نظر واحدة . وسأراعى أن يكون ما سأذكره خلواً من التفصيلات ، ولكنه أوثق وأكثر توكيداً . وسأرى كل شىء على صورة أقل وضوحاً ، بيد أنى سأميز الحقائق الرئيسية تمييزاً أدق . ألا ترى السائح الذى غادر توا إحدى المدن الكبرى وجعل يصعد فى التل المجاور لها ، لا يستطيع كلما ابتعد عنها ، أن يرى الناس الذين تركهم فيها توا ، ويرى مساكنهم وقد اختلطت عليه حتى بدت له كتلة واحدة ضخمة ، ولم يعد فى استطاعته أن يميز الميادين العامة ، ولا يكاد يرى الطرق الكبرى ؟ ومع ذلك فهو لا يجد أية صعوبة فى تتبع تخوم المدينة ، ويستطيع لأول مرة أن يرى شكلها كلها جملة واحدة . ويخيل إلى أنى أرى مستقبل الجنس البريطانى فى أمريكا الشمالية . فتفصيلات هذه الصور العريضة الهائلة ستبقى غامضة ، ولكن نظرتى ستشمل الكل فى جملته ، وسيتاح أن أكون فكرة جلية عن الموضوع كله .

إن الأراضى التى تملكها الولايات المتحدة الأمريكية الآن ، أو تحتلها تبلغ ١/٢٠[1] من جملة الأراضى القابلة للسكنى فى العالم كله . ومهما كانت هذه الأراضى فسيحة فلا يخطرن بفكر أحد أن الأمريكيين الذين من أصل إنجليزى سيظلون دائماً يعيشون فى نطاق حدودها . والواقع أنهم قد تجاوزوا هذه الحدود بمراحل طوال .

هذا ، وقد أتى على الفرنسيين حين من الدهر كانوا هم أيضاً يستطيعون أن يخلقوا أمة فرنسية عظيمة فى برارى أمريكا ومجاهلها كى يقاوموا بها ما للإنجليز من سلطان على مقدرات تلك الدنيا الجديدة . فقد كانت فرنسا تملك إقليماً واسعاً فى أمريكا الشمالية لا تقل مساحته كثيراً عن مساحة أوربا بأسرها . فكانت أنهار هذه القارة الثلاثة العظمى تجرى فى أملاكها ، وكانت القبائل الهندية التى تقطن بين مصب نهر سنت لورانس ودلتا المسيسبى لم تتعود التخاطب بأية لغة غير اللغة الفرنسية ، وكانت جميع الجاليات الأوربية المبعثرة فى هذا الإقليم المترامى تذكر الناس بما للفرنسيين من تقاليد . فكنت تسمع أسماء مثل لويزبرج **Louisburg** وممرانسى **Montmorency** ودوكين **Duquesne** وسان لوى **St. Louis** وفانسن **Vincennes** ونيو أورليانز **New Orleans** فتلك هى أسماؤهم[2] — وكلها عزيزة على فرنسا وعزيزة على أسماع بنيها ، ومألوفة لهم كل الألفة .

---

(١) لم تعد هذه النسبة كذلك الآن ، لتزايد المعمور فى العالم بطبيعة الحال .

(٢) كانت لويزبرج حصن «أكادى» وهى نوفاسكوشيا الحالية إحدى مقاطعات كندا . وكانت ممرانسى فى مستعمرة كويبك . أما دوكين فتقع جنوبى بحيرة أيرى وتقع سان لوى عند ملتقى نهر الميسورى بالمسيسبى . وفانسن بلدة فى ولاية أنديانا على الضفة اليسرى من نهر الويش . ونوفل أورليان (نيو أورليانز) تقع عند مصب نهر المسيسبى وقد أسسها فرنسى سنة ١٧١٨ وصارت بعد خمس سنوات عاصمة لويزيانا .

ولكن ثمة ظروف عدة (إن نحن ذكرناها هنا أثقلنا على القارىء) حرمت الفرنسيين من هذه الميزات الباهرة، فحينما كان المستوطنون الفرنسيون قلة من حيث العدد، ولم ترسخ أقدامهم بعد فى الأراضى، اختفى معظمهم، وتجمع من بقى منهم فى جزء ضيق من البلاد، أصبحوا الآن خاضعين لدولة أخرى غير فرنسا. أما الأربعمائة ألف فرنسى[1] من سكان كندا الجنوبية فهم الآن بقايا أمة قديمة ضاعت فى ثنايا أمة جديدة. لقد زاد عدد السكان الأجانب حولهم باستمرار من كل ناحية وتغلغلوا وسط سادة البلاد السابقين حتى صارت هم الغلبة فى المدن، وجعلوا يعملون على إفساد لغتهم الفرنسية، فهؤلاء السكان الجدد وسكان الولايات المتحدة شىء واحد الآن. لقد كنت على حق إذن فيما أكدته من قبل بشأن أن الجنس البريطانى ليس مقصوراً على حدود الاتحاد فقد سبق أن انتشر فى الشمال الشرقى منه.

ولا شىء فى الشمال الغربى يقابلنا غير بضع محلات روسية ليست بشىء[2]، أما فى الجنوب الغربى فالمكسيك تحول دون تقدم الأمريكيين الإنجليز فى اتجاهها، مما ترتب عليه أن صار الإسبانيون والأمريكيون الإنجليز الجنسين المتنافسين اللذين يقتسمان الآن فيما بينهما أراضى الدنيا الجديدة. وقد تعينت الحدود التى تفصل بعضهما عن بعض بمعاهدة. ومع أن شروط هذه المعاهدة جاءت فى مصلحة الأمريكيين الإنجليز فلا يخالجنى شك فى أنهم لايلبثون طويلاً حتى ينقضوها، فثم أقاليم ومديريات مترامية الأطراف تمتد وراء حدود الاتحاد فى اتجاه المكسيك لاتزال إلى الآن خالية من السكان[3]، وسيتجه أهالى الولايات المتحدة إلى السكنى فى هذه الأقاليم النائية قبل أن يملأها محتلوها الشيوعيون. فسيستولون على الأراضى الزراعية، ويقيمون مؤسسات اجتماعية، حتى إذا ما جاء الملك الشرعى بأخرى وجد الصحارى والقفار قد زرعت، وقد استقر الأجانب فى هدوء وسط أملاكه وأراضيه.

فأراضى الدنيا الجديدة من حق أول من يحتلها. فهى جزاء طبيعى لأسرع الرواد وأنشطهم. وحتى البلاد التى حفلت بالسكان من قبل قد تجد شيئاً من الصعوبة فى حماية أنفسها من مثل هذا الغزو. وقد سبق أن أشرت إلى ما يجرى الآن فى ولاية تكساس. فإن سكان الولايات المتحدة يهاجرون الآن باستمرار إلى تكساس هذه حيث يشترون فيها أراضى لهم، ومع ذلك يحترمون أحكام قوانين البلاد، إلا أنهم يقيمون فيها تدريجياً سلطان لغتهم ونظم آدابهم فى الأخلاق والسلوك. إن تكساس لاتزال جزءاً من أراضى المكسيك، ولكن سيأتى عليها يوم غريب لاتجد فيها مكسيكياً واحداً. فقد حدث مثل هذا الشىء نفسه كلما اتصل الأمريكيون الإنجليز بشعب من أصل غير أصلهم.

(١) أصبح عدد الأربعمائة ألف فرنسى هؤلاء الآن أكثر من ثلاثة ملايين.

(٢) اشترت الولايات المتحدة ألاسكا من روسيا سنة ١٨٦٧.

(٣) هذه الأقاليم هى المكسيك الجديدة ويوتا وأريزونا وكاليفورنيا وقد سلمتها المكسيك إلى الولايات المتحدة بمعاهدة «جودلوب هيدالجو» سنة ١٨٤٨.

لا ينكر أحد أن الجنس البريطانى اكتسب نفوذاً عظيماً على سائر الأجناس الأوربية فى الدنيا الجديدة ، وإنه ليفوقها بمراحل بعيدة حضارة وصناعة وقوة .. ومادام هذا الجنس لا يحيط به سوى المجاهل والأقاليم القليلة السكان ، ومادام لا يصادف عدداً كبيراً من السكان المتجمعين فى طريقه ، حتى لا يستطيع أن يشق لنفسه مسلكاً وسطهم – فإنه سيظل من غير شك ينتشر . إن الحدود التى رسمتها المعاهدات لن تقف فى سبيل هذا الجنس ، بل سوف تتخطى هذه الحواجز الوهمية فى كل مكان .

ولا شك فى أن موقع الجنس البريطانى الجغرافى فى الدنيا الجديدة ملائم كل الملاءمة لانتشاره السريع . فوراء حدوده الشمالية تمتد الأقاليم القطبية الباردة ، وبعد بضع درجات من حدوده الجنوبية ، تجد المناخ الاسترالى المحرق . فالأمريكيون الإنجليز يقطنون إذن فى أكثر مناطق القارة اعتدالاً وأصلحها لسكنى البشر .

والمظنون أن زيادة عدد السكان العظيمة التى حدثت فى الولايات المتحدة إنما حدثت بعد إعلان الاستقلال ، إلا أن هذا خطأ . فقد كان السكان يزدادون عدداً بالسرعة نفسها فى نظام المستعمرات ، كما يزدادون اليوم ، أى أن عدد السكان فى الولايات المتحدة قد تضاعف فى اثنتين وعشرين سنة . ولكن هذه النسبة التى تصدق الآن على ملايين من الناس لم تكن تطبق فى ذلك الوقت إلا على الآلاف منهم فحسب . فالحقيقة عينها التى لم يكن يحس بها أحد من قرن مضى أضحت الآن جلية واضحة لكل ذى عينين .

إن عدد الإنجليز فى كندا ، وهم يعيشون فى كنف ملك ، يزداد وينتشر بنفس السرعة تقريباً التى تزداد بها الجالية البريطانية وتنتشر فى الولايات المتحدة ، وهم يعيشون – كما لا يخفى – فى ظل حكومة ديمقراطية . ففى أثناء حرب الاستقلال التى ظلت رحاها دائرة ثمانية أعوام[1] ظل السكان يزدادون زيادة متصلة ، وبالنسبة عينها . ومع أنه كان ثمة شعوب هندية قوية متحالفة مع الإنجليز فى ذلك الوقت على الحدود الغربية فإن الهجرة فى اتجاه الغرب لم تتعطل بأى حال من الأحوال ؛ وبينما كان العدو يخرب شواطىء المحيط الأطلسى فى كنتكى ، كانت الأجزاء الغربية فى بنسلفانيا وولايتى فرمنت ومين تزداد امتلاء بالسكان . هذا ، وأن حالة الاضطراب العامة التى أعقبت الحرب لم توقف اتجاه السكان عبر المجاهل والبرارى . وهكذا يتبين لنا أن اختلاف القوانين ، واختلاف الأحوال من حرب وسلام ، ومن نظام وفوضى ، لم يكن لها أى تأثير محسوس فى استمرار تقدم الأمريكيين الإنجليز وترقيهم الموصول . وهذا أمر يسهل فهمه . فليس ثمة أسباب عامة عموماً يكفى ليؤثر فى جميع أرجاء إقليم واسع هذه السعة فى وقت واحد . فإن جزءاً من البلاد يكون دائماً ملجأ أميناً من الكوارث التى قد تحل بجزء آخر . ومهما بلغ الشر ، فالعلاج الذى فى متناول الأيدى يكون أبلغ منه وأعظم .

---

(١) دارت رحى حرب الاستقلال التى أدت إلى انفصال الولايات المتحدة عن إنجلترا من سنة ١٧٧٥ إلى سنة ١٧٨٣

فلا يتصورن أحد إذن أن الحافز الذى يحرك الجنس البريطانى فى الدنيا الجديدة مما يتسنى وقفه. فتفكك الاتحاد، وما قد ينشأ عنه من العداوات وإلغاء المؤسسات الجمهورية، والحكومة الاستبدادية الظالمة التى ستعقب ذلك التفكك، قد تستطيع أن تعطل هذا الحافز ولكنها لن تستطيع أن تمنع الشعب بحال من الأحوال عن أن يحقق فى النهاية ما هو مقدر له.

فليس ثمة قوة على الأرض تمنع المهاجرين إلى أمريكا من تلك البرارى الخصيبة التى تعد موارد لكل صناعة، والتى تقوم حصناً حريزاً من كل احتياج. وأيًّا كانت الأحداث التى يأتى بها المستقبل، فلن تحرم الأمريكيين مناخهم ولن تنتزع منهم بحارهم الداخلية ولا أنهارهم العظيمة، وتربتهم وأراضيهم الخصيبة. كذلك لن تستطيع القوانين الفاسدة، ولا الثورات والانقلابات، ولا الفوضى نفسها، أن تمحو غرامهم بالرخاء والازدهار من ناحية، ولا ما فيهم من روح المغامرة من ناحية أخرى- وهما الأمران اللذان يبدوان صفتيهم المميزتين لهم، أو أن تزيل عنهم العلوم والمعارف التى تهديهم الطريق.

ففى المستقبل غير المضمون حدث واحد مؤكد، على الأقل. ففى زمن قريب -قريب لأننا نتكلم هنا عن حياة أمة- سينتشر الأمريكيون الإنجليز وحدهم فى تلك البقاع الشاسعة المترامية الأطراف والممتدة من شواطىء المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى. ولعل الجزء الذى سيشغله هؤلاء الأمريكيون الإنجليز سيعادل ثلاثة أرباع أوربا. ذلك إلى أن مناخ أوربا، ومزاياه الطبيعية لاتقل عن مزاياها. فجلى إذن أن عدد سكانها سيتناسب فى المستقبل مع عدد سكان أوربا. ولما كانت أوربا موزعة على أمم كثيرة، وتمزق شملها حروب تكاد لاتنقطع، ونشأت من آداب العصور الوسطى الوحشية، فقد بلغت كثافة السكان فيها ٤١٠ نسمة فى كل فرسخ مربع. فما الذى يمنع الولايات المتحدة من أن يزداد عدد سكانها حتى يبلغ مثل هذه الكثافة على مر الزمن؟

لا بد من مرور عصور عدة قبل أن تتغير الملامح والقسمات التى تميزت بها سلالات الجنس البريطانى وفروعه المختلفة التى فى أمريكا، وتفقد وحدتها. ولا يتسنى لأحد أن يتكهن بالوقت الذى يمكن أن يقوم فيه تفاوت دائم بين سكان الدنيا الجديدة. وأيًّا كانت الفروق، فإنهم كلهم سيحتفظون فى الوقت الحاضر، على الأقل، بأحوال اجتماعية متشابهة، وسيظلون يشتركون فى العادات والآراء التى ترتبت على قيام هذه الأحوال الاجتماعية المتشابهة.

كانت رابطة الدين قوية كل القوة فى العصور الوسطى حتى بلغت بها قوتها أنها جمعت وحدها مختلف سكان أوربا جميعاً فى حضارة واحدة. وثم ألف رابطة أخرى غير الدين تربط الإنجليز الذين يعيشون فى الدنيا الجديدة، فى عصر انتشرت فيه النزعة إلى حب المساواة بين البشر أيما انتشار. لقد كانت العصور الوسطى عهداً انقسم فيه كل شىء.

فكان كل شعب، وكل محافظة وكل مدينة، بل وكل أسرة، تحرص كل الحرص على فرديتها التي تتميز بها. أما في العصر الحاضر، فإن نزعة أخرى مناقضة لتلك، قد أخذت تسود. فظاهر أن الشعوب قد أصبحت تتجه نحو الوحدة. فوسائل الاتصال الفكرى تربط الآن أقصى أجزاء بعضها ببعض ولم يعد الناس يستطيعون أن يظلوا غرباء عن بعضهم البعض، ولا جاهلين بما يجرى في أي ركن من أركان المعمورة، مما أدى إلى أن صار الفرق الذى بين الأوربيين الآن وبين سلالاتهم في الدنيا الجديدة أقل مما كان في القرن الثالث عشر بين مدن معينة لم يكن يفصل الواحدة منها عن الأخرى سوى نهر واحد ليس إلا. فإن كانت هذه النزعة إلى التماثل قد قربت بين أمم أجنبية بعضها من بعض، فإنها من باب أولى، يجب أن تمنع ذرارى الشعب الواحد من أن يصبحوا أجانب وأغرابا بعضهم عن بعض.

فلابد أن يأتى وقت إذن يستطيع فيه مائة وخمسون مليوناً من البشر أن يعيشوا في أمريكا الشمالية، متساوين فيما بينهم، وكلهم ينتمى إلى أسرة واحدة، وترجع نشأتهم إلى سبب واحد، ويحافظون جميعاً على حضارة واحدة ولغة واحدة، ودين واحد، وعلى عرف وعادات واحدة، وتنتشر بينهم الآراء على نحو واحد، وتتجلى لهم كذلك في ألوان واحدة. هذا كله صحيح ولا شك فيه. هذه حقيقة جديدة على العالم، وعبثاً يحاول الخيال أن يتصور مداها، أما باقى الحقائق فموضع شك.

● ● ●

فى العالم الآن أمتان عظيمتان، الروسيون والأمريكيون، بدأتا من نقطتين مختلفتين، ولكن يبدو أنهما تتجهان نحو هدف واحد بعينه. فقد نشأتا كلتاهما فى الخفاء نشأة مرموقة دون أن يفطن إليهما أحد. فبينما كان العالم مشغولاً عنهما بغيرهما من الأمم، إذا بهما تقفزان فجأة إلى الصدارة، وتتبوأ كل منهما مركزها فى الصف الأول من الدول. فكأن العالم قد سمع بميلادهما وبعظمتهما معاً فى وقت واحد.

ويظهر أن سائر الأمم قد وصلت، أو كادت أن تصل، إلى حدودها التى رسمتها لها الطبيعة، ولم يبق لها إلا أن تعمل على صيانتها والمحافظة عليها. أما أمتا الروس والأمريكيين فما زالتا تنموان فعلاً، على حين توقفت الأمم الأخرى عن النمو، أو هى لم تعد تنمو إلا بكل جهد ومشقة. أما هاتان الأمتان فتتقدمان وحدهما فى سهولة وقوة فى طريق لم تستطع الأبصار بعد أن تدرك منتهاها؛ فبينما الأمريكى يجاهد ضد البرارى وضد الهمجية، يناضل الثانى ضد الحضارة، بكل ما لديه من عدة ومن سلاح. ففتوح الأمريكى تتم بواسطة المحراث بينما تتم فتوح الروسى بحد السيف. فالأمريكى يعتمد على رعايته لمصلحته الشخصية فى تحقيق أغراضه، ويدع مكاناً لقوى أفراد الشعب غير الموجهة، ولفطرتهم السليمة. أما الروسى فيركز بشكل ما كل سلطات المجتمع فى يدى شخص واحد. فالأول وسيلته الأساسية فى العمل الحرية، أما الثانى فوسيلته العبودية. لقد بدأ كل منهما من نقطة غير التى بدأ منها الآخر. فسبلهما مختلفة، ومع ذلك يبدو أن العناية الربانية قد شاءت، لأسباب تخفى علينا، أن تضع فى يدى كل منهما مصائر نصف هذا العالم.

الجـــزء الثـانى

محتويات الجزء الثانى

الصفحة

البــاب الأول
تأثير الديمقراطية فى الحركة العقلية فى الولايات المتحدة

الباب الثانى
تأثير الديمقراطية فى مشاعر الأمريكيين وعواطفهم

الباب الرابع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية فى المجتمع السياسى

مقدمة المؤلف

يعيش الأمريكيون فى حالة اجتماعية ديمقراطية ، أوحت إليهم ، بطبيعة الحال ، بقوانين معينة ، وبأخلاق سياسية معينة ؛ وغرست فى نفوسهم طائفة من الآراء والعواطف لم تكن معروفة فى المجتمعات الأرستقراطية القديمة فى أوربا ، فعدلت علاقات الناس القديمة بعضهم ببعض ، أو هدمتها ، وأقامت أخرى غيرها جديدة . وبذلك تغيرت ملامح المجتمع المدنى تغيراً كبيراً ، لايقل عن تغير معالم العالم السياسى وملامحه .

وقد عالجت الموضوع الأول فى الكتاب الذى نشرته منذ خمس سنوات عن الديمقراطية فى أمريكا ، أما الموضوع الثانى فسأتناوله فى هذا الكتاب . فهذان الكتابان متكاملان ، يتمم أحدهما الآخر ، فهما فى الحقيقة كتاب واحد .

وإنى لأبادر وأحذر القارىء من غلطة تؤذينى بالغ الأذى ، إن هو استنبط من كثرة ما أعزوه من النتائج المختلفة إلى مبدأ المساواة ، أنى أعد هذا المبدأ المسئول الأول والوحيد عن كل مايقع فى أيامنا من أحداث . ففى هذا اتهام لى بضيق الأفق وقصر النظر(١) .

هذا ، وقد ذاعت فى عصرنا طائفة من الآراء ، وبدت عواطف ونزعات ، ترجع أصولها إلى ظروف وأحوال لاعلاقة لها بمبدأ المساواة هذا ، أو هى معادية له كل العداء . فإن أنا اتخذت الولايات المتحدة مثلا . لسهل علىَّ التدليل على أن طبيعة البلاد ، وأصل سكانها ، وديانة مستوطنيها الأول ، وما اكتسبوه من معرفة وثقافة ، وعاداتهم القديمة — قد أثرت كلها ، وما زالت تؤثر ، مستقلة عن الديمقراطية ، أبلغ تأثير فى طرائق تفكيرهم ومشاعرهم . ففى أوربا نفسها أسباب أخرى مختلفة ، مستقلة عن مبدأ المساواة ، تفسر لنا الكثير مما يجرى فيها .

هذا ، وإنى لأعترف بوجود جميع هذه الأسباب المختلفة ، وبمدى تأثيرها البالغ ، إلا أن موضوعى لايقتضينى أن أتحدث عنها . فلم أتعهد بأن أبين أصل كل نزعاتنا وأفكارنا وأشرح طبيعتها ، ولكننى أحاول أن أظهر مدى تأثير هذه النزعات وتلك الأفكار ، بإقامة مبدأ المساواة بين الناس فى أحوالهم الاجتماعية .

ولما كنت مقتنعاً كل الاقتناع بأن الثورة الديمقراطية التى نراها الآن ، حقيقة قائمة

---

(١) فى هذا الاعتذار ، رد على ما يمكن أن يوجه إلى توكفيل من نقدبشأن إغفاله ما للكثير من العوامل الأخرى من تأثير فى تطور الأحوال السياسية فى الشعوب المختلفة ، مثل العوامل التاريخية والجغرافية ، والاجتماعية .

لاقبل لأحد بمقاومتها؛ وليس من المرغوب فيه، ولا من الحزم، أن نعاديها فقد يدهش بعض الناس أن يروا أنى قد وجهت، فى أثناء هذا الكتاب، عبارات قوية من النقد واللوم إلى الشعوب الديمقراطية التى خلقتها هذه الثورة. وسبب ذلك بسيط، فما أنا بخصم للديمقراطية؛ ولذا أردت أن أتحدث عنها فى صراحة وإخلاص. فالناس لا يتقبلون الحقيقة من أعدائهم، ويندر كل الندرة أن يقدمها لهم أصدقاؤهم. ولذلك عمدت إلى ذكر الحقيقة لهم صريحة سافرة، وفى اعتقادى أن أشخاصاً كثيرين سيتولون إخبار الناس بالفوائد التى يأملون أن يحصلوا عليها من إقامة المساواة بينهم، ولكن ما أقل الذين يجرؤون على الإشارة، ولو من بعيد، إلى الأخطار التى تهددهم بها هذه المساواة! فلا غرو إن وجهت نظرى إلى هذه الأخطار أصلاً. ولما كنت أعتقد أنى قد وقفت على طبيعة هذه الأخطار، وأدركتها إدراكاً جلياً، فمن الجبن أن ألتزم الصمت ولا أقول عنها شيئاً.

وإنى لأرجو أن يجد القارىء فى هذا الجزء من النزاهة ما يبدو أنهم قد لحظوه منها فى سابقه. ولما كنت أعيش وسط آراء متناقضة، قسّمت أهل بلادى (فرنسا) طوائف وشيعاً، حاولت أن أخمد فى نفسى كل كراهية أشعر بها نحو أى طائفة منها. فإن حدث أن صادف القارىء فى الكتاب عبارة واحدة يقصد بها تملق حزب من تلك الأحزاب الكبيرة التى استثارت البلاد وهاجتها، أو أية طائفة من الطوائف الصغرى التى تزعجها وتضعفها الآن، فليرفع صوته ويتهمنى.

إن الموضوع الذى تصديت لمعالجته هنا من كل جوانبه، موضوع واسع كل السعة، فهو يشمل غالبية المشاعر والآراء التى ترتبت على قيام الأحوال الجديدة فى شئون العالم، وهو موضوع فوق طاقتى، ما فى ذلك شك. ففى معالجتى له لم أستطع أن أرضى نفسى تمام الرضى، فإن عجزت عن إدراك الأهداف التى حاولت أن أبلغها فسوف ينصفنى القراء ويقولون، على الأقل، أنى قد تصورت مشروعى وسرت فيه بروح تجعلنى أهلاً لأن أظفر فيه بالنجاح.

الباب الأول

تأثير الديمقراطية فى الحركة العقلية فى الولايات المتحدة

الفصـــل الأول

منهج الأمريكيين الفلسفى

لاأعرف بلداً من بلاد العالم المتحضر يعنى بالفلسفة أقل مما تعنى به الولايات المتحدة . فليس للأمريكيين مدرسة فلسفية خاصة بهم ، ولا هم يحفلون إلا قليلاً بجميع تلك المدارس الفلسفية التى انقسمت إليها أوربا ، بل ولست أغالى إن قلت إنهم لايعرفون حتى أسماءها[1] .

ومع ذلك فلايشق علينا أن ندرك أن جل سكان الولايات المتحدة ، يستخدمون عقولهم بطريقة واحدة ، ويفكرون بحسب قواعد واحدة . وبعبارة اخرى أنهم ، من غير أن يجشموا أنفسهم مئونة تحديد هذه القواعد ، لهم منهج فلسفى عام يجرى عليه الشعب كله فى جملته .

فالسمات الرئيسية لذلك الذى أسميه منهج الأمريكيين الفلسفى هى : تحاشيهم أن تستعبدهم النظم ، والعادات ، وقواعد الأسرة وبديهياتها ؛ أو أن تستعبدهم آراء الطبقات ، وضروب التعصب القومى إلى حد ما ؛ وكذا عدم الأخذ بالتقاليد والعرف إلا من حيث هى وسائل لتحصيل المعارف ، ولا بالحقائق القائمة إلا من حيث هى دروس تستخدم فى تأدية ما يعملونه بطريقة أخرى ، وعلى صورة أفضل ؛ والبحث عن أسباب الأشياء لأنفسهم ، وفى أنفسهم وحدها ؛ والعناية بالنتائج من غير تقيد بالوسائل المؤدية إليها ؛ والنفاذ من الصورة إلى الجوهر : تلك هى سمات منهج الأمريكيين الفلسفى .

وإن أنا سرت إلى أبعد من هذا مدى ، وبحثت بين هذه السمات والخصائص المختلفة ، عن السمة الرئيسية فيها التى تكاد تشمل سائرها كله ، لوجدت أن كل أمريكى لايلجأ فى معظم العمليات العقلية التى يقوم بها العقل البشرى ، إلا إلى ذلك الجهد الفردى الذى يقوم به عقله هو .

فأمريكا إذن من أقل البلاد التى تدرس فيها مبادىء ديكارت[2] . ولكنها مع ذلك

---

(١) كان هذا صحيحاً فى عصر المؤلف إلى حد ما . ولكنه لم يعد كذلك الآن فللأمريكيين مدارسهم الفلسفية التى من أبرزها البرجمونية .

(٢) رنيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) الفيلسوف الفرنسى المشهور الذى يعد أبا الفلسفة الحديثة فضلا عن عنايته بالعلم والرياضيات . ومن أشهر كتبه الفلسفية . مقال فى المنهج (idiscours de la methode) الذى نشره سنة ١٦٣٧

من خير ما يطبقها. ولا عجب فى هذا، فالأمريكيون لايقرأون مؤلفات هذا الفيلسوف لأن أحوالهم الاجتماعية تعوقهم عن العناية بالدراسات التأملية، وإن كانوا مع ذلك يتبعون قواعد منهجه، لأن أحوالهم الاجتماعية هذه نفسها تجعل عقولهم ميالة بفطرتها إلى اتباع هذه القواعد والعمل بها .

ففي وسط الحركة الدائبة التى تسود كل مجتمع ديمقراطى، نجد الأواصر التى تربط كل جيل بآخر تسترخى أو تنفصم، وعندئذ سرعان ما يفقد كل فرد فى ذلك المجتمع كل أثر لأفكار أجداده، أو هو لايحرص عليها ولا يوليها أى اهتمام .

فالناس الذين يعيشون فى مثل هذه الحالة الاجتماعية لايستمدون معتقداتهم من آراء الطبقة التى ينتمون إليها؛ ذلك لأنه لم تعد بينهم طبقات، أو أن الطبقة التى بقيت صارت تتكون من عناصر قلقة سريعة التغير لدرجة لا يستطيع معها المجموع أن يشرف على أفراده إشرافاً حقيقياً ناجعاً .

أما من حيث تأثير عقل رجل فى عقل آخر، فذلك تأثير محدود كل الحد بالضرورة فى بلاد كل مواطنيها فى مستوى واحد، حتى أن كلا منهم ليستطيع أن يرى الآخر عن كثب، ويرجع دائماً فى كل أموره إلى عقله هو باعتباره أوضح مصدر من مصادر الهداية إلى الحقيقة وأقربها إلى نفسه، وذلك لعدم وجود أدلة ملموسة أمامهم، لايتنازع فيها اثنان، على عظمة واحد منهم وتفوقه على سواه. هذا، وليست الثقة بمثل هذا الرجل أو ذاك وحدها هى التى زالت بذلك فحسب، بل زال معها كذلك الميل إلى الثقة برأى أى إنسان من غير دليل، مهما كان حجة فى موضوعه. فلا غرو إذن أن انطوى كل إنسان على نفسه، وعزم على ألا يحكم على شيء فى هذه الدنيا إلا من وجهة نظره هو .

فعادة الأمريكيين هذه -عادة ألا يحكموا على الأمور إلا بحسب ما توحى به إليهم عقولهم وحدها- وجهت تفكيرهم إلى اعتياد عادات أخرى. فبعد أن رأوا أنهم نجحوا فى التغلب على كل مصاعبهم الصغيرة التى صادفتهم فى حياتهم العملية دون حاجة إلى الاستعانة برأى أحد، سارعوا واستنبطوا من ذلك أن كل شيء فى هذا العالم يمكن أن يفسر ويعلل فى سهولة ويسر، وأن ليس فيه شيء يند عن حدود الأفهام. ومن ثم وقعوا فى إنكار كل شيء لم يستطيعوا فهمه ولا تعليله مما لم يدع لهم سوى القليل من الإيمان بكل شيء خارق للعادة، وصاروا ينفرون كل النفور من كل شيء فوق الطبيعة. وإذ اعتادوا باعترافهم أنفسهم، ألا يعتمدوا إلا على شهادتهم فقد صاروا يميلون إلى ضرورة أن يدركوا كل ما يسترعى انتباههم، إدراكاً واضحاً كل الوضوح، ولذا صاروا يجردونه ما استطاعوا من كل ما يغشيه، ومن كل ما يفصلهم عنه ويخفيه عن أبصارهم، كى يروه عن كثب وفى رائعة النهار. وسرعان ما تؤدى بهم نزعتهم العقلية هذه إلى التنكر للأشكال والصور، حتى صاروا يعدونها غلفا لاجدوى منها، وأقيمت لتكون حواجز بينهم وبين الوصول إلى الحقيقة .

وهكذا لم يجد الأمريكيون بهم حاجة إلى استخدام منهج فلسفي يستمدونه من الكتب، بل وجدوا هذا المنهج فى أنفسهم هم. وهذا يصدق كذلك على ما يحدث فى أوربا. فهذه الطريقة عينها لم تقم ولم تنتشر بين الأوربيين إلا كلما صارت أحوال المجتمع أكثر تعادلاً ومساواة مما كانت عليه من قبل، وصار الناس أكثر شبهاً بعضهم ببعض. فلنتأمل لحظة الصلة التى تربط الفترات التى يتسنى لنا أن نتبع فيهاآثار هذا التغير.

لم يتحرج المصلحون، الذين ظهروا فى القرن السادس عشر من أن يعرضوا بعض مبادىء الاعتقاد القديم الحتمية على الفرد، ليفحصها ثم يحكم عليها أو لها بنفسه، إنهم مع ذلك ظلوا يحرمون عليه مناقشة سائر المبادىء والمعتقدات. وفى القرن السابع عشر، ألغى بيكن[1]، فى العلوم الطبيعية، وديكارت، فى الفلسفة بمعناها المعهود، الصيغ التقليدية، وهدما سلطان الرواية والمأثور، وقوضا سلطة الفقهاء والمدارس الفلسفية. أما فلاسفة القرن الثامن عشر، فقد انتهى بهم الأمر، وهم يعملون على تعميم النتائج التى استنبطوها من المبادىء نفسها، إلى تعميم المبدأ ذاته، فأخضعوا جميع معتقدات المرء لحكمه هو الشخصى.

ومن ذا الذى لا يعرف أن لوثر[2] وديكارت وفولتير قد استخدموا هذا المنهج نفسه، وأنهم لم يختلفوا إلا من حيث المدى الذى يرون وجوب الذهاب إليه فى استخدامه فيه؟ ولِمَ قصر المصلحون أنفسهم كل القصر على نطاق الآراء الدينية وحدها؟ وما الذى دعا ديكارت إلى أن يختار قصر تطبيق منهجه على أمور معينة بالذات، مع أنه جعله صالحاً لأن يصدق على كل شيء، فجعل يعلن للناس أن لهم أن يستعملوا عقولهم، ويحكموا بما يتراءى لهم فى الأمور الفلسفية؛ لا فى الأمور السياسية؟ فكيف حدث أن استنبطت جميع هذه التطبيقات العامة دفعة واحدة بالمنهج ذاته فى القرن الثامن عشر، وهى التطبيقات التى لم يدركها ديكارت ولا من سبقوه، أو رفضوا أن يستكشفوها؟ وأخيراً إلامَ نعزو خروج هذا المنهج الذى نتحدث عنه فجأة فى تلك الفترة، من المدارس، ليتغلغل فى المجتمع حتى أصبح المعيار المعترف به فى قياس صحة التفكير، وأنه بعد ذيوعه بين الفرنسيين، اعتنقته جميع الأمم الأوربية صراحة وعلنا، أو خِفْية وسرًّا.

ليكن هذا المنهج الفلسفى، الذى نشير إليه، قد نشأ فى القرن السادس عشر، وتحدد بشكل أتم، وطبق على نحو أوسع، فى القرن السابع عشر؛ ولكنه لا يمكن أن يكون قد اتبع بشكل عام، وانتشر بين الناس، فى هذا القرن وذاك، فالقوانين السياسية وأحوال المجتمع، والعادات العقلية، التى ترتبت على تلك الأحوال، كانت لا تزال كلها ضده.

---

(١) فرنسيس بيكن (١٥٦١ - ١٦٢٦) الفيلسوف الأديب الإنجليزى الذى يعد أبا الطريقة الاستقرائية فى المنطق والبحث العلمى.

(٢) مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) المصلح الدينى الشهير.

حدث استكشاف هذا المنهج فى الوقت الذى شرع فيه الناس يتساوون فى أحوالهم الاجتماعية. ولكن اتباعه لايمكن أن يكون عاماً إلا فى العصور التى تكون فيها هذه الأحوال قد أصبحت واحدة للجميع، أو تكاد تكون كذلك، وصار الناس أنفسهم متساوين أو يكادون.

فليس منهج القرن الثامن عشر الفلسفى إذن منهجاً فحسب، بل هو منهج ديمقراطى كذلك، مما يبين لنا السبب فى أن أوربا كلها قد سارعت إلى التسليم به فى يسر، فعاون كل العون على تغيير معالم المجتمع فيها. فالفرنسيون لم يهزوا العالم لأنهم كانوا أول أمة عمدت إلى إيجاد منهج فلسفى يسَّر مهاجمة كل قديم وفتح الطريق لكل جديد.

ولعل سائلاً يقول: ولم كان الفرنسيون يتبعون هذا المبدأ نفسه فى الوقت الحاضر بشكل أشد صرامة، ويطبقونه أكثر مما طبقه الأمريكيون، مع أن مبدأ المساواة ليس أقل فى أمريكا هذه منه فى فرنسا، مع أن الأمريكيين أقدم عهداً به من الفرنسيين؟ يرجع بعض هذا إلى سببين اثنين خليق بنا أن نتفهمهما حق الفهم أول كل شىء.

فيجب ألا يغرب عنا أبداً أن الدين هو الأصل فى قيام المجتمع الأمريكى الانجليزى. فالدين متصل فى الولايات المتحدة بعادات الأمة، وبجميع عواطف الوطنية مما يجعل له قوة خاصة. ولا بأس فى أن نضيف إلى هذا السبب الوجيه سبباً آخر لايقل عنه وجاهة. فقد وضع الدين فى أمريكا حدوداً لنفسه بنفسه، وظلت المؤسسات الدينية منفصلة تمام الانفصال عن المؤسسات السياسية، مما مكن للقوانين السابقة أن تتغير فى سهولة ويسر، مع بقاء المعتقدات القديمة ثابتة لاتتزعزع. فلا غرو أن احتفظ الدين المسيحى بسيطرة عظيمة على عقول الشعب فى أمريكا. وإنى لأشير هنا بوجه خاص إلى أن سيطرة هذا الدين لم تكن مجرد سيطرة مذهب من المذاهب الفلسفية سلّم به الناس وأخذوا به بعد بحث وتمحيص، بل كانت طريقة دين آمن به الناس من غير بحث أو نقاش. فلا يخفى أن الطوائف المسيحية فى أمريكا كثيرة ومنوعة كل التنوع، وتتعدل وتتغير باستمرار، على حين أن المسيحية نفسها حقيقة مقررة لاتقاوم، فلا يعمد إلى مهاجمتها أحد، ولا يتصدى للدفاع عنها أحد. فبعد أن سلم الأمريكيون بمبادىء الدين المسيحى الأساسية من غير بحث، اضطروا إلى أن يقبلوا كذلك، وبالطريقة عينها، عدداً كبيراً من المبادىء الأخلاقية، نشأت فيه ومتصلة به. ومن ثمَّ كان نشاط الفرد فى التحليل محصوراً فى حدود ضيقة، وصارت طائفة كبيرة من أهم آراء البشر بعيدة عن نفوذه.

هذا، والسبب الثانى الذى أشرت إليه، هو أن أحوال الأمريكيين الاجتماعية ديمقراطية، وكذلك دستورهم، ولكن لم تحدث بينهم أية ثورة ديمقراطية؛ فقد وفدوا على البلاد التى يعيشون فيها الآن فى الحالة التى نجدهم عليها فى الوقت الحاضر تقريباً. ولهذا أهميته البالغة

فمن المعلوم أنه لاتحدث ثورات من غير أن تهز معتقدات الناس القائمة وتضعف

السلطة، وتلقى الشكوك والغموض على الآراء المأثورة التى درج الناس على الأخذ بها. فكل ثورة تؤدى إلى تحلل الناس من القيود، وتتركهم وشأنهم فى أمور سلوكهم، وتفسح لعقل كل واحد منهم مكاناً واسعاً يكاد لا يحد. فإذا ما حدث وأقيمت المساواة بين الناس فى أحوالهم الاجتماعية، عقب صراع قام بين مختلف الطبقات التى كان يتكون منها المجتمع القديم، استولى الحسد والكراهية وعدم مراعاة مصالح الغير، وعدم التسامح، على نفوس الناس، وغلبت عليهم الكبرياء، والإسراف فى الثقة بالنفس، وظلت تسيطر على قلوبهم فترة من الزمن. فهذا، وبغض النظر عن المساواة نفسها، يعمل بقوة على إيجاد التفرقة بين الناس، ويؤدى بهم إلى إساءة الظنون برأى بعضهم البعض. ويدفعهم إلى البحث عن نور الحقيقة فى أنفسهم وحدها دون أى موضع آخر. وعندما يصبح كل امرىء لا يهتدى برأى غير رأيه، ويفخر بأنه إنما يكون آراءه بنفسه فى كل ما يعرض له من موضوعات، فعندئذ لا تعود الأفكار هى التى تربط الناس بعضهم ببعض، بل المصالح الشخصية؛ ويبدو الأمر كأن أفكار البشر تحولت إلى نوع من الغبار العقلى تبعثرت ذراته فى كل اتجاه، فلا هى تستطيع أن تتجمع ولا أن تتماسك.

ومن ثم ليس ذلك الاستقلال العقلى الذى تفرض المساواة وجوده، استقلالاً عظيماً أبدا، ولا هو يبدو مفرطاً إلا حينا تأخذ المساواة فى إرساء قواعدها، وفى أثناء ذلك الجهد العظيم الشاق الذى لابد منه لإقامتها. فيجدر بنا إذن أن نميز بين هذا النوع من الحرية الفكرية الذى قد يترتب على قيام المساواة، وبين الفوضى التى تستحدثها الثورة. فكل من هذين الأمرين يجب أن يدرس على حدة، حتى لا تداعبنا الآمال المفرطة ولا تفزعنا المخاوف المسرفة بشأن المستقبل[١]..

وفى رأيى أن من سيعيشون فى ظل المجتمعات الجديدة، سيكثرون من الاعتماد على أنفسهم فى حكمهم على الأشياء، ولكن لا يخطر ببالى أبداً أنهم سيسيئون استخدام هذه الحريات إساءات كثيرة. ويرجع ذلك إلى سبب ينطبق بوجه عام على البلاد الديمقراطية أكثر مما ينطبق على غيرها، ولا بد له من أن يقيد حرية الفرد فى التفكير واستقلاله به آخر الأمر، ويقصرها على دائرة ثابتة الحدود. وهى دائرة قد تكون ضيقة فى بعض الأحيان.

هذا وسأتناول هذا السبب بالشرح والتفصيل فى الفصل التالى.

(١) لاشك أن كانت أحوال فرنسا وقتئذ فى فكر المؤلف وهو يكتب هذه السطور.

الفصـــل الثـــانى

مصدر معتقدات الشعوب الديمقراطية الرئيسى

يختلف انتشار المعتقدات «الحتمية» سعة وضيقاً باختلاف العصور؛ وتنشأ هذه المعتقدات بطرق شتى. ومع أن أشكالها قد تتغير، وأغراضها قد تتبدل، فإنها لن تزول بحال من الأحوال؛ وبعبارة أخرى، لن يمتنع الناس من تقبل بعض آراء من غيرهم دون جدل أو نقاش، اعتماداً على ثقتهم بمن يأخذونها عنهم. فلو اضطلع كل إنسان بتكوين آرائه بنفسه، وبأن يبحث عن الحقيقة وحده، بطرق جديدة، يشقها لنفسه، لترتب على ذلك أن لا يتحد أى عدد كبير من الناس، ويتفقوا على الاعتقاد بمبدأ واحد مشترك بينهم.

ولا يخفى أن لا يتسنى لأى مجتمع أن يزدهر من غير أن يقوم فيه اعتقاد مشترك من هذا القبيل؛ بل إن شئت قلت، إنه لا يتسنى لأى مجتمع أن يقوم بدونه. فمن غير آراء مشتركة تربط الناس بعضهم ببعض، لا يكون ثمَّ عمل مشترك؛ ومن غير عمل مشترك سيظل الناس موجودين حقاً، ولكن دون أن تتكون منهم هيئة. فكى يوجد مجتمع ما، وبالأحرى كى يزدهر مجتمع ما، يجب أن تكون عقول المواطنين قد تجمعت وتماسكت بآراء معينة غالبة عليهم، ولا يكون هذا إلا إذا استقى كل واحد آراءه أحياناً من المنبع المشترك الذى يستقى منه سواه، ورضى أن يتقبل بعض المسائل المتعلقة بالاعتقاد بالشكل الذى سبق أن تكونت به من قبل.

فلو أنا نظرنا إلى الإنسان من حيث هو فرد منعزل عن غيره من الناس، لوجدنا أن المعتقدات «الحتمية» ليست أقل لزوماً له، كى يعيش وحده منفرداً بنفسه، عن لزومها له كى يتعاون مع أمثاله. فلو كان الإنسان مضطراً إلى أن يبرهن لنفسه على جميع الحقائق التى يستخدمها كل يوم، لما انتهى من هذا العمل أبداً، بل إنه ليستنفد طاقته فى براهين تمهيدية، من غير أن يتقدم إلى ما بعدها خطوة واحدة. ولما كان قصر عمره لا يتيح له الوقت الكافى، ولا يسمح له عقله المحدود القدرة اللازمة للسير فى هذه الطريق، فقد أصبح مضطراً إلى تقبل حقائق كثيرة، وآراء عدة. لم يكن عنده الوقت الكافى، ولا القدرة اللازمة لفحصها وتحقيقها بنفسه، ولكن رجالا أسمى منه قدرة قد توصلوا إليها، أو أن الجماعة قد اختارتها واعتنقتها. فاستناداً إلى هذا الأساس الأولى يستطيع المرء أن يقيم صرح

أفكاره بنفسه . فهو لا يسلك هذا المسلك طواعية منه واختياراً، بل يكره عليه إكراهاً بحسب ما يقتضيه قانون الضرورة الصارم . فليس فى العالم فيلسوف واحد، مهما بلغت عظمته، ليضطر إلى تقبل آلاف من الأشياء على أنها صحيحة اعتماداً منه على ثقته بمن توصلوا إليها، بل إنه لمضطر كذلك إلى تقبل حقائق أكثر عدداً مما يستطيع أن يدلل هو على صحته بنفسه .

وليس هذا ضرورياً فحسب، بل هو أمر مرغوب فيه كذلك . فمن شاء أن يفحص عن كل شيء بنفسه، لم يستطع أن يخصص لكل شيء غير وقت قصير، وعناية ضئيلة . فالمهمة التى اضطلع بها تجعل عقله فى قلق دائم، يمنعه من أن يتعمق أية حقيقة، أو يستمسك كل الاستمساك بعقيدة ما . وبذلك يصبح عقله مستقلاً، وضعيفاً فى الوقت نفسه، لا حول له ولا قوة . ومن ثم تحتم عليه أن يختار من بين مختلف المعتقدات البشرية موضوعات ليؤمن بها هو، كما عليه أن يختار كثيراًمن الآراء فيصدقها من غير جدل أو نقاش، كى يتيسر له أن يحسن البحث والتحقيق فى ذلك العدد القليل من الشئون التى يخصها بالدرس والتنقيب . حقاً إن من يتقبل رأياً ما اعتماداً على الثقة بقائله إنما يجعل من عقله هو عبداً رقيقاً، ولكنه استرقاق محمود يمكّن له من أن يستخدم الحرية خير استخدام .

فمهما كان الأمر، فلابد إذاً من وجود مجال لمبدأ «السلطة» فى موضع ما، فى عالمى الأخلاق والعقل . وقد يختلف موضعه هذا كل الاختلاف، ولكن لا مناص من وجوده فى مكان ما . فقد يزداد استقلال عقل الأفراد أو يقل، ولكنه لا يمكن أن يكون استقلالاً مطلقاً لا يحده حد . فليست المسألة إذن مسألة معرفة «سلطة» عقلية فى عصر من عصور الديمقراطية، ولكنها معرفة موضوع هذه السلطة والمعيار الذى تقدر به .

لقد بينا فى الفصل السابق، كيف أن تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية يدفعهم إلى الاستمساك بنوع من عدم التصديق لكل ما هو فوق الطبيعة، وأن يتخذوا لهم رأياً سامياً بشأن ما للعقل البشرى من قدرة، وهو رأي كثيراً ما يكون مسرفاً . فليس من السهل حمل الناس الذين يعيشون فى عصر من عصور المساواة الاجتماعية، على أن يضعوا هذه السلطة الفعلية، التى يذعنون لها، فوق البشر أو دونهم . فهم يبحثون عادة عن مصادر الحق فى أنفسهم، أو فى أمثالهم من البشر . وفى هذا ما يكفى للتدليل على أنه لا يتسنى، لأى دين جديد أن يقوم فى مثل هذه الأوقات . وكل تدبير يتخذ لذلك يعد فسوقاً، إن لم يعد سخيفاً وبعيداً عن المعقول . ولا بأس من أن نتكهن بأن الشعب الديمقراطى لا يصدق الرسالات الإلهية بسهولة . وقد يسخر من الأنبياء الجدد، ويسعى وراء استكشاف محك معتقداتهم، فى حدود بنى جنسهم هم لا خارجها .

فإن كانت طبقات المجتمع غير متساوية، وكان الناس يتعاونون بعضهم مع بعض فى أحوالهم الاجتماعية، فالمجتمع لا يخلو من أفراد يمتازون بذكاء فائق وبعلم واسع واستنارة،

على حين تكون الكثرة الكاثرة غارقة فى الجهالة وآخذة بضروب التعصب . فالناس الذين يعيشون فى هذه الأوقات الأرستقراطية مدفوعين، بطبيعة الحال، إلى أن يشكلوا آراءهم بحسب معيار شخصى متفوق بارز، أو يشكلوها بمعيار طائفة متفوقة من الناس، على الرغم من أنهم يكرهون أن يعترفوا بعصمة الشعب فى جملته .

ويحدث عكس هذا فى العصور التى تسودها المساواة. فكلما اقترب الناس من التساوى فى الأحوال الاجتماعية، قل استعداد كل واحد منهم لأن يثق بشخص معين، أو بفئة معينة من الناس ثقة عمياء، أما استعداده للاعتقاد بسداد ما يراه الجمهور، فيزداد. وعندئذ يصبح الرأى العام فى ذلك العصر سيد العالم، وهذا هو الرأى الذى أخذ يسود العالم شيئاً فشيئاً .

فليس الرأى العام بالمرشد الوحيد الذى يستهدى به الفرد فى أحكامه على الناس والأشياء فى الشعب الديمقراطى فحسب، بل إن سلطان الرأى العام فى مثل هذا الشعب ليفوق سلطانه فى أى شعب آخر، فوقاً لاحد له. فالناس فى عصور المساواة لايثقون بعضهم ببعض لما بينهم من تشابه عام، ولكن هذا التشابه العام نفسه يجعل لهم ثقة لاحد لها أو تكاد تكون كذلك، برأى الجماعة وحكمها؛ فلما كانوا مزودين جميعاً بوسائل متساوية للحكم على الأشياء فمن المحتمل كل الاحتمال أن تكون الحقيقة فى جانب الرأى الذى يراه أكبر عدد من الناس .

فإن قارن أحد من سكان البلاد الديمقراطية نفسه بكل فرد من جميع الأفراد الذين حوله، شعر فى فخر واعتزاز، بأنه ند مساو لأى واحد منهم. أما عندما ينظر إلى بنى وطنه فى جملتهم، ويوازن نفسه بهذه الهيئة الضخمة من الناس غمره إحساس طاغ بضآلته وضعفه. فالمساواة ذاتها التى جعلته مستقلاً عن كل فرد من بنى وطنه تعرضه هو نفسه، من حيث هو فرد، غير محمى، لتأثير العدد الأكبر. ومن ثم كان للرأى العام فى الشعب الديمقراطى قوة عجيبة لاتتصورها الأمم الأرستقراطية - وذلك أنها لاتقنع الناس بالانضمام إلى آرائها، ولكنها تفرض هذه الآراء عليهم فرضاً، وتجعلها تتغلغل فى تفكير كل شخص عن طريق جعل عقل المجموع الهائل يضغط على عقل الفرد الضعيف .

وتقوم الغالبية فى الولايات المتحدة بتزويد الناس بطائفة معدة جاهزة من الآراء يستخدمها المواطنون مباشرة، وبذلك يكونون قد أعفوا من ضرورة القيام بتكوين آراء بأنفسهم. فكل إنسان هناك يعتنق عدداً كبيراً من النظريات فى الفلسفة وفى الأخلاق والسياسة، من غير أن يجشم نفسه مئونة بحثها وتحقيقها، ثقة منه بالجماعة. وإن نحن أمعنا النظر فيها بعناية ودقة لأدركنا أن الديانة نفسها لتسيطر فى تلك البلاد، من حيث هى رأى تقليدى مأثور، أقل مما تسيطر عليها بوصفها مذهباً منزلاً .

وضع الأمريكيون قوانينهم السياسية على نحو ييسر للأغلبية أن تحكم الجماعة حكماً

مطلقاً . فهذه القوانين تزيد بطبيعة الأحوال القوة التي تمارسها تلك الأغلبية على عقول الناس زيادة محسوسة . فمن عادة الإنسان أن يرى فى شخص من يستبد به ويظلمه ، حكمة سياسية تفوق كل حكمة . ولا شك فى أن طغيان الأغلبية السياسى هذا فى الولايات المتحدة يزيد ذلك النفوذ ، الذى كان يتسنى للرأى العام أن يحصل عليه بدونها ، على عقل كل فرد من أفراد الجماعة . ومع ذلك فهذا النفوذ لايقوم على طغيان الأغلبية ؛ فينبغى أن نبحث عنه إذن فى مبدأ المساواة نفسه لا فى تلك المؤسسات الشعبية التى قد يقيمها الناس الذين يعيشون فى تلك الحال . فسيطرة الأغلبية الفكرية ، وقد تكون مطلقة وطاغية فى شعب ديمقراطى يحكمه ملك ، أقل منها فى نطاق الديمقراطية المحضة ؛ ولكنها مع ذلك تظل مطلقة دائماً ومتطرفة كل التطرف ، وأيا كانت القوانين السياسية التى يحكم بها الناس فى عصور المساواة ، فلا ضير من أن نتكهن بأن الثقة بالرأى العام قد تصبح فى نظرهم نوعاً من الدين ، الأغلبية نبيّة المرسل .

وهكذا تكون السلطة العقلية مختلفة ، ولكنها لا تنقص . ومع أنه لايخطر ببالى أنها قد تزول ، فإنى أتنبأ بأنها ستكتسب مزيداً من الطغيان أكثر مما يجب لها ، وتحصر مجال الأفراد فى حدود ضيقة بصورة لاتتناسب مع عظمة الجنس البشرى ولا مع سعادته . وإنى لأرى فى مبدأ المساواة نزعتين واضحتين : إحداهما تؤدى بعقل الإنسان إلى أفكار لم تختبر صحتها بعد ، والأخرى تمنعه من التفكير على الإطلاق . وإنى لأتصور ، كيف تستطيع الديمقراطية أن تقضى ، بتأثير قوانين معينة ، على تلك الحرية العقلية التى تكون الحالة الاجتماعية مواتية لها ، فبعد أن يحطم العقل البشرى جميع القيود التى فرضتها عليه الجماعات أو الأفراد ، يصبح مقيداً كل التقييد بالإرادة العامة للأغلبية .

فلو أحلت الشعوب الديمقراطية قوة الأغلبية المطلقة محل جميع تلك القوى المختلفة التى عطلت نشاط العقول الفردية أو أخرته ، لظل البلاء على ما هو ، وإن كان قد غير من طابعه ، ولما وجد الناس الوسائل التى تمكنهم من أن يحيوا الحياة المستقلة ، وإنما يكونون قد استكشفوا ملامح جديدة للعبودية ليس إلا (وهو أمر ليس بالهين) . وأعود وأكرر ، ومهما أكثرت من التكرار ، فإننى لا أعد نفسى مسرفاً فيه ، أن هنا مادة للتفكير العميق لمن يقدسون حرية التفكير ، ولا يكرهون المستبد فحسب ، بل يكرهون الاستبداد نفسه معه . أما أنا فكلما أحسست بثقل يد القوة ضاغطة على رأسى ، لم أحفل بأن أعرف هذا الذى أرهقنى ظلماً ، ولا أنا أشعر بميل إلى إدخال رقبتى فى النير من أجل أن التى تقدمه إلى سواعد مليون من الرجال .

الفصـل الثـالث

الأمريكيون أميل إلى الأخذ بالمعانى العامة والمدركات الكلية، وأكثر تذوقاً لها من أجدادهم الإنجليز

لاينظر الله إلى البشر كلهم جملة فحسب، ولكنه بلمحة واحدة يشملهم جملة، وفرادى، كلاً على حدة، ويعلم ما فى كل فرد من وجوه الشبه التى تجعله واحداً من بنى الإنسان، كما يعلم ما فيه من وجوه الخلاف التى تميزه عن غيره من الناس. فهو ليس بحاجة إلى معان عامة إذن، وبعبارة أخرى ليس بحاجة إلى جمع عدد كبير من الأشياء المتشابهة تحت عنوان واحد لزيادة تيسير عملية التفكير مثل بنى الإنسان[1].

أما الإنسان فأمره آخر. فإذا ما حاول العقل البشرى فحص جزىء من الجزيئات التى أمامه على حدة ليصدر فيه حكماً يصدق على سائره، فسرعان ما تضلله جسامة التفاصيل فلا يستطيع أن يدرك شيئاً ما، وعندئذ يلجأ إلى وسيلة قاصرة، وإن لم يكن له مندوحة عنها، لأنها تساعده على ضعفه، وتكشف له فى الوقت نفسه عن هذا الضعف.

فبعد أن يدرس الإنسان عدداً معيناً من الأشياء دراسة سطحية، ويلحظ ما بينها من وجوه الشبه، يطلق عليها اسماً ينتظمها جميعا ويميزها عن غيرها، ثم ينطلق بعد ذلك قدماً ليدرس غيرها.

فليست المعانى العامة أو المدركات الكلية دليلاً على قوة العقل البشرى وإنما هى شاهد على ما به من قصور وقلة كفاية، فليس فى الطبيعة كائنات متشابهة تمام الشبه، ولا حقائق متماثلة تمام التماثل، كما لاتوجد قواعد تصدق على أشياء متعددة بطريقة واحدة ومن غير تمييز. فأكبر ميزة للمدركات الكلية هذه أنها تمكن للعقل من أن يصدر حكماً سريعاً على عدد كبير من الأشياء دفعة واحدة. ومع ذلك، فالفكرة التى تحملها إلينا هذه المدركات، ناقصة دائماً. ذلك إلى أن هذه المدركات العامة تجعل العقل يفقد من الدقة بقدر ما يربحه من الشمول.

---

(١) هذه مقدمة لاهوتية لا ندرى معنى لاستهلال هذا الفصل بها اللهم إلا نزعة المؤلف الدينية العامة.

وكلما تقدمت المجتمعات ألمت بحقائق جديدة، وحصلت كل يوم، وبشكل يكاد يكون لاشعورياً، على حقائق جزئية جديدة. فكلما كثر إلمام المرء بحقائق من هذا النوع ازداد طبعاً عدد ما يتصوره من المعانى الكلية العامة؛ فليس من الميسور له أن يدرك طائفة من الحقائق الخاصة، كلاً على حدة، من غير أن يدرك ما بينها من صلات مشتركة تربطها بعضها ببعض. فالفكرة التى تكونت من عدة جزئيات تؤدى إلى فكرة النوع، وتؤدى الفكرة التى تكونت من عدة أنواع، إلى فكرة الجنس. ومن هذا يتبين لنا أن عادة تكوين المدركات الكلية، أو المعانى العامة، والميل إليها، تكون على أشدها عند الشعوب ذات الحضارة التليدة والمعارف الواسعة المتعددة.

ولكن ثمة دواع أخرى تحفز الناس إلى التعميم أو تمنعهم منه.

فالأمريكيون يقبلون على استخدام المعانى العامة تلك أكثر مما يقبل عليها الانجليز، ويجدون متعة فى استخدامها أكثر منهم. وقد يبدو هذا غريباً كل الغرابة لأول وهلة، إذا ما راعينا أن أصل الأمتين واحد، وأنهما عاشتا قروناً طوالا فى ظل قوانين واحدة، ومازالتا دائبتين على تبادل الآراء والعادات الأخلاقية وآداب السلوك. هذا وتزداد المقابلة بينهما بعداً وحدة إذا ما ركزنا نظرنا على فرنسا وقارنا الأمتين اللتين تعدان أكثر أمم الأرض ثقافة واستنارة، بعضهما ببعض؛ فعندئذ يبدو لنا أن الإنجليز لايستطيعون أن ينتزعوا عقولهم من الاشتغال بالجزئيات، والانتقال بها من المسببات إلى أسبابها إلا بكل مشقة وضجر. فهم لايتجهون إلى التعميم إلا على كره منهم. أما الفرنسيون فأمرهم على النقيض من ذلك، إذ يبدو أن الميل إلى استخدام المعانى العامة قد استبد بهم وبلغ درجة تحتم عليهم إرضاءه فى كل حال. ففى الصباح، عندما أستيقظ من نومى أجد أن قانوناً أزلياً لم أكن قد سمعت به من قبل، قد استكشف تواً، وليس ثمة كويتب فرنسى لايحاول أن يستكشف حقائق تصدق على «مملكة» كبرى. ولا هو يرتاح إن لم ينجح فى حشر الجنس البشرى كله فى نطاق مقالة يدبجها بقلمه.

فمثل هذا الفارق الكبير بين أمتين مستنيرتين كل الاستنارة، ليبعث فى نفسى الدهشة. فإن عدت ووجهت أفكارى إلى إنجلترا لأستقصى ما جرى من أحداث فى الخمسين سنة الأخيرة، خيل إلى أنى أستطيع أن أؤكد أن الميل إلى المعانى العامة آخذ فى الازدياد فيها كلما ضعف أثر دستورها العتيق.

فليست الاستنارة وحدها بكافية إذن لتفسير السبب الذى أوحى إلى العقل البشرى باستخدام المعانى العامة أو الامتناع عنه.

فإذا ما تفاوتت أحوال الناس تفاوتاً كبيراً ودائماً، ازدادت الفروق بين الأفراد شيئاً فشيئاً، حتى لنستطيع أن نقول إن كل طبقة منهم لتتخذ شكل جنس متمايز عن غيره. فلا يكون أبداً أمام أنظارنا فى اللحظة الواحدة سوى طبقة واحدة من هذه الطبقات، وإن نحن

أغفلنا رؤية هذه الصلة العامة التى تربطهم وتنظمهم جميعاً فى سلك الجنس البشرى لما كنا نصادف أبداً سوى أفراد من بنى الإنسان، لا الإنسان نفسه بمعناه العام، ومن حيث هو جنس. فالناس الذين يعيشون فى مثل هذه الحالة الأرستقراطية لا يتصورون أبداً معانى عامة خاصة بهم أنفسهم. وفى هذا مايكفى لتعويدهم سوء الظن بأمثال هذه المعانى العامة، ويبث فى نفوسهم كراهية عميقة لها تكاد تكون «فطرية».

وعلى العكس من ذلك أهل البلاد الديمقراطية. فكل فرد منهم يشاهد فى كل مكان حوله، رجالاً لا يختلفون بعضهم عن بعض، إلا اختلافاً طفيفاً، فلا يستطيع أن يحول عقله إلى أى جزء واحد معين من البشر دون أن يوسع أفكاره ويمدها حتى تشملهم جميعاً. فيرى أن كل الحقائق التى تصدق على نفسه تصدق كذلك على مواطنيه، وعلى بنى جنسه كافة. وبعد أن يحصل على عادة تعميم أفكاره هذه فى الدراسات التى تهمه وتشغل باله أكثر من غيرها، تنتقل هذه العادة نفسها إلى سائر ما يشتغل به من أمور. وهكذا نجد الميل إلى استكشاف المعانى العامة فى كل شىء، ينتظم عدداً كبيراً من الأشياء فى صيغة واحدة بعينها أو فى قانون واحد، ويفسر طائفة كبيرة من الحقائق بسبب واحد؛ وسرعان ما يصبح هذا الميل راسخاً فى العقل، أو شهوة فى النفس عمياء طاغية.

وليس ثم شىء يوضح صدق هذه القضية مثل ما توضحها آراء القدامى عن الرق فى عصرهم. فأوسع الناس عقلاً وأعمقهم فكراً فى روما وفى اليونان لم يستطيعوا أبداً أن يتوصلوا إلى فكرة تشابه بنى الإنسان، وحق كل منهم الفطرى فى الحرية، وهى فكرة عامة كل العموم وبسيطة كل البساطة. فقد حاول هؤلاء المفكرون التدليل على أن الرق أمر طبيعى، وأنه باق لا يزول، بل إن كل شىء يدل على أن من كانوا من هؤلاء المفكرين رقيقاً وعبيداً ثم تحرروا (وكثيرون منهم خلفوا لنا مصنفات رائعة من المرتبة الأولى) لم يكونوا ينظرون إلى الرق أبداً إلا على هذا الضوء.

فقد كان كبار الكتاب جميعاً فى العصور القديمة من الأرستقراطيين بمهنتهم، أو رأوا على الأقل هذه الأرستقراطية تنشأ أمامهم لا ينازع فى أمرها اثنان. ولكن بعد أن اتسعت عقول هؤلاء الكتاب واتجهت اتجاهات عدة، حيل بينها وبين التقدم فى هذا الاتجاه المعين، فكان لابد من مجىء المسيح برسالته ليعلم الناس كافة أن البشر كلهم سواء ومتشابهون.

أما فى عصور المساواة، فالناس مستقلون بعضهم عن بعض، ومنعزلون وضعاف؛ فحركات الجماهير لا تكون فى تلك العصور موجهة دائماً بإرادة الأفراد أيا كانوا، فتبدو البشرية وكأنها تتقدم من تلقاء نفسها على الدوام. وكى يفسر الإنسان ما يجرى حوله فى العالم اضطر إلى البحث عن بعض الأسباب الكبرى التى تؤثر فى جميع السكان بصورة واحدة، وتحملهم جميعاً طواعية واختياراً على اختيار سلوك طريق واحد. وهذا يؤدى بدوره، بالعقل البشرى إلى العناية بإدراك معان عامة، ويولد فيه الميل إلى الأخذ بها.

سبق أن أوضحت كيف تؤدى المساواة فى الأحوال الاجتماعية بكل إنسان إلى البحث عن الحقيقة بنفسه. ولا يخفى أن كل طريقة من هذا القبيل لابد أن تؤدى بشكل غير محسوس إلى توليد ميل فى نفوس الناس إلى المعانى العامة. فإن أنا نبذت التقاليد المرعية فيما يتعلق بمراتب الناس ومقاماتهم ومهنهم ونسبهم، وتخلصت مما للقدوة من سلطان، كى أبحث بنفسى معتمداً على جهدى العقل وحده –عن الطريق الذى ينبغى لى أن أسلكه، وجدتنى ميالاً إلى استمداد الحوافز التى تحرك تفكيرى من الطبيعة البشرية ذاتها. وهذا يفضى بى بالضرورة– وعلى غير تفطن منى تقريباً– إلى اعتناق عدد كبير من المعانى العامة المغرقة فى العموم.

فكل ما ذكرته هنا، يفسر لنا السبب فى أن الإنجليز يظهرون ميلاً إلى تعميم المعانى وقدرة عليه أقل كثيراً مما تظهر سلالاتهم من الأمريكيين. فهذا الميل وتلك القدرة هما أقل مما عند جيرانهم الفرنسيين، ويبين لنا كذلك السبب فى أن الإنجليز فى الوقت الحاضر يظهرون اهتماماً بهما أكثر مما كان يظهر أجدادهم.

فالإنجليز، أمة مستنيرة تماماً ومغرقة فى الأرستقراطية؛ فأحوالهم المستنيرة تدفعهم إلى التعميم، على حين تقصرهم عاداتهم الأرستقراطية على العناية بما هو جزئى وخاص، ومن ثم ظهرت فيهم تلك الفلسفة الجريئة الهيابة معاً، والضيقة والواسعة فى وقت واحد. وهى تلك الفلسفة التى ظلت تسود إنجلترا إلى يومنا هذا، ولا تزال تعوق تفكير الكثير من عقول الناس فيها أو تجعلها خاملة راكدة.

وثم أسباب أخرى مستقلة عن تلك التى سبق أن ذكرتها، وإن لم تكن تضاهيها من حيث الوضوح، فلا تقل عنها من حيث التأثير. وهى تحدث فى كل أمة ديمقراطية ميلاً إلى العناية بالمعانى العامة هذه، وكثيراً ما يصبح هذا الميل شهوة عارمة. ولكن يجب أن نفرق بين بعض هذه المعانى العامة (أو المدركات الكلية) وبعض؛ فمنها ما يأتى نتيجة عمل عقلى واع وبطىء وتفصيلى دقيق. فهذه المعانى العامة تعاون على توسيع نطاق المعارف البشرية؛ وثم غيرها تسنح للمرء بمجهود عقلى سريع ولا تؤدى إلا إلى أفكار ضحلة بعيدة عن اليقين.

فالناس الذين يعيشون فى العصور التى تسودها المساواة يتميزون بكثير من الفضول وحب الاستطلاع، وبقليل من أوقات الفراغ؛ فحياتهم عملية معقدة ومضطربة، ونشيطة كل النشاط حتى أنها لاتبقى لهم وقتاً للتفكير. فأمثال هؤلاء الناس يميلون إلى الاهتمام بالمعانى العامة لأنها توفر عليهم مئونة دراسة الحالات الجزئية، لأن هذه المعانى تشمل الكثير فى حيز ضئيل، وتغل فى وقت قصير محصولاً وفيراً. فإن خيل إليهم بعد بحث قليل لا تعمق فيه أنهم أدركوا علامة مشتركة بين أشياء معينة، لم يجشموا أنفسهم مئونة الاستمرار فى البحث، فلا يسيرون فيه أبعد مما ساروا. ومن غير أن يقوموا ببحوث تفصيلية عن مدى اتفاق هذه الأشياء، أو اختلافها بعضها عن بعض، فإنهم يسارعون إلى وضعها تحت عنوان واحد، كى ينتقلوا إلى موضوع آخر.

فمن الخصائص التى يتميز بها كل عهد ديمقراطى، أن يميل الناس فيه إلى إحراز النجاح من أهون سبيل، والاستمتاع بالمتع العاجلة. ويتجلى هذا فى ميدان الأمور العقلية، وفى سواها. فمعظم الذين يعيشون فى عصر من عصور المساواة، تمتلىء نفوسهم بطموح يقظ متحفز، وخامل معاً، فى الوقت نفسه. فهم يبغون أن يحصلوا فوراً على نجاح عظيم، ومع ذلك يتحاشون بذل أى مجهود كبير لتحقيق ذلك النجاح. فهاتان النزعتان المتضادتان تدفعان الناس مباشرة إلى السعى وراء المعانى العامة، فيخادعون بها أنفسهم بأنهم يستطيعون أن يضعوا خططاً واسعة لاتكلف بذل الكثير من الجهود، ويسترعوا أنظار الجماهير دون أن يتجشموا فى ذلك أية مشقة تذكر.

ولست أدرى إن كانوا على خطأ فى تفكيرهم هذا، لأن قراءهم مثلهم يكرهون الإمعان فى بحث أى شىء وتعمقه. فلا يعدو ما يتطلبون الحصول عليه من وراء القراءة والاطلاع - لايعدو المتعة السهلة، واكتساب المعلومات من غير كد.

فإذا كانت الأمم الأرستقراطية لاتستخدم المعانى العامة استخداماً كافياً، وأنها كثيراً ما تتناولها بشىء من الاحتقار الأخرق، فالأمم الديمقراطية، من جهة أخرى، تبدى دائماً استعداداً للإسراف فى استخدام هذه المعانى العامة وتتحمس لها تحمساً أقرب إلى الخرق منه إلى الحكمة.

الفصـــل الرابـع

الأمريكيون لايقبلون على المعانى العامة في الشئون السياسية إقبال الفرنسيين عليها

أشرنا من قبل أن الأمريكيين لا يميلون إلى الاهتمام بالمعانى العامة ميل الفرنسيين لها . فهذا القول يصدق على السياسة بصورة خاصة .

فمع أن الأمريكيين يدمجون فى تشريعاتهم أفكاراً عامة أكثر مما يفعل الانجليز ، ويجاهدون أكثر منهم فى أن يكيفوا ممارسة الأعمال البشرية بحسب النظريات ، لم يحدث فى الولايات المتحدة أن أظهرت هيئات سياسية محبة عظيمة للمعانى العامة بقدر ما أظهرته الجمعية التأسيسية ، أو أظهره الكنفسيون Convention فى فرنسا[1] ، فلم يحدث أن عنى الأمريكيون بمدركات عامة من هذا القبيل ، بمثل تلك الهمة العظيمة التى أبداها فيها الشعب الفرنسى فى القرن الثامن عشر ، أو أظهروا نفس تلك الثقة العمياء بقيمة أية نظرية وبصدقها المطلق .

ويرجع ما بين الأمريكيين والفرنسيين من فرق هنا إلى عدة أسباب ، ولكنه يرجع أساساً إلى أن الأمريكيين شعب ديمقراطى اعتادوا أن يوجهوا شئونهم العامة بأنفسهم ؛ والفرنسيون شعب ديمقراطى كذلك ولكنهم ظلوا ردحاً طويلاً من الزمن ، وهم لا يستطيعون غير التفكير فى خير طريقة لإدارة شئونهم العامة . فأحوال الفرنسيين الاجتماعية هيأت هم أن يتصوروا معانى عامة كل العموم فى شئون الحكم ، على حين كان نظامهم السياسى يمنعهم من أن يصححوا هذه الآراء ويقوّموها بما حصلوا عليه من التجارب والخبرة ، ومن أن يدركوا شيئاً فشيئاً ما بها من نقص وقصور . أما فى أمريكا فهذان الأمران يوازن أحدهما الآخر ، ويصحح من أخطائه باستمرار .

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا يتناقض كل التناقض مع ما قلته من قبل ، وهو أن الأمم الديمقراطية تستمد محبتها للنظريات مما فى حياتها من الاستثارة والنشاط ، ولكن مزيداً من الانتباه إلى ما قلت ، يوضح أن ليس فيه أى تناقض .

---

(١) وبعبارة أخرى ظلت السياسة فى فرنسا أمداً طويلاً موضع مناقشات وبحوث نظرية وتأملات مجردة ، بعيدة عن الناحية العملية لأن الشعب لم يكن يشترك بشىء فى حكومة البلاد .

فالناس فى البلاد الديمقراطية، يقبلون أيما إقبال على الأخذ بالأفكار العامة، لقلة ما لديهم من الفراغ، ولأن هذه المعانى العامة توفر عليهم مشقة دراسة الجزئيات وفحصها. وهذا حق؛ إلا أنه ينبغى أن يؤخذ على أنه لا يصدق إلا على الأمور الخارجة عن الموضوعات التى يفكرون فيها عادة، أو هو يصدق على الموضوعات الضرورية لهم كل الضرورة.. فالمشتغلون بالتجارة مثلاً يتقبلون فى يسر ولهفة، وبغير تمعن وتدقيق، جميع المعانى العامة التى تعرض عليهم فى الفلسفة والسياسة والعلوم والفنون والإدارة، على حين أنهم لا يتقبلون المعانى العامة التى تتصل بشئون التجارة إلا بعد تمعن وبحث دقيق، ولا هم يقبلونها إلا بكل تحفظ؛ وينطبق هذا نفسه على السياسيين فيما يتعلق بالمعانى العامة التى تمت إلى الشئون السياسية بسبب ما .

ومن ثم ، كان هناك موضوع خاص يحتمل أن ينهمك الشعب الديمقراطى فيما فيه من معان عامة انهماكاً خاصاً بشكل أعمى، وإسراف كبير، فخير علاج لشفاء هذا الشعب منه أن نجعل هذا الموضوع جزءاً متصلاً بحرف الناس العملية، فيضطر كل امرىء منهم عندئذ إلى العناية بما فيه من تفاصيل؛ تكشف له عما فى النظريات من نقاط الضعف. وكثيراً ما يكون هذا العلاج شاقاً مؤلماً، ولكن تأثيره ناجع يقيناً .

وهكذا نجد المؤسسات الديمقراطية التى تتطلب من كل مواطن أن يضطلع بنصيب عملى فى الحكم، تقلل من أثر ذلك الميل المفرط إلى العناية بالنظريات العامة فى السياسة، والذى يدفع إليه مبدأ المساواة .

الفصــل الخـامس

استفادة الدين من النزعات الديمقراطية فى الولايات المتحدة

أبنت فى فصل سابق أن الناس لا يستغنون عن المعتقدات الحتمية، بل إنه لمن المرغوب فيه أن تقوم فيهم مثل هذه المعتقدات. وأزيد هنا على ذلك أن أفضل أنواع تلك المعتقدات «الحتمية» المرغوب فيها، هى فى نظرى، تلك التى لها صلة بشئون الدين. وهذه نتيجة واضحة حتى وإن كان المرء لا يرغب أن يوجه اهتمامه إلا إلى رعاية المصالح الدنيوية.

فلا يكاد يوجد عمل ما من أعمال البشر، مهما كان ذلك العمل جزئياً فى ظاهره، لا يرجع أصلاً إلى ما لدى الناس من فكرة عامة عن الله، وعن صلتهم بخالقهم، وكذلك عن طبيعة الروح، وواجباتهم نحو بنى جنسهم. وليس ثمة ما يمنع هذه الأفكار العامة نفسها أن تكون المصدر المشترك الذى تنبثق منه سائر الأفكار العامة، فلا غرو أن اهتم الناس كل الاهتمام بالحصول على أفكار محددة كل التحديد عن الله، وعن الروح، وعن واجباتهم نحو خالقهم ونحو بنى جنسهم، فالتشكك فى هذه النقاط الأولى قد يلقى بكل أفعال الناس إلى المصادفة ويقضى عليهم بالفوضى والضعف، بشكل ما.

هذا هو إذن الموضوع الذى يهم كل واحد منا بالغ الأهمية، أن يكون لديه فيه آراء ثابتة محددة؛ ولكنه أيضاً، مع الأسف، الموضوع الذى يصعب فيه كل الصعوبة على المرء منا، إذا ما ترك وشأنه، أن يقطع فيه برأى على أساس عقله هو وحده. فليس غير العقول المتحررة كل التحرر من جميع المشاغل العادية فى هذه الحياة – العقول النافذة الواسعة الحيلة، المدربة على حسن التفكير – تستطيع بما تبذله من جهد وتنفقه من وقت، أن تنفذ إلى أعماق هذه الحقائق التى لا يستغنى عنها أحد. بل إنا لنرى الفلاسفة أنفسهم، قد أحيطوا دائماً بالشكوك، وعدم اليقين من كل جانب؛ وأن النور الطبيعى الذى يستهدون به فى كل خطوة يخطونها فى طريقهم ليخفت باستمرار حتى يكاد يهددهم بالانطفاء؛ وعلى الرغم من كل ما يبذله هؤلاء الفلاسفة من جهد، فإنهم لم يتوصلوا بعد إلا إلى استكشاف بضعة أفكار متناقضة ظلت عقول الناس تحار فيها آلاف السنين دون أن يصلوا فيها إلى الحقيقة تماماً، بل دون أن يعثروا حتى بشىء

مما فيها من أخطاء. فدراسة مثل هذه الموضوعات شاقة على الناس ذوى القدرات المتوسطة. وحتى لو كان فى مقدور الجمهرة الكبرى من البشر أن يتابعوا مثل هذه الدراسات لما وجدوا الفراغ الذى يتيح لهم الاستمرار فيه .

فالأفكار المحددة التى عن الله، وعن الطبيعة البشرية، لايستغنى عنها الإنسان فى ممارسته شئون حياته اليومية. ومن جهة أخرى، فالقيام بشئون هذه الحياة وانشغال الإنسان بها، يحول بينه وبين الحصول على هذه الأفكار المحددة .

وهذه صعوبة تبدو لى منقطعة النظير. إذ لا يخفى أن من العلوم ما هو نافع للبشر وفى متناولهم الحصول عليه؛ ومنها ما لاتستطيع معالجته إلا القلة من الصفوة. أما الكثرة من الناس فيعجزون عن موالاته، لأنهم لايحتاجون إلا إلى تطبيقاته البعيدة فحسب، ولكن العلم الذى أتحدث عنه لا غنى لأحد عن ممارسته كل يوم، على الرغم من أن دراسته بعيدة عن متناول الجزء الأكبر من الناس .

فالأفكار العامة عن الله، وعن الطبيعة البشرية هى إذن أولى من غيرها بألا تعرض لعمليات أحكام الفرد العادية، والتى إذا ما اعترف فيها بمبدأ «السلطة» تحقق له من وراء ذلك الاعتراف أكبر ربح، وأدنى خسارة .

فأول غرض من أغراض الدين، وهو فائدة من أهم فوائده، أن يزود الناس فى جملتهم بحل لكل مسألة من هذه المسائل الأساسية، يكون واضحاً ودقيقاً ومفهوماً وثابتاً كل الثبات .

ولا يخفى أن من الديانات ما هو زائف وسخيف كل السخف، ومع ذلك ففى وسعنا أن نقول: إن كل ديانة حاولت أن تلتزم الدائرة التى رسمتها، توا، من غير أن تتجاوزها (كما حاولت ديانات كثيرة، بقصد الحد من كل ناحية من نواحى حرية العقل البشرى) إنما تفرض قيداً نافعاً على العقل، ويجب أن نسلم بأنها إن لم تستطع أن تخلص الناس وتنجيهم من العذاب فى الآخرة، فإنها تعاون على إسعادهم وعلى عظمتهم فى هذه الدنيا على الأقل.

ويصدق هذا بوجه خاص على الذين يعيشون فى بلاد حرة، فإذا ما تقوضت ديانة شعب ما، استولى الشك على قوى العقل السامية، وكادت سائر القوى أن تشل، فيعتاد كل امرىء ألا يكون لديه سوى أفكار مضطربة قلقة متغيرة عن الموضوعات التى تهمه وتهم سائر الناس كل الاهتمام. فتكون آراؤه فاشلة لايستطيع الدفاع عنها، ومن ثم سهل عليه تركها والتخلص منها؛ ثم بعد أن يستولى عليه اليأس من أن يتوصل بنفسه إلى حلول للمشكلات المعضلة التى تدور حول مصير الإنسان، إذا به يرضى فى ذلة وهوان بألا يعود أبداً إلى التفكير فيها .

إن حالة مثل هذه لابد مؤدية إلى إضعاف الروح والإرادة وإعداد الشعب للعبودية.

فقد يحدث فى مثل هذه الحالة ألا يدع الناس حريتهم تغتصب منهم فحسب، بل كثيراً ما يسلمونها هم بأنفسهم. فإن لم يعد فى الدين ولا فى السياسة مبدأ من مبادىء «السلطة»، فسرعان ما يستولى الذعر على الناس من مثل هذا الاستقلال المفرط الذى لا يحد. فاستمرار الاضطراب فى كل ما حولهم يخيفهم ويستنفد قواهم. وإذ صار كل أمر من أمور العقل فى اضطراب وجهوا اهتمامهم إلى جعل كل ما حولهم من الشئون المادية، على الأقل، ثابتاً محدداً. وماداموا لا يستطيعون استعادة اعتقادهم القديم، اتخذوا لهم سيداً عليهم.

وإنى لأشك كل الشك فى قدرة الإنسان على تحمل الاستقلال التام فى شئون الدين، والحرية المطلقة فى شئون السياسة معاً؛ وأميل إلى الظن بأن الإنسان إن أعوزه الإيمان، لابد أن يصبح تابعاً خاضعاً؛ أما إن كان حراً فلابد له من أن يؤمن.

ومع ذلك فقد تكون فائدة الدين العظمى هذه، لا تزال فى الأمم التى تسودها المساواة فى الأحوال الاجتماعية، أوضح مما فى غيرها، فينبغى أن نعترف أن المساواة التى تؤدى للدنيا منافع جسيمة توحى إلى الناس، مع ذلك، كما سترى بعد، بميول ونزعات خطرة كل الخطر مما قد يعزلهم بعضهم عن بعض، ويركز انتباه كل إنسان فى ذات نفسه وحدها، ويعرضه للإفراط فى حب المتع المادية واللذات الحسية حباً غير عادى.

فأعظم فوائد الدين أنه يوحى إلى الإنسان بمبادىء عكس هذه على خط مستقيم. فليس ثمة دين لا يضع رغائب الإنسان ومشتهياته فوق ذخائر هذه الدنيا وأسمى منها. وليس ثمة دين لا يسمو بروح الإنسان إلى ميادين أسمى من عالم الحس، بمراحل عظيمة؛ وما من دين إلا ويفرض على الإنسان بعض واجبات نحو بنى جنسه، وبذلك يبعده من حين إلى حين عن التفكير فى نفسه؛ وإنك لتجد ذلك فى أشد الأديان بطلاناً وأكثرها خطراً.

وعلى ذلك كانت الأمم المتدينة قوية بطبعها من حيث النقطة نفسها التى تكون فيها الأمم الديمقراطية ضعيفة، مما يوضح لنا مدى أهمية محافظة الناس على دينهم كلما تساوت أحوالهم الاجتماعية.

ليس من حقى، ولا هو من قصدى، أن أبحث هنا عن الوسائل العلوية التى يبث بها الخالق المعتقدات الدينية فى نفوس الناس، فأنا إنما أنظر إلى الدين هنا من وجهة النظر الإنسانية ليس إلا. فغرضى البحث عن الوسائل التى تيسر للأديان أن تحافظ على سلطانها فى يسر وسهولة فى العصور الديمقراطية التى نحن مقبلون عليها.

لقد بينا فيما سبق أن العقل البشرى، فى العصور التى تنتشر فيها الثقافة العامة، والمساواة فى أحوال الناس الاجتماعية، لا يتقبل الآراء «الحتمية» إلا على كره منه، ولا هو يشعر بضرورتها، ومسيس الحاجة إليها إلا فى الشئون الروحانية. وهذا يدل أولاً، على أن

الديانات فى مثل هذه العصور يجب أن تحرص على التزام مجالاتها الخاصة أكثر مما تحرص عليها فى الأوقات الأخرى. فإنها، وهى تحاول أن تتجاوزها، وتبسط سلطانها على غير الأمور الدينية، تتعرض لخطر أن لا يؤمن بها أحد مطلقاً. فينبغى إذن أن ترسم الدائرة التى تعمل الأديان على حصر العقل البشرى فيها، بعناية وحذر. أما خارج هذه الدائرة فيجب أن يكون العقل البشرى حراً مطلق الحرية لا يهتدى إلا بأحكامه هو.

لم يكن ما نزل على محمد فى القرآن مقصوراً على أصول الدين وحدها، بل شمل كذلك قواعد سياسية، وقوانين مدنية وجنائية ونظريات علمية. أما الإنجيل فلم يتحدث إلا عن علاقات الناس العامة بالله وعن علاقاتهم بعضهم ببعض، وفيما عدا ذلك فإنه لم يعلم الناس شيئاً، ولم يفرض عليهم اعتقاداً ما، ففى هذا وحده، دون آلاف أخرى من الأسباب، ما يكفى للدلالة على أن سيادة[1] أولى هاتين الديانتين لا يمكن أن تظل طويلاً فى عصور الاستنارة والديمقراطية، على حين أن الديانة الثانية مقدور لها أن تحتفظ بسيادتها فى مثل هذه العصور وفى غيرها.

فإن أنا استمررت فى بحث هذا الموضوع نفسه لوجدت أن الأديان، كى تظل تحافظ على نفسها (من الجهة الإنسانية) فى العصور الديمقراطية يجب أن تقصر نفسها على دائرة الأمور الدينية وحدها فحسب، ويجب أن تراعى كذلك أن قوتها تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المعتقدات التى جاءت بها، كما تتوقف على المظاهر الخارجية التى تتطلبها، وعلى ما تفرضه على الناس من التزامات.

وما ذكرته من قبل بشأن أن المساواة قد تؤدى بالناس إلى الأخذ بمعان عامة مسرفة فى العموم، وواسعة كل السعة، يجب أن يفهم أساساً من حيث ما يتصل بالأمور الدينية. فالناس المتساوون فى أحوالهم الاجتماعية فى هذه الدنيا يدركون فى يسر أن الله واحد ويقضى بين الناس بقوانين واحدة، ويمنح كلاً منهم السعادة فى الآخرة بشروط واحدة. ففكرة وحدة البشر تؤدى باستمرار إلى الاعتقاد بوحدانية الخالق. أما فى المجتمع الذى ينقسم فيه الناس أقساماً متفاوتة كل التفاوت فى مراتبها، فإنهم على العكس من ذلك، قد يقيمون لهم آلهة كثيرة بعدد ما فى العالم من أمم وطبقات مغلقة، وطوائف، وأسرات، ويرسمون آلافاً من الطرق الخاصة المؤدية إلى الجنة.

ولا نكران أن المسيحية نفسها قد شعرت إلى حد ما بتأثير الأحوال الاجتماعية والسياسية فى الآراء الدينية.

---

(١) ليس من شك فى أن الإسلام دين وشريعة. ولا شك كذلك فى أنه يدعو إلى البحث والتعلم وطلب العلم من المهد إلى اللحد، والسعى فى طلبه هذا ولو فى أقاصى الأرض. ذلك إلى أن الناحية الديمقراطية من أبرز نواحيه. فالروح الديمقراطية والعناية بالبحث والتفكير وبالعلم ونشره مكنت للحضارة الإسلامية أن تزدهر وتصبح أزهى حضارات العالم فى العصر الوسيط. وكان اتصال أوروبا بهذه الحضارة فى ذلك العصر من أهم الحوافز التى عاونت الأوروبيين على الانتقال من العصور الوسطى المظلمة عندهم إلى عصر النهضة والاستنارة.

فأول ما ظهرت المسيحية، كانت العناية الإلهية التي قد أعدت هذا العالم لظهورها، فقد قضت بجمع جزء كبير من الجنس البشرى وحشدته تحت صورة قطيع ضخم تحت حكم قياصرة الروم. وكان الناس الذين يتكون منهم هذا الحشد يتميزون بعضهم عن بعض بفوارق كثيرة منوعة، ولكنهم كانوا يشتركون جميعاً فى أنهم يطيعون قوانين واحدة، وفى أن كل فرد منهم ضعيف، وتافه إذا ما قيس بالإمبراطور، لدرجة أنهم كانوا يبدون جميعاً متساوين إذا قورنت أحوالهم بأحواله. فحالة الناس الجديدة الخاصة هذه، جعلتهم بالضرورة ميالين إلى تقبل تلك الحقائق العامة التى جاءتهم بها المسيحية، وتفسر لنا تلك السهولة، وتلك السرعة التى نفذت بها هذه الحقائق إلى عقولهم.

وعكس هذه الحالة يتجلى فيما حدث بعد سقوط امبراطورية الرومان. فلما تحطم العالم الرومانى وتفرقت أجزاؤه شذر مذر، عادت كل أمة من هذه الأمم إلى فرديتها الأولى، وسرعان ما نشأ فى قلب كل أمة سلم للمراتب الاجتماعية متدرج تدرجاً لا آخر له، وبرزت الأجناس المختلفة بصورة أعظم وأشد تحديداً، وقسمت الطبقات المغلقة كل أمة شعوباً عدة. ففى وسط هذا المجهود المشترك الذى بدا كأنه سيقسم المجتمع البشرى إلى أكبر عدد يمكن للعقل أن يتصوره، لم تغفل المسيحية عن تلك الأفكار العامة الرئيسية التى جاءت بها إلى هذه الدنيا. ومع ذلك فقد ظهرت وكأنها تتجه بكل ما فى وسعها نحو تلك النزعات الجديدة التى أحدثها تفتت الجنس البشرى هذا، وانقسامه آلاف الأقسام. لقد ظل الناس يعبدون إلهاً واحداً، بارىء الخليقة وحافظها، ولكن كل شعب وكل مدينة، بل وكل إنسان أيضاً، اعتقد أن فى استطاعته أن يحصل على ميزة خاصة لنفسه، وعلى أن ينال الحظوة لدى نظير له من خواص المقربين إلى الله. فلما عجزوا عن تقسيم الإله نفسه، استكثروا من عدد وكلائه وغالوا بأهميتهم كل المغالاة حتى صارت مظاهر الإجلال والاحترام الواجبة للقديسين والملائكة أشبه بعبادة الأوثان فى نظر معظم المسيحيين، حتى خيف على المسيحية نفسها من أن تنتكس وتعود إلى تلك المعتقدات الخرافية التى كانت قد قضت عليها من قبل.

وظاهر، أنه كلما زالت الحواجز التى تفصل كل أمة عن أخرى فى هذه الدنيا، وتفصل كل مواطن عن أخيه فى الأمة الواحدة، اتجه العقل البشرى، كالمدفوع من تلقاء نفسه، نحو الاعتراف بإله واحد قادر على كل شىء يعامل الناس كافة بقوانين واحدة وبطريقة واحدة. فمن الأهمية بمكان إذن، فى تلك العصور الديمقراطية خاصة، أن لا يسمح بالخلط بين الاحترام الذى يوجه إلى الأولياء والقديسين وبين العبادات الواجبة للخالق وحده.

وثم حقيقة أخرى لا تقل فى نظرى وضوحاً عما سبقها. فالشعائر الدينية الخارجية يجب أن تكون أقل فى العصور الديمقراطية منها فى العصور الأخرى.

وسبق أن بينت عند الكلام على منهج الأمريكيين الفلسفى، أن العقل لاينفر فى عصور المساواة من شيء ما، نفوره من الإذعان للأخذ بالشكليات والمظاهر. فالناس الذين فى مثل تلك العصور لايطيقون الصبر على تلك الرموز، فهى لاتعدو فى نظرهم أن تكون مجرد حيل صبيانية قصد بها أن تخفى حقائق يجب أن تعرض بشكل علنى سافر فى رائعة النهار. فهم بطبيعتهم لاتحركهم إقامة الاحتفالات، ولا الاهتمام بالطقوس، ولا هم يميلون لأن يجعلوا لتفاصيل العبادة الجماعية غير أهمية ثانوية.

فعلى من يقع عليهم عبء تنظيم طقوس الدين الخارجية فى عصر ديمقراطى أن ينتبهوا كل التنبه إلى نزعات العقل البشرى الفطرية هذه، حتى لايصطدموا بها لغير ضرورة.

وإنى لأومن كل الإيمان بضرورة تلك المظاهر الخارجية والشكليات التى تركز العقل البشرى فى التأمل فى الحقائق المجردة، وتعاونه على اعتناقها فى تحمس وحرارة، وعلى الثبات على الاستمساك بها. ولست أتصور أنه فى الإمكان المحافظة على دين ما ليس له شعائر خارجية يراعيها المؤمنون به. ولكنى، من جهة أخرى، مقتنع كل الاقتناع بأن الإسراف فيها، والاستكثار منها استكثاراً لايقف عند حد فى العصور التى نحن مقبلون عليها، سيكون خطراً كل الخطر، وأنه لأحرى بنا أن نقصرها على ما هو ضرورى ضرورة ملحة للمحافظة على المبدأ نفسه الذى يعد جوهر الدين، والذى تعد الأشكال الخارجية رمزاً له وتعبيراً عنه. فالدين الذى أصبح يحرص كل الحرص على مراعاة التفاصيل، حتى أصبح غير سمح، ومثقلاً بمراسم وطقوس صغيرة، فى الوقت الذى ازدادت فيه المساواة بين الناس، هذا الدين سرعان ما يصبح مقصوراً على فئة صغيرة من المتعصبين المتحمسين، وسط جمهور كبير من المتشككين.

هذا، وقد يعترض علينا، بأن جميع الأديان لها حقائق عامة خالدة، تجعلها غرضاً لها، ومن ثم لاتستطيع أن تكيف نفسها بحسب ميول كل عصر، وهى ميول متغيرة، من غير أن تفقد فى أعين البشر ما تطالب به لعقائدها من سمات اليقين. وإنى لأعود وأجيب على ذلك بأن الآراء الرئيسية التى تعد عماد عقيدة ما، والتى يسميها رجال الدين بقواعد الإيمان، يجب أن تميز بكل حرص وعناية من الحواشى المتصلة بها. فليس للأديان مندوحة عن أن تستمسك كل الاستمساك بالأولى، مهما كانت روح العصر الخاصة؛ ولكن عليها أن تعنى كل العناية بألا تتقيد إلى هذا النحو ذاته بما يتعلق بالثانية فى الوقت الذى يكون فيه كل شيء فى تحول وتطور، وحيث العقل البشرى (وقد تعود على إدراك موكب البشرية المتحرك) يأبى، إلا على كره منه، أن يظل جامداً على نقطة ما أيا كانت. فدوام الأشياء الثانوية والخارجية لامكان له فى نظرى إلا عندما يكون المجتمع المدنى نفسه راكداً لايتطور. أما فى حالة أخرى فهو فى رأيى خطر.

وسيتضح لنا فيما بعد أن بين جميع الشهوات التى تولدها المساواة، أو تؤيدها شهوة معينة تجعل هذه المساواة متوهجة بوجه خاص، وتبثها فى قلب كل إنسان. وما تلك الشهوة

سوى حب (الرفاهية)؛ فالميل إلى الرفاهية قوى طاغ، وهو السمة البارزة التى لاتمحى، من السمات التى تتميز بها العصور الديمقراطية.

ولا مانع من أن نعتقد أن الديانة التى تجعل همها القضاء على عاطفة راسخة هذا الرسوخ، مآلها أن تهلك بها، وإن حاولت أن تحرم على الناس تحريما مطلقاً أن يفكروا فى خيرات هذه الدنيا وطيباتها كى يوجهوا كل مواهبهم وقدراتهم إلى التفكير فى الآخرة وحدها - فأنذرها بأن عقول الناس سينتهى بها الأمر إلى أن تفلت من سيطرتها أو تتجه إلى الاقتصار على الانهماك فى الاستمتاع بما فى هذه الدنيا من الملذات الحسية.

فمن أهم ما يعنى به كل دين من الأديان هو العمل على تطهير هذا الميل المفرط إلى الرفاهية وحدها، وتنظيمه وكبحه، وهو ميل يشعر به الناس فى عصور المساواة. ولكن من الخطأ أن نحاول كبته تماماً أو اقتلاعه من النفوس؛ فمن الصعوبة بمكان تحويل الناس عن حب المال، ولكن من الميسور إقناعهم بضرورة كسبه من طريق حلال.

وهذا يفضى بنا إلى نقطة أخيرة تشمل سائر النقاط بشكل ما. فكلما ازدادت أحوال الناس الاجتماعية مساواة صار من الأهمية بمكان للأديان، وهى الحريصة على الابتعاد عن شئون الحياة اليومية ومتاعبها، أن لاتصدم، لغير ضرورة، الأفكار العامة التى يسلم بها الناس عادة، ولا تلك المصالح الدائمة التى يهتم بها الشعب. فكلما صار الرأى العام أكبر السلطات القائمة وأعظمها سلطاناً، لايتبقى للمبدأ الدينى خارج نطاقه، أى سند قوى يمكن له من أن يصمد أمام هذا الرأى العام الطاغى. ويصدق هذا على الشعب الديمقراطى الذى يحكمه مستبد، كما يصدق على النظام الجمهورى. فكثيراً ما يتطلب الملوك الطاعة فى عصور المساواة، على حين تتطلب الأغلبية الإيمان دائماً. فيجب أن تحترم الأغلبية إذن فى جميع ما لايتناقض مع العقيدة.

لقد أبنت فى الجزء الأول من هذا الكتاب كيف أن رجال الدين الأمريكيين ينأون بأنفسهم عن الاشتغال بالشئون الدنيوية. فهذا أوضح مثال على قدرتهم العظيمة على ضبط أنفسهم، ولكنه ليس بالمثل الوحيد. فمجال الدين فى أمريكا منفصل عن سائر المجالات؛ والسيادة فيه للقسيس الذى يحرص على ألا يغادره. ففيه يسيطر على عقول الناس، أما خارجه فهو يدعهم وشأنهم ويتركهم لاستقلالهم وعدم استقرارهم الأمرين اللذين من طبيعتهم وطبيعة عصرهم. ولم أر فى حياتى بلداً تظهر فيه المسيحية فى صور وأشكال وطقوس أقل مما تظهر به فى الولايات المتحدة؛ ولا بلداً يقدم للعقل البشرى أفكاراً محددة بسيطة وعامة مثلما تقدمه. ومع أن المسيحيين فيها ينقسمون طوائف عدة، فهم ينظرون جميعاً إلى الدين على هذا الضوء. ويصدق هذا على الكاثوليك كما يصدق على سائر الطوائف. فليس فى العالم قسس من الكاثوليك يظهرون ميلاً إلى ضرورة الطقوس الدينية، ولا إلى وسائل النجاة الخاصة أو غير العادية، أقل مما يظهره القسس الأمريكيون.

ولا من يتعلقون بروح الدين أكثر منهم، ولا بحريته أقل منهم. ولا يوجد بلد آخر يعلم فيه مبدأ الكنيسة الذى يحرم توجيه العبادات الخاصة بالله وحده، إلى القديسين، بأوضح مما يعلم فيها أو يتبع. ومع ذلك كله فأصحاب المذهب الكاثوليكى فى أمريكا خاضعون كل الخضوع ومخلصون كل الإخلاص.

وثم ملاحظة أخرى تصدق على رجال الدين من كل طائفة من الطوائف المسيحية. فخدام الإنجيل الأمريكيون لايحاولون توجيه أفكار المرء كلها إلى الحياة الأخرى وحصرها فيها، بل إنهم ليرضون منه أن يوجه شطراً من اهتمامه إلى شئون هذه الحياة الدنيا، فكأنهم يعتبرون طيبات هذه الدنيا أموراً هامة. وإن كانت فى مرتبة ثانوية. فإن لم يشاركوا هم أنفسهم فى الأعمال الصناعية[1] والتجارية الإنتاجية، فإنهم يهتمون على الأقل بالعمل على إنجاحها، ويغتبطون بما تناله من تقدم وازدهار. ومع أنهم لايملّون من الإشارة إلى كل مؤمن -بأن الآخرة معقد آمالهم ومصدر مخاوفهم، فإنهم لايمنعونه من أن يسعى مخلصاً وراء السعادة فى هذه الدار الدنيا. فبدلاً من أن يبينوا أن هذين الأمرين منفصلان ومتناقضان لايأتلفان، عكفوا على دراسة المواضع التى يمكن أن يلتقيا فيها ويرتبطا بعضهما ببعض أوثق ارتباط.

فالقسس الأمريكيون جميعاً يعرفون ما للأغلبية من سلطان على العقول، ومن ثم صاروا يحترمون هذا السلطان، ولا هم يتعرضون أبداً للاصطدام به، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ ولا هم يشاركون فى مهاترات الأحزاب، ولكنهم لايترددون بالأخذ بما فى بلادهم وعصرهم من الآراء العامة؛ وأنهم ليسايرون راضين، وبدون مقاومة تيار العواطف والآراء الذى يجرف كل شيء حولهم. إنهم يسعون وراء العمل على إصلاح معاصريهم، ولكنهم لايعتزلونهم ولا ينفصلون عن مزاملتهم بحال من الأحوال. فلا غرو إن كان الرأى العام لايعاديهم أبداً، بل يساندهم ويحميهم، فمعتقداتهم تدين بما لها من سيطرة وتأثير، إلى ما بها من قوة ذاتية، كما تدين بهما كذلك إلى تلك القوة التى تستمدها من آراء الأغلبية.

وهكذا نرى أن الدين، باحترامه جميع النزعات الديمقراطية التى لاتتعارض معه فى شيء، وباستخدامه الكثير من هذه النزعات فيما فيه مصلحته الخاصة، يقوم بكفاح موفق، مع روح الاستقلال الفردى، وهى الروح التى يعدها ألد خصومه.

---

(١) لعل هذه إشارة إلى إشهار إفلاس الأب اليسوعى انطوان دولا فالت (١٧٠٧ - ١٧٦٢) الذى حدث سنة ١٧٥٨ واتخذ ذريعة لإلغاء جمعية الآباء اليسوعيين.

الفصــل السادس

تقدم المذهب الكاثوليكى فى الولايات المتحدة

تعد أمريكا أعظم بلاد العالم ديمقراطية، وهى فى الوقت نفسه، كما تقول المصادر الجديرة بالثقة، البلاد التى يتقدم فيها هذا المذهب بخطًى سريعة؛ وهذا أمر لا شك يبدو مدهشاً لأول وهلة.

على أنّا يجب أن نميز بين أمرين اثنين تمييزاً دقيقاً. فالمساواة تدفع الناس لأن يُكوّنوا آراءهم بأنفسهم؛ ولكنها من جهة أخرى، تبث فيهم فكرة أن السلطة التى تحكم المجتمع يجب أن تكون سلطة واحدة بسيطة نزيهة، لاتتحيز لأحد، ومن ثم صار الناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية يميلون كل الميل إلى رفض الإيمان بكل سلطة دينية. ومع ذلك، فإن هم ارتضوا الإذعان لأية سلطة من هذا القبيل، آثروا أن تكون، على الأقل، سلطة واحدة غير متعددة، ومنسجمة مع نفسها. فالقوى الدينية التى لاترجع كلها إلى مصدر واحد مشترك تكون بطبيعة الحال بغيضة إلى نفوسهم. وما أسهل أن يستقر فى أذهانهم أن عدم وجود دين واحد، ووجود أديان متعددة سيان.

هذا وإنا لنرى من الكاثوليك من يرتدون عن الإيمان فى الوقت الحاضر أكثر منهم فى أى عصر سلف؛ ونرى من البروتستانتيين من يصبأون إلى الكثلكة؛ فإن نحن نظرنا إلى هذه الكثلكة من الداخل خيل إلينا أنها تتناقض وتتدهور، على حين أنا إن نظرنا إليها من الخارج بدت لنا فى ازدياد وتقدم. وما تفسير ذلك بعزيز. فلم يعد الناس فى عصرنا يميلون إلى الإيمان إلا قليلاً، وإن هم آمنوا واعتنقوا ديناً ما فسرعان ما يستشعرون فى أنفسهم نزعة قوية كامنة تدفعهم، على غير تفطن منهم، إلى الأخذ بالعقيدة الكاثوليكية. فإن الكثير من مبادىء هذه الكنيسة ليدهشهم كل الدهشة، ومع ذلك فهم يشعرون بإعجاب خفى بنظامها وبقوانينها، وأن وحدتها العظيمة تسترعى انتباههم. فلو أن الكثلكة ابتعدت فى النهاية عن الخصومات السياسية التى سبق أن تولدت عنها هى ذاتها، لن يساورنى أدنى شك فى أن روح العصر نفسها التى تبدو ضدها، ستكون هى نفسها فى صفها تؤيدها. وأنها ستتقدم فوراً تقدماً فجائياً عظيماً.

فمن نقاط الضعف المعروفة فى العقل البشرى أنه يحاول التوفيق بين المبادىء المتناقضة

ويشترى المنطق بالسلام والاطمئنان. فلا غرو أن كان ثمة مفكرون - وسيظلون موجودين دائماً - بعد أن أخضعوا بعض معتقداتهم الدينية لسلطة ما، يسعون لتخليص الكثير من البعض الآخر منها، ويدعون عقولهم طافية تتأرجح على غير هدى بين الحرية والخضوع. وأرانى ميالاً إلى الاعتقاد بأن عدد هؤلاء المفكرين سيظل فى العصور الديمقراطية أقل منه فى غيرها، وأن اتجاه الخلف إلى أن ينقسموا قسمين اثنين سيزداد، فقسم منهما سيهجر المسيحية تمام الهجران، وقسم آخر يعود إلى الكثلكة.

الفصـل السابـع

ميل الأمم الديمقراطية إلى القول بالحلول

سأشرح فيما بعد كيف يتجلى ميل الشعوب الديمقراطية الشديد إلى المعانى العامة، فى السياسة. أما الآن فحسبى أن أبين هنا أن أهم تأثير لهذا الميل فى الفلسفة.

لا نزاع فى أن مذهب الحلول قد تقدم فى عصرنا خطوات واسعة. ففى كتابات بعض الدول الأوربية آثار واضحة لهذا المذهب. فقد أدخله الألمان فى الفلسفة وأدخله الفرنسيون فى الأدب، فلا تخلو أغلب الكتب التخيلية الموضوعة فى فرنسا من بعض الآراء المستمدة من مذهب الحلول هذا، أو على لون منه، أو هى تكشف عن وجود نزعة من نزعاته فى مؤلفيها. ولا يرجع هذا فى نظرى إلى سبب عارض، بل يرجع إلى سبب دائم.

فكلما اقتربت أحوال الناس الاجتماعية فى المساواة، أو ازدادت أحوال كل امرىء اقتراباً من أحوال الآخرين حتى صار بذلك ضعيفاً وهيناً مثلهم – اعتاد الناس أن ينظروا إلى الشعب فى جملته، لا إلى المواطنين فرادى؛ فصاروا يغفلون شأن الأفراد، وينظرون إلى الجنس البشرى وحده. ففى مثل هذه الأوقات يتجه العقل إلى أن يشمل بنظرة واحدة طائفة كبيرة من أشياء شتى دفعة واحدة، ويحاول باستمرار أن يعلق عدة نتائج بسبب واحد؛ ولكن فكرة الوحدة تظل تستولى على فكره، ويظل هو يسعى وراءها دائماً، حتى إذا ما خيل إليه أنه عثر بها أخلد إلى الراحة قانعاً بما اعتقد. وإذا لم يكتف بأن يدرك أنه ليس فى الوجود سوى خالق واحد، وخليقة واحدة؛ بقى فى ضيق وحيرة من أمر هذا التقسيم المبدئى للأشياء، وواصل سعيه مختاراً وراء توسيع مفهوم فكرته هذه وتبسيطها، بأن يضع الله والكون بأكمله فى كل واحد شامل.

فإن كان ثمَّ نسق فلسفى يقول بأن جميع الأشياء التى فى هذا العالم، المادى منها وغير المادى، المرئى منها وغير المرئى، لا تعد سوى أجزاء شتى من كائن عظيم واحد، هو وحده الخالد وسط ذلك التحول الموصول يعتور كل مقوماته، استخلصنا من ذلك فى يسر وسهولة أن مثل هذا النسق، وإن كان قد يهدم فردية الإنسان، أو بالأحرى، لأنه يهدم هذه الفردية، سيكون له من المفاتن الخفية ما يستهوى أهالى البلاد الديمقراطية. فكل

عاداتهم فى التفكير تطوع لهم الأخذ بهذا النسق وتستميلهم إلى اعتناقه ، فهو يستهوى خيالهم ويركزه فيه ، ويغذى كبرياءهم ، بينما يرضى خمول عقولهم وكسلها .

وفى اعتقادى أن مذهب الحلول هذا من أصلح النظم التى تفسر بها الفلسفة الكون بقصد تضليل العقل البشرى فى العصور الديمقراطية ، فخليق بأولئك الذين يستمسكون بإيمانهم بعظمة الإنسان الحقيقية ، أن يتضافروا ويكافحوا هذا المذهب .

الفصـــل الثامن

أوحت المساواة بين الأمريكيين بأن قابلية الإنسان للكمال لا نهاية لها

توحى المساواة إلى العقل البشرى بأفكار عدة، ما كانت لتنشأ فيه من مصدر آخر، كما أنها تعدل معظم ما فيه من أفكار سابقة. ولنضرب لذلك مثلاً بفكرة قابلية الإنسان للكمال، لأنها من الأفكار الرئيسية التى يسهل على العقل إدراكها، ولأنها فى نفسها، نظرية فلسفية عظيمة تتجلى آثارها واضحة فى كل مكان فى ممارسة الناس شئونهم العملية .

فعلى الرغم من وجوه الشبه الكثيرة التى بين الإنسان والحيوان، فثم صفة واحدة خاصة به وحده، فإنه يتحسن ويترقى، أما الحيوان فلا – ولم يفت الإنسان أن يدرك هذه الحقيقة من البداية، ففكرة القابلية للكمال قديمة إذن قدم العالم نفسه، ولم تنشأ عن فكرة المساواة، وإن كانت هذه قد أفاضت عليها صبغة جديدة .

فعندما ينقسم المواطنون فى مجتمع ما طبقات على أساس مراتبهم أو على أساس المهنة، أو النسب والأصل: وعندما يضطرون جميعاً إلى سلوك الطريق الذى ألقتهم فيه المصادفات الطارئة – عند ذلك يستقر فى ذهن كل امرىء أن أقصى حدود الطاقة البشرية ليست بعيدة عن متناوله؛ ولم يعد أحد يحاول أن يقاوم قانون مصيره المقدور عليه، ليس ذلك لأن الشعب الأرستقراطى ينكر إنكاراً تاما ما فى الإنسان من قدرة على التطور والترقى، ولكن لأنه (هذا الشعب) لا يعتقد أن هذه القابلية مطلقة لا حد لها ولا نهاية. فالأرستقراطيون يستطيعون أن يتصوروا إمكان التحسن والترقى، أما التغير فلا؛ ويدركون أن المجتمع قد يكون، فى المستقبل، فى حالة أفضل مما هو عليها، ولكن هذه الحالة لا تستلزم أن تكون مختلفة (بالضرورة) عما كان عليه من قبل فعلاً. فعلى حين أنهم يسلمون بأن البشر تقدموا حقاً خطوات واسعة، وبأن مجال التقدم لا يزال أمامهم واسعاً للمزيد، فإنهم يضعون سلفاً حدوداً معينة لتقدمه هذا، لا يستطيع أن يتعداها .

فالأرستقراطيون لا يعتقدون أنهم قد وصلوا إلى الخير الأسمى، أو إلى الحقيقة المطلقة (وأى شعب، بل، وأى فرد يبلغ به الخرق، أن يخطر ذلك بخياله) ولكنهم مقتنعون بأنهم

قد قاربوا هذه الدرجة من العظمة والمعرفة، التي تسمح بها طبيعة البشر القاهرة. وإذا كان كل شيء حول هؤلاء الأرستقراطيين جامداً لايتحرك، خيل إليهم أن كل شيء قد أصبح مستقراً فى مكانه الملائم له؛ وعندئذ يخيل للمشترع أنه إنما يسن قوانين خالدة؛ ويخيل للملوك وللشعوب أنهم يقيمون آثاراً خالدة كذلك، وأن الجيل الحاضر قد اضطلع بمهمة توفر على الأجيال المقبلة هم العمل على تنظيم مصائرهم ومقدراتهم.

وكلما زالت الطبقات المغلقة، واقتربت طبقات المجتمع العادية بعضها من بعض؛ وكلما اختلفت العادات والآداب والعرف والقوانين من جراء اختلاط الناس الصاخب؛ وكلما ظهرت حقائق جدد، وزالت آراء قديمة وحلت محلها أخرى جديدة؛ كلما حدث ذلك كله قامت أمام العقل صورة كمال مثالى، وإن كانت صورة «مهزوزة» رجراجة غير محدودة دائماً. فلا غرو أن صارت تحدث كل لحظة تغييرات مستمرة على مشهد من كل إنسان. فمن الناس من يسوء مركزهم من جرائها، ولا يسعهم إلا أن يروا بكل وضوح أنه من المستحيل على أى شعب أو فرد مهما بلغ من الاستنارة والعلم، أن يدعى العصمة. وقد تتحسن أحوال آخرين من جرائها كذلك، فيستخلصون أن الإنسان فى جملته مزود بقدرة لاحد لها على التطور والتحسن، فيتعلمون مما يصيبهم من فشل وإخفاق أن أحداً لم يتوصل بعد إلى استكشاف الخير المطلق؛ أما ما يحرزونه من نجاح فيشجعهم على مداومة السعى وراء ذلك الخير المطلق والاقتراب منه. وهكذا يظل الإنسان فى سعى موصول، فيكبو دائماً وينهض دائماً. وكثيراً ما ينخدع –ويشعر بخيبة الآمال– ولكن همته لاتثبط ولا يعتريه وهن أو يأس، فيظل يتجه باستمرار نحو تلك العظمة التى لاحد لها، والتى يلمحها بشكل غامض عند نهاية الدرب الطويل الذى مازال على بنى الإنسان أن يسلكوه.

ومن العسير على المرء منا أن يصدق، كثرة عدد الحقائق التى تترتب على هذه النظرية الفلسفية التى تقول بأن قابلية الإنسان للكمال لانهاية لها ولا حد، أو أن يصدق مدى ما لها من ذلك التأثير حتى على أولئك الذين يشتغلون بالأمور العملية ولم يشتغلوا قط بالتأمل والتفكير النظرى، يبدون أنهم يكيفون سلوكهم وأفعالهم بحسب هذه النظرية دون أن يدروا عنها شيئاً.

حدث أن صادفت ملاحاً أمريكياً، فسألته عن السبب فى أن سفن بلاده يراعى فيها ألا تعيش سوى وقت قصير، فأجابنى على الفور بأن فن الملاحة يتطور كل يوم تطوراً سريعاً، حتى إن خير سفينة لتصبح عديمة الجدوى بعد بضعة أعوام.

فمن هذه العبارة التى جاءت عرضاً على لسان ملاح غير متعلم، بشأن موضوع خاص، أدركت تلك الفكرة العامة المنسقة التى يجرى عليها شعب عظيم فى تسيير كل شئونه.

هذا، وتميل الأمم الأرستقراطية كل الميل إلى الإسراف فى تضييق مجال الترقى الإنسانى، وقابليته للكمال، على حين تميل الأمم الديمقراطية إلى توسيع هذا المجال ومد أطرافه إلى مدى قد يتجاوز الحد المعقول.

الفصـــل التاسع

مثل الأمريكيين ليس دليلاً على عدم مقدرة الناس فى الأمم الديمقراطية فى ميدان العلوم والآداب، ولا على عدم ميلهم إليها

يجب أن نعترف بأن العلوم العالية، لم تتقدم فى عصرنا إلا فى عدد قليل من الأمم المتحضرة، أقل مما تقدمته فى الولايات المتحدة، وأن عدداً ضئيلاً منها كذلك ظهر فيه من كبار الفنانين وفحول الشعراء ومشاهير الكتاب أقل ممن ظهروا فى الولايات المتحدة. هذا، وقد تأثرت طائفة كبيرة من الأوربيين بهذه الحقيقة، فخيل لهم أنها نتيجة طبيعية محتومة من نتائج المساواة بين الناس فى أحوالهم الاجتماعية، وتوهموا أنه لو حدث أن ساءت الديمقراطية ومؤسساتها الحرة بلاد العالم كلها لخفتت شيئاً فشيئاً تلك الأنوار التى يهتدى بها العقل البشرى، وانتكس الناس وعادوا يعيشون فى دياجير الجهل وظلماته.

وفى اعتقادى أن من يفكرون هذا التفكير يخلطون بين عدة أفكار يجب أن تظل منفصلة بعضها عن بعض، وأن يبحث كل منها على حدة. فقد خلطوا، على غير قصد منهم، بين ما هو ديمقراطى وبين ما هو أمريكى ليس إلا. فقد كان الدين الذى آمن به المهاجرون الأول الذين وفدوا على أمريكا، وورَّثوه أحفادهم وذراريهم، ديناً بسيطاً فى شعائره، صارماً كل الصرامة فى مبادئه، وخصماً عنيداً لكل المظاهر والرموز الخارجية، ولكل إسراف فى الحفلات الدينية، فهذا الدين يتعذر أن يكون نصيراً للفنون الجميلة، فهو يتشدد فى عدم الترخيص للناس بمطالعة كتب الأدب حباً فى المتعة العقلية. لقد انحدر الأمريكيون من شعب قديم مستنير كل الاستنارة، ووفدوا على بلاد جديدة، مترامية الأطراف، يستطيعون أن يتوسعوا فيها وينتشروا أيما انتشار، وأن يزرعوا من أراضيها ما يشاءون فى غير مشقة وجهد. فهذه حالة فذة لانظير لها فى العالم. فلا غرو أن صار كل امرىء إذن يجد من التسهيلات ما لا يعرف فى أى بلاد أخرى، ليجمع ثروة، أو ليزيد على ما لديه منها. فالطمع وحب المكاسب طاغيان عليهم دائماً، فلا غرو أن صارت عقولهم، وقد منعت من الاستمتاع بملذات الخيال والفكر، تعنى دائماً بتوجيه الناس إلى السعى وراء المكسب واقتناء الثروات.

ولا يخفى أن فى الولايات المتحدة طبقات من التجار والصناع[١] مثل ما فى غيرها من بلاد العالم. ولكن ما لانجده فى غيرها أن يكون جميع الناس مشغولين بالصناعة والتجارة كلتيهما معاً وفى وقت واحد.

ومع ذلك فأنا مقتنع بأنه لو كان الأمريكيون وحدهم فى هذا العالم، وبالحريات والمعرفة التى نالها أجدادهم، وبالنزعات الملائمة لهم، لما عتموا أن استكشفوا أن التقدم فى استخدام نواحى العلوم التطبيقية لايمكن أن يستمر طويلاً من غير العناية بدراسة نواحيها النظرية، وأن الفنون كلها يعاون بعضها بعضاً على بلوغ الكمال، وأنهم مهما انهمكوا فى السعى وراء غرضهم الرئيسى الذى توجههم إليه رغباتهم، فإنهم لايلبثون أن يدركوا أن لامناص لهم من أن يتوقفوا من آن لآخر عن العمل لهذا الغرض، كى يتيسر لهم أن يدركوه آخر الأمر على وجه أفضل.

ومع ذلك فالميل إلى المتع العقلية أمر طبيعى، محبب إلى قلوب المتحضرين، فلا يعدم المرء أن يجد على الدوام فى الشعوب المتمدينة القليلة الإقبال على هذه المتع، عدداً من الناس يشاركون فيها، حتى إذا ما شعر الإنسان بهذا التشوق العقلى، لم يلبث أن يجد وسيلة لإشباعه.

ولكن الوقت الذى كان فيه الأمريكيون لايشعرون بحاجة إلى العلم إلا من حيث تطبيقاته العملية الخاصة بالفنون النافعة، وبالوسائل التى تجعل الحياة مرضية مريحة، كانت أوربا مقبلة كل الإقبال على العلوم والآداب، ومعنية بالبحث عن المصادر العامة للحقيقة، وبالعمل فى الوقت نفسه على تحسين كل ما يمكن أن يعين على زيادة متعة الإنسان وعلى سد احتياجاته الضرورية.

فعلى رأس الأمم المتحضرة المستنيرة فى الدنيا القديمة وجد سكان الولايات المتحدة أمة يمتون إليها بصلات وثيقة، من حيث الأصل وتشابه العادات، ووجدوا فيها من كبار رجال العلم ومن الفنانين البارعين والكتاب الممتازين من أتاحوا لهم الاستمتاع بروائع ما أنتجته العقول، من غير حاجة إلى أن يجشموا أنفسهم مئونة جمعها. فعلى الرغم من المحيط المترامى الأطراف لست أوافق من يقولون بانفصال أمريكا عن أوربا، فشعب الولايات المتحدة جزء من الشعب الانجليزى كلف استكشاف غابات الدنيا الجديدة. أما بقية الأمة، فإنهم يستمتعون بقسط أكبر من أوقات الفراغ، ولا يحتاجون إلى الكدح فى سبيل الرزق، فهم يستطيعون أن يوجهوا نشاطهم إلى شئون الفكر ويعملون على توسيع مجال العقل البشرى ومد آفاقه فى كل اتجاه.

فمركز الأمريكيين إذن مركز شاذ كل الشذوذ، لم يتح لأمة من الأمم الديمقراطية

---

(١) مما يجدر بالذكر هنا أن الحركة النقابية بدأت فى أمريكا حوالى سنة ١٨٢٥ بدأها روبرت أون (Robert Owen) الاشتراكى البريطانى (١٧٧١ - ١٨٥٨) وهو الذى أنشأ مستعمرة نيوهارمونى فى إنديانا.

أن تنعم بمثله، فأصل الأمريكيين البيوريتانى (المتطهر) المتشدد فى الدين وعاداتهم التجارية الغالبة عليهم، بل والبلاد نفسها التى استقروا فيها، التى يبدو أنها تبعد عقولهم عن موالاة الاشتغال بالعلم والأدب؛ وقربهم من أوربا الذى أتاح لهم أن يهملوا هذه النواحى من غير أن يرتكسوا فى البربرية —تلك الأسباب، وكثير غيرها، مما لا أستطيع أن أذكر سوى أهمها، وقد تضافرت بشكل عجيب على تركيز عقول الأمريكيين فى الأمور العملية المادية المحضة: فأهواء الأمريكى واحتياجاته وتعليمه، وكل شىء حوله— تعاونت كلها على اجتذاب سكان الولايات المتحدة إلى العناية بشئون الدنيا، فليس غير الدين وحده يحمله بين الحين والحين أن يوجه إلى السماء نظرة مشتتة عابرة، فينبغى ألا ننظر إلى جميع الأمم الديمقراطية ونحكم عليها أو لها بحسب مثال الشعب الأمريكى هذا، بل يجب أن نحاول أن ننظر إليها من حيث هى ذاتها.

من اليسير علينا أن نتصور أمة خلت من أية طبقة «مغلقة». ومن أى نظام متدرج لمراتب الناس ومقاماتهم، ومن كل طبقة أياً كانت— أمة لا يعترف فيها القانون لأحد بأية امتيازات تميزه على غيره. ويقضى فيها بتقسيم التركات تقسيماً سوياً بين الورثة، وفى الوقت نفسه تكون هذه الأمة، ومع ذلك كله، محرومة من المعرفة ومن الحرية. ليس تصور مثل هذه الأمة مجرد افتراض خيالى أجوف، فقد يجد حاكمها المستبد أن من مصلحته أن يقيم المساواة بين رعاياه ويدعهم فى الوقت نفسه جهلاء، حتى يتسنى له أن يستبقيهم عبيداً له أذلاء. إن شعباً ديمقراطياً من هذا الطراز لا يمكن أن يبدى أفراده مقدرة فى العلم أو ميلاً إليه وإلى الآداب والفنون، بل يحتمل كل الاحتمال ألا يتجلى فيه شىء من هذا أبداً. فقانون الوراثة نفسه يتكفل بتفتيت الثروات الجسام فى كل جيل حتى لا يكون ثمة مجال لأحد للحصول على ثروات جدد. إن الرجل الفقير الذى لا علم لديه، وحرم كل حرية، قد لا يخطر بباله أن ينهض، ويعمل على إحراز شىء من المال. أما الغنى، فقد تهبط به نفسه إلى مستوى الفقر من غير أن يعرف كيف يدافع عن نفسه. هذا وسرعان ما تقوم بين هذين المواطنين المتطرفين مساواة كاملة دائمة، وعندئذ لا يكون عند أحد الوقت ولا الميل لينهمك فى المتع الذهنية أو الأعمال العقلية بل يظل الناس سواء فى جهلهم، وسواء فى عبوديتهم.

وعندما أتصور بلداً ديمقراطياً من هذا الطراز أتخيل نفسى فى مسكن من تلك المساكن الخانقة المظلمة، حيث لا يلبث الضوء الباهت الذى يأتى من الخارج أن يخفت ويزول، فيغشانى جو ثقيل يجعلنى أتعثر فى الظلام الشامل، أتلمس طريقى إلى مخرج يؤدى إلى ضوء النهار. ولكن هذا كله يصدق، على الناس الذين أصبحوا بالفعل مستنيرين الذين ظلوا أحراراً —بعد أن ألغوا الحقوق الخاصة المتوارثة التى قضت بجعل الأملاك والثروات محصورة فى أيدى قلة من الأفراد أو فى أيدى طبقات معينة من طبقات المجتمع.

فإن كان الناس الذين يعيشون فى مجتمع ديمقراطى، مستنيرين، لم يلبثوا أن يستكشفوا

أن لا شيء يجبرهم على أن يكونوا مقيدين بمراكزهم الراهنة، ولا ثابتين جامدين فيها، وأن ليس ثمة ما يلزمهم بالرضى بحظوظهم الحالية. ومن ثم، فهم يسارعون إلى التفكير في العمل على زيادة ثرواتهم. فإن كانوا أحراراً عمدوا إلى تنفيذ ما فكروا فيه، ومع ذلك فهم لاينجحون جميعاً بشكل واحد. حقاً إن التشريع لم يعد يمنح أحداً شيئاً من الامتيازات، ولكن الطبيعة ما زالت تمنحها. فلما كان التفاوت الطبيعي بين الناس كبيراً، فإن حظوظهم ستختلف وتتباين منذ اللحظات التي يأخذ فيها كل منهم في استخدام جميع ما لديه من مواهب للحصول على الثروة.

هذا، وقانون الإرث يمنع قيام أسرات غنية، وإن كان لايمنع قيام أفراد أغنياء؛ فهو يدفع بالمواطنين نحو مستوى عام، ولكنهم لايلبثون أن يعملوا على الخروج عنه باستمرار كذلك. وهكذا يزداد الناس تفاوتاً في الثروة بمقدار انتشار التعليم والحرية بينهم.

حدث أن قامت في عصرنا طائفة اشتهر أفرادها بالمواهب العالية وبالإسراف في آرائهم، فاقترحت تركيز جميع الأموال في أيدى سلطة مركزة واحدة، يكون عملها في توزيع هذه الملكيات على الناس من جديد، بحسب ما لديهم من مواهب، وما بهم من جدارة[1]. وهذه لاشك طريقة للتهرب من مبدأ المساواة الكاملة الأبدية التي يبدو أنها تهدد البلاد الديمقراطية. ولكن ثمة علاج أبسط من هذا العلاج وأقل منه خطراً، وذلك أن نمتنع عن منح أى امتياز لأحد يفضله على سواه، وأن نعلم الناس جميعاً تعليماً واحداًونعترف باستقلال كل منهم استقلالاً يعادل استقلال سواه، ثم نتركهم جميعاً وشأنهم يقرر كل منهم مصيره بنفسه ويشكله بنفسه — عندئذ سرعان ما يتجلى فيهم التفاوت الطبيعي، وتنتقل الثروة من تلقاء نفسها إلى أيدى أقدرهم وأكفأهم.

وهكذا ستظل المجتمعات الديمقراطية الحرة تشتمل على طائفة من الأغنياء أو الميسورى الحال، المرتبطين بعضهم ببعض ذلك الارتباط الوثيق الذى كان بين أفراد الطبقة الأرستقراطية القديمة — بل سيكونون ذوى ميول متباينة، ولن يتاح لهم أبداً الاستمتاع بذلك الفراغ المضمون الكامل الذى كان يستمتع به أهل تلك الطبقات الأرستقراطية؛ إلا أنهم مع ذلك أكبر عدداً مما كانته تلك الطبقة في أى يوم من الأيام. ولن يقتصر هؤلاء الأغنياء كل الاقتصار على العناية بشئون الحياة المادية وحدها، بل سيظلون قادرين على الاستمتاع بالملذات العقلية وبالأعمال العقلية، وإن كان استمتاعاً مختلف الدرجات، إنهم سيعنون بالاستمتاع بهذه المتع العقلية، لأنه إن صح أن العقل البشرى يميل، من ناحية، نحو كل ما هو محدود ومادى نافع، فإنه من ناحية أخرى يسمو بطبيعته نحو اللانهائى وغير المادى، ونحو الجميل والجليل، فالاحتياجات الفيزيقية الكثيرة تربطه بالأمور المادية، وبشئون هذه الدنيا، ولكن مادامت هذه الرابطة قد انحلت فسينهض العقل ويسمو من تلقاء نفسه.

---

(١) لعل المؤلف يشير هنا إلى سان سيمون وأنصاره (١٦٧٥ – ١٧٥٥) وإلى أنصار فوريه (Fourier) (١٧٧٩ – ١٨٣٧) الاشتراكيين المعروفين.

لا يزداد عدد الذين يستطيعون العناية بشئون الفكر زيادة كبيرة فحسب، بل إن الميل إلى المتع العقلية سيزداد كذلك ويظل يقترب شيئاً فشيئاً من أولئك الذين كانوا فى المجتمعات الأرستقراطية لايجدون الوقت ولا القدرة على الاستمتاع بها. فإذا لم تعد ثم ثروات تالدة موروثة، ولا امتيازات تقوم على أساس الحسب والأصل، وإذ لم يعد المرء يستمد قوته إلا من نفسه وحدها -يتضح لنا السبب الرئيسى لتفاوت حظوظ الناس، وتباين ثرواتهم، يرجع كله إلى العقل وحده؛ فكل ما يساعد على تنشيط العقل ومد آفاقه أو تجميله يصبح فى الحال ذا قيمة عالية؛ وستتجلى فوائد التعليم بارزة حتى لأنظار الجماهير ممن لا يتذوقون روعة التعلم، فيعلون من قيمة نتائجه، ويبذلون الكثير من الجهد فى تحصيله.

ليس فى العصور الديمقراطية الحرة المستنيرة ما يدعو إلى انعزال الناس بعضهم عن بعض، ولا إلى استبقائهم جامدين فى مراكزهم، بل هم يرتفعون عليها ويهبطون دونها بسرعة عظيمة، فجميع الطبقات متصلة بعضها ببعض من جراء قرب كل منها من الأخرى[١] فأعضاؤها يتصلون، ويتحاكون ويتنافسون ويتحاسدون، مما يوحى إلى الشعب بكثير من الأفكار والرغبات التى لم تكن تخطر لهم ببال من قبل، لو أن الطبقات كانت ثابتة والمجتمع جامداً لا حركة فيه ولا نشاط. ففى مثل هذه الأمم لا يعد الخادم نفسه أبداً غريبا كل الغرابة عن مسرات سيده وأفعاله، ولا الفقير من مسرات الغنى وأعماله؛ ويحاول سكان الريف أن يتشبهوا بسكان الحضر، وسكان الإقليم بسكان العاصمة. فليس ثمة أحد يسمح لنفسه بسهولة أن يقصر كل همه على مشاغل الحياة المادية وحدها، بل نجد أدنى صانع يلقى نظرة خاطفة على شيء من ميادين الفكر السامية؛ فالناس لا يقرأون بنفس الروح ولا بنفس الطريقة التى كان يقرأ بها إخوانهم فى البلاد الأرستقراطية، فدائرة القراء تظل تتسع باستمرار حتى تشمل الشعب بأسره.

وحينما يشرع الجمهور فى الاهتمام بشئون الفكر يتبين له أن التفوق فى ناحية منها وسيلة ناجحة للحصول على الجاه والقوة والثروة والمال فسرعان ما يتجه هذا الطموح القلق الذى ولدته المساواة إلى هذا الاتجاه مثل غيره، ويزداد عدد الذين يعنون بالعلوم والآداب والفنون زيادة كبيرة، ويزخر عالم العقل بنشاط جم، فيحاول كل امرىء أن يشق لنفسه طريقاً فيه ويجتذب إليه أنظار الناس، وعندئذ يحدث شيء شبه ما هو حادث فى الولايات المتحدة من الوجهة السياسية، قد يكون الكثير مما ينجز ناقصاً قاصراً، ولكن المحاولات التى تتم كثيرة لا حصر لها. ومع أن نتائج الجهود الفردية ضئيلة فى العادة، فجملة نتائجها الكلية كبيرة دائماً.

فليس صحيحاً إذن ما يقال من أن الناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية لا يحفلون بطبيعتهم بالعلوم ولا بالفنون والآداب. ولكن يجب أن نعترف بأنهم إنما يوالونها ويتعهدونها على طريقتهم؛ وفيها يتجلى ما فيهم من عيوب وما بهم من محاسن.

---

(١) انظر الخطاب الشهير الذى ألقاه رويه كولار Royer Collard السياسى الفرنسى، فى مجلس النواب الفرنسى عن الديمقراطية بمناسبة قانون المطبوعات.

الفصـــل العاشـــر

الأمريكيون يؤثرون دائماً
العــلوم العمــلية على النظــرية

إن كانت الجماعات والمؤسسات الديمقراطية لا تعرقل تقدم العقل البشرى، فليس من شك فى أنها تؤثر أن توجهه وجهة معينة على أخرى. ومع ذلك فجهودها عظيمة، على الرغم من هذا التحديد، فلا غرو إن أنا تلبثت هنا برهة أدرسها فيها.

سبق أن أتيحت لنا الفرصة، عند الكلام على منهج الأمريكيين الفلسفى، فأبدينا عدة ملاحظات يجدر بنا أن نفيد منها هنا.

فالمساواة تولد فى كل إنسان الرغبة فى أن يكون مستقلاً بنفسه فى الحكم على ما يريد أن يبدى رأيه فيه، وتجعله ميالاً إلى الواقع المحسوس فى كل الأمور؛ مستهيناً بالتقاليد والشكليات، ومحتقراً لشأنها. وستتجلى لنا كل هذه النزعات العامة التى تكاد تكون فطرية فى موضوع هذا الفصل.

إن الذين يعملون فى ميدان العلوم فى البلاد الديمقراطية يخشون دائماً أن يضلوا طريقهم فى متاهات «الطوبيات» والتأملات الخيالية، ولذا نراهم يسيئون الظن بالنظم وبالإنسان ويؤثرون أن يلتزموا، ما استطاعوا، الواقع والحقائق، وأن يدرسوها مباشرة بأنفسهم. ولما كانوا يحرصون كل الحرص على ألا يتأثروا بقوة اسم أى إنسان من بنى جنسهم أو بشهرته؛ صاروا لا يميلون إلى الاعتماد على أحد ولو كان حجة فى موضوعه. فعلى العكس من ذلك، تراهم لا يألون جهداً فى البحث عن نقاط الضعف فيما يقول. فليس للسوابق العلمية أى وزن عندهم، ولا هم يظلون أبداً يحفلون طويلا بدقائق النظريات والمدارس الفلسفية، ولا هم يميلون أن يخدعوا أنفسهم بالألفاظ الرنانة، بل يتغلغلون ما استطاعوا فى صميم النقاط الرئيسية للموضوع الذى هم بصدده، ويفضلون أن يعبروا عنها بلغة التخاطب المعهودة لكل الناس، فالبحوث العلمية إذن تنتهج طريقاً آمن من غيره وأكثر حرية، وإن لم يبلغ من السمو ما بلغه غيره.

ويبدو لى أن العقل يقضى بتقسيم العلوم ثلاثة أقسام :

قسم يشمل المبادىء النظرية البحتة والمبادىء المحدودة التى لم يسبق أن طبقت ، أو التى لا يزال تطبيقها بعيداً .

ويشمل القسم الثانى الحقائق العامة التى تؤدى مباشرة ومن أقصر طريق، إلى نتائج عملية وإن كانت هذه الحقائق من قبيل النظريات البحتة .

أما القسم الثالث فيشمل طرائق التطبيق ووسائل التنفيذ .

وكل قسم من أقسام العلم المختلفة هذه ممكن تعهده وموالاة دراسته، وإن كانت الخبرة والعقل تدلان على أنه لا يتسنى لقسم من هذه الأقسام أن يزدهر طويلاً، إذا ما انفصل انفصالاً تاماً عن القسمين الآخرين .

ويعنى الأمريكيون كل العناية بالقسم العملى المحض من هذه الأقسام وبالناحية النظرية التى يستلزمها التطبيق المباشر ، وهم يبدون هنا دائماً قدرة عقلية محددة وواضحة، حرة، مبتكرة، وعميقة . ومع ذلك فإنا لا نكاد نجد أحداً فى الولايات المتحدة كلها يكرس جهوده للناحية النظرية الخالصة المجردة من نواحى المعرفة البشرية، والأمريكيون مسرفون هنا إسرافاً كبيراً، نجده، على ما أعتقده، فى جميع البلاد الديمقراطية، ولكن بشكل أقل مما فى أمريكا .

ولا يخفى أن لا شىء ألزم للاشتغال بالعلوم العليا، وبالنواحى السامية من العلم ومن التأمل والتفكير . وليس شىء أقل صلاحاً للتأمل من نظام المجتمعات الديمقراطية الداخلية . فإنا لا نجد فيها ما نجده عند الشعوب الأرستقراطية من حيث وجود طبقة كبيرة من الناس تتسم بالثبات والاستقرار من أجل ثرائها، وطبقة أخرى جامدة لا تتقدم، بسبب ما اعتراها من يأس من تحسين أحوالها . ذلك، على حين أن كل امرىء فى البلاد الديمقراطية فى حركة موصولة . فمنهم من يسعى وراء القوة والسلطان، ومنهم من يسعى وراء المال . فأين يتسنى لنا وسط هذه الحركة العامة، واصطراع المصالح المتضاربة، ووسط ذلك السعى المتواصل وراء الثروة والمال –أن نجد ذلك الهدوء الذى لا غنى عنه للتفكير العميق؟ كيف يستطيع العقل أن يركز قوته فى نقطة واحدة، وكل ما حوله فى حركة دائبة، والإنسان نفسه قد يكتسحه التيار الجارف الذى يجرف كل شىء .

ولكى ينبغى أن نفرق بين ذلك النوع من الحركة الدائمة الذى تتميز به الديمقراطية المسالمة الهادئة (القائمة على أساس وطيد) وبين تلك الحركات الصاخبة الثورية التى تكاد تصاحب دائماً مولد كل مجتمع ديمقراطى ونشأته، فعندما يحدث انقلاب عنيف بين ظهرانى شعب بلغ فى ميدان الحضارة شأناً عظيماً، كان لا مناص من هذا الانقلاب من أن يحرك

عواطف الناس وأفكارهم ويطلقها فجأة[١] . ويصدق هذا - بوجه خاص - على الثورات الديمقراطية التي تحرك جميع طبقات الشعب دفعة واحدة . وفي الوقت ذاته تولد في نفس كل عضو من أعضاء المجتمع مطامع قوية وآمالاً واسعة لا تحد ، لقد تقدمت فرنسا في أثناء الثورة الفرنسية خطوات عجيبة في العلوم «المضبوطة» في نفس الوقت الذى كانت تعمل فيه على القضاء على ما تبقى من آثار مجتمعها الإقطاعي السالف ، ومع ذلك يجب ألا يعزى هذا التقدم الفجائي في العلم إلى الديمقراطية ، بل إلى تلك الثورة المنقطعة النظير التي صاحبت نمو الديمقراطية . فما حدث في ذلك الوقت كان حدثاً خاصاً وليس من الحكمة في شيء أن نتخذه دليلاً على وجود قاعدة عامة[٢] .

لا تحدث الثورات الكبرى في البلاد الديمقراطية أكثر مما تحدث في غيرها من البلاد ، بل إني لأميل إلى القول بأن حدوثها فيها أقل . ولكن ثم حركة صغيرة تسود تلك الجماعات الديمقراطية ، وهي حركة متعبة ، من نوع تلك الحركات الدائمة التي تجرى بين الناس المتزاحمين بالمناكب فتضايق العقل وتعكره ، من غير أن تستثيره وتسمو به إلى مستويات عليا .

فمن النادر أن ينهمك الناس الذين يعيشون في المجتمعات الديمقراطية في التأمل والتفكير النظرى . بل إنهم لا يولونه بالطبع إلا قليلاً من الاحترام والتقدير . فأحوال المجتمع الديمقراطي ومؤسساته تدفع الكثرة الكاثرة من السكان إلى أن يظلوا يعملون باستمرار ، ولا يخفى أن عادات العقل التي تناسب الحياة العملية النشيطة لا تصلح دائماً لحياة التأمل والتفكير . فرجل العمل والنشاط كثيراً ما يضطر إلى أن يقنع بأن يحصل على خير ما يستطيع الحصول عليه ، لأنه لن يتمكن من إنجاز عمله ، إن شاء أن يصل بكل دقيقة من دقائقه ، وبكل تفصيل من تفاصيله إلى مرتبة الكمال ؛ فأمامه ظروف تجعله يستند إلى آراء وأفكار لا يجد لديه الوقت الكافي لتحقيقها وسبر أغوارها ، وكثيراً ما يجد أن الفكرة الملائمة التي يستخدمها في عمله ، تعينه على إنجاز هذا العمل أكثر مما تعينه دقتها العلمية الصارمة ، ذلك إلى أنه سيجد في النهاية أن ما يخاطر به في استناده في عمله إلى بضعة مبادىء زائفة ، لأقل من مخاطرته بإنفاق وقته في التحقق من أن كل مبدأ من المبادىء التي يسير عليها في عمله ، صحيح . فالعالم لا يسير بالأدلة الطويلة ، أو التي فيها علم واسع غزير ، فالنظرة السريعة إلى حقيقة جزئية ، والدءوب في دراسة شهوات الجماهير ، المتغيرة العابرة ، وأحداث الساعة ، وفن استغلالها والإفادة منها - هي التي تتحكم في شئون هذا العالم .

---

(١) يذكرنا هذا بما حدث في القرن السابع عشر عندما قامت حركة الإصلاح الديني في أوربا وظهر طوفان من الرسائل والكتب الدينية ولاسيما أن فن الطباعة كان قد ظهر في الوجود . ويذكرنا كذلك بما حدث قبيل الثورة الفرنسية قرب انعقاد مجلس الطبقات ، وفي أثناء الثورة نفسها فقد نشرت آلاف من الرسائل «وكراسات المرائض» المشهورة .

(٢) لعل المؤلف يشير إلى أمثال لافوازيه مؤسس علم الكيمياء الحديث ، والذى قتل في أثناء الثورة الفرنسية ١٧٩٤ والمركيز جوفروا Jouffroid Abbans (١٧٥١ - ١٨٣٢) الذى يعزو إليه الفرنسيون أنه أول من اخترع السفن البخارية وأجراها في نهر الرون سنة ١٧٨٣ ، ولكن أحداث الثورة الفرنسية عاقته عن المضي في عمله ، ومن ثم كان فلطن Fulton الأمريكي أول من نجح في تسيير سفينة بالبخار على نهر السين سنة ١٨٠٢ ثم في نهر هدسن بأمريكا .

ففى العصور التى تتميز بالعمل والنشاط، يتجه الناس عادة إلى المغالاة بقيمة الخواطر السريعة، والأفكار الضحلة السطحية؛ على حين أنهم يقللون أكثر مما ينبغى من شأن أعمال العقل البطيئة العميقة. فرأى الجمهور هذا يؤثر فى أحكام المشتغلين بالعلم والعاملين على النهوض به، ويجعلهم يعتقدون أن فى استطاعتهم أن ينجحوا من غير حاجة إلى التأمل الطويل، أو هو يبعدهم عن الدراسات التى يتطلبها.

هذا ولدراسة العلم طرق عدة. فقد نجد فى كثيرين ممن يتوفرون على دراسته، ميلاً أنانياً تجارياً، وصناعياً، إلى ما يصل إليه العقل من كشوف، فيجب ألا نخلط بين هذا الميل وبين تلك الشهوة العارمة، النزيهة البعيدة عن المنافع الشخصية، والتى تضطرم فى نفوس فئة قليلة من الناس. فالرغبة فى استغلال المعرفة شىء، والرغبة الخالصة فى مجرد الإلمام بها لذاتها شىء آخر. هذا، وإنى لايساورنى أى شك فى أنه قد تنشأ فى نفوس بعض الناس، وفى فترات متباعدة، محبة للحق، قوية، فياضة، لاينضب معينها، تعتمد على نفسها وحدها، وتظل تؤتى ثمارها باستمرار، من غير أن يأتى عليها يوم ترضى فيه تمام الرضى، فمحبة الحقيقة المتوقدة هذه، المعتزة بنفسها، المنزهة عن كل منفعة شخصية، هى التى تسمو بالناس إلى مصادر الحق المجرد التى يستمدون منها أمهات أفكارهم.

فلو كان هدف «بسكال»[1] لايعدو إحراز الثروة؛ بل لو كان حب الشهرة وحده هو الذى يحفزه، لما تصورت أبداً أنه كان يستطيع تعبئة جميع قواه العقلية كما فعل، ليقف على أخفى أسرار سنن الله الكونية. وعندما أرى أنه قد باعد بين نفسه وبين كل هموم الحياة، ليفرغ لتلك البحوث التى أولع بها، ثم يقطع النياط التى تربط جسمه بالحياة، ويموت بالشيخوخة، قبل أن يبلغ سن الأربعين -عندما أرى ذلك كله يستولى علىَّ الذهول، وأعترف بأن الحافز الذى دفعه إلى بذل ما بذل من جهود جبارة لايمكن أن يكون حافزاً عادياً مثل سائر الحوافز.

هذا، ولسوف يظهر لنا المستقبل إن كان من الجائز أن تكون تلك الشهوات النادرة والمثمرة فى وقت واحد، فى البلاد الديمقراطية وتنمى فيها بسهولة ويسر، كما توجد وتنمى فى البلاد الأرستقراطية، أما أنا فلابد لى من أن ألبث طويلاً قبل أن أصدق هذا.

ولما كانت الطبقة التى توجه الرأى العام فى البلاد الأرستقراطية، وتفيض عليه صبغته المميزة له، والتى بيدها زمام الإدارة فيها أيضاً قد أقيمت بصفة دائمة ووراثية على رأس الجماعة: فلا غرو أن صارت لديها فكرة عالية عن نفسها وعن الإنسان. فهى مولعة بأن تخترع للشعب ألواناً من المسرات الباهرة، وبأن تقيم له أغراضاً باهرة يتجه إليها. هذا، وليس من شك فى أن الأرستقراطيين كثيراً ما يرتكبون أفعالاً استبدادية ظالمة كل الظلم،

---

(١) بليز بسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) الفيلسوف الفرنسي والعالم الرياضي المعروف.

وبعيدة عن الإنسانية كل البعد، ولكن من النادر أن تخطر لهم أفكار دنيئة، فهم يبدون نوعاً من ذلك الازدراء المستعلى للملذات الوضيعة، حتى ولو كانوا هم أنفسهم ممن ينهمكون فيها، مما أدى إلى رفع روح الشعب العامة، ففى العصور الأرستقراطية تتكون عند الناس آراء تؤثر فى الذين يتعهدون العلم ويوالون دراسته. كما تؤثر فى المجتمع كله، وتيسر للعقل أن يندفع اندفاعه الطبيعى إلى أسمى مستويات التفكير، وإنها لتعده لحب الحقيقة حباً جليلاً يكاد يكون قدسياً.

يتجه المشتغلون بالعلم فى هذه العصور إذن صوب العناية بنواحيه النظرية، بل قد يحدث أنهم كثيراً ما يبدون احتقاراً أخرق كل الخرق لممارسة النواحى العملية منه، قال بلوتارك : كان أرشميدس ذا نفس سامية كل السمو، فقد أبى كل الإباء أن ينزل ليكتب أية رسالة أو كتاب فى إنشاء تلك الآلات الحربية، وإذا كان يرى أن اختراع الآلات وتركيبها، وجميع الفنون التى ترمى إلى غرض عملى نافع، يجب أن تعد فى جملتها خبيثة دنيئة، ووسيلة من وسائل كسب المال، فقد أنفق مواهبه ووقته فى الكتابة فى الأمور التى لايشوب ما فيها من جمال ومن دقة الفن شىء من الحاجة والضرورة. وهكذا كما لا يخفى هدف العلوم فى البلاد الأرستقراطية، وإنه لبعيد كل البعد أن تكون هذه هى الحال فى البلاد الديمقراطية.

فمعظم الناس الذين تتكون منهم هذه الأمم (الديمقراطية) نهمون كل النهم فى سعيهم وراء اللذات الحسية التى فى متناولهم. ولما كانوا غير راضين دائماً عن المراكز التى يشغلونها، وكانوا أحراراً دائماً فى مغادرتها، صاروا لايفكرون فى شىء سوى الوسائل التى تمكن لهم من أن يغيروا حظوظهم، أو يزيدوا ثروتهم. فكل طريقة فى نظر من تميل عقولهم هذا الميل، جديدة وتؤدى إلى الثروة بطريق أقصر، فكل آلة توفر العمل، وكل أداة تقلل من تكاليف الإنتاج ونفقاته، وكل كشف ييسر الاستمتاع بالملذات أو يزيدها — كل شىء من هذه يبدو لهم خير مجهود يبذله العقل البشرى. وهذه البواعث نفسها هى التى تحفز الأمم الديمقراطية إلى التعلق بالدراسات العلمية، وإلى فهمها واحترامها، فالعلم فى العصور الأرستقراطية مطلوب منه أن يزود الناس بالمتع العقلية بوجه خاص. أما المطلوب منه فى العصور الديمقراطية أن يزودهم بالملذات الحسية.

فكلما كانت الأمة أكثر عراقة فى الديمقراطية، وأعظم استنارة، وأكبر حرية، ازداد فيها عدد الذين يناصرون عباقرة العلم، وازدادت الكشوف التى يصح أن تستغل مباشرة فى الصناعات الإنتاجية، وتفيض على كاشفيها الثراء، وتكسبهم بعد الصيت، بل و «السلطة» كذلك. ذلك لأن الطبقة العاملة فى البلاد الديمقراطية تشترك فى حكم البلاد وفى إدارة شئونها العامة، فحرى بمن يخدمونها أن ينتظروا منها كل تكريم زيادة على ما يتوقعونه من جزاء مالى.

ففى الجماعة المنظمة مثل هذا التنظيم يسهل علينا أن نتصور أن العقل البشرى يسهل توجيهه، وعلى غير وعى منه إلى إغفال الجوانب النظرية، على حين أنه يندفع، على العكس من ذلك، بكل همة ونشاط لا نظير لهما وراء رعاية النواحى التطبيقية، أو على الأقل، إلى ذلك الجزء من العلوم النظرية الذى لا غنى عنه لمن يقومون بتطبيقها عملياً، فعبثاً ما تحاول نزعة فطرية فى الإنسان الارتفاع بالعقل البشرى إلى المجالات السامية. فالمصلحة تهبط به إلى المجال الوسط، حيث يتيسر له أن يبدى كل ما فيه من نشاط قلق، ويأتى بالعجب العجاب، فهؤلاء الأمريكيون أنفسهم الذين لم يستكشفوا لنا قانوناً عاماً واحداً من قوانين الميكانيكا قد أدخلوا فى الملاحة آلة جديدة سوف تغير وجه العالم(١).

إنى لأبعد الناس عن القول بأن الأمم الديمقراطية التى فى عصرنا كتب عليها أن تشاهد انطفاء تلك الأضواء الباهرة التى تستضىء بها عقول الناس، ولا حتى بأن هذه الأمم لن تأتينا بقبس جديد. ففى العصر الذى وصل إليه العالم الآن، وبين ذلك العدد الكبير من الأمم المتعلمة التى تستثيرها باستمرار حمى الصناعات الإنتاجية، لابد أن تبعث تلك الروابط، التى تربط مختلف أقسام العلم بعضها ببعض -تبعث الدهشة فى كل من يلاحظها؛ فإن كان الميل إلى العلوم العملية ميلاً مستنيراً، وجب ألا يدفع الناس إلى إغفال العلوم النظرية. فلا مفر لنا فى المحاولات الكثيرة التى تبذل فى تطبيق ما يجرى كل يوم من التجارب العديدة من أن نصل إلى كثير من القوانين العامة وإظهارها إلى حيز الوجود، وبذلك تكثر الكشوف العلمية على الرغم من قلة كبار المخترعين.

وزيادة على ذلك فإنى أومن كل الإيمان بالمهن العلمية العالية. فإن كانت الديمقراطية لا تحمل الناس، من جهة، على الاشتغال بالعلم للعلم - فإنها، من جهة أخرى، تزيد عدد الذين يشتغلون به زيادة كبيرة، وليس معقولاً ألا يظهر من بين هذا العدد الضخم، الفينة بعد الفينة، عبقرى نظرى لا يحفزه سوى حب الحق وحده. وليس من شك فى أن مثل هذا العبقرى سيغوص إلى أعماق الطبيعة يكتنه أسرارها، مهما كانت روح عصره، وروح بلاده، فهو ليس بحاجة إلى معاونة أحد على السير فى الطريق الذى اختار، بل حسبه ألا يجد فيه ما يعوقه. فكل ما أبغى أن أقوله، هو أن دوام التفاوت بين الناس يدفعهم إلى الاقتصار على الاشتغال بالبحوث العقام المستعلية فى الحقائق المجردة، على حين أن الأحوال الاجتماعية، والمؤسسات الديمقراطية تجعلهم لا يتطلبون من العلوم سوى تطبيقاتها المباشرة النافعة، وهذه نزعة طبيعية ولا مناص منها، فمن قبيل الفضول أن نلم بها، ولكن من الضرورى أن نشير إليها هنا.

---

(١) يشير المؤلف إلى استخدام البخار فى تسيير السفن، ويعزى استكشاف ذلك إلى روبرت فلطن (Robert Fulton) الأمريكى(١٧٦٥ - ١٨٨٥) الذى أشرنا إليه فى تعليق سابق فى الجزء الأول، وفى هامش سابق من هذا الجزء.

فلو أن الذين وكل إليهم فى عصرنا الحاضر إرشاد الشعوب وتوجيهها، أدركوا هذه النزعات النظرية إدراكاً واضحاً، ومن بعد –وهى نزعات سرعان ما تصبح قوية لاتقاوم– لعرفوا أن المواطنين فى البلاد الديمقراطية لايسعهم، بما لديهم من الحرية والمعرفة، إلا أن يعملوا على تحسين نواحى العلوم المتصلة بالصناعة والأعمال فينبغى أن نعمل من الآن على توحيد جهود السلطات الرسمية جميعاً وتكتيلها لمناصرة التعلم والدراسات العالية فيه وعلى تقوية ما فى الناس من شهوات نبيلة له. ولا مندوحة لنا فى العصر الحاضر من أن نوجه العقل البشرى إلى الاشتغال بالدراسات النظرية، لأنه يتجه من تلقاء نفسه إلى التطبيقات العملية. فبدلاً من أن يوجه باستمرار إلى دراسة النتائج الثانوية وفحصها فحصاً دقيقاً، فمن الخير إبعاده عنها أحيانا، كى نسمو به فى النهاية إلى التأمل فى الأسباب الأولى.

لقد دالت حضارة روما القديمة على أثر غزوات البرابرة لبلادهم وفتحها، وقد يوحى إلينا هذا بأن الحضارة لاتنهار إلا بمثل هذا السبب. لو حدث وانطفأ سراج الحضارة الذى نسترشد به الآن لبدأ بأن يخبو شيئاً فشيئاً ثم ينطفىء من تلقاء نفسه، فالاقتصار على مجرد التطبيق العملى، والتشبث به، قد يؤدى إلى إغفال العناية بالنظريات والمبادىء إغفالاً تاماً، حتى إذا ما نسيت هذه تماماً أدى إلى إساءة استخدام الطرق المستمدة منها: ولما لم تعد ثمة طرق جديدة تخترع، فسيظل الناس يطبقون من غير فكر، ومن غير فن، عمليات علمية أصبحوا لايفهمونها.

لما وصل الأوربيون[1] لأول مرة إلى الصين من ثلاثمائة سنة مضت وجدوا فيها جميع الفنون، أو جلها، وقد وصلت إلى درجة طيبة من الكمال، فاستولى عليهم الدهش أن يروا شعباً بلغ تلك الدرجة من الرقى، ثم يقف عندها ويجمد. هذا، وقد وجدوا فى عصر آخر متأخر عن ذلك العصر، آثاراً لبعض فروع عالية من العلم ضاعت. لقد كانت تلك الأمة جميعها مشغولة بالصناعات الإنتاجية، وما زال الجزء الأعظم من التطبيقات العملية محفوظاً لديها، أما العلم نفسه فلم يعد له وجود فيها. وهذا مايفسر لنا أسباب هذا الغموض الغريب الذى منيت به عقول ذلك الشعب، فقد نسى الصينيون، باقتفائهم آثار أجدادهم، الأسباب التى كان يستهدى بها هؤلاء الأجداد، فظلوا يستخدمون القوانين والصيغ العلمية دون أن يجشموا أنفسهم مئونة أن يسألوا عن معناها، ولذا احتفظوا بالأداة، من غير أن يحتفظوا بفن تعديلها أو تجديده مما جعلهم يفقدون القدرة على التغيير حتى صار أمر ترقيتهم مستحيلاً، فاضطروا أن يظلوا يحاكون أجدادهم فى كل وقت، وفى كل ناحية؛ مخافة أن يضلوا ويتورطوا فى الظلام الحالك إن هم حادوا قيد أنملة واحدة عن

---

(١) وصل ماركو بولو إلى الصين فى القرن الثالث عشر؛ فقد اصطحبه معهما أبوه نيكولو وعمه ماتيو التاجران البندقيان فى رحلتهما الثانية إليها حيث بقوا فى خدمة عاهلها المغولى قبلاى خان سبع عشرة سنة (١٢٧١ - ١٢٨٨) ثم عادوا إلى أوروبا سنة ١٢٩٣. وفى أواخر القرن السادس عشر عاد البرتغاليون إلى الاتصال بالصين.

الطريق الذى رسمه لهم السلف ، حتى كاد نهر المعارف البشرية عندهم أن يجف ، ومع أنه ظل يجرى فلم تعد له القدرة على الفيضان ، بل ولا حتى على أن يغير مجراه .

وعلى الرغم من هذا كله ظلت الصين تحيا فى هدوء عدة قرون ، واتخذ الغزاة الذين فتحوها عادات أهلها ، ثم سادها النظام والاستقرار . وتجلى فى كل ناحية من نواحيها نوع من الازدهار المادى ، لقد كانت الثورات فيها نادرة . وكادت الحرب أن تكون غير معروفة فيها .

فمن المغالطة إذن أن نخدع أنفسنا ونظن أن البرابرة مازالوا بعيدين عنا ، فإن سمحت بعض الشعوب لغيرها بأن تنتزع مصابيح الحضارة من أيديها ، فثم شعوب أخرى أطفأت حضارتها بنفسها وداستها بالأقدام .

الفصل الحادى عشر

الروح التى يتعهد بها الأمريكيون الفنون

لو أنى حاولت أن أشرح للقراء كيف أن اعتدال ثروات الناس العام، وعدم وجود ثروات فائضة تزيد على الحاجة، عندهم، وأضحت رغبتهم العامة فى رفاهة العيش وراحته، وما يبذله كل منهم من جهود متصلة لتوفير هذه الراحة لنفسه– لو أنى حاولت أن أبين كيف جعلت هذه الأمور ميل الناس لما هو نافع، يطغى فى قلوبهم على حب الجميل، لأضعت وقتى ووقتهم سدى، فالأمم الديمقراطية التى نجد فيها هذه الأمور ستتجه إذن نحو رعاية الفنون التى تعاون على جعل الحياة ميسرة سهلة، وتؤثرها على غيرها من الفنون التى ترمى إلى جعلها جميلة فحسب؛ فهى تفضل عادة النافع على الجميل، وتطلب من الجميل أن يكون نافعاً.

ولكنى مع ذلك سأسير إلى أبعد من هذا المدى، فبعد أن أفرغ من شرح أولى هذه السمات، سأعود وأشرح الكثير غيرها بإيجاز.

فكثيراً ما يحدث فى العصور التى تسودها الامتيازات، أن تصبح الفنون كلها تقريباً امتيازاً، وتصبح كل مهنة قائمة بذاتها منفصلة عن سواها، فلا يسمح لكل من شاء، أن يلتحق بها، وحتى عندما تكون الصناعات الإنتاجية حرة، فثبات أخلاق الأمم الأرستقراطية الطبيعى، سرعان ما يؤدى بجميع أولئك الذين يمارسون فناً معيناً، إلى أن ينفصلوا عن غيرهم ليكونوا هم طبقة أو طائفة قائمة بذاتها، كل أعضائها يعرفون بعضهم بعضاً، فلا يلبث أن ينشأ بينهم رأى عام ونوع من الكبرياء والاعتزاز بالطائفة، ففى كل طائفة أو نقابة صناعية من هذا القبيل لايكون هم كل صانع أن يجمع ثروة خاصة فحسب، بل أن يعمل على أن يحافظ على سمعته كذلك. فهو ليس محكوماً بمصلحته الشخصية وحدها دون غيرها، بل تحكمه مصلحة عملائه أيضاً، ومصلحة الطائفة التى ينتمى إليها. وهى مصلحة تنحصر فى وجوب أن يكون ما ينتجه الصانع على خير ما يستطاع من الدقة والإتقان. ففى العصور الأرستقراطية لا يعدو الهدف الذى ترمى إليه الفنون إذن تجويد ما يصنع إلى أقصى حد ممكن، وليس أن يتم بأقصى سرعة، ولا أن يباع بأرخص سعر.

أما إن كانت كل مهنة، على العكس من ذلك، مباحة للجميع يدخلها من يشاء

ويغادرها متى يشاء باستمرار، فقد أصبح أعضاؤها، غرباء بعضهم عن بعض، ولا هم يكترثون بعضهم بشئون بعض، بل ولا يكادون، لكثرتهم، أن يرى أحدهم الآخر، فعند ذلك تتفكك الصلات الاجتماعية التي تربطهم، ويحاول كل صانع، وقد صار هكذا وحده، مستقلاً بنفسه، أن يعمل على كسب أكبر ما يستطيع كسبه من مال، بأقل ما يمكن من التكاليف. ولا يمنعه من رفع السعر سوى إرادة المستهلك، ولكن قد يحدث في الوقت نفسه تغيير مماثل في نفس هذا المستهلك. ففي البلاد التي تتجمع فيها الأموال، كما تتجمع السلطات، في أيدى فئة قليلة من الناس، وتظل طويلاً في أيديهم، يصبح استخدام الجزء الأعظم من خيرات هذه الدنيا مقصوراً على عدد صغير من الناس يظلون دائماً هم هم لايتغيرون. فالضرورة والرأى العام، واعتدال الرغبات، تستبعد سائر الناس من الاستمتاع بتلك الخيرات. فمادامت هذه الطبقة الأرستقراطية ثابتة على قمة العظمة التي تسنمتها من غير أن يزداد عدد أفرادها أو ينقص، فستستأثر دائماً بنفس الاحتياطات بطريقة واحدة. فالناس الذين تتكون منهم هذه الطبقة الأرستقراطية يستمدون، بطبيعة الحال، من مركزهم السامي المتوارث هذا، ميلاً لكل ما هو متقن الصنع متين، مما يؤثر في تفكير الأمة في شئون الفنون والصناعات. وكثيراً ما يحدث بين أمثال هذه الأمة أن يؤثر حتى الفلاح نفسه الاستغناء عن الأشياء التي يصبو إليها، على أن يحصل عليها بشكل فج غير متقن. فالصناع في البلاد الأرستقراطية يعملون إذن لعدد محدود من المستهلكين، لهم أذواق رفيعة، ويصعب إرضاؤهم؛ ويتوقف الربح الذى يأمل الصانع أن يناله على مدى عنايته بإتقان ما يصنعه.

ولكن الحال لاتكون كذلك، عندما تلغى جميع الامتيازات، وتختلط كل طبقات المجتمع بعضها ببعض، ويظل الناس يرتفعون في السلم الاجتماعي أو يهبطون فيه باستمرار. هذا، وإنا لنجد دائماً في البلاد الأرستقراطية، عدداً من المواطنين ممن قسمت أملاكهم وتناقصت ثرواتهم، قد اعتادوا من قبل في ظروف أسعد مما هم فيه الآن، احتياجات تظل قائمة فيهم حتى بعد أن تكون وسائل سد هذه الاحتياجات قد زالت عنهم، فتراهم يسعون جادين متلهفين وراء طريقة ملتوية خفية لسد هذه الاحتياجات. ومن جهة أخرى نجد في البلاد الديمقراطية عدداً كبيراً من الناس تزداد ثرواتهم، بينما تزداد كذلك رغباتهم بأسرع من تزايد قدرتهم المالية على إرضائها، فهم يتطلعون إلى مزايا الثروة سلفاً، وقبل أن تتوفر لهم وسائل الحصول عليها بزمن طويل. فأمثال هؤلاء الناس يتوقون لمعرفة أقصر الطرق التي تيسر لهم إرضاء تلك الرغبات التي كاد تحقيقها أن يكون في متناول أيديهم. فعن اجتماع هذين السببين تنشأ في البلاد الديمقراطية دائماً جمهرة من الناس، حاجاتهم أكثر من قدرتهم على الثراء، فآثروا القناعة بما يسد رغباتهم هذه بشكل ناقص، على أن ينزلوا عنها نفسها نزولاً مطلقاً.

ولا تخفى هذه الاتجاهات على الصانع، فما أيسر عليه إدراكها! لأنه نفسه يشارك فيها،

ولذا نراه فى البلاد الأرستقراطية يسعى لبيع منتجاته لفئة قليلة من الناس بثمن عال ، أما الآن فلم يفته أن يدرك أن أيسر سبيل إلى الغنى أن يبيع سلعه إلى الجمهور بثمن قليل. وليس أمامه غير طريقين اثنين لتخفيض أثمان سلعه ، أولاهما أن يوفق إلى وسائل أسرع وأيسر لإنتاجها ، والثانية إنتاج مقادير ضخمة متشابهة ، ولكنها أقل ثمناً وجودة . فلا غرو أن كانت كل جهود الصانع العقلية تتجه فى البلاد الديمقراطية إلى تحقيق هذين الغرضين ، فتراه يبذل كل ما أوتى من جهد لابتكار طرق جديدة ، لا تيسر له أن يشتغل بطريقة أفضل فحسب ، بل وتيسر له كذلك أن يعمل بسرعة أعظم وبتكاليف أقل .. وإن هو لم يوفق فى هذا عمد إلى التقليل من قيمة السلعة التى يصنعها دون أن يجعلها غير صالحة لأداء الغرض منها تماماً . ففى العصر الذى لم يكن يستطيع فيه غير الأغنياء أن يحرزوا ساعة ، كانت الساعات كلها تقريباً جيدة كل الجودة ، أما الآن فلم يعد الصناع ينتجون إلا ساعات متوسطة الجودة ، ولكنها فى متناول جميع الناس . وهكذا نجد أن المبدأ الديمقراطى لا ينزع إلى توجيه العقل البشرى نحو الفنون النافعة فحسب ، بل إنه ليستهوى الصانع إلى أن ينتج بسرعة كبيرة سلعاً غير متقنة ، كما يستهوى المستهلك إلى الرضا بشراء تلك السلع . وليس معنى ذلك أن الفنون فى البلاد الديمقراطية لا تستطيع أن تأتى بالروائع والعجائب إذا ما اقتضتها الضرورة . فقد يحدث ذلك فعلا فى بعض الأحيان إذا ما توافر للصانع عملاء لا يضنون بدفع قيمة ما ينفقه من وقت وجهد . ففى وسط هذا الصراع القائم بين مختلف أنواع الصناعة ، وفى وسط هذا التنافس الشديد ، وهذه التجارب الكثيرة التى لا تحصى ، قد يظهر بعض الصناع المهرة الذين يستطيعون أن يصلوا إلى أقصى مقتضيات فنهم ، ولكن من النادر أن تتاح لهم الفرصة لإظهار ما يستطيعون أن يعملوه ؛ فهم حريصون كل الحرص على ادخار قواهم ، فيظلون فى حالة وسطى من حيث ما ينتجون . وهى حالة تقدر نفسها بنفسها ؛ وعلى الرغم من قدرتها على تجاوز الحد الذى فرضته على نفسها ترمى إلى ما هو أسمى منه وأبعد ؛ فهى تقنع بالوقوف عند ذلك الحد من حيث جودة ما تنتجه فعلاً . والأمر على النقيض من ذلك فى البلاد الأرستقراطية حيث يستطيع الصانع أن ينفذ كل ما يعرف أن يعمله . فهو يبذل كل ما فى طاقته ، وإن توقف عند حد معين كان معنى ذلك أنه قد بلغ أقصى ما يستطيع أن يصل إليه فى فنه .

وإذا ما زرت بلاداً فوجدت فيها بعض روائع الفن وآياته ، لم أتخذ هذه الحقيقة مصدراً استمد منه أية معلومات عن أحوال هذه البلاد الاجتماعية ، ولا عن نظامها السياسى . على حين إن كان ما فيها من قطع فنية قاصراً عادة ، وكثير العدد ، ورخيص الثمن ، اقتنعت بأن الامتيازات ، فى البلد الذى فيه هذه القطع الكثيرة الرخيصة ، قد أخذت تزول عنه ، وأن المراتب والطبقات قد بدأت تختلط بعضها ببعض ، حتى أصبحت فى طريقها لأن تكون كلها واحدة .

فالصناع فى العصور الديمقراطية لا يحاولون أن يجعلوا منتجاتهم الفنية فى متناول جميع

المواطنين فحسب، بل يبذلون جهدهم فى أن يضفوا على كل ما ينتجونه صفات جذابة ليست له فى الواقع، فحيث تختلط الطبقات بعضها ببعض، يأمل كل إنسان أن يبدو فى مظهر ليس له، ويعمل وسعه فى أن يحقق أمله هذا. فهذه نزعة طبيعية فى النفس البشرية لم تنشأ عن المبدأ الديمقراطى ولكن هذا المبدأ يطبقها على الأغراض المادية، فالرياء فى الفضائل موجود فى كل عصر. أما التظاهر بالترف فمن سمات العصور الديمقراطية بوجه خاص.

فكى ترضى الفنون هذا الغرور الإنسانى، لم تدع نوعاً من أنواع الخداع والتمويه إلا لجأت إليه. وقد بلغ بها تحايلها على ذلك مبلغاً يفوت عليها أغراضها التى ترمى إليها؛ ألا ترى أن أنواع الماس الزائف تصنع الآن بشكل يسهل انخداع المرء، فيعد الزائف منها حقيقياً؟ فإذا ما بلغ الزائف مبلغ الكمال حتى يتعذر تمييزه من الحقيقى، فمن المحتمل أن يهمل الناس النوعين كليهما ويصبح الماس كله عبارة عن حصى ليس إلا.

وهذا يفضى بنا إلى الكلام عن تلك الفنون التى يسمونها بالفنون الجميلة، تمييزاً لها عن غيرها، فلست أعتقد أن قلة عدد الذين يمارسون هذه الفنون يرجع بالضرورة إلى أحوال اجتماعية ديمقراطية وإلى مؤسسات ديمقراطية، ولكن هذه الأحوال وتلك المؤسسات تؤثر تأثيراً بالغاً فى الطريقة التى تتبع رعاية هذه الفنون، فالكثيرون ممن يميلون إلى رعايتها أصبحوا فقراء؛ ومن جهة أخرى أخذ كثيرون ممن لم يثروا بعد، يكتسبون هذا الميل إليها عن طريق المحاكاة، وبذلك ازداد عدد المستهلكين فى جملتهم، وقل كل القلة عدد من كان منهم ذا ثروة عريضة، وذوق سام رفيع. ومن ثم يحدث فى الفنون الجميلة شىء مماثل لما سبق أن أشرت إليه عند الكلام على الفنون النافعة، فقد ازداد إنتاج الفنانين، وضعفت قيمته الفنية؛ فإذا لم يعد فى قدرتهم أن يرتفعوا إلى المستوى السامى الجليل، سعوا وراء الجذاب وعنوا بالظاهر والصورة أكثر من عنايتهم بالحقيقة وبالجوهر.

ينتج الفنانون فى العصور الأرستقراطية بعض صور فخمة، على حين أنهم ينتجون فى العهود الديمقراطية عدداً ضخماً من الرسوم الصغيرة التافهة، ففى الأولى تقام التماثيل من البرونز وفى الثانية من الجص.

فلما وصلت نيويورك لأول مرة عن طريق ذلك الجزء من المحيط الأطلسى الذى يسمونه «بنهر الشرق» East River [1] دهشت من أن أرى على طول الشاطىء، وغير بعيد عن المدينة عدة قصور صغار مبنية بالمرمر الأبيض، والكثير منها على طراز «كلاسيكى» قديم. فلما عدت إليها فى اليوم التالى لأدرس عن كثب، وبمزيد من العناية ما استرعى نظرى منها بوجه خاص، فإذا بى أجد جدرانها من الطوب مطلية بالجص،

---

(١) الايست «ريفر» هذا هو الممر المائى الضيق بين جزيرة لنج آيلند، وجزيرة مانهاتان الموصل بين خليج نيويورك ولنج آيلند ساوند.

وأعمدتها من خشب مدهون ، وكذلك كانت سائر المبانى التى رأيتها الليلة السابقة ، فكلها من هذا الطراز .

ومع ذلك فالأحوال الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية تفيض على جميع الفنون القائمة على المحاكاة والتقليد نزعات معينة خاصة لايشق علينا تبينها ، فهى كثيراً ما تبعد الفنانين عن تصوير الروح ليركزوا كل همهم فى تصوير الجسم وحده ، وليحلوا تمثيل الحركة والإحساس محل تمثيل العاطفة والفكر . وجملة القول أنهم صاروا يحلون الواقعى محل المثالى .

وإنى ليساورنى الشك فيما إن كان رافائيل[1] قد درس آلية الجسم البشرى ودقائقها المعقدة ، بذلك الإتقان الذى يدرسها به المصورون فى عصرنا الحاضر ، فهو لم يعلق مثلهم أهمية كبيرة على مراعاة الدقة الصارمة فى هذه النقطة ، لأنه كان يصبو إلى أن يفوق الطبيعة نفسها ؛ وكان يسعى وراء أن يجعل الإنسان شيئاً أسمى من الإنسان ، فقد حاول أن يزين الجمال نفسه ويجمله . هذا ، وكان دافيد[2] وتلاميذه ، على العكس من رافائيل ، يتقنون فن التشريح إتقانهم التصوير ، فأبدعوا فى تصوير ما أمام أعينهم من نماذج ، ولكن ندر أن تصوروا شيئاً أسمى منه ، فقد اتبعوا الطبيعة حقاً وصدقاً ، على حين كان رافائيل يسعى وراء تحقيق ما هو أسمى من الطبيعة ، لقد خلفوا لنا صورة للإنسان دقيقة محكمة ، أما رافائيل فكانت أعماله تنم عن لمحة قدسية .

إن ما ذكرته عن طريق معالجة موضوع ما يصدق كذلك حتى على طريقة اختياره نفسها ، فالمصورون فى عصر النهضة الأوربية كانوا يتجهون عادة إلى ما هو أسمى منهم بكثير ، وإلى أبعد مما فى عصرهم ، فى بحثهم عن الموضوعات العظيمة القوية التى تتيح لخيالهم مجالاً واسعاً لايحد . أما مصورونا فكثيراً ما كانوا يستنفدون مواهبهم فى تصوير تفاصيل الحياة اليومية التى تقع عليها عيونهم باستمرار ، فيحاكونها محاكاة صادقة ، فهم ينقلون دائماً أشياء توافه ، أصولها فى الطبيعة بكثرة كاثرة .

---

(١) «رافائيل» الرسام الإيطالى المشهور (١٤٨٣ - ١٥٢٠) واسمه الأيطالى رافايلو سانتزيو .

(٢) دافيد : رسام فلمنكى (١٤٥٠ - ١٥٢٣) . وأكثر صوره زيتية .

دافيد (جاك لوى) : رسام فرنسى شهير (١٧٤٨ - ١٨٢٥) .

الفصل الثانى عشر

يقيم الأمريكيون بضع نصب تذكارية قمئة تافهة وأخرى بالغة الفخامة

أشرت تواً إلى أن الناس فى العصور الديمقراطية يقيمون نصباً تذكارية كثيرة العدد ولكنها قليلة القيمة، وخالية من الفخامة، وأبادر الآن وأذكر ما قد يستثنى من هذه القاعدة .

فلا يخفى أن الأفراد فى البلاد الديمقراطية، ضعاف كل الضعف، على حين أن الدولة التى تمثلهم جميعاً، وتشملهم، وتسيطر عليهم كلهم، قوية كل القوة . فليس فى غير الأمم الديمقراطية، يكون المواطن تافهاً كل التفاهة، على حين تبدو الأمة نفسها أعظم منه وأفخم، ويسهل على العقل أن يتصورها فى شكل واسع كل السعة، فخيال الأفراد فى هذه البلاد يضيق عندما ينظرون إلى أنفسهم، ويتسع إلى غير حد، عندما يفكرون فى دولتهم، فهؤلاء الناس الذين يعيشون عيشة ضيقة، فى منازل خانقة هم أنفسهم الذين يطمحون عادة إلى مراعاة الضخامة والفخامة فى إقامة نصبهم التذكارية العامة .

فقد اختار الأمريكيون بقعة واسعة كل السعة لينشئوا فيها مدينة ضخمة يتخذونها عاصمة لبلادهم، ولكن عدد سكان هذه العاصمة لم يزد إلى هذه اللحظة على عدد سكان مدينة «بنتواز»[١] فى فرنسا، مع أنهم قالوا إن سكانها سيبلغون المليون أو أكثر فى يوم من الأيام[٢] . وفعلاً قام الأمريكيون بتطهير الأرض اللازمة من الأشجار على مسافة تمتد عشرة أميال حول هذه المدينة، حتى لاتعرقل فى المستقبل حركة المواطنين فى هذه العاصمة الخيالية، وأقاموا وسطها قصراً فخماً للكونجرس أطلقوا عليه «الكابيتول»[٣] الرنان .

---

(١) بنتواز : مدينة فى فرنسا فى مقاطعة السين وألواز غير بعيدة عن باريس، يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ١١ نسمة .

(٢) بلغ عدد سكان مدينة واشنطن نفسها بحسب إحصاء سنة ١٩٦٠ : ٠٠٠ ٨٧٠ نسمة وإذا أضيف إليها سكان الضواحى وعددهم ٠٠٠ ٢٦٤ ١ نسمة كانت جملة السكان ٠٠٠ ١٣٤ ٢ نسمة .

(٣) الكابيتول فى الأصل اسم على أحد تلول روما القديمة أقيم عليه معبد (٥٢٧ ق.م) للإله جوبتير يعد أروع معبد فى روما القديمة، وهو الآن متحف .

وهو يطلق الآن فى أمريكا على المبنى الذى يضم دواوين الحكومة فى كل ولاية، وبخاصة الهيئة التشريعية، وأهمها كابيتول واشنطن ويضم مجلس الكونجرس .

وضع الحجر الأساسى فيه جورج واشنطن سنة ١٧٩٢ ويبلغ ارتفاع قبته الوسطى ٢٩٠ قدماً يعلوها تمثال الحرية المشهور .

هذا، والولايات المختلفة نفسها الأعضاء فى الاتحاد، تضع كل يوم الخطط اللازمة للقيام بمشروعات جسام تنفذها فعلاً، وهى مشروعات تستثير دهشة الأمم الأوربية الكبرى .

فالديمقراطية لاتدفع الناس إلى القيام بالكثير من الأعمال الصغيرة فحسب، بل تحفزهم فى الوقت نفسه إلى إقامة عدد قليل من النصب التذكارية الهائلة الحجم؛ أما ما بين هذين الطرفين، فلا شيء. ومن ثم صرنا نرى أن إقامة قليل من المبانى الضخمة المبعثرة هنا وهناك، لايدلنا على شيء من الأحوال الاجتماعية للشعب الذى أقام تلك المبانى، ولا عن مؤسساته الاجتماعية. هذا وأضيف إلى ذلك (وإن كان ما أضيفه هذا خارجاً عن الموضوع) أنه لاتزيدنا معرفة بمدى عظمة هذا الشعب ولا بازدهاره الحقيقى. فعندما تستطيع قوة ما، أيا كانت هذه القوة، أن تحمل شعباً بأسره على أن يتضافر لينجز مشروعاً معيناً، فإنها ستوفق بقليل من المعرفة، وبكثير من الوقت إلى إقامة شيء جسيم هائل، بوساطة هذه الجهود الكثيرة المتجمعة، إلا أن هذا لايؤدى بنا، مع ذلك، إلى القول بأن الشعب سعيد وبأنه مستنير وقوى كل القوة .

فقد وجد الأسبانيون مدينة مكسيكو حافلة بالمعابد الضخمة وبالقصور المنيفة الرحيبة الأرجاء، ولكن هذا كله لم يمنع كرتيز[1] من أن يقهر الإمبراطورية المكسيكية ويستولى عليها بما لايزيد على ستمائة جندى من المشاة وستة عشر حصاناً .

ولو عرف الرومان قوانين الهيدروليكا خيراً مما عرفوها، لما جشموا أنفسهم مئونة إنشاء كل تلك القنوات الحجرية التى تحيط بأطلال مدائنهم، ولكانوا استخدموا قوتهم وأموالهم استخداماً أفضل مما استخدموها فيه. فلو أنهم اخترعوا الآلة البخارية لكان من المحتمل ألا يمدوا إلى أطراف إمبراطوريتهم القصية، تلك الصخور الطويلة الاصطناعية التى نسميها «بالسكك الرومانية». فتلك شواهد رائعة على جهلهم بقدر ما هى شواهد على عظمتهم .

فالشعب الذى لم يخلف لنا سوى بضعة مواسير من الرصاص مدفونة فى باطن الأرض وبضعة قضبان من الحديد على سطحها كان يصح أن يسخر الطبيعة ويتغلب عليها أكثر مما فعل هؤلاء الرومان .

---

(١) هرناندو كرتيز الأسبانى (١٤٨٥ - ١٥٤٧) - وكان استيلاؤه على المكسيك سنة ١٥١٨ .

الفصل الثالث عشر

خصائص الأدب فى العصور الديمقراطية

عندما يدخل السائح فى الولايات المتحدة مكتبة، ويفحص ما تزدان به رفوفها من كتب أمريكية، يتبين له أن عدد هذه الكتب كبير جداً، على حين أن عدد المعروفين من مؤلفيها قليل، وكذلك يجد (هذا السائح) عددا ضخماً من الكتب «الأولية» التى تهدف إلى تزويد الناس بمبادىء المعرفة الإنسانية، وهى كتب وضع أكثرها أصلاً فى أوربا ثم أعاد الأمريكيون طبعها[1] بعد تعديلها بما يلائم احتياجاتهم؛ ثم يلى ذلك عدد ضخم من الكتب الدينية، يكاد لا يحصى، من أناجيل وعظات وقصص ومجادلات وتقارير عن جمعيات خيرية، وأخيراً، يجد قائمة طويلة من الكتيبات والرسائل السياسية القصار، ذلك لأن الأحزاب السياسية لاتنشر كتباً تحارب بها آراء خصومها، وإنما تنشر كتيبات ورسائل موجزة تنتشر بين الناس بسرعة تكاد لاتصدق، وإن كانت لاتعيش أياماً ثم تموت.

ولا يخلو الأمر من أن نجد بين منتجات العقل البشرى المغمورة هذه بضع مؤلفات أوسع شهرة، لعدد صغير من المؤلفين الذين يعرف الأوربيون أسماءهم، أو يجب أن يعرفوها.

ومع أن أمريكا قد تكون الدولة المتحضرة فى عصرنا التى حظى الأدب فيها بقليل من الاهتمام، فإن فيها مع ذلك عدداً كبيراً من الناس الذين يعنون بشئون الفكر ويجعلونها بهجة ساعات فراغهم، إن لم يجعلوها دراسة عمرهم. ولكن إنجلترا، لا أمريكا، هى التى تزود هؤلاء القراء بأكثر ما يحتاجون إليه من الكتب. فمعظم الكتب الإنجليزية العامة يعاد طبعها فى الولايات المتحدة. وعبقرية إنجلترا الأدبية لاتزال تبعث بأشعتها إلى أعماق الغابات التى فى الدنيا الجديدة، حتى لاتكاد تجد كوخاً من أكواخ الرواد يخلو من بضعة مجلدات عتيقة من مؤلفات شكسبير. وأذكر أنى قرأت مسرحية هنرى الخامس، الإقطاعية، لأول مرة فى كوخ من تلك الأكواخ المبنية بالخشب، المعروفة عندهم باسم **log - houses**.

فالأمريكيون لايرجعون باستمرار إلى ذخائر الأدب الإنجليزى فحسب بل لم يغدُ

(١) وكتاب توكفيل هذا نفسه ترجم إلى الإنجليزية عقب ظهوره سنة ١٨٣٥ وسنة ١٨٤٠، وطبع فى أمريكا بعد ذلك سنة ١٨٣٨، ١٨٤٠، ثم نقح الترجمة وعدلها فرنسيس باون ونشرها سنة ١٨٦٢، ثم عدلها فيلبس برادلى ونشرها من جديد سنة ١٩٤٥.

الصوابَ من قال عنهم إنهم يجدون هذا الأدب نفسه ينمو فى تربتهم الأمريكية . فمعظم تلك الفئة القليلة من المشتغلين بالأدب فى الولايات المتحدة إنجليز من حيث الأصل ولا يزالون أكثر من ذلك من حيث الشكل، لأنهم ينقلون إلى صميم الديمقراطية الأفكار والآداب الذائعة فى الأمة الأرستقراطية التى اتخذوها نبراساً لهم يستضيئون به، ونموذجاً يحاكونه، فكأنى بهم يرسمونه بألوان مستعارة من العادات الأجنبية، ولا يمثلون أبداً فى كتاباتهم روح البلد الذى ولدوا فيه، بالصورة التى هو عليها، فلا غرو إذن إن لم ينالوا أية حظوة لدى القراء .

وظاهر الأمر أن المواطنين فى الولايات المتحدة يبدون مقتنعين كل الاقتناع بأن ما ينشر بينهم من الكتب لم يوضع لهم، فقبل أن يجمعوا أمرهم على الإقرار بالفضل لمؤلف من كتابهم كانوا ينتظرون عادة حتى يستوثقوا من رأى الناس فى إنجلترا فيه، شأنهم فى ذلك شأن التصوير، فراسم الصورة الأصلية يعد صاحب الحق الأول فى الحكم على ما ينقل عن صورته من نسخ .

فليس عند الولايات المتحدة أى أدب إذن فى الوقت الحاضر . والمؤلفون الوحيدون الذين أعترف بأنهم أمريكيون هم الصحفيون، ومع أنهم ليسوا من كبار الكتاب عادة إلا أنهم يكتبون بلغتها، ويسمعون الناس أصواتهم . فهم للأمريكيين ما كانه مقلدو الإغريق والروم فى حركة النهضة الأدبية وإحياء العلوم، موضع غرابة وفضول لا موضع عطف عام من الجميع، لأنهم إنما يلهون العقل، ولا يؤثرون فى عادات الشعب الأخلاقية أى تأثير .

ذكر من قبل أن هذه الحال أبعد من أن تكون قد نشأت فى البلاد الديمقراطية وحدها، فيجب أن يتجه البحث عن أسبابها إلى عدة ظروف خاصة مستقلة عن المبدأ الديمقراطى . فإن كان الأمريكيون، مع احتفاظهم بحالتهم الاجتماعية وبقوانينهم، من أصل مختلف عن أصلهم، ثم انتقلوا إلى بلاد غير بلادهم، لما خامرنى أقل شك فى أنهم سيكون لهم أدبهم الخاص بهم . ومع ذلك، وحتى على ما هم عليه، فإنى مقتنع بأن سيكون لهم أدب فى آخر الأمر : إلا أن سمات هذا الأدب وخصائصه ستكون مختلفة عما يتجلى فى كتابات الأمريكيين فى العصر الحاضر، وستكون هذه السمات وتلك الخصائص أمريكية، وليس من قبيل المستحيل علينا أن نتتبع هذه السمات سلفاً .

وفى ظنى أن الاشتغال بالأمور العقلية فى الشعب الأرستقراطى الذى يعنى بالأدب سيركز فى طبقة حاكمة، شأنه شأن الاشتغال بأمور الحكم . فالحياة الأدبية والاشتغال بالأمور السياسية يكادان يقتصران على هذه الطبقة أو على أولئك الذين هم أقرب الناس إليها، من حيث مرتبتهم الاجتماعية . وحسبنا هذه المقدمات للباقى كله .

فعندما يشتغل عدد قليل من الناس بأعمال واحدة فى وقت واحد، يسهل عليهم أن يتفاهموا ويتفقوا على أن يضعوا معاً بضع مبادىء تسرى عليهم فرادى وجماعات . فإن كان

الأدب هو الذى استرعى انتباه هؤلاء الناس فسرعان ما يخضعون إنتاجهم العقلى لبضع قوانين لا يسمح لأحد بالانحراف عنها. وإن كانوا ممن يشغلون مراكز وراثية فى البلاد، مالوا بطبيعة الحال إلى أن يضعوا لأنفسهم بضع قواعد معينة ثابتة فحسب، بل إنهم ليتبعون كذلك القواعد التى سبق أن فرضها أجدادهم على أنفسهم من قبل، وبذلك يصبح تشريعهم صارماً متشدداً من جهة، وتقليداً مأثوراً من جهة أخرى. ولما كانت شئون الحياة المادية لا تشغل بالهم بالضرورة، وهى فى الواقع لم تشغلهم قط كما لم تشغل أجدادهم من قبل — فقد تعلموا من عدة أجيال مضت أن يعنوا بالأمور العقلية وبالإنتاج الفكرى، فعرفوا الأدب من حيث هو فن، ثم أحبوه فى النهاية لذات الأدب نفسه، فتراهم يسرون سرور العارف من كل من يجرى على مبادئه وسننه. وليس هذا كل ما فى الأمر، فالناس الذين أتحدث عنهم هؤلاء نشأوا فى أحضان الرخاء أو الغنى وسيظلون ينعمون بهذا أو ذاك طيلة حياتهم. فلا غرو إن نما فيهم ميل لتذوق متع منتقاة خير انتقاء، ومحبة للذات الرفيعة الدقيقة. وزيادة على ذلك، فإنهم لطول عهدهم بالاستمتاع برغد العيش فى كنف الهدوء والسلام، صار فيهم شىء من الرقة، فى كل من القلب والعقل تجعلهم يستبعدون من ملذاتهم كل ما يتسم بالمفاجأة أو بالحدة البالغة، فهم يؤثرون أن يتسلوا على أن تحرك انفعالاتهم وتهاج، كما يعجبهم أن يستثار اهتمامهم، لا أن يخرجهم شىء عن طبيعة أنفسهم.

ولنفرض الآن أن عدداً كبيراً من المؤلفات الأدبية، كتبها ناس من طراز من وصفنا، أو كتبت من أجلهم، وعندئذ يسهل علينا أن نتصور طرازاً من الأدب كل شىء فيه منظم ومدروس من قبل، فأتفه كتاب إنما يوضع بعناية وإحكام، حتى فى أبسط تفاصيله، ويتجلى فيه أثر الفن والصنعة والكدح واضحاً فى كل ما فيه. فكل نوع من الكتابة له قواعده ونظمه الخاصة به، التى لا يجوز الانحراف عنها، والتى تميزه على كل ما عداه من الأنواع الأخرى، ويكون الأسلوب موضع عناية لا تقل عما يوجه منها إلى الفكرة والمعنى، وتنال الصورة حظها من الاهتمام، شأنها فى ذلك شأن المادة نفسها؛ ويكون أسلوب الكتابة مصقولاً منسجماً، كل شىء فيه بقدر، ويتجلى فيه تفكير الكتاب وقوراً دائماً، ويندر أن يكون عنيفاً، هذا ويتجه الكتاب إلى تجويد ما ينتجونه وإحكامه، أكثر ما يتجهون إلى غزارة الإنتاج. ويحدث فى بعض الأحيان أن يفقد الأدباء وهم يعيشون دائماً فى وسط أمثالهم، ويكتبون ما يكتبون لأنفسهم وحدهم — أن يفقدوا النظر إلى سائر العالم الذى حولهم، مما يجعل لهم فى كتاباتهم أسلوباً زائفاً متكلفاً، فيضعون قواعد أدبية لاستعمالهم خاصة، مما يؤدى بهم بشكل غير محسوس، إلى أن يحيدوا عن الذوق السليم، وينتهى بهم الأمر إلى تجاوز حدود الطبيعة نفسها من جراء ما يبذلونه من جهود شاقة فى جعل أسلوبهم فى التعبير يختلف كل الاختلاف عن الأسلوب الذى يصطنعه الناس، فينتهى بهم الأمر إلى نوع من الرطانة الأرستقراطية تكاد تبعد عن اللغة النقية بقدر ما يبعد أسلوب العامة الحوشى عنها، تلك هى الأخطار الطبيعية التى تحدق بالأدب فى الشعوب

الأرستقراطية، فكل أرستقراطية تنفصل عن الشعب، وتقف بمنأى عنه، تصبح واهنة لاحول لها ولا قوة، وهذه حقيقة تصدق فى الأدب كما تصدق فى السياسة .

ولنقلب الصفحة الآن وننظر ما فى جانبها الآخر، لننتقل إلى صميم ديمقراطية هيأتها تقاليدها القديمة، وأعادتها ثقافتها الحاضرة، للمشاركة فى المتع العقلية . فالطبقات والمراتب تختلط فى هذه الديمقراطية بعضها ببعض اختلاطاً يكاد يوحدها؛ وتكون المعارف والسلطة مقسمة فيها أقساماً لانهاية لها ولا حد، وإن شئت قلت أنها تصبح مبعثرة فى كل رجا من الأرجاء . فلدينا إذن طراز مختلط، علينا أن نعمل على سد احتياجاته الفكرية، فأنصار الملذات العقلية الجدد هؤلاء، لم يتلقوا كلهم تعليماً واحداً؛ فثقافتهم ليست واحدة، ولا هم يشبهون آباءهم فى شيء؛ بل إنهم ليختلفون عن أنفسهم اختلافاً مستمراً، لأنهم يعيشون فى حالة تتغير معالمها باستمرار من حيث المكان والعواطف والثروة، فعقل كل منهم ليس مرتبطاً إذن بعقول الآخرين بروابط التقاليد أو العادات المشتركة، ولم تكن لهم أبداً القوة، ولا الإرادة، ولا الوقت الكافى ليتفاهموا وليعملوا معاً؛ ومع ذلك ينشأ المؤلفون والكتاب من هذه المجموعة المتنافرة المستثارة، وهذه المجموعة نفسها هى التى توزع على هؤلاء الكتاب والمؤلفين الأموال والأمجاد .

أستطيع أن أفهم فى يسر وسهولة أنه يجب علينا أن ننتظر فى مثل هذه الظروف، ألا نصادف فى آداب مثل هذا الشعب سوى قليل من القواعد التقليدية الصارمة التى يسلم بها القراء والكتاب فى العصور الأرستقراطية، فلو حدث فى عصر من هذه العصور اتفاق على بضعة قواعد من هذا القبيل، فهذا الاتفاق لايعنى شيئاً لأهل العصر الذى يليه؛ لأن كل جيل من الأجيال فى الأمم الديمقراطية يعد شعباً جديداً . فالأدب عند أمثال هذه الأمم إذن لايتيسر إخضاعه لمثل هذه القواعد، وهى قواعد يستحيل أن تكون دائمة .

ليس جميع من يعنون بشئون الأدب فى البلاد الديمقراطية ممن تربوا تربية أدبية، ومعظم الذين كانت لديهم مسحة أدبية اشتغلوا إما بالسياسة، وإما بحرفة لاتتيح لهم، إلا أحياناً وخلسة، أن يستمتعوا بالملذات العقلية . ومن ثم لايجعلون من هذه المتع البهجة الأساسية فى حياتهم بل يعدونها مجرد وسائل للاسترواح العابر، وضرورية لاستجمامهم عقب ما يقومون به من أعمال الحيدة الجدية . فأمثال هؤلاء لايمكن أن يحصلوا مطلقاً على معرفة واسعة ووثيقة بفنون الأدب تمكن لهم من أن يقدروا ما فيه من جمال، ولابد من أن تفوتهم تلك الفروق الدقيقة التى فى رشاقة التعبير، ولما كان الوقت الذى يستطيعون أن يخصصوه لشئون الأدب ضئيلاً، فقد عملوا على استغلاله أيما استغلال فصاروا يفضلون من الكتب ما يسهل الحصول عليه، وما يقرأ فى يسر وسرعة، وما لايتطلب فهمه أى بحوث علمية . فهم يطلبون ضروب الجمال الظاهرة التى كأنها تعرض عليهم نفسها بنفسها، والتى يمكنهم أن يستمتعوا بها فى يسر، ولابد لهم، أول كل شيء، من الجديد

غير المشكوك فى جدته، وإذ قد اعتادوا الصراع والصدام والنمطية فى حياتهم العملية، فهم بحاجة إلى انفعالات سريعة عنيفة، وقطع أدبية واضحة كل الوضوح، وحقائق أو أخطاء باهرة تستثيرهم وتدفعهم فى الحال إلى صميم الموضوع، كأنما تدفعهم إليه قوة خارقة.

وماذا الذى يدعونى إلى المزيد من القول، بل ومن ذا الذى لايدرك ما سيلى من قولى قبل أن أذكره؟ إن الأدب، لايستطيع أن يقدم لنا فى العصور الديمقراطية ما كان يقدمه فى العصور الأرستقراطية من صور للنظام، ولا الاتساق، والعلوم، والفنون، بل إن شكل هذا الأدب على العكس يكون موضع استخفاف عادة وأحياناً موضع الاحتقار. وكثيراً ما يكون الأسلوب فيه خاطئاً وثقيلاً وركيكاً، ويكاد أن يكون دائماً عنيفاً وجريئاً. فالمؤلفون يهدفون إلى السرعة فى الإنجاز أكثر مما يهدفون إلى الكمال وإحكام التفاصيل. وتكون المؤلفات الصغيرة هى العادة بدلاً من المطولات، ويتجلى فيها عادة الذكاء والفطنة أكثر من العلم والمعرفة. والخيال أكثر من العمق، ويتسم الإنتاج بأمارات تدل على تفكير نشيط قوى، ولكنه تفكير لم يدرب، وكثيراً ما يكون منوعاً كل التنوع وخصباً كل الخصوبة، ويقصد الكتاب إلى استثارة الدهشة فى الناس، أكثر مما يهدفون إلى إدخال السرور على نفوسهم، وإلى تحقيق الاستثارة بدلاً من أن يرضوا الأذواق الرفيعة.

ولا شك فى أن كتاباً يسلكون طريقاً آخر غير هذا الطريق؛ سيظهرون الفينة بعد الفينة فى تلك البلاد، فإن كانوا موهوبين فسيجدون لهم قراء على الرغم مما فيهم من نقائص ومن عيوب أو من قدرات طبيعية، ولكن هؤلاء الكتاب شواذ، وهم قلة عادة، وحتى إن كان المؤلفون الذين يشذون عن المألوف فى العصر، فى موضوع كتبهم الرئيسى، فإنهم سينكصون دائماً ويعودون إليه فى بعض التفاصيل الصغيرة.

هأنذا قد فرغت تواً من تصوير حالتين متطرفتين، ولكن الأمم لاتنتقل طفرة واحدة من الحالة الأولى إلى الثانية، فهى لاتصل إليها إلا على مراحل عدة، وبتدرج طويل. ففى أثناء انتقال أمة متعلمة من حالة منهما إلى أخرى يغلب أن يجيء وقت، تلتقى فيه عبقرية الأمم الديمقراطية بعبقرية الأمم الأرستقراطية، فيبدو أن كل أمة منهما تسعى وراء الاتفاق مع الأخرى على فرض سلطانهما على العقل البشرى، ولكن هذه الأوقات وأمثالها عابرة زائلة، ومع ذلك فهى رائعة كل الروعة، وخصبة فى غير إسراف، وحية نشيطة فى غير اضطراب. فالأدب الفرنسى فى القرن الثامن عشر يصلح أن يكون مثلاً على ذلك.

فلو أنى قلت أن أدب الأمة يخضع دائماً لأحوالها الاجتماعية ولنظامها السياسى لكنت قد قلت أكثر مما أعنى، فلا يغرب عنى أن ثمة أسباباً أخرى غير هذه الأسباب تضفى على المؤلفات الأدبية مميزات رئيسية، ولكن ما ذكرته من هذه الأسباب يعد أهمها، فالعلاقات بين حالة الشعب الاجتماعية وحالته السياسية، وبين عبقرية مؤلفيه، كثيرة دائماً حتى أن من يعرف إحداهما لايجهل الأخرى جهلاً تاماً.

الفصل الرابع عشر

حــرفة الأدب

لاتخلق الديمقراطية فى طبقات التجار والصناع ميلاً إلى الأدب فحسب، بل إنها لتدخل فيه روح التجارة.

فليس عدد القراء فى البلاد الأرستقراطية بالكبير، وإرضاؤهم من أصعب الأمور، على حين أن عددهم فى البلاد الديمقراطية أكبر، وإرضاؤهم أهون وأيسر، ومن ثم لا يأمل أحد فى البلاد الأرستقراطية أن ينجح من غير بذل جهود جبارة تؤدى إلى الشهرة المستفيضة، وإن كانت شهرة لاتدر عليه مالاً وفيراً، أما فى البلاد الديمقراطية فقد يخدع الكاتب نفسه ويمنيها بالحصول على شيء من الشهرة، بقليل من الجهد والمال لا يكلفه غير ثمن قليل، وبالحصول على ثروة ضخمة، ولهذا لم يكن بحاجة إلى إعجاب الناس به وحسن تقديرهم له، بل حسبه منهم أنهم يحبونه ويقبلون على شراء كتبه.

فازدياد عدد القراء المستمر، وتلهفهم على الجديد باستمرار يكفل رواج الكتب التى تصدر ولا يقدرها أحد قدراً كبيراً.

فكثيراً ما كان الجمهور يعامل المؤلفين فى العصور الديمقراطية على نحو ما يعامل الملوك رجال حاشيتهم؛ فقد كانوا يغدقون عليهم الأموال، ويحتقرونهم فى الوقت نفسه: فما عسى أن يتطلب أولئك الأشخاص الذين يبيعون أنفسهم بالمال، والذين ولدوا وعاشوا فى بلاطات الملوك، أو الجديرون بأن يعيشوا فيها؟

إن الأدب الديمقراطي حافل دائماً بفئات من أمثال هؤلاء الكتاب الذين لا يرون فى الأدب سوى أنه حرفة. ومن أجل هذا صرنا نجد إلى جانب عدد صغير من كبار الكتاب والمؤلفين الذين يزدان بهم جيد الأدب آلافاً من تجار الأفكار وباعة الألفاظ.

الفصل الخامس عشر

دراسة الآداب الإغريقية واللاتينية تفيد الجماعات الديمقراطية بوجه خاص

كان مدلول لفظ «الشعب» عند معظم الجمهوريات القديمة وأكثرها إغراقاً فى الديمقراطية، مختلفاً كل الاختلاف عما نقصده نحن الآن بهذه اللفظة عينها، ففى أثينا كان جميع المواطنين يشاركون فى الشئون العامة، ولكن لم يكن فيها، مع ذلك، من المواطنين سوى عشرين ألفاً من الثلاثمائة والخمسين ألف ساكن؛ أما الباقون فكانوا أرقاء يقومون بالجزء الأكبر من الأعمال التى تؤديها فى عصرنا الحاضر الطبقات الدنيا من الشعب، والطبقات الوسطى فى بعض الأحيان، فأثينا، على الرغم من وجود الانتخاب العام، ليست، بعد كل شىء، سوى جمهورية أرستقراطية، فلكل النبلاء فيها حق المشاركة فى الحكم.

هذا ويجب أن ننظر إلى ذلك الصراع الذى نشب فى روما بين البطارقة والدهماء على هذا الضوء نفسه، فهو لايعدو أن يكون صراعاً صغيراً بين فرعى أسرة واحدة، الفرع الأكبر والفرع الأصغر. فكل أعضائها ينتمون فى الواقع إلى الأرستقراطية وكلهم متشبع بروحها.

وزيادة على ذلك، يجب ألا يغرب عنا أن الكتب نادرة عند الأقدمين دائماً، وغالية الثمن، وأن عقبات كثيرة قامت فى سبيل نشرها وتداولها، مما أدى إلى تركيز الميل الأدبى، والعادات، فى نفر قليل من الناس تكونت منهم أرستقراطية صغيرة مختارة من صفوة الأرستقراطيين السياسية الكبيرة. ومن ثم لم يكن شىء قط عند اليونان أو عند الرومان يدل على أن الأدب كان حرفة.

فهذه الشعوب، وهى جماعات ليست بالأرستقراطية فحسب، بل أمم مهذبة كل التهذيب، وحرة كل الحرية، قد أفاضت بالطبع على الأعمال الأدبية جميع الرذائل والمحاسن التى تتميز بها آداب العصور الأرستقراطية عادة، وحسبنا لمحة خاطفة نلقيها على ما خلفه لنا القدامى من مؤلفات لندرك أن هؤلاء الكتاب، إن كان ينقصهم أحياناً التنوع والعمق فى موضوعاتهم، أو تعوزهم الجرأة والحيوية والتعميم فى أفكارهم، فقد كانوا دائماً

يبدون فناً رائعاً ، ويحرصون على مراعاة الدقة فيما يذكرونه من تفصيلات .. فلا شيء فى مؤلفاتهم يظهر عليه أنه تم فى عجلة أو مصادفة ، بل كان كل سطر يكتب ليعرض على نظر الناقد الخبير ، وعلى أساس فكرة من الجمال المثالى ، فليس ثمة أدب يبرز هذه الصفات الرفيعة ، التى تعوز بالطبع الكتاب فى البلاد الديمقراطية بمثل ما يبرزها الأدب القديم ، ومن ثم وجب أن نتوفر على دراسات الأدب فى العصور الديمقراطية أكثر مما يدرس أى أدب آخر ، فهى أفضل من غيرها لمقاومة النقائص الأدبية الذاتية فى تلك العصور ، أما من حيث صفاتها الأدبية الطبيعية فإنها ستنبثق تلقائياً من غير أن يكون ثمة ضرورة ماسة إلى تعلمها .

ومن الخير أن نفهم هذه النقطة حق الفهم ، فقد تكون دراسة معينة مفيدة لأدب شعب معين ، من غير أن تكون ملائمة لاحتياجاته الاجتماعية والسياسية ، فإن أصر الناس على ألا يتعلموا أدباً ما غير أدب اللغات الميتة فى مجتمع يطلب فيه من كل امرىء أن يبذل جهوداً عنيفة لزيادة ثروته أو للاحتفاظ بها ، كانت النتيجة قيام صنف من المواطنين مهذبين كل التهذيب ، وخطرين كل الخطر ، فإذا كانت الأحوال الاجتماعية والسياسية تتيح لهم كل يوم الشعور باحتياجات جديدة ، فإنهم لاشك سيعكرون صفو الدولة باسم الإغريق والرومان ، بدلاً من أن يعملوا على ازدهارها بقيامهم بأعمال صناعية أو تجارية منتجة .

فلا يخفى أن مصلحة الفرد ، وسلامة البلاد ، تتطلبان أن تكون تربية العدد الأكبر من المواطنين فى البلاد الديمقراطية تربية علمية ، تجارية وصناعية ، أكثر منها أدبية . فيجب ألا تدرس اللغتان اللاتينية والإغريقية فى جميع المدارس ، ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن يجد الناس الذين يؤهلهم طبعهم ، أو تؤهلهم ثروتهم ، لدراسة الأدب ، أو الذين يرون فى أنفسهم الاستعداد لتذوقه – فهؤلاء يجب أن يجدوا المدارس التى تزودهم بمعرفة كاملة بالآداب القديمة – مدارس يمكن أن يتخرج فيها العالم الحقيقى . فبضع جامعات طيبة تعاون على تحقيق هذا الغرض خير من كثير من المدارس الثانوية الرديئة التى تدرس فيها مواد ثانوية لالزوم لها ، بشكل سيىء ، تعوق تدريس المواد الضرورية ، التدريس الصحيح الناجع .

فعلى من يطمحون إلى التفوق فى دراسة الآداب فى البلاد الديمقراطية أن ينهلوا من منابع الأدب القديم ، فليس ثمة شيء أصلح للعقل منه . وليس معنى ذلك أنى أرى إنتاج القدامى الأدبى كاملاً لا عيب فيه ، بل كل ما أريد أن أقوله أن لهذا الأدب فضائل ومميزات خاصة تعاون كل العون على مقاومة ما فينا من نقائص معينة مقاومة ناجعة ؛ فهو دعامة تسندنا من الجانب الذى نخشى كل الخشية أن نسقط فيه .

الفصل السادس عشر

أثر الديمقراطية الأمريكية فى اللغة الإنجليزية

لو أن القارىء فهم ما سبق أن قلته فى موضوع الأدب بوجه عام حق الفهم، لما وجد أية مشقة فى إدراك نوع التأثير الذى يمكن أن تخلقه الأحوال الاجتماعية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، فى اللغة نفسها، فاللغة كما لا يخفى، أداة الفكر الرئيسية.

ولا نعدو الصواب إن قلنا أن المؤلفين الأمريكيين يعيشون فى إنجلترا أكثر مما يعيشون فى بلادهم، ماداموا يدرسون باستمرار مؤلفات الكتاب الإنجليز، ويتخذونها نماذج لهم يحتذونها باستمرار كذلك. ولكن هذا القول لايصدق على جمهرة الشعب نفسه، لأنه معرض مباشرة للعوامل الخاصة المؤثرة فى الولايات المتحدة، فيجب أن نوجه اهتمامنا هنا إذن إلى اللغة المنطوقة، لا إلى اللغة المكتوبة، إن أردنا أن نقف على التغييرات التى تطرأ على لهجة شعب أرستقراطى بعد أن تصبح لغته لغة ديمقراطية.

أكد لى كثيرون من الإنجليز المتعلمين، وأكد لى من هم أقدر منى على الحكم على تلك الفروق الدقيقة فى أساليب التعبير -أكدوا لى أن لغة الطبقات المستنيرة فى الولايات المتحدة تختلف اختلافاً بينا عن لغة الطبقات المتعلمة فى بريطانيا، فهم لايشكون من أن الأمريكيين أذاعوا طائفة من الألفاظ الجديدة فحسب، (فالفرق بين البلدين وبعد الشقة بينهما يكفيان لتعليل ذلك) بل يشكون أيضاً من أن هذه الألفاظ الجديدة قد استمدت بوجه خاص من رطانة الأحزاب أو من مصطلحات الفنون الميكانيكية، أو من الصناعة والتجارة. وزيادة على ذلك، أكدوا لى أن الأمريكيين كثيراً ما يستعملون الألفاظ الإنجليزية القديمة فى معان ومناسبات جديدة، وأخيراً يقولون أن سكان الولايات المتحدة كثيراً ما يمزجون العبارات بعضها ببعض مزجاً غريباً، ويضعون فى بعض الأحيان ألفاظاً يحرص الإنجليز على استبقائها مفصولة. فهذه الملاحظات التى أبداها لى مرات متعددة أشخاص أراهم جديرين بالثقة هى التى دفعتنى إلى التفكير فى هذا الموضوع، فأدى بى تفكيرى، عن طريق الاستدلال النظرى، إلى النقطة التى وصل إليها من أخبرونى بها عن طريق الخبرة العملية.

لامندوحة للغة من التأثر بحالة الاستقرار الغالبة على كل شىء فى البلاد

الأرستقراطية، فلا وضع فيها سوى القليل من الألفاظ الجدد لأنه لا يعمل فيها سوى القليل من الأشياء الجديدة، وحتى إن حدث وعملت أشياء جديدة فإنهم يعبرون عنها بألفاظ معهودة لهم سبق أن حددت الرواية والتقاليد معانيها. فإن نشط العقل البشرى، بأخرة، من تلقاء نفسه، أو حدث أن أيقظته أضواء نفذت إليه من الخارج، اصطبغت الألفاظ الجدد التى يضعونها بصبغة أكاديمية فلسفية أو عقلية تنم عن أنها لم تنشأ فى بلاد ديمقراطية، فعندما اتجهت الآداب والعلوم صوب الغرب بعد سقوط القسطنطينية، غزت اللغة الفرنسية طائفة من الألفاظ المستحدثة اختيرت أصولها من اللغتين اللاتينية والإغريقية، وبذلك نشأت فى فرنسا صيغ لغوية جدد لها طابع المعرفة الواسعة اقتصر استعمالها على الطبقات المتعلمة، ولم تؤثر تأثيراً محسوساً فى لغة الشعب، وإنما كان تأثيرها فيها تدريجياً.

وقد حدث مثل هذا التغيير نفسه فى جميع الدول الأوربية، الواحدة بعد الأخرى، فقد أدخل ميلتن وحده أكثر من ستمائة كلمة جديدة فى اللغة الإنجليزية استمدها كلها أو جلها من اللغات القديمة الإغريقية واللاتينية، والعبرية، فالحركة المستمرة التى تسود البلاد الديمقراطية تتجه باستمرار، على العكس من ذلك، إلى تغيير سمات اللغة، كما اتجهت إلى تغيير سمات الأعمال من صناعية وتجارية، ففى وسط هذه الحركة العامة، ووسط تنافس العقول تنشأ آراء كثيرة جديدة، وتزول أخرى قديمة، أو تعود إلى الظهور بعد أن قد هجرت، أو تنقسم أقساماً لا تحصى، بينها ظلال ضئيلة من الفروق، مما يترتب عليه ضرورة إهمال طائفة من الألفاظ وإدخال أخرى غيرها واستعمالها.

وزيادة على ذلك فالأمم الديمقراطية تحب التغيير لذات التغيير، ويتجلى أثر ذلك فى سياستها، وحتى عندما لا يكون الناس بحاجة إلى تغيير الألفاظ فإنهم قد يشعرون بالرغبة فى هذا التغيير.

إن عبقرية الأمم الديمقراطية هنا، لا تتجلى فى العدد الكبير من الألفاظ الجدد التى يستخدمها الناس فحسب، بل تتجلى كذلك فى طبيعة الأفكار ذاتها التى تمثلها هذه الألفاظ. فالأغلبية فى مثل هذا الشعب هى التى تفرض قوانين اللغة، كما تفرضها فى أى شىء آخر؛ فروحها السائدة تتجلى فى هذا الأمر كما تتجلى فى كل شىء غيره، ولكن الجمهرة الكبرى من الناس مشغولون بالشئون العملية أكثر من انشغالهم بالدرس والبحث، وبالمصالح السياسية والتجارية، منهم بالتأمل الفلسفى والدراسات الأدبية المنوعة. فمعظم ما يوضع لها من ألفاظ أو يختار، سيظل يحمل طابع «الأعمال» وأهواء الأحزاب، وتفصيلات الإدارة العامة، وتظل اللغة تنمو باستمرار فى هذه النواحى على حين تضعف تدريجياً فى الميتافيزيقا واللاهوت.

أما من حيث المصادر التى اعتادت الأمم الديمقراطية أن تستمد منها العبارات الجدد، وأما من حيث الطريقة التى يصوغونها بها، فكلاهما يسهل شرحه، فسكان البلاد

الديمقراطية لا يعرفون إلا النزر اليسير عن اللغة التي كان يتكلم بها الناس قديماً في روما وفي أثينا، ولا هم يكترثون أي اكتراث بأن يتعمقوا علوم الأقدمين كي يستمدوا منها العبارات التي تعوزهم، وإن هم التجأوا إلى العلم الصرف وتعمقوا أحياناً، دفعهم الغرور إلى البحث عن أصول لها من اللغات الميتة، ولكن المعرفة الواسعة لا تزودهم بالطبع بمواردها، فقد يحدث أحياناً أن يكون أجهل الناس، أكثرهم استعمالاً لها، فالرغبة الديمقراطية التي تحفزهم إلى أن يرتفعوا عن دائرتهم الخاصة، كثيراً ما تؤدي بهم إلى السعي وراء تمجيد حرفة وضيعة بأن يطلقوا عليها اسماً يونانياً أو لاتينياً. وكلما كانت المهمة وضيعة، وبعيدة عن التعلم كان الاسم الذي يقع عليه الاختيار أفخم، وذا صبغة تنم عن المعرفة الواسعة أبرز، فالراقص على الحبال مثلاً يسمى في فرنسا acrobate أو funambule.

ولما كان حظ الناس في الأمم الديمقراطية من اللغات الميتة نزراً، اتجهوا إلى اللغات الحية يستمدون منها ألفاظهم، فهذه الأمم على اتصال دائم بعضها ببعض، يسارع سكان البلاد المختلفة فيها إلى محاكاة بعضهم بعضاً كلما ازدادت أحوالهم الاجتماعية تشابهاً.

وعندما تتجه الأمم الديمقراطية إلى لغتها هي، أكثر مما تتجه إلى شيء آخر، نجد الناس فيها يلجأون من حين إلى حين إلى العبارات المهجورة فيحيونها ويستخدمونها في أحاديثهم، أو أنهم قد يستعيرون مصطلحات خاصة بطبقة معينة من طبقات الجماعة، فيستعملونها مجازاً في لغتهم اليومية - فكثير من المصطلحات التي كانت تستعمل أصلاً بمعنى فني في حرفة معينة أو في حزب من الأحزاب، أصبحت الآن تستعمل بشكل عام ويلوكها كل لسان.

والطريقة التي تستخدمها الشعوب الديمقراطية عادة أكثر من غيرها لاستحداث تجديد في اللغة، هي إعطاء معنى غير مألوف لعبارة مستعملة، وهذه طريقة بسيطة كل البساطة وسريعة، وملائمة، ولا تحتاج إلى عمل خاص لاستعمالها على الوجه الصحيح، بل إن الجهل ذاته ليعاون على حسن استخدامها، ولكن هذا الاستخدام قد يكون خطراً كل الخطر على اللغة، فإذا ما عمل الناس في شعب ديمقراطي على جعل معنى لغة ما مزدوجاً بهذا الشكل، فإنهم يجعلون المعنى الأصلي غامضاً أحياناً غموض المعنى الذي تكتسبه اللغة؛ فقد يبدأ المؤلف بتحريف معنى عبارة، تحريفاً قليلاً عن معناها الأصلي، ويبذل جهده في أن يكيف هذا التعديل حتى يلائم موضوعه، ثم يجيء كاتب آخر فيلوي معنى عبارة أخرى ويحرفه بشكل آخر، وكذلك يفعل ثالث لغرض آخر، وإذ لا توجد محكمة استئناف دائمة نلجأ إليها لتحديد معنى الكلمة بشكل فاصل، فإنها تظل قلقة بعيدة عن الاستقرار، وتكون النتيجة أن يبدو الكتاب، وكأنهم لا يعالجون أبداً فكرة واحدة معالجة طويلة، بل يبدو كأنهم يرمون إلى مجموعة من المعاني تاركين للقارىء أن يحدد بنفسه المعنى المراد.

وهذه نتيجة تدعو إلى الأسى من نتائج الديمقراطية ، فإنى أوثر أن تصبح اللغة شنيعة فيها ألفاظ مستعارة من الصينيين والتتر أو قبائل الهورون ، على أن تكون معانى الكلمات فى لغتنا الخاصة غامضة مبهمة . والانسجام والوحدة ليسا سوى جمال ثانوى فى اللغة المكتوبة ، وكثير من هذه الأمور عرف مصطلح عليه ، وبمعنى أدق ، يمكن الاستغناء عنه ، أما من غير تعبيرات واضحة فاللغة لا تكون لغة صالحة .

هذا ، ولا يخفى أن مبدأ المساواة يدخل فى اللغة تغييرات أخرى بالضرورة .

ففى العصور الأرستقراطية ، حيث تقف كل دولة بمنأى عن سائر الدول ، وتعمل على أن يكون لها سمات خاصة بها تميزها عن غيرها ، كثيراً ما يحدث أن تصبح مع ذلك عدة شعوب من أصل مشترك ، غرباء بعضها عن بعض ؛ ومع أن هذه الشعوب تستطيع أن تظل تتفاهم ، بنفس اللغة فإنها لم تعد تتكلمها كلها بشكل واحد ، ففى هذه العصور نفسها كانت كل أمة مقسمة عدة طبقات لا يرى بعضها بعضاً إلا نادراً ، ولا تختلط الواحدة منها بالأخرى ، فكل طبقة من هذه الطبقات تكتسب عادات عقلية خاصة بها وحدها ، وتحتفظ بها ثابتة عادة لا يلحقها أى تغيير ، وتختار ألفاظاً معينة تستعملها ، وسرعان ما تنتقل فيها من جيل إلى جيل ، كما تنتقل ضياعها المتوارثة . وإنا لنجد فى نفس اللغة عبارات للفقير ، وأخرى للغنى ، ألفاظاً للدهماء ، وأخرى للنبلاء ، ولهجة علمية وأخرى دارجة . وكلما ازداد التقسيم عمقاً ، وازدادت الأسوار الاجتماعية الفاصلة منعة ، صارت الحالة هكذا حقاً . وإنى لأراهن على أن فى طبقات الهنود المغلقة اختلافات مذهلة فى اللغة ، فلغة المنبوذين ولغة البراهمة تختلفان بعضهما عن بعض اختلاف ملابس كل طبقة منهما .

وعلى العكس من ذلك ، إذا لم يعد الناس مقيدين بالتزام مراكزهم لا يبرحونها ، وصاروا يرون بعضهم بعضا ، ويتصلون باستمرار ، وزالت الطبقة المغلقة ، وصارت طبقات المجتمع تتجدد وتختلط بعضها ببعض ، اختلطت كل ألفاظ اللغة كذلك بعضها ببعض . هذا وستهجر الألفاظ التى لا تصلح للجمهرة العظمى من الناس ، وتختفى ويصبح الباق مصدراً مشتركاً يستطيع كل امرىء أن يختار منه ما يشاء وهو مغمض . إن جميع اللهجات التى انقسمت إليها لغات دول أوربية آخذة فى التضاؤل ، بشكل ظاهر ، فليس فى الدنيا الجديدة لهجات خاصة ، بل إن هذه اللهجات الخاصة آخذة فى الزوال من الدنيا القديمة شيئاً فشيئاً .

كان تأثير هذا الانقلاب فى الأحوال الاجتماعية واضحاً فى الأسلوب وضوحه فى اللغة ، فليس كل إنسان يستعمل نفس الألفاظ فحسب ، بل صار يستطيع أن يستعملها من غير تمييز ؛ فقد ألغيت جميع القواعد التى كانت تراعى فى الأسلوب أو كادت ، ولم يعد خط فاصل بين التعبيرات التى يبدو أنها حوشية بطبيعتها ، والأخرى التى يبدو أنها مأنوسة مصقولة . فعندما ينتقل الناس من شتى طبقات المجتمع ومراتبه إلى أية بيئة أو طبقة أخرى

فإنهم يحملون معهم الألفاظ والعبارات التى سبق لهم أن ألفوها إلى أية حالة يوجدون فيها، وبذلك تضيع أصول الألفاظ بطبيعة الحال، كما ضاعت من قبل أصول الأفراد، وساد الاضطراب اللغة كما ساد المجتمع.

لا يعزب عنى أن لتصنيف الألفاظ قواعد ليست مما يختص به شكل من أشكال المجتمع دون آخر، ولكنها قواعد اشتقت من طبيعة الأشياء. فثم عبارات حوشية مستهجنة لأن المعانى التى تتضمنها وتعبر عنها وضيعة فى ذاتها؛ ثم أخرى ذات صبغة أسمى، لأن ما تمثله من المعانى نبيل بطبيعته، ومهما اختلطت طبقات الناس ودرجاتهم بعضها ببعض، فلن يمحو اختلاطهم هذا ما بين هذه الألفاظ من فروق؛ ولكن مبدأ المساواة لابد أن يؤدى إلى هدم كل ماهو تقليدى محض، وتحكمى محض، فى أشكال التفكير، ولعل نصيب ذلك التصنيف الضرورى الذى لا غنى عنه، والذى أشرت إليه توا، من احترام عند الشعب الديمقراطى، أقل من نصيبه عند أى شعب آخر، فليس فى مثل هذا الشعب أناس جعلتهم التربية والثقافة وما ينعمون به من فراغ، يميلون ميلاً دائماً إلى دراسة قوانين اللغات الطبيعية، ويجعلون هذه القوانين موضع احترام، بأن يراعوها هم أنفسهم.

وقبل أن أترك هذا الموضوع، أرى لزاماً علىَّ أن أشير إلى ناحية من نواحى اللغات الديمقراطية، فربما كانت هى الناحية التى تميزها أكثر من غيرها، فقد سبق أن بينت أن الأمم الديمقراطية تميل إلى تكوين المعانى العامة والمدركات الكلية، بل إنها كثيراً ما تتحمس لها كل التحمس؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما بها من محاسن ونقائص. فالغرام بالمعانى العامة هذا، يتجلى فى اللغات الديمقراطية فى كثرة استعمال أسماء الجنس، أو الألفاظ المجردة، وبالطريقة التى تسلكها فى استعمالها — فهذا هو أكبر فضل لهذه اللغات، وهو أكبر عيوبها كذلك.

ويرجع غرام الشعوب الديمقراطية باستخدام أسماء الجنس والعبارات المجردة إلى أن طرق التعبير هذه توسع الفكر، وتعاون العقل على أداء عمله لأنها تشمل أشياء كثيرة فى حيز صغير. فالكاتب الديمقراطى يستعمل بارتياح وبشكل مجرد لفظ (الكفايات) capacities بدلاً من «الرجال الأكفاء» وذوى الكفايات، ومن غير أن يعين الأشياء التى تصدق عليها هذه الكفاية؛ ويتحدث عن actualities ليعبر بكلمة واحدة عن الأحداث التى تجرى فى اللحظة التى هو فيها تحت سمعه وبصره، ويضمن لفظة éventualités كل ما يمكن أن يحدث فى العالم منذ اللحظة التى يتحدث فيها. ويضع الكتاب الديمقراطيون باستمرار ألفاظاً مجردة من هذا القبيل، أو هم يستعملون ما فى لغتهم من أسماء المعانى بشكل أكثر إمعاناً فى التجويد، وأكثر من ذلك، فإنهم كى يجعلوا كلامهم أوجز، عمدوا إلى تشخيص مدلولات هذه الألفاظ بأن جعلوها تعمل كما لو كانت أشخاصاً حية، فيقولون مثلاً بالفرنسية:

La force des choses veut que les capacités gouvernent.

وخير طريقة أستطيع أن أوضح بها ما أقصد إليه أن أضرب مثلاً بنفسي، فأنا كثيراً ما استعملت لفظ المساواة بمعنى مطلق، بل كثيراً ما شخصت «المساواة» فى عدة مواضع فأرانى قلت: إن المساواة تفعل كذا وكذا أو إنها تتحاشى فعل كذا وكذا. ونستطيع أن نؤكد أن الكتاب فى عصر لويس الرابع عشر ما كانوا ليتكلموا بهذا الأسلوب إذ لم يكن يخطر ببالهم قط أن يستعملوا لفظة المساواة فى غير شيء جزئى معين. وإنهم ليؤثرون أن يتحاشوا استعمال مثل هذه اللفظة مطلقاً على أن يجعلوا لها شخصية حية.

فهذه الألفاظ المجردة التى تحفل بها اللغات الديمقراطية والتى يكثر أهل البلاد الديمقراطية استخدامها فى كل مقام دون أن يربطوها بأية حقيقة جزئية، توسع الأفكار المراد التعبير عنها، وإن كانت تجعلها غامضة غير محددة. فهى تجعل التعبير موجزاً حقاً ولكنها تجعل المعنى أقل وضوحاً. ولكن الشعوب الديمقراطية تؤثر، من حيث اللغة، الغموض على تجشم مشقة العمل والكدح لإيضاح ما يقصدون.

لست أدرى حقاً إن كان لهذا الأسلوب الركيك روعة خفية تفتن الكتاب والخطباء فى هذه البلاد الديمقراطية، وإذ كان الذين يعيشون فى هذه البلاد كثيراً ما يكون اعتماد كل منهم على مجهود عقله الفردى وحده، فقد صاروا معرضين دائماً تقريباً لأن تساورهم الريب والشكوك؛ وزيادة على ذلك، فإذا كانت مراكزهم تتغير باستمرار صاروا لايستطيعون أبداً أن يستمسكوا بأى رأى من آرائهم على الرغم من ثبات حظوظهم واستقرارها، ومن ثم كانت آراء الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية كثيراً ما تكون قلقة متأرجحة، ولا غرو أن صاروا بحاجة إلى تعبيرات سهلة فضفاضة كى تشمل تلك المعانى. وإذ لايدرون أبداً إن كانت الفكرة التى يعبرون عنها اليوم تلائم الموقف الجديد الذى سيصادفهم غداً، اكتسبوا بطبيعة الحال ميلاً إلى الألفاظ المجردة. فاللفظ المجرد أو اسم المعنى، أشبه شيء بصندوق ذى قاع كاذب، تستطيع أن تضع فيه أى معان تشاء ثم تعود وتستردها منه، وأنت بمأمن من أن يشاهدك أحد.

تعد أسماء الجنس والكليات والألفاظ الدالة على المعانى المجردة أساس اللغة عند كل الأمم، فلست أدعى أن هذه الألفاظ لاتوجد إلا فى لغات البلاد الديمقراطية، بل كل ما أريد أن أقوله أن الناس فى العصور الديمقراطية يميلون بصفة خاصة إلى الاستكثار منها، وإنهم يستعملونها دائماً بمدلولاتها المغرقة فى التجريد، ويستخدمونها فى كل موضع، حتى حيث لايقتضيها المقام.

الفصل السابع عشر

بعض مصادر الشعر فى الأمم الديمقراطية

لفظة الشعر لها عدة معان مختلفة كل الاختلاف؛ فلو أنى درست مع القراء الأسباب التى تدعو إلى تفضيل المعنى الذى ينبغى أن يختار من بين هذه المعانى لأثقلت عليهم وأمللتهم، ولذلك آثرت أن أبادر بأن أذكر لهم على الفور المعنى الذى اخترته، فالشعر فى رأيى، هو البحث عن المثالى وتصويره للناس.

فالشاعر هو الذى يتم عمل الطبيعة ويوسعه، بأن يحذف من الصور التى يرسمها بعضاً مما هو موجود فى الواقع، ويضيف إليها بعضاً آخر من ولائد خياله؛ وبأن يجمع فيها بين عدة ظروف معينة حقيقية، ولكنها لاتحدث فى الواقع مجتمعة، فليس هدف الشعر إذن تمثيل ما هو حقيقى، بل هدفه أن يجمل ذلك الحقيقى، ويقدم للعقل صورة أسمى منه، فالنظم من حيث هو جمال اللغة المثالى، يعد فى نظرى إذن شعراً حقيقياً، أما النظم نفسه من حيث هو نظم، فليس بشعر.

ولنبحث الآن عما إذا كان بين أفعال الأمم الديمقراطية وعواطفها وآرائها ما قد يؤدى إلى تكون فكرة ما عن المثالى، ويصح أن يعد لهذا السبب، مصادر طبيعية من مصادر الشعر.

ويجب أن نعترف أولاً بأن النزعة إلى الجمال المثالى، واللذة المستمدة من مشاهدة التعبير عنه، لاتكونان أبداً شديدتين ولا منتشرتين فى الأمة الديمقراطية بمثل انتشارهما وشدتهما فى الشعب الأرستقراطى. فقد يحدث فى الأمم الأرستقراطية أن يبدو الجسم، وكأنه يعمل من تلقاء نفسه؛ على حين تكون قدرات العقل السامية فى خمول. فمن بين هذه الأمم الأرستقراطية كثيراً ما يبدى الشعب نفسه ميولاً شعرية، فيحلق بخياله فى بعض الأحيان فوق ما يحيط به فى بيئته أو يمضى به إلى ما وراءها.

أما فى البلاد الديمقراطية، فمحبة المتعة الحسية، وميل الناس إلى العمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية، والمنافسة، ونشوة النجاح المنتظر، كلها حوافز عدة تدفع الناس جميعاً إلى المضى قدماً فى المهن التى اختاروا أن يعملوا فيها، وما عادوا يستطيعون أن ينحرفوا عنها لحظة ما، فلا غرو أن اتجهت جهودهم العقلية الأساسية هذا الاتجاه؛ إن خيالهم

لم يخمد، ولكن وظيفته الأساسية اتجهت إلى تصور النافع والواقعى، واقتصرت عليهما وحدهما. فمبدأ المساواة لا يبعد الناس إذن عن وصف الجمال المثالى فحسب، بل ينقص عدد الموضوعات والأشياء التى يمكن أن توصف.

أما المجتمعات الأرستقراطية فقد صارت، باستبقائها المجتمع ثابتاً لا يتحرك، تعاون على بقاء الأديان الإيجابية قوية ثابتة، كما تعاون على استقرار المؤسسات السياسية، فهى لا تستبقى العقل البشرى ثابتاً فى دائرة اعتقاد معينة فحسب، بل توجهه إلى إيثار اعتقاد على اخر. وسيظل الشعب الأرستقراطى يميل دائماً إلى إقامة «قوى» وسطى بين الله والناس، ولا بأس من القول بأن العنصر الأرستقراطى يناصر الشعر ويلائمه من هذه الناحية، فعندما يمتلىء الكون بكائنات مما فوق الطبيعة لا تدركها الحواس، وإنما يدركها العقل وحده، ينطلق الخيال حراً يهيم أنى شاء؛ ويجد الشعراء أمامهم آلافا من الموضوعات يصورونها، كما يجدون جمهوراً كبيراً من الناس يهتم بما ينتجونه من قطع فنية.

وعلى النقيض من ذلك، قد يحدث فى العصور الديمقراطية أن تظل المعتقدات الدينية قلقة مضطربة كاضطراب قوانين البلاد فيها؛ وعندئذ يعود التشكك فيهبط بخيال الشعراء من السماء إلى الأرض، ويقصر جهودهم على عالم الحس والواقع، وحتى إن كان مبدأ المساواة لا يزعزع المعتقدات الدينية، فإنه يؤدى إلى تبسيطها، وإلى إبعاد الناس عن الانشغال بالأولياء والقديسين، ويوجه الانتباه إلى الله وحده.

تدفع الأرستقراطية العقل البشرى إلى التأمل فى الماضى وتركيزه فيه، على حين تعمل الديمقراطية على العكس من ذلك، فتبعث فى الناس شيئاً يشبه النفور الفطرى من كل قديم. فالأرستقراطية تعد، من هذه الوجهة أكثر رعاية للشعر، فالأشياء تتضخم وتزداد غموضاً كلما غرقت فى بعدها عنا، فهى، من أجل هذا السبب المزدوج، أغْوَنَ على تصوير الجمال المثالى.

وهكذا يحرم مبدأ المساواة الشعر من الاهتمام بجزء من الحاضر، كما حرمه من الماضى، ففى الأمم الأرستقراطية عدد من الشخصيات الممتازة الذين يبدون فى أحوال كأنها خارج أحوال البشر، أو فوقها بمراحل، فتبدو لهم السلطة والثروة والشهرة والمجد والفطنة والتهذيب، والتميز فى كل شىء - أموراً من نصيبهم هم خاصة، فالجمهور لا يراهم أبداً من كثب، أو أنه لا يتابعهم أبداً فى شئون حياتهم التفصيلية، فلا يقتضى الأمر إذن كثيراً من الجهد ليكون وصف هؤلاء الناس موضوعاً صالحاً للشعر. ومن جهة أخرى، نجد بين هذا الشعب نفسه طبقات من الناس بلغوا من الجهل والضعف والعبودية مبلغاً كبيراً يجعلها، هى الأخرى، صالحة لأن تكون موضوعاً للشعر، لفرط ما بها من خشونة ومن بؤس، كما صلحت له الفئة الأولى بفضل ما بها من تهذيب ومن عظمة. هذا ولما كانت الطبقات المختلفة التى تتكون منها الأمم الأرستقراطية منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً كبيراً؛ فهى

لاتعرف بعضها بعضاً إلا معرفة ضئيلة . ومن ثم كان الخيال يستطيع دائماً عند تصورهم، أن يضيف أشياء إلى الصورة التى هم عليها فى الواقع، أو ينقص منها .

وفى البلاد الديمقراطية، حيث الناس توافه كلهم، لاخطر لهم[1]. ومتشابهون كل التشابه؛ فحسب الواحد منهم أن يتأمل نفسه فيرى إخوانه جميعاً، فالشعراء فى البلاد الديمقراطية لايستطيعون أبداً أن يتخذوا فرداً معيناً موضوعاً لقصيدة أو مسرحية، لأن الشيء التافه الذى يتسنى مشاهدته بوضوح من جميع جوانبه، لايصلح أبداً موضوعاً للتصور المثالى .

وهكذا ينضب مبدأ المساواة معظم مصادر الشعر القديمة، كلما رسخت قواعده وتوطدت، ولنحاول الآن أن نعرف المصادر الجديدة التى قد يكشف لنا عنها هذا المبدأ .

فبعد أن أخلى التشكك السموات من قطانها، وهبط تقدم مبدأ المساواة بكل فرد إلى نسب صغيرة معروفة تمام المعرفة؛ وقبل أن يتفطن الشعراء إلى ما ينبغى لهم أن يحلوه محل الموضوعات الكبرى التى أخذت تزول بزوال الأرستقراطية، اتجهوا بأنظارهم إلى الطبيعة الصامتة، فلما لم يعودوا يرون آلهة، ولا أبطالاً، عمدوا إلى وصف مجارى الأنهار وشوامخ الجبال، فنشأ فى القرن الماضى ذلك النوع من الشعر الذى يسمونه عادة بالشعر الوصفى، تمييزاً له على غيره. هذا، وخطر ببال بعضهم أن وصف مختلف الأشياء المادية الصامتة التى تحفل بها الأرض، وصفاً جميلاً، هو نوع من الشعر الذى تتميز به الديمقراطية خاصة، وهذا فى رأيى خطأ، فهذا النوع من الشعر من خصائص عصور الانتقال وسماتها .

وإنى لمقتنع بأن الديمقراطية سوف تحول خيال الإنسان آخر الأمر عن كل ما هو خارجى عنه، كى تركزه فى الإنسان وحده، فللشعوب الديمقراطية أن تتسلى فترة من الزمن بالتأمل فى الطبيعة، ولكنها لاتتأثر حقيقة إلا بالنظر فى نفسها هى. ففى هذه الناحية وحدها توجد إذن مصادر الشعر الطبيعية عند هذه الأمم، وقد يصدق من يقولون بأن الشعراء الذين لايستمدون وحيهم إلا منها، سيفقدون كل ما لهم من سلطان على القلوب التى يمكن أن يسترعوها، وسيتركون آخر الأمر وليس لهم سوى نظارة متزمتين جامدين .

أوضحت من قبل كيف أن فكرتى التقدم، وقابلية الإنسان للكمال قابلية لا حد لها، من سمات العصر الديمقراطية، فالشعوب الديمقراطية لاتحفل إلا قليلاً بما كان، ولكنها تحلم دائماً برؤى عما سيكون، فليس لخيالها هنا حد إذن يقف عنده، فقد اتسع وكبر حتى تجاوز كل حد. وهنا ينفسح المجال لعبقرية الشعراء انفساحاً عظيماً يتيح لهم أن ينقلوا

---

(١) هكذا يراهم المؤلف من حيث تماثلهم، وبالإضافة إلى عظمة المجتمع الذى يعملون له جميعاً، ولكن الناس فى البلاد الديمقراطية لايمكن أن يكونوا توافه فى مجتمع يشجع الفنون والصناعة والعلوم والآداب وهيأ لكل فرد الحرية فى العمل لما هو ميسر له .

ما يصنعونه مراحل بعيدة كل البعد عن العصر الذى يعيشون فيه؛ فالديمقراطية التى تغلق الماضى فى وجوه الشعراء تفتح لهم أبواب المستقبل على مصراعيها .

ولما كان جميع المواطنين الذين يتكون منهم الشعب الديمقراطى متساوين تقريباً، لم يستطع الشاعر أن يتخذ واحداً منهم موضوعاً له؛ على حين أن الأمة كلها تصلح موضوعاً طيباً لريشته، فما بين الأفراد من تشابه عام يجعل كل فرد منهم على حدة غير صالح لأن يكون موضوعاً للشعر . فهذا التشابه العام يخول للشعراء أن يدمجوا الأفراد كلهم فى صورة واحدة، وأن ينظروا، بأخرة، إلى الشعب نفسه فى جملته، فالأمم الديمقراطية تستطيع أن ترى شكلها نفسه بأوضح مما تستطيع الأمم الأخرى أن تدرك صورتها، وإن منظراً له مثل هذا الجلال ليصلح كل الصلاح لتصوير كل ما هو مثالى.

لاأتردد فى الاعتراف بأن الأمريكيين لاشعراء عندهم، ولكنى لاأسلم بأن ليس لديهم أى معان شعرية، فالناس فى أوربا يكثرون من الحديث عن برارى أمريكا، على حين لايفكر فيها الأمريكيون؛ فهم لايتأثرون بغرائب الطبيعة الصامتة حتى صح لنا أن نقول عنهم أنهم لايدركون الغابات العظيمة التى تحيط بهم إلا عندما تتهاوى أشجارها إثر ضربات فؤوس الحطابين، فأنظارهم متجهة صوب مشهد آخر: فالشعب الأمريكى مشغول بتصور مسيرته عبر هذه البرارى، يجفف مستنقعاتها، ويحول مجارى أنهارها، ويعمر قفارها بالسكان، ويقهر الطبيعة ويسخرها لما فيه مصلحته. فهذه المشاهد الرائعة لاتتجلى لخيال الأمريكيين الحين بعد الحين فحسب، بل إنها لتلاحق كل واحد منهم وتتجلى له فى أدنى أعماله شأناً، وفى أعظمها خطراً، فهى دائماً نصب عقولهم، ومدار تفكيرهم .

لاأعرف شيئاً مسيخاً هزيلاً حافلاً بالمصالح التافهة -وبعبارة أخرى لاأعرف شيئاً يناقض روح الشعر، مثل حياة الإنسان فى الولايات المتحدة. إلا أن بين الأفكار التى توحى بها هذه الحياة، فكرة حافلة بالمعانى الشعرية تعد العصب الخفى الذى يضفى النشاط على الهيكل بأسره .

إن كل شعب، وكل فرد من الأفراد فى العصور الأرستقراطية معرض بأن يقف بمعزل عن سائر الشعوب، أو عن سائر الأفراد. أما فى العصور الديمقراطية فدوام تغير أحوال الناس وتقلبها، واندفاعهم وراء تحقيق رغباتهم، تجعلهم يغيرون مراكزهم باستمرار، وتجعل سكان البلاد المختلفة يختلطون بعضهم ببعض، فيرون ويسمعون بعضهم بعضاً، وكذلك يقرضون بعضهم بعضاً. فليس أفراد المجتمع الواحد إذن هم الذين يزدادون مساواة، بل إن الجماعات نفسها لتتقارب وتتشابه وتندمج بعضها فى بعض، حتى لتتجلى فى جملتها لمن يراها على أنها ديمقراطية واحدة عظيمة، كل مواطن فيها أمة فى ذاته. وهذا يجعل البشرية تتجلى كلها لأول مرة بارزة فى جملتها للعيان. فكل مايتعلق بالجنس البشرى بأسره، وبأحواله ومستقبله، يصير مصدراً فياضاً من مصادر الشعر .

نجح الشعراء الذين عاشوا فى البلاد الأرستقراطية كل النجاح فى تصوير أحداث معينة جربت فى حياة شعب أو فى حياة فرد، ولكن لم يحاول قط شاعر منهم أن يعالج فيما يعالج مقدرات الجنس البشرى ومصائره، فهذه مهمة قد يحاول الشعراء فى البلاد الديمقراطية أن يضطلعوا بها.

ففى الوقت الذى يرفع فيه كل إنسان بصره إلى ما فوق بلاده، فيدرك الجنس البشرى، بأخرة، فى جملته، يزداد تجلى الله لعقول عباده فى كامل جلالته وسمو عظمته. فإن كان الدين الإيجابى كثيراً ما يبدو ضعيفاً فى العصور الديمقراطية، والاعتقاد بوجود «قوى» متوسطة بين الله والناس، أيًّا كان اسمها، غامضاً، فالناس من جهة أخرى يميلون إلى أن تكون فكرتهم عن العناية الربانية نفسها واسعة كل السعة، ويبدو لهم تدخلها فى شئون البشر فى صورة أجل وأروع، وإذ ينظرون إلى الجنس البشرى من حيث هو كل عظيم واحد ما، فإنهم يدركون أن سننا من هذا القبيل نفسه توجه مصائره ومقدراته، مما يجعلهم يعترفون بأنهم يرون فى أفعال كل فرد أثراً من تلك السنن الكونية الأزلية التى بها يدير الله شئون الناس، فهذا الاعتبار يصح أن يعد مصدراً آخر فياضاً من مصادر الشعر فى العصور الديمقراطية[1].

يبدو الشعراء الديمقراطيون تافهين دائماً ومسيخين، عندما يحاولون أن يفيضوا على الآلهة والشياطين، والملائكة صوراً مادية، وعندما يحاولون أن يهبطوا بهم من السماء إلى الأرض ليتنازعوا فى السيادة عليها، أما من حاولوا أن يربطوا الأحداث التى يسجلون ذكرياتها، بسنن الله العامة التى تنظم الكون، ومن غير أن يظهروا يد الخالق الأعظم فيها، إنما يكشفون بذلك عن سنن العقل الأسمى– فلو أنهم فعلوا ذلك لأعجب الناس بقصائدهم وفهموها حق الفهم، لأن خيال أهل عصرهم يتجه هذا الاتجاه من تلقاء نفسه.

يتنبأ الناس كذلك بأن الشعراء الذين يعيشون فى عصور ديمقراطية سيؤثرون أن يصوروا العواطف والآراء، على أن يصوروا الأشخاص والأعمال العظيمة، فلغة الناس فى البلاد الديمقراطية، وملابسهم، وأعمالهم اليومية كلها أمور ينفر منها خيال المثالى، لأنها ليست شعرية فى ذاتها، ولا يمكن أن تكون كذلك. فهى أمور معهودة لكل من يريد الشاعر أن يوجه إليهم قصائده عنها. وهذا مما يدفع الشعراء باستمرار إلى الغوص على المعانى التى وراء السطح الذى تدركه الحواس، كى يقرأوا ما فى صميم النفس البشرية. هذا، وليس ثمة شىء أصلح لتصوير المثالى من التنقيب فى خفايا طبيعة الإنسان غير المادية. فلست أرانى بحاجة إلى أن أجوب الأرض وأذرع السماء لأستكشف شيئاً رائعاً سداه ولحمته من المتناقضات، من عظمة وتفاهة لا نهاية لهما، وظلمة حالكة ولألاء ساطع،

---

(١) يبدو أن المؤلف يشير هنا إلى La Chute d'un Ange للشاعر لامارتين وقد ظهرت سنة ١٨٣٨ قبل ظهور هذا الجزء بسنتين.

تستثير منك الرثاء والإعجاب، والرهبة والاحتقار كلها معاً، فما عليَّ إلا أن أتأمل ما يجرى فى نفسى، فالإنسان يخرج من العدم، ويقضى عمره المقسوم له، ثم يختفى إلى الأبد.

فلو أن الإنسان كان يجهل نفسه كل الجهل، لما كان فيه شىء من الشعر، فمن المستحيل أن يصف المرء شيئاً ليس لديه أية فكرة عنه، وإن أدرك طبيعة نفسه إدراكاً جلياً لبقى خياله خاملاً، ولما وجد شيئاً يضيفه إلى الصورة، ولكن طبيعة الإنسان تتجلى له على نحو يتيح له أن يدرك شيئاً من ذات نفسه، ويظل الباقى فى الوقت ذاته غامضاً تشمله ظلم متكاثفة يظل الإنسان فيها إلى الأبد، يتلمس فكرة كاملة عن نفسه أتم وأكمل؛ ولكن عبثاً.

فينبغى ألا ننتظر إذن أن يعيش الشعر فى البلاد الديمقراطية على الأساطير، أو على الذكريات والتقاليد القديمة، فلن يحاول الشاعر أن يملأ الكون بكائنات مما فوق الطبيعة، لم يعد هو، ولا قراؤه يؤمنون بها، ولا أن يشخص الفضائل والرذائل التى يؤثر المرء منا أن يراها على ما هى عليه فعلاً. فهذه المصادر كلها تعوزه، ولكن الإنسان باق، وليس الشاعر بحاجة إلى أكثر منه، فهو حسبه. إن مقدرات الجنس البشرى ومصائره، وبعبارة أخرى، مقدرات الإنسان من حيث هو إنسان، ومن غير نظر إلى بلده أو عصره، وهو واقف أمام الطبيعة وأمام الله، وبما فيه من عواطف وأهواء وشكوك - الإنسان بسعادته النادرة وبؤسه الذى يفوق حد التصور - هذا الإنسان سيصبح موضوع الشعر الأساسى فى تلك الأمم، إن لم يصبح موضوعها الوحيد.

ويتأكد لنا هذا، إذا ما اعتبرنا ما يتجه إليه فحول الشعراء الذين ظهروا منذ أن تحول العالم إلى الديمقراطية، فالمؤلفون المعاصرون الذين أبدعوا أيما إبداع فى تصوير فاوست وتشايلد هارولد **Childe Harold**(1) ورنيه **René**(2) وجوسلان **Jocelyn**(3)، لم يهدفوا فيما وصفوا إلى تدوين أفعال فرد وإنما قصدوا أن يكشفوا عما فى أعماق النفس البشرية من النواحى الغامضة، ويلقوا عليها أضواء تنير جوانبها.

تلك هى قصائد الديمقراطية. فمبدأ المساواة لا يهدم إذن موضوعات الشعر بأجمعها، بل يقلل من عددها، ولكنه، من جهة أخرى، يوسع مداها.

---

(١) قصيدة للشاعر الإنجليزى الرومانسى اللورد بايرون الذى توفى فى حصار ميسولونجى سنة ١٨٢٤ فى حرب استقلال اليونان عن الدولة العثمانية وكان قد نظم قصيدته المشار إليها من سنة ١٨١٢، ١٨١٨. هذا وقد ترجمت بعض قطع من هذه القصيدة إلى اللغة العربية، ترجمها إن لم أكن مخطئاً المرحوم الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى.

(٢) رنيه **René** جزء من كتاب لفرنسوا رنيه دو شاتوبريان الأديب الفرنسى المشهور (١٧٦٨ - ١٨٤٨) عنوانه **La Genie du Christianisme**.

(٣) جوسلان - قصيدة طويلة للشاعر الفرنسى الرومانسى ألفونس دو لامارتين (١٧٩٠ - ١٨٦٩) نشرها سنة ١٨٣٦.

الفصل الثامن عشر

كثيراً ما يصطنع الكتاب
والخطباء الأمريكيون أسلوباً مفخماً

كثيراً ما لاحظنا أن الأمريكيين الذين يتحدثون عن شئون «أشغالهم» بعبارة واضحة عادة، وإن كانت خالية جافة من كل حلية وزخرف، وبسيطة كل البساطة، حتى أنهم كثيراً ما ينزلون بها إلى الحوشية المبتذلة – كثيراً ما لاحظنا أن هؤلاء الأمريكيين يتنفجون فى أساليبهم ويفخمونها عندما يكتبون أو يتكلمون بأسلوب شعرى، فتراهم يعرضون عليك هذه الفخامة فى كل خطبة يلقونها من بدايتها حتى نهايتها، ويسرفون فى استخدام الخيال والمحسنات البديعية فى كل فرصة حتى لتتصور أنهم لايستطيعون أن يتكلموا عن شيء بأسلوب سهل بسيط.

أما الإنجليز فأقل من الأمريكيين تورطاً فى مثل هذا الخطأ، وليس يعز على أحد أن يتعرف السبب الذى أدى إلى ذلك، فكل مواطن ديمقراطى مشغول عادة بالتأمل فى شيء قميء كل القماءة، وذلك الشيء هو نفسه، فإن حدث وسما ببصره إلى أعلى من هذا، لم ير أمامه سوى شكل المجتمع الهائل فى جملته، أو رأى ما هو أجل وأروع – منظر الجنس البشرى كله. فجميع آرائه، إما جزئية جداً وواضحة كل الوضوح، وإما عامة كل العموم، وغامضة كل الغموض، أما ما بين هذين الطرفين فخواء كله. فإن هو أخرج عن دائرته، توقع دائماً أن يعرض عليه شيء يسترعى انتباهه، فعلى هذه الشروط وحدها رضى أن ينتزع نفسه برهة من الانشغال بتلك المشاغل الصغيرة المعقدة التى يجد فيها فتنة لحياته واستثارة لنفسه.

ويبدو لى أن فى هذا ما يكفى لتفسير أن الناس فى البلاد الديمقراطية، على ما عندهم من مشاغل تافهة فى الجملة، يلجأون إلى شعرائهم يطالبونهم بمعان وتصورات واسعة كل السعة وأوصاف لاحد لها ولا نهاية.

أما الكتاب فلايسعهم إلا أن يوافقوا على مسايرة اتجاهات هم أنفسهم يشاركون بها، فتراهم على الدوام يفخمون فى خيالاتهم ويتوسعون فيها حتى تتجاوز كل حد؛ وكثيراً

ما يتركون ما هو عظيم حقاً حتى يصلوا إلى ما هو ضخم هائل. لأنهم يأملون أن يجتذبوا بهذه الوسيلة اهتمام الجماهير على الفور، ويركزونه بكل يسر فى أنفسهم، ولم يك ثم ما يخيب آمالهم. فإذا كان الجمهور لايرى فى الشعر سوى أمور جسام مترامية الأبعاد لم يكن لديه الوقت الذى يمكن له من أن يتحقق بكل دقة من صحة نسب الأشياء المعروضة على أنظاره؛ ولم يبلغ ذوقه من الدقة والسلامة ما يخول له أن يدرك فى الحال المواضع التى تتباين فيها النسب، وتشذ، وهكذا تجد المؤلف والجمهور القارىء كليهما يفسد أحدهما الآخر.

وقد رأينا من قبل أن مصادر الشعر فى البلاد الديمقراطية عظيمة، ولكنها ليست بالغزيرة الفياضة، فسرعان ما تنفد، فلما لم يجد الشعراء عناصر الجمال المثالى فيما هو واقعى وحق تركوه كله وخلقوا لنا من خيالهم عجائب فظيعة، لست أخشى على شعر الأمم الديمقراطية أن يكون مسيخاً، أو أن يظل دائماً مسفا قرب سطح الأرض لا يرتفع عنه، ولكنى أخشى عليه أن يظل ضالاً هائماً فى السحب ثم ينتهى به الأمر إلى أن يصور لنا أقاليم خيالية محضة، وكذلك أخشى على إنتاج الشعراء الديمقراطيين أن يقتصر على أن يقدم لنا الكثير من تلك الصور الخيالية الكبيرة الواسعة غير المتسقة، وأوصافاً مثقلة حافلة بالمبالغات، والمنشآت الغريبة، وأخوف ما أخافه أن تجعلنا تلك الكائنات الخيالية الغريبة التى تخرج من أدمغتهم، نأسف، فى بعض الأحيان، على وجود عالم الواقع.

الفصل التاسع عشر

ملاحظات على المسرح عند الأمم الديمقراطية

عندما تأخذ آثار الثورة التي غيرت الحالة الاجتماعية والسياسية في البلاد الأرستقراطية في أن تتجلى في الأدب عند هذه البلاد، فإنها تبدو، أول ما تبدو، في المسرحيات عادة، وتظل واضحة فيها على الدوام.

فمن يشاهد قطعة تمثيلية يدهش، بشكل ما، من الأثر الذي تخلفه في نفسه، فهو ولا وقت عنده ليرجع إلى ذاكرته يستوضحها الأمر، ولا إلى من هم أكفأ منه وأقدر على الحكم في مثل هذه الشئون، يستهدى بآرائهم؛ ولا هو يخطر بباله أن يقاوم الاتجاهات الأدبية الجديدة التي بدأ يشعر بها، بل صار يسلم بها حتى قبل أن يعرف ما هي.

وما أقدر المؤلفين على إدراك الناحية التي تتجه إليها ميول الجماهير خفية! فتراهم يبادرون إلى صياغة إنتاجهم بحسب ما يقتضيه اتجاه الجماهير هذا، فبعد أن تكون القطع المسرحية قد نجحت في إنذار الناس باقتراب الثورة الأدبية التي تتهيأ للظهور تسارع هي، من جهتها، إلى إتمام هذه الثورة، فإن شئت أن تحكم سلفاً على آداب أمة أخذت تتجه نحو الديمقراطية، فما عليك إلا أن تدرس حالة[1] المسرح فيها.

وزيادة على ذلك، فالمسرحيات حتى في البلاد الأرستقراطية ذاتها، تكون الجزء الديمقراطي من آدابهم، فليس ثمة متعة أدبية أقرب إلى متناول الجماهير من تلك التي يشعر بها المرء وهو يشاهد تمثيل مسرحية ما، فالاستمتاع بها لا يقتضي إعداداً ولا دراسة خاصة، فالمسرحية تستأثر به على الرغم مما لديه من آراء سابقة، ومن جهله بموضوعها، فعندما تأخذ محبة الاستمتاع باللذات العقلية التي لم تتهذب بعد، في التأثير في إحدى طبقات الشعب، دفعت بهم على الفور إلى المسرح، ومن ثم صرنا نجد مسارح الأمم الأرستقراطية تحفل دائماً برواد من غير الأرستقراطيين. ففي المسرح وحده يختلط أبناء الطبقات العالية بآخرين من الطبقتين الوسطى والدنيا، وفيه وحده، يرضى أفراد الطبقة العليا أن يستمعوا إلى آراء غيرهم من أبناء الطبقتين الأخريين، أو هم، على الأقل،

(١) ترى، هل هذه إشارة إلى النجاح العظيم الذى لاقته مسرحية بومارشيه (١٧٣٢ - ١٧٩٩) الشهيرة: زواج فيجارو (Le Enfrlap de Figaro) التي مثلت لأول مرة في باريس سنة ١٧٨٤؟

يسمحون لهم أن يبدوا آراءهم. فالعلماء والأدباء يجدون فى المسرح، أكثر مما يجدون فى غيره، مصاعب جمة تقوم فى سبيل تغليب آرائهم وميولهم على ميول الشعب وأذواقه، كما يجدون كذلك صعوبات فى تحصين أنفسهم من أن تجرفهم ميول الشعب معه، فكثيراً ما كانت الصالة هى التى تضع القوانين «للألواج» و«البناوير».

فإن شق على الأرستقراطيين منع الشعب من أن يسيطر على المسارح أدركنا فى يسر أن الشعب هذا سيكون صاحب السلطان فيها إذا ما تسربت المبادىء الديمقراطية إلى العادات والتقاليد والقوانين، واختلطت الطبقات بعضها ببعض، وتقاربت العقول كما تقاربت الثروات، وفقدت الطبقة العليا سلطانها وتقاليدها مع ما فقدت من ثرواتها، وما كانت تنعم به من أوقات الفراغ - فعندئذ تتجلى نزعات الأمم الديمقراطية وأذواقها الخاصة فى الأدب أول ما تتجلى، فيما يمثل أمامهم من مسرحيات، أو أن نتوقع أنها ستتجلى فيه بعنف وقوة. ففى الإنتاج الأدبى المكتوب تتعدل القواعد الأرستقراطية فى الأدب وتتغير تدريجياً وفى رفق، وإن شئت قلت إنها تتعدل بطريق مشروع، أما فى المسرح فإنها تنقلب رأساً على عقب فى ضجة وفى عنف[1].

فالمسرحية تبرز معظم ما فى الأدب الديمقراطى من الصفات الطيبة. وجل ما فيه من نقائص ذاتية، فالشعوب الديمقراطية لاتقيم وزناً كبيراً للعلم الغزير، ولا هى تحفل كثيراً بما حدث فى روما أو فى أثينا، ولكنها تود أن تسمع شيئاً عما يهمها هى مباشرة، فتصوير العصر الحاضر هو كل ما تطلبه. فعندما تعرض أبطال القدامى وعاداتهم على المسرح، ويراعى المؤلفون الأمانة التامة فى اتباع السوابق المأثورة، كان ذلك خير دليل على صحة القول بأن الطبقات الديمقراطية لم تنل بعد السيادة فى شئون المسرح.

لقد اعتذر راسين Racine[2] اعتذاراً كبيراً فى مقدمته التى وضعها لمسرحيته «بريتانيكوس» Britannicus، عن أنه أدخل جونيا فى عداد العذارى الحارسات، إذ لم يكن مسموحاً بقبول واحدة بينهن دون السادسة أو فوق العاشرة، كما يقول أولوس جيليوس. ومن المؤكد أن راسين ماكان بحاجة إلى اتهام نفسه، ولا إلى الدفاع عنها من أجل هذا الوزر، لو أنه كان يكتب، لمعاصرينا فى الوقت الحاضر.

فهذه الحقيقة وأمثالها لاتبين لنا حالة الأدب فى الوقت الذى حدثت فيه فحسب، بل تبين لنا كذلك حالة المجتمع نفسه، فالمسرح الديمقراطى لايدل أبداً على أن الأمة فى حالة ديمقراطية، ذلك لأنه، كما رأينا توا، قد يحدث، حتى فى البلاد الأرستقراطية، أن تؤثر

---

(١) يقصد المؤلف بالقواعد الأرستقراطية هنا تلك القواعد المرعية فى الآداب الكلاسيكية. وقد تكون الإشارة إلى الضجيج والعنف إشارة إلى ما حدث عند تمثيل رواية فيكتور هوجو: (١٨٠٢ - ١٨٥٢) هرنانى (Hernani) سنة ١٨٣٠ التى خرج فيها على نظام الدراما الكلاسيكى.

(٢) راسين: جان راسين الشاعر الفرنسى (١٦٣٩ - ١٦٩٩) وقد وضع مسرحيته التراجيدية «بريتانيكوس ريتاللوس» هذه سنة ١٦٦٩

الأذواق الديمقراطية فى الدراما والتمثيل، ولكن عندما تكون الروح الأرستقراطية وحدها هى التى تسود المسرح، فهذا يدلنا قطعاً، على أن المجتمع كله أرستقراطى. ويصح لنا أن نغامر ونستنتج من ذلك أن طبقة العلماء والأدباء التى توجه الكتاب المسرحيين تكون هى نفسها صاحبة السلطان على الشعب، بل وعلى الحكم فى البلاد.

فأذواق الأرستقراطيين الرفيعة المهذبة، وسلوكهم المستعلى المتعجرف، قلما تفشل فى دفع الأرستقراطيين، هؤلاء، إذا ما وكلت إليهم إدارة المسرح، إلى أن يختاروا نوعاً مما فى الطبائع البشرية؛ فبعض أحوال المجتمع تتطلب أن يعرض على المسرح الموضوع الرئيسى الذى تهتم به، وعندئذ تصبح المناظر التى تصور آدابها وأخلاقها هى المفضلة على سواها، فثم فضائل معينة، بل وبعض رذائل معينة كذلك، يرون أنها جديرة بالعرض على المسرح، ومن ثم يكون نصيبها من النظارة الاستحسان فتنتزع منهم التصفيق انتزاعاً، أما سائر الفضائل والرذائل فتستبعد ولا تعرض على المسرح، فالنظارة الأرستقراطيون لا يودون أن يشاهدوا على المسرح، أو فى غيره، سوى الأشخاص الممتازين، ولا يحركهم سوى ما يصيب الملوك من كوارث، هذا، وتصدق هذه الملاحظة على الأسلوب نفسه. فقد يميل الأرستقراطيون إلى أن يفرضوا على المؤلفين المسرحيين قواعد معينة للتعبير تكشف عن الاتجاه الذى يجب أن يراعى فى كل ما يلقى، فكثيراً ما يصبح المسرح بهذه الوسائل، ولا يصور غير جانب واحد من جوانب حقيقة الإنسان، وقد يصور أحياناً ما لا يوجد فى الطبيعة البشرية على الإطلاق، وبذلك نراه يسمو عليها أو يتجاوزها إلى ما وراءها.

أما فى البلاد الديمقراطية، فليس لدى النظارة أمثال هذه الميول التى تجعلهم يفضلون هذا كله على ذاك، وقلما يظهرون أى نفور من هذا القبيل، بل يحبون أن يشاهدوا على المسرح ذلك الخليط من الأحوال والمشاعر والوجدان والآراء، التى تقع تحت أبصارهم، وتصبح المسرحية أحفل بالمدهش والحوشى والصادق والواقعى. ومع ذلك فقد يحدث أحياناً أن يجاوز كتاب المسرحيات فى البلاد الديمقراطية حدود الطبيعة البشرية، ولكنهم يجاوزونها من ناحية أخرى غير التى يجاوزها منها الذين سبقوهم: ففى سعيهم وراء أن يمثلوا بتفصيل دقيق غرائب اللحظة الحاضرة، والسمات الخاصة التى يمتاز بها البعض، يغفلون أن يصوروا ملامح الجنس البشرى العامة.

فإذا تحكمت الطبقات الديمقراطية فى شئون المسرح أجازت ترخيصاً وحرية كبيرة فى طرق معالجة الموضوعات، كما أجازتها فى اختيار الموضوع نفسه. ولما كان التمثيل أقرب جميع مناحى الأدب إلى الطبيعة فى نظر الأمم الديمقراطية، كان عدد المؤلفين والمتفرجين، وكذلك عدد ما ينتج من التمثيليات، فى ازدياد مستمر عند هذه الأمم. فمثل هذا الجمهور الذى يتكون من عناصر مختلفة كل الاختلاف ومبعثرة فى كثير من المواضع المختلفة — لا يستطيع أن يعترف بقواعد واحدة، ولا أن يذعن لقوانين واحدة فلا مجال للاتفاق بين

قضاة كثيرين كل الكثرة، لا يعرفون متى سيجتمعون مرة أخرى؛ ومن ثم كان كل منهم يصدر حكمه على القطعة التى شاهدها مستقلاً عن غيره، فإن كان تأثير الديمقراطية عادة التشكك فيما لجميع القواعد والتقاليد الأدبية من سلطان، فإنها تلغيها كلها من على المسرح، ولا تحل محلها سوى هوى المؤلف وهوى الجمهور .

كذلك تبين الروايات التمثيلية بوجه خاص، صدق ما ذكرته بشكل عام عن الأسلوب والفن فى الأدب الديمقراطى، فعندما نقرأ الانتقادات التى استدعتها المسرحيات التى ظهرت فى عصر لويس الرابع عشر، يدهشنا أن ندرك ذلك الاهتمام العظيم الذى يوجه الجمهور إلى مسألة احتمال حدوث القصة وعدم احتمالها، وتلك الأهمية التى يعلقها على ضرورة انسجام كل شخصية مع نفسها، فمادام الإنسان هو الإنسان دائماً فيجب ألا يصدر منه على المسرح شيء مما لا يتأتى شرحه وفهمه فى سهولة ويسر . هذا، والقيمة التى يجعلونها لمراعاة اللغة المستعملة فى ذلك العصر، وتلك الخصومات التافهة التى تقوم بين المؤلفين المسرحيين بشأن الألفاظ -لتدهشنا كذلك أيما دهشة. فالناس فى عصر لويس الرابع عشر قد بالغوا كل المبالغة فيما يعلقونه من أهمية على التفصيلات الفرعية الدقيقة التى يتيسر للمؤلف أن يدركها وهو فى حجرة مكتبه، ولكنها لا تسترعى انتباه النظارة فى المسارح، ذلك لأن الغرض الأساسى من كل قطعة مسرحية أن تمثل، وأن فضلها الأكبر محصور فى أنها تؤثر فى الجمهور وتحركه، ولكن الكثرة من النظارة كانوا فى ذلك العصر من القراء أيضاً، فعندما يغادرون المسرح يستدعون المؤلف إلى ندوة تعقد فى بيوتهم ليحكموا له أو عليه وهم جلوس حول مواقدهم .

تجد المسرحيات فى البلاد الديمقراطية من يصغى إليها، ولكنها لا تجد من يقرؤها، فالغالبية من رواد المسارح لا يرتادونها سعياً وراء المتع العقلية، بل حباً فى ماتستثيره فيهم من الانفعالات والعواطف القلبية. فهم لا يتوقعون إذن أن يجدوا تحفة أدبية رفيعة، بل أن يشاهدوا مسرحية تمثل أمامهم، ومادام المؤلف يصطنع لغة بلاده ويستخدمها على الوجه الصحيح المألوف الذى يجعلها مفهومة للنظارة، ومادامت شخصيات مسرحيته تستثير فيهم الفضول، وتوقظ العطف والمشاركة الوجدانية فى نفوسهم، فهم راضون، ولا يطلبون المزيد من القصص الخيالية، بل سرعان ما يعودون إلى الحياة الواقعية، فليست دقة الأسلوب إذن هى كل ما يطلبونه لأن التزام قواعده من أقل ما يشاهد على المسرح .

أما من حيث احتمال القصة أو عدمه، فأمر لا يمكن أن يتلاءم دائماً مع الجدة والمفاجأة وسرعة الاختراع، ولذلك كان نصيبه أن يهمل، وقد تسامح الجمهور نفسه فى هذا الإهمال، فكن واثقاً تمام الثقة من أنك إن نجحت فى حمل النظارة على الحضور لمشاهدة شيء يتصل بهم ويؤثر فيهم، فإنهم لا يحفلون بأى طريق جئت بهم إلى المسرح، ولا يعيبون عليك مطلقاً أنك قد استثرت انفعالاتهم على الرغم من عدم مراعاتك قواعد الدراما

وعندما يذهب الأمريكيون إلى المسرح تتجلى فيهم، بشكل بارز كل البروز، كل تلك الميول والنزعات التي وصفتها توا، ولكن يجب أن نعترف بأن الذين يرتادون المسارح منهم لا يزالون إلى الآن قلة. ومع أن عدد رواد المسارح، وعدد المسارح نفسها، قد ازداد في الولايات المتحدة في الأربعين سنة الأخيرة فما زال الجمهور لا ينهمك في هذا النوع من التسلية إلا بتحفظ شديد، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب خاصة سبق أن مرت بالقارىء، فحسبنا هنا بضع كلمات تذكره بها ليس إلا.

لم يكن «المتطهرون» الذين أقاموا الجمهوريات الأمريكية خصوماً للملاهي فحسب، بل كانوا يشعرون بنفور خاص من المسرح، ويعدونه مسلاة بغيضة، وما دامت مبادئهم مسيطرة على الشعب، لا تنازعها مبادىء أخرى، فقد ظل التمثيل غير معروف عندهم ألبتة. كانت هذه آراء الآباء الأولين الذين أقاموا المستعمرات الأمريكية وقد تركت آثاراً عميقة في نفوس ذويهم.

إن الاستمساك الشديد بالعادات؛ وبالصرامة في الأمور الأخلاقية، الأمرين اللذين يشاهدان في الولايات المتحدة، لم يكونا إلى الآن مما يشجع على ترقي الفن المسرحي، فليس ثم موضوعات تصلح للتمثيل في بلاد لم تشاهد كوارث سياسية فادحة، حيث الحب يؤدي إلى الزواج بطريق سهل مستقيم. فالناس الذين يقضون كل يوم من أيام الأسبوع في جمع المال، ويوم الأحد في الذهاب إلى الكنيسة، لا يكون لديهم شيء يجعل آلهة الكوميديا تستجيب إلى دعواتهم.

وحسبنا حقيقة واحدة لبيان أن المسرح لا يحظى بمحبة كبيرة من شعب الولايات المتحدة. فالأمريكيون الذين تخول قوانينهم للناس أقصى مدى من حرية التعبير في كل شيء، بل إنها لتسمح بها إلى درجة الاستهتار، نراهم، مع ذلك، قد أخضعوا كتابهم المسرحيين لنوع من الرقابة، فلا يسمح بتمثيل أية مسرحية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات البلدية فيها. وهذا يوضح لنا تمام التوضيح، أن الشعوب كالأفراد يستسلمون تمام الاستسلام لشهواتهم المستولية عليهم، وبعد ذلك يحرصون كل الحرص ألا يغالوا في الاستسلام إلى تلك الميول والأذواق التي ليس لديهم منها شيء.

ليس ثمة جزء من الأدب يرتبط بأحوال المجتمع الحاضرة بروابط أوثق أو أكثر عدداً من الأدب المسرحي، فمسرحيات عصر لا تتلاءم مع أحوال العصر الذي يليه، إن حدثت في الفترة التي بين العصرين ثورة هامة غيرت من عادات الأمة الأخلاقية وبدلت من قوانينها.

حقاً إنا مازلنا نقرأ ما كتبه كبار المؤلفين في عصر سابق على العصر الذي نحن فيه، ولكن المسرحيات التي وضعت لجمهور غير جمهورنا لا تسترعي الناس وتجتذبهم إلى الإقبال على مشاهدتها؛ فالمؤلفون المسرحيون السالفون لم يعودوا يعيشون الآن إلا في بطون الكتب وحدها.. قد يحدث أن ذوق بعض الأفراد التقليدي أو الغرور أو «الموضة» أو عبقرية ممثل موهوب - قد تحيي المسرحيات الأرستقراطية في عصر ديمقراطي، وتستبقيها تمثل على المسرح فترة من الزمن، ولكنها سرعان ما تسقط (هذه المسرحيات) من تلقاء نفسها، فتمثيلها لا يمنع، ولكن الناس يهجرونها هجراً.

الفصـــل العشـــرون

بعض خصائص المؤرخين فى العصور الديمقراطية

يميل المؤرخون الذين يعيشون فى العصور الأرستقراطية إلى إرجاع الأحداث كلها عادة إلى إرادة أفراد معينين وإلى أمزجتهم، ويعزون أهم الانقلابات والثورات إلى أحداث صغار، فتراهم يظهرون ذكاء فى تتبع الأسباب التافهة، على حين يغفلون عن إدراك أهمها.

أما المؤرخون الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية فيبدون ميولاً وخصائص عكس ما يبديه أولئك على خط مستقيم، فمعظمهم لايكادون يعزون إلى الأفراد أى تأثير على مصائر الجنس البشرى، ولا إلى المواطنين على مصائر الشعب، ولكنهم من جهة أخرى، يعزون أسباباً عظيمة هامة إلى جميع الأحداث الصغيرة.. فهاتان نزعتان متقابلتان تفسر إحداهما الأخرى.

فعندما يدرس مؤرخ العصور الأرستقراطية مسرح الأحداث لايلبث أن يدرك أن عدداً ضئيلاً من الممثلين البارزين يضطلعون بإدارة القطعة المسرحية كلها، فهذه الشخصيات العظام التى تشغل صدر المسرح تسترعى انتباه النظارة وتركزه فى نفسها هى. هذا، وبينما يجعل المؤرخ كل همه فى أن ينفذ إلى صميم الدواعى الخفية التى تحفز هذه الشخصيات إلى الكلام، وتدفعها إلى العمل، إذا به يغفل شأن سائرهم. فأهمية الأشياء التى يضطلع بها بعض الناس تجعل المؤرخ الأرستقراطى يبالغ فى تقدير ما قد يكون للشخص الواحد من نفوذ، وبالطبع يدفعه ذلك إلى أن يظهر أن عليه، كى يفسر دوافع الجمهور ونزعاته، أن يرجعها كلها إلى ما لفرد واحد من نفوذ خاص.

وعلى العكس من ذلك عندما يكون جميع المواطنين مستقلين بعضهم عن بعض، وكل واحد منهم ضعيف، من حيث هو فرد، فإن أحداً منهم لا يستطيع أن يكون له على الجماعة نفوذ كبير، فضلاً عن سلطان دائم عليهم. هذا، وقد يبدو الأفراد لأول وهلة أنهم لا نفوذ لهم مطلقاً على الجماعة، فيخيل للناس أن الجماعة تتقدم وحدها بالعمل الحر الاختيارى الذى يقوم به جميع الناس الذين تتكون منهم هذه الجماعة، مما يدفع العقل البشرى بالطبع إلى البحث عن السبب العام الذى أثر هكذا فى كثير من قدرات الناس دفعة واحدة، ووجههم جميعاً فى آن واحد نحو اتجاه واحد.

إنى مقتنع كل الاقتناع بأن ما لدى بعض الأفراد فى الأمم الديمقراطية نفسها من عبقرية أو من رذائل أو فضائل، قد يعطل المسرى الطبيعى لتاريخ الشعب ومقدراته، أو يستعجله. ولكن هذا النوع من الأسباب الثانوية والعرضية متنوعة كل التنوع وخفى ومعقد وضعيف، ومن ثم كان تتبع هذه الأسباب وتبين كنهها فى عصور المساواة أشق منه فى العصور الأرستقراطية، حيث تكون مهمة المؤرخ أن يفصل من جملة الأحداث العامة، تأثير رجل معين أو تأثير فئة من الناس فحسب، فسرعان ما يمل المؤرخ مثل هذا العمل، ويضل عقله فى تلك المتاهة. وإذ يرى أنه قد عجز عن أن يدرك تأثير الأفراد هذا إدراكاً صحيحاً، وإظهاره بشكل واضح، صار ينكر وينفى أن لهم تأثيراً، ويفضل أن يتحدث إلينا عن طبائع الأجناس البشرية، وعن جغرافية البلاد الطبيعية، وعن روح الحضارة، وبذلك يخفف عنهم عبء العمل ومشقاته، ويرضى قارئه إرضاء أتم بتكاليف أقل.

قال لافاييت[١] فى موضوع ما من مذكراته Memoirs إن مغالاة الناس بنظام الأسباب العامة يعزى أوساط الساسة الذين من المرتبة الثانية كل العزاء. وأضيف إلى ذلك أن هذا يؤدى بأوساط المؤرخين إلى نتائج ليست أقل غرابة وعجباً، فهذا النظام يستطيع دائماً أن يقدم لهم بضعة أسباب قهرية تخلصهم من أشق جزء من كتابهم، وتعاون ما فى عقولهم من خمول، أو من عجز؛ وفى الوقت نفسه تضفى على هؤلاء المؤرخين شرف التفكير العميق.

أما من جهتى، فأرى أنه لا يوجد عصر يمكن أن يعزى فيه جزء من الأحداث التى تجرى فى هذا العالم إلى حقائق عامة جداً، وعصر آخر يعزى فيه إلى مؤثرات جزئية خاصة كل الخصوص. فهذان النوعان من الأسباب يعملان باستمرار، ولا يختلفان إلا من نسبة أحدهما إلى الآخر، فالحقائق العامة تصلح لتفسير أشياء أكثر فى العصور الديمقراطية عنها فى العصور الأرستقراطية. أما الأشياء الأقل فتعزى عندئذ إلى المؤثرات الفردية، وفى العصور الأرستقراطية نجد العكس، فالمؤثرات الخاصة تكون أقوى وأعظم، على حين أن عمل الأسباب العامة يكون أضعف، اللهم إلا إذا اعتبرنا الظروف نفسها عاملاً يخول لبعض الأفراد أن يخالفوا نزعات سائر المؤرخين الفطرية.

فالمؤرخون الذين يعنون بوصف ما يجرى فى البلاد الديمقراطية على حق إذن، فى أن يعزوا الكثير إلى الأسباب العامة، وفى أن يوجهوا معظم انتباههم إلى استكشاف هذه الأسباب، ولكنهم مخطئون فى إنكارهم كل الإنكار ما للأفراد من تأثير خاص، لمجرد أن تتبع هذا التأثير ومعرفته ليس من السهولة فى شىء.

---

(١) هو المركيز دو لافاييت (١٧٥٧ - ١٨٣٤) - وكان قد تطوع فى جيش التحرير الأمريكى بقيادة جورج واشنطن، ثم اشترك فى الثورة الفرنسية وكان ينصح بالاعتدال حتى اضطر إلى مغادرة فرنسا ولم يعد إليها إلا بعد سبع سنوات ولم يشارك فى الحياة العامة فيها إلا بعد سقوط نابوليون فاشترك فى ثورة ١٨٣٠، أما مذكراته التى يشير إليها المؤلف فقد نشرت سنة ١٨٣٤.

والمؤرخون الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية لاينزعون إلى تعيين سبب عظيم لكل حدث يحصل فحسب، بل إنهم يميلون كذلك إلى ربط الأحداث بعضها ببعض ربطاً يؤدى إلى استنباط نظام منها .. أما فى العصور الأرستقراطية فيتجه انتباه المؤرخين دائماً إلى الأفراد، على حين يفوتهم ما بين الحوادث من ترابط، أو بعبارة أخرى، إنهم لا يعتقدون بوجود شيء من قبيل هذا الترابط، فسمط التاريخ يبدو لهم أنه ينقطع فى كل لحظة بانقطاع حياة الفرد؛ والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية، حيث يرى المؤرخ من الأعمال والأحداث أكثر مما يرى من الأفراد الذين يقومون بها، فيسهل عليه كل السهولة أن يقيم نوعاً من التوالى والتواتر بين تلك الأحداث .

ليس فى الآداب الكلاسيكية القديمة التى خلفت لنا الكثير من المؤلفات التاريخية الرائعة أى نسق عظيم من الأنساق التاريخية، على حين أن أفقر الآداب الحديثة ليحفل بأمثال هذه النظم، ويبدو أن قدامى المؤرخين لم يستخدموا استخداماً كافياً تلك النظريات العامة التى ينزع كتابنا المؤرخون إلى الإسراف فيها .

هذا وللمؤرخين الذين يكتبون تواريخهم فى عصور ديمقراطية، نزعة أخرى أشد خطراً، فإذا ما ضاعت آثار عمل الفرد فى الأمة فإنا كثيراً ما نجد العالم يظل يتحرك من دون أن تظهر القوة التى تحركه سافرة. ولما كان من الصعوبة بمكان أن نميز ونحلل الأسباب التى، وهى تؤثر فى إرادة كل فرد من أفراد الأمة، تتحد فى النهاية وتحمل على استحداث حركة فى الأمة برمتها، فإن الناس ينساقون إلى الاعتقاد بأن هذه الحركة غير إرادية وأن الجماعة تخضع على غير إرادتها لقوة عليا تسيطر عليها؛ بل وحتى عندما نظن أن الحقيقة العامة التى تسيطر على جميع الأفراد قد تم استكشافها فى هذه الدنيا، فإن مبدأ حرية الإرادة لا يصير بذلك مبدأ يقينياً. إن سبباً يؤثر فى ملايين الناس دفعة واحدة، وقوياً كل القوة حتى إنه يوجههم جميعاً قسراً فى اتجاه واحد، ليبدو شيئاً لا يمكن مقاومته، فبعد أن يدرك العقل أن الناس يستسلمون لهذا السبب فعلاً ويذعنون له فإنه ليكاد يستنبط أن البشر لا قبل لهم بمقاومته .

لا ينكر المؤرخون الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية إذن أن لبعض المواطنين قدرة على التأثير فى مقدرات الشعب ومصائره، بل إنهم ليجردون هذا الشعب نفسه من أية قدرة على تعديل أحواله الخاصة به، ويعزون مصائره كلها إما إلى مشيئة إلهية لا مرد لحكمها، وإما إلى ضرورة عشواء. فهم يرون أن كل أمة مقدور عليها، بطبيعة موقعها وأصلها وتاريخها وأخلاق أهلها – مصير معين لا تستطيع أية جهود أن تغيره وتحوره. ومن ثم تراهم يربطون كل جيل بالذى قبله، ويظلون يرجعون بنا من جيل إلى جيل حتى يصلوا بنا إلى أصل العالم ونشأته، وبذلك ينشئون سلسلة هائلة محكمة تحيط بالجنس البشرى كله، وتربطه كله بعضه ببعض. إنهم لم يكفهم أن يبينوا أسباب ما يجرى من أحداث، بل أرادوا

أن يظهروا لنا أنها ما كانت لتستطيع أن تحدث بشكل آخر غير الذى حدثت به. فهم يختارون أمة وصلت إلى مرحلة من مراحل تاريخها ثم يؤكدون لنا أنها لم يكن يسعها إلا أن تسلك الطريق الذى سلكت وأدى بها إلى أن تبلغ ما بلغت، فتقرير ذلك أيسر عليهم كل اليسر من أن يبينوا لنا كيف يكون فى وسع هذه الأمة أن تختار لها طريقاً آخر أفضل مما اختارت أن تسلكه.

وعندما نطالع ما كتبه مؤرخو العصور الأرستقراطية، وبخاصة القدامى منهم، يخيل إلينا أن الإنسان لايحتاج إلا إلى أن يكون سيد نفسه، لكى يسيطر على توجيه مصيره، ويحكم بنى جنسه، وعندما نقرأ كتب التاريخ التى وضعت فى عصرنا يبدو لنا فيها أن الإنسان لاحول له ولا قوة، لا على نفسه ولا على كل ما حوله. لقد علم مؤرخو العصور القديمة الناس كيف يأمرون، أما مؤرخو عصرنا فلم يعلموهم سوى أن يطيعوا، فكثيراً ما يبدو المؤلف منهم فى كتاباته عظيماً، ولكن بنى البشر أنفسهم ضئال كل الضآلة.

فإذا حدث وانتقل مذهب الضرورة الحتمية هذا، وهو مذهب حبيب إلى قلوب المؤرخين فى العصور الديمقراطية – انتقل من المؤلفين إلى قرائهم، حتى يعدى الجماعة كلها، ويستولى على عقل الجماهير، فإنه سرعان ما يشمل نشاط المجتمع الحديث.

وزيادة على ذلك فأمثال هذه المذاهب خطرة بوجه خاص فى عصرنا هذا، فأهله ميالون إلى التشكك فى حرية إرادة البشر لأن كل واحد منهم يشعر بأنه مقيد من كل جانب بضعفه الخاص؛ إلا أنهم لايزالون مع ذلك مستعدين للاعتراف باستقلال الناس وقوتهم، ماداموا متحدين فى مجتمع. فلنجعل هذا المبدأ نصب أعيننا، إذن، لأن الهدف الأكبر فى عصرنا الآن هو النهوض بنفوس الناس والسمو بها، وليس إكمال إخضاعها وإذلالها.

الفصل الحادى والعشرون

البلاغة البرلمانية فى الولايات المتحدة

الناس فى البلاد الأرستقراطية متصلون كلهم بعضهم ببعض، ويعتمدون بعضهم على بعض؛ ففيها نظام متدرج للمراتب والمقامات، يربطهم جميعاً، ويتطلب من كل واحد منهم أن يلتزم مكانته ولا يتعداها، كما يتطلب من الأمة كلها أن تظل خاضعة طيعة.. ولا تخلو مجالس هذه الأمم السياسية من شيء من هذا النظام، فكل حزب من أحزابها منضو بطبيعة الحال تحت حكم زعيم معين يذعن له كل أعضاء الحزب مدفوعين بدافع يكاد يكون غريزياً، وإن نشأ فى الواقع من عادات اكتسبوها فى مجالات أخرى.. وبذلك ينقلون عادات المجتمع الكبير إلى المجتمعات الصغرى كالمجالس وغيرها.

وكثيراً ما يحدث فى البلاد الديمقراطية أن يتجه عدد كبير من المواطنين نحو نقطة واحدة بعينها. وإن كان كل واحد منهم يسير نحوها من تلقاء نفسه وهو يخادع نفسه على الأقل، فيقول إنه إنما يسير إليها من غير أى دافع خارجى. فلما كان قد اعتاد الاستقلال بتوجيه سلوكه وتصرفاته، وينظمها بحسب دوافع ثابتة من ذات نفسه هو، صار يضيق ذرعاً بأى إملاء يفرض عليه.. فهذا الميل إلى الاستقلال، وعادة ممارسته باستمرار يلازمان المرء منهم فى مجالس الأمة؛ فإن قبل أن يتفق مع آخرين على تحقيق غرض معين، آثر أن يترك شأنه حراً فى العمل على إنجاح العمل المشروع بطريقته هو الخاصة على الأقل. ومن ثم كانت الأحزاب فى البلاد الديمقراطية تأنف من الرقابة والإشراف فلا تستطيع الصبر على توجيهات زعمائها ولا تسلس لهم قيادها إلا فى لحظات الخطر الداهم العام الشديد. وحتى هنا، نجد سلطة الحكومة التى قد تتمكن من جعل الناس فى هذه الظروف الحرجة يتكلمون ويعملون، لا تستطيع أن تحملهم على أن يلتزموا الصمت.

ولا يخفى أن أعضاء المجالس السياسية فى الأمم الأرستقراطية يختارون عادة من الأرستقراطيين أنفسهم، وكثيراً ما يكون المركز الذى يشغله العضو منهم فى المجالس فى نظره دون ذلك الذى يتبوأ بطبيعة حقه الخاص فى البلاد، مما يعزيه كل العزاء عن عدم قيامه بدور مرموق فى مناقشات الشئون العامة فى المجالس، ويمنعه من التلهف على القيام بأى دور ثانوى فيها.

أما فى أمريكا فكثيراً ما يحدث ألا يكون للنائب أى شأن يذكر إلا بفضل مركزه فى المجلس، ومن ثم كانت حاجته الدائمة إلى مكانة مرموقة فيه تعذبه وتقض مضجعه، فهو يشعر برغبة ملحة تدفعه إلى مقاطعة زملائه الأعضاء كي يقحم هـو آراءه ويبرزها. هذا وليس غروره وحده الذى يحمله على مواصلة السير فى طريقته هذه، بل لا ننسى غرور أهل دائرته الانتخابية، ولا الضرورة التى تقضى النائب أن يعمل على إرضائهم باستمرار. أما فى الأمم الأرستقراطية فيندر أن نجد عضواً من أعضاء المجلس يعتمد كل الاعتماد على الناخبين من أهل دائرته؛ فهو فى نظرهم لا يعدو أن يكون ممثلاً لهم لا غنى عنه بشكل ما، وقد يكونون هم أنفسهم المعتمدين عليه الاعتماد كله فى بعض الأحيان، فإن هم رفضوا فى النهاية أن يعيدوا انتخابه، فمن السهل عليه أن ينتخب فى دائرة أخرى، أو أن يتنحى عن الحياة العامة، ويحيا حياة كلها كسل وفراغ، ولها مع ذلك روعتها وبهجتها له. أما فى دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة فمن المتعذر أن يكون للنائب أى سلطة دائمة على عقول ناخبيه، فمهما كان عدد الناخبين فى دائرته صغيراً، فعدم استقرار أمور الديمقراطية، يجعله يكيف نفسه بحسب الأحوال، ويعمل ما فى وسعه لإرضاء ناخبيه والتقرب إليهم باستمرار، لأنه لا يستطيع أن يستوثق دائما من أنصاره، فإن حدث وانفضوا من حوله، وجد نفسه وحيداً لا موارد له يعتمد عليها؛ فمركزه الطبيعى ليس من السمو بحيث يجعله معروفاً بسهولة لغير الذين على كثب منه. هذا، وفى ذلك الاستقلال الكامل الذى يعيش فيه المواطنون، لا يستطيع أن يأمل أن يفرضه أصحابه، أو تفرضه الحكومة نفسها، على دائرة انتخابية لا تعرفه. فمصيره مرتبط بدائرته الانتخابية التى يمثلها إذن، وعليه أن يبدأ من هذا الركن من العالم ويرتفع بنفسه ليحكم الشعب، ويؤثر فى مصائر العالم كله.. فطبيعى إذن أن يفكر أعضاء المجالس السياسية فى البلاد الديمقراطية فى ناخبيهم، على حين يفكر أعضاء المجالس فى البلاد الأرستقراطية فى مصالح حزبهم أكثر مما يفكرون فى إرضاء ناخبيهم.

ومن ثم كان الذى ينبغى أن يقوله النائب لإرضاء الناخبين من أهل الدائرة ليس دائماً ما يجب أن يقال فى سبيل خدمة الحزب الذى ينتمى إليه خدمة صادقة، ولا هو بالرأى السياسى الذى يقول به أعضاؤه، وكثيراً ما تقضى مصلحة الحزب العامة ألا يتحدث النائب الذى ينتمى إليه فى المسائل الكبرى التى لا يفهمها حق الفهم؛ وألا يتكلم إلا قليلاً فى المسائل الصغيرة التى تعوق سير المسائل الكبرى أو تربكها؛ وعليه أخيراً ألا يتكلم أبداً فى معظم الأحوال. فقد يكون التزامه الصمت أكبر خدمة يقدمها لبلاده خطيب قليل الكفاية.

ومع ذلك فالناخبون من أهل الدائرة لا يرون فى نائبهم أن يكون على هذا النحو. فقد اختاروه نائباً عنهم ليشارك بنصيب فى حكومة البلاد؛ ففكرتهم فى مقدرته عظيمة بالغة. وإذ كان الناس يبدون عادة أعظم شأناً كلما كان ما حولهم أصغر وأدنى منهم، جاز لنا أن نقول إن الفكرة التى يكونونها عن النائب تتضخم وتصبح أعلى بكثير كلما قلت

المواهب فى أهل الدائرة التى يمثلها . ومن ثم فكثيراً ما يحدث أن يزداد أمل الناخبين فى تحقيق ما ينتظرونه منه كلما قل ما يجب أن يتوقعوه من نائبهم، ومهما كان هذا النائب قليل الكفاية، فإنهم لايترددون فى أن يطالبوه ببذل جهود جبارة تتناسب مع المرتبة التى رفعوه إليها .

وزيادة على مركز النائب، من حيث هو أحد المشرعين للولاية، فالناخبون يعدونه راعى دائرتهم وحاميها الطبيعى فى المجلس التشريعى، بل إنهم ليعتبرونه عادة وكيلاً عن كل ناخب منهم أيده فى الدائرة – وإنهم ليخادعون أنفسهم باعتقادهم أنه لن يكون أقل غيرة فى دفاعه عن مصالحهم الخاصة عن تحمسه للدفاع عن مصالح البلاد جمعاء. ومن ثم كان الناخبون واثقين سلفاً من أن نائبهم الذى وقع عليه اختيارهم سيكون خطيباً مفوهاً وأنه سيتكلم كثيراً كلما استطاع إلى الكلام سبيلا.. وأنه فى الحالات التى يضطر فيها إلى الامتناع عن الكلام سيحاول، مع ذلك أن يوجز فى خطبه، على قلتها، بحث جميع المسائل الكبرى التى تهم الولاية ، ويذكر فيها جميع ما يشكون منه من المتاعب الصغيرة ، فعليه أن ينتهز كل فرصة تتاح له ويعلن للناس ما هو قادر على أن يعمله، وبدلاً من أن يظل يسرف فى جهوده وقواه، عليه أن يركزها فى بعض الأحيان فى حيز صغير حتى يقدم لأهل دائرته الانتخابية أو لنفسه هو أيضاً، خلاصة كاملة رائعة. فهم على هذا الأساس يعطونه أصواتهم فى الانتخابات التالية .

هذه أحوال تدفع الرجال المخلصين المتوسطى الكفاية إلى اليأس، فإنهم لعلمهم بمدى قدراتهم، ما كانوا يتقدمون للخطابة أبداً لولا الإلحاح عليهم، وعندما يتقدم النائب إلى منصة الخطابة ويأخذ فى الكلام فيملأ قلوب أصدقائه خوفاً عليه، وعندما يتدهور ويندفع ويلقى بنفسه وسط مشاهير الخطباء فإنه يربك المناقشة ويسئم المجلس ويرهقه .

فجميع القوانين التى تؤدى إلى جعل النائب معتمداً على الناخبين لاتؤثر فى مسلك المشرعين فحسب، بل، كما أشرت فى موضع آخر، تؤثر كذلك فى اللغة والعبارات التى يستخدمونها، فهى تؤثر فى المسائل والموضوعات نفسها، وفى الطريقة التى تناقش بها .

فلا يكاد يوجد عضو واحد من أعضاء الكونجرس يرضى بالعودة إلى بلده قبل أن يرسل إلى أهل دائرته الانتخابية بخطبة واحدة على الأقل، مما ألقاه، ولا من يستطيع أن يتحمل أن يقاطع قبل أن يكون قد ضمن خطبته كل ما يمكن أن يقال من اقتراحات نافعة تمس الأربعة والعشرين[1] ولاية التى ينتظمها الاتحاد، ولا سيما الدائرة التى يمثلها. ولذلك تراه يعرض على عقول السامعين سلسلة من الحقائق الهامة الكبرى (التى يحسن تفهمها، ولا يحسن التعبير عنها) ويذكر تفاصيل تافهة يعرف حقاً كيف يقف عليها بسهولة

(١) كان هذا عدد الولايات وقت زيارة المؤلف لأمريكا .

ويعبر عنها كذلك. ومن ثم، فكثيراً ما تكون المناقشات في هذا المجلس العظيم غامضة مضطربة، فتبدو كأنها تجر أذيالها في ثقل وبطء بدلاً من أن تتجه نحو الهدف المنشود مباشرة. ويخيل إلى أن مثل هذه الحال ستتجلى دائماً في المجالس العامة في البلاد الديمقراطية.

قد تنجح الظروف السعيدة، والقوانين الرشيدة، في أن تجتذب إلى المجلس التشريعي في الأمة الديمقراطية رجالاً أكفاء ممن يرسلهم الأمريكيون إلى الكونجرس، ولكن ليس ثم شيء يستطيع أن يمنع الرجال المتوسطي الكفاية الذين وصلوا إلى مقاعد المجلس فعلاً، من أن يظهروا أنفسهم أمام الجمهور بكل وسيلة من الوسائل راضين مغتبطين. وهذا داء غير قابل للشفاء التام في نظري، فهو لم ينشأ في «تكتيك» هذا المجلس فحسب، بل نشأ أيضاً في نظامه وفي دستور البلاد نفسها. والظاهر أن سكان الولايات المتحدة أنفسهم ينظرون إليه على هذا الضوء ذاته؛ وتتجلى خبرتهم الطويلة بالحياة النيابية، لا في الامتناع عن إلقاء خطب سقيمة، بل في أن يرضوا في شجاعة بأن يستمعوا إلى إلقائها.. فهم يستسلمون إلى هذا الأمر استسلامهم إلى شر علموا بالخبرة، أنه شر لابد منه.

كشفنا عن الجانب التافه من جوانب المناقشة السياسية التي تدور في المجالس النيابية في الدول الديمقراطية، وعلينا الآن أن نعرض للجانب الرائع منها.. فما حدث في برلمان إنجلترا في المائة والخمسين سنة الماضية لم يكن له صدى كبير خارج تلك البلاد، فالآراء والمشاعر التي عبر عنها الخطباء لاتستثير أي عطف من أي شعب من الشعوب الأخرى، حتى أقربها إلى مسرح الحرية البريطاني العظيم، ذلك، على حين أن أوربا كلها قد استثيرت بالمناقشات الأولى التي دارت في أصغر مجالس المستعمرات الأمريكية في عصر الثورة.

وليس مرد هذا إلى ظروف خاصة وعرضية، بل إلى أسباب هامة باقية. فلا أستطيع أن أتصور شيئاً أروع ولا أقوى من خطيب عظيم يناقش مسائل خطيرة من مسائل الدولة في مجلس ديمقراطي.. وإذا لم يعد ثمة طبقة ترسل نواباً عنها إلى المجلس ليمثلوا مصالحها الخاصة، ويدافعوا عنها، صار الخطيب يوجه كلامه إلى الأمة جمعاء ويتكلم باسمها، مما يجعل آراءه واسعة عامة، ويزيد عبارته رصانة وقوة. ولما لم يعد للسوابق هنا أية قيمة، ولم تعد ثمة امتيازات خاصة معينة، ولا حقوق ذاتية خاصة بأفراد معينين، اضطر العقل أن يلجأ إلى الحقائق العامة المستمدة من الطبيعة البشرية لحل المسألة المعينة المعروضة على بساط البحث، فلا غرو أن كانت المناقشات السياسية التي تجرى في أمة ديمقراطية، مهما كانت هذه الأمة صغيرة، على درجة من السعة كثيراً ما تجعلها جذابة تسترعي اهتمام الجنس البشرى كله.. فالناس كافة يهتمون بهذه المناقشات، لأن موضوعها هو الإنسان نفسه، والإنسان واحد في كل مكان.

وعلى النقيض من هذا، فمن بين أعظم الأمم الأرستقراطية تجرى مناقشة أكثر

المسائل عمومية فى الغالب دائماً على أساس من بعض الحجج الخاصة المستمدة من الممارسة فى وقت معين أو من حقوق طبقة معينة والتى تهم هذه الطبقة وحدها دون غيرها أو تهم معظم الناس الذين يتصادف وجودهم ضمن هذه الطبقة .

فإلى هذا السبب ، وإلى عظمة الشعب الفرنسى ، وكذلك إلى ميول الشعوب التى تستمع إليه وتتبعه ، يجب أن يرجع هذا التأثير البالغ الذى قد تحدثه فى العالم المناقشات الفرنسية فى الشئون السياسية ، فكثيراً ما كان يتحدث خطباء فرنسا إلى البشر أجمعين ، حتى ولو كان كلامهم موجهاً إلى الفرنسيين وحدهم .

البــاب الثــانى

تأثير الديمقراطية فى مشاعر الأمريكيين وعواطفهم

الفصـــل الأول

الأمم الديمقراطية تحب المساواة حباً أقوى وأدوم من حبها الحرية

لا أرانى بحاجة إلى القول بأن حب المساواة هذا، يعد أولى تلك العواطف التى نشأت من تساوى أحوال الناس الاجتماعية، وأقواها جميعاً. فلا يدهش القارىء إذن إن أنا تحدثت إليه عن هذه العاطفة قبل غيرها من العواطف الأخرى.

فقد لاحظ كل امرىء فى عصرنا أن حب المساواة هذا يزداد كل يوم رسوخاً فى نفوس الناس، وبخاصة فى فرنسا فكم من مرة قيل بأن تعلق أبناء عصرنا بالمساواة لأشد من تعلقهم بالحرية وأوثق منه[1]. وإذ لم يتوصل أحد بعد إلى تعرف أسباب هذه الحقيقة، فلا غرو أن حاولت البحث عنها هنا.

فلنتصور نقطة قصية متطرفة يمكن أن تلتقى عندها الحرية والمساواة، وتمتزج إحداهما بالأخرى. ولنفرض أن جميع أفراد الشعب يشتركون فى الحكم؛ ولكل واحد منهم فيه حق مساو للآخر. ولما كان كل شخص لايختلف عن الآخرين، لم يكن منهم من يستطيع أن يمارس سلطة استبدادية عليهم، فالناس لا يكونون أحراراً إلا لأنهم متساوون كل المساواة، ولا يكونون متساوين تمام المساواة إلا لأنهم استكملوا حريتهم. فإلى هذه الحالة المثالية تتجه الأمم الديمقراطية، وهذا هو أكمل شىء يتسنى للمساواة أن تتخذه فى هذه الدنيا؛ ولكن ثمت أشكال كثيرة أخرى لا تقل رغبة تلك الأمم فيها عن ذلك الشكل، وإن كانت دونه كمالاً.

هذا، ومن الميسور أن يقام مبدأ المساواة فى المجتمع المدنى من غير أن يكون هذا المبدأ مسيطراً فى عالم السياسة. فقد يكون للناس فى هذا المجتمع حقوق متساوية، من حيث استمتاعهم بنفس الملذات، والالتحاق بنفس المهن، وبالتردد على نفس المحلات – جملة القول، لهم الحق فى العيش بنفس الطريقة والسعى وراء جمع المال بطريقة واحدة، على الرغم

(١) كثيراً ما يستشهد على ذلك بنابوليون بونابرت فقد نال شهرة وحظوة كبيرتين لدى الناس. فمع أنه صادر الحرية، حرص على استيفاء المساواة بينهم.

من أنهم لايشتركون جميعا بأنصبة متساوية فى شئون الحكم. بل إن نوعاً من المساواة قد يقوم حتى فى عالم السياسة على الرغم من عدم وجود حرية سياسية فيه، فقد يكون المرء مساوياً لجميع مواطنيه، إلا فيمن هو سيد الجميع دون تمييز، وهو الذى يختار من بينهم من يعهد إليهم بسلطانه؛ ولا يشق علينا أن نتصور أشكالاً أو نظريات أخرى تتوافر للناس بحسبها، مساواة كبيرة إلى جانب مؤسسات حرة، حرية كبيرة كانت أو صغيرة، بل حتى إلى جانب مؤسسات لاحرية فيها مطلقاً.

ومع أن الناس لايمكن أن يصيروا متساوين مساواة مطلقة إلا إذا كانوا أحراراً كل الحرية، مما يترتب عليه إدماج المساواة، وقد بلغت أقصى مداها، فى الحرية، وعندئذ يكون لدينا سبب وجيه يدعونا إلى تمييز الواحدة عن الأخرى، فميل الناس إلى الحرية، وميلهم إلى المساواة، هما فى الواقع شيئان متمايزان، ولاحرج من أن أضيف إلى ذلك، أنهما يعدان فى الأمم الديمقراطية شيئين غير متساويين.

وبمزيد من البحث والاستقصاء يتبين لنا أن فى كل عصر حقيقة خاصة غالبة تتصل بها سائر الحقائق؛ وتؤدى هذه الحقيقة عادة إلى فكرة حافلة، أو إلى شهوة طاغية تجتذب إليها جميع المشاعر، وكل الآراء الذائعة فى العصر، ويجرفها معها حتى لتكون أشبه بمجرى عظيم تصب فيه جميع الروافد المجاورة.

لقد ظهرت الحرية فى العالم فى أوقات مختلفة، وبأشكال شتى، فهى لم تكن مرتبطة أبداً بحالة اجتماعية معينة، دون غيرها من الأحوال، ولا مقصورة على البلاد الديمقراطية وحدها، فلابد أن تكون إذن هى السمة التى تتميز بها العصور الديمقراطية عن سائر العصور، أما الحقيقة الخاصة الغالبة، التى تتميز بها تلك العصور، فهى المساواة فى الأحوال الاجتماعية؛ وأما الشهوة الطاغية على الناس فيها، فالغرام بهذه المساواة، فلا تسألن عن سبب لتلك الروعة العجيبة التى افتتن بها الناس فى العصور الديمقراطية واجتذابهم إلى العمل على أن يكونوا متساوين؛ ولا عن تلك الأسباب الخاصة التى تجعلهم يؤثرون الاستمساك بالمساواة، ذلك الاستمساك الشديد، عن سائر الميزات التى يقدمها إليهم المجتمع. فالمساواة هى السمة التى تتميز بها العصور التى يعيشون فيها. وفى هذا وحده ما يكفى لبيان السبب الذى دعاهم إلى إيثارها على ما عداها.

ولكن ثم عدة أسباب، غير هذا السبب تدفع الناس فى هذه العصور إلى أن يفضلوا المساواة على الحرية عادة.

فإن حدث ونجحت أمة ما فى أن تقضى بنفسها على المساواة الغالبة على بلادها أو على الأقل، فى التقليل منها، فإنها لم تصل إلى ذلك إلا بعد جهود طويلة شاقة، إذ يجب عليها أن تعدل أحوالها الاجتماعية، وتلغى قوانينها، وتجدد آراءها، وتغير عاداتها، وتبدل أخلاقها، أما الحرية السياسية فما أيسر فقدانها! فحسب الأمة أن تهمل الاستمساك بها، فإذا بهذه

الحرية تفلت من أيديها. ومن ثم كان الناس لا يتشبثون بالمساواة لأنها عزيزة عليهم فحسب، بل كذلك، لأنهم يعتقدون بأنها يجب أن تدوم لهم.

هذا، وقد يضر التطرف فى الحرية السياسية بسلامة الأفراد وهدوئهم، وبممتلكاتهم الموروثة، بل وبحياتهم كذلك، وهذا أمر لا خفاء فيه حتى على ذوى العقول المحدودة غير الفاحصة. وعلى النقيض من ذلك، لا يستطيع غير الرجال اليقظين البعيدى النظر أن يدركوا الأخطار التى تهددهم بها المساواة، وهم عادة يتفادون الإشارة إليها أو ذكرها، لأنهم يعلمون أن الكوارث التى يخشونها لن تصيب غير الأجيال المقبلة، وهى أجيال لم يعد يفكر فيها غير فئة من أهل الجيل. هذا، والبلايا التى قد تجرها الحرية على البلاد بلايا مباشرة وواضحة للجميع، ويتأثر بها الناس كلهم تأثراً كبيراً كان أو قليلاً، أما الشرور التى قد يجرها على الناس الإفراط فى المساواة فلا تتكشف لهم ببطء، لأنها تتسرب إلى الهيئة الاجتماعية تدريجياً، ولا ترى إلا من بعيد. وفى اللحظة التى تصبح فيها عنيفة بارزة الأثر، تكون العادة قد جعلت الناس يألفونها فلا يعودون يشعرون بها.

أما المزايا التى تأتينا بها الحرية، فلا يستبين أثرها إلا على مر الزمن، ومن السهل كل السهولة أن يجد الإنسان فى إدراك السبب الذى يحدثها، على حين أن مزايا المساواة تتجلى مباشرة، ويتيسر تتبعها دائماً وإرجاعها إلى الأصل الذى عنه صدرت.

هذا، وقد تتيح الحرية السياسية، من وقت لآخر لعدد من المواطنين متعاً ومسرات رفيعة؛ على حين تمنح المساواة كل الناس مقداراً من المتع الصغيرة فى كل يوم؛ فمباهج المساواة يشعر بها الناس جميعاً فى كل لحظة تمر بهم، فضلاً عن أنها فى متناولهم أجمعين. فيشعر بها أنبل الناس، كما يستعذبها ويستمتع بها ذوو النفوس العادية، فالشهوة التى تخلقها المساواة شهوة قوية نشيطة وعامة فى وقت واحد، ولا يستطيع الناس أن يستمتعوا بالحرية السياسية من غير أن يدفعوا ثمنها بضع تضحيات، ولا هم يحصلون عليها أبداً إلا بالكثير من المجهود، على حين أن المسرات التى تؤدى إليها المساواة تتوافر من تلقاء نفسها، فيبدو أن كل حدث من الأحداث الصغار التى تجرى فى الحياة الخاصة يؤدى إلى إيجاد هذه المسرات، وحسب الإنسان أن يعيش، كى يستمتع بها.

تحب الشعوب الديمقراطية المساواة دائماً، وفى كل عصر من العصور، ومع ذلك فثم عهود معينة يبلغ فيها غرام الناس بها درجة تقارب حد الجنون، وذلك عندما ينهار النظام الاجتماعى القديم بعد أن ظل مهدداً بالسقوط أمداً غير قصير، ولا يتم هذا الانهيار إلا بعد صراع داخلى مرير، وبعد تحطيم الحواجز والسدود التى تفصل المواطنين بعضهم عن بعض؛ وعندئذ يهرع الناس إلى المساواة، ويندفعون إليها كما لو كانت غنيمة اغتنموها، ثم هم يستمسكون بها استمساكهم بذخر يعضون عليه بالنواجذ، خشية أن يسلبهم أحد إياه؛ فحب المساواة ينفذ إلى قلوب الناس ويتغلغل فيها ويتسع حتى يملأ كل جوانبها فلا تقل لهم

إنهم باستسلامهم الأعمى لهذه الشهوة وحدها، يلحقون الضرر بأعز ما لديهم من مصالح، لأنهم سيصمون آذانهم عنك؛ ولا تبين لهم أن الحرية تفلت من أيديهم، فى أثناء ما يولون وجوههم شطر اتجاه آخر؛ إنهم عمى لايبصرون؛ أو أنهم لايستطيعون أن يميزوا فى هذا العالم سوى شيء واحد جدير بأن يطلبوه ويسعوا وراءه جادين .

إن كل ما سبق أن قلته ليصدق على الأمم الديمقراطية جمعاء، أما ما سيلى فيصدق على الفرنسيين وحدهم . فلم تنشأ الحرية ولم تترق فى معظم الأمم الحديثة، وبخاصة فى شعوب القارة الأوربية، إلا عندما أخذت الأحوال الاجتماعية تتجه نحو المساواة، ونتيجة لهذه المساواة نفسها . لقد كان الملوك المستبدون أعظم من عمل على جعل رعاياهم كلهم فى مستوى واحد . فقد كانت المساواة فى هذه الأمم أسبق من الحرية فيها، وهكذا كانت المساواة أمراً معروفاً عندما كانت الحرية لاتزال بدعة جديدة . فقد خلقت المساواة لنفسها عادات وآراء وقوانين خاصة، على حين ظهرت الحرية وحدها، ولأول مرة فى الوجود . وهكذا كانت الحرية لاتزال مسألة رأى، وميل، بينما كانت المساواة قد تسللت إلى عادات الشعب وسيطرت على آدابه الأخلاقية، وصبغت كل عمل فى الحياة بصبغة خاصة، مهما كان ذلك العمل وضيعاً، فكيف بنا لانتعجب إذن إن آثر معاصرونا الواحدة على الأخرى ؟

وفى اعتقادى أن الشعوب الديمقراطية تميل بفطرتها إلى الحرية، فإن تركت هذه الشعوب وشأنها سعت وراءها وأولعت بها، وتألمت كل الألم إن هى حرمتها يوماً ما، أما من حيث المساواة فغرامهم بها عنيف، وموصول لاينقطع، وقوى لايقهر، فتراهم يطالبون بالمساواة فى الحرية، وإن هم لم يحصلوا عليها ظلوا يطالبون بها حتى فى العبودية؛ فأسهل عليهم أن يتحملوا الفقر والذل والهمجية، من أن يطيقوا الأرستقراطية .

ويصدق هذا على كل العصور، ولا سيما عصرنا الحاضر، فجميع الناس (وجميع الدول) الذين يبغون أن يناضلوا ضد هذه الشهوة التى لاتقاوم سيكون نصيبهم الهزيمة وسيضارون بها، وقد يهلكون بسببها . فالحرية لايمكن أن تقوم فى عصرنا من غير مساواة، بل إن الاستبداد نفسه لايستطيع أن يحكم إلا بتأييد منها .

الفصـــل الثـــانى

الفردية فى البلاد الديمقراطية

أوضحت من قبل السبب فى أن كل إنسان فى عصر المساواة يستمد آراءه من البحث عنها فى ذات نفسه، وأوضح الآن كيف حدث فى العصور نفسها أو وجّه الإنسان كل عواطفه نحو نفسه وحدها. هذا، ولفظ الفردية تعبير جديد ولدته فكرة جديدة، فلم يكن أجدادنا يعرفون إلا لفظة «الأنانية»، والأنانية محبة المرء نفسه حباً عارماً مسرفاً يجعل صاحبه يربط كل شيء بذاته هو، ويؤثرها على كل شيء فى الوجود، أما «الفردية» فعاطفة ناضجة هادئة تجعل كل عضو من أعضاء «الجماعة» ميالاً إلى الانفصال عن جملة بنى جنسه، فينتبذهم هو وأسرته وأصدقاؤه؛ ثم بعد أن يكون لنفسه هكذا مجتمعاً صغيراً خاصاً، إذا به يدع المجتمع الكبير وشأنه، راضياً مختاراً. فالأنانية تنشأ من الغريزة العمياء، على حين تنشأ الفردية عن حكم خاطيء أكثر مما تنشأ عن وجدان سقيم، فهى ترجع إلى نقصان فى العقل بقدر ما ترجع إلى انحراف أو مرض فى القلب.

فالأنانية تفسد بذور كل فضيلة، أما الفردية فلا تضعف فى البداية إلا الفضائل الخاصة بالحياة العامة، ولكنها تهاجم فى النهاية سائر الفضائل وتقضى عليها؛ وينتهى بها الأمر إلى أن تندمج فى الأنانية ذاتها، ذلك أن هذه الأنانية رذيلة قديمة قدم العالم، فهى لا تختص بشكل معين من أشكال المجتمع أكثر مما تختص بغيره، أما الفردية فمردها إلى أصل ديمقراطى، وتهدد أن تنتشر بالنسبة عينها التى تنتشر بها المساواة.

وفى الأمم الأرستقراطية، حيث تظل الأسر قروناً طوالاً ثابتة على حالة واحدة، ومستقرة فى الغالب فى بقعة واحدة، تظل جميع الأجيال فيها تبدو وكأنها متعاصرة، حتى ليكاد كل امرىء أن يعرف دائماً أجداده ويوليهم الاحترام الواجب لهم، ويخيل إليه أنه يرى حتى ذراريه، ويحبهم. ويفرض على نفسه راضياً واجبات نحو هؤلاء الذرارى وأولئك الأجداد؛ وكثيراً ما يضحى بملذاته الشخصية فى سبيل من سبقوه، ومن سيخلفونه من بعده. وزيادة على ذلك، فالمؤسسات الأرستقراطية تؤدى إلى ربط كل إنسان بعدد من مواطنيه. ولما كانت الطبقات فى الشعب الأرستقراطى متمايزة ومعلمة، ودائمة، صار أفراد كل طبقة يعدون طبقتهم أشبه شيء بوطن مصغر لهم، فهى ملموسة أكثر من الوطن

الكبير وأعز منه عليهم. ولما كان جميع المواطنين فى البلاد الأرستقراطية يشغلون مراكز ثابتة، كل مركز منها فوقه آخر، وترتب على ذلك أن صار كل منهم يرى فوقه رجلاً أسمى منه مقاماً ولا غنى عنه لحمايته، ويرى دونه رجلاً آخر، له أن يطالب بمعاونته ونصرته، فالناس الذين يعيشون فى أزمنة أرستقراطية[1] متصلون إذن صلة متينة بشيء خارج دائرتهم الخاصة، ويميلون دائماً إلى نسيان أنفسهم، ولا شك فى أن فكرة الإخاء الإنسانى العامة كانت ضعيفة فى تلك الأزمنة، وغامضة كذلك، وكان يندر أن يفكر الناس فى تكريس أنفسهم فى العمل فى سبيل إسعاد البشرية، لكنهم كثيراً ما كانوا يضحون بأنفسهم فى سبيل بعض الناس. أما فى العصور الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك، فعندما تكون واجبات كل فرد نحو بنى جنسه أوضح بكثير مما هى فى العصور الأرستقراطية، فالإخلاص فى خدمة شخص معين يصبح أمراً نادراً كل الندرة، ذلك لأن رابطة الأخوة البشرية وإن كانت امتدت فإنها تكون قد استرخت أيضا.

ففى الأمم الديمقراطية تظهر أسرات جدد باستمرار، وتختفى أخرى، وكل ما يتبقى من الأسر القديمة تتغير أحواله ومظاهره، فخيوط الزمن تتقصف فى كل لحظة، وتتمحى آثار الأجيال. فسرعان ما ينسى السابقون، أما اللاحقون فليس لأحد فكرة عنهم: فاهتمام الإنسان مقصور على من حوله وحدهم، وكلما ازداد اقتراب طبقة أخرى وازداد اختلاطهم بها أصبح أعضاؤها غير متمايزين، وفقدوا مشخصات طبقتهم، لقد صاغت الأرستقراطية سلسلة من جميع أعضاء المجتمع، تبدأ من الفلاح وتنتهى بالملك، فجاءت الديمقراطية وحطمت هذه السلسلة وفصلت كل حلقة فيها عن الأخرى.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية ازداد عدد الأشخاص الذين، وإن كانوا لا يعدون من الأغنياء، وليس لهم من القوة ما يخولهم ممارسة نفوذ واسع على إخوانهم، حصلوا على ثقافة وثروة تكفيان لسد كل احتياجاتهم؛ أو كانوا احتفظوا بما كان لديهم منهما من قبل؛ فهم ليسوا مدينين بشيء لأحد ما، ولا هم ينتظرون شيئاً من أحد، فقد ألفوا أن يعتبروا أنفسهم أنهم وحدهم، ومستقلون عن سائر الناس، وأنهم ليتخيلون أن مصيرهم كله فى أيديهم هم.

وهكذا يتبين لنا أن الديمقراطية لا تجعل كل إنسان ينسى أجداده فحسب، بل إنها لتخفى عنه حتى ذراريه، وتفصل عنه معاصريه، فهى تضطره إلى الاقتصار على نفسه وحده دائماً، وتتهدده بأن تقضى عليه فى النهاية بالعزلة التامة.

---

(١) يقصد المؤلف بالذين يعيشون فى أزمنة أرستقراطية كالاقطاعيين، وأتباعهم.

الفصـــل الثـالث

الفردية أقوى فى أعقاب ثورة ديمقراطية منها فى أى عصر آخر

فى الفترة التى تعقب قيام جماعة ديمقراطية على أنقاض الأرستقراطية، قد يذهل الإنسان من جراء ما يرى من انعزال الناس بعضهم عن بعض، ومن جراء ما يترتب على هذا الانعزال من أنانية، فلا تشتمل هذه الأمم الديمقراطية على عدد كبير من المواطنين المستقلين فحسب، بل إنها لتحفل دائماً بالرجال الذين لم يتمتعوا باستقلالهم إلا بالأمس القريب، فثملوا بما حصلوا عليه من قوة جديدة، وجعلوا يبالغون فى الاعتزاز بثقتهم بقوتهم هذه، وإذا كانوا يتصورون أن يوماً سيأتى عليهم يحتاجون فيه إلى الاستعانة بأحد من بنى جنسهم لم يتحرجوا من أن يعلنوا فى الملأ أنهم لا يفكرون إلا فى أنفسهم .

ومن النادر أن تستسلم أرستقراطية ما، إلا بعد نضال طويل تحتدم فيه خصومات وعداوات مريرة بين طبقات المجتمع المختلفة، وتظل هذه العداوة قائمة حتى بعد سحق الأرستقراطية؛ وتتجلى آثارها ظاهرة فى ذلك الاضطراب الديمقراطى الذى يعقب هزيمتها، فالأعضاء الذين كانوا فى أسمى درجات السلم الاجتماعى المنهار لا ينسون بسرعة ما كانوا ينعمون به من عظمة سلفت، وسيظلون يعدون أنفسهم غرباء وسط المجتمع الذى أعيد تنظيمه، ويعدون جميع الناس الذين سوتهم الجماعة بهم ظالمين؛ فما قد يصيب هؤلاء الظلمة من أحداث لا يستثير فيهم أى عطف. لقد فقدوا أندادهم وأقرانهم، ولم يعودوا يشعرون أن ثمة مصلحة مشتركة تربطهم بمصائرهم؛ وإذ صار كل منهم يقف بمنأى عن الآخرين، فقد خيل إليه أنه لم يعد مطالباً بأن يعنى إلا بشئونه وحده. وأما الذين كانوا، على العكس من ذلك، فى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعى، ثم رفعتهم الثورة المفاجئة إلى المستوى العام، فلا يستطيعون أن يتمتعوا باستقلالهم الذى نالوه حديثاً من غير أن يساورهم قلق خفى، فإن هم صادفوا بعضاً من رؤسائهم السابقين وشعروا بأنهم صاروا وإياهم فى مستوى واحد وقفوا بمنأى منهم وحدجوهم بأنظار حداد تنم عن الشماتة والخوف معاً .

ففي نشأة المجتمعات الديمقراطية نجد المواطنين إذن أميل ما يكونون إلى الانعزال ، فإن كانت الديمقراطيات لاتدفع الناس إلى التقارب ، فالثورات الديمقراطية تجعلهم يتحاشون بعضهم بعضاً ، ويحتفظون في عصر المساواة ، بتلك العداوات التي كانت قد خلقتها فيهم حالة اللامساواة .

فأكبر ميزة امتاز بها الأمريكيون ، أنهم وصلوا إلى حالة الديمقراطية من غير حاجة إلى الاكتواء بنار حرب ديمقراطية ، وأنهم ولدوا متساوين من غير حاجة إلى أن يعملوا على يصيروا كذلك .

الفصـــل الرابـع

يواجه الأمريكيون نتائج الفردية بإنشاء المؤسسات الحرة

من طبائع الاستبداد أنه مخواف كثير الارتياب فى الناس، فيرى فى التفريق بينهم خير ضمان لبقائه، فلا غرو أن دأب يوجه كل همه إلى استبقائهم متفرقين منعزلين، فليس ثمة رذيلة من رذائل البشر تظفر لديه بالحظوة والقبول بقدر ما تظفر به الأنانية، فما أيسر على المستبد أن يغفر لرعاياه عدم حبهم إياه، ماداموا لايحبون بعضهم بعضاً؛ فهو لا يسألهم أن يعاونوه على النهوض بأعباء الدولة، بل حسبه منهم ألا يطمعوا فى حكمها؛ وإنه ليدمغ الذين يجمعون صفوفهم ويضمون جهودهم ليتعاونوا على إسعاد البلاد، بأنهم متمردون، دعاة الاضطراب والفرقة؛ فتراه يحرف معانى الألفاظ عن مواضعها، فيمتدح من لا يكترثون لأحد سوى أنفسهم فيسميهم بالمواطنين الصالحين.

وهكذا نجد الرذائل التى يولدها الاستبداد هى نفسها التى تؤيدها المساواة، وتنميها، فهما أمران يكمل كل منهما الآخر، ويتعاونان بطرق خبيثة مؤذية، فالمساواة تقيم الناس إلى جانب بعضهم البعض من غير أن تربطهم بأية رابطة مشتركة، أما الاستبداد فيقيم بينهم الحواجز والأسوار لتستبقيهم منعزلين متفرقين، فالمساواة تجعلهم غير مبالين لمراعاة مصائر سواهم من بنى جنسهم، على حين يجعل الاستبداد عدم الاكتراث العام نوعاً من الفضيلة العامة.

فالاستبداد خطر إذن فى جميع العصور، ولكنه يخشى منه كل الخشية فى العصور الديمقراطية بخاصة، وليس يشق علينا أن ندرك أن الناس فى هذه العصور نفسها، شديدو الحاجة إلى الحرية، فعندما تجبر أعضاء الجماعة على العناية بالشئون العامة يضطرون إلى الابتعاد عن الدائرة التى فيها مصالحهم الخاصة، وقد ينتزعون من آن لآن من التأمل فيما يجرى فى نفوسهم، فعندما يأخذ الإنسان فى معالجة الشئون العامة بالاشتراك مع غيره، يبدأ يشعر بأنه ليس بالمستقل عن بنى جنسه كما خيل إليه لأول وهلة، وأن عليه أن يكثر من التعاون معهم إن شاء أن يعاونوه.

فعندما يتولى الشعب الحكم لايكون هناك شخص واحد لايشعر بما لحسن رأى الشعب فيه من قيمة؛ أو من لايسعى وراء الحظوة عنده بأن يتودد إلى أولئك الذين سيعيش بين ظهرانيهم، ويعمل على أن يجتذب حسن تقديرهم له، فكثير من الشهوات التى تميت قلوب الناس وتفرقها تضطر إذن إلى النكول والاختفاء وراء ستار، فتنتشر الكبرياء، ولا يستطيع الازدراء أن يسفر عن وجهه، وتخشى الأنانية نفسها، ولما كانت معظم الوظائف فى الحكومات الحرة تملأ بطريقة الانتخاب، صار الذين كانت عقولهم السامية، أو آمالهم العراض مقيدة كل التقييد فى حياتهم الخاصة، يشعرون دائماً بأنهم لا يستطيعون أن يستغنوا عمّن حولهم من الناس، ففى مثل هذه الأوقات يتعلم المواطنون إذن أن يفكروا فى بنى جنسهم، يدفعهم إلى ذلك طموحهم نفسه؛ وكثيراً ما يجدون بشكل ما، أن مصلحتهم تقتضيهم أن ينسوا ذواتهم.

هذا وقد يعترض علىَّ هنا باعتراض مستمد من طرق الدس والغدر التى تجرى فى الانتخابات، وبالوسائل الخبيثة التى يستخدمها المرشحون فى السعاية بخصومهم، فهذه أسباب للعداوة تزداد كلما تكرر حدوث الانتخابات العامة بكثرة، ولا شك فى أنها مستطيرة. ولكنها مع ذلك شرور عابرة، تزول، على حين أن ما يترتب عليها من منافع باق، يدوم، فرغبة بعض الناس فى النجاح فى الانتخابات قد تدفعهم إلى العداوة العنيفة مدة من الزمن، ولكن هذه الرغبة نفسها تؤدى بجميع الناس فى النهاية إلى أن يتعاونوا. وإن حدث عرضاً أن كانت الانتخابات تفرق بين الصديقين، فقد يجمع نظام الانتخاب بين الكثيرين من المواطنين ويلم شعثهم، ولولا هذا النظام لظلوا لايعرف الواحد منهم الآخر، فالحرية تؤدى إلى عداوات شخصية، على حين يولد الاستبداد فى الناس عدم اكتراث عام.

لقد ناضل الأمريكيون ضد نزعة المساواة إلى عزل الناس وتفريقهم بعضهم عن بعض، بأن أنشأوا المؤسسات الحرة، فنجحوا فى قهر تلك النزعة. ولم يكن المشترعون الأمريكيون يعتقدون أن تمثيل الأمة كلها تمثيلاً عاماً يكفى أن يدفع عن المجتمع داء يعدونه متوطناً فى كيان الجماعة الديمقراطية، وخبيثاً، قاضياً عليه فى الوقت نفسه؛ بل رأوا من الخير أن ينفثوا روح الحياة السياسية فى كل جزء من أجزاء الدولة حتى يستكثروا من فرص العمل الجماعى لكل أعضاء الجماعة، مما يشعرهم باستمرار باعتمادهم بعضهم على بعض، ولقد كانت فكرة حكيمة رائعة حقاً. فالمسائل العامة فى أى قطر من الأقطار لاتشغل إلا بال الزعماء السياسيين. وهم لايجتمعون إلا من حين إلى حين، وفى مواضع معينة، ولما كانوا كثيراً ما يغيبون بعد ذلك عن بعضهم البعض، ولا يتراءون إلا نادراً تعذر أن تنعقد بينهم روابط وثيقة ودائمة، ولكن إن كان الغرض من الاجتماع إدارة الشئون لبقعة معينة، كالقرية أو المركز مثلاً، بوساطة ناس من أهاليها ذاتهم، صار هؤلاء الناس فى أنفسهم على اتصال دائم ميسور بعضهم ببعض، فيضطرون بشكل ما إلى التعارف والتراضى، وإلى أن يتكيفوا بعضهم ببعض.

فليس من الهين إخراج رجل من دائرته الخاصة، لتجعله يهتم بشئون الدولة كلها وبمصائرها، فهو لايدرك فى وضوح ما عسى أن يكون لمصائر الدولة هذه من تأثير فيما سيصيبه هو من خطر فى المستقبل. أما إذا كان الموضوع خاصاً بمسألة شق طريق فى ضيعة، أدرك على الفور أن ثمة صلة بين هذه المسألة العامة الصغيرة، وبين أعظم شأن من شئونه الخاصة. وعندئذ تتكشف له تلك الصلة الوثيقة التى تربط مصلحته الخاصة بالمصلحة العامة، من غير حاجة إلى أن يبينها له أحد ما، وبذلك يتيسر إنجاز الكثير عن طريق العهد إلى المواطنين بإدارة الشئون الصغرى، أكثر مما يمكن أن ينجز عن طريق تخويلهم الإشراف على المسائل الكبرى بقصد استثارة اهتمامهم بالمصلحة العامة وإقناعهم بأنهم بحاجة دائمة إلى بعضهم البعض للعناية بإنجاز المسائل العامة هذه، إن عملاً باهراً يتم على يديك قد ينيلك الحظوة لدى الشعب فى طرفة عين، ولكن إن شئت أن تحظىٰ بحب الناس الذين حولك وباحترامهم فعليك أن تقوم لهم بسلسلة طويلة من الخدمات الصغيرة، ومن مساع حميدة مستورة تبذلها فى سبيلهم؛ ومن دءوبك على الظهور بمظهر الرفيق بهم؛ ومن أن تشتهر بينهم بالنزاهة وعدم تمييز بعض الناس على بعض، فالحريات المحلية التى تجعل عدداً كبيراً من المواطنين يقدرون مودة جيرانهم وذوى قرباهم، تزيد تقريب الناس بعضهم من بعض باستمرار وتحملهم على أن يتعاونوا على الرغم من تلك النزعات التى تعمل على التفريق بينهم.

هذا، ويعنى أثرياء المواطنين فى الولايات المتحدة كل العناية بألا يقفوا بمعزل عن الشعب، بل يعملون على العكس من ذلك، على التقرب منهم باستمرار، فهم يرتاحون إلى الاستماع إلى ما يقولون، ويتحدثون إليهم فى كل يوم؛ لعلمهم أن الأثرياء فى البلاد الديمقراطية بحاجة دائمة إلى الفقراء، إن الإنسان ليستطيع فى هذه البلاد أن يحبب الفقراء فى نفسه بحسن المعاملة أكثر مما يجتذبهم بما يغدقه عليهم من واسع الخيرات. هذا، وإن ضخامة هذه الخيرات نفسها، التى تكشف لهم عن مدى الفرق بين الغنى والفقير، لتجرح نفوس المستفيدين منها، وتحدث فيهم شيئاً من الألم الخفى، على حين أن لاصطناع البساطة فى حسن المعاملة، روعة ترضيهم كل الرضى، وإظهار الألفة فى المعاملة الطيبة تجتذبهم دائماً، بل إن بعض الخشونة فيها قد لاتكون جارحة لهم فى كل حال، هذه حقيقة لاتستسيغها عقول الأغنياء، ولا هى ترسخ فيها على الفور، بل إنهم يقاومونها عادة، مادامت الثورة قائمة؛ ولا هم يعترفون بها عقب الانقلاب مباشرة، إنهم، لا ريب، على استعداد لعمل ما فيه الخير للشعب، ولكنهم يؤثرون مع ذلك أن يعملوا على استبقائهم على بعد باع منهم، إذ يخيل إليهم أن فى هذا الكفاية لهم، ولكنهم فيما خالوا مخطئون كل الخطأ. إنهم قد ينفقون أموالاً طائلة، على من حولهم، ولكنهم مع ذلك لايجتذبون قلوبهم. إن هؤلاء لم يطالبوهم بأن يضحوا بأموالهم فى سبيلهم، بل كل ما يطالبونهم به لا يعدو النزول عن كبريائهم وعجرفتهم.

يقولون إن كل امرىء فى الولايات المختلفة يبذل قصارى جهده فى اختراع الوسائل التى تعاون على زيادة الإنتاج، وثروة الجماعة، وكل ما يسد احتياجاتها، فأغزر الناس علماً وأوسعهم ثقافة فى كل مركز (كانتون) يستغلون علمهم وثقافتهم باستمرار للكشف عن أسرار جديدة، وحقائق جديدة، تعين على زيادة الرخاء العام فى البلاد فإذا ما توصلوا إلى كشف من هذا القبيل سارعوا إلى تقديمه للشعب .

فإن نحن أمعنا فى دراسة شتى الرذائل، ونقاط الضعف المختلفة التى كثيراً ما تتجلى فى الذين يتولون الحكم فى أمريكا، لاستولت علينا الدهشة مما نشاهده، مع ذلك، من رخاء وازدهار، ولكنها دهشة فى غير محلها . فليس الموظفون والحكام المنتخبون هم الذين يجعلون أمريكا الديمقراطية تزدهر وتسعد، ولكنها ازدهرت وسعدت لأن الموظفين ينتخبون .

ليس من الإنصاف أن نقول أن وطنية الأمريكيين، أو الغيرة التى يبديها كل منهم على إسعاد مواطنيه، خالية من كل إخلاص، فعلى الرغم من أن المصلحة الخاصة هى التى توجه الشطر الأعظم من أفعال الناس فى الولايات المتحدة، كما هى الحال فى البلاد الأخرى، فإنها لا توجه أفعالهم كلها، فكثيراً ما رأيت أمريكيين يقومون بتضحيات كبيرة فى سبيل المصلحة العامة، وشاهدت مئات المرات أنهم لم يقصروا أبداً فى تقديم المعونة الخالصة بعضهم لبعض . فالمؤسسات الحرة التى عند أهالى الولايات المتحدة، والحقوق السياسية التى يمارسونها ممارسة فعالة، تذكر كل مواطن منهم على الدوام، وبطرق شتى لا حصر لها، بأنه يعيش فى مجتمع، فهذه المؤسسات توجه عقله باستمرار إلى أن واجب الناس ومصالحهم تقتضيهم أن يجعلوا أنفسهم نافعين لبنى جنسهم . وإذ لا يرى المواطن منهم أى سبب خاص يدعوه إلى كراهيتهم، لأنه ليس أبداً سيداً عليهم، ولا عبداً لهم - اتجه قلبه بسرعة إلى عمل الخير لهم، فالناس يتجهون إلى العمل للمصلحة العامة بالضرورة والحاجة أولاً . ثم فيما بعد باختيارهم ورضاهم، فما كان فى البداية عملاً مقصوداً يصبح أشبه ما يكون بنزعة فطرية فيهم؛ وبفضل العمل على ما فيه الخير لإخوانه المواطنين يكتسب المرء فى النهاية الميل إلى خدمتهم، حتى يصبح هذا الميل عادة راسخة فيه .

كثيرون فى فرنسا هم الذين يعدون المساواة فى الظروف شراً، ويعدون الحرية السياسية[١] شراً آخر . فإن هم اضطروا إلى قبول أحد الشرين، بذلوا كل جهد للإفلات من الآخر على الأقل . إلا أننى أخالفهم فى هذا، وأرى أنه ليس سوى علاج واحد ناجع للأضرار التى قد تنجم عن المساواة، وذلك العلاج هو الحرية السياسية .

---

(١) المقصود بالحرية السياسية هنا . إسهام المواطنين فى الشئون العامة واشتراكهم الفعلى بنصيب فيها .

الفصــل الخـامس

استفادة الأمريكيين من الجمعيات العامة فى الحياة المدنية

لست أهدف هنا إلى التحدث عن الجماعات السياسية التي يقيمها الناس للدفاع عن أنفسهم ضد طغيان الأغلبية ، أو ضد اعتداء القوة الملكية عليهم ، فقد سبق أن تناولت هذا الموضوع بالبحث فى موضوع آخر . فإذا لم يتعلم المرء - كلما ازداد ضعفه من حيث هو فرد ، وعجز عن المحافظة على حرية مجهوده الفردى - أن يتعاون مع مواطنيه على الدفاع عنها ؛ كان لا مندوحة للاستبداد من أن يزداد بازدياد المساواة .

ولكننى سأتحدث عن تلك الجمعيات التى تنشأ فى الحياة المدنية وليس لها أى غرض سياسى . أما الجماعات السياسية التى فى الولايات المتحدة فلا تعدو أن تكون ناحية واحدة من ذلك العدد الضخم من جملة الجماعات الكثيرة التى تنشأ فى تلك البلاد . الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء الجمعيات . فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعاً فحسب ، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع . فثم جمعيات دينية وأخلاقية ، جمعيات جادة وأخرى هازلة ، جمعيات عامة للجميع ، وأخرى خاصة كل الخصوص ؛ جمعيات ضخمة ، وأخرى صغيرة كل الصغر . فهم ينشئون الجماعات ، لإقامة الحفلات والملاهى ، ولإنشاء المعاهد الدينية ، والحانات والكنائس ، ولنشر الكتب ، وإرسال البعوث الدينية إلى أقاصى الأرض ؛ ويؤلفون جمعيات لبناء المستشفيات والسجون والمدارس . وإن كان المقصود نشر فكرة معينة بين الناس ، أو تكوين عاطفة معينة فيهم ، عن طريق تشجيع المثل الطيبة والقدوة الحسنة ، عمدوا فى كل ذلك إلى إنشاء الجمعيات . فحينما نجد الحكومة فى فرنسا على رأس مشروع جديد ، نجد فى إنجلترا رجلاً وجيهاً من ذوى المكانة ، أما فى أمريكا فلا شك فى أننا سنجد جمعية .

صادفت فى أمريكا أنواعاً كثيرة من الجمعيات قامت لمختلف الشئون والأغراض ، ولا أخفى عن القارىء أنه لم تكن لدىَّ أية فكرة عنها من قبل ، وكثيراً ما أعجبت بتلك المهارة العجيبة التى نجح بها أهالى الولايات المتحدة فى اقتراح غرض مشترك عام تتوجه إليه جهود عدد كبير من المواطنين ، وفى إقناعهم بأن يتطوعوا مختارين لمناصرته والعمل على إنجازه وإنجاحه

هذا، وقد زرت بعد ذلك الوقت بلاد الإنجليز، وهي تلك البلاد التي اقتبس منها الأمريكيون بعض قوانينهم، والكثير من عاداتهم. ويخيل إليَّ أن مبدأ تكوين الجمعيات لم يكن مرعياً في إنجلترا بما يشبه تلك المهارة، ولا ذلك الاستمرار، كما هي الحال عند الأمريكيين، فكثيراً ما ينجز الإنجليز أعمالاً جسيمة فرادى، على حين ينشىء الأمريكيون الجمعيات لإنجاز حتى أصغر المشروعات وأتفهها. ولا يخفى أن الإنجليز يعدون الجماعات وسيلة ناجعة من وسائل إنجاز العمل، أما الأمريكيون فيخيل إلى أنهم يعدونها الوسيلة الواحدة عندهم لتحقيق كل غرض.

وهكذا نجد أعرق أمة ديمقراطية في العالم، هي تلك التي أتقن فيها الناس أيما إتقان في عصرنا الحاضر، فن التضافر على تحقيق أغراضهم المشتركة، وبلغوا بهذا الفن حد الكمال، وطبقوا هذا الفن الجديد فعلاً على عدد كبير من الأغراض. فهل كان هذا من قبيل المصادفة، أم ثمة صلة ضرورية في الحقيقة بين مبدأ تكوين الجمعيات ومبدأ المساواة؟

تضم الشعوب الأرستقراطية دائماً - بين جمهور كبير من الأفراد الذين لا يستطيعون بمفردهم أن يعملوا شيئاً ما - تضم عدداً من المواطنين الواسعي الثراء الذين يستطيع الواحد منهم أن ينهض وحده بمشروعات جسام. فليس المواطنون فيها بحاجة إلى التكتل ليعملوا؛ فهم مرتبطون بعضهم ببعض أوثق ارتباط. فكل مواطن واسع الثراء، قوى النفوذ يعد في ذاته رئيساً لجماعة دائمة إلزامية، تتكون من جميع أتباعه، ومن الذين يعتمدون عليه، أو أولئك الذين يجبرهم قسراً على أن يذعنوا لتنفيذ مقاصده.

والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية حيث نجد جميع المواطنين ضعافاً غير مستقلين لا يكادون يستطيعون أن يعملوا وحدهم شيئاً يذكر، ولا يستطيع واحد منهم أن يجبر إخوانه على أن يقدموا له أية معاونة؛ فكلهم ضعاف إذن لا حول لهم ولا قوة، إن لم يعملوا مختارين على أن يتعاونوا ويخلصوا في تعاونهم. فإن لم يكن عند أهالي البلاد الديمقراطية حق الاجتماع لأغراض سياسية، ولا الميل إليه، تعرض استقلالهم لأخطار جسام. ولكنهم يستطيعون، مع ذلك، أن يحتفظوا بثرواتهم وعلومهم وثقافتهم زمناً طويلاً؛ أما إذا لم يكتسبوا أبداً عادة تكوين الجمعيات في أمور الحياة العادية، تعرضت الحضارة نفسها للخطر. فالشعب الذي يفقد فيه الأفراد، القدرة على إنجاز الأعمال الكبيرة بمفردهم دون أن يحصلوا على وسيلة إنجازها بالجهود الجماعية، سرعان ما يتدهور ويعود إلى الهمجية.

ولكن الحالة الاجتماعية نفسها التي تجعل إنشاء الجمعيات ضرورة في البلاد الديمقراطية، هي نفسها، لسوء الحظ، التي تجعل تكوين هذه الجمعيات أشق في هذه الأمم منه في غيرها. فعندما تتفق آراء عدد من الأعضاء في بلد أرستقراطي على إنشاء جمعية، فليس أسهل عليهم من أن يجتمعوا لتكوينها. ولما كان كل واحد منهم سيجلب معه إلى هذه

الجمعية قوة كبيرة، جاز أن يكون عدد أعضائها صغيراً محدوداً. ولا يخفى أنه كلما كان أعضاء الجمعية محدودى العدد، سهل عليهم أن يتعاونوا ويتفاهموا ويضعوا لأنفسهم نظماً ولوائح ثابتة. ولكن أمثال هذه الفرص لاتتاح للناس فى البلاد الديمقراطية حيث يقتضى الأمر أن يكون عدد الأعضاء المجتمعين كبيراً دائماً، مما يحول دون توافر أية قوة تذكر لجمعيتهم.

هذا، ولايخفى أن الكثير من المواطنين لايجدون فى هذه الصعوبة شيئاً يدعو إلى القلق والحيرة، فهم يذهبون إلى أنه كلما كان المواطنون ضعفاء وغير أكفاء للنهوض بأعباء الأعمال، وجب علينا أن نجعل الحكومة قوية نشيطة حتى يتيسر للأمة فى جملتها أن تنهض بما لم يعد فى طاقة الأفراد أن يضطلعوا به. ويعتقد هؤلاء أن هذا يحل المشكل، ولكنهم واهمون فى رأيى.

قد تستطيع الحكومة أن تقوم بما تعمله بعض الشركات الأمريكية الكبرى، وقد حاولت ذلك فعلاً عدة ولايات فى الاتحاد الأمريكى. ولكن أية قوة سياسية تستطيع أن تقوم بتنفيذ تلك الكثرة الهائلة من المشروعات التى ينفذها المواطنون الأمريكيون كل يوم بمعاونة مبدأ الجماعات هذا؟ ليس عسيراً علينا أن نتنبأ باقتراب الوقت الذى تضعف فيه قدرة الإنسان شيئاً فشيئاً عن أن ينتج بجهده وحده أبسط ضروريات الحياة، فستزداد الأعباء الملقاة على الحكومة زيادة متصلة على الدوام. وأن مجهودات هذه الحكومة نفسها ستزيد تلك الأعباء أعباء أخرى كل يوم. فكلما حلت الحكومة محل الجمعيات والشركات، وازداد الأفراد ضعفاً من جراء فقدانهم الميل إلى التكتل والتعاون، ازدادت حاجتهم إلى الاستعانة بالحكومة: تلك هى أسباب ونتائج تخلق بعضها بعضاً باستمرار. فهل سينتهى الأمر ياترى بأن تضطلع «الإدارة العامة» نفسها بجميع الصناعات والمتاجر التى لا يستطيع المواطن الفرد أن يقوم بها وحده؟ وإن نحن فرضنا أن جاء الوقت الذى تتوزع فيه الأراضى الزراعية كلما تفتت قطعاً صغاراً لا نهاية لها نتيجة التطرف فى تقسيم الأراضى، حتى أصبح من الصعوبة بمكان زرعها إلا بوساطة جماعات من الفلاحين — فهل يجب على رئيس الحكومة إذن أن يترك دفة الدولة ليسير وراء المحراث بنفسه؟ إن إخلاص الشعب الديمقراطى وعقله ليكونان فى خطر، شأنهما فى ذلك شأن الأشغال التجارية والصناعية إذا ماقامت الحكومة وأحلت نفسها محل جميع الشركات والجمعيات الخاصة فى كل مكان.

لاترق العواطف والقلوب والآراء، وتنمو وتتسع وتكبر، ولا يترقى العقل البشرى ويتطور إلا من جراء تأثير الناس بعضهم فى بعض. وسبق أن بينت أن هذه المؤثرات تكاد تكون فى حكم المعدومة فى البلاد الديمقراطية، ومن ثم كان لابد من إدخالها فيها بطرق اصطناعية، وهذا ما تستطيع الجماعات وحدها أن تضطلع به وتؤديه.

فعندما يعتنق المواطنون فى بلد أرستقراطي فكرة جديدة، أو عندما تتكون فيهم عاطفة جديدة، عينوا لها بشكل ما مركزاً سامياً إلى جانب مراكزهم فى المستوى العالى الذى يحيون فيه هم أنفسهم – إن صح لنا هذا التعبير. وسرعان ما يصبح هذا الرأى، أو تصبح تلك العاطفة الظاهرة بارزة للجماهير، فيتيسر الإيحاء بها إلى عقولهم، أو نفثها فى قلوبهم. أما فى البلاد الديمقراطية، فليس ثمة شيء غير القوة الحاكمة وحدها يستطيع أن يكون فى مركز يخول له أن يسلك مثل هذا المسلك. ولا يشق علينا أن ندرك أن عمل هذه الحكومة سيكون دائماً ناقصاً وأحياناً كثيرة خطراً. فأهلية الحكومة للعمل على استبقاء الآراء والعواطف حية، وللعمل على تجديدها ونشرها وتداولها باستمرار بين شعب عظيم – هذه الأهلية ليست بأكثر من أهليتها لإدارة المشروعات الصناعية الإنتاجية فى البلاد. فما أن تحاول حكومة أن تتجاوز دائرة عملها السياسى، وتقحم نفسها فى مثل هذا العمل الجديد حتى تجد نفسها تمارس استبداداً غشوماً لايطاق، ولو فعلت ذلك على غير وعى منها، ذلك لأنه لايسع الحكومة إلا أن تفرض على الناس قواعد محددة دقيقة؛ فتفرض القواعد والآراء التى تأخذ هى بها، وتنفذها بكل صرامة وشدة، وليس من الهين أبداً التمييز بين ماتسديه من نصائح أو ماتصدره من أوامر. هذا، وإن الحالة لتكون أسوأ من ذلك، إن كانت (الحكومة) تعتقد حقاً أن من مصلحتها أن تحول دون انتشار أى آراء؛ فإنها ستقف عندئذ مكتوفة الأيدى جامدة لاتتحرك تنوء تحت عبء من الخمول فرضته على نفسها فأبهظها وأدها. فينبغى ألا تكون الحكومة إذن هى وحدها دون غيرها القوى النشيطة التى تعمل فى البلاد؛ فالجماعات فى الأمم الديمقراطية يجب أن تحل محل الأفراد الأقوياء الذين أودى بهم مبدأ المساواة فى الأحوال الاجتماعية.

وعندما تأخذ فئة من المواطنين فى الولايات المتحدة برأى ما، أو عندما تتكون فيهم عاطفة معينة ويريدون أن ينشروا هذا الرأى فى العالم، أو يدعوا إلى هذه العاطفة فيه كله، عمدوا إلى الاتصال بعضهم ببعض، وما أن يعرف كل منهم اتجاه الآخر، حتى يتحدوا ويؤلفوا جماعة منهم، وبذلك لايكونون بعد اتحادهم هذا أفراداً منعزلين متفرقين، بل يصبحون قوة، ندركها من بعيد، وتصبح أفعالهم مثلاً يحتذى، وتسترعى أقوالهم الانتباه والإنصات. فعندما سمعت لأول مرة فى الولايات المتحدة أن مائة ألف رجل تعهدوا علناً بأن يحرموا على أنفسهم تناول الخمر، خيل إلى أن الأمر أقرب إلى المزاح منه إلى الجد، ولم أدرك على الفور السبب الذى منع هؤلاء المواطنين الذين امتنعوا عن شرب الخمر من أن يجتزئوا بشرب الماء القراح وهم جلوس فى بيوتهم حول مواقدهم، وبأخرة أدركت أن المائة ألف مواطن هؤلاء قد راعهم مارأوا من انتشار السكر حولهم، فعقدوا عزمهم على مناصرة تحريم الخمر[1]، وسلكوا الطريق نفسه الذى كان يسلكه رجل من أبناء الطبقة

---

(١) صدر قانون بتحريم شرب الخمر فى أمريكا سنة ١٩١٩ وظل هذا التحريم قائماً حتى ١٩٣٣.

العالية اختار أن يتخذ له زيًا بسيطاً كل البساطة حتى يوحي إلى أفراد الطبقات الدنيا بضرورة احتقار الترف والكماليات .

ولو أن هؤلاء المائة ألف أمريكي كانوا يعيشون في فرنسا لطالب كل واحد منهم الحكومة بأن تراقب المحال العامة في أنحاء البلاد كافة . فليس شيء جدير في نظرى بأن يسترعى اهتمامنا مثل الجمعيات الأدبية والأخلاقية في أمريكا . ولا شك فى أن ما فيها من الجمعيات السياسية والصناعية يستلفت النظر بقوة ، أما الجمعيات الأخرى فقد تند عن الملاحظة ؛ وإن نحن وقفنا عليها لم نفهمها حق الفهم ، لأنا لم نر من قبل شيئاً يشبهها . ومن ذلك فعلينا أن نسلم بأنها لازمة للشعب الأمريكى لزوم الجماعات السياسية والصناعية - ولعلها ألزم له منها ؛ فقد تجد فى البلاد الديمقراطية أن علم الاجتماع يقوم على رأس العلوم كلها ، فتقدمها يتوقف على تقدمه .

ومن بين القوانين التى تحكم المجتمعات البشرية ، قانون يبدو أدق من سائرها وأوضح ، فكى يظل الناس متحضرين ، أو إن هم أرادوا أن يكونوا كذلك ، يجب أن ينمو فيهم فن تكوين الجمعيات ويترق هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التى يزداد بها مبدأ المساواة فى الأحوال الاجتماعية ويترق بينهم .

الفصــل الســادس

صلة الجمعيات العامة بالصحف

إذا لم يعد الناس مرتبطين بعضهم ببعض بصلات وثيقة دائمة، تعذر إيجاد أى تعاون بين عدد كبير منهم، اللهم إلا إذا استطعنا أن نقنع كل امرىء ممن لابد لهم من هذا التعاون، بأن مصالحه الخاصة تضطره إلى أن يتحد مع غيره، بإرادته واختياره، وبضرورة أن يضم جهوده إلى جهود الآخرين كلهم. وهذا أمر لايتم عادة، وعلى صورة ملائمة مريحة إلا بوساطة صحيفة يومية. فليس شيء غير الصحف يستطيع أن يلقى بفكرة معينة فى عقول آلاف من الناس فى وقت واحد. فالصحيفة مستشار ناصح لايحتاج أحد أن يحج إليه ليستمد الرأى منه، بل يأتيك من تلقاء نفسه، ويتحدث كل يوم فى إيجاز عن المصلحة العامة، دون أن يعطلك عن مواصلة السير فى شئونك الخاصة.

ومن ثم كانت الحاجة إلى الصحف تزداد بازدياد المساواة بين الناس وبازدياد الخوف من «الفردية». فمن يذهب إلى أن عمل الصحف لايعدو حماية الحرية، يقلل من شأنها؛ فالصحف تعمل على صيانة الحضارة. ولست أنكر أنها كثيراً ما تدفع بالمواطنين فى البلاد الديمقراطية إلى أن يتفقوا ويشتركوا فى مشروعات خطيرة لم تنل حقها من الدرس والتخطيط، ولكن إذا لم يكن ثم صحف انعدم كل نشاط جماعى؛ فما ينجم عن الصحف من شر أقل بكثير مما تصلحه هى من شرور.

وليس عمل الصحيفة مقصوراً على الإيحاء بغرض معين إلى عدد كبير من الناس، بل إنها تزودهم بالوسائل اللازمة للتعاون على إنجاز المشروعات التى يكون قد ارتآها كل منهم على حدة. فكبار المواطنين الذين يعيشون فى بلاد أرستقراطية يعرف كل منهم الآخر من بعيد، فإن شاءوا أن يوحدوا قواهم، اتجه كل منهم إلى الآخر، وخلفه جمهور كبير من أتباعه. والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية؛ فكثيراً ما يحدث فيها أن عدداً كبيراً من الناس الذين يرغبون فى الاشتراك معاً فى عمل ما، أو كانوا محتاجين إليه لايستطيعون تحقيق ذلك. فهم، لصغر شأنهم، وضياعهم وسط الجماهير، لايرون بعضهم بعضاً، ولا يدرى الواحد منهم أين يجد الآخر. وهنا يبدأ دور الصحيفة، فتعرض عليهم جميعاً الفكرة أو العاطفة التى طرأت على بال كل منهم فى وقت واحد، ولكل منهم

على حدة ؛ فيتجهون جميعاً من فورهم نحو هذا النبراس ، وينتهي الأمر بتلك العقول التي ظلت أمداً طويلاً حائرة في الظلام يبحث كل منها عن الآخر ، أن تلتقى . فالصحيفة هي التي تجمع شملهم ، وتظل ضرورية لهم كي يظلوا متحدين .

وكي يكون لأية جمعية منشأة في شعب ديمقراطي قوة ما ، ينبغي أن يكون أعضاؤها كثيرين ، وبذلك يكونون مبعثرين في أرجاء عدة ، كل منهم مستقر في البقعة التي يعيش فيها ، لا يستطيع أن يبرحها بسبب ضآلة دخله ، وكثرة الجهود الصغيرة التي لابد له من أن يبذلها للحصول على هذا الدخل القليل . فلابد إذن من وجود وسيلة تمكن لكل منهم أن يتصل بالآخر من غير أن يراه ، وأن يعملوا جميعاً متفقين في اتجاه واحد دون أن يلتقوا أو يجتمعوا بعضهم ببعض . فليس ثمة جماعة ديمقراطية إذن تستطيع أن تستغنى عن الصحف .

مما تقدم ، يتبين لنا أن بين الجمعيات العامة والصحف علاقة ضرورية . فالصحف تخلق الجماعات ، والجماعات تخلق الصحف . وإن صح ما نقوله من أن الجماعات هذه تزداد عدداً كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية ، صح كذلك القول بأن عدد الصحف سيزداد بازدياد الجماعات . فلا غرو أن وجدنا في أمريكا أكبر عدد من الصحف ، وأكبر عدد من الجمعيات في وقت واحد .

وتؤدى بنا هذه الصلة التي بين عدد الصحف وعدد الجمعيات ، إلى استكشاف صلة أخرى بين حالة الصحافة الدورية وبين شكل الإدارة الدائم في البلاد ؛ فهي تدلنا على أن عدد الصحف يزيد أو يقل في الشعب الديمقراطي بحسب مدى مركزية الإدارة فيه . إذ لا يمكن أن يعهد في الأمم الديمقراطية بممارسة السلطات المحلية إلى كبار المواطنين في القرية أو في المركز ، كما هي الحال في البلاد الأرستقراطية . فيجب أن تلغى إذن هذه السلطات ، أو يعهد بها إلى عدد كبير جداً من الناس ؛ وعندئذ يكوّن هؤلاء جمعية قانونية دائمة لإدارة جزء من البلاد ، وهم بحاجة ، لا شك ، إلى جريدة تحمل إليهم كل يوم ، وسط مشكلاتهم الصغيرة طائفة من الأنباء عن حالتهم العامة . وكلما ازداد عدد السلطات المحلية ، ازداد عدد الأشخاص الذين يعهد إليهم القانون بهذه السلطات . وإذ كان الناس يشعرون بهذه الحاجة في كل لحظة ، ازداد عدد الصحف واتسع انتشارها .

ولتقسيم السلطة الإدارية تقسيماً كبيراً غير عادى ، صلة كبيرة بتزايد عدد الصحف الهائل في أمريكا ، أكثر مما للحرية السياسية الكبرى ، ومن استقلال الصحافة المطلق في البلاد . فإن كان ما لجميع السكان في الولايات المتحدة من حق الانتخاب ، مقصوراً على انتخاب ممثليهم في الكونجرس ، لاحتاجوا إلى عدد قليل كل القلة من الجرائد ، لأنهم لا يكونون بحاجة إلى أن يعملوا معاً إلا في الظروف البالغة الأهمية ، وهي ظروف نادرة كما لا يخفى . ولكن قامت في المجتمع القومي الكبير مجتمعات في كل مقاطعة ومدينة ، وفي كل قرية من القرى ، مجتمعات صغيرة يقرها القانون ، وترمى كلها إلى الاضطلاع بالإدارة

المحلية؛ وبذلك صارت قوانين البلاد تحمل كل مواطن أمريكي على أن يتعاون فى كل يوم من أيام حياته مع نفر من أمثاله المواطنين ويشترك معهم فى تحقيق غرض من الأغراض؛ ولا يخفى أن كل واحد منهم بحاجة إلى جريدة تحيطه علماً بما يعمله الآخرون .

وفى رأيى أن عدد الصحف عند الشعب الديمقراطى الذى ليس له مجلس قومى يمثله ، ولكن له عدد كبير من السلطات المحلية ، سيكون فى النهاية أكثر مما عند أمة تحكمها إدارة مركزية ، ومجلس تشريعى منتخب . وخير تفسير أراه لانتشار الصحف فى الولايات المتحدة ذلك الانتشار الكبير ، هو وجود تلك الجرائد اليومية الواسعة ، مع وجود الحريات المحلية على اختلاف أنواعها .

شاع فى كل من فرنسا وإنجلترا رأى يقول بأن انتشار الصحف يزداد زيادة لا حد لها إذا ما أزيلت الضرائب المفروضة عليها؛ وهو رأى فيه إسراف كبير فى تقدير نتائج هذا الإصلاح ، فمقدار ما يوزع من الصحف يزداد ، لا على أساس رخص السعر الذى تباع به ، بل على أساس مدى الحاجة التى يشعر بها عدد كبير من الناس للاتصال بعضهم ببعض .

هذا ، وإنى لأعزو تزايد تأثير الصحافة اليومية إلى أسباب أعم كثيراً مما يذكره الناس عادة لتفسير هذا التأثير . فلا يمكن أن تظل الصحيفة قائمة إلا إذا كانت تعبر بما تنشره عن مبادىء أو عواطف يشترك فى الأخذ بها عدد كبير من الناس . فالصحيفة تمثل دائماً جماعة إذن ، أعضاؤها القراء الذين يداومون على مطالعتها . وقد تكون هذه «الجماعة» محدودة أو محصورة ، أو كثيرة الأعضاء ، ولكن بقاء الصحيفة حية لا تموت هو وحده الدليل على أن بذور هذه الجماعة على الأقل موجودة فى أذهان قرائها .

ويفضى بنا هذا إلى فكرة أخيرة أختتم بها هذا الفصل . فكلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية وازداد كل فرد منهم ضعفاً ، سهل استسلامهم لتيار الجماعة ، وشق عليهم أن يظلوا مستمسكين برأى تأباه هذه الجماعة . فالصحيفة تمثل «جماعة» ، بل الأحرى بنا أن نقول أنها تخاطب كل قارىء من قرائها باسم الجماعة كلها ، وأنها تؤثر فيهم بحسب مدى ضعف كل فرد منهم؛ ومن ثم صارت قوة الصحافة تزداد كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية .

الفصـــل السابـع

صلة الجمعيات المدنية بالجمعيات السياسية

ليس فى العالم كله غير دولة واحدة يستخدم المواطنون فيها ما لهم من حرية مطلقة فى التجمع لأغراض السياسة ؛ وهذه الدولة هى الوحيدة فى العالم التى يمارس فيها المواطنون باستمرار فى الحياة المدنية حقهم فى حرية الاجتماع ، فاستطاعوا بذلك أن يحصلوا على جميع المزايا التى يمكن أن تقدمها لهم الحضارة عن طريق استعمالهم هذا الحق .

فمن النادر أن تقوم جمعيات مدنية فى بلاد يحظر فيها الجمعيات السياسية ، وليس من المحتمل أن يجيء ذلك نتيجة المصادفة ، بل ينبغى لنا أن نستنتج منه وجود صلة طبيعية ، وربما كانت ضرورية كذلك ، بين هذين النوعين من الجمعيات .

فقد يحدث أن يكون لبعض الناس مصلحة مشتركة فى أمر ما ، وقد يكون ذلك الأمر مشروعاً تجارياً ، أو مغامرة فى ميدان الصناعة ؛ فيجتمع هؤلاء الناس بعضهم ببعض ويتحدثون ، ثم لا يلبثون أن يألفوا مبدأ تكوين الجمعيات هذا شيئاً فشيئاً . وكلما ازداد عدد المشروعات الصغار ازداد الناس اكتساباً للقدرة على التعاون والاضطلاع معاً بالمشروعات الكبرى ، حتى ولو جاء ذلك الاكتساب على غير تفطن منهم .

وهكذا تيسر « الجماعات » المدنية السبيل إلى قيام « الجماعات » السياسية ؛ ومن جهة أخرى تقوى هذه الجماعات السياسية الجماعات التى ترمى إلى أغراض مدنية وترقيها بشكل غريب ، فيخيل لكل إنسان إذن أن فى استطاعته ، إذا اقتضى الأمر ، أن يسد بنفسه كل ما يحتاج إليه فى الحياة المدنية ؛ أما فى الحياة السياسية فليس يخطر شيء من هذا ببال أحد . فكل الشعب لديه خبرة بالحياة العامة لابد أن تمر بخواطر أفراده فكرة تكوين الجمعيات والرغبة فى التكتل . وأيا كان ذلك الفتور الطبيعى الذى قد يعوق الناس عن أن يتعاونوا ويعملوا معاً متضافرين ، فهم على استعداد دائماً لأن يجتمعوا إذا كان اجتماعهم هذا مما تقتضيه مصلحة حزب من الأحزاب . وهكذا تعمل الحياة السياسية على استمالة الناس إلى تكوين « الجمعيات » وإلى ممارستها وتعميمها ، وترغبهم فى الاتحاد ، وتعلمهم طرق الاجتماع والتكتل ؛ ولولا ذلك لظلوا يعيشون فى عزلة منفصلين بعضهم عن بعض .

فالسياسة لا تؤدى إلى جماعات كثيرة فحسب ، بل تؤدى كذلك إلى قيام جماعات

ضخام كل الضخامة. وقلما يحدث فى الحياة المدنية أن تدفع مصلحة واحدة عدداً كبيراً من الناس لأن يتضافروا ويعملوا معاً، لأن إيجاد مثل هذه المصلحة يستلزم مهارة بالغة. أما فى ميدان السياسة فالفرص كبيرة وتسنح كل يوم. هذا ولا تتجلى قيمة مبدأ حق الاجتماع إلا فى الجماعات الكبيرة وحدها دون سواها. إذ لا يستطيع المواطنون، من حيث هم أفراد ضعاف أن يتصوروا سلفاً وبشكل واضح، تلك القوة التى يكتسبونها من جراء اتحادهم بعضهم مع بعض؛ بل إن هذه القوة يجب أن تكشف لهم وتوضح حتى يدركوها حق الإدراك. ومن ثم كانت تعبئة جمهور من الناس لغرض عام، أسهل فى الغالب من جمع بضعة أشخاص لهذا الغرض نفسه. فألف مواطن لا يستطيعون أن يدركوا المصلحة التى تعود عليهم من الاجتماع بعضهم ببعض، على حين يدركها عشرات الآلاف منهم تمام الإدراك. ولا يخفى أن الناس لا يجتمعون بعضهم ببعض فى الأمور السياسية إلا من أجل القيام بمشروعات ضخمة. فهم باستخدامهم مبدأ حق الاجتماع فى الشئون العامة يتعلمون بأسلوب عملى، أن مصلحتهم أن يتعاونوا كذلك فى الأمور الأقل شأناً. فالجمعيات السياسية تجتذب عدداً من الأفراد فى وقت واحد من دوائرهم الخاصة بهم؛ ومهما فصلتهم فروق السن والعقل والثروة بعضهم عن بعض، فإنها تغريهم بالاتصال وتيسره لهم، حتى إذا ما اجتمعوا مرة اجتمعوا بعدها مرات.

ويستطيع الناس أن يشاركوا فى عدة شركات مدنية، دون أن يخاطروا بشىء مما يملكون؛ ويتجلى ذلك واضحاً فى الشركات الصناعية والتجارية. فعندما تكون خبرة الناس بشئون الجماعات قليلة ويجهلون قواعدها العامة، يخشون أن يكلفهم الحصول على الخبرة المنشودة أثماناً عالية، عندما يجتمعون بهذه الطريقة لأول مرة، فلا غرو إن آثروا أن يحرموا أنفسهم أداة فعالة من أدوات النجاح، على أن يغامروا بالتعرض لما يترتب على استخدام هذه الأداة من أخطار. ومع ذلك فإن خوفهم هذا ليقل عندما يفكرون فى الانضمام إلى جماعات سياسية، لأنه فى نظرهم أقل خطراً حيث لا يغامرون بشىء من المال. هذا، وأنهم لا يستطيعون أن يلتحقوا بهذه «الجماعات» زمناً من غير أن يتفقوا على طريقة المحافظة على النظام قائماً بين جمهور كبير من الناس، وعلى الوسائل التى تمكن لهم من التقدم فى انسجام وفى نظام، للوصول إلى تحقيق هذا الغرض نفسه. وبذلك يتعلمون أن يخضعوا إرادتهم لإرادة الجميع؛ وأن يجعلوا ما يبذلونه من جهود خاضعة للمصلحة العامة. وهذه كلها أمور لا تقل ضرورة الإلمام بها فى الجمعيات السياسية عنها فى الجمعيات المدنية؛ ومن ثم صح لنا اعتبار الجمعيات السياسية أشبه بمدارس مجانية ضخمة يلتحق بها أعضاء الشعب كى يدرسوا نظرية إدارة الجماعات.

وحتى إذا كانت الجماعات السياسية لا تساعد مباشرة على تقدم الجماعات المدنية فالقضاء على الأولى يضعف الثانية. فإذا ما عجز المواطنون عن أن يجتمعوا علناً إلا فى حالات معينة ولأغراض معينة، عدوا مثل هذه الاجتماعات غريبة نادرة الحدوث،

فلا يعودون يحفلون بها ولا حتى يفكرون فيها . أما إن رخص لهم أن يجتمعوا بحرية لأى غرض يشاءون، نظروا إلى الاجتماع العام على أنه شيء عام، وأنه بشكل ما، الوسيلة الوحيدة التى يستخدمها الناس لتحقيق ما ينشدون تحقيقه من مختلف الأغراض. وسرعان ما توقظ كل حاجة جديدة هذه الفكرة ، وعندئذ يصبح فن الاجتماع ، كما ذكرت من قبل، الفن الأساسى، مصدر كل عمل، فيدرسه الجميع ويطبقونه .

أما إذا حرمت على الناس بعض أنواع الجمعيات ، ورخص لهم بأخرى، تعذر عليهم أن يفرقوا سلفاً بين الأولى والثانية، وفى حالة الشك هذه يمتنعون عن الالتحاق بأيهما امتناعاً تاماً ، ويتكون شبه رأى عام يجعل أى جمعية، مهما كان نوعها ، عملاً جريئاً، بل تكاد تعد منشأة غير مشروعة .

فمن الخطأ إذن أن نظن أن روح التجمع إذا ما قمعت فى ناحية واحدة معينة ستظل مع ذلك نشيطة النشاط نفسه فى سائر النواحى الأخرى، وأنه إذا ما سمح للناس بأن يشتركوا معاً فى القيام بطائفة من المشروعات، حفزهم ذلك على أن يتحمسوا لكل ضروب التجمع وأقبلوا عليها كل الإقبال. فإذا سمح للمواطنين أن يتجمعوا لأغراض شتى واعتادوا هذا، فسيسارعون إلى التجمع من أجل الأمور الصغيرة، مسارعتهم إلى التجمع من أجل الشئون الكبرى العامة. أما إذا لم يسمح لهم بالتجمع إلا لأغراض صغيرة فحسب، فإنهم لا يميلون إلى مثل هذه التجمعات، ولا تكون لهم القدرة على عقدها . فمن العبث أن ندعهم أحراراً طلقاء ليستمروا فى أعمالهم وفى مشروعاتهم التجارية والصناعية الخاصة على أساس جماعى، إذ يخشى من أنهم لا يحفلون بأن يستفيدوا من الحقوق التى منحوها . فبعد أن تكون قد استنفدت قوتك فى جهود لا طائل تحتها، لمنع التجمعات المحظورة، تستولى عليك الدهشة من عجزك عن إقناع الناس بتأليف تلك الجماعات المسموح بها التى تعمل أنت على تشجيعها .

لست أقول بأن الجمعيات المدنية ستختفى من كل بلد حرم عليه عقد الاجتماعات السياسية . فالناس لا يمكنهم أن يعيشوا مجتمعين من غير تعاون على الاضطلاع بمشروعات عامة. ولكنى أقول أن الجمعيات المدنية ستكون فى مثل هذا البلد قليلة العدد دائماً، ضعيفة التخطيط، سيئة الإدارة، وأن الناس سيمتنعون عن أن يضعوا خططاً واسعة، أو أنهم سيفشلون فيها إن هم حاولوا أن ينفذوها .

وهذا بالطبع يجعلنى أرى أن حرية التجمع لأغراض سياسية لا خطر منها على الهدوء العام، كما توهم الناس. وأنها بعد أن تكون قد هزت المجتمع وقتاً ما ، قد تؤدى فى النهاية إلى تقويته وتوطيد دعائمه، هذا، ويصح لنا أن نعد الجمعيات السياسية فى البلاد الديمقراطية الأشخاص المعنوية الوحيدة القوية التى تطمح إلى تولى مناصب الحكم فى الدولة، (ذلك إن جاز لنا هذا التعبير) . ومن ثم كانت الحكومات فى عصرنا تنظر إلى مثل

هذه الجمعيات مثلما كان الملوك فى العصور الوسطى ينظرون إلى كبار أتباعهم الإقطاعيين. فقد كانوا يضمرون لهم شيئاً من الحقد والكراهية الفطرية، ويكافحونهم فى كل فرصة تتاح لهم، ولكنهم كانوا، على العكس من ذلك، يكنون الخير وحسن النية للجمعيات المدنية؛ فهم لا يلبثون أن يستكشفوا أن هذه الجمعيات بدلاً من أن توجه عقول الناس إلى الشئون العامة تبعدهم عن التفكير فيها، وأنها كلما ازدادت فى أن تشغلهم بأمور لا تتحقق إلا بتوافر الهدوء والسلام فى البلاد، عاقتهم عن القيام بأية ثورة أو انقلاب. ولكن فات هذه الحكومات أن تدرك أن الجمعيات السياسية تعاون كل المعاونة على الاستكثار من الجمعيات ذات الصبغة المدنية؛ وتعمل على تيسير قيامها، وأنها بتجنبها داء خطيراً قد حرمت نفسها علاجاً ناجعاً.

عندما نشاهد الأمريكيين ينشئون فى حرية وباستمرار جمعيات شتى تهدف إلى ترقية مبدأ سياسى، أو إلى رفع شخص معين إلى رتبة السياسة فى الشئون العامة، أو إلى انتزاع السلطة من آخر، يشق علينا أن ندرك أن أناساً مستقلين هذا الاستقلال لا يسيئون استخدام ما لديهم من الحرية باستمرار. أما إذا نظرنا إلى الشركات التجارية التى لا تحصى فى الولايات المتحدة، وأدركنا أن الأمريكيين مشغولون باستمرار بتنفيذ خطة هامة وشاقة، يمكن أن تعطل ويشيع فيها الاضطراب لحدوث أقل ثورة، أدركنا على الفور السبب فى أن شعباً منهمكاً فى أعماله وأشغاله هذا الانهماك، لا يغريه شىء بالعمل على إتعاب الدولة، أو على تعكير ذلك الأمن العام، الذى يفيد منه جميع أفراده الشىء الكبير.

فهل يكفى أن نلاحظ هذه الأشياء فرادى، كل شىء منها على حدة، أم يقتضينا الواجب أن نلحظ الصلة الخفية التى تربطها كلها بعضها ببعض؟ إن الأمريكيين على اختلاف أحوالهم، وعقولهم، وأعمارهم ليزدادون كل يوم فى تجمعاتهم السياسية ميلاً عاماً إلى تكوين الجمعيات والاستفادة منها. فهم يجتمعون معاً بأعداد كبيرة فيتحدثون، ويصغى كل منهم إلى الآخر، ويشجعون بعضهم البعض على القيام بمشروعات شتى مختلفة الأنواع، ثم هم ينقلون فيما بعد إلى الحياة المدنية الأفكار التى اكتسبوها بهذه الطريقة، ويستخدمونها فى شتى النواحى والأغراض. فمن جراء التمتع بحرية خطرة، عرف الأمريكيون فن التقليل من أخطار هذه الحرية وجعلها أقل ضرراً.

فلو أننا اخترنا لحظة معينة فى حياة أمة من الأمم، لكان من اليسير علينا أن نبرهن أن الجمعيات السياسية تعكر صفو الدولة، وتشل الإنتاج الصناعى فيها، أما إذا أخذنا حياة الشعب كلها جملة، فقد يكون من السهل أن نبرهن على أن الجمعيات السياسية تعاون على ازدهار المجتمع كله وعلى إقرار الهدوء بين مواطنيه.

سبق أن ذكرت فى الجزء الأول من هذا الكتاب: «يجب ألا نخلط أبداً بين الحرية المطلقة فى عقد الجمعيات السياسية وبين حرية الصحافة؛ فإحداهما أقل ضرورة من الأخرى وأشد منها خطراً فى الوقت نفسه. وقد يحدث أن تحصرها أمة ما فى نطاق معين،

محدود من غير أن تفقد شيئاً من سيادتها على نفسها، بل إنها قد تضطر أحياناً إلى أن تفعل ذلك لتحافظ على سيادتها قائمة » ثم بعد ذلك بقليل، قلت « لا ينكر أحد أن الحرية المطلقة للجمعيات السياسية تعد من بين سائر الحريات، الحرية التي يستغرق فيها الشعب أطول مدة ليتعلم طرق ممارستها؛ فإن هى لم تلق به بين براثن الفوضى فعلاً زادت من احتمال وقوعه فى هذه الكارثة لأنها تظل تهدده باستمرار فى كل مكان » وعلى ذلك فليس من رأيى أن الأمة تكون حرة دائماً فى أن تخول لمواطنيها الحق المطلق فى تكوين الجمعيات لأغراض سياسية؛ وإنى ليساورنى الشك فى إن كان من الصواب والحكمة، فى أى عصر وفى أى بلد، ألا نضع حدوداً تقيد حرية التجمع » .

يقولون إن الأمة لا تستطيع أن تحافظ على السلام فى البلاد، وتحمل الناس على مراعاة القوانين واحترامها. ولا هى تستطيع أن تقيم حكومة ثابتة، إن لم تحصر حق التجمع فى حدود ضيقة. إن لهذه النعم قيمتها الكبرى لا شك؛ وأستطيع أن أتصور أن الأمة لترضى بأن تفرض على نفسها قيوداً قاسية، وإن كانت مؤقتة، كى تحصل على هذه النعم، وتحافظ عليها؛ ومع ذلك فمن الخير لها أن تعرف على وجه التحديد الثمن الذى ستدفعه نظيرها. قد أفهم أنه من الخير أن تبتر ساعد رجل، إن كان فى هذا البتر إنقاذ حياته؛ ولكنه من السخرية أن يؤكد لى أحد بأن هذا الرجل سيظل مع ذلك ماهراً، كما كان قبل أن يفقد ساعده.

الفصل الثامن

الأمريكيون يقاومون الفردية بمبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح

عندما كانت هذه الدنيا فى أيدى قلة من الأفراد من ذوى الثراء الواسع والجاه العريض، كان هؤلاء الأشخاص الأغنياء الأقوياء متعلقين بفكرة سامية عن واجبات الإنسان، وكان يسرهم أن يقولوا عنه إنه لخليق به أن ينكر ذاته، وأن يعمل الخير دون أن يطمع فى ثواب، كما هو شأن الله. تلك كانت الآراء الأساسية الذائعة بين الناس فى ذاك الزمن عن الأمور الأخلاقية(١).

وإنى ليساورنى الشك فى إن كان الناس فى العصر الوسيط أكثر استمساكاً بالفضائل منهم فى غيره من العصور؛ ولكنهم كانوا يكثرون من الكلام عن جمال الفضيلة؛ أما فوائدها فلم يكونوا يتحدثون عنها إلا فى الخفاء. ولما كان الخيال لا يرتفع فى تحليقاته حتى يبلغ مدى هذه الأجواز السامية، وكانت أفكار كل امرىء متركزة فى نفسه وحده، فزع الأخلاقيون من فكرة التضحية بالذات هذه، ولم يعودوا يجرءون على طرحها على العقل البشرى واكتفوا بالبحث عما إن كانت مصلحة كل فرد من أفراد المجتمع الشخصية، فى أن يعمل لما فيه خير الجميع؛ حتى إذا ما عثروا بنقطة تلتقى فيها المصلحة الشخصية بمصلحة الجماعة، وتندمج فيها، تلهفوا على إبرازها جلية للناس. وكثرت الملاحظات التى من هذا القبيل شيئاً فشيئاً، حتى أصبح ما كان مجرد ملاحظة مفردة، مذهباً عاماً، وصار الناس يعتقدون أن الإنسان إنما يحترم نفسه، بينما يحترم بنى جنسه، وأن مصلحته الشخصية فى أن يعمل الخير للناس أجمعين(٢).

هذا، وقد سبق أن أوضحت فى مواضع عدة من هذا الكتاب الوسائل التى تمكن بها الأمريكيون فى معظم الأحوال من أن يجمعوا بين رفاهيتهم الشخصية ورفاهية سائر

---

(١) مَنْ هؤلاء الذين يشير إليهم المؤلف يا ترى؟ لعله يقصد جماعة الرواقيين من الفلاسفة أمثال الإمبراطور الرومانى ماركوس أوريليوس (١٢١ – ١٨٠ ق.م.).

(٢) لاشك فى أن المؤلف قد اطلع على كتابات سان بيير **l'abbé de Saint Piérre** رائد من نادوا بالسلام الدائم فى العالم، والذى كان يضع فى رأس كل خطاب من خطاباته « الجنة لمن يفعل الخير ».

إخوانهم المواطنين؛ أما ما أهدف إليه هنا فشرح تلك القاعدة العامة التى يسرت لهم أن يتوصلوا إلى ذلك . إنا لا نكاد نجد أحداً فى الولايات المتحدة يتحدث عن جمال الفضيلة، ولكن الأمريكيين يعتقدون مع ذلك أن الفضيلة شىء نافع، ويدللون على نفعها كل يوم؛ فالأخلاقيون عندهم لا يعترفون بأنه يجب على الناس أن يضحوا بأنفسهم فى سبيل بنى جنسهم لأنه من النبل أن يقوم الإنسان بمثل هذه التضحية، ولكنهم يؤكدون لنا فى جرأة أن مثل هذه التضحيات لازمة لمن يفرضونها على أنفسهم لزومها لمن تبذل فى سبيلهم.

فقد أدركوا أن فى بلادهم وعصرهم قوة لا قبل لأحد بمقاومتها جعلت كلاً منهم يفكر فى نفسه وفى مصلحته أولاً . وإن فقدوا كل أمل فى وقف هذه القوة عن عملها هذا نقلوا تفكيرهم شطر توجيهها . فهم لا ينكرون أن لكل إنسان الحق فى أن يعنى بمصالحه الشخصية، ولكنهم يحاولون أن يبرهنوا لنا أن مصلحة كل إنسان تقتضيه أن يتحلى بالفضيلة فيكون أميناً مخلصاً . هذا، ولست أنوى الدخول هنا فى الأسباب التى يدلون بها لأن ذلك يعدنى عن موضوعى، وحسبى أن أقول إنهم أقنعوا مواطنيهم بذلك .

قال مونتانى Montaigne[1] من زمن طويل « إن لم أسلك الطريق المستقيم من أجل استقامته فقد وجب على أن أسلكه لأن الخبرة علمتنى انه سيكون فى النهاية خير الطرق وأفيدها » . فليس مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح بالأمر الجديد، ولكنه أصبح عند الأمريكيين فى عصرنا أمراً مقبولاً يرضونه أجمعين، فذاع بينهم كل الذيوع . فلا غرو أن وجدناه بارزاً فى كل ما يصدر عنهم من أفعال، وصرنا نلحظه فى كل ما يتلفظون به من أقوال . وكثيراً ما يؤكده الفقير بقدر ما يؤكده الغنى . أما فى أوربا فمبدأ المصلحة الشخصية هذا أغلظ وأخشن مما هو فى أمريكا، ولكنه فى الوقت نفسه أقل انتشاراً، والناس فيها أقل صراحة فى اعترافهم به . وما زال الناس فى فرنسا يتظاهرون باستمرار بأنهم ينكرون ذواتهم إنكاراً عظيماً حتى لم يعودوا يشعرون به فى الواقع .

وعلى النقيض من ذلك نجد الأمريكيين مغرمين بتأويل معظم أفعالهم على أساس من مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح، فيوضحون لنا فى سرور واغتباط أن نظرتهم إلى مصلحتهم الشخصية هذه نظرة مستنيرة تدفعهم باستمرار إلى التعاون بعضهم مع بعض، كما تدعوهم إلى التضحية راضين مختارين بجزء من وقتهم ومن أموالهم فى سبيل مصلحة الدولة . إنهم من هذه الوجهة يظلمون أنفسهم على ما أرى . فالناس فى الولايات المتحدة شأنهم شأن غيرهم فى البلاد الأخرى يبدو أنهم يستسلمون للدوافع الفطرية التلقائية، ولكن الأمريكيين يندر أن يسلموا بأنهم يخضعون للعواطف التى من هذا القبيل، بل يحرصون على أن يكرموا فلسفتهم هذه أكثر ما يكرمون أنفسهم .

---

(١) مونتانى : ميشيل إكويم الكونت دو مونتانى (١٥٣٣ – ١٥٩٢) أديب فرنسى عاش أكثر حياته فى مدينة بوردو؛ وعنى بكتابة المقالات، واهتم فى كثير منها بالنواحى الأخلاقية . وتقوم شهرته على مجموعة مقالاته هذه التى عالج فيها موضوعات شتى .

وربما كان الأحرى بى أن أقف هنا ، ولا أبدى رأيى فيما قد ذكرت توا ، فأحكم له أو عليه ؛ لأن صعوبة الموضوع الكبيرة تنهض عذراً لى ، ومع ذلك فلن أستغل هذه الصعوبة ، بل أوثر أن أمكن القارىء من أن يدرك غرضى الذى أرمى إليه ، إدراكاً واضحاً ، ومن أن يرفض مسايرتى فى رأيى هذا ، على أن أتركه معلقاً .

فمبدأ المصلحة الشخصية هذا ، بصورته الصحيحة ، ليس بالمبدأ السامى ولكنه مبدأ واضح وأكيد ؛ فهو لا يهدف إلى أغراض عظيمة ، ولكنه يبلغ فى سهولة كل ما يهدف إليه ؛ وفهم هذا المبدأ ميسور ؛ فهو فى متناول إدراك الناس كلهم على اختلاف قدراتهم ؛ فلا غرو أن استطاع كل امرىء أن يأخذ به ويحافظ عليه فى غير مشقة . فمن أجل اتفاقه الرائع مع الضعف البشرى استطاع أن يسيطر على الناس سيطرة كبيرة فى يسر وسهولة ، وليست سيطرته هذه بالموافقة العابرة ، مادام يكف مصلحة شخصية بأخرى مثلها ، ويستخدم فى توجيه لشهوات الناس نفس الحوافز التى تستثيرها وتحركها .

لا يؤدى هذا المبدأ إلى القيام بتضحيات كبيرة ، ولكنه يوحى ببذل تضحيات يومية صغيرة ؛ فهو غير كاف وحده ليجعل الإنسان فاضلاً ، ولكنه يدرب جمهوراً كبيراً من المواطنين على مراعاة عادات الاعتدال ، والنظام ، وبعد النظر وضبط النفس . فإن كان لا يؤدى إلى الفضيلة مباشرة عن طريق الإرادة ، فإنه يقرب الناس منها عن طريق توجيه عاداتهم بصورة غير محسوسة . فإن سيطر هذا المبدأ (مبدأ المنفعة الشخصية) على العالم الأخلاق كله ، أصبحت الفضائل الكبرى غير العادية نادرة ، ما فى ذلك شك . ولكننى أرى ، أن ضروب الفساد والانحرافات الكبيرة سيقل شيوعها بين الناس . فإن كان هذا المبدأ يمنع عدداً كبيراً من الناس من أن يسموا على مستوى البشر علواً كبيراً ، فإنه يحول بين عدد كبير من الذين يهبطون دون هذا المستوى ، وبين أن يظلوا فى غيهم سادرين ، فإن أنا نظرت إلى هذا المبدأ من حيث بعض الأفراد ، وجدته يهوى بهم إلى دون المستوى المعهود ؛ أما إذا نظرت إلى البشر جملة فإنه يسمو بهم عنه .

لست أخشى أن أقرر أن مبدأ المصلحة الشخصية هذا يبدو لى فى الجملة ، أصلح النظريات الفلسفية كلها لاحتياجات أهل العصر ؛ فهو ضمانهم الرئيسى الباق لهم ضد أنفسهم ، وعلى هذا وجب أن تتجه إليه بحوث الأخلاقيين فى عصرنا ؛ وحتى إن رأوه قاصراً أو ناقصاً فإنه يجب أن يتبع على أساس أنه ضرورة .

فليست الأنانية فى فرنسا أشد منها فى أمريكا ؛ فالفرق الوحيد بينهما أنها مستنيرة فى أمريكا ، وليست كذلك فى فرنسا . فكل أمريكى يعرف متى يضحى بشىء من مصالحه الخاصة فى سبيل إنقاذ سائرها . أما الفرنسيون فيبغون أن ينقذوا كل شىء ، وكثيراً ما يفقدون بذلك كل شىء . فكل امرىء حولى يبدو أنه عقد عزمه على أن يعلم معاصريه بلسانه ، وبقدرته ؛ أن كل ما هو نافع لا يمكن أن يكون خطأ ألبتة . أليس فينا رجل رشيد يضطلع بتفهيم الناس أن ما هو صواب وحق يصح أن يكون نافعاً ؟

ليس فى العالم قوة تستطيع أن تمنع المساواة المتزايدة فى الأحوال الاجتماعية، من أن تدفع العقل البشرى إلى السعى وراء ما هو نافع، ولا أن تمنع كل عضو من أعضاء المجتمع من أن يهتم بشئون نفسه، ومن ثم وجب أن نتوقع أن تصبح المصلحة الشخصية أكثر مما كانت فى أى وقت من الأوقات الحافز الرئيسى لأفعال الإنسان وسلوكه إن لم تصبح حافزها الأوحد، ومع ذلك فقد بقى علينا أن نرى الطريقة التى يستطيع بها كل إنسان أن يعرف مصلحته الشخصية، فإن كان أعضاء مجتمع ما، يصبحون أكثر جهلا وغلظة كلما ازدادوا مساواة فى أحوالهم الاجتماعية، فمن العسير علينا أن نتكهن بمدى الإفراط الأخرق الذى ستدفعهم إليه أنانيتهم. هذا، وإن أحداً لا يستطيع أن يقول سلفاً، أى عار، وأى بؤس، سيجرونه على أنفسهم مخافة أن يضطروا إلى التضحية بشىء من رفاهيتهم فى سبيل بنى جنسهم.

لا أعتقد أن مبدأ المصلحة الشخصية بالشكل الذى تعرفه أمريكا، أمر واضح كل الوضوح من كل نواحيه، ولكنه مع ذلك يتضمن طائفة كبيرة من الحقائق واضحة جلية، حتى لا يسع الناس إلا أن يدركوها لو أنهم كانوا متعلمين، فعلينا أن ننشر التعليم إذن بين الناس على كل حال. فعصر التضحية بالذات والأخذ بالفضائل التى تعد نزوعات فطرية يمر بسرعة، على حين أن العصر الذى لا تستطيع فيه الحرية ولا السلام العام، ولا النظام الاجتماعى نفسه أن تقوم وتستقر من غير تربية وتعليم، قد أخذ يقترب منا حثيثاً.

الفصـــل التاسع

الأمريكيون يطبقون مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح على الشئون الدينية

إن كان مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح لا ينظر إلا إلى هذا العالم الحاضر لكان مبدأ ناقصاً، فثم تضحيات كثيرة لا تجد ثوابها إلا فى عالم آخر غير هذا العالم، وأيًا كانت تلك المهارة العقلية التى تتجلى فى التدليل على فائدة الفضيلة، فليس من السهولة فى شىء أن تحمل امرءاً، لا يخطر بباله أنه سيموت يوماً ما، على أن يحيا حياة مستقيمة صالحة.

ومن ثم كان لزاماً علينا أن نستوثق من إمكان التوفيق بين مبدأ المصلحة الشخصية هذا وبين المعتقدات الدينية. فالفلاسفة الذين ينشدون هذا النظام الأخلاقى يقولون لنا أن السعادة فى هذه الدنيا تقتضى المرء أن يراقب شهواته، ويكف نفسه عن الإفراط فيها، وأن السعادة الدائمة لا تدرك إلا بالنزول عن آلاف من المتع العابرة، وأن الإنسان يجب أن ينتصر دائماً فى جهاده ضد نفسه لكى يحصل على ما فيه منفعته الخاصة، وكذلك كان مؤسسو الديانات الكبرى يقولون بمثل هذا القول عينه، والطريق الذى يشيرون به على الإنسان أن يسلكه هو الطريق عينه الذى يشير به هؤلاء الفلاسفة إلا أن الهدف النهائى فيه أبعد مدى. فبدلاً من أن يجعلوا ثواب الإنسان على ما يبذله من التضحيات المفروضة عليه، فى هذه الدنيا وحدها، جعلوه فى الآخرة.

ومع ذلك فلست أرى أن جميع الذين يمارسون الفضيلة مدفوعون إليها بحوافز دينية لا يمارسونها إلا بأمل الحصول على الثواب، فقد صادفت مسيحيين غيورين ينسون أنفسهم باستمرار، كى يعملوا بمزيد من الحماسة على إسعاد بنى جنسهم؛ وسمعتهم يصرحون أن كل ما فعلوه لم يكن له من غرض إلا الحصول على الثواب فى الآخرة، ولا يسعنى إلا أن أظن أنهم إنما يخادعون أنفسهم ويسيئون إليها، إنى لأحترمهم احتراماً عظيماً لدرجة لا أستطيع معها أن أصدقهم فيما يقولون.

حقاً أن المسيحية تقول بأن الإنسان يجب أن يؤثر جاره على نفسه كى يحظى بالنعيم فى الآخرة، ولكن المسيحية تقول أيضاً بأن الإنسان يجب أن يكون نافعاً لبنى جنسه محبة منه فى الله، وهو قول قدسى سام حقاً. فالإنسان يبحث بعقله عن معرفة ما يرضى الله فيدرك أن

النظام هو سنة الخالق، وبذا يعمل جهده طواعية فى السير على هذه السنة الكبرى. فبينما هو يضحى بمصالحه الشخصية فى سبيل هذا النظام الكامل الشامل للخليقة كلها فإنه لا ينتظر جزاء سوى الاستمتاع بالتفكير فيه.

لست أومن بأن المصلحة الشخصية هي الحافز الأوحد الذى يحرك المتدينين. وإن كنت أعتقد أن المصلحة الشخصية هى الوسيلة الكبرى التى تصطنعها الأديان ذاتها كى تحكم بها الناس وتوجههم إلى سلوك الطريق المستقيم، ولا يخامرنى أى شك فى أنها تصل بهذه الوسيلة إلى قلوب الجماهير، وتحظى بالقبول لديهم. أنا لا أدرك بشكل واضح السبب فى أن مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح هذا يؤدى إلى تقويض معتقدات الناس الدينية، وأنه لأسهل من ذلك علىَّ، أن أبين السبب فى أنه يقويها فيهم ويقربهم منها. فلنفرض أن الحصول على السعادة فى هذه الدنيا يقتضى الإنسان أن يعارض غرائزه فى جميع الأحوال، وأن لا يعمل فى هذه الحياة عملاً ما إلا عن قصد وبعد تدبير.. فبدلاً من أن يندفع بشكل أعمى وراء رغائبه الأولية، يكون قد تعلم فن مقاومتها وعود نفسه أن يضحى فى سهولة بمسراته العاجلة فى سبيل مصلحة حياته الدائمة كلها. فإن كان مثل هذا الرجل يؤمن بالدين الذى يدين به حقاً فإنه لا يكلفه الخضوع لما يفرضه عليه من قيود إلا قليلاً. فالعقل ذاته يشير عليه بالطاعة والإذعان، والعادة قد أعدته للصبر على تلك القيود. فإن خامرته الشكوك فيما يتعلق بالموضوع الذى علق عليه آماله، فإنه لن يسمح لهذه الشكوك أن تقف مع ذلك فى سبيله، وسيقرر أنه من الحكمة أن يخاطر ببعض المناعم الدنيوية كى يحتفظ بحقه فى ميراثه العظيم الذى وعد به فى الآخرة، قال بسكال: لأن يكون المرء مخطئاً فى اعتقاده أن الدين المسيحى حق ليس خسارة كبيرة لأحد. ولكن ما أفظع أن يكون الخطأ فى اعتقاده أنه دين كاذب.

فلا يبدى الأمريكيون ذلك النوع الفظيع من عدم الاكتراث بشئون الحياة الأخرى، ولا هم يصطنعون شيئاً من تلك الكبرياء الصبيانية فى استهتارهم بالأخطار التى يرجون أن ينجوا من شرورها، ومن ثم كانوا يعترفون بإيمانهم بدينهم من غير أن يستشعروا أى خجل أو أى ضعف من جراء هذا الاعتراف، بل إنا لنجدهم حتى فى شدة غيرتهم ليبدون شيئاً هادئاً هدوءاً يجل عن الوصف، ومنظماً كل التنظيم ومقصوداً كل القصد، حتى لنكاد نتصور أن العقل، لا القلب، هو الذى حدا بهم إلى المجىء إلى المذبح (المحراب).

فالأمريكيون لا يتبعون دينهم بدافع من المصلحة الشخصية فحسب، بل كثيراً ما يجعلون المصالح التى تحفزهم إلى اتباعه من مصالح هذه الدنيا. لا يخفى أن القسس فى العصر الوسيط لم يكونوا يتحدثون إلى الناس إلا عن الحياة الأخرى، ولا يهتمون بأن يبرهنوا لهم أن المسيحى المخلص لدينه يمكن أن يكون سعيداً فى هذه الدنيا. ولكن الوعاظ الأمريكيين يشيرون دائماً إلى شئون هذه الدنيا، ولا يباعدون اهتمامهم عنها إلا بكل مشقة، فكى يصلوا إلى قلوب سامعيهم دأبوا على أن يوضحوا لهم أن المعتقدات الدينية تعاون على الحرية والاطمئنان العام، وكثيراً ما يكون من الصعوبة بمكان أن نعرف من مواعظهم إن كان الغرض الرئيسى من الدين الحصول على السعادة الأبدية فى الآخرة أو الاستمتاع بالسعادة فى هذه الدنيا.

الفصــل العـاشر

ميل الأمريكيين إلى الرفاهية المادية

ليست شهوة الأمريكيين إلى إرضاء الرفاهية المادية أمراً مقصوراً دائماً على فئة أو طبقة معينة، ولكنه أمر عام فيهم، فإن كانوا لايشعرون به جميعاً بطريقة واحدة، فهم يشعرون به بشكل ما، فالحرص على إرضاء أدنى مطالب الجسد وتوفير حتى أدنى وسائل الراحة فى هذه الدنيا يشغل عقول الأمريكيين كافة، وثم شيء من هذا القبيل يتجلى فى أوربا ويتزايد فيها باستمرار، فمن الأسباب التى تؤدى إلى هذه النتائج المتشابهة فى كل من الدنيا القديمة والدنيا الجديدة ما هو متصل بالموضوع الذى نحن بصدده هنا، فجدير بنا أن ندرس هذه الأسباب.

لما كانت الأموال ثابتة فى الأسر يتوارثها الأبناء عن الآباء، صار عدد كبير من الناس يستمتعون بمباهج الحياة من غير أن يشعروا بميل خاص إلى هذه المباهج يعدونه مقصوراً عليهم وحدهم دون غيرهم، فقلب الإنسان لاينشغل بملكيته بشيء قيم لاينازعه فيه أحد، بقدر ما ينشغل برغبته فى حيازته. (وهى رغبة لم تجد ما يرضيها بعدُ كل الرضى) وبالخوف الدائم من أن يزول عنه، فالأغنياء فى الجماعات الأرستقراطية لايساورهم أى خوف من تغير حالهم التى هم عليها، لأنهم لم يخبروا أية حالة غيرها، فيندر أن يمر وجود مثل تلك الأحوال بخواطرهم، وليست وسائل الراحة فى الحياة الدنيا هى الغرض من الحياة، فهى لاتعدو أن تكون طريقة من طرق العيش ليس إلا؛ وهم ينظرون إليها كما ينظرون إلى الوجود نفسه، يستمتعون به من غير أن يفكروا فيه، وعندما يكون الميل الطبيعى الذى يستشعره الناس جميعاً بشأن المعيشة الهنية، قد وجد بذلك ما يرضيه فى غير مشقة، وفى غير خوف، اتجهت قدراتهم العقلية اتجاهاً آخر – إلى مشروعات أشق وأسمى تستثير عقولهم وتستغرق انتباههم.

ومن ثم كان الأرستقراطيون كثيراً ما يبدون، وهم وسط هذه المتع الحسية، احتقاراً لها مصحوباً بشيء من الاستعلاء، ويظهرون قوة عجيبة للاحتمال والصبر إذا ما حرموها. فجميع الانقلابات التى هزت الأرستقراطية أو قضت عليها كشفت عن السهولة التى يستغنى بها هؤلاء الناس الذين ألفوا الاستمتاع بالكماليات الزائدة على الحاجة – عن

الضروريات نفسها، على حين أن الذين كدحوا وجاهدوا فى سبيل الكفاح من أجل العيش، لايكادون يجدون ما يمسك عليهم أرماقهم إذا ما فقدوا هذا الكفاف .

فإن انتقلنا من الطبقات العليا ونظرنا إلى الطبقات الدنيا وجدنا نتائج شبيهة نشأت عن أسباب مضادة لتلك الأسباب، ففي الأمة التي تسودها أرستقراطية تجعل المجتمع فيها جامداً، نجد الشعب يعتاد الفقر فى النهاية كما يعتاد الأغنياء الغنى والرخاء، ولا يساور الأغنياء أى قلق بشأن راحتهم المادية لأنهم يستمتعون بها من غير جهد بذلوه من أجلها، على حين لايفكر الفقراء فى أشياء غلب عليهم اليأس من الحصول عليها، ولا يكادون يعلمون عنها شيئاً يكفى لحملهم على الرغبة فيها، فخيال الفقراء الذين فى أمثال هذه الجماعات يندفع وراء تصور دنيا أخرى؛ فأنواع البؤس التى فى الحياة الواقعية تحدق بخيالهم ولكنهم يهربون منها وينطلقون يسعون وراء الملذات فيما وراءها بكثير .

وعلى العكس من ذلك إذا ما ألغيت الفروق والميزات الاجتماعية بإلغاء الرتب والطبقات، وإذا ما قسمت الأملاك الموروثة، وانتشرت الحرية والتعليم كل انتشار - فعندئذ تراود الرغبة فى الحصول على وسائل الراحة والمتعة فى هذه الحياة - تراود خيال الفقراء، ويستولى الفزع من فقدانها على أخيلة الأغنياء، ثم تبرز عدة ثروات ضئيلة، لأصحاب نصيب كاف من المتع الحسية، ييسر قيام ميل فيهم إلى مثل هذه المتع، ولكنه نصيب لايكفى لإرضاء هذا الميل، فهم لايستطيعون أبداً أن يحصلوا عليها من غير مجهود يبذلونه فيها، ذلك إلى أنهم لاينهمكون فيها من غير خوف يساورهم ويقض مضاجعهم، فلا غرو أن كانوا يبذلون دائماً كل جهد فى السعى وراء هذه المتع أو الاحتفاظ بها وهى متع رائعة ولكنها ناقصة تنفلت منهم باستمرار .

فإن أنا أردت أن أبحث عن أهم شهوة طبيعية فى الناس الذين يستثير خمول أصلهم أو قلة حظهم، نشاطهم أو يحد منه، لما وجدت شهوة أنسب بأحوالهم من حب الرخاء المادى؛ فالميل إلى إرضاء مطالب الجسد المادية هذا، شهوة من شهوات الطبقات الوسطى تنمو وتنتشر مع هذه الطبقات التى يصعد منها هذا الميل حتى يصل إلى طبقات المجتمع العليا .. ويهبط كذلك حتى ينفذ إلى كتلة الشعب كله .

لم يحدث أنى صادفت فى أمريكا مواطناً واحداً بلغ به الفقر مبلغاً يمنعه من أن يلقى نظرة كلها أمل أو كلها حسد على ما يستمتع به الأغنياء من متع ومسرات، ولا من لم يمتلك سلفاً فى تخيلاته وأحلامه كل تلك الخيرات والنعم التى ما زالت الأقدار تصر فى عناد على حرمانه إياها .

هذا، ومن جهة أخرى لم أشاهد بين الأغنياء من أهالى الولايات المتحدة، شيئاً من ذلك الاحتقار المستعلى للمتع الحسية الذى نجده أحياناً فى أكثر الأرستقراطيين ثراء، وأشدهم انحلالاً خلقياً. فأغلب هؤلاء الأثرياء كانوا فقراء يوماً ما، وشعروا بلذعة الحاجة

ومرارة الفقر، وظلوا طويلاً ضحية لسوء الحظ ونكد الأيام، أما بعد أن تحقق لهم الفوز فقد ظلت تلك الشهوات التى رافقتهم فى صراع مع الفقر، باقية، فكأنى بعقولهم قد ثملت بتلك المتع الصغيرة التى ظلوا يسعون وراءها أربعين عاماً أو تزيد.

وليس معنى ذلك أن فى الولايات المتحدة، كما هو الشأن فى غيرها من البلاد، عدداً كبيراً من الأغنياء قد أصبحوا بحصولهم على أملاكهم عن طريق الإرث، يملكون ثروة لم يبذلوا فيها أى جهد، ولم يكسبوها بعرق جبينهم؛ فحتى هؤلاء الناس ليسوا أقل تعلقاً بمسرات الحياة المادية. لقد أصبح الميل إلى الرفاهية المادية غرام الأمة الغالب عليها، وصار تيار العواطف البشرية العظيم يجرى فى هذا الاتجاه ويجرف معه كل شيء يصادفه فى طريقه.

الفصل الحادى عشر

ما يترتب على الغرام بالمتع الحسية من آثار خاصة فى البلاد الديمقراطية

قد يتوه القارىء مما ذكرناه توا أن غرام الأمريكيين بالمتع الحسية، يجب أن يدفعهم باستمرار إلى الانحراف عن جادة الأخلاق الكريمة، ويعكر صفو الأسر، ويهدد سلامة المجتمع كله فى جملته. ولكن الأمر ليس كذلك، فالغرام بالمتع الحسية هذا، يؤدى فى البلاد الديمقراطية إلى نتائج مختلفة كل الاختلاف عما يؤدى إليها فى الأمم الأرستقراطية.

قد يحدث فى بعض الأحيان أن يزل الأرستقراطيون شيئاً فشيئاً، وينهمكون فى الملذات الحسية وحدها، بعد ما يكونون قد ملوا الاشتغال بالشئون العامة، وقد فاضت جيوبهم بالأموال، وصاروا يعيشون وسط معتقدات دينية منهارة، وفى دولة آخذة فى التدهور. أما فى الأوقات الأخرى، فقوة الملك[1] أو ضعف الشعب، تضطر النبلاء من غير أن تجردهم من أملاكهم وثرواتهم، إلى أن يقفوا بمنأى عن إدارة الشئون العامة، وعندما يكون الطريق إلى الاشتغال بالمشروعات الجسام مغلقاً فى وجوههم، نجدهم يستسلمون إلى رغباتهم المضطربة –فينهمكون إلى الأذقان فى الملذات الحسية لينسوا فيها ما كان لهم من أمجاد سالفة.

وهكذا عندما يتجه أعضاء هيئة أرستقراطية إلى السعى وراء المتع الحسية، فإنهم يوجهون إلى هذه الغاية كل ما كسبوه من همة ونشاط فى أثناء خبرتهم الطويلة بالقوة والسلطان. وأمثالهم لا يقنعون بالسعى وراء توفير وسائل الراحة، فلا يرضون إلا بتلك الدعارة الحمراء وذلك الفساد البراق؛ فهم يعبدون الملذات الحسية بشكل باهر، حتى لكأنهم يتبارون فى التفنن فى إفساد طبائعهم الإنسانية، وكلما كانت الأرستقراطية قوية ذائعة الصيت تستمتع بحرية واسعة، كانت أشد دعارة وفجراً؛ ومهما كانت فضائلهم السابقة متألقة، لا يسعنى إلا أن أبشر هذه الأرستقراطية بأن لن يفوقها شيء سوى فخامة تلك الرذائل.

---

(١) لعل المؤلف يشير هنا إلى ريشلو الوزير الفرنسي (١٥٨٥ – ١٦٤٢) الذى ظل يعمل باستمرار على إبعاد النبلاء الفرنسيين عن مراكز الحكم والسلطة.

إن هذا الميل إلى المتع الحسية لا يؤدى بالشعب الديمقراطى إلى مثل هذا الإفراط، فمحبة الرفاهية تتجلى هنا فى جميع الناس فى صورة شهوة عارمة صامدة، وإن كانت محدودة المدى. فليس الأمر عندهم أمر إنشاء قصور شامخة، وتسخير الطبيعة، أو محاكاتها، ولا التنقيب فى أرجاء الدنيا كلها حباً فى إرضاء شهوة رجل واحد؛ ولكنه أمر إضافة بضعة أمتار من الأرض إلى حقل، وغرس بضع أشجار من الفاكهة فى بستان، وتوسيع مسكن، والعمل الدائب على جعل المعيشة أرخى وأروح للنفس، وأكثر ملاءمة لها، وتحاشى المتاعب، وتوفير أدنى الحاجات فى غير مشقة، وبتكاليف لا تذكر. وتلك كلها أغراض توافه، لا شك، ومع ذلك فالنفس البشرية تتشبث بها وتعنى باستمرار، حتى لتحجب عنها أمور سائر العالم، بل وقد تحول بينها وبين السماء.

هذا، ولعل قائلاً يقول إن ذلك لا يصدق إلا على أفراد المجتمع المتوسطى الحال، أما الأثرياء فيبدون ميولاً شبيهة بما كان لهم فى العصور الأرستقراطية، ولكنى لا أستسيغ هذا الرأى، فمن حيث غرام الناس بالمتع الحسية، فميول الأثرياء فى البلاد الديمقراطية لا تختلف فى كثير عن ميول سائر أفراد الشعب، فهم إما يشاركونهم فيها فعلاً، لأنهم منه نبتوا، أو لأنهم يعدونه واجباً عليهم أن يذعنوا لها. فاتهام الناس بالملذات الحسية فى المجتمع الديمقراطى يتخذ صورة معتدلة هادئة يتحتم على الجميع أن يراعوها، فمن الصعب أن يشذ المرء منهم عن القاعدة العامة فى رذائله صعوبة شذوذه عنها فى فضائله، ومن ثم عنى الأغنياء فى الأمم الديمقراطية بسد احتياجاتهم البسيطة أكثر مما يعنون بإشباع ملذاتهم غير العادية، وبذلك يرضون طائفة من رغباتهم الصغيرة من غير أن ينهمكوا فى إرضاء أية شهوة كبيرة شاذة عن المألوف. وهذا ما يجعلهم ضعفاء مترهلين أكثر مما يجعلهم فجاراً داعرين.

وهذا الميل الخاص إلى المتع الحسية الذى يتجلى فى أهل العصور الديمقراطية ليس ضد النظام العام فى شىء، بل إنه ليقتضى توافر هذا النظام حتى يتسنى له أن يتحقق فعلاً؛ ولا هو يناقض الأخلاق العامة، لأن الأخلاق الطيبة تعاون على مراعاة استقرار الهدوء العام، وعلى ازدهار الصناعة والتجارة، هذا، وكثيراً ما يتحد هذا الميل مع نوع من الأخلاق الدينية. فكل الناس يودون أن يحصلوا على أكبر نصيب يستطيعون الحصول عليه من هذه الدنيا دون أن يخاطروا بنصيبهم من النعيم فى الآخرة، فثم ملذات حسية لا يتسنى للمرء أن ينهمك فيها من غير أن يتورط فى جريمة ما، ولذلك فهو يحرص كل الحرص على تجنبها، على حين أن ثمة أخرى لا يحرمها الدين وتقرها الأخلاق؛ فإلى هذه المتع يتجه القلب والخيال، وتتجه الحياة نفسها فى غير تحفظ، حتى أن الناس فى انهماكهم فى السعى وراءها قد يغفلون عما فى متناول أيديهم من مقتنيات ثمينة تعد قوام مجد البشر وعظمتهم.

ليس ما أنعيه على مبدأ المساواة أنه يفضى بالناس إلى السعى وراء المتع المحرمة، بل ما أنعيه عليه أنه يستنفد كل جهودهم ويحصرها فى السعى وراء الحصول على تلك المتع الحلال، وبذلك ينشأ فى العالم نوع من المادية الشريفة، التى لا تفسد الروح وإن كانت تضعفها، وتعمل فى صمت وسكون على استنفاد مصادر نشاطها.

الفصل الثانى عشر

من الأمريكيين من يسرفون فى التعصب للناحية الروحية

على الرغم من أن الرغبة فى الحصول على ما فى هذه الدنيا من طيبات وخيرات، تعد غرام الشعب الأمريكى المسيطر عليه، فثم فترات قصار تبدو فيها نفوس الأمريكيين وكأنها قد تخلصت بغتة من قيود المادة التى تكبلها، واندفعت تحلق فى السماء – فكثيراً ما يصادف المرء فى ولايات الاتحاد كلها – ولا سيما فى تلك التى فى أقاصى الغرب القليل السكان، يصادف وعاظاً متجولين يدعون الناس إلى طاعة الله، فقد نرى أسرات بأكملها وشيوخاً، ونساءً وأطفالاً يجتازون الممرات الوعرة، ويعبرون القفار غير المطروقة، ويقطعون المسافات الشاسعة كي يشهدوا اجتماعاً عقد فى معسكر، حيث يستمعون إلى ما يلقى فيها من المواعظ والخطب، ويقضون عدة أيام وليال ينسون فيها هموم الأعمال، بل ومطالب الجسم الملحة نفسها .

وقد يصادف المرء فى أرجاء متفرقة فى أمريكا أناساً تشبعوا بروحانية مسرفة، وعارمة أحيانا، لا نكاد نجد لها مثيلاً فى أوربا، وقد تظهر الفينة بعد الفينة طوائف من الناس غريبة كل الغرابة، تحاول كل طائفة منها أن تشق لها طريقاً جديدة إلى سعادة الآخرة ونعيمها، فالجنون الدينى منتشر فى الولايات المتحدة أيما انتشار .

ومع ذلك يجب ألا تستثير فينا هذه الحقائق أية دهشة، فليس الإنسان هو الذى غرس فى نفسه محبة اللانهائى والميل إلى ما هو خالد لا يفنى . وليست هذه الميول السامية من ولائد إرادته المتقلبة، ولكن جذورها الراسخة متأصلة فى طبيعة الإنسان؛ ووجودها باق على الرغم مما قد يبذله من جهود ضدها، حقاً إنه قد يستطيع أن يعوقها ويقاومها، ولكنه لا يستطيع أن يقضى عليها بحال من الأحوال .

فللروح مطالب يجب أن تقضى لها، وأيا كانت الجهود التى تبذل للانحراف بالروح عن غاياتها فإنها لا تلبث أن يصيبها الملل، وتصبح قلقة مضطربة وسط المسرات الحسية، فلو كانت مواهب الكثرة العظمى من الناس موجهة نحو السعى وراء الأمور المادية وحدها دون

غيرها ، لصح لنا أن نتوقع حدوث رد فعل عجيب فى نفوس بعض الناس[١] فتهيم أحراراً فى عالم الروح مخافة أن تظل مقيدة بأغلال الجسم ومعتقلة فى سجنه الضيق .

فليس عجيباً إذن أن يقوم وسط جماعة تتجه أفكارها نحو العناية بشئون هذه الدنيا ، بضعة أفراد يتجهون نحو السماء وحدها ، وإنى ليدهشنى أن كان التصوف لا يتقدم فى هذا فى وقت قريب فى أمة كلها عمل على زيادة رفاهيتها وسعادتها فى هذه الدنيا .

قيل إن صحارى طيبة الموحشة ، كانت حافلة بجماعات ممن اضطهدهم الأباطرة ، وأفزعتهم مذابح الملاعب (السرك) ، ولكنى أرى أن السبب فى ذلك يعود إلى ترف روما ، وإلى فلسفة اليونان الأبيقورية .

فإن لم تكن أحوال الأمريكيين الاجتماعية وظروفهم وقوانينهم الحالية ، قد قصرت عقولهم كل القصر على الاتجاه إلى السعادة فى هذه الدنيا ، لكان من المحتمل أن يكونوا أكثر تحفظاً وأعظم خبرة كلما اتجه انتباههم إلى هذه الأمور غير المادية ، ولكان من الجائز أن يكبحوا أنفسهم فى غير مشقة ، ولكنهم مع ذلك يشعرون بأنهم سجناء فى نطاق معين ، قد لا يسمح لهم باجتيازه ، وإن حدث أن اجتازوه لم تعرف عقولهم أين تقف وتثبت بل كثيراً ما يندفعون طلقاء إلى ما وراء المعقول الذى تقره الفطرة السليمة .

---

(١) يشير المؤلف هنا إلى ما انتشر فى العصور الأولى للمسيحية ، من الرهبنة والانقطاع عن الناس وعن الدنيا ، والاعتكاف فى الأديرة والصوامع لعبادة الله . والمعروف أن المصريين المسيحيين كانوا أول من ترهب فى البرارى الموحشة ، ثم تبعهم فى ذلك غيرهم من مسيحيى الشرق والغرب .

الفصل الثالث عشر

الأمريكيون قلقون
على الرغم مما هم فيه من ازدهار

لايعدم المرء أن يصادف فى بعض نواح قصية فى الدنيا القديمة ، أقاليم صغيرة كأنها نسيت فى زحمة الضجيج العالمى ، فظلت جامدة ، على حين يتحرك كل شيء حولها . وتعيش الجمهرة الكبرى من سكان هذه الأقاليم فى فقر مدقع وجهل دامس ، لايشاركون فى شئون الحكم بشيء ؛ وكثيراً ما يكونون موضع ظلم الحكومة واضطهادها ، ومع ذلك كله نرى على وجوههم سمة الهدوء ، ونلمس فيهم خفة الروح .

لقد شاهدت فى أمريكا أعظم الناس حرية ، وأكثرهم استنارة يعيشون فى أسعد حال يمكن أن تتيحها هذه الدنيا لأمة ما ، ومع ذلك كانو يبدون ، فى نظرى ، وكأن سحابة تغشى وجوههم باستمرار ، وكنت أراهم متزمتين كل التزمت حتى ليغلب عليهم الحزن وهم وسط ملذاتهم .

وأهم سبب لهذا التناقض أن الأولين لا يفكرون فيما يعانونه من بلايا ، على حين يفكر الآخرون فى الحصول على مزايا ليست فى متناولهم . فمن الغريب أن نرى الأمريكيين ينشطون فى العمل على ما فيه سعادتهم الخاصة نشاط المحموم ، ومع ذلك نلحظ فيهم ذلك الفزع الغامض الذى يقض مضاجعهم على الدوام خشية ألا يكونوا قد اختاروا أقصر الطرق التى تؤدى بهم إلى تلك السعادة .

ففى الولايات المتحدة يتشبث الإنسان بخيرات هذه الدنيا كل التشبث كما لو كان واثقاً من أنه سيعيش أبداً ، فتراه عجولاً كل العجلة فى الاستيلاء على جميع ما عسى أن يكون فى متناوله منها ، حتى ليخيل إليك أنه فى خوف دائم ألا يطول به الأجل حتى يستمتع بها ، فتراه يمد يده إلى كل شيء . ولكنه لايحكم القبض على أى شيء ، بل سرعان ما يدعه يفلت منه ليسارع إلى السعى وراء لذات أخر جديدة .

فقد يبتنى الرجل فى الولايات المتحدة بيتاً له ليقضى فيه شيخوخته وإذا به يبيعه قبل أن يتم تركيب أسقفه ؛ ويزرع بستاناً له ، ثم لايلبث أن يؤجره لغيره بعد أن تكون أشجاره

قد أوشكت أن تؤتى أكلها؛ ويعد حقلاً للحرث والزرع ثم يدعه لسواه يجنى غلاته؛ ويختار مهنة يحترفها وإذا به يهجرها إلى غيرها؛ وينزل مكاناً بغية أن يستقر فيه ولكن ما أسرع ما يتركه إلى حيث يستطيع أن يجرى وراء أهوائه ورغباته المتقلبة. فإن سمحت له أشغاله الخاصة بقليل من وقت الفراغ انغمس فى توه فى التيارات السياسية؛ وإن هو توافرت له بضعة أيام عطلة عقب سنة قضاها فى عمل متصل لاهوادة فيه، دفعه حب الاستطلاع الشديد إلى المضى إلى مجاهل الولايات المتحدة، فيقطع ألفاً وخمسمائة ميل فى بضعة أيام ينضى فيها عن نفسه ما كان ينعم به من سعادة. وأخيراً يوافيه أجله المحتوم قبل أن يعتريه الملل من سعيه العقيم وراء تلك السعادة التامة التى ظلت تفلت من يده باستمرار.

إن المرء ليدهش لأول وهلة عندما يفكر فى هذا القلق العجيب الذى يساور عدداً كبيراً ممن أنعم الله عليهم بالسعادة، فيكونون قلقين مضطربين على الرغم مما هم فيه من رخاء، ومع ذلك فهذا منظر قديم قدم العالم كله؛ ولكن الجديد فيه أن نجد شعباً بأسره يتخذه مثالاً له.

فيجب أن نعد ميل الأمريكيين إلى المتع الحسية المصدر الأصلى لهذا القلق الذى يتجلى فى أفعالهم وسلوكهم والذى ينشأ عنه كذلك عدم الثبات هذا الذى يضربون لنا كل يوم أمثلة جديدة عليه. فمن يجعل كل همه الجرى وراء السعادة الدنيوية يكن دائماً فى عجلة من أمره، إذ ليس لديهم سوى وقت محدود ليعثر فيه بهذه السعادة ويستمتع بها. فذكرى قصر الأجل تظل تحفزه باستمرار، فضلاً عما لديه من خيرات، لايزال يتصور كل لحظة تمر به، آلافاً غيرها، يحول الموت دون استمتاعه بها إذا هو لم يسع وراء اقتناصها، فهذه الفكرة تقض مضجعه، وتملؤه خوفاً وحسرة، فيظل عقله فى نوع من الاضطراب لاينقطع، ويدفعه إلى أن يغير خططه، ويبدل مسكنه باستمرار.

فإن أضفنا إلى ميل الأمريكى إلى المتع المادية، حالة اجتماعية تتميز بأن لاقانون فيها ولا عرف، يقضى على كل إنسان بأن يلتزم مركزه ولا يبرحه إلى غيره، لكان هذا داعياً جديداً قوياً يضاف إلى ما سبق من دواعى هذا القلق النفسى، ومن ثم يرى الناس باستمرار أن يغيروا اتجاههم، مخافة أن يضلوا عن أقصر طريق يؤدى بهم إلى السعادة التى ينشدونها.

هذا، ومن السهل أن نتصور أن الناس الذين عقدوا عزمهم على انتهاب اللذات الحسية، إن كانوا يعملون على تحقيق ما يشتهونه بإقبال ولهفة، فسرعان ما يفتر نشاطهم وتثبط هممهم، فإذا كان ما يهدفون إليه لايعدو المتعة، وجب أن تكون الوسائل التى يصطنعونها لتحقيق هذا الغرض سريعة ميسرة، وإلا كانت المشقة التى يعانونها فى إرضاء شهواتهم أشد من استمتاعهم بهذا الإرضاء نفسه، فعقليات هؤلاء الناس إذن متوقدة

وفاترة ، عنيفة ومترهلة معاً ، وفى وقت واحد ، إنهم لا يخشون الموت مثلما يخشون المثابرة على بذل جهود متصلة لبلوغ غاية معينة .

ويؤدى بنا مبدأ المساواة فى الأحوال الاجتماعية ، من طريق أخرى أقصر من السابقة ، إلى كثير من النتائج التى أشرت إليها هنا ، فحيثما تلغى جميع الامتيازات القائمة على من الثروة والأصل ، وتصبح جميع الوظائف وجميع المهن مفتوحة للجميع وحينما يستطيع أى إنسان أن يصل بفضل همته ونشاطه إلى الذروة فى أية مهنة أو وظيفة ، فإنه عندئذ يرى أمامه مجالاً منفسحاً غير محدود لمطامحه ، وسرعان ما يخيل إليه أنه لم يولد إلا لمستقبل زاهر عظيم ، ولكن هذه وجهة نظر خاطئة تصححها لنا الخبرة فى كل يوم يمر بنا . فالمساواة نفسها التى تتيح للمواطنين أن تداعبهم تلك الآمال العراض ، تجعلهم أقل قدرة على تحقيقها ، لأنها تفرض على قواهم قيوداً تكبحهم من كل ناحية ؛ على حين تتيح المجال لرغائبهم كى تمتد وتتسع . فليس هؤلاء المواطنون عاجزين ضعافاً فحسب ، بل إنهم ليصادفون فى كل خطوة يخطونها عقبات كأداء لم يحسبوا لها حساباً من قبل . لقد قضوا على ما كان لبعض إخوانهم من امتيازات كانت عقبة فى سبيل تقدمهم ، ولكنهم فتحوا فى الوقت نفسه الأبواب على مصاريعها للمنافسة العامة ، لقد غيرت الحواجز والسدود شكلها ، ولكنها لم تغير مواضعها ، فحيثما يكن الناس متساوين تقريباً ، ينهجون مسلكاً واحداً ، يكن عسيراً على أى واحد منهم أن يتقدم بخطى سريعة ، وأن يشق له طريقاً وسط الجموع الزاخرة المتزاحمة التى تحيط به ، وتضغط عليه من كل جانب . فالصراع الدائم بين تلك النزعات الفطرية التى تدعو إلى المساواة فى الأحوال الاجتماعية ، وبين الوسائل التى تقدمها لإرضائها تعذب النفس وترهقها .

ليس عسيراً أن نتصور أن جماعة من الناس بلغوا درجة من الحرية ترضيهم فقنعوا بها كل القناعة ، ويطيب لهم أن يستمتعوا باستقلالهم فى غير عجلة ، وفى غير ما قلق . ولكن الناس لا يستطيعون أبداً أن يقيموا لهم مساواة يرضون بها ويقنعون . فمهما بذلوا من جهود فلن ينجحوا فى أن يهبطوا بجميع الأحوال الاجتماعية إلى مستوى واحد ، وحتى إن نجحوا فى ذلك لسوء حظهم ، وبلغوا تلك الدرجة من المساواة المطلقة الكاملة من حيث المراكز ، فسيظل تفاوتهم فى القوى العقلية وفى المواهب الطبيعية قائماً لا يزول بالضرورة ، لأنه تفاوت من صنع الله مباشرة ، ولذلك سيبقى أبداً غير خاضع لقوانين البشر . فمهما كانت حالة الشعب الاجتماعية وحالة نظامه السياسى ديمقراطية ، فلا شك أن كل فرد فى المجتمع سيجد حوله عدة مواضع يغفل فيها مركزه الخاص ، وإنا لنستطيع أن نتنبأ بأنه سيوجه بصره شطر ذلك الاتجاه ويركزه فيه . فعندما يكون التفاوت فى الأحوال الاجتماعية قانوناً غالباً على المجتمع فإن أبرز أنواع التفاوت الصارخة التى بين الناس لا تسترعى الأنظار ؛ أما إذا كان كل شىء فى مستوى واحد تقريباً فأدنى تفاوت يلفت النظر ، فتقذى به العيون ، ومن ثم كانت الرغبة فى المساواة تزداد نهماً وقوة ، كلما ازدادت المساواة قرباً من الكمال .

من السهل على الناس فى الأمم الديمقراطية أن يصلوا إلى مستوى واحد من حيث أحوالهم الاجتماعية، ولكنهم لن يبلغوا منها أبداً القدر الذى يطمعون فيه. فسيظل هذا المستوى يتراجع أمامهم على الدوام رغم أنه لايخفى نفسه عن أبصارهم، ويجرهم معه فى تراجعه هذا. وبذلك لايبرحون يظنون أنهم على وشك اللحاق به. ولكنه يفلت منهم فى كل لحظة ويبعد عن متناول أيديهم؛ فهم قريبون منه القرب الذى يتيح لهم أن يدركوا ما به من مفاتن تأخذ بألبابهم، وبعيدون عنه البعد الذى يحول بينهم وبين الاستمتاع به، فقبل أن ينعموا بتذوقه ويتملوا به إذا بالأجل المحتوم يوافيهم.

ويجب أن نعزو إلى هذه الأسباب نفسها، تلك «السوداوية» الغريبة التى كثيراً ما تعترى أهل البلاد الديمقراطية، على الرغم مما هم فيه من رخاء. كما يجب أن نعزو إليه كذلك هذا التبرم بالحياة الذى يخيم عليهم فى بعض الأحيان وسط ما هم فيه من أحوال هادئة ميسرة. فكثيراً ما يشكو الناس فى فرنسا من ازدياد حوادث الانتحار فيها، على حين أن الانتحار فى أمريكا قليل، ولكن المعروف أن الجنون فيها أكثر مما فى غيره من البلاد. وهذه كلها أعراض شتى لمرض واحد بعينه. فالأمريكيون لايقضون على حيواتهم بأيديهم مهما بلغ بهم القلق والاضطراب، لأن دينهم يحرم عليهم ذلك. هذا، ويندر أن يكون للمادية أى أثر فيهم على الرغم من ولعهم بالملذات الحسية، إن الإرادة قد تقاوم ولكن العقل كثيراً ما يستسلم.

فالمتع الحسية فى العصور الديمقراطية أشد كثيراً مما فى العصور الأرستقراطية، كما أن عدد الذين يشاركون فى الاستمتاع بها أكثر كل الكثرة، إلا أننا، من جهة أخرى، لايسعنا إلا التسليم بأن آمال الإنسان ورغباته كثيراً ما تفشل، وتصبح روحه أشد مرضاً واضطراباً، وهمومه أحد وأنكى.

الفصل الرابع عشر

الأمريكيون يجمعون بين الميل إلى الملذات الحسية ومحبة الحرية وبين العناية بالشئون العامة فى أمريكا

عندما تتحول دولة ديمقراطية إلى ملكية مطلقة، يحدث فيها ازدهار مادى عظيم يظل قائماً فترة من الزمن؛ لأن النشاط الذى كان موجهاً من قبل إلى العناية بالشئون العامة وإلى المصالح الخاصة يتجه كله دفعة واحدة إلى المصالح الشخصية وحدها ويتركز فيها، ولكن سرعان ما يتراخى هذا النشاط ويفتر، ويقل الإنتاج. ولست أدرى إن كان من الميسور ذكر اسم شعب واحد تجارى أو صناعى، من أول الفينيقيين إلى الفلورنسيين (الإيطاليين) والإنجليز، لم يكن شعباً حراً. فلابد أن يكون ثمة صلة وثيقة وضرورية إذن بين هذين العنصرين، الحرية والصناعة الإنتاجية.

وهذه قضية تصدق حقاً على الأمم كلها بعامة، وعلى الديمقراطية بخاصة. وقد أوضحت فيما سلف أن الناس الذين يعيشون فى عصور المساواة بحاجة دائمة إلى تكوين الجمعيات كى يستطيعوا أن يحصلوا على رغباتهم، كما أوضحت كذلك، أن الحرية السياسية الواسعة تؤدى إلى ترقية هذا الفن (فن تكوين الجمعيات) ونشره. فالحرية تعاون إذن فى هذه العصور بوجه خاص على زيارة الإنتاج ومن ثمَّ الثروة، ومن السهل علينا أن ندرك كذلك أن الاستبداد يؤدى، بوجه خاص، إلى نقيض هذه النتيجة.

ليس من طبيعة السلطة الاستبدادية أن تكون عنيفة ولا قاسية فى العصور الديمقراطية، وإنما هى دقيقة، وكثيرة التدخل فى كل شيء. فكل استبداد من هذا الطراز، على الرغم من أنه لا يبطش بالإنسانية ولا يطؤها بالأقدام، لا يتفق مع روح التجارة والصناعة، بل يناقضها تمام المناقضة.

فالناس فى العصور الديمقراطية بحاجة دائمة إلى أن يكونوا أحراراً حتى يتيسر لهم الحصول على تلك المتع الحسية التى يتطلعون إليها باستمرار. هذا وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يندفع بهم ميلهم المفرط إلى هذه المتع، إلى أن يستسلموا لأول سيد يظهر فيهم، فغرامهم بالرفاهية غرام يقضى على نفسه بنفسه إذن، ويبعدهم على غير وعى منهم عن الرغبة التى يسعون وراء تحقيقها، مسافات بعيدة.

لاشك فى أن ثمة مأزقاً خطراً كل الخطر فى حياة الشعوب الديمقراطية فإذا ما ازداد الميل فى شعب منها إلى الملذات الحسية بأسرع من انتشار التعليم بين أفراده، أو من ازدياد خبرتهم بالمؤسسات الحرة، فسرعان ما يأتى عليهم وقت يندفعون فيه فى تهور ورعونة عند مرأى الأموال والخيرات الجديدة التى يتلهفون فى الاستيلاء عليها. ففى تلهفهم الشديد الطاغى على جمع المال يغفلون عن إدراك الصلة الوثيقة التى بين الثروة الشخصية التى يملكها كل منهم وبين ازدهار المجموع ورخائه. فليس ثمة حاجة إلى العنف مع مثل هؤلاء المواطنين لتجريدهم مما يتمتعون به من حقوق فإنهم سيدعونها هم أنفسهم تفلت من أيديهم. إذ يبدو لهم أن ممارسة الواجبات السياسية العامة عقبة كأداء تقوم فى سبيل استمرارهم فى رعاية مصالحهم وأعمالهم الخاصة. فإن كان المطلوب منهم أن ينتخبوا نواباً عنهم، وأن يساندوا الحكومة القائمة بما يقدمونه من خدمات شخصية، وأن يتجمعوا من أجل خدمة عامة ظنوا أنهم لا وقت عندهم يسمح لهم بشىء من ذلك؛ فهم يضنون بإنفاق ساعات فراغهم الثمينة فى المشاركة فى أمور لا جدوى منها لهم. فهذه هى الملاهى الفارغة فى نظرهم التى لا تصلح للرجال الجادين غير الهازلين المشتغلين بما هو أخطر منها فى شئون الحياة. فيخيل إليهم إنما يتبعون قانون المنفعة الشخصية، ولكن فكرتهم عن هذا القانون فجة كل الفجاجة، فكى يوجهوا عنايتهم إلى ما يسمونه مصالحهم، يغفلون أهم مصلحة فيها – وهى أن يظلوا هم سادة أنفسهم.

فلما كان المواطنون الذين يكدحون لكسب رزقهم لا يحفلون بالشئون العامة، وكانت الطبقة التى يتسنى لها أن توجه ما لديها من أوقات الفراغ إلى أداء هذه الواجبات لم تعد موجودة، فقد أصبح مركز الحكومة أشبه بالشاغر. فإن حدث فى مثل هذا الوقت الحرج أن هب شخص طموح قدير واستولى على أزمَّة السلطة العليا فى البلاد لوجد الطريق إلى كل أنواع الاغتصاب مفتوحة أمامه[1]. فإن وجه اهتمامه برهة فحسب إلى ازدهار الدولة المادى فقد يعتقد أنه لم يعد بعد ذلك مطالباً بشىء قبل الدولة، فعليه قبل أى شىء آخر أن يكفل لها استقرار النظام والهدوء. فالناس الذين طغى عليهم الميل إلى المتعة الحسية يجدون عادة أن ضجيج الحرية يعكر عليهم صفو سعادتهم، وذلك قبل أن يدركوا أن الحرية هذه إنما تعمل على توفير السعادة المنشودة لهم؛ فهم يفزعون من أقل شائعة عن حدوث اضطرابات عامة تعطلهم عن ملذاتهم الصغيرة فى حياتهم الخاصة، فإذا كان الخوف من الفوضى يساورهم على الدوام، فقد صاروا دائماً مستعدين لأن ينبذوا حريتهم ظهرياً عند حدوث أول اضطراب.

لست أتردد بالطبع فى التسليم بأن استقرار السلام العام خير عظيم، ولكنى لا أنسى، مع ذلك، أن جميع الأمم إنما رزحت تحت نير الاستعباد، باسم إقرار النظام العام. وليس

---

(١) يغلب على الظن أن المؤلف كان يفكر وقتئذ فى يوم ١٨ برومير الشهير، الذى فيه قلب نابوليون حكومة الإدارة وجمع أزمَّة الحكم كلها فى يديه، وذلك عقب عودته إلى فرنسا من مصر.

من شك فى أن هذا لا يؤدى بنا إلى استنتاج أن الأمم يجب أن تستهين بأمر استقرار النظام العام، بل عليها ألا تجتزىء به وحده وتقنع. فالأمة التى لا تطالب حكومتها إلا بالسهر على الأمن والنظام، أمة مستعبدة فى الواقع فى ذاتها، فهى لا تعدو أن تكون عبدة لرفاهيتها، وفى انتظار الرجل الذى سيكبلها بالأغلال.

هذا، وإن خوف مثل هذه الأمة من أن تستبد بها طائفة ما، لا يقل عن خوفها من أن يطغى عليها ويبطش بها فرد واحد. فعندما تكون الكثرة من المواطنين منهمكين فى رعاية مصالحهم الخاصة وحدها، فليس لحزب من أحزابها الصغيرة أن ييأس من أن تقع السلطة كلها فى يديه. ففى مثل هذه الأيام، ليس نادراً أن نرى على مسرح الحوادث العالمية الفسيح، كما نراه على مسارحنا، جمهوراً عظيماً من الناس يمثله عدد صغير من الممثلين الذين يتحدثون وحدهم باسم حشد من الناس غائب أو غافل؛ فهؤلاء وحدهم هم الذين يعملون، على حين يظل سائر الناس جامدين لا ينشطون. فهم يديرون دفة البلاد وعاداتها الأخلاقية كما يحلو لهم. وعندئذ يحق لنا أن نعجب من أن نرى شعباً عظيماً يقع بين براثن فئة قليلة من أفراد ضعاف، تافهين، غير جديرين بشىء.

لقد كان من حسن حظ الأمريكيين أنهم أفلتوا إلى اليوم من جميع تلك الأخطار التى أشرت إليها. فهم من هذه الوجهة جديرون حقاً بكل إعجاب، وقد لا يوجد فى العالم كله بلد به من الكسالى أقل ممن يوجدون فى أمريكا حيث جميع الذين يشتغلون أكثر تلهفاً على تحسين أحوالهم والسعى وراء رفاهيتهم. ولكن، إن كانت حماسة الأمريكيين للاستمتاع بالملذات الحسية عنيفة، فهى ليست على الأقل، عمياء، فاقدة التمييز، ومع أن العقل قد عجز عن أن يكبح هذه الحماسة فيهم، فإنه يوجهها ويرشدها.

يقبل الأمريكى على العناية بشئونه وأعماله الخاصة، كما لو كان لا يوجد فى هذا العالم كله أحد سواه، ثم إذا به فى لحظة تالية ينكب على الشئون العامة يعنى بها، كما لو كان قد نسى كل مصالحه الشخصية تلك. ففى وقت ما تحفزه أطماع طاغية كلها أنانية، وإذا به فى وقت آخر يبدو لك مدفوعاً بأشد أنواع الوطنية حدة وأكثرها توقداً. ولكن القلب البشرى لا يمكن أن ينقسم على نفسه مثل هذا الانقسام، فسكان الولايات المتحدة يظهرون على الولاء غراماً قوياً برفاهيتهم وبالحرية معاً، حتى ليخيل إلينا أن هاتين الشهوتين قد اتحدتا فى موضع ما من نفوسهم. والواقع أنهم يعتقدون أن حريتهم خير أداة وأعظم كفيل لرفاهيتهم هذه. فهم يحبون هذين الأمرين الواحد من أجل الآخر، ولا يفكرون إذن فى أنهم غير مطالبين بالمشاركة فى الشئون العامة، بل على النقيض من ذلك، يعتقدون أن شغلهم الرئيسى أن يحصلوا لأنفسهم على حكومة تتيح لهم المجال للحصول على الخيرات والأموال التى يطمحون إليها ولا تحول بينهم وبين أن يستمتعوا فى سلام بتلك التى حصلوا عليها من قبل.

الفصل الخامس عشر

العقائد الدينية توجه أفكار الأمريكيين نحو المتع الروحية من آن لآخر

فى اليوم السابع من كل أسبوع تتعطل الأعمال الصناعية والتجارية فى طول البلاد الأمريكية وعرضها، فتمتنع كل ضوضاء، ويعقب حركة الأسبوع وضجيجها سكون عميق، وإن شئت قلت يعقبها نوع من التأمل والخشوع، فتنطوى فيه الذات على نفسها تتأمل ما يجرى فيها. ففى هذا اليوم تقفر الأسواق ويمضى كل مواطن مع أسرته إلى بيت من بيوت الله، حيث يستمع إلى خطبة عجيبة تبدو غريبة على أذنه؛ فيحدثه الخطيب عن الشرور الكثيرة الناجمة عن الكبرياء وعن الطمع، ويذكره بضرورة كبح رغباته، وبالمتع السامية التى من خصائص الفضيلة وحدها، وبالسعادة الحقة التى ترافقها. وعندما يعود إلى بيته، لا ينكب على دفاتر أشغاله، بل على الكتاب المقدس، حيث يجد أوصافاً جليلة مؤثرة لعظمة البارىء وكرمه ولفخامة خليقته التى لا نهاية لها، ولما هو مقدر للإنسان من مصائر عظيمة، وما عليه من واجبات وما له من حق فى الخلود.

وهكذا نرى الأمريكى قد يختلس من نفسه ساعة فى بعض الأحيان، فيهمل فترة من الزمن تلك الشهوات الصغار التى تستثير حياته، وتلك المصالح الزائلة التى تستغرق كل جهوده، ويندفع فوراً إلى عالم مثالى فيه كل جليل، وأزلى، صاف.

حاولت أن أبحث فى موضوع آخر من هذا الكتاب عن العوامل التى ينبغى أن نعزو إليها صيانة المؤسسات السياسية الأمريكية، وبدا لى فيه أن الدين سبب من أبرز تلك الأسباب. والآن وأنا معنى بالأفراد، أجد أن الدين لا يقل نفعاً لكل مواطن على حدة عنه للدولة فى جملتها. ويبدى الأمريكيون فى أمورهم العملية أنهم يشعرون بضرورة صبغ الجماعات الديمقراطية بصبغة أخلاقية مستمدة من الدين. فهذا الذى يرونه أمراً خاصاً بهم فى هذا الصدد إنما هو حقيقة يجب أن تتشبع به كل أمة ديمقراطية.

ولا يساورنى أى شك فى أن تكوين الشعب الاجتماعى والسياسى قد يحدو بهم إلى الأخذ بمعتقدات معينة، وإلى تكوين ميول معينة، تنتشر بينهم فيما بعد فى غير مشقة، وقد

تبعدهم هذه الأسباب نفسها عن بعض آراء وميول أخرى من غير أن يبذلوا أى جهد مقصود فيها، ومن غير أن يكونوا متفطنين إليها تفطناً صريحاً (إن جاز لنا هذا التعبير). إن فن المشترع كله لايعدو أن يستشف سلفاً، وعلى نحو صحيح، ميول الشعب الطبيعية هذه، كى يعرف إن كان الواجب عليه أن يغذيها ويقويها، أم أن الضرورة تقتضيه أن يكبحها. فالواجبات الملقاة على عاتق المشترع تختلف باختلاف الأوقات، على حين أن الهدف الذى يجب أن يتجه إليه الجنس البشرى كله دائماً ثابت لايتغير، وإن كانت الوسائل المؤدية إلى تحقيقه تتغير باستمرار.

فلو أنى ولدت فى عصر أرستقراطى، بين ظهرانى أمة فيها الثروة التى يحصل عليها بعض الناس عن طريق الميراث، وفيها يعانى البعض الآخر الفقر المدقع الذى لاعلاج له، وقد حالا كلاهما -الثراء والفقر- بين الناس وبين قيام فكرة العمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية، واستبقيا الروح فى حالة خمول وتركز همها كله فى التأمل فى أمور الآخرة وحدها- لو أنى ولدت فى مثل هذه الأحوال لوددت أن يتاح لى أن أوقظ هذا الشعب وأمثاله إلى الشعور باحتياجاته، بأن أمضى فى البحث عن وسائل أسرع وأسهل لسد حاجاته الجديدة التى قد أيقظتها هكذا فى نفوس الناس، ولعملت عن طريق توجيه أعظم جهود المواطنين وأعنفها، إلى السعى وراء الأمور المادية ولبذلت جهودى فى أن أحثهم على السعى وراء ما فيه سعادتهم هم الخاصة. فإن حدث أن مال بعضهم هكذا إلى الإفراط فى السعى وراء جمع المال، وصاروا بذلك يبدون ميلاً مفرطاً إلى الانهماك فى الملذات الحسية -فذلك لايفزعنى بحال من الأحوال، فلسوف تذوب هذه الحالات الخاصة وتختفى وسط الملامح العامة التى فى الجماعة كلها.

للمشترعين فى البلاد الديمقراطية شئون أخرى عليهم أن ينتبهوا إليها ويهتموا بها، فالأمم الديمقراطية لها التعليم والحرية ثم ندعها وشأنها. فسرعان ما يتعلم أهلوها أن يحصلوا من هذه الدنيا على كل ما تستطيع أن تقدمه إليهم من منافع، وسيعملون على تحسين كل فن من الفنون النافعة، ويجعلون الحياة كل يوم أروح وأيسر وأنسب مما كانت. وستدفعهم حالتهم الاجتماعية بطبيعة الحال إلى السير قدماً فى هذا الاتجاه، ولا أخشى عليهم أن يتباطئوا فيه.

ولكن بينما يكون الإنسان مغتبطاً مسروراً بسعيه الشريف المشروع هذا، وراء كل ما فيه سعادته، يخشى عليه أن يفقد قدرته على استخدام أسمى ما فيه من ملكات، وينتهى به الأمر إلى أن يحط من شأنه نفسه، وهو يحاول العمل على تحسين كل ما حوله، وهنا موضع الخطر. ومن ثم وجب على المشترعين فى البلاد الديمقراطية وعلى جميع من فيها من الفضلاء المستنيرين أن يعملوا، فى غير هوادة، على السمو بنفوس المواطنين كلهم، وعلى توجيههم نحو الله. فيجب أن يتحد جميع من تهمهم مصائر المجتمع الديمقراطى ويبذلوا جهوداً جماعية متصلة لينشروا بين الناس محبة الأمور السامية واللانهائية، والميل إلى المتع المتاحة

الحلال غير المادية. فإن حدث وكان بين الآراء الذائعة فى الشعب الديمقراطى شىء من هذه النظريات الخبيثة التى تهدف إلى جعل الناس يعتقدون أن كل شىء سيفنى بفناء الجسم، وجب علينا أن نعد القائلين بهذه النظريات أعداء الشعب الطبيعيين.

هذا، وثم أمور أخرى تجعلنى أنفر من الماديين؛ فنظرياتهم ضارة، فى اعتقادى، وقحتهم تثير الاشمئزاز فى نفسى. فإن كان فى نظامهم أية فائدة لبنى الإنسان، فهى أنهم يعطونه فكرة متواضعة عن نفسه، لكنهم لا يظهرون لنا أن الأمر كذلك، فعندما يخيل إليهم أنهم قالوا ما فيه الكفاية للتدليل على أنهم من السوائم، إذا بهم يبدون لنا فى كبرياء واستعلاء، كما لو كانوا قد برهنوا لنا على أنهم من الآلهة.

فالناس فى جميع الأمم يعدون المادية مرضاً خطيراً من أمراض العقل البشرى، وخطر هذا المرض فى البلاد الديمقراطية أشد منه فى غيرها، لأن المادية سرعان ما تندمج فى تلك الرذيلة التى يعرفها القلب حق المعرفة، فى تلك الظروف. فالديمقراطية تشجع ميول الناس على إرضاء مطالب الجسد؛ فإن هم انساقوا مع هذه الميول وأسرفوا فيها، فسرعان ما يتجهون إلى الاعتقاد بأن كل شىء فى هذا العالم لا يعدو أن يكون مادة؛ وتسوغ لهم المادية أن يندفعوا اندفاعاً جنونياً وينكبوا على انتهاب الملذات الحسية. تلك هى الدائرة الخبيثة التى نجد الأمم الديمقراطية تندفع إلى أن تحوم حولها. فمن الخير لهذه الأمم إذن أن ترى الخطر المحدق بها حتى تكف نفسها عن الاتجاه إليه.

إن غالبية الأديان وسائل عامة بسيطة وعملية لتعليم الناس مذهب خلود الروح. فهذه هى أكبر فائدة يستمدها الشعب الديمقراطى من اعتقاده، ومن ثم كان الاعتقاد ألزم لهذه الشعوب منه لغيرها. فإن تأصلت جذور الدين ورسخت عميقة فى شعب ديمقراطى، فحذار من أن تزعزعوها، بل الأولى بكم أن تراقبوها بعناية، فهى خير ميراث تلقيناه من العصور الأرستقراطية. فيجب ألا تعملوا على إبدال آراء الناس الدينية القديمة بأخرى جديدة، خشية أن يتركوا الروح فترة من الزمن من غير اعتقاد فى فترة الانتقال من القديم إلى الجديد، فتغلب عليها إذن محبة المتع الحسية المادية وتملأ كل جوانبها.

هذا ولا شك فى أن مذهب القائلين بتناسخ الأرواح ليس معقولاً بأكثر من مذهب الماديين، ومع ذلك فإن كانت الضرورة المطلقة تقتضى الديمقراطية أن تختار بين هذين المذهبين فلست أتردد مطلقاً فى القول بأن مخاطرة المجتمع أن يصبح بهيمياً باعتقاده أن روح الإنسان قد تنتقل إلى جثة خنزير لأقل مخاطرة من اعتقاده أن روح الإنسان ليست شيئاً مطلقاً. فالاعتقاد بوجود مبدأ روحانى فوق الحس، وخالد، إذا ما اتحد فترة معينة من الزمن مع المادة، لا غنى عنه لعظمة الإنسان؛ فنتائجه ستكون رائعة كل الروعة إذا لم يقترن بمبدأ الثواب والعقاب ولو كان هذا المبدأ لا يقول بأكثر من أن المبدأ الإلهى الذى فى الإنسان سيعود إلى الله ويندمج فيه، أو ينتقل إلى جثمان مخلوق آخر، أيًّا كان هذا

المخلوق ، فيفيض عليه الحياة . إن الذين يؤمنون بمثل هذا المذهب الناقص لا يزالون يعدون الجسم هو الجانب الثانوى الوضيع من طبيعتهم ، بل إنهم يزدرونه حتى عندما يذعنون لمطالبه على حين أن لديهم احتراماً طبيعياً ، وإعجاباً جلياً بالجانب غير المادى من الإنسان ، وإن كانوا يأبون أحياناً أن يذعنوا لسلطانه . ففى هذا ما يكفى لأن يجعل لآرائهم ولميولهم صفات سامية ، ويجعلهم يتجهون من تلقاء أنفسهم نحو الوجدانات الطاهرة والأفكار السامية من غير أن يكون لديهم دافع من أية مصلحة شخصية .

لسنا نعرف على وجه اليقين ، إن كان لدى سقراط وأتباعه أية آراء محددة ثابتة عما قد يحل بالإنسان فى الآخرة ؛ ولكن النقطة الوحيدة فى اعتقادهم التى استمسكوا بها كل الاستمساك ؛ وهى أن الروح لا تشترك فى شيء مع الجسم ، وأنها تظل حية بعد فنائه ، كان فيها ما يكفى لمنح الفلسفة الأفلاطونية ذلك الطموح السامى الذى تميزت به كل سائر الفلسفات .

ويتضح من مؤلفات أفلاطون أن كثيرين من الكتاب الفلاسفة ، سواء كانوا من معاصريه أو ممن تقدموه ، يؤمنون بالمادية ، ولكن لم يصلنا شيء مما كتبوه ؛ أو بعبارة أدق لم يصلنا منه سوى شذرات قليلة . وهذا ما يحصل فى كل عصر من العصور تقريباً ، فالكثرة الكبرى من مشاهير الأدباء يتشبثون بمذهب من مذاهب الفلسفة الروحية . ففطرة الجنس البشرى ونزعاته تتعلق بهذه المذاهب الروحية ، فهى كثيراً ما تنجيهم ، على الرغم منهم ، وترفع أسماء المدافعين عنها مكاناً عليا فوق تصاريف الزمن . فيجب ألا يتوهم أحد إذن أن غرام الناس بإرضاء حاجاتهم الجسمية والمادية فى أى عصر ، وتحت أى شكل من أشكال الحكم السياسية ، والآراء التى يؤدى إليها هذا الغرام ، يمكن أن ترضى شعباً بأسره . إن قلب الإنسان لأكبر من ذلك ، فهو يتسع للميول إلى الأمور الدنيوية ؛ وللنواحى الدينية معاً ، وفى وقت واحد . وقد يبدو أحياناً أنه يتشبث بناحية واحدة منهما كل التشبث ، ولكنه لا يلبث طويلاً حتى يعود ويفكر فى الناحية الأخرى .

إن كان من السهل أن ندرك أنه من الأهمية بمكان أن تنتشر الآراء الروحية فى العصور الديمقراطية بوجه خاص ، فليس من السهل أن نحدد الوسائل التى يستطيع بها أولو الأمر فى هذه الأمم جعل هذه الآراء تسود . فلست من الذين يعتقدون بازدهار الفلسفات الحكومية ولا ببقائها . أما من حيث الأديان الرسمية فقد كان اعتقادى دائماً أنها ، وإن كانت تخدم مصالح السلطة السياسية فى بعض الأحيان ، خدمة مؤقتة ، فستصبح إن عاجلاً أو آجلاً خطراً عظيماً على الكنيسة . ولا أنا أوافق الذين يرون أنه من المرغوب فيه أن تمنح ، بطرق غير مباشرة ، خدام الدين أى نفوذ سياسى تأباه عليهم قوانين البلاد ، بقصد رفع مكانة الدين فى نظر الشعب ، وجعلهم يحترمون مذاهب الكنيسة ويكرمونها . وإنى لأشعر كل الشعور بالأخطار التى تكاد تكون محتومة ، والتى تحدق بالمعتقدات الدينية

عندما يشترك رجال الكنيسة فى الشئون العامة ؛ وإنى لمقتنع كل الاقتناع بأن الدين يجب أن يصان بأى ثمن فى قلب البلاد الديمقراطية حتى أنى لأوثر أن أرى رجال الدين معتكفين فى بيوت الله على أن يسمح لهم بتجاوزها .

فما الذى يتبقى إذن فى أيدى أولى الأمر من الوسائل التى تمكن لهم من أن يعيدوا الناس إلى الإيمان بالآراء الروحية أو ليجعلوهم يتشبثون كل التشبث بالدين الذى يوحى إليهم بها ؟

إنى أخشى أن تكون إجابتى عن هذا السؤال مما تؤذينى فى عيون السياسيين ، فإنى أعتقد أن الوسيلة الوحيدة الناجحة التى تستطيع الحكومات أن تستخدمها ، لوضع مبدأ خلود الروح فى المكانة التى تتيح له ما يليق به من احترام – هذه الوسيلة هى أن تسلك (هذه الحكومات) دائماً كما لو كانت هى نفسها تؤمن بهذا المبدأ ؛ وفى اعتقادى أن الحكومات لا تستطيع أن تأمل أن تعلم الجماعة فى جملتها أن تعرفه وتحبه وتراعيه فى الشئون الصغرى من شئون الحياة ، إلا بأن تحرص كل الحرص على مراعاة الأخلاق الدينية فى الشئون الكبرى منها.

الفصل السادس عشر

الإفراط فى الاهتمام بالسعادة الدنيوية قد يؤدى إلى إضعافها

بين العمل على ترقية الروح والعمل على ترقية كل ما يتعلق بالجسم، صلة وثيقة، أوثق مما يظنه الناس عادة، فقد يترك المرء هذين الأمرين منفصلين بعضهما عن بعض ثم يواجه كلا منهما على حدة، وعلى الولاء. ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يفصلهما فصلاً تاماً من غير أن يؤدى ذلك إلى اختفاء الاثنين عن نظره فى النهاية.

إن للحيوان ما لنا من الحواس تماماً، كما أن له نفس ما لنا من «شهوات»، فليس ثم «شهوات» جثمانية عامة فى الإنسان وليست عامة فى الحيوان، كذلك، فما توجد بذوره منها، على الأقل، فى القطط توجد فى بنى الإنسان كذلك، فكيف حدث أن صار الحيوان إذن لا يستطيع أن يرضى غير احتياجاته الأولية على حين استطاع الإنسان أن ينوع مسراته ويزيدها تنوعاً وزيادة لا تقفان عند حد؟

إن ما يجعلنا نتفوق على الحيوان هو أنا نستخدم عقولنا فى الحصول على المنافع المادية التى توجهه إليها غرائزه وحدها. فالملك يقوم بتعليم الجانب الحيوانى من الإنسان فن إرضاء غرائزه ومشتهياته. فمن أجل أن الإنسان قادر على أن يسمو على مطالب الجسد، وقادر على احتقار الحياة ذاتها –وهو ما ليس عند الحيوان أقل ذرة منه– صار فى مقدرته أن يضاعف تلك الأشياء نفسها المتعلقة بالجسم لدرجة لا يستطيع ما دون الجنس البشرى من أجناس تصورها.

فكل ما يسمو بالروح، وينميها، ويوسعها، يزيدها قدرة على النجاح حتى فى المشروعات التى لا تخصها فى قليل أو كثير. ومن جهة أخرى، فكل ما يقلل من قوتها أو يحط من قدرها، يضعفها عن أداء كل غرض من الأغراض، كبيرها وصغيرها، ويهدد بجعلها عاجزة عن القيام بأى منهما تقريباً. ومن ثم وجب أن تظل الروح عظيمة وقوية حتى ولو كانت لا توجه قوتها وعظمتها من حين إلى حين إلا إلى خدمة الجسد وحده. فإن حدث وقنع الناس بالأغراض المادية وحدها، فمن الجائز أن يخسروا تدريجياً القدرة على إنتاجها، فينتهى بهم الأمر أن يستمتعوا بها من غير أى تمييز، ومن غير أى تحسين فيها، شأنهم فى ذلك شأن الحيوان.

الفصل السابع عشر

من الأهمية بمكان أن يتجه النشاط الإنسانى إلى الغايات البعيدة المدى عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية وينتشر التشكك بين الناس

فى عصور الإيمان يقوم هدف الحياة الأقصى فيما وراء هذه الحياة، فلا غرو أن كان أهل هذه العصور يعودون أنفسهم بطبيعة الحال، بل وعلى غير إرادة منهم تقريباً، على أن يظلوا يوجهون أنظارهم سنوات كثيرة إلى شىء ثابت يجعلونه نصب أعينهم على الدوام، فهم يتعلمون تدريجياً، وبشكل غير محسوس، أن يكفوا أنفسهم عن طائفة من الرغبات الصغيرة العابرة كي يتيسر لهم بطريقة أوفى إرضاء تلك الرغبة العظمى الدائمة التى تمتلكهم، وعندما يشتغل هؤلاء الناس بشئون هذه الحياة الدنيا تتجلى هذه العادات ذاتها فى سلوكهم، فيقيمون لأنفسهم فى هذه الحياة هدفاً عاماً معيناً يوجهون إليه كل أفعالهم؛ فهم لا يسعون كل يوم وراء رغبة جديدة، بل إن لهم لمقاصد معينة ومحدودة لا يملون أبداً من السعي وراءها.

وهذا يفسر لنا السبب فى أن الأمم المتدينة كثيراً ما تنجز أعمالاً تبقى على الزمان، فبينما الناس فيها يفكرون فى شئون الآخرة إذا بهم يقفون على سر النجاح العظيم فى هذه الدنيا. فالأديان تعود الناس عادة عامة فتجعلهم يسيرون فى أعمالهم ونصب أعينهم فكرة الدوام والخلود لا تفارقهم، فهم من هذه الوجهة، ليسوا أقل نفعاً للسعادة فى هذه الدنيا منهم لها فى الآخرة؛ وتلك ميزة من أهم ميزاتهم السياسية.

ولكن كلما خبا نور الإيمان فى الإنسان قصر مدى نظره، فكأنما غاية هذا الإنسان تزداد كل يوم قرباً من متناوله. فحينما يعتاد الناس ألا يفكروا فيما سيحل بهم فى الحياة الأخرى، فإنهم لا يلبثون أن يرتدوا بسرعة، وبشكل غريب، إلى عدم المبالاة بما سيأتيهم به المستقبل، وهذا اتجاه يتفق كل الاتفاق مع النزعات البشرية، كما لا يخفى، فعندما لا يعود

الناس يعلقون آمالهم الكبار بأهداف بعيدة المدى فإنهم يسارعون بالطبع إلى إرضاء أحط رغباتهم، فما أن يستولى عليهم اليأس من أن يعيشوا إلى الأبد حتى يتجهوا إلى أن يعملوا وكأنهم سيموتون غداً. ففى عصور التشكك يخشى من أن يستسلم الناس دائماً إلى رغباتهم اليومية العارضة ويبتعدوا عن السعى وراء كل شىء لايمكن الحصول عليه إلا بعد مجهود طويل متصل؛ وبذلك لاينشئون شيئاً عظيماً باقياً وهادئاً.

فإن أصبحت أحوال مثل هذا الشعب الاجتماعية ديمقراطية فى هذه الظروف ازداد ذلك الخطر الذى أشرت إليه واشتد. فعندما يظل كل امرىء يسعى باستمرار وراء تغيير مركزه؛ وعندما يكون ميدان المنافسة واسعاً كل السعة ومفتوحاً لكل من شاء أن يلجه؛ وعندما تجمع الثروات وتنفق بين عشية وضحاها وسط ضجيج الديمقراطية وصخبها؛ عندما يكون الحال على هذا النحو داعبت عقول الناس رؤى وأحلام عن ثروات مفاجئة تهبط عليهم من السماء، فتأتى بسهولة وتضيع كذلك بسهولة. هذا، وإن عدم استقرار المجتمع نفسه، ليساعد على اضطراب رغبات الإنسان وعدم استقرارها الطبيعى فيه. وعندئذ يبدو لهم الحاضر وسط هذا التذبذب الدائم فى حظوظهم شيئاً عظيماً، يغشى المستقبل ويخفيه عن العيون. فلا يعودون يفكرون إلا فى غدهم فحسب.

ففى البلاد التى يجتمع فيها، لسوء الحظ، الزندقة والديمقراطية ينبغى للفلاسفة ولأولى الأمر الذين بيدهم الحكم أن يعملوا باستمرار ما فى وسعهم كى يجعلوا أهداف أعمال الإنسان أهدافاً بعيدة، وراء دائرة أفقهم المباشر. فتلك مهمتهم الكبرى. فإذا راعى العالم الأخلاق روح بلاده وروح عصره عرف كيف يدافع عن اتجاه مبادئه. عليه ألا يألو جهداً فى أن يوضح لمعاصريه، حتى وهم وسط تلك الحركة الدائبة التى تجرى حولهم أنهم يستطيعون فى يسر أكبر مما يظنون، أن يتصوروا وينفذوا مشروعات طويلة الأجل. وعليه أن يوضح لهم كذلك أنه مهما تغيرت ملامح البشر، وتبدل مظهرها، فالطرق التى يستطيع بها الناس أن يعملوا لما فيه سعادتهم فى هذه الدار الدنيا لاتزال هى هى. ولا يستطيع الإنسان فى الأمم الديمقراطية، ولا فى سواها أن يرضى ما فيه من شهوة عارمة متأججة إلى السعادة، إلا بجهاد متصل دائب يبذل ضد الشهوات الصغيرة الخاصة الكثيرة العدد التى تعتلج فى نفسه.

هذا، وليس واجب الحكم هنا بأقل من ذلك وضوحاً ولا تحديداً. فمن الأهمية البالغة فى كل عصر من العصور، أن يجعل الذين بيدهم حكم الشعوب المستقبل نصب أعينهم دائماً، وهذا ألزم فى عصور الديمقراطية والتشكك منه فى أى عصر آخر. فإذا ما سلك الزعماء فى البلاد الديمقراطية هذا المسلك لم يجعلوا الشئون العامة تزدهر فحسب، بل إنهم ليعلمون بقدوتهم الطيبة، الأفراد العاديين فن إدارة شئونهم الخاصة.

وعليهم قبل كل شىء أن يعملوا ما فى وسعهم لاستبعاد عنصر المصادفة من ميدان

السياسية . فترقية أحد رجال البلاط غير الأكفاء ترقية فجائية لاتحدث إلا أثراً عابراً (فى البلاد الأرستقراطية) لأن جملة المؤسسات والمعتقدات التى فى الأمة تحمل الناس عادة على أن يتقدموا فى تؤدة وبطء فى المسالك التى لا يستطيعون أن يحيدوا عنها أو يفادوها . ولكن لاشىء أبلغ ضرراً من حدوث مثل هذه الأمور ، القائمة على المحسوبية ، فى شعب ديمقراطى ، فهى تعجل بدفع ميول هذا الشعب بقوة إلى أن ينزلق فى منحدر كل شىء كان يعمل على أن يجره ليهوى فيه . ففى عصور التشكك والمساواة بوجه خاص ، يجب أن نحرص كل الحرص على تجنب إحلال محسوبية الشعب أو محسوبية الحاكم التى قد يحظى بها المرء مصادفة ، أو يحرمها كذلك ، أن تحل أبداً محل العلم ومؤهلاته أو محل الخدمات الثابتة . فمن المرغوب فيه أن كل ترقية - يجب أن تبدو أنها جاءت ثمرة مجهود بذل وعمل أنجز ، حتى لاتكون ثمة عظمة سهلة المنال ويمكن الحصول عليها من غير كد ولا عرق ، وأن تكون المطامح قد ظلت موجهة أمداً طويلاً تعمل فى سبيل غرض معين قبل أن يتحقق لها مناله .

ويجب أن تعمل الحكومات ما فى وسعها لتعيد الناس إلى محبة المستقبل ، تلك المحبة التى لم تعد الأديان ولا الأحوال الاجتماعية توحى إليهم بها ، ويجب عليها ، من غير أن تقول ذلك صراحة ، أن تعلم الجماعة بشكل عملى ، كل يوم أن الثروة والشهرة والقوة لاتكون إلا جزاء العمل ، وأن النجاح العظيم لا يكون إلا بعد سعى متصل وراء تحقيق الرغبات البعيدة المدى ، وأن لاشىء يدوم إلا إذا جاء نتيجة العمل والكدح .

فإذا ما تعود الناس أن يستشفوا من بعيد ما يحتمل أن يصيبهم من هذه الحياة الدنيا ، وأن يعيشوا على الأمل ، لم يعودوا يكتفون بأن يحصروا تفكيرهم كله فى نطاق أعمارهم المقدرة فى هذه الدنيا ، بل يكونوا مستعدين دائماً لأن يجتازوا حدودها ويتطلعوا بأنظارهم إلى ما وراءها . ولا يساورنى أى شك فى أن أفراد المجتمع ، إذا ما تدربوا على أن يفكروا فى مستقبلهم فى هذه الحياة الدنيا ، سيقتربون شيئاً فشيئاً وعلى غير وعى منهم من المعتقدات الدينية . وهكذا نرى أن الوسيلة التى تجعل الناس يعيشون من غير دين ، إلى حد ما ، قد تكون هى بعد كل شىء ، الوسيلة الوحيدة التى بقيت لنا لإعادة الناس إلى الإيمان بطرق طويلة متعرجة غير مباشرة .

الفصل الثامن عشر

كل مهنة شريفة
محـترمة فى نظـر الأمـريكيين

لا توجد فى الأمم الديمقراطية ثروات موروثة، فكل إنسان فيها يعمل لكسب رزقه، أو قد عمل فعلاً، أو عمل والداه من قبل، ومن ثم كانت فكرة العمل والكدح تخطر على العقل من كل ناحية على أنها حالة الوجود البشرى الضرورية الطبيعية الشريفة، فليس العمل بالأمر المستهجن عند مثل هذه الشعوب، وإنما هو موضع شرف واحترام، فليس التحزب ضده، بل فى جانبه. فالرجل الغنى فى الولايات المتحدة يعتقد أنه مدين للرأى العام بتخصيص أوقات فراغه إلى نوع من الأعمال الصناعية أو التجارية أو إلى الاشتغال بالشئون العامة، فعار عليه إن هو قصر حياته كلها على أن يعيش فحسب. فللتخلص من التزام العمل هذا، قام عدد كبير من ثراة الأمريكيين يتجهون إلى أوربا حيث يجدون بضع بقايا متخلفة من المجتمع الأرستقراطى منتشرة فى شتى النواحى، وحيث لا يزال الكسل يعدُّ بينهم موضع إجلال وتكريم.

لا تضع المساواة فى الأحوال الاجتماعية فكرة العمل ذاتها فى موضع تكريم فحسب، بل إنها لترفع شأن فكرة كل عمل يؤدى إلى ربح مادى.

أما فى الأمم الأرستقراطية، فليس العمل ذاته هو المحتقر، وإنما المحتقر هو ذلك النوع من العمل الذى يراد به الربح المادى؛ فالعمل فى ذاته شريف عندما يقوم به المرء مدفوعاً بالمطامع وبالفضيلة. ومع ذلك فكثيراً ما يحدث فى المجتمع الأرستقراطى، ألّا يكون من يعمل حباً فى شرف العمل غير شاعر بجاذبية الربح وروعته، فهاتانْ الرغبتان لا تمتزجان إلا فى أعماق نفسه، فتراه يحرص على أن يخفى عن العيون النقطة التى يتلاقيان فيها، بل إنه ليسره أن يخفيها حتى عن نفسه هو، فليس فى البلاد الأرستقراطية سوى قلة من الموظفين العاملين لا يتظاهرون بأنهم إنما يخدمون بلادهم من غير أى دافع من المصلحة الشخصية، فليست مرتباتهم سوى شىء عارض، لا يفكرون فيه إلا قليلًا، بل إنهم يتظاهرون دائماً بأنهم لا يفكرون فيه مطلقاً. وهكذا يحتفظون بفكرة الربح منفصلة عن فكرة العمل، ومهما أمكن الجمع بينهما فى الواقع فالناس لا يفكرون فيهما معاً.

أما عند الشعوب الديمقراطية فهاتان الفكرتان، على العكس مما عند الأمم الأرستقراطية، متحدتان دائماً اتحاداً محسوساً. ولما كانت الرغبة فى الرفاهية رغبة عامة فى جميع الناس، وكانت الثروات قليلة أو متقلبة، وكل امرىء يود أن يزيد مصادره المالية أو أن يزود أبناءه وذريته بمصادر أخرى جديدة، فقد صار الناس يرون فى وضوح أن المكسب هو وحده الذى يحفزهم إلى العمل، فإن لم يكن وحده، فهو على الأقل واحد من عوامل عدة تدفعهم إلى العمل. وحتى أولئك الذين لا يحفزهم أساساً سوى الشهرة وبعد الصيت يعرفون بالضرورة كل المعرفة فكرة أنهم ليسوا مدفوعين إلى العمل بهذا الحافز وحده، ويستكشفون أن الرغبة فى الحصول على المال تختلط فى أذهانهم بالرغبة فى جعل الحياة زاهية رائعة.

فحينما يعتقد أعضاء الجماعة كلهم: أن العمل ضرورة شريفة من ضرورات أحوال البشر؛ ومن جهة أخرى، حينما يقوم الناس بالعمل وقصدهم كله أو بعضه الحصول على الربح، زالت تلك المسافات الشاسعة التى تفصل بين الحرف والمهن المختلفة فى المجتمعات الأرستقراطية. فإن لم يكونوا جميعاً متشابهين، فثمَّ ناحية واحدة، على الأقل، يشاركون فيها كلهم. فالناس فى كل مهنة يعملون فيها من أجل المال. فالأجر أمر يشترك فيه الناس أجمعون، وإنه ليضفى عليهم مظهراً من مظاهر الوحدة والتماثل.

وهذا يفسر لنا آراء الأمريكيين فى احترام المهن المختلفة. فالمرء لا يجد نفسه فى أمريكا منحطاً لأنه يشتغل، فكل الناس حوله يشتغلون مثله، وهو ليس ذليلاً لأنه يعمل بأجر، لأن رئيس الولايات المتحدة نفسه يعمل كذلك نظير أجر يتناوله، فهو يستأجر ليأمر، كما أن الخادم يستأجر ليخدم ويطيع الأوامر. فكل الحرف والمهن تتطلب فى أمريكا كدحاً يزيد أو يقل، وتدر ربحاً كبيراً أو قليلاً، ولكنها ليست عالية أبداً، ولا منخفضة أبداً. فكل مهنة شريفة محترمة.

الفصل التاسع عشر

معظم الأمريكيين
يعملون فى المهن الصناعية

ربما كانت الزراعة هى الفن الوحيد بين سائر الفنون النافعة الذى يتقدم ببطء شديد فى البلاد الديمقراطية، حتى إنها لكثيراً ما تبدو فنا جامداً لا يتقدم، على حين تتقدم المهن الأخرى كلها بخطى واسعة نحو الكمال. ومن جهة أخرى تؤدى معظم الميول والعادات التى تتولد من تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية، تؤدى بهم بطبيعة الحال إلى الاشتغال بشئون التجارة والصناعة.

لنفرض أن رجلاً نشيطاً حراً مستنيراً، لديه ما يكفيه من وسائل العيش؛ ونفسه تجيش مع ذلك بالكثير من الرغبات، فهذا الرجل المفروض، أفقر من أن يحيا حياة الكسل والدعة، وغنى فى الوقت نفسه الغنى الذى يشعره بأنه بعيد عن متناول الحاجة والفاقة؛ فلا غرو إن اتجه فكره إلى النظر فيما يحسن أحواله. لأنه أصبح يميل إلى تلك المتع المادية التى يميل إليها آلاف الناس حوله، وقد أخذ فعلاً يتمتع بها وأصبح يتلهف على الاستزادة من الوسائل التى تمكن له من الحصول عليها بشكل أتم. ولكن العمر ينقضى، والوقت قصير، فماذا يصنع هو إذن؟ إن الزراعة تعده بثمرات لجهوده تكاد تكون يقينية، ولكنها بطيئة، والناس لا يثرون بها من غير جهد وعمل كادح، فهى لا تصلح إذن إلا لمن يملكون ثروة تفيض عن حاجاتهم، أو للذين يدفعهم الفقر إلى القناعة بما يسد الرمق. وسرعان ما يوطن هذا الرجل المفروض عزمه على أن يتخذ له حرفة أخرى فيبيع قطعة الأرض التى عنده ويغادر مسكنه، ويغامر بالالتحاق بمهنة خطرة ولكنها تدر عليه أرباحاً طيبة.

والجماعات الديمقراطية حافلة بمثل هذا النوع من الناس، وإن عددهم ليزداد بازدياد المساواة فى الأحوال الاجتماعية فيها. فالديمقراطية لا تزيد عدد الرجال العاملين فحسب، بل إنها لتجعلهم يفضلون نوعاً معيناً من العمل على آخر. فبينما هى تنفرهم من الزراعة، إذا بها تحثهم على الالتحاق بالعمل فى التجارة والصناعة.

هذا وتتجلى هذه الروح نفسها واضحة حتى فى أوسع الناس ثراء فى مثل هذا المجتمع،

فمهما أثرى الرجل فى البلاد الديمقراطية ، فإنه يظل مع ذلك نهماً ، يقول : هل من مزيد ، فهو يعرف أنه أقل ثراء مما كان عليه والده ، ويخشى أن يكون أولاده أقل ثراء منه . فلا غرو أن كان معظم الأغنياء الذين فى البلاد الديمقراطية يرغبون باستمرار فى الاستزادة من الثروة ، حتى صاروا يولون وجوههم بطبيعة الحال شطر التجارة والصناعة ، فهما فى نظرهم أسرع الوسائل وأنجعها إلى ما يصبون إليه من ثراء . وهم فى هذه الناحية يشتركون مع الفقراء فى نزعاتهم الفطرية ، من غير أن يشعروا مثلهم بالعوز والحاجة ؛ ولعل الأحرى بنا أن نقول إنهم مدفوعون بأقوى دوافع الحاجة ، أى بدافع الخوف من الفشل فى هذه الدنيا .

فالأغنياء فى البلاد الأرستقراطية هم الذين بيدهم الحكم كذلك ؛ فانشغالهم بالمسائل العامة الرئيسية باستمرار ، يبعدهم عما تتطلبه شئون الصناعة والتجارة من الاهتمام . ومع ذلك فإن حدث أن وجه أحدهم عنايته إلى الأعمال قامت فى سبيله إرادة الجماعات التى ينتمى إليها تمنعه من المضى فيما اختار ، فمهما تشكى الناس من حكم الغالبية العديدة فإنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من نيره تماماً ، فحتى بين الهيئات الأرستقراطية التى تأبى بكل عناد أن تعترف بما للأغلبية القومية من حقوق ، قد تتكون غالبية خاصة تتولى بنفسها حكم سائر الناس .

وفى البلاد الديمقراطية ، حيث لا يعد المال سبباً لتولى صاحبه المناصب السياسية ، بل كثيراً ما يكون السبب فى إبعاده عنها ، لا يعرف الأغنياء كيف يفيدون مما لديهم من الوقت الفراغ . وعندئذ تدفعهم عوامل شتى إلى العمل والنشاط ؛ ومن هذه العوامل قلق رغباتهم ، وعظم مطامعهم ، وسعة مواردهم ، وميلهم إلى كل غريب خارق للعادة ؛ وهو ميل كثيراً ما يشعر به معظم الذين ارتفعوا عن المستوى العام للشعب بأية وسيلة كانت . فالتجارة هى الطريق المفتوح أمام هؤلاء الأغنياء ، وليس ثمة شيء أعظم منها ولا أروع فى البلاد الديمقراطية ، فهى تسترعى انتباه الناس ، وتملأ خيال الجماهير ؛ فإليها يتجه أصحاب الهمم النشيطة . وليس ثمة شيء يستطيع أن يمنع الأغنياء من الاشتغال بالأمور التجارية ، فلا تحزباتهم الخاصة ، ولا تحزبات غيرهم يمكن أن تقف فى سبيل اشتغالهم بها . هذا ، والأغنياء فى البلاد الديمقراطية لا يكونون أبداً هيئة معينة ، لها آدابها الخاصة بها فى السلوك ، ولها نظمها ولوائحها . فالآراء الخاصة بطبقتهم لا يمكن أن تحول بينهم وبين الاشتغال بالتجارة ، والآراء العامة الذائعة فى وطنهم تستحثهم إلى الاشتغال بها . وزيادة على ذلك فإن كانت الثروات الضخام التى فى جماعة ديمقراطية ترجع إلى نمو التجارة ، فلابد من توالى أجيال عدة قبل أن يترك أصحاب هذه الثروات عادة اشتغالهم بالأعمال ، صناعية كانت أو تجارية ، تركاً تاماً .

وإذا كان الأغنياء فى البلاد الديمقراطية مضطرين إلى الاقتصار على الدائرة الضيقة التى تتركها لهم السياسة ، اندفعوا من كل جانب يغامرون فى المشروعات التجارية ، حيث

يستطيعون أن يزيدوا ميزاتهم الطبيعية ويستخدمونها . والحق إنا لنستطيع ، حتى بما فى مشروعاتهم الصناعية الكبرى من جرأة وضخامة ، أن نعين ذلك القدر الضئيل الذى تناله الصناعات الإنتاجية منهم ، لو أنهم كانوا قد ولدوا فى بلاد أرستقراطية .

وثم ملاحظة شبيهة بهذه تصدق كذلك على جميع الذين يعيشون فى بلاد ديمقراطية سواء كانوا أغنياء أو فقراء . فأولئك الذين يعيشون وسط التقلبات الديمقراطية يرون أمام أعينهم باستمرار صورة الحظ والمصادفة ، فينتهى بهم الأمر أن يميلوا إلى جميع المشروعات التى يلعب فيها الحظ دوراً ظاهراً . ومن ثم اتجه الناس جميعاً إلى العمل فى التجارة ، لا لما تعدهم به من أرباح فحسب ، بل لأن العمل فيها مثير باستمرار .

لم يمض على تحرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار البريطانى سوى نصف قرن . فعدد الثروات الضخمة فيها لا يزال قليلاً ، ورؤوس الأموال نادرة . ومع ذلك لم يتقدم شعب فى العالم خطوات سريعة فى التجارة والصناعة مثلما تقدم الشعب الأمريكى ، وهم ينشئون الآن ثانى دولة بحرية فى العالم ؛ وبالرغم من أن مصنوعاتهم تواجه عقبات طبيعية كأداء يشق التغلب عليها ، فهذه العقبات لم تحل بينهم وبين أن يتقدموا كل يوم خطوات واسعة .

ففى الولايات المتحدة تنفذ أضخم المشروعات الصناعية والتجارية فى سهولة ويسر ، فجميع الأهالى يشتغلون بالصناعات المنتجة ، ولا يتوانى أفقر أعضاء الجمهورية ، وأوسعهم ثراء فى ضم جهودهم بعضهم إلى بعض كى يتضافروا على تحقيق هذه الأغراض . فلا غرو إن كان الغريب يدهش دائماً من أن يرى الأعمال العامة الجسيمة التى تضطلع بتنفيذها أمة لا أثرياء فيها — إن صح لنا هذا التعبير . فالأمريكيون لم يصلوا إلا بالأمس القريب إلى الأقاليم التى يقطنونها . وهاهم قد غيروا وجه الطبيعة كله لمصلحتهم ، فوصلوا نهر هدسن بنهر المسيسيبى ، وجعلوا المحيط الأطلسى يتصل بخليج المكسيك عبر مسافة الخمسمائة فرسخ التى تفصل بين البحرين . هذا وإن أطول الخطوط الحديدية التى مدت إلى اليوم ، مدت فى أمريكا .

ولكن الذى يثير دهشتى فى الولايات المتحدة أكثر من غيره ، ليس جلال بعض المشروعات الرائعة ، بل عدد تلك المشروعات الصغيرة التى ينفذونها ، وهو عدد لا يحصى . فكل المزارعين فى الولايات المتحدة ، أو جلهم ، يجمعون بين الزراعة وحرفة أخرى ، بل إن معظمهم ليجعلون من الزراعة نفسها تجارة . ويندر أن يحدث فى أمريكا أن يستقر مزارع فى الأراضى التى يفلحها استقراراً دائماً ولا سيما فى أراضى الغرب البعيد حيث يقوم المزارع باستصلاح الأرض وحرثها بنية أن يعود ويبيعها ، لا ليتولى زرعها بنفسه ؛ وقد ينشىء بيتاً فى الضيعة بأمل أن يبيعه بثمن طيب عندما تتبدل أحوال البلاد من جراء تزايد عدد السكان .

ففى كل سنة يصل إلى الولايات الجنوبية أفواج كثيرة من الناس من الشمال ليستقروا فى البقاع التى يزرع فيها القطن وقصب السكر. فهؤلاء الأقوام يزرعون الأرض على نحو يجعلها تنتج لهم فى بضع سنين ما يدر عليهم الأرباح الوفيرة التى تجعلهم أغنياء حقاً. ومع هذا فهم لا يزالون يتطلعون إلى الوقت الذى يسمح لهم فيه بالعودة إلى وطنهم ليستمتعوا فيه بما أصابوا من أموال. وهكذا نرى الأمريكيين ينقلون خبرتهم بالأعمال (التجارية والصناعية) إلى الشئون الزراعية، وأن غرامهم بالتجارة ليتجلى كذلك فى سائر الحرف الأخرى.

وهم يتقدمون بخطى واسعة فى كل ميدان من ميادين الإنتاج لأنهم يكرسون لها كل جهودهم؛ ولهذا السبب عينه أصبحوا معرضين لأزمات حادة لم يكونوا يتوقعونها. وإذ كانوا يشتغلون جميعاً بالتجارة فقد صارت شئونهم التجارية تتأثر بشتى العوامل المختلفة المعقدة كل التعقيد، حتى استحال عليهم التكهن بما قد يقوم فى سبيلهم من عقبات. ولما كانوا يشتغلون بالصناعات والحرف المنتجة فأقل صدمة تصيب الأعمال تعرض الثروات الخاصة كلها للارتباك، وتعرض الدولة ذاتها للخطر فى الوقت نفسه. وفى اعتقادى أن تكرار حدوث هذا الذعر التجارى مرض متوطن فى الأمم الديمقراطية فى عصرنا الحاضر. ولا شك فى أن التخفيف من أخطاره أمر ميسور، أما الشفاء منه فمتعذر، لأنه لم ينشأ فى ظروف عارضة بل نشأ فى أمزجة هذه الأمم ذاتها.

الفصـــل العشـــرون

قد تؤدى الصناعة إلى قيام أرستقراطية

أوضحنا فيما سبق أن الديمقراطية تعاون على تقدم الصناعات الإنتاجية، وتزيد عدد المشتغلين بها زيادة لاتقف عند حد. وسنبين الآن الطريق الجانبية التى قد تمكن لرجال الصناعة من أن يعيدوا هم بدورهم الناس إلى الأرستقراطية.

فمن المقرر أن العامل الذى يظل يعمل كل يوم فى إنجاز تفاصيل جزئية معينة لا تتغير سيؤدى به عمله هذا إلى إنتاج السلعة فى النهاية بطريقة أيسر، وفى زمن أقصر، وبتكاليف أقل. ومن المقرر كذلك، أن تكاليف إنتاج السلع المصنوعة تقل بحسب مدى استعداد المصنع الذى يخرجها، وبحسب مقدار رأس المال المستثمر فيه. هذه حقائق معروفة من قديم الزمان، ولكن الأدلة على سدادها لم تقم إلا فى عصرنا الحاضر. فقد طبقت تلك الحقائق فعلاً على أنواع كثيرة من الصناعات البالغة الأهمية، وستطبق تدريجياً على ما هو أقل منها شأناً. ولست أعرف شيئاً أجدر باستدعاء المزيد من اهتمام المشترعين أكثر من هاتين البديهيتين الجديدتين من بديهيات علم الصناعة.

فعندما يكون العامل مكلفاً أن يعمل باستمرار فى صنع جزء واحد فحسب من سلعة معينة لابد أن ينتهى به الأمر إلى اكتساب مهارة فائقة فى أداء هذا العمل، ولكنه يفقد فى الوقت نفسه قدرته على استخدام عقله فى توجيه العمل فى جملته. فهو يزداد كل يوم مهارة ويقل اجتهاداً، حتى يحق لنا أن نقول فيه إنه كلما تحسن عاملاً انحط إنساناً. فما عسى أن يتوقع الناس من رجل أنفق عشرين سنة من عمره فى صنع رؤوس الدبابيس مثلاً؟ وفيم ينتظر منه أن يستخدم ذلك العقل الإنسانى الجبار الذى كثيراً ما هز العالم، إلا فى البحث عن طريق أمثل لصنع رؤوس الدبابيس؟ فبعد أن يسلخ العامل شطراً كبيراً من عمره فى العمل بهذه الطريقة تصبح أفكاره كلها محصورة فى موضوع عمله اليومى هذا، ويتخذ جسمه عادات معينة ثابتة لا يستطيع أبداً أن يقلع عنها، وجملة القول أن مثل هذا العامل لم يعد ملك نفسه، بل ملك المهنة التى اختار العمل فيها. وعبثاً تحاول القوانين، وتحاول العادات الأخلاقية أن تزيل كل الحواجز التى قامت حوله، وأن تفتح له من كل جانب آلاف الطرق التى تؤدى إلى الثراء. فقد أضحت نظرية معينة من نظريات الصناعة

أقوى من القوانين ومن العادات الأخلاقية ، تقيده بمهنة معينة ، بل وببقعة معينة لا يستطيع منها فكاكاً ، لأنها عينت له مركزاً محدداً ثابتاً فى المجتمع الإنسانى ، ليس له أن يتجاوزه إلى غيره ؛ لقد جعلته جامدًا وسط عالم متحرك .

وكلما توسع الناس فى تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، ازداد العامل ضعفاً على ضعفه وضاق أفقه العقلى وزادت تبعيته لسواه . وهكذا نرى أن الفن يتقدم والصانع يتدهور . ومن جهة أخرى ، فكلما استبان أن المنتجات الصناعية تصبح أرخص ثمناً وأحسن نوعاً ، إذا ما اتسع نطاق المصنع وازداد رأس المال المستثمر فيه — ازداد عدد الأثرياء الذين ينزلون إلى ميدان الصناعة ، وهو ميدان كان متروكاً من قبل للصناع الفقراء والجهلة . فجسامة الجهود التى يجب أن تبدأ فى هذا الميدان ، وأهمية النتائج المتوقعة من ورائها ، تجذبانهم إليه ، وهكذا نرى أن علم «الصناعة» يرفع طبقة أصحاب الأعمال فى الوقت الذى ينزل فيه بطبقة العمال .

فبينما يعمل العامل على تركيز كل همه وكل عقله فى دراسة جزء معين من أجزاء السلعة الواحدة ، يقوم صاحب العمل بالإشراف على هذه السلعة كلها فى جملتها ، ومن كل نواحيها ، فيتسع عقله ، على حين يضيق عقل الصانع . ولا يمضى زمن طويل حتى لا يتطلب هذا الصانع فى عمله سوى ازدياد قوته الجسمية ولا حاجة به لاستعمال عقله وذكائه ، على حين يكون صاحب العمل بحاجة إلى مزيد من العلم ، بل إلى عبقرية ، حتى يتحقق النجاح لمصنعه . وسرعان ما يصبح أشبه ما يكون بمن يتولى إدارة امبراطورية واسعة الأجزاء ؛ أما العامل فيقترب من البهم السوائم .

ليس ثمة شبه إذن بين الصانع ورب العمل ؛ وزيادة على ذلك فالفوارق التى بينهما تزداد يوماً بعد يوم ، فما أشبه الصلة التى بين الاثنين بالحلقتين اللتين فى طرفى سلسلة طويلة ، كل منهما يملأ المركز الذى أعد له ، فلا يبرحه ؛ فأحدهما يعتمد باستمرار اعتماداً كبيراً وضرورياً على الآخر ، ويبدو كأنه إنما خلق ليطيع ، على حين يبدو الآخر أنه خلق ليأمر فيطاع . فما عسى أن يكون هذا غير نوع من الأرستقراطية عينها ؟

وكلما ازدادت أحوال الناس الذين تتكون منهم الأمة مساواة ، ازداد الطلب على السلع المصنوعة ، وأصبح عاماً ، واتسع اتساعاً كبيراً ، ذلك إلى أن رخص الأسعار الذى يجعل هذه السلعة فى متناول رقيقى الحال ، يصبح هو نفسه عنصراً هاماً من عناصر النجاح . ومن ثم كان كل يوم يمر يشاهد عدداً من الرجال واسعى الثراء والمتعلمين تعليماً طيباً يقبلون على توجيه ثرواتهم ومعلوماتهم إلى الصناعة ، ويعملون على إنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة ، وعلى تقسيم العمل فيها تقسيماً دقيقاً ، وبذلك يواجهون الطلبات الجديدة التى تنهال عليهم من كل حدب وصوب . وهكذا كلما اتجهت الكثرة من الناس فى الأمة إلى الديمقراطية ازدادت تلك الطبقة الخاصة التى يعمل أفرادها فى الصناعة ،

أرستقراطية . فيزداد الناس تماثلاً فى ناحية ، وتفاوتاً فى الأخرى ، فعدم المساواة يزداد فى الطبقة الصغيرة العدد بنفس النسبة التى يقل بها فى المجتمع الكبير . ومن هنا يبدو أنَّا إن تعمقنا الأمر تبين لنا : أن الأرستقراطية تنشأ بمجهود طبيعي وسط الديمقراطية نفسها .

ولكن ليس ثمة شبه بين هذا النوع من الأرستقراطية وبين الأنواع السابقة عليه بحال من الأحوال . ويلاحظ على الفور أن هذه الأرستقراطية الجديدة استثناء فظيع قائم وسط الحالة الاجتماعية فى جملتها ، ذلك لأنها لا تصدق إلا على الصناعة نفسها ، وعلى بعض المهن الصناعية دون غيرها . فالمجتمعات الأرستقراطية الصغيرة التى يكونها طائفة من رجال الصناعة وسط تلك الديمقراطية الهائلة التى فى عصرنا – هذه المجتمعات الصغيرة تحتوى ، كما كانت تحتوى المجتمعات الأرستقراطية الكبرى فى العصور السالفة ، على أفراد واسعى الثراء ، إلى جانب جمهور كبير بلغ به الفقر كل مبلغ من البؤس والشقاء . فليس لدى الفقراء سوى وسائل قليلة للخلاص من حالتهم هذه كى يصبحوا أغنياء ، باستمرار كل يوم عن اليوم الذى قبله ، أو هم يتركون العمل بعد أن يحققوا أرباحاً طائلة . ومن ثم تكون العناصر التى تتكون منها طبقة الفقراء ثابتة ، أما العناصر التى تتكون منها طبقة الأغنياء فليست كذلك . والحق أن طبقة الأغنياء غير موجودة فى الواقع على الرغم من وجود الأثرياء ، فهؤلاء الأثرياء ليس لهم عواطف ولا أغراض مشتركة ولا تقاليد متبادلة ولا وحدة فى الآمال والأمانى تربطهم . فهم إذن أفراد ، بدون طبقة محدودة هم تضمهم .

فليس الأغنياء غير متحدين بعضهم مع بعض اتحاداً وثيقاً فحسب ، بل ليس بينهم وبين الفقراء أية رابطة حقيقية . فموقفهم النسبى إزاءهم ليس بالموقف الثابت ، فهم يظلون يقتربون ويبتعدون دائماً بعضهم عن بعض بحسب ما تقتضيه مصالحهم . فالعامل يعتمد عادة على صاحب العمل ، لا على أى صاحب عمل بعينه ، فكلاهما يلتقيان فى المصنع ، ولكن أحداً منهما لا يعرف الآخر خارجه . فبينما هما يتلاقيان فى نقطة واحدة ليس إلا فالبون بينهما واسع فى سائر النقاط الأخرى . فصاحب العمل لا يتطلب من العامل غير عمله ، والعامل لا ينتظر من صاحب العمل غير أن يدفع له أجره . فلا صاحب العمل يضطلع بأية التزامات لحماية العامل ، ولا العامل يضطلع بالدفاع عن صاحب العمل ، فليس بينهما أى ارتباط دائم ، لا من حيث العمل ، ولا من حيث الواجب ، فأعضاء الأرستقراطية الناشئة عن العمل يندر أن يسكنوا بين ظهرانى العمال الذين يتولون هم إدارة أمورهم . فليس غرض الأرستقراطية هذه أن تحكم هؤلاء العمال ، بل أن تستغلهم لما فيه مصلحتها ليس إلا . فكل أرستقراطية تنشأ على هذا الأساس لا يكون لها أى سلطان قوى على من تستخدمهم ، وإن نجحت فى الاحتفاظ بهم فترة من الزمن فسيفلتون من قبضتها فى الفترة التى تليها ، فهذه الأرستقراطية لا تعرف كيف تريد أن تعمل ، ولا تستطيع أن تعمل ما تريد .

لقد كانت الأرستقراطية الإقطاعية فى العصور السابقة مقيدة بالقانون ، أو ظنت أنه يضطرها إلى العمل على غوث من يخدمونها ، وعلى تخفيف ما يعانونه من متاعب وآلام ، ولكن الأرستقراطية الصناعية فى عصرنا الحاضر تعمل أولاً على إفقار من يخدمونها ، كما تعمل على انحطاطهم ، ثم تدعهم يعيشون على صدقات الجمهور . ولا يخفى أن هذه نتيجة طبيعية لما ذكرناه من قبل . إن بين العامل وصاحب العمل علاقات كثيرة ، ولكن ليس بينهما ما يمكن أن يسمى «اتحاداً وارتباطاً حقيقياً» .

وعلى الجملة ، فإنى أرى أن الأرستقراطية الصناعية الآخذة فى النماء والازدياد أمام أبصارنا ، من أقسى الأرستقراطيات جميعها التى ظهرت فى هذا العالم ، وهى فى الوقت نفسه من أكثرها انغلاقاً وأقلها خطراً . وعلى الرغم من ذلك كله فإن على أنصار الديمقراطية ومحبيها أن يحرصوا كل الحرص على أن يوجهوا أنظارهم إليها باستمرار ، ويرقبوا أمورها . فإذا ما حدث أن قام بين الناس تفاوت دائم فى أحوالهم الاجتماعية ، وعادت الأرستقراطية تتغلغل من جديد فى شئون العالم ، كان لنا أن نتنبأ بأن هذا هو الباب الذى ستعود منه .

البـاب الثالث

تأثير الديمقراطية فى عـادات الناس وأخـلاقهم

الفصـــل الأول

تتهذب عادات الناس وتزداد رقة كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية

ظلت أحوال الناس الاجتماعية عدة قرون وهي تسير نحو المساواة، وفى الوقت نفسه أخذت عادات المجتمع وعرفه تتشذب وترق، فهل حدث هذان الأمران متعاصرين يا ترى، أم أن بينهما صلة حقيقية تربط أحدهما بالآخر بحيث لا يستطيع أحدهما التقدم دون الآخر؟ تضافرت عوامل شتى على التخفيف مما فى عادات الشعب المألوفة من خشونة وجفوة، وربما كان عامل المساواة فى أحوال الناس الاجتماعية أقوى هذه العوامل كلها وأبعدها أثراً، فى نظرى. فالمساواة وتهذيب العادات والعرف هما، فى اعتقادى، حقيقتان متضايفتان، فضلاً عن أنهما متعاصرتان.

فكلما أراد واضعو الأساطير أن يستثيروا اهتمامنا بذكر أفعال الحيوان ووصف تصرفاته، نسبوا إليه أفكاراً بشرية وتصرفات إنسانية، وكذلك يفعل الشعراء وهم يتحدثون إلينا عن الأرواح والملائكة وأمثالها، فليس ثمة بؤس خالص أو نعيم خالص يمكن أن يسترعى نظرنا أو يستهوى قلوبنا إلا إذا عرض علينا فى صور وأشكال غير تلك التى نعهدها فى أنفسنا عادة.

ويصدق هذا تمام الصدق على الموضوع الذى أمامنا الآن؛ فعندما يصنف الناس ويرتبون فى البلاد الأرستقراطية على أساس نظام ثابت، وبحسب مهنهم وثرواتهم، ونسبهم، اعتبر أعضاء كل فئة منهم أنفسهم كأنهم أسرة واحدة، وصاروا يشعرون بالعطف بعضهم على بعض، وهو ما لا يتأتى للمواطنين فى البلاد الديمقراطية أن يشعروا به. ولكن هذا الشعور بالعطف نفسه لا يوجد بين الطبقات المختلفة؛ فلا تشعر طبقة منها بالعطف على الأخرى.

هذا ولكل فئة من فئات الطبقة الأرستقراطية فى الأمة الواحدة آراؤها ووجداناتها وعاداتها وحقوقها، وطرق معيشتها الخاصة بها. فأعضاء هذه الفئات الأرستقراطية لا يشبهون الجمهرة الكبرى من مواطنيهم، فهم لا يفكرون ولا يشعرون كما يفكر أفراد

عامة الشعب ويشعرون، فكأنى بهم لا يعتقدون أنهم وإياهم خلقوا من طينة واحدة. ومن ثم لم يكن فى مقدورهم أن يفهموا تمام الفهم حقيقة ما يشعر به الآخرون؛ ولا هم يحكمون على غيرهم من الناس بحسب المعايير نفسها التى يحكمون بها على أنفسهم. ومع ذلك كله فإن أعضاء تلك الفئات أو الجماعات الأرستقراطية قد يبادرون ويمدون المساعدة إلى بعضهم البعض. وهذا لا يتناقض بحال مع ما سبق أن أشرت إليه.

فهذه المؤسسات الأرستقراطية نفسها التى جعلت من أفراد الجنس الواحد أفراداً مختلفين، ربطتهم رغماً عن ذلك روابط سياسية وثيقة، فمع أن القن (عبد الأرض) لا يرى أن له أية مصلحة طبيعية فى مصائر النبلاء والسادة ومقدراتهم، فلا يخطر بباله مع ذلك، أنه غير ملتزم بتكريس شخصه لخدمة ذلك النبيل أو السيد الإقطاعى الذى سودته المصادفة، فجعلته سيداً عليه متحكماً فيه، ومع أن هذا السيد قد يعتقد أنه من معدن آخر غير معدن أقنائه، فهو لا يتردد مع ذلك فى التسليم بأن الواجب والشرف يقتضيانه أن يدافع عن أولئك الذين يعملون فى أراضيه وضياعه، حتى ولو كلفه ذلك الدفاع حياته نفسها.

ولا يخفى أن هذه الالتزامات المتبادلة لم تنشأ عن قانون طبيعى، وإنما نشأت من نظام المجتمع نفسه، وأن مطالب الواجبات الاجتماعية لأشد صرامة من مطالب الإنسانية وحدها. ولم يكن مفروضاً فى هذه الالتزامات أن تكون واجبة على الإنسان للإنسان، ولكنها واجبة للسيد الإقطاعى أو المولى. هذا، وقد أيقظت النظم الإقطاعية عطفاً قوياً على فئة من الناس من جراء ما تعانيه من متاعب ومن شقاء، ولكنها لم توقظ شيئاً من مثل ذلك العطف مطلقاً على ما يعانيه البشر من حيث هم بشر. إنها جعلت الأخلاق كريمة؛ ولكنها لم تحفل أى احتفال بالاعتدال، ولا بالرحمة. فإن كانت قد حثت الناس على القيام بتضحيات كبيرة فهى لم تخلق فيهم أى تعاطف أو مشاركة وجدانية صادقة لأن مثل هذا التعاطف أو تلك المشاركة الوجدانية لا تتأتى إلا بين الأفراد المتماثلين، ولم يكن الناس فى العصور الأرستقراطية يعترفون لأحد بأنه مماثل لهم ومن معدنهم إلا إذا كان من الطبقة نفسها التى ينتمون هم إليها.

كان جميع الإخباريين الذين يدونون الحوادث ويؤرخون لها فى العصر الوسيط، من الأرستقراطيين من حيث نسبهم أو من حيث ثقافتهم وتعليمهم. فعندما يسرد علينا هؤلاء الإخباريون أخبار الآخرة المحزنة لنبيل من النبلاء لمسنا فى الحال فيما يسردونه علينا حزنهم وعطفهم عليه. أما إن حدثونا عن المذابح، وصنوف التعذيب والتنكيل التى تصب على أبناء الشعب[1] فحديثهم مقتضب وجاف كل الجفاف، لأنه لا يحرك قلوبهم ولا يستنزل

---

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى الإخبارى الفرنسي جان فروسار (Jean Frossart) (١٣٣٧ - ١٤١٠) وكانت حولياته تمتد من سنة ١٣٦٢ حتى سنة ١٤٠٠.

منهم دمعة عين، وليس ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يستشعرون الكراهية أو الحقد على أحد من أفراد الشعب، فلم يكن الصراع بين الطبقات قد قام بعد، بل كانوا مدفوعين بنزعاتهم وأهوائهم. ولما لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يعانيه الفقير من أبناء الشعب من آلام وعذاب، لم يحفلوا بما يحدث له ولا بمصيره أى احتفال.

وكانت وجدانات مثل هذه، هى التى تحرك الطبقات الدنيا. فلما انفصمت الرابطة الإقطاعية (التى تربطهم بسادتهم) كانت العصور التى شاهدت الكثير من أعمال البطولة والإخلاص، من ولاء التابع والمتبوع - قد تلطخت هى نفسها بفظائع شنيعة مفزعة ارتكبتها الطبقات الدنيا ضد الطبقات العليا(١).

على أنه يجب ألا يسبق إلى وهمنا أن جمود الحس المتبادل هذا قد نشأ من عدم استقرار النظام العام، وعدم التعليم وحدهما؛ فقد وجدت آثار منه فى القرون التى تلت والتى استقرت واستتب فيها النظام واستنارت، فى حين ظلت هى الأخرى عصوراً أرستقراطية.

لما ثارت الطبقات الدنيا فى مقاطعة بريتانيا سنة ١٦٧٥ من جراء ما فرض عليها من ضرائب جدد، قمعت الحكومة الاضطرابات بقسوة منقطعة النظير، وقد شاهدت مدام دو سفينييه (de Sévijne)(٢) هذه الفظائع وقصت خبرها على ابنتها فى خطاب كتبته إليها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٦٧٥ وبعثت به إليها من روشيه، قالت فيه:

«إن خطابك الذى أرسلته من «إيكس» خطاب عجيب كل العجب يا بنيتى. فأنصح لك بقراءة خطاباتك مرة أخرى على الأقل قبل إرسالها فستدهشين من تلك الأشياء الجميلة التى سطرتها يدك، وتتعزين بهذا السرور عن المتاعب التى تجشمتها فى كتابة الكثير من هذه الخطابات. لقد قبلت بروفانس كلها إذن، أليس كذلك؟ إن تقبيل بريتانيا لا متعة فيه إلا لمن يريد أن تفوح منه رائحة النبيذ ... أتودين أن تسمعى أخبار مدينة رن Rennes لقد فرضت الحكومة على الأهالى ضرائب مقدارها مائة ألف كراون على شريطة أن تدفع فى أربع وعشرين ساعة وإلا ضوعفت، وقام الجند بجبايتها، فأخرجوا الناس من بيوتهم وطردوا السكان من أهم شارع فى المدينة، وحرموا على كل إنسان أن يؤويهم، وإلا عرض نفسه لأن يحكم عليه بالإعدام، فكنت ترين المساكين، من رجال شيوخ، ونساء حوامل قاربن الوضع، وأطفال صغار يطوفون بأرجاء الحى يبكون، وهم يغادرون المدينة دون أن يدروا أنى يذهبون، وليس معهم طعام، ولا يعرفون لهم مسكناً يلجأون إليه. وأمس الأول فصلوا أعضاء رجل «موسيقار» بواسطة آلة التعذيب الخاصة لأنه أقام مرقصاً وسرق ورقاً من أوراق «التمغة»؛ ثم لم يكتفوا بذلك بل قسموا جثته بعد موته أربعة أقسام

---

(١) ويشير هنا إلى ثورة الفلاحين الفرنسيين فى إقليم باريس ضد النبلاء الإقطاعيين الذين استغلوهم كل استغلال. وقد حدثت هذه الثورة فى صيف سنة ١٣٥٨ وتعرف باسم الجاكرى (La Jacquerie).

(٢) مدام دو سفينييه (١٦٢٦ - ١٦٩٦) هى الكاتبة الفرنسية الشهيرة.

عرضوا كل ربع فى ركن من أركان المدينة . هذا وقد ألقوا بستين مواطناً فى غيابة السجون ، وسيبدأ تعذيبهم فى الغد ، ولسوف تكون هذه «المقاطعة» عبرة طيبة تعلم الناس احترام الحكام وأزواجهم وألا يحصبوا حدائقهم بالأحجار .

لقد كان أمس يوماً رائعاً ، فقد زارت مدام طارنت هذه الغابات ، ولم تكن ثمة مشكلة لإعداد حجرة خاصة بها أو وجبة صغيرة لها ، فقد جاءت من البوابة وستعود من الطريق ذاته ...» .

وقالت فى خطاب آخر :

«إنك لتتحدثين عما نقاسيه من متاعب حديثاً رائعاً حقاً ، ولكنا لم نعد نتضايق من تنفيذ حكم الإعدام ، فلم يعد ينفذ الآن إلا مرة واحدة فى كل أسبوع ، وذلك لمجرد الاحتفاظ بمظاهر الأشياء . حقاً إن طريقة الإعدام شنقاً لتبدو لى الآن تسلية مسيخة ، وقد خطرت ببالى فكرة جديدة كل الجدة عن العدالة منذ أن جئت إلى هذا الإقليم . إن العبيد الذين يعملون فى الشنق يبدون لى جماعة من الناس الصالحين طلقوا هذه الدنيا وانتبذوها كى يعيشوا عيشة هادئة .

من الخطأ أن نظن أن مدام دو سفينييه التى كتبت هذه الأسطر مخلوقة أنانية قاسية ، فقد كانت تحب أطفالها كل الحب وتتأثر كل التأثر بما يعانيه أصدقاؤها من آلام ومتاعب ، بل إن خطاباتها لتبين أنها كانت تعامل عبيدها بالشفقة والرحمة ، ولكن لم يكن عندها فكرة واضحة عن تلك الآلام التى يعانيها أى إنسان ليس مثلها من الأعيان .

إن أقصى رجل فى عصرنا ، وهو يكتب إلى أبلد من يعرفهم حساً لا يجسر أن يستسلم فى غير مبالاة إلى ذلك النوع من الهذر القاسى الذى اقتبسنا مثالاً له هنا ، وحتى إن سوغت له آدابه أن يفعل ذلك ، فأخلاق المجتمع فى جملته لتحرمه عليه ، فمن أين جاء ذلك إذن؟ هل صرنا أرهف حساً من آبائنا ؟ لا أظن ذلك ، ولكنى واثق من أن حساسيتنا امتدت وشملت أموراً كثيرة كل الكثرة .

عندما تتقارب جميع طبقات الأمة بعضها من بعض حتى تكاد تتساوى ، وعندما يفكر الناس كلهم ويشعرون بطريقة واحدة تقريباً ، فقد يتيسر لكل واحد منهم أن يحكم فى طرفة عين على إحساسات الناس جميعاً . فحسبه أن يلقى نظرة عجلى على ما يجرى فى نفسه ، فليس ثمة بؤس لا يستطيع أن يدركه ، إذ به نزعة فطرية خفية تكشف له عن مدى هذا البؤس . وسواء كان الذين يتعذبون غرباء أو أعداء ، فإنه يستطيع أن يتخيل نفسه مكانهم ، وعندئذ يخالطه شىء شبيه بالشعور الشخصى لشفقته فيجعله يتألم عندما ينصب العذاب على جثمان أخيه الإنسان .

كان من النادر فى العصور الديمقراطية أن يضحى أحد من الناس بنفسه فى سبيل غيره ، ولكنهم كانوا مع ذلك يبدون شفقة عامة ببنى الإنسان . فلم يكونوا يوقعون عليهم

آلاماً لا لزوم لها، وكان يسعدهم أن يخففوا آلام الناس كلما استطاعوا إلى تخفيفها سبيلاً من غير أن يجروا بذلك على أنفسهم ضررا كبيرا، إنهم ليسوا نزيهين خالين من الأغراض والغايات، ولكنهم كانوا ذوى إنسانية ورحمة.

ومع أن الأمريكيين قد حولوا الأنانية بشكل ما إلى نظرية فلسفية واجتماعية فإنهم لا يزالون مع ذلك يستطيعون أن يستشعروا الشفقة على غيرهم. فلا يوجد بلد فى العالم تعالج فيه قوانين العقوبات بشكل أرأف مما تعالج به فى الولايات المتحدة، فعلى حين يبدو الإنجليز أنهم حريصون، فى ظاهر الأمر، على الاحتفاظ بآثار دموية مما كان فى العصور الوسطى، فى تشريعه الخاص بالجرائم، نرى الأمريكيين قد ألغوا عقوبة الإعدام من قوانينهم أو كادوا، فأمريكا الشمالية، فى رأيى هى البلد الوحيد الذى لم يصدر فيه حكم الإعدام فى جريمة سياسية فى الخمسين سنة الأخيرة.

فالطريقة التى يعالج بها الأمريكيون عبيدهم تقنعنا كل الإقناع بأن هذه الرأفة الفذة إنما نشأت أساساً من أحوالهم الاجتماعية. وفى الجملة، قد لا يكون ثمة مستعمرة أوربية واحدة فى الدنيا الجديدة أحوال الزنوج المادية فيها أقل قسوة مما هى عليه فى الولايات المتحدة؛ ومع ذلك فلا يزال العبيد فيها يتعرضون باستمرار لأقسى أنواع العقوبات وأشنعها. ومن اليسير علينا أن ندرك أن حظ هؤلاء المخلوقات النكد لا يوحى إلى سادتهم إلا بالقليل من الشفقة بهم، فالسادة هؤلاء لا ينظرون إلى الرق من حيث هو نظام يدر عليهم الربح فحسب، بل ينظرون إليه من حيث هو شر لا يمسهم فى شىء. وهكذا نجد الرجل الذى كله خير ومحبة لبنى جنسه الذين هم أنداده المساوون له — بليد الحس لا يتأثر بآلامهم ومتاعبهم إذا ما حدث وزالت عنهم هذه الصفة، صفة المساواة به، فيجب أن تعزى رأفته إذن إلى تساوى الأحوال الاجتماعية لا إلى الحضارة ولا إلى التعليم.

إن ما ذكرته هنا بشأن الأفراد ينطبق إلى حد ما على الأمم، فعندما يكون لكل أمة آراؤها الخاصة التى تتميز بها، ولها قوانيها وعاداتها ومعتقداتها، فإنها تنظر إلى نفسها على أنها الجنس البشرى كله، فلا تحركها آلام أحد سوى آلامها هى، فإن حدث وقامت حرب بين أمتين تحركهما هذه المشاعر، كانت حرباً قاسية مريرة كل المرارة.

لقد درج الرومان، وهم فى أوج ثقافتهم وحضارتهم، على تذبيح القواد من أعدائهم بعد أن يتشفوا منهم تشفى الظافر بجرِّهم مربوطين خلف عربة، كما كانوا يلقون بأسراهم وسجنائهم لوحوش «السيرك» ليتلهى بهم الشعب ويتسلى. وكان «شيشرون»، ذلك الذى رفع عقيرته بالاحتجاج الشديد على صلب مواطن رومانى، لم يجد كلمة يقولها فى تلك الفظائع التى يقترفها المنتصر على أعدائه؛ فالرجل الهمجى، ليس من طينة الرجل الرومانى فى نظره.

والأمر على العكس من ذلك عندما تصير الأمم أكثر شبهاً بعضها ببعض؛ فالرأفة المتبادلة بينها تزداد، على حين يلين قانون الأمم.

الفصـــل الثـانى

الديمقراطية بسَّطت العلاقات العادية بين الأمريكيين ويسرتها

لاتربط الديمقراطية الناس بعضهم ببعض ربطاً قوياً بأواصر المودة، ولكنها تيسر لهم الاختلاط العادى وتسهله.

فلو أن إنجليزيين تقابلا مصادفة فى مكان ما فى أقصى الأرض حيث يحيط بهم أغراب، ولا يكاد يعرفان لغتهم ولا أخلاقهم، فإنهما يبدآن بأن يحدق كل منهما فى الآخر بشىء من الفضول وبشىء من القلق الخفى، ثم يبعدان بعضهما عن بعض، وإن هما تخاطبا حرصا كل الحرص على ألا يتحدثا إلا بكل تحفظ واحتياط، ولا يدور حديثهما إلا حول أمور تافهة. ومع ذلك فليس ثمة أى عداوة بينهما، فإنهما لم يتقابلا من قبل قط، وكل منهما يعتقد أن الآخر شخص جدير بكل احترام. فما الذى دعاهما إذن إلى أن يقف كل منهما موقف الحذر والحيطة من الآخر؟ إنا يجب أن نعود إلى إنجلترا نفسها لنعرف السبب.

فإن كان نظام المجتمع يقوم على أساس النسب وحده من غير نظر إلى الثروة، عرف كل واحد مركزه على السلم الاجتماعى حق المعرفة والتزمه، فلا هو يسعى أن يرتفع عنه، ولا يخشى أن يهبط إلى ما دونه. ففى المجتمع المنظم على هذا الأساس قلما يتصل الناس الذين من طبقات مختلفة بعضهم ببعض. ولكن إن حدث أن اتصلوا كانوا على استعداد للتحدث فى غير خوف من أن يتأثر مركز أيهما، فاتصالهما هذا لا يتم على قدم المساواة ومع ذلك فهو خال من التزمت والوجوم.

فإن حدث وأعقبت الأرستقراطية المالية أرستقراطية الأهل والنسب تغيرت الحال. فما تزال الميزات التى يستمتع بها البعض عظيمة، ولكن باب الحصول عليها مفتوح للجميع، مما يترتب عليه أن من يحوزون هذه الميزات يساورهم الخوف دائماً من أن تزول عنهم أو من أن يشاركهم فيها آخرون. أما الذين لم يحصلوا عليها بعد فيتلهفون على حيازتها

مهما كلفهم الأمر من ثمن . وإن هم فشلوا ، ظهروا على الأقل بمظهر الحائز لها ، وهذا ليس بالعسير . فلما كانت أهمية مراكز الناس الاجتماعية لم تحدد بعد بشكل بارز ، ولا دائم على أساس الدم ، وأنها تختلف اختلافاً لا نهاية له بسبب مقدار الثروة ، فإن مراتبهم ستظل قائمة ، ولكن ليس من السهل علينا أن نميز بنظرة واحدة أهل كل مرتبة ، وعندئذ تقوم فى المجتمع عداوات خفية ؛ فكل فئة من الناس تعمل بحِيل شتى لا عداد لها على أن تنضم فعلاً أو تتظاهر بأنها تنضم إلى أهل طبقة أعلى منها ؛ وتظل فئة أخرى تعمل باستمرار على مكافحة أولئك الذين اغتصبوا حقوقهم ، أو بالأحرى قد يقوم الشخص نفسه بالاثنين معاً . فبينما هو يسعى وراء النهوض بنفسه لينضم إلى دائرة أعلى من دائرته ، يظل يتخذ موقف الدفاع دائماً خشية أن يصل إلى مستواه من هم دونه .

هذه هى حال إنجلترا فى وقتنا الحاضر . وفى رأيى أن الخاصية التى أشرت إليها توا يجب أن تعزى أساساً إلى هذا السبب . وإذا كانت الكبرياء الأرستقراطية لا تزال شديدة متعجرفة فى إنجلترا ، وكانت حدود الأرستقراطية غامضة غير متعينة صار كل امرىء فى فزع دائم من أن يستغل أحد ألفته به . ولما كان الرجل الإنجليزى لا يستطيع أن يدرك ما للناس الذين يصادفهم من مراكز اجتماعية صار يرى أنه من الحزم والكياسة أن يتجنب كل اتصال بهم . لقد صار الناس يخشون أنهم إذا ما قدموا خدمة بسيطة لأحد ما ، أن يحملهم ذلك على التعرف بشخص قد لا ينسجم معهم فى شيء ، فهم يخشون المجاملات ويتحاشون أى شكر يقدم إليهم اعتباطاً من أى شخص غريب عليهم ، كما يتحاشون استثارة كراهيته لهم .

هذا ، ويعزو كثيرون هذه النزعات غير الاجتماعية وموقف الانجليز المتزمت من سائر الناس إلى أسباب طبيعية خالصة . ولست أنكر وجود شيء من هذا فى جنسهم ، ولكن معظمه يرجع إلى أحوالهم الاجتماعية ، وحسبنا هنا أن نوازن بينهم وبين الأمريكيين حتى يتبين لنا صدق هذا القول .

ففى أمريكا ، حيث لم تقم قط أية ميزة للأصل والنسب ، حيث الثراء لا يضفى أية حقوق خاصة على الأغنياء ، نجد الناس الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً يترددون على نفس المحلات التى يتردد عليها سواهم ، ولا يجدون خطراً ولا ميزة فى أن يتبادلوا أفكارهم تبادلاً حرّا مع غيرهم فإن هم التقوا مصادفة لم يسعوا إلى التحدث ، ولا هم يتحاشونه ، فلا غرو أن كان سلوكهم إذن طبيعياً وصريحاً ومخلصاً . ومن الهين أن ندرك أنهم قلما ينتظرون أن يتعلموا أو يتوقعوا شيئاً من بعضهم البعض ، ولا هم يحفلون بأن يظهروا مراكزهم الاجتماعية فى هذه الدنيا ، ولا يحاولون إخفاءها . فإن كان سلوكهم كثيراً ما يبدو لنا جدياً وباهتاً ولا روح فيه ، فإنك لا تلمس فيه أبداً كبرياء ولا استعلاء ولا أى تحفظ . فإن هم لم

يتحدثوا إليك فذلك لأنهم لارغبة لهم فى الحديث ، وليس لأنهم يرون أن مصلحتهم تقتضيهم التزام الصمت .

وإذا تقابل أمريكيان فى بلد أجنبى فإنهما سرعان مايتصادقان لمجرد أنهما أمريكيان فليس ثم تحزب يمكن أن يباعد بينهما ، بل إن اشتراكهما فى البلد الواحد ليجذبهما بعضهما إلى بعض . أما الإنجليزيان فلا يكفى أن يكونا من دم واحد حتى يجتذب أحدهما الآخر بل يجب أن يكونا قد نشآ فى بيئة واحدة وفى مرتبة واحدة حتى يقترب أحدهما من زميله . وقد لاحظ الأمريكيون[1] هذا الاتجاه غير الاجتماعى فى الإنجليز كما لاحظه الفرنسيون، ولن يكونوا أقل دهشة منهم بشأنه . ومع ذلك فالأمريكيون تربطهم بالإنجليز روابط الأصل والدين واللغة ، وكذلك العادات إلى حد ما ولا يختلفون عنهم إلا من حيث أحوالهم الاجتماعية ، ومن ثم ساغ لنا أن نستنتج أن تزمت الإنجليز إنما ينشأ عن طبيعة بلادهم أكثر مما يرجع إلى طبيعة سكانها .

---

(١) زار رالف والدو إمرسون الشاعر الأمريكى الأديب (١٨٠٣ - ١٨٨٢) إنجلترا مرتين فى سنة ١٨٣٢ وفى سنة ١٨٤٧ ونشر كتاباً عن الإنجليز أخلاقهم وعاداتهم سنة ١٨٥٦ بعنوان « English Traits » .

الفصـل الثـالث

الأمريكيون قليلو الحساسية فى بلادهم شديدوها فى أوربا

من طبع الأمريكيين الانتقام، شأنهم فى ذلك شأن كل الأمم التى تنزع إلى الجد والتروى فى التفكير، فهم لاينسون أبداً أية إهانة لحقتهم، ولكن ليس من السهل على أحد أن يهينهم ويغضبهم لأن غضبهم بطىء لايستثار بسرعة، كما أنه لايخمد بسرعة.

ففى الجماعات الأرستقراطية حيث تقوم فئة صغيرة بإدارة كل شىء فى البلاد نجد الناس، فى اختلاطهم الظاهر بعضهم ببعض، يراعون قواعد تقليدية مقررة تكاد تكون ثابتة، ومن ثم كان كل امرىء يعتقد أنه ملم تمام الإلمام بمظاهر الاحترام والمجاملة التى ينبغى له أن يبديها لمختلف الناس. والمفروض أن ليس فيهم شخص واحد يجهل آداب اللياقة هذه أو ما يسمونه عندهم «بالإتيكيت» جهلاً تاماً. فالعادات التى تنشئها هذه الطبقة الراقية من طبقات المجتمع تصبح فيما بعد نموذجاً يحتذيه غيرها؛ وزيادة على ذلك فكل طبقة من الطبقات الأخرى تضع لنفسها قانوناً خاصاً يلتزمه كل عضو من أعضائها. ومن ثم كانت قواعد اللياقة أو الأدب تشكل نظاماً من التشريع معقدا كل التعقيد يعسر على المرء أن يحيط به، وإن كان من الخطر عليه أن يحيد عنه، فلا غرو أن صار الناس يتعرضون باستمرار، على غير إرادة منهم، لأن يحرجوا غيرهم، أو أن يتحملوا منهم إهانة مريرة.

ولكن إذا مازالت الألقاب والرتب، وأصبح الناس على اختلاف ثقافتهم وتباين أنسابهم، يلتقون بعضهم مع بعض، ويختلطون فى محلات واحدة من غير تفريق بينهم، كان من المستحيل أن يتم بينهم أى اتفاق على قوانين للأدب واللياقة (الإتيكيت). وإذا كانت هذه القوانين غير محددة ولا مؤكدة، لم يعد عصيانها جريمة حتى فى نظر العارفين بها. ومن ثم صار الناس يعلقون أهمية كبيرة على المقاصد والنيات أكثر مما يعلقونه على المظاهر والشكليات، وبذلك يصبحون فى الوقت نفسه أقل مجاملة وتأدباً وأقل ميلاً إلى النزاع والشجار كذلك.

وثم عدة نواح صغيرة من المجاملات قلما يحفل بها الأمريكى لأنه يراها ليست واجبة

له ، أو يزعم أنه لايعرف أنها كذلك ، فهو إما لا يرى فيها أى جرح له أو إهمال لشأنه ، أو يراها كذلك ويتسامح فيها ، فلا غرو أن أصبح سلوكه أقل مجاملة ، وأخلاقه أكثر بساطة ، ورجولة معاً .

إن ما يظهره الأمريكيون من التسامح المتبادل ، ومن تلك الثقة الجديدة بالرجال التى يعاملون بها بعضهم بعضاً ، تنتجان أيضاً من سبب آخر أهم وأعمق سبق أن أشرت إليه فى الفصل السابق . فالفروق تأتى بين مراتب الناس ومقاماتهم فى الحياة الاجتماعية المدنية طفيفة فى الولايات المتحدة ، ولا وجود لها فى الحياة السياسية ، ومن ثم كان الأمريكى لا يعتقد أن واجبه يقتضيه أن يخص أى مواطن من مواطنيه برعاية خاصة ، ولا هو يتطلب منهم أن يجعلوهم محلاً لمثل هذه الرعاية من ناحيتهم . ولما كان لايرى من مصلحته أن يسعى فى حماسة وراء صحبة أى فرد من بنى وطنه كان بطيئاً فى تصوره أن أحداً يمكن أن يسعى وراء صحبته هو . وإذ كان لايخطر بباله أن يحقر من شأن أحد بسبب مركزه الاجتماعى فهو لايتصور أن ثمة رجلا يستطيع أن يحتقره للسبب عينه ، ولا هو يفترض أن إساءة مقصودة قد وجهت إليه عمداً إلا بعد أن يتبين له بشكل واضح أن أحداً قد أهانه فعلاً . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية تعودهم بطبيعة الحال ألا يغضبوا من توافه الأمور ؛ ومن جهة أخرى ، فإن ما يستمتعون به من حرية ديمقراطية تنفث اعتدال المزاج هذا نفسه فى أخلاق الأمة جمعاء .

هذا ، وتعمل مؤسسات الولايات المتحدة السياسية باستمرار على تيسير اجتماع المواطنين من مختلف المراتب والمقامات بعضهم مع بعض ، وتضطرهم إلى أن يضطلعوا معاً بإنجاز مشروعات كبيرة ؛ فالناس المشغولون بمثل هذه المشروعات لا يكون لديهم فى العادة من الوقت ما يجعلهم يعنون بتفصيلات قوانين اللياقة والمجاملة ، ذلك إلى أنهم ينهمكون فى أن يعيشوا معاً منسجمين بعضهم مع بعض ، فلا داعى لأن يحفلوا بأمثال هذه الأمور . وعلى هذا فهم لا يلبثون أن يعتادوا بسهولة اعتبار مراعاة شعور الناس الذين يلتقون بهم وآرائهم ، أهم من مراعاة آداب السلوك معهم ومؤاخذتهم على التقصير فيها ، فلا عجب أن كانوا لايسمحون أن يغضبوا من صغائر الأمور وتوافهها .

كثيراً ما لاحظت فى الولايات المتحدة أن ليس من السهل جعل امرىء منهم يدرك أن حضوره غير مرغوب فيه ، فالتلميح لاينجح معه أبداً فى أن يغادر المكان . فقد أخالف الأمريكى فى كل كلمة يقولها ، وأشعره أن حديثه ثقيل على يسئمنى ، ومع ذلك فإنه لا يلبث أن يعود ويعمل بكل دأب ومثابرة على أن يقنعنى من جديد ، وقد ألتزم الصمت التام ، فيظن أنى إنما أفكر تفكيراً عميقاً فيما يقول ، وأخيراً أنصرف عنه وأمضى لشأن من شئونى فيخيل إليه أن أمراً جللاً دفعتنى الضرورة إلى إنجازه . إن مثل هذا لايتسنى له أبداً أن يفهم أنه قد أثقل علىَّ كل الإثقال ، اللهم إلا إذا أخبرته بذلك صراحة ، فليس ثمة طريقة للتخلص منه إلا أن أتخذه عدواً لى لدوداً مدى الحياة .

قد يبدو مدهشاً لأول وهلة أن هذا الرجل نفسه إذا انتقل إلى أوربا ينقلب فجأة شديد الحساسية، يصعب إرضاؤه فى شيء، حتى أنى كنت أجد من العسير على أن أتحاشى جرح إحساسه وهو فى أوربا بقدر ما كان من العسير على أن أغضبه وهو فى أمريكا، فهاتان النتيجتان المتعارضتان ترجعان كلتاهما إلى سبب واحد؛ فالمؤسسات الديمقراطية تعطى الناس عادة فكرة سامية عن أنفسهم وعن بلادهم. فعندما يغادر الأمريكى بلاده، يغادرها وكله صلف وكبرياء، ولما يصل إلى أوربا يجد أهلها ليسوا مفتونين بالولايات المتحدة ولا بشعبها العظيم كما خيل إليه من قبل. فإذا به يتضايق وينزعج إذ قد سبق أن نفثوا فى روعه أن الأحوال الاجتماعية فى أوربا خلو من المساواة؛ وسرعان ما يلاحظ أن آثار الألقاب والرتب لم «تنطمس» كلها بعد فى الأمم الأوربية، وأن الثروة والنسب لايزال لهما من الامتيازات ما لايسعه إلا أن يدركها، وإن لم يستطع أن يعرفها على وجه التحديد؛ ومن ثم كان هذا الأمريكى يجهل كل الجهالة الدرجة التى ينبغى له أن يتبوأها فى ذلك السلم المتداعى من درجات الطوائف والطبقات، وهى درجات بلغت من السمو مقاماً لايخول له أن يكرهها أو يحتقرها، كما بلغت مع ذلك من التقارب درجة تجعله عاجزاً عن أن يميز بعضها عن بعض. فهو يخشى أن يضع نفسه فى مركز أسمى مما ينبغى له، ويخشى أكثر من ذلك أن يضعه الناس أنفسهم دون ما يجب أن يوضع، فهذا الخطر المزدوج يجعل عقله باستمرار يقظاً متحفزاً، ويربكه فى كل ما يفعل ويقول.

ويعرف بالرواية المأثورة أن علائم الاحترام التقليدية فى أوربا منوعة كل التنوع، ومختلفة باختلاف الأحوال الاجتماعية، فهذه ذكرى من ذكريات الماضى تزيده حيرة وارتباكاً، وفضلا عن ذلك يخشى ألا ينال من مظاهر الاحترام ما هو واجب له، وإن كان لايدرى على وجه التحديد علائم هذا الاحترام، فتراه يسير وهو أشبه برجل أحيطت به الشباك والفخاخ: فاشتراكه فى المجتمع أبعد من أن يكون استجماماً وراحة، بل هو عمل جدى شاق، يجعله يزن أقل عمل يصدر عنك، ويستشف ما وراء نظراتك، ويدرك كل كلمة تقولها مخافة أن تنطوى على تلميح خفى فيه إهانة مستورة موجهة إليه. وإنى ليخامرنى الشك فى إن كان ثمة رجل من أعيان الأقاليم يستطيع أن يلتزم مراعاة آداب السلوك بتلك الدقة التى يراعيها بها هذا الأمريكى، فتراه يعمل جهده فى أن يراعى أقل قاعدة من قواعد اللياقة ولا يسمح لأحد أن ينتقصه منها شيئاً واجباً له - فكله شكوك وكله إيحاء بأنه يود أن يعمل «الواجب» ولكنه يخشى أن يعمل أكثر مما ينبغى. وإذا كان لايعرف حدود الإفراط والتفريط رأى أن الأولى به أن يظهر بمظهر فيه تحفظ، وفيه حيرة، ولكنه يتسم مع ذلك بالصلف والاستعلاء.

ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر، فهنا انحراف جديد آخر من انحرافات الطبيعة البشرية الغربية، فلا يفتأ الأمريكى يتحدث عن تلك المساواة الرائعة التى تسود الولايات المتحدة، وإنه ليجهر بها على أنها مفخرة بلاده، وإن كان يأسف له فى سريرته، ويطمح أن

يبدو هو نفسه استثناء من الوضع العام الذى يباهى به ويفخر. فإنك لا تكاد تصادف أمريكياً واحداً لا يدعى أنه يمت بنسب إلى أحد مؤسسى المستعمرات الأولى فى الولايات المتحدة. أما إن كان من أبناء الأسر الإنجليزية النبيلة فى أمريكا ، فأول همه أن يحيط نفسه بمظاهر الترف الذى تتيحه له ثروته ، خشية أن يظن به أحد أنه مواطن بسيط من مواطنى أمة ديمقراطية ، فيحتال بآلاف الحيل وشتى الطرق الملتوية ليقدم للناس كل يوم مثلاً جديداً من الأمثلة التى تكشف لهم عن ثرائه؛ فتراه يختار مسكنه عادة فى أهم أحياء المدينة وأرقاها ، ويستخدم جيشاً من الخدم والحشم يحيطون به باستمرار ، وحدث أنى سمعت فى باريس أمريكياً يشكو من أنه لم يصادف فى أهم صالونات المدينة سوى مجتمع خليط من أمشاج متنافرة ، وأن الذوق الغالب على المجتمع فيها لا يخلو فى نظره من شوائب ، وبلغ به الأمر أن يشير إلى أن آداب السلوك خالية فى رأيه من كل رشاقة ، فهو لا يستطيع أن يعود نفسه على أن يرى الذكاء متستراً فى أشكال من هذه الأشكال الساذجة التى لا ادعاء فيها ولا تنفج .

ولا ينبغى لنا أن ندهش من أمثال هذه المتناقضات – فلو لم تكن آثار الامتيازات التى كانت تنعم بها الأرستقراطية القديمة ، قد قضى عليها قضاء تاماً فى الولايات المتحدة لكان الأمريكيون أقل بساطة ، وأقل تسامحاً فى بلادهم ، ولكانوا فى بلادنا أقل تشدداً فى الاستمساك بتلك الآداب المستعارة وأقل غراماً بها وتكلفاً .

الفصـــل الرابـع

نتائج الفصول الثلاثة السابقة

عندما يشعر الناس بعطف طبيعي على ما يعانيه كل منهم من آلام ومتاعب، وعندما يستطيعون أن يختلطوا بعضهم ببعض فى سهولة ويسر من غير أن تكون فيهم حساسية مرهفة تبعد بعضهم عن بعض – عندئذ يحق لنا أن نفترض فيهم أنهم سيتعاونون كلما مست الحاجة إلى التعاون. فعندما يطلب الأمريكى من مواطنيه أن يتعاونوا معه فى شىء ما، يندر أن يقابل طلبه هذا بالرفض، وكثيراً ما رأيت هذه المعاونة تتم تلقائياً وبحسن نية، فإن وقع حادث فى الطريق العام سارع الناس إلى معاونة المصاب، ولو أصيبت أسرة بكارثة فادحة بغتة، انفتحت جيوب آلاف من الغرباء وتقدموا بتبرعات صغيرة ولكنها كثيرة العدد، للتخفيف مما أصاب تلك الأسرة من ضيق.

وكثيراً ما يحدث حتى فى الأمم المستبحرة فى العمران، أن يشعر الفقير البائس بالوحشة وقلة الصديق وهو بين ظهرانى الجمهور العظيم، شأن المتوحش الذى يعيش بين المجاهل والقفار، ولكن هذا الأمر أندر ما يحدث فى الولايات المتحدة، فالأمريكيون، على الرغم من تكرار ما يبدو منهم من الجمود أو الخشونة فى السلوك مع الناس، قلما يبدون شيئاً من جمود الحس، فإن لم يبادروا بتقديم خدماتهم فى لهفة وسرعة فإنهم لا يرفضون تقديمها.

ليس فى كل هذا أى تناقض مع ما ذكرته من قبل فى شأن «الفردية» فكلا الأمرين أبعد من أن يتعارضا، حتى ليسهل على أن أدرك أنهما يلتقيان. فالمساواة فى الأحوال الاجتماعية تجعل الناس يشعرون باستقلالهم عن غيرهم، وتكشف لهم عن ضعفهم، إنهم أحـــرار، ولكنهم معرضون لآلاف من الأحداث، وسرعان ما تعلمهم الأيـام، وإن لم يكونوا عادة بحاجة إلى معونة من غيرهم، أن وقتا لابد أن يجىء لا يستغنون فيه عن هذه المعونة.

وإنك لترى فى أوربا دائماً أن أهل الحرفة الواحدة أو المهنة الواحدة يسارعون إلى معاونة بعضهم بعضاً، وكلهم معرض للشرور نفسها التى يتعرض لها الآخرون. وفى هذا ما يكفى لأن يتعلموا ضرورة العمل على حماية بعضهم البعض، مهما كانوا فى غير ذلك

قساة القلوب ، أنانيين ، فإذا ما ألم بأحدهم خطر يستطيع الآخرون أن ينقذوه منه بأبسط شيء من التضحية ، أو ببذل مجهود مباغت ، لم يحجموا أبداً عن بذل ما يتطلب منهم من محاولات لأنهم يهتمون كل الاهتمام بمصيره . فإن حدث ، وكانت جهودهم غير مجدية فسرعان ما ينسون الغرض من هذه الجهود ، ويقفلون راجعين إلى مزاولة شئونهم الخاصة ، ولكن ثم نوع من اتفاق ضمنى ، لا إرادى يتم بينهم ، يجعل كل واحد منهم يشعر أنه مدين بعون مؤقت ، وأنه مطالب برده فى يوم من الأيام .

فإن أنت توسعت فى تطبيق هذه الملاحظة التى طبقناها على طبقة من الطبقات ، وطبقتها على شعب ، أدركت ما أرمى إليه مما أسلفت من القول . فثم ميثاق بهذا فى الواقع بين جميع المواطنين فى البلد الديمقراطى ، فكلهم يشعر بأنه معرض لنفس الضعف ولنفس الأخطار ؛ فمصلحتهم وعواطفهم تجعلها قاعدة عندهم ، أن يقدموا المعونة بعضهم لبعض إذا ما اقتضت الحاجة . فكلما تساوت الأحوال الاجتماعية أبدى الناس ميلاً إلى مجاملة بعضهم البعض ، فليس فى البلاد الديمقراطية مزايا كثيرة تمنح ، وإن كان بها مساع حميدة تبذل ؛ فقلما تجد شخصاً يبدى ميلاً إلى الأنانية المفرطة ، ولكنك تجد الناس جميعاً يسارعون إلى خدمة بعضهم البعض .

الفصل الخامس

الديمقراطية تؤثر فى علاقات الخدم بالمخدومين

حدثنى أمريكى تجول فى أرجاء أوربا لفترة طويلة، قال: «إنا معشر الأمريكيين يدهشنا أن نرى الإنجليز يعاملون خدمهم بجفوة واستعلاء، أما الفرنسيون، فعلى العكس من ذلك، قد يعاملونهم أحياناً بشيء من الألفة أو الأدب، مما لانستطيع أن نفهم له مغزى، حتى لقد سمعنا أنهم ليتحرجون من إصدار الأوامر إليهم، فهم لايراعون ذلك الوضع النسبى الذى ينبغى أن يكون بين الرئيس والمرؤوس عادة إلا أقل مراعاة» . فهذه ملاحظة نزيهة، فكثيراً ما خبرت أثرها بنفسى، فقد كنت دائماً أعد إنجلترا البلد الوحيد فى العالم الذى أحكمت فيه – فى أيامنا – الصلة التى تربط الخادم بمخدومه. على حين كنت أعد هذه الصلة ضعيفة مسترخية فى فرنسا كل الاسترخاء. فلم أر فى بلاد العالم، سادة يقفون من خدمهم موقفاً مستعلياً كل الاستعلاء، أو ضعيفاً كل الضعف، كما رأيت فى هذين البلدين. أما الأمريكيون فيتخذون موقفاً وسطاً بين هذين الطرفين، ذلك هو ظاهر أمرهم، أما التوصل إلى معرفة أسبابه فيقتضينا المزيد من البحث .

لم يحدث أن بلغت الأحوال الاجتماعية فى بلد ما مبلغاً من المساواة لايتبقى معه غنى ولا فقير ، ويترتب عليه ألا يكون ثم خادم أو مخدوم. فالديمقراطية لاتمنع وجود هاتين الطبقتين، ولكنها تغير الكثير من طباعهما ، وتعدل الصلات المتبادلة بينهما .

فالخدم فى الأمم الأرستقراطية يشكلون طبقة خاصة متمايزة، لاتتباين أكثر مما تتباين طبقة مخدوميهم، فسرعان ما يقوم بينهم نظام مقرر؛ فينشأ فى كل من الطبقتين – طبقة الخدم وطبقة السادة المخدومين – سلم معين متدرج، به فروق عدة، أو رتب متدرجة متمايزة؛ وتتوالى الأجيال الواحد تلو الآخر دون أن يحدث أى تغيير فى أوضاع هاتين الطبقتين؛ فهما موضوعتان إحداهما فوق الأخرى، ومتميزتان تميزاً دائماً ، ولكن ثم مبادىء متشابهة تنظم أمورهما. إن هذا النظام الأرستقراطى لايؤثر فى أفكار الخدم وآرائهم أقل مما يؤثر فى آراء سادتهم وآدابهم، ومع أن النتائج مختلفة فسببها واحد، من السهل التوصل إليه .

فكل طبقة من هاتين الطبقتين أشبه بمجتمع صغير خاص قام فى قلب الأمة، وسرعان ما تنشأ فى هذا المجتمع أفكار معينة عن الحق والباطل والعدل والظلم. فينظر أهله إلى أعمال

الحياة البشرية المختلفة على ضوء معين واحد لا يتغير، ففي مجتمع الخدم يؤثر الناس بعضهم فى بعض تأثيراً عظيماً، كما هى الحال فى مجتمع السادة، فهم يعترفون بقواعد مقررة ثابتة؛ وفى حالة عدم وجود قانون، يستهدون بنوع من الرأى العام يوجههم ويسدد خطاهم، فعاداتهم مستقرة إذن وثابتة، وسلوكهم موجه تشرف عليه رقابة معينة من الرأى العام.

حقاً إن الذين كتب عليهم أن يطيعوا، لا يفقهون معانى المجد، ولا يدرون شيئاً عن الفضيلة والأمانة والشرف، على النحو الذي يفهمها به سادتهم، إلا أنهم مع ذلك لا يخلون من كبرياء ومن فضائل وأمانة خاصة، كما أن لهم نوعاً من الشرف الخاص بهم، يصح أن نسميه «شرف الخدم» أو «الشرف الوضيع» إن صح هذا التعبير، فمن أجل أنهم طبقة وضيعة، ينبغى ألا تتوهم أن كل أعضائها أذلاء وضيعو النفوس، ومن ظن ذلك فقد أخطأ خطأ جسيماً. فمهما كانت هذه الطبقة وضيعة فمن كان فيها فى مركز الصدارة؛ ولا فكرة لديه عن مغادرتها، يتبوأ مركزاً أرستقراطياً يوحى إليه بمشاعر سامية من حيث الكبرياء والعزة واحترام النفس مما يؤهله لفضائل أسمى، ولأداء أعمال أرفع من مستوى أهل طبقته العادية.

فليس من النادر أن نجد بين الأمم الأرستقراطية رجالاً ذوى عقول واسعة يقظة يعملون خدماً فى بيوت العظماء، ولا يشعرون بما عليهم من نير الخدمة، فقد أذعنوا لإرادة سادتهم، من غير أن يساورهم أى خوف من غضبهم.

ولكن من النادر أيضاً أن تتوافر هذه الحالة نفسها بين طبقات الخدم الوضيعة، فيجوز لنا أن نتصور أن يكون الرجل الذى يشغل أدنى مركز فى درجات الخدم يقف حقاً فى مركز وضيع كل الضعة. وقد سلك الفرنسيون لفظة للدلالة على خدم الأرستقراطيين فأسموهم laquais وهى لفظة عدوها أقوى تعبير عن الهوان البشرى، إذا ما عزتهم الألفاظ الأخرى، هذا وكان الناس فى عصور الملكية الفرنسية القديمة إذا ما اكتفوا بكلمة واحدة للتعبير عن حقارة شخص وذلة نفسه، قالوا عنه عادة إن نفسه نفس laquais. ففى هذه اللفظة ما يكفى للتعبير عن كل ما قصدوا أن يقولوه عنه.

فتفاوت الناس الدائم فى أحوالهم الاجتماعية، لا يجعل للخدم فضائل ورذائل خاصة بهم فحسب، بل يضعهم كذلك فى علاقة خاصة مع سادتهم. فالرجل الفقير فى الأمم الأرستقراطية يألف منذ طفولته فكرة أنه يؤمر، وعليه أن يطيع، فأنى ولى وجهه صادف نظام المجتمع المتدرج، ورأى مظاهر الطاعة بادية أمامه. ومن ثم كان السيد يجد فى مثل تلك البلاد التى يسيطر التفاوت الدائم على أحوالها الاجتماعية، —يجد من خدمه تلبية سريعة لأوامره، وطاعة كاملة تنم عن احترام، لأنهم لا يوقرون فيه شخص سيدهم فحسب، بل يوقرون طبقة السادة كلها. فكان السيد يتحكم فى إرادتهم بقوة طبقة الأرستقراطية كلها، فهو فى البلاد الأرستقراطية يتحكم فى سلوك خدمه، بل إنه ليوجه حتى تفكيرهم إلى

حد ما ؛ فله سلطان كبير على آرائهم وعاداتهم وآدابهم وسلوكهم ، وإن لم يكن هو نفسه متفطناً دائماً إلى هذا السلطان ، وكثيراً ما يمتد نفوذه إلى أبعد من حدود سلطته .

ليس فى البلاد الأرستقراطية أسرات وراثية من الخدم كما لا يوجد بها أسرات من السادة فحسب ، بل إن أسرات الخدم نفسها لتظل متصلة عدة أجيال بنفس أسرات السادة (مثلها فى ذلك مثل خطين متوازيين لا يلتقيان ولا هما يترك أحدهما الآخر) فهذا يعدل العلاقة المتبادلة بين هاتين الطبقتين من الناس تعديلاً كبيراً . على أنه ينبغى ألا يفوتنا أنه لا يوجد تشابه طبيعى بين الخادم والمخدوم فى البلاد الأرستقراطية ، ومع أن حظهم وتربيتهم وآراءهم أوجدت بينهما بونا شاسعاً فى سلم البشرية ، فإن الزمن قد يجمع بينهما فى النهاية ، فقد ارتبطا بسلسلة طويلة من الذكريات ؛ ومهما اختلفا فسيظلان يقتربان بعضهما من بعض ، ويتشابهان ، أما فى البلاد الديمقراطية ، حيث هما متشابهان بالطبيعة تقريباً فسيظلان غريبين دائماً أحدهما عن الآخر . هذا ، وفى الشعب الأرستقراطى ، يألف السيد النظر إلى خدمه على أنهم جزء من ذات نفسه ، وإن كانوا جزءاً وضيعاً وثانوياً من نفسه ، وكثيراً ما يحفل بما قد يصيبهم من أقدار ، تدفعه إلى ذلك أنانيته نفسها .

هذا ، والخدم ، من ناحيتهم ، لا ينفرون من أن ينظروا إلى أنفسهم على هذا الضوء ذاته ، بل إنهم ليدمجون أنفسهم أحياناً فى شخص السيد حتى يصبحوا فى نظرهم ، كما هم فى نظره ، أجزاء ثانوية منه ، ويشغل الخادم فى البلاد الأرستقراطية مركزاً وضيعاً لا يستطيع أن يتخلص منه ، فهو يرى فوقه رجلاً آخر فى مركز سام لا يمكن أن يزايله ، وهكذا يظل الخمول والفقر والطاعة الأبدية فى جانب ، والشهرة والثروة والأمر والنهى فى جانب آخر مدى الحياة كذلك . فهاتان الحالتان تظلان دائماً متمايزتين وقريبتين ، فالصلة التى تربط الواحدة بالأخرى صلة دائمة مثل دوامهما .

وأخيرا ، يؤدى هذا الوضع الحرج بالخادم إلى ألا يعنى بنفسه ، ولا يوليها أى اهتمام ، فينفصل عنها ، وكأنى به يهجرها هجراً ، أو إن شئت قلت عنه ، إن نفسه كلها سمة سيده ، وبذلك يتخذ لنفسه شخصية وهمية ؛ ويطيب له أن ينتحل ثروة أولئك الذين يأمرونه ويتحكمون فيه ، وبذلك يخيل له أن يشاركهم فيما لهم من شهرة ، ويباهى بألقابهم ومراتبهم ، ويملأ عقله بعظمة مستعارة يعلق عليها أهمية أكبرمما يعلقه عليها أصحابها الحقيقيون أنفسهم . ففى ذلك الخلط الغريب بين حالتين مختلفتين كل الاختلاف من حالات الوجود شيء مؤثر ، من جهة ، ومدعاة للضحك فى الوقت نفسه من جهة أخرى . فإذا ما انتقلت نزعات السادة وشهواتهم إلى نفوس الخدم ، اتخذت الأبعاد الطبيعية للمركز الذى تشغله (الخدم) ، فتتقلص وتنحط . فما كان كبرياء فى السيد يصبح غروراً صبيانياً ، ومظاهر توافه فى الخادم . فخدم الرجل العظيم يحرصون كل الحرص عادة على أن يبدى الناس لهم علائم الاحترام الواجبة لسيدهم كاملة ، ويعلقون أهمية كبرى على مراعاة أقل

امتياز من امتيازاته، أكثر مما يراعيه هو نفسه . وما زال فى فرنسا إلى اليوم عدد قليل من هؤلاء الخدم القدامى الذين كانوا متصلين بالأرستقراطيين، وإنك لتصادف اليوم أفراداً منهم فى هذا المكان أو ذاك، لقد عاشوا وامتد بهم العمر بعد زوال جنسهم، وسرعان ما ينقرضون هم تماماً بانقراضه .

لم أشاهد فى الولايات المتحدة مثلاً لهؤلاء الخدم فى أى مكان. فالأمريكيون لم يألفوا مثل هذا النوع من الناس، ومن الصعوبة بمكان أن تجعلهم يفهمون أن مثل هذا الرجل قد وجد فى الحياة فعلاً. وليس أقل من ذلك صعوبة عليهم أن يتصوروه، وهى صعوبة أشبه بتلك التى نجدها نحن فى تكوين فكرة صحيحة عن الحالة التى كان عليها العبيد فى أيام الرومان الأقناء فى العصر الوسيط. فقد كانوا جميعاً فى الواقع (وإن كان ذلك بدرجات شتى) نتيجة سبب واحد بذاته، وهم آخذون فى الاختفاء عن أنظارنا، وإلى الانغمار فى ظلمة الماضى، ومعهم الحالة الاجتماعية التى يرجع إليها أصلهم ونشأتهم .

هذا، وإن المساواة فى الأحوال الاجتماعية لتخلق من الخدم والمخدومين كائنات جديدة، وتضعهم فى مواضع نسبية جديدة. فإن كانت الأحوال الاجتماعية متساوية تقريباً ظل الناس يبدلون مراكزهم فى الحياة باستمرار، فلا تزال توجد طبقة للخدم وأخرى للسادة، ولكن هاتان الطبقتان لا تتكونان دائماً من نفس الأفراد ولا من نفس الأسرات، فلا الذين يأمرون بمستطيعين أن يضمنوا لأنفسهم الدوام، بأكثر مما يضمنه لأنفسهم أولئك الذين يطيعون. ولما كان الخدم لا يكونون طبقة قائمة بذاتها، فلم تتكون فيهم عادات ولا عصبيات ولا نظم ولا آداب خاصة بهم؛ فلم يعرف عنهم عقلية خاصة ولا مشاعر خاصة. فهم لا يعرفون أن لأحوالهم الاجتماعية رذائل معينة ولا فضائل معينة، ولكنهم يشتركون مع معاصريهم فى التعليم والآراء والمشاعر والوجدانات والفضائل والرذائل؛ وهم شرفاء أو شريرون، شأنهم شأن أسيادهم .

ليست أحوال الخدم الاجتماعية بأقل مساواة، منها بين المخدومين. وإذ لا يوجد فى طبقة الخدم مراتب معينة بارزة، ولا سلم اجتماعى ثابت، فإنهم لا يبدون الضعة ولا العظمة نفسها اللتين تتميز بهما أرستقراطية الخدم، وسائر الأرستقراطيات. فلم أشاهد قط رجلاً فى الولايات المتحدة يذكرنى بتلك الطبقة من الخدم الأمناء الذين لا يزال يوجد لدينا ذكريات عنهم فى أوربا، ولم أصادف أعلى من نوع الـ **laquais** فقد اختفى كل أثر هذا أو ذاك تمام الاختفاء .

ليس الخدم فى البلاد الأرستقراطية متساوين فيما بينهم فحسب، بل يصح أن يقال أنهم، بشكل ما، يعدون متساوين مع أسيادهم. ولعل هذا يقتضى شيئاً من الإيضاح حتى يكون مفهوماً على وجهه الصحيح. فقد يصبح الخادم سيداً فى أية لحظة، بل إنه ليطمح إلى هذا المركز فعلاً. فليس الخادم إذن إنساناً مختلفاً عن سيده؛ فمن ثم كان للسيد حق

الأمر والنهى ، وما الذى يضطر الخادم أن يطيع ، غير تراضيهما ، وقبولهما ذلك عن حرية واختيار ؟ فليس أحدهما مختلفاً عن الآخر بالطبيعة ، وهما لم يصبحا كذلك إلا لوقت محدود ، نتيجة تعاقد بينهما يجعل أحد الاثنين خادماً والآخر مخدوماً ، أما فيما عدا ذلك فهما مواطنان فى دولة واحدة ، وهما إنسانان .

وإنى لألتمس من القارىء أن يلاحظ بوجه خاص أن هذه ليست بالفكرة التى لدى الخادم عن حالتهم ؛ فالسادة أنفسهم ينظرون إلى العمل فى المنزل على هذا الضوء ذاته ، والحدود الدقيقة لكل من السلطة والطاعة متعينة بشكل واضح فى عقل كل من السيد والخادم .

فبعد أن يكون الشطر الأكبر من الجماعة قد بلغوا منذ زمن طويل حالة اجتماعية متشابهة ، وعندما تصبح المساواة بينهم حقيقة قديمة معترفاً بها ، فالرأى العام ، ذلك الذى لا يتأثر بالاستثناءات ، يضع بشكل ما حدوداً مقررة لقيمة الإنسان ، لا يتسنى لأحد أن يظل مدة طويلة فوقها ولا دونها . فعبثاً ما يستطيع الفقر والغنى والسلطة والطاعة أن تقيم بوناً شاسعاً بين رجلين ، فإن الرأى العام القائم على وضع الأشياء المألوف ، ليعود ويجذبهما إلى المستوى العام ، ويخلق بين الناس نوعاً من المساواة الوهمية على الرغم من التفاوت الحقيقى القائم فى جميع أحوالهم الاجتماعية . فهذا الرأى (العام) القوى كل القوة يتغلغل بأخرة فى قلوب الذين تسلحهم مصلحتهم الشخصية بما يجعلهم يقاومونه ؛ فهو يؤثر فى أفكارهم فى الوقت نفسه الذى يخضع إرادتهم .

لم يعد السيد والخادم يعتقدان مخلصين أنهما يدركان أى فرق راسخ كل الرسوخ بينهما ، فهما لا يأملان ولا يخافان أن يصادفا فروقاً عميقة بينهما فى أى وقت من الأوقات ؛ ولذلك فهما ليسا معرضين للاحتقار ولا للغضب ، ولا هما يريان فى بعضهما البعض تواضعاً ولا كبرا ؛ فالسيد يرى فى عقد الخدمة المبرم بينه وبين الخادم مصدر سلطته الوحيد ، على حين يعده الخادم السبب الوحيد لالتزامه طاعة السيد ؛ فهما لا يتشاجران بشأن مركزيهما ، ولكن كل منهما يعرف مركزه ويلتزمه فلا يتجاوزه .

وفى الجيش الفرنسى نرى أن الجندى العادى يؤخذ من نفس الطبقة تقريباً التى يؤخذ منها الضابط ، وقد يصل الجندى إلى أن يقوم بنفس الأعمال التى يقوم بها الضابط أيضاً ؛ أما خارج الجيش فيعتبر نفسه مساوياً تمام المساواة لرؤسائه العسكريين ، وهو فى الواقع كذلك ، ولكنه ، عندما يكون فى الجيش ، لا يتردد فى أن يطيع ، وليست طاعته أقل سرعة ودقة ، واستعداداً لأنها اختيارية ومحدودة . فهذا المثل يعطينا فكرة عما يحدث بين السادة والخدم فى البلاد الديمقراطية .

ومن السخف أن نظن أن هذه العواطف الراسخة التى قد تتوهج أحياناً فى نفوس خدم الأرستقراطيين ، يمكن أن تنشأ بين هذين الرجلين ، أو أنها قد تؤدى إلى ظهور أمثلة

قوية من أمثلة التضحية بالنفس ؛ وذلك لأن الخدم والسادة يعيشون منفصلين فى البلاد الأرستقراطية . وكثيراً ما يكون اتصالهم الوحيد عن طريق شخص ثالث ، ومع ذلك فكل منهما يقف ثابتاً إلى جانب الآخر يعاونه ويسانده . أما فى البلاد الديمقراطية ، فالسيد والخادم قريبان بعضهما من بعض ، فلا يمضى يوم من غير أن يتصل أحدهما بالآخر ، ولكن عقليهما لا يتفاعلان مع ذلك . فقد تكون لهما مهن وحرف مشتركة ، ولكن يندر أن تكون بينهما أى مصالح مشتركة مع ذلك .

ففى أمثال هذه الشعوب يعد الخادم نفسه أشبه بضيف نازل فى بيت أسياده . فهو لا يعرف شيئاً عن أجدادهم ولا هو يرى أحداً من سلالتهم ولا ينتظر أن ينال شيئاً دائماً منهم ، فما الذى جعله يدمج حياته فى حياتهم إذن ؟ ومن أين يجب أن يبدأ نزوله عن نفسه هذا النزول الغريب ؟ لقد تغير موقف كل من الرجلين إزاء الآخر ، فيجب أن تتغير كذلك علاقاتهما المتبادلة .

وددت لو أنى أستطيع أن أعتمد فى كل ما سبق على مثال الأمريكيين فى جملتهم ، ولكنى لا أستطيع ذلك دون أن أفرق بكل حرص بين الأشخاص والأمكنة . ففى جنوب الولايات المتحدة لا يزال الرق قائماً ؛ فكل ما قلته لا يصدق إذن على الجنوب . أما فى الشمال فأصل الغالبية العظمى من الخدم ، إما من المعتقين والمعتقات ، أو من أبنائهم وبناتهم ؛ وهؤلاء يشغلون مراكز غير ثابتة فى تقدير الجمهور ، فعلى حين يضعهم القانون فى مستوى أسيادهم ، فعادات البلاد تحرص على استبقائهم فى مستوى دون مستوى مخدوميهم بكثير . ولا هم يعرفون مركزهم الواجب لهم على وجه التحديد ، فلا غرو أن رأيناهم دائماً متوقحين وأذلاء معاً .

أما فى الولايات الشمالية هذه نفسها ، ولا سيما ولاية نيو إنجلند ، فثم عدد كبير من البيض ارتضوا أن يخضعوا مؤقتاً لإرادة مواطنين أمثالهم نظير أجر معين يتقاضونه . وبلغنى أن هؤلاء الخدم يؤدون ما يطلب منهم من واجبات فى تعقل ومثابرة ، ومن غير أن يعدوا أنفسهم دون الشخص الذى يأمرهم وينهاهم ؛ فهم يذعنون له من غير أن يشعروا بأية غضاضة من جراء ذلك الإذعان . ويخيل إلى أنهم يبدون فى قيامهم بالخدمة عادات الرجولة التى يخلقها فيهم الاستقلال والمساواة . فبعد أن اختاروا لأنفسهم حياة شاقة ، لا يحاولون الإفلات منها بطرق غير مباشرة ، إذ هم يحترمون أنفسهم الاحترام الكافى الذى يأبى عليهم أن يرفضوا إطاعة سادتهم الطاعة التى تعهدوا لهم بها . أما المخدومون فلا يتطلبون من خدمهم سوى الأمانة والإخلاص فى الوفاء بالعقد الذى أبرموه معهم ، فلا يتطلبون منهم أن يبدوا لهم مظاهر الاحترام ، ولا هم يطالبونهم بأن يحبوهم ويخلصوا لهم ، بل حسبهم منهم أن يكونوا خداماً أمناء على تأدية عملهم بدقة ومثابرة .

فليس من الصواب فى شىء إذن أن نقول أن العلاقات التى بين السادة وخدمهم

فى البلاد الديمقراطية قد اضطربت وساءت . فكل ما فى الأمر أنها نظمت على أساس آخر ، لقد اختلف الدور حقاً ، ولكن مازالت ثم قواعد مرعية .

لست أهدف هنا إلى البحث عما إن كان الوضع الجديد الذى وصفته توا ، دون الوضع السابق عليه أقل منه أو أنه شىء آخر مختلف ، بل حسبى أنه متعين منظم وثابت . فأهم شىء يجب أن نجده قائماً بين الناس ليس وجود نظام معين ، ولكن مجرد وجود النظام .

وما عساى أن أقول عن تلك الأوقات المضطربة المؤسفة التى تنشأ فيها المساواة وسط ضجيج ثورة جارفة ، عندما تظل الديمقراطية – بعد أن تكون قد قامت فى أحوال المجتمع – تجاهد بكل مشقة ضد التحزب والتعصب ، وعادات البلاد الأخلاقية . لقد سبق أن أعلن القانون ، وكذلك أعلن الرأى العام إلى حد ما ، أنه لا توجد دونية طبيعية أو دائمة بين السيد والتابع . ولكن هذا الاعتقاد الجديد لم يصل بعد إلى صميم معتقدات السيد أوبالأحرى أن قلبه يرفضه ويأباه فهو لا يزال يعتقد فى سريرة نفسه أنه من جنس خاص أسمى من الجنس الذى ينتمى إليه تابعه ، ومع أنه لا يستطيع أن يصرح بذلك ، إلا أنه يرتعد لفكرة السماح لنفسه أن ينجرف إلى المستوى عينه . فسلطته على خدمه تصبح سلطة قلقة مترددة هيابة وقاسية فى الوقت نفسه ، إذ لم يعد يشعر نحوهم بالحنان والحماية ، اللذين كان يشعر بهما السيد نحو من يعنى بأمرهم ؛ وهما عاطفتان تنشآن دائماً من طول العهد بممارسة سلطة لا نزاع فيها . وقد تستولى عليه الدهشة أن يجد خادمه قد تغير لأنه هو نفسه تغير . إنه يتطلب من أتباعه أن تكون لهم عادات منظمة دائمة فى حالة قيامهم بالعمل فى المنازل ، مع أنها حالة مؤقتة ليس إلا ؛ كما يتطلب منهم أن يبدوا راضين ومعتزين بالحالة الوضيعة التى هم عليها ، وهى حالة سوف يتخلصون منها فى يوم من الأيام إن عاجلاً أو آجلاً ؛ ويجب أن يضحوا بأنفسهم فى سبيل رجل لم يعد يستطيع أن يحميهم ولا أن يهلكهم . وعلى الجملة ، يجب أن يعقدوا عقداً وثيقاً لا فكاك منه مع شخص مثلهم لا يدوم أكثر مما يدومون .

وكثيراً ما يحدث فى الأمم الأرستقراطية أن لا تحط الخدمة فى المنازل من أخلاق المشتغلين بها ، وذلك ، لأنهم لا يعرفون سواها ، ولا هم يتصورون نوعاً آخر من العمل غيرها . فالتفاوت الواسع المدى الذى يتجلى ظاهراً بينهم وبين مخدومهم يبدو لهم نتيجة ضرورية لا مفر منها لقانون خفى من سنن العناية الإلهية .

فالخدمة فى البيوت ، فى البلاد الديمقراطية ، لا تحط من شأن الذين يشتغلون بها لأنهم اختاروا هذا العمل اختياراً حراً ، ولوقت محدود فحسب . بل إن الرأى العام لا يصم هذا النوع من العمل بوصمة عار ، ولا هى (الخدمة فى المنازل) تخلق تفاوتاً دائماً بين الخادم والمخدوم .

وفى أثناء الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى، يوجد دائماً تقريباً وقت تتأرجح فيه عقول الناس بين فكرة الأرستقراطية عن الخضوع والإذعان، وفكرة الديمقراطية عن الطاعة. وعندئذ تفقد الطاعة أهميتها الأخلاقية فى نظر من عليه أن يطيع، فهو لم يعد يعتبرها نوعاً من ذلك الالتزام المقدس، ولا هو ينظر إليها من الوجهة الإنسانية المحضة؛ فلم يعد لها فى نظره صبغة القداسة، ولا صبغة العدالة؛ فهو يخضع لها كما يخضع لشرط مربح نافع، وإن كان شرطاً يحط من قيمة الإنسان.

وفى تلك الفترة أخذت تساور عقول الخدم صورة للمساواة مضطربة ناقصة، ولم يدركوا من البداية إن كانت تلك المساواة التى لهم حق الاستمتاع بها توجد كذلك حتى فى نظام الخدمة فى المنازل، أو توجد خارجها فحسب، وجعلوا يثورون فى سرائرهم ضد تبعية خضعوا لها من تلقاء أنفسهم وصاروا يفيدون منها فعلاً فوائد حقة. لقد رضوا أن يعملوا خدماً ولكنهم صاروا يخجلون من أن يطيعوا. فقد استمرءوا فوائد الخدمة إلا أنهم لم يستسيغوا ذلك السيد الذى يأمرهم؛ أو بعبارة أخرى أنهم ليسوا واثقين من أن الواجب كان يقتضيهم أن يكونوا هم السادة المخدومين، فهم يميلون إلى اعتبار أن ذلك الذى يأمر فيهم وينهى قد اغتصب حقوقهم وظلمهم.

ومن ثم كان يبدو على كل مسكن من مساكن المواطنين شيء من تلك الكآبة التى تتجلى فى المجتمع السياسى. ففى البيت حرب داخلية باردة متصلة، بين سلطات متناظرة ومتشككة بعضها فى بعض باستمرار. فالمخدوم يبدو حاد الطبع، ضعيفاً متساهلاً —ويبدو الخادم مثله حاد الطبع ولكنه متمرد زيادة على ذلك، فيحاول المخدوم أن يتهرب دائماً، بما يضعه من قيود ظالمة، من التزاماته بحماية الخادم ودفع أجره؛ على حين يتفادى الخادم واجبه الذى يقضى عليه بإطاعة مخدومه. وهكذا تسترخى أزمة إدارة المنزل وتتدلى أمامهما فيختطفها هذا مرة ومرة ذاك. فالخطوط التى تفصل بين السلطة والظلم، وبين الحرية والاستهتار، وبين الحق والقوة تختلط أمامهما كل الاختلاط، وتبدو مضطربة كل الاضطراب حتى لم يعد أحد يعرف منهما ما عساه أن يكون، ولا ما يجب عليه أن يكون. فهذه حال ليست من الديمقراطية فى شيء؛ إنها ثورة.

الفصـــل الســادس

تتجه المؤسسات والآداب العامة الديمقراطية إلى رفع الأجور وتقصير مدة الإيجارات الطويلة المدى

ما سبق أن قيل عن الخدم ومخدوميهم يصدق، إلى حد ما، على أصحاب الأراضى ومستأجرى أطيانهم من المزارعين، ومع ذلك فهذا موضوع جدير بأن يدرس على حدة.

والحق أننا لانعدو الصواب إن قلنا أنه لايوجد فى أمريكا مستأجرون زراعيون. فكل رجل يملك قطعة الأرض التى يفلحها؛ ويجب أن نسلم بأن القوانين الديمقراطية تتجه بقوة إلى زيادة عدد ملاك الأراضى الزراعية، وتقليل عدد من يستأجرونها. ومع ذلك فهذا الذى يحدث فى الولايات المتحدة لايعزى إلى مؤسسات هذه البلاد بقدر ما يعزى إلى طبيعة البلاد نفسها. فرخص الأراضى فى أمريكا ييسر لكل إنسان أن يصبح مالكاً لقطعة من الأرض. إن عائدها صغير وغلتها قليلة[1] مما يجعل تقسيمها بين المالك والزارع من الصعوبة بمكان. فأمريكا فريدة إذن فى هذه الناحية، كما هى فى كثير غيرها من النواحى، فمن الخطأ اتخاذها مثلاً يقاس عليه.

وفى رأيى، أنه سيظل فى البلاد الديمقراطية، ملاك ومستأجرون دائماً، كما هى الحال، فى البلاد الأرستقراطية، ولكن الصلة بينهما ستكون من نوع آخر. فإيجار المزرعة فى البلاد الأرستقراطية يدفع إلى السيد المالك، لانقداً فحسب، بل وعلى صورة احترام وتوقير وأداء واجبات معينة. أما فى البلاد الديمقراطية فالإيجارات تدفع نقداً كلها. فعندما تنقسم الضياع والتركات، وتنتقل من يد إلى يد، وعندما تنحل الروابط الدائمة التى تربط الأسرات بأراضيها، يندر أن يلتقى مالك الأرض بمستأجريها منه إلا عرضاً. وإن التقيا فلبرهة وجيزة يتفقان فيها على شروط الإيجار، ثم لايعود أحدهما يرى الآخر بعد ذلك، فهما غريبان جمعت بينهما مصلحة مشتركة، كل الغرض منها كسب المال ليس إلا.

(١) لايخفى أن هذا لم يعد صحيحاً الآن، بعد تقدم الزراعة واستخدام الآلات الميكانيكية فى البذر والحصاد، وفى نقل المحصولات بسرعة من الحقول إلى الأهراء والشون وغيرها.

وكلما تقسمت الأموال وتوزعت الثروة على مختلف أرجاء البلاد، امتلأت الدولة بأناس ثروتهم التليدة فى تدهور؛ وبآخرين ثروتهم كلها طارئة، واحتياجاتهم تتزايد بسرعة أكبر مما تتحمله مواردهم، فأدنى مكسب مالى يعود على هؤلاء الأشخاص، له قيمته وشأنه، ولا يميل أى واحد منهم أن ينزل عن أى مطلب من مطالبه، ولا إلى أن يضيع عليه أى جزء من دخله.

فعندما تختلط كل المراتب بعضها ببعض، وتصير الثروات الضخام والثروات القلائل كل القلة نادرة، ازداد مستوى مالك الأرض الاجتماعى من مستوى الزارع كل يوم اقتراباً. فلا يخفى أن ليس للمالك على الزارع أى تفوق مطلق ولا نزاع فيه، فعقد الإيجار بين رجلين متساويين وليسا ميسورى الحال لايمكن أن يكون غير مسألة مالية.

فالشخص الذى تمتد أملاكه حتى تشمل إقليماً بأكمله، ويملك أكثر من مائة ضيعة، يدرك تمام الإدراك، ما لاجتذاب محبة بضعة آلاف من الرجال الذين يعملون عنده من أهمية. وهذا ما لايمكن أن يتحقق له من غير مجهود؛ فإدراكه يقتضيه القيام بتضحيات كبيرة. أما من لايملك سوى مائة فدان فلا يكاد يحس بمثل هذه الاعتبارات، ولا هو يحفل كثيراً بأن يكون محترماً من مستأجرى أرضه.

ولا يخفى أن الأرستقراطية لاتموت فى عشية وضحاها كما يموت الفرد، ففروع الأرستقراطية تضعف تدريجياً وببطء فى نفوس الناس قبل أن تهاجمها قوانينهم. وقبل أن تعلن عليها الحرب سافرة بزمن طويل، تكون الرابطة التى ظلت إلى الآن تربط الطبقات العليا بالطبقات الدنيا قد تراخت شيئاً فشيئاً. وأخذت الطبقات الأولى تبدى الاحتقار وعدم المبالاة، وتبدى الثانية الغيرة والكراهية. وقل اتصال الغنى بالفقير، وضعف ما كان فيه من رحمة وحنان، وارتفعت الإيجارات. وليس كل هذا نتيجة ثورة ديمقراطية، ولكنه نذير بها لايخطىء، فالأرستقراطية التى فقدت محبة الشعب إلى الأبد أشبه ما تكون بالشجرة التى جفت جذورها وماتت، فسهل على الريح أن تقتلعها كلما طالت فروعها وانتشرت صعدا.

لقد ارتفعت إيجارات الضياع فى الخمسين سنة ارتفاعاً مذهلاً فى فرنسا وفى معظم البلاد الأوربية. هذا، ولا أرى أن التقدم العظيم الذى تم فى الزراعة والصناعة فى المدة عينها يكفى لتفسير هذه الظاهرة. فلابد لنا من إرجاعها إلى سبب آخر أوجه منه وأخفى. وفى رأيى أنه يجب أن نبحث عن هذا السبب فى المؤسسات الديمقراطية التى أقامتها دول أوربية كثيرة، وفى الميول الديمقراطية التى تحرك سائر الدول وتستثيرها.

كثيراً ما سمعت من كبار الملاك الإنجليز أنهم مغتبطون الآن كل الاغتباط بما حصلوا عليه من دخول تربو كثيراً على ما كان يحصل عليه آباؤهم من قبل. ولعل لهم سبباً وجيهاً دعاهم إلى هذا الاغتباط، ولكن ليس من شك فى أنهم لايعرفون ما الذى يغتبطون

به . فهم يظنون أنهم حققوا مكاسب صافية ، على حين أن مكسبهم لم يكن فى الواقع سوى مقايضة ، فقد استبدلوا نقوداً بما لهم من نفوذ وسلطان ، ولن يمضى غير قليل من الزمن حتى يدركوا أن ما ربحوه نقوداً قد خسروه نفوذاً وسلطاناً .

وثم أمارة أخرى تسهل علينا أن ندرك أن ثورة ديمقراطية عظمى على الأبواب أو أنها قائمة بيننا فعلا . لقد كانت الأراضى تؤجر فى العصور الوسطى لمدى الحياة أو لآجال بعيدة المدى . ويتضح لنا من الاقتصاد المنزلى فى تلك العصور أن الإيجارات التى كانت تعقد لمدة تسعة وتسعين عاماً أكثر عدداً من تلك التى كانت تعقد لمدة اثنتى عشرة سنة فى وقتنا الحاضر ، فقد كان الناس يعتقدون فى ذلك العصر أن الأسرات خالدة لا تزول ، وأن أحوال الناس قد استقرت استقراراً نهائياً ، وبدا لهم المجتمع كله ثابتاً لدرجة أنهم لم يكونوا يتصورون أن شيئاً يمكن أن يزعزع أركانه أو يقوضه . أما فى عصور الديمقراطية – عصور المساواة – فإن عقل الإنسان ليتجه اتجاهاً آخر مختلفاً ، وما أسهل ما يتصور أن لا شيء يدوم . ففكرة التغير تغشاه ، وتستولى عليه . وتحت هذا التأثير ينفر المالك والمستأجر كلاهما كل النفور من عقد التزامات طويلة المدى بينهما ؛ أو يخشيان أن العقد الذى يفيدان منه اليوم قد يقيدهما فى الغد . فهما يشعران شعوراً غامضاً بأن تغيراً فجائياً قد يحدث فى أحوالهما . فلم يعد الملاك والمستأجرون يثقون بأنفسهم ، ويخافون – وقد تغيرت الأذواق والميول – من أن يقاسوا الكثير فى التخلص من شيء ظلوا يعدونه زمناً طويلاً مطمعهم ومعقد آمالهم ، وأنهم لعلى حق فيما يخشونه ، فأكثر الأشياء قلقاً وعدم استقرار فى العصور الديمقراطية وسط الاضطراب العام الذى شمل الأشياء جميعاً ، إنما هو قلب الإنسان .

الفصل السابع

تأثير الديمقراطية فى الأجور

معظم الملاحظات التى أشرت إليها من قبل عند الكلام على الخدم والمخدومين، يمكن تطبيقها على العمال وأصحاب الأعمال. فكلما قلت رعاية درجات السلم الاجتماعى، وكلما هبط العظماء وصعد الوضعاء، ولم يعد الفقر ولا الثراء أمراً وراثياً - قصرت المسافة بين الرأى والواقع، وهى التى ظلت إلى الآن تفصل بين العامل وصاحب العمل. فللعامل فكرة سامية عن حقوقه، ومستقبله، وعن ذات نفسه، وكثيراً ما يمتلىء بمطامع جديدة ورغبات جديدة، واحتياجات جديدة كذلك؛ فنراه ينظر دائماً إلى ما يناله مخدومه من أرباح نظرات كلها لهف وكلها أمانى، وكى يشارك فى هذه الأرباح، بذل ما يستطيع أن يبذله من الجهد فى تنظيم عمله التنظيم الذى يرفع من قيمة هذا العمل؛ وكثيراً ما يؤدى به هذا إلى النجاح فيما حاول.

ففى البلاد الديمقراطية وغيرها، تدار أغلب فروع العمل بتكاليف قليلة على أيدى رجال لايرتفعون كثيراً من حيث الثروة أو التعليم عن مستوى العمال الذين يستخدمونهم، ذلك إلى أن عدد هؤلاء الصناعيين المغامرين عظيم، ومصالحهم شتى متباينة؛ فلا غرو أن لم يتفاهموا بعضهم مع بعض فى سهولة ويسر، وأن لا يوفقوا إلى ضم جهودهم بعضها إلى بعض. ومن جهة أخرى فللعمال دائماً مصادر أكيدة مضمونة تخول لهم أن يرفضوا العمل الذى لم يوفقوا إلى الحصول على ما يرونه الأجر العادل لعملهم. ففى معركة الأجور الدائرة وحدها باستمرار بين هاتين الطبقتين تتوزع قواهم وتتفرق، ويظل النجاح بينهما سجالاً.

بل ومن المحتمل أن تسود مصلحة الطبقة العاملة فى النهاية، لأن الأجور العالية التى حصلوا عليها تجعلهم كل يوم أقل اعتماداً على أصحاب العمل. وكلما ازدادوا استقلالاً زادت أمامهم الفرص للحصول على أجور أعلى.

ولنضرب لذلك مثلاً بفرع من فروع الصناعات الإنتاجية الذى لا يزال الإقبال عليه عظيماً، حتى فى وقتنا الحاضر فى فرنسا وفى سائر بلاد العالم، وأقصد به الزراعة. فأكثر الفرنسيين الذين يعملون فيها بالأجر، يملكون قطعاً صغيرة من الأراضى تيسر لهم الكفاف

من العيش من غير حاجة إلى العمل عند سواهم . فإن هم اضطروا إلى العمل أجراء عند جار لهم مزارع أو عند مالك من كبار الملاك ، ورفض أن يمنحهم الأجر الذى يرونه مناسباً عادوا إلى أراضيهم الصغيرة يعملون فيها حتى تتاح لهم فرصة أخرى .

وفى رأيى أنه من الميسور أن نؤكد ، على وجه الإجمال ، أن الارتفاع التدريجى البطىء فى الأجور ، قانون من القوانين العامة فى البلاد الديمقراطية . فكلما ازداد الناس مساواة فى الأحوال الاجتماعية ارتفعت الأجور ، وعندما ترتفع الأجور تزداد الأحوال الاجتماعية مساواة .

ولكن فى عصرنا استثناء كئيب كبير من هذا القانون ، فقد أوضحت فى فصل سابق أن الأرستقراطيين إذا ما أخرجوا من العمل فى دائرة السياسة التجأوا إلى العمل فى فروع معينة من الأعمال الإنتاجية ، وأرسوا من جديد قواعد سلطتهم فيها ، ولكن على نحو آخر ؛ ولهذا أثره الكبير فى مستوى الأجور .

ولما كان من الضرورى أن يكون الإنسان غنياً قبل أن يغامر ويقدم على الاضطلاع بمشروعات كبرى مثل تلك التى أشرت إليها أدى ذلك إلى جعل عدد من يضطلعون بهذه المشروعات ضئيلاً نزراً ، ونظراً لقلة عددهم هذا ، تيسر لهم بكل سهولة أن يتحدوا بعضهم مع بعض ويحددوا الأجور على النحو الذى يتفق مع هواهم .

أما عمالهم ، فعلى العكس ، كثيرو العدد كثرة بالغة ، ويزداد عددهم باستمرار ، فمن حين إلى حين ، يحدث ازدهار عظيم فى الأعمال فترتفع الأجور ارتفاعاً عظيماً يتجاوز كل ما كان منتظراً ، ويجتذب الناس من البلاد المجاورة إلى العمل فى المصانع . ولكن إذا ما اتخذ الناس هذا الاتجاه فى الحياة لم يستطيعوا أن يتخلوا عنه ثانية ، كما رأينا من قبل ، لأنهم سرعان ما يعتادون عادات اجتماعية معينة وأخرى عقلية ، تجعلهم غير صالحين للعمل فى أى نوع آخر من الأعمال . ولا يخفى أن حظ هؤلاء الناس من التعليم ضئيل عادة ، وكذلك اجتهادهم فى عملهم ، فضلاً عن أن مواردهم المالية ضعيفة ، فلا غرو أن كانوا دائماً تحت رحمة صاحب العمل تقريباً .

وعندما تؤدى المنافسة ، أو أى عامل عرضى آخر ، إلى تقليل أرباح صاحب العمل ، فإنه لا يتحرج من أن ينقص أجور عماله عندما يشاء ، ويعوض نفسه بذلك من أجورهم مما عسى أن يكون قد خسره من جراء ظروف العمل . أما إن أضرب العمال ، فصاحب العمل ، وهو غنى ميسور يستطيع أن ينتظر دون أن يحطم عمله ، إلى أن تدفع الضرورة العمال إلى العودة إلى عملهم ، فهم مضطرون أن يعملوا يوماً بعد يوم وإلا هلكوا ، فهم لا يملكون إلا أيديهم ، وطالما أفقرهم الظلم الواقع عليهم ؛ وكلما ازدادوا فقراً زادهم الناس ظلماً . فهم لا يستطيعون أن يتخلصوا أبداً من هذه الدائرة الخبيثة المهلكة ، من الأسباب والنتائج .

فلا عجب إذن إن كانت الأجور ، بعد أن ارتفعت فجأة فى بعض الأحيان، تعود وتهبط هبوطاً دائماً فى هذا الفرع من العمل الإنتاجى ، على حين أن سعر العمل فى المهن الأخرى ، الذى لا يرتفع عادة إلا ببطء ، يزداد هو الآخر مع ذلك ، زيادة مستمرة .

فحالة التبعية والبؤس هذه التى يعيش فيها عدد من العمال فى عصرنا ، تعد استثناء من القاعدة العامة ، وعلى العكس من سائر أفراد المجتمع . ولكنها ، لهذا السبب عينه ، حالة خطيرة كل الخطر، وأجدر الحالات بعناية المشترع واهتمامه . فعندما يكون المجتمع كله فى حركة دائبة ونشاط متصل ، يتعذر استبقاء طبقة منه جامدة كل الجمود لا تتحرك . وكذلك عندما يكون العدد الأكبر من الناس يعملون باستمرار على شق طرق جديدة تؤدى بهم إلى الحظ السعيد والثراء العريض، يصعب أن نجعل طائفة منهم تتحمل عبء احتياجاتها ورغباتها وحدها فى هدوء وسلام .

الفصل الثامن

تأثير الديمقراطية فى شئون الأسرة

درسنا توا التغييرات التى تترتب على قيام المساواة فى العلاقات التى بين مختلف أعضاء الجماعة فى الأمم الديمقراطية بعامة، وفى أمريكا بخاصة. وسنخطو هنا خطوة أخرى، وننفذ إلى الأسرة، ندرس العلاقات التى بين أعضائها، وهى كما لايخفى علاقات أحكم وأوثق، ولست أهدف إلى البحث عن حقائق جدد، ولكن إلى بيان ما للحقائق المعروفة من قبل، من صلة بموضوعاتنا.

لاحظ الناس جميعاً فى عصرنا الحاضر أن أعضاء الأسرة الواحدة يقفون الآن موقفاً جديداً كل الجدة حيال بعضهم بعضاً، وأن المسافة التى كانت تفصل الأب عن أبنائه وتميزه عنهم، قصرت؛ فإن لم تكن السلطة الأبوية قد انهارت فعلاً، فإنها قد تراخت على الأقل وضعفت عما كانت عليه من قبل.

وثم شيء شبيه بهذا، ولكنه أغرب منه وأدعى للدهشة، حدث فى الولايات المتحدة. فالأسرة بمعناها الرومانى الأرستقراطى، لم يعد لها وجود يذكر فى أمريكا، فكل ما بقى لها من أثر نجده الآن فى السنوات الأولى من الطفولة حينما يمارس الأب، بغير منازع، سلطته المنزلية المطلقة التى يستلزمها ضعف أطفاله، وتبررها مصلحتهم، ويبررها تفوقه هو، ذلك التفوق الذى لامراء فيه. ولكن منذ الساعات التى يقترب فيها الشاب الأمريكى من الرجولة نجد روابط الطاعة البنوية تتراخى، وتظل تزداد تراخياً يوماً تلو يوم، فإن صار الابن مستقلاً بأفكاره، لم يلبث أن يكون كذلك فى سلوكه أيضاً. فلا يكاد يوجد فى أمريكا حقاً، مرحلة مراهقة بالمعنى الصحيح، فعندما يبلغ الصبى نهاية مرحلة الحداثة تبدأ مرحلة الرجولة، ويأخذ فى وضع الخطط لشق طريقه فى الحياة.

ومن الخطأ أن نظن أن هذا لايتم إلا بعد معركة عائلية، تقوم بين الفتى ووالديه، ويحصل فيها الولد، بشيء من العنف، على الحرية التى يأباها عليه أبوه. فنفس العادات ونفس المبادىء التى تحفز أحدهما إلى إثبات استقلاله، تدفع الآخر إلى اعتبار هذا الاستقلال حقاً لانزاع فيه. فلا يبدى الولد شيئاً من تلك الشهوات الشاذة البغيضة التى تظل تستثير الناس وتعكر صفوهم زمناً طويلاً بعد أن يكونوا قد أقصوا من سلطة كانت

مقررة لهم؛ ولا يشعر الثانى بتلك الحسرة الغاضبة المريرة التى تظل قائمة فى النفس بعد سلطة دالت. هذا، ويعرف الوالد سلفاً، متى تتوقف سلطته؛ فعندما يأتى الوقت الموعود ينزل عنها دون أى نزاع بشأنها، على حين يتطلع الابن إلى ذلك الوقت المحدد الذى يستقل فيه، ويصبح سيد نفسه، فيتسلم حريته فى غير عجلة ومن غير أى جهد، بوصفها حقاً له لا يحاول أحد أن يسلبه إياه.

وقد يكون من المفيد أن نبين أن هذه التغييرات التى تحدث فيما بين أفراد الأسرة الواحدة من علاقات بعضهم ببعض، تتصل اتصالاً وثيقاً بالثورة الاجتماعية السياسية التى على وشك أن تكتمل تحت سمعنا وبصرنا.

وثم مبادىء معينة، اجتماعية، عظيمة يعمل الشعب إما على إدخالها فى كل مكان، وإما لا يسمح بها فى أى مكان، فالحكومة فى البلاد ذات النظام الأرستقراطى وما فيه من سلم متدرج لمراكز الناس ومراتبهم، لا تلجأ أبداً إلى جملة المحكومين مباشرة، بل حسبها أن توجه الزعماء ليس إلا، فالناس هنا مقيدون كلهم بعضهم ببعض، أما سائر المحكومين فيتبعون هؤلاء الزعماء بطبيعة الحال. ويصدق هذا على الأسرة كما يصدق على كل الجماعات الأرستقراطية التى لها زعيم يتولى شئونها، ولا شك أن المجتمع فى البلاد الأرستقراطية لا يعرف أحداً فى الأسرة غير الأب. ولا يعرف الأبناء إلا عن طريقه، وعلى يديه، فالمجتمع يحكم الأب، والأب يحكم أبناءه. وهكذا لا يكون للأب حق طبيعى فى حكم أولاده، ولكن المجتمع يمنحه حقاً سياسياً لحكمهم، فهو السبب فى وجود الأسرة، وهو عائلها، وهو كذلك حاكمها المعترف به.

أما فى البلاد الديمقراطية حيث يمتد ساعد الحكومة إلى كل فرد على حدة، ليخضعه لقوانين الدولة العامة، فلا حاجة إلى مثل هذا الوسيط. فالوالد موجود، ولكنه لا يعدو أن يكون، فى نظر القانون، مجرد مواطن، عضو من أعضاء الجماعة، إلا أنه أكبر من أبنائه سناً وأكبر ثروة.

وعندما تتفاوت أغلب أحوال الحياة تفاوتاً كبيراً ودائماً، تزداد فكرة الرئيس رسوخاً فى أخيلة الناس، فإن لم يضف عليها القانون ميزات خاصة أضافها عليها الرأى العام والعرف. وعلى العكس من ذلك إن كان التباين فى أحوال الناس الاجتماعية قليلاً، ولا هم يظلون طويلاً فى أحوال متفاوتة من حيث المعيشة، فإن فكرة «الرئيس» العامة تضعف فيما بينهم وتزداد غموضاً. وعبثاً ما يحاول التشريع أن يضع الشخص الذى عليه أن يطيع ويذعن، دون من له الحق فى أن يأمر وينهى، بمراحل بعيدة. فعادات العصر الأخلاقية تقرب الاثنين الواحد من الآخر، وتظل تجذبهما نحو مستوى واحد باستمرار.

فعلى الرغم من أن التشريع فى البلاد الأرستقراطية لا يخول ميزات خاصة لرؤساء الأسر، فذلك لا يقلل من اقتناعى بأن قوتهم أبعد مدى، ونصيبهم من الاحترام أوفى حظاً

فى البلاد الديمقراطية ؛ فإنى أعلم أن الرؤساء فى البلاد الأرستقراطية يبدون دائماً أسمى من أمثالهم الذين فى البلاد الديمقراطية، والمرءوسين فيها أقل، مهما كانت القوانين.

فعندما يعيش الناس على ذكريات الماضى، أكثر مما يعيشون فيما هو واقع فعلاً، وعندما يشغلون أنفسهم بالاهتمام بما كان يفكر فيه أجدادهم أكثر مما يعنون بتفكيرهم هم، يصبح الوالد هو الحلقة الضرورية الطبيعية بين الماضى والحاضر، والصلة التى تربط طرف هاتين السلسلتين. فليس الوالد فى البلاد الأرستقراطية إذن برئيس الأسرة فحسب، بل مصدر تقاليدها، والممثل لعاداتها، والحكم الفصل فى شئون آدابها. فأفراد الأسرة يستمعون إليه فى احترام، ويتأدبون عند توجيه الخطاب إليه، ويحبونه محبة مقرونة بالرهبة والإجلال.

وعندما يصبح المجتمع ديمقراطياً، ويختار الناس لهم مبدأ عاماً يعترفون فيه بأنه من الخير ومن المشروع أن يحكم الإنسان فى كل الأمور بنفسه، مستهدياً بالمعتقدات السابقة، لا باعتبارها قواعد مقدسة، بل بوصفها مجرد وسائل للمعرفة، تناقصت تلك القوة التى لأفكار الأب على أفكار أولاده، وتناقصت سلطته التشريعية عليهم.

وربما كان تقسيم الضياع والتركات — ذلك التقسيم الذى تؤدى إليه الديمقراطية — هو الذى يعاون أكثر من أى شىء آخر على تغيير العلاقات القائمة بين الأب وأولاده، فإن كانت أموال رب الأسرة قليلة، عاش عادة مع ابنه فى مكان واحد، وصارا يعملان معا فى عمل واحد، وظلت العادة والضرورة تقربان كلاً منهما إلى الآخر، وتضطرانهما أن يكونا على اتصال دائم، مما يؤدى إلى قيام نوع من الصداقة الوطيدة بينهما يجعل سلطة الوالد أقل صرامة وقوة، كما يجعل التوفيق بينهما وبين مظاهر الاحترام الخارجية المعروفة، عسيرا.

هذا، وإنا لنجد فى البلاد الديمقراطية أن الطبقة التى يملك أفرادها مثل هذه الثروات القليلة، هى فعلاً تلك التى تجعل للأفكار قوة، وتوجه آداب المجتمع وعاداته اتجاهاً خاصاً. فهذه الطبقة هى التى تعمل على نشر أفكارها وجعلها عامة وسائدة، مثل إرادتها. وحتى أولئك الذين يميلون كل الميل إلى مناهضة أوامرها سيجرفهم مثلها آخر الأمر، فيحذون حذو غيرهم. فقد عرفت أشخاصاً متحمسين ضد الديمقراطية كانوا يسمحون لأبنائهم أن يخاطبوهم بعبارات تدل على أنهم جميعاً متساوون مساواة تامة.

فبينما تفلت السلطة من أيدى الرجال الأرستقراطيين، يزول ما فى السلطة الأبوية من صرامة، ومن الاستمساك بضرورة مراعاة التقاليد، بل يزول ما فيها من حق شرعى كذلك ؛ وبذا يسود البيت نوع من المساواة. ولا أعرف، على الجملة، إن كان المجتمع يخسر من جراء هذا التغيير أو لا، ولكنى أعتقد أن الإنسان من حيث هو فرد يربح ولا يخسر. وكلما صارت العادات الأخلاقية والقوانين أكثر ديمقراطية، استحكمت عرى

الروابط التى بين الابن والأب، وتوثقت المودة بينهما، وقلّت الإشارة إلى القواعد التى يجب أن تراعى، وإلى السلطة التى يجب أن تطاع، وازدادت الثقة والمحبة؛ فكأن الرابطة الطبيعية تزداد إحكاماً وتوثقاً كلما تفككت الروابط الاجتماعية.

لم يعد الأب فى الأسرة الديمقراطية يمارس سلطة ما غير تلك التى تخوله إياها المحبة وحنكة السن؛ فقد تهمل أوامره، أما نصائحه وإرشاداته ففيها من القوة ما يجعلها مقبولة عادة. ومع أنه لم يعد محاطاً بمظاهر الإجلال الشكلية، فأولاده، على الأقل، يخاطبونه باحترام وثقة، نعم لم يعد ثمة نظام مقرر، أو صيغة معينة لمراعاتها فى خطابه، وتوجيه الحديث إليه، ولكن أبناءه يتحدثون إليه باستمرار، ويقبلون على استشارته واستيضاحه كل يوم؛ لقد اختفى السيد والحاكم وبقى الوالد.

لسنا بحاجة إلى إبداء رأينا فى الفرق بين حالتى المجتمع هاتين فى هذه النقطة أكثر من أن نقرأ الخطابات التى كان يتبادلها أعضاء الأسرة الواحدة فى العصور الأرستقراطية، فقد كان أسلوب الكتابة فيها صحيحاً دائماً، حافلاً بالتحيات ومظاهر الإجلال، إلا أنه جاف كل الجفاف، حتى لاتكاد تشعر بدفء القلب الطبيعى من خلال العبارات والألفاظ المستعملة. على حين أن الأمر فى البلاد الديمقراطية على العكس من ذلك، فاللغة التى يخاطب بها الابن أباه تتسم بمزيج من الحرية والألفة والمحبة، مما يدلنا مباشرة على أن علاقات جدداً قد تجلت فى نطاق الأسرة.

وثم ثورة شبيهة بهذه تعدل من علاقات الأطفال بعضهم ببعض وتحورها، فكل مركز من الأسرات الأرستقراطية محدد سلفاً، كما هو الشأن فى المجتمع الأرستقراطى؛ فالوالد يشغل فى الأسرة مركزاً خاصاً ممتازاً منفصلاً عن غيره، يستمتع فيه بمزايا عظيمة؛ وكذا الأطفال أنفسهم ليسوا بالمتساوين فيما بينهم؛ فالسن والجنس يحددان مركز الطفل فى الأسرة تحديداً ثابتاً لا يتغير، ويكفلان له فيه مزايا معينة، وقد ألغت الديمقراطية معظم هذه الفروق والحواجز أو أنقصتها.

ومن المعروف أن الابن الأكبر فى البلاد الأرستقراطية يرث الشطر الأعظم مما يخلفه الوالد، كما يرث معظم ما للأسرة من حقوق، فيصبح بذلك رئيس إخوته وسيدهم إلى حد كبير، فله العظمة، والقوة كلتاهما، على حين يصبح إخوته أفراداً عاديين تابعين له معتمدين عليه. ولكن من الخطأ أن يظن أحد أن مزايا الابن البكر فى تلك الأمم الأرستقراطية كانت مفيدة له وحده أو أنها كانت تولد الحسد والغيرة والكراهية فى نفوس من حوله. فالابن البكر يسعى عادة وراء ما فيه الثروة والجاه لإخوته لأن أبهة الأسرة العامة تنعكس عليه بوصفه ممثلها. ومن جهة أخرى يعمل الإخوة الصغار لتأييد أخيهم الأكبر فى كل ما يضطلع به من مشروعات، لأن قوة رأس العائلة وجاهه تمكنانه من خدمة كل فرع من فروع الأسرة. ومن ثم كان أعضاء الأسرة الأرستقراطية، على اختلافهم، مرتبطين بروابط

وثيقة، وذلك إلى أن مصالحهم مترابطة، وآراءهم متوافقة، أما قلوبهم فشتى، فقلما تكون متآلفة ومتفاهمة.

وهكذا تربط الديمقراطية الإخوة بعضهم ببعض، وإن كانت تربطهم بوسائل وطرق مختلفة، فالأطفال متساوون فى القوانين الديمقراطية تمام المساواة، ومن ثم كان كل منهم مستقلاً بنفسه، لا شيء يكرههم على أن ينضم بعضهم إلى بعض، ولا شيء كذلك يفرق بينهم ويفصلهم بعضهم عن بعض، وإذ كانوا جميعاً من أصل واحد، ونشأوا تحت سقف واحد، وكانوا موضع عناية واحدة، وليس ثمة أى امتياز خاص يميز أحدهم على الآخر، أو يفصله عنه، فما أسهل أن تنشأ بينهم تلك الصداقة الوثيقة الحلوة التى كانت سائدة بينهم فى الصغر. فالروابط التى انعقدت بينهم على هذا النحو فى مطلع الحياة لا تتعرض لأحوال قد تؤدى إلى انفصالها، فصلة الأخوة تقربهم بعضهم من بعض باستمرار من غير أن تضايقهم فى شيء، فليس صحيحاً إذن أن المصلحة هى التى تجعل الديمقراطية تربط الأخ بأخيه فى العصور الديمقراطية، وإنما تربطهما تلك الذكريات المشتركة، والاتفاق الحر فى الآراء والأذواق، لقد فرقت الديمقراطية تركة والدهم، ولكنها عملت على توحيد قلوبهم وربطها بعضها ببعض.

بلغت هذه الآداب الأخلاقية الديمقراطية من العذوبة والرقة مبلغاً عظيماً اجتذب إليها حتى أنصار الأرستقراطية أنفسهم ليتبعوها، فبعد أن خبروها فترة من الزمن لم يعودوا يستسيغون الرجوع إلى ما فى الأسر الأرستقراطية من آداب وعادات شكلية مسيخة قائمة على مظاهر التبجيل والاحترام، لقد سرهم أن يحتفظوا بالعادات الديمقراطية المعمول بها فى الأسرة، إذا ما استطاعوا السبيل إلى تخليص هذه العادات من ظروفها الاجتماعية ومن قوانينها، إلا أن هذه الأمور مرتبطة كلها بعضها ببعض أوثق ارتباط، ومن المستحيل على المرء أن يستمتع بالأولى من غير أن يصبر على الثانية ويحتملها.

إن ما ذكرته تواً من ملاحظات بشأن المحبة البنوية والمودة الأخوية ليصدق على سائر العواطف التى تنبثق تلقائياً من الطبيعة البشرية نفسها.

فإن حدث أن جاء شكل معين من أشكال الفكر أو الوجدان نتيجة حالة معينة من أحوال حياة الناس، ثم تغيرت هذه الحال، لم يعد يتبقى شيء مطلقاً من ذلك الفكر ولا من تلك الوجدانات. فقد يربط القانون عضوين من أعضاء الجماعة ربطا وثيقاً، ولكن إذا ما ألغى هذا القانون انفصلا. فلم يكن ثمة شيء أوثق من الرابطة التى كانت بين السيد والمولى فى النظام الإقطاعى، أما فى وقتنا الحاضر فلم يعد هذان الرجلان يعرف أحدهما الآخر، فالخوف والاعتراف بالجميل والمودة التى كانت تربطهما بعضهما ببعض، قد زالت ولم يعد لها من أثر.

ومع ذلك فليست هذه حال مشاعر البشر وعواطفهم الطبيعية، فكلما حاول القانون

أن يشكل هذه العواطف قسراً بشكل ما، أضعفها عادة، وإن حاول أن يقويها ويزيد عليها، سلبها بعض عناصرها، فهى لاتبلغ أشدها إلا عندما تترك وشأنها .

فالديمقراطية التى قضت على الجزء الأعظم من قواعد المجتمع التقليدية القديمة أو غمرتها، والتى منعت الناس من أن يتخذوا لهم بسهولة قواعد أخرى جديدة – هذه الديمقراطية تمحو تماماً معظم العواطف التى تنشأ من هذه القواعد التقليدية، على حين أنها لاتزيد على أن تعدل بعض القواعد الأخرى، وكثيراً ما كانت تضفى عليها نشاطاً وعذوبة لم تكونا لها من قبل .

ومن الميسور أن نوجز فى جملة واحدة فحوى هذا الفصل كله وفحوى فصول أخرى سابقة عليه، فى أن الديمقراطية ترخى الروابط الاجتماعية، ولكنها تزيد الروابط الطبيعية توثيقاً وإحكاماً، فتربط الأقارب بعضهم ببعض؛ وتباعد بين المواطنين .

الفصــــل التاسع

تربية الفتاة فى الولايات المتحدة

لم يحدث أن قامت جماعات حرة دون أن تكون لها عادات أخلاقية تستند إليها ، ولما كانت المرأة هى التى تصنع هذه العلاقات الأخلاقية ، كما سبق أن أشرت إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا الكتاب ، فكل ما يؤثر فى أحوالها وعاداتها وآرائها ، يعد ، فى نظرى ، ذا أهمية سياسية كبرى .

والفتيات فى البلاد البروتستانتية ، مستقلات ، فشئونهن بأيديهن ، إلى مدى بعيد ، أكثر من مثيلاتهن فى البلاد الكاثوليكية . وما زال هذا الاستقلال عظيما فى البلاد البروتستانتية التى حافظت ، مثل إنجلترا ، على استقلالها وحكم نفسها بنفسها ، أو حصلت على مثل هذا الحق . فعندئذ تَنْفَذ نسمات الحرية إلى نطاق المنزل عن طريق العادات السياسية والمعتقدات الدينية . ولا يخفى أن أصول المذهب البروتستانتى فى الولايات المتحدة قد امتزجت بحرية سياسية واسعة المدى ، وبحالة اجتماعية مغرقة فى الديمقراطية . فلم يحدث فى أية بلاد أخرى أن تركت الفتيات وشأنهن يدبرن أمورهن من سن مبكرة ، مستقلات كل الاستقلال .

فقبل أن تصل الفتاة الأمريكية إلى سن الزواج بزمن طويل تكون قد تحررت من سلطة أمها شيئاً فشيئاً : فقد كانت ، وهى لا تزال طفلة ، تفكر بنفسها ، وتتكلم بحرية ، وتعمل بما يوحيه إليها عقلها . وكان منظر الدنيا الفسيح مفتوحاً أمامها باستمرار ، فبدلاً من أن يحجب عنها ، كان يكشف لها ، وتعرض عليها مشاهده كل يوم ؛ وكانت تدرب على أن تنظر إلى هذه المشاهد بنظرة ثابتة هادئة ؛ فكان كل ما فى المجتمع من رذائل ومن أخطار يتكشف لها فى سن مبكرة . وإذ كانت تراها واضحة ، صارت توجهها فى غير وجل ، وتبدى فيها رأيها مخلصة بغير خداع ، معتمدة على ثقتها العظيمة بنفسها ، وصار جميع من حولها يبدون لها كأنهم يشاركونها فى ثقتها بنفسها هذه .

فيجب ألا ننتظر إذن من الفتاة الأمريكية أن تبدى شيئاً من تلك الرقة العذرية وسط الرغبات الفتية الناشئة ، ولا ذلك الحسن الطبيعى البرىء الذى يلازم الفتاة الأوربية عادة فى مرحلة انتقالها من الحداثة إلى الشباب . فهى يندر أن تظهر فى أية مرحلة من مراحل حياتها ، ذلك الخفر ، ولا ذلك الجهل الطفلى . وإنها لتعمل على إدخال السرور على غيرها

وإرضائهم كما تعمل الشواب الأوربيات، ولكنها تعرف حق المعرفة الثمن الذى يكلفها هذا الإرضاء. فإن هى لم تدع نفسها تنساق مع الشر، فهى تعرف، على الأقل، أن هذا الشر موجود، وهى معروفة بطهارة أخلاقها أكثر منها بعفة عقلها.

إنى كثيراً ما دهشت، بل فزعت، من تلك اللباقة فى الخطاب والجرأة السعيدة اللتين تستطيع بهما الشواب الأمريكيات توجيه أفكارهن وحديثهن وسط كل ما يكتنف الحديث الحر من مصاعب. إن الفيلسوف نفسه ليتعثر فى كل لحظة فى هذا الطريق الضيق، الذى يسلكنه هن فى غير مشقة، ودون أى حادث يقع لهن. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن المرأة الأمريكية سيدة نفسها دائماً، وحتى فى استقلالها، وفى حديثها، وهى فى ميعة صباها، لاتحجم عن الاستمتاع بكل المسرات الحلال المباحة من غير أن تستسلم لواحدة منها؛ وأن عقلها ليأبى أن يترك الأعنة التى تحكم سلوكها، على الرغم من أن هذه الأعنة لاتخلو عادة من استرخاء.

أما فى فرنسا، حيث تختلط أنقاض التقاليد المتخلفة مع شتى العصور اختلاطاً غريباً، بآراء الناس وأذواقهم، فالمرأة تتربى تربية تقليدية، كلها تحفظ وتزمت، كما لو كانت تتعلم فى دير، وكما كانت الحال فى العصور الأرستقراطية السالفة؛ وبعد تمام تعليمها هذا، تترك فجأة وشأنها دون أى إرشاد أو معاونة وسط ذلك الاضطراب الجائش ووسط تلك المزالق التى لاتخلو منها المجتمعات الديمقراطية.

أما الأمريكيون فأكثر انسجاماً مع أنفسهم من الفرنسيين، فقد عرفوا أن استقلال الأفراد فى البلاد الديمقراطية لايمكن إلا أن يكون عظيماً. فالشاب متهور مندفع، والميول لاضابط لها يكبح جماحها، والعادات والتقاليد متغيرة متقلبة، وكثيراً ما يكون الرأى العام نفسه مضطرباً غير محدود، أو ضعيفاً لاحول له ولا سلطان؛ وكثيراً ما يكون نفوذ الوالدين كذلك ضعيفاً، وسلطة الزوج موضع نزاع وخلاف. لقد أدرك الأمريكيون أن لاسبيل فى مثل هذه الأحوال إلى قمع أكثر شهوات المرأة عرامة وطغياناً بالقوة، وأن خير سبيل أن يعلموها فن مواجهة هذه الشهوات، وأن يدعوها تصارعها هى بنفسها. ولما كانوا لايستطيعون منع تعرض فضيلتها للخطر الذى كثيراً ما يتهددها، استقر بهم الرأى على وجوب تعليمها أن تدافع عن شرفها وتصونه بنفسها، وجعلوا اعتمادها فى ذلك على نشاط إرادتها الحرة أكثر من اعتمادها على حواجز يقيمونها حولها، ولا تلبث أن تتزعزع أو تنهار. فبدلاً من أن يدعوها قليلة الثقة بنفسها عملوا باستمرار على تقوية هذه الثقة فى نفسها. وإذ ليس من المرغوب فيه، ولا هو بالممكن، إبقاء الفتاة فى جهل دائم مطبق، سارعوا إلى تزويدها بمعلومات شتى عن كل موضوع فى سن مبكرة، بدلاً من أن يخفوا عنها ما فى هذا العالم من مفاسد وشرور، وآثروا، أن يتيحوا لها مشاهدتها فى الحال، وأن يمكنوها من أن تدرب نفسها على تحاشيها والاحتراز منها، ورأوا أن الأحرى بهم أن يضمنوا إخلاصها وأمانتها، من أن يسرفوا فى الحرص على براءة ما يجول بخاطرها من أفكار.

ومع أن الأمريكيين قوم متدينون كل التدين ، فإنهم لم يعتمدوا على الدين وحده فى حماية فضائل المرأة، بل عملوا على تسليح عقلها . وسلكوا فى ذلك الطريق نفسها التى سلكوها فى غير ذلك من أمور ، فبذلوا الجهود الجبارة ليمكنوا الفرد المستمتع باستقلاله من أن يراقب نفسه بنفسه ، ولم يستعينوا بالدين إلا بعد أن يستنفدوا كل ما فى الطبيعة البشرية من جهد ومن احتيال .

ولا يفوتنى أن التربية التى من هذا القبيل قد لا تخلو من خطر ، وأنها قد تنشط القدرة على الحكم على الأمور والبت فيها ، على حساب قوة التخيل ، وتؤدى إلى خلق نساء فضليات ولكن فيهن برود ، بدلاً من أن تخلق زوجات ودودات ورفيقات لبعولتهن محبات . فلو كان المجتمع أكثر هدوءاً وانتظاماً ، لقل ما فى الحياة الخاصة من روعة ومن مباهج . ومع ذلك ، فتلك شرور ثانوية يتسنى مقاومتها بإيجاد مواضع اهتمام أسمى وأجل ، ففى المرحلة التى وصلنا إليها لم يعد أمر الاختيار متروكاً لنا ، فلا مناص إذن ، من تربية المرأة ، تلك التربية الديمقراطية التى تحميها من الأخطار التى قد تعرضها لها المؤسسات والعادات الديمقراطية .

الفصـــل العاشـــر

الفتـــــاة والزوجـــــة

تفقد الفتاة الأمريكية استقلالها فقداناً لا رجعة لها إليه بعد ارتباطها بميثاق الزوجية، فإن كانت القيود المفروضة عليها قبل الزواج أخف مما فى أية بلاد أخرى، فإن هذه الفتاة تتعرض لعدة قيود والتزامات أقسى وأكثر عدداً. فالأولى تجعل من بيت أبيها مقراً للحرية ومبعثاً للسرور، على حين تعيش الثانية فى بيت زوجها، كما لو كانت راهبة فى دير. ومع ذلك فهاتان الحالتان من العيش ليستا بمتناقضتين، كما يبدو لأول وهلة، فمن الطبيعى، أن تمر الفتيات الأمريكيات بالأولى منهما قبل أن تصل إلى الأخرى.

للشعوب المستمسكة بالدين، وللأمم الصناعية والتجارية، فكرة عن الزواج رزينة كل الرزانة، فترى الشعوب المتدينة أن انتظام المرأة فى حياتها خير ضمان وأوكد دليل على طهارتها وحسن أخلاقها؛ وترى الشعوب الصناعية والتجارية فى هذا الانتظام أكبر ضمان لاستقرار نظام المنزل وازدهاره. فمن المعلوم أن الأمريكيين شعب «متطهر» متشدد فى أمور دينه، كما أنهم فى الوقت نفسه أمة تجارية صناعية، فآراؤهم الدينية؛ وعاداتهم التجارية تؤدى بهم إلى أن يتطلبوا من الزوجة الكثير من إنكار الذات، وتضحية مستمرة بملذاتها، فى سبيل أدائها ما عليها من واجبات، وهو ما يندر أن يتطلب من الزوجة فى البلاد الأوربية. وهكذا ترى أن فى الولايات المتحدة رأياً عاماً مسيطرا قاسياً، يقضى بحجز المرأة فى دائرة مصالح البيت وواجباته، وهى دائرة ضيقة كما لا يخفى، ومع ذلك يحرم عليها أن تغادرها.

فعندما تدخل الأمريكية الشابة دنياها الجديدة، تجد هذه الأفكار راسخة وطيدة، فتدرك القواعد المترتبة عليها؛ وسرعان ما تدرك أنها لا تستطيع أن تحيد لحظة واحدة عن العادات المقررة فى عصرها دون أن تعرض اطمئنانها النفسى وشرفها بل وكيانها الاجتماعى ذاته للخطر، وإنها لتجد فى ثبات عقلها، وفى العادات القوية التى غرستها فيها التربية التى نشأت عليها – تجد القوة التى تجعلها تذعن لهذه العادات وتخضع لها راضية. وقد يقال إنها قد تعلمت من حسن استخدام استقلالها، أن تنزل عن هذا الاستقلال، من غير كفاح ولا تذمر، عندما يجىء الوقت الذى يقتضيها النزول عنه.

ومع ذلك فلا توجد امرأة أمريكية تقع أبداً فى متاعب الارتباط بالزواج كما تقع فى شباك نصبت للإيقاع بسذاجتها وجهلها . فقد تعلمت من قبل ما ينتظر منها ؛ ومن ثم فهى إنما تُقدم على عقد هذا الميثاق ، حرة مختارة ، فهى التى تضع نيره على عاتقها بيدها . فلا غرو أن صارت تتحمل حالتها الجديدة بكل شجاعة مادامت هى التى ارتضتها بنفسها واختارتها دون أى إكراه . ولما كانت السلطة الأبوية متراخية كل التراخى فى أمريكا ، على حين كانت رابطة الزوجية محكمة وثيقة لا تُقدم الفتاة على عقد هذه الصلة الرابطة إلا بعد أن تكون قد احتاطت للأمر وتفهمت الموقف حق الفهم . ومن ثم فإنا لانجد فى أمريكا زيجات تتم فى سن صغيرة ، فالأمريكية لاتتزوج إذن إلا بعد أن يكون عقلها قد تدرب ونضج ، على حين أن المرأة فى البلاد الأخرى لاتبدأ عادة فى تدريب عقلها وإنضاجه إلا بعد الزواج .

ومع ذلك فلست أعتقد بحال من الأحوال ، أن هذا التحول الكبير الحادث فى جميع عادات النساء فى الولايات المتحدة عقب زواجهن ، يجب أن يعزى كله إلى ضغط الرأى العام وحده ، بل إنهن كثيراً ما يفرضنه على أنفسهن فرضاً بإرادتهن وحدها . فعندما يحين الوقت الذى تختار فيه المرأة زوجاً لها ، تكون قد تعلمت من ذلك التفكير الهادىء القاسى الذى حصلت عليه من ملاحظتها شئون هذا العالم ملاحظة حرة ، والتى أرست هذه الملاحظة الحرة قواعده وأثارت جوانبه ، تعلمت منه أن روح النزق والاستقلال فى بيت الزوجية مصدر دائم للمتاعب المقيمة ، وليست مصدراً للمتعة والسرور . هذا وقد دلها هذا التفكير نفسه على أن الملاهى التى كانت تتسلى بها وهى فتاة ، لايمكن أن تكون هى نفسها التى تستمتع بها وهى زوجة ، وأن مصادر سعادة المرأة المتزوجة لاتكون إلا فى بيت زوجها . ولما كانت الفتاة الأمريكية تدرك سلفاً بوضوح الطريق الوحيد إلى السعادة المنزلية ، فقد صارت تقدم على سلوكه فى الحال ، وكلها عزم على أن تسير فيه حتى نهايته من غير نكوص أو تراجع إلى الوراء .

فقوة الإرادة هذه نفسها التى تبديها الزوجات الشواب فى أمريكا عند إقبالهن على الزواج والإذعان لمطالبه فى الحال ، ومن غير أى تذكر ، وفى تقبلهن الواجبات الصارمة التى تفرضها عليهن حياتهن الجديدة – هذه القوة تتجلى كذلك فيما قد يصادفهن من المحن الجلىَّ فى حياتهن . فليس فى العالم بلد يعانى فيه الأفراد ، الكثير من تقلبات الزمن وتصاريفه ، مثل ما يعانونه فى الولايات المتحدة ، فليس من النادر أن يمر الرجل فى حياته بتقلبات شتى ، فيصعد ويهبط جميع الدرجات ، ويمر بكل المراحل التى بين الفقر والثراء ... هذا ، والأمريكيات يتحملن هذه التقلبات بعزائم صادقة لاتخيب ، فرغباتهن تبدو أنها تقل أو تتقلص بنفس السهولة التى تتسع بها وتزداد ، تبعاً لظروف الزمن وتقلبات الحظ .

إن الجمهرة الكبرى من المغامرين الأمريكيين الذين يغادرون مواطنهم الأولى

فى الولايات المتحدة، ويتجهون غرباً ليعمروا القفار والبرارى - ينتمون إلى ذلك الشعب الأمريكى الإنجليزى الذى سبق أن أشرنا إليه فى موضع آخر من هذا الكتاب. فالكثيرون من هؤلاء الرجال الذين يندفعون فى جرأة عظيمة ساعين وراء المال، كانوا من قبل ينعمون بما يكفيهم فى البقاع التى سبق أن استقروا فيها واتخذوا منها لهم موطناً. فهم فى هجرتهم إلى الغرب يصطحبون معهم زوجاتهم ويشركونهن فى تلك المخاطر التى لا تحصى، وفى ضروب الحرمان المنوعة التى تقتضيها أمثال هذه الرحلات، ولا سيما فى بدايتها، وكثيراً ما حدث لى أن صادفت، حتى على أطراف الصحارى، شواب جئن إلى هذه البرارى مباشرة بعد أن نشأن وسط مختلف المتع التى يستمتع بها الناس فى نيو إنجلند، من غير أن يمررن بمرحلة وسطى بين هاتين الحالتين، فإنهن ينتقلن مباشرة من قصور والدين إلى أخصاص تعيسة سيئة التكوين فى قلب الغابة. فالحميات والعزلة الموحشة والسأم - كلها مجمعة - لم تستطع أن تفل شجاعتهن. نعم قد تبدو ملامحهن ذابلة ووجوههن حائلة، أما نظراتهن فتبقى مع ذلك ثابتة؛ فتراهن يظهرن فى الوقت نفسه واجمات وذوات عزمات ماضيات لا يفل لها حد. فلا يساورنى أى شك فى أن هؤلاء الأمريكيات الشواب قد حصلن فى مراحل تربيتهن الأولى على القوة الباطنة التى عرفن كيف يستخدمنها فى ظل هذه الظروف. هذه هى الشابة التى تجدها فى الولايات المتحدة فى ثياب الزوجة، لقد تغير دورها واختلفت الآداب والعادات، أما الروح فقد ظلت هى هى لم يلحقها أى تغيير.

الفصل الحادى عشر

المساواة فى الأحوال الاجتماعية
تعاون على صيانة الأخلاق الحميدة فى أمريكا

قال بعض الفلاسفة، وقال بعض المؤرخين (أو أنهم أشاروا إلى ذلك) إن مدى استمساك النساء بعفافهن يزداد أو ينقص بحسب بعد بلادهن أو قربها من خط الاستواء. وهذا حل، لا شك سهل ورخيص للمشكلة، فهو لا يقتضينا سوى كرة أرضية وفرجار، للبت فى مشكلة من أعقد مشاكل الجنس البشرى. ولكن مبدأ الماديين هذا لا يستند إلى الواقع. فقد كانت الأمم نفسها عفيفة أو داعرة فى عصور مختلفة من تاريخها، فاستمساكها بالأخلاق أو تراخيها فيها يرجع إذن إلى سبب متغير، وليس إلى أحوال بلادهم الطبيعية، وهى أحوال ثابتة. فلست أنكر أن الشهوات التى تجتذب أحد الجنسين إلى الآخر، حادة فى بعض الأقاليم التى يسودها مناخ معين ومع ذلك أرى أن هذه الحدة الطبيعية يمكن أن تستثيرها أو تحد منها أحوال المجتمع والمؤسسات السياسية.

ومع أن السائحين الذين تجولوا فى أمريكا الشمالية يختلفون فى نقاط كثيرة، فإنهم يتفقون معاً جميعاً على أن الأخلاق فيها أمتن كثيراً مما فى غيرها من البلاد، وأشد صرامه. ولا يخفى أن الأمريكيين يتفوقون فى هذه الناحية على أجدادهم الإنجليز الذين سبق أن نشأوا بين ظهرانيهم. وحسبنا نظرة عاجلة إلى هاتين الأمتين لنقتنع بصحة هذه الحقيقة.

ففى إنجلترا تظل الشائعات العامة المؤذية تهاجم ضعف النساء كما تهاجمه فى كل دولة أوربية أخرى. فقد سمعنا الفلاسفة ورجال السياسة ينعون على الأخلاق عدم استقامتها، وعدم انتظامها، وأن ما يصدر فى البلاد من كتب الأدب يؤدى بنا دائماً إلى افتراض صحة ما يقولون. أما فى أمريكا فكل ما يوضع من كتب، بما فيها الروايات والقصص، نفسها، يفترض أن جميع النساء عفيفات ولا يخطر ببال أحد أن يقص على الناس مسائل المغامرات الغرامية.

لا شك فى أن انتظام الأخلاق الأمريكية يرجع فى جزء منه إلى طبيعة البلاد، وإلى الجنس والدين، ولكنا نجد هذه الأسباب كلها فعالة فى غيرها من البلاد، ولا تكفى لتعليل

هذه الحالة فى أمريكا، فلا مندوحة لنا من أن نلجأ إلى سبب آخر، هو، فى نظرى، مبدأ المساواة وما ترتب عليه من مؤسسات. فالمساواة فى الأحوال الاجتماعية نفسها لا تؤدى إلى استقامة الأخلاق، ولكن لاشك فى أنها تسهل لها الطريق وتعمل على زيادتها.

هذا، وكثيراً ما تكون مسائل الأصل والثروة دواعى تجعل من كل من الرجل والمرأة فى البلاد الأرستقراطية مخلوقين مختلفين كل الاختلاف لدرجة يستحيل معها الجمع بين الاثنين، فشهواتهما تجذبهما، ولكن أحوال المجتمع وما توحى به من أفكار، تحول بين ربطهما برباط أبدى سافر، مما أدى بالضرورة إلى كثرة عدد العلاقات قصيرة الأجل التى تعقد فى الخفاء، وهكذا تثأر الطبيعة لنفسها سراً من القيود التى تفرضها عليها القوانين جهراً وعلانية.

وليست هذه هى الحال عندما تزيل المساواة جميع الحواجز والسدود الوهمية أو الحقيقية التى تفصل بين الرجل والمرأة. فليس ثمة فتاة تعتقد أنها لا تستطيع أن تكون زوجة للرجل الذى أحبها وآثرها على سواها، مما يجعل كل انتهاك لحرمة الأخلاق قبل الزواج أمراً ليس من السهولة فى شىء، فمهما كان صدق هذه الميول، فالمرأة لا تستطيع أن تقتنع بأنها محبوبة حقاً عندما يكون حبيبها حرًّا كل الحرية فى أن يتزوجها، ولكنه لا يفعل.

ولهذا السبب نفسه أثره فى الحياة الزوجية، وإن كان بطريقة غير مباشرة؛ فلا شىء يبرر شهوة غير مشروعة، فى نظر أولئك الذين تورطوا فيها أو فى نظر العالم، أكثر من زواج يتم قسراً أو مصادفة.

فحيث المرأة حرة دائماً فى ممارسة حقها فى اختيار زوجها، وحيث التربية تخول لها أن تحسن هذا الاختيار، نجد الرأى العام قاسياً كل القسوة عندما تخطىء مثل هذه المرأة وتزل. فتشدد الأمريكيين يرجع بعضه إلى هذا السبب لأنهم يعدون الزواج ميثاقاً ثقيلاً فى كثير من الأحيان، ولكن الطرفين مجبران على الوفاء بكل شرط من شروطه تمام الوفاء؛ إنهما يعرفان سلفاً كل هذه الشروط، وكانا كاملى الحرية فى ألا يتعاقدا عليها.

إن الظروف التى تجعل الوفاء بشروط الزواج أمراً ملزماً، هى نفسها التى تيسر هذا الوفاء.

وكثيراً ما يكون الغرض من الزواج فى البلاد الأرستقراطية الجمع بين الأملاك أكثر من ضم الأشخاص والتوفيق بينهم، ومن ثم يحدث أن يكون الزوج وقت الخطبة تلميذاً لا يزال يتلقى العلم فى المدرسة، والزوجة طفلة لا تزال تلعب وتعبث فى حجرة الأطفال. فلا عجب إذن إن كان رباط الزوجية الذى يوحد ثروتى الزوجين ويرخص لقلبيهما بالتنقل؛ فتلك نتيجة طبيعية لميثاق هذا الزواج وروحه. وعلى العكس من ذلك؛ إن كان الرجل حراً دائماً فى اختيار رفيقة حياته بنفسه، من غير أى إجبار يسلط عليه من الخارج،

بل وحتى من غير إرشاد أو توجيه، فذلك يكون عادة نتيجة توافق الأذواق والآراء، ذلك التوافق الذى يقرب بين الرجل والمرأة، ويستبقيهما معاً ثابتين، كل منهما إلى جانب الآخر .

كان لأجدادنا فكرة غريبة بشأن الزواج؛ فقد لاحظوا أن الزيجات القليلة القائمة على الحب وتوافق الميول، والتى تمت فى أيامهم، قد انتهى أمرها كلها أو معظمها بالإخفاق، فاستنبطوا من ذلك بشكل قاطع أن من الخطر الإصغاء إلى دواعى القلب فى مثل هذا الأمر. لقد بدت لهم المصادفة هادياً أصدق من الاختيار الحر .

ومع ذلك فليس من العسير علينا أن ندرك أن الأمثال التى شاهدوها لاتدل على شيء فى الواقع. وذلك لعدة أسباب، فأولاً: إن كانت الأمم الديمقراطية تترك الحرية للمرأة فى اختيار زوجها، فقد حرصت كل الحرص على تزويدها بالمعرفة الكافية، وعلى تسليح إرادتها بالقوة التى تمكن لها من أن تحسن الاختيار فى هذا الأمر الخطير؛ أما أولئك الفتيات اللواتى يهربن سراً فى البلاد الأرستقراطية من سلطة والديهم ليلقين بأنفسهن فى أحضان رجال لم يكن لديهن وقت ليعرفنهم، ولا قدرة للحكم عليهم بالخير أو الشر، فلم يكن لهن مثل هذه الضمانات الواقعية. فلا عجب إذن إن أسأن الاختيار، وأسأن استخدام حريتهن فى العمل، فى أول مرة يستخدمنها فيها، أو أن يقعن فى أغلاط جسيمة قاسية إذا لم يكنَّ قد حصلن على تربية ديمقراطية واخترن مع ذلك أن يتزوجن بحسب التقاليد الديمقراطية. ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر. فإذا ما عقد شاب وفتاة عزمهما على الزواج، على الرغم مما بينهما من فروق اصطلح عليها المجتمع الأرستقراطى الذى يعيشان فيه، كان عليهما أن يتخطيا عقبات كأداء. فبعد أن يكونا قد فصما روابط الطاعة البنوية أو أضعفاها، يجدان أن عليهما أن يبذلا جهداً أخيراً فى تحرير نفسيهما من سلطان العادة، وطغيان الرأى العام. وأخيراً، فبعد أن ينجحا فى هذه المهمة الشاقة؛ يظلان غريبين عن أصدقائهما الطبيعيين وعن أقاربهما. فالعرف الاجتماعى الذى صدماه وتحررا منه يبعدهما عن سائر الناس ويقفهما موقفاً لايلبث أن يفت فى شجاعتهما الأدبية ويملأ قلبيهما حسرة ومرارة .

فإن تزوج اثنان على هذا النحو. وكانا أول الأمر غير سعيدين، شعرا بأنهما مذنبان، فيجب ألا يعزى ذلك إلى حريتهما فى الاختيار، بل الأولى به أن يعزى إلى معيشتهما فى مجتمع لا يسمح بمثل هذه الحرية فيه .

وفضلاً عن ذلك ينبغى ألا يغرب عنا أن المجهود نفسه الذى يجعل الرجل يقلع عن خطأ شائع، ليدفع به عادة إلى المضى إلى ما وراء حدود المعقول، فمن يجرؤ على شن حرب على آراء عصره وبلاده، مهما كان على حق، ومهما كانت قضيته عادلة، لابد أن يكون ذا نفس مغامرة عنيفة، فمن النادر أن يصل الناس الذين من هذا الطراز إلى السعادة

أو الفضيلة، مهما كان الطريق الذى يسلكونه؛ ولعل هذا هو السبب فى أننا فى أشد الثورات ضرورة، وأنبلها مقصداً يندر أن نصادف ثوريين أمناء معتدلين. فإذا ما اختار رجل فى عصر من العصور الأرستقراطية ألا يعتمد فى اختياره زوجة له على غير رأيه هو، ولا على ذوق أى إنسان سوى ذوقه هو، فلا يدهشن إن وجد أن الفساد الأخلاقى والشقاق العائلى، سيتسربان إلى بيته. ولكن إن حدث هذا الاتجاه نفسه فى نطاق النظام الطبيعى للأشياء وأيدته سلطة الوالدين، وسانده الرأى العام، فلا مراء فى أن طمأنينة الأسرة الداخلية ستزداد، وستكون الأمانة الزوجية مرعية تمام المراعاة.

فمعظم الرجال فى البلاد الديمقراطية يعملون فى الحياة العامةالسياسية أو فى المهن المختلفة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالدخل المحدود يضطر الزوجة أن تقصر نشاطها على شئون بيتها، فتراقب شخصيا وعن كثب، تفصيلات الاقتصاد المنزلى. فكل هذه الأعمال المحددة الاضطرارية تعد أشبه بحواجز طبيعية تبعد كلاً من الجنسين عن الآخر، وبذلك تجعل مغازلات أحد الجنسين أقل حدوثاً أو أشد فتوراً، كما تجعل مقاومة الجنس الآخر أسهل وأيسر.

ليس معنى ذلك أن المساواة بين الناس فى الأحوال الاجتماعية يمكن أن تجعلهم أعفاء طاهرين، ولكنها لاشك تجعل ما قد يكون فيهم من اضطراب أخلاق أقل خطراً. فإذا لم يعد لدى أحد الفراغ، ولا الفرص ليعتدى على فضيلة تستطيع أن تدافع عن نفسها، صار لدينا فى وقت واحد عدد كبير من الخليعات وعدد كبير من النساء الفضليات. وهو وضع يؤدى إلى حالات محزنة من حيث إحداث المتاعب لبعض الأفراد، ولكنه لايمنع المجتمع فى جملته من أن يكون قوياً، فهو لايفصم عرى الروابط الأسرية.. ولا يضعف من أخلاق الشعب، فالأمانة لاتكون فى خطر من جراء دعارة قلة من الناس، ولكن الخطر يأتيها من ترهل أخلاق المجتمع كله فى جملته. إن خطر البغاء فى نظر الشارع لأهون من خطر الدس والفتن.

إن هذه الحياة الصاخبة التى يؤدى إليها مبدأ المساواة، لاتبعد الناس عن مشكلات الحب والغرام لأنها لاتتيح لهم الوقت لينغمسوا فيها فحسب، بل لأنها تبعدهم عنها بطريقة أخرى خفية، ولكنها ناجعة مؤكدة. فكل الذين يعيشون فى بلاد ديمقراطية يفكرون إلى حد كبير بالطرق التى تجرى عليها الطبقات الصناعية والتجارية فى تفكيرها، ويتخذ تفكيرهم نجاحاً جديا وإيجابياً، يحسب لكل شىء حسابه، إنهم قد يهجرون الاتجاه إلى النواحى المثالية عن رضى كى يتجهوا إلى غرض مرئى قريب يبدو لهم أنه الغرض الطبيعى والضرورى لرغباتهم. وهكذا نرى أن مبدأ المساواة لايقضى على التخيل، ولكنه يقيده ولا يسمح له أن يحلق فى سماء الأوهام، بل يظل فى تحليقه قريباً من الأرض.

لايوجد أحد أقل اتجاهاً إلى أحلام اليقظة وإلى تلك التخيلات العابثة، من المواطنين

الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية ، فقليل منهم من عرفوا بالاستسلام إلى تلك التأملات الجوفاء إذا ما خلوا بأنفسهم ، وهى تلك التأملات التى تسبق ميول القلب الكبرى عادة ، وتؤدى إليها كذلك . وفى الحق أنهم يعلقون أهمية كبرى على ذلك النوع العميق من الحب المنتظم الهادىء الذى يعد بهجة الحياة وخير ضمان لها ، ولكنهم لا يميلون إلى السعى وراء تلك الانفعالات العنيفة المتقلبة التى تعكر صفاء الحياة الزوجية وتقصر آجالها .

إننى مدرك أن كل هذا لا يصدق تمام الصدق إلا على أمريكا وحدها ، وأنه لا يتسنى تطبيقه بصورة عامة فى الوقت الحاضر على البلاد الأوربية فى جملتها . ففى الخمسين سنة الماضية كانت القوانين والعادات تدفع عدة أمم أوربية بعنف لم يعرف له مثيل إلى الاتجاه نحو الديمقراطية ، ولم يكن لدينا فرصة لإدراك أن علاقة الرجل بالمرأة قد أصبحت أكثر انتظاماً وأكثر عفة . بل إنا لنرى نقيض هذا تماماً فى بعض البلاد . فقد ازدادت بعض الطبقات فى تشددها وانتظامها ، أما أخلاق الأمة فى جملتها ، فقد ازدادت ضعفاً وترهلاً . ولست أتردد فى توكيد هذه الملاحظة لأنى لا أميل إلى أن أخدع معاصرىَّ وأتملقهم ، ولا أنا بميال إلى تسوىء سمعتهم .

هذه لا شك حقيقة محزنة ولكنها يجب ألا تدهشنا . فلا يعدو التأثير الطيب الذى تحدثه الحياة الديمقراطية للمجتمع فى العادات المرعية أن يكون اتجاهاً من الاتجاهات التى لا يتسنى اكتشافها إلا بعد فترة من الوقت . فإن كانت مساواة الناس تعاون على طهارة الأخلاق وعلى حسن تنظيمها ، فالاضطرابات الاجتماعية التى تؤدى إلى مساواة هذه الأحوال ليست فى مصلحة هذه الطهارة فى شىء ، بل ضدها ... ففى الخمسين سنة الأخيرة التى كانت فيها فرنسا فى هذا الدور من التطور الاجتماعى ندر أن كان فيها حرية بل كان بها اضطرابات دائماً . ففى وسط الاضطراب العام للأفكار ، وفى وسط هذه الاستثارة للآراء ، وفى وسط هذا الخليط غير المنسجم من العدل والظلم ، والصدق والكذب ، والحق والباطل - صارت الفضيلة العامة موضع ريبة وتشكك ، وصارت الأخلاق الشخصية مضطربة متذبذبة لا استقرار فيها . ولكن لا يخفى أن كل ثورة ، أيا كانت أهدافها ، ومهما كانت وسائلها ، لابد مؤدية فى النهاية إلى مثل هذه العواقب ، وحتى الثورات التى أدت آخر الأمر إلى توثيق عرى الأخلاق ، كانت الأخلاق فيها فى البداية مفككة ، فالخروج على الأخلاق والآداب الذى يشاهده الفرنسيون لا يبدو فى نظرى ذا صبغة دائمة ، وتشير بعض علائم العصر إلى ذلك فعلاً .

ليس ثمة أفسد من أرستقراطية ظلت تحتفظ بثرواتها بعد أن زالت عنها قوتها وسلطانها ، فبقيت تنعم بقسط كبير من أوقات الفراغ بعد أن صارت هذه الأوقات مجالاً للملاهى الجافية . فالأهواء المفعمة بالنشاط والمفاهيم العظيمة التى كانت تبعث الحياة فيها حتى الآن قد زايلتها ، ولم يبق لها سوى طائفة كبيرة من الرذائل المهملة ، تتشبث بها وتتعلق كما تتعلق الديدان بالرمم .

هذا وليس ثمة من ينكر أن أرستقراطية القرن الماضى الفرنسية كانت منحلة إلى أقصى الانحلال الخلقى، ومع ذلك فالعادات المقررة، والمعتقدات القديمة قد أبقت شيئاً من الاحترام للأخلاق بين طبقات المجتمع الأخرى، ولا ينكر أحد كذلك أن بقايا تلك الأرستقراطية نفسها، مازالت تبدى فى وقتنا الحاضر شيئاً من الاستمساك بالأخلاق الطيبة، على حين أن الأخلاق هذه نفسها قد أخذت تتدهور فى الطبقات الوسطى والدنيا... فالأسر التى بلغت من الفساد أقصاه فى الخمسين سنة الماضية قد زادت أخلاق الأرستقراطية متانة. فالثورة الفرنسية بتقسيمها ثروات البلاد - وبإجبار الأرستقراطيين على توجيه كل همهم باستمرار إلى شئونهم الخاصة، وإلى شئون أسراتهم، وبإكراههم على أن يعيشوا مع أطفالهم تحت سقف واحد - وبتوجيهها أفكارهم وجهة أقرب إلى العقل وأكثر رزانة وتوقراً... قد أوحت إليهم، من حيث لايدرون، باحترام العقائد الدينية، وبحب النظام والملذات الهادئة، والمسرات العائلية، والسعادة، على حين أن بقية الأمة التى لها هذه الميول وتلك الأذواق نفسها بطبيعة الحال، قد اندفعت وراء الاضطرابات الخلقية بذلك الجهد نفسه الذى كان لازماً لقلب قوانين البلاد وعاداتها السياسية.

لقد عانت الأرستقراطية الفرنسية القديمة نتائج الثورة، ولكنها لم تستشعر تلك الأهواء الثورية، ولا هى شاركت فى ذلك الاضطراب الفوضوى الذى أوجدها، فمن السهل علينا أن نتصور أن هذه الأرستقراطية قد شعرت بتأثير الثورة الطيب فى آدابها العامة، قبل أن يشعر به أولئك الذين قاموا بها وأنجزوها.. ويصح لنا أن نقول، وإن كان قولاً يبدو فى ظاهره متناقضاً، إن أشد طبقات الأمة عداوة للديمقراطية فى الوقت الحاضر هم الذين يظهرون تلك الأخلاق التى يصح أن نتوقعها فعلاً من قيام الديمقراطية. هذا ولا يسعنى إلا أن أعتقد أن ما لايصدق الآن إلا على عدد قليل من الأفراد سيصدق تدريجياً على جميع أفراد المجتمع، بعد أن نكون قد حصلنا على كل نتائج الثورة الديمقراطية، وقد تخلصت (الثورة) من الاضطراب الذى أحدثته.

الفصل الثانى عشر

المساواة بين الجنسين فى نظر الأمريكيين

أوضحنا من قبل أن الديمقراطية تقضى على ما يحدثه المجتمع بين الناس من ضروب التفاوت المختلفة، أو هى تعدها على الأقل. ولكن هل هذا كل ما فى الأمر؟ أم أنها ستؤثر فى النهاية كذلك فى هذا التفاوت العظيم الذى تشاهده بين الرجل والمرأة؛ والذى ظل حتى اليوم يبدو لنا أمراً تأصلت جذوره فى الطبيعة البشرية، ورسخت فيها إلى الأبد؟ أعتقد أن التغيرات الاجتماعية التى تقرب الابن والأب من مستوى واحد، وتقرب كذلك بين السيد وتابعه، والتى تسوى على الجملة، بين الأقوى والأضعف -هذه التغيرات ترفع المرأة وتزيدها كل يوم مساواة بالرجل. ولكننى أشعر هنا، أكثر مما شعرت فى أى وقت آخر، بضرورة أن يكون قولى مفهوماً حق الفهم، فليس ثمة موضوع انطلقت فيه أخيلة عصرنا الخشنة الجامحة التى لا ضابط لها، بمثل انطلاقها فى هذا الموضوع.

ففى أوربا قوم يخلطون بين الخصائص المختلفة التى لكل جنس من الجنسين، فلا يكتفون بأن يجعلوا من الرجل والمرأة مخلوقين متساويين، بل يجعلونهما كذلك متماثلين، فجعلوا لكليهما نفس الوظائف، وفرضوا عليهما نفس الواجبات، وخولوا لهما نفس الحقوق، لقد خلطوا بينهما فى كل شيء، فى الحرف، وفى المسرات، وفى الأشغال. وليس يخفى أنهم بمحاولتهم العنيفة أن يجعلوا أحد الجنسين مساوياً للآخر قسراً، إنما يحطون من قدر كليهما. فخلط عمل الطبيعة على هذه الصورة المضحكة لا يؤدى إلا إلى خلق رجال ضعاف ونساء غير مستقيمات.

ولكن الأمريكيين لم يفهموا، على هذا النحو، ذلك النوع من المساواة الديمقراطية الذى يمكن أن يقوم بين الرجل والمرأة. فهم يسلمون بأن الطبيعة قد أوجدت فروقاً شاسعة بين طبيعتى الاثنين الجثمانية والأدبية، فهدفها الظاهر أن تستخدم قدراتها المختلفة فى أعمال شتى، ويعتقدون أن التقدم لا يكون بجعل مخلوقات مختلفة هذا الاختلاف، تؤدى أعمالاً تكاد تكون واحدة، وإنما التقدم يجعل كل جنس منهما يؤدى عمله الخاص به على خير وجه مستطاع، فقد طبق الأمريكيون على الجنسين مبدأ الاقتصاد السياسى الهام، الذى يسيطر على رجال الصناعة فى عصرنا الحاضر، وذلك أنهم حرصوا على فصل واجبات الرجل عن واجبات المرأة حتى يتسنى للمجتمع أن يؤدى عمله العظيم على خير وجه.

فلم يحرص بلد من بلاد العالم على أن يعنى، بمثل ما عنى الأمريكيون، برسم خطين متمايزين تمام التمايز لعمل الجنسين، فقد جعلوا الرجل والمرأة يسيران بخطى متساوية، ولكن فى طريقين مختلفين على الدوام. فالأمريكيات لا يقمن أبداً بإدارة أى شىء من شئون الأسرة الخارجية، ولا أية عملية تجارية، ولا هن يشتركن فى الحياة السياسية بشىء، ومن جهة أخرى، ليس ثمة أحد يجبرهن على القيام بالأعمال الخشنة فى الحقول أو غيرها، ولا على بذل أى مجهود شاق يتطلب قوة جثمانية. هذا، وليس فى أمريكا أسر تبلغ من الفقر أن تشذ عن هذه القاعدة. فإن كانت المرأة الأمريكية لا تستطيع أن تخرج من نطاق أعمالها المنزلية الهادئة، فهى من جهة أخرى، غير مضطرة ألبتة إلى العمل فى غيرها. ومن ثم كانت الأمريكيات اللواتى كثيراً ما يبدين قدرة على حسن الفهم والإدراك لا تقل عن قدرة الرجال، وهمة مثل همتهم، يحتفظن عادة بأنوثتهن وبرقة مظهرهن، وبآداب المرأة، وحسن سلوكها، على الرغم مما يبدين أحياناً أن لهن قلوباً وعقولاً مثل عقول الرجال وقلوبهم.

لم يحدث قط أن افترض الأمريكيون أن المبادىء الديمقراطية تتطلب قلب أوضاع السلطة الزوجية، أو إحداث أى اضطراب فى سلطات الأسرة. فهم يعتقدون أن كل جماعة لابد لها من رئيس كى تحقق أغراضها، وأن الرجل هو الرئيس الطبيعى فى مجتمع الأسرة. فهم لا ينكرون إذن على الرجل حقه فى توجيه شريكة حياته، ويعتقدون أن هدف الديمقراطية فى تلك الجماعة الصغرى التى تتكون من الزوج والزوجة، وكذلك فى الجماعة الكبرى السياسية - المجتمع - لا يعدو تنظيم السلطات الضرورية، وجعلها مشروعة، لا أن تهدم كل سلطة قائمة.

وليس هذا الرأى خاصاً بأحد الجنسين وينازعه فيه الآخر، فلم يحدث أبداً أن لاحظت أن النساء فى أمريكا يعتبرن السلطة الزوجية حقاً من حقوقهن اغتصبه الأزواج منهن، أو يعتبرن أنفسهن قد انحططن بخضوعهن لها، بل استبان لى، على العكس من ذلك، أنهن يفخرن بأن نزلن طائعات مختارات عن إرادتهن، وارتضين أن يضعن النير على عواتقهن، لا أن يخلعنه عنها، ذلك هو، على الأقل، الشعور الذى تعبر عنه خير فضليات نسائهن، أما سائرهن فيلتزمن الصمت، وليس من عادة المرأة الخاطئة فى الولايات المتحدة أن تطالب بحقوق المرأة، فى الوقت الذى تدوس فيه بقدميها أقدس واجباتها.

وكثيراً ما لوحظ فى أوربا أن شيئاً من الاحتقار يكمن حتى فى عبارات الثناء والملق التى يغدقها الرجال على النساء، ومع أن الأوربى كثيراً ما يتظاهر بأنه عبد للمرأة، فهو بعيد كل البعد عن أن يكون مخلصاً فى اعتقاده أنها مساوية له، أما فى الولايات المتحدة فيندر أن يثنى الرجال على النساء؛ ولكنهم يظهرون لهن كل يوم أنهم يقدرونهن حق قدرهن. ويبدون دائماً ثقة كاملة بقدرة الزوجة على حسن الفهم والإدراك، كما يبدون احتراماً عميقاً لحريتها، فهم يعترفون بأن عقلها لا يقل عن عقل الرجل قدرة على تعرف

الحقيقة، وأن قلبها ثابت على الاستمساك بها ثبات الرجل، ولم يسعوا قط وراء أن يضعوا فضائل أحد الجنسين فى مستوى دون مستوى فضائل الجنس الآخر، تحت ستار التحيز والجبن والجهل.

ويبدو أن النساء فى أوربا، حيث يخضع الرجل فى سهولة لحكمهن الاستبدادى، قد حرمن بعض تلك الصفات التى تعد من أجلّ ما يتميز بها الجنس البشرى، وأنهن يعتبرن فاتنات مغريات، وإن كن مع ذلك مخلوقات ناقصات، ومما يدعو إلى الدهشة حقاً أنهن ينظرن بأنفة إلى أنفسهن على هذا الضوء نفسه، ويكدن يعددنها ميزة اختصصن بها، أن يظهرن بمظهر الشخص الهياب التافه الضعيف، على حين أن الأمريكيات لا يطالبن لأنفسهن بشيء من ذلك ألبتة.

وقد يقال من جهة أخرى، إن الأوربيين قد رخصوا للرجل فى ميدان الأخلاق بنوع عجيب من الحصانة، تنجيه من العقاب، حتى كأن ثمة فضيلة لاستعماله الخاص، وأخرى لإرشاد زوجته وتوجيهها، وأنه صار بحسب الرأى العام، يعاقب على الذنب الواحد بمعيارين مختلفين. فتارة يعد الذنب جريمة؛ وأخرى يعده هو نفسه مجرد غلطة، أما الأمريكيون فلا يعرفون مثل هذا التقسيم الجائر للحقوق والواجبات، فعندهم أن من يغرى فتاة يلحقه العار نفسه الذى يلحق ضحيته.

صحيح أن الأمريكيين قلما يوجهون إلى النساء عندهم عبارات الثناء والملق الحارة التى يلذ للأوربيين أن يوجهوها إلى نسائهم، ولكن سلوك الأمريكيين إزاء المرأة يتضمن دائماً أنهم يعدونها فاضلة، مهذبة، وقد بلغ من احترامهم لحريتها الأخلاقية أن صاروا يحرصون كل الحرص على تخير الألفاظ التى يستعملونها فى حضرة النساء خشية أن تفلت من أحدهم لفظة قد تجرح آذانهن، وفى أمريكا يسمح للشابة غير المتزوجة أن تقوم بأية رحلة طويلة وحدها من غير أن يساور ذويها أى خوف عليها.

لقد خفف المشترعون فى الولايات المتحدة معظم العقوبات المقررة فى قوانينهم الجنائية، ولكنهم مع ذلك اعتبروا جريمة اغتصاب العرض جريمة كبرى، فليس ثمة جريمة يعاقب عليها الرأى العام بقوة، أشد مما يعاقب على هذه الجريمة. وليس ثمة أية صعوبة فى تعليل ذلك، فالأمريكى لا يتصور شيئاً أثمن من شرف المرأة، وأن لا شيء يجب أن يحترم مثل استقلالها، فلا غرو أن اعتقد الأمريكيون أنه لا يوجد عقاب، مهما بلغت قوته، يمكن أن يكفر عن جريمة الرجل الذى يسلبها إياها بالغصب والإكراه، على حين أن فرنسا، حيث العقاب على الجريمة نفسها أخف جداً مما فى أمريكا، كثيراً ما يكون من الصعوبة بمكان الحصول من المحلفين على حكم يدين المتهم، فهل جاء هذا نتيجة احتقار للياقة والآداب، أم جاء نتيجة احتقار للمرأة نفسها؟ أنا لا يسعنى إلا أن أرى أنه جاء نتيجة الأمرين كليهما.

وهكذا يرى الأمريكيون أن ليس من حق الرجل والمرأة، ولا هو من واجبهما،

أن يؤديا نفس الأعمال، ولكنهم مع ذلك يبدون الاحترام والاعتبار للدور الذى يقوم به كل منهما، فمع أنهم يرون أن حظهما مختلف، فهم يعدون الاثنين متساوين فى القيمة. إنهم لايجعلون لشجاعة المرأة نفس الشكل، ولا نفس الاتجاه، اللذين يجعلونهما لشجاعة الرجل، ولكنهم لايساورهم أى شك فى شجاعة المرأة، وإن هم اعتقدوا أن ليس للرجل وشريكته أن يمارسا عقليهما دائماً بطريقة واحدة، فهم يعتقدون، على الأقل؛ أن قدرة المرأة العقلية سليمة سلامة قدرة الرجل، وأن ذهنها لايقل صفاء عن ذهنه، ومع أنهم سمحوا بأن تظل النساء قاصرات من الوجهة الاجتماعية عن الرجل، فقد بذلوا كل جهد مستطاع لينهضوا بهن أخلاقياً وعقلياً، حتى يبلغوا بهن مستوى الرجال، وهم فى نظرى، من هذه الناحية؛ قد فهموا حق الفهم فكرة التقدم الديمقراطى على وجهها الصحيح.

لست أخشى أن أعترف بأنى لاأعرف بلداً آخر تحتل فيه المرأة مكانة أسمى مما تحتلها فى الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنهن مقصورات على دائرة الحياة المنزلية الضيقة، ومن أنهن بعيدات، من بعض الوجوه كل البعد عن الاستقلال. فلو أنى سئلت، وأنا على وشك الفراغ من الكتاب الذى ذكرت فيه كثيراً مما أنجزه الأمريكيون من جلائل الأعمال، عن أهم سبب يجب أن يعزى إليه ازدهارهم الفذ، وقوتهم المتزايدة، لأجبت بأن هذا السبب لايعدو تفوق نسائهم.

الفصل الثالث عشر

مبدأ المساواة قسم الأمريكيين جماعات كثيرة صغيرة خاصة

قد يتوهم المرء أن النتيجة الضرورية النهائية التى تؤدى إليها المؤسسات الديمقراطية، هى التسوية بين أعضاء الجماعة فى حياتهم الخاصة، كما تسوى بينهم فى الحياة العامة، وتجبرهم جميعاً على أن يعيشوا عيشة واحدة مشتركة، ولكن معنى هذا أنا فهمنا المساواة التى تستحدثها الديمقراطية على نحو جاف غليظ وظالم كل الظلم. فليس ثمة حالة من حالات المجتمع، أو من القوانين تستطيع أن تجعل الناس متشابهين كل التشابه، لدرجة لا يستطيع معها التعليم ولا الثروة ولا الذوق أن تخلق فيهم فروقاً تجعلهم يختلفون بعضهم عن بعض، هذا، ومع أن الناس المختلفين قد يرون من مصلحتهم أن يتجمعوا لتحقيق أغراض معينة واحدة، فإنهم لن يجدوا فيها مصدر مسرة لهم ومتعة. ومن ثم صاروا يتجهون دائماً إلى تحاشى القوانين أيا كانت، ويتخلصون بطريق ما من ذلك النطاق الذى حاول المشترع أن يحصرهم فيه، وذلك بأن يقيموا إلى جانب الجماعة السياسية الكبرى جماعات أخرى صغيرة خاصة على أساس من تشابه الأحوال والعرف والعادات.

فجميع المواطنين فى الولايات المتحدة سواسية، ليس لأحد منهم أى نوع من السيادة على الآخر. فهم لا يدينون بالطاعة ولا بالاحترام لبعضهم البعض. فكلهم يشتركون فى توزيع العدالة بين الناس، وللنظر فى شئون حكم الولاية. وعلى الجملة، فإنهم يجتمعون ليعالجوا المسائل التى تتصل بالمصلحة العامة وسعادة المجموع، فلم أسمع قط بأن محاولات بذلت لحملهم على أن يتبعوا فى لهوهم طريقة واحدة، أو أن يترددوا على محلات اللهو ذاتها بشكل مضطرب صاخب لا نظام فيه.

فهؤلاء الأمريكيون الذين يسارعون إلى قاعات المجالس السياسية، وإلى دور المحاكم يحرصون على أن يتوزعوا فئات صغاراً متمايزة كل التمايز، كى تستمتع كل فئة بملاذ الحياة الخاصة ومتعها، فليس من يتردد فى أن يعترف بأن جميع مواطنيه مساوون له. ومع ذلك فلا تراه يستقبل فى بيته سوى عدد قليل من الناس، أصدقاء كانوا أو ضيوفاً. وهذا أمر طبيعى فى نظرى، فكلما اتسعت دائرة المجتمع الكبير يجب أن نتوقع أن يضيق مجال اتصال

الناس الشخصى بعضهم ببعض، إنى لأبعد الناس عن أن أظن أن أعضاء المجتمع الحديث سينتهى أمرهم إلى أن يعيشوا معاً عيشة مشتركة، ولكن أخوف ما أخاف عليهم أن لايكونوا فى النهاية سوى دوائر اجتماعية صغيرة، فحسب .

فما أشبه الطبقات المختلفة، فى البلاد الأرستقراطية بدوائر مغلقة واسعة كل السعة ؛ يتعذر الخروج منها، ويستحيل دخولها . ذلك إلى أن هذه الطبقات لايتصل بعضها ببعض، أما داخلها فالناس على اتصال كل يوم، فعلى الرغم من أنهم لايتلاءمون بالطبع، فتشابه أحوالهم الاجتماعية العام يقربهم بعضهم من بعض كل التقريب .

ولكن إذا لم يقم القانون ولا العرف بالعمل على إيجاد علاقات عادية وكثيرة الحدوث، بين ناس معينين، فاتصالهم بعضهم ببعض ينشأ من التشابه العرضى فى الأفكار والميول، مما يؤدى إلى تنوع الجماعات الخاصة تنوعاً لا حد له . ففى الديمقراطيات، حيث المواطنون لايتباينون أبداً بعضهم عن بعض تبايناً كبيراً، بل يجدون أنفسهم بطبيعة الحال قريبين بعضهم من بعض كل القرب، حتى ليتيسر إدماجهم جميعاً فى كتلة عاملة واحدة فى أى وقت من الأوقات، تظهر بينهم فروق كثيرة اصطناعية وتحكمية، تجعل كل إنسان يأمل أن يبقى بعيداً حتى لايجرفه تيار الجماعة على كره منه .

وهذا لايمكن أن يكون إلا كذلك، فالمؤسسات البشرية يمكن تغييرها، أما الإنسان فلا، ومهما بذلت جماعة ما من جهود عامة لجعل أعضائها متساوين، فإن كبرياء الأفراد الشخصية تجعلهم يعملون على الإفلات من المستوى العام، ويكونون فى ناحية ما تفاوتا خاصاً يكون فيه فائدة لهم .

أما فى البلاد الأرستقراطية فالناس منفصلون بعضهم عن بعض بحواجز ثابتة، على حين لايفصلهم فى البلاد الديمقراطية سوى خيوط متعددة صغيرة تكاد لاترى، تتقصف باستمرار، وتتنقل مواضعها بغير انقطاع . فمهما تقدم مبدأ المساواة، فإن عدداً كبيراً من الجماعات الصغيرة الخاصة، لابد أن يظهر دائماً وسط المجتمع الكبير، ولكن لن تشبه واحدة منها، من حيث ما فيها من آداب السلوك، الطبقة العليا فى البلاد الأرستقراطية .

الفصل الرابع عشر

آراء فى آداب الأمريكيين

لاشيء يبدو قليل الأهمية لأول وهلة مثل تلك الأشكال الخارجية التى يتجلى فيها سلوك الإنسان؛ ومع ذلك فليس ثمة شيء يغالى المرء بقيمته مثلما يغالى بهذه الأشكال ذاتها ، ففي مستطاع الناس أن يعتادوا كل شيء إلا المعيشة فى مجتمع ليس فيه من الآداب والعادات ما يشبه ما اعتادوه منها فى بلادهم، فتأثير أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية فى عادات الناس الأخلاقية جدير إذن ببحث جدى .

تنشأ آداب السلوك بوجه عام من صميم أصول الأخلاق ، وإن كانت قد تنشأ أحياناً نتيجة عرف تحكمي قام بين فئة من الناس، فهى طبيعية من جهة، ومكتسبة من جهة أخرى .

فعندما يستشعر بعض الأشخاص أنهم أنبه من فى المجتمع ذكرا، وأوجههم فيه غير متنازعين؛ وعندما يكونون مشغولين دائماً بالعمل على تحقيق أغراض جسام تاركين التفاصيل الصغيرة لغيرهم، وعندما يعيشون مستمتعين بثروة لم يتعبوا فى جمعها، ولا هم يخافون عليها من الضياع -عند ذلك كله يجوز لنا أن نفترض أنهم يشعرون بشيء من الازدراء للمصالح الصغرى، ولهموم الحياة المادية العملية، وأن أفكارهم لتتخذ صيغة عظمة طبيعية تكشف عنها عباراتهم التى يستعملونها فى حديثهم، وفيما يراعونه فى سلوكهم مع الناس من آداب، أما فى البلاد الديمقراطية فالآداب المرعية خالية عادة من التوقر والاستعلاء، فالحياة الخاصة ضئيلة فى هذه البلاد كل الضآلة، وكثيراً ما تكون وضيعة كل الضعة، فليس لدى عقل الإنسان سوى فرص قلائل ليرتفع فيها عن التفكير فى هموم المنزل، وشئون تدبير العيش التى تستغرق كل جهوده .

ويتلخص الوقار الصحيح فى آداب السلوك، فى أن يراعى المرء باستمرار مكانته الواجبة له، فلا يعلو عنها كثيراً ولا يهبط دونها كثيراً كذلك، وهذا أمر فى متناول الفلاح الساذج بقدر ما هو فى متناول «الأمير». فكل المراكز فى البلاد الديمقراطية تبدو أموراً مشكوكاً كل الشك فى بقائها، ومن ثم كانت الآداب فى تلك البلاد خالية عادة من صبغة الوقار والكرامة. وإن كانت كثيراً ما تبدو خشنة جافية، وزيادة على ذلك فهى إما لم تنظم التنظيم الصحيح ، وإما أنها لم تشذب ولم تصقل .

فسكان البلاد الديمقراطية متقلبون متذبذبون لدرجة لا تستطيع معها طائفة منهم أن تنجح فى وضع نظام خاص لآداب اللياقة والسلوك وإجبار الناس على الأخذ به، بل كل شخص يسلك المسلك الذى يحلو له . ومن ثم فهم فى مثل ذلك العصر الديمقراطى شىء من النشاز وعدم التناسق فى آداب السلوك . لأن هذه الآداب إنما قامت بحسب مشاعر كل فرد وحده، بدلاً من أن تقام على غرار نموذج أعلى يوضع مثالاً يحتذيه الجمهور، ومع ذلك فهذا يتجلى واضحاً كل الوضوح عقب القضاء على أرستقراطية، أكثر منه بعد مضى زمن طويل على زوالها، وعندئذ تقوم المؤسسات السياسية الجديدة والعادات الأخلاقية الجديدة وتتضافر على جمع عدد من الناس ممن لا يزالون مختلفين كل الاختلاف من حيث التعليم والعادات ليعيشوا معاً فى بقعة واحدة، بل كثيراً ما تجبرهم على ذلك إجباراً مما يؤدى إلى جعل المجتمع مكوناً من خليط من الناس، لا انسجام بينهم؛ وهؤلاء الناس لا يزالون يتذكرون قانوناً صارماً للآداب كان قائماً بينهم فى يوم من الأيام، أما محتويات هذا القانون أو مكان وجوده فقد غابت فى زوايا النسيان . لقد أضاع الناس قانون الآداب والسلوك هذا المشترك بينهم، ومع ذلك لم تنعقد نياتهم على الاستغناء عنه، بل صار كل امرىء منهم يحاول أن يضع لنفسه قاعدة تحكمية متغيرة يقتبسها من رواسب التقليد السابقة ومخلفاته، فلا غرو إن لم يعد فى آداب السلوك ذلك الاتساق الذى يظهر عادة بين الأمم الأرستقراطية، ولا تلك البساطة والحرية اللتان كانتا لها أحياناً فى البلاد الديمقراطية . لقد صاروا مقيدين وغير مقيدين فى وقت واحد .

ومع ذلك كله فليست هذه هى الحالة السوية المعتادة، فعندما تكون المساواة فى الأحوال الاجتماعية قد اكتملت، ورسخت قواعدها من زمن طويل؛ وعندما يستمسك جميع الناس بأفكار تكاد تكون واحدة، ويؤدون نفس الأشياء، أو يكادون، لا يكونون بحاجة إلى الاتفاق بعضهم مع بعض، فآدابهم فى السلوك تتسم باستمرار بعدة اختلافات صغرى، ولكن ليس بينها أى فروق شاسعة، فلن يكونوا أبداً متشابهين تمام التشابه، لأنهم لا يتبعون فى سلوكهم خطة مرسومة معينة، ولن يكونوا أبداً مختلفين كل الاختلاف، لأن أحوالهم الاجتماعية واحدة . ولعل سائحاً يقول لأول وهلة إن آداب السلوك عند الأمريكيين واحدة تماماً، ولكن سرعان ما يتبين له بقليل من البحث والتعمق الخصائص التى فيها يتباينون .

يتندر الإنجليز على آداب السلوك عند الأمريكيين، ولكن من الغريب أن غالبية الكتاب الذين رسموا لنا هذه الصورة المضحكة، هم أنفسهم من أفراد تلك الطبقة المتوسطة فى إنجلترا ، الذين تصدق عليهم هذه الصورة نفسها تماماً، وتنطبق عليهم تمام الانطباق، فهؤلاء الناقدون الذين لا رحمة فى قلوبهم . إنما يعرضون علينا عادة مثالاً من الشىء ذاته الذى ينعونه على أهالى الولايات المتحدة . لقد فاتهم أنهم بذلك إنما يسخرون من أنفسهم سخرية، قد يكون فيها مجال لتسلية كبرى للأرستقراطيين فى بلادهم هم .

ليس أضر بالبلاد الديمقراطية من مظاهر الناس فيها ، فكثيرون هم الذين يرضون أن يتحملوا رذائلها ولا يستطيعون أن يستسيغوا آداب السلوك التي تتجلى فيها . ومع ذلك فليس فى وسعى أن أسلم أبداً بأنه لايوجد شيء جدير بالثناء فى آداب الشعب الديمقراطى .

أما فى الشعوب الأرستقراطية فكل من عاش على مقربة من أسمى الطبقات الاجتماعية فيها يبذل جهده فى محاكاتها ، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى ضروب من المحاكاة مسيخة تستثير الضحك . وإذ ليس لدى الشعوب الديمقراطية مثال لآداب السلوك الرفيعة التي تنبيء عن حسن التهذيب ، فقد أعفوا على الأقل من ضرورة أن يروا كل يوم صوراً سخيفة تعسة منها . فآداب السلوك لاتكون أبداً فى البلاد الديمقراطية مهذبة ولا مصقولة كل الصقل ، مثلما تكون فى البلاد الأرستقراطية ، ولكنها مع ذلك ليست بالغليظة الجافية . فإنك لاتسمع فيها تلك الألفاظ الخشنة التي تسمعها من الدهماء ، ولا تلك العبارات الرشيقة المنتقاة التي تجرى على ألسنة النبلاء ، فكثيراً ما تكون آداب السلوك عند هذا الشعب فظة جافية . ولكنها ليست أبداً بالحوشية ولا بالوضيعة .

أشرت من قبل إلى أنه يتعذر أن يتكون شيء فى البلاد الديمقراطية اسمه نظام مقرر لآداب السلوك واللياقة ، ولهذا محاسنه ومساوئه . فقواعد اللياقة فى البلاد الأرستقراطية تفرض سلوكاً واحداً معيناً على كل فرد فى البلاد ، وبذلك تجعل كل أعضاء الطبقة الواحدة يبدون متشابهين على الرغم من اختلاف ميولهم الخاصة ، فهى تجل الإنسان الطبيعى وتزينه . ولكنها تخفيه عن العيون فى الوقت الواحد ، أما فى البلاد الديمقراطية فليست الآداب العامة مما يدرب عليه الناس ، ولا هى موحدة كل التوحيد ، ولكنها أكثر اتساماً بالإخلاص عادة ، فما أشبهها بغشاء رقيق مهلهل النسج تبدو منه مشاعر المرء الحقيقية وآراؤه الخاصة ، على نحو يسهل تمييزه عن غيره من الناس . فشكل أفعال الإنسان وجوهرها كثيراً ما يكونان هنا متصلين أوثق اتصال ، فإن كانت صورة الحياة الإنسانية الكبرى العامة تبدو فى هذه البلاد الديمقراطية أقل جمالاً وروعة ، فهى على الأقل أكثر صدقاً ، ومن ثم حق لنا أن نقول ، بمعنى ما ، أن ليس من تأثير الديمقراطية أن تجعل للناس أى آداب معينة خاصة بالسلوك ، بل إن تأثيرها فى أنها تمنع هذه البلاد من أن يكون لها أى آداب مقررة مطلقاً .

فما فى البلاد الأرستقراطية من وجدانات وعواطف ورذائل قد يشاهد أحياناً فى البلاد الديمقراطية ، أما آداب اللياقة فيها فلا . فقد ضاعت وزالت إلى غير رجعة بعد اكتمال الثورة الديمقراطية . هذا ، وقد يخيل إلينا أن لا شيء أدوم من تلك الآداب الأرستقراطية ولا أثبت منها ، لأن هذه الطبقة تظل تحافظ عليها فترة من الزمن بعد ما زالت عنها ثروتها وجاهها ، كما يخيل إلينا ، من جهة أخرى ، أن لا شيء أسرع إلى الزوال من هذه

الآداب نفسها، لأنها إما أن تختفي حتى لاتجد لها أثراً، ويكاد يكون مستحيلاً علينا أن نعرف ماذا كانت هذه الآداب، بعد اختفائها، فالذى حقق هذه المعجزة هو حدوث تغيير فى حالة المجتمع؛ وحسبنا بضعة أجيال تمر حتى تتم. إن سمات الأرستقراطية الرئيسية تظل بعد زوالها محفورة فى صحائف التاريخ؛ أما رشاقة آدابها ورقتها فتنمحى من ذاكرة الإنسان عقب زوال الأرستقراطية مباشرة، ولا يستطيع الناس أن يتصوروا ما كانته هذه الآداب بعد أن لم يعودوا يشاهدونها، لقد ذهبت وكان ذهاباً لم يره أحد، ولم يشعر به أحد. فكي يستشعر الإنسان ذلك السرور الرفيع المستمد من الآداب المصقولة المنتقاة، يجب أن تكون العادة والتربية قد دربتا قلبه على حبها من قبل؛ فتذوق هذه الآداب يزول بانقطاع الناس عن ممارستها. وهكذا ترى الشعب الديمقراطى لايمكن أن تكون له آداب سلوك أرستقراطية، بل إنه لايستطيع أن يدركها ولا أن يرغب فيها، وإذ لم يفكر فيها، فقد يخيل إليه أن هذه الأشياء، وأمثالها لم تكن قط. ومع ذلك فلاينبغى أن نجعل لهذه الخسارة أهمية أكثر مما يجب لها، وإن كانت مما يؤسف عليه حقاً.

ولا يفوتنى أنه كثيراً ما يحدث أن يجمع بعض الناس بين الآداب العامة الراقية كل الرق، وبين المشاعر الوضيعة كل الضعة، فحسبى أن أشير إلى أن ما يجرى داخل بلاطات الملوك، وبين ظهرانى رجال حاشياتهم، قد برهن بما فيه مقنع على أن هذه المظاهر الرائعة قد تخفى وراءها قلوباً دنيئة مريضة. ومع ذلك فإن لم تكن آداب الأرستقراطيين من الفضيلة فى شيء، فإنها قد تزين الفضيلة نفسها فى بعض الأحيان، فليس من المناظر العادية المألوفة أن نرى طبقة قوية من الناس، عديد أفرادها، يبدو ظاهر كل عمل من أعمالها أنه جاء نتيجة تفكير سام، ووجدان رفيع، وذوق رقيق منسجم، وآداب من آداب الحضر. فهذه الآداب الأرستقراطية تضفى على الطبيعة البشرية روعة سارة خداعة؛ فإن كانت الصورة كثيراً ما تبدو زائفة خداعة، فلا يسع المرء منا إلا أن ينظر إليها بارتياح كريم.

الفصل الخامس عشر

رزانة الأمريكيين لا تمنعهم من أن يأتوا كثيراً بأفعال فيها تهور واندفاع

لا يستطيع الناس فى البلاد الديمقراطية أن يقدروا قيمة تلك الملاهى الساذجة، الصاخبة منها والخشنة، التى ينهمك فيها أهل البلاد الأرستقراطية، وذلك لأنهم يعدون أمثال تلك الملاهى صبيانية أو مسيخة تافهة. ولا هم يميلون كثيراً إلى الملذات العقلية الرفيعة التى تعنى بها الطبقات الأرستقراطية، لأنهم لا يسعون إلا وراء كل شيء مادى منتج، ومن ثم صاروا يخلطون ملاهيهم ومسراتهم بما يدر عليهم الربح فعلاً.

أما فى البلاد الأرستقراطية فيهرع الناس إلى الاندفاع فى المسرات الصاخبة الكثيرة الجلبة، مما ينسيهم فى الحال التفكير فيما يعانونه من هموم، على حين يعز على سكان البلاد الديمقراطية أن ينتزعوا هكذا من أنفسهم بصورة عنيفة؛ فهم لا ينسون تماماً الانشغال بشئون أعمالهم، وإن فعلوا ففى ندم وتحسر، فبدلاً من تلك المباهج العابثة، يؤثرون الملاهى ذات الطابع الجدى التى تكون أقرب إلى الشغل منها إلى اللعب واللهو، ولا تطرد فكرة العمل من عقولهم طرداً تاماً.

فبدلاً من أن يذهب الأمريكى فى ساعة فراغه ليمرح ويرقص فى ملهى عام، كما يفعل أمثاله من أبناء مهنته فى معظم البلاد الأوربية، تراه يحبس نفسه فى بيته ليتناول ما شاء من خمر، وبذلك يستمتع بمسرتين معاً: بمسرة الاستمرار فى التفكير فى أشغاله، ومسرة احتساء النبيذ فى غير عربدة، وهو جالس فى بيته وبين أهله وذويه.

كنت أعتقد أن الإنجليز أكثر أمم الأرض جداً وتزمتاً، ولكنى غيرت رأيى فيهم بعد أن خبرت الأمريكيين، ولست أريد بذلك أن أقول أن ليس للمزاج نصيب كبير فى تشكيل أخلاق السكان فى الولايات المتحدة، بل أرى أن مؤسساتهم السياسية ما زالت لها اليد الطولى فى تكوين تلك الأخلاق.

ومن رأيى أن جزءاً من جدية الأمريكيين هذه يرجع إلى كبريائهم، فعند الناس

فى البلاد الديمقراطية ، حتى الفقراء منهم ، فكرة عالية عن أهميتهم الشخصية ، فتراهم ينظرون إلى أنفسهم راضين مغتبطين حتى ليظنوا أن الناس ينظرون إليهم على أنهم كذلك حقاً ، ومن ثم حرصوا على مراقبة أنفسهم فى كل ما يعملون وفى كل ما يقولون فى أحاديثهم ؛ فهم ليسوا صرحاء الصراحة التى قد تكشف عما فيهم من نقائص ، ولذا خيل لهم أن لا مناص من أن يستمسكوا بالوقار والرزانة كى يصونوا كرامتهم .

ولكن ثمة سبب آخر أقوى من هذا وأعمق ، يدفع الأمريكيين على نحو فطرى إلى أن يتشبثوا بتلك الرزانة التى تبعث فى نفوسنا الدهشة . فالمعروف أن الجماعة ، عندما يحكمها طاغية مستبد ، قد تستسلم فى بعض الأحيان إلى الاندفاع فى الملذات العنيفة ، ولكنهم مع ذلك تغشاهم الكآبة والانقباض من جراء خوفهم من أن يبطش بهم هذا الطاغية المسيطر عليهم . أما فى الملكيات المطلقة حيث عادات البلاد وآدابها تعدل من أمزجة الناس ، فكثيراً ما نجدهم مرحين ومتزنين معاً ، ذلك لأنهم ، بما ينعمون به من بعض الحرية ، والكثير من الاطمئنان على أنفسهم ، قد أصبحوا معفون من أهم متاعب الحياة ، ولكن جميع الأمم الحرة تتسم بالجدية والوقار لأن عقولهم تكون عادة مشغولة بالتفكير فى أمر خطير ، أو عسير المنال . ويتجلى هذا بشكل خاص فى تلك الأمم الحرة المنظمة على أساس ديمقراطى ؛ ففى طبقة من طبقاتها عدد كبير من الناس المشغولين باستمرار بشئون الحكم ومشكلاته ، وهى لا تكون شئونا جدية خطيرة الشأن . أما الذين لا تشغل هذه الامور العامة افكارهم فمنهمكون فى العمل على زيادة ما عندهم من ثروة خاصة ، ففى مثل هذا الشعب لا تكون الرزانة إذن خاصية من خصائص بعض الناس فحسب ، بل عادة قومية من عادات الشعب بأسره .

سمعنا عن ديمقراطيات صغار قامت فى العصور القديمة ، كان المواطنون فيها يجتمعون فى الميادين العامة ، وعليهم أكاليل من الورد ، ويقضون معظم أوقاتهم فى الرقص ومشاهدة المسرحيات . ولكنى لا أومن بأمثال هذه الجمهوريات ، كما لا أومن بجمهورية أفلاطون . فإن كان ما قرأناه عنها هنا قد حدث فعلاً ، فلا يسعنى إلا أن أؤكد أنها كانت تتكون من عناصر مختلفة كل الاختلاف عما تتكون منها ديمقراطيتنا ، وأن ليس بينهما شىء مشترك سوى الاسم وحده .

ومع ذلك يجب ألا يتوهمنَّ أحد أن الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية يظنون أنفسهم ، وهم وسط أشغالهم وهمومهم ، جديرين بالشفقة والعطف ، بل العكس هو الصحيح . فليس ثمة ناس مغرمون بحالتهم التى هم عليها أكثر منهم . فالحياة لا مذاق لها عندهم إن هم أعفوا من ضروب القلق التى تزعجهم وتقض مضاجعهم ، فهم يتعلقون بهمومهم ومتاعبهم أكثر مما تتعلق الأمم الأرستقراطية بملذاتها .

وإنى لأتساءل بعد ، كيف جاز لهذه الأمم الديمقراطية ، على ما بها من جدية ، أن تسلك فى بعض الأحيان سلوكاً كله تهور واندفاع؟ إن الأمريكيين الذين يحرصون عادة على مراعاة التوقر فى سلوكهم، وعلى الظهور بمظهر الحليم كثيراً ما يسمحون لأنفسهم بأن تجرفهم نشوة غامضة مفاجئة ، أو رأى خطير ، بعيداً عن حدود المعقول ، وقد يرتكبون فى بعض الأحوال سخافات عجيبة -يرتكبونها فى رزانة وفى توقر كذلك .

فيجب ألا يستثير هذا التناقض أية دهشة فينا ، فثم نوع من الجهل ينشأ من الإفراط فى حب الإعلان عن النفس، فالناس فى الأمم الاستبدادية لا يعرفون كيف يسلكون فيما يعملون، لأنهم لا يجدون من يرشدهم ؛ على حين أنهم فى البلاد الديمقراطية يتخبطون فيما يعملون ، لأنه لم يترك لهم شيء دون أن يحاطوا به علما ؛ فالأولون لا يدرون ، والآخرون ينسون ، وبذلك تضيع المعالم الرئيسية لكل من الصورتين فى زحمة ما فيهما من تفصيلات .

إن المرء ليدهش حقاً من العبارات الخرقاء البعيدة عن الكياسة التى قد يصطنعها رجل نصب نفسه للخدمة العامة فى البلاد الحرة ، ولا سيما الديمقراطية منها ، من غير أن يضار بذلك فى سمعته ، على حين أن أخاه فى البلاد الملكية المطلقة قد تفلت منه بضع كلمات تجرى على لسانه عرضاً فتكون عاراً عليه يلازمه إلى الأبد ؛ وقد تورده مورد التهلكة من غير أن يكون له أمل فى الإنابة واسترداد الاعتبار . وتفسير هذا فيما سبق أن ذكرته من قبل . فعندما يتحدث الرجل إلى جمهور كبير من الناس يذهب الكثير من عباراته دون أن يسمع ، أو أنه سرعان ما ينمحى من ذاكرة من يكون قد سمعه ؛ أما فى وسط جمهور مصغ صامت فأقل همسة تصك الأسماع .

ولا يخفى أن الناس فى البلاد الديمقراطية أبعد من أن يكونوا جامدين لا يتحركون، فأمامهم ظروف وفرص لا تحصى تدفعهم باستمرار إلى مراكزهم وحظوظهم. هذا، وإن حياتهم لتجرى دائماً فى ظروف غير منظورة، أو فى أحوال مرتجلة ارتجالاً، إن جاز لنا مثل هذا التعبير ؛ فلا غرو أن وجدناهم كثيراً ما يضطرون إلى القيام بعمل أشياء لم يحسنوا تعلمها ، أو إلى أن يذكروا أموراً لم يفهموها حق الفهم، وأن يكرسوا أنفسهم لأعمال لم يستعدوا لها من قبل الاستعداد الكافى لأن يتدربوا عليه طويلاً، أما فى البلاد الأرستقراطية، فلكل إنسان غرض واحد يظل يدأب ويثابر عليه ويسعى وراءه سعياً متصلاً، أما الحياة فى البلاد الديمقراطية فأكثر تعقداً ، وعقل المرء فيها معنى دائماً بعدة أغراض فى آن واحد ، وهى أغراض كثيراً ما تكون بعيدة بعضها عن بعض كل البعد ، وإذا كان لا يستطيع أن يدركها كلها الإدراك الصحيح ، اجتزأ بفكرة عنها ناقصة كل النقص .

إن لم يكن المواطن فى البلاد الديمقراطية مدفوعاً دائماً باحتياجاته ، فهو مدفوع

على الأقل برغباته ، فليس فى كل ما يراه حوله من الخيرات شىء بعيد تمام البعد عن متناوله . ومن ثم صار يعمل كل شىء فى عجلة ، وحسبه منه أن يكون مقبولاً نوعاً ما ، فهو لا يلبث إلا لحظة واحدة يتدبر فيها كل عمل أنجزه . إن فضوله نهم دائماً لا يشبع ؛ ولكنه فى الوقت نفسه يرضى بالقليل وبالرخيص ، فهو يعنى بأن يعرف أشياء كثيرة بسرعة أكثر مما يعنى بمعرفة شىء واحد معرفة طيبة عميقة ، فليس لديه الوقت الكافى لذلك ، وسرعان ما يفقد كل ميل إلى استيعاب الأشياء وتعمق دراستها .

ومن أجل هذا كله صار أفراد الشعب الديمقراطى متوقرين متزنين لأن أحوالهم السياسية والاجتماعية تدفعهم باستمرار إلى الاشتغال بأمور جدية ، وإنهم ليعملون مع ذلك فى طيش وتهور ، لأنهم لاينفقون إلا وقتاً قليلاً فى الانتباه إلى كل أمر من تلك الأمور ودراسته حق الدرس ؛ فيجب أن تعد عادة عدم تركيز الانتباه هذه أكبر نقص فى الخلق الديمقراطى .

الفصل السادس عشر

غرور الأمريكيين القومى أكثر قلقاً وأعسر إرضاء من غرور الإنجليز

تفخر كل الأمم الحرة بأمجادها وتتباهى بها ، ولكن شعورها بالعزة القومية لا يتجلى فيها جميعاً بصورة واحدة . فعندما يتصل الأمريكيون بأجنبى ؛ يبدون له أنهم لا يطيقون صبراً على أى نقد يوجه إليهم مهما كان طفيفاً ، على حين أنهم لا يشبعون من سماع المدح والثناء عليهم . فأقله مقبول ، أما أجزله فقلما يرضيهم ، فهم يظلون يلحون عليك ويضايقونك باستمرار حتى يتنزعوا منك الثناء عليهم ، فإن قاومت إلحافهم وتوسلاتهم تولوا هم الثناء على أنفسهم . فكأنى بهم يتشككون فيما فيهم من فضل ؛ فأرادوا أن يعرض على أنظارهم وعلى مسامعهم دائماً . وليس غرورهم نهماً فحسب ، بل قلق وغيور ، فهو غرور لا يمنح أحداً شيئاً ما ، على حين يتطلب المزيد باستمرار ، ولا يتحرج من أن يتوسل ويناضل ، فى سبيل ما يرضيه فى وقت واحد .

فلو قلت لأمريكى أن بلده طيب قال « نعم إنه لا مثيل له فى العالم بأسره » وإن أنا أعجبت بما يستمتع به سكان بلاده من حرية أجابنى « إن الحرية شىء جميل قيم ، ولكن ما أقل الأمم الجديرة بالاستمتاع بها ! » وإن أشرت إلى طهارة الأخلاق التى تتميز بها الولايات المتحدة قال « إنى أستطيع أن أتصور الدهشة التى تستولى على الغريب الذى عرف الفساد المستشرى فى البلاد الأخرى ، عندما يدرك الفرق بيننا وبينها » ، وأخيراً أدعه وحده يفكر فى نفسه ؛ ولكنه لا يلبث أن يعود إلى الهجوم ، ولا يتوقف إلا بعد أن يجبرنى على تكرار كل ما سبق أن قلته له . إنه لمن المستحيل علينا أن نتصور وطنية متعبة ثرثارة أكثر من وطنية مثل هذا الأمريكى ، فهى وطنية تتعب حتى أولئك الذين يميلون إلى احترامها .

أما فى إنجلترا فالحال غير الحال . فالإنجليزى يستمتع فى هدوء بالميزات الحقيقية أو الموهومة التى يعتقد أنها من خصائص بلاده . فإن كان لا يعترف للبلاد الأخرى بشىء من الفضل ، فهو لا يلحف فى المطالبة بشىء منه لأمته . فانتقاد الأجانب إياها لا يستفزه ،

ويكاد ثناؤهم عليها يحرك مشاعره ، فموقفه تجاه سائر العالم موقف كله تحفظ ، وفيه احتقار ، وفيه جهل ، فكبرياؤه ليست بحاجة إلى ما يغذيها لأنها تغذى نفسها بنفسها ، فمن عجب أن أمتين نشأتا حديثاً من أصل واحد تصبحان متضادتين فى مسلكيهما وفى آدابهما العامة ، وفى حديثهما ، مثل هذا التضاد .

والمعروف أن عظماء الناس فى البلاد الأرستقراطية ينعمون بعدة امتيازات كبرى تقوم عليها كبرياؤهم ، من غير حاجة لهم إلى السعى وراء الحصول على مزايا أخرى صغيرة قد تكون متصلة بها بشكل ما ، وإذا جاءتهم تلك الامتيازات الكبرى عن طريق الإرث ، فقد صاروا يعدونها بشكل ما جزءاً من أنفسهم ، أو على الأقل حقاً طبيعياً لهم ذاتياً فى نفس أشخاصهم . فلا غرو أن صاروا لا يحسون إحساساً هادئاً مطمئناً بتفوقهم ، ولا يحلمون بأن يتباهوا بمزايا يعرفها كل إنسان ، ولا يتنازع فيها اثنان ، فهى ليست بالجدية الجدة التى تجعلها موضع حديث الناس . فالإنجليز يظلون ثابتين فيما تفردوا به من عظمة ، واثقين كل الثقة من أن الدنيا كلها تشهدهم ، فلا حاجة بهم إلى بذل أى مجهود لعرضها على الناس وعلى مسامعهم ، فليس ثمة أحد يحاول أن يزيلهم عن مكانتهم هذه ، فعندما تضطلع أرستقراطية بإدارة الشئون العامة فى البلاد اتخذت كبرياء أهله القومية هذا الموقف المتحفظ المستعلى الذى لا يبالى بغيره ، والذى لا مناص لطبقات المجتمع الأخرى من أن تحاكيهم فيه .

والأمر على العكس من ذلك وإن كانت أحوال الناس الاجتماعية لا تختلف بعضها عن بعض إلا اختلافاً طفيفاً ، فإن أدنى الميزات لها أهمية وشأن . ولما كان كل منهم يرى أن ملايين الناس حوله يستمتعون بميزات كالتى يستمتع بها تماماً أو تشبهها على الأقل ، أصبح غيوراً ، ذا كبرياء نهمة لا يرضيها شىء ، وصار يتعلق بالتوافه ، ويدافع عنها بكل ما أوتى من قوة ومن ثبات . فالناس فى البلاد الديمقراطية ، حيث أحوال المعيشة فى تذبذب وتغير كثيرين ، لم يحصلوا على ما يستمتعون به من امتيازات إلا بالأمس القريب ، فلا غرو أن كان يطيب لهم أن يعرضوها على أنظار الناس لعلهم يقنعونهم ويقنعون أنفسهم كذلك بأنهم يستمتعون بها حقاً . وإذا كانت مميزات معرضة للزوال فى أية لحظة ، صار أصحابها متيقظين لها دائماً ، حذرين من أن تفلت من أيديهم ، ويحرصون كل الحرص على إظهار أنهم مازالوا حائزين لها . فالناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية يحبون أوطانهم حبهم أنفسهم ، وسرعان ما ينقلون عادات غرورهم الشخصى إلى غرورهم من حيث هم أمة .

فغرور الأمة الديمقراطية ، ذلك الغرور القلق النهم ، يرجع كله إلى تساويهم فى الأحوال الاجتماعية ، وإلى عدم استقرار هذه الأحوال نفسها حتى إن أعضاء أسمى طبقة من طبقات النبلاء ليظهرون نفس الشهوة إلى تلك النواحى الصغرى من حيواتهم التى قد يكون فيها شىء متغير ، أو تكون موضع خلاف ونزاع . فالطبقة الأرستقراطية تختلف

دائماً عن سائر طبقات الأمة من حيث مدى امتيازاتها ، ومن حيث مدى دوام الامتيازات . ولكن كثيراً ما يحدث ألا تكون الفروق الوحيدة التى بين الأعضاء المنتمين إليها سوى مزايا عابرة دائمة ، تكتسب مرة وتزول أخرى فى أى يوم من الأيام . ومن المعلوم أن أعضاء الأرستقراطيات القوية المتجمعين فى عاصمة من العواصم ، أو فى بلاط ملك من الملوك ، يتنازعون بشدة وعنف على تلك الامتيازات العابثة التى تتغير بحسب « الموضة » أو بحسب مشيئة سيدهم . فهم يبدون إذن نحو بعضهم البعض تلك الغيرة الصبيانية نفسها التى تحرك رجال الديمقراطيات ، ونفس اللهفة على اختطاف أدنى شيء يتنازع عليه أندادهم من امتيازات ، وكذلك يبدون الرغبة نفسها فى أن يعرضوا على الناس ما يتمتعون به منها .

فإن حدث ودخلت العزة القومية عقول رجال الحاشية ؛ لم يساورنى أى شك أنهم سيبيدونها بنفس الطريقة التى تبيدها بها الناس فى الشعوب الديمقراطية .

الفصل السابع عشر

المجتمع فى الولايات المتحدة
مستثار ونمطى رتيب فى آن واحد

يبدو أن لا شيء أصلح لإيقاظ حب الاستطلاع فى نفوس الناس ولتقويته، من مشهد الولايات المتحدة، حيث الآراء والقوانين والثروات فى تغير متصل. حتى كأن الطبيعة الثابتة نفسها قد صارت هى الأخرى متغيرة، مادامت تتحول كل يوم بأيدى الإنسان وتتغير تغيراً كبيراً. ومع ذلك فقد صار مشهد هذا المجتمع المضطرب نمطياً مملاً فى النهاية بعد أن يتأمل الرائى هذا الموكب المتحرك برهة يستولى عليه السأم والضجر.

يكاد كل امرىء فى الأمم الأرستقراطية يكون ثابتاً فى مركزه الخاص، ولكن الناس، مع ذلك، مختلفون بعضهم عن بعض كل الاختلاف بشكل يستثير فينا الدهشة؛ فأهواؤهم وعاداتهم وآراؤهم وأذواقهم كلها متباينة كل التباين، فلا شىء فيهم يتغير، ومع ذلك فكل شيء مختلف عن الآخر. أما فى الديمقراطيات فالأمر على النقيض من ذلك، فجميع الناس متماثلون، ويؤدونه بطريقة تكاد تكون واحدة. إنا لا ننكر أنهم معرضون لتقلبات عظيمة وكثيرة الحدوث؛ ولكن مادامت الأحداث نفسها، حسنها وشرها، تتكرر هى باستمرار، لم يعد شيء يتغير سوى أسماء الممثلين، على حين تظل المسرحية نفسها ثابتة. هذا، ويبدو مظهر المجتمع الأمريكى فى حركة ونشاط دائبين لأن الناس والأشياء تتغير فيه باستمرار، ولكنه مع ذلك مجتمع نمطى رتيب مملول، فجميع التغيرات التى تحدث فيه واحدة لا تختلف.

ولا يخفى أن للمواطنين فى البلاد الديمقراطية ميولهم وأهواءهم الكثيرة، ولكن أغلبها يؤدى إما إلى حب المال، أو هو يصدر عنه. وليس مرد ذلك أنهم أضيق نفوساً من سواهم، بل إن أهمية المال لتكون عظيمة فى مثل تلك العصور، فله فيها شأن كبير حقاً. فحين يكون جميع أعضاء المجتمع مستقلين بعضهم عن بعض أو لا يكترثون بعضهم لأحوال بعض، لم يكن يتسنى لأحد أن يستعين بآخر إلا بالثمن: مما يضاعف إلى غير حد الأغراض التى تتناول فيها الأموال، كما يزيد فى الوقت نفسه من قيمتها. فعندما يزول عن كل قديم ما كان له من روعة وجلال، لم يعد الأصل ولا الحالة الاجتماعية، ولا المهنة، هى التى تميز

الناس بعضهم على بعض، أو تكاد تكون كذلك؛ ولم يعد غير المال يخلق فيهم الفروق ويجعلها بارزة واضحة، فيرفع بعضهم فوق المستوى العام. وهكذا يزداد التمايز الناشيء عن الثروة كلما زالت المميزات الأخرى أو تضاءلت، فالمال فى الأمم الأرستقراطية لا يصل إلى نقاط قليلة على محيط دائرة رغبات الإنسان، وهى دائرة واسعة كل السعة؛ على حين يبدو أنه يصل إلى جميع النقاط فى البلاد الديمقراطية.

ومن ثم كان الغرام بالمال، من حيث هو دافع رئيسى أو ثانوى، راسخاً فى صميم كل عمل يعمله الأمريكيون، مما يجعل فى كل أهوائهم شيئاً من التشابه، مثل ذلك الذى نراه بين أفراد الأسرة الواحدة، والذى لايلبث أن يجعل منظر أعضائها مملاً لمن يتأملهم. فتكرار حدوث هوى بعينه أو شهوة بعينها باستمرار أمر رتيب نمطى، ولا تقل الطرق الخاصة التى تتبعها هذه الشهوة فى إشباع نهمها نمطية عنها نفسها.

ولا يستطيع الناس فى بلاد ديمقراطية منتظمة مسالمة، مثل الولايات المتحدة، أن يثروا عن طريق الحروب، ولا عن طريق شغل الوظائف العامة، ولا بالمصادرات السياسية - ومن ثم صار حب المال هو الذى يدفعهم إلى مزاولة الأعمال التجارية والصناعية. ومع أن هذه الأعمال كثيراً ما تؤدى إلى الاضطراب، وتجر الكوارث الفادحة، فإنها مع ذلك لا تزدهر من غير مراعاة لعادات منظمة صارمة؛ ولنظام نمطى طويل، يستلزم القيام بعدة أفعال صغيرة تجرى كلها على نمط واحد.. وكلما اشتدت الشهوة إلى جمع المال، وجب أن تزداد هذه العادات انتظاماً، وهذه الأفعال الصغيرة نمطية ورتابة، ولا بأس من أن نقول إن ما فى رغبات الأمريكيين من عنف هو الذى يجعلهم منظمين كل الانتظام فيما يفعلون؛ فإن كان هذا العنف يخلق الاضطراب فى عقولهم، فإنه يؤدى إلى تنظيم حياتهم.

إن ما ذكرته هنا عن أمريكا يصدق، فى الواقع، على معظم أهل عصرنا، فالتنوع أخذ فى الاختفاء من الجنس البشرى كله حتى صرنا نجد طرق العمل والتفكير الوجدانى نفسها قائمة فى كل رجا من أرجاء العالم. ولا يرجع هذا إلى ازدياد تأثير الأمم بعضها فى بعض، وازدياد محاكاتها لبعضها البعض بأمانة أدق فحسب، بل كلما ترك أهل كل قطر الآراء والوجدانات الخاصة بطبقة مغلقة، أو مهنة أو أسرة، فإنهم سيصلون جميعاً فى وقت واحد إلى شيء أقرب إلى طبيعة الإنسان وتكوينه؛ وطبيعة الإنسان واحدة فى كل مكان، وبذلك يزدادون تشابهاً حتى ولو لم يحاكوا بعضهم بعضاً؛ مثلهم فى ذلك مثل السياح المبعثرين فى غابة عظيمة تخترقها مسالك كثيرة تتلاقى كلها فى نقطة واحدة. فلو ظلوا يوجهون أنظارهم كلها صوب هذه النقطة المركزية، واتجهوا نحوها، لتقاربوا على غير تفطن منهم، ولو أنهم لم يقصدوا إلى البحث عن بعضهم البعض، ولم يكونوا قد رأوا أو عرفوا بعضهم بعضاً، فقد يدهشهم أن يجدوا أنفسهم قد تجمعوا والتقوا آخر الأمر فى الموضع ذاته. فجميع الأمم التى تتخذ الإنسان موضوعاً لبحوثها -(الإنسان من حيث هو إنسان؛ وليس إنساناً معيناً بالذات)، وضروب محاكاتها، تتجه كلها فى النهاية نحو آداب أخلاقية واحدة، شأنها فى ذلك شأن أولئك السياح الذين تلاقوا عند تلك النقطة المركزية فى الغابة.

الفصل الثامن عشر

«الشرف»[1] فى الولايات المتحدة وفى سائر البلاد الديمقراطية

يتبع الناس عادة طريقتين متمايزتين كل التمايز فى حكمهم على ما يصدر من بنى جنسهم من أفعال. فأحياناً يزنونها بمعيار من تلك الأفكار البسيطة العامة الذائعة فى كل بلاد العالم عن الحق والباطل، وأخرى يقدرونها بحسب قواعد قليلة خاصة كل الخصوص، لا تصدق إلا على عصر معين أو قطر معين، وكثيراً ما يختلف هذان المعياران، وقد يتضاربان أحياناً، ولكنهما لا يندمجان أبداً الواحد فى الآخر، اندماجاً تاماً يجعل منهما معياراً واحداً، ولا هما من جهة أخرى، يلغى أحدهما الآخر.

وكان الشرف فى العصور التى بلغ فيها أقصى سلطانه، يتحكم فى إرادة الناس أكثر مما يتحكم فى معتقداتهم، فإن نزعة فطرية قوية تجعلهم، على الرغم من غموضها؛ يشعرون بقانون أهم وأقدم وأقدس، وقد يعصون هذا القانون أحياناً، ولكنهم مع ذلك يظلون يعترفون به باستمرار، فثمة أفعال اعتقدوا أنها دائماً فاضلة، ومخلة بالشرف معاً، مثل رفض امرىء أن يبارز آخر تحداه.

وهذه الأمور الخاصة، يتيسر تعليلها، فى رأيى، بغير هوى بعض الأفراد المعينين، أو هوى بعض الأمم، كما هى العادة المتبعة فى تفسيرها حتى الآن. فالجنس البشرى معرض لاحتياجات دائمة وعامة خلقت له قوانين أخلاقية. ودرج الناس فى كل عصر، وفى كل بلد، على أن يربطوا بها فكرة الذم والعار. فمن انتهك حرمة تلك القوانين فقد أساء عملا، ومن اتبعها فقد أحسن صنعاً.

هذا، وقد تكون داخل مجتمع الجنس البشرى الضخم، مجتمعات أصغر منه حجماً سموها أمما، وحدث أن تكونت فى قلب الأمم أقسام أخرى سموها طبقات أو طوائف. فكان كل مجتمع من هذه المجتمعات الصغرى يعد – تجوزاً – جنساً خاصاً من البشر قائماً بذاته.

(١) يقول المؤلف أنه يقصد بكلمة الشرف هنا جملة القواعد التى تجعل من يأخذ بها موضع احترام الناس وتكريمهم لما يصدر عنه من أفعال وتصرفات.

وعلى الرغم من أن كل مجتمع منها لا يختلف عن الجنس البشرى كله اختلافاً أساسياً فى كل شىء ، فهو مجتمع منفصل قائم بذاته إلى حد ما ، له احتياجات معينة خاصة به يشعر بها . وإلى هذه الاحتياجات الخاصة يجب أن نعزو تلك التعديلات التى تؤثر بدرجات متفاوتة ، وفى أقطار مختلفة ، فى طرق الحكم على أفعال الإنسان وسلوكه ، وفى مدى التقدير الذى يجب أن يعطى لها ، فمن المصلحة العامة والدائمة للبشر ألا يقتل الناس بعضهم بعضا ، ومع ذلك فقد يحدث أن مصلحة خاصة ومؤقتة من مصالح أمة ما ، أو طائفة معينة من طوائفها ، تقتضى تبرير قتل الإنسان أخاه الإنسان بل قد تقضى بتكريم هذا القتل وتشريفه .

فليس الشرف إذن سوى تلك القاعدة الخاصة التى قامت على أساس حالة خاصة من أحوال المجتمع ، والتى بسببها تزجى الأمة أو الطائفة المدح ، أو توجه اللوم والتعزير إلى فعل معين من أفعال الناس . وليس أعقم فى نظر العقل من فكرة مجردة ، وهذا ما يدعونى إلى أن أبادر وأستعين بالحقائق وضرب الأمثال ، أوضح بها ما أقصد إليه من معنى .

وسأختار أغرب نوع من أنواع «الشرف» عرفه العالم، وعرفناه نحن كذلك حق المعرفة ، وأقصد ذلك الشرف الأرستقراطى الذى نشأ فى المجتمع الإقطاعى ، وسأوضحه بما ذكرته من قبل ، كما سأوضح المبدأ بهذا المثل عينه .

لست هنا بصدد البحث عن الزمن الذى ظهرت فيه أرستقراطية العصر الوسيط ، ولا عن الطريقة التى قامت بها ، ولا عن سبب انفصالها عن سائر الأمة ذلك الانفصال الكبير ، بل ولا عن الدواعى التى أدت إلى إرساء قواعد سلطتها وتوطيدها ، ولكننى سأعد وجودها حقيقة مقررة وأحاول أن أعلل وجهة نظرها الخاصة (التى كانت تنظر منها عادة) إلى الجزء الأعظم من أفعال البشر .

فأول ما يسترعى النظر أن الأفعال فى العالم الإقطاعى لم تكن تمدح أو تذم دائما من أجل ما لها من قيمة أصيلة فيها ، ولكنها كانت تقدر أحياناً من حيث الشخص الذى تصدر عنه ، أو تقع عليه ، دون أى اعتبار آخر ، وهذا أمر بغيض يمقته الضمير العالمى ، فثمة أفعال متواضعة لا يبالى بها الرجل العادى الذى من السوقة قد تجر العار على النبيل ؛ وثم أفعال أخرى تتبدل صبغتها كلها بحسب إن كان الشخص الذى صدرت عنه من الأرستقراطيين أو من خارج دائرتهم .

فما أن ظهرت هذه الأفكار المختلفة حتى كون هؤلاء النبلاء من أنفسهم هيئة ممتازة وسط الشعب الذى يحكمونه من صياصى حصونهم الحريزة المقامة على شوامخ الجبال ، والتى يعز الوصول إليها ، ولكى يصونوا هذا الموقع الخاص الذى تستند إليه قوتهم ، كان لابد لهم من مزايا سياسية ومن معيار الحق والباطل ، والفضيلة والرذيلة ، يطبق عليهم وحدهم .

فإن تكن فضيلة معينة أو رذيلة معينة خاصة بالنبلاء ، أكثر مما تخص الطبقات الأخرى التى دونهم ، وإن تعد بعض الأفعال أموراً غير معاقب عليها عندما تمس العبد ، على حين أنها

١

تعد إجراماً عندما تمس النبيل – فتلك أمور تحكمية فى الغالب ، أما نسبة الشرف أو العار إلى أفعال الإنسان بحسب حالته الاجتماعية فقد كانت نتيجة النظام الداخلى لجماعة أرستقراطية . وكانت كذلك فعلاً فى جميع البلاد التى كان فيها أرستقراطية . فمادام هناك أثر للمبدأ فستظل هذه الخصائص قائمة . فاستغواء زنجية قلما يخدش اسم الرجل الأمريكى الذى استغواها ، أما أن يتزوج بها فهذا العار كل العار .

كان الشرف الإقطاعى يدعو إلى الانتقام فى بعض الأحوال ، على حين كان يسم من يتسامح فى الإهانة بميسم العار ، ولكنه كان فى غيرها يأمر الناس بكبح أهوائهم الخاصة ، ويدعوهم إلى إنكار ذواتهم ، فهو لم يتخذ مبادىء الإنسانية والرحمة قانوناً له ، ولكنه مع ذلك كان يعلى من قيمة الكرم ويهتم به اهتمامه بفعل الخير ، لقد سمح للناس بأن يغتنوا عن طريق المقامرة أو الحروب ، بدلاً من أن يثروا عن طريق العمل ، وكان يفضل الجرائم الكبرى على المكاسب الضئيلة ، ويستسيغ الطمع أكثر مما يستسيغ الشح ، وكثيراً ما كان يجيز حتى العنف نفسه . أما الخداع والغدر فلم يكن نصيبهما عنده سوى الاحتقار .

لم تنشأ هذه الأفكار الغريبة من أهواء أولئك الذين تصوروها . فالطبقة التى وصلت إلى القمة وعلت على سائر الطبقات ، والتى تبذل جهوداً دائمة لصيانة مركزها السامى هذا ، ترى أن الواجب يقتضيها أن تغالى بقيمة الفضائل التى تتجلى فيها العظمة والروعة الخلابة ، والتى يتسنى الجمع بينها وبين الكبرياء ، وحب السلطان فى سهولة ويسر . فلا يتردد الناس من هذه الطبقة فى أن يقبلوا نظام الضمير « الطبيعى » كى يجعلوا لهذه الفضائل الأسبقية على غيرها ، وإنا لنستطيع أن نتصور أن بعض الرذائل التى فيها جرأة ، وفيها تألق قد ترتفع إلى مرتبة فوق تلك الفضائل الهادئة التى لا تنفج فيها . فوجود أرستقراطية من هذا القبيل فى المجتمع قد يجعل مسلكها هذا أمراً لا مناص منه .

كان النبلاء فى العصور الوسطى يضعون الشجاعة الحربية على رأس الفضائل ، ويعدونها بديلاً من الكثير منها . وهذا رأى عجيب آخر ينشأ بالضرورة من حالة المجتمع الخاصة التى يعيشون فيها . لقد قامت الأرستقراطية الإقطاعية على أساس الحروب ؛ فسلطانها تأسست بقوة السلاح ، وصينت كذلك بقوة السلاح ، ومن ثم لم تكن بحاجة إلى شىء أكثر من الشجاعة الحربية ، فلا غرو أن آثرت هذه الفضيلة على سائر الفضائل . فكل ما ينم عليها ، حتى وإن جاء مخالفاً للعقل ، ومجافياً للإنسانية ، كان موضع استحسان ؛ وكثيراً ما كانت توصى به آداب العصر وعاداته . هذا هو المبدأ الأساسى ، أما أهواء الناس فكانت لا تتجلى إلا فى تفاصيل صغيرة . فإن اعتبر امرؤ لطمة خفيفة على الصدغ إهانة لا تحتمل ، ويضطر إلى مبارزة ذلك الذى لطمه ويقتله فذلك ليس سوى قاعدة تحكمية . أما إن كان النبيل لا يستطيع أن يتقبل فى هدوء إهانة ما ، ويوصم من أجلها بالعار إن هو تقبل اللطمة من غير أن يقاتل ، فتلك نتيجة مباشرة من نتائج المبادىء الأساسية ومن مقتضيات الأرستقراطية الحربية واحتياجاتها .

إنه لحق إذن، إلى حد ما، أن قوانين الشرف هذه كانت قوانين متقلبة لها أهواؤها، ولكن تقلباتها هذه كانت محصورة مع ذلك فى حدود معينة وضرورية. فالقاعدة الخاصة التى كان يسميها أجدادنا «شرفاً». بعيدة كل البعد عن أن تكون فى نظرى، قانوناً تحكمياً، ولست أتردد مطلقاً فى أن أعزو أبعد أوامرها عن الانسجام، وأكثرها غرابة، إلى عدد قليل من الاحتياجات الثابتة التى لاتتغير المتأصلة فى المجتمعات الإقطاعية.

ولو شئت أن أتابع فكرة الشرف الإقطاعى فى ميدان السياسة لما وجدت أية مشقة فى تفسير مطالبها ومقتضياتها. فحالة المجتمع فى العصر 'لوسيط؛ وحالة مؤسساته السياسية، كانت على نحو جعل سلطة الأمة العليا لاتحكم المواطنين بشكل مباشر أبداً. فليس لهذه السلطة وجود فى نظر الشعب: فكل شخص منهم كان تابعاً لرجل معين، عليه أن يطيعه ويذعن له، وأنه بوساطة هذا الرجل، يصبح على غير علم منه؛ متصلاً بسائر الناس. فنظام الدولة فى المجتمع الإقطاعى يقوم كله على أساس من عاطفة الولاء لشخص السيد، ومن ثم فالقضاء على هذه العاطفة يعنى الفوضى والاضطراب. وكان الولاء لرئيس سياسى، زيادة على ذلك، عاطفة يستطيع كل عضو من أعضاء الأرستقراطية أن يقدر ما لها من أهمية وشأن. فكل واحد منهم كان تابعاً ومتبوعاً يطيع ويأمر. فالبقاء على الولاء للسيد المسموع الكلمة، والتضحية بالنفس فى سبيله إذا اقتضى الأمر، ومشاركته فيما يصيبه من خير أو شر، والوقوف إلى جانبه فى كل ما يضطلع به من أمور- هذه هى المطالب الأولى التى كان يقتضيها الشرف الإقطاعى من حيث العلاقة بالمؤسسات السياسية الغالبة على تلك العصور. لقد كان الرأى العام يصم جريمة عدم الولاء بوصمة شديدة غير معهودة وقد اخترعوا لفظة شنيعة كل الشناعة للدلالة على هذه الجريمة - فقد سموها «غدراً».

وعلى العكس من ذلك، فإنا لانجد فى العصور الوسطى سوى بضعة آثار قليلة من تلك العاطفة التى كانت عماداً لحياة الشعوب فى العصور القديمة؛ وأقصد بها عاطفة الوطنية. فحتى لفظة «الوطنية» نفسها ليست قديمة فى تاريخ اللغة (وحتى كلمة الوطن patrie لم تجر بها أقلام الكتاب الفرنسيين إلا فى القرن السادس عشر) فقد كانت المؤسسات الإقطاعية تخفى البلاد جملتها عن عيون الناس؛ وتقلل من ضرورة محبتهم إياها! لقد نسيت الأمة فى زحمة العواطف التى ربطت الناس بالأشخاص. فلم يكن جزءاً إذن من قانون الشرف الإقطاعى الصحيح أن يظل المرء مخلصاً لوطنه. لا لأن محبة الأوطان لم تكن فى قلوب أجدادنا، ولكنها كانت عندهم أشبه شيء بغريزة طبيعية ازدادت قوة ووضوحاً كلما ألغيت الطبقة الأرستقراطية وتركزت سلطة الشعب العليا.

ويستبين لنا هذا جلياً من الأحكام المتناقضة التى تصدرها الشعوب الأوربية فى مختلف الأحداث التى مرت بها فى تاريخها، وذلك بحسب الأجيال التى تصدر هذه الأحكام.

فكان الحادث الذى فضح الكونستابل دو بوربون[1] بين معاصريه أنه حمل سلاحه ضد بلاده. هذا وإنا لنصمه الآن بأقذع أنواع العار كما وصمه به أجدادنا فعلاً؛ ولكن لسبب آخر، هو أنه يحمل سلاحه ضد وطنه.

اخترت أن أوضح المعنى الذى قصدته «بالشرف» فى العصر الوسيط لأن سمات هذا الشرف بارزة ومألوفة لنا أكثر من سماته التى له فى أى عصر آخر، ولكن كان يصح لى أن أختار مثلاً من أى عصر آخر، ولو أنى فعلت، لوصلت إلى النتيجة نفسها، ولكن من طريق آخر.

ومع أن معرفتنا بالرومان أقل كمالاً من معرفتنا بأجدادنا، فإنا لنعلم مع ذلك، حق العلم، أنه كان عندهم أفكار معينة عن المجد، وعن العار، لم تستمد مباشرة من المبدأ العام عن الحق والباطل. فقد كانوا يحكمون على الكثير من أفعال الناس بأحكام تختلف باختلاف المحكوم عليهم من حيث هم مواطنون أو أجانب، أحرار أو عبيد، وكانوا يشنعون على الرذائل ويشهرون بها فى كل مكان، ويشيدون ببعض الفضائل ويغالون بها كل المغالاة. قال بلوتارك[2] فى ترجمته لحياة كريولانس؛ فى ذلك الزمان، كانت الشجاعة فى الحروب موضع تكريم وتشريف فى روما أكثر من سائر الفضائل، حتى إنهم سموا كل ضروب الشجاعة، باسم هذا الضرب الواحد منها وهو اللفظ اللاتينى virtue، فهل ثمة إنسان يمكن أن يشق عليه أن يدرك تلك الحاجة الخاصة التى كان يتطلبها هذا الشعب الذى خلق ليفتح العالم كله؟

ويصدق هذا إلى حد ما على الجماعات الديمقراطية، كما يصدق على غيرها، وسأشرع فى التدليل على ذلك متخذاً الأمريكيين مثلاً.

فلا تزال توجد بضعة آراء مفككة عن معانى الشرف الأرستقراطى القديم فى أوربا، مبعثرة بين ما عند الأمريكيين من آراء، إلا أن هذه الآراء التقليدية قليلة العدد، ليس لها فى البلاد سوى جذور قليلة، كما ليس لها سوى قوة ضئيلة. فهى أشبه بالديانة التى لا تزال لها بضعة معابد قائمة، على الرغم من أن الناس لم يعودوا يؤمنون بها. ولكن بين هذه الأفكار

---

(١) هو شارل دو بوربون Constable de Bourbon (١٤٩٠ - ١٥٢٧) أبدى شجاعة فائقة فى معركة مارنيانو بإيطاليا سنة ١٥١٥ فى أوائل عهد الملك فرنسوا الأول، ثم حدث خلاف شديد بينه وبين أم الملكة فانقلب على فرنسا وتآمر عليها مع أعدائها وقاد جيشاً ضدها وانتصر عليها فى موقعة Rebecco بإيطاليا (١٥٢٥) وهى الموقعة التى قتل فيها الفارس «بايار» وهو يدافع عن بلاده. وبينما هو يلفظ أنفاسه رأى دو بوربون هذا أمامه فلامه على خيانته فرنسا وحمل السلاح ضد الوطن ووصفه بالغدر والخيانة.

(٢) بلوتارك Plutarch (٤٦ - ١٢٠م؟) أديب وفيلسوف إغريقى عاش مراراً فى روما يحاضر الناس فى الفلسفة وغيرها وتعرف بكثير من رجالاتها. وتقوم شهرته على كتاب (العظماء) ويحتوى على ٤٦ شخصية أغريقية، قابلها بنظائرها من الشخصيات الرومانية وقد ترجم جزء من الكتاب إلى العربية ونشر سنة ١٩٢٨ مطبوعاً بمطبعة دار مجلة المصور التى كان يحررها المغفور له الأستاذ إسماعيل مظهر.

التى عن الشرف الخارجي ، والتى تكاد تطمس معالمها ، قامت بضعة أفكار جدد يصح أن نسميها فى عصرنا بالشرف الأمريكى .

سبق أن بينت كيف كانت الأحوال تدفع الأمريكيين باستمرار إلى الاشتغال بالتجارة والصناعة ، فأصلهم وأحوالهم الاجتماعية ، ومؤسساتهم السياسية ، بل والإقليم الذى يعيشون فيه ، كلها تدفعهم فى هذا الاتجاه بقوة لاقبل لأحد منهم بمقاومتها ، فحالتهم الحاضرة إذن هى حالة جماعة تجارية صناعية أقيمت وسط بلاد جديدة مترامية الأطراف لا نهاية لحدودها . فجل همهم أن ينقبوا فيها بحثاً عن المكاسب ، تلك هى السمة التى يتميز بها الشعب الأمريكى بوجه خاص على سائر الشعوب فى الوقت الحاضر .

فكل هذه الفضائل الهادئة التى تجعل المجتمع يسير فى أموره بانتظام ، وتشجع الناس على الأعمال التجارية والصناعية – ستكون عند هذا الشعب إذن موضع التبجيل والتكريم ، ولا يسع أحداً أن يهملها من غير أن يستهدف لاحتقار الشعب . أما الفضائل العنيفة الصاخبة التى كثيراً ما تبهر الجماعة ، وتشيع فيها الاضطراب بأكثر مما تبهرها ، فيضعها هذا الشعب نفسه ، على العكس من ذلك ، فى مرتبة ثانوية ، فمن يهملها لا يفقد تقدير الجماعة واحترامها ، وأما من يستمسك بها فقد يتعرض لفقدانها .

وكذلك يصنف الأمريكيون رذائل الناس تصنيفاً لايقل تحكماً عن تصنيفهم الفضائل ؛ فثم بضع نزعات معينة تبدو للعقل العام وللضمير العالمى أنها موضع نقد وتعزير ، ولكنها قد تتفق مع حاجات الجماعة الأمريكية الخاصة ، ومن ثم لم يكن يوجه إليها سوى اللوم الرفيق ، بل إنها نزعات ثانوية يصح أن نتخذها هنا مثلاً على ذلك بوجه خاص . فكى يطهر الأمريكى أراضى هذه القارة الواسعة غير المأهولة التى هى ميدانه الخاص ، من الأشجار ، وكى يحرثها ويطورها ، كان بحاجة إلى رغبة نشيطة دفاعة تسنده باستمرار فى أعماله ، ولا يمكن أن تكون هذه الرغبة غير الرغبة فى الثراء ، فليست الرغبة فى الثراء موضع ذم واستهجان فى أمريكا ، وما دامت لاتتعدى الحدود المرسومة لها لكفالة الأمن القومى ، فإنها توضع فى مركز التشريف . فما كان أجدادنا يصمونه فى العصور الوسطى بوصمة الطمع والجشع ، يمتدحه الأمريكى من حيث هو مطمح نبيل خليق بكل ثناء ، كما كان يعد تماماً هذا التحمس الشديد للفتح والغزو ، وذلك المزاج الحربى اللذين حملاهم إلى ميادين القتال ، جنوناً وحشياً أعمى .

وما أيسر ما تقتنى الثروات فى الولايات المتحدة ؛ وما أسهل ما تضيع ! فالبلاد لاحدود لها ، ومواردها لاتنفد ، ولدى أهليها جميع الاحتياجات وكل الرغبات التى يقتضيها مخلوق نام ، فمهما كانت جهودهم فحولهم خيرات وأموال أكثر مما يمكن أن يطمعوا فى إحرازه من الأموال والخيرات . فليس خراب بضعة أفراد – وهو أمر يتيسر إصلاحه فى وقت قصير – هو الذى يؤدى إلى دمار مثل هذا الشعب . أما الذى يؤدى إلى دماره حقاً

فخمول الجماعة كلها وترهلها. فالإقدام على تنفيذ المشروعات التجارية والصناعية هو السبب الأول فى تقدم الأمة الأمريكية، وإليه ترجع قوتها وعظمتها، فالأعمال التجارية والصناعية هذه أشبه ما تكون «بيانصيب» كبير يظل يخسر فيه عدد صغير من الناس باستمرار. على حين تربح فيه الدولة نفسها دائماً، فمثل هذا الشعب يجب أن يشجع دائماً على الإقدام على المضاربة التجارية، وعلى وضعها موضع التبجيل. ولكن لا يخفى أن كل مضاربة جريئة تجعل ثروة المضارب وثروات من يضعون ثقتهم فيه كلها فى خطر. فالأمريكيون الذين يجعلون من التهور فى الشئون التجارية فضيلة، لا حق لهم فى أن يصموا بالعار أولئك الذين يمارسون هذا التهور التجارى، وإلى هذا ترجع تلك الشفقة الغريبة التى يبديها أهالى الولايات المتحدة على من يفلسون من رجال التجارة والصناعة، فهذا الإفلاس لا يؤثر بحال فى شرف التجار عندهم، وهنا يختلف الأمريكيون عن جميع الشعوب التجارية فى عصرنا، لا عن الأمم الأوربية فحسب، ومن ثم كانوا لا يشبهون أية أمة من تلك الأمم من حيث موقعهم. ولا من حيث احتياجاتهم.

فجميع هذه الرذائل التى تؤدى إلى إضعاف الأخلاق فى أمريكا. وتعمل على فصم الروابط الزوجية فيها، تواجه بدرجة من الشدة لا نظير لها فى سائر أقطار العالم. ويبدو لأول وهلة أن هذا الأمر يتناقض تناقضاً غريباً مع ما عرف به الأمريكيون من التسامح فى أمور أخرى، فلا يسع المرء منا إلا أن يدهش من أن يصادف فى وقت واحد، وفى بلد معين أخلاقيات مترهلة كل الترهل، وصارمة كل الصرامة، ومع ذلك فهذه الأمور أقل تنافراً وعدم اتساق عما تبدو فعلاً. فالرأى العام فى الولايات المتحدة رفيق كل الرفق فى قمع الإسراف فى حب المال، مادام هذا الحب يؤدى إلى ازدهار الأمة وإلى عظمتها التجارية؛ على حين أنه ينعى على الناس ما فيهم من رذائل، وما فيهم من ترهل فى الأخلاق بوجه خاص، ذلك الترهل الذى يصرف الناس عن السعى وراء السعادة والازدهار، ويعمل على تعكير صفو النظام فى الحياة المنزلية؛ وهو النظام الذى لا غنى عنه للنجاح فى الأعمال الصناعية والتجارية. فكى يكسب الأمريكيون احترام بنى وطنهم اضطروا إذن إلى أن يأخذوا أنفسهم بالعادات المنظمة. ولا ضير من أن نقول فى هذا الصدد، إنهم يقدرونها مسألة من مسائل الشرف أن يحيوا حياة تتسم بالعفة.

وثم نقطة أخرى تتفق فيها فكرة الشرف الأمريكى هذه مع أفكار الشرف المعترف بها فى أوربا. فهم يضعون الشجاعة على رأس الفضائل ويعدونها أعظم الضروريات الأخلاقية للإنسان، إلا أن فكرة الشجاعة نفسها تتخذ عندهم صبغة أخرى، فالناس فى الولايات المتحدة لا يقدرون الشجاعة الحربية فى شيء، أما نوع الشجاعة الذى يعرفونه حق المعرفة، ويقدرونه حق قدره فذلك الذى يدفع المرء إلى اقتحام أخطار المحيط كى يصل إلى الميناء قبل غيره، وإلى أن يتحمل ما يصادفه من ضروب الحرمان فى الفلوات والقفار دون أن يتذمر أو يشكو، والوحدة عندهم أقسى من الحرمان. فالشجاعة عندهم هى تلك التى

تجعلهم لا يكادون يحسون فقدان ثروتهم التى أجهدوا أنفسهم فى جمعها، وتدفعهم فى الحال إلى بذل جهود جديدة فى سبيل جمع ثروة غيرها، فالشجاعة التى من هذا القبيل ضرورية كل الضرورة لصيانة الجماعة الأمريكية والمحافظة على استدامة الرخاء فيها، وإنهم ليجدون فى هذا الضرب من الشجاعة شرفاً لهم ومجداً، فمن يتضح أنه يعوزه شىء منها فقد جر على نفسه الخزى والعار.

هذا، وثم صفة أخرى قد تصلح لإبراز فكرة هذا الفصل بصورة أقوى، ففى كل مجتمع ديمقراطى مثل مجتمع الولايات المتحدة، حيث الثروات صغيرة وغير مأمونة، نجد أن كل إنسان يعمل؛ والعمل كما لا يخفى يفتح الأبواب لكل شىء، وقد غير ذلك وجه مسألة الشرف، وحولها ضد الكسل. وقد صادفت فى أمريكا شباناً أثرياء لا يميلون إلى بذل أى مجهود، ولكنهم اضطروا مع ذلك إلى اتخاذ حرفة لهم؛ فمزاجهم وثروتهم خولا لهم أن يظلوا بغير عمل، ولكن الرأى العام لا يرضى عن ذلك، وللرأى العام سلطان لا يحصى. أما فى البلاد الأوربية فالأمر على العكس؛ فالأرستقراطية لا تزال فيها فى صراع مع ذلك الفيضان الجارف الذى يكاد يغمرها، فكم من مرة رأيت فيها أشخاصاً تحفزهم احتياجاتهم ورغباتهم باستمرار إلى العمل، ومع ذلك يظلون كسالى خشية أن يفقدوا احترام بنى طبقتهم. وعرفت أشخاصاً أذعنوا للملل والحرمان وآثروهما على العمل والكدح، فلا يسع الواحد منا إلا أن يدرك أن هذين الالتزامين المتناقضين قاعدتان مختلفتان من قواعد السلوك، وأنهما يرجعان مع ذلك، إلى فكرة الشرف هذه أصلاً.

فما كان يعده أجدادنا شرفاً مطلقاً، لم يكن فى الواقع سوى شكل واحد من أشكال الشرف، فهم يطلقون لفظة الجنس، على ما ليس غير نوع واحد من الأنواع التى تندرج تحته. فالشرف موجود إذن فى العصور الديمقراطية وجوده فى العصور الأرستقراطية، ومن اليسير علينا أن نتبين أنه يتخذ فى الأولى مظهراً آخر غير ما يتخذه فى الثانية، وليست مطالبه مختلفة فحسب، بل سنرى تواً أنها أقل عدداً وأقل تحديداً، وأن قوانينه لم تكن تراعى بدقة وصرامة.

إن مركز الطبقة المغلقة فى المجتمع لأعجب دائماً من مركز الشعب وأغرب. فليس شىء فى العالم أكثر غرابة واستثناء من جماعة صغيرة تتكون دائما من أسرات معينة تظل هى هى ثابتة لا تتغير (كما كانت الأرستقراطية فى العصر الوسيط)، غرضها أن تجعل ما ورثته من التربية والثروة والقوة؛ مقصوراً على أعضائها وحدهم، وتورثها هى أبناءها كذلك؛ ولكن كلما كان مركز جماعة ما أكثر استثناء وشذوذاً، ازدادت احتياجاتها الخاصة، واتسع مدى رأيها فى أمور الشرف باتساع هذه الاحتياجات وازديادها.

ومن ثم صارت قوانين الشرف فى الأمة الديمقراطية الخالية من الطبقات المغلقة؛ أقل دائماً من حيث العدد مما هى فى أية أمة أخرى. فإن حدث وتكونت أمم يندر أن تجد فيها

أى طبقات خاصة، انحصرت فكرة الشرف عندها فى عدد صغير من الأقوال والحكم، تظل تقترب شيئاً فشيئاً من القوانين الأخلاقية التى يتبعها بنو الإنسان فى جملتهم.

وهكذا تصبح قوانين الشرف ومطالبه أقل غرابة وأقل تنوعاً وعدداً فى الأمة الديمقراطية منها فى الأمة الأرستقراطية، كما تصبح كذلك أكثر غموضاً وإبهاماً، وهى نتيجة ضرورية لما سبق. فإذا كانت السمات التى يتميز بها الشرف أقل عدداً وأقل غرابة، فلا بد أن كان تمييزها صعباً كل الصعوبة فى بعض الأحيان. هذا، وثم أسباب أخرى يصح إضافتها إلى ما سبق. ففى الشعوب الأرستقراطية عبثاً كان الجيل يلى الجيل فى العصور الوسطى؛ فقد كانت كل أسرة أشبه بالشخص الخالد، ولم تكن حالة الآراء أميل إلى التبدل والتغير من الأحوال الاجتماعية نفسها، فكان كل واحد إذن يجعل نفس الأغراض نصب عينه على الدوام، ينظر إليها ويتأمل من وجهة النظر نفسها كذلك، وتدريجياً أصبح قادراً على أن يدرك أدنى تفصيل من التفصيلات إدراكاً واضحاً، وكان لا مناص لقدرته على التمييز هذه، من أن تصبح آخر الأمر دقيقة كل الدقة. وهكذا يتبين لنا أنه لم يكن عند الناس فى عصور الإقطاع آراء خارقة للعادة بشأن مسائل الشرف فحسب، بل كان كل رأى من آرائهم تلك واضحاً فى أذهانهم كل الوضوح ومحدداً كل التحديد.

ولا يمكن أن تكون هذه هى الحالة فى بلاد مثل أمريكا، حيث الناس جميعاً فى حركة دائمة؛ وحيث المجتمع الذى يتغير كل يوم بما يقوم به من عمليات، يغير آراءه بتغير احتياجاته، ففى مثل هذه البلاد نجد لدى الناس لمحات من قواعد الشرف، ولكنهم قلما يجدون الوقت لحصر انتباههم فيها.

وحتى إن كان المجتمع ثابتاً لا يتطور، لظل من العسير علينا تحديد المعنى الذى يجب أن تنطوى عليه لفظة الشرف. ففى العصر الوسيط حيث كان لكل طبقة قانونها الخاص بالشرف، لم يكن ثم رأى واحد يمكن أن يقبله عدد كبير من الناس فى وقت واحد، مما جعل إعطاءه شكلاً معيناً دقيقاً أمراً ممكناً. وكان هذا ميسوراً لأن جميع الذين قبلوه لهم مكانة واحدة وخاصة بهم وحدهم، فكانوا بذلك ميالين بالطبع إلى الاتفاق على نقاط قانون لم يوضع إلا من أجلهم وحدهم.

وهكذا أصبحت قوانين الشرف نظاماً كاملاً مفصلاً كل التفصيل، يتضمن كل شىء يمكن أن يتوقع حدوثه، وفيه معيار ثابت ومحسوس دائماً، يطبق على أفعال الإنسان ومظاهر سلوكه. ففى الأمم الديمقراطية التى من أمثال الأمة الأمريكية، حيث تختلط مراتب الناس ودرجاتهم بعضها ببعض، وحيث المجتمع كتلة واحدة مفردة، تتكون من عناصر متشابهة (وإن لم تكن متعادلة تمام التعادل) كان من المستحيل أن يتم الاتفاق سلفاً على الأمور التى يمكن أن يسمح بها قانون الشرف، والتى لا يسمح.

لاشك أن فى هذا الشعب بعض احتياجات قومية أدت إلى ظهور آراء فى موضوعات

تتعلق بالشرف تشترك فيها الأمة جمعاء، ولكنها نقاط لا تخطر أبداً بعقول الجماعة بأسرها فى وقت واحد، ولا بشكل واحد أو بشدة واحدة. فقانون الشرف موجود ولكن ليس ثمة أجهزة تعمل على نشره بين الناس وشرحه لهم.

هذا وإن الاضطراب ليزداد بشدة فى بلد ديمقراطى مثل فرنسا، حيث الطبقات المختلفة التى كانت قوام بنية المجتمع السابق قد تقاربت، ولكنها لم تندمج بعضها فى بعض، فهذه الطبقات تستورد كل يوم آراء متنوعة، وأحياناً متضاربة، عن الشرف، وفيها يهجر كل إنسان بحسب مشيئته وهواه، جزءاً من عقيدة أجداده ويستبقى جزءاً آخر حتى لم يعد يتسنى مطلقاً أن تقام قاعدة عامة وسط إجراءات تحكمية كثيرة هذه الكثرة- ويكاد يكون مستحيلاً أن نتنبأ بأى الأفعال ستكون موضوع شرف وأيها موضوع فضيحة وعار على مرتكبها، فهذه الأوقات وأمثالها أوقات بؤس وشقاء ولا شك، ولكنها مع ذلك أوقات قصيرة الأجل.

ولما كان الشرف فى البلاد الديمقراطية غير محدد تمام التحديد، ضعف نفوذه بالطبع. فمن الصعوبة بمكان أن يطبق فى ثقة وباستمرار قانون غير معروف تمام المعرفة. فإن لم يستطع الرأى العام، وهو الشارح الطبيعى لقوانين الشرف، إن لم يكن أعظم شراحها جميعاً، أن يميز كل التمييز الجهة التى ينبغى أن يوجه إليها المدح أو الذم، لا يسعه إلا أن يصدر أحكاماً نابية قلقة مشكوكاً فيها. هذا فضلاً عن أن الرأى العام قد يتناقض مع نفسه فى بعض الأحيان، وفى أخرى أكثر من السابقة قد لا ينجز شيئاً ما، ويدع الأمور وشأنها تجرى فى أعنتها.

كذلك يرجع ضعف حاسة الشرف فى البلاد الديمقراطية إلى عدة أمور أخرى. ففى البلاد الأرستقراطية نفسها لا يستمسك سوى عدد قليل من الناس بالأفكار الخاصة بالشرف هذه، وهو عدد محدود، وكثيراً ما يكونون بمنأى عن سائر المواطنين. ومن السهل أن يرتبط الشرف فى عقولهم بكل ما يتميز به مركزهم الخاص، فيتجلى لهم على أنه الميزة الكبرى لمكانتهم المعهودة، ولذا فإنهم يطبقون قواعده الخاصة بكل تلك الحماسة التى يقتضيها إنجاز مصلحة شخصية ويشعرون بعاطفة قوية تدفعهم إلى الإذعان لمطالبه ومقتضياته.

وتبدو هذه الحقيقة جلية فى كتب القانون القديمة (المعروفة بذوات الحروف السود)، وبخاصة التى تعالج شئون المحاكمة بطريق المبارزة، فقد كان الأشراف مضطرين فى خصوماتهم إلى استخدام السيوف والحراب، على حين كان العبيد والأقناء لا يستعملون فيما بينهم غير العصى، فهؤلاء الأقناء لا شرف عندهم، كما تقول تلك الكتب القديمة. وليس معنى ذلك على نحو ما يمكن تخيله فى عصرنا الحاضر، أنهم كانوا محتقرين، بل يعنى أن أفعالهم وسلوكهم لا تقدر بنفس المعيار الذى يقدر به سلوك الأرستقراطيين وأفعالهم.

وقد يدهش المرء لأول وهلة، أن يدرك أنه عندما تكون حاسة الشرف هذه واضحة بارزة، تكون مطالبها غريبة عادة كل الغرابة، لدرجة أنه يبدو أن طاعتها تكون ألزم، كلما ازدادت هذه المطالب بعداً عن المعقول؛ ومن ثم فقد استخلص بعض الناس، أن قوانين الشرف تقوى من جراء إفراطها هذا، والحق أن هذين الأمرين كليهما، يرجعان إلى مصدر واحد بعينه، مع العلم بأن أحدهما ليس مستمداً من الآخر. وقد يصبح الشرف غريباً شاذاً بنسبة خصائص الاحتياجات التى يمثلها، وقلة عدد من يستشعرون هذه الحاجات، فمن أجل أنه يدل على احتياجات من هذا القبيل، صار له نفوذ كبير، فلا تزداد فكرة الشرف قوة من أجل غرابتها ولكنها غريبة وقوية من أجل هذا السبب عينه وهكذا.

وزيادة على ذلك، فكل رتبة أو درجة من رتب الأمم الأرستقراطية أو درجاتها تختلف عن الأخرى، على حين تظل جميع هذه الدرجات والمراتب ثابتة فيها. ولكل امرىء فى دائرته التى ينتمى إليها مركزه الذى لا يستطيع أن يزايله، فهو يعيش فيه مع غيره من الناس المقيدين بالقيود نفسها. فليس فى الأمم شخص واحد يأمل أن لا يراه الناس، أو يخشى ألا يروه، وليس بينهم واحد فى مركز وضيع يمنعه من أن يكون له مسرح خاص يمثل عليه دوره أمام النظارة، وليس يستطيع أحد أن يتحاشى المدح أو الذم بسبب أنه خامل مغمور.

والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية، حيث يندمج أعضاء الجماعة كلهم فى نفس الحشد، وحيث هم فى حركة مستمرة، فليس للرأى العام فى هذه البلاد سلطان قوى، لأنهم يختفون عنه فى كل لحظة ويفلتون دائماً من سلطانه. ومن ثم كانت مقتضيات الشرف فيها أقل طغياناً وأقل صرامة منها فى سائرالبلاد، لأن الشرف لا يعمل إلا ليكون عمله هذا سافراً معروضاً على مرأى من الجمهور فحسب، فهو فى هذا يختلف عن مجرَّد الفضيلة التى تعيش على ذات نفسها مغتبطة قائمة برضاها هى عن نفسها.

فإن ألم القارىء بكل ما تقدم إلماماً صحيحاً واضحاً أدرك وجود صلة وثيقة وضرورية بين تفاوت الأحوال الاجتماعية، و بين ما سميناه هنا «بالشرف»، وهى صلة لم يشر إليها أحد من قبل إشارة واضحة صريحة على ما نعلم. ومن ثم كان لزاماً علينا، أن نبينها هنا مرة أخرى بصورة أدق.

فلنفرض أن أمة بمنأى عن سائر البشر، فسيكون لها، فضلاً عن بعض الاحتياجات العامة التى يستشعرها الناس جميعاً، احتياجات ومصالح خاصة بها وحدها، فتنشأ فيها آراء معينة من حيث الاستحسان أو الاستهجان، المدح والذم، خاصة بها دون غيرها، ويطلق أفرادها على حملة هذه الآراء اسم «الأشراف». ولنفرض أن قامت فى هذه الأمة نفسها طبقة مغلقة وقفت بدورها بمنأى عن سائر الطبقات والطوائف، وصار لها احتياجات معينة تؤدى بدورها هى الأخرى إلى ظهور آراء معينة فيها، فشرف هذه الطبقة (وهو شرف

يتكون من خليط عجيب من آراء الأمة، ومن آراء أخص فيما يتعلق بالطائفة وحدها) سيكون بعيداً كل البعد عن آراء الناس البسيطة العامة.

هذا؛ وإذ وصلنا إلى هذه النقطة المتطرفة من البرهان فجدير بنا أن نعود أدراجنا.

فعندما تختلط الناس على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم فى أمة ما، ويلغى كل ما لديهم من امتيازات، ويعودون مرة أخرى إلى المساواة والتشابه؛ تصبح مصالحهم واحتياجاتهم واحدة من جديد، وتختفى جميع الآراء الخاصة التى تسميها كل طبقة من طبقات هذه الأمة بالشرف. ولا يعود هذا الشرف ينشأ من أى مصدر آخر غير الاحتياجات الخاصة بالأمة فى جملتها، وتعلن هذه الأمة للعالم كله السمة التى تتميز بها فرديتها عن سائر الأمم.

وأخيراً، إن جاز لنا أن نفترض كذلك أن جميع الأجناس البشرية قد اختلطت كلها بعضها ببعض، وصار لجميع أمم العالم فى النهاية مصالح واحدة، واحتياجات واحدة، لا يميز بعضها عن بعض بأية ميزات خاصة – لم تعد ثمة حاجة إذن مطلقاً إلى قيمة عرفية، أيا كانت، تعزى إلى أفعال الإنسان، لأن الناس كلهم سينظرون إلى أفعال كل امرىء منهم على ضوء واحد، فاحتياجات البشر العامة التى يكشف عنها الضمير لكل إنسان، تصبح هى وحدها المعيار المشترك، وعندئذ فقط تصبح الأفكار البسيطة العامة التى بشأن الحق والباطل، معترفاً بها فى العالم، وترتبط بها فكرة الاستهجان أو الاستحسان بصلة قوية ضرورية.

وتلخيصاً لما قصدت إليه من المعنى فى صيغة واحدة أقول: إن وجوه الاختلاف والتفاوت التى بين الناس هى التى أدت إلى إيجاد فكرة الشرف هذه بينهم، وهى فكرة تضعف كلما انطمست هذه الفروق وامحَّت، ولسوف تزول بزوالها.

الفصل التاسع عشر

فى الولايات المتحدة كثرة من الرجال الطموحين وقلة من المطامح السامية

أمران يستثيران دهشة السائح فى الولايات المتحدة، أولهما ذلك العدد الضخم الذى لايحصى من الناس الذين يعملون جاهدين لينهضوا بأنفسهم عن حالتهم الاجتماعية الأصلية. وثانيهما، ندرة ما يلاحظ من المطامح السامية وسط حركة المجتمع الطموحة بشكل شامل. فليس ثمة أمريكى يخلو من الرغبة اللاهفة إلى الترقى، ومع ذلك يندر أن يكون لدى بعضهم آمال عراض أو أغراض سامية يعمل على تحقيقها. فكلهم يعمل باستمرار للحصول على الثروة والسلطان وبعد الصيت، ولكن ما أقل من يفكر منهم فى هذه الأمور نفسها على نطاق واسع، مما هو أدعى للدهشة والعجب، فليس فى عادات أمريكا، ولا فى قوانينها، شىء يمكن أن يحد من رغبات الأهالى أو أن يمنعهم من أن يحلقوا برغباتهم فى أية سماء يشاءون. ويبدو أنه من الصعوبة بمكان إرجاع هذه الحال الغريبة إلى تساويهم فى الأحوال الاجتماعية، فما أن تنشأ هذه المساواة نفسها فى فرنسا حتى تحلق مطامع الناس فى أجواء لاحد لها ولا نهاية. ومع ذلك فأغلب الظن أنا قد نجد السبب الرئيسى لهذه الحقيقة فى أحوال الأمريكيين الاجتماعية وفى آدابهم الديمقراطية.

فلا يخفى أن كل الثورات توسع مطامع الناس، ولا سيما الثورات التى تقضى على الأرستقراطية. فعندما تنهار فجأة الحواجز التى كانت تحول بين الجمهور وبين إحراز الشهرة والقوة، تحدث حركة عنيفة عادة من جراء الاندفاع نحو المعالى التى طالما تمناها الناس، ثم سمح لهم الزمان بأجرة أن يستمتعوا بها. فلا شىء يبدو مستحيلاً على أى إنسان فى ميعة نشوة الفوز؛ وسرعان ما تصبح الرغبات واسعة لاتحد، وتصبح كذلك القدرة على إرضائها عظيمة هى الأخرى. ففى وسط هذا التجديد الفجائى الشامل للقوانين والعادات، وفى هذا الاضطراب العام الذى مس جميع الناس، والقواعد والأشياء - فى وسط هذا كله، نشاهد مختلف أعضاء الجماعة ينهضون، ويكبون، بسرعة مذهلة لم نسمع بها من قبل، وكذلك تنتقل السلطة بسرعة من يد إلى يد، حتى لم يعد أحد ييأس من أن تكون من نصيبه فى يوم من الأيام.

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الشعب الذى يقضى على أرستقراطية وإن كان قد عاش فى ظل قوانينها، وشاهد أفراده ازدهارها وروعتها وتمثلوا، على غير تفطن منهم، عواطفها وآراءها التى كانت تستمسك بها، ففى اللحظة التى تنهار فيها الأرستقراطية تظل روحها متغلغلة فى جملة الشعب، وتظل نزعاتها قائمة فعلاً ردحاً من الزمن بعد اندحار الأرستقراطية بمدة طويلة. وعلى ذلك تبدو المطامح عظيمة بالغة مادامت الثورة الديمقراطية، قائمة بعد انقضائها.

ولا تنمحى ذكرى الأحداث الخارقة للعادة التى شاهدها الناس من أذهانهم بين عشية وضحاها، فالأهواء التى استثارتها الثورة لا تخمد بانقضاء هذه الثورة، بل يتبقى فى النفوس إحساس بالقلق وعدم الاستقرار، وسط النظام الذى عاد إلى نصابه؛ وتظل فكرة ذلك النجاح السهل قائمة بعد تلك التقلبات الغريبة التى استحدثها، وكذلك تبقى الرغبات بعد أن تكون قد اتسعت أيما اتساع، على حين تكون الوسائل اللازمة لإشباعها قد تناقصت يوماً عن يوم، ويبقى الميل إلى جمع المال والثروة الضخمة، على الرغم من أن فرص الحصول عليها قلت حتى صارت نادرة، وإنا لنصادف فى كل ناحية آثار الإفساد والدمار التى أدى إليها الإسراف فى المطامع الفاشلة التى اضطرمت فى الناس وجعلت تأكل قلوبهم فى الخفاء وبغير جدوى.

وأخيراً تنمحى مع ذلك آثار المعركة، وتزول من الوجود بقايا الأرستقراطية زوالاً تاماً، وتنسى تلك الأحداث الجسام التى صاحبت سقوطها: ويعقب السلام الحرب؛ ويستتب النظام فى حكم الدولة الجديدة؛ وتعود الرغبات فتتكيف من جديد بما يرضيها من الوسائل؛ وتتماسك احتياجات الناس وآراؤهم ووجداناتهم من جديد؛ ويتحدد إلى الأبد مستوى أحوال الجماعة؛ وأخيراً يقوم المجتمع الديمقراطى وطيد الدعائم.

وتبدو الأمة الديمقراطية التى تصل إلى مثل هذه الدرجة من الثبات والاستقرار — تبدو للناس فى صورة مختلفة تمام الاختلاف عما وصفت توا؛ فلنا أن نستخلص إذن أن الطموح، إن بلغ درجة كبيرة من الشدة والعظمة وأخذت أحوال الناس الاجتماعية تزداد تساوياً تكون قد زالت عنه صفة العظمة هذه عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية.

فكلما توزعت الثروات الكبيرة وانتشر التعليم؛ لم يعد أحد جاهلاً ولا فقيراً كل الفقر، وبعد أن زالت مميزات الطبقات، وحطم الناس الأغلال التى ظلت تكبلهم ردحاً من الزمن غير قصير، وجعلتهم جامدين لا يتقدمون — بعد أن يحدث ذلك كله كان لابد لفكرة التقدم من أن تداعب خواطر كل إنسان، وتتحرك فى الناس الرغبة فى النهوض بأنفسهم وتقوى، ويسعى كل امرىء ليرتفع إلى مركز أسمى مما هو فيه، وهكذا يصبح الطموح شعوراً عاماً فى كل الناس.

فإن كانت المساواة فى الأحوال الاجتماعية توفر لكل عضو من أعضاء المجتمع بعض

الموارد، فإنها تمنع أى واحد منهم من أن تكون له موارد واسعة كل السعة، مما يحد بالضرورة من رغباتهم ويحصرها فى دائرة ضيقة بعض الضيق. فالطموح فى البلاد الديمقراطية حاد إذن ومستمر، ولكن أغراضه التى يهدف إليها لا تكون أغراضاً سامية فى العادة. فالحياة فى تلك البلاد تنفق فى الجرى وراء تحقيق أغراض صغيرة قريبة المنال.

فليس الذى يحول بين الرجال الديمقراطيين وبين المطامح السامية ضآلة ثروتهم، بل عنف ما يبذلونه من جهود كل يوم فى تحسين هذه الثروات، فهم يرهقون قواهم كل الإرهاق كى يحصلوا على نتائج ليست بذات شأن، ولا يلبث هذا الإرهاق أن يحدد مدى أنظارهم، ويقيد قواهم، إنهم قد يصبحون أفقر مما كانوا بكثير ومع ذلك يظلون أعظم مما كانوا بكثير.

فقلة عدد المواطنين الأثرياء فى البلاد الديمقراطية ليس استثناء من هذه القاعدة، فالرجل الذى ينهض بنفسه تدريجياً إلى الحصول على الثروة والجاه يكتسب فى أثناء سعيه الطويل وراءهما عادات الحزم والكياسة وضبط النفس، وهى عادات لا يستطيع فيما بعد أن يتخلى عنها، فالمرء لا يستطيع أن يوسع بيته الذى يسكنه.

وتصدق هذه الملاحظة نفسها على أبناء هذا الرجل: حقاً إنهم ولدوا فى مركز سام، ولكن والديهم متواضعان، لقد شبوا وسط مشاعر وأفكار يشق عليهم أن يتخلصوا منها فيما بعد، فلا ضير من أن نفترض أنهم سيرثون نزعات والديهم مع ما سيرثونه من أموالهما.

وقد يحدث، على العكس من ذلك، أن يبدى أفقر فرع فى أرستقراطية قوية، مطامح واسعة لأن آراء بنى جنسه التقليدية، وروح أهل طائفته العامة، تظل تسنده وترقى به صعداً فترة من الزمان إلى ما فوق مستوى ثروته.

وثم شىء آخر يمنع الناس فى العصور الديمقراطية من أن يطمحوا فى سهولة ويسر إلى مواصلة السعى وراء تحقيق أغراض سامية كبرى، وذلك هو طول الزمن الذى يرون سلفاً أن لابد من مضيه قبل أن يكونوا على استعداد للاضطلاع بالجهاد فى سبيل تحقيق تلك الأغراض، قال بسكال[1]: «إنها لميزة كبرى حقاً أن يكون المرء شخصاً وجيهاً ممتازاً، فقد يسمو به امتيازه هذا وهو فى الثامنة عشرة من عمره، أو وهو فى العشرين، إلى ما يكونه رجل آخر فى الخمسين، فهذه ثلاثون سنة تعد ربحاً صافياً له». وهذه السنوات الثلاثون تعوز عادة الرجال الطامحين فى البلاد الديمقراطية. فمبدأ المساواة الذى يخول لكل امرىء أن يصل إلى كل شىء يمنع جميع الناس من أن يترقوا بخطوات واسعة.

(١) بليز بسكال (١٦٢٣ - ١٦٦٢) فيلسوف ورياضى فرنسى بدأ نبوغه مبكراً - ومن أشهر كتبه «Pensées» وقد نشر بعد وفاته.

لا يوجد فى البلاد الديمقراطية ، وفى غيرها من البلاد كذلك - لا يوجد سوى عدد قليل من الثروات الواسعة التى يمكن إحرازها ، لأن الطرق المؤدية إليها مفتوحة للجميع من غير تفرقة أو تمييز ، فلا مناص لهم إذن من أن يكون سيرهم فيها بطيئاً . ولما كانوا وراء هذه الثروات يبدون جميعاً متشابهين ، ومن العسير اختيار طائفة منهم دون انتهاك لحرمة مبدأ المساواة ، وهو قانون المجتمعات الديمقراطية الأسمى ، كانت أول فكرة تخطر بالبال هى أن تجعلهم جميعاً يتقدمون بسرعة واحدة ، وأن يعرضوا كلهم لنفس التجارب والاختبارات . وهكذا يتضح لنا أنه كلما تساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية ، أصبحت قواعد الترق أشد صرامة ، وأصبح الترق نفسه بطيئاً كل البطء ، وازداد إمكان الارتفاع إلى مستوى معين بسرعة ، مشقة على مشقته ، فمن جراء كراهية الناس للامتيازات ، وبسبب الحيرة فى الاختيار اضطروا آخر الأمر ، مهما كان مستواهم ، إلى أن يمروا جميعاً بنفس المحن والاختبارات ، وبأن يخضعوا كلهم من غير تمييز أو تفرقة للقيام بطائفة من التمرينات الأولية الصغيرة يضيعون فيها شبابهم ، وتخمد فيها حدة خيالهم ، حتى ليستولى عليهم اليأس من أن يستمتعوا أبداً بما هو معروض عليهم من الخير ؛ وعندما ينتهى بهم الأمر ويصبحوا قادرين على إنجاز أعمال جسام ، يكون ميلهم إلى الاضطلاع بأعباء مثل هذه الأعمال قد زايلهم .

ففى الصين حيث المساواة فى الأحوال الاجتماعية عظيمة بالغة وقديمة مغرقة فى القدم ، لا يسمح لأحد أن ينتقل من وظيفة عامة إلى أخرى إلا بعد أن يجوز امتحان مسابقة ، وتتكرر محنة هذا الامتحان فى كل مرحلة من مراحل حياته الوظيفية ، حتى صارت فكرة الامتحان هذه متأصلة الآن فى عادات الشعب وأخلاقه . وأذكر أنى قرأت مرة قصة صينية كان البطل فيها ، بعد أن عانى الكثير من تقلبات الحظ وظروفه ، قد ظفر فى النهاية بفؤاد حبيبته عقب نجاحه فى الامتحان بدرجة طيبة . إن المطامح السامية يندر أن تعيش فى مثل هذه الأجواء إلا بكل مشقة .

وما قلته بشأن السياسة ، يصدق على كل شىء غيرها . فالمساواة تنتج فى كل مكان النتائج ذاتها ، فحيث قوانين البلاد لا تنظم أمور ترقية الموظفين وتأخيرهم فى وظائفهم بقرارات إيجابية ، تولت المنافسة تحقيق هذه الغرض نفسه .

وفى البلاد التى رسخت فيها أسس النظم الديمقراطية وتوطدت قواعدها يندر كل الندرة أن تحدث ترقيات سريعة ، وإن حدثت كان استثناء من القاعدة العامة . فغرابة أمثال هذه الأحداث تنسى الناس أنها نادرة الوقوع .

هذا ، ويدرك المواطنون فى البلاد الديمقراطية هذه الأمور كلها آخر الأمر ، ويستكشفون أن قوانين بلادهم تفتح لهم مجالاً للعمل واسعاً لا يحد ، يستطيع كل منهم أن يتقدم فيه بخطوات بطيئة ، فلا أحد منهم يأمل أن يجتازه بسرعة ، لأن بينهم وبين الغرض الأقصى الذى جعلوه نصب أعينهم طائفة من العقبات الصغار التى عليهم أن يخطوها ببطء .

وقد تضعف هذه الفكرة ذاتها من مطامحهم، وتثبط من همتهم فيتركون هذه الآمال العراض البعيدة المدى، والمشكوك فى أمر تحقيقها ويلتمسون آمالاً أخرى أقل سمواً، ولكنها أيسر منالاً. فالقوانين لم تحدد لهم آفاقهم، ولكنهم هم الذين يضيفون هذه الآفاق بأنفسهم.

أشرت من قبل إلى أن المطامح السامية أندر فى العصور الأرستقراطية؛ وأضيف إلى ذلك، أنها على الرغم من هذه العقبات الطبيعية، قد تظهر فعلاً إلى حيز الوجود، ولكن سماتها تكون مختلفة. أما فى البلاد الأرستقراطية فمجال المطامح واسع ولكن حدوده متعينة. وعلى حين أنه فى البلاد الديمقراطية ضيق؛ ولكن، إن حدث وتجاوزت هذه المطامح المجال، كان من العسير وضع حد لمداها. لما كان الناس ضعافاً فى البلاد الديمقراطية، من حيث هم أفراد، ويعيشون متفرقين منعزلين بعضهم عن بعض؛ وكل منهم فى حركة دائبة، وليس للسوابق عندهم تأثير كبير فيهم، والقوانين لا تلبث بينهم على ما هى عليه أمداً طويلاً — فقد أدى كل هذا إلى ضعف المقاومة التى يلقاها كل تجديد، ولم يعد المجتمع يبدو أبداً مستقيماً كل الاستقامة، ولا راسخاً موطد الدعائم، حتى إذا ما حدث أن استولى ذوو المطامح على أزمَّة الحكم اعتقدوا أن فى استطاعتهم أن يعملوا أى شىء يريدون. وإذا ما زالت عنهم القوة والسلطان، فقد يخطر ببالهم أن يهدموا الدولة كلها كى يعودوا ويستعيدوها لأنفسهم من جديد. فهذا يجعل للمطامح السياسية الكبرى صفة العنف والثورة. ولكن يندر أن تظهر هذه الصفة ذاتها بالدرجة عينها فى المجتمعات الأرستقراطية، فمنظر الشعوب الديمقراطية العام تتجلى فيه مطامح صغيرة كثيرة ومعقولة إلى حد كبير، وقد يخرج منها الفينة بعد الفينة بضع رغبات كبرى وإن كان يعوزها التخطيط والتوجيه، ولكنا لا نصادف فيها أبداً أى مطمح كبير قد أحسن تصوره ونظم أمره على نطاق واسع.

أشرنا فى موضع آخر إلى ذلك التأثير الخفى الذى استطاع به مبدأ المساواة أن يجعل الميل إلى الاستمتاع بالملذات الجسمية، والميل إلى الاقتصار على الاهتمام بمطالب الحاضر العاجلة وحدها — الأمرين اللذين يسيطران على قلوب الناس. فهذان الميلان وأمثالهما تندمج فى عاطفة الطموح، وقد تصبغها بصبغتها هى.

وفى اعتقادى أن ذوى المطامح الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية أقل رعاية لمصالح الأجيال المقبلة، وأقل احتفالاً بما سوف تصدره عليهم هذه الأجيال من أحكام. فليس يشغلهم سوى اللحظة الحاضرة التى تستغرق كل اهتمامهم. فهم أميل إلى إنجاز عدد من المشروعات بسرعة، منهم إلى إقامة آثار خالدة من عمل أيديهم — إنهم يعنون بالنجاح أكثر مما يعنون بالشهرة وتخليد الذكر. فأقصى ما يتطلبونه من الناس لا يعدو الطاعة والإذعان، وأقصى ما يطمعون فيه هم أنفسهم لا يعدو القوة والسلطان. لقد ظلت آدابهم فى جميع الحالات تقريباً دون مراكزهم، مما أدى بهم فى كثير من الأحوال إلى نقل أذواق وضيعة

كل الضعة إلى ما ينعمون به من رغد ومن ثراء، والظاهر أنهم لم يحصلوا على السلطة العليا إلا ليخدموا ملذاتهم الخشنة أو التافهة(١).

ولعله من الضرورى كل الضرورة فى عصرنا الحاضر أن نعمل على تطهير النزعة إلى الطموح، وتنظيمها وتنسيقها. ولكن من الخطر كل الخطر أن نعمل على الإسراف فى إفقارها وقمعها؛ علينا أن نحاول أن نضع لها حدوداً قصوى معينة لاتتجاوزها. أما فى نطاق هذه الحدود المعينة، فيجب ألا يكون ثمَّ إسراف فى كبحها.

ولا يسعنى إلا أن أعترف بأن ما أخافه على المجتمعات الديمقراطية من جراء اندفاعها فى توسع رغباتها، لأقل مما أخافه عليها من تواضعها فيها. وفى رأيى أن الذى يجب أن يخشى أكثر من غيره، هو أن يفقد الطموح نشاطه وعظمته، وتتضاءل مطامع الإنسان وسط المشاغل الصغيرة الملحة التى تملأ حياته الخاصة، وأن تنحط هذه المطامع كذلك فى الوقت نفسه، فيزداد المجتمع هدوءاً على هدوئه، ويصبح أقل مما كان إيحاء وإلهاما.

إن زعماء المجتمعات الحديثة مخطئون فى رأيى فى سعيهم وراء تهدئة الجماعة، بأن يوفروا لها حالة من السعادة والرخاء موحدة أكثر مما ينبغى، وهادئة كل الهدوء، حتى تكاد تبلغ حد الركود. فمن الخير أن يعرضوا الجماعة الحين بعد الحين لمشكلات فيها إعضال وفيها خطر، كى يوقظوا فى أنفسهم الطموح ويتيحوا له مجال للعمل.

ويتشكى الأخلاقيون دائماً من طغيان رذيلة الكبرياء على الناس فى الوقت الحاضر؛ وهذا حق من بعض الوجوه. فكل إنسان صار يعتقد أنه أفضل من جاره، أو يأبى أن يطيع رئيسه، وهو أسمى منه مقاماً. ولكن هذه الشكوى خطأ كل الخطأ من وجوه أخرى، لأن لهذا الشخص نفسه الذى يأبى أن يذعن لأحد، ولا يستطيع أن يطيق المساواة بغيره، رأياً فى نفسه، حقيراً كل الحقارة، حتى ليخيل له أنه لم يخلق إلا ليستمتع بالملذات الحسية، فتراه يقبل على المشروعات والرغبات الصغيرة الوضيعة ولا يجرؤ على الاضطلاع بأية مشروعات سامية؛ بل إنه لايكاد يحلم بها.

فما أبعدنى عن أن أقول بأن الواجب يتطلب منا أن نوصى معاصرينا بالتواضع! بل إنى لأرى أن تتجه الجهود إلى أن تبث فيهم فكرة عن أنفسهم، وعن بنى جنسهم، أوسع مما لديهم، فالتواضع لايصلح لهم ولا تستقيم به أمورهم؛ أما الذى يعوزهم أكثر من غيره، فهو فى رأيى، الكبرياء، وإنى لأرضى أن ننزل عن كثير من فضائلنا الصغار فى سبيل هذه الرذيلة الوحيدة.

---

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى لويس فيليب ملك الفرنسيين (١٨٣٠ - ١٨٤٨) فقد كان معروفاً عنه أنه مولع بتزييت أقفال الأبواب التى فى القصر.

الفصــل العشــرون

حرفة تصيد الوظائف فى بعض البلاد الديمقراطية

ما أن يحصل امرؤ فى الولايات المتحدة على قسط من التعليم والثقافة، وتتوافر له بعض الموارد المالية، حتى يتجه للسعى وراء جمع المال، إما عن طريق العمل فى التجارة والصناعة، وإما بشراء الأراضى فى الأقاليم التى لم تطهر بعد مما فيها من الغابات، فيتحول بذلك إلى رائد من الرواد، لا يطالب الدولة بشيء سوى أن تدعه وشأنه من غير أن تعطله عن السير فى أعماله، وسوى أن تؤمنه على ما يكسبه من مال بكده وعرق جبينه. هذا فى أمريكا، أما فى غالبية الأمم الأوربية فأول ما يخطر بباله أن يعمله، بعد أن يكون قد شعر بقوته، وبالحاجة إلى توسيع مدى رغباته - أن يسعى وراء الحصول على وظيفة فى الحكومة. فهاتان النتيجتان المتناقضتان الناشئتان عن سبب واحد بعينه، جديرتان هنا بملاحظة عابرة.

فعندما تكون الوظائف العامة قليلة العدد، ضئيلة الأجر، وغير مأمونة، على حين تكون الأعمال الحرة المختلفة عديدة وأكثر إدراراً للربح، تتجه رغبات الناس الجديدة المتحفزة التى خلقها فيها مبدأ المساواة إلى الأعمال الحرة هذه، من صناعة وتجارة، فيقبل عليها الناس من كل حدب وصوب، بدلاً من إقبالهم على الوظائف الإدارية. أما إن كانت طبقات الأمة آخذة فى التساوى، وظل تعليم الشعب ناقصاً، أو ظلت نفوسهم متقاعسة هيابة، أو إن قام فى سبيل التجارة والصناعة عقبات تعوق ازدهارهما، وبذلك تصبحان من الوسائل الشاقة البطيئة فى نظر الساعين وراء الثروة وجمع المال، عندئذ يتجه المواطنون، وقد استولى عليهم اليأس من تحسين أحوالهم بجهودهم الشخصية إلى رئيس الدولة يستعينون به، كأنهم يرون أن تحسين أحوالهم على حساب الخزانة العامة أيسر طريق مفتوحة أمامهم، إن لم تكن فى نظرهم الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن يرتفعوا بها عن حالة لم تعد ترضيهم، فعندئذ يصبح السعى وراء الوظائف العامة وتصيدها أهم حرفة يتجه إليها الناس، ويؤثرونها على غيرها من الحرف.

وهذا ما ينبغى أن يكون، وبخاصة فى الدول الملكية العظمى، المركزية الحكم، وحيث عدد الوظائف ذات المرتبات كبير يتسع للكثيرين، والاستمرار فى الوظيفة مكفول إلى حد

معقول؛ فلا معنى لأن ييأس أحد من أن يجد له وظيفة ويستمتع بمرتبها فى هدوء واطمئنان، كما لو كانت إرثاً ورثه عن أبويه.

لست أبغى أن أشير هنا إلى أن هذه الرغبة العامة المفرطة، فى الحصول على الوظائف العامة، شر اجتماعى خطير، وإنها تقضى على روح الاستقلال فى المواطنين وتنشر فى الجماعة كلها ميلاً خبيثاً إلى اعتبار أن كل شىء له ثمنه؛ ذلك إلى أنها تخمد الفضائل القوية التى تتحلى بها الرجولة. ولا أريد كذلك أن أجشم نفسى مئونة التدليل على أن حرفة من هذا القبيل لن تؤدى إلا إلى نشاط عقيم غير مجد، يحرك البلاد ويستثيرها من غير أن يضيف إلى مواردها جديداً - فهذه كلها أمور جلية واضحة ميسور فهمها؛ ومع ذلك فلا يسعنى إلا أن ألاحظ هنا أن الحكومة التى تؤيد مثل هذه النزعة تخاطر بهدوئها وبسلامتها، وقد تضع وجودها نفسه فى مأزق حرج كل الحرج.

هذا ولا يغيب عنى أن فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه، حيث أخذت عاطفتا المحبة والاحترام اللتان كانتا من قبل من نصيب السلطان، فى أن تضعفا شيئاً فشيئاً - فى مثل هذا العصر، يبدو من الضرورى لمصلحة أولئك الذين بيدهم مقاليد الحكم، أن يزيدوا سلطتهم المباشرة على الفرد قوة وإحكاماً، وذلك عن طريق مصالحه الخاصة، وقد يكون من صالحهم أن يستغلوا أهواءه كى يجعلوه يرعى النظام ويلتزم الصمت، إلا أن هذه الحال لايمكن أن تستمر طويلاً، فما يبدو مصدر قوة لفترة معينة، سيصبح لا شك آخر الأمر مدعاة للارتباك وسبباً للضعف.

ففى البلاد الديمقراطية وغيرها، بدلاً من أن يكون لعدد الوظائف الرسمية حد فى النهاية يقف عنده، على حين أن عدد الطامحين فى تلك الأمم لا حد له ولا نهاية، فإنه يظل يزداد زيادة متصلة ترتفع تدريجياً ارتفاعاً يتعذر مقاومته، كلما ازدادت الحياة الاجتماعية مساواة، وليس شىء يمكن أن يقف هذه الزيادة غير تناقص عدد السكان.

وهكذا، إن أصبحت الوظائف العامة هى المنفذ الوحيد لمطامح الناس، فلا مناص للحكومة من أن تواجه بأخرة مقاومة عنيفة بضرورة الحال؛ إذ عليها أن ترضى بما لديها من وسائل محدودة رغبات لا حد لها ولا نهاية. وليس من شك فى أن أصعب شعوب العالم كبحاً، وأشقها إدارة شعوب يقصد أفرادها الوظائف العامة ويسعون وراءها يتصيدونها، فمهما بذل حكام هذه الشعوب من جهود فلن يستطيعوا إرضاء مطالب أهاليها، حتى إنه ليخشى دائماً أن يعمدوا إلى دستور البلاد فيقوضوه ويقلبوه رأساً على عقب، لا لشىء سوى إخلاء المناصب الحالية من شاغليها.

فملوك العصر الحاضر الذين لم يألوا جهداً فى أن يأخذوا على عواتقهم سد جميع تلك الرغبات الجدد التى ولدت المساواة، سينتهى بهم الأمر، إن لم أكن مخطئاً، إلى أن يندموا على اصطناعهم هذه السياسة، وسوف يأتى عليهم يوم يدركون فيه أنهم قد خاطروا بسلطتهم بجعلها ضرورية إلى هذا الحد، وأن أسلم الطرق وأشرفها كان أن يدربوا رعاياهم على فن الاعتماد على أنفسهم.

الفصل الحادى والعشرون

الثورات الكبرى ستقل

لا يتسنى لأمة ظلت تعيش قروناً طويلة فى كنف نظام الطبقات والوظائف المغلقة، أن تتحول إلى حالة اجتماعية ديمقراطية، إلا بعد أن تمر بسلسلة طويلة من التطورات الحرجة حرجاً كبيراً أو قليلاً، وتتم بجهود عنيفة، بعد تقلبات عدة، يحدث فى أثنائها أن تنتقل الأموال والآراء والسلطة بسرعة فائقة من يد إلى يد. وحتى بعد أن تكتمل هذه الثورة، فسيظل ما خلفته من عادات ثورية قائماً فى الأمة زمناً طويلاً، ولسوف تعقب (هذه الثورة) اضطرابات عميقة. وإذ يحدث كل هذا فى الوقت الذى أخذت فيه أحوال الناس الاجتماعية تزداد مساواة، فقد حق لنا أن نقول بوجود علاقة خفية ورابطة كامنة بين مبدأ المساواة هذا وبين الثورة، حتى إن إحداهما لا يتسنى لها أن توجد من غير أن تؤدى إلى الأخرى.

وظاهر الأمر أن العقل والخبرة كليهما يتفقان فى هذه النقطة، ويشيران إلى نتيجة واحدة. فالشعب الذى تساوت فيه الطبقات، أو كادت، لا تكون فيه رابطة ظاهرة تربط الناس بعضهم ببعض وتستبقيهم فى مراكزهم ثابتين. فليس لأى منهم حق دائم، ولا سلطة دائمة تخول له أن يكون صاحب الأمر والنهى فى الناس، كما أنه ليس فيهم من تضطره أحواله إلى الطاعة والإذعان، ولما كان كل منهم قد حصل على قسط من التعليم والثقافة، وتوافرت له بعض الموارد، فقد صار يرى أن من حقه أن يختار الطريق الذى يسلكه فى حياته، وأن يسير فيه وحده من غير اعتبار لسائر الناس. فالأسباب التى تجعل أعضاء الجماعة مستقلين بعضهم عن بعض، هى نفسها التى تدفعهم كل يوم إلى أن تكون لهم رغبات قلقة تحفزهم دائماً إلى التقدم إلى الأمام. فطبيعى إذن أن يغير الناس والأشياء والآراء فى الجماعات الديمقراطية أشكالها وموضعها باستمرار، وأن العصور الديمقراطية يجب أن تكون عصور تحول وتغير سريع دائم.

ولكن أهذه هى الحالة فى الواقع؟ وهل يدفع تساوى الأحوال الاجتماعية الناس دائماً إلى القيام بالثورات؟ وهل تشتمل هذه الحالة الاجتماعية على مبدأ مثير للقلق والاضطراب يحول بين الجماعة وبين أن تهدأ وتستقر أبدا، ويدفع المواطنين إلى العمل باستمرار على تغيير

قوانينهم ومبادئهم وآدابهم؟ لا أعتقد ذلك. ولكن الموضوع من الأهمية بمكان، فلابد لى من أن ألفت إليه نظر القارىء.

انتهت معظم الثورات التى غيرت من ملامح الأمم، إما إلى إقرار ما بين الناس من تفاوت اجتماعى، وإما إلى القضاء عليه. فإن استبعدنا العوامل الثانوية التى استحدثت الثورات الكبرى وهزت العالم هزاً عنيفاً لوجدنا أن مبدأ المساواة كان أساسها دائماً أو يكاد، فإما أن الفقراء قد حاولوا أن يسلبوا الأثرياء أموالهم، وإما أن الأغنياء حاولوا أن يسترقوا الفقراء ويستعبدوهم. فلو أننا استطعنا أن نوجد حالة اجتماعية تمكن لكل إنسان فيها من أن يمتلك شيئاً، ولا يكون بحاجة إلى أن يأخذ من سواه إلا القليل، لكنا قد عملنا الكثير فى سبيل إقرار السلام فى العالم.

لست أنسى أن كل شعب ديمقراطى عظيم، لا يخلو أبداً من مواطنين فقراء كل الفقر، على حين ينعم آخرون بثراء عريض، ولكن الفقراء لا يكونون الغالبية العظمى فى الأمة، كما هى الحال فى الأمم الأرستقراطية دائماً، بل هم أقلية فيها، ولم تربطهم قوانين البلاد بعضهم ببعض بروابط تحتم عليهم أن يظلوا فى ذلك البؤس المتوارث المقيم الذى لا علاج له.

أما الأغنياء فقليلو العدد، ولا حول لهم ولا سلطان، ولم تعد لهم بعدُ تلك الامتيازات التى تسترعى انتباه الجماهير، كما لم تعد ثروتهم مرتبطة بالأراضى، ولا بالمندمجة فيها، إنها كانت ثروة، إن شئت قلت عنها إنها ثروة غير مرئية. فإذا لم يعد ثمة جيش من الفقراء ولم يعد ثمة كذلك جيش من الأغنياء، فقد صار هؤلاء الأغنياء يخرجون كل يوم من صميم الشعب ويعودون إليه باستمرار. ومن ثم فهم ليسوا هنا بطبقة ممتازة ومستقلة دائماً وقائمة بذاتها تسترعى أنظار الناس فيستطيعون أن يضعوا أيديهم عليها فى سهولة ويسر، وينهبونها بسهولة كذلك؛ وإذا كانوا متصلين بجملة مواطنيهم بآلاف من الروابط غير المنظورة فلن يستطيع الشعب إذن أن يهاجمهم من غير أن يجرى على نفسه الكثير من الأضرار.

وبين هذين الطرفين، يوجد فى الجماعات الديمقراطية عدد كبير لا يحصى من جمهور الناس تكاد تتشابه أفرادهم كل التشابه من غير أن يكونوا فقراءً فعلاً ولا أغنياء يملكون من الأموال والخيرات ما يكفى لجعلهم يرغبون فى استقرار الأمن واستتباب النظام، ولكنه لا يكفى مع ذلك لاستثارة الغيرة والحسد فى النفوس. فهؤلاء إذن أعداء بالطبع لكل اضطراب عنيف، هذا، وإن ثباتهم وعدم تهيجهم يجعلان كل من فوقهم، ومن دونهم، يلتزم الهدوء، ويكفلان للهيئة الاجتماعية الاستقرار.

وليس معنى ذلك أن هؤلاء الناس قانعون بما أوتوا من حظ، ولا أنهم يشعرون بمقت طبيعى لثورة يشتركون فى أسلابها ومغانمها، من غير أن تصيبهم كوارثها، إنهم، على العكس من ذلك، يرغبون فى حماسة منقطعة النظير، فى أن يصبحوا أثرياء، ولكن الصعوبة التى تواجههم هى أن يعرفوا الناس الذين يمكن أن تؤخذ منهم الأموال المنشودة. هذا،

ونفس الحالة الاجتماعية التى تحفز الرغائب باستمرار، هى نفسها التى تقيد هذه النزعات الفطرية وتحصرها فى دائرة ضرورية؛ فهى تمنح الناس مزيداً من الحرية لأن يغيروا ويبدلوا ولكنها تقلل من اهتمامهم بالتغير نفسه.

فأهل البلاد الديمقراطية لايرغبون بطبيعة الحال فى الثورات فحسب، بل إنهم يخشونها لأنها تهدد الممتلكات، بشكل أو بآخر، فلأغلب سكان البلاد الديمقراطية أملاك يحرصون عليها كل الحرص، ذلك إلى أنهم يعيشون فى ظروف تستدعى الناس أن يجعلوا لأملاكهم أعظم شأن وأكبر قيمة.

وإن أنعمنا النظر فى كل طبقة من الطبقات التى يتكون منها المجتمع، لاتضح لنا فى يسر أن الأطماع التى يخلقها نظام الملكية تكون على أشدها مرارة وأدومها بقاء فى الطبقات الوسطى، فقلما يهتم الفقراء بما يمتلكون، لأن ما يعانونه من فقدان ما ليس عندهم أكثر مما يستمتعون بالقليل الذى لديهم، أما الأغنياء فلديهم أطماع أخرى كثيرة غير حب المال يهمهم أن يشبعوها.

وفضلاً عن ذلك فطول عهدهم بالاستمتاع المجهد بثروات طائلة، قد ينتهى فى بعض الأحيان بأن يجعلهم لايحسون بما فى الثروة من مفاتن، أما الذين عندهم ما يكفيهم من الثروة، من غير أن يدخلهم فى زمرة الأغنياء، ولا فى عداد الفقراء، فيجعلون لممتلكاتهم قيمة كبيرة. وإذ كانوا لايزالون غير بعيدين عن الفقر، صاروا يدركون قسوته من كثب، فيستولى عليهم الفزع من العودة إليه، إذ ليس بين الغنى والفقر سوى قليل من الثروة فى أيديهم، ولا غرو أن جعلوا يعلقون على هذا القليل مخاوفهم وآمالهم. فكل يوم يمر بهم يزيدهم حرصاً عليه واهتماماً له، لما يحدثه لهم من هم مقيم متواصل من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود التى يبذلونها فى الحصول عليه تزيدهم تعلقاً به. ففكرة النزول عن أدنى جزء من ثروتهم، فكرة لايستسيغونها ولا يطيقون احتمالها، أما فكرة ضياع ثروتهم كلها، فهى فى نظرهم، أفدح كارثة يمكن أن تحل بهم.

والآن، فإن هؤلاء المواطنين المتلهفين المتخوفين ذوى الملكيات الصغيرة، هم الطبقة التى تزداد باستمرار من جراء تعادل الأحوال الاجتماعية. فغالبية الناس فى الجماعات الديمقراطية، لايرون إذن بوضوح ماذا يربحون من جراء قيام ثورة ما فى البلاد، ولكنهم يشعرون دائماً وبطرق شتى عديدة بأنهم سيكونون الخاسرين إذا ما حدثت ثورة بينهم.

وذكرت فى موضع آخر من هذا الكتاب أن المساواة فى الأحوال الاجتماعية تدفع الإنسان بطبيعة الحال إلى المغامرة فى الأعمال التجارية والصناعية، وأنها تعمل على زيادة الملكية العقارية، وعلى زيادة توزيعها بين المواطنين، وكذلك سبق أن أشرت إلى الوسائل التى توحى بها إلى كل إنسان برغبة قوية دائمة فى العمل على زيادة الوسائل التى تسعده، وليس ثمة شىء أكثر مقاومة للميول الثورية من هذه الأشياء. نعم قد يحدث أن تجىء النتيجة

النهائية لثورة ما فى مصلحة التجارة والصناعة، ولكن أولى نتائج هذه الثورة أنها تؤدى دائماً إلى خراب أرباب المصانع والمتاجر؛ لأنها تؤدى حتماً إلى تغييرات فى نظم الاستهلاك العامة، وتقلب مؤقتاً النسبة القائمة بين العرض والطلب.

ولست أعرف شيئاً يتعارض مع الاتجاهات الثورية أكثر من التجارة؛ فهى تنفر بطبيعتها من جميع الأهواء العنيفة، وتميل إلى المسايرة والمداهنة، وإلى مقابلة العملاء فى منتصف الطريق، والرضى بأنصاف الحلول -وتحرص جاهدة على تجنب الغضب والتهيج. فمن مستلزمات التجارة الصبر والإيحاء والمرونة، ولا تلجأ أبداً إلى اتخاذ إجراءات متطرفة حاسمة إلا إذا اضطرتها إلى ذلك الضرورة القصوى، فالتجارة تجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، وتبث فيهم فكرة عالية عن قيمتهم الشخصية، وتدفعهم إلى العمل على أن يضطلعوا بإدارة شئونهم الخاصة بأنفسهم على خير وجه؛ فهى تهيىء الناس للحرية إذن، ولكنها تبعدهم عن التعرض للثورات.

فأصحاب الأموال المنقولة أولى الناس إذن بالتخوف فعلاً من قيام الثورات، إذ فيها كثير من الفرص للاستيلاء على أملاكهم وأموالهم، هذا ومن جهة أخرى، فإن هذه الأملاك قد تختفى كلها فجأة فى أية لحظة- وهو مصدر فزع كبير لهم، على حين أن أصحاب الأملاك العينية، أقل تعرضاً منهم لمثل هذا الفزع لأنهم، على الرغم مما يخسرون من غلات ضياعهم، يأملون أن يظلوا يحتفظون برقاب الضياع نفسها، حتى فى أشد الأحوال تقلباً واضطراباً. ومن ثم كان الفزع يستولى على الأولين بأكثر مما يستولى على غيرهم عند ظهور بوادر الحركة الثورية. وعلى هذا، كانت الأمم أقل ميلاً إلى قيام الثورات فيها كلما ازدادت الأموال المنقولة، وكلما ازداد توزيعها على المواطنين فيها.

وفضلاً عن ذلك، فأيًّا كانت الحرفة التى يحترفها الناس، وأيًّا كان نوع الأموال التى فى حيازتهم، فثم سمة واحدة يشتركون فيها جميعاً، فليس منهم أحد يرضى كل الرضى بما فى يديه من الثروة فعلاً، بل كلهم يسعون باستمرار، وبآلاف من الطرق المختلفة، وراء الحصول على المزيد منها، وما عليك إلا أن تتأمل واحداً منهم فى أية مرحلة من مراحل حياته، تجده مشغولاً بخطط جديدة وبمشروعات جديدة ليزيد بها ما لديه من ثراء. وإياك أن تتحدث إليه عن ضرورة رعايته لحقوق الإنسان ومصالحه، فعمله الخاص به يستغرق كل أفكاره مؤقتا ويجعله يرجو أن يؤجل مهام السياسة المثيرة إلى وقت آخر. وهذا لا يمنع الناس فقط من القيام بأية ثورات فحسب، بل يمنعهم كذلك من أن يفكروا فى أن يرغبوا فيها. فالأهواء السياسية العنيفة لا تعنى كثيراً أولئك الذين كرسوا كل همهم للحصول على ما يوفر لهم الرفاهية والسعادة الشخصية، فالحماسة التى يبدونها فى صغار الأمور تهدىء من شدة تحمسهم للقيام بالمشروعات الخطيرة الجسام.

هذا، وقد يظهر حقاً فى الجماعات الديمقراطية، من وقت لآخر، رجال مغامرون

طموحون تأبى عليهم مامحهم الواسعة التي لاتحد، أن يسلكوا الطريق المعهود الذي يطرقه سائر الناس عادة. فأمثال هؤلاء الناس هم الذين يحبون الثورات ويرحبون بها، ولكنهم يجدون مشقة كبيرة في العمل على إحداثها، اللهم إلا إذا حدثت أمور غير عادية تعاونهم على إطلاقها. فليس ثمة رجل يستطيع أن يناضل وحده ضد روح عصره، وضد روح بلاده ثم يكلل نضاله ضدهما بالنجاح. فمهما ظن به الناس القدرة والكفاية، فسيجد أن حمل معاصريه على أن يشاركوه شعوره وآراءه أمر من الصعوبة بمكان، مادامت هذه المشاعر وتلك الآراء تتنافى مع مشاعرهم ومع رغباتهم.

فمن الخطأ أن نعتقد أنه إذا ما صارت المساواة في الأمور الاجتماعية هي حالة المجتمع المستقرة التي لم يعد يتنازع فيها اثنان؛ والتي أفاضت سماتها على عادات الأمة الأخلاقية، وأن يترك الناس أنفسهم بسهولة في أيدي زعيم متهور، أو لمجدد جرىء يدفع بهم في مغامرات محفوفة بالأخطار. وليس معنى هذا أنهم سيقاومونه مقاومة صريحة سافرة، وبخطط أحكموا وضعها، أو بنظام بيتوه بليل من قبل. فهم لايجاهدون ضده بقوة ونشاط، بل قد يصفقون له أحياناً ويكيلون له الثناء، ولكنهم مع ذلك لايتبعونه، بل يردون على عنفه في تحمسه لمقاصده بأن يعارضوه سراً بما يبدونه له من جمود وسلبية، ويقابلون نزعاته الثورية بالاستمساك بمصالحهم التليدة المحافظة، ويقاومون أهواءه المغامرة بأذواقهم البسيطة، وتحليقات عبقريته بذوقهم السليم، ويواجهون شعره بنثرهم. نعم إنه قد يوفق بعد جهد جهيد، فينجح في إثارتهم لحظة قصيرة، ولكنهم سرعان ما يفلتون من قبضته ويعودون إلى ما كانوا عليه. إنه ليبذل قصارى جهده في أن يستثير ذلك الجمهور غير المكترث المشتت الأفكار؛ وأخيراً يجد أنه قد أضحى عاجزاً لاحول له ولا قوة؛ لا لأنه هزم واندحر، بل لأنه أصبح في الميدان وحيداً يناضل بمفرده.

لست أؤكد هنا أن الناس الذين يعيشون في الجماعات الديمقراطية يكونون بطبيعة أحوالهم جامدين لايتطورون، بل أرى، على العكس، أن ثمة حركة دائمة في صميم هذه الجماعات، وأن الراحة لاتعرف إليهم سبيلاً، ولكني أعتقد أن الناس فيها قد ينشطون ويتحركون في نطاق حدود معينة، يكادون لايتجاوزونها أبداً، فهم دائبون باستمرار على تغيير الأمور الثانوية وتبديلها ثم إعادتها إلى ما كانت عليه؛ أما الأمور الأساسية فيحرصون كل الحرص على ألا يمسوها بحال من الأحوال. فهم يحبون التغيير إلا أنهم يخشون الانقلابات والثورات.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين يعملون باستمرار على تعديل بعض قوانينهم أو إلغائها، فهم بعيدون كل البعد عن إظهار أية ميول ثورية. وليس من العسير علينا أن ندرك من السرعة التي بها يكبحون أنفسهم ويهدئونها، عندما يأخذ اضطراب الجمهور أن يهدد بالشر ويصبح مصدر فزع، وفي اللحظة التي تبدو فيها شهوات الناس قد بلغت أقصاها

من الثوران - أن ندرك أنهم يخشون الثورة من حيث هي أفدح كارثة يمكن أن تصيبهم، وأن كل واحد منهم قد عقد العزم بينه وبين نفسه، على أن يضحى بالكثير فى سبيل تجنب وقوع مثل هذه الكارثة. وليس فى العالم كله بلد يتجلى فيه حب الناس للملكية بأنشط وبأكثر قلقاً مما يتجلى فى الولايات المتحدة؛ ولا يوجد كذلك بلد تبدى فيه الغالبية ميلاً إلى المبادىء التى تهدد بتغيير قوانين الملكية (على أية صورة كان ذلك التغيير) أقل مما تبديه الغالبية فى الولايات المتحدة.

كثيراً ما أشرت إلى أنه لما كانت النظريات ذات الطبيعة الثورية لا تتحقق إلا بإحداث تغيير كامل فى أحوال الملكية وفى أحوال الأشخاص أنفسهم، وهو تغيير قد يكون فجائياً فى بعض الأحيان - فإن هذه النظريات غير مرغوب فيها فى الولايات المتحدة، حيث الناس ينفرون منها بقدر ما تنفر الدول الملكية فى أوربا، فإن آمن بها نفر من الناس فالجمهرة الكبرى من الشعب تأباها وترفضها بنوع من الفزع يكاد يكون فطرياً فيهم، ولست أخشى أن أقول إن الشطر الأكبر من المبادىء التى يسمونها فى فرنسا؛ ديمقراطية عادة، تأباها ديمقراطية الولايات المتحدة وتحرم دخولها بلادها. وليس ذلك بغريب، فآراء الناس وميولهم فى أمريكا ديمقراطية، أما فى أوربا فلازالت عندنا أهواء ثورية وآراء ثورية.

فلو حدث أن قامت ثورات عنيفة فى أمريكا، لكان ذلك من جراء وجود الزنوج فى أراضى الولايات المتحدة؛ أى أن المساواة فى الأحوال الاجتماعية ليست هى التى ستؤدى إلى تلك الثورات، بل على العكس من ذلك، فإن التفاوت - عدم المساواة - هو الذى سيؤدى إليها.

فعندما يتساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية، يميل كل امرىء إلى قصر نفسه على الاهتمام بشئونه الخاصة وحدها، وينسى مصالح الشعب العامة، فإن لم يعن المشترعون فى الأمم الديمقراطية بالعمل على تعديل هذه النزعة الخبيثة وراء أهوائهم السياسية وبذلك يمنعون قيام الثورات - فقد ينتهى الأمر بهؤلاء المشترعين إلى إيجاد هذا الشر نفسه الذى أرادوا أن يتفادوه. وقد يأتى وقت تثور فيه النزعات العارمة التى تضطرم فى نفوس أقلية من المواطنين، تؤيدهم أثرة الغالبية العمياء، أو ضيق أفقها العقلى، وبذلك يعرضون الجماعة كلها لمعاناة تقلبات وتصرفات غريبة. والحق أنه لم يعد فى المجتمعات الديمقراطية أقليات صغار ترغب فى قيام الثورات، ولكن هذه الأقليات قد تنجح أحياناً فى إشعال نيرانها.

ليس معنى هذا أنى أقول إن الأمم الديمقراطية بمنجى من الثورات، بل أقول إن أحوال المجتمع فى تلك الأمم لا تؤدى إليها، ولكنها تعمل على تحاشيها، فإن تركت الأمم الديمقراطية وشأنها تعذر عليها أن تقامر وتبقى بنفسها فى غمار مخاطرات كبيرة؛ وهى لا تمضى إلى الثورة أبداً وهى واعية متفطنة. نعم إنها قد تعانى الثورات أحياناً ولكنها ثورات ليست

من صنع يدها فى شيء، وأزيد على ذلك أنه إذا ما تيسر للأمة الديمقراطية الحصول على الكفاية من العلم والخبرة فلن تسمح للثورات أن تقوم فيها .

هذا، ولم يفتنى أن المؤسسات نفسها تستطيع أن تعمل الكثير فى هذه الناحية، ففى مقدورها أن تساند النزعات التى تنشأ عن حالة المجتمع، أو أن تكبحها، ومن ثم أعود وأكرر أنى لا أعتقد أن الشعب، يكون بمأمن من الثورات لمجرد أن أحوال الناس العامة الاجتماعية متساوية، ولكنى أرى أياً كانت المؤسسات التى فى مثل هذا الشعب، أن حدوث الثورات الكبرى سيكون دائماً أقل عدداً مما يتصوره الناس عادة. ومن السهولة بمكان أن أفترض نظاماً سياسياً إذا ما اتحد بمبدأ المساواة، جعل المجتمع ، فى هذا الجزء من العالم الغربى الذى نعيش فيه، أثبت مما كان عليه فى أى وقت من الأوقات .

إن ما ذكرته تواً بشأن الأحداث الواقعة، ليصدق إلى حد ما على الآراء والأفكار، فثم شيئان فى الولايات المتحدة يثيران الدهشة؛ كثرة التغيير الذى يعتور معظم أعمال الإنسان، وثبات بعض المبادىء المعينة ثباتاً عجباً. فالناس يتحركون فى غير انقطاع، على حين يبدو العقل البشرى جامدًا لا يتحرك، فإن حدث أن انتشر فى البلاد رأى معين حتى تأصلت جذوره ورسخت فى تربتها، خيل إلينا أنه لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تقتلعه منها .

ففى الولايات المتحدة نجد المبادىء العامة فى الدين والفلسفة والأخلاق، بل وفى السياسة، لا تتغير، أو أنها لا تتعدل على الأقل إلا بعد مساع عدة تبذل فى الخفاء وكثيراً ما تكون غير محسوسة، وحتى أخشن ضروب التعصب نفسها لا تنمحى إلا ببطء شديد يكاد لا يصدقه أحد وسط تلك الاحتكاكات المستمرة بين الأشياء والناس مئات المرات .

بلغنى أن ثمة من يقولون بأنه من طبيعة الديمقراطيات وعاداتها، أنها دائماً بصدد تغيير آرائها ومشاعرها؛ وهو قول يصدق على الأمم الديمقراطية الصغيرة مثل ديمقراطيات العالم القديم، حيث تستطيع الجماعة أن تجتمع كلها فى ميدان عام، وعندئذ يصح أن تتأثر بالخطيب وأن تنفعل به بحسب مشيئته. ولكنى لم أر شيئاً من هذا القبيل فى الشعب الديمقراطى العظيم الذى يقطن العدوة الأخرى من المحيط الأطلسى. لقد استثارت دهشتى فى الولايات المتحدة صعوبة زحزحة الغالبية عن رأى اعتنقته، وإبعادها عن الوفاء لزعيم اختارته. فلا الخطابة ولا الكتابة بمجدية معهم شيئاً فى هذه الناحية، فلا يفيد فيها غير الخبرة؛ وهذه الخبرة نفسها يجب أن تتكرر فى كثير من الأحيان .

قد يستثير فينا هذا الأمر الدهشة لأول وهلة ولكنا إن أنعمنا فيه النظر لم يلبث السبب أن يتجلى لنا واضحاً. فليس من السهولة بمكان كما خيل لكثير من الناس، أن نستأصل ما يتعصب له شعب ديمقراطى، ولا أن نغير من معتقداته، أو نحل مبادىء جديدة فى الدين أو السياسة أو الأخلاق محل أخرى قديمة سبق أن تقررت فى نفسه ورسخت من قبل. وجملة

القول، ليس من الهين استحداث تغييرات عظيمة متكررة فى عقول الناس فى البلاد الديمقراطية، لا لأن العقل البشرى فيها قد استقر أمره فجمد، بل هو، على العكس من ذلك، فى استثارة مستمرة، لأنه أصبح مشغولاً بتغيير نتائج معلومة تغييراً لا يقف عند حد، وبأن يستكشف نتائج أخرى غيرها، بدلاً من أن يسعى وراء التوصل إلى مبادىء جديدة. فهو يظل يدور فى حركة سريعة حول نفسه، بدلاً من أن يندفع قدماً بجهود مباشرة وسريعة، فهو يوسع مجاله بعد أن يتحرك حركات صغيرة سريعة باستمرار ولكنه لا يغير موضعه فجأة.

فإذا ما تساوى الناس فى الحقوق، وفى التعليم، والثروة، أو إذا ما تساووا فى أحوالهم الاجتماعية، كانت لهم احتياجات وعادات وأذواق واحدة لا تختلف فى كثير، فإذا كانوا ينظرون إلى الأمور من زاوية واحدة اتجهت عقولهم بطبيعة الحال إلى استنباط نتائج مشابهة، ومع أن كل واحد منهم قد ينحرف عن معاصريه بعض الانحراف، ويتخذ لنفسه آراء خاصة فلا بد أنهم سيتفقون قسراً، وعلى غير تفطن منهم، على طائفة معينة من الآراء المشتركة بينهم. فكلما أنعمت نظرى فى تأثير المساواة فى العقل ازددت إيماناً بأن الفوضى العقلية الضاربة أطنابها بين ظهرانينا ليست، كما خيل إلى كثيرين، بالحالة الطبيعية فى الأمم الديمقراطية، والأولى بنا أن نعدها أمراً عارضاً اقتضاه شباب تلك الأمم، وأنها لا تظهر إلا فى مرحلة الانتقال هذه عندما يكون الناس قد قطعوا الصلات التى كانت تربطهم بعضهم ببعض، ويظلون مع ذلك يختلفون اختلافاً كبيراً بسبب الأصل والثقافة والأخلاق، فبعد أن يكونوا قد احتفظوا بآراء ونزعات وأذواق شتى، منوعة كل التنوع، واستمسكوا بها، لم يعد هناك ما يمنعهم من أن يعترفوا بها ويبدوها صراحة وعلنا. فآراء الناس الرئيسية تزداد تشابهاً بازدياد تشابه أحوالهم الاجتماعية: هذه هى فى رأيى، القاعدة العامة الخالدة، أما ما عداها فعرضى زائل.

يندر أن يحدث لأى شخص فى جماعة ديمقراطية، أن يكون لنفسه فجأة نظاماً من الآراء يختلف كل الاختلاف عن النظام الذى يسير عليه أهل عصره، وحتى إن فرضنا وجود مثل هذا المبتكر المجدد فإنى أخشى عليه من أن يصادف فى طريقه عقبات شداداً فى أن يجعل الناس يصغون إليه ويستمعون كل ما يقول. وأصعب من ذلك أن عليه أن يقنعهم بصحة آرائه، فعندما تتعادل أحوال الناس الاجتماعية لم يك سهلاً على أحد منهم أن يقتنع بما يقوله غيره. ولما كانوا يعيشون جميعاً متصلين بعضهم ببعض، وقد تعلموا معاً أشياء واحدة وصاروا يحيون حياة واحدة، فقد صاروا لا يميلون بطبيعة الحال إلى أن يتخذوا واحداً منهم هادياً لهم يتبعونه ويطيعونه الطاعة العمياء، فمن المتعذر على الناس فى مثل هذه الأحوال أن يثقوا برأى واحد منهم مساو لهم.

وليست الثقة بالمواهب السامية التى لبعض أفراد معينين نابهين، هى التى تضعف

فى الأمم الديمقراطية فحسب كما أوضحت فى موضع آخر فى هذا الكتاب، بل إن فكرة التفوق الذهنى العامة التى قد يتميز بها واحد منهم على سائر الناس لا تلبث أن تنطمس. وكلما ازداد الناس تعادلاً وتماثلاً، تسرب إلى آرائهم شيئاً فشيئا الاعتقاد بالمساواة فى العقول والذكاء، وصار من العسير على أى مجدد أو مبتكر، أيا كان، أن ينال سلطاناً عظيماً على عقول الشعب. ففى مثل هذه الشعوب تصبح الثورات العقلية المباغتة نادرة. فإن ألقينا نظرة على تاريخ العالم لاتضح لنا أن التغيرات الكبيرة السريعة التى حدثت فى عقول البشر إنما ترجع إلى ما لاسم معين من قوة التأثير، أكثر مما ترجع إلى قوة التفكير والاستدلال.

ويجب أن نلاحظ كذلك، أن الذين يعيشون فى مجتمعات ديمقراطية لا يرتبط بعضهم ببعض بأية رابطة قوية، ومن ثم وجب أن يقنع كل منهم على حدة؛ أما فى المجتمعات الأرستقراطية فحسبنا أن نؤثر فى عقول عدد صغير من الناس حتى يسارع الآخرون إلى اتباعهم. فلو أن لوثر عاش فى عصر المساواة، ولم يكن بين الذى استمعوا إلى مقالته أمراء ورجال من ذوى النفوذ والسلطان، لكان من المحتمل أن يجد أن تغيير وجه أوربا أصعب مما وجد.

وليس ذلك لأن الناس فى الدول الديمقراطية موقنون كل الإيقان بصحة آرائهم، أو لا يتزحزحون عن معتقداتهم، فكثيراً ما تساورهم الشكوك فيها، وهى شكوك يرون أن أحداً لا يستطيع أن يزيلها عنهم ويريحهم منها، هذا، وقد يحدث فى هذه الأوقات أن يبدل العقل البشرى موقفه راضياً، ولكن عندما يجد شيئاً يهديه، أو يدفعه قدماً باستمرار، فإنه يظل يتأرجح حيث هو من غير أن يتحرك ويتقدم خطوة إلى الأمام.

وحتى إذا تم لامرىء أن يكتسب ثقة الشعب الديمقراطى، فما زال أمامه أن يجتذب إليه انتباههم، وهو أمر شاق. فمن الصعوبة بمكان أن تسترعى آذان قوم يعيشون فى بلاد ديمقراطية إلا إذا كنت تتحدث إليهم عن أنفسهم هم، فهم غافلون عما يقال عن غيرهم لأنهم منهمكون دائماً فيما هم بصدده من أشغال. وفى الحق أنك لا تجد فى الأمم الديمقراطية من الكسالى سوى قلة ضئيلة، فالناس هنا يعيشون وسط حركة صاخبة لا تنقطع؛ فلا غرو إن هم انهمكوا كل الانهماك فى أعمالهم حتى لم يعد لديهم من وقت للتفكير والتأمل سوى النزر اليسير. ويهمنى أن أشير هنا بوجه خاص إلى أنهم ليسوا مشغولين فحسب، بل إنهم يقدمون على ما يشتغلون به بكل حماسة وإخلاص، فهم دائماً فى عمل، وكل عمل يقومون به يستغرق كل قواهم وكل عقلهم؛ فما يبدون فيه من غيرة لا يدع لهم مجالاً للتحمس للأمور العقلية. وفى رأيى أن استثارة حماسة شعب ديمقراطى لأية نظرية لا تتصل اتصالاً محسوساً ومباشراً بشئون حياتهم اليومية، لأمر من أشق الأمور. وهذا ما يجعلهم يستمسكون بآرائهم القديمة ولا ينزلون عنها بسهولة، فالحماسة وحدها

هى التى تدفع العقل البشرى إلى أن يحيد عن المسالك المطروقة، والحماسة هى التى تستحدث الانقلابات الكبرى فى الأمور العقلية كما تستحدث الثورات السياسية الجارفة .

وهكذا لا يكون لدى الأمم الديمقراطية الوقت ، ولا الميل للبحث عن آراء جديدة ، وإن ساورتهم الشكوك بشأن ما لديهم من آراء فإنهم يظلون يستمسكون بآرائهم مادام تغييرها يقتضيهم وقتاً طويلاً وبحوثاً مستفيضة ، ولذا تراهم يعتصمون بها لا على أنها آراء يقينية مقطوع بصحتها ، بل على أنها آراء مقررة متفق عليها .

ومع ذلك فثم أسباب أقوى وأوجه تمنع أى تغيير فى مبادىء الشعب الديمقراطى من أن يتم فى سهولة ويسر . هذا ، وقد سبق أن لفتنا النظر إلى هذه الحقيقة .

فإن كان نفوذ الفرد ضعيفاً لا يكاد يحس به أحد فى أمثال هذه الشعوب الديمقراطية : فالقوة التى يمارسها المجموع على كل فرد عظيمة بالغة التأثير . هذا ، وقد سبق أن أوضحت الأسباب الداعية إلى ذلك ، فحسبى أن أقول إنه من الخطأ أن نتصور أن هذا الأمر يتوقف على شكل الحكومة وحده ، وأن الأغلبية ستفقد سلطانها على العقل إن هى فقدت سلطتها السياسية .

وكثيراً ما يكون للأفراد فى البلاد الأرستقراطية عظمة وقوة كبيرتان فى أنفسهم ، فإن وجدوا أنهم فى خلاف مع الأغلبية العظمى من بنى وطنهم انسحبوا عنهم واقتصروا على دائرتهم الخاصة بهم ، حيث يظلون فيها يساندون بعضهم بعضاً ويعزون بعضهم بعضا . وليست الحال كذلك فى البلاد الديمقراطية ، ففيها يبدو أن رضى الشعب أمر لا غنى عنه ، شأنه فى ذلك شأن الهواء الذى تستنشقه ، فأن نظل نحيا فى خلاف مع الشعب معناه ألا نحيا مطلقاً . فليس الجمهور بحاجة إلى القانون يستعين به على إكراه أولئك الذين يخالفونه ، على أن يفكروا مثل تفكيره ، بل حسبه أن يستهجنهم ؛ وعندئذ يلاحقهم الشعور بالوحدة والانعزال حتى يدفعهم إلى اليأس .

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية ضغط الرأى العام بقوة عظيمة على عقل كل فرد من الأفراد ، فيحيط به ، ويوجهه ويستبد به . وينشأ هذا كله من نفس بنية المجتمع وتكوينه ذاته ، أكثر مما ينشأ من قوانينه السياسية . وكلما ازداد الناس تماثلاً شعر كل فرد منهم بأنه ضعيف كل الضعف بإزاء المجموع ؛ وإذ لا يرى له وسيلة ما يستطيع بها أن يرتفع ارتفاعاً عظيماً عن مستوى الناس ، ويتميز بها عليهم ، فقد الثقة بنفسه حالما يهاجمونه . وهو لا يثق بقوته فحسب ، بل إنه ليتشكك حتى فيما له من حقوق ، ويكاد يعترف بأنه على خطأ عندما تؤكد الجمهرة الكبرى من بنى وطنه أنه كذلك . فلا حاجة إذن لهذه الأغلبية إلى إجباره ، بل حسبها أن تقنعه فيقتنع . فعلى أى شكل تنظم سلطات الجماعة الديمقراطية ، ويوازن بعضها ببعض ، فإنه سيظل أمراً شاقاً دائماً كل المشقة أن نعتقد بصحة شىء أجمعت الكثرة الكاثرة من الشعب على رفضه ، أو أن نأخذ بما سبق أن استنكرته ونددت به .

ويعاون هذا الظرف كل المعاونة على استقرار المعتقدات والآراء . فإذا ما حدث أن رسخ رأى ما فى شعب ديمقراطى ، واستقر فى أذهان الأغلبية منه ، ظل باقياً فيهم بقوته الذاتية ، فلا يكلفهم الاستمساك به والمحافظة عليه أى جهد أو مشقة ، لأنه لم يعترض عليه أحد . أما أولئك الذين رفضوه بادىء ذى بدء بحجة أنه رأى زائف ، فسينتهى بهم الأمر أن يقبلوه على أنه مجرد انطباع عام ، وأما أولئك الذين لايفتأون يتنازعون فيه فى سريرتهم ، فإنهم سيخفون أمر عدم موافقتهم عليه عن الناس ، ويحرصون على ألا يخوضوا معركة خطيرة لا جدوى منها ولا طائل تحتها .

حقاً إن غالبية الشعب الديمقراطى إذا ما غيرت آراءها ، قد تقوم فجأة وبشكل تحكمى ، وتحدث ثورات غريبة فى عقول الناس ، ولكن آراء هؤلاء لا تتغير إلا بكل مشقة ، كما يصعب كذلك على أحد أن يبين أنها تغيرت .

وقد يحدث أن يعمل الزمن ، وتعمل الأحداث ، أو أن يعمل العقل وحده ومن تلقاء نفسه ، على زعزعة رأى معين ، أو على نقضه تدريجياً من أساسه ، من غير أن تبدو أية أمارة بارزة تدل على ما حدث من التغير . فمثل هذا الرأى لم يهاجم بصورة سافرة ولم يتألب الناس ويتفقوا على شن حرب عليه ، وإنما يظل أتباعه يتراجعون عنه باستمرار واحداً بعد واحد ، وفى غير ضجة ظاهرة ، فلا يكاد يمر يوم دون أن يتركه نفر من أتباعه ، حتى لا يتبقى وفياً له سوى أقلية ضئيلة . ومع ذلك كله يظل قائماً على هذه الحالة ، وإذا كان أعداؤه يلتزمون الصمت ، ولا يتبادلون أفكارهم بشأنه إلا خلسة ، فسيظلون هم أنفسهم زمناً طويلاً من غير أن يدركوا أن ثورة كبرى قد حدثت فعلاً ، وفى هذه الحالة من الشك وعدم التأكد ، لا يتخذون أى إجراء ، بل يستمر كل واحد منهم يلاحظ الآخر وهو ملتزم الصمت . فلم تعد الأغلبية تؤمن بما كانت تؤمن به من قبل ، ولكنها تظل تتظاهر بالاعتقاد ؛ فشبح الرأى العام هذا يظل قوياً حتى إنه ليكفى لإخماد أصوات القائلين بالتجديد ، ويكرههم على الاستمساك بأهداب الصمت ، ويستبقيهم بعيدين عنه .

لا يخفى أنا نعيش فى عصر شهد أسرع التغيرات التى حدثت فى آراء البشر الرئيسية واستقرت فى نفوسهم ، ومع ذلك فقد يحدث أن تستقر آراء البشر الرئيسية بعد قليل ، وتكون أكثر استقراراً عما كانت عليه من عدة قرون من تاريخنا ، ولكن هذا الوقت لم يحن بعد ، ولعله قريب . فكلما أمعنت فى الفحص عن احتياجات الأمم الديمقراطية ونزعاتها الطبيعية اقتنعت بأن المساواة الاجتماعية إذا ما رسخت فى العالم واستقرت فيه بشكل عام دائم ، أصبح قيام الثورات الكبرى ، عقلية كانت أو سياسية ، أقل وأصعب مما يتوهمون . ذلك لأن الناس فى البلاد الديمقراطية يبدون دائماً مستثارين ، غير واثقين من شىء ، متلهفين ومتقلبين فى إرادتهم وفى مراكزهم ، حتى ليخيل إلينا أنهم يسارعون إلى إلغاء قوانينهم فجأة ، وإلى اعتناق آراء جديدة ، وآداب جديدة فى السلوك ، ولكن إن كان مبدأ

المساواة يجعلهم ميالين إلى التغيير، فإنه يوحى إليهم كذلك بمصالح معينة وبأذواق معينة، لايتسنى إرضاؤها إلا إذا استقر الأمر واستقرت الأحوال فى البلاد. فالمساواة تدفعهم قدماً، ولكنها كذلك تكبحهم، فهى تحفزهم، ولكنها تقيدهم بالأرض، وتحرك رغباتهم وتلهبها، إلا أنها تحد من قواهم.

على أن هذا الذى لايدرك مع ذلك لأول وهلة، هو أن الأهواء التى تؤدى إلى فصل المواطنين بعضهم عن بعض فى الديمقراطية واضحة جلية، أما القوة الخفية التى تكبحهم، وتجمع شملهم فلا يمكن أن تدرك فى طرفة عين.

فهل لى أن أجرؤ وأقول، وهذه الأنقاض والخرائب تحيط بى من كل جانب، إن الثورات ليست بأخوف ما أخافه على الأجيال المقبلة؟ فإن ظل الناس يقصرون أنفسهم باستمرار على دائرة مصالحهم العائلية الضيقة، وظلوا يعيشون فى قلق، وتهيج باستمرار، يخشى أن ينتهى بهم الأمر فيتعذر أن تصل إليهم تلك الوجدانات العامة العنيفة، التى تستثير الشعوب، لكنها مع ذلك ترقيها وتعبئها. وعندما تصبح أحوال الملكية متقلبة متذبذبة، ومحبة اقتنائها قلقة متوهجة فى النفوس؛ لايسعنى إلا أن أخشى على الناس أن يصبحوا فى حالة يرون فيها كل نظرية جديدة خطراً عليهم، وكل تجديد عملاً شاقاً مجهداً، وكل تحسين اجتماعى خطوة نحو الثورة، وعندئذ يأبون أن يتقدموا مخافة أن يتحركوا إلى أبعد مما ينبغى أن يتحركوا. إننى لأخاف عليهم، و أعترف بأنى أخاف عليهم فعلاً - من أن ينتهى بهم الأمر أن يستسلموا استسلاماً مطلقاً إلى ميل خسيس - إلى الملذات العاجلة، ويغفلوا المصالح الآجلة - ومصالح الأجيال المقبلة - ويؤثروا أن يسيروا مع التيار الحالى السهل، على أن يعمدوا إلى جهود قوية عاجلة يبذلونها فى سبيل الوصول إلى غرض أسمى، إذا ما اقتضت الحال.

ومن الناس من يرون أن ملامح المجتمعات الحديثة وشكلها، ستظل فى تغير دائم، أما أنا فأخشى أن ينتهى بها الأمر، أن تبقى ثابتة لاتتطور، وتجمد على المؤسسات نفسها، وعلى ضروب الانحياز التى تتعصب لها، والعادات والآداب التى جرت عليها، حتى إن البشرية لتتوقف عن التقدم وتظل جامدة حيث هى، ويظل العقل يتأرجح دائماً بين أمام وخلف دون أن تنشأ عن تحركه هذا أى أفكار جدد، وسيضيع الإنسان قوته سدى فى توافه مبعثرة غير مجدية، فعلى الرغم من أن الإنسانية فى حركة متصلة لاتنقطع، فإنها ستظل راكدة لاتتقدم.

الفصل الثانى والعشرون

الأمم الديمقراطية راغبة فى السلام على حين ترغب جيوشها فى الحرب

المخاوف والمصالح والأهواء نفسها التى تمنع الأمم الديمقراطية من القيام بالثورات، تمنعها كذلك من الإقدام على شن الحروب. فروح التطلع إلى المجد الحربى وروح الثورة تضعفان كلتاهما فى وقت واحد ولأسباب واحدة. هذا، وتزايد عدد الملاك -وهم أنصار السلام عادة- وازدياد الثروات الشخصية، التى سرعان ما تلتهمها الحروب، والتلطف فى آداب السلوك، ورقة القلب، وتلك الميول إلى الشفقة التى يستدعيها تساوى الناس فى أحوالهم الاجتماعية، والتروى فى التفهم الذى يجعل الناس لا يتأثرون نسبياً بالانفعالات العنيفة والخيالية التى تستثيرها الحروب فى نفوس الجند- كل هذه الأسباب تتضافر على إخماد الروح الحربية. وفى رأيى؛ إننا نستطيع أن نضع قاعدة عامة ودائمة، نسلم بها جميعاً وهى أنه كلما تزايد تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية فى البلاد المتحضرة، صارت النزعات الحربية فيهم أكثر ندرة وأقل حدة.

ومع ذلك فالحرب أمر تتعرض له جميع الأمم الديمقراطية منها وغير الديمقراطية. ومهما كانت ميولها تتجه إلى السلام، فعليها أن تعد نفسها لرد أى اعتداء يقع عليها، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون عندها جيش قائم. فالحظ الذى أتاح لسكان الولايات المتحدة منافع كثيرة خاصة بهم، ألقى بهم وسط مفاوز وقفار لا جيران لهم فيها (إذا جاز لنا هذا التعبير) فبحسبهم بضعة آلاف من الجند لسد كل احتياجاتهم الدفاعية. ولكن هذا شىء من طبيعة أمريكا، وليس من طبيعة الديمقراطية.

فتساوى الأحوال الاجتماعية، وما يترتب عليه من آداب أخلاقية ومن مؤسسات، لا يعفى الشعب الديمقراطى من وجوب احتفاظه بجيش قائم، ولما كان لجيوش الأمم الديمقراطية نفوذ قوى يؤثر دائماً فى مصائرها. فمن الأهمية لنا بمكان أن نتعرف تلك النزعات الطبيعية التى تحرك الناس الذين تتكون منهم هذه الجيوش.

لا يخفى أن جيوش الأمم الأرستقراطية، تلك التى يعد فيها الأصل والنسب أساس

الرتب الوحيد، يوجد فيها التفاوت الذى نجده فى الأمة، فالضابط فيها نبيل، أما الجندى فعبد من عبيد الأرض. وعلى حين أن المطلوب من الأول أن يأمر وينهى، فالمطلوب من الثانى أن يذعن ويطيع. فمطامح الجندى فى الجيوش الأرستقراطية محصورة إذن فى نطاق ضيق، وليست مطامح الضابط نفسه مما لا حد له ولا نهاية. وليست الهيئة الأرستقراطية جزءاً من سلم الرتب والمقامات المعترف به فى الأمة فحسب، بل إن لها نفسها سلمها الخاص بها، فأعضاء هذه الهيئة (الأرستقراطية) موضوعون فى مراكز مرتبة ترتيباً تصاعدياً، درجات بعضها فوق بعض، وعلى نحو ثابت لا يختلف. فهذا رجل ولد ليقود فرقة وذلك ليقود سرية فحسب، وإذا ما وصل الواحد منهم إلى أقصى ما يأمله، توقف من تلقاء نفسه وقنع بما أصاب من خير.

وفضلاً عن ذلك فثمة سبب قوى يخفف من مطامح الضباط فى الترقى فى الجيوش الأرستقراطية، ذلك أن الضابط فضلاً عما يتمتع به من الرتبة العسكرية، فإنه يحتل فى هذه البلاد مكانة مرموقة فى المجتمع، وفى نظره ليست الأولى سوى أمر ثانوى لاحق بالأخيرة. فالنبيل الذى يحترف الجندية إنما يفعل ذلك عن شعور بواجبه الذى يفرضه عليه أصله ونسبه أكثر مما يفعله بدافع الطموح؛ فهو لم يلتحق بها إلا حباً فى أن يجد عملاً شريفاً يقضى فيه سنى شبابه، التى لولا ذلك لقضاها فى الفراغ والكسل، وكى يستطيع أيضاً أن يعود إلى أهله وأقرانه بطائفة من الذكريات عن الحياة فى الجيش. فليس غرضه الرئيسى من اختياره مهنة الجندى أن يحصل على أملاك أو جاه أو سلطة إذن، فهو حائز لكل هذه الميزات بطبيعة أحواله، ويستطيع أن يستمتع بها من غير أن يضطر إلى مغادرة أوطانه.

أما فى الجيوش الديمقراطية فكل جندى يمكن أن يصبح ضابطاً فى يوم ما، مما يجعل الرغبة فى الترقى عامة، ويجعل حدود المطامع الحربية تمتد إلى مدى بعيد يكاد لا يحد. فالضابط، من ناحيته، لا يرى بالطبع شيئاً ما يضطره إلى التوقف عند رغبة دون أخرى؛ فلكل رتبة أهميتها العظمى عنده، لأن مكانته فى المجتمع تكاد أن تكون متوقفة دائماً على رتبته فى الجيش. وكثيراً ما يحدث فى هذه الأمم الديمقراطية ألا يكون لدى الضابط أى أملاك خاصة، وبذلك يكون جل اعتماده على مرتبه وحده؛ فهو لا اعتبار له فى المجتمع إلا بسبب رتبته العسكرية، ومن ثم كان حظه يتغير بتغيير رتبته، ويصبح كأنه رجل آخر خلق خلقاً جديداً. فما لم يكن فى نظر الضابط فى الجيش الأرستقراطى سوى أمر ثانوى بالنسبة لمركزه؛ يصبح فى الجيوش الديمقراطية الأمر الرئيسى للضابط، بل يصبح كل شيء فى حياته الاجتماعية، فى كيانه نفسه.

لقد كان الضباط الأرستقراطيون أيام الملكية الفرنسية القديمة يدعون دائماً بألقابهم ورتبهم التى ورثوها عن أجدادهم، أما فى أيامنا فقد صاروا يدعون برتبهم الحربية فحسب، فهذا التغيير الصغير فى أسلوب التعبير، يكفى للتدليل على أن ثورة ضخمة حدثت فى بنية المجتمع وفى نظام الجيش.

أما فى الجيوش الديمقراطية فالرغبة فى الترقى تكاد تكون عامة، وإنها لرغبة متقدة، ملحة، دائمة، تغذيها سائر الرغبات الأخرى وتقويها، فهى رغبة لا تخمد إلا بخمود الحياة نفسها. فمن السهل علينا أن نرى أن الجيوش التى يجب أن يكون الترقى فيها أبطأ ما يكون فى أيام السلام، هى جيوش البلاد الديمقراطية وحدها. ولما كان عدد وظائف كبار الضباط محدوداً بطبيعة الحال، وعدد المتنافسين عليها كبيراً وقانون المساواة الصارم يقتضى أن يعامل الجميع على حد سواء، لم يكن لأحد أن يترقى بسرعة، بل إن الكثيرين لا يستطيعون أن يترقوا ألبتة. وهكذا يتضح لنا أن الرغبة فى الترقى أعظم ما تكون فى الجيوش الديمقراطية، وفرص الترقى أقل مما فى جيوش البلاد الأخرى، فلا غرو إن كان جميع الطموحين الذين فى الجيوش الديمقراطية متحمسين للحروب راغبين فيها كل الرغبة، إذ أنها تحدث أمكنة شاغرة يمكن أن يرقوا إليها، وتسوغ انتهاك حرمة ذلك القانون - قانون الأقدمية الصارم الذى يعد الميزة الطبيعية الوحيدة فى الديمقراطية.

وهكذا وصلنا إلى حقيقة عجيبة: إن الجيوش الديمقراطية أشد تحمساً للحروب من أى جيوش أخرى فى العالم كله، على حين أن الشعوب الديمقراطية أشد أمم الأرض جميعاً حباً للسلام، ومما يجعل هذين الأمرين المتضاربين أعجب وأغرب أنهما يحدثان فى وقت واحد ومن جراء مبدأ واحد، هو مبدأ المساواة هذا.

ولما كان جميع المواطنين متساوين اجتماعياً، فكلهم يرغب دائماً فى تحسين مركزه، وفى العمل على زيادة رفاهيته، فقد أدركوا جميعاً أن ذلك فى الإمكان، وهذا مما يجعلهم يحبون الاستقرار والسلام، والسلام يعاون على ازدهار التجارة والصناعة، ويتيح لكل امرىء أن يظل يعمل فى مشروعاته الصغيرة التى قام بها، حتى ينجزها. ومن جهة أخرى، فإن هذه المساواة نفسها تجعل العسكريين من المواطنين يحلمون بميادين القتال، لأنها ترفع من قيمة الأمجاد الحربية فى نظر أولئك الذين يتخذون من الجندية مهنة، ولأنها تجعل نيلها فى متناول الجميع. ومهما كان الأمر، فقلق النفس واحد فى كل من الحالتين، والميل إلى الملذات نهم لا يشبع، والطموح فى النجاح قوى فى الجميع، أما وسائل إشباع ذلك فهى وحدها المختلفة.

إن نزعات الأمة والجيش المتضاربة هذه تعرض الجماعات الديمقراطية لأخطار جسام. فإذا ما زالت الروح الحربية عن الأمة، لم تعد مهنة الجندية موضع تكريم، وهبط العسكريون إلى أدنى درجات الموظفين العامين العاديين، وبذلك يقل احترام الناس لهم، ولا يعودون يفهمونهم. وعندئذ يحدث هنا عكس ما يحدث فى العصور الأرستقراطية، فلم يعد الذين يلتحقون بالجيش، من أسمى الطبقات، بل صاروا من أدناها. ولم يعد يتجه إلى المطامع الحربية إلا من لا مطامع أمامهم سواها. وبذلك تنشأ دائرة خبيثة من العلل والمعلولات لا فكاك منها؛ فصفوة أفراد الأمة يتحاشون الالتحاق بالمهن العسكرية، لأنها

لم تعد موضع تشريف وتكريم لهم؛ والمهن العسكرية هذه لم تعد موضع تشريف وتكريم لأن صفوة أبناء الأمة أصبحوا يأبون الالتحاق بها .

فلا عجب إذن إن بدت الجيوش الديمقراطية قلقة فى كثير من الأحوال ، ومتذمرة ، غير راضية بما قسم لها من حظوظ ، على الرغم من أن أحوالها المادية أفضل بكثير من أحوال الجيوش الأخرى عادة ، والنظام فيها أقل صرامة مما فى بلاد أخرى . فالجندى يشعر بأنه فى مركز أدنى . وكبرياؤه الجريحة تقوى فيه الميل إلى الحروب حيث خدماته مطلوبة وضرورية ، أو هى تزيد فيه الرغبة الجامحة إلى الثورة ، حيث يأمل أن ينال بقوة السلاح ذلك النفوذ السياسى والاعتبار الشخصى اللذين حرمهما .

إن تكوُّنَ الجيوش الديمقراطية ليجعل هذا الخطر الذى ذكرته توا مثار خوف كبير ، فمعظم المواطنين فى البلاد الديمقراطية لهم شيء من الممتلكات يضنون به ويحافظون عليه ، على حين أن قواد الجيوش الديمقراطية من الدهماء ، ولا أملاك لهم عادة ، فليس للكثرة منهم ما يخشون عليه من الضياع فى غمرة الاضطرابات والحروب الأهلية . أما الغالبية العظمى فى الأمة (الديمقراطية) فيخشون قيام الثورات بطبيعة الحال ، أكثر مما كانوا يخشونها فى العصور الأرستقراطية ، على حين يخشاها قادة الجيش أقل منهم بكثير .

وزيادة على ذلك ، وكما هى الحال فى البلاد الديمقراطية ، فإن أوسع الناس ثراء ، وخيرهم تعليماً وثقافة ، وأعظمهم كفاية يندر أن يختاروا الالتحاق بالمهن العسكرية (كما سبق أن ذكرنا من قبل) . فالجيش فى جملته يصبح فى النهاية أشبه بأمة صغيرة ، العقل فيها أضيق مما فى الأمة الكبرى ، والعادات أكثر خشونة . وهذه الأمة الصغيرة غير المتحضرة تجد الأسلحة فى يديها ، وتدرك أنها هى وحدها التى تعرف كيف تستخدمها . والحق أن مزاج الشعب السلمى ليزيد الخطر الذى تتعرض له الأمة الديمقراطية من جراء الروح العسكرية المتمردة التى تسود الجيوش . فليس شيء أخطر من جيش وسط أمة غير حربية ميالة إلى السلام ، فغرام الجماعة الديمقراطية الشديد بالهدوء والاستقرار يجعل الدستور تحت رحمة الجيش باستمرار .

فلنا أن نؤكد إذن ، بوجه عام ، أن الأمم الديمقراطية إن كانت تنزع بطبيعة الحال إلى السلام من أجل ميولها ، ومصالحها ، فجيوشها تجرها دوماً إلى الحرب وإلى الثورات .

وقلما تخشى البلاد الأرستقراطية قيام الثورات العسكرية؛ ولكن هذه الثورات هى نفسها التى يجب أن تخشاها دائماً الشعوب الديمقراطية ، وتحسب لها كل حساب؛ فينبغى أن تعد تلك الأخطار من أشد ما يحدق بها فى المستقبل . فما أحرى الساسة إذن أن يوجهوا اهتمامهم باستمرار إلى البحث عن علاج لهذا الشر .

فأول فكرة تخطر ببال الأمة عندما تشعر فى صميم نفسها بالخوف من مطامع جيشها

القلقة، هى أن تجعل لهذه المطامع المعيبة غرضاً تتجه إليه، وذلك بأن تمضى بالجيش إلى ميادين القتال. ولا أقصد بذلك أن أسوىء الحروب: فالحروب توسع دائماً آفاق تفكير الشعب وترفع من روحه المعنوية. وقد تكون (الحروب) فى بعض الأحوال القيد الوحيد الذى يحد من الإفراط فى نمو بعض النزعات التى تنبثق بطبيعة الحال، من مبدأ المساواة من حيث يجب أن تعد الحرب أمراً ضرورياً لعلاج بعض الأمراض المستعصية التى قد تتعرض لها الأمم الديمقراطية.

فللحروب مزايا كبيرة، ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا ونقول إنها تقلل من ذلك الخطر الذى أشرت إليه توا، إنها تؤخره ليس إلا، كى يعود بشكل أشد عنفاً حين تنتهى الحرب، لأن الجيش لا يستطيع أن يصبر على السلام طويلاً بعد أن يكون قد ذاق الحرب واستساغها؛ فليست الحرب علاجاً إذن إلا لشعب دائم التعطش للأمجاد العسكرية.

وإنى لأتكهن بأن جميع الحكام العسكريين الذين قد يظهرون فى الأمم الديمقراطية العظمى ليجدوا أنه أيسر عليهم أن يقودوا جيوشهم يغزون بها ويفتحون الأقطار، من أن يدعوها تعيش فى سلام عقب حروب ظفرت فيها بالنصر. فثم أمران تجد الشعوب الديمقراطية دائماً مصاعب فى القيام بهما: البدء بالحرب، والعمل على إنهائها.

فإن كانت الحروب تعود ببعض المنافع الخاصة على الشعوب الديمقراطية فهى من ناحية أخرى تعرضها لأخطار معينة لا تخشاها الشعوب الأرستقراطية ولا تتعرض لها تلك، وحسبى أن أذكر هنا اثنين منها:

فإن كانت الحرب ترضى شهوة الجيوش، فإنها تربك ذلك الجمهور الكبير من المواطنين الذين يقتضى إرضاء أهوائهم الصغار استقرار السلام والاطمئنان باستمرار، وكثيراً ما تدفعه إلى اليأس، ومن ثم كان هناك شيء من المخاطرة دائماً أن تحدث بصورة أخرى، ذلك الاضطراب نفسه الذى ينبغى لها أن تمنعه.

كل حرب طويلة المدى لابد أن تضر بحرية الشعب الديمقراطى. وليس معنى ذلك أننا يجب أن نخشى من أن يعمد القواد الظافرون إلى الاستيلاء بالقوة على السلطة العليا عقب كل انتصار يحرزونه، كما فعل كل من سولا (Sulla) وقيصر، فالخطر هنا من نوع آخر. والحرب لا تسلم الشعوب الديمقراطية إلى حكومة عسكرية دائماً، ولكنها تؤدى دائماً إلى زيادة سلطات الحكومة المدنية زيادة لا حد لها، بل إنها لتكاد تكون ملزمة بأن تركز إدارة شئون الناس وإدارة كل الأمور فى أيدى الحكومة. فإن هى لم تؤد إلى الاستبداد بعنف فجائى فهى تهيىء الناس لتقبله بصورة ألطف عن طريق عاداتهم. فيجب على الذين يسعون وراء القضاء على حريات أمة ديمقراطية، أن يعلموا أن الحرب أضمن وسيلة وأقرب طريق إلى تحقيق أغراضهم، وتلك أولى بديهيات العلم.

وثم علاج آخر يبدو واضحاً لا حاجة به إلى شرح وإيضاح عندما تصبح مطامح الجنود والضباط مصدر خوف وفزع، وذلك بأن يزيد عدد وظائف الضباط التي يمكن إيجادها عن طريق زيادة الجيش. هذا، وقد يخفف زيادة عدد الجيوش من حدة الشر الحاضر مؤقتاً، ولكنها تلقى بالبلاد فى متاعب أشق فى المستقبل القريب. فزيادة الجيش قد تترك أثراً باقياً فى أمة أرستقراطية لأن الطموح العسكرى فى هذه الأمم مقصور على طبقة واحدة من الرجال، وتقف مطامح كل رجل عند حد معين، وبذلك يتسنى لنا أن نرضى معظم الطامحين إن لم نرضهم كلهم. ولكن ليس ثمة أى مكسب من جراء زيادة الجيش فى الأمة الديمقراطية، لأن عدد الطامحين يزداد دائماً بنسبة ازدياد عدد الجيش تماماً. فأما الذين أرضيت مطامعهم بإيجاد مراكز جديدة لهم فى الجيش فسيعقبهم فى الحال جمهور جديد آخر لا يستطاع إرضاؤه، وحتى أولئك الذين سبق أن أرضوا سرعان ما يأخذون فى الشكوى وفى الإلحاح بطلب ترقيات جديدة، لأن التهيج النفسى ذاته الذى يسود طبقات المدنيين فى المجتمع الديمقراطى سيتجلى فى صفوف الجيش. فليس الذى يبغونه أن يصلوا إلى رتبة معينة فحسب، بل أن يظلوا يترقون باستمرار كذلك. ومع أن رغباتهم قد لا تكون واسعة أكثر مما ينبغى، فإنها تتجدد باستمرار كذلك. فالأمة الديمقراطية التى تزيد عدد جيشها لا تخفف بهذه الوسيلة طموح الرجال العسكريين إلا لفترة قصيرة من الزمن، ثم لا يلبث الطموح أن يصبح مثار خوف أشد لأن عدد الذين يشعرون به قد ازداد زيادة كبيرة.

وفى رأيى أن الروح القلقة المضطربة شر ذاتى كامن فى طبيعة تأليف جيوش البلاد الديمقراطية نفسها، وليس ثمة أمل فى شفائها منها. فجدير بالمشرعين فى البلاد الديمقراطية ألا يخدعوا أنفسهم ويظنوا أنهم يستطيعون أن يضعوا نظاماً عسكرياً يكفى وحده لإجبار رجال المهن العسكرية على التزام السكينة، ويكبح عادة الحرب معهم، إنهم إنما يضيعون جهودهم سدى قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى هذا الغرض.

إنا لن نجد فى الجيش نفسه العلاج الشافى لما به من نقائص وعيوب، بل نجد هذا العلاج فى الأمة ذاتها. فالأمم الديمقراطية تخشى الاستبداد بطبيعة الحال كما تخشى قيام الاضطرابات، ولا تعدو المسألة أن تجعل من هاتين النزعتين وأمثالهما ميولاً ثابتة، واعية، تعمل فى ترو وتعقل. فعندما يتعلم المواطنون بأخرة أن يحسنوا استخدام الحرية استخداماً سلمياً نافعاً، ويدركوا ما يعود عليهم منها من فوائد ومن نعم، وعندما يحبون النظام محبة كلها رجولة، وصاروا يخضعون للنظام طائعين مختارين – فهؤلاء المواطنون أنفسهم إذا ما التحقوا بالمهن الحربية نقلوا إليها على غير وعى منهم – بل وكأنه على كره منهم – تلك الصفات والعادات نفسها. فعندما تتغلغل روح الأمة العامة فى روح الجيش الخاص بها، فإنها تخفف من حدة الآراء والرغبات التى تولدها الحياة العسكرية، أو هى تقمعها وتقضى عليها، بقوة الرأى العام القديرة على عمل كل شىء. فما علينا إلا أن نعلم

المواطنين أن يكونوا مثقفين منظمين ، ثابتين ، وأحراراً ، فعندئذ يصبح الجنود مدربين مطيعين .

فكل قانون يوضع لقمع روح الجيش المتمردة ، يؤدى إلى إضعاف روح الحرية فى الأمة ، ويغشى بالغموض والإبهام فكرة القانون وفكرة الحق – هذا القانون إنما يعمل فى الواقع ضد الغرض الذى رمى إليه ، وبذلك يعاون على قيام الطغيان العسكرى أكثر مما يعمل على إضعافه .

هذا ، وبعد كل شيء وعلى الرغم من كل ما يتخذ من احتياطيات ، فسيظل وجود جيش ضخم فى الأمة الديمقراطية مصدر خطر عظيم دائماً . وأنجح وسيلة للتقليل من هذا الخطر هى تخفيض ذلك الجيش ، ولكن هذا العلاج ليس مما تستطيع كل أمة أن تستخدمه وتطبقه .

الفصل الثالث والعشرون

أى الطبقات أكثر ميلاً إلى الحرب
وإلى الثورة فى الجيوش الديمقراطية

من طبيعة الجيوش فى الأمم الديمقراطية أن تكون ضخمة كبيرة العدد بالنسبة إلى الشعب الذى تنتمى إليه ، كما سأبينه فيما بعد . ولما كان من النادر أن يختار الرجال الذين يعيشون فى عصور ديمقراطية الالتحاق بمهنة الجندية من تلقاء أنفسهم، اضطرت الأمم الديمقراطية هذه أن تلغى نظام التطوع الحر فى تجييش الجيوش ، وتحل محله نظام التجنيد الإجبارى مدفوعة إلى ذلك بمقتضيات أحوالها الاجتماعية ، ومن السهل علينا أن نتكهن بأن جميع الأمم الديمقراطية ستلجأ بأخرة إلى الأخذ بنظام التجنيد الإجبارى هذا .

فعندما تكون الخدمة العسكرية إجبارية، يقع عبؤها على الجماعة كلها بالتساوى من غير تمييز أحد على آخر . وهذه نتيجة أخرى ضرورية من نتائج أحوال هذه الأمم الاجتماعية، ومن آرائها الذاتية فيها . فالحكومة تستطيع أن تفعل ما تشاء ، أو تكاد تكون كذلك ، مادامت تلجأ إلى الجماعة كلها فى وقت واحد ، فعدم المساواة فى توزيع الأعباء ، وليست الأعباء نفسها ، هو الذى يوجد المقاومة عادة . ولكن لما كانت الخدمة العسكرية عامة تشمل جميع المواطنين من غير تفريق ، كانت النتيجة الواضحة أن صار كل مواطن لا يظل فى الجيش العامل سوى بضع سنوات . وهكذا كان من طبيعة الأشياء فى البلاد الديمقراطية أن لا يمر الجندى بالجيش إلا مروراً عابراً ، على حين أن الجندية فى معظم البلاد الأرستقراطية من المهن التى يقبل عليها المواطن من تلقاء نفسه ، ويختارها بنفسه حرفة له ، أو أن تفرض عليه فرضاً ، فيظل فيها طيلة حياته .

ولهذا نتائج ذات شأن ، فلا شك أن فى الجيوش الديمقراطية من يكتسبون ميلاً إلى الحياة العسكرية ، ولكن الأغلبية منهم سيقوا على كره منهم إلى الانضمام إليها سوقاً ، ولذا كانوا ينزعون دائماً إلى العودة إلى بيوتهم وأهليهم - إلى الحياة المدنية ، فلا غرو أن كانوا لا يعدون أنفسهم مشتغلين جدياً بمهنة الجندية هذه ، ويفكرون باستمرار فى الخروج منها . فمثل هؤلاء الناس لا يستشعرون أبداً الاحتياجات التى تتطلبها منهم هذه الحياة ، ولا هم

يشاركون إلا أقل مشاركة فى الميول والأهواء التى تولدها فى نفوس الجند . إنهم يتكيفون بواجباتهم العسكرية حقاً ، ولكن قلوبهم تظل متعلقة بالواجبات والمصالح التى تربطهم بالحياة المدنية . ولذلك فهم لايتشبعون بروح الجيش ، ولعل الأحرى بنا أن نقول إنهم يعملون على بث روح المجتمع الكبير فى الجيش ، ويحافظون على بقائها فيه . فالجندى العادى (النفر) فى الأمم الديمقراطية يظل أشبه بالمواطن المدنى ؛ فعادات الشعب القومية راسخة فيه ، ومتسلطة عليه كل التسلط ، وللرأى العام عليه أعظم سلطان ؛ ومن ثم يتيسر له أن يبث حب الحرية واحترام الحقوق فى الجيوش الديمقراطية عن طريق الجنود (الأنفار) بوجه خاص ، وذلك إن كان قد سبق للشعب أن تشبع بهذه المبادىء من قبل . والأمر على العكس من ذلك فى الأمم الأرستقراطية ، حيث ينتهى الأمر بالجنود ألا يكون بينهم وبين مواطنيهم أية رابطة مشتركة ، حتى إنهم ليعيشون بين ظهرانيهم أشبه بالغرباء ، بل وكثيراً ما يكونون فيهم أشبه بالأعداء .

أما فى الجيوش الأرستقراطية فالضباط هم العنصر المحافظ ، لأنهم وحدهم الذين احتفظوا بروابط وثيقة بينهم وبين المجتمع المدنى ، ولم ينزلوا أبداً عن نيتهم فى أن يعودوا إلى مكانتهم فيه إن عاجلاً وإن آجلاً ، أما فى الجيوش الديمقراطية فالجندى ، لا الضابط ، هو الذى يقف هذا الموقف وللسبب ذاته .

وكثيراً ما يحدث ، على العكس من ذلك ، أن يحصل الضباط فى هذه الجيوش الديمقراطية نفسها ، على أذواق ورغبات متميزة كل التمييز عن أذواق الأمة واحتياجاتها ؛ وهذا أمر يسهل تعليله ، فى الأمم الديمقراطية نرى الرجل الذى ترقّى فصار ضابطاً ، يفصم جميع الروابط التى تربطه بالحياة المدنية ، ويطلقها إلى الأبد ، فليس ثمة مصلحة تدفعه إلى العودة إلى تلك الحياة . فوطنه الحقيقى الآن هو الجيش ؛ لأنه مدين بكل ما يملك إلى المرتبة التى حصل عليها فيه ؛ ومن ثمَّ كان حظه يتبع حظ الجيش ، فيرتفع بارتفاعه ، أو يهبط بهبوطه ، فلا عجب إن هو علّق كل آماله بالجيش وحده . ولما كانت مطالب الضابط تختلف عن مطالب البلاد نفسها فإنه قد يرغب كل الرغبة فى الحرب ، أو يعمل على إحداث ثورة ، حتى فى اللحظة التى تكون فيها الأمة أشد ما تكون رغبة فى الاستقرار والسلام .

ومع ذلك فثمَّ أسباب عدة تخفف من قلق هذه الروح الحربية ، فمع أن الطموح عام وموصول فى الأمم الديمقراطية ، فإنه يندر أن يكون طموحاً سامياً ، كما رأينا من قبل ، فالرجل الذى نشأ فى الطبقة الدنيا من طبقات المجتمع ، وارتفع من تحت السلاح فأصبح ضابطاً ، يكون قد خطا فعلاً خطوة واسعة ، لأنه حصل على مركز فى مجال أسمى من المركز الذى كان يشغله فى الحياة المدنية ، واكتسب حقوقاً تعدها معظم الأمم الديمقراطية دائماً ثابتة لمن حصل عليها لاتزول عنه ؛ فلا مانع عنده الآن من أن يتوقف فترة بعد هذا الجهد المضنى ، ويستمتع بما نال من حظ . فالخوف من المخاطرة بما أحرز من ترقٍّ يخفف من رغبته

فى اقتناء ما ليس فى متناوله ، فبعد أن يكون قد تخطى أكأد عقبة فى سبيل ترقيه ، تراه يستسلم بمزيد من الصبر إلى ما قد يكون فى ترقيه هذا من بطء ، ففتور طموحه يزداد كلما ترق فى مراتب الجيش وأدرك أن عليه أن يتوقع أن يخسر الكثير فى أوقات الخطر . فإن لم أكن مخطئاً كان أقل ناس فى الجيش الديمقراطى ميلاً إلى الحرب هم رؤساؤه .

لأن ما ذكرته عن الضباط والجنود لا يصدق على طبقة كبيرة من الرجال يشغلون فى جميع جيوش العالم المراكز الوسطى التى بين الاثنين . وأعنى بهم طبقة ضباط الصف ؛ وهى الطبقة التى لم يكن لها قط أى دور يذكر فى التاريخ إلا فى القرن الحاضر ، إذ قدر لها الآن ، فى رأيى ، أن تقوم بدور له أهميته ، فقد قطع ضباط الصف جميع الروابط التى تربطهم بالحياة المدنية ، شأنهم فى ذلك شأن الضباط ، وفرغوا أنفسهم كلها للخدمة العسكرية ، ولعلهم جعلوها وحدها معقد كل رغباتهم ، ولكنهم رجال لم يصلوا بعد مثلما وصل الضباط ، إلى مركز ثابت عال يستطيعون أن يقفوا عنده ويتنفسوا بحرية أتم إلى أن يترقوا إلى مركز أسمى .

إن طبيعة واجبات ضابط الصف ، وهى واجبات ثابتة لا تتغير ، تقتضيه أن يحيا حياة ضيقة مغمورة ، قلقة ، غير مستقرة لا راحة فيها ، فهو لم ير بعد من الحياة العسكرية غير أخطارها ، ولم يعرف منها غير ما فيها من حرمان ، ومن نظام شديد قاس ، وهما أمران أشق على النفس من أخطار الحرب نفسها ، وإنه ليتحمل من متاعبه الحاضرة الكثير بسبب علمه أن نظام المجتمع ، ونظام الجيش يخولان له أن يتخلص من هذه المتاعب ويرتفع عنها ، فله أن يرق إلى رتبة الضابط فيحصل فى الحال على أن يكون له الحق فى الأمر ، والرتب ، والاستقلال والحقوق ومختلف المتع . فآماله هذه لا تبدو له ذات أهمية بالغة فحسب ، ولكنه لا يمكن أن يستوثق من تحققها إلا إذا صارت فى يديه فعلاً ، فليست الرتبة التى يشغلها مما لا يمكن سحبه منه ، ذلك إلى أنه مضطر إلى أن يستسلم دائماً لأهواء ضابطه المشرف عليه ، لأن هذا الإذعان مما يقتضيه النظام ، وإن غلطة تافهة أو نزعة عابرة قد تحرمه فى الحال ثمرة سنين عديدة من الكدح والعرق . فإلى أن يبلغ الرتبة التى تتجه إليها مطامحه لا يكون قد أحرز شيئاً يذكر . والحق أن ترقيه فى سلم الحياة العسكرية لا يمكن أن يبدأ إلا بعد أن يصل إلى هذه الرتبة –رتبة الضابط– فلا مناص للطموح المستيئس من أن يشتعل فى نفس رجل تظل تدفعه بالضرورة وباستمرار احتياجاته وأهواؤه وروح عصره ، وشبابه وآماله ومخاوفه كلها .

فضباط الصف يرغبون دائماً فى الحروب إذن ، مهما كلفتهم من ثمن ، فإن لم تتيسر لهم اتجهوا يعملون على إحداث الثورات ليعطلوا النظم والقوانين القائمة ، ويتخلصوا من رؤسائهم الضباط ، ويحلوا هم محلهم مستعينين فى ذلك بالاضطراب العام وأهواء العصر الأساسية . هذا ، وليس من المستحيل عليهم أن يحدثوا مثل هذه الأزمة ، لأن وحدة

أصلهم وعاداتهم تجعل لهم سلطاناً عظيماً على الجنود ، مهما اختلفوا عنهم فى أهوائهم ورغباتهم .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن خصائص الضباط وضباط الصف والجنود المنوعة هذه ، مقصورة على وقت معين أو قطر معين ، بل تحدث دائماً فى كل العصور ، وفى جميع البلاد الديمقراطية فضباط الصف فى كل جيش ديمقراطى أسوأ من يمثل روح البلاد المسالمة المنظمة ، على حين أن الجندى العادى من خير من يمثلها ، لأنه ينقل معه إلى الحياة العسكرية كل ما فى عادات الأمة وآدابها الأخلاقية ، بما فيها من ضعف وقوة ؛ فهو يمثل صورة المجتمع فى أمانة ودقة ، فإن كان هذا المجتمع جاهلاً وضعيفاً اتبع الجنود زعماءهم ، وعلى غير وعى منهم يسيرون خلفهم فى تعكير صفوف النظام العام ، وفيما يثيرونه من اضطرابات ، أما إن كان المجتمع مستنيراً ونشيطاً فسيجعلهم هو نفسه يلتزمون مراعاة النظام ويسكنون إليه .

الفصل الرابع والعشرون

الأسباب التي جعلت الجيوش الديمقراطية أضعف من غيرها فى بداية المعركة وأفظع منها فى الحروب الطويلة المدى

عندما ينعم الجيش بالسلام فترة طويلة، ثم ينزل عقبها إلى ميدان القتال، يكون معرضاً لخطر الهزيمة فى مطلع المعركة، على حين تكون أمام الجيش الذى ظل مدة طويلة مشغولاً بالحروب، فرص كثيرة لإحراز النصر؛ وتصدق هذه الحقيقة بوجه خاص على الجيوش الديمقراطية. أما فى البلاد الأرستقراطية فالجندية مهنة ممتازة، تعد موضع تشريف حتى فى حالة الحرب، فلا غرو إن اتجهت إليها أنظار الرجال ذوى المواهب العظيمة، والمعارف الواسعة، والمطامح العظيمة. فالجيش، يعد فى نظرهم، من كل وجه من الوجوه، فى مستوى واحد مع الأمة، بل كثيراً ما يضعونه فى مستوى أعلى منها.

هذا، وقد رأينا من قبل أن الحال فى الأمة الديمقراطية على العكس من ذلك، فمن فيها من صفوة الرجال ذوى العقول الكبيرة، يظلون يبتعدون عن الجندية شيئاً فشيئاً، ويشقون لهم طرقاً أخرى للحصول على ما يبغون من ضروب الوجاهة والسلطان، ومن الثروة بخاصة. فالجيش فى العصور الديمقراطية، حيث فترة السلام طويلة يكون عادة فى مستوى دون مستوى الأمة نفسها. وعندئذ يستدعى الجيش للخدمة المباشرة، فإن لم تغيره الحروب صار هو والدولة كلاهما فى خطر.

وسبق أن أوضحت أن نظام الأقدمية هو القانون الأعلى الصارم فى الترقية فى الجيوش الديمقراطية وقت السلم، ولا يرجع هذا، كما بينت من قبل أيضاً، إلى تكوين هذه الجيوش فحسب؛ بل يرجع كذلك إلى تكوين الشعب نفسه، وهذا أمر سيظل يحدث على الدوام.

وزيادة على ذلك فالضابط فى هذه الأمم يستمد مركزه فى المجتمع من مركزه فى الجيش وحده، ولما كان يستمد كل ما يحصل عليه من اعتبار ومن مرتب، من هذا المصدر عينه، صار لا يتقاعد من تلقاء نفسه، ولا هو يحال إلى المعاش إلا قرابة آخر عمره، فيترتب على

هذين العاملين أن الجيش الديمقراطى إذا أنزل إلى ميدان الحرب بعد فترة طويلة قضاها فى السلام ، كان جميع ضباطه قد صاروا شيوخاً . هذا وليس الكلام هنا مقصوراً على القواد فحسب ؛ بل يشمل جميع ضباط الصف الذين معظمهم جامدين لا يترقون ، وإن ترقوا ، فببطء شديد ، وخطوة خطوة . فإن درسنا حالة جيش ديمقراطى عقب فترة سلام طويلة لدهشنا أن نجد جميع الجنود فتياناً ، وكل كبار ضباط الجيش شيوخاً فى أسنان متهدمة ، فعلى حين تنقص الأولين الخبرة ، تعوز الضباط الهمة والنشاط . وهذا لاشك من دواعى الهزيمة ، فأول شروط القيادة الناجحة أن يكون القائد شاباً ؛ وما كنت لأجرؤ على التصريح بذلك لو لم يقله أكبر قائد[1] ظهر فى العصر الحديث .

وهذان العاملان لا يؤثران فى الجيوش الأرستقراطية بصورة واحدة فإذ كانت الترقية فى هذه الجيوش تقوم على أساس الأصل والنسب ، أكثر مما تقوم على أساس الأقدمية ، صرنا نجد دائماً فى جميع الرتب عدداً معيناً من الشباب يجلبون إلى مهنتهم العسكرية كل ميعة نشاطهم العقلى والجسمانى . وزيادة على ذلك فالرجال الذين يسعون وراء أمجاد الحروب فى الشعوب الأرستقراطية ، إن كانوا ممن يستمتعون فى المجتمع المدنى بمركز مستقر ، يندر أن يستمروا فى الجيش حتى تلحقهم الشيخوخة . فبعد أن يقضوا أنشط سنى الشباب فى حياة الجندية ، يستقيلون باختيارهم ويقضون كهولتهم وسنى نضجهم بين أهليهم وذوى قرابتهم .

لا يؤدى السلام الطويل إلى ملء الجيوش الديمقراطية بضباط شيوخ فحسب ، بل يكسب جميع الضباط عادات شتى ، عقلية وجسمانية ، تجعلهم غير صالحين للخدمة العملية فى الحروب . فمن يقضى مدة طويلة فى جو ديمقراطى هادىء مسالم يجد فى البداية مشقة كبيرة فى تكييف نفسه بمطالب الأعمال الشاقة والواجبات الصارمة التى تقتضيها واجبات الحروب . فإن لم يكن قد فقد الميل إلى استخدام سلاحه فقداناً تاماً ، فإنه يكون قد اتخذ ، على الأقل ، من معيشته فى ذلك الجو الديمقراطى ؛ عادات لا تؤهله لأن يحارب وأن ينتصر .

أما الاستمتاع برخاوة العيش فى الحياة المدنية فى الأمم الأرستقراطية فلا يؤثر فى أخلاق الجيش تأثيراً كبيراً ، لأن الأرستقراطيين هم الذين يديرون أمور الجيش فى هذه الأمة ، ومهما انهمك هؤلاء الأرستقراطيون فى ملذاتهم المترفة فلهم نزعات أخرى غير الاهتمام برفاهيتهم وسعادتهم الشخصية ، فهم يسارعون إلى التضحية بهذه السعادة مؤقتاً ، كى يسدوا مطالب تلك النزعات على صورة أتم .

هذا ، وقد سبق أن أوضحت أن الترقى فى الجيوش الديمقراطية فى أوقات السلم يطىء

(١) لعل هذه تحية عابرة من المؤلف لنابليون بونابرت ، ولم يرد أن يذكر اسمه صراحة بداعى التقية .

كل البطء . ولا يلبث الضباط أن يدركوا أن لا مناص لهم من أن يتحملوا هذه الحال فى البداية ، ولو على مضض ، فهم وإن كانوا يتهيجون ويقلقون ، وكثيراً ما يستولى عليهم الغضب فى البداية ، إلا أن معظمهم يجمعون أمرهم فى النهاية على الرضا بتلك الحال . أما ذوو المطامع الواسعة ، والموارد الكافية فيتركون الجيش ، ويكتفى الباقون بالعمل على التوفيق بين رغائبهم وبين حظهم الضئيل ، وينتهى بهم الأمر أن ينظروا إلى مهنة الجندية من وجهة نظر مدنية . فالشىء الذى يقدرونه أعظم قدر فى هذه المهنة هو المرتب الذى يتقاضونه ، والاطمئنان الذى يترتب عليه ، فتصورهم المستقبل يقوم على أساس ضمانهم هذا المرتب القليل ؛ فكل ما يريدونه أن يتركوا وشأنهم فى سلام يستمتعون به . وهكذا نجد أن السلام الطويل المدى لايملأ الجيش بالشيوخ المسنين فحسب ، بل إنه كثيراً مايوحى بآراء الشيوخ إلى أولئك الذين ما زالوا فى ربيع الحياة .

وقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى أن مهنة الجندية فى البلاد الديمقراطية ليست موضع احترام كبير من الشعب فى أوقات السلام؛ ذلك إلى أنها لاتمارس إلا بقليل من الهمة والنشاط . فعدم احتفال الرأى العام بها هذا ، كابوس يجثم على عقول الجند ويرهقهم ، ويقلل من حدة نشاطهم ، حتى إذا قامت الحرب فى النهاية وجدوا أنفسهم عاجزين عن أن يستردوا فى الحال ما كان لهم من حمية ومن نشاط . هذا ، وليس فى جيوش البلاد الأرستقراطية سبب شبيه بهذا يمكن أن يؤدى إلى إضعاف الأخلاق ، فالضباط الأرستقراطيون لاينحطون أبداً فى عيون أنفسهم ، ولا فى عيون مواطنيهم لأنهم ، فضلاً عن عظمتهم الحربية ، عظماء فى نفوسهم ، حتى ولو كان تأثير السلام فى الجيشين الأرستقراطى والديمقراطى كليهما واحدا ، فالنتائج تجىء مختلفة دائماً .

وعندما يفقد ضباط الجيوش الأرستقراطية روحهم الحربية ، والرغبة فى النهوض بأنفسهم عن طريق الخدمة العامة ، فإنهم لايزالون ، مع ذلك ، يحتفظون بشىء من الرعاية والاحترام ، لكرامة طبقتهم وشرفها ، وبعادة ألفوها من قديم ، أن يكونوا دائماً فى الصدارة ، وقدوة طيبة لغيرهم ، ولكن إذا لم يعد لدى ضباط الجيوش الديمقراطية شىء من شهوة الحرب ، ولا من المطامع الحربية ، لايكون قد تبقى لهم شىء يحتفظون به .

ولذلك ، فمن رأيى ، أنه عندما يشتبك ديمقراطى فى حرب ما ، بعد استمتاعه بسلام طويل الأمد ، فإنه يتعرض لخطر الهزيمة ، أكثر مما تتعرض لها أية أمة أخرى ، على أن ذلك يجب ألا يفت فى عضده ويجعل نفسه تنكسر بسهولة من جراء ما قد يصيبه من هزائم ، ففرص النجاح التى أمام مثل هذا الجيش تزداد كلما طال أمد الحرب ، فإن أدت الحرب ، بسبب طول أمدها هذا ، إلى انتزاع جميع المواطنين من اشتغالهم بمشروعاتهم السلمية الكبيرة ، وإلى القضاء على الكثير من أشغالهم الصغيرة ، فالأهواء نفسها التى أدت بهم إلى أن يجعلوا لرعاية السلام أهمية بالغة ، توجههم ، هى ذاتها ، نحو حمل السلاح .

فبعد أن تكون الحرب قد هدمت جميع الصناعات، تصبح الحرب هي الصناعة الوحيدة العظيمة التي تتجه إليها وحدها، دون غيرها، المطامح والرغبات المتوقدة التي ولدتها المساواة في الناس. ومن ثم فإن هذه الأمم الديمقراطية نفسها، التي كان حملها على تقلد السلاح يقتضي مجهوداً كبيراً، يمكن أن تقوم في بعض الأحيان بأعمال جبارة إذا ما نزلت إلى ميادين القتال.

فكلما اجتذبت الحرب أنظار الشعب، واسترعت اهتمامه، ورأى الناس أنها تتيح لهم المجال لكسب شهرة واسعة، وثروات ضخام، في وقت قصير، اتجهت صفوة الناس وخيارهم إلى الاندماج في سلك الجندية. فيتجه إليها جميع المغامرين المعتزين بأنفسهم، وذوو النزعات الحربية منهم، بعد أن لم يعودوا كلهم من الأرستقراطيين وحدهم، بل صاروا من البلاد كلها. وإذا كان عدد المتنافسين على الحصول على الترقيات والأمجاد الحربية عظيماً، وكانت الحرب تدفع كل امرىء إلى مستواه الواجب له، كان لا مناص من ظهور قواد عظام نابغين. فالحرب الطويلة المدى تؤثر في الجيش الديمقراطي التأثير نفسه الذي تتركه الثورة في الشعب، فيكسر جميع اللوائح والنظم، ويتيح المجال لظهور ذوي المواهب العظيمة الخارقة للعادة، وسرعان ما يتبوءون مستوى أعلى من المستوى العام. أما أولئك الضباط الذين شاخت عقولهم وترهلت جسومهم في فترة السلام الطويلة، فيعزلون أو يحالون إلى المعاش، أو يختطفهم الموت. ثم يقوم جيش من الشباب يتزاحمون على أن يحلوا محل أولئك الشيوخ، بعد أن خشنت الحرب أجسامهم، ووسعت الخدمة الحربية رغباتهم وأهبتها. لقد عقدوا عزمهم على أن ينهضوا ويترقوا مهما كلفهم ذلك من ثمن، بل إنهم أجمعوا أمرهم على أن يكون ترقيهم هذا متصلاً مستمراً، ثم يليهم غيرهم ممن لهم نفس الأهواء ونفس الرغبات، وهكذا، فهؤلاء، وغيرهم لا يحد عددهم سوى حجم الجيش. فمبدأ المساواة يفتح باب الطموح على مصراعيه للجميع، ويتيح الموت الفرص للطموح إذ يختطف الناس باستمرار من صفوف الجيش، وبذلك يخلى الكثير من المناصب فيه، فالموت يغلق باستمرار مجال التقدم في الجيش للبعض، ويفتحه لآخرين.

وزيادة على ذلك، فثم صلة خفية بين عادات العسكريين الأخلاقية وبين خصائص الديمقراطية تكشف عنها الحرب، فأهل البلاد الديمقراطية يتلهفون كل التلهف، بطبيعة الحال، أن يحرزوا بسرعة وفي يسر ما يطمعون فيه، وأن يستمتعوا به كذلك بسرعة ويسر، فالكثرة منهم يعبدون الحظ والمصادفة، ولا يخشون الموت، بقدر ما يخشون تحمل الآلام. فهذه هي الروح التي يعملون بها في شئون التجارة والصناعة، وهذه هي الروح التي ينقلونها معهم إلى ميدان القتال، فتدفعهم إلى تعريض حيواتهم للخطر، راضين مرتاحين، ماداموا سيحققون لأنفسهم في لحظة واحدة ثمار النصر. فليس ثمة نوع من العظمة يرضي خيال

الشعب الديمقراطي أكثر مما ترضيه العظمة العسكرية ؛ وهي عظمة فيها تألق يسطع فجأة، وتنال في غير مشقة؛ فهي لاتكلف الراغب فيها سوى المخاطرة بالنفس.

فإن كانت مصالح الجماعة الديمقراطية وأذواقهم تبعدهم عن الحرب ، فعاداتهم العقلية تؤهلهم لأن يقوموا بالحروب خير قيام ، فهم سرعان ما يؤدون واجباتهم الحربية على خير وجه ، عندما يفيقون من استغراقهم في أشغالهم والاهتمام برفاهيتهم وملذاتهم .

فإن كان السلام مضراً بالجيوش الديمقراطية بوجه خاص، فالحرب تكسبهم فوائد وميزات لم تكن لجيوش غيرها قط ، ومهما كان التفطن لهذه الفوائد قليلاً في أول الأمر ، فإنه لا بد مبلغهم النصر في النهاية . فالأمة الأرستقراطية التي لم توفق في حرب لها مع أخرى ديمقراطية بأن تفوز عليها في المعارك الأولى من الحرب ، تتعرض دائماً لخطر أن تخسر الكثير على يدي هذه الأمة الديمقراطية الظافرة .

الفصل الخامس والعشرون

النظام فى الجيوش الديمقراطية

الرأى الشائع كل الشيوع فى البلاد الأرستقراطية بخاصة أن تلك المساواة العظيمة فى الأحوال الاجتماعية ، الطاغية على البلاد الديمقراطية ، ستؤدى فى النهاية إلى استقلال الجندى عن الضابط ، وهو أمر يترتب عليه انفصام عرى النظام فى الجيش . إن هذا الرأى لخاطىء ، فثم نوعان فى الواقع من النظام فى الجيش ، يجب أن نحرص على عدم الخلط بينهما .

فعندما يكون الضابط من النبلاء ، والجندى من الأقناء (عبيد الأرض) ، أحدهما غنى والآخر فقير ؛ أولهما متعلم وقوى ، والآخر جاهل ضعيف –عندما يتيسر عقد أواصر النظام الوثيقة بين الرجلين ، فيطيع الجندى ضابطه طاعة مطلقة ، فقد تدرب على مراعاة النظام العسكرى حتى قبل أن يدخل الجندية (إذا جاز لنا هذا التعبير) . وبعبارة أخرى لايعدو النظام العسكرى أن يكون مجرد نهوض بالعبودية الاجتماعية إلى مستوى أعلى . أما فى الجيوش الأرستقراطية فسرعان ما يصبح الجندى وكأنه فقد الإحساس بكل شىء عدا أوامر رؤسائه الضباط ، فقد صار يعمل من غير تفكير ، ويحرز الانتصار فى غير تحمس ، بل ويموت دون أن يتشكى . فهو فى هذا ليس بإنسان ، بل حيوان بشع مدرب على الحروب والقتال .

ولا مناص للشعب الديمقراطى من أن يستشعر اليأس من أن يحصل من جنوده فى يوم ما على تلك الطاعة الدقيقة العمياء التى لا تتغير ، والتى يتسنى للشعب الأرستقراطى أن يفرضها على جنوده فرضاً من غير أية مشقة ، ذلك لأن حالة المجتمع لا تعدهم لها ، وقد تكون الأمة فى خطر أن تفقد ما عسى أن يكون لها من ميزات طبيعيَة فى سبيل الحصول على مثل هذه الميزة الخاصة بطرق اصطناعية . فينبغى ألا يحاول النظام العسكرى فى البلاد الديمقراطية أن يقضى على حرية العقول فى العمل ، بل كل ما عليه أن يعمله لا يعدو أن يوجهها فحسب . فالطاعة التى يبثها فى نفوس الجند بهذه الطريقة تكون أقل دقة حقاً ؛ ولكنها أسرع تلبية وأكثر إدراكاً للأمور ؛ فأصولها قائمة فى إرادة من يطيع ؛ فهى لا تقوم على أساس من فطرته فحسب ، بل وعلى أساس من عقله كذلك ؛ ومن ثم فكثيراً ما تصبح

من تلقاء نفسها أكثر دقة وتشدداً إذا ما اقتضى الخطر ذلك . أما النظام فى الجيوش الأرستقراطية فقد يتراخى من تلقاء نفسه أثناء الحرب ، لأنه يقوم على العادة ، والحرب كما لايخفى تشيع الاضطراب فى العادات . على حين أن النظام فى الجيوش الديمقراطية يزداد على العكس من ذلك صرامة أمام العدو ، وفى القتال ، لأن كل جندى يدرك آنئذ إدراكاً جلياً أنه لامناص له من أن يعمل فى صمت ويطيع حتى يتيسر له الفوز على العدو .

لم تكن الأمم التى أنجزت أعظم الأعمال من طريق الحروب تعرف نظاماً غير ذلك الذى وصفت . فلم يكن القدامى يقبلون فى الجيش غير الجنود الأحرار والمواطنين ، وهؤلاء لايختلفون الواحد منهم عن الآخر إلا اختلافاً يسيراً فقد تعودوا من قبل أن يعاملوا بعضهم بعضاً معاملة الند لنده . ومن ثم جاز لنا أن نقول إن جيوش الأقدمين كانت جيوشاً ديمقراطية على الرغم من أن جنودهم جاءوا من صميم الأرستقراطية . فلا عجب إن قام شىء من الألفة الأخوية بين الضباط وجنودهم . وإن المرء منا ليجد فى الكتاب الذى وضعه بلوتارك فى سير القواد العظام ، من الأمثلة الكثيرة ما يقنعه بهذه الحقيقة ، ففيه يرى الجند يتحدثون باستمرار وبكل حرية مع قوادهم ؛ والقواد يصغون فى ارتياح إلى ما يقوله جنودهم ، ويجيبون على ما يوجهونه إليهم من الأسئلة ، لقد كانوا لايستبقون جنودهم محافظين على النظام ، بالإرشاد وبالقدوة الطيبة أكثر مما يجعلونهم ، يحافظون عليه بالإكراه وبالعقاب ، لقد كان القائد زميلاً لجنده لارئيساً عليهم . ولست أدرى إن كان جنود الإغريق والروم قد بلغوا بتفصيلات النظام العسكرى الدقيقة درجة الكمال التى بلغها بها الروس ، ولكن ذلك لم يمنع الإسكندر من الاستيلاء على آسيا ؛ ولا الروم من الاستيلاء على العالم .

الفصل السادس والعشرون

طائفة من الآراء
عن الحروب فى البلاد الديمقراطية

عندما ينتشر مبدأ المساواة فى عدة أمم متجاورة، وفى وقت واحد، كما هى الحال فى أوربا الآن، لا فى أمة واحدة فحسب؛ فإن سكان هذه البلاد المختلفة يتساوون فى فزعهم من الحرب وفى حبهم للسلام. على الرغم من تفاوتهم فى اللغة والعادات والقوانين، فعبثاً ما يحرك الطموح أو الغضب الأمراء ويدفعهم إلى امتشاق الحسام. فثم نوع من الخمول العام وحسن النية يهدىء من غضبهم، على الرغم منهم، ويجعل السيف يسقط من أيديهم؛ ولذلك، تصبح الحروب عندهم نادرة.

فكلما انتشرت المساواة فى عدة أقطار دفعة واحدة، اتجه مختلف سكانها نحو الصناعة والتجارة، وبذلك تصبح أذواقهم متماثلة وتختلط مصالحهم بعضها ببعض وتتشابك، حتى لاتستطيع أمة أن توقع شراً بغيرها من الأمم دون أن يحيق هذا الشر بها نفسها، وينتهى الأمر بالأمم كلها أن تعد الحروب كارثة كبرى يستوى الغالب والمغلوب فى معاناة مرارتها وقسوتها.

ومن العسير كل العسر، فى العصور التى تسودها الديمقراطية، جر الشعوب إلى الحرب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يكاد يكون من المستحيل أن تسارع أمتان إلى الحرب دون أن تجرا معهما سائر الأمم. فقد أصبحت مصالح الجميع متشابكة، وآراؤهم وحاجاتهم متماثلة كل التماثل، فلا غرو إن كانت لاتستطيع واحدة منهما أن تظل ساكنة إذا ما تحركت الأخرى. ومن ثم أخذت الحروب تقل، ولكن إذا ما حدث أن اشتعلت الحرب فسرعان ما تنتشر أيما انتشار.

فالأمم الديمقراطية المتجاورة لاتصبح متشابهة من وجوه عدة فحسب، بل تنتهى بأن يشبه بعضها بعضا من جميع الوجوه؛ ولتشابهها هذا عواقب جد عظيمة من حيث الحروب.

فإن أنا حاولت تحرى السبب الذى مكن «للاتحاد السويسرى» أن يجعل أعظم الأمم

الأوربية وأقواها ترتعد خوفاً فى القرن الخامس عشر، على حين أن قوة الاتحاد قد أصبحت فى الوقت الحاضر تتناسب تماماً مع عدد سكانه- إن أنا حاولت ذلك أدركت أن السويسريين قد صاروا مثل سائر الأمم المحيطة بهم، وصارت هذه الأمم نفسها مثل السويسريين أنفسهم. فإن كانت القوة العددية الآن هى الفارق الوحيد بين الأمم، كان النصر بالضرورة حليف الأمة صاحبة أضخم الجيوش عدداً. لقد كان من نتائج الثورة الديمقراطية القائمة فى أوربا أن جعلت القوة العددية تسود كل ميادين الحرب، وأجبرت الأمم الصغيرة على الانضمام إلى الكبيرة، أو على أن تنتهج، على الأقل، سياسة لا تختلف عن سياستها.

فعندما يكون القول الفصل فى النصر لعدد الجنود، صار على كل أمة بالطبع أن تحاول بجميع ما لديها من الوسائل المختلفة أن ترسل بأكبر عدد من الرجال إلى ميدان القتال. ولما كان من الممكن إرسال نوع من الجيوش عرف بالتفوق على سائرها، مثل المشاة السويسريين والفرسان الفرنسيين فى القرن السادس عشر، فلم يكن من الضرورى إذن إرسال الجيوش الجرارة إلى ميدان الحرب، ولكن الحال تغيرت الآن بعد أن صار كل جندى يعدل أى جندى آخر فى المعركة.

فالسبب نفسه الذى يؤدى إلى هذه الحاجة الجديدة، هو الذى يزودنا كذلك بالوسائل اللازمة لسدها، فعندما يتساوى الناس، يصبحون جميعاً ضعفاء، وتصبح السلطة العليا فى الدولة أقوى جداً بطبيعة الحال فى البلاد الديمقراطية منها فى غيرها، وعندما ترغب هذه الأمم الديمقراطية فى دعوة كل رجالها القادرين على حمل السلاح، لابد أن تكون لديها القدرة اللازمة على جمعهم، مما يجعل الجيوش فى العصور الديمقراطية تزداد عدداً وضخامة، كلما ضعفت محبة الحرب فى الناس.

هذا، وقد تغيرت فى هذه العصور ذاتها، طرق إدارة الحروب للأسباب نفسها. قال مكيافيلى[1] فى كتاب الأمير: «إن إخضاع أمة يتزعمها أميرها ومن معه من «البارونات» لأشق بكثير من إخضاع أمة يقودها أمير وعبيده»، وما علينا كى لا نغضب أحداً، إلا أن نضع عبارة «الموظفين العامين» محل لفظ «العبيد» هذه فتتوافر لنا حقيقة هامة تصدق كل الصدق على عصرنا الحاضر.

عسير على أمة أرستقراطية عظيمة أن تغزو جاراتها، أو أن يغزوها هم، من غير أن تواجه عقبات كأداء فى طريقها، فهى لا تستطيع أن تغزوهم لاستحالة جمعها كل قواها واستبقائها قائمة متهيئة على قدم وساق مدة طويلة، ولا يمكن أن يغزوها غيرها لأنهم

---

(١) نيقولا مكيافيلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧) سياسى ومؤرخ فلورنسى أهم كتبه «الأمير» هذا وأكثرها شهرة، ومن عجب أن يكون جزء من هذا الكتاب من أوائل الكتب التى ترجمت وطبعت بعصر أيام محمد على بالزنكوغراف، ثم ترجمه المغفور له محمد لطفى جمعة المحامى، ثم نشره وكتب عنه وحلله السيد محمد الزفزوف ونشرته مكتبة الأنجلو سنة ١٩٥٨.

سيواجهون فى كل خطوة يخطونها مراكز صغيرة للمقاومة تعترض تقدمهم فى هذا الغزو وتعطله . فالحرب ضد شعب أرستقراطى أشبه بالحرب فى البلاد الجبلية حيث أمام الفريق المدحور فرص دائمة للم شمله وجمع قواه ، وللصمود فى مواضع جديدة يثبت فيها أمام العدو ويقاومه .

وعكس ذلك على خط مستقيم ما يحدث فى البلاد الديمقراطية . فما أيسر عليها من أن تنزل جميع القوى التى تحت تصرفها إلى الميدان ، وإن كانت الأمة غنية كثيرة السكان فسرعان ما يكون النصر حليفها ، أما إذا حدث وقهرت وغزا العدو أراضيها ، لم يعد تحت تصرفها سوى موارد قليلة ، وإذا ما استولى العدو على عاصمتها ضاعت الأمة بأسرها . وما تفسير ذلك بعسير ، فلما كان كل عضو من أعضاء الجماعة منفصلاً عن الآخر ولا حول له ولا قوة من حيث هو فرد ، لم يكن فى استطاعة أحد فى الجماعة كلها أن يدافع عن نفسه ، ولا أن ينشىء مراكز مقاومة يتجمع فيها الآخرون ، فليس قوياً فى البلاد الديمقراطية غير الدولة وحدها ، فإذا ما قضى على قوتها الحربية بتدمير جيشها ، وشلت سلطتها الإدارية بوقوع كبرى مدائنها فى أيدى العدو ، ولم يتبق لها سوى حشد من الناس لا قوة له ولا نظام فيه ، لا يستطيع أن يقف أمام القوة المنظمة التى تهاجمه . هذا ، وليس يخاف علىَّ ، أن تقليل هذا الخطر ميسور وذلك بإيجاد حريات إقليمية وما تستلزمه من سلطات إقليمية ، وحكم محلى ، ولكن هذا العلاج سيظل ، مع ذلك ، غير ناجح على الدوام . لأن الشعب لا يكون عقب هذه الكارثة عاجزاً عن مواصلة القتال فحسب ، بل الخوف أن يكون غير راغب حتى فى أن يحاول معاودة القتال من جديد .

فبحسب القانون الدولى الذى تجرى عليه الدول المتحضرة ؛ ليس الغرض من الحروب الاستيلاء على أموال الأفراد ، وإنما الحصول على المزيد من القوة السياسية ، أما تدمير الملكيات الشخصية فلا يعدو أن يكون وسيلة يلجأ إليها المحاربون فى بعض الأحيان ، كى يحققوا هذا الغرض الثانى .

وإذا منى جيش دولة أرستقراطية بالهزيمة واقتحم العدو بلادها ، آثر النبلاء ، على الرغم من أنها أغنى أهل البلاد ، أن يواصلوا الدفاع عن وطنهم فرادى على أن يسلموه للعدو طعمة سهلة ، وذلك لأن هذا العدو إذا ما استولى على البلاد جردهم من قوتهم السياسية التى يتعززون بها ويستمسكون أكثر من استمساكهم بأموالهم ، وهذا ما يدعوهم إلى الاستمرار فى النضال وإيثاره على ذلك الاستسلام الذى يعدونه أفدح كارثة يمكن أن تحل بهم ... هذا وأنهم لا يلبثون أن يجرفوا الشعب معهم ، طالما اعتاد أن يتبعهم ؛ ذلك إلى أنه لا شىء عنده يخشى عليه من أن يضيع فى الحرب .

والأمر على العكس من ذلك فى الأمة التى تساوت فيها الأحوال الاجتماعية ، فليس لكل مواطن فيها سوى نصيب ضئيل من « القوة » السياسية ، وكثيراً ما لا يكون له فيها

نصيب ما . ومن جهة أخرى فكل مواطن منهم مستقل ، وعنده شيء يخشى عليه أن تذهب به الحروب ، ومن ثم كانوا لا يخافون من استيلاء العدو على بلادهم بقدر ما يخافه الشعب الأرستقراطى ، ولكنهم يخشون الحرب نفسها ، أكثر مما يخشاها ذلك الشعب . ومن الصعوبة بمكان إقناع الشعب الديمقراطى بوجوب المبادرة إلى السلام عندما يدخل العدو عقر ديارهم . وهذا ما يحتم إعطاء هذا الشعب الحقوق السياسية ، وتلك الصبغة السياسية التى قد تجعل لكل مواطن منهم شيئا من ذلك الاهتمام الذى يحفز النبلاء إلى العمل على ما فيه المصلحة العامة فى البلاد الأرستقراطية .

وجدير بزعماء الديمقراطية وحكامها أن يذكروا أن لا شيء غير حب الحرية واعتياد ممارستها ، يمكن أن يواجه حب الرفاهية الشخصية واعتيادها بشكل يكتب له شيء من النجاح فى صراعه مع حب تلك الرفاهية . هذا ، وإنى لا أستطيع أن أتصور شعباً يرضى بالذل والخضوع فى حالة الهزيمة ، مثل الشعب الديمقراطى ، إذا خلا من المؤسسات الحرة .

كانت العادة فى الزمن القديم أن تنزل الأمة إلى ميدان القتال بعدد قليل من جنودها لتقاتل بهم فى معارك صغيرة ، وتقوم بحصار شتى المواضع والبلدان حصاراً طويلاً . أما نظم الحرب الحديثة فتتخذ طريقها غير هذا الطريق ، فيتجه القواد إلى القيام بمعارك كبرى حاسمة ، وعندما يكون الطريق إلى العاصمة مفتوحاً أمام الجيش ، اندفع إلى الهجوم عليها كى ينهى الحرب بضربة واحدة قاضية . وقد زعموا أن نابليون هو الذى ابتكر هذا النظام الجديد فى الحروب . ولكن هذا الابتكار لا يرجع فى الواقع إلى شخص واحد بعينه ، أيًّا كان ذلك الشخص . فالطريقة التى اتبعها نابليون فى حروبه لا تعدو أن تكون طريقة أوحت بها إليه أحوال المجتمع فى أيامه ، لقد نجح هذا النظام لأنه كان يتلاءم وقتئذ كل الملاءمة مع حالة المجتمع . ولكن نابليون كان أول من استعمله ، فقد كان أول قائد سار على رأس جيشه من عاصمة إلى عاصمة ، ولكن دمار المجتمع الإقطاعى كان قد فتح له الطريق ومهده له من قبل . ومن المعقول أن هذا الرجل الفذ ، لو ولد قبل ثمانمائة سنة ، لما استطاع أن يصل إلى ما وصل إليه باستعمال طريقته تلك التى اصطنعها فى حروبه ، أو لعله كان يعمد إلى ابتكار طريقة أخرى غيرها .

وحسبى أن أشير هنا إلى الحروب الأهلية ببضع كلمات ، خشية أن استنفد صبر القارىء وأثقل عليه ، فأكثر ما ذكرته عن الحروب الخارجية يصدق كذلك بحق الأولية على الحروب الأهلية (الداخلية) فليس عند سكان البلاد الديمقراطية الروح الحربية بطبيعة الحال . إنهم قد يكتسبون هذه الروح أحياناً إذا ما أكرهوا على النزول إلى ميادين القتال إكراهاً ، أما أن يهبوا من تلقاء أنفسهم هبة رجل واحد ويتعرضوا مختارين لفظائع الحروب ، وبخاصة الحروب الأهلية ، فاتجاه لا يحسنه أهالى البلاد الديمقراطية . فليس غير

أشد المواطنين مغامرة فيهم يرضى أن يقحم نفسه فى مثل هذه المخاطرة، أما جمهور الأهالى فسيظلون متخلفين جامدين لا يتحركون.

وحتى إن هموا باتخاذ إجراء عملى، فإنهم لن يصلوا إليه بسهولة، إذ ثم عقبات كثيرة تقوم فى سبيلهم، فهم لا يجدون بين ظهرانيهم مأثورات قديمة مقررة يسارعون إلى إطاعتها والإذعان لها، ولا زعماء مشهورين يجمعون حولهم الساخطين من الأهالى ويدربونهم ويتزعمونهم، ولا سلطات سياسية، دون سلطة الشعب العليا سنداً قوياً يركنون إليه فى المقاومة الموجهة ضد الحكومة.

إن للغالبية فى البلاد الديمقراطية قوة أدبية بالغة، والمصادر الأدبية والطبيعية التى تحت تصرفها عظيمة كذلك، ولا نسبة بينها مطلقاً وبين المصادر المادية الأخرى التى يمكن أن تتجمع ضدها. ومن ثم كان الفريق الذى يشغل كراسى الأغلبية، والذى يتحدث باسمها، ويستخدم قوتها، هو الذى ينتصر فى الحال، وفى غير مشقة على كل مقاومة فردية؛ بل إنه لا يدع لمثل هذه المقاومة وقتاً تتمكن فيه من الظهور، فهو يقضى عليها فى مكانها.

أما الذين يسعون لإحداث ثورة بقوة السلاح فى مثل هذه الشعوب، فلا وسيلة لديهم سوى الاستيلاء فجأة على أداة حكم، بالصورة التى هى عليها، وهذا ما يمكن عمله، بحركة انقلاب مباغتة لا بحرب منتظمة. فالفريق الذى يمثل الحكومة يكون دائماً واثقاً من أن النصر سيكون حليفه.

والحالة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى إلى حرب أهلية هى انقسام الجيش طائفتين، طائفة ترفع علم العصيان وأخرى تظل قائمة على ولائها. فالجيش جماعة صغيرة محبوكة تمام الحبك، وتتمتع بقسط كبير من الحيوية، وقادرة على أن تكفى نفسها فترة من الزمن، وقد تكون مثل هذه الحروب ضروساً طاحنة إلا أنها لا تدوم طويلاً، فإما أن يفوز الجيش الثائر ويستولى على الحكومة بمجرد استعراضه موارده وقواه فحسب، أو يفوز فى أول انتصار يحرزه، وعندئذ تنتهى الحرب. وإما أن تقوم المعركة، فيبادر جزء الجيش الذى لا تؤيده قوى الحكومة المنظمة، ويحل نفسه بنفسه، وإما يهلك كله عن آخره، فلنا إذن أن نضع قاعدة عامة نسلم بها جميعاً وهى: تقل الحروب الأهلية فى عصور المساواة قلة كبيرة، ولا تستمر الحروب دائرة إلا مدة قصيرة.

البـــاب الرابـع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية فى المجتمع السياسى

لا أكون قد حققت الغرض من هذا الكتاب على الوجه الأكمل إن أنا بعد أن أوضحت الآراء والعواطف التى يوحى بها مبدأ المساواة ، لم أبين فى الختام ما قد يكون لهذه الآراء ولتلك العواطف نفسها ، من تأثير فى حكومة المجتمعات البشرية .

فكى أحقق هذا الغرض لم أجد مندوحة من أن أعود أدراجى المرة بعد المرة ، فأرجو ألا يضن علىَّ القارىء بالسير معى فى طريق ومسالك أصبحت معروفة له ، مادامت ستؤدى به إلى الإلمام بحقائق جدد[1] .

(١) بهذا يعتذر المؤلف عن اضطراره إلى تكرير آراء له فى هذا الباب سبق أن ذكرها فى أبواب سابقة ، وبذلك يجرد الناقد من سلاحه . على أن فيما كرره المزيد من الإيضاح لما سبق ، وكثيراً ما يكون من وجهة نظر أخرى مختلفة .

الفصـــل الأول

المساواة تخلق فى النفوس ميلاً إلى المؤسسات الحرة

إن مبدأ المساواة الذى يجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، يعودهم ألا يسترشدوا فى أعمالهم الخاصة إلا بإرادتهم وحدهم، ويخلق فى نفوسهم ميلاً يدفعهم إلى ذلك باستمرار، فهذا الاستقلال التام الذى يستمتعون به دائماً فى سلوكهم تجاه الناس، وفى حياتهم الخاصة - يجعلهم ينظرون إلى كل ذى سلطان نظرة كلها غيرة وحسد، ولا يلبث هذا الاستقلال التام أن يوحى إليهم بفكرة الحرية السياسية، ويحبها. ولا شك فى أن الناس الذين يعيشون فى مثل هذه الأوقات سيتجهون إلى المؤسسات الحرة، وما عليك إلا أن تختار واحداً منهم اعتباطا ثم تبحث، إن استطعت، عن أعمق نزعاته المتأصلة فيه، تجد أنه سرعان ما يؤثر الحكومة التى كان له يد فى اختيار رئيسها، والتى يشارك فى الإشراف على إدارتها، فهذه الحكومة هى التى يقدرها أعظم تقدير ويفضلها على كل نوع آخر من أنواع الحكومات الأخرى.

فمن بين النتائج السياسية التى يؤدى إليها الأخذ بمبدأ المساواة بين الناس فى أحوالهم الاجتماعية، نجد محبة الاستقلال هذه أولى النتائج التى تسترعى النظر عادة، وتفزع ذوى النفوس الهيابة وتثير مخاوفهم[(١)]. وإنه لمن العسير علينا أن نقول إن مخاوفهم هذه فى غير موضعها. فمظهر الفوضى سخيف حقاً فى البلاد الديمقراطية، أكثر منه فى غيرها من البلاد الأخرى. فحينما لا يكون للمواطنين أى تأثير مباشر فى بعضهم البعض، وحيثما تفشل السلطة العليا فى الأمة فى استبقاء هؤلاء المواطنين جميعاً فى مراكزهم لا يتعدونها، يبدو أن الفوضى لابد أن تبلغ أقصاها فورا. ولما كان كل إنسان سيتجه اتجاهاً غير الذى يتجه إليه الآخرون، لم يكن ثم مناص لصرح الدولة من أن ينهار فى التو والساعة.

ومع ذلك فإنى أومن بأن الفوضى ليست بذلك الشر المستطير الذى ينبغى أن تخشاه العصور الديمقراطية، بل أقل هذه الشرور. لأن مبدأ المساواة هذا، يولد فيها نزعتين؛

---

(١) المؤلف أرستقراطى بمولده وقد شهد ما حدث من الاضطرابات والخلافات التى جرت فى ثورتى سنة ١٨٣٠، ١٨٤٨ فى فرنسا ومع أنه من أنصار الحرية والمساواة فهو هنا يعبر عن رأى كثيرين من المحافظين الذين أفزعتهم أحداث هاتين الثورتين.

واحدة تدفع الناس مباشرة إلى الاستقلال وقد تدفعهم بغتة إلى الفوضى نفسها، على حين تؤدى بهم النزعة الثانية إلى العبودية من طريق أخفى وأطول، ولكنها أوضح وأوكد، ما فى ذلك شك. وسرعان ما تدرك الأمم تلك النزعة الأولى، وتعمل على مقاومتها، على حين تدع الثانية تسوقها، دون أن تدرك اتجاهها. فمن ثم رأينا من الخير أن ننبه الناس إليها.

لست أنعى على المساواة بثها روح الاستقلال فى نفوس الناس، بل إنى لأمتدحها من أجل هذا السبب عينه، ويعجبنى من مبدأ المساواة هذا أنه يغرس فى عقل كل إنسان فكرة الاستقلال السياسى، على ما بها من غموض؛ ويبث فى قلبه ميلاً إلى هذا الاستقلال، وبذا تهيىء المساواة العلاج اللازم للداء الذى تسببه، ومن هنا جاء استمساكى بها.

الفصـل الثـانى

آراء الأمم الديمقراطية فى شئون الحكم تتجه بطبيعة الحال إلى تركيز السلطات

إن فكرة سلطات ثانوية تقوم بين الملك ورعاياه، فكرة تخطر بطبيعة الحال على عقول الناس فى الأمم الأرستقراطية، لأن هذه الأمم تضم أسرات وأفراداً سمت بهم أصولهم وثقافتهم وثروتهم على سائر المواطنين إخوانهم، حتى ليبدو أن الأقدار قد هيأتهم ليكونوا حكاماً عليهم يأمرون فيهم وينهون. وهذه الفكرة نفسها، بعيدة بطبيعة الحال عن عقول الناس فى عصور المساواة، لأسباب عكس ما ذكرناه، ولا يتيسر بثها فيهم إلا بطرق اصطناعية متكلفة، كما لا يمكن استبقاؤها فعالة فيهم إلا بكل جهد ومشقة. ذلك، على حين أنهم يدركون – بما يشبه أن يكون إدراكاً تلقائياً – فكرة سلطة مركزية مفردة تحكم كل جماعة حكماً مباشراً. وزيادة على ذلك، فإن عقول الناس فى الأمم الديمقراطية مفتوحة بوجه خاص لتقبل الأفكار الساذجة العامة فى السياسة وفى الفلسفة والدين، وترحب بها كل ترحيب، على حين تنفر من النظم المعقدة. أما الفكرة الحبيبة إلى عقولهم ففكرة أمة عظيمة تتكون من مواطنين صيغوا جميعاً فى قالب واحد، وتحكمهم جميعاً حكومة واحدة مفردة.

والفكرة التى تجىء بعد فكرة السلطة المركزية المفردة هذه، وتخطر من تلقاء نفسها بعقول الناس فى عصور المساواة، فكرة توحيد التشريع. فإذا كان كل مواطن يرى أنه لا يختلف عمن حوله إلا اختلافاً طفيفاً، فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب فى أن قانوناً يطبق على شخص واحد، ولا يطبق على سائر الناس. فلا غرو أن كان عقله ينفر من أن أقل ميزة يتميز بها أحد عليه.. فأضعف الفوارق فى مؤسسات الشعب السياسية تجرح كرامته، على حين تبدو له وحدة التشريع أول شرط من شروط الحكومة الرشيدة.

وعلى العكس من ذلك، نجد فكرة وحدة التشريع الذى يطبق على المواطنين كافة، أشبه ما تكون بفكرة غريبة على العقل البشرى فى العصور الأرستقراطية، فلا يقبلها ولا يرفضها.

وسينتهى الأمر بهاتين النزعتين المتعارضتين من نزعات العقل أن تصبحا أشبه بنزعتين،

«فطريتين» عمياوين، وبعادتين راسختين، توجهان الأفعال، على الرغم من وجود استثناءات خاصة. هذا، ومع تنوع الأحوال الاجتماعية فى العصر الوسيط تنوعاً كبيراً فقد وجد فى ذلك العصر أحياناً عدد معين من الأشخاص المتماثلين كل التماثل، إلا أن هذا لم يمنع القوانين المعمول بها فى ذلك الوقت، أن تخصص لكل منهم واجبات منوعة وحقوقاً مختلفة. وعلى العكس من هذا نجد جميع السلطات الحكومية فى عصرنا الحاضر تفرض نفس العادات ونفس القوانين على سكان لم تقم بينهم وجوه شبه بعد.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية فى شعب ما، بدا الفرد قليل الشأن، على حين يبدو المجتمع بالغ الأهمية. وبعبارة أخرى، إن المواطن وقد أصبح مماثلاً لسائر المواطنين، ليفنى فى زحمة الكثرة، ولم يعد بارزاً مرموقاً سوى صورة الشعب فى جملته، وهى صورة ضخمة رائعة.

وهكذا تصبح عند الناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية، فكرة سامية عن المجتمع وعن قيمته، وأخرى جد متواضعة عن الفرد وحقوقه. فهم يسلمون فى يسر بأن مصلحة المجتمع هى كل شىء، وأما مصلحة الفرد فليست شيئاً. ولا يترددون فى الاعتراف بأن لدى السلطة التى تمثل الجماعة من العلم ومن الحكمة أكثر جداً مما لدى أى عضو من أعضائها، وأن واجبها بل وحقها أن تحكم كل مواطن وأن تأخذ بيده وتهديه سواء السبيل.

وإن نحن تعمقنا أحوال أهل عصرنا[1] ودرسناه عن كثب، ونفذنا إلى مواطن آرائهم السياسية، لوجدنا فيها شيئاً من الآراء التى ذكرتها توا. وقد ندهش أن نجد تطابقاً كثيراً بين ناس معروف عنهم عادة أنهم فى نزاع مستمر بعضهم مع بعض.

يعتقد الأمريكيون أن السلطة العليا فى كل دولة يجب أن تنبثق من الشعب مباشرة، ولكن إذا ما قامت هذه السلطة، تصوروا أن ليس لها حد أو نهاية، ولا يتحرجون من أن يعترفوا أن لها الحق فى أن تفعل ما تشاء. فليس عندهم أية فكرة عن ميزات خاصة تمنح للمدن، أو لأسرات أو أشخاص معينين، ولا يخطر ببالهم أبداً أنه من الممكن ألا يطبق القانون بفصه ونصه تطبيقاً صارماً وبصورة واحدة، على كل جزء من أجزاء الدولة نفسها، وعلى كل فرد من سكانها.

وتزداد هذه الآراء نفسها انتشاراً فى أوربا باستمرار، حتى إنها لتصل إلى تلك الأمم التى ترفض مبدأ سيادة الشعب بكل قوة وتصميم. فهذه الأمم ترجع السلطة العليا إلى مصدر آخر مختلف عما يجعله له الأمريكيون إلا أنهم يعترفون لهذه السلطة بنفس الخصائص. ففكرة السلطات الوسطى تضعف بينهم، وسرعان ما تنمحى وتزول؛ وفكرة

(١) ظاهر أن المؤلف يقصد أحوال فرنسا فى عصره فى الربع الثانى من القرن الماضى.

الحقوق الذاتية فى أفراد معينين آخذة فى الاختفاء من عقول الناس، وتحل محلها فكرة السلطة الواحدة القادرة على عمل كل شيء، والتى تتركز فى المجتمع وحده دون غيره. وهكذا تتأصل هذه الأفكار وتنتشر، كلما تساوت الأحوال الاجتماعية، وتعادل الأفراد، فهى تجيء نتيجة المساواة، ثم تعمل بدورها على استعجال تقدم مبدأ المساواة نفسه بين الناس.

وفى فرنسا، حيث اشتدت الثورة التى أتحدث عنها ووصلت إلى مدى أبعد مما وصلت إليه فى أية دولة أوربية أخرى، سيطرت هذه الأفكار على عقول الجماهير سيطرة كاملة. وإن عنينا بدراسة لغة الأحزاب المختلفة فى فرنسا، لم نجد فيها حزباً واحداً لم يأخذ بهذه الآراء. هذا، وكان معظم الأحزاب ينعى على الحكومة مسلكها؛ ومع ذلك، فكلها تعتقد أن الحكومة يجب أن تعمل دائماً، وتتدخل دائماً فى كل شيء؛ وحتى أولئك الذين يختلفون فيما بينهم أشد الاختلاف، يلتقون مع ذلك فى هذه النقطة، فوحدة السلطة العليا، ووجودها فى كل مكان، وقدرتها على الاضطلاع بكل شيء، ووحدة قواعدها، كلها سمات رئيسية لجميع النظم التى ظهرت فى عصرنا؛ وإنا لنراها حتى فى أغرق تخيلات المجددين السياسيين؛ ويسير عليها العقل البشرى فى أحلامه وأمانيه.

فإن كانت هذه الأفكار وأمثالها تخطر من تلقاء نفسها بعقول الأفراد، فهى تخطر بقوة أشد فى عقول الحكام الذين بيدهم الأمر والنهى، فبينما يتغير المجتمع الأوربى القديم وينحل، تعن للملوك أفكار جدد بشأن ما لديهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فيدركون لأول مرة أن السلطة المركزية التى يمثلونها يجوز، بل يجب، أن تدير بنفسها، جميع شئون الجماعة فى جملتها، على أساس خطة موحدة، فهذا الرأى أتجرأ على عرضه، والذى لم يسبق أن تصوره أى ملك من ملوك أوربا قبل عصرنا، أخذ يتغلغل الآن فى عقول هؤلاء الملوك ويستقر ثابتاً راسخاً فى أعماقها وسط الآراء القلقة المضطربة[(١)].

فانقسام الناس فى عصرنا، أقل إذن، فى الواقع، مما يظنه الناس عادة فهم يتناقشون كى يعرفوا الأيدى التى ستعهد إليها السلطة العليا، ولكنهم سرعان ما يتفقون على ما لتلك السلطة العليا من حقوق، وما عليها من واجبات، فالفكرة التى لديها عن الحكومة لا تعدو سلطة واحدة بسيطة أبوية وخلاقة مبدعة.

إن جميع الأفكار الثانوية المتعلقة بالسياسة، قلقة غير مستقرة؛ على حين تظل هذه الفكرة وحدها، ثابتة لا تتخلف؛ فهى التى يختارها الساسة والكتاب والفلاسفة السياسيون، ويقبل عليها الجمهور فى حماسة ولهفة، فالحكام والمحكومون جميعاً متفقون على اتباعها بحماسة واحدة، فهى فكرة تسنح لهم، حتى لتبدو أشبه بفطرية فيهم، فهى تنشأ إذن فى هوى من أهواء العقل البشرى أو فى نزوة، ولكنها شرط لابد منه، من شروط الحالة الفعلية التى عليها البشر فى وقتنا الحاضر.

---

(١) يشير المؤلف هنا إلى المعانى التى تضمنتها «المحالفة المقدسة»، وبخاصة الآراء التى قال بها إسكندر الأول (١٧٧٧ – ١٨٣٠) قيصر روسيا، وإلى تلك النواحى الدينية التى أوحت بها إليه مدام دوكرودنرى المتصوفة، وقد عقدت هذه المحالفة فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥، وبقيت حتى سنة ١٨٣٠.

الفصــل الثالث

اتفاق عواطف الأمة الديمقراطية وآرائها على تركيز السلطة السياسية

إن صدق أن الناس فى عصور المساواة يدركون فى سهولة ويسر فكرة سلطة عظيمة مركزة، فلا شك فى أن عاداتهم وعواطفهم ستؤدى بهم إلى الاعتراف بمثل هذه السلطة وإلى تأييدها، ومن الميسور أن ندلل على صحة ذلك ببضع كلمات؛ فقد سبق أن ذكرنا، فى موضع آخر، معظم الأسباب التى بنى عليها هذا القول.

ليس فى الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية أحد يعد أسمى من أحد أو دونه؛ ولم تقتضهم العادة، ولم تتطلب منهم بالضرورة، أن يكون لهم شركاء فيما يقومون به من مشروعات، فلا غرو إن صار كل منهم يعتمد على نفسه وحدها، وصار الناس يعدون أنفسهم مستقلين بعضهم عن بعض، كل منهم يعمل على حدة. هذا، وقد سبق أن أتيحت لى الفرصة، عند الكلام على الفردية، أن أوضحت ذلك بتفصيل واف. فأمثال هؤلاء الناس لا يستطيعون أبداً أن ينتزعوا أنفسهم من شئونهم الخاصة ليشتغلوا بالأعمال العامة إلا بكل مشقة؛ فميلهم الفطرى يؤدى بهم إلى ترك هذه الأعمال العامة لذلك الممثل الدائم المحسوس الوحيد الذى يمثل مصالح الجماعة – أى إلى الدولة. فهم لا يعوزهم بطبيعة الحال الميل إلى الاشتغال بالشئون العامة هذه فحسب، بل إنهم كثيراً ما لا يجدون لديهم الوقت للمشاركة فيها. فحياة الناس الخاصة فى عهود الديمقراطية نشيطة مشغولة، ومثيرة كل الإثارة، وحافلة بالرغبات والأعمال، حتى لا يكاد يتبقى للواحد منهم شىء من همة أو من فراغ للمشاركة فى الحياة العامة. هذا، وإنى لآخر من يقول بأن هذه الميول لا يمكن التغلب عليها، فغرضى الأول من وضع هذا الكتاب أن أقاومها. وكل ما أريد أن أقوله، هو أن قوى خفية تعمل باستمرار فى الوقت الحاضر على تنميتها فى قلب الإنسان؛ فإن لم تكبح هذه القوى وتوقف عند حدها فإنها ستستولى عليه فى النهاية.

كذلك سبق لى أن أشرت إلى أن حب الناس المتزايد للرفاهية، وعدم اطمئنان الناس على ملكياتهم، تجعلان الأمم الديمقراطية تفزع من حدوث أية اضطرابات عنيفة فى أحوالها الاقتصادية. فحب السلام المستقر، كثيراً ما يكون هو النزعة السياسية الوحيدة التى

تحتفظ بها هذه الأمم، وإنه لينشط فيهم ويقوى، كلما خبت سائر الأهواء وخمدت. وهذا يجعل المواطنين مستعدين بطبيعة الحال لأن يمنحوا السلطة المركزية مزيداً من الحقوق أو يدعوها تسلبهم إياها، فالسلطة المركزية تبدو لهم، أنها هي وحدها التي لها مصلحة في حمايتهم من الفوضى، لأنها بذلك تحمي نفسها منها.

وإذ ليس أحد في عصور المساواة مجبراً على أن يقدم معونة لأي أحد آخر من بني جنسه، وليس لأحد منهم أي حق في أن يتوقع عوناً كبيراً منهم، صار كل إنسان مستقلاً بنفسه وضعيفاً معاً. فهاتان الحالتان اللتان يجب ألا تؤخذ واحدة منهما على حدة، كما يجب ألا نخلط بين الاثنتين – توحيان إلى المواطن في البلاد الديمقراطية بنزعات متعارضة كل التعارض. فاستقلاله يزيده ميلاً إلى الثقة بنفسه، وإلى الكبرياء بين أمثاله؛ أما ضعفه فيجعله يشعر المرة بعد المرة، بالحاجة إلى عون من الخارج لا يستطيع أن يتوقعه من أحد منهم، فكلهم ضعاف وفاترون، لا يعطف بعضهم على بعض. ولا غرو أن رأينا كل مواطن منهم يتجه في هذه الأمة إلى ذلك الكائن الهائل الذي يسمو وحده على مستوى الضعف العام. فاحتياجات الفرد، ولا سيما رغباته، تظل تذكره به باستمرار، حتى ليعده السند الوحيد الضروري الذي لا غنى عنه، لضعفه.

وهذا يفسر لنا ما يحدث كثيراً في البلاد الديمقراطية حيث لا يطيق الناس أن يروا عليهم رؤساء يوجهونهم، ومع ذلك يخضعون صابرين لسيد يحكمهم جميعاً، فيكشفون بذلك عن كبريائهم، وعن ذلتهم وهوانهم معاً.

فكراهية الناس لتمييز بعضهم على بعض تزداد كلما قل عدد الامتيازات وضعف شأنها، فيبدو أن الأهواء الديمقراطية يستعر أوراها ويشتد كل الاشتداد، عندما يبلغ ما لديها من الوقود أقله. وقد سبق أن بينت السبب الذي أدى إلى هذه الظاهرة، فعندما تكون جميع الأحوال متفاوتة، لن يبلغ أي تفاوت فيها درجة تقذى بها العين، وتنفر منها الناس؛ على حين أن أقل تفاوت يصبح بغيضاً للنفس وسط تلك المساواة العامة القائمة بينهم. وكلما اكتمل أمر هذه المساواة صار أدنى تفاوت بين الناس أمراً لا يكاد يطاق. ومن ثم كان طبيعياً أن تظل محبة المساواة نفسها، في نمو وتزداد على ما تتغذى به، وبعبارة أخرى: كلما ازدادت المساواة بين قوم اشتد تعلقهم بها.

هذه الكراهية التي لا تموت أبداً، والتي تضطرم باستمرار، فتجعل الأمة الديمقراطية تقف في وجه أدنى ميزة تمنح لأحد – هذه الكراهية نفسها تعاون كل المعاونة على تركيز جميع الحقوق السياسية شيئاً فشيئاً في أيدي ممثل الدولة وحده. وإذ كان صاحب السلطان بالضرورة فوق مستوى المواطنين كافة، غير منازع، فإنه لا يستثير الحقد في نفس أحد منهم، فكل امرىء يظن أنه إنما يجرد أمثاله وأنداده من الميزة التي قدمها هو مختاراً لصاحب التاج. ويأبى الشخص الذي يعيش في عصر ديمقراطي أن يذعن لآخر مثله يعده نداً مساوياً

له، ولذا كان يأبى أن يعترف لهذا الآخر بأية قدرة سامية تفوق ما لديه هو؛ فهو لا يثق بعدالته، ويغار من قوته، إنه يخشاه ويزدريه فى آن واحد، ويستعذب أن يذكره فى كل لحظة بأنهما كليهما يشتركان فى تبعية واحدة لسيد واحد بعينه.

إن كل قوة مركزية تجرى على سليقتها، تعنى بمبدأ المساواة وتعمل على تشجيعه، ذلك لأن المساواة تيسر، بشكل عجيب، لمثل هذه السلطة المركزية أن تؤدى عملها، وتوسعه وتكفله لها.

ويصح أن يقال كذلك إن كل حكومة مركزية، تعبد الاطراد والوحدة فى كل شىء، لأن هذه الوحدة تعفيها من أن تشغل نفسها بالفحص عن التفصيلات التى لا نهاية لها، وإن كانت فى ذاتها تفاصيل يجب أن تكون موضع عنايتها واهتمامها؛ وذلك إن كان الأمر يقتضى أن تختلف القواعد والنظم، وتتكيف باختلاف الناس، بدلاً من أن يخضعوا جميعاً، ومن غير تمييز، لقاعدة واحدة أو لنظام واحد معين. وهكذا نجد الحكومة تحب ما يحبه المواطنون، وتكره بالطبع ما يكرهون. فهذه العواطف المشتركة التى تجمع فى الأمم الديمقراطية، بين الملك وكل عضو من أعضاء الجماعة فيها، على اعتقاد واحد مشترك، تقيم بينهم تعاطفاً حقيقياً دائماً، حتى أنك لترى الناس يغفرون للحكومة أخطاءها من أجل ميولها هذه، ولا يسحبون منها ثقتهم العامة إلا على كره منهم ومضض، على الرغم مما قد تقع فيه من إسراف ومن أخطاء، ومع ذلك فإنهم لا يلبثون أن يعيدوا إليها هذه الثقة بها، عند أول طلب. وكثيراً ما تكره الشعوب الديمقراطية الرجال الذين تتجمع فى أيديهم أزمّة السلطة المركزية ولكنهم سيظلون مع ذلك يحبون هذه السلطة نفسها.

وهكذا أكون قد وصلت إلى النتيجة نفسها من طريقين متباينين. فقد سبق أن أوضحت أن مبدأ المساواة يوحى إلى الناس بفكرة حكومة واحدة منسجمة قوية، وهأنذا أوضحت تواً أن مبدأ المساواة هذا يخلق فى الناس ميلا لهذه المساواة وتذوقاً لها. ومن ثم اتجهت شعوب عصرنا نحو نظام للحكم من هذا القبيل، مدفوعة بميلها الطبيعى: ميل العقل، وميل القلب، وكى تصل الشعوب إلى هذا النظام حسبها ألا تعمل على تعويق نفسها بنفسها، وهى فى طريقها إليه.

وفى رأيى أن الاستقلال الفردى، والحريات المحلية ستكون دائماً؛ فى تلك العصور الديمقراطية التى نحن مقبلون عليها، من عمل الصنعة على حين يكون التركيز هو نظام الحكم الطبيعى فيها(١).

---

(١) وهذه نبوءة أخرى من نبوءاته تحققت، فمجال الفرد يضيق عما كان من قبل، على حين يتسع مجال الدولة، وتزداد المهام التى تضطلع بها لمصلحة الجماعة كلها.

الفصـــل الرابـع

بعض الأسباب الخاصة والعارضة التى تؤدى بالشعب الديمقراطى إلى تركيز سلطات الحكومة أو إلى الابتعاد بها عنه

إن كانت جميع الأمم الديمقراطية تتجه بالفطرة نحو تركيز سلطات الحكومة، فهى إنما تتجه إلى ذلك بدرجات متفاوتة. وهذا أمر يتوقف على الظروف الخاصة التى قد تعمل على ترقية النتائج الطبيعية لحالة المجتمع أو تعمل على تأخيرها، وهى ظروف كثيرة كل الكثرة، فحسبى أن أذكر هنا بعضها.

فإنا لنجد نزعات الذين عاشوا أحراراً مدة طويلة قبل أن يصبحوا متساوين، وهى نزعات مستمدة من مؤسساتهم الحرة - نجدها تصطرع إلى حد ما مع الميول التى يخلقها فيهم مبدأ المساواة، فعلى الرغم من أن السلطة المركزية قد تتوسع فى امتيازاتها فى مثل هذا الشعب، فأفراده لن يفقدوا استقلالهم كله. ولكن عندما تزداد المساواة فى شعب لم يكن قد عرف الحرية قط من قبل أو حرمها أمداً طويلاً (وهى الحالة التى عليها شعوب أوربية فى العصر الحاضر) وانضمت عادات الشعب السابقة فجأة بنوع من الجاذبية الطبيعية، إلى العادات والمذاهب الجديدة التى تنشأ من الحالة الاجتماعية فعندئذ تبدو جميع القوى كأنها تندفع من تلقاء نفسها نحو المركز، وتتجمع فيه بسرعة مدهشة، وسرعان ما تبلغ الدولة أقصى حدود قوتها، على حين يهبط الأفراد فجأة إلى أدنى درجات الضعف.

إن الإنجليز الذين هاجروا من بلادهم من ثلاثمائة سنة مضت ليقيموا على شواطىء الدنيا الجديدة[1] مجتمعاً ديمقراطياً، سبق لهم أن تدربوا جميعاً على إدارة الشئون العامة فى بلادهم التى هاجروا منها، فقد كانوا ملمين بنظام المحلفين، وألفوا حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الشخصية؛ وعرفوا فكرة الحقوق، واعتادوا الدفاع عن جميع هذه الحريات، ولقد وفدوا على أمريكا بهذه المؤسسات الحرة، وبكثير من العادات والأخلاق

(١) بدأت عبارة الدنيا الجديدة le nouveau monde تطلق على أمريكا وينتشر استعمالها فى عصر المؤلف.

الصلبة، فكانت هذه المؤسسات هى التى حافظت عليهم وصانتهم من عدوان الدولة عليهم. ومن هذا يتبين لنا أن الحرية كانت سابقة عند الأمريكيين على المساواة فى أحوالهم الاجتماعية، لأن هذه المساواة جاءتهم فى وقت متأخر نسبياً، أما فى أوربا فالأمر على العكس من ذلك، فقد تغلغلت المساواة فى شعوبها قبل أن تخطر لهم فكرة الحرية على بال بزمن طويل، فقد أدخلتها السلطة المطلقة فى البلاد فى حكم الملوك أنفسهم.

أشرنا من قبل إلى أن فكرة الحكومة لا تخطر بطبيعة الحال على عقول الناس فى البلاد الديمقراطية إلا على صورة سلطة مفردة مركزية، كما أشرنا إلى أن فكرة السلطات الوسطى لم تكن معهودة إليهم. وهذا يصدق بوجه خاص على الأمم الديمقراطية التى شهدت مبدأ المساواة ينتصر بينها بعد ثورة عنيفة. فإن كانت الطبقات التى تقوم بإدارة الشئون المحلية قد اكتسحتها هذه الثورة الجارفة فجأة، وكانت الكتلة المهوشة التى بقيت، لا تزال يعوزها التنظيم وتعوزها العادات التى تؤهلها للاضطلاع بإدارة تلك الشئون بنفسها؛ ولم يعد الناس يجدون أمامهم سوى الدولة وحدها قادرة على أن تأخذ على عاتقها القيام بشئون الحكم، صغيرها وكبيرها، فلا غرو أن أصبح التركيز بشكل ما أمراً ضروريا ولا مناص منه للبلاد.

ليس لنا أن نمتدح نابليون أو نذمه من أجل تركيز جميع السلطات الإدارية الفرنسية كلها تقريباً فى يديه، فقد وقعت هذه السلطات كلها من تلقاء نفسها على عاتقه هو طبعاً، عقب اختفاء النبلاء السريع من البلاد، واختفاء الصفوف العليا من الطبقة الوسطى، فرفض هذه السلطات كان من الصعب عليه صعوبة قبوله إياها، والاضطلاع بها. أما الأمريكيون فلم يشعروا قط بمثل هذه الضرورة إذ لم يمروا بثورة ما، فقد كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم من البداية، ولذلك لم يضطروا أبداً إلى أن يلتجئوا إلى الدولة لتكون وصية عليهم لوقت ما. وهكذا نرى أن تقدم التركيز فى الشعوب الديمقراطية لا يتوقف على تقدم مبدأ المساواة فحسب بل وعلى الطريقة التى يتأسس بها هذا المبدأ نفسه كذلك بينهم.

فعند بداية ثورة ديمقراطية عظيمة، وعندما يكون الصراع قد بدأ ينشب بين مختلف الطبقات فى المجتمع، يحاول الشعب أن يركز الإدارة العامة فى أيدى الحكومة، كى ينتزع إدارة الشئون المحلية من أيدى الأرستقراطيين. أما عند نهاية هذه الثورة فالأمر على العكس من ذلك، فالأرستقراطية المنهزمة هى التى تحاول عادة أن تسلم إدارة الشئون كلها إلى الدولة، لأنها (الأرستقراطية) تهاب استبداد شعب صار نداً لها، بل وكثيراً ما يكون سيدها. وهكذا نرى أن ليس ثمة طبقة معينة من طبقات المجتمع هى التى تعمل وحدها دائماً على زيادة امتيازات الحكومة. ولكن مادامت الثورة الديمقراطية قائمة فسيوجد فى الأمة دائماً طبقة واحدة قوية، من حيث العدد أو من حيث الثروة، تحملها

نزعات خاصة أو مصالح خاصة، على تركيز الإدارة العامة، من غير نظر إلى كراهية الإنسان أن يحكمه أحد مماثل له، وهي كراهية نجدها عامة ودائمة فى الأمم الديمقراطية .

هذا، ولا بأس من أن نشير هنا إلى أن الطبقات الوضيعة فى إنجلترا فى العصر الحاضر تجاهد بكل ما لديها من قوة للقضاء على الاستقلال المحلى، ولنقل الإدارة من كل نقطة من نقاط المحيط إلى المركز نفسه، على حين تحاول الطبقة العليا أن تحتفظ بهذه الإدارة نفسها فى حدودها القديمة. وإنى لأجرؤ وأتنبأ بأنا سنشاهد فى وقت قريب عكس هذا المظهر تماماً .

يتضح لنا من هذه الملاحظات، السبب فى أن السلطة العليا فى الشعب الديمقراطى الذى لم يصل إلى قرار المساواة إلا بعد أن خاض معركة اجتماعية مريرة طويلة المدى، هذه السلطة يجب أن تكون فى مثل هذا الشعب أقوى منها فى جماعة ديمقراطية، كان مواطنوها متساوين دائماً منذ نشأتها، وكذلك يجب أن يكون الأفراد من حيث هم أفراد أضعف فى مثل ذلك الشعب منهم فى الجماعة الثانية. هذا، وأن مثال الأمريكيين لخير دليل لنا على ذلك، فلم يكن سكان الولايات المتحدة منفصلين بعضهم عن بعض على أساس امتيازات ما، ولا هم كانوا يكرهون بعضهم بعضاً، فإنهم لم يعرفوا أبداً الضرورة التى تدفعهم إلى الالتجاء إلى السلطة العليا لتدير لهم شئونهم. لقد كان حظ الأمريكيين فذا غريباً، فقد استمدوا من أرستقراطية إنجلترا فكرة الحقوق الفردية، وفكرة الميل إلى الحريات المحلية والاستمتاع بها، واستطاعوا أن يحافظوا عليهما، فلم يكن أمامهم أرستقراطية يكافحون ضدها .

فإن كانت التربية تعاون الناس فى جميع العصور على الدفاع عن استقلالهم فهذا يصدق على العصور الديمقراطية بوجه خاص. فإن كان الناس جميعاً سواء متشابهين، سهل عليهم أن يقيموا بينهم حكومة فردية قوية كل القوة، اعتماداً على ضوء الفطرة وحده. ولكن الناس بحاجة إلى الكثير من الذكاء، والغزير من العلم، والكثير من الفن، كى ينظموا ويصونوا السلطات الثانوية تحت ظروف مماثلة، وكى يخلقوا - وسط استقلال الأفراد المواطنين بعضهم عن بعض، ووسط ضعفهم الشخصى - مجتمعات حرة تستطيع أن تناضل ضد الاستبداد دون أن تهدر النظام العام .

ومن ثم كان تركيز السلطة وإخضاع الأفراد يزدادان فى الأمم الديمقراطية، لا بنفس النسبة التى تزداد بها المساواة بينهم فحسب، بل بنسب جهلهم أيضاً. نعم إن الحكومة فى العصور المختلفة، من حيث الحضارة والاستنارة، كثيراً ما تعوزها المعرفة اللازمة لفرض الاستبداد على الشعب، كما يعوز الشعب الإلمام بالمعرفة اللازمة لأن يخلع نير هذا الاستبداد عن كواهله. إلا أن النتيجة ليست واحدة فى كل منهما. فمهما كان الشعب الديمقراطى خشناً جافياً، فالسلطة المركزية التى تحكمه لا تخلو أبداً تمام الخلو من الاستنارة والثقافة، فهى تستطيع أن تستفيد فى يسر وسهولة من القليل الموجود منهما فى البلاد، ولا يعز عليها

إن اقتضى الأمر، أن تستعين بأناس من البلاد الأخرى، ومن ثم فإن فرقاً مدهشاً لا يلبث أن يتجلى فى الأمة الديمقراطية والجاهلة معاً، بين قدرة الحاكم الفكرية، وبين قدرة كل فرد من أفراد رعاياه. وهذا مما يؤدى بسهولة إلى تركيز السلطة كلها فى يديه، فتظل وظيفة الدولة الإدارية تتسع باستمرار لأن الدولة وحدها هى القادرة على إدارة شئون البلاد.

ومهما كانت الأمم الأرستقراطية غير مستنيرة بالقدر الذى يظنه الناس، فإنها لا تتجلى أبداً دائماً فى مظهر واحد ثابت، لأن الثقافة فيها موزعة توزيعاً سوياً بين الملك وبين زعماء الجماعة الرئيسيين.

لقد وجد الباشا الذى يتولى حكم مصر الآن[1] سكان هذا القطر جاهلين كل الجهل ومتساوين كل المساواة فى أحوالهم الاجتماعية، فاقتبس من أوربا علومها وفكرها ليحكم بها هذا الشعب. فإذا ما حدث واجتمعت هكذا معلومات صاحب السلطان من جهل شعبه وضعفه الديمقراطى، تم له أقصى تركيز ممكن فى غير مشقة؛ ومن ثم استطاع الباشا أن يجعل من القصر كله مصنعاً له ويتخذ من المواطنين كلهم عمالاً له فيه.

وفى رأيى أن الإفراط فى تركيز شئون الحكم لابد أن يؤدى آخر الأمر إلى إضعاف المجتمع، وإلى إضعاف الحكومة ذاتها بعد فترة من الوقت، ولكننى لا أنكر أن السلطة الاجتماعية المركزة قد تستطيع أن تضطلع بتنفيذ مشروعات جسام فى سهولة ويسر وفى وقت محدود، واتجاه معين. ويصدق هذا بشكل خاص فى الحروب، حيث يتوقف النجاح على سهولة نقل موارد الأمة وتوجيهها نحو نقطة واحدة معينة أكثر مما يتوقف على سعة هذه الموارد نفسها وغزارتها. ومن ثم كانت الأمم تشعر فى الحروب بوجه خاص بالرغبة فى توسيع سلطات الحكومة المركزية، بل إنها كثيراً ما تشعر بالحاجة إلى هذا التوسيع. فكل النابغين فى الفنون العسكرية يحبون هذا التركيز لأنه يزيد قوتها، كما أن جميع الذين يؤدونه يحبون الحروب لأنها تضطر الأمم إلى تركيز قواها فى أيدى الحكومة. وهكذا تكون النزعة الديمقراطية التى تدفع الناس دفعاً مستمراً إلى الاستكثار من امتيازات الدولة، وإلى التقليل من حقوق الأفراد - أسرع وأكثر استمراراً فى تلك الأمم الديمقراطية التى يجعلها موقعها الجغرافى معرضة للحروب الكثيرة الكبرى، بل إنه ليعرض كيانها نفسه لخطر الانهيار - منها فى الأمم الأخرى.

سبق أن بينت أن الخوف من اضطراب حبل الأمن، ومحبة الرفاهية الشخصية، تدفعان الأمم الديمقراطية بصورة غير محسوسة إلى العمل على زيادة مهام الحكومة المركزية،

---

(١) كان توكفيل يكتب هذه السطور حوالى سنة ١٨٤٠ وظاهر أن الباشا المقصود هو محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩) وفى تلك السنة عقدت معاهدة لندن الشهيرة (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (وبدون فرنسا فقد تخلت عن محمد على بعد أن كانت واقفة فى صفه)، وهى المعاهدة التى انتهت بقصر حكم محمد على، على مصر وحدها.

وتخويلها مزايا من الحقوق والامتيازات لأنها فى نظرهم السلطة الوحيدة القوية المستنيرة المستقرة التى تستطيع أن تحميهم من الفوضى. ولست بحاجة إلى أن أضيف إلى ما تقدم، أن جميع الظروف الخاصة التى تؤدى إلى جعل حالة الجماعة الديمقراطية مضطربة، ومعرضة للأخطار؛ تزيد النزعة «الفطرية» العامة، وتدفع الأشخاص (من حيث هم أفراد) إلى أن يظلوا يضحون بحقوقهم حباً فى بقاء الهدوء مستتباً فى بلادهم.

وعلى هذا لاتكون الأمة ميالة إذن إلى زيادة مهام الحكومة المركزية إلا عندما تكون خارجة عن ثورة دموية طويلة المدى، انتزعت فيها الأملاك من أيدى أربابها السابقين، وتزعزعت كل المعتقدات، وامتلأت البلاد بأنواع مريرة من الكراهية العنيفة، والمصالح المتعارضة، والطوائف المصطرعة. فعندئذ يصبح الغرام باستقرار الهدوء العام شهوة عمياء، ويستولى على المواطنين حب عارم لرعاية النظام واستقراره؛ ولكنه حب مضطرب كل الاضطراب.

سبق أن درست عدة أسباب عارضة تضافرت كلها على تأييد تركيز السلطة، ولكنى لم أتكلم بعد على السبب الرئيسى منها. فأول الأسباب العارضة، التى تؤدى إلى اجتذاب جميع الشئون إلى أيدى صاحب السلطان فى البلاد الديمقراطية، إنما هو أصل ذلك الحاكم نفسه وميوله. فالناس الذين يعيشون فى عصور المساواة مغرمون بطبعهم بالحكومة المركزية، ومستعدون كل الاستعداد لتوسيع ما لها من امتيازات. ولكن إن حدث أن كانت هذه الحكومة نفسها تمثل مصالح الناس بأمانة وإخلاص؛ وكانت ميولها تتفق تمام الاتفاق مع ميولهم «الفطرية» فإن الثقة التى يولونها إياها تكاد تكون ثقة لاتحد، لأنهم يعتقدون أن كل ما يغدقونه عليها إنما يغدقونه فى الواقع على أنفسهم هم.

فاتجاه السلطات الإدارية نحو المركز يتم دائماً بشكل أقل سهولة وأكثر بطؤا فى عهود الملوك الذين لايزالون يستمسكون بشكل ما فى النظام الأرستقراطى العتيق، منه فى عهود الحكام الجدد العصاميين الذين يربطهم أصلهم وتربطهم ميولهم وطباعهم وعاداتهم، بقضية المساواة ربطاً وثيقاً. لست أقصد أن أقول هنا إن الحكام الذين من أصل أرستقراطى، ويعيشون فى عصور ديمقراطية لا يسعون وراء تركيز الإدارة فى أيديهم، لا بل أعتقد أنهم سيبذلون كذلك قصارى جهدهم فى هذا السبيل، ويسيرون فيها بكل همة ونشاط شأنهم شأن غيرهم. فهم يرون أن فائدة المساواة الوحيدة لاتكون إلا فى هذا الاتجاه، ولكن الفرص التى لديهم أقل مما عند الآخرين، لأن المواطنين بدلاً من أن يسارعوا إلى الموافقة على رغبات هؤلاء الملوك، فإنهم، كثيراً ما لايقدمون لهم الطاعة إلا مكرهين وعلى مضض منهم، على حين أن القاعدة فى الجماعات الديمقراطية هى أن التركيز يجب أن يتزايد كلما كان الملك أقل أرستقراطية.

عندما تقوم فئة عريقة من الملوك على رأس أمة أرستقراطية يديرون شئونها - وتتفق

ميول الملك الطبيعية تمام الاتفاق مع ميول النبلاء الطبيعية — عندئذ تجد الرذائل الذاتية فى المجتمعات الأرستقراطية مجالاً حراً تنطلق فيه دون أن تصادف ما يكبحها أو يعالجها ويوجهها. والأمر على العكس من ذلك عندما يتولى خليفة من جنس إقطاعى حكم أمة ديمقراطية؛ فتعليمه وعاداته وذكرياته الماضية وصلاته الاجتماعية ستدفعه كلها إلى الانحياز إلى العواطف التى يوحى إليه بها تباين الأحوال الاجتماعية وتفاوتها فى البلاد. وكذلك يتجه الشعب باستمرار بسبب ما فيه من تفاوت فى الأحوال الاجتماعية، إلى الأخذ بتلك العادات الأخلاقية التى تستحدثها فيها المساواة. وكثيراً ما يحدث فى تلك الأوقات أن يسعى المواطنون للحد من الحكومة المركزية بأنفسهم، لا من حيث هى سلطة استبدادية، بل من حيث هى قوة أرستقراطية، ويستمسكون كل الاستمساك بالدفاع عن استقلالهم؛ لا لأنهم يريدون أن يكونوا أحراراً ولكن لأنهم عقدوا عزمهم على أن يظلوا متساوين.

إن ثورة تطيح بعرش أسرة ملكية عريقة لتقيم مكانها رجالاً جدداً وتضعهم على رأس أمة ديمقراطية — قد تؤدى إلى إضعاف السلطة المركزية إضعافاً مؤقتاً، ولكن مهما ظهرت هذه الثورة فى بدايتها بمظهر الفوضى فلا ينبغى لنا أن نتردد فى أن نتنبأ بأن عاقبتها النهائية المحتومة ستكون التوسع فى امتيازات تلك السلطة نفسها وإحاطتها بالضمانات الكافية.

وأول شرط يجب توافره لتركيز السلطة العامة فى شعب ديمقراطى، بل الشرط الوحيد اللازم لنجاح هذا التركيز فى مثل هذا الشعب، هو أن تحب أنت المساواة، أو أن تجعل الناس يعتقدون أنك تحبها حقاً، فبذلك يصبح فن الاستبداد، الذى كان من قبل فناً معقداً كل التعقيد، بسيطاً كل البساطة، حتى لكأنه يتلخص كله فى مبدأ واحد ليس إلا.

الفصـل الخامس

السلطة العليا تزداد فى الأمم الأوربية فى عصرنا الحاضر مع أن الملوك فيها صاروا أقل استقراراً

إذا ما استعرض القارىء فى ذهنه ما سبق أن ذكرناه، استولت عليه الدهشة وتملكه الفزع من أن يرى كل شىء فى أوربا صار يعاون على ازدياد امتيازات الحكومة زيادة مستمرة لا تقف عند حد، على حين أن كل شىء فيها كذلك يعمل باستمرار على إضعاف استقلال الفرد، وزيادة خضوعه، وعدم استقراره .

وتوجد جميع النزعات العامة الدائمة التى تحفز الأمريكيين إلى تركيز السلطة - كما توجد فى دول أوربا الديمقراطية نفسها؛ وزيادة على ذلك فإن هذه الدول تعرض لطائفة من الأسباب الثانوية والعرضية التى لم يكن للأمريكيين بها عهد فكأن كل خطوة تخطوها هذه الدول الأوربية فى سبيل المساواة، إنما كانت تقربها من النظم الاستبدادية .

وحسبنا نظرة واحدة إلى ما حولنا لنقنع بصحة هذا القول. ففى العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا مباشرة، كان ملوك أوربا قد جردوا من كثير من الحقوق التى كانوا يعدونها جزءاً لا يتجزأ من سلطتهم، أو أنهم نزلوا عنها من تلقاء أنفسهم. فمنذ مائة سنة مضت، كنا نجد فى أكثر الأمم الأوربية أفراداً أو (هيئات) مستقلين الاستقلال الذى مكن لهم من أن يضطلعوا بإقامة العدالة بين الناس، وبأن يجيشوا الجيوش ويعملوا على صيانتها، ويفرضوا الضرائب؛ بل وكثيراً ما كانوا يسنون القوانين ويشرحونها. وإنا لنرى الدولة الآن فى كل بلد من البلاد قد احتكرت لنفسها وحدها، دون أى شريك لها، هذه الوظائف التى تعد طبيعية فى السلطة العليا، فهى لم تعد تسمح بقيام أى وسطاء ثانويين بينها وبين المواطنين، بل جعلت تقوم هى نفسها بتوجيههم فى كل ما له صلة بالشئون العامة، هذا ويجب ألا يفهم من ذلك أنى أقصد إلى نقد مبدأ تركيز السلطات أو ذمه، فإنى لبعيد كل البعد عن هذا، وإنما أردت أن أعرضه هنا عرضاً ليس إلا .

وكان فى أوربا فى ذلك العصر نفسه عدد كبير من السلطات الثانوية تمثل المصالح المحلية وتقوم بإدارة شئونها. وقد اختفت هذه السلطات المحلية الآن، وأخذ الباقى طريقه إلى الزوال السريع، أو إلى أن يصبح تابعاً لغيره كل التبعية. وانهار النبلاء الإقطاعيون فى أوربا كلها من أقصاها إلى أقصاها، وزالت حريات المدن وسلطات الإدارات المحلية أو هى فى طريقها إلى الزوال.

لقد عانت أوربا فى الخمسين سنة الماضية كثيراً من الثورات والثورات المضادة، التى أشاعت الاضطراب فى البلاد فى اتجاهات متفاوتة، ومهما اختلفت الاضطرابات فكلها متشابهة فى ناحية معينة، فقد زعزعت سلطات الحكومة الثانوية أو هدمتها. فالامتيازات المحلية التى لم يلغها الفرنسيون فيما فتحوه من الأقطار، قد خضعت آخر الأمر لسياسة الحكام الذين انتصروا على الفرنسيين. فقد رفض هؤلاء الحكام كل ما جاءت به الثورة الفرنسية من تجديد، ومن إصلاحات، ما عدا تركيز الحكومة، فهذا التركيز وحده هو المبدأ الذى ارتضوا أن يتلقوه عنها.

إن ما أريد أن أبينه هنا هو أن جميع الحقوق المختلفة التى انتزعت فى عصرنا، الواحد إثر الآخر، من الطبقات ومن الطوائف الصناعية (النقابات) بل ومن الأفراد أنفسهم، لم تؤد إلى إقامة سلطات ثانوية جدد على أسس أكثر ديمقراطية، بل ركزت جميعها، من غير أى استثناء، فى أيدى صاحب السلطان. فقد صارت الدولة فى كل بلد، تعمل باستمرار على زيادة إشرافها على أدنى أعضاء المجتمع، وتضيف إلى نفسها سلطات خاصة، تخول لها أن توجه كل فرد منهم الوجهة التى تشاء، حتى فى أصغر شئونه الخاصة.

لقد كانت الغالبية العظمى من المؤسسات الخيرية فى أوربا القديمة، فى أيدى أفراد أو أيدى طوائف من الصناع، ولكنها ما عتمت أن صارت كلها أو معظمها، تعتمد على الحكومة صاحبة السلطان، وتدار فى كثير من الأحيان بواسطتها مباشرة. فالدولة وحدها تقريباً هى التى تضطلع بتقديم الخبز للجائعين، وبإسعاف المرضى بالدواء والمأوى، وتقديم العمل للكسالى منهم، وتعمل كما لو كانت هى وحدها المطلوب منها العمل على تخفيف كل أنواع الشقاء والبؤس عن الأهالى.

وكذلك صار التعليم، وصار الإحسان، فى أكثر البلاد فى أيامنا الحاضرة من الشئون القومية، فتتسلم الدولة الآن الطفل من أحضان أمه، بل وكثيراً ما تنتزعه منها انتزاعاً، لتسلمه إلى وكلائها الرسميين ليتولوا شئونه، فقد أخذت الدولة على نفسها أن تملأ قلوب كل جيل بالعواطف وتزود عقولهم بالمعلومات، حتى غلبت الوحدة على التعليم العام كله، كما غلبت على كل شىء آخر، وأخذ التنوع والحرية يختفيان من بيننا فى كل يوم.

هذا، ولست أخشى أن أجهر بأن الدين نفسه قد صار فى جميع البلاد المسيحية؛ كاثوليكيها وبروتستانتيها؛ فى خطر الوقوع فى أيدى الحكومة. ولا يعنى هذا أن الحكام

قد صاروا يغارون كل الغيرة على ما لهم من حقوق فى حسم كل خلاف يقوم فى الشئون الدينية ، بل يعنى أن سيطرتهم على إرادة أولئك الذين يتولون تفسير أمور الدين قد أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ، لقد جردوا رجال الدين من أملاكهم العينية ، وعوضوهم عنها مرتبات ثابتة ، واستغلوا نفوذ القسس لما فيه مصلحتهم الخاصة ، بأن جعلوهم موظفين عندهم ، بل كثيراً ما اتخذوهم خدماً لهم وحشماً ، حتى استطاعوا بتحالفهم هذا مع رجال الدين أن يصلوا إلى أعماق نفوس الناس وسرائرهم .

ومع ذلك فهذا كله لايعدو أن يكون جانباً واحداً من جانبى الصورة ، فسلطان الحكومة لم ينبسط على مجال السلطات القائمة كلها فحسب ، كما رأينا توا ، بل إن هذا المجال قد غص به وضاق ، حتى فاض إلى مجالات كانت إلى الآن وقفاً على الاستقلال الفردى . فمن المعروف أن ثمة طائفة كبيرة من الأفعال ، كانت تعد دائماً خارجة عن إشراف الإدارة العامة ؛ فغدت الآن خاضعة لها كل الخضوع ، وأن عدد هذه الأفعال أخذ الآن فى الازدياد زيادة متصلة .

كانت الحكومة (العليا) فى الأمم الأرستقراطية تقتصر عادة على الإشراف على شئون المواطنين وإدارتها ، من حيث ما يتصل فيها مباشرة وبطريقة محسوسة ، بالمصلحة العامة ، أما فيما عدا ذلك من الشئون فقد ترك الشعب حراً يفعل ما يشاء . وكانت حكومات هذه الشعوب تبدو وكأنها لاتدرى أن هناك نقطة تلتقى فيها أخطاء الأفراد وما يقاسونه من متاعب بسعادة الشعب العامة ، وأن إنقاذ فرد من الخراب قد يكون مسألة تهم المصلحة العامة كلها .

أما الأمم الديمقراطية التى فى عصرنا الحاضر فتتجه نحو الطرف الأقصى المضاد ، فلا يخفى أن معظم حكامنا لم يعودوا يقنعون بأن يحكموا الشعب فى جملته ، بل أصبحوا يظنون أنفسهم مسئولين عن أفعال كل واحد من رعاياهم ، وعن أحواله الخاصة ، وعن مصيره المقدر له ، فكأنى بهم قد تعهدوا بأن يرشدوا كل مواطن منهم ويعلموه جميع ما يتصل بالحياة من مختلف الشئون ، وأن يجعلوه ، إذا ما اقتضى الأمر ، سعيداً شاء أو لم يشأ . أما الأفراد فقد صاروا يزدادون كل يوم ميلاً إلى النظر إلى السلطة العليا على هذا الضوء نفسه ، فيطلبون منها العون فى كل ما هو ضرورى لهم ، ويتجهون إليها بأبصارهم فى كل لحظة باعتبارها ناصحتهم ومرشدتهم .

وأؤكد أنه لم يعد يوجد فى أوربا كلها دولة واحدة لم تصبح الإدارة العامة فيها أشد تركزاً مما كانت من قبل فحسب ، بل صارت كذلك أشد فضولاً وأكثر تدخلاً فى صغائر الأمور ، فهى الآن تتدخل فى كل مكان فى كل مصلحة من مصالح الناس الخاصة ، بأكثر مما كانت تتدخل من قبل ، فصارت تنظم على هواها الكثير من أفعالهم ، صغيرها قبل كبيرها ، وتبسط سلطانها باستمرار على جميع الأفراد ، وتحيط كلاً منهم برعايتها من كل وجه من الوجوه ، فتعاونهم وتنصح لهم وتجبرهم على أداء ما تريد إجباراً

لقد كان صاحب السلطان فى الأمة الماضية يعيش على ما تغله له ضياعه أو على ما يفرضه على رعاياه من ضرائب ومكوس، ولكن الحال قد تبدلت الآن غير الحال بعد أن زادت احتياجاته بازدياد قوته واتساع سلطاته. فالظروف التى كانت تحمل الملك فى القديم على أن يفرض ضريبة جديدة؛ تجعله هى نفسها الآن يلجأ إلى الاقتراض. ولم تلبث الدولة أن صارت مدينة لكثيرين من أغنياء البلاد، كما صارت تركز معظم رؤوس الأموال الكبرى فى أيديها.

هذا، وكان أمام الدولة طريقة أخرى لتجتذب رؤوس الأموال الصغيرة، فكلما ازداد اتصال الناس بعضهم ببعض؛ وازداد تساويهم فى الأحوال الاجتماعية، أصبح للفقراء موارد أكثر، وازدادت بذلك ثقافتهم؛ وكثرت رغباتهم، فلا غرو إن خطر ببال كل منهم أن يعمل على تحسين أحواله، فكانت وسيلتهم إلى ذلك التحسين، هى الادخار. وأدت هذه المدخرات إلى خلق عدد لايحصى من رؤوس الأموال الصغيرة (هى ثمرة طيبة دائمة من ثمرات العمل الكادح) تظل تزداد كل يوم زيادة متصلة غير مقطوعة. ولكن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال هذه يظل جامداً غير مستثمر إذا بقى مبعثراً فى أيدى أصحابه. ومن ثم قامت مؤسسة خيرية، ستصبح فى القريب العاجل، إن لم يخطئنى حسن التقدير، من أهم المؤسسات السياسية. فقد خطر لنفر من فاعلى الخير أن يجمعوا مدخرات الفقراء ويستثمروها، وما زالت هذه الجماعة الخيرية أو معظمها، تتجه الآن اتجاهاً لا خفاء فيه، إلى الانضمام إلى الحكومة، بل إن الدولة قد حلت فعلاً محل بعضها، واضطلعت بمهمة تعد جسيمة كل الجسامة؛ فقد عمدت إلى جميع المدخرات اليومية التى ادخرها عدة ملايين من العمال، وركزتها كلها فى مكان واحد، ثم جعلت تستثمرها وتقرض الناس منها على مسئوليتها بفائدة معينة؛ تحددها هى نفسها دون غيرها.

وهكذا صارت الدولة تجتذب إليها ثروات الأغنياء عن طريق الاقتراض وتجتذب فلوس الفقراء من طريق إيداعها صناديق الادخار، لتكون تحت تصرفها وحدها. وبذلك صارت ثروات البلاد تتدفق باستمرار فى أيدى الحكومة، وظل تجمعها هذا فى أيديها يزداد بنفس النسبة التى تتزايد بها مساواة الناس فى أحوالهم الاجتماعية، فالدولة وحدها هى التى توحى إلى نفوس الناس فى البلاد الديمقراطية بأنها جديرة بثقتهم فيها، وهى وحدها التى تبدو فى نظرهم قد كتب لها البقاء والدوام.

وهكذا لم يعد عمل الملك صاحب السلطان مقصوراً على إدارة بيت المال العام، بل صار يتدخل فى شئون الناس المالية الخاصة، فهو رئيس كل فرد من أفراد الجماعة، بل كثيراً ما يكون سيده المتحكم فيه، وزيادة على ذلك، فهو يقوم لهم بدور وكيلهم المالى، ودور الصراف معاً.

فلم تعد السلطة المركزية تؤدى من تلقاء نفسها جميع الواجبات التى كانت تؤديها

من قبل عدة سلطات مختلفة، ولم تعد توسع تلك الواجبات، وتتجاوز تلك السلطات فحسب، بل صارت تؤدى ذلك كله فى يقظة أتم، وفى قوة أعظم، واستقلال أكبر مما كانت تبدى من قبل. لقد نهضت جميع حكومات أوربا فى العصر الحاضر بعلوم الإدارة نهضة رائعة وأخذت تنجز أموراً أكثر، وتؤدى كل شىء بنظام أرق، وفى وقت أقصر، وبنفقة أقل. فكأنى بها كانت تزداد خبرة وحنكة باستمرار من جميع تلك المعلومات التى جردت الأفراد منها، فأمراء أوربا وحكامها يشرفون الآن على أعمالهم وممثليهم إشرافاً يزداد كل يوم دقة وإحكاماً، فتراهم يبتكرون طرقاً جديدة لإرشادهم بأساليب أنجع؛ ويفتشون عليهم بطرق أيسر. فهم لم يكتفوا بأن يديروا كل شىء بواسطة عمالهم وموظفيهم، بل اضطلعوا هم أنفسهم بالإشراف على سلوك عملائهم هؤلاء فى كل صغيرة وكبيرة، وبذلك أصبحت الإدارة العامة معتمدة لا على سلطة واحدة بعينها فحسب، بل صارت تزداد كل يوم تركزاً فى ناحية واحدة، وفى أيد أقل عدداً. وهكذا صارت الحكومة تركز سلطاتها، بينما هى تزيد فى ميزاتها الخاصة، وبذلك صارت قوتها تزداد زيادة مزدوجة.

فعندما يفحص المرء منا نظام السلطة القضائية القديم فى كثير من الأمم الأوربية، يدهش من أمرين؛ استقلال تلك السلطة، واتساع وظائفها، فلم تكن المحاكم تفصل فقط فى معظم ما ينجم من خلافات بين الأفراد، إن لم تكن تفصل فيها كلها، بل إنها كانت فى أحوال كثيرة تعمل زيادة على ذلك، حكماً بين الأفراد وبين الحكومة.

لست أومىء هنا إلى الوظائف السياسية والإدارية التى اغتصبتها المحاكم فى بعض البلاد، بل إلى الواجبات القضائية المشتركة فيها جميعاً. ففى معظم الأقطار الأوربية كانت، ولا تزال، ثم حقوق شخصية كثيرة يتصل أغلبها بحق الملكية العام — كانت ولا تزال فى حماية القضاء، ولم تكن الحكومة تستطيع أن تعتدى عليها إلا بعد أخذ رأى القضاء فى الأمر. فهذه السلطة الشبيهة بالسياسية هى التى تميز عادة المحاكم القضائية الأوربية عن غيرها، إن فى كل الأمم قضاة، ولكن الأمم كلها لم تعهد إلى قضاتها بنفس الميزات.

أما عندما ندرس ما يجرى الآن فى الأمم الديمقراطية فى أوربا التى تسمى نفسها حرة، وكذلك ما يجرى فى غيرها من الأمم، نجد أن محاكم جديدة غير مستقلة أخذت تنشأ فى كل مكان، إلى جانب المحاكم القديمة، كى تفصل (بواسطة ولاية قضائية فوق العادة) فيما قد ينجم من خلاف بين الحكومة وبين الأفراد المواطنين. لقد ظلت السلطة القضائية القديمة تحتفظ باستقلالها، ولكن ولايتها القضائية قصرت وضيقت؛ فثم نزعة متزايدة ترمى إلى قصرها، على أن تكون مجرد حكم فحسب فى المصالح الشخصية.

وعدد هذه المحاكم الخاصة (التى فوق العادة) يزداد باستمرار، كما تزداد كذلك وظائفها واختصاصاتها، وبذلك صارت الحكومة تتخلص باستمرار من ضرورة إخضاع

سياستها وحقوقها لموافقة سلطة أخرى. ولما كانت الحكومة لاتستطيع أن تستغنى عن القضاة، رأت أن تقوم هى باختيارهم، على الأقل، وأن تعمل على استبقائهم تحت سيطرتها. وبعبارة أخرى، صارت تقيم بينها وبين الأفراد صورة للعدالة لا العدالة نفسها. فلم تقتنع الدولة بوضع الأمور كلها فى أيديها، بل بلغ الأمر أن صارت تفصل فيها جميعاً بنفسها، من غير رقيب عليها أو حسيب، ومن غير أن يكون ثمة أى مجال لاستئناف أحكامها، فهى أحكام نهائية.

ففى دولة أوربا الحديثة سبب وجيه مستقل عن جميع الأسباب التى أشرت إليها من قبل، يعمل دائماً على توسيع وظائف السلطة العليا وزيادة امتيازاتها، وإن لم ينتبه الناس إلى هذا السبب الانتباه الواجب له؛ وأقصد به نمو الصناعات، ذلك النمو الذى صار يغذيه تزايد المساواة الاجتماعية بين الناس. فالصناعة تجمع عادة عدداً كبيراً من الناس فى مكان واحد معين وتنشىء بينهم صلات جديدة معقدة، وتعرضهم بطبيعة مهنتهم لتغيرات كبيرة فجائية، من حيث الرخاء أو الشدة والحاجة، وفى أثناء هذه التغيرات يكون النظام العام فى خطر. وأخيراً قد يحدث أن تضحى هذه الأعمال الصناعية بصحة أولئك الذين يكسبون من ورائها، أو بحياتهم. ومن ثم صرنا نجد الطبقات الصناعية بحاجة إلى مزيد من التنظيم والإشراف والتقييد أكثر مما يتطلبه غيرها من طبقات المجتمع، ومن الطبيعى أن تزداد سلطات الحكومة بازدياد هذه الطبقات.

وتصدق هذه الحقيقة بشكل عام، أما ما سأذكره بعد فيصدق على أمم أوربا بوجه خاص، ففى القرون السابقة على القرن الذى نعيش فيه الآن، كانت الأرستقراطية تملك الأراضى الزراعية؛ وقادرة على الدفاع عنها؛ ومن ثم كانت هذه الأراضى محوطة بكل الضمانات الكافية، وكان أصحابها يستمتعون باستقلال عظيم، مما أدى إلى قيام عادات، وإلى وضع قوانين ظلت قائمة على الرغم من تقسيم الأراضى والقضاء على النبلاء. وإنا لنرى ملاك الأراضى والزراعيين اليوم أقدر الناس فى المجتمع على الإفلات بسهولة من إشراف السلطة العليا.

ففى تلك العصور الأرستقراطية نفسها التى يرجع إليها كل مصادر تاريخنا، لم يكن للأموال المنقولة شأن يذكر. وكان أصحابها ضعافاً مزدرين. أما طبقة الصناع فكانت مستثارة من تلك الجماعات الأرستقراطية؛ فإذا لم يكن لها نصراء مضمونون، لم تكن محمية، فى ظاهرها، وكثيراً ما كانت تعجز هى ذاتها عن حماية نفسها. فلا غرو أن نشأت عادة اعتبار الملكية الصناعية شيئاً ذا طبيعة خاصة، لا يستحق أن ينال نفس الاحترام، ولا نفس الضمانات التى تمنح فى العادة للملكية بشكل عام. وكان الناس ينظرون إلى رجال الصناعة على أنهم طبقة صغيرة خاصة فى النظام الاجتماعى، ليس لاستقلالها أية قيمة، ولا ضير من أن يترك أمرها لأهواء الأمراء والحكام من حيث تأديبها وتنظيمها. وحسبنا نظرة

إلى قوانين العصور الوسطى، فندهش من أن نرى فى عصور الاستقلال الشخصى تلك، أن الملوك كانوا يصدرون اللوائح والنظم بصورة لاتنقطع، فكانت تعوق تقدم الصناعة حتى فى أبسط تفصيلاتها، وكان التركيز على هذه النقطة نشيطاً كل النشاط ودقيقاً كل الدقة إلى أقصى حد يستطيعه.

حدثت منذ ذلك الوقت ثورة كبرى شملت العالم كله، فالملكية الصناعية التى كانت لاتزال فى ذلك الوقت فى مهدها، ترقت وانتشرت حتى عمت كل البلاد الأوربية: فازدادت الطبقة الصناعية وأثرت على حساب ما تبقى من الطبقات الأخرى، فقد نمت وما زالت تنمو دائماً من حيث العدد، ومن حيث الأهمية والثروة. وكان معظم الذين لاينتمون إليها متصلين بها فى نقطة واحدة على الأقل، فبعد أن كانت هى الطبقة المهملة المستثناة فى المجتمع أصبحت تهدد بأن تكون هى الطبقة الرئيسية فيه، وبعبارة أخرى الطبقة الوحيدة. ومع ذلك ظلت الأفكار والعادات السياسية التى كانت قد خلقتها فى الأزمنة القديمة، قائمة. فهذه الأفكار، وتلك العادات، لم تتغير لأنها قديمة؛ وتصادف أن كانت متفقة تمام الاتفاق مع الأفكار الحديثة، ومع العادات العامة فى عصرنا.

وهكذا نرى أن الملكية الصناعية لم تمد حقوقها بنسبة ما لها من أهمية وشأن. فالطبقات الصناعية لاتصبح أقل اتكالاً على غيرها، عندما تصبح أكثر عدداً، بل يظهر أنها، على العكس من ذلك، تحمل الاستبداد فى طواياها، وأن هذا الاستبداد الكامن فيها كان ينمو بطبيعة الحال مع نموها هى.

وكلما ازداد اشتغال الأمة بالصناعة ازداد شعورها بالحاجة إلى الطرق والترع والمرافىء وغيرها من الأعمال العامة أو الشبيهة بالعامة التى تيسر وسائل الحصول على الأموال. وكلما ازدادت الأمة ديمقراطية ضعفت قدرة الأفراد على إنجاز أعمال جسام مثل هذه، على حين تصبح الدولة أقدر على إنجازها. ولست أتردد أبداً فى تأكيد أن ميول جميع الحكومات الظاهرة فى الوقت الحاضر تتجه اتجاهاً واضحاً إلى أن تأخذ على عاتقها وحدها تنفيذ هذه الأعمال، وبهذه الوسيلة تزداد قبضتها إحكاماً على استبقاء الشعب الذى تحكمه معتمداً عليها كل الاعتماد.

ومن جهة أخرى، فكلما ازدادت قوة الدولة، وازدادت كذلك احتياجاتها، ازداد استهلاك الدولة للمنتجات الصناعية ازدياداً مستمراً. وصارت هذه السلع تصنع فى دور الصناعة عندها عادة أو فى مؤسسات الحكومة. وبذلك يصبح الحاكم فى كل مملكة هو الصانع الأول: فهو يستخدم عدداً كبيراً من المهندسين والمعماريين والميكانيكيين والصناع المهرة ويستبقيهم فى خدمته.

وليس الحاكم هو الصانع الأول فحسب، بل إنه ليتجه باستمرار لأن يكون رئيس الصناعيين جميعاً، وبالأحرى سيدهم جميعاً المتحكم فيهم. وعندما يصبح الأفراد متساوين

فى أحوالهم الاجتماعية يزدادون ضعفاً، وصاروا لايستطيعون أن ينجزوا شيئا فى الصناعة دون أن ينضموا بعضهم إلى بعض ويتكتلوا، ولكن الحكومة ستظل تسعى باستمرار لوضع هذه التجمعات والتكتلات تحت إشرافها .

وخليق بنا أن نسلم بأن هذا النوع من الكائنات الجماعية التى يسمونها شركات لأقوى وأفظع من أى فرد من الأفراد، ذلك إلى أن مسئوليتها عما تفعل لأقل بكثير من مسئوليته، ومن ثم يبدو من المعقول ألا يسمح لها أن تستمتع باستقلال كبير عن الحكومة مثل ذلك الذى يصح أن يمنح لأى فرد من الأفراد .

ويميل الملوك إلى اتباع مثل هذه السياسة، بقدر ما تدعوهم إليها ميولهم وأذواقهم الخاصة. أما فى الأمم الديمقراطية فلا يستطيع الشعب أن يقاوم الحكومة إلا عن طريق الجمعيات والاتحادات، ومن ثم كانت الحكومات تنظر شزراً إلى تلك الجمعيات التى ليست تحت سلطانها مباشرة. ومما يجدر ذكره أن الشعب فى الأمم الديمقراطية كثيراً ما يساوره إحساس خفى بالخوف والغيرة، من جراء هذه الجمعيات نفسها، يمنع المواطنين من أن يدافعوا عنها؛ على الرغم من أنهم فى أشد الاحتياج إليها . إن قوة هذه الجمعيات الخاصة، ومدى استمرارها وسط ما فيه الجماعة كلها من ضعف وعدم استقرار، ليدهش المواطنين ويزعجهم، فهم لايتحرجون من أن يعدوا تلك الحرية التى تتمتع بها كل جمعية منها فى استخدام قوتها الطبيعية، ميزة خطرة كل الخطر . فكل «الجماعات» التى تظهر فى عصرنا، هى زيادة على ذلك، سلطات جماعية جديدة لم يعترف لها الزمن بعد بأى حقوق، فهى تظهر فى الوجود عندما تكون فكرة الحقوق الخاصة ضعيفة، وسلطة الحكومة واسعة لاحد لها. فلا غرو أن كانت تفقد حريتها منذ أن تولد[(١)] .

وإنا لنجد فى جميع الأمم الأوربية الآن بعض أنواع من «الجماعات» لايمكن أن تنشأ إلا بعد أن تستوثق الدولة منها، بعد فحص قوانينها، ثم تصرح لها بالوجود. وحدث فى كثير من الأمم محاولات عدة للتوسع فى تطبيق هذه القاعدة على كل الجمعيات، فلو نجحت هذه السياسة لتيسر التكهن بما يترتب عليها من عواقب .

فإن حدث وصار للملك حق عام يخول له أن يسمح بقيام «جماعات» من أنواع مختلفة بشروط معينة، فإنه لايلبث أن يطالب بحق الإشراف عليها وإدارتها، كى يمنعها من أن تنحرف عن القواعد التى وضعها لها هو نفسه. وعندئذ تتجه الدولة - بعد أن تكون قد أخضعت لسلطتها جميع الناس الراغبين فى تكوين جماعات - تتجه إلى أن تحول جميع الذين ينتمون إلى جماعات سبق أن تكونت من قبل، إلى الخضوع لها كذلك؛ وبعبارة أخرى، تحول إلى هذه الحالة نفسها جميع الناس الموجودين فيها فعلاً .

---

(١) انتقل تفكير المؤلف هنا إلى أوربا بدلاً من أمريكا فالجمعيات التى تفقد حريتها منذ أن تولد إنما كانت فى عصر المؤلف فى فرنسا وغيرها من البلاد الأوربية .

وهكذا تستولى الحكومات على الشطر الأعظم من هذه القوة الجديدة التى خلقتها المصالح الصناعية فى هذه الدنيا، وتحول هذا الشطر إلى تحقيق أغراضها هى، لقد أصبحت المصانع تحكمنا وأصبحت الحكومات هى التى تحكم هذه المصانع .

وإنى لأعلق أهمية كبيرة على كل ما ذكرته توا؛ حتى لأخشى أن أكون قد أضعفت المعنى الذى أقصده بمحاولتى أن أزيده وضوحاً . فإن رأى القارىء أن ما ذكرته من الأمثلة تأييداً لملاحظاتى غير كاف، أو كان اختيارى لها سيئاً، وإن تصور أنى قد أفرطت فى المبالغة فى أى موضوع من المواضيع بشأن اعتداء السلطة العليا؛ ومن جهة أخرى، قللت من شأن مدى المجال الذى لايزال مفتوحاً لجهود الأفراد المستقلين، إن كان الأمر كذلك، فإنى لأرجو منه أن يدع الكتاب لحظة، ويوجه عقله إلى التفكير فى الموضوعات التى حاولت شرحها، ليفحص بدقة وإمعان ما هو جار فى فرنسا وفى غيرها من الدول، وليسأل من حوله، ويبحث بنفسه، وعندئذ سأكون مخطئاً كل الخطأ إن لم يصل، من غير توجيه من جانبى وبطرق أخرى غير التى سلكت، إلى النقطة نفسها التى قصدت أن أوجهه إليها .

ولسوف يدرك أن التركيز قد ازداد فى الخمسين سنة الماضية، فى كل مكان بطرق شتى متعددة؛ فقد تضافرت الحروب والثورات والفتوح كلها على زيادة هذا التركيز، كما أن الناس كلهم قد عملوا على ازدياده . هذا، وفى الفترة نفسها التى حدث فى أثنائها أن تعاقب الناس بسرعة مذهلة على رياسة الأمور، كانت آراؤهم ومصالحهم ونزعاتهم قد تنوعت تنوعاً لاحد له، ولكنهم أرادوا جميعاً أن يعملوا، بشكل أو بآخر، على تحقيق هذا التركيز . لقد كانت هذه النزعة إلى التركيز هى النقطة الوحيدة الثابتة وسط مظاهر حياتهم وأفكارهم المتغيرة كل التغير .

ولو أن القارىء جشم نفسه مئونة أن يفحص تفصيلات الشئون الإنسانية هذه؛ ثم ألقى نظرة عامة شاملة تحيط بهذا المشهد الواسع كله، لاستولت عليه الدهشة من النتيجة التى يصل إليها . فسيجد، من جهة، أن أعرق الأسر، وأرسخها قدماً قد تزعزعت أو انهارت، وأن الناس صاروا يهربون فى كل مكان؛ وبأى شكل، من سيطرة قوانينهم عليهم، ويعملون على إلغاء سلطة حكامهم وأمرائهم، أو على الحد منها . وتبدو الأمم التى ليست فى ثورة سافرة قلقة ومتهيجة، على الأقل؛ تحركها روح ثورية واحدة . ومن جهة أخرى، وفى هذه الفترة عينها من الفوضى، وفى هذه الأمم المتمردة، تزيد امتيازات الحكومة العليا باستمرار حتى تصبح أكثر تركيزاً وأشد مغامرة، وأشد استبداداً، وأكثر اتساعاً، ويقع الشعب باستمرار تحت سيطرة الإدارة العامة؛ ويسلم إليها؛ على غير تفطن منه، جزءاً آخر من استقلال الفرد، حتى يذعن الناس أنفسهم الذين قلبوا من وقت لآخر، العروش، وداسوا على هامات الملوك، وينحنوا بشكل أكثر ذلة وصغاراً، لأتفه كاتب موظف .

وهكذا يبدو أن ثورتين متضاربتين تجريان الآن بين ظهرانينا ، إحداهما تضعف السلطة العليا باستمرار ، على حين تؤيدها الأخرى وتعمل على تقويتها باستمرار كذلك . ولست أعرف فترة أخرى فى تاريخنا بدت فيها هذه السلطة بمثل هذا الضعف أو بمثل تلك القوة .

ولكن عندما يفحص المرء أحوال هذا العالم عن كثب ، يتبين له أن هاتين الثورتين متصلتان بعضهما ببعض أوثق اتصال ؛ وتنشآن من مصدر واحد بعينه ، ومع أن كل واحدة منهما اتجهت اتجاهاً خاصاً مستقلاً عن الأخرى ، فكلتاهما تؤديان بالناس آخر الأمر إلى نتيجة واحدة .

ولست أتحرج من أن أعيد مرة أخرى وأخيرة ؛ ما سبق أن قلته صراحة أو ضمناً فى مواضع عدة من هذا الكتاب ، بأنه يجب علينا أن نحرص كل الحرص على ألا نخلط بين مبدأ المساواة والثورة التى تنتهى بإقامة هذا المبدأ فى أحوال الأمة الاجتماعية وفى قوانينها ، فهنا يجثم السبب فى معظم تلك الظواهر التى تستثير دهشتنا .

لقد نشأت كل السلطات السياسية القديمة فى أوربا ، من أكبرها إلى أدناها ، فى عصور أرستقراطية ؛ وكان معظمها يمثل مبادىء امتيازات الطبقات وعدم المساواة أو يدافع عنها . فكى يجعل معاصرونا الاحتياجات والمصالح الجديدة التى استحدثها لهم مبدأ المساواة هذا الآخذ فى النمو –هى السائدة فى الحكومة ، اضطروا إلى قلب السلطات القديمة المقررة أو تقييدها ، مما دفع الناس إلى إشعال الثورات وإحداث الانقلابات ، وإلى أن يبثوا فى نفوس الكثيرين تلك المحبة العارمة لإحداث القلاقل والاضطرابات والاستمساك بالاستقلال ، وهى أمور تولدها الثورات أيا كان غرضها الذى تهدف إليه .

لا أعتقد أن فى أوربا بأسرها أمة واحدة تقدم فيها مبدأ تساوى الناس فى الأحوال الاجتماعية تقدماً كبيراً دون أن تسبقه أو تلحق به بعض التغيرات العنيفة فى نظام الملكية ، وفى الأشخاص أنفسهم ، وأن كل هذه التغيرات أو جلها كانت مصحوبة بالكثير من الفوضى والاستهتار ، فالذين قاموا بها هم أقل عناصر الأمة حضارة ، ضد أكثرها رقياً وحضارة .

ومن ثم نشأت هاتان النزعتان المزدوجتان المتضادتان اللتان أشرت إليهما من قبل . فما دامت الثورات الديمقراطية قائمة على قدم وساق ، يبدو أن الناس الذين أجمعوا أمرهم على تدمير السلطات الأرستقراطية القديمة المعادية لتلك الثورة ، كانوا مدفوعين بروح استقلالية قوية تحركهم . وكلما اكتمل فوز مبدأ المساواة ، أخذوا يستسلمون شيئاً فشيئا إلى الميول الطبيعية التى ولدتها هذه المساواة فى نفوسهم ، وجعلوا يؤيدون حكوماتهم ويركزونها أكثر مما هى مركزة . لقد سعوا أن يكونوا أحراراً كى يجعلوا أنفسهم متساوين ، ولكن كلما ازدادت المساواة رسوخاً بمعاونة الحرية أدى ذلك إلى جعل الحصول على الحرية أصعب وأشق .

إن حالتى الأمة هاتين لاتحدثان عادة معاً الواحدة تلو الأخرى ، فقد بين لنا الجيل الأخير فى فرنسا كيف يتيسر للشعب أن ينظم استبداداً طاغياً فى الجماعة ، فى الوقت نفسه الذى تخلص فيه من سلطة النبلاء ، وتحدى سلطة الملوك جميعاً ، وبذلك يكون قد علم العالم كيفية الحصول على استقلاله وكيفية تضييعه كذلك[1] .

يرى الناس فى عصرنا أن السلطات القديمة المقررة تتهاوى من كل ناحية أمامهم ، وكذا جميع السلطات القديمة التى كانت تؤثر فيهم تلفظ أنفاسها الأخيرة . وأن جميع الحواجز المعهودة لهم تتداعى وتتساقط هى الأخرى ، وهذا ما يجعل أعقل الناس يضطرب ويتردد فى أحكامه . إنهم لاينظرون إلا إلى هذه الثورة المدهشة الحادثة على مرأى منهم ، ولذلك يتصورون أن الفوضى ستنتشر بينهم إلى الأبد ، ولكنهم إن نظروا إلى النتائج النهائية التى تؤدى إليها هذه الثورة لربما ساورتهم مخاوف أخرى . أما من ناحيتى ، فلست أثق بروح تلك الحرية التى يبدو أنها تحرك أهل عصرنا ، إذ أنى أدرك إدراكاً واضحاً أن أمم هذا العصر فى هرج واضطراب ، ولكنى لا أرى بوضوح أنها أمم متحررة واسعة الأفق وأخوف ما أخافه عليها أن يجد الملوك أنفسهم فى ختام هذه الاضطرابات التى تهز العروش من أساسها ، أنهم قد صاروا أقوى مما كانوا .

(١) قد يشير المؤلف بذلك إلى الدور الذى قام به نابليون .

الفصــل الســادس

نوع الاستبداد الذى ينبغى أن تخشاه الأمم الديمقراطية

لاحظت أثناء إقامتى بالولايات المتحدة أن حالة المجتمع الديمقراطى التى تشبه حالة الأمريكيين، قد تعاون كل العون على قيام الاستبداد. وبعد عودتى إلى أوربا شاهدت مدى استخدام الغالبية من حكامنا الأفكار والعواطف والاحتياجات التى استحدثتها تلك الحالة عينها ليوسعوا نطاق سلطانهم، فأدى بى هذا إلى أن الأمر قد ينتهى بالأمم الأوربية إلى أن تعانى شيئاً من ذلك الظلم الذى عانته من قبلها أمم عدة فى الزمن القديم.

هذا، وإن الاستمرار فى بحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً، والتفكير فيه خمس سنوات أخرى، لم يقللا من مخاوف، وإن غيرا موضوع هذه المخاوف.

ولم يحدث أن بلغ ملك من ملوك العصور السالفة، من الاستبداد المطلق ولا من القوة والبطش، أن يضطلع وحده بإدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل عدة أجزاء، فيديرها كلها بنفسه من غير وساطة عدد من الناس يعاونونه فيها، ولم يحدث قط أن ملكاً حاول أن يخضع رعاياه جميعاً من غير تمييز بينهم لنظام واحد صارم من القوانين واللوائح التفصيلية؛ ولا أن ملكاً حاول أن ينزل بنفسه إلى كل عضو من أعضاء المجتمع ليوجهه ويهذبه، فمثل هذه الخواطر لم تطرأ قط على عقل بشر. وإن طرأت، فإن قلة ما يرد إليه من المعلومات، ونقص النظم الإدارية، والعقبات الطبيعية الناجمة عن التفاوت بين الناس، سرعان ما تحول بينه وبين تنفيذ مثل هذا المشروع الواسع.

فلما كان أباطرة الرومان فى أوج عظمتهم وقوتهم ظلت شعوب الإمبراطورية المختلفة مستمسكة بعادات وقوانين منوعة كل التنوع. فمع أن كل أقطار الإمبراطورية كانت خاضعة لإمبراطور واحد، فكل قطر من تلك الأقطار تقريباً كان يدار على حدة من غير نظر إلى الأقطار الأخرى. وكان بها كثير من المدن والأقاليم الحرة القوية تحكم نفسها بنفسها حكماً ذاتياً. ومع أن حكومة الإمبراطورية كلها كانت مركزة كل التركيز فى أيدى الإمبراطور وحده، وكان دائماً الحكم الفصل فى كل الأمور، ولا سيما فى أوقات

الشدة والضرورة، فمع ذلك كله، ظلت تفاصيل الحياة الاجتماعية وأعمال الأفراد الشخصية خارج نطاق رقابته عادة. وفى الحق كان الأباطرة يملكون قوة هائلة لا حد لها، تسوغ لهم أن يرضوا كل ميولهم وأهوائهم مهما بلغت من الغرابة، وأن يستخدموا فى هذا السبيل سلطة الدولة وكل مواردها. وكثيراً ما أساءوا استخدام هذه القوة بصورة تحكمية لكى يجردوا بعض رعاياهم مما فى حيازتهم من أموال، أو كى يقضوا على حيواتهم. لقد كان استبدادهم ثقيلاً مرهقاً كل الإرهاق للأقلية من رعاياهم، لكنه لم يصل إلى حد أن يشمل الأغلبية منهم، لأنه كان مقصوراً على تحقيق بضعة أغراض رئيسية، أما سائر الأغراض فلم يمسسها بشيء. لقد كان استبداداً باطشاً عنيفاً، ليس فى ذلك شك، ولكن مداه كان، مع ذلك محدوداً.

ولو قدر للاستبداد أن يقوم فى أمة ديمقراطية فى عصرنا الحاضر، لاتخذ صبغة مختلفة عما نعهده؛ فسيكون أوسع مدى وأخف وطأة، ويحط من قيم الناس، من غير أن يعذبهم. ولا شك فى أن الملوك فى عصر من تلك العصور التى انتشر فيها التعليم، وانتشرت المساواة، كالعصر الذى نعيش فيه، ليسهل عليهم أن يجمعوا كل السلطة السياسية فى أيديهم، ويعتادوا أن يتدخلوا فى مصالح الناس الشخصية بشكل أتم مما كان يتدخل به أى عاهل من عواهل العصور القديمة. ولكن مبدأ المساواة هذا الذى يسهل قيام الاستبداد بالحكم، هو نفسه الذى يخفف من قسوته. فقد سبق أن رأينا كيف أن عادات المجتمع تصبح أرفق، وأكثر إنسانية كلما قلت الفروق التى بين الناس، وازدادوا تماثلاً. فإن لم يكن ثم أحد فى الجماعة ذا قوة عظيمة أو ثروة عريضة لكان الاستبداد مقصوص الجناح، تعوزه الفرص للعمل، وينقصه المجال اللازم له. فكلما صارت ثروات الناس معتدلة أصبحت نزعاتهم بطبيعة الحال محدودة، وخيالهم مقيداً وملذاتهم ساذجة. ولا شك فى أن هذا الاعتدال العام يخفف من غلواء الملوك أنفسهم، ويحد من مدى رغباتهم بما يقيمه فى سبيلها من عراقيل ويضعه لها من حدود.

هذا ومن اليسير أن أضيف إلى هذه الأسباب المستمدة من طبيعة المجتمع نفسه أسباباً أخرى كثيرة آخذها من خارج الموضوع الذى أنا بصدده، ولكنى أوثر الاقتصار على الحدود التى رسمتها لنفسى.

فقد تصبح الحكومات الديمقراطية عنيفة، بل قاسية، فى أوقات معينة؛ يشتد فيها غليان الشعب وثورته، أو فى أوقات الأخطار الجسام التى قد تلم بها، إلا أن هذه الأحوال نادرة وقصيرة الأجل. هذا، وكلما فكرت فى نزعات أهل عصرى الصغيرة وفى رقة آدابهم، وسعة ثقافتهم، وصفاء ديانتهم، وأخلاقهم وعاداتهم النشيطة المنتظمة، وفى القيود التى يراعونها فى رذائلهم، كما يراعونها فى فضائلهم — عندما أتدبر ذلك كله لا أخشى عليهم أن يجدوا فى زعمائهم طغاة مستبدين، بل حتى أن يجدوا فيهم أوصياء عليهم.

وعلى هذا، أرى أن نوع الاستبداد الذى يهدد الأمم الديمقراطية لا يشبه ما سبق أن ظهر منه فى العالم من قبل، فى شىء، ولن يجد معاصرونا له مثيلا فى كل ما يتذكرونه. وعبثاً أحاول أن أجد تعبيرا ينقل بدقة الفكرة التى كونتها بشأنه، فلفظتا (الاستبداد) و(الطغيان) القديمتان لا تصلحان للتعبير عن هذا المعنى، فالشىء نفسه جديد، وإذا كنت لا أستطيع أن أسميه، فلا أقل من أن أحاول أن أعرفه وأحدد معالمه.

أود أن أتصور تلك الملامح الجديدة التى يمكن أن يتجلى فيها الاستبداد فى العالم، فأول شىء ندهش له، وجود جمع غفير لا يحصى من أناس متماثلين متساوين، يسعون باستمرار وراء الحصول على ملذات صغيرة تافهة ينغمسون فيها. كل منهم يعيش منفصلاً عن الآخر كأنه غريب عن سائر الناس، لا يحفل بمقدراتهم ومصائرهم، فأطفاله وأصدقاؤه الخواص هم كل الجنس البشرى فى نظره. أما سائر مواطنيه فهو لا شك منهم ولكنه لا يراهم؛ ويلمسهم ولكنه لا يحس بوجودهم، فهو لا يوجد إلا فى نفسه، ولنفسه. فإن بقيت له أسرته فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه لم يعد له وطن.

وفوق هذا الفريق من الناس تقوم قوة ضخمة تضطلع وحدها بكل ما يوفر لهم المسرات والمتع، وتسهر على مصائرهم؛ وهى قوة مطلقة، دقيقة، منظمة بعيدة النظر، ورفيقة. فسلطتها أشبه بسلطة الأب، إن كان غرضها مثل غرضه؛ وهو العمل على إعداد الناس للنضج والرجولة، ولكنها على النقيض من ذلك لا تسعى إلا وراء استبقائهم فى طفولة دائمة لا يتجاوزونها؛ إنها ليرضيها أن ترى الشعب يستمتع ويمرح، مادام لا يفكر فى شىء سوى ملذاته ومتعه. فمثل هذه الحكومة يسرها كل السرور أن تعمل على توفير السعادة للشعب، بيد أنها تؤثر أن تكون هى العامل الوحيد، والحكم الوحيد، الذى لا شريك له فى العمل على إسعادهم. إنها تعمل على أن توفر لهم الأمان والاطمئنان، وتقف سلفاً على احتياجاتهم، ثم تعمل على سدها، فتيسر لهم المسرات، وتدير لهم كل شئونهم الأساسية، وكل مصانعهم، وتنظم لهم مواريثهم، وتوزعها على مستحقيها، فما الذى يمنعها بعد ذلك ياترى من أن تعفيهم من متاعب التفكير ومن هموم العيش والحياة؟

وهكذا تجعل ممارسة حرية الإرادة كل يوم أقل نفعاً وأقل تكراراً، وتحصر عمل الإرادة فى دائرة أضيق، وتظل تسلب كل مواطن شيئاً فشيئا، حتى قدرته على حسن استخدام ذاته. لقد هيأ مبدأ المساواة الناس لتقبل كل هذه الأمور وجعلهم ميالين لتحولها ومعاناتها، بل وكثيراً ما يجعلهم يعدونها نعمة وبركة عليهم.

فبعد أن يكون صاحب السلطان قد وضع بهذه الطريقة كل عضو من أعضاء الجماعة، الواحد بعد الآخر فى قبضته القوية؛ وبعد أن يشكله على النحو الذى يهوى ويريده - إذا به يبسط كل قوته على الجماعة كلها. وينشر على الناس شبكة واسعة من عدة قواعد ولوائح صغيرة معقدة، دقيقة وموحدة، يضل فيها العباقرة وذوو الهمم،

فلا يعرفون طريقهم إلى التفوق على غيرهم. فهو لايحطم إرادة الناس، ولكنه يضعفها ويرهقها ويوجهها، فهو قلما يجبر الناس على أن يعملوا شيئاً يريده، ولكنه يقف حائلا دون ما يريدون أن يعملوه. إنه لا يهدم شيئاً عمله، ولكنه يحول دون أى شيء أن يوجد؛ فهو لايبطش بأحد، ولكنه يضيق المجال على الناس، ويضعفهم ويبلدهم، حتى ينتهى به الأمر أن يحول كل الأمة إلى شيء لايزيد على قطيع من الحيوان، هياب نشط، مجتهد، راعيته الحكومة نفسها.

لقد كنت أعتقد دائماً أن هذا النوع من العبودية المنظمة الرقيقة الهادئة التى وصفتها تواً يصح أن يأتلف مع بعض مظاهر الحرية ائتلافاً أكثر مما يتصوره الناس، وأنه ليس من المستحيل أن يقوم فى ظل سيادة الشعب وكنفها.

يحرك أهل عصرنا الآن باستمرار نزعتان متضادتان، فهم من جهة يريدون أن يقادوا ويوجهوا، ويريدون فى الوقت نفسه أن يكونوا كذلك أحراراً. وإذ لا يستطيعون أن يقضوا على واحدة من هاتين النزعتين المتعارضتين، بذلوا جهدهم ليرضوهما كلتيهما معاً، فتصوروا شكلاً من أشكال الحكم فريداً، أبوياً، قوياً كل القوة، ولكنه شكل يختاره المواطنون أنفسهم. لقد جمعوا بين مبدأ التركيز ومبدأ سيادة الشعب. وهذا يتيح لهم فترة للراحة، فهم يتعزون عن أنهم مازالوا تحت الوصاية، بأن يتذكروا أنهم هم الذين اختاروا بأنفسهم الأوصياء عليهم. فكل شخص منهم يرضى بأن يقاد، لأنه يرى أن الذى بيده طرف المقود، ليس فرداً، ولا مجموعة من الأشخاص، وإنما هو الشعب فى جملته.

وهكذا ينضى المواطنون عن أنفسهم حالة التبعية التى هم فيها، لفترة من الزمن تكفى لأن يختاروا شخصاً، يسودونه عليهم، ثم يعودون بعدئذ إلى تبعيتهم وعدم استقلالهم من جديد. هذا، وثم عدد كبير من الناس فى الوقت الحاضر يرحبون بمثل هذا النوع من التوفيق بين الاستبداد الإدارى، وبين سيادة الشعب؛ فهم يخيل إليهم أنهم عملوا ما فيه الكفاية لحماية الحرية الشخصية عندما يسلمون هذه الحرية إلى سلطة الشعب فى جملته. وليس هذا مما يرضينى، فإن طبيعة السيد الذى على أن أطيعه لا تهمنى بقدر ما يهمنى أمر الطاعة نفسها.

ولست أنكر مع ذلك أن دستوراً من هذا القبيل يبدو لى أفضل مائة مرة من ذلك الذى بعد أن يركز جميع سلطات الحكومة، يعود ويضعها فى يدى شخص غير مسئول، أو فريق من الناس غير مسئولين. وليس من شك فى أن هذا النوع الثانى أسوأ أشكال الحكم التى يمكن أن يتخذها استبداد الديمقراطية.

عندما يكون صاحب السلطان منتخباً، أو تراقبه أدق مراقبة هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً صحيحاً، ومستقلة فعلاً، كان الضغط الذى يسلطه على الأفراد أشد فى بعض الأحيان، ولكنه يكون دائماً أقل إذلالاً لهم. فعندما يكون المواطن مرهقاً بالظلم، ومجرداً

من كل سلاح يقاوم به من يظلمه، يستطيع أن يتصور أنه، بإذعانه لأوامر صاحب السلطان، إنما يطيع نفسه، وأنه عندما يضحى بسائر رغباته، فهو إنما يضحى بها فى سبيل كل شىء يريده هو. كذلك أستطيع أن أفهم أنه عندما يكون الملك (أو صاحب السلطان) ممثلاً للأمة ومعتمداً على الشعب فإن الحقوق والسلطات التى يحرم منها كل مواطن، لا تخدم رئيس الدولة فحسب، بل تخدم الدولة نفسها أيضاً؛ وأن الأفراد تنالهم بعض الفوائد من جراء تضحيتهم باستقلالهم الذى نزلوا عنه للشعب. بإيجاد تمثيل قومى للشعب فى بلد يكون الحكم فيه مركزاً كل التركيز، يعنى إذاً تقليل ذلك الشر الذى قد يؤدى إليه الإسراف فى التركيز، ولكنه لا يؤدى إلى الخلاص منه.

هذا، وإنى لأعلم حق العلم أننا بهذه الطريقة قد نفتح المجال لتدخل الأفراد فى الشئون الهامة الكبرى، ولكنا لا نكون قد قضينا على هذا التدخل فى صغار المسائل، ولا فى الأمور ذات الطابع الشخصى، ويجب ألا يعزب عنا أنه من الخطر كل الخطر أن يستعبد الإنسان فى شئون الحياة الصغيرة التفصيلية. أما من جهتى فإنى أميل إلى الاعتقاد بأن الحرية ليست بالضرورية فى الشئون الكبيرة الهامة، ضرورتها فى صغائر الأمور، ذلك إن كان من الممكن أن يتأكد المرء من الواحدة دون أن يكون حائزاً للأخرى.

ويتجلى إخضاع الناس هذا فى الأمور الصغيرة كل يوم، ويشعر به كل المواطنين من غير استثناء. ومع أنه لا يدفع الناس إلى المقاومة فإنه يقف فى سبيلهم باستمرار، يعارضهم ويقاومهم حتى يحملهم آخر الأمر إلى النزول عن ممارسة إرادتهم. وبذلك يثبط من همتهم تدريجياً، ويضعف من أخلاقهم، على حين أن تلك الطاعة التى تنتزع المواطن قسراً فى بضعة ظروف حرجة وهامة كل الأهمية، ولكنها، مع ذلك نادرة الحدوث، هذه الطاعة لا تكشف عن وجه الاستعباد إلا من بعيد، وفى فترات معينة، ولا تدع هذا الاستعباد يلقى عبئه إلا على عدد صغير من الناس. فمن العبث أن نكلف هؤلاء المواطنين أنفسهم، بعد أن جعلناهم معتمدين الاعتماد كله على السلطة المركزية، أن يختاروا من حين إلى حين هذه السلطة المركزية، فندرة ممارستهم لحريتهم فى الاختيار، هذه الفترة الوجيزة على الرغم من أهميتها، لا تمنعهم من أن يفقدوا قدرتهم على التفكير والعمل والوجدان بأنفسهم، وبذلك يهبطون شيئاً فشيئاً عن مستوى الإنسانية.

وأزيد على ذلك أنهم لا يلبثون أن يصبحوا عاجزين عن ممارسة تلك الميزة الكبرى الوحيدة التى بقيت لهم. فالأمم الديمقراطية التى أدخلت الحرية فى نظامها السياسى فى الوقت نفسه الذى تعمل فيه على زيادة الاستبداد فى النظام الإدارى، قد أدى بها ذلك إلى الوقوع فى متناقضات عجيبة. فإن كانت مسألة إدارة الشئون الصغرى التى كل ما تحتاج إليه ممن يتولاها لا يعدو الفطرة السليمة، قالوا إن الشعب غير كفء للاضطلاع بهذه الإدارة، على حين إن كانت حكومة البلاد فى خطر، عهدوا إلى الشعب هذا نفسه،

بسلطات واسعة كل السعة. لقد جعلوا من هذا الشعب ألعوبة فى أيدى الحاكم مرة؛ وأخرى فى أيدى سادته ؛ فهم أكثر من ملوك وأقل من أناس عاديين . فبعد أن يكونوا قد استنفدوا كل أنواع الانتخاب من غير أن يوفقوا إلى نوع واحد يتفق مع أغراضهم، ظلوا مندهشين ومصممين على الاستمرار فى البحث والسعى، كأن الداء الذى يلاحظونه لم ينشأ فى دستور البلاد أكثر مما ينشأ فى نظام هيئة الناخبين .

حقاً إنه لمن العسير علينا أن نتصور كيف أن أناساً تخلوا تماماً عن عادة حكم أنفسهم بأنفسهم يمكن أن ينجحوا فى أن يحسنوا اختيار الذين سيتولون حكمهم ويدبرون أمورهم، فليس ثمة شخص واحد يستطيع أن يعتقد أن حكومة متحررة رشيدة نشيطة، يمكن أن تنبثق من انتخابات شعب خاضع مغلوب على أمره .

إن دستوراً جمهورياً فى رياسته ، وملكياً أكثر من الملك فى سائر أجزائه ، ليبدو لى دائماً أشبه بوحش عجيب قصير الأجل . فرذائل الحكام ، وعجز الشعب ، سرعان ما تؤديان إلى القضاء عليه ، وستعمل الأمة ، وقد تعبت من ممثليها ونوابها ومن نفسها كذلك ، على إيجاد مؤسسات أكثر حرية ، وإلا فإنها سرعان ما تعود وتطرح نفسها عند قدمي سيد فرد يتحكم فيها .

الفصـــل الســـابـع

تتمة الفصـــول السابقة

إن إنشاء حكومة استبدادية مطلقة، فى شعب تساوت فيه أحوال الناس الاجتماعية، لأيسر، فى اعتقادى من إنشائها فى أى شعب آخر؛ ويخيل إلى أنه إذا ما أقيمت حكومة من هذا القبيل، فى مثل ذلك الشعب فإنها لا تكتفى بأن تعتسف الناس وتظلمهم، بل لينتهى بها الأمر أن تجرد كلاً منهم من كثير من أسمى الصفات التى يمتاز بها بنو الإنسان. فلا غرو أن بدا لى الاستبداد أمراً يجب أن يخشى كل الخشية، ولا سيما فى العصور الديمقراطية. وإنى لأعتقد: أنى أحب الحرية فى كل عصر من العصور، ولكننى أشعر فى عصرنا الحاضر، بميل إلى أن أعبدها.

ومن جهة أخرى، فأنا مقتنع كل الاقتناع بأن كل من يحاول أن يقيم السلطة فى العصور التى نحن مقبلون عليها، على أساس من الامتيازات الأرستقراطية سيكون مآله الفشل. وكل من يحاول أن يستمد السلطة من طبقة واحدة ويستبقيها لها، مقضى عليه كذلك بالفشل. فليس ثمة حاكم فى أيامنا هذه بلغ من المهارة، أو من القوة، مبلغاً يخول له أن يقيم حكماً استبدادياً، بأن يعيد تلك الفوارق الدائمة بين رعاياه، والتى تميز بعضهم على بعض. فلم يعد ثمة مشترع بلغ من الحكمة والقوة ما بلغ، يستطيع أن يحتفظ بالمؤسسات الحرة قائمة من غير أن يتخذ المساواة له شعاراً، ويجعل منها مبدأه الأول. فعلى جميع معاصرينا الذين يودون أن يقيموا استقلال بنى جنسهم وكرامتهم ويصونوهما، أن يبرهنوا على أنهم أصدقاء المساواة وأنصارها. والوسيلة الوحيدة إلى ذلك أن يكونوا هم أنفسهم متساوين فعلاً، فعلى هذا يتوقف نجاحهم فى مشروعهم المقدس. فليست المسألة مسألة إعادة بناء مجتمع أرستقراطى، بل جعل الحرية تنبثق من صميم الحالة الاجتماعية الديمقراطية التى شاء الله لنا أن نعيش فيها.

إن هاتين الحقيقتين الأوليتين بسيطتان فى نظرى؛ وهما كذلك واضحتان عميقتان، وعليهما تترتب نتائج كثيرة؛ فهما تؤديان بى، بطبيعة الحال، إلى درس مشكلة نوع الحكومة الحرة الذى يمكن أن يقام بين شعب تساوت أحواله الاجتماعية.

فمن طبيعة تكوين الأمم الديمقراطية نفسه، ومن طبيعة احتياجاتها، يتبين أن قوة

الحكومة فى هذه الأمم يجب أن تكون أكثر وحدة وانسجاماً، وأشد تركيزاً. بل أوسع وأقوى وأنفذ، منها فى الأمم الأخرى. هذا، ويكون المجتمع فى جملته، أقوى فيها بالطبع وأنشط. على حين يكون الفرد أكثر إذعاناً وأشد ضعفاً؛ وبذلك يزداد ما يعمله المجتمع، ويقل ما يعمله الفرد، وهذا أمر لا مناص منه.

فخليق بنا إذن أن نتظر أن يكون مدى الاستقلال الفردى واسعاً أبداً فى البلاد الديمقراطية، سعته فى البلاد الأخرى الأرستقراطية؛ ومع ذلك فهذا ليس بالشىء المرغوب فيه. فكثيراً ما يحدث فى البلاد الأرستقراطية أن يضحى بالشعب فى جملته فى سبيل الفرد، وأن يضحى بسعادة الأغلبية الكبرى فى سبيل عظمة الأقلية. فمن الضرورى، بل من المرغوب فيه أيضاً، أن تكون حكومة الشعب الديمقراطى نشيطة، قوية، ويجب ألا تحدثنا أنفسنا بأن نجعلها ضعيفة، وخاملة كسلى، بل كل ما ينبغى لنا أن نعمله هو أن نمنعها أن تسىء استخدام نشاطها وقوتها.

كان الظرف الذى عاون أكثر من أى شىء آخر على كفالة استقلال الفرد فى العصور الأرستقراطية –أن صاحب السلطان لم يدع أنه يقوم وحده بكل شئون الجماعة وإدارة أمورها جميعاً، فقد كان مضطراً أن يدع بعض هذه الوظائف لأعضاء الأرستقراطية، مما جعل السلطة العليا مقسمة دائماً ومن ثم لم يقع عبؤها كله أبداً بشكل واحد على شخص.

وليس ذلك لأن الحكومة لاتستطيع أن تقوم بكل شىء بنفسها مباشرة فحسب، بل إن الكثيرين من موظفيها الذين اضطلعوا بعملها وحلوا محلها فيه، لم يكونوا دائماً تحت سيطرتها وطوع أمرها، لأنهم كانوا يستمدون سلطتهم من حسبهم وأصلهم لا من الدولة نفسها. ولا يخفى أن الدولة لاتستطيع أن تخلقهم، ولا أن تقضى عليهم كلما شاءت وشاء لها هواها؛ ولا هى تستطيع أن تكرههم على أن يتمشوا دائماً وباطراد مع أدنى رغباتها. هذا ضمان آخر على كفالة استقلال الفرد.

ولا يفوتنى أنا لانستطيع أن نلجأ فى الوقت الحاضر إلى هذه الوسيلة عينها؛ فثم طرق ديمقراطية معينة يمكن أن تحل محلها، فبدلاً من أن نضع جميع السلطات الإدارية التى انتزعت من النبلاء ومن الطوائف الصناعية فى أيدى صاحب السلطان وحده، يصح أن نعهد بجزء منها إلى هيئات عامة ثانوية تتكون مؤقتاً من مواطنين عاديين، وبذلك نزيد فى ضمان حرية الأفراد وفى توكيدها لهم، من غير أن نقرر ما بينهم من مساواة.

إن الأمريكيين الذين لايحفلون بالألفاظ كما يحفل بها الفرنسيون، مازالوا يطلقون لفظة (County) على أوسع وحدة إدارية عندهم ولكنهم أقاموا فيها مجلساً إقليمياً يقوم ببعض الوظائف عينها التى كان يقوم بها «الكاونت».

فليس من العدل ولا من العقل فى شىء أن نغير فى عصر من عصور المساواة، كالعصر

الذى نعيش فيه، نظام الموظفين الوراثى. ولكن ليس هنالك ما يمنع من أن نحل محلهم نظام الموظفين العامين الذين يختارون على أساس الانتخاب. فالانتخاب، كما لا يخفى، وسيلة ديمقراطية تكفل للموظف العام استقلاله إزاء علاقته بالحكومة المركزية، كما كان يكفله له نظام المراتب الوراثية فى الأمم الأرستقراطية، بل إنه ليكفل له هذا الاستقلال أكثر مما كانت تكفله له تلك.

فمن المعلوم أن الأمم الأرستقراطية حافلة بالكثيرين من الأفراد الأغنياء ذوى النفوذ والسلطان ممن يستطيعون أن يسدوا احتياجاتهم بأنفسهم، ولا يسهل الضغط عليهم حتى ولو خفية ومن وراء ستار. فأمثال هؤلاء يستطيعون أن يحملوا الحكومة على أن تراعى عادات الاعتدال والتحفظ. هذا، وليس يغرب عنا، أن البلاد الديمقراطية ليس فيها من أمثال هؤلاء الأغنياء، ولكن من الميسور أن توجد فيها فئة من الناس يشبهونهم، وذلك بوسائل مصطنعة متكلفة. ومع اعتقادى اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن خلق أرستقراطية من جديد فى العالم (أيا كان نوعها)، فإنى أرى مع ذلك أن المواطنين العاديين إذا ما تجمعوا استطاعوا أن يكونوا «هيئات» ذوات ثروات ضخام ونفوذ واسع، وقوة هائلة لا تقل عما كان للهيئات الأرستقراطية. فبهذه الطريقة يتسنى لهم الحصول على كثير من أهم الامتيازات السياسية الكبرى التى كانت تتمتع بها الدول الأرستقراطية، خالصة من أنواع الظلم ومن الأخطار. فكل جماعة أو هيئة تنشأ لأغراض سياسية كانت أو تجارية أو صناعية، بل ولأغراض علمية وأدبية كذلك، يجوز أن تعد «عضواً مستنيراً قوياً»، حتى أن أحداً لا يستطيع أن يخضعها لأهوائه متى شاء ولا يتسنى لأحد أن يظلمها، ولو فى الخفاء، من غير أن ترفع عقيرتها بالاحتجاج والاعتراض، فبدفاعها عن حقوقها ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحكومة، إنما تنقذ حريات الشعب العامة.

كان كل إنسان فى العصور الأرستقراطية مرتبطاً على نحو ما، ارتباطاً وثيقاً دائماً بكثيرين من زملائه المواطنين، فإن حدث أن هاجمه أحد خف كثيرون لنجدته والانتصار له. أما فى عصور المساواة، فكل إنسان يقف وحده، منعزلاً من غيره بطبيعة الحال، فهو لا شيعة له وراثية يستطيع أن يطالبهم بأن يسارعوا لنصرته، ولا طبقة خاصة ينتمى إليها؛ ويستطيع أن يعتمد على عطفها عليه، فمن السهل إغفال أمره أو التخلص منه، ولا عقاب على من يدوسه حتى بالأقدام. أما فى عصرنا الحاضر فليس أمام المواطن المظلوم غير وسيلة واحدة يستخدمها للدفاع عن نفسه، وهى أن يلجأ إلى الأمة فى جملتها، فإن هى أصمت آذانها عن شكواه استأنف قضيته إلى الرأى العالمى. ووسيلته الوحيدة لمثل هذا الاستئناف، هى الصحافة. فلا غرو أن كانت حرية الصحافة أعظم قيمة فى البلاد الديمقراطية منها فى سائر الأمم، فهى السلاح الوحيد الشافى من الأدواء التى قد تحدثها المساواة فى المجتمع. فالمساواة تفرق بين الناس وتضعفهم، على حين أن الصحافة تضع فى متناول كل إنسان سلاحاً قوياً كل القوة يستطيع أضعف الناس، وأكثرهم انعزالاً، أن يستخدمه. فالمساواة

تحرم الرجل أن يعاونه معارفه وذوو قرباه، على حين تيسر له الصحافة أن يستنجد ببنى وطنه جميعاً، بل إنها لتيسر له أن يستغيث بالناس كافة ليهبوا إلى غوثه ونجدته. هذا، وقد عجل فن الطباعة بتقدم المساواة بين الناس، وفضلاً عن ذلك فهذا الفن من خير الوسائل لكبح جماحها.

وفى اعتقادى أن الذين يعيشون فى بلاد أرستقراطية يستطيعون أن يستغنوا عن حرية الصحافة، ولكن الأمر ليس كذلك لمن يعيشون فى بلاد ديمقراطية. فأنا لا أثق بالمجالس السياسية الكبرى ولا بالميزات البرلمانية، ولا بتأكيد سيادة الشعب؛ فى حماية استقلال هؤلاء المواطنين الشخصى. فكل هذه الأشياء، يصح أن تتفق بشكل ما، وإلى حد ما، مع العبودية الشخصية وإن كانت هذه العبودية لا يمكن أن تكون كاملة إذا ما كانت الصحافة حرة، فالصحافة أهم أداة ديمقراطية للحرية.

ومثل ذلك يصح أن يقال عن السلطة القضائية، فمن صميم عمل هذه السلطة أن تعنى بمصالح الأفراد؛ وأن توجه اهتمامها إلى الأمور الصغيرة التى تعرض عليها. وثم صفة أخرى ضرورية من صفات هذه السلطة القضائية، وهى أنها لا تتبرع أبداً من تلقاء نفسها بمعاونة المظلومين، ولكنها تكون دائماً تحت تصرف أدنى إنسان منهم يتقدم إليها طالباً معونتها على إنصافه من ظلم أحاق به، ومهما بلغ هذا المتظلم من الضعف فإن شكواه يجب أن تجد من رجال العدالة من يصغى إليها ويضع الحق فى نصابه، فذلك أمر ذاتى فى طبيعة تأليف السلطة القضائية ومحاكم الدولة.

إن «سلطة» من هذا القبيل تصلح كل الصلاح إذن لتحقيق مطالب الحرية فى الوقت الذى تتدخل فيه أصابع الحكومة فى أصغر أعمال الإنسان التفصيلية، عندما يكون المواطنون العاديون فى آن واحد أضعف من أن يحموا أنفسهم، ومنعزلين كل الانعزال بعضهم عن بعض، مما يعجزهم عن أن يعتمدوا على بنى جنسهم - كانت قوة المحاكم دائماً أكبر ضمان يمكن أن يقدم للاستقلال الشخصى وبخاصة فى العصور الديمقراطية. فالحقوق والمصالح الشخصية فى خطر دائم، إن لم تتسع السلطة القضائية باستمرار وتزداد قوة حتى تتمشى مع سرعة تقدم المساواة بين الناس.

فالمساواة تستثير فى الناس عدة ميول خطرة كل الخطر على الحرية. فعلى المشترعين أن يجعلوها نصب أعينهم دائماً، ولا يسعنى هنا إلا أن أنبه القارىء إلى أهمها.

فليس من السهل على الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية أن يدركوا بسرعة ما للشكليات من فائدة، بل إنهم ليشعرون لها بما يشبه أن يكون احتقاراً يكاد أن يكون «فطريا» فيهم. هذا، وقد سبق أن بينت فى موضع آخر من هذا الكتاب الأسباب التى دعتهم إلى ذلك. فالشكليات تستثير احتقارهم، وكثيراً ما تستثير فيهم المقت والكراهية، ولما كانوا يطمحون عادة إلى أكثر من إرضاء ملذاتهم العاجلة السهلة، فقد صاروا يندفعون

قدماً نحو كل هدف من أهدافهم، وكل رغبة من رغباتهم، فأقل تأخير فى تحقيقها يدفعهم إلى اليأس. فهذا الاتجاه الذى ينقلونه معهم إلى الحياة السياسية يجعلهم يتخذون موقفاً عدائياً بإزاء «الشكليات» مما يؤخرهم باستمرار عن تحقيق بعض مقاصدهم، أو يحول بينهم وبينها.

فاعتراض سكان البلاد الديمقراطية على الشكليات هذا، هو نفسه، مع ذلك، الذى جعل هذه «الشكليات» فائدة كبيرة للحرية؛ فميزتها الكبرى أنها حاجز يقوم بين القوى والضعيف، وبين الحاكم والشعب. فتصد الأول وتعطله؛ وتتيح للثانى الوقت الكافى ليأخذ حذره. فالحاجة إلى هذه الشكليات تزداد بازدياد نشاط الحكومة وقوتها، وبازدياد الأفراد تراخياً وضعفاً. ومن ثم كان الناس فى الأمم الديمقراطية أحوج إلى العناية بالشكليات منهم فى غيرها؛ ومع ذلك نرى هذه الأمم تحترمها احتراماً أقل من غيرها من الأمم الأخرى. وهذا أمر لا شك جدير بالنظر والعناية.

ليس ثمة شيء أولى بالرثاء من ذلك الاحتقار المستعلى الذى تبديه الكثرة من المعاصرين «للشكليات»، ذلك لأن أبسط مسائلها قد اكتسبت فى عصرنا أهمية لم تكن لها قط من قبل؛ فكثير من مصالح الناس الكبرى تتوقف عليها. وفى اعتقادى أن رجال السياسة فى العصور الأرستقراطية، إن كانوا يستطيعون أحياناً أن يحتقروا «الشكليات» من غير أن ينالهم أى عقاب من جراء ذلك، وإن كانوا كثيراً ما يرتفعون بأنفسهم عنها، فإن الساسة الذين يتولون حكم الشعب الآن يجب أن يعاملوا أقل «شكلية» منها بشيء من الاحترام، وألا يهملوا شأنها إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى. لقد كانت الشكليات مرعية فى البلاد الأرستقراطية رعاية تكاد تبلغ حد العبادة؛ أما نحن فيجب أن نحرص عليها ونوليها احتراماً مقصوداً مستنيراً.

وثم نزعة أخرى طبيعية فى الشعوب الديمقراطية وخطرة كل الخطر، لأنها تدفع الناس إلى الاستهانة بحقوق الأفراد واحتقارها، وألا يحسبوا لها أى حساب يذكر. إن تعلق الناس بحق ما، وما يبدونه له من رعاية واحترام يتناسبان عادة مع ما لهذا الحق من أهمية، أو مع طول الزمن الذى قضوه مستمتعين به. فحقوق الأفراد فى البلاد الديمقراطية قليلة الشأن عادة لأنها حديثة النمو وقلقة غير مستقرة مما أدى إلى أنها كثيراً ما يضحى بها فى غير أسف، وتنتهك حرمتها من غير وخز ضمير.

ولكن قد يحدث فى هذا الوقت نفسه، وفى هذه الأمم ذاتها التى يستهين أهلوها بحقوق الأفراد ويحتقرونها هكذا ذلك الاحتقار الذى يكاد أن يكون فطرياً فيهم – قد يحدث أن تتسع حقوق المجتمع فى جملته بشكل طبيعى وتتوطد. وبعبارة أخرى قد يقل تعلق الناس بالحقوق الشخصية، فى الوقت الذى تقتضى فيه الضرورة الحرص كل الحرص على القليل الذى تبقى منها، والعمل على الدفاع عنه وصيانته. ومن ثم وجب على أصدقاء حرية

الإنسان وعظمته، المخلصين، أن يكونوا يقظين دائماً كل اليقظة، ولا سيما فى العصور الديمقراطية التى نحن فيها الآن، ويمنعوا الحكومة من أن تعمد إلى حقوق الأفراد وتضحى بها فى سهولة ويسر فى سبيل تنفيذ مشروعاتها وخططها العامة. فليس فى مثل هذه العصور مواطن واحد خامل كل الخمول حتى لا يكون ثمة خطر شديد من جراء تركه يروح فريسة للظلم؛ كما أنها، ليس بها من حقوق الأفراد ما يبلغ من التفاهة وقلة الأهمية أن يفرط فيه ويترك لأهواء الحكومة من غير أن يكون لهذا التفريط عقابه. والسبب فى ذلك واضح، فإن كان حق الفرد الشخصى ينتهك فى وقت تشبع فيه العقل بمثل هذه الحقوق وبقدسيتها، لم يلحق الأذى إلا بالفرد الذى تنتهك حرمته، أما انتهاك حرمة حق من هذا القبيل فى عصرنا الحاضر، فمعناه إفساد العادات القومية الأخلاقية أيما إفساد، وتعريض الشعب كله للخطر، فكل فكرة من هذا النوع من الحقوق تتجه بيننا دائماً إلى أن تضعف وتتغير ثم تزول.

فثم عادات معينة وأفكار معينة ورذائل معينة كذلك، تتميز بها حالة الثورات، ولا مندوحة للثورة الطويلة الأجل من أن تؤدى إلى قيام تلك العادات والأفكار والرذائل ونشرها بين الناس مهما كان طابع هذه الثورة، وأياً كان غرضها والمسرح الذى تحدث فيه. فكل أمة تغير رؤساءها وآراءها وقوانينها وقواعدها مرات متعددة فى فترة قصيرة، لابد للناس فيها من أن يكتسبوا فى النهاية ميلاً إلى حب التغيير والتبديل، ويعتادوا أن يروا كل تغيير إنما يحدث بغتة وفى قوة وعنف. فهم يشعرون بطبيعة الحال باحتقار للشكليات التى يرون كل يوم ضعفها وعدم تأثيرها ولم يعودوا يحتملون الصبر على تلك النظم والقواعد التى كثيراً ما يتكرر انتهاكها على مرأى منهم.

فلما لم تعد الأفكار المعتادة التى بشأن العدالة والأخلاق تكفى لتفسير ضروب التجديد التى تخلقها الثورات فى كل يوم، صار أولو الأمر يلجئون إلى مبدأ المصلحة العامة، وإلى القول بمذهب الضرورة السياسية؛ وصار الناس يعتادون التضحية بمصالحهم الشخصية فى غير تردد، وأن يدوسوا حقوق الأفراد، كى يتمكنوا من أن يحققوا بأسرع ما يمكن، الغرض العام الذى أقيم لهم نصب أعينهم.

فهذه العادات وتلك الأفكار التى أسميها ثورة، من أجل أن جميع الثورات تؤدى إليها، تحدث فى البلاد الأرستقراطية بقدر ما تحدث فى البلاد الديمقراطية، ولكنها فى الأولى أقل قوة عادة وأقصر عمراً، لأنها تصادف فى تلك البلاد عادات وأفكاراً وعيوباً وعقبات تقف فى سبيلها وتعرقلها فى عملها. ومن ثم كانت تختفى وتزول بزوال الثورة، وتعود الأمة إلى اتجاهاتها السياسية السابقة. ولكن ليست هذه حال الأمم الديمقراطية حيث يخشى دائماً على تلك النزعات الثورية ألا تزول أبداً من المجتمع، بعد تنظيمها وتهذيبها تتحول تدريجياً إلى عادة الخنوع لسلطة الحكومة الإدارية. ولست أعرف بلاداً تكون فيها الثورات أخطر

مما تكون فى البلاد الديمقراطية، فهذه البلاد ستخاطر بإيجاد آلام وأدواء دائمة فيها فضلاً عن الآلام والأدواء العرضية العابرة التى لا شك ستحدثها فيها هذه الثورات.

وفى اعتقادى أنه توجد مقاومة شريفة لها ما يبررها كما توجد ثورات مشروعة، ولذلك فلست أقول بشكل مطلق، إنه على الناس فى العصور الديمقراطية ألا يقوموا بأية ثورات، ولكنى أرى لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى أن يترددوا أكثر مما تتردد الدول الأخرى قبل أن يجمعوا أمرهم على القيام بثورة ما، فالأولى بهم أن يصبروا على الحال التى هم فيها ويتحملوا عدة مضايقات ومتاعب من أن يسارعوا إلى اتخاذ علاج خطر مثل هذه الخطورة.

هذا، وسأختم كلامى بإبداء فكرة عامة واحدة، لا تنتظم جميع الأفكار الجزئية التى وردت فى هذا الفصل فحسب، بل تشمل كذلك معظم الأفكار التى يهدف هذا الكتاب إلى عرضها على القارىء: ففى العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا، كان هناك أفراد أقوياء كل القوة، وسلطة اجتماعية ضعيفة كل الضعف. وكانت ملامح المجتمع مطموسة غامضة، وكثيراً ما كانت تضيع أو تغفل وسط السلطة المختلفة التى تدير شئون المواطنين. وكانت مجهودات رجال هذا العصر الأساسية موجهة كلها إلى تقوية السلطة العليا وتأييدها، وتوكيد ما لها من امتيازات، وتوسيع نطاقها. هذا من جهة، ومن أخرى فإن جهودهم كانت موجهة كذلك إلى تقصير مدى استقلال الفرد وحصره فى نطاق ضيق، وإلى إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة. هذا، وثم أخطار أخرى، وهموم أخرى، تتربص ببنى عصرنا. ففى معظم الأمم الحديثة أصبح صاحب السلطان، أيًّا كان أصله أو تكوينه أو الاسم الذى يطلق عليه، قادراً على كل شىء، على حين صار الأفراد يهوون باستمرار إلى أدنى دركة من الضعف والتبعية.

لقد كان كل شىء فى المجتمعات القديمة مختلفاً عما هو عليه فى المجتمعات الآن، فلم تكن ثمة وحدة أو اطراد فى أى مكان. أما المجتمع الحديث فكل شىء فيه يهدد بأن يكون مماثلاً الآخر؛ ولسوف تزول الفروق التى يتميز بها كل فرد، وتفنى فى الشكل العام الذى يشترك فيه جميع المواطنين. لقد كان أجدادنا ينزعون دائماً إلى أن يسيئوا استخدام فكرة أن حقوق الأفراد يجب أن تكون موضع احترام. على حين أصبحنا نحن، من جهة أخرى، نميل بطبيعة الحال، إلى الإسراف فى فكرة أن مصلحة الفرد يجب أن تخضع دائماً لمصلحة الكثرة.

لما كان العالم السياسى يتغير الآن ويتطور، فقد صار لزاماً علينا أن نعمل من الآن على أن نجد للأدواء الجديدة أنواعاً جديدة من العلاج، وأن نضع حدوداً واسعة لعمل الحكومة تكون واضحة مرئية وثابتة مستقرة؛ وأن نمنح الأفراد العاديين حقوقاً معينة، ونوفر لهم الاستمتاع بها استمتاعاً مطلقاً لا ينازعهم فيه منازع؛ وأن نمكن للفرد من أن يحتفظ بما تبقى

له من الاستقلال والقوة والأصالة التى مازالت لديه؛ وأن نرتفع به إلى مستوى بجانب المجتمع الكبير، ونعمل على بقائه فيه. تلك هى، فى نظرى، الأهداف السياسية التى ستكون أهداف العصور التى نحن مقبلون عليها، والتى يجب أن تكون أول ما يهدف إليه رجال التشريع.

والظاهر أن الحكام فى عصرنا لم يكونوا يسعون وراء استخدام الرجال إلا ليقيموا أشياء عظيمة، فليتهم يبذلون مزيداً من الجهد ويحاولون أن يخلقوا لنا رجالاً عظماء، وليتهم يقدرون قيمة العامل بأكثر مما يقدرون قيمة العمل، وأن لا ينسوا أبداً أن الأمة لا يمكن أن تظل قوية أمداً طويلاً إن كان كل فرد فيها ضعيفاً من حيث هو فرد. فلم يحدث أن وضع إلى اليوم نظام اجتماعى أو سياسى يقصد به خلق أمة نشيطة من مواطنين مترهلين ضعاف، وضيقى العقول.

ولدى معاصرينا فكرتان متناقضتان، كل منهما لا تقل ضرراً عن الأخرى. فثم طائفة من الناس لا يرون فى مبدأ المساواة غير ما يسببه من نزعات فوضوية، فهم يخافون مما لديهم من حرية الإرادة والاختيار، بل إنهم أصبحوا يخافون أنفسهم. وثم طائفة أخرى من المفكرين أقل من الأولى عدداً، ولكنها أكثر استنارة وعلماً، يرى أفرادها رأياً آخر: فقد عثروا أخيراً إلى جانب الطريق الذى يبدأ من المساواة وينتهى بالفوضى – عثروا بطريق آخر يبدو أنه يؤدى بالناس حتماً إلى العبودية. فتراهم يشكلون نفوسهم مقدماً ويعدونها لتلك الحال من العبودية التى لا مناص لهم منها، وإذ قد تولاهم اليأس من أن يظلوا أحراراً، فقد صاروا يعبدون فى سرائرهم، ذلك السيد المنتظر أن يظهر لهم عن قريب. لقد هجر الأولون الحرية لأنهم يرونها خطيرة، وتركها الآخرون لأنهم عدوها مستحيلة.

فلو أنى أخذت بالفكرة الثانية وآمنت بها لما جشمت نفسى مئونة وضع هذا الكتاب، ولاكتفيت بالتحسر سراً على مصائر البشرية ومقدراتها. لقد أردت أن أكشف عن الأخطار التى يتعرض لها استقلال الإنسان من جراء مبدأ المساواة، لأنى أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه هى أشد الأخطار التى يدخرها المستقبل للبشر، وأن التكهن بها، والاستعداد لملاقاتها من أصعب الأمور، ومع ذلك كله فلست أعدها أخطاراً مما يشق التغلب عليها.

فالناس الذين يعيشون فى العصور الديمقراطية التى نحن مقدمون عليها، يميلون بطبيعة الحال إلى الاستقلال، ولا يطيقون الصبر على اللوائح والنظام إلا بكل مشقة وعناء، بل إن دوام الحال التى يؤثرونها أنفسهم يضايقهم ويملهم. إنهم لا شك يحبون السلطة، ولكنهم يميلون إلى أن يحتقروا أولئك الذين بيدهم هذه السلطة ويكرهوهم، وأنهم ليفلتون منها بسهولة من جراء تفاهتهم وقدراتهم على الحركة والتقلب.

ستظل هذه النزعات تتجلى على الدوام لأنها نشأت من صميم المجتمع ذلك الذى لا يعتوره أى تغيير ، وستظل هذه النزعات زمناً طويلاً تحول دون قيام أى نوع من أنواع الاستبداد ، وستزود كل جيل من الأجيال التالية التى تكافح فى سبيل حرية الإنسان بالأسلحة الجديدة اللازمة له تمكينه من الاستمرار فى كفاحه . فلننظر إذن إلى المستقبل بذلك الحذر السليم الذى يجعل الناس يقظين متفطنين ، يسهرون على صيانة الحرية ويدافعون عنها ، ولا ننظر إليه بذلك الفزع الأجوف العقيم الذى يضعف القلوب ، ويثبط الهمم .

الفصـــل الثـامن

نظرة عامة إلى الموضوع

قبل أن أفرغ من الموضوع الذى طرقته ، أود أن أشيعه بنظرة أخيرة ، ألقيها على جميع ما يتميز به المجتمع الحديث من مختلف السمات ، وأقدر مدى ينبغى أن يكون لمبدأ المساواة من تأثير عام فى مصائر البشر ومقدراتهم ، ولكن مشقة الاضطلاع بمثل هذا العبء تحول دون ما أود ، فإنى أشعر ببصرى يغشى ، وعقلى يخذلنى ، إزاء موضوع خطير الشأن مثل هذا الموضوع .

إن المجتمع الحديث هذا ، الذى حاولت رسم خطوطه وإبداء رأيى فيه ، لم يظهر فى الوجود إلا بالأمس القريب ولم يفض عليه الزمن بعد شكلاً نهائياً ، فما زالت الثورة الكبرى التى خلقته قائمة بيننا لم تنته بعد ، ويكاد يكون مستحيلاً علينا ، وسط الأحداث الجارية فى عصرنا ، أن نميز بين ما يجب أن يذهب هباء ، باكتمال هذه الثورة نفسها ، وبين ما يجب أن يمكث فى الأرض بعدها . فما زالت الرواسب والأنقاض المتخلفة عن العالم الآخذ فى الانقراض ، تعرقل هذا العالم الجديد الذى أخذ يظهر فى الوجود ، فلا يستطيع أحد منا وسط تعقد الشئون الإنسانية واضطرابها الكبير ، أن يقول عن يقين ما الذى سيبقى من المؤسسات القديمة والعادات الأخلاقية السالفة ، وما الذى سيصبح فى خبر كان .

ومع أن هذه الثورة الحادثة فى أحوال البشر الاجتماعية ، وفى قوانينهم وآرائهم وعواطفهم ، أبعد من أن تكون قد بلغت منتهاها ، فإن أحداً لا يستطيع ، مع ذلك ، أن يوازن بين ما خلفته من أعمال وبين أى شىء آخر سبق أن شاهده العالم من قبل . وإنى لأرجع ببصرى من جيل إلى جيل حتى أنفذ إلى العصور القديمة الموغلة فى القدم ، فلا أجد لما يجرى أمام سمعى وبصرى من نظير ؛ فحيث الماضى لا يلقى ضوءاً كافياً على المستقبل يظل عقل الإنسان يتعيث ويتلمس طريقه فى الظلام .

ومهما يكن الأمر فإنى أستطيع أن أميز وسط المشاهد الواسعة ، الجديدة كل الجدة ؛ والمضطربة كل الاضطراب –أبرز المعالم الأساسية التى أخذت تتجلى ، وهأنذا أوجزها فيما يلى : إن ما فى الحياة من طيبات ومن شرور موزع على العالم كله بشىء من المساواة : فالثروات العراض آخذة فى الزوال ، على حين يزداد عدد الثروات الصغيرة ؛ وتتضاعف

الرغبات، وتتعدد طرق إشباعها؛ ولم يعد يتبقى شيء من ذلك الازدهار الخارق للعادة، ولا من ذلك الفقر الذى لا علاج له. لقد صار الطموح عاطفة عامة فى العالم كله، ولكن لايوجد إلا القليل من المطامح الواسعة. وصار كل فرد يقف وحده فى المجتمع ضعيفاً لا حول له؛ أما المجتمع نفسه، وفى جملته، فنشيط، بعيد النظر وقوى. وما يقوم به الأفراد من الأعمال تافه صغير كله؛ على حين أعمال المجتمع جسام كلها.

لم تعد فى الناس همة كبيرة، ولكن عاداتهم الأخلاقية رقت، وصارت قوانينهم أرحم وأكثر إنسانية. فإن كان ثم قليل من أمثلة البطولة الكبرى، ومن الفضائل السامية البالغة الروعة النقية كل النقاء، فقد صارت عادات الناس منتظمة، وقل العنف، وكادت القسوة تنقطع وتصبح غير معروفة. وصارت أعمار الناس أطول، وأملاكهم مكفولة أكثر مما كانت من قبل، ومع أن الحياة ليست بالمتألقة الباهرة، فإنها الآن هادئة ميسرة كل التيسير. وثمة قليل من الملذات الرفيعة المهذبة، وقليل من الخشنة الجافية. هذا، وأدب السلوك المصقولة المهذبة قليل، ولكن ما فى الأذواق من خشونة ووحشية صار قليلاً أيضاً. ولم يعد المرء منا يصادف علماء واسعى الاطلاع غزيرى العلم، ولا فئات من الناس الغارقين فى الجهل، فقد أصبحت العبقرية أندر من قبل، ولكن التعليم انتشر. وترق العقل بفضل تجميع الجهود الصغار التى يبذلها جميع الناس، لا بفضل قوة كبيرة دفاعة تبذلها قلة منهم. إنا لنجد فيما تنتجه الفنون المختلفة الآن كمالاً أقل ولكنا نجد إنتاجاً أغزر. فكل روابط الجنس والطبقات والوطن قد تراخت، على حين توثقت بينهم روابط الإنسانية الكبرى وازدادت إحكاماً.

فلو أنى حاولت أن أبحث بين هذه الخصائص المختلفة كلها عما يبدو أنه أبرزها، وأعمها، لوجدت أن ما يجرى فى حظوظ الناس من ارتفاع وهبوط يتجلى كذلك فى آلاف من الأشكال الأخرى. فالنواحى المتطرفة تكاد تكون كلها قد تهذبت ولانت، وكل ما كان بارزاً كل البروز أخذ ينمحى ويحل محله الآن شكل وسط أقل سمواً، وأقل ضعة، وأقل تألقاً وأقل غموضاً كذلك، عما كان فى العالم من قبل.

وعندما ألقى بنظرة شاملة على ذلك الحشد الهائل الذى لا يحصى من الكائنات التى تشكلت على نحو يشبه بعضها بعضاً، فلا شيء منها يعلو ولا شيء منها يهبط فإن منظر هذه الوحدة الكونية لتحزننى وتبعث البرودة فى أوصالى، وثمة ما يغرينى للأسف على حال هذا المجتمع الذى لم يعد موجوداً.

فعندما كانت الدنيا حافلة بالناس، منهم العظماء النابغين والتوافه كل التفاهة؛ ومليئة بذوى الثروات الضخام، والفقراء الذين لايجدون حتى الكفاف؛ وعامرة بالعلماء الغزيرى العلم، وبالجهلاء كل الجهل - أشحت ببصرى عن الثوانى؛ لأوجهه إلى الأول وحدهم؛ فهم الذين يسرى مرآهم؛ ويرضون عواطفي. ولكن لا يسعنى إلا أن أسلم بأن

هذا السرور وذلك الإرضاء إنما نشأ من جراء ضعفى الخاص، فلعجزى عن أن أرى كل ما حولى دفعة واحدة؛ صار لى أن أختار من بين أشياء كثيرة كل الكثرة، الأمور التى أميل إليها، فأوثرها على سواها. ولكن ليس هذا شأن ذلك الكائن الأزلى، القادر على كل شىء، الذى يشمل بنظرته الخليقة كلها، بالضرورة، والذى يرى فى اللحظة الواحدة فى وضوح كامل، البشر كلهم، جملة وفرادى.

إنه لمن الطبيعى أن نعتقد أن السعادة العجيبة التى يستمتع بها قلة من الناس، ليست بالذى يرضى بارىء الخلق وحافظهم، كل الرضى، وإنما الذى يرضيه، أن ينعم الناس كافة بأكبر قسط من السعادة الممكنة. فما يبدو لى تدهوراً وانحطاطاً قد يكون عند الله تقدماً ورقياً؛ وما يصيبنى ويؤذينى قد يكون عند الله مقبولاً. قد لاتكون حالة المساواة فى المجتمع سامية كل السمو، ولكنها أكثر عدالة وإنصافاً، وعدالتها هى السبب فى عظمتها وجمالها، فكان لزاماً على إذن أن أجاهد حتى أنفذ إلى الوجهة التى يريدها الخالق جل وعلا، لأنظر منها إلى شئون البشر وأحكم عليهم بحسبها.

وليس فى هذه الدنيا بعدُ أحد يستطيع أن يؤكد لنا بشكل مطلق عام، أن حالة العالم الجديدة خير من حالته القديمة، ولكن من اليسير كل اليسر أن ندرك أنها مختلفة عنها. فثم فضائل ورذائل ذاتية فى طبيعة الشعوب الأرستقراطية تتناقض كل التناقض مع اتجاه الشعوب الجديدة، حتى ليتعذر إدخالها فيها. وثم نزعات طيبة وأخرى خبيثة سيئة لم تكن معروفة للشعوب الأرستقراطية، على حين أنها تعد طبيعية فى الأمم الحديثة. وثم بعض آراء كانت تمر بخواطر تلك الأمم الأولى، صارت تنفر منها عقول الثانية وتشمئز، فكأن تلك الأمم وهذه، نوعان مختلفان من البشر لكل منهما مزاياه ومعايبه؛ له خيره، وله شره الخاص به. ومن ثم وجب أن نحذر كل الحذر من أن نحكم على حالة المجتمع الحديث الناشئة بحسب آراء نستمدها من حالة المجتمع التى دالت ولم يعد لها وجود؛ فليس هذا من الإنصاف فى شىء، لأن حالات المجتمع مختلفة كل الاختلاف بعضها عن بعض فى تركيبها، حتى لم يعد مجال للمقارنة بينها. وليس من المعقول كذلك أن نطالب أهل عصرنا بالتخلى عن تلك الفضائل التى نشأت عن أحوال أجدادهم الاجتماعية، بحجة أنها قد زالت وزال معها كل ما كان فيها من خير ومن شر.

ولكن ما زالت هذه الأمور غير مفهومة فى عصرنا كما يجب أن تفهم، فالكثيرون من أهل هذا العصر يعمدون إلى المؤسسات والآراء والأفكار التى نشأت من طبيعة تكوين المجتمع الأرستقراطى القديم فيختارون منها بعضها، ويهملون جزءاً منها عن رضى وارتياح، ومع ذلك فهم يحتفظون بهذا الجزء الآخر وينقلونه معهم إلى دنياهم الجديدة. وفى رأيى أن هؤلاء الناس إنما ينفقون أوقاتهم فى جهود حميدة حقا، إلا أنها عقيمة ولا جدوى منها. وليس المطلوب أن نحافظ على الفوائد الخاصة التى تعود على الناس من جراء تفاوت

الأحوال الاجتماعية، بل الحصول على المزايا الحديثة التي قد تحققها لهم المساواة. فليس مطلوباً منا أن نسعى كي نجعل أنفسنا مماثلين لما كان عليه أجدادنا، ولكن علينا أن نعمل على بلوغ العظمة والشرف الواجبين لنا نحن أنفسنا.

أما أنا، فبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة من مطافي، وجعلت أستشف من بعيد بنظرة شاملة، كل تلك الأمور المختلفة التي ظللت أدرس كلا منها وأفكر فيه في طريقي، فتمتلئ نفسي بالمخاوف وتحفل بالآمال، إني لأرى أمامي أخطاراً جساماً، ولكنها أخطار يتسنى دفعها، وأرى شروراً مستطيرة، ولكن من الميسور تفاديها أو التخفيف من آثارها. هذا، وإني لأزداد استمساكاً باعتقادي أن الأمم الديمقراطية إن شاءت أن تكون أمماً شريفة فاضلة، وسعيدة مزدهرة حقاً، فما عليها إلا أن تريد أن تكون كذلك.

ولا يغرب عني أن كثيرين من معاصريَّ يعتقدون أن الأمم لن تكون أبداً سيدة نفسها في هذه الدنيا وصاحبة أمرها فيها، فهي مقضي عليها بالضرورة أن تطيع قوة، لست أدرى ما هي، غير عاقلة، لا يمكن التغلب عليها، تنشأ من أحداث سابقة، ومن الجنس نفسه، أو من تربة البلاد، أو مناخ الإقليم الذى يعيشون فيه. فهذه المبادىء وأشباهها زائفة وخبيثة لأنها لا يمكن أن تنتج سوى رجال هزال ضعاف، وأمم ضيقة العقول. لم يخلق الله الناس مستقلين استقلالاً مطلقاً، ولا هو خلقهم عبيداً مسترقين، نعم إن دائرة محتومة تحيط بكل إنسان فلا يستطيع أن يفلت منها، ولكنه حر وقوى في نطاق هذه الدائرة الواسعة، وكذلك الشعوب؛ فما يصدق على الإنسان الفرد يصدق عليها هي الأخرى؛ فلا تستطيع الأمم التي في عصرنا أن تمنع أحوال الناس الاجتماعية من أن تتساوى، ولكن عليها وحدها يتوقف إن كان تحقيق مبدأ المساواة هذا سيؤدى بها إلى العبودية أو إلى الحرية، وإلى الهمجية أو إلى الحضارة والثقافة، وإلى البؤس أو إلى الرخاء والازدهار.

هذا الكتاب

فى ٢٢ مايو ١٨٣١ وصل إلى ميناءنيويورك قادماً من فرنسا ، على ظهر سفينة شراعية ، القاضى الفرنسى «ألكسيس دى توكفيل» - مؤلف هذا الكتاب - لدراسة الإصلاحات الجديدة التى أدخلتها أمريكا على نظم السجون والإصلاحيات ، تمهيداً لإصلاح سجون فرنسا التى عمّت الشكوى منها .. فقضى عشرة شهور متنقلاً بين الولايات الأمريكية قطع خلالها نحو سبعين ألف ميل ، فلما عاد إلى فرنسا عكف على كتابة مشاهداته وملاحظاته عن كافة نواحى الحياة السياسية والاجتماعية فى أمريكا ، حتى فرغ منها فأصدرها فى جزءين : الأول فى يناير ١٨٣٥ ، والثانى فى عام ١٨٤٠ .. وما أن ظهر الكتاب حتى استقبله القراء والنقاد فى كل مكان أحسن استقبال ، ومنحت أكاديمية العلوم الاجتماعية والسياسية فى فرنسا أهم جوائزها لمؤلفه «دى توكفيل» . وعلى أثر ذلك أنتخب عضواً فى مجلس الأمة ، ثم عضواً فى الجمعية التأسيسية ولجنة وضع الدستور ، فرئيساً للجمعية التشريعية ، فوزيراً للخارجية فى عام ١٨٤٩ .. وأشاد بالكتاب كبار رجال الفكر والسياسة والأدب فى فرنسا وأوربا بأسرها ، أمثال «شاتوبريان» و «لامرتين» و «جون استيوارت ميل» وترجم الكتاب إلى كل اللغات الحية ، وكتب عنه نحو ١٥٠ بحثاً ، منها ما كتبه الفيلسوف الانجليزى «هارولد لاسكى» ..

ويتناول الجزء الأول من الكتاب معالم أمريكا ونظام الحكم فى ولاياتها ، وأجناسها الثلاثة (البيض والزنوج والهنود الحمر) وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، ونظام الحكم المحلى فى القرى والمدن .. أما الجزء الثانى فيتناول دراسة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والأدبية . ورغم مضى السنوات الطوال منذ وضع الكتاب فإن القارىء له يشعر كأنه خرج تواً من المطابع ، إذ عالج فيه المؤلف كثيراً من المشكلات التى ما زالت تمس الناس فى الوقت الحاضر .. بل لقد تنبأ المؤلف فيه بأن العناية «الربانية شاءت أن تضع فى يد كل من روسيا وأمريكا مصائر نصف هذا العالم» !